



الجزء الاول من فيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

م

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحلي بن القنوجي البخاري فسخ الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي رحمه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك يا من شرح صدورنا بنيل الاوطار من علوم السنه وأفاض على قلوبنا من
أنوار معارفها ما أراح عنا من ظلم الجهالات كل دجنه وجاها بحمة صفدوا
بسلاسل أسانيدهم العداقة أعناق الكذابين وكناها بكفاة كفوا عنها كف غير
المتأهلين من المتأهلين المرتابين فغدا معينا الصافي غير متسذربا لا كدار وذلال
عذبي الشافي غير مكدر بالاقذار والصلاة والسلام على المنتقى من عالم الكون
والفساد المصطفى لجل أعباء أسرار الرسالة الالهية من بين العباد المخصوص
بالشفاعة العظمى في يوم يقول فيه كل رسول نفسى نفسى ويقول أنالها أنالها
القاتل بعثت الى الاجر والاسود أكرمهم بما قتاله ما قالها نبي قبله ولا نالها وعلى آله
المطهرين من جميع الاناس والارباب الحافظين لمعالم الدين عن الانداس
والانطاماس وعلى أصحابه الجالين بأشعة بريق صوارمهم دياجر الكفران الخائضين
بجبلهم ورجلهم لنصرة دين الله بين يدي رسول الله كل معركة تتقاسم عنها الشجعان
(وبعد) فانه لما كان الكتاب الموسوم بالمنتقى من الاخبار في الاحكام مما لم ينسج
على يدع منواله ولا حرو على شكله ومناله احدم من الأئمة الاعلام قد جمع من السنه
لمطهرة عالم يجتمع في غيرهم من الاسفار وبلغ الى غاية في الاحاطة باحاديث الاحكام
تتقاسم عنها الدفاتر البكر وشمل من دلائل المسائل جله تافعة تفنى دون الظفر
بعضها طوارى الاعمار وصار مرجعا لجله العلماء عدا الحاجة الى طلب الدليل
لا سيما في هذه الديار وهذه الاعمار فانها تراحت على ورده العذب انظار المجتهدين

الحمد لله اعز الملك الجليل
الذى أرسل محمدا صلى الله عليه
 وآله وسلم بواضح الدليل وسواء
 السبيل واذل لوطاته أهل
 الشرك والباطل وبعثه من
 خير القرون في أشرف جبل
 واعرقبيل ونوه بقدره وقدرهم
 في آى كثره من التنزيل وذات
 مثلهم في التوراة ومثلهم
 في الانجيل وأصلى وأسلم على
 من هو كل الكمال وجل الجلال
 وجله الجلال بالاجال والتفصيل
 وعلى آله وصحبه ورحبدها
 الا نارمانا حديد ورسا حراء
 وطنبيل وبعد قد طامنا
 خطر في خاطر الكليل والطبع
 العليل أن أعلق شرعا على كتاب
 جليل من كتب الاحاديث

وتساقطت على الدخول في أبوابه اقام الباحثين من المحققين وغدا المجلد للنظار
 يأوون اليه ومقرع الهاربين من رق التقليد يعولون عليه وكان كثيرا ما يتردد
 الناظرون في صحفة بعض دلائله ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوح عنده
 تعارض بعض مستندات مسائله حل حسن الظن في جماعة من جملة العلم بعضهم
 من مشايخي على أن التسوامي القيام بشرح هذا الكتاب وحسنوا الى السلوك في
 هذه المسالك الضيقة التي يتلون الخزيت في موعرات شعابها والهناب فأخذت
 في القاء المعاذير وأبنت تعسر هذا المقصد على جميع المتقادرين وقلت القيام به هذا
 الشأن يحتاج الى جملته من الكتب يعز وجودها في هذه الديار والموجود منها محجوب
 بأيدي جماعة عن الابصار بالاحتكار والادخار كما تحجب الابكار ومع هذا فارقاني
 مستغرقين بوظائف الدرس والتدريس والنفس مؤثرة لمطارحة مهرة المتدربين
 في المعارف على كل نفيس وملكتي قاسرة عن القدر المعتبر في هذا العلم الذي
 قد درس رسمه وذهب أهله منذ أزمان قد تضرمت فلم يبق ايدي المتأخرين الا اسمه
 لاسما ونوب الشباب قشيب وردن الحداثة بمائها خصب ولا ريب ان لعلو المس
 وطول الممارسة في هذا الشأن أوفر نصيب فلما لم ينفعني الاكثار من هذا
 الاعدار ولا خلصني من ذلك المطلب ما قدمته من الموانع البكار صممت على النزوع
 في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتيج لي أني من خدم السنة المطهرة
 معدود وربما أدرك الطالع شأو النضيج وعد في جملة العقلاء المتعاقل الرقيع وقد
 سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار وحردته عن كثير من
 التشريرات والمباحثات التي تنفي الى الاكثار لاسيما في المقامات التي يتل فيها
 الاختلاف ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف وأما في مواطن الجدال والخسام
 فقد أخذت فيها بنصيب من اطالة ذبول الكلام لانها معارك تتبين عندها متقادر
 النحول ومفاوز لا يقطع شعابها وعقباها الانحارير الاصول ومقامات تتكسر فيها
 النصال على النصال ومواطن تلجم عندها أفواه الابطال بانحجار الجدال رمراكب
 تعرق فيها جباه رجال حل الاشكال والاعضال وقدقت والله الحمد في هذه المقامات
 مقاما لا يعرفه الا المتأهلون ولا يقف على مقدها ركنه من جملة العلم الاميرزون
 قدوثك يا من لم تذهب بعصر بصيرته أقوال الرجال ولا تندست فطرة عرفانه بالتبيل
 والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سنن الدليل وان خالف الجمهور وانى
 معترف بان الخطأ والزلل هما الغالبان على من خلقه الله من عجل ولكن قد نصرت
 ما أظنه الحق بمقدار ما بلغت اليه الملكة ورضت النفس حتى صفت عن قدر التعصب
 الذي هو بلاريب الهلكة وقد اقتصر فيماعداه هذه المقامات الموصوفات على
 بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستفاد منه بكل الدلالات وضمت الى ذلك

الاجدية وصحيفة من صحف
 السنن المحمديّة وكان كتاب
 الجامع الصحيح للبخاري قد حاز
 قصب السبق في مضمارة الاعتبار
 وأظهر من صحيح الحديث وفنه
 ما لم يسبق اليه ولا عرج أحد
 عليه من الأئمة الكبار ولذا
 تراه مرجح عن غيره من الكتب
 بعد كتاب الله وأفصحت بالثناء
 عليه السن العلماء الاعلام على
 بصيرة منهم وانتباه لكتني أجدني
 أجم عن سرى هذا المسرى
 وأبصرني أقدم رجا ولاؤخر
 أخرى لتغري في نفسي عن
 بلوغ ذروة هذه الاسنسة
 وقصورى عن سلوك جادة تلك
 الرتبة العلمية اذا أنا بعزل عن
 هذا المنزل لاسيما وقد أغنى
 اخ فط الامام الحجّة هادى الناس
 الى الحجّة أبو الفضل هاب الدين
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
 المصري العسقلاني قدس الله
 روحه وجعل في الشردوس
 غبوقه وصبوحة عصابة المسلمين
 عن قضاء هذا الدين الثقل
 وأنى لم يأت به أحد من الأئمة
 المتتمين فشنى العليل وسقى
 الغليل بماء السليل ومن ثم
 حين قيل للقانى التبتد المطلق
 العلامة الرباني شيخنا شجدين
 علي بن محمد الشوكاني اليماني
 توفيت كثيرا في السنة المطهرة
 ولا توفيت شرحا للصحيح البخاري
 اجاب بقرينه لا هجرة بعد الفسخ

واذا كان هذا جراب مبرح
 الامجاد وبلغ رتبة الاجتهاد
 فكيف ينشئ على قاصر الباع نذر
 الاستعداد على ان كل من
 تصدى لشرح الجامع الصحيح
 للبخاري صار عيالاً على فتح الباري
 واقتصد صهره واقترع ذروته
 وتوأخلاله وتنفأطلاله ولم
 أزل على ذلك برهة من الزمان
 حتى درج زمن الشباب واشتعل
 الرأس مني شيبا وبان فوقفت
 في أثناء تصفح الصحف على كتاب
 التوحيد الصريح لاحاديث
 الجامع لصحيح للشيخ الرئيس
 المحدث شهاب الدين أبي العباس
 أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد
 اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن
 عمر الشرجي الزبيدي الملقب
 المتوفى سنة ثلاث وتسعين
 وثمانمائة وكان مدرسا بدينة
 تهز وزيد كآبيه وجده وفرغ
 من تأليفه في شعبان سنة تسع
 وثمانين وثمانمائة رحمه الله
 تعالى وقد وجدته متناجيدا
 انفراديه بتجريد زوائده وتجريدا
 سليدا استوعب فيه مرفوعات
 فوائده حتى جزم الراون
 بعذوبة موارد وقطع المبرزين
 بصحة مطالبه وقبول مقاصده
 كما سيأتي بيان ذلك في ديباجة
 كتابه هذا ولم أقف على شرح له
 يفيد الفاري ويرشد طالب العلم
 النبوي الى سلوك هذه البخاري
 الا ما يذكر من شرجي الشيخ

في غالب الحالات الاشارة الى بقية الاحاديث الواردة في الباب مما لم يد كفي الكتاب
 لعلي بان هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أرباب الالباب من الطلاب
 ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الاخبار لان ذلك مع كونه علما آخر
 يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار وقد تأشير
 في النادر الى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبيه لاسيما في المواطن التي هي
 مظنة تحريف أو تصحيف لا ينجم منها غير الية وجعالت ما كان للمصنف من الكلام
 على فقه الاحاديث وما يستطرده من الادلة في غرضه من جملة الشرح في الغالب ونسبت
 ذلك اليه وتمقت ما ينبغي تعقبه عليه وتكلمت على ما لا يحسن السكون عليه مما
 لا يستغنى عنه الطاب كل ذلك لمجبة رعاية الاختصار وكراصة الاملال بالتطويل
 والاكثر رتقاء رغبات وقصور الهمم عن المطولات وسميت هذا الشرح
 لرعاية التناول الذي كان يجب المختار قبل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار والله
 المسؤول أن ينفعه معنى به ومن رام الانتفاع من اخواني وان يجعه له من الاعمال التي
 لا ينقطع عن نفعها بعد ان أدرج في اكنافه وقبل الشروع في شرح كلام المصنف
 نذكر ترجمته على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الامام علامة عصره المجتهد المطلق
 ابو البركات شيخ الحنابلة محمد بن عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن
 الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية قال الذهبي في النبلاء ولد
 سنة تسعين وخمسمائة بقرية ترقية على عمه الخطيب وقدم بغداد وهو مهراق مع
 السيف ابن عمه وسمع من أحمد بن سكينه وابن طبرزدو يوسف بن كامل وعدة وسمع
 بحران من حنبل وعبد القادر الخافض تلامذته على الشيخ عبد الواحد بن سلطان
 حدث عنه ولده شهاب الدين والديمياطي رامين الدين بن شقيق وعبد الغني بن منصور
 ومحمد بن البزار والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم وتفقه وبرع واشتغل وصنف
 التصانيف وانتهت اليه الامامة في انفقته ردرس القراءات وصنف فيها أرجوزة تلا
 عليه الشيخ القبرواني وحج في سنة احدى وخمسين على درب العراق وابتهر علماء بغداد
 بكائه وفضائله والتمس منه أساتذته الخلافة محبي الدين بن الجوزي الافامة
 عندهم فتعلل بالاهل والوطن قال الذهبي سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول كان
 الشيخ ابن مالك يقول أئین للشيخ المجتهد الفقيه كما أئین لداود الحديقال الشيخ وكانت
 في جدنا حدة اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسئلة فقال الجواب عنهما من سقين
 وجهها الاول كذا والثاني كذا وسردا الى آخرها وقد رضىنا عنك باعادة أجوبة
 الجميع فنضع له وابتهر قال العلامة ابن حجر ان كنت أطالع على درس الشيخ وما أبقى
 ممكفادا أصبحت وحضرت يقل أشيا مغربية لم أعرفها قال الشيخ تقي الدين وجهه قدناه
 بحمينا في سرد المتون وحفظ المذهب بلا كلنة وسافر مع ابن عمه الى العراق ليندمه

الشرقاوى والش - شيخ الغزى على
 هـ ذا المن اكس لم يتيسر لى شئ
 منهم الى الا ن الاما ثبت
 منهم ما متجبا على حاشية التجريد
 بالتجريد والنقصان فاستدبت
 لشرحه قائلا فان لم يكن وابل
 فطل وأثبت بما عر عنده أولى
 العلم وجل كاشفاً دلته لطالبه
 رافعا للنقاب عن محاسنه
 مونها مشكلا فاتحاً مقله
 مقيدها مهله وشمرت ذيل العزم
 عن ساق الحزم فى ابداء هذا
 المتصود الممود وطاعت ان
 يكون آتيجى (١) أنى من خدم
 السنة المطهرة معدود فانت
 بيوت من أبواها وقت خطبا
 بين محرابها مستدام كلام أمة
 هذا الشأن ومنه كباذبال
 فرسان هذا الميدان محمرا
 لا قاوله معربا عن مجملاته
 وتفاصيله وقد سلكت فى هذا
 النرح طريق الانصاف
 وتجنبت مسلك الاعتصاف
 عند تراحم الاختلاف فدونك
 شرحا يشرح الصدور ويثنى
 على سنن الدليل وان خالف
 الجمهور أضأت به جنته فاختمت
 منه كواكب الدرارى كيف
 لا وقد فاخر علمه الانوار من فتح
 البارى وأشرق عليه من هذا
 الجامع المبارك نوره اللامع
 وصدع خطيبه بمحججه القاطعة
 القلوب والمسامع

(١) أتيجى له الشئ أى تسدر
 اوهى كذا فى تاج العروس

وله ثلاث عشرة سنة فكان يبيت عنده ويسمعه يكرر مسائل الخلاف فيحفظ المسئلة
 وأبو البقاء شيخه فى النحو والفرائض وأبو بكر بن غنيمه شيخه فى الفقه وأقام ببغداد ستة
 أعوام مكاف على الاشغال ثم ارتحل الى بغداد اذ قبل العشرين وسثمائة فترى من العلم
 وصنف التصانيف مع الدين والتقوى وحسن الاتباع وتوفى بجران يوم الفطر سنة اثنتين
 وخمسين وسثمائة وانما قيل بلده تيمية لانه حج على درب تيماء فرأى هناك طفله فلما رجع
 وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا تيمية يا تيمية فللقب بذلك وقيل ان أم جده كانت تسمى
 تيمية وكانت واعظة وقد يلتبس على من لا معرفة لها بحوال الناص صاحب الترجمة هذا
 بحفيده شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم شيخ ابن القيم الذى له الماتالات التى طال
 بينه وبين أهل عصره فيها الخصام وأخرج من مصر بسببها وليس الامر كذلك قال فى
 تذكرة الحفاظ فى ترجمة شيخ الاسلام هو أحمد بن الملقى عبد الحلیم ابن الشيخ الامام الجليل
 عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحرانى وعم المصنف الذى أشار الذهبى فى أقول
 الترجمة انه ثقة عليه ترجم له ابن خلكان فى تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي
 القاسم بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحرانى الملقب بخز الدين
 الخطيب الواعظ الفقيه الحنبلى كان فاضلا تفرغ فى بلده بالعلم ثم قال وكانت اليه الخطابة
 بجران ولم يزل أمره جاريا على سداد ومولده فى آخر شعبان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة
 بدين سنة حران وتوفى بها فى حارى عشر صفر سنة احدى وعشرين وسثمائة ثم قال وكان
 أبوه أحمد أحد الابدال والزهاد قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذى لم
 يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فى الملك وخلق كل شئ فقده تقديره) افتتح الكتاب بحمد
 الله سبحانه وتعالى اداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر النعمة التى من آمارها تأليف
 هذا الكتاب وعملا بالاحاديث الواردة فى الابتداء به كحديث أبى هريرة عنده أبى داود
 والنسائى وابن ماجه وأبى عوانة والدارقطنى وابن حبان والبيهقى عنه صلى الله عليه وسلم
 كل كلام لا يبدأ فيه بالجدة وأجزم واختلف فى وصله وارساله فرجح النسائى
 والدارقطنى الا رساله واخرج الطبرانى فى الكبير والرهاوى عن كعب بن مالك عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالجدة أقطع وأخرج أيضا ابن
 حبان عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالجدة الله فهو أقطع
 وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائى وابن ماجه وفى رواية أبت بديل أقطع وله
 الفاظ أخر وأوردها الحفاظ عبد القادر الراوى فى الاربعين له وسيد ذكر المصنف رحمه الله
 حديث أبى هريرة هذا فى باب اشتمال الخطبة على حمد الله من أبواب الجمعة والحمد فى
 الاصل مصدر منصوب بفعل مقدر حذف حذفاً قياسيا كما سرح بذلك الرضى ورجحه
 أو سماعيا كما ذهب اليه غيره وعدل به الى الرفع للدلالة على الدوام المستفاد من الجملة
 اللاحقة ولو جمعونة المتتام لامن مجرد العدول اذ لا مدخالة فى ذلك وحلى باللام لينفد

(ع)

وللارض من كائى الكرام نصيب
والله أسأل ان ينفعني به ومن رام
الانتفاع من اخواني وان يجعله
من الاعمال التي لا ينتفع عني
فقد هابعدان ادرج في كفاي
وان يتوجهني في الدنيا بتاج
القبول والاقبال ويجهزني
بجائزة الرضا في الحال والمآل
وحيثه يحرمون الباري بجل
أدلة البخاري واسمه هذا يظهر
منه عام التأليف ويهدي طابعه
الى محاسن هذا المؤلف اللطيف
وبالله أقول وبه اجول واصول
قال الزبيدي رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده
تعالى سبحانه اذ خلق بعض
ما يجب عليه من شكر النعم
التي من آثارها تحرير هذا
الكتاب وعلا بالاحاديث
الواردة في هذا الباب أعني
الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
بالحمد فهو أجزم أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة
والدارقطني وابن حبان والبيهقي
والراجح انه مرسل وله ألقاظ
وطرق مرفوعة وغيرها وأتى
بالجملة الاسمية للدلالة على الدوام
ولو معونة المقام وحلى باللام
ليفيد الاختصاص الثبوت
وهو مستلزم للتصريف فيكون الحمد
مقصودا عليه وكل أمر يؤل

الاختصاص الثبوت وهو مستلزم للتصريف فيكون الحمد مقصودا عليه تعالى اما باعتبار
ان كل حمد غيره آيل اليه أو بمنزلة العدم مبالغة وادعاء أول كون الحمد له جل جلاله
هو الفرد الكامل * والحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري للتعظيم واطلاق
الجميل الأول لادله وصفه تعالى بصفاته الذاتية فاهم جدله وتقسيم الثاني بالاختياري
لاخراج المدح فيكون على هذا اعم من الحمد مطلقا وقيل هما اخوان وذكر قيد للتعظيم
لاخراج ما يوثق به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستهزاء والسخرية ولكنه يستلزم
اعتبار فعل الجنان وفعل الاركان في الحمد لان التعظيم لا يحصل بدونهما وأوجب بانهما
فيه شرطان لا جزآن ولا جزئيان ومن ههنا يلوح صحة ما قاله الجمهور من ان الحمد اعم من
الشكر متعلقا وأخص مورد الا كما زعم البعض من ان الحمد اعم مطلقا مساواة الشكر
في المورد وزادنه عليه بكونه اعم متعلقا ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان الحمد يقتضي
متعلقين هما المحمود به والمحمود عليه فالاول ما حمده ليه الحمد والثاني الحامل عليه
كمه لئلا يبد بالكرم في مقابلة الانعام وقد يكون التغير اعتباريا مع الاتحاد انا
كالحمد متمكنا منهم بانعامه عليك في مقابلة ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصدور
من المنعم محمودة ومن حيث الوصول اليك محمود عليه وتقديم الحمد الذي هو المبتدأ
على الله الذي هو الخبر لا بد من نكتة وان كان أصل المبتدأ التقديم وهي ترجيح
مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم الشريف وان كان مستحقا للتقديم من
جهة ذاته فرعاية ما يقتضيه المقام الصق بالبلاغة من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد
الذي هو اثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم الا بمجموع الموضوع والمحمول لانا نقول لفظ
الحمد هو الدال على مفهومه فقدم من هذه الحيثية وان كان لا يتم ذلك الاثبات
الا لمجموع واللام الداخلة على اسمه تعالى تنمى الاختصاص الثبوت وهو لا يستلزم
التصريف كما يـ... استلزمه الثبوت * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذلك أثره على غيره من أسمائه جل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع
الصفات دون غيره من الاسماء لان الذات الخصوصية هي المشهورة بالانصاف بصفات
الكمال فما يكون علما لها بالاعليها بخصوصها يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا
لفهوم كلي وان اختص في الاسم استعمال بها كالرحمن وهذا انما يتم على القول بان لفظ
الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجمهور ولا لا مفهوم كما زعمه البعض وأصله الاله حذف
الهـ حذفت وعوضت منها لام التعريف تخفيفا ولذلك لم يزلت ووصفه بنى الولد والشريك
لان من هذا وصفه هو الذي يقدر على ايلاء كل نعمة ويستحق جنس الحمد ذلك أن يجعل
نفي هذه الصفة التي يكون اثباتها ذريعة من ذرائع منع المعروف لكون الولد مخلة
والشريك مانعا من التصرف رديقا لاثبات ضدها على سبيل الكتابة وانما افتتح
المصنف رحمه الله تعالى كتابه بهذه الآية مع امكان تأدية الحمد الذي يشرع

اليه والحمد هو الوصف الجليل
 على الجليل الاختيارى للتعظيم
 فهو أعم من الشكر متعلقا
 وأخص منه موردا والله علم
 للذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع المحامد لا للمشهور كما هو
 الحق وعليه الجمهور ولذلك آثره
 على غيره من أسمائه جل جلاله
 وعم نواله قال الحليمي على ما حكاه
 البيهقي في كتاب الاسماء
 والصفات هذا أكبر الاسماء
 وأجمعها المعاني والأشياء به انه
 كاسم الاعلام موضوع غير
 مشتق ومعناه القديم التام
 النيرة ولهذا لا يجوز ان يسمى
 بهذا الاسم أحد سواه بوجه
 من الوجوه وقال الخطابي بعد
 ما حكى الاختلاف فيه وأحب
 هذه الأقاويل الى قول من
 ذهب الى انه اسم علم وليس
 بمشتق كسائر الاسماء المشتقة
 والالف واللام من بنية هذا
 الاسم لدخول حرف النداء
 عليه فلا يقال يا الرحمن ولا
 يا الرحيم كما يقال يا الله انتهى
 ملخصا (البارئ) بالهمز من البر
 وهو التهيئة للخلق وقيل هو
 الذي يخلق الخلق برياً من
 التنافر ولا شك ان نعمة خلق
 الخلق من أعظم البواعث على
 الحمد لتكون ذلك أول نعمة
 أذن الله بها على الخادم قال
 الحليمي معناه الموجد لما كان
 في معلومه من أصناف الخلائق

في الاقتراح بغيرها المروي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افصح الغلام من بني عبد
 المطلب علمه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن
 السني في عمل اليوم والليلة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره ثم عطف على تلك الصفة النفسية صفة اثباتية مشبهة
 على انه جل جلاله خالق الاشياء بأسرها ومقدر هادقها ووجلها ولا شك ان نعمة خلق
 الخلق وتقديره من أعظم البواعث على الحمد وتكريره لتكون ذلك أول نعمة أنعم الله
 بها على الخادم (وصني الله على محمد النبي الامي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) أردف الحمد لله بالصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم
 لكونه الواسطة في وصول الكمالات العلمية والعملية اليها من الرفيع عز سلطانه
 وتعالى شأنه وذلك لان الله تعالى لما كان في نهاية الكمال ونحن في نهاية النقصان لم يكن
 لنا استعداد لقبول الفيض الالهي لتعلقنا بالعلاقات البشرية والعوائق البدنية
 وتدنسنا بناس الذات الحسية والذوات الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية
 التقديس فاحتجنا في قبول الفيض منه جل وعلا الى واسطة له وجسه تجرد ونوع تعلق
 فبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه التعلق يفيض علينا وهذه الواسطة هم الانبياء
 وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة نبينا صلى الله عليه وسلم فذكر عقب ذكره جل جلاله
 تشريفا لشأنه مع الامثال لامر الله سبحانه وحديث أبي هريرة عنده الراوى بالمنظ كل
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع وكذلك التوسل بالصلاة
 على الاكل والاصحاب بكرهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وسلم فان ملازمة
 الاكل والاصحاب لجنبنا أكثر من ملازمة الصلاة في الاصل الدعاء وهي من الله الرحمة
 هكذا في كتب اللغة وقال القشيري هي من الله لنيمة تشریف وزيادة تكريمه واسائر
 عباد ربه قال في شرح المنهاج ان معنى قولنا اللهم صل على محمد وعلمه في الدنيا باعلاء
 ذكره واطهار دعوته وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وتضعيف أجره
 ومثوبته وههنا أمر يشكل في الظاهر هو ان الله أمر نأبأ أن نصل على نبيه صلى الله عليه
 وسلم ونحن أحلنا الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامثال ان نقول
 صلينا على النبي وسلمنا فما المكتبة في ذلك قال في شرح المنهاج فيه فكتبة شريفة كأما
 نقول يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا ان نصل صلاة تليق بجذبه لانا لا نقدر
 قدر ما أتت عالم بقدرة صلى الله عليه وسلم فانت تقدر ان تصل عليه صلاة تليق بجذبه انتهى
 * ومحمد علم لذاته الشريفة ومعناه الوصفي كثيرا المحامد ولا مانع من ملاحظته مع العلمية
 كما تقرر في موطنه وآثر لفظ النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل
 انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض قال في الصحاح ان جعلت لفظ النبي مأخوذا
 من ذلك فعناه انه شرف على سائر الخلق وأصله غير الهزمة وهو فعيل بمعنى مفعول

وهذا هو الذي يشير اليه قوله عز وجل من قبل ان نبرأها أو المعنى انه أبدع الماء والتراب والنار والهواء لا من شيء ثم خلق منها الاجسام المختلفة (المصور) هو المعطى كل مخلوق صورته قال الحليمي معناه المهيب المناسطر الاشياء على ما اراده من تشابه أو تخالف قال الخطابي المصور الذي أنشأ خلقه على صور مختلفة لتعارفوا بها ومعنى التصوير التخطيط والتشكيل قال تعالى هو الخالق البارئ المصور وفي معناه الذارئ قال تعالى يذركم فيه ويلزم من الاعتراف بالبره الاعتراف بالذرة (الخالق) قال تعالى وهو الخلاق العليم ومعناه الخالق خلدنا بعد خلقه ومعنى الخالق مصنف المبدعات والجاعل لكل صنف قدرا (الوهاب) قال تعالى انك أنت الوهاب ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها الا عن استحقاق عليه وقال الخطابي لا يستحق ان يسمى وهابا الا من تصرف مواهبه في أنواع العطايا فكثر نوافله ودانت والمخلوقون انما يملكون ان يهبوا ما لا ونوا لا في حال دون حال ولا يملكون ان يهبوا شئاً لسقيم ولا ولد العقيم ولا عدى لفضل ولا عافية لذى بلاء والله الوهاب سبحانه يملك جميع ذلك وسع الخلق جوده ورحمته فدامت مواهبه واتصلت منه وعرائده

والنبي في لسان الشرع من بعث اليه بشرع فان أمر بتبليغه فربول وقيل هو المبعوث الى الخلق بالوحي لتبليغ ما أوامه والرسول قديس ون مراد قاله وقد يختص من هو صاحب كتاب وقيل هو المبعوث لتجديد شرع أو تقريره والرسول هو المبعوث لتجديد فظ وعلى الاقوال النبي أعم من الرسول والامى من لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف ما دح لمائة من الدلالة على صحة المعجزة وقوتها باعتبار صدورها من هو كذلك وذكر المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه مأمور بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجدد شرع بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاولى وان اشتركا في أصل الدلالة على ذلك واينار هذه الصفة أعنى ارساله الى الناس كافة لكونه لا يشارك فيها غيره من الانبياء وكافة منصوب على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل والهاء فيه للمبالغة ويايس بحال من الناس لان الحال لا تتقدم على صاحبها الجبرور على الاصح وعند أبي على وابن كيسان وغيرهما من النحويين انه يجوز تهديم الحال على صاحب الجبرور وقيل انه منصوب على صفة المصدرية والتقدير المرسل رسالة كافة ورد بان كافة لانه تعمل الاحالا والبشير النذير المبشر والمخذر وانما عدل بهما الى صيغة فعيل لقصد المبالغة والال أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ولو كان أصله غيره لسمع تصغيره عليه ولا يستعمل الا في حاله شرف في الغالب واختصاصه بذلك لا يستعمل تصغيره اذ يجوز تحوير من له خطراً أو تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالنسبة الى من له خطر أعظم من ذلك وأيضاً لا يلزم بين التصغير وبين التحقير أو التقليل لانه يأتي للتعظيم كقوله

وكل أئامس سوف تدخل بينهم * دويهة تصفر منها الانامل

وللتلطف كقوله * يا ما أصيح غزلاً ناشد لنا * وقد اختلف في نفسه يراد الال على أقوال يأتي ذكرها في باب ما يتدل به على تفسير آله المصلي عليهم من ابواب صفة الصلاة والصحب بفتح الصاد واسكان الحاء المهملتين اسم جمع لصاحب كركب راكب وقد اختلف في نفسه يراد معنى الصحابي على أقوال منها أنه من رأى النبي مسلماً وان لم يرو عنه ولا جالسهم ومنهم من اعتبر بطول المجاسة ومنهم من اعتبر بالرواية عنه ومنهم من اعتبران يموت على دينه وبيان جميع هذه الاقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط في الاصول وعلم الاصطلاح فلا تطول بذكره وذلك السلام بعد الصلاة امتثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا وافي معناه أقوال الاول انه الايمان أى التسليم من النار وقيل هو اسم من اسمائه تعالى والمراد السلام على حفظك ورعايتك متمول لهما وكنيل بهما وقيل هو المسألة والانتقاده (هذا كتاب يشتمل على جملة من الاحاديث النبوية التي يرجع أصول الاحكام اليها ويعتمد عليها أهل الاسلام عليها) الاشارة بقوله هذا الى المرتب الحاضر في ذهن من المعاني الخصوصية أو المناظها أو تنوش الفاظها أو المعاني مع الالفاظ أو مع

(الفتاح) قال تعالى وهو الفتح
 العليم قال الحلبي هو الحاكم أي
 يفتح ما يتعلق بين عباده ويعبر
 الحق من الباطل ويعلي الحق
 ويخزي المبطل وقد يكون منه
 ذلك في الدنيا والآخرة قال
 الخطابي ومعنى الفتح أيضا
 الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة
 لعباده ويفتح قلوبهم وعيون
 بشارتهم لبصروا الحق والفتح
 أيضا معني الناصر وعن ابن
 عباس قال ما كنت أدري ما قوله
 افتح بيننا حتى سمعت ابنه ذي
 الرزق يقول نعم إلى افتحك أي
 آفأك (الرزاق) قال تعالى
 والله يرزق من يشاء بغير حساب
 قال الحلبي معناه المفيض على
 عباد المنعم عليهم بإيصال حاجتهم
 من ذلك اليهم لتلايغص عليهم لذة
 الحياة بتأخر عنهم ولا يفقدوها
 أصلا لتقدمهم أيام قال الخطابي
 الرزاق هو المتكفل بالرزق
 القائم على كل نفس بما يقبها
 من قوتها وكل ما وصل منه إليه
 من مباح وغير مباح فهو رزق
 الله غل معنى أنه قد جعله قونا
 ومعاشا (المبتدئ) بالنعم قبل
 الاستحقاق قال الخطابي ومن
 كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ
 بالنعمة من غير استحقاق
 ويتبرع بالاحسان من غير
 استئابة ويفغر الذنب ويعفو
 عن المسيء وفي حديث ابن

النقوش أو الالفاظ والنقوش أو مجموع الاله ثلاثة وسواء كان وضع الديباجة قبل
 التصنيف أو بعده اذ لا وجود لواحد منها في الخارج وقد يقال ان نفى وجود النقوش
 في الخارج خلاف المحسوس فكيف يصح جعل الاشارة الى ما في الذهن على جميع
 التقادير ويحاج بان الموجود من النقوش في الخارج لا يكون الا شخوصا ومن المعلوم
 ان نقوش كتاب المصنف الموجد حال الاشارة منه لا ليست المقصودة بالتسمية بل
 المقصود وصف النوع وتسميته وهو الدال على تلك الالفاظ المخصوصة أعم من ان
 يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشارك في ذلك المقهور ولا شك انه لا حصول لهذا الكلي
 فالاشارة على جميع التقادير الى الحاضر في الذهن فيكون اسم الله مال اسم الاشارة ههنا
 مجازاتزيلة للمعقول منزلة المحسوس للترغيب والتنشيط قال الدواني ومن ههنا علمت
 ان اساسي الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق (انتقيتها من تعني البخاري
 ومسلم وسند الامام أحمد بن حنبل وجامع أبي عيسى الترمذي وكتاب السنن لابي
 عبد الرحمن النسائي وكتاب السنن لابي دارود السجستاني وكتاب السنن لابن ماجة
 الترمذي واستغيت بالمرأى هذه المسانيد عن الاصلية كراسانيد) قوله انتقيتها
 الائمة الاختيار المنتقى المختار * ولتبرك به كبر بعض أحوال هؤلاء الائمة على أبلغ
 جهة في الاختصار فنقول أما البخاري فهو أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن
 المغيرة الجعفي البخاري حافظ الاسلام وامام أئمة الاعلام ولد ليلة الجمعة لثلاث عشرة
 ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وتوفي ليلة الفطر سنة ست وخسين
 ومائتين وعمره اثنتان وسون سنة الاثره عشرين يوما لم يعقب ولدا ذكر ارحل في طلب
 العلم الى جميع محلات الامصار وكتب بخراسان والجيل والعراق والجزيرة والشام
 ومصر وأخذ الحديث عن جماعة من الحفاظ منهم مكى بن ابراهيم الجعفي وعبدان بن
 عثمان المروزي وعبد الله بن موسى العباسي وأبو عاصم الشيباني ومحمد بن عبد الله
 الانصاري ومحمد بن يوسف الفريابي وأبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن المديني وأحمد بن
 حنبل ويحيى بن معين واسمعيل بن أبي أريس المديني وغير هؤلاء من الائمة وأخذ
 الحديث عنه خلق كثير قال الفربري مع كتاب البخاري ثمانون ألف رجل فابقي
 أحاديروا عنه غيري قال البخاري خرجت كتاب الحديث من زمامه ثمانون ألف حديث
 وما وضعت فيه حديثا الا وصليت ركعتين وله رقائع وامتحانات وما جريات ميسوقة
 في المطولات من تراجمه * وأما مسلم فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري
 القشيري أبو بكر أحد الائمة الحفاظ ولد سنة أربع ومائتين كذا قاله ابن الاثير وقال
 الذهبي في النبلاء سنة ست وتوفي عشرين سنة يوم الاحد دلت أرلخس أو لاربعة بقين من
 رجب سنة احدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخسين سنة رحل الى العراق والجزيرة
 والشام ومصر وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقيس بن سعيد واسحق

عباس رفعه يا عظيم المن يا مبدئ
 النعم قبل استحقاقها الحديث
 ذكره البيهقي في كتاب الاسماء
 والصفات (وصلاته وسلامه على
 رسوله الذي بعثه ليعم مكارم
 الاخلاق) التي جاءت بها الرسل
 المكرام قبله اودف الحدة
 بالتصلة على رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لكونه الواسطة
 في وصول الكالات العلمية
 والعملية اليان الله تعالى عز
 سلطانه وتعالى شأنه وذلك لان
 الله تعالى لما كان في نهاية
 الكمال وغاية الاجلال ونحن
 في قصارى النقصان وقصوى
 الحدثان لم يكن لنا استعداد
 لقبول الفيض الالهى لتعلقنا
 بالعلاتق البشرية والعوائق
 البدنية وتدنسنا بادناس الذات
 الحسية والشهوات الجسمية
 وكونه سبحانه في اقصى التجرد
 واكمل التقديس فاحتجنا في
 قبول الفيض منه جل وعلا الى
 واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق
 فوجه التجرد يستفيض من
 الحق وبوجه التعلق يفيض
 علينا ما جل ودق وهذه الواسطة
 هم الانبياء عليهم السلام
 ورفعهم منزلة واعلاهم مكانة
 بيننا صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكره عقب جرده سبحانه وذكره
 تعالى شأنه تشريفا له مبع
 الامتثال لاهم الله تعالى والحديث

ابن راهويه وعلى بن الجعد واحمد بن حنبل وعبد الله القواريري وشريح بن يونس
 وعبد الله بن مسلمة القعنبي وحرمله بن يحيى وخلف بن هشام وغير هؤلاء من ائمة الحديث
 وروى عنه الحديث خلق كثير منهم ابراهيم بن محمد بن سفيان وأبو زرعة وأبو حاتم
 قال الحسن بن محمد الماسرجسي سمعت أبي يقول سمعت مسلما يقول صنفت المسند
 الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة قال محمد بن يعقوب الاخرم قلما يقوت
 البخارى ومسلما مما ثبت في الحديث حديث وقال الخطيب أبو بكر البغدادي انما
 قننا من طريق البخارى ونظر في علمه وحذا حذوه * وأما أحمد بن حنبل فهو الامام
 الكبير المجمع على امامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني رحل الى
 الشام والجاز واليمن وغيرها سمع من سفيان بن عيينة وطبقته وروى عنه جماعة من
 شيوخه وخلائق آخرون لا يحصون منهم البخارى ومسلم قال أبو زرعة كانت كتب
 أحمد بن حنبل اثني عشر جلا وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث
 ولد في شهر ربيع الاول سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين ومائتين
 على الاصح وله كرامات جليلة وامتن المحنة المشهورة وقد طول المؤرخون ترجمته
 وذكر وافها عائب وغرائب وترجمه الذهبي في النبلاء في مقدار خسين ورقة وأفردت
 ترجمته بصنفات مستقلة وله رحمه الله المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبع مائة
 ألف حديث وخسين ألف حديث ولم يدخل فيه الا ما يحتج به وبالغ بعضهم فاطلقوا على
 جميع ما فيه انه صحيح واما ابن الجوزي فادخل كثيرا منه في موضوعاته وتعبه
 بعضهم في بعضها وقد حقق الحافظ نفي الوضع عن جميع احاديثه وانه أحسن انتقاء
 وتحريرا من الكتب التي لم يلزم صنفوها النجعة في جميعها كملوطا والسنن الاربع
 وليست الاحاديث الزائدة فيه على الصحيحين باكثر ضعفا من الاحاديث الزائدة في سنن
 أبي داود والترمذي وقد ذكر العراقي ان فيه تسعة احاديث موضوعات وأضاف اليها
 خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثا
 حديثا قال السيوطي وقد فاته احاديث أخرى أوردها ابن الجوزي وهي فيه وقد جمعها
 السيوطي في جزء سماه الذيل المهد وذبح عنها وعدتها أربعة عشر حديثا قال الحافظ
 ابن حجر في كتابه تهجيل المنفعة في رجال الاربعة ليس في المسند حديث لأصل
 له الاثلاثة احاديث وأربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا
 قال والاعتذار عنه انه مما أمر احمد بالضرب عليه فترك سهوا قال الهيثمي في زوائد
 المسندان مسند أحمد أصح صحاحا من غيره لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته
 وحسن سياقته قال السيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير ما لفظه وكل ما كان
 في مسند أحمد فهو مقبول فان الضعيف الذي فيه يترتب من الحسن انتهى
 * وأما الترمذي فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بفتح السين المهملة وسكون الواو

أبى هريرة رضى الله عنه عند
الحافظ عبد القادر الراوى
يرفعه بلفظ كل أمر ذى بال
لا يسدأ فيه بحمد الله والصلاة
على نبيه وآل نبيه (وقضاه على كافة
المخلوقين على الإطلاق حتى فاق
جميع البرايا) أى الخلق
الذين وجدوا (فى الاتفاق) جمع
أفوق يضمنين وهو الناحية من
الأرض ومن السماء والأحاديث
الواردة فى فضل النبي على جميع
الخلق أكثر من أن تحصى وهو
سيد ولد آدم وأول شافع ومشفع
وخاتم الأنبياء وأكرم الرسل ولولم
يكن فى الباب الاقوله تعالى وما
أرسلناك الا رحمة للعالمين لكان
كافيا فى ثبوت شرفه العلى وفضله
الجللى وعلاؤه الوفى وخلقه الخفى
وكرمه الصفى (وعلى آله الكرام
الموصوفين بكثرة الاتفاق) أى
اتفاق الخبرات المعنوية والحمية
وبذلها على أهل الاتفاق (وعلى
أصحابه أهل الطاعة) الكاملة
(والوفاق) الشامل حيث اطاعوا
الله وأطاعوا الرسول وأنفقوا
فى سبيلهما تناسل الأموال
وجاهدوا فيها بالانفس والأرواح
واقعدوا بالكتاب العزيز والسنة
المطهرة ولم يقدروا عليها رأيا
لهم أو لغيرهم فى منشط ولا فى
مكروه وتمسكوا بالجمعة
وهذا والناس الى الجمعة
(صلاة دائمة مستمرة بالعشى
والاشراق) أورد فى الصلاة على

وفتح الرأى المهمة محقة ابن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى بتبليغ الفوقية وكسر
الميم أو ضمها بعد هاذال معجمة ولد فى ذى الحجة سنة مائتين ووثق فى تبرمذلية الاثنين الثالث
عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا فى جامع الأصول وتذكر الحفاظ وهو
أحمد الأعلام الحفاظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى
ومحمود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلى بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد
ابن المننى وسفيان بن وكيع ومحمد بن اسمعيل البخارى وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم
محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي وغيره وله تصانيف فى علم الحديث وكتاب الجامع أحسن
الكتب وأكثرها فائدة وأحكمها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ما ليس فى غيره من ذكر
المذاهب وجوه الاستدلال والاشارة الى ما فى الباب من الأحاديث وتبيين أنواع
الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف وفيه جرح وتعديل وفى آخره كتاب
العلل قد جمع فيه فوائد حسنة قال النووى فى التقریب وتختلف النسخ من سنن
الترمذى فى قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه فينبغى ان نعتنى بتدليله أصلا بأصول
معتمدة ونعتمد ما اتفقت عليه انتهى قال الترمذى صنفت كتابى هذا فعرضته على علماء
أباز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على علماء خراسان فرضوا
به من كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبي يتكلم * وأما النسائى فهو أبو عبد
الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن عثمان النسائى أحد الأئمة الحفاظ والمهرة
الكبار ولد سنة أربع عشرة ومائتين ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها
روى الحديث عن قتيبة بن سعيد وإسحاق بن إبراهيم وحيد بن مدية وعلى بن خشرم
ومحمد بن عبد الأعلى والحارث بن مسلمين وهناد بن السرى ومحمد بن بشار
ومحمود بن غيلان وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ
عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدولابي وأبو القاسم الطبري وأبو جعفر الطحاوى
ومحمد بن هريرة بن شعيب وأبو الميمون بن راشد وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان
وأبو بكر أحمد بن إسحاق النسائى الحافظ وله مصنفات كثيرة فى الحديث والعلل منها
السنن وهى أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا ضعيفا قال الذهبي والتاج السبكي
ان النسائى أحفظ من مسلم صاحب الصحيح * وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث
ابن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر
الجيم والكسرا أكثر أئمة من رحل وطوف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين
والخراسانيين والشاميين والمصريين والحزريين ولد سنة ثنتين ومائتين ووثق بالبصرة
لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين وأخذ الحديث
عن مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبى الوليد الطيالسي
وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومسدد بن مسرور ودويجي بن معين وأحمد بن حنبل

النبي صلى الله عليه وسلم التوسل
بالصلاة على الآل والأصحاب
لكونهم متوسطين بيننا وبين
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
فإن ملامتهم بخاتبة الرفيع أكثر
من ملامتنا بالصلاة في الأصل
الدعاء وهي من الله الرحمة هكذا
في كتب اللغة وقال القشيري
هي من الله لنبيه تشريف
وزيادة تكروم ولسائر عباد
رحمة والكلام في معانيها لغة
واصطلاح واستعمال يطول
جدا وليس في وسعنا أن نصل
عليه صلاة تليق بجناحه العلي
لأننا لا نقدر قدر ما الله تعالى عالم
بقدره وهو يقدر أن يصلي عليه
صلاة تليق بجناحه صلى الله عليه
 وآله وسلم فالألم سبحانه ذلك
ليكون أبلغ وأتم وأجمع
وأكل وقد اختلف في تفسير
الآل على أقوال لا تطول
الكلام يذكرها هنا وسيلاتي
ذكرها في محلها من هذا الشرح
وكذلك اختلف في تفسير
الصحاب ومعنا على أقوال منها
أنه من رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم وإن لم يرو عنه ولا جالسه
ومنه من اعتبر طول المجالسة
ومنه من اعتبر الرواية عنه
ومنه من اعتبر أن يموت على
دينه وبيان حجج هذه الأقوال
وراجعها من مرجوحها مبسوط
في محله من كتب الأصول

وقتيبة بن سعيد وأحمد بن يونس وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وأخذ عنه الحديث
ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن النسائي وأحمد بن محمد الخلال وأبو علي محمد بن أحمد
اللوثي قال أبو بكر بن داسة قال أبو داود كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمسائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب يعني كتاب السنن جمعت
فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال
الخطابي كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق
القبول من كافة الناس على اختلاف مذاهبتهم فصار حكاية بين العلماء وطبقات
المحدثين ولكل واحد فيه ورد ومنه شرب وعليه معقول أهل العراق ومصر وبلاد
المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض قال قال أبو داود ما ذكرت في كتابي حديثا
أجمع الناس على تركه قال الخطابي أيضا هو أحسن وضعا وأكثر فقهها من الصحيحين
* وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني مولى
ربيع بن عبد الله ولد سنة تسع ومائتين ومات يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة
ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين وهو أحد الأعلام المشاهير الفسنة المشهور رقه هي
أحدى السنن الأربع راحدى الأمهات الست وأول من عدّها من الأمهات ابن
طاهر في الأطراف ثم الحافظ عبد الغنى قال ابن كثير أنها كتاب مفيد قوى التبريد
في النقص رحل ابن ماجه وطوف الأقطار وسمع من جماعة منهم أصحاب مالك والليث
وروى عنه جماعة منهم أبو الحسن القطان (والعلامة لما رواه البخاري رمس لم يخرجها
ولبقيتهم رواه الخمسة ولهم سبعتهم رواه الجماعة ولا جد مع البخاري رمس لم يتفق عليه
وفيما سوى ذلك أسمى من رواه منهم ولم أخرج فيما عرفت عنه عن كتبهم إلا في مواضع
يسيرة ذكرت في ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الصحابة رضي الله عنهم ورتبت الأحاديث
في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا لتسهيل على مبتغيها وترجيح لها أبو أيوب
مادلت عليه من الفوائد ونسأل الله أن يوفقنا للصواب ويعصمنا من كل خطأ وزلل
أنه جواد كريم) قوله ولا جد مع البخاري الخ المشهور عنه بالجهد والمتفق عليه
هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما والمصنف رحمه الله
قد جعل المتنق عليه ما اتفقا عليه وأجد ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله ولم أخرج)
هو من الخبر روح لا من التخريج أي أنه اقتصر في كتابه هذا على العزوا إلى الأئمة
المذكورين وقد يخرج عن ذلك في مواضع يسيرة فيروى عن غيرهم كالدارقطني
والبيهقي وسعيد بن منصور والترمذي وأعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو في
أحدهما ما زال الاحتجاج به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلفت ما قيمهما الأمانة
بالقبول قال ابن الصلاح إن العلم اليقيني المنطوق واقع بما أسندها لأن ظن المعصوم
لا يحظى وقدس بقه إلى مثل ذلك محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحمن بن

ان هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في الفن لولا عدم تعرض مؤلفه رحمه الله للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف في الغالب قال في البدر المنير ما لفظه وأحكام الحافظ بمجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمشيقي هو كماله وما أحسنه لولا اطلاقه في كثير من الأحاديث العزوا إلى المتقدمين والتضعيف فيقول شلا رواتهم جدرواه الدارقطني ورواه أبو دارود يكون الحديث ضعيفا وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي مينا ضعه فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه وينبغي للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على حراني هذا الكتاب أو جمعها في مصنف يستكمل فائدة الكتاب المذكور وانتهى وقد اعان الله وله الحمد على القيام بما أُرشد إليه هذا الحافظ مع زيادات اليه انشدر حال الطلاب وتفتيمات تنقطع بحقيقة هاء لائق الشك والارتياح والمسؤل من الله جل جلاله الاعانة على التمام وتبلغنا بما لا يقيناه في تحريره وتقريره إلى دار السلام

(كتاب الطهارة)

(أبواب المياه)

الكتاب مصدريه قال كتب كتابا وكأبه وقد استعملوه فيما يجمع شيئا من الأبواب والفصول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه الكيفية ويطلق على مكتوب القلم حقيقة لا نضمام بعض الحروف والكلمات المكتوبة إلى بعض وعلى المعاني مجازا رجمه كتب بضم تين وضم فسكون وقد اشتهر في لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة من الكتب واعتزله أبو حيان بما حاصله ان المصدر لا يشتق من المصدر والطهارة يجوز ان تكون مصدر طهر اللازم فتكون لا وصف القائم بالفعل وان تكون مصدر طهر المتعدي فتكون للأنثر القائم بالفعل وان تكون اسم مصدر طهر قطهيرا ككلم تسكلم وأما الطهور فتقال جهورا أهل اللغة انه بالضم للفعول الذي هو المصدر والفتح للماء الذي يطهر به هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة عن الجمهور وذهب الخليل والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى انه بالفتح فيه ما قال صاحب المطالع وحكي فيها الضم والطهارة في اللغة التظافة والتزعة عن الاقدار وفي الشرع صفة حكمية تثبت لموصوفها جوار الصلاة أو فيه أوله ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين افتتح المؤلفون بهاء وافتتاحهم والأبواب جمع باب وهو حقيقة لما كان حسيبا يدخل منه إلى غيره ومجازا لما كان من المسائل المتناسبة والمياه جمع الماء وجمعه مع كونه جنسا للدلالة على اختلاف الأنواع

(باب طهورة ماء البحر وغيره)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله

في احاديث سيد المرسلين وقال الحافظ ابن كثير كان امام الحديث في زمانه والمفتدى به في أوائه والمفتدى على سائر احزابه واقرائه وقال بن دار بن بشار هو افقه خلق الله في زماننا وقال زعيم بن حماد هو فقيه هذه الامة وقال ابن خزيمة مات تحت أديم السماء اعلم بالحديث واحفظ لعنه وقال ابن حماد لوددت أني كنت شعرة في جسده ضجبر ليلة السبت ليوم عيد النضر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة الاثلاثة عشر يوما وكان أزدى ان يكفن في ثلاثة أبواب ليس فيه اقص ولا عمامة ففعل به ذلك ولما صلى عليه ووضع في لحده فاح من تراب قبره ريح المالك ودامت اياما انتهى ولتم ما قيل فهذا الشذا آثار رفقة معي وابت بوردا نمتا آثار به ولفظ الذهبي في تاريخ دول الاسلام تحت ذكر خلافة المهدي بالله وليلة عيد النضر مات شيخ الاسلام وحافظ العصر محمد بن اسمعيل البخاري وله اثنتان وستون سنة رحمه الله تعالى انتهى قلت وقد حرت لدرجة حافله في كتابي الحطة بذكر الصحاح الستة وذكرت ثناء الأئمة عليه وما يلي ذلك فراجع (أبي عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم البخاري) الجعفي أمير

الله أنار كيب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توشأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته رواه الخمسة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم في المستدرک والدارقطني والبيهقي في سننهم ما رواه ابن أبي شيبة وحكى الترمذي عن البخاري صحيحه وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحا عنده لأخرجه في صحيحه رده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم الاستيعاب ثم حكى ابن عبد البر مع ذلك بصحة تلك لملق العلماء له بالقبول فرده من حيث الاسناد وقبله من حيث المعنى وقد حكم بصحة جملة من الاحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه وصححه أيضا ابن المنذر وابن منده والبغوي وقال هذا الحديث صحيح متفق على صحته وقال ابن الاثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور أخرجه الأئمة في كتبهم واحتجوا به ورجاله ثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث صحيح جليل مروى من طرق الذي حضرناه منها تسع ثم ذكرها جميعا رأطال الكلام عليها وسيأتى تلخيصها وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جميع رجوه التعليل التي يعمل بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير ثقات وحاصلها كما قال فيه انه يعمل بأوجه ثمانية ثم سرد هاتوا طول الكلام فيها ولمخلصها ان الوجه الاول الجهالة في سعيد ابن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المذکورين في اسناده لانه لم يرو عن الاول الاصفهوان بن سليم ولم يرو عن الثاني الا سعيد بن سلمة وأجاب بأنه قد رده عن سعيد الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وهو ابن كثير رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي وأما المغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القرشي وحسنه كما ذكره الحاكم في المستدرک الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة وأجاب بترجيح رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الازرق ثم قال فقد ذرأت عنه الجهالة عينا رجالا الوجه الثالث التعليل بالارسال لان يحيى بن سعيد أرسله وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن سلمة وهو وان كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الاصول وبعض أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاضراب أجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به الدارقطني وغيره وقد تلخص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير فقال ما حاصله ومداره على صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة قال قال الشافعي في اسناده هذا الحديث من لأعرفه قال البيهقي يحتمل انه يريد سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما ولم ينسرد به سعيد عن المغيرة فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الانصاري الا انه اختلف عليه فيه فروى عنه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ان ناسا من بني مدلج أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وروى عنه عن المغيرة عن رجل من بني مدلج وروى عنه عن المغيرة عن أبيه وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله او عبد الله

المؤمنين في علم الحديث الشريف يروى الله عنه وأرضاه وجعل الفردوس من منزله وزياله وما رآه (رحمه الله) تعالى رجة راسعة (من أعظم الكتب المصنفة في الاسلام) وأصحها بعد كتاب الله العزيز العلام باجماع سلف الامة وأعتها الكرام وهو أول مصنف صنف في الصحيح المجرد وأول الكتب الستة في علم الحديث وأجلها وأفضلها وأشهرها وأكرمها في الصحة والقبول عند الجوزور على المذهب المختار المنصور قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدى السارى مقدمة فتح الباري في ذكر السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعته ان أنار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيه مدهفة في الجوامع ولا مرتبة لخشية أن يحتاط بعض ذلك بالقرآن العظيم ولحفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الاخبار لما انتشر العلماء في الامصار وكثرة الابتداع من الخواارج والروافض ومنكري الاقدار فاول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون

كل باب على حدة الى ان قام كبار
 أهل الطبقة الثالثة قدرونا
 الاحكام فنصف الامام مالك
 الموطأ وتوخى فيه القوى من
 حديث أهل الحجاز ومن جهة
 باقوال الصحابة وفتاوى
 التابعين ومن بعدهم وصنف
 ابن جريج بمكة والاوزاعي بالشام
 وسفيان الثوري بالكوفة
 وجابر بن سلمة بالبصرة ثم تلاهم
 كثير من أهل عصرهم في النسخ
 على منوالهم الى أن رأى بعض
 الأئمة منهم ان يفرد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 وذلك على رأس ثمانين فصنف
 عبيد الله بن موسى العبدى
 الكوفي مسنداً وصنفه مسند
 ابن مسرهد البصرى مسنداً
 وأسد بن موسى الأموى مسنداً
 ونعيم بن حماد الخزازى مسنداً ثم
 اتفق الأئمة بعد ذلك أن يروى
 امام من الحفاظ الاو صنف
 حديثه على المسانيد كاحمد بن
 راهويه وعثمان بن أبى شيبة
 وغيرهم من النبلاء ومنهم من
 صنف على الابواب وعلى
 المسانيد معاً كابى بكر بن أبى
 شيبة فلما رأى البخارى روى
 الله عنه هذه التصانيف ورأى
 وانتشق رايها واستجلى محيها
 وجدها بحسب الوضع جامعة
 بين ما يدخل تحت التعحيح
 واتصين والتضعيف والكثير
 منها يشمله التضعيف فلا يقال

ابن المغيرة وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدليج اسمه عبد الله
 روى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة مرفوعاً وروى عنه عن المغيرة عن
 عبد الله المدبلى هكذا قال الدارقطنى وقال أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبى هريرة
 وكذا قال ابن حبان والمغيرة معروفة كما قال أبو داود روى عنه الترمذى وقال ابن
 عبد الحكم اجتمع عليه أهل إفريقية بعد قتل يزيد بن أبى مسلم فابى قال الحافظ فعلم من
 هذا غلط من زعم انه مجهول لا يعرف وأما سعيد بن سلمة فقد تابع صفوان بن سليم
 فى رأيه له عنه الجلاح بن كثير رآه جماعة منهم الليث بن سعد وعمر بن الحرث ومن
 طريق الليث رآه أحمد والحاكم والبيهقى ورواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مصنفه عن
 حماد بن خالد عن مالك بن نهد عن أبى هريرة فى الباب عن جابر عند أحمد وابن ماجه
 وابن حبان والدارقطنى والحاكم بنحو حديث أبى هريرة قوله طريق أخرى عنه عند
 الطبرانى فى الكبير والدارقطنى والحاكم قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه
 الا ما يخشى من التدليس انتهى وذلك لان فى اسناده ابن جريج وأبا الزبير وهما مدلسان
 قال ابن السكس حديث جابر اصح ما روى فى هذا الباب عن ابن عباس عند الدارقطنى
 والحاكم يلفظ ماء البحر طهور قال فى التلخيص ورواه ثقات ولكن صحح الدارقطنى
 رقبه وعن ابن القراسى عند ابن ماجه بنحو حديث أبى هريرة رقبه أعلاه البخارى
 بالارسال لان ابن القراسى لم يدركه النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده عند الدارقطنى والحاكم بنحو حديث أبى هريرة فى اسناده المنثى الراوى له
 عن عمرو وهو ضعيف قال الحافظ رقع فى رواية الحاكم الاوزاعى بدل المنثى وهو غير
 محفوظ عن علي بن أبى طالب عند الدارقطنى والحاكم باسناد فيه من لا يعرف
 وعن ابن عمر عند الدارقطنى بنحو حديث أبى هريرة وعن أبى بكر الصديق عند الدارقطنى
 وفى اسناده عبد العزيز بن أبى ثابت وهو كما قال الحافظ ضعيف وصحح الدارقطنى وقفه
 وابن حبان فى الضعفاء وعن أنس عند الدارقطنى وفى اسناده ابان بن أبى نويان قال
 وهو متردد قوله سأل رجل وقع فى بعض الطرق التى تقدمت ان اسمه عبد الله وكذا
 ساقه ابن بشكوال باسناده وادركه الطبرانى فبين اسمه عبد وتبعه أبو موسى الحافظ
 الاصبهانى فى كتاب معرفة الصحابة فقال عبد أبو زمعة البلوى الذى سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ماء البحر قال ابن منيع بلغنى ان اسمه عبد وقيل اسمه عبيد بالتصغير وقال
 السمعاني فى الانساب اسمه العركى رغلط فى ذلك وانما العركى وصف له وهو
 صلاح السفينة (قوله هو الطهور) قد تقدم فى أول الكتاب ضبطه ونسبه يره وهو عند
 الشافعية المطهور به قال أحمد بن حنبل بعض أصحاب أبى حنيفة عن مالك وبعض أصحاب
 أبى حنيفة ان الطهور هو الطاهر راجح الارلون بان هذه اللفظة جاءت فى لسان الشرع
 للمطهر كقوله تعالى ماء طهوراً رأينا السائل انما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

الطهر بماء البحر لا عن طهارته ويدل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بئر
ضاعة ان الماء طهور لانهم انما سألوه عن الوضوء به قال في الامام شرح الامام فان قيل
لم يجزمهم نعم حين قالوا أففتوضأ به قلنا انه يصير متيدا بحال الضرر رقة وليس كذلك
وأيضاً فإنه ينـم من ان قصار على الجواب نعم انه انما يتوضأ به في طهارة ولا يتطهر به
لبقية الامانة والانتباس فان قيل كيف شكوا في واز لوضوء بماء البحر قلنا يحقل
انهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا حاكماً أو معتمراً أو غازياً في سبيل
الله فان تحت البحر ناراً وتحت النار بحر أخرجه أبو دارد وسعيد بن منصور في سننه عن
ابن عمر مرفوعاً طهروا الماء لا يجزى التطهر به رقدري موقوف على ابن عمر بلفظ ماء البحر
لا يجزى من وضوء ولا جنباه ان تحت البحر ناراً ثم نارا حتى عدسبعة أبحر وسبع
أيسار وروى أيضاً عن ابن عمر وب العاص انه لا يجزى التطهر به راجعة في أقوال
الصحابية لاسيما اذا عارضت المرفوع والاجماع وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو اود
رواه مجهولون وقال الخطابي صعبوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
وله طريق أخرى عند البزار وفيها لث بن أبي سليم وهو ضعيف قال في البدر المنير في
الخطاب يشجوز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد
ابن السبب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة وروايته ترد وكذا رواية عبد الله بن عمر
وتعريف الطهور باللام الجنسية المنبذة للحصر لا ينفي طهورة غيره من المياه لوقوع
ذلك جواباً لسؤال من شك في طهورة ماء البحر من غير قصد للحصر وعلى تسليم انه
لا تخصيص بالسبب ولا يتصرف الخطاب العام عليه فقهوم الحصر المنبذ في الطهورة
عن غير مانه عموم مخصوص بالمطوقات لصحة الصريحة القاضية باتصاف غيره بها
الحل ميتته فيه دليل على حل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره وبعابه وهو
المصحح عند الشافعية وفيه خلاف سياقي في موسعه ومن فوائد الحديث مشروعية
الزيادة في الجواب على سؤال السائل لتصد الفائدة وعدم لزوم الاقتصار وقد عتد
البخاري لذلك باباً فقال باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله وذكر حديث ابن عمر أن رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس الحرم فقال لا يلبس قميص ولا العمامة ولا
السراويل ولا البرنس ولا ثوباً من الورس أو الزعفران فان يجسد العذر فليلبس
الخفين وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين فكانت سألته عن حالة الاختيار فأجاب
عنها وزاد حالة الاضطرار وايدت اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تنقض ذلك قال
الخطابي وفي حديث الباب دليل على ان المقتضى اذا سئل عن شيء وعلم ان اسائل حاجة الى
ذكر ما يتصل بمسئلته استحب فعليه اياه ولم يكن ذلك تكلفاً لما لا يعنيه لانه ذكر الطعام
وهم سألوه عن الماء لعلهم انهم قد به وزهم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من
الاصوليين ان الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة

انتهى من مجرد همة بل جمع الحديث
الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين
وقوى عزه على ذلك ما سمعه
من استاذة ابن راهويه لوجهتم
كما اختصراً الصحيح سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فوق ذلك في
قلبه وأخذ في جمع الجامع الصحيح
وعن البخاري قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكانني
واقف بين يديه ويدي مروحة
ازب عنه نسأت بعض المعبرين
فقال لي انت تذب عنه الكذب
فهو الذي حملني على اخراج هذا
الجامع الصحيح وعنه روى الله
عنه قال ما ثبت في كتاب
الصحيح حديثاً الا اغتسلت
قبل ذلك وصليت ركعتين وعنه
قال خرجت الصحيح من ستمائة
الف حديث وعنه ايضاً ما اخرج
في هذا الكتاب الاصحها وما
تركت من الصحيح أكثر حتى
لا يطول قال محمد بن أبي حاتم
رأيت محمد بن اسمعيل في اتمام
يعني خلف النبي صلى الله عليه
وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم
يعني فكلاما رفع الي صلى الله
عليه وسلم قدمه المبارك وضع
اليساري قدمه في ذلك الموضع
ورأى غيره من فضل نحو هذا لما
أيضاً انتهى قلت وهذه منقبة
عظيمة وتكرمة شريفة له وان
يعمل كتابه الصحيح يقتدى
بفعاله الصريح ولما ألف جامعه

عرضه على الامام أحمد بن حنبل
ويحيى بن معين وعلى بن المديني
وغيرهم من الأئمة الفحول
فاستحسنوه وشهدوا بالصحة
والقبول الأربعة أحاديث
قال العقيلي والقول فيها قول
البخاري وهي صحيحة وقد اتفق
أهل العلم على أن كتابه هذا صحيح
الكتاب بعد كتاب الله وتبناه
سلف الامة وأئمتها بالقبول وان
مسما صاحب الصحيح كان من
يسسته فيمنه ويعترف بأنه
ليس له نظير في علم الحديث وهذا
الترجيح هو المختار المعول عليه
عند الجمهور ومن خالف ذلك
فقد خالف الجمع عليه والمتهور
فلا يعاباه ولا يلتفت إليه
(وأكثرها فوائد) لانه انتم مع
صحة الاحاديث استنباط الاحكام
الفقهية والنسكات الحكمية
واعتنى فيها بآيات الاحكام
وترجم لكل باب باب ظاهرة
وخفية ولذا شتم ردة فتسه
البخاري في تراجمه وهي حيرت
الافكار وأدهشت العقول
والابصار وأعيت مدرك
الفقه والنظار وانما بلغت
هذه المرتبة لما روى أنه يصحها
بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم
ومثله فهو المجتهد المطلق القنينة
المتوقد والمحدث الجيد والامام
المستند وكتبه الجامع الصحيح
أعم الكتب فوائد واجهها

بل المراد ان الجواب يكون مقيد بالحكم المسؤل عنه وللحديث فوائد غير ما تقدم قال
ابن الملقن انه حديث عظيم أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد
مهمة قال الماوردي في الحاوي قال الحميدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الطهارة
وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر قال تس
الناس الوضوء فلم يجدوا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك الايام يده وأمر الناس أن يوضؤوا منه فرايت الماء ينبع من تحت
أصابعه حتى توضع من عند آخرهم متفق عليه ومتفق على مثل معناه من حديث جابر
ابن عبد الله لفظ حديث جابر وضع يده صلى الله عليه وسلم في الركوة فجعل الماء ينور
بين أصابعه كأمثال العيون فشرى وضوءاً فقلت كم كنتم قالوا كلأمة ألف لكننا ما
قال كلأمة عشرة مائة قوله وحانت الواو للعال بتقدير قد قوله الوضوء بفتح الواو أى
الماء الذى يتوضأ به قوله فأتى بضم الهمزة على البناء للمفعول وقديس البخاري في رواية
أن ذلك كان بالزوراء وهي سوق المدينة وقوله بوضوء بفتح الواو أيضاً أى بانه فيه ماء
ليتوضأ به ووقع في رواية البخاري بخارج رجل يقدح فيه ماء يسير فصغر أن يسط فيه
صلى الله عليه وسلم كنه فضم أصابعه قوله ينبع بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز
كسرهما وفتحهما قاله في الفتح قوله حتى توضع من عند آخرهم قال الكرماني حتى
للتدريج ومن للبيان أى توضع الناس حتى توضع الذين عند آخرهم وهو كتابة عن جميعهم
وعند بعضه في لان عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى أن تكون
لمطلق الظرفية فكانه قال الذين هم في آخرهم وقال التيمي المعنى توضع القوم حتى وصلت
لنوبة الى الآخر وقال النووي من هنا بمعنى الى وهي لغة وتعقبه الكرماني بانهم اشادة
ثم ان الى لا يجوز أن تدخل على عند ولا يلزم مثله في من اذا وقعت بمعنى الى قال في الفتح
وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والحديث يدل على مشروعية المواصلات
بالماء عند الضرورة لمن كان في مأنة فضل عن وضوئه وعلى ان اغتراف المتوضي من الماء
القليل لا يصير الماء مستعملاً واستدل به الشافعي على ان الامر بغسل اليد قبل ادخالها
الاناء مذنب لاحتهم وسبباً في تحقيق ذلك قال ابن بطال هذا الحديث شمه جمع من الصحابة
لانه لم يروى الا من طريق أنس وذلك لطول عمره واطلب الناس علموا السند وناقضه
القاضي عياض فقال هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغنير
عن الكافة متصلاً عن جملة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو الحق
بالتطعي قال الحافظ فانظر كم بين الكلامين من التفاوت انتهى ومن فوائد الحديث
ان الماء الشريف يجوز رفع الحديث به ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه انه
لا بأس برفع الحديث من ماء زمزم لان قصاره انه ماء شريف متميز به والماء الذى وضع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المثابة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

في حديثه قال فيه ثم أقاض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ماء زمزم فشربه منه وتوضأ رواه أحمد انتهى وهذا الحديث هو في أول مسند علي بن مسعود أحمد بن حنبل ووافظه حشدنا عبد الله يعني ابن أحمد بن حنبل حدثني أحمد بن عبد الله البصري حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن بن الحرث عن أبيه عن زيد بن علي بن حسين بن علي عن أبيه عن علي بن حسين عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة فذكر حديثنا طويلا وفيه ثم أقاض فدعا بسجل من ماء زمزم فشربه منه وتوضأ ثم قال انزعوا فلولان تغبوا عليهما الترتع الحديث وهذا اسناد مستقيم لأن عبد الله بن أحمد ثقة امام وأحمد ابن عبد الله الضبي البصري وثقه أبو حاتم والنسائي والمغيرة بن عبد الرحمن قال في التقرريب ثقة جواد من الخامسة وأبو عبد الرحمن قال في التقرريب من كتاب رتقات التابعين وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب علي وهو ثقة من الثامنة كما في التقرريب وقال ابن معين لا بأس به وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه وأما الامامان زيد بن علي ووالده زين العابدين فهما أشهر من نار على علم وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصححه الترمذي وغيره وشرحه صلى الله عليه وسلم من زمزم عند الافاضة ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جابر الطويل بلفظ فأتى يعني النبي صلى الله عليه وسلم في عبد المطلب رهم يسار علي زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولان يعلمكم التماس على ستائيتكم لتزعت معكم فمألولوهم فلو افترسب منه وهو في المتفق عليه من حديث ابن عباس بلفظ سقيت النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم فشربه وهو قائم وفي رواية استسقى عبد المبيت فأتينه به بدلو والسجل بين مهملة مفتوحة بغير ساكنة الدلو المملوء فان تعامل فليس بسجل وبأني عام الكلام عليه في باب تطهير الارض والحديث الباب فوائد كثيرة خارجة عنه قصود ما نحن بصدده فلنقتصر على هذا المقتدر

* باب طهارة الماء المتوضاه *

(عن جابر بن عبد الله قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودي وأنا مريض لا أعتل فترضا وصب وضوءه على متفق عليه وفي حديث صلح الحديبية من رواية المصور بن مخزومة ومراد بن الحكم ما تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخامة الا وقعت في كف رجل فدلك به ساوجه وجاده وادانوا كادوا يقتلون على صورته وهو بكلمة لا جد البخاري) قوله يعودي زاد البخاري في الطب ماشيا قوله لا أعقل أي لا أدهم وحذف مفعوله إشارة الى عظم الحال أو لغرض التعميم أي لا أعقل شيئا من الأمور وصرح البخاري بقوله شيئا في التفسير من صحبه وله في الطب فوجدني قد أغشى على تولد وضوءه يحتمل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به ويدل على ذلك ما في رواية للبخاري بلفظ من وضوءه ويحتمل أنه صب عليه ما بقي منه والاول أظهر لقوله في حديث

وعلمه في كتب أصول الحديث من جد وجد ومن وحد - حدثه في ثكر وتعظيما لقدرته على خلق مثل ذلك الامام وابتعاد مثل هذا الكتاب الرفيع الشأن اعترفا بفضل ومنه واطنه على أمة الانس لام (الأول الاحاديث المتكررة فيه متفرقة في الابواب رذا أرا الانسان ان ينظر الحديث في أي باب لا يكاتبه - ي إليه الا بعد جهد بالغ (وطول التثني) قال الحافظ في مقدماته لنتج جميع احاديثه بالمكرر سوى المثلثات والمثلثات تسعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا والظاهر من ذلك بالاثبات تكرارنا حديث وسقائة وحديثنا واذ انتم اليه المتون المعققة المروعة التي لم يوصلها في موضع اخر منه وهي مائة وتسعة وخمسون حديثا صار مجموع خلاص ألفي حديث وسبعة مائة وأحد وستين حديثا وجملة ما فيه من المتابعات ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثا وأكثرها مكرر يخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم يخرج من هذا الكتاب ولو من طريق أخرى الامانة وستون حديثا وجملة ما فيه من المكررة تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا وهذا

باب فتوضا وصحب وضوءه على ولاي داود فتوضا وصبه على فانه ظاهر في أن المصبوب هو الماء الذي وقع به لوضوء أوله ما تنخم التنخم دفع الشيء من الصدد والانتف وقد استدلل الجمهور بصحة صلى الله عليه وسلم لوضوئه على جابر وتقريره للصحة على التبرك بوضوئه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الحنفية وأبو العباس إلى أنه نجس واستدلوا على ذلك بأدلة منها حديث أبي هريرة باللفظ لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب وفي رواية لا يسلون أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وسبأني قالوا والبول ينجس الماء فكذلك الاعتسال لانه صلى الله عليه وسلم لم قد غشي عنهم جميعا ومنها الاجماع على اضاعته وعدم الانتفاع به ومنها انه ماء أزيل به مانع من الصلاة فانتقل المنع اليه كفسالة النجس المتغيرة ويجاب عن الاول بأنه أخذ بدلالة القرآن وهي ضعيفة وبقول أبي هريرة يتناولونه تناولا كسبا - بآني فانه يدل على ان النهي انما هو عن الانغماس لا عن الاستعمال ولا لما كان بين الانغماس والتناول فرق وعن الثاني بان الاضاعة لا غناء غيره عنه لا لنجاسته وعن الثالث بان فرق بين مانع هو النجاسة ومانع هو غيره او بالمانع من كل مانع يصير له بدلية الحكيم الذي كان له قبل الاستئصال أيضا هو غسل بالقياس في مقابلة البص وهو اسد الاعتبار ويلزمهم أيضا تحريم شربه وهم لا يقولون به ومن الاحاديث الدالة على ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي حنيفة عند البخاري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فأتى بوضوء فتوضأ فجعل الناس يأخذون من بطل وضوئه فيتمسحون به وحديث أبي موسى عنده أيضا قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم بتدح فيه ما فعل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثم قال لها ميعني أبو موسى وبلا لا امر بامنه وافرغ على وجهه كما ونحو ذلك عن السائب بن يزيد عنده أيضا قال ذهبت بي خالتي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بن أختي وقع أي مريض فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ثم توضأ فمسح به من وضوئه ثم فقت خلف ظهره الحديث فان قال لدا هب الى نجاسة المستعمل للوضوء - هذه الاحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضاهه صلى الله عليه وسلم ولعل ذلك من خصائصه قلنا هذه دعوى غير نافذة فان الاصل ان حكمه وحكم أمة واحدا لان يقرم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل وأيضا الحكم يكون النبي فنجس احكم شرعي يحتاج الى دليل يلتزمه الخصم فها هو (وعن حديثه بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب فماد عنه فاعتسل ثم جاء فقال كنت جنبا فقال ان المسلم لا ينجس رواد الجماعة الا البخاري والترمذي وروى الجماعة كلهم نحوه من حديث أبي هريرة) حديث أبي هريرة المشار اليه له الفاظ منها ان النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب فالتخمس منه فذهب فاعتسل ثم جاء فقال له أين كنت يا أبا هريرة قال كنت جنبا فكرهت ان اجالسك وأنا على غير طهارة فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس قوله وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وأما جنب وهذه اللفظة تقع على الواحد المذكور والمؤنث والاثني والجمع بلفظ واحد
قال الله تعالى في الجمع وإن كنتم جنباً فاطهروا وقال بعض أرواح النبي صلى الله عليه
وسلم إنى كنت جنباً وقد يقال جنبان وجنبون واجناب قولنا شاة عنده أى مال وعدل
قوله لا ينحس فيه لغتان ضم الجيم وقصها وفي ماضيه أيضاً لغتان نجس ونجس بكسر
الجيم وضمها فنكسرها فى المائى فتحها فى المضارع ومن ضمها فى المائى صمها فى المضارع
أيضاً قال النورى وهذا قياس مطرد ومعروف عند أهل العربية الأحراف المستفاد من
الكسر قولنا إن المسلم غسك بضمه ومه بعض أهل الظاهر وحكاية فى البحر عن الهادى
والقاسم والناصر ومالك فقالوا إن الكافر نجس عين وقوا ذلك بقوله تعالى إنما
المشركون نجس وأجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لا اعتياده
مجانبة النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بأن المراد أنهم
نجس فى الاعتقاد والاستعداد وحجتهم على صحة هذا التأويل أن الله أباح نساء أهل
الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منهن بضاجههن ومع ذلك فلا يجب من غسل
الكتانية الامثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة ومن جملة ما استدلل به القائلون بنجاسة
الكافر حديث أنزاله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت فى المسجد وقريره لقول الصحابة
قوم النجاس لما رأوا أنزلهم المسجد وقوله لا يثلمة لما قال له يارسول الله أنا بارض قوم
أهل كتاب أفنا كل فى آيتهم قال إن وجدتم غيرهما فدنوا كلوا فيهم وإن لم تجدوا فاعسلوها
وكلوا فيهم وسياقى فى باب آية الكفار وأجاب الجمهور عن حديث أنزال وقد ثبت بأنه
حجة عليهم لأهم لأن قوله ليس على الأرض من أنجاس القوم شئ إنما أنجاس القوم على
أنفسهم بهد قول الصحابة قوم أنجاس صريح فى نفي النجاسة الحسية التى هى محل النزاع
ودليل على أن المراد بنجاسة الاعتقاد والاستعداد وعن حديث أبى ثعلبة بن أنس
بغسل الآية ليس ثلوثها برطوباتهم بل أطبخهم الخنزير وشربهم الخنزير فهايدل على ذلك
ما عند أحمد وأبى داود من حديث أبى ثعلبة أيضاً بلفظ أن أرضنا أرض أهل كتاب
وانهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآيتهم وقد ورههم وسياقى ومن
أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بأن ذلك تنفير عن الكفار وإهانة
لهم وهذا وإن كان مجازاً فترتبه ما ثبت فى الصحاح من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من
مزادة مشركة ورط غمامة بن أنس وهو مشرك بسارية من سوارى المسجد وأكل من
الشاة التى أهدها اليهودية من خيبر وأكل من اللبن المجلوب من بلاد النصارى كما
أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر وأكل من خبز الشير والاهل المادعاه الى ذلك
يهودى وسياقى فى باب آية الكفار وما سلف من مباشرة الكتابيات والابجاع على جواز
مباشرة المسيية قبل اسلامها وتحليل طعام أهل الكتاب ونسأهم بآية المسأنة وهى آخر
ما نزل واظطاهه صلى الله عليه وسلم وأهملناه للوفد من الكفار من دور غسل للآية

العمارة خارجة عن الموقوف
على الحسابة والمنقطوعات عن
التابعين ومن بعدهم وقد
استوعبت وصل جميع ذلك
فى كتاب تعليق التعليق وهذا
الذى ورثه من عدة ما فى صحيح
البخارى تحرير بالغ فتح الله به
لاعلم من تقدمنى اليه وأنا مقر
بعدم عصمة من السهو والخطا
انتهى وعدد كتبه كما قال فى
الكتاب مائة وستون
وأبو بكر ثمانية آلاف وأربعة مائة
ونحوه وباب مع اختلاف قليل
فى نسخ الأصول وعدد مشايخه
الذين خرج عنهم فى مائتين
ونسمة وثلاثون ألفاً وعدد من
تفر برواية عنهم دون مسلم
مائة وأربعون ألفاً وثلاثون
أيضاً شايخ لم تقع الرواية عنهم
كتباً أصحاب الكتب الخمسة
الإبلا واسطة ووقع له اثنتان
وعشرون حديثاً ثلاثيات
الاستناد وأول جامع بعد
البصرة باب كيف كابد الوحي
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل أنا وحينا
إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين
من بعده الآية كما سياقى مختصراً
(ومتنصود البخارى رحمه الله
نعالى بذلك) أى بال تكرار (كثرة
طرق الحديث وشهرته) ل
الحافظ أبوا فضل محمد بن طاهر
المداىنى أن البخارى كان يذكر

ولا أمر به ولم ينقل توقيطوبات السكتار عن الساف الصالح ولو توقيطوها الشاع قال ابن
عبد السلام ليس من التقشف أن يقول أشترى من سمن المسلم لمن سمن الكافر لأن
العصاة لم يلمتفتوا إلى ذلك وقد زعم المنبئ في المنار أن الاستدلال بالآية المذكورة
على نجاسة الكافر وهم لأنه حمل الكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس
في اللغة والنجس في عرف المتشرعة عموم وخصوص من وجه فلا أعمال السيئة نجسة
لغة لأعرفا والنجس نجس عرفا وهو أحد الاطمين عند أهل اللغة والعذر نجس في العرفين
فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفى أن مجرد تخالف اللغة والاصطلاح في هذه الافراد
لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب والذي في كتب اللغة أن النجس ضد
الطاهر قال في التمهيد موس النجس بالفتح وبالكسر وبالفتح بك وككتف وعضد ضد
الطاهر انتهى قال في التمهيد لا ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج به وهو ما عرفت
وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحيا فاجماع وأما الميت ففقيه خلاف
فذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب إلى
نجاسته وذهب غيرهم إلى طهارته واستدل صاحب البحر للأولين على النجاسة بنزح
رمز من الحبشي وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول
الحديث رذعه لا ينتهض للاحتجاج به على الخصم محقق أن يكون للاستقذار لا للنجاسة
ومعارض بحديث الباب وبحديث ابن عباس نفسه عند الشافعي والبخاري تعليقا بلفظ
لمؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا وبحديث أبي هريرة المتقدم وبحديث ابن عباس أيضا عند
البيهقي أن ميتكم يموت طاهرا فمسبكا أن تغسلوا أيديكم وترجع رأي الصحابي على
روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية غيره من الغرائب التي لا يدري ما الحامل
عليها وفي الحديث من لم وات مشروعية الطهارة عند ملابسة الامور العظيمة واحترام
أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات وانما ما حدثت عن النبي صلى
الله عليه وسلم وانحنس أبو هريرة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتاد حمامة أصحابه
إذا قهيم والدعاء لهم هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما ظن أن
الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماصهما كعادته فبادر إلى الاغتسال وانما ذكر
المصنف رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضا به لقصد تكميل الاستدلال
على عدم نجاسة الماء المتوضا به لأنه إذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجسا
بمجرد مماسه له وسيأتي في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت وسيشير
لمصنف إلى هذا الحديث هنا

• (باب بيان زوال تطهيره) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو
جنب فتألويا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناولونه تناولا رواه مسلم وابن ماجه ولا جد

الحديث في كتابه في مواضع
ويستدل به في كل باب بأسناد آخر
ويستخرج منه بحسن استنباطه
وعزارة فقهه معني يقتضيه
الباب الذي أخرجه فيه
وتل ما يورد حديثا في موضعين
بأسناد واحد ومعنى واحد لفظ
واحد وانما يورده من طريق
أخرى لمعان انتهى ثم ذكرها
وبلغها إلى ثمان معان رزكر
أيضا وجه تطهيره الحديث
في الابواب تارة واقامة رده
على بعضه أخرى قال - فظ
ابن حجر بعد ما حكى ذلك عن ابن
طاهر وإذا تقررت ذلك أنه
لا يعيد الا للثابتة حتى ولو لم تظفر
لأعادته فائدة من جهة الاستدلال
ولامن جهة المقتضى لكان ذلك
لأعادته لأجل مغايرة الحكم
الذي تشغل عليه الترجمة الثانية
موجباً لا يعيد مكرراً بل فائدة
كيف وهو لا يخفيه من فائدة
اسنادية وهي إخراجها لتمام
عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير
ذلك وهذا بين لمن استقرأ كتاب
وانصف من نفسه انتهى وقت
ويظهر تفصيل هذا الاجمال
من الرجوع إلى فتح الباري
(ومقصودنا) في هذا الجريد
الصريح لأحاديث الجامع
الصحيح (أخذ اصل الحديث)
المرفوع دون غيره (ليكون قد
علم أن جميع ما فيه) أي في كتاب

وأبي داود لا يوان أحد كم في الماء الدائم ولا يغتسل به من جنبه) قوله في الماء الدائم هو الساكن قال في الفتح يقال دؤم الطائر تدويمًا إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم للجنبه وإن لم يل فيه والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والاعتسال فيه على انفراد وسأني في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة حديث أبي هريرة هذا بلانظ ثم يغتسل فيه وبأنى البحث عن حكم البول في الماء الدائم والاعتسال فيه هذا لا وقد استدل بالنهاي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلاً لتطهيره لأن الهى ههنا عن مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم لأن المقصود التنزه عن التقرب إلى الله تعالى بالاستنقذات والوضوء يقدر الماء كما يقدره الغسل وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر المعترة وأحد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبو حنيفة في رواية عنه واحتجوا بهذا الحديث وحديث النهي عن التوضئ بفضل وضوء المرأة واحتج لهم في البحر بما روى عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة الماء بما تساقط منه وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علة النهي ليست كونه يصح استعماله بل مصيره مستحباً بتوارد الاستعمال فيبطل نفعه ويؤتى ذلك قول أبي هريرة يتناولونه تناولاً وباضطراب منه وإن الدليل اخص من الدعوى لأن غاية ما فيه خروج المستعمل للجنبه والمدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية وعن حديث النهي عن التوضئ بفضل وضوء المرأة يمنع كون الفضل مستعملاً ولو سلم فالدليل اخص من الدعوى لأن المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية لا خصوص هذا المستعمل وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يغتسل بفضل ميمونة وأخرجه أحمد أيضاً وابن ماجه بنحوه من حديثه وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديثه بلانظ اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ منها أو يغتسل فقالت له يا رسول الله انى كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب وأيضاً حديث النهي عن التوضئ بفضل وضوء المرأة فيه مقال سيأتى بيانه في باب وعن الاحتجاج بتكميل السلف للطهارة بالتيمم لا بما تساقط منه لا يكون حجة إلا بعد تفحص النقل عن جميعهم ولا يبيلى إلى ذلك لأن القائلين بطهورية المستعمل منهم كالحسن البصرى والزهرى والفضي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين ونسب به ابن حزم إلى عطاه وسفيان الثوري وأبي نوري وجميع أهل الظاهر وبأن التساقط قدفى لانهم لم يكونوا يتوضئون إلى اناء والملتصق بالأعضاء حقير لا يكفي بعض عضو من أعضاء الوضوء وبأن سبب الترتيب بعد تسليم صحتهم عن السلف وامكان الانتفاع بالبقية هو الاستتذار

الصحيح الجامع للبخارى رحمه الله (ص ١٠٠) : روى في أعلى طبقات البخارى لا يتصور المزيد عليها وقد عرفت الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فصلاً مستقلاً في تقرير كونه أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوى وإطال في بيان ذلك إطلاقة حسنة مقدمة قال بن الصلاح أول من صنف في صحيح البخارى ثم تلاه مسلم وكاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأما قول الشافعي ما أتم في الارض كتاباً في العلم أكثر من كتابي ما لا وفى رواية أسخ من الموطأ فأنما قال ذلك قول رجود كتابي البخارى وما لم ثم ان كتاب البخارى أسخ الكتابين صحياً وأكثرهما فوائد قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى رحمه الله محمد بن اسمعيل فإنه آف الاصول يعنى أصول الاحكام من الاحاديث وبين للناس وكل من عمل بعده فأنما أخذ من كتابه كسالم انتهى فالتناس في الحديث عيال عليه والكلام في تقرير صحته ويان أسبابه يطول جداً والاحاديث التى اتقدها عليها بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى منها أقل من ثمانين وباقى ذلك يختص بمسلم ولا شك ان ما قبل الانتقاد فيه أرجح مما كثر وأضاف إلى المقدمة فصل خاص

في سياق الاحاديث التي اتت بها
عنده حافظ عصره أبو الحسن
الدارقطني وغيره من أهل القند
وقد أجاب عنها الحفاظ حديثنا
حديثا وأوضح أنه ليس فيها ما يخل
بشرطه الذي حققه وكذلك
ساق في فصل مستقل اسماء
جميع من طعن فيه من رجاله على
ترتيب الحروف المجهية والجواب
عن ذلك الطعن بطريق الاثبات
والعدل والاعتذار عن المصنف
في التصريح لبعضهم من بقوى
جانب القيد فيه اما لكونه
تجنب ما طعن فيه بسببه واما
لكونه أخرج ما وافقه عليه من
هو أقوى واما غير ذلك من
الاسباب كما يتضح ذلك عند
الرجوع اليه والحق الذي
لا يحصى عنه أن المعتبر في الرجل
الصديق والضبط فقط دون
ما اعتبره أكثر أهل الاصول من
العدالة وغيرها وشرطه في رتبة
الاحاديث كما حققه السامع
العلامة محمد بن اسمعيل بن روح
الامير اليماني في موافقاته على
ذلك تندفع المطاعن كلها عن
رجال الصحيح وحيث ذكرنا أن
جميع ما في الصحيح صحيح بلائذ
وأنه أصح الصحاح على وجه
السهولة تحت أديم السماء لا
يساويه كتاب وان صح في منزله
ولا يدانيه جامع وان علا في مرتبته
سوى صحيح مسلم الذي في الصحة

وبهذا يتضح عدم خروج المستعمل عن الطهورية وتحتم البقاء على البراءة الأصلية
لا سيما بعد اعتضادها بكليات وجزئيات من الأدلة كحديث خلن الماء طهورا وحديث
مسحه صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماء كان بيده وسياقي وغيرهما وقد استدلل المصنف
رحمه الله بحديث الباب على عدم صلاحية المستعمل للطهورية فقال وهذا الهوى
عن الغسل فيسهل على أنه لا يصح ولا يجزى وما ذاك إلا لغيره من مستعمله لا يبول جزء
يلاقيه من المغتسل فيه وهذا محمول على الذي لا يحمل النجاسة فاما ما يحمله الغسل فيه
مجرى فالحدث لا يتعدى اليه حكمه من طريق الأولى انتهى روع سفيان النوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل حدثني الربيع بن عتبة عن عذراء فذكر حديث وصو النبي
صلى الله عليه وسلم وفيه مسح صلى الله عليه وسلم رأسه بما في من وضوئه في يده مرتين بدأ
بوتره ثم رده الى باصيته وغسل رجليه ثلاثا ثلاثا رواه أحمد وأبو داود ومختصرهما مطعون
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه من فضل ماء كان بيده قال الترمذي عبد الله
ابن محمد بن عقيل صدوق ولكن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه وقال البخاري كان
جدا وصق والحميدي يحضون حديثه الخلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن
عقيل مشهور وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طاب واسكلام على اطراف
هذا الحديث محله الوضوء ومحله الحجة منه مسح رأسه بما في من وضوئه في يده فانه مما استدلل
به على أن المستعمل قبل انفصاله عن البدن يجوز أن تطهر به قبل وقد عارضه مع ما فيه
من لمقال أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما غير فضل يده كحديث مسلم أن النبي
صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما غير فضل يده وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن
زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وضأ رأسه بما غير فضل يده وأخرج أيضا
من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ رأسه بما جديدا وأخرج ابن حبان في
صحيحه من حديثه أيضا نحوه وأنت خير بان كونه صلى الله عليه وسلم أخذ رأسه ماء
جديدا كما وقع في هذه الروايات لا ينافي في حديث الباب من أنه صلى الله عليه وسلم مسح
رأسه بما في من وضوئه في يده لان اتم صيغ على شيء بصيغة لا تدل الاعلى مجرد الوقوع
ولم يتعرض فيها لمصر على المنصوص عليه ولا في الماء لانه لا يستلزم عدم وقوع غيره
والأولى الاحتجاج بما أخرجه الترمذي والطبراني من رواية ابن جارية باللفظ خذ الرأس
ماء جديدا فان صح هذا دل على أنه يجب أن يفرق خذ الرأس ماء جديدا ولا يجزى مسحه
بفضل ماء اليمين ويكون المسح ببقية ماء اليمين ان صح حديث الباب مختصا به صلى الله
عليه وسلم لما تقررت في الاصول من أن ذلك صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص
بالامة بل يكون مختصا به ولان لان امره صلى الله عليه وسلم للامة أمر اخاص بهم أخص
من أدلة التماسي القاضية باتباعه في افعاله ووافقه في الشيء العام على الخاص ولا يجزى
التأسي به في هذا الفعل الذي ورد أمر الامة به لانه وما نحن فيه من هذا القبيل وان كان

تلاوه ولذا قال صاحب هجة الله

الدالة في باب طبعات كتب
الحديث ما نطقه اما الصحيفان
فقد اتفق المحدثون على ان جميع
ما فيه من المتصل المرفوع صحيح
بالقطع وانما ما سوا اثران الى
مصنفيهما وانه كل من يهون
أمرهما فهو مبتدع متبع غير
سبيل المؤمنين اه قلت وكان
في هذه العبارة اشارة الى ما قاله

ابن الهمام الحنفى في التحرير
وهو قوله كون ما في الصحيفين
راجعا الى ما روى برجالهما في
غيرهما او على ما تحقق فيه من
شرطهما بعد اامة المخرج فتحكم
وزاد في فتح التدير شرح الهداية
تحكم لا يجوز التقليد فيه الى
آخر ما قال وهو هذوة منه واضحة
وزلة فاضحة ولذا تعقبه جمع من
أهل الدراية والرواية منهم السيد
محمد بن اسمعيل الامير في بعض
فتاواه وصاحب المنهج الروى
في مصطلح الحديث النبوى
والشيخ العلامة على بن قانى
النضال محمد بن على الشوكانى
رحمهم الله تعالى قال في الدراسات
يريد معنى بن الهمام بهذا الكلام
لانفادح فيما اتالات عليه كلمة
المحدثين سلفا وخلفا واقتناء
المتقدمين والمؤخرين لا الشيخ
الذى كورون تبعه من تلامذته
وبعض الحنفية المؤخرين من
الترتيب المشهور بين صحاح
الاحاديث وانما خمسة اقسام
واعلاها ما اتفق عليه البخارى
ومسلم ثم ما انفرد به البخارى

خطابوا احدلانه يلحق به غيره اما لسيا ما او بحديث حكمى على الواحد كما كفى على
لجماعة وهو واصل لم يكن حديثا معتبرا عند ائمة الحديث فتدشدها منا حديث اعماقولى
لامرأة كقولى لامة امرأة ونحوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما انظمه
وعلى تقدير ان يثبت ان النبى صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بقى من بال يديه فليس يدل
على طهورية الماء المستعمل لان الماء كلما تنقل في محل التطهير من غير مقارعة الى غيرها
فعمله وتطهيره باق وهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تغير بالنجاسات والطهارات انتهى
وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المستعمل

• (باب الرد على من جعل ما يغترف منه المتوضي بعد غسل وجهه مستعملا) •

(عن عبد الله بن زيد بن عاصم انه قيل له مؤيد السارصور رسول الله صلى الله عليه وسلم
في عابا ما فاكنا منه على يديه فغسلها ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرجها فغسلها فاستنشق
من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل
يده فاستخرجها فغسل يديه الى المرفقين مرتين ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل يديه
فأدلى يديه وادبر ثم غسل رجله الى كعبين ثم قال هكذا وصو رسول الله
صلى الله عليه وسلم متفق عليه وانظمه لاحد) قوله فا كئامنه أى أطال وصب وفي رواية
لمسلم كئامنها أى لمطهرة أو لاداة قوله ثم أدخل يده هكذا وقع في صحيح مسلم أدخل
يده بلفظ الافراد وكذا في أكثر روايات البخارى وفي رواية ثم أدخل يده فاعترف بهما
وفي أخرى له من حديث ابن عباس ثم أخذ غرفة فعمل بهما هكذا أصافها الى يده الأخرى
فغسل ما وجهه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وفي سنن أبي
داود والبيهقي من رواية على عليه السلام في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
أدخل يديه في الأباغ فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها
في بعضها ايديه وفي بعضها ايده فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها فغسلها
لامور الثلاثة وانما سامة قال النورى ويجمع بين ذلك باب النبى صلى الله عليه وسلم فعل
ذلك في مرات وهي ثلاثة أو وجه صاحب الشافعى ولكن الصحيح منها والمشهور الذى قطع
به الجمهور ونص عليه الشافعى في البويطى والمزنى ان المستحب أخذ الماء للوجه باليدين
جميعا ليكونه أسهل وأقرب الى الاسباغ والكلام على أطراف الحديث باقى في الوضوء
ان شاء الله وانما ساقه المصنف ههنا للرد على من زعم ان الماء يغترف منه بعد غسل
الوجه يصير مستعملا لا يصلح للطهورية وهى ملة لا تطله يرد هذا الحديث وغيره وقد
زعم بعض الفاتلين بخروج المستعمل عن الطهورية ان ادخال اليد في الماء لاغرفة التى
يغسلها بها يصير مستعملا للحنفية والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها
أثارة من علموة مصيلات وتفرعات عن الشريعة السمحة لم يزل يعزل وقد عرفت
بما خلف ان هذه الملة أعنى خروج المستعمل عن الطهورية فية على شفا عرف

ثم ما انفرد به مسلم ثم ما هو صحيح على شرطهما ولا يخرج منه واحد منهما ثم ما هو على شرط البخاري ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ثم ما هو صحيح عند غيرهما متوفى فيه الشروط المتبعة في الصحة وعرضه من ذلك كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرح سفر العادة بعدماتشي عشاء ورشي بما ارتضاه تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم اياهم وهذا صريح في اقرارهم بان تأييد مذهب الحنفية لا يتأتى الا بتصحيح الصحيحين كغيرهما من الصحاح بابطال الخصوصية منهم ما صحه وثقة وان محاولة الانقذاح المذكور في الترتيب المتقدمة انما هو لكون هذا المذهب في الاغلب على خلاف ما في الصحيحين اهـ ثم تعقب قول ابن الهمام ومن تبعه الى اوراق واطال في ذلك اطالة كابية شافية واتى بما يقتضيه منه العجب العجيب فله دره وعلى الله ابحره حيث اقم الخصم الادب بصحيح الجواب وفصل الخطاب (قال الامام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم) واما البخاري فانه يذكر الوجوه المختلفة في ابواب متفرقة متباعدة) لمعان كثيرة تصدى لذكرها في مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أي من الوجوه (يذكره في غير باب) الذي يسبق اليه الفهم (انه) أي الباب (أولى به) أي بذلك الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب

هـ رومن فواته هذا الحديث جواز مخالفة بين غسل أعضاء الوضوء لانه اقتصر في غسل اليدين على مرتين بعد تنبذت غيرهما قوله فسمع برأسه لم يذكر فيه عددا كسائر الأعضاء وهكذا أطلق في حديث عثمان المتفق عليه وصرح بواحدة في حديث علي عليه السلام عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند احمد وأبي داود وقد ورد التثنية في حديث علي عليه السلام من طريق خالف الحفاظ وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن بن وردان وسيأتي بسط الكلام على ذلك في الوضوء ان شاء الله تعالى

(باب ما جاء في فضل طهور المرأة)

(عن الحكم بن عمرو والغفاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة الا ان ابن ماجه والنسائي قالوا وضوء المرأة وقال الترمذي هذا حديث حسن وقال ابن ماجه وقد روى بعده حديثا آخر الصحيح الاول يعني حديث الحكم) الحديث صحيح ابن حبان أيضا وقال البيهقي في سننه الكبرى قال البخاري حديث الحكم ليس بصحيح وقال النووي اتفق الحفاظ على تضعيفه قال ابن حجر في الفتح وقد اغرب النووي بذلك وله شاهد عند أبي داود والبيهقي من حديث رجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم لم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وليعترف جميعا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات ولم أقف لمن اعلاه على حجة قوية ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة لارابهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بانه اقيه ودعوى ابن حزم ان داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد صرح بإيمانه أبو داود وغيره وصرح الحافظ أيضا في بلوغ المرام بان اسناده صحيح والحديث يدل على انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وقد ذهب الى ذلك عبد الله بن مرجس الصحابي ونسبه ابن حزم الى الحكم بن عمرو وروى الحديث وجوبية أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وهو أيضا قول أحمد واسحق الكندي ما إذا اخلت به وروى عن ابن عمر والشعبي ولا وزعي المنع لكن مقيد بما إذا كانت المرأة حائضا ونقل الميموني عن احمد ان لا حديث الوارد في مع التطهر بفضل وضوء المرأة وفي جوازه مضطربة لكن قال صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا اخلت به وعورض بان الجواز أيضا نقل عن عدة من الصحابة منهم ابن عباس واستدلوا بما سيأتي من الأدلة وقد جمع بين الأحاديث بحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملا والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي وأحسن منه ما جمع به الحافظ في الفتح من حمل النهي على التنزيه بقربة أحاديث الجواز لاسية (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يغتسل بفضل ميمونة رواء احمد ومسلم وعن ابن عباس عن ميمونة ان رسول الله

جميع طرقه وحصول النجاسة
يجمع مع ما ذكره من طرق
الحديث (لأنه يشك هل بقي لها
نبي أو لا) ثم قال أن له طرقاً أخرى
غير التي ذكرت في هذا الباب
الذي وقف عليه (قال) أي
النووي رحمه الله (وقد رأيت
جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل
هذا) بسبب عدم ادراك ذلك
(فنفوا رواية البخاري أحاديث)
أي على بعض الوجوه (هي
موجودة في صحيحه في غير مظانها
السابقة إلى فهمه ما ذكره
النووي رحمه الله تعالى) وتفصيل
ذلك يطلب من هدى الساري
مقدمة فتح الباري حيث حصر
القول فيها في عشرة أصول الأول
في بيان السبب الجاعل له على
تصنيف هذا الكتاب والناس في
بيان موضوعه والكشف عن
مغزاه والكلام على تحقيق
شروطه وتقرير كونه من أصح
الكتب المصنفة في الحديث
لنبي ويلحق به الكلام على
تراجم البديعة المنال المنبئة
المنال التي انفردت بدقيقته فيها
عن نظرائه واشتهر بتحقيقه لها
عن قربائه الثالث في بيان
الحكمة في تقطيع الحديث
واختصاره وفائدة أعادته للحديث
وتكراره الرابع في بيان السبب
لإبراده الأحاديث المتعلقة والأشمار
الموقوفة مع أنها تبين أصل
موضوع الكتاب ويلحق به سياق
الأحاديث المروعة المتعلقة
والإشارة لمن وصلها على سبيل

صلى الله عليه وسلم توضاً بفضل غسلها من الجنابة رواه أحمد وابن ماجه وعن ابن عباس
قال غتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم
ابتواصنها أو يغتسل فقال لها يا رسول الله اني كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب رواه
أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الأول مع كونه
في صحيح مسلم قد اعادله قوم بتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حديث قال وعلى والذي يخطر
على بالي أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بالتردد وأعل
أيضاً بعدم ضبط الراوي ومخالفته والمحموظ ما أخرجه الشيخان بالنظر في النبي صلى الله
عليه وسلم وميمونة كما يغتسلان من اناء واحد وحديثه الآخر أخرجه أيضاً الدارقطني
وصححه ابن خزيمة وغيره كذا قال الحفاظ في الفتح وقال الدارقطني قد اعادله قوم بسبب ما بين
حرب رواه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقي لسكن قدر رواه شعبية وهو لا يجعل عن
منايحه الأصح حديثهم قوله لا يجنب في نسخة بفتح الياء التحتية وفي أخرى بضمها
فالاولى من جنب بضم النون وفتحها وشيئة من اجنب قال في القاموس وقد اجنب
وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يسئوى للواحد والجمع اه وظاهر حديثي بن
عباس وميمونة معارض لحديث الحكم السابق وحديث الرجل الذي من الصحابة يتغير
الجمع بما يلف لا يقال ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة
لأننا نقول ان فعله الجواز بان الماء لا يجنب مشعر بعدم اختصاص ذلك به وأيضاً انه
غير مختص بالامة لأن صيغة لرجل تشمل صلى الله عليه وسلم بطريق الظهور وقد تقرر
دخول الخاص في خطاب نفسه نعم لو لم يرد ذلك التعليل كان فعله صلى الله عليه وسلم
مختصاً به من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النووي الاتفاق على جواز وضوء المرأة
بفضل الرجل دون العكس وتعقبه الحفاظ بان الطحاوي قد أثبت فيه الخلاف قال
لمصنف رحمه الله تعالى قلت وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة
والاخبار بذلك أصح وكرهه أحمد وأصح إذا خلت به وهو قول عبد الله بن سرجس وحملوا
حديث ميمونة على انها لم تخل به جمعاً بينه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة
ووضوءهما جميعاً فلا اختلاف فيه قالت أم سلمة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم من اناء واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قالت كنت أغتسل أنا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة متفق عليه
وفي لفظ البخاري من اناء واحد نفترق منه جميعاً وسلم من اناءين وبينهما واحد فيأدرني
حتى أقول دع لي دع لي وفي لفظ النسائي من اناء واحد يأدرني وأباً. رحمته حتى يقول دع لي
وأنا أقول دع لي اه وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل
 والمرأة من الاناء الواحد جميعاً الطحاوي والقرطبي والنووي وفيه نظر لما حكاه ابن
المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه وحكاه ابن عبد البر عن قوم ومن جملة ما يدل على

الاختصار الخامس في ضبط
الغريب الواقع في متنونه مرتبا
على حروف المعجم بالخص عبارة
واختصار اشارة لتسهيل مراجعته
ويختف تكراره السادس في
ضبط الائمة المشككة التي فيه
وكذا البكى والازباب وهو على
قسمين الموثقة والمختلفة الواقعة
فيه حيث تدخل تحت ضابط كل
لتسهيل مراجعته ويختف تكرارها
وما عد ذلك فيذكر في الاصل
والثاني المفردات السابع في
التعريف بشيوخه الذين اهل
نسبهم اذا كانت يكثر اشتراكها
كمحمد لامن يقل اشتراكه كمد
وفيه الكلام على جميع ما فيه
من مهمل ومبهم على سياق
الكتاب مختصرا الثامن في سياق
الاحاديث التي انتقدتها عليه
الدارقطني وغيره من النقاد
والجواب عما احدينا حديثنا
وايضاح انه ليس فيها ما يحل
بشرطه الذي حقق انتفاع في
سياق اسماء جميع من طعن فيه
من رجاله على ترتيب الحروف
والجواب عن ذلك اطمئن بطريق
العدل والانصاف والاعتذار
عن المصنف في التحريج عنهم
العائش في سياق فهرسة كتابه
بابا وعدة ما في كل باب من الحديث
ومنه يظهر المكرر من احاديثه
اوردته بعلا لا نووي تسري كتابه ثم
اضاف اليه مناسبا لذلك مما
استفاده من الباقي نرجه الله
ثم اورد فيه سياق اسماء الصحابة
الذين اشغل عليهم كتابه مرتب لهم

جوار الاعمال والصور للرجل والمرأ من الائمة الواحد جميعا ما أخرج أبو داود من
حديث مصيبة الجهنمية قالت اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء
من انا واحد ومن حديث ابن عمر قال قال الرجال والنساء يتوضون في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال مسدد من الائمة الواحد جميعا قال في الفتح ظاهره انهم كانوا
يتناولون الماء في حالة واحدة وحكي ابن القير عن قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا
يتوضون جميعا في موضع واحد هؤلاء على حدة هؤلاء على حدة والزيادة المتقدمة في قوله
من انا واحد ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجاب
وقد اجاب ابن القير عنه بما حكاه يحنون ان معناه كان الرجال يتوضون ويذهبون ثم
يأتى النساء وهو خلاف الظاهر لان قوله جميعا معناه ضد المنتزف كما قال اهل اللغة وقد
وقع مصرحوا بوحدة الائمة في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله
عن نفع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون ولساء معهما
من اماء واحد كلهم يتطهرون منه والاولى في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع قبل
نزل الحجاب وأما بعده فيخص بالمسارم والزوجات

(ب- حكم الماء اذا لاقته الجاسة)

عن أبي سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أتتوضأ من ثم رضاء وهي ثم يلقى فيها
الخص والحوم الكلاب وانتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا ينجسه
شيء رواه أحمد وأبو داود ولترمذي وقال حديث حسن قال أحمد بن حنبل حديث ثم
بصاعه صحيح وفي رواية لاجد وآبي ودان حديث حسن في لئس ثم رضاء وهي ثم يلقى فيها
بمحاض الماء وطعم الكلاب وعدا الداس وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء
طهور ولا ينجسه شيء قال أبو داود وسعيد بن عبيد قال مات فم ثم رضاء عن عمه
قلت كثر ما يكره فيها الماء قال في ائمة لم تقاتل قال في المورة قال أبو داود
قدرت ثم رضاء برد في قدته عينا ثم ذرته فاذا عرثها استدة أذرع وسالت الذي فتح لي
باب المستان فادخلني الهل غير بناؤها عما كان عليه فقال لا ورايت فيها ماء غير
للون الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الام والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحاكم
ولم يبق وقد صححه أيضا يحيى بن معين وابن حزم والحاكم وبقوله أبو اسامة وقيل ابن
الجوزي ان الدارقطني قال انه ليس بشايت قال في التلخيص ولم يزل في العمل له ولا في
السنن وأعله ابن القطان بجهل الراوية عن أبي سعيد واختلف الرواة في اسمه واسم أبيه
قال ابن القطان وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقال ابن منده في
حديث أبي سعيد هذا اسناده مشهور وفي الباب عن جابر عن ابن ماجة باللفظ ان الماء
لا ينجسه شيء وفي اسناده أبو سنيان طريق بن شهاب وهو ضعيف متروك وعن ابن عباس
عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان بنحوه وعن سهل بن سعد عند الدارقطني وعن عائشة

على الحروف وعدم ما شكل واحد
منهم عنده من الاحاديث ومنه
يظهر تحوير ما شتم عليه من
غير تكرير ثم ختم هذه المقدمة
بترجمة كاشفة عن خصائصه
ومناقبة جامعة لما اثره ليكون
ذكره واسطة عقد نظامها وسرة
مسك ختامها فساق حديث
الباب اولاً ثم ذكر وجه المناسبة
بينها ان كانت خفية ثم استخرج
ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح
في ذلك الحديث من القوائد
المتنية والاسنادية من تمات
وزيادات وكشف غامض
وتصريح مدلس بجماع ومتابعة
سامع من شيخ اختلط قبل ذلك
منترماً كل ذلك من امهات
المسانيد والجوامع والمستخرجات
والاجزاء والنوادر بشرط الصحة
والحسن فيما أورده من ذلك
ونالنا اصل ما نقطع من معلقاته
وموقوفاته وهنالك تلتئم زوائد
النوادر وتنظم شوارد النرائد
وربما أضبط ما يشك من جميع
ما تقدم اسما واصفا مع
ايضاح معاني الالفاظ المعنوية
والتنبيه على المكتبيات ونحو
ذلك وخامساً أورد ما استقدته
من كلام الائمة مما استنبطوه من
ذلك الخبر من الاحكام الفقهية
والمواعظ الزهدية والاداب
الشرعية مقتصر على الرابع
من ذلك متصفاً للواضح دون
المستقلاق في تلك المسالك مع
الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره
التعارض مع غيره والتنبه به

عند الطبراني في الاوسط وأبي يعلى والبخاري وابن اسكن في صحاحه ورواه أحمد من طريق
أخرى صحيحة لكنه موقوف وأخرجه أيضاً زيادة الاستقناء الدارقطني من حديث
نوبان واقظه الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة رشدين
ابن سعد وهو متروك وعن أبي امامة مثله عند ابن ماجه والطبراني وفيه أيضاً رشدين
ورواه البيهقي بالنظر ان الماء طهور والا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه
من طريق عطية بن بقرية عن أبيه عن ثور عن راشد بن سعد عن أبي امامة وفيه تعقب
على من زعم أن رشدين بن سعد تفرد بوصوله ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق
راشد بن سعد مرسل لا وصحح أبو حاتم ارساله وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله
وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه قال
في البدو المنبر قلنا من أن الاستقناء المذكور ضعيف فتعين الاحتجاج بالاجماع كما قال
الشافعي والبيهقي وغيرهما يعني الاجماع على أن المتغير بالنجاسة ريحاً أو لوناً أو طعماً نجس
وكذا نقل الاجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل واليكثير إذا
وقعت فيه نجاسة فغير له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس انتهى وكذا نقل الاجماع
لمهدي في البحر قوله أن متوضاً من ثمانين من فوق خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
كذا في التلخيص قوله المتنبون مفتوحة وتامة مشقة من فوق ساكنة ثم نون قال
ابن رسة بن ويغني ان يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو الشيء الذي له رائحة كريهة
من قولهم نسي الشيء بكسر التاء يتن بفتحها فهو تنيل بفتح التاء أهل اللغة يسمون
الباء ويكسرونها والمحفوظ في الحديث الضم قيل والحيض بكسر الحاء جمع حيضة
بكسر الحاء أيضاً مثل سدر وسدره والمراد به الخرقه الحيض التي تمسح المرأة بها وقيل
الحيضة الخرقه التي تستنفر المرأة قولاً وعذراً الناس بفتح العين المهملة وكسر الهمزة
المجتمعة جمع عذرة ككلمة وكلم وهي الخمر وأصلها اسم لفناء الدار ثم سمي به الخارج
من باب تسمية الظرف باسم الظرف قوله الى العانة قال الازهرى وجماعة هي موضع
منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قولاً ودون العورة قال ابن رسلان يشبهه أن يكون
لمراد به عورة الرجل أي دون الركبة أقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرة
وركبة قوله ماء متغير اللون قال النووي يعني بطول المكث وأصل المنبع لا يوقع في
أجنبي فيه والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً
ولو تغير أو صافه أو بعضها لكنه قام الاجماع على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه
بالنجاسة خرج عن الطهورية فكان الاحتجاج به لا بترك الزيادة كما سلف فلا ينجس
الماء بما لا فاه ولو كان قليلاً الا اذا تغير وقد ذهب الى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن
البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري ودود الطاهري والخفي وجابر
ابن زيد ومالك والغزالي ومن أهل البيت انقسام ولامام يحيى وذهب ابن عمر ومجاهد

على المنسوخ بنسخه والعام
بمخبره والمطابق بمخبره والجميل
بمبينه والظاهر بمؤوله والاشارة
الى نكت من القواعد الاصولية
وبن من القوائد العربية ونخب
من الخلافات المذهبية بحسب
ما اتصل بي من كلام الآئمة وانسج
له فهمي من المقاصد المهمة الى
غير ذلك انتمى كلام الحافظ في
المقدمة ومنه يظهر جلالة كتاب
البحارى وتبالة شرحه فتح البارى
وقد راعت تلك المقاصد كلها
في شرحى هذا لكن على وجه
الاجاز دون الاطناب واتيت
تحت غلب الاحاديث بقوائد
نفيسة في كل باب (فما كان كذلك
أحببت أن أجرد احاديثه من غير
تكرار وجهات المحذوفة الاسانيد
ليقرب انتوال الحديث) أى
تناوله واخذه (من غير تعب) وما
أحسن ما قال الخطيب في دياحة
مشكاة المصابيح فأنى اذا نسبت
الحديث اليهم كأنى استندت الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لانهم قد فرغوا منه واغنوناعنه
انتمى ولى ذلك يكفينان
نقول هذا الحديث أخرجه
البحارى أو مسلم ونحو ذلك ثم
نسكت ولا نزيد عليه تمامل
(واذا اتى الحديث المتكرر رأيت
في أول مرة وان كان فى الموضع
الثانى زيادة فيها فائدة ذكرتها
والا فلا) وبعبارة الماتن فى امثال
هذا المقام حديث فلان قد تقدم
وزاد فى هذه الرواية كذا ولا
نعين الموضع الذى تقدم فيه ذلك

والشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل وإسحاق ومن أهل البيت الهادى والمؤيد بالله
وأبو طالب والناصر الى أنه ينجس القليل بما لاقاه من النجاسة وان لم يتغير أو صافه
فقد عمل النجاسة باستعماله وقد قال تعالى والبرق فاجبر ونجس الاسقية قاط وخبر الولوغ
والحديث لا يولن أحدكم فى الماء الدائم وحديث القلتين ولترجى الخضر والحديث
استمتت قلبك وان افتك المقتون عند أحمد وأبي يعلى والطبرانى وأبي نعيم مرفوعا
وحديث دع ما يريك الى ما لا يريك أخرجه النسائى وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم
والترمذى من حديث الحسن بن على قالوا الحديث الماء طهور ولا نجسه شئ يخص به هذه
الدلة واختلفوا فى حد القليل الذى يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه فقل ماطن
استعمالها باستعماله واليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل دون القلتين
على اختلاف فى قدرهما واليه ذهب الشافعى وأصحابه والناصر والمنصور بالله
وأجاب القائلون بان القليل لا ينجس بالملاقاة للنجاسة الا أن يتغير باستلزام الاحاديث
الواردة فى اعتبار الظن لدور لانه لا يعرف القليل الا بظن الاستعمال ولا يظن الا اذا
كان قليلا وأيضا الظن لا يضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص وأيضا جعل ظن
الاستعمال مناطا يستلزم استواء القليل والكثير وعن حديث القلتين بانه مضطرب
الاسناد والمتن كما سياتى والحاصل انه لا معارضة بين حديث القلتين وحديث
الماء طهور ولا نجسه شئ فما بلغ مقدر القلتين فصاءه فلا يحمل الخبث ولا ينجس
بملاقاة النجاسة الا أن يتغير أحد أو صافه فنجس بالاجماع فيخص به حديث القلتين
وحديث لا نجسه شئ وأما ما دون القلتين فان تغير خرج عن الطهارة بالاجماع وبمفهوم
حديث القلتين فيخص بذلك عموم حديث لا نجسه شئ وان لم يتغير بان وقعت فيه
نجاسة لم تغيره فحديث لا نجسه شئ يدل بعومه على عدم خروجه عن الطهارة بمجرد
ملاقاة النجاسة وحديث القلتين يدل بعفه ومعه على خروجه عن الطهورية بملاقاتها
فن اجاز تخصيص بمنى هذا المفهوم قال به فى هذا المقام ومن منع منه منعه فيه
ويؤيد جواز التخصيص به هذا المفهوم لذلك العموم بقية الدلة التى استدلت بها
القائلون بان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وان لم تغيره كما تقدم وهذا المقام من
المضائق التى لا يهتدى الى ما هو الصواب فيها الا الادراء وقد حقت المقام بما هو أطول
من هذا وأوضح فى طيب القنبر على المسائل العشر والناس فى تقدير القليل والكثير
أقوال ليس عليها آثار من علم فلا نشغل بذكرها (وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يستل عن الماء يكون بالقلاة من الارض
وما ينوبه من السباع ولدوا فقال اذا كان الماء اثنين لم يحمل الخبث رواه الترمذى
لفظ ابن ماجه ورواية لا حمل نجسه شئ) الحديث أخرجه أيضا لشافعى وابن خزيمة وابن
حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجنا بجميع

الحديث وهذا ما سماه ظاهرة منه (وهذا في حديث مختصر ويأتي بعد في رواه أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول) بيان لقوله أبسط (فأكتب) الحديث (الثاني) الأبسط (واترك) الحديث (الأول) المختصر (لزيادة الفائدة) وكثرة الفائدة (ولا اذكر من الاحاديث الا ما كان مستندا) وهو ما اتصل بسنده من راويه الى منتهاه رفعاً ودرعاً وهو ما اتصل بمعنى وهذا القسم من الاحاديث أرجح وأصح وأثبت وأولى ما يحتج به من السنة المطهرة (واما ما كان مقطوعاً) هو ما جاء عن تابعي من قول أو فعل موقوف عليه وليس بحجة في الراجح (أو معتقداً) هو ما حذف من أول سنده أو جمعه لا وسطه (فلا تعرض له) أي لا اذكره وان كان معلقاً بالخبر له الحكم الصحيح (وكذلك ما كان من اخبار الصحابة في بعدهم عما ليس له تعلق بالحديث ولا به ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) حتى يكون له حكم التقرير (فلا اذكره) لعدم الاحتجاج به (لحكاية مشي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما الى سقيفة بني ساعدة) عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما كان فيه من المقولة بينهم) أي في المشي من المنازعة في شأن الخلافة (وكقصة مقتل عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه ووصيته لولده في ان يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه وكلامه

رواه واللفظ الآخر من حديث الباب أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه أبو داود بلفظ لا ينجس وكذا أخرجه ابن حبان وقال ابن منده اسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى ومداره على الوليد بن كثير فقبل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمر وقيل عنه عن عبد الله بن عمرو وهذا اضطراب في الاسناد وقدرى أيضاً بافظ اذا كان الماء قدر قلتي أو ثلاث لم ينجس كما في رواية لأحمد والدارقطني ولفظ اذا بلغ الماء قلتاً فإنه لا يحمل الخبث كما في رواية للدارقطني وابن عدي والعميلي وبألفظ أربعين قلتاً عند الدارقطني وهذا اضطراب في المتن وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في الاسناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظاً من جميع تلك الطرق لا يعد اضطراباً لانه اتفق من ثقة الى ثقة قال الحافظ وعندنا الثبوت أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عمر المكبر وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمر المصغر ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم وله طريق ثلاثة عند الحاكم جود اسنادها ابن معين وعن دعوى الاضطراب في المتن بان رواية أو ثلاث شاذة ورواية أربعين قلتاً مضطربة وقيل انهما موضوعتان ذكر معناه في البدر المنير ورواية أربعين ضعفها الدارقطني بالقاسم بن عبيد الله العمري قال ابن عبيد الله في التمهيد ما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين لم يوقف على على حقيقة مبلغهما في اثبات ولا إجماع وقال في الاستدكار حديث معلول رده اسمعيل القاضي وتكلم فيه وقال الطحاوي انما نقل به لان مقدار القلتين لم يثبت وقال ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقة الفقهاء ثم أجاب عن الاضطراب واما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعاً الا من رواية المغيرة بن صفوان عند ابن عدي وهو منكر الحديث قال النقيلي لم يكن مؤثراً على الحديث وقال ابن عدي لا يتابع على عامة حديثه ولكن أصحاب الشافعي قوا كون المراد قلال هجر بكثرة استعمال العرب لها في اشعارهم كما قال ابو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورد التقييد بهما في الحديث الصحيح قال البيهقي قلال هجر كانت مشهورة عندهم ولهذا شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه المعراج من بقي سيرة المنتهي بقلال هجر قال الخطابي قلال هجر مشهورة الصنعة معلومة المقدار والقلال لفظ مشتق من بعد صرفها الى أحد ما معلوماتها وهي الاواني تبقى متروكة بين الكبار والصغار والدليل على انهم امن الكبار جعل الشارع الحد مقداراً بعدد فضل على انه اشار الى أكبرها لانه لا فائدة في تقديره بقلتين صغيرتين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة ولا يخفى ما في هذا الكلام من التكلف والتعسف قوله ما ينوبه هو بالنون أي يرد عليه فوبه بعد أخرى وحكي الدارقطني ان ابن المبارك صحفه فقال ينوبه بالناء المماثلة قوله ليجعل الخبث هو يفتحين النجس كما وقع

فحين يكون خليفة بعده (ربيعه عثمان رضى الله عنه ووصيه الزبير لولده في قضاء دينه) بخلاف قصة جابر بن عبد الله الانصارى رضى الله عنه في قضاء دينه الكثير بجانب من التريسيير فان فيه امحيرة للنبي صلى الله تعالى عليه وآله ولم عظيمة (وما أشبه ذلك) الم يكن فيه حديث مسند وخبر مرفوع وأثر متصل (ثم انى اذ كرام الصحابي الذى روى الحديث في كل حديث لم يعلم من رواه) كانس وجابر وابي هريرة وغيرهم (والتمز كثير الالطه) أى الفاظ الصحيح للبخاري (والمغال) تا كيد لكثير (مثل ان يقول عن عائشة وتارة يقول عن ابن عباس وحينئذ يقول عن عبد الله بن عباس وكذلك ابن عمر وحينئذ يقول عن أنس وحينئذ يقول عن أنس بن مالك فاتبعه في جميع ذلك) اى مجموعه وكذا ما ياتي بقريئة قوله أولا كثيرا (وتارة يقول عن فلان يعنى الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يقول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فاتبعه في جميع ذلك فن وجد في هذا الكتاب ما يخالف الفاظه فله من اختلاف النسخ والروايات وقد وجدت ذلك في بعض المواضع (ولى بحمد الله تعالى في الكتاب المذكور) أى صحيح البخارى (اسانيد كثيرة) جمع اسناد

تفسير ذلك بالنسب في الروايات المتقدمة والتقدير لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه ولو كان المعنى انه يضعف عن حملها لم يكن للتقيد بالتلقين معنى فان ما دونهما أولى بذلك وقيل معناه لا يقبل حكم النجاسة وللغيب معان أخر ذكرها في الهاية والمراد ههنا ما ذكرنا والحديث يدل على ان قدر القاتين لا ينجس علاقة النجاسة وكذا ما هو أكثر من ذلك بالاولى ولأنه مخصص أو مقيد بحديث الا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه وهو وان كان ضعيفا فقد وقع الاجماع على معناه وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الاحاديث ومن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذى لا يجري ثم يعتسل فيه رواه الجماعة وهذا لفظ البخارى واسط الترمذى ثم يتوضأ منه واسط البايع ثم يعتسل منه قوله الدائم تقدم تفسيره قوله الذى لا يجري قيل هو تقيير الدائم وايضاح لمعناه وقد احتز به عن را كيد يجري بعضه كالبرك وقيل احتز به عن الماء الرا كيد لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى وله الميز كالبخارى هـ هذا القيد حيث جاء بلفظ الرا كيد بدل الدائم وكذلك مسلم في حديث جابر وقال ابن الانبارى الدائم من حروف الاضداد يتل للساكن والدائر وعلى هـ ما يكون قوله لا يجري صفة مخصوصة لاحد معني المشترك وقيل الدائم والرا كيد مقابله للجارى لكن الدائم الذى له مع والرا كيد الذى لا يبع له قوله لا يعتسل فيه ضبطه النووي في شرح مسلم بضم اللام قال في الفتح وهو المشهور قال النووي ايضا وذكرا شيخنا أبو عبد الله بن مالك انه يجوز أيضا جزئه عطف على موضع يبولن ثم نصبه باضمار أن واعطاء ثم حكمه واولى الجمع فاما الجزم فلا مخالفة يشه ويبي لا حديث الله تعالى انه يحرم البول في الماء الدائم على انفراد والغسل على انفراد كما تقدم في باب بيان زوال تطهيره لدالته على تسارى الامر من في النهى عنهما واما النصب فقال النووي لا يجوز لانه يقتضى ان المنهى عنه يلجع به سادون افراد احد هما وهذا لم يتلأ أحد بل البول فيه منى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أم لا ووضعه ابن دقيق العيد بانه لا يلزم ان يدل على الاحكام المتعددة لنظروا احد فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هـ هذا الحديث ان ثبتت رواية النصب ويؤخذ النهى عن الافراد من حديث آخر وتعقبه ابن هشام في المعنى فقال انه وهم رائعا أراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لا في المعية قال وايضا ما ورد انما جاء من قبيل المتهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزنجشوى في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وكم هو الحق كون تمكثوا مجزوما وكونه منه وبامع أن النصب معناه النهى هـ وقد اعترض الجزم القرطبي بما حاصله انه لو أراد النهى عنه لقال ثم يقتل باننا كيد وتعقب بانه لا يلزم من تا كيد النهى ان لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤ كد لاحتمال ان يكون للتا كيد معنى في أحد هـ ما ليس في الاخر هـ والحاصل انه قد ورد النهى عن مجرد الغسل من دون ذكر البول كحديث ابي هريرة المتقدم في باب بيان زوال تطهير الماء

فلان عن فلان (متصلة بالمصنف)
وهو الامام الهمام سيد المحدثين
محمد بن اسماعيل البخاري رضى
الله تعالى عنه وأرضاه (عن
مشايخ عديده في ذلك وروى له
عن شيوخ الامامة نبس الذين
أما الريح في كتاب من ابراهيم
العلوي رحمه الله تعالى انه منى
عليه اجعه وسمعا عنه أو من
شخص آخر يقرأ في يده وها
طريق المعتمدة عند أهل ذلك
الشان) له اكثر من اجزة في الماقي
بمدينة تعمر (كثقل فتح الامم
وهي قاهرة اليمن) سنة ثمان
وشرين وثمانمائة الهجرة
القدسية على صاحبها الصرة
الحية (قال أرسليان آخرها
بأنه له اجازة وشيخة الامام
الكبير عرف المحمدي موسى بن
موسى بن علي له في مشهور
بأمرولي) سنة سبعة لبيع العمل
(قراءة على الجعدي) في
والله وشيخه (أخبر به الشيخ
المستند) أي لم يوسب منة
الاسناد (المعمر) مع الميم أي
بالاسرار الالهية وبلسر هامن
طعن في السنن (أبو العباس
أحمد بن أبي طالب الخزاز جارة
للاقول) أي قولا على سبيل
الاجازة لا لارل (ومما عا للثاني)
وهذا أحد الاسايد (ومنها
روايت له عن الشيخ الصالح
الامام ولي الله تعالى أبي النجف
محمد بن الامام زين الدين أده

وورد النهي عن مجرد البول من دون ذكر غسل كما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الماء الراكد والنهي عن كل واحد منهما على انفراديه يستلزم النهي عن فعله - ما جئنا بالاولى وقد ورد النهي عن الجمع بينهما - ما في حديث الباب ان صحته رواية النصب والنهي عن كل واحد منهما في حديث عندني راريدل عليه حديث الباب على رواية الحرم واما على رواية الرفع فقال الترطى نه فيه بذلك على مال الحال ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ابن أحدكم امرأته ضرب الامة ثم يضاجعها اي تم هو يضاجعها والمراد النهي عن الضرب لان الزوج يحتاج في ماله الى مضجعتها فتنزع لاساقه اياها فيكون لمراذهما النهي عن البول في الماء لان البائل يحتاج في ماله الى النظهر به فيمنع ذلك للنجاسة قال لسوى ده دا انه في بعض المياه للتحریم وفي بعضها لا كراهة فان كان الماء كثيرا جاريا لم يحرم لبول فيه وان كان قليلا وجب فيه كراهة وقال جماعة من أصحابنا في يكره والخيار يحرم انه يقدره وينجسه ولان النهي في قضي التحريم عند المحدثين ولا كثيرين من أهل الاصول وهكذا اذا كان كثيرا كذا وكذا قليلا كذا وقال العلماء من أصحابنا وغيرهم بكرة الغدال في الماء الركد قليل كار كثيرا وكذا يكره الاعتزال في العين الجارية قل وهذا كالاعلى كراهة التنزيه لا التحريم انتهى ويظهر ما تقر به الصارقه للنهي عن التحريم وفرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع الموضع فيه أو في غيره - اليه خلاف فلظاهرة والتغوط كالبول واقبح ولم يضاف في ذلك أحد الا ما حكى عن داود الظاهري قال التور وهو خلاف الاجماع وهو اقبح مما قبل عنه في الجود على الظاهر وقد نص قول داود ابن حزم في الحلي وأردلفقهاء الاربعة من هذا الجنس الذي أنكروه اتبعهم على داود ما وسعا واعلم انه لابد من اخراج هذا الحديث عن ظاهره بتخصيص أو التقييد لان الاتساق واقع على ان الماء المستجر الكثر يرجح لا يؤثر فيه النجاسة وحمله الشافعية على مادون القليل لانهم يقولون ان قدر الثلثين فما فوقهما لا ينحس الا بالنقص وقيل حديث القاتلين عام في الانجاس فينص بيول الادمي ورد بان المعنى المقضى للنهي هو عدم التقرب الى الله بالمختص وهذا المعنى يستوي فيه سائر النجاسات ولا يتجه تخصيص بول الادمي منه بالنسبة الى هذا المعنى قوله ثم يتوضأ منه فيه دليل على ان النهي لا يختص بالغسل بل الوضوء في معناه ولو لم يرده ذلك كان معلوما لاستواء الوضوء والغسل في المعنى المقضى للنهي كما تقدم قوله ثم يغتسل منه هذا اللفظ ثابت أيضا في البخاري من طريق ابى الزناد والبخاري ومسلم من طريق أخرى ثم يغتسل فيه قال ابن دقيق العيد وكل واحد من اللغتين يفيد حكمه بالنقص وحكما بالاستنباط انتهى وذلك لان الرواية بالنظر فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع تناول الاستنباط والرواية بالنظر منه بعكس ذلك وقد استدل بهذا الحديث بضاعا لنجاسة المستعمل وعلى انه ظاهر مطلوب الطهورية وقد تقدم الكلام على الجمعين قال

بكر بن الحسين المديني العثماني
سماعا عليه لاكثر واجزة
لجميعه والشيخ الامام خاتمة
الحفاظ شمس الدين أبي الخير
محمد بن محمد بن محمد الجزري
الدمشقي صاحب كتاب الحصن
الحصين في الدعوات (والقاضي
العلامة الحافظ تقي الدين محمد بن
أحمد القامبي الشريف الحسيني
المكي قاضي السادة الماكية
بمكة) المكرمة المشرفة زادها
الله تعالينا وتكريرا اجازة
معينة منهم لجمعهم رحمهم الله تعالى
قائلا لانهم انبأنا به الشيخ الامام
الحافظ شيخ الحديث أبو الحسن
ابراهيم بن محمد بن مسديق
الدمشقي المعروف بابن الرسام
قال انبأنا به أبو العباس البخاري
وأخبرني به غالبا عما قبله
(الشيخ الامام زين الدين أبو بكر
ابن الحسين المديني المرائي ولد
شيخنا أبي الفتح وفاتى النضاة
محمد لدين محمد بن يعقوب
الشيرازي) النيروز آبادي صاحب
كتاب الساموس الخيط في العنة
المتوفى سنة سبع عشرة وثمان مئة
تلميذ الحافظ لواحد المتكلم
محمد بن أبي بكر بن التميم الجوزي
تلميذ شيخ الاسلام رئيس الموحدين
الاعلام أحمد بن عبد المليم بن
عبد السلام بن تيمية الحراني
رحمهم الله تعالى ولله بعد شرح
على البخاري سماه مخ الباري
بالشيخ الفسيح البخاري كل ربع
العبادات منه في غير بن مجلدا

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القلتين حمل هذا الخبر على ما دونهم ما وخبر بئر
بضاعة على ما بلغه ما جعابن السكل انتهى وقد تقدم تحقيق ذلك

• (باب اسرار البهائم) •

(حديث ابن عمر في القلعة يزيد على نجاسة تم او الا يكون التحديد القلتين في جواب

السؤال عن ورودها على الماء عينا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذوغ الكلب في اياه أحدكم ما يرقه ثم يمسح به سبع مرات رواه مسلم والشافعي الحديث

له الحفاظ هذا أحدها وفي الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل وسياقي في باب اعتبار

العدد في الرلغ وحديث ابن عمر الذي أشاروا اليه المصنف في القلتين تقدم وقد استدلل به

على نجاسة أسرارهم ثم لما ذكره قولنا اذا واغ قال في الفتح يقال ولغ بلغ بالفتح فيها اذا

شرب بطرف لسانه فيه فخر كذا قال فعلم بان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مانع

فيخرج كذا زاد ابن دروس تو يشرب أو لم يشرب قال مكي فان كان غير مانع يقال لعقه قولنا في

اناء أحدكم ظاهر العموم في الآنية وهو يخرج ما كان من المياه في غير الآنية وقيل

أصل الغسل معقول المعنى وهو النجاسة فلا فرق بين الاناء وغيره وقال العراقي ذكر الاناء

مخرج يخرج الاغلب لا للتقييد بقوله فليرقه قال النسائي لم يذكر ما يرقه غيره على بن مسهر

وقال ابن مندة قد ورد ذكر لاراقة فيه على بن مسهر ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم

برجعه من الخجوه قال الحافظ ورد الامر بالاراقة عندهم من طريق الاعمش عن أبي

صالح وبن رزين عن أبي هريرة وقد حسن الدارقطني حديث الاراقة وأخرجه ابن حبان

في صحيحه ورواه مسلم بزيادة أوله بالترتيب كما سيأتي والحديث يدل على وجوب

الغسلات السبع من دلوغ الكلب راليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن

سيرين وطاوس وعروة بن دينار والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وامحق

وأبو ثور أبو عبيد ودأود وذهبت المعترة والحنفية الى عدم الفرق بين لعاب الكلب

وغيره من النجاسات وحملوا حديث السبع على التسلب واحتجوا بما رواه الطحاوي

والدارقطني موقوف على أبي هريرة انه يغسل من ولوغه ثلاث مرات وهو الراوي للغسل

سبع ما ثبت بذلك نسخ اسبع وهو مناسب لاصل بعض الحنفية من وجوب العمل

بتأويل الراوي وتخصيصه ونسخه وغيره مناسب لاصول الجمهور من عدم العمل به

ويحتمل ان أباهريرة أفق بذلك لاعتنا به ندية السبع لا وجوبها أو انه نسي ما رواه

وأيا قد ثبت عنه أنه أفق بالغسل سبعة ورواية من روى عنه موافقة بقيام روايته أرجح

من رواية من روى عنه مخالفتهم من حيث الامداد ومن حيث النظر أمام من حيث الاسناد

فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح

الاسانيد والمخالفة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في

التقوية كما في قاله الحافظ في الفتح وامام من حيث النظر فظاهر وأيا قد روى التسبيع غير

شارح هذا المتن أبي الطيب
 مديق حسن بر علي الحسيني
 القنبري، البخاري عننا لله عنه
 ما حناه واستعمله فيما يجب
 ويرضاه أسانيد متعددة إلى محمد
 ابن اسمعيل البخاري مؤلف
 الجامع الصحيح وكذلك إلى بقية
 أصحاب الكذب الخمسة وغيرها
 من صحف المسالم العقلية من
 التفاسير والآثار العقلية
 الصناعية الآلية المذكورة
 بالتفصيل في كتابه سلسلة العسجد
 وذكر مشايخ السند طوى
 الشيخ عن ذكرها هنا وما
 للاختصار وفرار عن الأثر
 وأثرنا في كتابه الخطة
 بذكر الصحاح الستة على طريق
 الأجل وله سند بواسطة واحدة
 إلى شيخ الإسلام العلامة إمام
 المحدث الملقب الرباني قاضي
 القضاة محمد بن علي الشوكاني
 اليمني رضي الله عنه وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الإيمان بيمان والمحكمة بيمينه
 (ومع هذا الكتاب لما ركب)
 له وعليه وفيه من جهة اسمه
 الثامنة لشهرة العامة والتبول
 بالتجريد الصريح لأحاديث
 الجامع الصحيح وهو اسم يشهر
 عن مسماه وعلمه بوضوح ما به
 والمسؤول من الله تعالى أن
 يتفقد بذلك التجريد الصريح
 كما تفقد المسامحة بأصله الجامع
 الصحيح (ويجعله خلاصا) غير
 مشوب بشئ من السمعة والرياء

بفحس اسم من ادوافين عليكم والطوافات رواه الخمسة وقال الترمذي حديث حسن
 صحيح وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصفي إلى الهرة الماء حتى تشرب ثم
 يمشي بها بصاها رواه الدارقطني الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي وصححه البخاري
 والعتيلي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وأعله ابن منده بان حميدة الروية
 له عن كبشة مجهولة وكذلك كبشة قال ولم يعرف إلهما إلا هذا الحديث ونعقبه الحافظ
 بان حميدة حديثا آخر في تشييت العاطس رواه أبو داود وأهلنا ثالث رواه أبو نعيم في
 المعرفة وقد روى عنه مع اسحق ابن عيسى وهو ثقة عند ابن معين فارتفعت جهالتها وأما
 كبشة فتبيل انبصارية فان ثبت فلا يضرب الجهل بل بها على ما هو الحق من قبول
 مجاهيل الصحابة وقد حقه ذلك في القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة
 لرسول وفي الباب عن جابر عند ابن شاذان في المصح والمسنوخ مثله والحديث الثاني
 الذي رواه الدارقطني عن عائشة قد اختلف فيه على عبدربه وهو عبد الله بن سعيد
 المقبري ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عائشة وفيه الواقدي وروى من طرق آخر
 كلها إلهية والحديثان يدلان على دهاة فم الهرة وطهارة سؤره وأليه ذهب الشافعي
 والهادي وقال أبو حنيفة بل الجبس كلسع لكن خفف فيه فذكره سؤره واستدل بها
 ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أن الهرة سبع في حديث أخرجه أحمد والدارقطني
 وأهلنا كم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلغهظ السنور سبع وبما تقدم من قوله صلى الله
 عليه وسلم عند سؤاله عن الماء وما ينويه من السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتي
 لم يجسه نبي وأجيب بأن حديث الباب مصرح باسم البست بفس فينصص به عموم
 حديث السباع بعد تسليم ورود ما ينص بفس السباع وأما مجرد الحديث كهم عليها
 بالسبعية فلا يسلم انهم الجبس إذا ملازمة بين النجاسة والسبعية على انه قد أخرج
 الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض
 التي تكون ببركة المدينة فقيل إن الكلاب والسباع ترد عليهم أفثال لها ما أخذت في
 بطوننا ولنا ما في شراب وطهور وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة
 وقار له أسانيد اذ انهم بعضها إلى بعض كانت قوية بلماظ أنتوصا بما أفضلت الحر قال
 نعم وبما أفضلت السباع كلها وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال خرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بعض أنفاده فسار ليد فروا على رجل جالس عند مقراة له وهي
 الخوض الذي يجتمع فيه الماء فقال عمر أوفت السباع عليك الليلة في مقراةك فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم يا صاحب المقراة لا تخبره هذا متكاف لها ما حملت في بطونها
 وإنما في شراب وطهور وهذا الأحاديث مصرحة بطهارة ما أفضلت السباع وحديث
 عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع وأيضا حديث أبي هريرة الذي استدل به
 أبو حنيفة فيهم مقال ويمكن حل حديث القلتين المتقدم على انه انما كان كذلك لان

وغيرهما (الوجه الكريم) أي
ذاته المقدسة فهو سبحانه
(وان يصلح المقاصد ولايمان)
في الحال والآن (بجاء سمدا
محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(وآله) البررة (وصحبه) الخيرة
(أجمعين) اكتبين ابصعين
ابتعين كاهم الى يوم الدين (وهذا
حين الشروع) في تجريد
أحابت الصبح (ان شاء الله)
تباركوا (تعلى) كذلك في
شرح هذا وهو الموفق الاتمام
والمنعم بالاختتام قال صاحب
التحرير رحمه الله المجيد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

*) كيف كان يد اوصى الى

رسول لله لي لله عليه وسلم

هذه في رواية أي درر الصلي
بغير باب وثبت في رواية غيرهما
وحكي عاض ومن تبعه فيه
التنوين وتركه قال الكرماني
يجوز فيه لا كان على سبيل
التعداد لا لا باب ولا يكون له
اعراب ولم يفتح الكتاب بالخطبة
اكداء بالمؤيد عن التصريح
حيث ص والكتاب بترجيمه
الوحي وبالحدث الدال على ان
العمل دائر مع اليمة أو حمد
وتنهانا من وضع الكتاب
ولم يـ تب ذلك قصارا على
المسألة وفيه ان أول شيء يزل
مر القرآن الكريم اقرأ باسم
ربك طريفي انا مبي به الافتتاح
بالتهنية والاقتصار عليهم أي بؤا
أيضا وقوع كتب رسول

ورودها على المسامحة لا انماها بالوال والاربل عليه قول قاص في اها لا ما هو بالصاد
المهملة بعد ما غين مبهمة ذكره في الاساس وقال أص في الناه للهرة أماله وفي القاموس
وأص في اسقع واليه مال بسمعه والناه أماله قوله انهم امن الطوائف الخ تشبيه للهرة بخدم
البيت الذين يطوفون للخدمة

*) أبواب تطهير النجاسة وذ كرماتص عليه منها

*) باب اعتبار العدد في الولوع

(عن أبي هريرة ان رسول لله صلى لله عليه وسلم قال اذ شرب الكلب في ماء احدكم
فابع له سبع ماء متقى عليه ولا جدم ولم طهوراته حدكم اذ ارغ فيه الكلب اربع له
سبع مرات أو اربع بالتراب وعن عبد الله بن معنيل قول أمر رسول لله صلى لله عليه
وسلم بتل الكلاب ثم قال ما يلهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد ركب لعنم
وقال اذ اولغ الكلب في الماء فاعلوه سبع مرات وعذروه لتأمنه بالتراب رداه الجماعة
الترمذي والبخاري وفي رواية لم يورخص في كلب العنم والصيد والزرع الحديثان
يدلان على انه يعضل الماء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات وقد تقدم ذكر الخلاف في
ذلك وبين ما هو الحق في باب أسرارهم ثم قوله أولاهن بالتراب انظر الترمذي والبر
أولاهن أو اخرهن في رواية داود الساجدة بالتراب وفي روايه صحيحه للشافعي أولاهن أو
آخرهم بالتراب في رواية أبي عبيد الساسم بن سلام في كتاب ا طهور له اذ اولغ
الكلب في ماء غسل سبع مرات أولاهن أو حداهن بالتراب ونحو الدارقطني بلط
احد هن أيضا واسناد ضعيف فيه الجارود بن يزيد وهو متروك ولدى في حديث عبد الله
بن معنيل المذكور في الباب بالنظر وعذروه لتأمنه بالتراب أصح من رواية احدهن
قال في الدر المنير اجماعهم وقال ابن منده اساده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فتعين
لمصيرها وقد ازم الطحاوي الشافعية بذلك واعتذار الشافعي بانه لم يقف على صحة هذا
الحديث لا ينفع الشافعية فقد وقف على صحته غير الاسماع مع حديثه بالحديث اذا
صح مذهبه فتعين حمل المطلق على المنه والما قول ابن عبد البر لا علم أحد أفق بانه غله
التراب غير امسالات السمع بالما غير الحسن فلا يدرج ذلك في صحة الحديث ونتم العمل
به وأما قد أفق بذلك أحمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك أيضا: كذلك الحياض ابن حجر
وواب البيهقي عن ذلك بأن أبا هريرة اخفظ من غيره فروايتهم ارجح وليس فيها هذه
الزيادة مردود بان في حديث عبد الله بن مغلة زيادة وهو مجمع على صحته وزيادة الثقة
بتعين المصير اليها دالم تنوع مناقبة وقد خالفت الحنفية واعتز في رجوب التريب كما
خالقوا في التسمية ووافقهم هذه المالكية مع ايجابهم التسمية على المشهور وعندهم
قالوا ان التريب لم يقع في رواية مالك قال القرائ منهم قد صحت فيه الاحاديث فالحجب
مهم كيف لم يقولوا بها وقد اعتذروا باننا نلون بان التريب غير واجب بان رواية التريب

صلى الله عليه وسلم الى الملوك
وكتبه في التضايا مفتحة
بالتمسية دون الجدلة وغيرها
كما في قصة هرقل وصلح المدينة
وغير ذلك من الاحاديث وقد
أجاب من شرح كتاب الصحيح
باجوبة أخرى فيها نظر وقد
استقر عمل الامة لمصنفين على
افتتاح كتب العلم بالتمسية وكذا
معظم كتب الرسائل واخاف
القدماء فيما ذا كان الكتاب
كله شعرا فغلبه الشعبي وقال
الزهري مضت السنة أن يكتب
في الشعر البسملة رجوز سعيد
ابن جبيرة ونابعه على ذلك الجمهور
وقال الخطيب هو الختم وقال
عباس بن عبد الرحمن روى بانه مر
مع سكون لدال من الابداء
وبعدهم من ضم الدال وتشديد
الواو من الظهور والاول هو الذي
سمع من أنوار المشايخ وقد
امتع عمل المصنف هذه العبارة
كثيرا كبداً للخطب وبداً لادان
وبداً للخلق والوحى في اللمعة
الاعلام في خفاء وأبشاً للكتابة
والمكتوب والبعث والهم
والامر والايحاء والاشارة
والتصويت شيأ بعد شيأ وقبل
أصله التمهيم لكل ما دللت به من
كلام أو كتاب أو رسالة أو إشارة
فهو وحى وفي الشرع ان دعاء
بالشرع وقد يطلق ويراد به
الموحى وهو كلام الله المنزل على
النبي صلى الله عليه وسلم والمراد
من بدء الوحى حاله مع كل ما يتعلق
بشأنه أي تعلق مكان وأنى

مضطربة لانها ذكرت بلفظ أولاهن وبلغت أخرهن وبلغت احدهن وفي رواية
السابعة وفي رواية الثامنة والاضطرار يوجب الاطراح وأجيب بان المقصود حصول
التعريب في مرة من المرات وبان احدها من مهملة وأولاهن معينة وكذلك أخرهن
والسابعة والثامنة ومقتضى حل المطلق على المتعبد ان تحمل المهمة على احدى المرات
المعينة ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والاحظلية ومن حيث المعنى أيضا
لان تعريب الاخرة يقتضى الاحتياج الى غسله أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي على
ن الاولى أولى كذا في الفتح وقد وقع الخلاف هل يكون التعريب في الغسلات السبع أو
خارجا عنها وظهر حديث عبد الله بن مغفل انه خارج عنها وهو أرجح من غيره لما عرفت
فيما تقدم قوله ما بالهم وبال الكلاب فيه دلائل على تحريم قتل الكلاب وقد اشترى في
السنة اذنه صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب وسبب ذلك كما في صحيح مسلم انه وعده جبريل
عليه السلام أن يأتيه فلم يأتيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أم والله ما أخلفني فظل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ثم وقع في نفسه جروكاب تحت فسطاط فأمر به فاخرج
فأتاه جبريل فقال له قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة فقال أجل ولكنك لا تدخل بيتا فيه
كاب فصيح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بقتل الكلاب ثم ثبت عنه صلى الله عليه
وسلم النهي عن قتالها ونسجه وقد عقد الحازمي في الاعتبار لذلك بآيات ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم الترخيص في كلب الصيد والزرع والماشية والمنع من اقتناء غير ذلك وقال من
اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط وثبت عنه الامر بقتل
الكلب الاسود البهيم أي النقطة من وقال انه شيطان وللبحث في هذا موطن آخر ليس هذا
محله فلهذا قصر على هذا المقدار وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطا في أبواب الصيد

• (باب الحت والقصر والعنوع الاثر بعدهما) •

(عن أسماء بنت أبي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا ما
يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع فقال تصفه ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه ثم تصلي فيه
متفق عليه) قوله جاءت امرأة في رواية لشافعي انها اسماء قال في الفتح واغرب النووي
فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاسناد لاعتلالها ولا بعد في ان يهيم الراوى
اسم نفسه قوله من دم الحيضة فتخ الحاء أي الحيض قاله النووي قوله تصفه بفتح
لفوقانية ونسب المهمة وتشديد المشاة الفوقانية أي تحكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد
بذلك ازالة عينه قوله ثم تقرصه بفتح أوله واسكان القاف ونسب لراى والصاد المهملة
وحكى القاضى عياض وغيره فيه ضم المشاة من فوق وفتح القاف وتشديد الراء
المكسورة أي تدلك موضع الدم باطراف أصابعها ليتحمل بذلك ويخرج ما يشربه الثوب
منه ومنه تقرص العجين قاله أبو عبيدة وسئل الاخفش عنه فضم اصبعيه الابهام
والسبابة وأخذ شيئا من ثوبه بهما وقال هكذا تفعل بالماء في موضع الدم وورد في رواية

كان القرص دوى ذلك الشيخ تقي الدين من روايه محمد بن اسحق بن يسار
 لما نذر عن أسماء قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسألته امرأة
 بسبب ثوبها فقال اغسله وأخرج الشافعي من حديث سفيان عن هشام
 أسماء قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة يصيب
 ثم اقرصه بالماء ورشيه وصلى فيه ورواه عن مالك عن هشام بالنظر ان
 واه ابن ماجه بالنظر اقرصه واغسله وصلى فيه وابن أبي ثيبة بالنظر
 غسله وصلى فيه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
 من حديث أم قيس بنت محسن انهم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصيب الثوب فقال حك به بالصلع واغسله بماء وسدد قال ابن الزيات
 الصحة ولا اعلم له علة والصلع ينفتح اصاد المهملة واسكان اللام ثم عين هو
 ظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد قول وقال ووقع في بعض المواضع
 بمة واعمله تصحيف لانه لا معنى يقتضى تخصيص الصلح بذلك لكن قال
 ب في مادة ضاع بالمعجمة وفي الحديث حثيه بصلع قال ابن اعرابي الضلع
 فبسه الاعوجاج ركذا ذكره الا زهرى في مادة اصاد المعجمة قوله ثم
 ادا المعجمة اى تغسله قاله الخطابي وقول القرطبي المراد به الرش لان غسل
 بقوله تقرصه راما النصيح فهو لما شكت فيه من الثوب قال في الفتح
 في تنصحه يعود على الثوب بخلاف حثيه انه يعود على الدم فيلزم منه
 ترده على خلاف الاصل ثم ان الرش الى المشكوك فيه لا يفيد شيئا
 فرا ولا حاجة اليه وان — ان متحججا لم يتطهر بذلك قال الحسن ما قاله
 بث فيه دليل على أن الخباسات انما تزال بالماء دون غيره من المائعات قاله
 ي قال في الفتح لان جميع الخباسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها اجماعا
 لمجهر رأى تعين الماء لازالة الخباسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز
 بكل مائع طاهر وهو مذهب الداهي من أهل البيت واحتجوا بقول
 حدثنا الاقوب واحد تخيض فيه فاذا أصابه شيء من دم الحيض قالت
 ظفرها وأجيب باسماء فعملت ذلك تحليه لاثره ثم غسلته بعد ذلك
 صلى في التطهير لوصفه بذلك كتابا وسنة وصنا مطلقا غير مقيدل كن
 عدم اجزاء غيره يرد حديث مسع النعل وفرك المني وحنه واماطته
 لان كثير ولم يأت دليل يقتضى بحصر التطهير في الماء ومجرد الامر به في
 لا يستلزم الامر به مطلقا وغايته تعينه في ذلك المنصوص بخصوصه ان
 ان يقال انه يطهر كل فرد من أفراد الخباسة المنصوص على تطهيرها بما
 النص ان كان فيه حالة على فرد من أفراد المظهرات لكنه ان كان ذلك
 ليه هو الماء فلا يجوز العدول الى غيره للمزية التي اختص بها وعدم

بالصلية والتسليم على الرسول
 المكرم امتثال الامر سبحانه
 صلوا عليه وسلوا تسليما وفي
 حكم الصلاة عليه صلى الله عليه
 ولم يشمره مذاهب والاحاديث
 الواردة بالامر بالصلاة عليه
 واسعة والامر حقيقة في الوجوب
 وان لم يدل على التكرار ويستحب
 الاكثر منها من غير تقيد وقال
 الطحاوي يجب كليا ذكر قال
 المرالى انه لا حوط ومثله قال
 جماعة من الحنفية والزمخشري
 قلت ولا كلام في فضل الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم وقد
 وردت في ذلك أدلة تكثرت وتطبع
 لا نطوّل بذكرها واما كقيمة
 العبارة فيها فكل عبارة تؤدى
 ذلك بجزئية وافضلها ما علم أمته لما
 سألوه عن كيفية تاديتها وقال
 صلى الله عليه وسلم ولم يقتل وعلى
 آله وهكذا اطر دلائل الحديث
 في مؤانته في القديم والحديث
 حذف الاكل عند الصلاة على
 خاصة أهل الارسال وهم الذين
 روي الناحية التعليم في صحاح
 كتبهم التي يجب لها التعظيم
 والتكريم ولا يتم الامتنال في
 الاتيان بالصلاة على علماء صلى
 الله عليه وآله وسلم أمته الا
 بذكرهم ولقد عجت عن قال
 بوجوده عليه في التشهد في
 الصلاة وتندب فيه على آله فانه
 تشرى بين ذوى الارحام في
 الاحكام واما أعة الحديث فلعل
 العذر لهم في عدم رقيم الصلاة على

والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى الله عليه وآله وسلم واخافوهم كل مخافة وشردوهم كل شرد كما وقع في عصر الاموية والعباسية والعباسية وان كانوا يمدون انفسهم من الال فانه يقول منهم لسان الحال اقلوني ومالك

واقبلوا ما السكامي فاقتدس رائحة الحديث وهذه تلك العصار الى حذف الصلاة على الاكل في تصانيفهم الصغار والكبار وفي امة منهم في مجلس الرواية عند الخوض في علوم الدراية والتمية يبيع مثل هذا على اننا نحمل اولئك الصالحين من ذلك السلف ممن حذف في الحديث واتفق انهم وان حذفوا الصلاة على الاكل خطاء بحذفونهم عند الكتابة لظواهرهم اذهبت التنية واقترضت دول تلك الفرق الغوية وكنه قد شاب على ذلك الكبير وشب عليه الصغير فاستمر في الحذف لهه ههلا واستمر واعليه خطا وقولا مع املاهم لحديث التعاليم في كل كتاب من كتب السنة كريم وارجوان هذا العذر الذي ذكرناه هو الحق وقد بسط السيد العلامة محمد بن اسمعيل بن صلاح الامير المير رحمه الله الكلام على هذا في حواشي شرح العمدة وقال في جمع الشئب سئل قديما عن ذلك فاجبت بجواب حاصله ما سبق قال مع أي لم أجده فيه

مساراة غيره له فيها وان كان ذلك الفرد غير المباح جاز اعدول عنه الى الماء لذلك وان رجس فرد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الاحالة في تطهيره على فرد من أفراد المطهرات بل مجرد الامر بمطلق التطهير فالاعتصار على الماء هو الاكراه لحصول الامتناع به بالقطع وغيره مشكوك فيه وهذه طريقة متوسطة بين القولين لا يحصر عن سلكها فان قلت مجرد وصف الماء بطاق الطهورية لا يوجب له المزية فان التراب يشارك في ذلك قلت وصف التراب بالطهورية مقيد بعدم وجدان الماء بنص القرآن فلا مشاركة بذلك الاعتبار واعلم ان دم الحيض نجس باجماع المسلمين كما قال النووي وللعديت فوائد منها ما يأتي بانه في باب الحيض ومهما ذكره المصنف ههنا فقال وفيه دليل على ان دم الحيض لا يعنى عن يسيره وان قل اعمومه وان طهارة السترة شرط للصلاة وان هذه النجاسة وأمثالها لا يعتبر فيها اتراب ولا عدد وان الماء متعين لازالة النجاسة اه وقد عرفت ما سلف (وعن بي هرة زخولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا حيض فيه قال هذا طهرت فاعسلى موضع الدم صلى فيه قالت بارك الله فيك لم يخرج اثره قال **==** فيك الماء ولا يضررك اثره رواه أحمد وأبو داود وعن معاذة قالت سألت عائشة عن الخاض يصيب ثوبها الدم فقلت تغسله فان لم يذهب أثره لم تعبر شي من صفرة فاس رافد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ثلاث حيض جميعا لا أغسل لي ثوبا رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه الترمذي أيضا وأخرجه أحمد وأبو داود وروى البيهقي من طريقين عن خولة بنت يسار وفيه ابن الهيثم قال ابراهيم الحاربي لم يسمع بخولة بنت يسار الا في هذا الحديث قال ابن حجر واسناده ضعيف ورواه لطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم الانصاري قال ابن حجر أيضا واسناده أضعف من الاول والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارمي قوله ولا يضررك أثره استدلل به على عدم وجوب استعمال الخواصر وهو مذهب الناصر والمنصور بالله وكثير من أصحاب الشافعي وأكثرا أصحاب أبي حنيفة وذهب الشافعي ورواه الامام يحيى عن العترة اني ينبغي استعمال الخواصر المتعاد لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ حكيمه بضاع وغسله عاموسد قال ابن النبطان اسناده في غاية الصحة وأجيب بانه لا يقيد المطلوب لان الخواصر إنما هو الفرق بالاصابع والتزاع في غيره ويرد بان آخر الحديث وهو قوله واغسل بماء وسدر يدل على وجوب استعمال الخواصر كذلك قوله في حديث عائشة المذكور فقلت غيره بشي من صفرة وأجيب بان التفسير ليس بازالة ويؤيده ما في آخر الحديث من قواها واقد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض لا أغسل ويرد بان مجرد استعمال الصفرة يقيد المطلوب كاستعمال السدر وقيل يكون استعمال الخواصر مندوبا جعلا بين الادلة وسنة تقدم من قوله لا يضررك أثره ان بقاء أثر النجاسة الذي عسرت ازالته لا يضر

كلاما لاحد من سبق فان قلت قد

تتروان الصلاة على الال من
جدة كيفية الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم وقد قررت انه
حذف ذلك أئمة الحديث عند
ذكرهم له صلى الله عليه وسلم لما
ذكرته من العذر فاذا يصنع من
يريد ان يلى ذلك لا يكتب مثل
من يريد املاء صحيح البخارى
هل يذكر لال فهو زيادة على
ما فيه فيكون كاذبا لانه ليس في
البخارى ام يحذفهم فليس
بانت للصلاة التي امر صلى الله
عليه وسلم ان يقولها قلت
لا يتخلوا لى اما ان يريد حكاية
ما قاله البخارى وان مراده قال
البخارى صلى الله عليه وسلم فهمنا
لا يأتى بالفظ الا لانه يكون
كاذبا وان احتمل ان البخارى
صلى الله عليه وسلم انما قلناه لكن
الحكاية لا يكتب المتفق ثم انه
لا يكون السلى هذا ما يمان
نفسه عليه صلى الله عليه وسلم
ولا ما جورا من صلى عليه
وسلم لانه انما حكي عن غيره انه
صلى والحاصلى لا ما جورولا
ما زور وان كان مراد السلى
انشاء الدعاء منه لرسول الله صلى
الله عليه وسلم لا الحكاية فينبغي له
ان يأتى بالفظ الا لانه يكون آتيا
بالصلاة المأمور بها والاحسن
ان يلى الصلاة لما كتوبة حكاية
ثم يصلى من تلقاء نفسه صلاة
كاملة ليجمع له انه صلى
البخارى مثلا كله وانه صلى
على رسول الله صلى الله عليه

لكن بعد التغيير بنظران أو مرة أو غيرهما حتى يذهب لون الدم لانه مستهذور
نسبهم من رآه الى التقصير في ازالته قوله لا أغسل الى ثوبه فيه دليل على ان ما كان الاصل
فيه الطهارة فهو باق على طهارته حتى تطهر فيه نجاسة فيجيب غسلها

• (باب تعين الماء لازالة نجاسة) •

عن عبد الله بن عمران ان ثعلبة قال يا رسول الله افتناؤا آية الجحوس اذا اضطررنا اليها
قال اذا اضطررتم اليها فاغسلوها بالماء واطبخوا فيها رواه أحمد وعن أبي ثعلبة النخعي انه
قال يا رسول الله انابارص قوم أهل الكتاب فتنطج في قدورهم وتشرّب في انيتهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا غيرهما فارحضوها بالماء رواه الترمذى وقال
حسن صحيح والرحض الغسل الحديث الثانی يشهد لصحة الحديث ان قول وهو متفق
عليه من حديث أبي ثعلبة بالفظ قال قلت يا رسول الله انابارص قوم أهل كتاب أفنا كل
في انيتهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها وفي
رواية لاجدوا بى داود ان أرضنا أرض أهل الكتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير
ويشربون الخمر فكيف نصنع بانيتهم وقدورهم قال ان لم تجدوا غيرهما فارحضوها بالماء
واطبخوا فيها واثربوا وفي لفظ الترمذى فقال أنقوها غسلا واطبخوا فيها وقد استدل
المصنف رحمه الله بما ذكره في الباب على انه تعين الماء لازالة النجاسة وكذلك فعل غيره
ولا يخفى ان مجرد الامر به لازالة النجاسة لا يفي اجزاء ما عدا من المظهورات فيما عداها
فلا حصر على الماء ولا عموم باعتبار المغسول فاین دليل التعین المدعى وقد تقدم في باب
الحل والقرص ما هو الحق وقد استدل بالحديث أيضا على نجاسة الكفار وقد تقدم في
باب طهارة الماء المنوضاب ما فيه كفاية وسيأتى دلالت من يتحقق ان شاء الله في باب
آية الكفار

• (باب تطهير الارض النجسة بالمكثرة) •

عن أبي هريرة قال قام اعرابي قبال في المسجد فقام اليه الناس ليقعوا به فقال النبي
صلى الله عليه وسلم دعوه وأريقوا على بوله سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء فانما بعثتم
ميسرين ولم تعذبوا ميسرين رواه الجماعة الامسالة قوله قام اعرابي قال الحافظ في
الفتح زاد ابن عيينة عند الترمذى وغيره في قوله انه صلى ثم قال اللهم ارحنى ومحمدا ولا
ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجبرت واسعا فلم يلبث ان بال في
المسجد وقد أخرج هذه الزيادة البخارى في الادب من صحيحه وروى ابن ماجه الحديث
تماما من حديث أبي هريرة وحديث واثله بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المدينى أيضا
من رواية سليمان بن يسار والاعرابي المذکور قبل هو ذوانخو بصرة اليماني ذكره أبو
موسى المدينى وقيل هو الاقرع بن حابس التميمي حكاية التاريخي عن عبد الله بن نافع

وآله وسلم من لدن نفسه صلاة
موافقة لما أمر به بل قياسي من
يقول بوجوب الصلاة على صلي
الله عليه وآله وسلم كلما ذكر الله
يجب عليه بعد استحبابه صلاة
الجحاري مثلا ان يصلي من عند
نفسه لانه يصدق عليه انه قد ذكر
عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولا يصل عليه لانه انما يحكي صلاة
غيره والحاكمي غير متصل ومن
قال بالاستحباب يستحب له أيضا
انتهى وفيه يقال الا حسن ان
يتروك الصلاة المبتدعة ويبقى
من تلقاء نفسه بالصلاة المذمومة
وهو المطابق لغرض الحديث
حيث تركوا ككـ الـ
تقية وقد زالت فن ذكر الـ
على جهة الحكاية لا يكون كادبا
لانه أتى بالصلاة التي نطق بها
الحديث وان لم يكن بالاعتراف
المذكور والله أعلم (عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول انما الاعمال
بالنيات) زاد الجحاري بايراد هذا
الحديث في هذه الترجمة حسن
فيه في هذا التأليف وقال الخطابي
والاصمعي انه انما أورد للتبرك
به فقط واستصوبه ابن منجد
وقد تكافت مناسبة الترجمة
فقال كل بحسب ما ظهر له قال
ابن المبرق اول التراجم كانت
مقدمة النبوة في حق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الهجرة الى الله
تعالى بالخلافة في غار حرا فتناسب
الافتتاح بحديث الهجرة ومن

المدني وقيل هو عيينة بن حصن قاله أبو الحسين بن فارس قوله لية عوابه في رواية عند
الجحاري فزجره الناس وفي أخرى له فتأثر اليه الناس وفي أخرى له أيضا فتناوله الناس
وله أيضا من حديث أنس فقال الصحابة معه وسبني وللبهي في نصاح به الناس وكذا
النسائي قوله لا يفتح المهمة وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدلو ملائ
ولا يقال لها ذلك وهي فارغة وقال ابن دريد السجل دلو واسعة وفي الصحاح الدلو
الضخمة وقد تقدم اشارة الى بعض هذا في أول الكتاب قوله أو ذنوبا قال الخليل هي
الدلو ملائ وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها ما قريب من المل ولا
يقال لها وهي فارغة ذنوب فتسكون أو للشك من الراوي أو لتخيير والمراد بقوله من ماء
مع ان الذنوب من شأنها ذلك رفع الاشتباه لان الذنوب من ترك بينه وبين الفرس الطويل
وغيرهما قوله فانما بعثتم اسناد البعث اليهم على طريق المجاز لانه هو المبعوث صلى الله
عليه وسلم بما ذكرناكم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم
ذلك أو هم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق
كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي الحديث دال على ان
الصب مطهر للارض ولا يجب الحفر خلافا للحنفية روى ذلك عنه م النورى والمذكور
في كتبهم ان ذلك تحتص بالارض الصلبة دون الرخوة واستدلوا بما أخرجه الدارقطني
من حديث أنس بلفظ احفروا مكانه ثم صبوا عليه واعلم به تردد عبد الجبار به دون
أصحاب ابن عيينة الحفاظ وكذا رواه عيينة بن منصور من حديث عبد الله بن معقل بن
مقرن المزني وهو تابعي مرفوعا بالنظ خذوا ما بال عليه من التراب فاقوه وأهريقوا على
مكانه ماء قال أبو داود وروى مرفوعا في موصولا ولا يصح وكذا رواه الطحاوي مرسلا
وفيه واحد رواه مكانه قال الحفاظ في التلخيص ان الطريق المراد مع صحة اسنادها اذا
سمعت الى أحاديث الباب اجدت قوة قال ولها اسنادان موصولان أحدهما عن أبي
معنود رواه الدارمي والدارقطني ولفظه فأمر بكانه فاحفر وصب عليه دلو من ماء
وفيه سماعان بن مالك وليس بالقوى قاله أبو زرعة وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي
زرعة هو حديث منكر وكذا قال أحمد وقال أبو حاتم لأصل له وثانيه ما عن واثله بن
الاسقع رواه أحمد والطبراني وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي وهو منكر الحديث قاله
الجحاري وأبو حاتم واستدل بحديث الباب أيضا على نجاسة بول الادمي وهو مجمع عليه
وعلى ان تطهير الارض المنجسة يكون بالماء لا بالحناف بالريح والشمس لانه لو كفى
ذلك لما حصل التكليف بطلب الماء وهو مذهب المعتزلة والشافعية ومالك وزفر وقال
أبو حنيفة وأبو يوسف هما مطهران لانهم ما يحيلان الشيء وكذا قال الخراسانيون من
الشافعية في لظل واستدلوا بحديث زكاة الارض يسما ولا أهل له في المرفوع وقد
رواه ابن أبي شيبة من قول محمد بن علي الباقر واه عبد الرزاق من قول أبي قلابة بالنظ

الكتاب لما كان موضوعا لجمع
وحي السنة صدره بيده الوحي
ولما كان الوحي لبيان الاعمال
الشرعية صدر به حديث
الاعمال ومع هذه المناسبات
لا يلبق الجزم بانه لا يتعلق له
بالترجمة أصلا وهذا الحديث
أحد الاحاديث التي عليها مدار
الاسلام وقد فوات النقل عن
لائمة في تعظيم قدر هذا الحديث
واتفق ابن مهدي والشافعي
وأحمد وعلي بن المديني وأبو داود
والدارقطني وحزرة الكافي على
انه ثلث العلم ومنهم من قال
ربعه واختلنوا في تعيين الباقي
وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا
انه يدخل في ثلاثين بابا من العلم
وقال الشافعي يدخل في سبعين
بابا في رواية انه يدخل في مئة نصف
العلم يحتمل ان يريد بهذا العدد
المبالغة وقال ابن مهدي أيضا
ينبغي ان يجعل هذا الحديث
رأس كل باب ووجه البهيم كونه
ثلث العلم بأن كسب العبد يقع
بقابه ولسانه وجوارحه فانية
أحد أقسامه الثلاثة وأرجحها
لانهم قد تكون عبادة مستقلة
وغيرها يحتاج اليها ومن غرر
نية المؤمن خير من عمله وكلام
الامام أحمد يدل على انه أراد
بكونه ثلث العلم انه أحد لتواءم
الثلاث التي ترد اليها جميع
الاحكام عنده وهي هذا ومن
عمل عملا ليس عليه أمر ناهي ورد
والحلال بين والحرام بين

جفاف الارض ظهورها وفي الحديث أيضا دليل على جواز التمسك به - موم الى أن
يظهر الخصوص اذ لم ينكر صلى الله عليه وسلم على الصلاة ما فعلوه مع الاعراب بل
أمرهم بالكف عنه للمصلحة لراحة وفيه أيضا دليل على ما أشار اليه المصنف رحمه الله
من أن الارض تطهر بالكثرة وعلى الرفق بالجاهل في التعليم وعلى الترغيب في التيسير
والتنبيه عن التعسير وعلى احترام المساجد وتنزيهها لان النبي صلى الله عليه وسلم قررهم
على الانكار وانما أمرهم بالرفق (وعن أنس بن مالك قال بينما نحن في المسجد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء اعرابي فقام يقول في المسجد فقال أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترموه وعوه فتر كوه حتى
بال ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه ثم قال ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا
البول ولا القذرا - هي لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فامر رجل من النعم فجا بدلون ما فتنه عليه متفق عليه لكن
ليس للجاري فيه ان هذه المساجد الى تمام الامر بتنزيهها وقوله لا ترموه أي لا تقطعوا
عليه بوله) قوله اعرابي هو الذي يسكن البادية وقد سبق الخلاف في اسمه قول مائة اسم
فعل مبني على السكون معناه كفف قال صاحب المطالع هي كلمة جبرأصاها ما - ذان
حذف تخفيفا وقال مكررة ومفردة ومثله به بالباء الموحدة وقال يعقوب هي تعظيم
الامر كنجيح وقد تنون مع الكسر وينون القول ويكسر الثاني بغير تنوين وكذا ذكره
غير صاحب المطالع قوله لا ترموه بضم التاء الفرقية واسكان الزاى بعد هاء رأى
لا تقطعوه والازرام انقطع قوله ان هذه المساجد الخ مفهوم الحصر مشعر بعدم جواز
ما عدا هذه المذكورة من الاقدار والقذى والبصاق ورفع الصوت والخصومات وبيع
والشراء وسائر العتود وانشاد الضالة والكلام الذي ليس بذكر وجميع الامور التي
لا طاعة فيها وأما التي فيها طاعة كالجوس في المسجد للاعتكاف والقراءة للعلم وسماع
الموعظة وانتظار الصلاة ونحو ذلك فهذه الامور وان لم تدخل في المحصور فيه لكنه
أجمع المسلمون على جوازها كما حكاه النووي فيخصص مفهوم الحصر بالامور التي فيها
طاعة لا تفتة بالمسجد لهذا الاجماع وتبقى الامور التي لا طاعة فيها اذ اخلت تحت المنع وحكي
لحافظ في الفتح الاجماع على ان مفهوم الحصر منه غير مبرم، ولعله قال ولا ريب ان فعل
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولى قوله فجاء بدلو فتنه عليه يروى بالسين
المججمة والسين المهملة قال النوري وهو في أكثر الاصول والروايات بالمججمة ومعناه
صبه وفرق بعض العلماء بينهما فقال هو بالمهملة الصب بسهولة وبالمججمة التفريق في
صبه وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على ان
النجاسة على الارض اذا استلكت بالماء فالارض والماء طاهران ولا يكون ذلك أمرا
بتكثير النجاسة في المسجد انتهى

الحديث وقال أبو داود يكنى
الإنسان بسبعة أربعة أحاديث
الاعمال بالنسبة ومن حسن
اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه
ولا يكون المؤمن مؤمنا حتى
يرضى لاختيه ما يرضى لنفسه
والحلال بين والحرام بين وذكر
غيره غيرها ثم ان هذا الحديث
متفق على صحته أخرجه الأئمة
المشهورون مسلم والترمذي
والنسائي وابن ماجه وأحمد
والدارقطني وابن حبان والبيهقي
أبو الموطأ وهو من زعم انه في
الموطأ معترا بتخريج الشيخين
له والنسائي من طريق مالك وفي
صحاح ابن حبان الاعمال بالنيات
بجذف النون وجع الاعمال
والنيات وفي كتاب الايمان
لبخاري من رواية مالك عن
يحيى الاعمال بالنية وفيه أيضا
في الصحاح العمل بالنية
بالافراد فيها والتركيب في كلها
ينبغي ان الحصر باقتناء المحققين
لان اعمال جمع خلى بالالف
واللام مفيد للاسناد وهو
مستلزم للحصر لانه من حصر
المبتدئ في الخبر يعبر عنه
البيانون بقصر الموصوف على
الصفة وربما قيل قصر المسند
العملى للمسند والمعنى كل عمل
بنية فلا عمل الا بنية واختلف
في انما هل تفيد الحصر ام لا فقال
أبو اسحق الشيرازي والغزالي
والعكا الهراشي والامام غفر
الدين تفيد الحصر المشتمل على
في الحكم عن غير المذكور

(باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة)

عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بعله الاذى فان
التراب له طهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى بخصمه فطهوره التراب رواه ما أبو داود
وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم المسجد فليتاب نعله
ولينظر فيه ما فان رأى خبثا فليمسحه بادره ثم ليصل فيها رواه أحمد وأبو داود
الحديث الاول أخرجه أيضا ابن السكن والحاكم والبيهقي واختلف فيه على الاوزاعي
ورواه ابن ماجه من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ الطريق يطهر بعضهم بعضا
واسناده ضعيف والرواية الاولى المذكورة في حديث الباب في اسنادها مجهول لان
أبا داود رواه ابن سنده الى الاوزاعي قال أثبت ان سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن
أبيه عن أبي هريرة ولم يسم الاوزاعي شيئا ولرواية الثانية منه فيها محمد بن عجلان وقد
أخرج له البخاري في الشواهد لمسلم في المتابعات ولا يحتج به وقد وثقه غير واحد وتكلم
فيه غير واحد وعله الرجل الذي أمه الاوزاعي في الرواية الاولى لان ابا داود قال
حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا محمد بن كثير يعني الصنعاني عن الاوزاعي عن ابن عجلان
عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وحديث أبي سعيد أخرجه الحاكم وابن
حبان واختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العمال الموصول وفي الباب عن أم سلمة
عند الاربعة بلفظ يطهره ما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف وعن امرأته من
بني عبد الاشمل عند البيهقي كلها هذه الاحاديث في معنى حديث أبي هريرة وورد في معنى
حديث أبي سعيد أحاديث منها عند الحاكم من حديث أنس وعنده أيضا من حديث
ابن مسعود وعند الدارقطني من حديث ابن عباس واسناده ضعيف وعند الدارقطني
أيضا من حديث عبد الله بن الشخير واسناده ضعيف أيضا وعند البزار من حديث أبي
هريرة واسناده ضعيف، ولول هذه الروايات يقوى بعضها به افتتن بعض للاحتجاج
بهم اعلى ان النعل يطهر بذلك في الارض رطبا أو يابس وقد ذهب الى ذلك الاوزاعي وأبو
حنيفة وأبو يوسف والظاهرية وأبو ثور واسحق وأحمد في رواية وهي احدي الروايتين
عن الشافعي وذهب المعتزلة والشافعي ومحمد الى انه لا يطهر بالدلك لارطبا ولا يابسا
وذهب الاصبهاني الى انه يطهر بالدلك يابسا لارطبا وقد احتج للاخيرين في البحر بحجة
راهية جدا فنال بعد ذكر الحديثين السابقين قلنا محققان للرطوبة والنجاسة فتعين
الموافق للقياس وهي الجافة والثاني لا يسلم كالنوب قال صاحب المآثر حاصل كلام
المصنف العاء الحديث انتهى والظاهر انه لا فرق بين انواع النجاسات بل كل ماعلق
بالنعل مما يطلق عليه اسم الاذى فطهوره مسحه بالتراب قال ابن رسلان في شرح السنن
الاذى في اللغة هو المستقذر طاهرا كان أو نجسا انتهى ويدل على التعميم ما في الرواية
الاخرى حيث قال فان رأى خبثا فانه يستحب ولا فرق بين النعل والخف

لأنه تنصص على كل واحد منهما في حديثي الباب ويلحق بهما كل ما يقوم مقامهما من
الفارق قوله ثم ليصل فيهما سبأ في الكلام على الصلاة في النعائين في باب مستقل من كتاب
الصلاة ان شاء الله

(باب نضح بول الغلام اذ لم يطعم)

(عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بآبناها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي ثوبه فدعا عاصم فنضحه عليه ولم يغسله رواه الجماعة وعن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضح وبول الحارثية يغسل قال قتادة وهذا لم يطعمه ما فاذا طعمه اغسله لا يجيء ما رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن وعن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبشي يحمله فبال عليه فاتبعه الماء رواه البخاري وكذلك أحمد وابن ماجه وزاد اوله يغسله ولم يكن يوثق بالصبيان فيعرك عليهم ويحتملهم فأتى به بي فبال عليه فدعا عاصم فاتبعه بوله ولم يغسله وعن أبي السمع خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل من بول الحارثية ويرش من بول الغلام رواه أبو داود والشافعي وابن ماجه وعن أم كرزانة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغلام فبال عليه فأمر به بنضح وأنت ياربه فبالت عليه فأمر به بفعل رواه أحمد وعن أم كرزانة النبي صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام ينضح وبول الحارثية يغسل رواه ابن ماجه وعن أم الفضل بابية بنت الحارث قالت بل الحارثية بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يارسول الله اعطني ثوبك والميس ثوبا غيره حتى أغسله فقال انما ينضح من بول الدكر ويغسل من بول الانثى رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) حديث علي أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح لأنه من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه وأخرجه أيضا أبو داود وموقوفان حديث مسدد عن يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة بالاسناد السابق الى علي موقوفا بلفظ يغسل من بول الحارثية وينضح من بول الغلام ما لم يدم وأخرجه أيضا مرفوعا من حديثه بدون ما لم يطعم وجعله من قول قتادة وكذلك أخرجه عن أم سلمة انها كانت نصب على بول الغلام ما لم يطعم فاذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الحارثية وحديث أبي السمع أخرجه أيضا البزار وابن خزيمة من حديثه باللفظ كمت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو بحسين فبال على صدره فغسلت أغسله فقال يغسل الحديث وصححه الحاكم قال أبو زرعة والبزار ليس لابي السمع غير هذا الحديث ولا يعرف اسمه وقال البخاري حديث حسن وحديث أم كرزانة والاول والثاني في اسنادهما انقطاع لانهما من طريق عمرو بن شعيب عنهما وليد بن كها وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فقبل عنه عن أبيه عن جده كما رواه الطبراني وحديث أم الفضل أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني قوله لم يأكل الطعام المراد بالطعام ما عدا اللبن

فقر انما قائم زيد أي لا عم - رو
أدنى غير الحكم عن المذكور
نحو انما زيد قائم أي لا فاعسد
وهل تنفذه بالمنطوق أو بالمفهوم
أو بوضع أو العرف أو بالحقيقة
أو الجواز قال البرماوى في شرح
الانمية الصحيح انه بالمنطوق وبه
صرح ابن النبطان وابو اسحق
وانغز الى بل لله بالحق عن
جميع أهل الأصول من المذاهب
الاربعة الا اليه كالا مدي
وعلى العكس من ذلك أهل
العربية والنسابة بتشديد الياء
جمع نية من نوى ينوى من باب
ضرب روى لغة القصد وقيل هي
من النوى بمعنى البعد والاول
أولى وجمعت النية في هذه الرواية
باعتبار تنوعها لان المصدر
لا يجمع الابعبار تنوعه
أو باعتبار مقاصد النواى
كقصدته تعالى أو تحصيل
موعوده أو اتقاء وعيده وفي
معظم الروايات النية بالافراد
على الاصل لاتحاد محلها وهو
القلب كما ان مرجعها واحد
وهو الاخلاص للواحد الذى
لا شريك له فتناسب افرادها
بخلاف الاحمال فانها متعلقة
بالظواهر وهى متعددة فتناسب
جمعها وهى محمولة على معناها
الغوى لمطابق ما بعده من
التقريب فانه نقص - يل لما أجل
والاعمال تقتضى عاملين
والقدير الاعمال الصادرة من
المكانين وعلى هذا تخرج
أعمال الكفار لان المراد

بالاعمال اعمال العباد وهى
لا تصح من الكافر وان كان
مخاطبها به اجماعا قساعلى تركها
ولا يرد العتق والصدقة لانها
بدليل آخر ثم انظر العمل يتناول
فعل الجوارح حتى اللسان
فقد دخل الاقوال قال ابن
دقيق العبد اخرج بعضهم
الاقوال وهو بعيد ولا تردد
عندى فى ان الحديث يتناولها
وأما التروك فهي وان كانت
فعل كف اسكن لا يطلق عليها
لفظ العمل والتحقيق ان
القول لا يدخل فى العمل حقيقة
ويدخل مجازا وكذا الفعل
لقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه
بعد قوله زحف لقول وأما عمل
القلب كالتبعية فلا يتناولها
الحديث لانه لا يلزم التسلسل
والاعمال جميع عمل وهو حركة
البدن بأكمله وبعضه وربما أطلق
على حركة النفس فعلى هذا
يقال ان عمل احداث أمر قولا
كن أو فعلا بالجراحة أو بالقلب
لكن الأسبق الى ان فهم
الاختصاص بفعل الجراحة
لانحو التبعية والبيه فى انميات
تحمل على المصاحبة والسببية
أى الاعمال ثابت ثوابها بسبب
النيات ويظهر أثر ذلك فى ان
النية شرط أو ركن والاشبه
عند الغزالي انها شرط لان النية
فى الصلاة مثلا تتعلق بها فتكون
خارجة عنها والالكان متعلقة
بنفسها وافتقرت الى نية أخرى
والاظهر عند الاكثرين انها

الذى يرضعه والتمر الذى يحنك به والعسل الذى يلمقه لعداوة وغير ذلك وقيل المراد
بالطعام ما عدا اللبن فقط ذكر الاول النووي فى شرح مسلم ولم يشرح المذهب وأطلق فى
الروضة تبعا لاصلها الثاني وقال فى نكت التنبيه ان لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به وما
أشبهه وقيل لم يأكل أى لم يستقل بجعل الطعام فى فيه ذكره الموفق الجوى فى شرح
التنبيه قال الحافظ ابن حجر والاول أظهر وبه يجرى الموفق بن قدامة وغيره قال ابن
التين يحتمل انها أرادت انه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل انها انما
جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيعمل النبي على عمومته قوله على ثوبه أى
ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال المراد به ثوب الصبي
قوله فنضجه فى صحيح مسلم من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يزد على ان نضح بالماء وله
من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة فى صحيحه عليه قال الحافظ ولا
تخاف بين الروايتين أى بين نضح ورش لان المراد به ان الابتداء كان بالرش وهو تنقيض
الماء فانتهى الى النضح وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم فى حديث عائشة من طريق
جرير عن هشام فدعا عاباء فصبه عليه ولا يوعوانة فدسه على البول يتبعه اياه انتهى
والذى فى النهاية والكشاف والقاموس ان النضح الرش قوله ولم يغسله ادعى الاصيلي
أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند فنضجه قال
وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شعبة قال فرشه لم يزد قال الحافظ
فى النسخ وليس فى سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق
بنحو سياق ما لك لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قاله اجمع ذلك الليث وعمر بن الحرث ويونس
ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن
وهب عنهم وهو لم يزد عن يونس وحده نعم زاد معمر فى روايته قال ابن شهاب فغضت السنة
ان يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هى التى زادها مالك ومن
تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنهم اغيروا فلا ادراج وأما ما ذكره عن ابن أبي شعبة فلا
اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرناها عن مسلم
وغيره وهذا انما اغير مخالفة لرواية مالك قوله بول الغلام الرضيع هذا تنقيح للفظ
الغلام بكونه رضيعا وهكذا يكون تنقيح اللفظ الصبي والصغير والذكر الواردة فى بقية
الاحاديث وأما اللفظ ما لم يطمع فقد عرفت عدم صلاحيته لذلك لانه ليس من قوله صلى الله
عليه وسلم وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذكراى ذكر كان وهو اهمال للقد
الذى يجب حمل المطلق عليه كما تقر فى الاصول ورواية الذكر مطلقة وكذلك رواية
الغلام فانه كما قال فى القاموس لمن طر شارب أو من حين يولد الى أن يشب وقد ثبت
اطلاقه على من دخل فى سن الشيخوخة ومنه قول على عليه السلام فى يوم النهر وان
أنا الغلام القرشى المؤمن أبو حسين فاعلمن والحسن

من الاركان والسببية صادقة

مع الشرطية وهو واضح
لوقوف المشروط على الشرط
ومع لركنية لان بترك جزء من
الماهية تنقضي الماهية ولا بد من
محدوف يتعلق به الجار والمجرور
فقبل تعتبر وقبل تكمل وقبل
نصح وقبل تحصل وقبل تستقر
قال الطيبي كلام الشارع محمول
على بيان الشرع لان مخاطبين
بذلك هم أهل اللسان فكانهم
خو طوبوا باليس لهم به علم الا
من قبل الشارع فتعين الحمل
على ما يفيد الحكم الشرعي
وقال ابن دقيق العيد الذين
اشترطوا النية قدر واضحة
الاعمال والذين لم يشترطوها
قدره كمال الاعمال ورجح الاول
بان الصفة أكثر لزوما للثبوت
من الكمال فالحمل عليها أولى
وفي هذا الكلام إيهامان بعض
العلماء لا يرى باشتراط النية
وليس الخلاف بينهم في ذلك الا
في الوسائل وأما المقاصد فلا
اختلاف بينهم في اشتراط النية
لها ومن ثم خالف الحنفية في
اشتراطها للوضوء وخالف
الاوزاعي في اشتراطها في التيمم
أيضا نعم بين العلماء اختلاف في
اقتراح النية بأول العمل كما هو
معروف في مبسوطات الفقه
واظهار ان الالف واللام في
النيات معاينة للضمير والتقدير
الاعمال بنياتهم وعلى هذا فيدل
على اعتبارية العمل من كونه
مثلا صلاة أو غيرها ومن كونها

وهو اذ ذلك في نحو ستين سنة ومنه أيضا قول ليلى الاخيلية في مدح الجراح أيام امارته
على العراق

شفاها من الداء العضال الذي بها * غلام اذ اهر القناة سقاها
ولكنه مجاز قال الزمخشري في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد لا التحاء فان
قيل له بعد ذلك غلام فهو مجاز قوله بصبي قال الحافظ بظهر لي انه ابن أم قيس ويحتمل ان
يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باسناد
حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى
بوله ثم دعا بما فيه عليه ولا جد عن ليلى نحوه ورواه الطحاوي من طريقه قال فجئ
بالحسن ولم يتردد وكذا الطبراني عن أبي امامة ورجح الحافظ انه غيره قوله فاتبعه بما كان
المنشأة من فوق أي تبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب المساء
قوله يحنكه قال أهل اللغة التحنيك أن تضع القم أو نحوه ثم تدلك به حنك الصغير قوله
فببرك عليهم أي يدعولهم أو يمسح عليهم وأصل البركة نبوت الخير وكثرته وقد استدل
بأحاديث الباب على ان بول الصبي يخالف بول الصبية في كيفية استعمال الماء وان مجرد
النضح يكفي في تطهير بول الغلام وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب الاول
ان كثفا بالنضح في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن
والزهري وأحمد وأصحق وابن وهب وغيرهم وروى عن مالك وقال أصحابه هي رواية
شاذة ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب
والثاني يكفي النضح فيه ما هو مذهب الاوزاعي وحكى عن مالك والشافعي والثالث هما
سواء في وجوب الغسل وهو مذهب المعتزلة والحنفية وسائر الكوفيين والمالكية
وأحاديث الباب ترد المذهب الثاني والثالث وقد استدل في البحر لأهل المذهب الثالث
بحديث عمار المشهور وفيه انما تغسل ثوبك من البول الخ وهو مع اتفاق الحفاظ على
ضعفه لا يعارض أحاديث الباب لانها خاصة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب
ولكن جماعة من أهل الاصول منهم مؤلف البحر لا يبنون العام على الخاص الا مع
المقارنة أو تأخر الخاص وأما مع الالتباس كمثل ما نحن بصدده فقد حكى بعض أئمة
الاصول انه يبنى العام على الخاص اتفاقا وصرح صاحب البحر ان الواجب الترجيح مع
الالتباس ولا يشك من له أدنى السام بعلم الحديث ان أحاديث الباب أرجح وأصح من
حديث عمار وترجيحه لحديث عمار بالظهور وغير ظاهر وقد حرم صاحب البحر في المعيار
وشرحه بأن الواجب مع الالتباس الاطراح فخصاف كلامه ويجزم صاحب المنار بأن
العام متقدم والخاص متأخر ولم يذ كر ذلك دليلا لا في وأما الحنفية والمالكية
فاستدلوا بالمذهب واليه بالقياس فقالوا المراد بقوله ولم يغسله أي غسله بالغافيه وهو
خلاف الظاهر ويعد ما ورد في الاحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فانهم

فرضا أو نفلًا ظهر أمثلاً أو عصراً
مقصورة أو غير مقصورة وهل
يحتاج في مثل هذا إلى تعيين
العدد فيه بحث والراجح لاكتفاء
تعيين العبادة التي لا تنفك عن
العدد المعين كالمسافر مثلاً ليس
لأن يقصر الآية لقصر لكن
لا يحتاج إلى زيادة ركعتين لأن
هوه مقتضى القصر والله أعلم
(وانما السكلى امرئ مانوى) في
القاسموس المزمع مثلثة الميم
الانسان أو الرجل أى السكلى رجل
الذى فواه وكذا السكلى امرأة
مانوت لان النساء شقائق الرجال
قال القرطبي فيه تحقيق
لاشترط النية والاخلاص
في الاعمال فخرج الى أنهما مؤكدة
وقال غيره بل تفيد غير ما أفاته
الاولى لان الاولى نيت على ان
العمل يتبع النية ويصاحبها
فمترتب الحكم على ذلك والثانية
أفادت ان العامل لا يحصل له
الاماناه وعلى القول بأن
للحصر فهو هنا من حصر الخبر
في المبتدأ أو يقال قصر النية
على الموصوف لان المتصور
علمه في انما انما المؤخر وتوا
هذه على السابقة بتقديم الخبر
وهو يفيد الحصر كما تقرر قال
ابن دقيق العيد الجملة الثانية
تقتضى ان من نوى شيئاً يحصل
له بهن اذا عمله بشرائطه أو كان
دون عمله ما تعد بشرائطه
عمله وكل ما لم ينو لم يحصل له
ومراد بقوله ما لم ينو أى
لا خصوصاً ولا عمومًا أما إذا لم

لا يصرفون بينهما والحاصل انه لم يعارض احاديث الباب شيئاً يوجب الاشتغال به

باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه *

عن أنس بن مالك بن رطامس عكل وقال عريضة قدموا فاجتوا المدينة فامرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاح وأمرهم ان يخرجوا فيشربوا من ابوالها والباها
متفق عليه اجتوا أى استوجوها وقد ثبت عنه انه قال صلوا في مراض الغنم
قوله من عكل ضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم قوله أو عريضة بفتح العين والراء
المهملة من مصغرا ح من قضاء ع وحى من بجيلة والمراد هنا الثانى كذا ذكره موسى بن
عتبة في المغازى والشك من حماد ورواه البخارى في المحاربين عن حماد بن رطامس من عكل
أو قال من عريضة قال ولا أعلمه قال من عكل ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب ان
رطامس من عكل ولم يشك في الزكاة ورواه من طريق شعبة عن قتادة ابن عامر عن عريضة ولم
يشك أيضاً وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ورواه أيضاً البخارى في المغازى
عن قتادة من عكل وعريضة بالواو المعاطنة قال الخافض وهو الصواب ويؤيده ما رواه
أبو عوف بن الطبرانى من طريق سعيد بن شير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من
عريضة فمروا من عكل وزعم ابن التين تبع الدردى ان عريضة هم عكل وهو غلط بل هما
قبيلتان من فارتان فعسكن من عدنان وعريضة من قحطان قوله فاجتوا قال ابن فارس
اجتوت المدينة اذا كدت المقيم فيها وان كنت في نعمة وقيدته الخطأ بما اذا تضرر
بالاقامة وهو المذنب لهذه القصة وقيل الاجتوا عدم الموافقة في الطعام ذكر القزاز
وفيرداه من الوباء كره ابن العربى وقيل داء يصيب الجوف والاجتوا بالجيم قوله فامر
هم بالقاح بدم مكورة وقاف فقام مهملة النون وان اللام واحدتها القعة بكسر اللام
واسكان اذاف قال أبو عمرو يقال لها ذلك الى ثلاثة أشهر شهي ابون والقاح المذكورة
ظاهر لروايات انه النبي صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية لبخارى في الزكاة من طريق
شعبة عن قتادة بلفظ فامرهم ان يأبوا ابل اصدقة قال الخافض والجمع بينهما ان ابل
الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادف بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاحه
الى المرمى طلب هؤلاء البقر لخروج قتادة ان يخرجوا فيشربوا في رواية لبخارى وان
يشربوا أى وأمرهم ان يشربوا وفي أخرى له فخرجوا فيشربوا وفي أخرى له أيضاً
فرض لهم ان يأبوا فيشربوا قوله وقد ثبت الخ هو ثابت من حديث جابر بن سمرة عند
مسلم ومن حديث الرام عند أبي داود والترمذى وابن ماجه قال أحمد بن حنبل واسحق
ابن ابراهيم قد صح في هذا الباب حديث ابراهيم بن عازب وجابر بن سمرة وقد استدل بهذا
الحديث من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه وهو مذهب المعتزلة والنخعي والاوزاعي
والزهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن
خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى أما في ابل فبالنصر وأما في غيرها

ينوشيا مخصوصا لكن كانت
هناك نية عامة أشمله فهذا مما
اختلفت فيه اقطار العلماء
ويتخرج عليه من المسائل
ما لا يحصل وقد يحصل غير
المنوي لمدرك آخر كمن دخل
المسجد فصلى الفرض أو الرتبة
قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية
المسجد ونواها أول ينوها لأن
القصد بالتحية شغل البقعة
وقد حصل وهذا بخلاف من
اعتسل يوم الجمعة عن الغيبة
فانه لا يحصل له غسل الجمعة على
الراجح لأن غسل الجمعة ينظر
فيه إلى التعبد لا إلى محض
التنظيف فلا بد فيه من قصد
إليه بخلاف تحية المسجد وقال
النووي أفادت الجملة الثانية
اشتراط تعيين المنوي كمن عليه
صلاة فائتة لا يكفيه أن ينوي
الفائتة فقط حتى يعينها ظهرا
منسلا أو عصرًا ولا يخفى أن محله
ما إذا لم تقصر الفائتة وقال ابن
السمعاني في أماليه أفادت أن
الأعمال الخارجة عن العبادة
لا تفيد الثواب إذا نوى بها
فأعلم القربة كالأكل إذا نوى
به القوة على الطاعة وقال غيره
أفاد أن النيابة لا تدخل في النية
فإن ذلك هو الأصل فلا يرده مثل
نية الولي عن الصبي في الحج فأم
على خلاف الأصل في الموضع
وقال ابن عبد السلام الجملة
الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال
والنسية لبيان ما يترتب عليها
وأفاد أن النية الغائية شرط في

مما يؤكل لحمه فبالقياس قال ابن المنذر ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم
يصب إذا لم يصب لأن ثبت الإبدال ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع أبقار الغنم في
أسواقهم واستعمال أبوال الأبل في ذوبيهم ويؤيده أيضا أن الأشياء على الطهارة حتى
تذهب النجاسة وأجيب عن التأييد الأول بأن المختلف فيه لا يجب إنكاره وعن
الاحتجاج بالحديث بأن حالة ضرورية وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله
لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ومن أدلة القائلين بالطهارة
حديث الأذن بالصلاة في مريض الغنم السابق وأجيب عنه بأنه معلل بأن لا تؤذى
كالأبل ولا دلالة فيه على جواز المباشرة والالتزام بنجاسة أبوال الأبل وبغيره اللهم عن
الصلاة في مباركها ويرد هذا الجواب بأن الصلاة في مريض الغنم تستلزم المباشرة
لأننا نأمر من أكلها بالتعليل بكونها لا تؤذى أمرور ذلك والتعليل انتهى عن الصلاة
في معاطن الأبل بأنها تؤذى المصل يدل على أن ذلك هو المانع لا ما كان في المعاطن من
الأبوال والبعير واستدل أيضا بحديث لا بأس بيول مأكل لحمه عند الدار قطن من
حديث جابر وبراء مرفوعا وأجيب بأن في أسناده عمرو بن الحارث العقيلي وهو رواه
جدا قال أبو حاتم ذهب الحديث ليس بشيء وقال أبو زرعة وأبو الحديث وقال الأزد
ضعيف جدا وقال ابن عدي حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك وفي
أسناده أيضا يحيى بن العلاء أبو عمر الجلي الرزي قد ضعفوه جدا قاله الدارقطني وكان
وكيع شديدا للجل عليه وقال أحمد كذاب وقال يحيى ليس بثقة وقال النسائي والأزد
متروك واحتجوا أيضا بحديث أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم عند مسلم
والترمذي وأبي داود من حديث وائل بن حجر وابن حبان والبيهقي من حديث أم لمة
وعند الترمذي وأبي داود من حديث أبي هريرة باقظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن كل دواء خبيث والتحريم يستلزم النجاسة والتحلل يستلزم الطهارة فتحلل
التداوى به أدلة طهارتها فأبوال الأبل وما يلحق بها طاهرة وأجيب عنه بأنه محمول على
حالة الاختيار وأما في الضرورة فلا يكون حراما كالمسألة المضطر فالتنهى عن التداوى
بالحرام باعتبار الحسالة التي لا ضرورة فيها وأذن بأنه تداوى بأبوال الأبل باعتبار حالة
الضرورة وإن كان خبيثا حراما ولو لم فالتداوى إنما وقع بأبوال الأبل فيكون خاصا بها
ولا يجوز إلحاق غيره به لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعا أن في أبوال الأبل شفاء
للذرية بطونهم ذكره في الفتح والذرب فساد المعادة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على
ما ثبت نفي الدواء عنه على أن حديث تحريم التداوى بالحرام وقع في جواب من سأل عن
التداوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره ولا يجوز إلحاق غير المسكر به من سائر النجاسات لأن
شرب المسكر يجزئ إلى مفاسد كثيرة ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء
لجفاه النزع بخلاف ذلك ومما يوجب بطلان العام على السبب بدون موجب والمعتبر عموم

العبادة التي لا تميز بنفسها وأما ما تميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالإذكار والادعية والتلاوة لا يمتزج بين العبادة والعبادة ولا يمتزج أن ذلك انما هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله لكان أكثرا وبأنه ممن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكر مع الغنة عنه فتحصل الثواب لانه خير من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطاقا أي المجرى عن التفكير قال وانما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى وبأيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قوله هم أي أتى أحدنا شهوده وبزجر رأيته لو وضعها في حرام وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المراءى يثاب على فعل مباح لانه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجنة فإنه لا يحتاج إلى نية محضة تخصه كنية المسجد وكن مات زوجها فلم يباغها الخبر لا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي لأن المقصود حصول براءة لرحم وقد وجدت ومن ثم لم يمتزج التروك إلى نية ونزع الكرماني في إطلاق الشيخ محيي الدين كون التروك لا يحتاج إلى نية بأن التروك فعل وهو كلف النفس

اللفظ لخصوص السبب واحتج السائلون بنجاسة جميع الابول والازبال وهم الشافعية والحنفية ونسبته في الفتح إلى الجمهور ورواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من المؤلف بالحديث المنفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر عن البول الحديث قالوا فم جنس البول ولم يخصه ببول الانسان ولا أخرج عنه بول الماء كقول وهذا الحديث غاية ما تمسكوا به وأجيب عنه بأن المراد به بول الانسان لما في صحيح البخاري بلفظ كان لا يستتر من بوله قال البخاري ولم يذكر سوى بول الناس فالتعريف في البول للعهد قال ابن بطال أراد البخاري ان المراد بقوله كان لا يستتر من البول بول الانسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الابول كلها قال في الفتح ومحصل الرد ان العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله من بوله أو الالف واللام بدل من الضمير انتهى والظاهر طهارة الابول والازبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكا بالأصل واستصحابا للبراءة الأصلية والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيه الأبدليل يصلح للنقل عنهم ما لم نجد للقائلين بالنجاسة دليلا كذلك وغاية ما جاؤا به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مراد به الخصوص كما ساف هو مظهر في الدلالة لا ينتهز على معارضة تلك الأدلة المعتضة بما ساف وقد طول ابن حزم الظاهري في المحلى الكلام على هذه المسئلة بما لم نجده لغيره لكنه لم يدر يحتمل على غير حديث صاحب القبر فان قلت اذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزيله لما تقدم حتى يرد دليل فما الدليل على نجاسة بول غير الماء كقول وزيله على العموم قلت قد تمسكوا بحديث انهم اركس قاله صلى الله عليه وسلم في الروثة أخرجه البخاري والترمذي والشافعي وبما تقدم في بول الآدمي وألقوا سائر الحيوانات التي لا تؤكل لحمه بجميع عدم الاكل وهو لا يتم الا بعد تسليم أن علته لنجاسة عدم الاكل وهو منتقض بالقول بنجاسة زبل الجلالة والدفع بأن العلة في زبل الجلالة هو الاستفاد منقوض باستلزامه لنجاسة كل مستفاد كظاهر اذا صار منتقنا الا ان يقال ان زبل الجلالة هو محكوم بنجاسته لا بالاستفاد بل لكونه عين النجاسة الأصلية التي جعلها الدابة لعدم الاستعمال التامة وأما الاستدلال به فهو حديث لا بأس ببول ما يؤكل لحمه المتقدم ففسير صالح لما تقدم من ضعفه الذي لا يصلح به الاستدلال به حتى قال ابن حزم انه خبر باطل موضوع قال لان في رجاله سوار ابن مصعب وهو متروك عند جميع اهل النقل متفق على ترك الرواية عنه يروى الموضوعات فالذي يتهم القول به في الابول والازبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمي وزيله والروثة وقد نقل التيمي ان الروث يختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته انهم اركس انهم اركس من سائر الحيوانات التي

وبأن التروك إذا أريد بها
تخصيل الثواب بامتنال أمر
الناس فلا بد فيها من قصد
التروك وتعقب بأن قوله التروك
فعل مختلف فيه ومن حق
المستدل على المانع أن يأتي
بأمر متفق عليه وأما استدلاله
الشأن فلا يطابق المورد لأن
المبصوت فيه هل تلزم النية في
التروك بحيث يقع العقاب
بتركها والذي أورده هل يحصل
الثواب بدونها والتفاوت بين
المقامين ظاهر والتحقيق أن
التروك المجرد لا ثواب فيه وإنما
يحصل الثواب بالترك الذي هو
فعل النفس فن لم تخطر المعصية
بباله أصلاً ليس كمن خطرت
فكف نفسه عنها خوفاً من الله
فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج
إلى النية هو العمل بجميع
وجوهه لا التروك المجرد والله أعلم
وقد علم أن الطاعات في أصل
صحتها ونساقها مرتبطة
بالنيات وبما نرفع إلى خالق
البريات (فن كانت هجرته إلى
دينار يصيبها) أي بحصلها نية
وقصد الان تحصيلها كاصابة
الغرض بالسهم بجماع حصول
المتنصود والهجرة بترك الهاء
التروك والهجرة إلى الشيء
الاتقال إليه عن غيره وفي
الشرع ترك ما نهى الله عنه
وقد وقعت في الاسلام على
وجهين الأول الانتقال عن دار
الخوف إلى دار الأمن كما في
هجرة النبي إلى المدينة

التي لا يؤكل لحمها فان وجدت في قول بعضها وزبط ما يقتضي الحاقه بالنصوص عليه
طهارة أو نجاسة ألحقته وان لم تجد فالمتوجبه البناء على الأصل والبرائة كما عرفت قال
المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه فإذا أطلق الاذن في ذلك ولم
يشترط حائلي من الابوال وأطلق الاذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالاسلام
جاهلين بأحكامه ولم يأمرهم بغسل أفواههم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا غير ما مع
اعتبادهم شربها دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى

(باب ما جاء في المذي)

(عن مهمل بن حنيفة قال كنت ألقى من المذي شدة وعناء وكنت أكثر منه الاغتسال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إنما يجزيك من ذلك الوضوء فقلت
يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيمك أن تأخذ كفاً من ماء فتنفض به ثوبك
حيث ترى أنه قد أصاب منه رواء أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن
صحيح ورواه الأثرم ولفظه قال كنت ألقى من المذي عناء فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال يجزيك أن تأخذ حفنة من ماء فتغسل به ثوبك وعن علي بن أبي طالب
قال كنت رجلاً مداماً فاستخيت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمرت المقداد
ابن الاسود سأل فقال فيه الوضوء أخرجه ولم يغسل ذكره ويتوضأ ولا جدواي داود
يغسل ذكره وأنتبيه ويتوضأ وعن عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك المذي وكل فخل يمدى فتغسل من ذلك فرجلك
وأنتيمك وتوضأ وضوءك للصلاة رواء أبو داود الحديث الأول في اسناد محمد بن اسحق
وهو ضعيف إذا عمن لكونه مدلساً ولكنه هنا صرح بالتحديث وحديث عبد الله
ابن سعد أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحافظ في التلخيص في اسناده ضعف وفي
الباب عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود
من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لاجد والفسافي وابن حبان أنه أمر عمار بن ياسر
وفي رواية لابن خزيمة أن علياً سأل بنفسه وجمع بينهم ابن حبان بتعدد الاستدلال ورواه
أبو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل أنتيبه وذكره وعروة يسمع من علي الكس
رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة واسناده لا مطعن فيه قوله
ألقى من المذي شدة في المذي لغات فتح الميم واسكان الذال المجهمة وفتح الميم مع كسر الذال
وتشديد الياو بكسر الذال مع تخفيف الياو فالاوليان مشهورتان وأولاهما أفصح
وأشهر والثالثة حكاهما أبو عمر الرازي عن ابن الاعرابي والمذي ماء رقيق أي يضر لرج
يخرج عند الشهوة بلا شهوة ولا ذوق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ذكره
النووي ومثله في الفتح قوله فتنفض به ثوبك قد سبق الكلام على معنى النفض في باب
نفض بول القلام وهكذا ورد الأمر بالنفض في الفرج عند مسلم وغيره قال النووي معناه

من مكة الى المدينة الثانية
الهجرة من دار الكفر الى دار
الايمان وذلك بعد ان استقر
صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر
اليه من أمكنه ذلك من المسابن
وكانت الهجرة اذ ذلك تختص
بالانتقال الى المدينة الى أن
قصت مكة فانقطع الاختصاص
وبقي عموم الانتقال من دار
الكفر لمن قدر عليه باقيا ودنيا
بضم الدال وحكى ابن قتيبة
كسرها وهي فعلى من الدنوى
اقرب سميت بذلك لسبقها
للأخرى وقيل لدونها الى الزوال
واختلف في حقيقة ما قبل هي
ما على الأرض من الهواء والحو
وقبل هي كل المخلوقات من
الجواهر والاعراض والاول
أولى لكونها فيه مما قبل قيام
الساعة ونطلق على كل جزء
منها مجازا ثم ان لفظها مقصور
غير منون للتأنيث والعامة وحكى
تنوينها وعزه ابن دحية الى رواية
الكشميني وضعفها لانه لم يكن
الكشميني ممن يرجع اليه
في ذلك والصحيح جوازه وفي
القاموس الدنيا قبض الآخرة
وقد تنون وجمعها دما وقال
النبي دينا هو تانيث الأدنى ليس
بمصرف لاجتماع الوصفية
ولزوم حرف التأنيث وتعقب بان
لزوم التأنيث للآلف المقصورة
كاف في عدم الصرف
وأما الوصفية فقد ل ابن ماث
استعمال دينا مكررا فيه
اشكال لانها فعل التفضيل

العسل فان الفضع يكون غسلا ويكون رشاً وقد جاء في الرواية الأخرى فاغسل وفي
الرواية المذكورة في الباب بغسل ذكره وفي التي بعدها كذلك وفي الأخرى فتغسل من
ذلك فرجك فتعين جملة عليه ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية
الأثرم بل فقط فترش عليه وليس المصير الى الأشد بمتعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد
الشرعية المألوفة فيكون الرش مجزئاً كافلاً قولاً مذهباً مصيغاً مباغاة من المذنب يقال
مذنب مذى كضى يعضى ثلاثياً ويقال أمذى أمذى كأمضى أعطى يعطى ومضى مضى كغضى
بغضى قولاً وانثيمه أى خصيته قوله عن الماء يكون بعد الماء المراد به خروج المذنب
عقب البول متصلاً به قوله وكل فخل يمدى الفعل الذى كرم من الحيوان ويمدنى بفتح الياء
وضهها يقال مذى الرجل وأمذى كما تقدم وقد استدلل بأحاديث الباب على أن الغسل
لا يجب لخروج المذى بل في الفتح وهو إجماع على أن الأمر بالوضوء منه كالأمر
بالوضوء من أول وعلى أنه يتعين الماء في تطهيره لقوله كناس ماء وحشة من ماء وتفو
العلماء على أن المذى نجس ولم يخالف في ذلك إلا بعض الإمامية محججين بأن النضج لا يزيله
ولو كان نجساً لوجب لازلة ويلزمهم القول بطهارة العذرة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر بمسح النعل منها بالأرض والصلاة فيه أو المسح لا يزيلها وهو باطل بالاتفاق وقد
اختلف أهل العلم في المذى إذ أصاب الثوب فقال الشافعي واسحق وغيرهما لا يجزئ
إلا الغسل أخذاب رواية الغسل وفيه ما سلف على أن رواية الغسل غماهى في الفرج لاقى
الثوب الذى هو محل النزاع فانه لم يمارض رواية لمضغ المذكورة في الباب معارض
فادكتفاه صحيح مجزئ واستدل أيضاً بما في الباب على وجوب غسل الذكر والأنثيين على
المذى وأما محل المذى بعضاً منها ما روي به ذهب الأوراعى وبعض الحنابلة وبعض
المالكية وذهب المعتزلة والسيريقان وهو قول الجمهور إلى أن الواجب غسل الحمل الذى
أصابه المذى من البدن ولا يجب تعميم الذكر والأنثيين ويؤيد ذلك ما عدا الاسماعيلي
في رواية بالنظر فوصاؤه غسله وأعاد الضمير على المذى ومن الحنابلة أن ابن حزم مع ظاهر ربه
ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال يجب غسل كل شيء لمسه عليه وهذا بعد أن
روى حديث فليغسل ذكره وحديث واغسل ذكرك ولم يقدح في صحتهما واغاب عنه أن
الذكر حقيقة تجميعه ومحارز البعض وكذلك الانذار حقيقة تجميعهم فما كان الذكر
بظاهر ربه الذهاب الى ما ذهب اليه الأولون واختلف الفقهاء هل المذى في معنول أو هو
حكم تعبدى وعلى الثاني يجب النية وقيل الأمر بغسل ذلك ليتخلص الذكر وقاله
الطحاوى

• (باب ما جاء في المني) •

(عن عائشة قالت كنت أفرك المني من يوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب

فيصلى فيه رواه الجماعة إلا البخارى وداود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسل

المني من ثوبه بعرق الذخر ثم يصلي فيه ويحتمه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه وفي لفظ متفق عليه كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء وللدارقطني عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً قلت فقد بان من مجموعصوص جوازاً ذميرين وعن اسحق بن يوسف قال حدثنا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم لم عن الماء يصيب الثوب فقال اغسلوه عنزلة لمحاظ والمصاق وانما يكفيك ان تمسه بخرقة او باذخرة رواد الدارقطني وقال لم يرفعه غيره اسحق الأزرق عن شريك قال وهذا لا يضر لان اسحق امام مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وزيادته حديث عائشة ليسنده البخاري وانما ذكره في ترجمة باب وانظروا إلى داود ثم يصلي فيه وانظروا الترمذي رحمه الله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابع وفي رواية وأني لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يابساً بظفري وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني عن عائشة انها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي راخرح أبو عوانة في صحيحه وأبو بكر البرزاني حديث عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً الحديث الباب وأعله البرزبالي إرسال قال الحافظ وقد ورد الأمر بفرقه من طريق صحيحه روى ابن الجارود في المتقي عن محمد بن يحيى عن أبي حذيفة عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحرث قال كان عند عائشة ضيف فاجنب فجعل يغسل ما أصابه فقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بأبعثته قال وأما الأمر بغسله فلا أصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً البيهقي والطحاوي مرفوعاً وأخرجه أيضاً البيهقي موقوفاً على ابن عباس وقال الموقوف هو الصحيح قوله أفرك أي الالان قوله بعرق الذخر هو حشيش طيب الريح قوله كنت أغسله أي أثر الجنابة أو المني قوله بقع الماء هو بدل من أثر الغسل وقد استدل به في الباب على انه يكتفي في إزالة المني من الثوب بالغسل أو الفرك أو الحث وقد اختلف اهل العلم في المني فذهب المعتز وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته إلا أن أبان حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً وهو رواية عن أحمد وقالت المعتز ومالك لا بد من غسله رطباً ويابساً وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه صلاة وقال الحسن بن صالح لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وان كان كثيراً وتعاد منه ان كان في الجسد وان قل قال ابن حزم في المحلى وروى ما غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب وقال الشافعي وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بطهارته ونسبه إلى وصى إلى الكثيرين وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة قال وقد غلط من أوههم أن لشافعي منفرد بطهارته احتج القائلون بنجاسته

فكان من حقها ان تستعمل باللام كالكبرى والحسن في قال الا انها خالفت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما يمكن وصفها قط (أو إلى امرأة) ولا يذروا امرأة (يشكها) أي يتزوجها كما في الرواية الأخرى (فهجرة إلى ما هاجر إليه) من الدنيا والمرأة والجملة جواب الشرط في قوله في الأصل تغاير الشرط والجزاء وهو يتبع نارة باللفظ وهو الاكثر ونارة بالمعنى ويةهم ذلك من السياق وقال بعضهم اذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء علم منهما المبالغة في التعظيم أو في التحقير وقد اشتهر ان سبب هذا الحديث قصة مهاجر أرم قيس المروية في المعجم الكبير للطبراني بإسناد رجاله ثقات وذكر أبو الخطاب ابن دحية ان اسم المرأة قبيلة وأما الرجل فلم يسمه أحد من صنف في الصحابة فيما رأيت وهذا السبب وان كان خاص المورد لصك العبرة به موم اللفظ لا بخصوص السبب والتنصيص على المرأة من باب التنصيص على الخاص بعد العام للاهتمام والتميز اذا كانت في سياق الشرط ثم ونسكتة الاهتمام الزيادة في التحذير لان الاقتتان به أشد وانما وقع الذم هنا على صاحب ولا ذم فيه ولا مدح ليكون فاعله باطن خلاف ما أظهره اذ خروجه في الظاهر ليس لطلب الدنيا وانما خرج في صورة طلب

من الصلاة ركعة فقد أدركها
 أي أدرك فضيلة الجماعة
 أو الوقت وذلك بالانقطاع
 الذي اقتضاه فضل الله تعالى
 وعلى أن الواحد الثقة إذا كان
 في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك
 المجلس شيئا لا يمكن غنائه عنه
 ولم يذكره غيره أن ذلك لا يدرج
 في صدقه خلافا لمن أعل بذلك
 لأن علاقة ذكر عن عمر خطيبه
 على المنبر ثم يصح من جهة
 أحده غير علاقة واحدة بل
 بمفهومه على أن ما ليس بعمل
 لا يشترط النية فيه ومن أمثله
 ذلك جمع التقديم فان الرجوع من
 حيث النظر انه لا يشترط له نية
 بخلاف ما رجه **كثير**
 الشافعية وخالفهم شيخ الاسلام
 وقال الجمع ليس بعمل وانما العمل
 الصلاة ويقوى ذلك انه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة
 تبوك ولم يذكر ذلك للأمامين
 الذين كانوا معه ولو كان شرطا
 لأعلمهم به واستدل به على أن
 العمل إذا كان مضافا إلى سبب
 ويجمع متعده مضافا إلى نية
 الجنس كفى كمن اعتسق عن
 كفارة ولم يعين كونها عن طهارة
 أو غيره لأن معنى الحديث أن
 الأعمال بغيرها والعمل هنا
 القيام بالذي يخرج عن الكفارة
 اللازمة وهو غير محجوج إلى تعيين
 سبب وعلى هذا لو كانت عليه
 كفارة وشك في سببها أجزأه
 أخرجه بغير تعيين وفيه زيادة
 النص على السبب لأن الحديث

تكملة
 ١٩٥٨

مطاولات ومقاولات والمسئلة حقيقة بذلك ولكنه أفضى الأمر إلى تلخيص حجج واهية
 كاحتجاج بشكرمة بن آدم وبكون الأذى طاهرا من جانب القائل بالطهارة
 وكاحتجاج أنه فضله مستحيلة إلى مستقدروا بأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة
 والمضى منها وبكونه جاريا من مجرى البول من جانب القائل بالنجاسة وهذا الكلام
 في معنى الأذى وأما معنى غير الأذى ففيه وجوه وتفصيلات مذكورة في الفروع فلا
 نطول بذكرها * (فائدة) * صرح الحافظ في الفتح بأنه لا معارضة بين حديث الغسل
 والقول لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على
 الاستصحاب للتطهير لا على الوجوب قال وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب
 الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطبا والقول
 على ما كان اليابسا وهذه طريقة الحنفية قال والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل
 بالخبر والقياس معا لأنه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله وإن الاكتفاء بفرجه
 كالدوم وغيره فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرج ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن
 خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كان يسلم المني من ثوبه يفرق الأذى ثم يصلي فيه
 ويحتمه من ثوبه يابس ثم يصلي فيه فإنه تضمن ترك الغسل في الحالتين انتهى كلامه
 والحق ما عرفته

• (باب أن ما لانفس له سائله لم ينجس بالموت) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في شراب أحدكم
 فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء ورواه أحمد والبخاري
 وأبو داود وابن ماجه ولا جد وابن ماجه من حديث أبي سعيد نخوة) حديث أبي سعيد
 لفظه في أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاء فإذا وقع في الطعام فامتلأ به فإنه
 يقدم السم ويؤخر الشفاء وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان والبيهقي وفي الباب من
 حديث أنس نحوه عند ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير قال الحافظ واسناده صحيح قوله
 فليغمسه هذا لفظ البخاري وعند أبي داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه يتق بجناحه
 الذي فيه الداء فليغمسه كله ثم لينزعه ورواه أيضا الدارمي وابن ماجه وألفظ ابن السكن
 إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه أي يغمسه فان في أحد جناحيه دواء وفي الآخر داء
 أو قال سمما واستدل بالحديث على أن الماء القليل لا ينجس بموت ما لانفس له سائله فيه
 إذ لم يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب والخنفساء الذين
 وجدتهما صلى الله عليه وسلم ميتين في الطعام فأمر بآلاتهما والتسمية عليه والاكل منه
 ويدل على جواز قتل الذباب بالغمس لصيرورته بذلك عورة وروى على تميم كل المستحب
 للأمر بطرحه ورواية أناء أحدكم تشمل أناء الطعام والشراب وغيرهما فهي أعم من
 رواية شراب أحدكم والفائدة في الأمر بغمسه جميعا هي أن يتصل ما فيه من الدواء

سلي في قصة المهاجر لتزويج المرأة
 قد ذكر الدينامع القصص زيادة في
 التحذير والتفكير وذكر الحافظ
 ابن حجر رحمه الله فوائد هذا
 الحديث في كتاب الايمان حيث
 قال البخاري في الترجمة قد دخل
 فيه العبادات والاحكام (عن
 عائشة رضي الله عنها ان الحارث
 بن عاصم قال لعائشة في الرسم فقط
 تخفيه (ابن هشام) هو الخزومي
 أخو أبي جهل وشقيقة أسلم يوم
 الفتح وكان من فضلاء الصحابة
 واستشهد في فتوح الشام سنة
 خمس عشرة (رضي الله عنه) سأل
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (ولم) يحتمل ان تكون عائشة
 حضرت ذلك فيكون من
 مسندها أو الحارث أخبر بذلك
 فيكون من مرسل الصحابة وهو
 محكوم بوضوئه عند الجمهور
 (فقال يا رسول الله كيف يأتيك
 الوحي) (المسؤول عنه صفة الوحي
 نفسه أو صفة حامله أو ما هو أعلم
 من ذلك وعلى كل تقدير فائدة
 الاتيان الى الوحي مجاز لان
 الاتيان حقيقة من وصف حامله
 (فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أحياناً) جمع حين بطلق
 على كثير الوقت رقابله والمراد
 به هنا مجرد الوقت فكأنه قال
 أوقاتاً وهو نصب على الظرفية
 وعامله (يأتيني) مؤخر عنه أي
 يأتيني الوحي أحياناً (مثل صلصلة
 الجرس) أو حال أي يأتيني مشابها
 صوته صلصلة الجرس والصلصلة

بالطعام أو الشراب كما اتصل به الداء فيتعادل الضار والنافع فيندفع الضرر
 * (باب في ان الآدمي المسلم لا يجنس بالموث ولا شعره واجباً وإنما لفصل) *
 (قد أُلِّفَ لنا قوله صلى الله عليه وسلم لم المسلم لا يجنس بالموث وهو عام في الحي والميت قال البخاري
 وقال ابن عباس المسلم لا يجنس حياً ولا ميتاً وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لما رمى الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحلاق شبهه الأمير فلقته ثم دعا أباطلة
 الانصاري فأعطاه إياه ثم داوله الشق الايسر فقال احلته فلقته فأعطاه أباطلة وقال
 اقصمه بين الناس متفق عليه وعن أنس قال لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 يحلق الخمار رأسه أخذ أبو طلة بشعر أحد شقي رأسه بيده فأخذ شعره فجاء به الى أم سلمة
 قال وكانت أم سلمة تدور في طيها رواءاً أحد دوعن أنس بن مالك ان أم سلمة كانت تسقط
 للنبي صلى الله عليه وسلم نطعاً فيمقل عندها على ذلك الموضع فإذا قام أخذت من عرقه
 وشعره فجمعتهم في قارورة ثم جمعتها في سكر قال فلما حضرت أنس بن مالك الوفاة أوصى ان
 يجعل في خنوطه أخرجه البخاري وفي حديث صالح الحديبية من رواية مسور بن مخرمة
 ومروان بن الحكم ان مروان بن مسعود قام من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
 رأى ما يصنع به أصحابه ولا يلبسوا قالوا لا بدروه ولا يسقط من شعره شيء الا أخذوه
 رواءاً أحد دوعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال أرساني أهلي الى أم سلمة بقدر من ماء
 فحافت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا اصاب
 الانسان عين أو شيء من ليها ناء فحشحت لا فشرب منه فاطلعت في الجبل فرايت
 شعرات حمر رواء البخاري وعن عبد الله بن زيد وهو صاحب الاذان أنه شهد النبي صلى
 الله عليه وسلم عند المنحدر ورجل من قريش وهو يتسم ضاحي فلم يصبه شيء ولا صاحبه
 فخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه في ثوبه فأعداه منه وقسم منه على رجال وقلم
 أظناره فأعطى صاحبه قال وان شعره عندنا الخضوب بالخنا والكمم رواء أحمد)
 أحاديث الباب يشهد بعضها لبعض وقد أخرج أحمد كل حديث منها من طرق قوله في
 ترجمة الباب قد أُلِّفَ لنا قوله صلى الله عليه وسلم لم المسلم لا يجنس الخ قد تقدم الحديث في باب
 طهارة الماء المتوضأ به وقد تقدم شرحه هنالك يقول وعن أنس سمى في هذا الحديث بنحو
 ما ههنا في الحج في باب النحر والحلاق وقد روى بالفاظ منها ما ذكره المصنف هنا ومنها
 ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الحلاق فخلق
 رأسه ودفع الى أبي طلة الشق الايمن ثم حل الشق الآخر أمره أن يقسم بين الناس
 ولمسلم من رواية انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس لشعرة والشعرتين
 وأعطى الايسر أم سلمة وفي لفظ فأما الايمن فوزعه أبو طلة بأمره صلى الله عليه وسلم
 وأما الايسر فأعطاه لأم سلمة زوجها بأمه صلى الله عليه وسلم اتبعه في طيها قال

بعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت مندارك لا يعرك في أول وهلة والجرس الجليل الذي يعلق في رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس يسكون الراء وهو الحسن وقد طال الكرماني في تعريف الجرس بما لا طائل تحته قيل والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي وقيل صوت حفيف أجنحة الملك والحكمة في تقديمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى فيه متسع لغيره ولا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف له بل يكفي اشتراكهما في صفة ما فالقصد هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لفهامهم والحاصل ان الصوت له جهران جهة قوة درجة طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطنين وقع التنكير عنه (وهو أشده على) فائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلني ورفع الدرجات ويفهم منه أن الوحي كله أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود والحكمة فيه ان العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسماع وهي هنا اما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الاول واما باتصاف القائل بوصف السامع وهو

النودي فيه استحباب البداءة بالشق الايمن من رأس الملقوق وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر الأدي وبه قال الجمهور وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وفيه الموازنة بين الاصحاب بالعطية والهدية قال الحافظ وفيه ان الموازنة لا تستلزم المساواة وفيه تنقيح من يتولى التفرقة على غيره واختلفوا في اسم الخالق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري وقيل أبو خراش بن أمية والصحيح انه كان الخالق بالحديثة وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر نجس وهي طريقة العراقيين وأحاديث الباب ترد عليهم واعتذارهم عنها بأن النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره اعتذار فاسد لان المكرمات لا تثبت الابدال قال الحافظ فلا يلتفت الى ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول من أئمتهم على الطهارة هذا كله في شعر الأدي وأما شعر غيره من غير المال كقول ففيه خلاف مبني على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا فذهب جمهور العلماء الى انه لا ينجس بالموت وذهبت الشافعية الى انه ينجس بالموت واستدلوا بطهارة عما ذكره ابن المنذر من انهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من اجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت والحياة قوله تدوفه الدوف الخلط والبل بما ونحوه دفت الماء فهو مدوف ومدوف أي مبلول أو مصحوق ولا نظيره سوى مصوون كذا في القاموس ومثله في النهاية قوله قطع ما بكسر النون وقصهما مع سكون الطاء وتحرى كما يسهل من الادم الجيع انقطاع ونطوع قوله في سلكهم مضمومة فكاف مشددة وهو طيب يتخذ من الرامك مدفوقا مضويا مجعوبا بالماء ويعرك شديدا ويصح به من الخيري كذا لا يصدق بالاناء ويترك له ثم يسحق المسك ويعرك شديدا ويترك يومين ثم يشق بمسلة وينظم في خيط قنب ويترك سنة وكلما عتق طابت رائحته قاله في القاموس والرامك بالراء كصاحب شيء أسود يحاط بالمسك والقنب نوع من الكنان وفيه دليل على طهارة العرق لانه وقع منه صلى الله عليه وسلم التقرير لأم سليم وهو مجمع على طهارته من الأدي قوله يججل بججل مضمومتين بينهما الام الجرس قال الكرماني ويحمل على انه كان مموها بضعة لانه كان كله فضة قال الحافظ وهذا ينبغي على ان أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آية الفضة في غير الاكل والشرب ومن أين له ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز لا في الاكل والشرب لان الأدلة لم تدل على غيرها بين الحالتين قوله خفضت بجهان وضادين معجمات والخفضة تحريك الماء قوله والكنم هو نبت يحلط بالحناء وسيأتي ضبطه وتفسيره

• (باب النهي عن الانتفاع بجلام لا يؤكل لحمه) •

(عن أبي الملق بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع

البشرية وهو النوع الثاني
والاول أشد بلاشك وانظرا
لا يختص بالقرآن كما في حديث
لابس الجبة المتضمن بالطيب
في الحج فان فيه أنه رآه صلى الله
عليه وسلم حال نزول الوحي عليه
وانه لم يغط (فينصم عن) الوحي
أو الملك أي يتلع وينجلي
فابغثاني من السكر والشدة
قرئ يفهم بفتح الياء وسكون
الفاء وكسر الصاد كذا لا في
الوقت من باب ضرب وقرئ
من أنصم المطرا اذا قلع رباي
قال في المصاييح وهي لغة قليلة
وقرئ مبني للمفعول والفاء
عاطفة وأنصم انقطع من غير
مينونة ومنه قوله تعالى لا انفصام
لها وقبل المعنى ان الملك يفارقي
ليعود الى وأنصم بالفتح
انقطع بابائة والجامع بينهما بقاء
العلاقة (وقد وعيت) أي فهمت
وجعت وحفظت (عنه) أي
عن الملك (ما قال) أي القول
الذي قاله وفيه اسناد الوحي الى
قول الملك ولا معارضة بينهما وبين
قوله تعالى حكاية عمر قال من
الكفار ان هذا الاقول البشر
لانهم كانوا ينكرون الوحي
ويشكرون مجيء الملائكة وهذا
الضرب من الوحي شبيه بما يوحى
الى الملائكة على ما رواه أبو
هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
قضى الله في السماء امر اضربت
الملائكة بأجنحتها خضعانا
لقوله كأنهم سلسلة على صفوان

رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وزاد أن يقترب وعن معاوية بن أبي سفيان انه
قال لنفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتعلون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن جلود النور أن يركب عليها قالوا اللهم نعم رواه أحمد وأبو داود ولاحمد أنشدكم
الله أنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب صنف النور قالوا نعم قال وانا أشهد
وعن المقدم بن معدي كرب انه قال لمعاوية أنشدك الله هل تعلم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم رواه أبو داود والنسائي
وعن المقدم بن معدي كرب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير والذهب
ومياثر النور رواه أحمد والنسائي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا تصعب الملائكة رفة فيها جلد نمر رواه أبو داود حديث أبي المليلج قال الترمذي لا نعلم
قال عن أبي المليلج عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة وأخرجه عن أبي المليلج عن النبي صلى
الله عليه وسلم مرسل قال وهذا أصح وحديث معاوية أخرجه أيضا ابن ماجه وحديث
المقدم الا قال رواه أبو داود عن عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي حديثا بقبية عن بجير عن
خالد قال وقد المقدم وذكرفيه قصة طويلة وبقية بن الوليد فيه مقال مشهور وحديثه
الثاني اسناده صالح وحديث أبي هريرة في اسناده أبو العوام عمران القطان وثقه عنان
ابن مسلم واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله النور في رواية الفار وكلاهما
جمع نمر بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سميع
اجر وأخبت من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود ويض وفيه شبهة من الاسد الا أنه
أصغر منه ورأى في طيبة بخلاف الاسد وينه وبين الاسد عدة وهو بعد الوثة
فربما وثب أربعين ذراعا وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيه من الزينة والخيل ولأنه
زى العجم قوله صنف بالاصد المهملة كصرد جمع صنف وهي ما يجعل على السرج قوله
ومياثر النور المياثر جمع ميثرة والميثرة بكسر الميم سكون التحتية وفتح المثناة بعدهاء
ثم هاء ولا همزة فيها وأصلها من الوثارة وقد روى البخاري عن بعض الرواة انه فسرهما
بجلود السباع قال النووي هو تفسير باطل لما أطلق عليه أهل الحديث قال الحافظ
ليس يباطل بل يمكن توجيهه وهو ما اذا كانت الميثرة وطاء وصنعت من جلد ثم حشيت
والنهي حينئذ عنها اما لانها من زى الكفار واما لانها لا تذكى غالبا وقيدها لان المياثر
مراكب تتخذ من الحرير والديباغ وسيأتي الكلام على الحرير في كتاب اللباس قوله
لا تصعب الملائكة رفة الخ فيه انه يكره اتخاذ جلود النور واستصحابها في السفر وادخالها
البيوت لان مقارفة الملائكة للرفة التي فيها جلد نمر تدل على انها لا تتجمع جماعة أو منزلا
وجد فيه ذلك ولا يكون الا لعدم جواز استعمالها كما ورد ان الملائكة لا تدخل بيئاته
نصا وير وجعل ذلك من أدلة تحريم التصاوير وجعلها في البيوت وهذا الحديث والذي
قبله يدلان على قوة تفسير الميثرة بجلود السباع وأحاديث الباب استدلت بها المصنف رحمه

فأذا فرغ عن قلوبهم قالوا ما ذا
قال ربكم قالوا الحق وهو العلي
الكبير وفي الباب أحاديث
على أن العلم بكيفية الوحي
سر من الأسرار التي لا يدركها
العقل وفيه دلالة على أن
سماع الملك وغيره من الله تعالى
يكون بحرف وصوت يليق بشأنه
سبحانه وقد دلت الأدلة الصحيحة
الكثيرة على ذلك خلافاً لمن
أنكره فإرا عن التشبيه وأوله
بخلق الله للسامع علماً ضرورياً
والسنة المطهرة تزد كاهو مقرر
في محله وهذا أحد أنواع الوحي
والضرب الآخر هو الذي أشار
إليه صلى الله عليه وسلم بقوله
(وأحياناً يقتل) أي يتصور
(لي) أي لا تجلي فاللام تعليلية
(الملك) أي جبريل (رجلاً)
أي مثل رجل كدحية أو غيره
وفيه دليل على أن الملك يتشكل
بشكل البشر قال المتكلمون
الملائكة أجسام علوية لطيفة
تتشكل في أي شكل أرادوا
وزعم بعض الفلاسفة أنها
جواهر روحانية والحق أن تقتل
الملائكة رجلاً ليس معناه أن ذاته
انقلبت رجلاً بل معناه أنه
ظهر بتلك الصورة تأييداً لمن
يخطبه والظاهر أن القدر
الزائد لا يفتى بل يخفى على الرائي
فقط ولا يلبث الوقت يقتل إلى الملك
على مثال رجل (فيكم في فاعى
ما يقول) أي الذي يقوله وقال
في الأول وعيت لأن الوحي حصل
قبل الفهم ولا يتصور بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الاتقاع بها وقد اختلف في حكمه انتهى فقال البيهقي
يحتل أن الهى وقع لما يلقى عليهما من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحتل أن
النهى عام يدبغ منها لاجل النجاسة أو أن النهى لاجل إنباسها كلب أهل السرف
والخيلاء وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يطهر جلود السباع بناء على
أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية
ما فيها مجرد النهى عن الركوب عليها واقتراشها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كما لا
ملازمة بين النهى عن الذهب والحريرونجاستهم ما فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالدباغ
مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من
أحاديث الباب الذي بعده من وجه لشعولها لما كان مدبوغاً من جلود السباع وما كان
غير مدبوغ قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلدها لا يترك كل لجه
في اليابسات وتمنع بموهها طهارته بكافة أو دباغ انتهى

(باب ما جاء في تطهير الدباغ)

(عن ابن عباس قال تصدق على مولا لميمونة بشاة فماتت فمر بها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال هلا أخذتم إهابها فبغفوه فاستغفتم به فقالوا إنها ميمونة فقال انما حرم أكلها
رواه الجماعة ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعله من مسنة لها وليس فيه للجاري
رأى في ذكر الدباغ بحال وفي لفظ لا أحد أن داجنا لميمونة ماتت وقال رسول الله
ألا تفتعتم إهابها إلا بغفوه فانه ذكاته وهذا تنبيه على أن الدباغ انما يعمل فيما تعمل
فيه الذكاة وفي رواية لا أحد والدارقطني يطهرها الماء والقرظ رواد الدارقطني مع غيره
وقال هذه أسايد صحاح في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني وفي
استناده فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميمونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان
والدارقطني بلفظ أنه مر برسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجزون شاة لهم مثل الحمار
فقالوا أخذتم إهابها فبغفوه فقالوا إنها ميمونة فقال يطهرها الماء والقرظ وصححه ابن السكن
والحاكم قوله أخذتم إهابها إهاب ككتاب الجلد أو ما يدبغ قاله في القاموس قال أبو
داود في سننه قال النضر بن شميل إهاب ما يسمى إهاباً ما يدبغ فإذا دبغ لا يقال له إهاب انما
يسمى شاة وقربة وسيد كره المصنف فيما بعد وفي الصحاح والإهاب الجلد ما يدبغ
وبقية الكلام على الإهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن داجنا الداجن
المتدبغ بالمكان ومنه الشاة إذا ألفت البيت قوله فانه ذكاته أراد أن الدباغ في التطهير
بمنزلة الذكاة في إحلال الشاة وهو تشبيه بليغ وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن
حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحقيق بلفظ دباغ الأديم ذكاته قال الحافظ
راسناده صحيح قال أحمد الجون لا أعرفه وهذا اعلاه الأثرم قال الحافظ وقد عرفه غيره
على بن المديني وروى عنه يعني الجون الحسن وقتادة وصحح ابن سعد وابن حزم وغير

الثاني أي لانه في حالة المكاملة ولا يتصور قبلها وأنه في الاول قد تلبس بالصفات الملكية فاذا عاد الى حاله الجلية كان حافظا لما قبل له فاخبر عن الماضي بخلاف الثاني فانه على حاله المعهودة وليس المراد حصر الوحي في هاتين الحالتين بل الغالب مجيئه عليهما وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ونزول اسرافيل أول البعثة كما ثبت في الطرق الصحاح والنكت في الروح والالهام والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة وقد ذكر الحلبي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكره فيرى فيعلم مكان فيكلمني والظاهر انه تعصيف وزاد أبو عوانة في صحيجته وهو أهونه على (قالت عائشة رضي الله عنها) بمحذوف حرف العطف كما هو مذهب بعض النحاة وصرح به ابن مالك وهو عادة المصنف في المسند المخطوف وبإثباته في التعليق وحينئذ فيكون مسنداً لا يحتمل أن يكون من تعاليقه ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل لان في الاول أخبر عن مسألة الحرف وفي الثاني عما شاهدته تأييد الخبر الاول (ولقد رأيته) صلى الله عليه وآله وسلم هذا مقول عائشة والوارث للقسيم واللام لتأكيده أي والله ليقداً بصيرته (ينزل) بفتح أوله

راحدان له صحبة وتعقب أبو بكر بن مفضل ذلك على ابن حزم وفي الباب أيضاً عن ابن عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي وعلة عنه بلفظ ديباغ كل اهاب طهوره وأما في مسلم من حديث أبي الخير عن أبي وعلة بلفظ ديباغه طهوره ورواه الدوالي في الكنى من حديث ابن عباس بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذكاة كل مسك ديباغه ورواه البزار والطبراني والبيهقي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة ألا استعمتم باهاها فان ديباغ الاديم طهوره وفي اسناده يعقوب بن عطاء مضمومة في يحيى بن معين وأبو زرعة وأخرج أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من حديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يوضأ من سقاء فقبل له انه ميمونة فقال ديباغه يزيل خبثه أو نجسه أو رجسه وصححه الحاكم والبيهقي وعن عائشة عند النسائي وابن حبان والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ ديباغ جلود الميتة طهورها وعن المغيرة بن شعبه عند الطبراني وعبد زيد بن ثابت عند الطبراني أيضاً وعند الحاكم أبي أحمد في الكنى وفي تاريخ يسابور وعن أبي امامة عنه أنه أيضاً عن ابن عمر عنه أيضاً وعند ابن شاهين وعن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عند البيهقي وأيضاً عن أنس عند ابن منده وعن جابر عنه أيضاً وعن ابن مسعود عنه أيضاً الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالديباغ نص في الشاة الميتة التي هي السبب أو نوعه على الخلاف وظاهر فيما عداه لان قوله انما حرم من الميتة كلها بعد قولهم انها ميتة يعم كل ميتة والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال سبعة ذكرها النووي في شرح مسلم وسند ذكرها ههنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل انضم اليه حجج الاقوال مع نسبة بعض المذاهب الى جماعات من العلماء يذكرونها فتقول المذهب الاول انه يطهر بالديباغ جميع جلود الميتة الا الكلب والخنزير والموتول من أحدهما ويطهر بالديباغ ظاهر الجلود باطنه ويجوز استعماله في الاشياء اليابسة والمناعة ولا فرق بين ما كوى اللحم وغيره الى هذا ذهب الشافعي واستدل على استثناء الخنزير بقوله فانه رجس وجعل الضمير عائداً الى المضاف اليه وقاس الكلب عليه فيمنع النجاسة قال لانه لا جلد له قال النووي وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن مسعود المذهب الثاني انه لا يطهر شيء من الجلود بالديباغ قال النووي وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد واحدى الروايتين عن مالك ونسبه في البحر الى أكثر العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الا في بلفظ لا تتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر فكان ناسخاً للاحاديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطراب والارسال كما سيأتي فلا ينتهض النسخ الاحاديث الصحيحة وأيضاً التاريخ بشهرين كما سيأتي

وكسر ثالثه ولا يذو ولا يصلي
ينزل بالضم والقح (عليه) صلى
الله عليه وآله وسلم (الوحي
في اليوم الشديد البرد) الشديد
صفة جرت على غير ما هي له لأنه
صفة البرد لا اليوم وفيه دلالة
على كثرة معاناة التعب
والكرب عند نزول الوحي لما
فيه من مخالفة العادة وهو
كثرة العرق في شدة البرد فانه
يشعر بوجود أمر طارئ زائد
على الطبع البشري (فيقصم)
أي يقطع (عنه وان جبينه
يتقصم) بالصاد المهملة
المشددة أي يسيل مأخوذ من
الصد وهو قطع العرق لاسالة
الدم شبه جبينه المبارك بالعرق
المقصود بمبالغة في كثرة
العرق والجبين غير الجهة وهو
فوق الصدغ والصدغ ما بين
العين والاذن فلانسان جبينان
يكشفان الجهة والمراد والله
أعلم ان جبينيه معاينة تصدان
ويتقصم بالشاف تصفيف وقع
فيه أبو الفضل بن طاهر فرد
عليه المؤمن الساجي بالناء وقال
فاصر على الشاف قال العسكري
ان ثبت فهو من قواهم تقصد
الشيء اذا تكسر وتقطع
ولا يجني بعده انتهى (عرفا)
بنفع الرامو وشرح الجلاء وانما
كان ذلك ليلو صبره فتراض
لاحتمال ما كلفه من أعباء
النبوّة وفي حديث الباب
من الفوائد ان السؤال عن
الكيفية اطلب العلم أينما

معل لانه من رواية خالد الحذاء وقد خالفه شعبة وهو أحفظ منه وشيخهما واحد ومع
اعلال التاريخ يكون معارضا للحديث الصحيحة وهي أرجح منه بكل حال فانه قد
روى في ذلك أعني تطهير الدباغ لاديم خمسة عشر حديثا عن ابن عباس عن حديثان وعن
أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي امامة
وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على انه لا حاجة الى
الترجيح بهذا لأن حديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فيبقى العام على الخاص
أما على مذهب من يبنى العام على الخاص مطلقا كما هو قول الحقين من أئمة الاصول
فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام المتأخرنا صافح كونه مذهباهم جو حلالا نسلم
تأخر العام هنا لما ثبت في أصول الاحكام والتجريد من كتب أهل البيت ان عليا قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتقنع من الميتة باهاب ولا عصب فلما كان من العدد
خرجت فاذا نحن بسفلة مطروحة على الطريق فقال ما كان على أهل هذه لو اتقنوا
باهاهم افقلت يا رسول الله أين قولك بالامس فقال يتقنع منها باشيء ولو سلمنا تأخر حديث
ابن عكيم لكان ما أسلفنا عن النضر بن شميل من تفسير الاهاب بالجلد الذي لم يدخ وما
صرح به صاحب الصحاح ورواه صاحب القاموس كما قدمنا من وجبا لعدم التعارض اذ
لا نزاع في نجاسة اهاب الميتة قبيل دباغه فالحق ان الدباغ مطهر ولم يعارض أحاديثه
معارض من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وهو مذهب الجمهور قال الحارثي
وعن قال بذلك يعني جواز الاتقاع بجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء
ابن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والشعبي وسالم يعني بن عبد الله وابراهيم التيمي
وقتادة والضحاك وسعيد بن جبيرة ويحيى بن سعيد الانصاري ومالك والليث والاوزاعي
والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه والحق الحنظلي وهذا
هو مذهب الظاهرية كما ساقى المذهب الثالث أنه يطهر بالدباغ جلد ما كول اللحم ولا
يطهر غيره قال النووي وهو مذهب الاوزاعي وابن المبارك وأبي ثور واسحق بن راهويه
واختلوا بما في الاحاديث من جعل الدباغ في الاهد كالدكا وقد تقدم بعض ذلك وياتي
بعض قالوا والدكا المشبه بها لا يحل بها غير لما كول فكذلك المشبه لا يطهر جلد غير
الما كول وهذا ان سلم لا ينفي ما سلفه من الاحاديث العامة لما كول وغيره وقد
تقرر في الاصول ان العام لا يقتصر على سببه فلا يصح تمسكهم بكون السبب شاة ميمونة
المذهب الرابع يطهر جلود جميع الميتات الا الخنزير قال النووي وهو مذهب أبي حنيفة
واختلوا بما تقدم في المذهب الاول المذهب الخامس يطهر الجميع الا أنه يطهر ظاهره دون
باطنه فلا يتقنع به في المائعات قال النووي وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا
عنه انتهى وهو تفصيل لا دليل عليه المذهب السادس يطهر الجميع والكلب والخنزير
ظاهرا وباطنا قال النووي وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكى عن أبي يوسف وهو

لا يقصدح في البهين وجواز
السؤال عن أحوال الانبياء
من الوحي وغيره وإن المسؤل
عنه إذا كان ذا أقسام يذكر
المحيط في أقول جوابه ما يقتضي
التفصيل وروا هذا الحديث
مدينون الأشيخ المصنف رحمه
الله وفيه تابعية والتحديث
والاخبار والعنفنة وأخرجه
البخاري في بدء الخلق ومسلم
في الفضائل (عن عائشة أم
المؤمنين) أي في الاحترام لافي
الخلوة والنظر (رضي الله عنها)
انها (قالت أول ما بدئ به) بضم
الباء وكسر الدال (رسول الله
صلى الله عليه) وآله (وسلم من
الوحي) اليه من تبعية وقال
القرطبي (لرؤيا الصالحة)
وفي رواية معمر بن راس الصادقة
وهي لقي ليس فيها ضغث (في
النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا
المخصوصة بلزادة الايضاح
والبيان أول دفع وهم من يتوهم
ان الرؤيا تطلق على رؤية عين
فهو صفة موصفة أولان غيرها
يسمى حلما أو تنصيص دون
الميتة والميتة ذبة لمساءة
باضغات الاحلام وأهل
المعاني يسمونها صفة فارقة
وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر
فما حكاها البيهقي وحينئذ
فيكون ابتداء النبوة بالرؤيا
حصل في شهر ربيع وهو شهر
مولده وبدئ بذلك ليكون تهيدا
دوطة لنبوته ثم مهلة في
البدنة أيضا رؤيا الضوء وجماع

الراجح كما تقدم لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما
عداهما واحتجاج الشافعي بالآية على إخراج الخنزير وقيام الكلب عليه لا يتم إلا بعد
تسليم أن الضمير يعود إلى المضاف إليه دون المضاف وأنه محل نزاع ولأقل من الاحتمال
أن لم يكن رجوعه إلى المضاف راجحا والمحتمل لا يكون حجة على الخصم وأيضا لا يمنع
أن يقال رجسية الخنزير على تسليم ثبوتها لجمعية لحاشعرا وجلدا وعظما مخصوصة
بأحاديث الدباغ المذهب السابع أنه ينفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ويجوز استعمالها
في المأثعات واليابسات قال النووي وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا
لا تعريج عليه ولا التفات إليه انتهى واستدل لذلك بحديث الشاذ اعتبار الرواية
التي لم يذكر فيها الدباغ ولعله لم يبلغ الزهري بقية الروايات وسائر الأحاديث وقدرته
في البحر بمخانة الإجماع (وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
أيما أهاب دبغ فقد طهر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال قال الحق عن
النضر بن شميل أنما يقال الأهاب بجلد ما يؤكل لحمه وعن ابن عباس عن سودة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة قد بغنا مسكها ثم ما زلنا نتبذ في حياض
شئنا رواه أحمد والسنائي والبخاري وقال إن سودة مكان عن وعن عائشة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر أن ينفع بجلود الميتة إذا دبغت رواه الحجة إلا الترمذي وللنسائي
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال دبغها ما كاتها ولادار قطي عنها عن
أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهور كل أديم دبغه قال الدارقطني أسنده كلهم فقات
الحديث الأول قال الترمذي حسن صحيح ورواه الشافعي وابن حبان والدارقطني بإسناد
على شرط الحجة وقال أنه حسن ورواه الخطيب في تخفيض المتشابه من حديث جابر
والحديث الثالث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني والبيهقي قول بجلد ما يؤكل لحمه هذا
يخالف ما قدمنا على أبي داود أن النضر بن شميل فسر الأهاب بالجلد قبل أن يدبغ ولم
يخصه بجلد الماء كقول رواية أبي داود عنه أرجح لموافقة ما ذكره أهل اللغة كصاحب
الصالح والقاموس والنهاية وغيرها والمبحث أقوى فيرجع ما وافق اللغة ولم نجد في شيء من
كتب اللغة ما يدل على تخصيص الأهاب بأهاب ما كول اللحم كما رواه الترمذي عنه قوله
مسكها بفتح الميم واسكان السين المهملة هو الجلد قوله شئنا بفتح الشين المعجمة بعد هان
أي قربة خلقة قوله دبغها ما كاتها استدلل به هذا من قال أنه يطهر بالدبغ جلد ميتة
لما كول فقط وقد تقدم الجواب عليه قوله طهور كل أديم وكذا قوله أيما أهاب دبغ
يشملان جلود ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير وغيرهما شئنا ولا ظاهرا وقد تقدم البحث
في ذلك

• (باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ) •

(عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلا تفنى

الصوت وسلام الحجر كما في مسلم

وأوله مطلقا ما جمعه من بحيرة

الراهب كما في الترمذي بسند

صحيح (فستان) بالفاء لا ضملي

ولا توي ذرو الوقت وابن عساكر

وفي نسخة للأصلي وكان أي

النبي صلى الله عليه وسلم (لا يرى

رؤيا) بلا تنوين (الاجات)

محيا (مثل فلق الصبح) أي أنها

شبهة في الضياء والوضوح أو

التقدير مشبهة ضياء الصبح

كرؤياه دخول المسجد الحرام

وعبر بفتح الصبح لأن الشمس

الضوء قد كانت مبادي أنوارها

الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها وتم

نورها والاشبه أن القرآن كله

نزل بقطة وأن الذي كان

يراه صلى الله عليه وآله وسلم هو

جبريل (ثم حجب إليه الخلاه)

بالمصدر بمعنى الخلوة أي

الاختلاء وعبر بحجب المبني

لما لم يسم فاعله لعدم تحقق

الباعث على ذلك وإن كان كل

من عند الله أو تنبيه على أنه لم

يكن من باعث البشر أو يكون

ذلك من وحي الإلهام وإنما حجب

الله الخلوة لأن معها فراغ

القلب والانتقطاع عن الخلق

ليجد الوحي منه متمكنا كما قيل

أنا في هواها قبل أن أعرف

الهوى

فصادف قلبا خاليا ففكنا

وفيه تنبيه على فضل العزلة لأنها

تريح القلب من أشغال الدنيا

وتدفعه لله تعالى فيستجيب منه

بما يبع الحكمة والخلوة أن يخلو

الشاة فقال قلولا أخذتم مسكها قالوا أنا أخذنا مسك شاة قد ماتت فقال لها رسول الله صلى

الله عليه وسلم إنما قال الله تعالى قل لا آجد فيها وحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن

يكون ميتة أو دما مسفوحا أو حم خنزير وأنتم لا تطعمونه أن تدفعوه فتدفعوا به فإرسلت

إليه فسلخت مسكها فادبغته فالتفت منه قربة حتى تحرق عند هارواه أحمد بن حنبل

(صحيح) الحديث يدل على تحريم كل جلود الميتة وأن الدباغ وأن أوجب طهارتها لا يحل

أكلها وعملا يدل على تحريم الأكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس

المتقدم أنما حرم من الميتة أكلها وهذا مما لا أعلم فيه خلافا ويدل أيضا على طهارة جلود

الميتة بالدباغ وقد تقدم الكلام عليه

(باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ)

إعن عبد الله بن عكيم قال كتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أن

لا تنفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب رواه الحمزة ولم يذكر منهم المدة غير أحمد وأبي داود

قال الترمذي هذا حديث حسن ولادار قطن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى

جهينة أني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كأي هذا فلا تنفعوا من

الميتة بأهاب ولا عصب وللبخاري في تاريخه عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا شيخنا

س جهينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليهم أن لا تنفعوا من الميتة بشئ

وأخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وابن حبان وقال عبد الله بن عكيم ثم كتب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة ومع مشايخ جهينة يقولون ذلك وقال

البيهقي والخطابي هذا الخبر مرسل وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ليست لعبد الله

ابن عكيم حجة وإنما رواه كاهن وخالفه الحاكم وأثبت لعبد الله حجة قال الحافظ

وأغرب المساورى فزعم أنه نقل عن علي بن المديني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات

ولعبد الله بن عكيم سنة وقال صاحب الامام تضعيف من ضعفه ليس من قبيل الرجال

فانهم كلهم ثقات وإنما ينبغي أن يحصل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد ومن

الاضطراب فيه ما رواه ابن عدى والطبراني من حديث شبيب بن سعيد عن الحكم عن

عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وانقطعت جاءنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض

جهينة أني كنت رخصت لكم في أهاب الميتة وعصبها فلا تنفعوا بأهاب ولا عصب قال

الحافظ أسناد ثقات وتابعه فضالة بن الفضل عند الطبراني في الاوسط ورواه أبو داود

من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن أنه انطلق هو وأتاس معه إلى عبد الله بن عكيم

دخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلى وأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث

هذا يدل على أن عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم لكن أن وجد التصريح بسماعه منه

حل على أنه سمعه منه بعد ذلك وفي الباب عن ابن عمر رواه ابن شاهين في النسخ والنسخ

وفيه عدى بن الفضل وهو ضعيف وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زعة وهو ضعيف

عن غيرة بل وعن نفسه بره
وعند ذلك يصبر خلتا بأن يكون
قالبه مما لو اردت علوم الغيب
وقلبه مقرا لها وخلوته صلى الله
عليه وآله وسلم انما كانت
لاجل التقرب لاعلى أن النبوة
مكتسبة (وكان صلى الله عليه
وآله وسلم يتخلو بغار حراء) بكسر
الحاء المهملة وتخفيف الراء
وبالماء وقصها والقصر لغبة وهو
مصرف ان أريد المكان
وممنوع ان أريد البقعة فهي
أربعة التذ كبر والتأنيث والمد
والقصر وكذا حكم قباه وحراء
جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة
أميال على يسار الذهاب الى
منى والغار نسب فيه وجعسه
غير ان قال الشيخ مجاهد الدين
الفهرورز آبادي في سفر السعادة
ولما قربت أيام الوحي أحب
الخلوة والانفراد فكان يتخلى
في جبل حراء به غار صغير طوله
أربعة أذرع وعرضه ذراع وثلاث
في بعض المواضع وفي بعضها أقل
اختار محل الخلوة هناك انتهى
(فيتحدث فيه) بالحاء المهملة
وآخره مثناة وهو من الافعال
التي معناها الساب أي اجتناب
فأعلم المصدر هامل تأم وتحوب
اذا اجتنب الاثم والحب أو هي
بمعنى يتخلف بالنساء أي يتبع
الحنيفة دين إبراهيم والفاء
تبدل ثاء في كثير من كلامهم
وقد وقع في رواية ابن هشام
في السيرة يصف بالفاء (وهو
التعبد) وهذا التفسير للزهرى

ورواه أبو بكر الشافعي في فوائده من طريق أخرى قال الشيخ الموفق اسناده حسن قال
الحازمي في التامع والمنسوخ في اسناد حديث ابن عكيم اختلاف رواه الحكم مرة عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم ورواه عنه القاسم ابن مخيمرة عن خالد عن الحكم
وقال انه لم يسمعه من ابن عكيم ولكن من أقام دخلوا عليه ثم خرجوا واخبروه ولولا
هذه العلل لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكيم ثم قال وطريق الانصاف
فيه أن يقال ان حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو طبع ولكنه كثير الاضطراب
لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة ثم قال فالمصير الى حديث ابن عباس أولى لوجوه من
الترجيح ويحصل حديث ابن عكيم على منع الاتضاع به قبل الدباغ وحينه ذبى اهابا
وبعد الدباغ يسمى جلد او لا يسمى اهابا هذا معروف عند أهل اللغة وليست بكون جمع
بين الحكمين وهذا هو الطريق في نفي التضاد انتهى ومحصل الاجوبة على هذا الحديث
الارسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الانقطاع لعدم
سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن مشيخة من جهينة وتارة عن قرأ الكتاب ثم
الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تقييد ومنهم من رواه بتقييد شهر أو شهرين أو
أربعين يوما وثلاثة أيام ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدباغ أصح ثم القول بوجوبه
بأن الاهاب اسم للجلد قبل الدباغ لا بعده جملة على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما
ثم الجمع بين هذا الحديث والاحاديث السابقة بان هذا عام وتلك خاصة وقد سبق الكلام
على ذلك في باب ما جاء في تطهير الدباغ مستكملا قال المصنف رحمه الله وأكثر أهل العلم
على أن الدباغ يطهر في الجملة لصحة النصوص به وخبر ابن عكيم لا يقاربها في الصحة والقوة
الينسخها قال الترمذي سمعت أبا عبد الله بن الحسن يقول كان أحد بن حنبل يذهب الى هذا
الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا آخر أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم ترك أحد هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روى بعضهم فقال عن
عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة انتهى قال الخلال لما رأى أبو عبد الله تزلزل
الرواة فيه توقف

• باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح •

(عن سلمة بن الأكوع قال لما أمسى اليوم الذي قُتحت عليه سم فيه خيبر اوقدوا نيرانا
كثيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على أي شيء توقدون قالوا على لحم
قال على أي لحم قالوا على لحم الحمر الانسية فقال اهرقوها واكسروها فقال رجل
يا رسول الله أو نهر يدها ونفسها فقال أو ذاك وفي لفظ فقال اغسلوا وعن أنس قال
أصبنا من لحم الحمر يعني يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
ورسوله يبارك فيكم عن لحوم الحمر فانها رجس أو نجس متة عليهما) وأخرجاه أيضا من

أدرجه في الخبر كاجزء به الطيب

ولم يذكر دليله - نعم في رواية
المستف من طريق يونس عنه
في التفسير ما يدل على الادراج
(البالي) متعلق بقوله يتخفف
لا بالتعب لان التعب لا يتخفف
فيه البالي بل مطلق التعب
(ذوات) بالكسر صفة البالي
(العدد) ايم العدد لا اختلافه
بالنسبة الى المدة التي يتخللها
مجيئته الى أهله وأقل الخلوثة ثلثة
أيام ونامل مائة ثلاثة في كل مثلث
من التكنيد والتطهير والتنوير
ثم سبعة أيام ثم شهر لما عتد
المؤلف ومسلم لاجاروت بحراء
شهرًا وعند ابن ابي حنيفة شهر
رمضان قال في قوت الاحياء ولم
يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
اكثر منه ثم روى الاربعين
سوار بن مصعب وهو متروك
الحديث قاله الخا كم وغيره وأما
قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة وأتممتها بعبث فجة للشهر
والزيادة اتمت مائة لاثين حيث
استاك أو اكل فيها كسجود
المسوف وقوى تقيد هيا بالشهر
وانما سنة زم الاربعون مرة
تساج النطقة علامة فضة
فصورة والدر في صدفة وخص
حرا بالتعب فيه لمزيد فضله على
غيره لانه مستز بمجموع اتخته
وينظر منه الكعبة لمعظمة
والنظر اليها عبادة فكان له
صلى الله عليه وآله وسلم فيه ثلاث
عبادات الخلوثة والتخفف والنظر
الى الكعبة وعند ابن ابي حنيفة

حديث على بن ابي طالب عن عامر بن شريك عن ابي جابر عن ابي
عليه أ يضامن حديث جابر بن عمرو بن عباس والبراء وأبي ثعلبة وعبد الله بن أبي
أوفى وأخرجه البخاري من حديث زاهر الاسلمي والترمذي عن أبي هريرة والعر بن
ابن سارية وأبو داود والنسائي عن خالد بن الوليد وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده
وأبو داود والبيهقي من حديث المقدم بن معديكرب ورواه الدارمي من طريق مجاهد
عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر
الاهلية وفي الصحيحين من رواية الشعبي لأدري أهسى عنها من أجل انها كانت حولة
الناس أو حرمت وفي البخاري عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد يرعون ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لحوم الجمر اهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن
عمر والعفاري عند باب البصرة ولكن أبي ذلك البحر يعني ابن عباس والحديثان استدلال
بهم على تحريم الجمر الاهلية وهو مذهب الجاهليين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
وقال ابن عباس ليست بحرام وعن مالك ثلاث روايات وسيأتي تفصيل ذلك وبسط الحجج
في باب الهسي عن الجمر الانسية من كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وقد أوردهما المصنف
هنا للاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل لان الاصل بكسر الهمزة ولا
ثم الفصل ثانيا ثم قوله فاعرجس أو نجس فالتأويل على النجاسة ولكنه نص في الجمر
الانسية وقياس في غيرها مما لا يؤكل بجماع عدم الاكل ولا يجب التسبيع اذا طاق
غسل ولم يقيده بمثل ما قيده في ولوغ الكلب وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه انه
يجب التسبيع ولا أدري ما ذيله فان كان القياس على لعاب الكلب فلا يخفى ما فيه وان
كان غيره فما هو وقوله الانسية بكسر الهمزة وفتحها مع سكون النون والاسي الانس
من كل شيء

(أبواب الاواني)

(باب ما جاء في آية الذهب والفضة)

(عن حديثه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تأبسا والحرير ولا
الدياج ولا تشربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا
ولاكم في الآخرة متفق عليه وهو باب فيه الجاعة الاكل منه خاصة) قال ابن
منده يجمع على صحته قول في صحافها الصحاف جمع صحفة وهي دون النصفه قال
الجوهري قال الكسائي أعظم القصاع الجشنة ثم النصفه تليها تشبع العشرة ثم
الصحفة تشبع الخمسة ثم المشكلة تشبع الرجلين والثلاثة والحدس يدل على تحريم
الاكل والشرب في آية الذهب والفضة أما الشرب قبل الاجماع وأما الاكل فاجازه داود
والحديث برده عليه وآله لم يبلغه قال النووي قال أصحابنا انعتد الاجماع على تحريم
الاكل والشرب وسائر الامور التي لا تأكل في آية الذهب والفضة والارواية عن داود في تحريم

انه كان يعتكف شهر رمضان ولم يأت التصريح بصفة تعبدته صلى الله عليه وآله وسلم فيهمثل ان عائشة اطلقت على الخلوة بمجردها تعبدافان الانزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة وقيل كان يتعبد بالتفكير وعبادة الجسد في سفر السعادة وللعلماء في عبادته في خلوته قولان قال بعضهم كانت عبادته بالتفكير وقال بعضهم بالذكر وهذا القول هو الصحيح ولا نخرج على الاول ولا الثقات اليه لان خلوة طلاب طريق الحق على انواع الاول أن تكون خلوتهم لطلب مزيد علم الحق لا بطريق النظر والفكر وهذا غاية مقاصد أهل الحق لان من خاطب في خلوته ~~ك~~ ونام اه كوا ان أرفكر فيه فليس هو في خلوة قال شخص من طلاب الطريق لبعض الاكابر ان ذكرني عند ربك في خلوتك قال اذا ذكرتك فلست معه في خلوة ومن نهي عن اسرارنا جالس من ذكرني وشروط هذه الخلوة ان يذكر نفسه وروحه لانيته ولسانه الثاني أن تكون خلوتهم اصناء الفكر لكي يصح نظرهم في طلب المعلومات وهذه الخلوة لنوم يطلبون العلم من ميزان العقل وذلك الميزان في غاية اللطافة وهو بادي هو يخرج عن الاستقامة وطلاب طريق الحق لا يدخلون في مثل هذه الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر

الشرب فقط واهله لم يبلغه حديث تحريم الاكل وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال بالكرهية دون التحريم وقد رجح عنه وتأوله أيضا صاحب التقريب ولم يحمله على ظاهره فثبت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع أيضا ابن المنذر على تحريم الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قررة وقد أجيب من جهة القائلين بالكرهية عن الحديث بأنه لتزهيد بدليل انه الهم في الدنيا ولا يحكم في الآخرة ورد به حديث فانما يجرجر في بطنه نار جهنم وهو وعيد شديد ولا يكون الاعلى محرم ولا شك ان أحاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والتماس على الاكل والشرب قياس مع فارق فان علمه انتهى عن الاكل والشرب هي التشبيه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بآنية من فضة وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلا مختما بخاتم من ذهب فقال مالي أرى عليك حلبة أهل الجنة أخرجه الثلاثة من حديث بريدة وكذلك في الحرير وغيره والالزم تحريم التحلي بالخلي والافتراض للحرير لان ذلك استعمال وقد جوزوه البعض من القائلين بتحريم الاستعمال وأما حكاية النووي للاجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود والشافعي وبعض أصحابه وقد اقتصر الامام المهدي في البحر على نسبة ذلك الى أكثر الامة على أنه لا يخفى على المنصف ما في حجية الاجماع من النزاع والاشكالات التي لا محصل عنها والحاصل ان الاصل الحل فلا تثبت الحرمة الا بدليل يسلمه الخصم ولا دليل في المقام بهذه الصفة فالوقوف على ذلك الاصل المعتمد بالبراهة الاصلية هو وظيفة المنصف الذي لم يحط بسوطة هيبته الجهو ولا سيما وقد أيد هذا الاصل حديث ولكن عليكم بالفضة قاله جوابها اعبا أخرجه أحمد وأبو داود وبشهادة ما سلف أن أم سلمة جاءت بحجل من فضة فبها شعر من شعر رسول الله فحفظت الحديث في البخاري وقد سبق وقد قيل ان العامة في التحريم الخيل والأوكسر قلوب الفقراء ويرد عليه جواز استعمال الاواني من الجواهر النفيسة وغائبهم أنفسهم وأكثر قيمة من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شد وقد نقل ابن الصباغ في الشامل الاجماع على الجواز وتبعه الرافي ومن بعده وقيل العلة التشبيه بالا عا جرم وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لناعله ويجوز التشبيه لا يصل الى ذلك وأما اتخاذ الاواني بدون استعمال فذهب الجمهور الى منعه ورخصت فيه طائفة (وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آنية الفضة اغما يجرجر في بطنه نار جهنم متفق عليه ولمسلم ان الذي يأكل أو يشرب في اناه الذهب والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي يشرب في اناه فضة كذا يجرجر في بطنه نار ارواه أحمد وابن ماجه) حديث أم سلمة أخرجه أيضا الطبراني وزاد الا أن يتوب وقد تفرد علي بن مسهر بزيادة اناه الذهب الثابتة عنه - مسلم وحديث عائشة رواه أيضا الدارقطني في العلل من طريق شعبة والنووي

والثوري عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر هما الثوري صفية وأخرجه
أيضا أبو عوانة في صحيحه باللفظ الذي يشرب في الفضة انما يجبر في جوفه نار او فيه
اختلاف على نافع فقيل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير واعد أبو زرعة وأبو
حاتم وقيل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد
العزیز بن أبي رواد قال والصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كما تقدم يعني عن
زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال الحافظ فرجع
الحديث الى حديث أم سلمة قوله يجبر الجرجرة صب الماء في الخلق كاتجبر جرجر
والتجرجر أن تجرعه جرجرة كالجرجر صوت وجرجره سقاء على تلك الصفة
قاله في القاموس وقوله نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لان النار لا تجبر على الحقيقة
ولكنه جعل صوت جرجر الانسان للماء في هذه الاواني المخصوصة لوقوع النهي
عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجرة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز والاكثر ان
عليه شراح الحديث وأهل الغريب والالغة النصب والمعنى كاتجبر جرجرة نار جهنم قال
في الفتح وقوله يجبر جرجرة بضم التختانية وفتح الجيم وسكون الراء جيم مكسورة وهو صوت
يردده البعير في حنجرتة اذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الشربة
والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة مختصر
من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

(باب النهي عن التصيب بهما الايسر الفضة)

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في انا ذهب
أو فضة أو انا فيه شيء من ذلك فأنما يجبر في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني) الحديث
أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجاردي عن زكريا بن ابراهيم بن
عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في رواية له عن جده وقال
انهما وهم وقال الحاكم في علوم الحديث لم نكتب هذه اللفظة أو انا فيه شيء من ذلك
الا بهما الاسناد وقال البيهقي المشهور عن ابن عمر في المصيب موقوف عليه ثم أخرجه
بسند له على شرط الصحيح انه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم
روى النهي في ذلك عن عاقشة وأنس وفي حرف الباء الموحدة من الاوسط للطبراني
من حديث أم عطية نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب وتفضيض
الاقداح قال تفرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد الجاردي
راوى تلك الزيادة قال البخاري يتكلمون فيه وقال ابن عدي هذا حديث منكرو
كذا في الميزان وفي الكاشف ليس بالقوى وفي الميزان أيضا رواه يحيى بن زكريا بن
ابراهيم وليس بالمشهور الحديث استدل به من قال بتعريم الاكل والشرب في

لا تينة المذهب والمفضضة وقال أبو حنيفة يجوز اذا وضع الشارب فيه على غير محل ذهب وانفضه واستدل له بما سألني واجيب عن حديث الباب بما سأل من المقال فيه (وعن أنس ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فالتخذه مكان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري ولا أحمد عن عاصم الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ضبة فضة) وفي انظر للبخاري من حديث عاصم الاحول رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان انصدع فمسله بفضة وحكى البيهقي عن موسى بن هرون أو غيره ان الذي جعل السلسلة هو أنس لان لفظه فجعلت مكان الشعب سلسلة وخزم بذلك ابن الصلاح قال الحافظ وفيه نظر لان في الخبر عند البخاري عن عاصم قال وقال ابن سيرين انه كان فيه حلقة من حديد قاراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طهمة لا تغير شيئا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو هذا يدل على انه لم يغير شيئا الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة أو ضبة من فضة في اثناء الطعام والشراب وهو حجة لا يحنيفة والحديث السابق الذي فيه أو اناه فيه شيء من ذلك على فرض صحته لا يعارض هذا لان شيئا عام وهذا يخص له وكذلك حديث الترمذي عن تفضيل الاقداح السابق يخص به اذا عارض قوله الشعب هو الصدع والشق وقوله سلسلة السلسلة بفتح الفاء المراد به الاصل الشيء بالشيء

• (باب الرخصة في آية الصفر ونحوها) •

(عن عبد الله بن زيد قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحرجنا له ماء في نور من صرة فتوضأ رواء البخاري و بوداودوار ما جبه وعن زيد بن جهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ في محض من صفر رواء أحمد) قيل في نور التوضؤ بفتح الميم المنة لقوية يشبه الطشت وتبيل هو الطشت والطشت بفتح الطاء وكسرهما بالسيناء التام لغات قول من صفر الصفر بصاد همزة مضمومة فوع من الخاس قوله في محض الخضب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعددها موحدة المشهورة أنه لا ماء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الاناء صغرا وكبرا والحديث سابقه المصنف للاستدلال به على جواز استعمال آية الصفر للتوضؤ وغيره وهو كذلك وله فوائد محلها الوضوء

• (باب استحباب تحميم الاواني) •

(عن جابر بن عبد الله في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أولئك سقائك واذا كرام الله وخبراءك واذا كرام الله ولو أن تعرض عليه عود متفق عليه ولمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غطوا الاناء أو كوا السقاء فان في السنة ليلة ينزل فيها أو باليمناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكأنا نزل فيه من

رضي الله عنها (فبترود لثامها) أي لنسل اليبالي وتخصيص خديجة بالذكر بعد ان عبر بالاهل يحتمل أنه نفس سير بعد الابهام أو إشارة الى اختصاص التزوي بكونه من عند هادون غيرها وفيه ان الانتطاع الدائم عن الاهل ليس من السنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في الغار بالكلية بل كان يرجع الى أهله ضروراتهم ثم يخرج فحشته (- في جاءه) الامر (الحق) وهو الوحى وفي التفسير - حتى جئته الحق أى بقتله وان ثبت من مرسل عبيد بن عمير انه أرحى اليه بذلك في المنام أو لا قبل اليقظة امكن أن يكون مجيء الملائكة في اليقظة أعقب ما تقدم في المنام وسعى حقا لانه وحى من الله تعالى (وهو في غار حراء فجاءه الملائكة) جبريل يوم الاثنين اسبع عشرة خلت من رمضان وهو ابن أربعين سنة (فتال) له (اقرأ) هذا الامر مجرد التنبيه والاتباع لما سئل اليه أو على باب من الطلب يستدل به على تكليف ما لا يطاق في المال وان قدر عليه بعد قال المجد في سفر السعادة ينعم هو في بعض الايام قائم على جبل حراء اذ ظهر له شخص وقال أنشريا محمدانا جبريل وانت رسول الله هذه الامة ثم أخرج له قطعة غط من حرير مرصعة بالجوهر ووضعها في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال اقرأ انتهى (قال) صلى الله عليه

(ما أنا بقارئ) وفي رواية ما حسن ان اقرأ وفي رواية عيسى بن عمير بن عبد بن اسحق ماذا اقرأ قال بعض المفسرين ان قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه اشارة الى الكتاب الذي جاء به جبريل عليه السلام حين قال له اقرأ قال عليه الصلاة والسلام (فاخذني) - جبريل فعطاني برقعين المجمعين بالمهملة اي شئني وعصرني وعند الطبري فعتني بالفوقية بطل الداء وهو حبس النفس ولا ي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن فاخذني لم ي (حتى بلغ مني الجهد) بفتح الجيم ونصب اندال أي بلغ العظم مني غاية وهي وروى بالضم والرفع أي بلغ مني الجهد صلبه وقد دلت القصة على انه اشاع من ذلك ودخله الرعب (ثم ارسلني) اي أطلقني (فقال اقرأ قلت) ولا يوبى ذرو الوقت والاصلي فقلت (ما أنا بقارئ فاخذني) مرة أخرى، (فقطني الثانية حتى بلغ مني الجهد) بالفتح والنصب وبالضم والرفع كسابقه قيل ان جبريل بلغ في الجهد غاية ولم يكن في حال اعط على صورته الحقيقية التي تجلي بها عند سدرة المنتهى (ثم ارسلني) اي أطلقني (فقال اقرأ قلت ما أنا بقارئ فاخذني فقطني الثالثة) وهذا القبط لا قرغه عن النظر الى أمور الدنيا

ذلك الوبا الحديث ايضا خريجه أبو داود والترمذي والنسائي واقتضوا في داود أغلق بابك واذا كرسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأطف مباحك واذا كرسم الله ونحرانك ولو يعود تعرضه عليه واذا كرسم الله رأوك ستأكل واذا كرسم الله وله في أخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يحل وكاه ولا يكشف انا وان الفوسقة تضرهم على الناس يتهم أو يوتهم وأخرجها أيضا مسلم والترمذي وابن ماجه وفي رواية له أيضا عن جابر قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقي فقال رجل من القوم الانس فيك نبيذا قال بلى فخرج الرجل يشتد فيا بتدح فيه نبيذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخرته ولو ان تعرض عليه عودا واخرجها أيضا مسلم قوله أولك ستأكل أو كاه ككسار باط لقربة وقد كاهوا وكاهها ربطه قوله وحمرانك التخمير المعطية قوله ولو ان تعرض عليه عودا أي تضعه على العرص وهو الجانب من الاناء من عرض العود على الاء والسيف على التخذ يعرضه ويعرضه فيه ما قوله وبأوليا بحركة الطاعون أو كل مرض عام قاله في القاموس والحديث يدل على شمر وحمية التبرك بك رسم الله عند ايكاه السنة وحمية الاناء وكذلك عند تغليق الباب واطفاء المصباح كما في الروايات التي ذكرناها وقد أشعر التعليل بقوله فان الشيطان الى آخره ان في التسمية حرز عن الشيطان وانها تحول بينه وبين مراده والتعليل بقوله فان في السنة ليله كما في رواية مسلم يشعر بان شريعة التخمير للوقاية عن بواب وكذلك الايكاه وقد تكلف بعضهم لتعيين هذه الليلة ولا دليل على ذلك

• (باب آئمة الكفار) •

(عن جابر بن عبد الله قال كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من آئمة المشركين وأسقيتهم فاستقمع بها ولا يعجب ذلك عليهم رواء أحد وأبو داود وعن أبي نعيم قال قال رسول الله أنا بارض قوم أهل كتاب أفنا كل في آئتهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غاسلوها ركزوا فيها امتنق عليه ولا جدوا في داود ان رصاصا راس أهل الكتاب وانهم يا كلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف يصنع بآئتهم وقولهم قال ان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوها فيها وانتم بوا ولا ترمذي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور الخمر قال أنقوها غسلا واطبخوها فيها) حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بعنه واستدل به من قال بطهارة الكافر وهو مذهب الجاهل من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على الاستمتاع بآئمة الكفار مع كونها مظنة للابستهم ومحلا للعنت بدل من رطوبتهم مؤذن باطهارة وحديث أبي نعيم استدل به من قال بخباسة الكافر وهو مذهب الهادي والقاسم والناصر ومالك وقد نسب القرطبي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد أغرب وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها وورد بان الغسل لو كان لاجل

التجاسة لم يجعله مشروطاً بعدم الوجـد ان لغيرها اذا انما المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد ازالة التجاسة فليس ذلك الا للاستعداد وورد أيضاً بان الغسل انما هو لتلوئها بالخروج ولحم الخنزير كما ثبت في رواية أي نعلبة عند أحمد وأبي داود انهم يا كلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ويمازكروا في البصر من انهم الوحرمت وطوبى لهم لاسـتفاضـة قل توقيهم لم لقله المسابن حينئذوا كثرمتهم لايخلو منها لمبوسا ومطعوما والعادة في مثل ذلك تقتضي الاستفاضة انتهى وأيضا قد اذن الله باكل طعامهم ومصرح بجعله وهو لا يخلو من رطوباتهم في الغالب وقد استدل من قال بالتجاسة بقوله تعالى انما لمشر كون نجس وقد استوفينا البحث في هذه المسئلة وصرحنا بما هو الحق في باب طهارة الماء المتوضاه وهو الباب الثاني من بواب الكتاب فراجعـه (وعن انس ان

يـهـو ديا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى خبز شعير والاهالة نسخة فاجابه رواء أحمد والاهالة الودن والسـنـخـة الزنخة المتغيرة وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديثين قدسـهـ بقـال في النهاية في حرف السين السـنـخـة المتغيرة الريح ويقال بالزاي وقال في حرف الزاي ان رجلا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم اليه اهالة زنخة فيها عرف أي متغيرة الرائحة ويقال نسخة بالسين انتهى قال المصنف رحمه الله تعالى وقد ذهب بعض أهل العلم الى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل اذا كانوا ممن لا تباح ذبيحته وكذلك من كان من النصارى بموضع متظاهرافيه باكل لحم الخنزير متمكنا فيه أو يذبح بالسن والتظفر ونحو ذلك وانه لا بأس باآنية من صواهم جمعاً بذلك بين الاحاديث واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك رواء أحمد والتسائي والترمذي وصححه انتهى وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم

• (أبواب أحكام التخلي) •

• (باب ما يقول التخلي عند دخوله وخروجه) •

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل الخلا قال اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبيثات رواء الجماعة وسعيد بن منصور في سننه كان يقول بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبيثات) قوله اذا دخل الخلا قال في الفتح أي كان يقول هذا الذي ذكره داراة الدخول لابعده وقد صرح بهذا البخاري في الادب المفرد قال حدثنا ابو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يدخل الخلا قال فذكر مثل حديث الباب وهذا في الامكنة المعدة لذلك وأما في غير هافيقوله في أول الشروع عند تشييع الثياب وهذا مذهب الجمهور قوله الخث بضم المعجمة

و يقبل بكليته الى ما يلي اليه وكرره للمبالغة واستدل به على ان المؤدب لا يضرب صبياً أكثر من ثلاث ضربات وقيل الغطة الاولى ليقتل عن الدنيا والثانية لتفرغ لما يوحى اليه والثالثة لانه وانسة ولم يذكر الجهد هنا نعم هو ثابت عنده في التقدير وعد به منهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم ينزل عن احد من الانبياء انه جرى له عند ابتداء الوحي اليه مثله (ثم ارساني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق) قال الطيبي هذا أمر بيجاء القراءة مطلقاً وهو لا يخص بقسوة دون مقروء أي اقرأ مفتكها باسم ربك أي قل اسم الله الرحمن الرحيم وهذا يدل على ان البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة وربك لدى خلق وصف مناسب مشعر بعالية لحكم بالسرعة والاطلاق في قوله خلق أولاً على منوال يعطى ويمنع وجعله توشة لقوله (خلق الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم) الزائد في الاكرم على كل كريم وفيه دليل للجمهور على انه أول ما نزل وعن ابن عباس أول شيء نزل في القرآن خمس آيات الى ما لم يعلم وفي المرشد أول ما نزل من القرآن هذه السورة في غط فلما بالغ جبريل هذا الموضع ما لم يعلم طوى الخط ومن ثم قال القراء انه وقف نام قال من علق بجمع ولم يقل من علقه لان الانسان

في معنى الجمع وخص الانسان
بالدكرم بسين ما يتداوله الخلق
لشبهه (فرجع بها) أي بالآيات
أو بالآية رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) إلى أهله حال
كونه (يرجع) يضم الجسيم أي
يخفق ويضطرب (فؤاده)
قلبه أو باطنه أو غشاؤه لما جاءه
من الامر المخالف للعادة والمألوف
فقهر طبعه البشري وهذا هو ذلك
ولم يتم كس من التأمل في تلك
الحالة لان النبوة لا تزال طبع
البشرية كاه (فدخل) صلى الله
عليه وآله وسلم على خديجة بنت
خويلد (ام المؤمنين رضي الله
عنها التي ألف نبيها فاعاها
بما وقع له) فقال (صلى الله عليه
آله وسلم) (زملوني زملوني) بكسر
الميم مع التكرار مرتين من
التزمل وهو التلصيق وقال
ذلك شدة ماله من هول
الامر والعادة جارية بسكون
الرعاة بالمدف (فرملوه) بفتح
الميم أي انموا (حتى ذهب عنه
الروع) بفتح الراء أي الصرع
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لخديجة) رضي الله عنها
(واخبرها الخبر) بحالة حالته
(لقد) أي والله لقد (خشيت
على نفسي) الموت من شدة
الرب أو المرض كما جزم به في
بهجة النفوس أو اني لأطيق
حمل أعباء الوحى لما قبسته أو لا
عند لقاء الملك وليس معناه
الشك في أن ما أتى من الله وأكد
باللام وقد تنبهت على غمك

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز غيره ونعقب بانه يجوز اسكان الباء
الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكثر قاله في الفتح قال النووي
وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بان الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة الا أن يقال ان
ترك التخفيف أولى لا يشق به بالمصدر والخبث جمع خبث والخبثاء جمع خبيث قال
الخطابي وابن حبان وغيرهما يريدون ان الشياطين وانما هم قال في الفتح قال البخاري
ويقول الخبث أي باسكان الباء فان كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه وان
كانت بمعنى المفرد غناء كما قال ابن الاعرابي المكروه قال فان كان من الكلام فهو
الشم وان كان من المثل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من
الشراب فهو الضار وعلى هذا قال مراد بالخبثاء المعاصي أو مطلق الافعال المذمومة
ايحصل التماسك قال وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار
عن عبد العزيز بن صهيب بالنظر الامر قال اذا دخلتم الخلافة قولوا بسم الله أعوذ بالله
من الخبث والخبثاء واستناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره هذه
الرواية انتهت وهذه الرواية تشهد لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور
(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج من
الخلاء قال غفرانك رواء الخمس الا الساني) الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم قال في
المد والمخير ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفرانك مامعول به
منصوب بفعل مقدر أي أسألك غفرانك أو أطلب أو مقعول مطلق أي اغفر غفرانك
قبل انه استغفر لتركه الذي ذكر في تلك الحالة لما ثبت انه كان يذكر الله على كل أحواله الا في
حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيرا وذنبا يستغفر منه وقيل استغفر
للتقصير في شكر نعمة الله عليه باقداره على اخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث
الآتي في الحمد (وعن أنس رضي الله عنه قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا
خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواء ابن ماجه) الحديث
رواه ابن ماجه عن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن اسمعيل بن مسلم عن
الحسن وقتادة عن أنس فهرون بن اسحق وثقه النسائي وقال في التقريب صدوق
وعبد الرحمن المحاربي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقريب لا بأس
به وكان يدرس قاله أحمد واسمعيل بن مسلم ان كان العبدى فقد وثقه أبو حاتم وان كان
البصري فهو ضعيف وكلاهما يروى عن الحسن وقد رواه أيضا النسائي وابن السني
عن أبي ذرور من السيوطي بصحته وفي جده صلى الله عليه وآله وسلم اشعار بان هذه نعمة
جليلة ومنتهى عزيلة فان انجاس ذلك الخارج من أسباب الهلاك فخروجه من النعم التي
لا تتم الا بحدوثها حتى على من أكل ما يشتهيه من طيبات الاطعمة فسد فيه جوعته
وحفظ به صحته وقوته ثم ما قضى منه وطره ولم يبق فيه نفع واستحال الى تلك الصفة

الخبينة المنة خرج بسهولة من مخرج معد لذلك أن يستكثر من محامد الله جل جلاله اللهم وزعنا شكر نعمك

• باب ترك استصحاب ما فيه ذكر الله •

(عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل البلد منزع خاتمه رواد الخبيثة الأجدد وصحبه الترمذي وقد صرح أن نقش خاتمه كان محمد رسول الله الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم قال النسائي هذا حديث غير محفوظ وقال أبو داود ومنكر وذكر أرقطني الاختلاف فيه وأشار لي شذوذ وأما الترمذي فصحة قال النووي هذا مردود عليه ذكره في خلاصة وقال المندري الصواب عندي تصحيحه فان رواة الثقات أثبات وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الافتراح وعلته أنه من رواة همام عن ابن جريج وابن جريج لم يسمع من الزهري وانما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر وقد رواه مع همام صنفه عياشي بن الضريس البجلي ويحيى بن المتوكل خرجهما الحاشيا كم والدارقطني وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوفا على أنس وأخرج له أبيه في شاهد أو أشار إلى ضعفه ورجاله ثقات ورواه الحاشيا كم أيضا وله أنه أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الخلافة وضعه وله شاهد من حديث ابن عباس روى الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة ويظهر في سند رواة رجاله ثقات محمد بن إبراهيم الرازي فانه متروك قاله الحافظ قوله وقد صرح أن نقش خاتمه أخرجه أبيه في والحاكم قال الحافظ وهو من الثقات والمندري في كلامهم ما على المذهب فقام هذا من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه صحيح من طريق أخرى في أن نقش خاتمه كان كذلك والحديث يدل على نزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن دخاله الحشوش والفران بالاولى حتى قال بعضهم يحرم دخول المصنف ابداء غير ضرورة وقد خاف في ذلك المنصور بالله فقال لا ينبغي نزاع الحاشيا الذي فيه ذكر الله لتأديته الى ضياعه ردت عن عن اضاعة المال والحديث برده

• باب كف التخلي عن الكلام •

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسل عليه السلام غيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم ثم را على الرجل السلام ورواه أيضا من طريق المهاجر بن قنفذ بلفظ أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسل فسلم عليه ولم ير عليه حتى توضأ ثم اعتذرا إليه فقال اني كرهت أن أذكر الله عز وجل الاعلى ظهر وقال على طهارة وأخرج هذه الرواية أيضا النسائي وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان واجبا كرد السلام ولا يستحق المسلم في تلك الحال جوابا قال النووي وهذا متفق وسيأتي بقية الكلام على الحديث في باب استحباب الطهارة

الخشية من قلبه المقدس وخوفه على نفسه الشريفة قال الحافظ في التلخيص دل هذا مع قوله برجف فؤاده على انفعال حصل له من مجيء الملك ومن ثم قال زملوا في والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً أولها الجنون وان يكون ماراً من جنس الكهانة جامع صاحب في عدة طرق وابطله أبو بكر بن العربي وحسنه ان يبطل الكنساء الاسماء على ان ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له ان لذي جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى نازيهاها جـس وهو باطل أيضا لانه يستقر وهذا يستقر وحصلت بينهما المراجعة فانها الموت من عدة الرعب رابعها المرض وقـرـجـم به ابن أبي جـمـرة خامسها رـام المرض سادسها العجز عن اعياء الرسالة سابعها هجر عن النظر الى الملك من الرعب ثـمـها عدم اصبر على ذوقومه سـمـه ان يقتلوه عاشروا منه رقة لوس حادي عشرها تكذيبهم باد ثـمـه عشرها تعبيرهم باده واري هذه الاقوال باصوب وسما من الارتياب الثالث ولذا ان معد وما عداها فهو غير (فقال الله خديجة) (منه) عـنا لـنـفـي ولا بعداى لا قبل ذلك أولا خوف عليه (والله ما يزيك الله أبدا) بضم الياء من الخرى أى ما يفتحك الله وعن الشامي

بفتح أوله والهاء من الحزن يقال
حزنه وأحزنه (الك) بكسر الهمزة
لوقوعها في الابتداء قال البدر
السميعي ونسكت هذه الجملة
عن الأولى لنكونها جوابا عن
سؤال اقتضته وهو سؤال عن
سبب خاص فحسن التأكيده
وذلك انه لما أثبت الرسول باتقائه
الخرى عنه وأقصمت عليه
انطوى ذلك على اعتقاده ان
ذلك لسبب عظيم فيقدر السؤال
عن خصوصه حتى كأنه قيل هل
سبب ذلك هو الاتصاف بمكارم
الاخلاق ومحاسن الاوصاف
كما يشير اليه كلامك فقالت انك
(لنفس الرحيم) أي القرابة
وصفته بانه ول مكارم العبادات
لان الاحسان اما الى الاقارب
أولى الاجاب واما بالبدن
أو بالمال واما على من يستقل
بأمره أو من لا يستقل وذلك
كله مجموع فيما وصفته به
(وتحمل الكل) بفتح لكاف
وتشديد اللام وهو الذي
لا يستقل بأمره كما قال تعالى
وهو كل على مولاه أو الثقل
بكسر المثناة واسكان القاف
(وتكسب) بفتح التاء (المعدوم)
أي تعطى الناس ما لا يجودونه
عند غيرك والكسب يتعدى
بنفسه الى واحد نحو كسبت المال
والي اثنين فهو كسبت غيري
المال وهذا منه وفي رواية من
اكسب أي تكسب غيرك
المال المعدوم أي تنزع عنه
أو تعطى الناس ما لا يجودونه

لذلك والله وفيه انه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال ان يدع الرد حتى يتروضا أو يتيم ثم يرد
وهذا اذا لم يخش فوت المسلم أما اذا خشي فوته فالحديث لا يدل على المنع لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم تمكن من الرد بعد ان تروضا أو يتيم على اختلاف الرواية فيمكن ان
يكون ترك ذلك طلبا للاشرف وهو الرد حال الطهارة ويبقى الكلام في الحد حال العطاس
فالقيام على التسليم المذكور في حديث الباب وكذلك التعديل بكرامة الذكر الاعلى
طهر يشعران المنع من ذلك وظاهر حديث اذا عطس أحدكم فليحمد الله يشعر بشعر عيته
في جميع الاوقات التي منها وقت قضاء الحاجة فهل يخص عموم كراهة الذكر المستفادة
من المقام بسيد العطاس أو يجعل الامر بالعكس أو يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه فيتمارضان فيه تردد وقد قيل انه يحمد بقلبه وهو المناسب لتشريفه مثل هذا
الذكر وعظيمه وتنزيهه (وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا يخرج لرجل ان يضرب ان العائط كاشفين عورتهم ما يحدتان فان الله يمتد على رث
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث فيه عكرمة بن عمار العجلي وقد احتج به مسلم
في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه
للتضعيف بهذا فقد أخرجه مسلم حديثه عن يحيى واستشهد بحديثه الجاردي عن يحيى
أيضا وفي الترمذي والترغيب والترهيب ان في استناده عياض بن هلال أو هلال بن عياض وهو
في عداد المجهولين وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر بالفظ اذا
تغوط الرجلان فليستوا بكل واحد منهما عن صاحبه ولا يمتد ثاقا لفظ ابن حجر وهو
معلول والحديث يدل على رجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعديل بفتح الله يدل على
حرمة الفعل المعال ووجوب اجتنابه لان المقت هو الميغص كما في القاموس وررى انه
أشد المعصية وقيل ان الكلام في تلك الحال كروه فقط وانقرينة الصارفة الى معنى
الكراهة الاجماع على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام المهدي في القبيث
فان صح الاجماع صلح للصرف عند الثائ بمجيبته ولكنه يعدل على النهي على الكراهة
ربطه بتلك العلة قوله يضربان العائط يقال ضربت الارض اذا أتيت الخلاء وضربت
في الارض اذا سافرت روى ذلك عن ثعلب والمراد هنا عيشيان الى الغائط قوله كاشفين
قال النووي كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال قال ورفع في كثير
من نسخ المذهب كاشفان وهو صحيح أي خبر مبتدأ محذوف أي وهما كاشفان والاول
أصوب وذكر الرجلين في الحديث خرج فخرج العايب والافلامرأمان والمرأة والرجل
أقبح من ذلك

• (باب الابعاد والاستتار للمخفى في الفضاء) •

(عن جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكان لا يأتى البراز حتى
يغيب فلا يرى رواء ابن ماجه ولا يروى داود كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد)

ومكارم الاخلاق وشرائع الاحوال او تنكب المال وتضيق منه ما يعجز غيرك عن تحصيله ثم تجوده وتنفقه في وجوه المكارم والرواية الاولى اصح وأولى كما قاله عياض وبطلق المعدوم على المعدم ليكون كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له وعن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له قال في المصابيح كانوا من نزول وجود من لا مال له منزلة العدم والكسب هو الاستفادة فيكأنها قالت اذا رغبت غيرك ان يستفيد ما لا موجودا رغبت أنت ان تستفيد رجلا عاجزا فتماوناه قال اعرابي يمدح انسانا اكسبهم لمعدوم واطعامهم لمحرور وكانت لعرب تتماجد بكسب المال لاسيما قريش وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة محظوظا في التجارة (وتقصرى اضيف) أي تمهي له طعامه وزنه (وتعين على نواب الحق) أي حوادثه والنواب تكون في الحق والباطل قال البيهقي نواب من خير وشر كلاهما فلا تخير معدود ولا الشمر لا زب ولذلك اضافتها الى الحق وفيه اشارة الى فضل خديجة وجزال ترأبها وهي كلمة جامعة لافراد ما تقدم وما لم يتقدم وانما أجابته بكلام فيه قسم وتأكيد بان واللام تزيل حيزه ودهشته واستدلت على ما أقدمت عليه بامر استقراني جامع لاصول الكرمات والمبرات

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي فقال البخاري يكتب حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقریب صدوق كثير الوهم وقد أخرجه أيضا النسائي وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث المغيرة بالفظ كان اذا ذهب أبعد وأخرجه أبو داود من حديث جابر بالفظ كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد وفي اسناده أيضا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي نزل مكة وقد تكلم فيه غير واحد وقال في التقریب صدوق كثير الوهم من السادسة قوله لا يأتي البراز براز يفتح الباب اسم للقضاء الواسع من الارض كفى به عن حاجة الانسان كما كفى عنها بالعائط والخلاء والحديث يدل على مشروعية الابعاد لقاضي الحاجة والظاهر ان العلة اخفاء المستهجن من الخارج فيقاس عليه اخفاء الخارج لان الكل مستهجن (وعن عبد الله بن جعفر قال كان احب ما استقر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الحاجة هدف أو حائش نخل رواه أحمد وسلم وابن ماجه وحائش نخل أي جماعة ولا واحد له من اقطعه) قوله هدف الهدف محركة كل مرتفع من بناء أو كتيب رمل أو جبل قوله أو حائش نخل بالحاء المهملة فالف فيما منتهة تحتية فشير مجمعة هو في كتب اللغة كما ذكره المصنف والحديث يدل على استحباب ان يكون قاضي الحاجة مستترا حال الفعل بما يمنع من رؤية الغيرة وهو على تلك الصفة واعل قضاءه صلى الله عليه وآله وسلم للحاجة في حائش النخل في غير وقت النمرة لما عند الطبراني في الاوسط من طريق معمر بن مهران عن ابن عمر بن نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة ممررة أو على ضفة نهر جار وأكنه لم يروه عن معمر بن الاقران بن السائب وفرات تمر ذلك قاله البخاري وغيره (وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى العائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كتيب رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعدي آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث رواه أيضا ابن حبان والماكرم والبيهقي ومدار على أبي سعيد الخدري في المحصى وفيه اختلاف وقيل انه صحابي ولا يصح والراوى عنه حصين الخدري وهو مجهول وقال أبو زرعة شيخ وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل والحديث فيه الامري باستتر مع فلا يبان الشيطان يلعب بمقاعدي آدم وذلك ان الشيطان يحضر وقت قضاء الحاجة لحال من الذي يطرد به فاذا حضر في ذلك الوقت أمر الانسان بكشف العورة وحسن له البول في المواضع الصلبة التي هي مظنة رشاش البول وذلك معنى قوله يلعب بمقاعدي آدم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاضي الحاجة بالتستر حال قضائها مخالفة للشيطان ودفع الوسوسة التي تسبب عنها النظر الى سوءة قاضي الحاجة الملقضى الى أنه قوله الا ان يجمع كتيب رمل الكتيب بالناء المثلثة قطعة مستطيلة تشبه الرتبة أي فان لم يجد شجرة فليجمع من التراب والرمل قدر ما يكون ارتفاعه بحيث يستتره

وبحسن الاخلاق والصفات وفيه دليل على ان من طبع على أفعال الخير لا يصيبه ضرر وزاد الزهري في رواية ونصدق الحديث كما رواه المصنف في التفسير وهي من أشرف الخصال وفي رواية عروة وتوقى الامانة وفي هذه القصة من القوائد استحباب تأييس من نزل به أمر يذكر تيسره عليه وتمويهه عليه وان من نزل به أمر استحبابه ان يطلع عليه من يثق بنصيحته وصحة رأيه (فاطلقت) أي مضت به خديجة رضي الله عنها صاحبة له (حتى أتته ورقة) بفتح الراء تجتمع معه خديجة في أسد لانها بنت خويلد بن أسد (ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان) ورقة أمراً (قد ترك عبادة الاوثان) (تنصر) ولاربعة وكان أمراً تنصر أي صار نصرانياً (في الجاهلية) وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو ابن نضيل لما كره عبادة الاوثان الى الشام وغيرها يسألان عن الدين فامورقة فاجابه دين النصرانية فتنصر وكان اتي من لقي من الرهبان على دين عيسى ولم يسدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والبشارة الى غير ذلك مما أفسدهم أهل التبديل وأما زيد فذكر الحافظ خبره في المناقب (وكان) ورقة أيضاً (يكتب الكتاب العبراني) أي الكتابة العبرانية وفي مسلم كالجاري

قوله فليستدبره أي يجعله دبر ظهره وفيه ان السائر حال قضاء الحاجة يكون خلف الظاهر

(باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها) *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس أحدكم للحاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه أحمد ومسلم في روايه الخمسة الا الترمذي قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب بيمينه وكان يأمر بثلاثة أجراء وينهى عن الرنة والرمة وليس

لاحد فيه الا امر بالاجار) الحديث أخرجه أيضاً مالك وفي الباب عن أبي أيوب في الصحيحين كما سيأتي وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحرث بن جرف في ابن ماجه وابن حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي وزيادة لا يستطب بيمينه هي أيضاً المتفق عليه من حديث أبي قتادة بلانظ فلا عس ذكره بيمينه واذا أتى الخلا فلا يتمسح بيمينه قال ابن منده يجمع على صحته وزيادة وكان يأمر بثلاثة أجراء أخرجهما أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في صحيحه والشافعي من حديث أبي هريرة بلفظ ويستنج أحدكم بثلاثة أجراء وأخرجهما أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصحهما من حديث عائشة بلانظ فليذهب معه بثلاثة أجراء يستطب بهن فانهم تجزى عنه وأخرجهما مسلم من حديث سلمان وأبو داود من حديث خزيمة بن ثابت بلفظ فليستنج بثلاثة أجراء وعند مسلم من حديث سلمان بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تجترى باقل من ثلاثة أجراء والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال الاول لا يجوز ذلك لافي البخاري ولا في البنيان وهو قول أبي أيوب الانصاري الصحابي وجاهد وابراهيم الخفي والثوري وأبي ثور وأحمد في رواية كذا قاله النووي في شرح مسلم ونسبه في البخاري الا كثرة رواه ابن حزم في المحلى عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والاوزاعي وعن الشافعي من الصحابة والتابعين المذهب الثاني الجواز في البخاري والبنيان وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الطاهري كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب الامير الحسين المذهب الثالث انه يحرم في الصحابي لافي العمران واليه مذهب مالك والشافعي وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي واسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه صرح بذلك النووي في شرح مسلم أيضاً وزاد في البحر عبد الله بن العباس ونسبه في الفتح الى الجمهور المذهب الرابع انه لا يجوز الاستقبال لافي البخاري ولافي العمران ويجوز الاستدبار فيها وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد المذهب الخامس ان النهي للتنزيه فيكون مكروهاً واليه مذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحصله القاسمي زيد المذهب

في الرؤيا الكتاب العربي ووجهه
الزركشي بانها فيهما (فيكتب
من الانجيل بالعبانية ماشاء الله
أن يكتب) أي الذي شاء الله
كتابته فحذف العائد وذلك
لأنه في دين النصارى ومعرفة
بكتبتهم وفي رواية يونس ومعه
بالعربية بدل العبرانية وذلك
لأنه من الكتابين واللسانين
ورقع ليهض الشراح هنا ضبط
فلا يرجع عليه والعبرانية نسبة
إلى العبر بكسر العين واسكان
الموحدة زيدت الألف والنون
في النسبة على غير قياس قبل
سبب بذلك لأن الخليل عليه
السلام تكلم باللسان العبراني
فأمر أن يقرأ في التوراة
عبرانية ولا تخجل سرياني وعن
سفيان ما نزل من السماء وحى
إلى بالعبانية وكانت الألف
تترجمه لقومها وانما صنفه
بكتابة الانجيل دون حفظه لأن
حفظ للتوراة والانجيل لم يكن
متيسرا كغير حفظ القرآن
الذي خصت به هذه الأمة فلهذا
جاء في صفتها اناجيلها صدورها
(وكان ورقة شجرا كبيرا) حال
كونه (قد عي فقالت له خذ حبة)
رضي الله عنه (ابن عم) هذا
النداء على حقيقته ووقع في مسلم
بعدم وهو وهم لأنه وإن كان
تحيها لجواز ارادة التوقير
لكن القصة لم تعدد ومخرجها
واحد فلا يحتمل على انها قالت
ذلك مرتين فمعين الحمل على
الحقيقة وانما جوزنا ذلك فيها
منه في العبراني والعربي لأنه

الهادي عليه السلام ومنه في البحر إلى المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والنخعي
واحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي أيوب الانصارى
المذهب السادس جواز الاستدبار في البنيان فقط وهو قول أبي يوسف ذكره في الفتح
المذهب السابع التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي
عن ابراهيم وابن سيرين ذكره أيضا في الفتح وقد ذهب إلى عدم الفرق بين القبليتين
بهاوية وامكنهم سرحو ابانه مكره فقط المذهب الثامن ان التحريم مختص بأهل
المدينة ومن كان على ستمها فاما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له
الاستقبال والاستدبار مطلقا قاله أبو عوانة صاحب المزني هكذا في الفتح احتج أهل
المذهب الاول بالاحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقا لحديث الباب وحديث أبي
أيوب وحديث سلمان وغيرهما عن غيرهم كما تقدم قالوا الآن المنع ليس بالحرمة القبلة وهذا
المنع موجود في النصارى والبنين ولو كان مجرد الحائل كافيا لحاز في النصارى لوجود
الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل وأجابوا عن حديث ابن عمر أنه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل الشام مستدبرا الكعبة بأنه ليس فيه أنه كان ذلك
بعد النهي وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منه وخ صرح بذلك
ابن حزم وعن حديث جابر الذي قال فيه نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تستقبل
القبلة يقول فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها بأن فيه أبا بن صالح وليس بالمشهور
قاله ابن حزم وفيه أنه قد حسن الحديث الترمذي والبراز وصححه البخاري وابن السكيت
والاولى في الجواب عنه ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعارض القول الخاص بنا كما
تقرر في الاصول وعن حديث عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ناسا
يكرهون ان يستقبلوا القبلة بغير وجههم فقال أو قد فعلوها حولوا مائة بعدى قبل القبلة
بأنه من طريق خالد بن أبي اصات رهو مجبول لا ندرى من هو قاله ابن حزم وقال الذهبي في
ترجمته ان حديث حولوا مائة بعدى منكر وفيه أنه قال النوري في شرح مسلم ان اسناده
حسن واحتج أهل المذهب الثاني بحديث ابن عمر وجابر وعائشة وسأقي ذكر من أخرجهما
في الباب الذي بعدهما أو قالوا انها باهضة للنهي واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن
عمر وعائشة لأن ذلك كان في البنيان قالوا وبهذا حصل الجمع بين الاحاديث والجمع بينها
ما أمكن هو الواجب قال الحافظ في الفتح وهو أعيدل الأقوال لانها جميع الأدلة
نهي ويرده حديث جابر الآخر في فانه لم يقيد الاستقبال فيه بالبنيان وقد يجاب بانها
حكاية فعل لا عموم لها وسأقي بتحقيق الكلام في الباب الذي بعدهما وما روى عن ابن
عمر أنه قال فلما نهى عن ذلك في القضاء كما سأقي يؤيد هذا المذهب واحتج أهل المذهب
الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم وأمس فيه الا نهى عن الاستقبال فقط وهو
باطل لأن النهي عن الاستدبار في الاحاديث الصحيحة وهو زيادة يتعين الأخذ بها واحتج

واختلفت الخاريج فامكن
 العدد وهذا الحكم بطرد في
 جميع ما نسبته (اسمع من ابن
 أخينا) تعني النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لان الأب الثالث لورقة
 هو الاخ للاب الرابع لرسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في
 التتبع لان والده عبد الله بن عبد
 المطاب و ورقة في عداد السب
 الى قصي بن كلاب الذي يجتبعان
 فيه سواء فكان من هذه الحفنة
 في درجة اخوته أو قالت له علي
 سبيل التوقيع والاحترام لسنه
 وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاب
 يدوم بين يديه من يعرف بقدر
 من يكون أقرب منه الى الرسول
 ولما استناد من قول خديجة
 لورقة اسمع من ابن أخيك
 أرادت بذلك ان يتأهب لسماع
 كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وذلك أبلغ في التعليم (فقال له
 عليه الصلاة والسلام (ورقة
 يا بن أخي ماذا ترى) فيه حذف
 يدل عليه سياق الكلام وقد صر
 به في دلائل النبوة لابي نعيم بسب
 حسن الى عبد الله بن شداد في
 هذه القصة قال فأتته ورقة
 ابن عمها فاخبرته بالذي رأى
 (فاخبره رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خبر ما) وللاصمبلى وأبو
 ذر عن الكشميهني بخبر ما (ورأى
 قال له ورقة هذا الناموس
 باتون والسين المهمة وهو صاحب
 السر كما جزم به المواقف في أحاديث
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر وابن عمر وسياق ذكر ذلك قالوا إنما صارفة
للهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم إلى الكراهة وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر لانه
ليس فيهما إلا مجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بنا كما تقر في الأصول ولا شك
أن قوله لا تستقبلوا القبلة خطاب للامة نعم أن صح حديث عائشة صلح لذلك واحتج أهل
المذهب السادس بحديث ابن عمر لأن فيه أنه رأى مستدبر القبلة مستقبل الشام وفيه
مسايق واحتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود وقال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن تستقبل القبلة بين يول أو بغائط رواه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ في
الفتح وهو حديث ضعيف لأن فيه روايا مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك
أهل المدينة ومن على ستمثالان استقبلاهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة
 فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم
تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة وفيه نظر لما ذكرنا
أبراهيم وابن سيرين انتهى وقد نسب في البحر إلى عطاء والزهرى رواه صور بالله والمذهب
 واحتج أهل المذهب الثامن بعدم قوله ثم قوا أو غربوا وهو استدلال في غاية لركنة
والضعف إذا عرفت هذه المذاهب وأدلتها لم يخف عليكم ما هو الصواب منها رسماً بترك
نصر محبه والقيام من معاركة النظائر تدبره وفي الحديث أي دار الله على أنه يجب
! استنجاء بثلاثة أحجار ولا يجوز الاستنجاء بدونها إلهيه صلى الله عليه وآله وسلم لم عن
الاستنجاء بدون ثلاثة أحجار وأما ما كثرت ثلاث فلا بأس به لانه أدخل في الانتماء وقد
ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء بونه
يجب أن يكون بثلاثة أحجار أو ثلاث مسحات وإذا استنجى للقبيل ولدبر وجب ست
مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا والافضل أن يكون بست أحجاره انقصر
على حجر واحد ست أحرف أجزاءه وكذلك تجزئ الخرقه الصديقه التي إذا مسح بأحد
جانبيه لا يصل البطل إلى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أحجار أن يحصل
الانقاسم أو ذهب مالك وداود إلى أن الواجب الانقاسم فان حصل بمحجر أجزاءه وهو وجه
لبعض أصحاب الشافعي وذهب العترة وأبو حنيفة إلى أنه ليس بواجب وإنما يجب عند
الهداية على المقيم إذا لم يستنج بالماء لازالة النجاسة قالوا إذا دلل على الوجوب كذا
في البحر وفيه أنه قد ثبت الأمر بالاستنجاء والنهي عن تركه بل النهي عن الاستنجاء
بدون الثلاثة فكيف يقال لا دليل على الوجوب وفي الحديث أيضاً النهي عن
الاستطابة باليمين قال النووي وقد أجمع العلماء على أنه منهي عنه ثم الجمهور على أنه
نهى تنزيهه وأدب لانه نهى تحريم وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام قال وأشار إلى
تحريمه جماعة من أصحابنا انتهى قلت وهو الحق لأن النهي يقتضي التحريم ولا صارفه
فلا وجه للحكم بالكراهة فقط وفي الحديث أيضاً دلالة على كراهة الاستنجاء بالروث وقد

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البخاري انه قال انهار كس ولم يستجبر بها وكذلك الرمة وهي العظم لانها من طعام الجن وسيأتي الكلام على ذلك في باب التمسى عن الاستجبة اريدون الثلاثة الاحجار (وعن ابي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب وقد مضى الشام فوجدنا من احبض قد بنيت نحو الكعبة فتكبر عنها واستغفر الله تعالى متفق عليه) قوله اذا اتيتم الغائط هو الموضع المطمئن من الارض كانوا يفتابونه للحاجة فيكنوا به عن نفس الحديث كراهية منهم لذكره بخاص اسمه قوله ولكن شرقوا أو غربوا محمول على محل يكون التشريق والتغريب فيه مخالفا لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة وما في معناها من البلاد ولا يدخل فيه ما كانت القبلة فيه الى المشرق أو المغرب قوله مر احبض بفتح الميم وبالهاء المهملة وبالضاد المججمة جمع مرحاض وهو المغتسل رهو أيضا كناية عن موضع التخلي قوله ونستغفر الله قيل يراد به الاستغفار لاني الكنف على هذه الصفة الممنوعة عنده وانما وجب المصير الى هذا التأويل لان المخبر لا يحتاج الى استغفار والحديث استدل به على المنع من استقبال القبلة واستدل بقول أبي أيوب من لم يفرق بين البخاري والبنيان وقد تقدم الكلام على فقه الحديث في الذي قبله

(باب جواز ذلك بين البنيان)

(عن ابن عمر رضي الله عنه قال رقيت يوما على بيت حنيفة فقرأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حنيفة مستقبلا الشام مستدبرا الكعبة رواه الجماعة) وقع في رواية لابن حبان مستقبلا القبلة مستدبرا الشام قال الحافظ وهي خطأ تعد من قسم المقلوب قوله رقيت رقي الى النبي بكسر القاف رقيار وقواصعد وترقى مثله وورقى غيره والمرقا والمرقاة الدرجة ونظيره مستقاة ومستقاة ومثناة ومثناة للعبيل ومبناة ومبناة للعبية أو النطع يعني بفتح الميم وكسرها فيها قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي قوله على بيت حنيفة وقع في رواية على ظهر بيت لسان في أخرى على ظهر بيتنا وكها في الصحيح وفي رواية لابن خزيمة سجدت على حنيفة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع ان يقال أضاف البيت اليه على سبيل المجاز كونها أخته وأضافه الى حنيفة لانه البيت الذي أسكنها فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأضافه الى نفسه باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حنيفة دون اخوته لكونه شقيقها الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء الحاجة وقد استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى انه ناسخ واعتقد الاباحية مطلقا وبه احتج من خص عدم الجواز بالبخاري كما تقدم ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار في البخاري والعمران ومن جواز الاستدبار في البنيان وهي أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التي تقدمت ولكنه لا يخفى ان الدليل باعتبار الثلاثة

وقال ابن دريد هو صاحب السراج والرحى والمراد به جبريل وأهل الكتاب يسمونه الناموس والكبر وزعم ابن ظفر ان الناموس صاحب سر الخبير والناموس صاحب سر النثر ولا قول الصحيح الذي عليه الجمهور وقد سوى بينهما ابن الجراح أحد فصحاء العرب الذي نزل الله على موسى زاد الاصيلي حتى الله عليه وسلم ونزل يستعمل فيمن نزل نجروما وللكنهيني أنزل الله ويستعمل فيما نزل جلة ولم يقل على عيسى مع كونه نصرا لانا لان كتاب موسى مشغل على أكثر الاحكام وكذلك كتاب نبيينا صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلاف عيسى فان كتابه آمثال ومواعظ أرفاهه تحفة الرسالة لان نزول جبريل على موسى متفق عليه عند أهل الكتابين بخلاف عيسى فان كثير من اليهود ينكرون نبوته أولان موسى بعث بالنعمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النعمة على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرعون هذه الامة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه يدر وأما ما عمل له السميلى من أن ورقة كان على اعتقاد النصارى في عدم نبوة عيسى ودعواهم انه أحد الانبياء فهو محال لا يرجع عليه في حق ورقة واشباهه من لم يدخل في التبديل ولم يأخذهم بدل على انه قد ورد عنه الزبير ابن بكار عن الزهري في هذه

ما تقدم وفي سنده عبد الله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد حسن الى هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولا أنت ابن عمها ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه لما نبهه ناموس عيسى فعند اخبار خديجة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للمناسبة لتي قدمناها وكل صحيح والله أعلم (يا ليتني فيها) أي في مدة النبوة أو الدعوة (جذعا) بفتح الجيم والمجمة وبالنصب خبر كان مقدرة عند الكوفيين أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت وخبر ليت قوله فيها أي ليتني كائن فيها حال الشيعية والقوة لانصرارك قاله الخطابي ولا يصلي وأبي ذر عن الجوى جذع بالرفع خبر ليت كانه قال يا ليتني شاب فيها والرواية الاولى أشهر وأكثر والجذع هو الصغير من البهائم واستعير للانسان أي يا ليتني كنت شابا عند ظهور نبوتك حتى أقوى على المبالغة في نصرتك (ليتني) ولا يصلي يا ليتني (أ) كون حيا اذ يخرجك قومك من مكة واستعمل اذ في المستقبل كذا قال ابن مالك وهو صحيح وغنل عنه أكثر النحاة وفيه دليل على جواز غنى المستعمل اذا كان في

المذاهب الاول من هذه الاربعة أخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني فلان المدعى جواز الاستقبال والاستدبار في البنين وليس في الحديث الا الاستدبار وأما الثالث فلان المدعى جواز الاستدبار في الصحاري والعجمان وليس في الحديث الا الاستدبار في العمران فقط ويمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه في البنين وصف ملغى في طرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ولكنه يقت في عضد هذا التأييد ان الواجب ان يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ويبقى العام على مقتضى عمومه فيما بقي من الصور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة المخصوصة التي ورد بها الدليل الخاص وهذا الفرض ان حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة تم الاستقبال والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين صيغة دلت على منع الاستقبال وصيغة دلت على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر تخصيص الصيغة الثانية لانه وارد في البنين وهي عامة لكل استدبار ويمكن أيضا تأييد المذهب الثاني من هذه الاربعة بان الاستقبال في البنين يقاس على الاستدبار ولكنه يخدش فيه ما قاله ابن دقيق العيدان هذا تقدم للقياس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في اصول الفقه وبأن شرط القياس مسابقة الفرع للاصل أو زيادته عليه في المعنى المعبر بالحكم ولا تساوى ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العمى ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فنعى الاستقبال وأجاز الاستدبار واذا كان الاستقبال ازيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغناء المفسدة الناقصة في القبح في حكم الجواز الغناء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز اقله وفيه ان دعوى الزيادة في القبح ممنوعة ومجرد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لانه لم يقيم دليل على جوازه كما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس مذهب مشهور راجع وهذا على تسليم انه لا دليل على الجواز لا مجرد القياس وليس كذلك فان حديث جابر الآتي بلفظ انه رأى قبل ان يقبض بعامة مستقبلا القبله نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الاول من ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقر في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان الاستدبار في القضاء ملحق بالاستدبار في البنين لان الامكان أو صاف طردية ملغاة ويقدر فيه ما سلف وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه الا ما ذكرناه انه لا تعارض بين قوله الخاص بنا وقوله لا سيما ورؤية ابن عمر كانت اتساقية من دون قصد منه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يرتب على هذا الفعل حكم اعمامة الناس لبيده لهم فان الاحكام العامة لا بد من بيانها فليس في المقام ما يصلح للتسليم في الجواز الاحديث عائشة الا في ان صلح للاجتناب ومن جملة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكرامة التنزيه وفيه ما مر وبقيته الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن

فعل خير لان ورقة ثنى أن يعود
 شابا وهو مستكمل عادة وبظهوره
 ان المراد به التنبيه على صحة
 ما أخبر به والتنويه بقوة
 تصديقه فيما يجي به أو قاله
 على سبيل التحسر لتحقيقه عدم
 عود الشباب والحياة (فدس)
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم أو) بفتح الواو (مخرجي
 هم) بشديد الياء منتوحة لان
 أصله مخرجوني جمع مخرج من
 الانخراج وهو خبرهم متدما قوله
 ابن ماله واستبعد النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه
 لانه لا يمكن منه سبب يقتضي
 الانحرار لما اشتمل عليه من
 مكارم الاخلاق التي تقدم من
 خديجة وصفها وقد استدل من
 الدغمة بمثل تلك الاوصاف على
 ان أبا بكر لا يخرج (قال) ورقة
 (نعم) لم يأت رجل قدم بمثل ما جئت
 به من الرحى (الاعودى) من
 الانخراج عن المؤلف موجب
 له في رواية الأودى ومعه
 دامل على ان يجيب بقوله
 الدليل على ما يجيب به
 اقتضاء المقام (وان يدركي)
 بالجزم بان الشرطية (يدما)
 بالرفع أي يوم اقتضت بقوت
 زادي رواية يونس في التفسير
 حينا ولا بن أمحق ان أدركت
 ذلك اليوم يعني يوم الانخراج
 (أنصرك) بالجزم جواب الشرط
 (نصرا) بالنصب على المصدرية
 (مؤزرا) بضم الميم وفتح الزاء
 المشددة اخره راء مهمله

جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نستقبل القبلة
 يقول قرايته قبس ن يسير عام يستقبلها رواه الخمسة الا النسائي وأخرجه أيضا البزار
 وابن الجوزي ودوابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي ونقل
 عن البحارى صحيحه وحسنه أيضا البزار وصححه أيضا ابن السكن وتوقف فيه النووي
 لعنه ابن حبان وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وغيره وضعفه ابن عبد البر بإبان بن
 صالح الترمذي قال الحافظ روهـم في ذلك فانه ثقة بالاتفاق وادعى ابن حزم انه مجهول
 معلط والحديث متدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار في الصحارى والعمران
 رجعله ناسخا وفيه ما سلف الا ان الاستدلال به يظهر من الاستدلال بحديث ابن عمر لان
 فيه انصرح بتأخره عن النبي ولا تصرح في حديث ابن عمر وعدم تقييده بالبنيان كما في
 حديث ابن عمر لعدم ما يدل على ان الرؤية كانت اتفاقية بخلاف حديث ابن عمر وهو
 يرد على من قال بجواز الاستدبار فقط سواء قيد بالبنيان كما ذهب اليه البعض أو لم يقيده
 كما ذهب اليه آخرون وقد سبق ذكرهم في الباب الاول ويرد أيضا على من قيد بجواز
 الاستقبال والاستدبار بالبنيان لعدم التقييد من جابر بوجوب بانها حكاية فعل لا عموم
 لها فيجوز أن يكون لعذر وأن يكون في بنيان هكذا أجاب الحافظ ابن حجر ذلك في
 التلخيص ولا يخفى ان احتمال أن يكون ذلك الفعل لعذر يقال مثله في حديث ابن عمر
 فلا يتم لاشافعية ومن معهم الاحتجاج به على تخصيص الجواز بالبنيان وقد تقدم
 الكلام على الحديث في الذي قبله وفي الباب الاول (وعن عائشة رضى الله عنها قالت
 كر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فاسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بقر وجهم
 فقال ورقة لم يرد حولوا معه حتى قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه) الحديث قال
 ابن حزم في الخلق انه ساقط لان روايه خالد الخذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو
 مجهول لا ندري من هو وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الخذاء عن كثير بن الصلت
 وهذا بطل وأبطل لان خالد الخذاء لم يدرك كثير بن الصلت ثم لو صح لما كانت فيه حجة
 لان نصه صلى الله عليه وآله وسلم يبين انه انما كان قبل النبي لان من الباطل المحال أن
 يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم
 يكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذرعتل وفي هذا الخبر اسكار ذلك عليهم
 لو صح لكان منسوخا به ثم لو صح لما كان فيه الاباحة الاستقبال فقط لا اباحة
 الاستدبار أصلا فبطل تعلتهم به انتهى وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي
 الصلت ان هذا الحديث منكرو قال النووي في شرح مسلم ان اسناده حسن والحديث
 استدل به من ذهب الى التسخ وقد عرفناك أنه لا دليل يدل على الجواز الا هذا الحديث
 لانه لا يصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله أو قد فعلوها وأما
 حديث ابن عمر جابر فقد قررنا ان فعله لا يعارض القول الخاص بالامة وقوله

مهـ حوزا أي قويا بلغا وهو
مفة نصر ما خوذ من الازر
وهو القوة وأنكره القزازو قال
أوشامة بحمل أن يكون من
الازار أشار بذلك إلى شهيرة في
نصرته قال الاخطل (ع)

قوم اذا حاربوا شدوا ما زروهم
وظاهر الحديث أن ورقة أقر
بنبوته وإكتمه مات قبل
الدعوة إلى الاسلام ويكون
مثله بجيرا وفي ثبات الحجة
له نظر لكن في زيارات المعازي
عن ابن اسحق فتعال له ورقة
أبشر ثم أبشر فانا أشهد أنك
الذي شربه ابن مريم وأنت
على مثل ناموس موسى وأنت
نبي مرسل الحديث وفي آخره
فلما توفي قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لقد رأيت
النس في الجنة عليه ثياب
الحريز لانه آمن بي وصدقني
وأخرجه البيهقي من هذا الوجه
في الدلائل وقال انه منقطع
ومان البلقيني إلى أنه يكون
بذلك أول من أسلم من الرجال
وبه قال العراقي في نكته على
ابن الصلاح وذكره ابن منده في
الخصاية (ثم لم ينسب) بفتح
الياء والنين أي لم يلبث رأس
النسب التعلق أي لم يتعلق بشيء
من الأمور حتى مات (ورقة)
بالرفع (أن توفي) أي لم تتأخر وفاته
عن هذه القصة واختلف في
وقب موت ورقة فقال الواقدي
انه خرج إلى الشام فلما بلغه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تستقبلوا الاستدبروا من الخطابات الخاصة بهم فيكون فعله بعد القول دليل
الاختصاص به لعدم شهر ذلك الخطاب له بطريق الظهور ولا صبغة تكون فيها
النصوصية عليه وهذا قد قرر في الاصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة الفحول
ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو أن هـ من ذلك
قال انصاف الحكم بالمنع مطلقا والحزم بالتحريم حتى ينتهض دليل يصلح لنسخ أو التخصيص
أو المعارضة ولم ينتف على شيء من ذلك إلا أنه يؤنس بذهب من خص المنع بالنسخ ماسيا في
عن ابن عمر من قوله انما سمى عن هذا في الفتنة بالصيغة القاضية بمحصر انه في علمه
وسبق في ما فيه (وعن مروان الاصفر قال رأيت ابن عمر آخرا حمله مستقبل القبلة
يول إليها فقلت أبا عبد الرحمن ان ليس قد سمى عن ذلك فقال بـ انما سمى عن هذا في
الفتنة فاذ كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس براه أبو داود) أخرجه وسكت عنه
وقد صرح عنه انه لا يسكت لاعماله صالح لا احتجاجا بذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم
عليه في تخريج السنن وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء وذكر في
الفتح انه أخرجه أبو اود والحاكم باسناد حسن وروى البيهقي من طريق عيسى الخياط
قال قلت للشعبي اني لا أعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى
بيت حفصة فحانت مني المقارنة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل
القبلة وقال أبو هريرة اذا أتى أحدكم العائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال
الشعبي صدق جدي ما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فان الله عبادا لا تسكت وجهه يصلون
فلا يستقبلهم أحد يول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فانما هي بيوت بنيت
لاقبله فيها وأخرجه ابن ماجه مختصرا وقول ابن عمر يدل على ان النسي عن الاستقبال
والاستدبار انما هو في الصحراء مع عدم الساتر وهو يصلح دليلا لمن فرق بين الصحراء والبنيان
وليكنه لا يدل على المنع في القضاء على كل حال كما ذهب إليه البعض بل مع عدم الساتر
وانما قلنا بصلاحيته للاستدلال لان قوله انما سمى عن هذا في الفتنة يدل على انه قد علم
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي
شاهده ورواه فكانه لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبرا للقبلة
فهم ختمه اص النسي بالبنيان فلا يكون هذا القهم حجة ولا يصلح هذا القول للاستدلال
به وأقل شيء الاحتمال فلا ينتهض لافادة المطلوب وقد سقنا في شرح أحاديث هذا الباب
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعضلة أجمعا لا تجد في غير هذا الكتاب
رعلانا لا يحتاج بعد ادماه ان النظر فيها إلى غيره * (فائدة) * قال المنصور بالله والغزالي
والصميري انه يكره استقبال القهريين والنيرات قالوا الشرفها بالقسم فاشبهت الكعبة
كذا في البحر وقد استقوى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه
روى الحكيم الترمذي عن الحسن قال حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله

للانثى ان ياتى الغيب واقتصر
على الانذار لان التبشير انما
يكون لمن دخل في الاسلام
ولم يكن اذ لم يدخل فيه
(الى قوله والرجز) اى الوثان
(فاهجر) زاد الاربعة الآيات
رواها عن النبي صلى الله عليه وآله
في كتابنا فتح البيان في مقاصد
القرآن (لحمى) بفتح الحاء
وكسر الميم اى فبعد نزول هذه
الآية نثر (انوحى) اى نزوله
وفيه من ابقاء التعبير عن تأخره
بافتقار ذلك انتهى الى انتصاع
كل من يوصف بالضر وهو البرد
(وتتابع) وعن الكشميني
وتواتر وهما بمعنى ونما لم يكتب
بجملته لانه لا يلزم الاستمرار
والدرام والقواتر وهو معنى الشئ
يتلو بعضه بعضا من غير تحلل
وخرج المصنف حديث الباب
في التار يخ عن عائشة ثم عن جابر
وزد فيه بقوله فتابع قل عروة
وماتت خديجة قبل ان تنرض
الصلاة فذل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأيت خديجة بينا
أتى في الجنة من قصبى نونو
لا يحب فيه ولا نصب وردة هذا
الحديث كلهم مدينون وأخرجه
الجبارى في ادب والتدبير
ومسلم أيضا فيه (وعن
ابن عباس رضى الله عنهما)
وعن عبد الله الحبرى برجران
القرآن أبو الخلفاء واحد
اعباد الاربعة المتوفى بعد ان
حمى بالطاق سنة ثمان وستين
وهو ابن احدى ربيبة من سنة

الغار التي يستنجى بها والحديث يدل على المنع من قضاء الحاجة في الموارد والظل
فارعة الطريق لما في ذلك من الاذية للمسلمين والبراز قد سبق ضبطه في باب الابعاد
راه ستار والمراد بالموارد الجبارى والطريق الى الماء واحدها مورد والمراد بقارعة
الطريق اعلاه معنى بذلك لان المسارين عليه يتبعونه بعسا لهم وأرجلهم قال ابن رسلان
واراد بالظن الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا وينزلونه لا كل ظل (وعن
عبد الله بن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقولن أحدكم في مستحمه ثم
يتموضا فيه فان عامة الوسواس منه رواه الخمسة لكن قوله ثم يتموضا فيه لاحد وأبي داود
فقط) قال الترمذى حديث غريب وأخرجه الضمياء في المختارة بنحو قوله في مستحمه
مستحم المغتسل سمى باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغسل به رأطاق على كل موضع
يعتسل فيه وان لم يكن الماء حارا وقد صرح في حديث آخر بكرا المغتسل وانظروا قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشيط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله
أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجهول وجهالة
الصحابي لانصر قوله عامة الوسواس هو بكسر الواو الاولى حديث النفس والشيطان
بما لا تنفع فيه رأيا فتكها فاهم للشيطان والحديث يدل على المنع من البول في محل
امعتسل لانه يبقى أثره فاذا انتضح الى المغتسل شئ من الماء بعد وقوعه على محل البول
نجسه فلا يزال عند مباشرة الاغتسال مخفلا لذلك فيقضى به الى الوسوسة التي عال صلى
الله عليه وآله وسلم المسمى بها وقد قيل انه اذا كان يبول مسلكا فله فيه فلا كراهة وربط
النهى بهلة افشاء النهى عنه الى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهى عن التحريم الى
الكراهة (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يبال في الماء ارا كد
رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) قد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال
تطهير الماء وفي باب حكم الماء فلم يرجع اليهما

(باب البول في الاواني للعاجزة)

عن أمية بنت ربيعة عن أمها قالت كن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيذان
تحت سرير يبول فيه بالليل رواه أبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضا ابن حبان
والحاكم ورواه أبو ذر الهروي في مستدركه وأخرج الحسن بن سنيار في مسنده والحاكم
والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الاسود بن قيس عن نبيح
العنزي عن أم أيمن قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل الى خماره
في جانب البيت فبال فقامت من الليل رأنا عطشانة فشربت ما فيها وأبالا أشعر فلما
أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أم أيمن قومي فاهريقي ماني تلك الفخارة قلت
تد والله شربته قالت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال
أما والله لا يجمعن بطنك ابداد ورواه أبو أحمد العسكري بلفظ ان تشمتكي بطنك

في البخاري ما ثنا حديث وسبعة

عشر حديثا (في قوله تعالى)

ولا يصري عرجل (لا تحرك به)

أي الدوران (لسانك لا تجعل به)

قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يعالج من

(التنزيل) القرآني لثقله عليه

(شدة) والمعالجة محاولة الشيء

بشيء (وكان) صلى الله عليه

وآله وسلم (عما) أي ربما كما

قوله في المصابيح (بحرك) زاد

في بعض الاصول به (شقيقه)

بالتقية أي كثيرا ما كان

يفعل ذلك قاله القاضي عياض

كالمرسوطي وكان يكثر من ذلك

حتى لا ينسى ولحلاوة الوحي

في لسانه وقال الكرماني أي

كان العلاج ناشئا من تحريك

الشفتين أي مبدأ العلاج

منه أو ما يعنى من الموصولة

وطلبت على من يعقل مجازا

أي وكان من يحركه وتعتب بان

الشدة حاصلة قبل التحريك

وأجيب بأنهم اوان كان كذلك

الا أنهم لم تظهر لا بتحريك

الشفتين اذهى أمر باطنى

لا يدركه الرق الابيه قال سعيد

ابن جبير (فقال ابن عباس)

رضي الله عنهما (فانا احركهما)

أي شفتي (لا) كذا لا ربة

وفي النسخة اليونانية لكم

(كما كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يحركهما)

والجمله هذه الى قوله فانزل الله

به نرضه بالقائه وقائدهم ازيادة

وأبو مالك ضعيف ونعيم لم يلحق أم أيمن وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريح
اخبرت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول في قدح من عيذان ثم يضع تحت
سريره فخاف اذا القدح ليس فيه شيء فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة
جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدح قالت شربته قال صحة
يا أم يوسف وكانت تكفى أم يوسف فما مرضت حتى كان مرضها الذي مات فيه
والحديث يدل على جزا اعداد الآية للبول فيه بالليل وهذا مما لا لم يمه خلافا
قوله من عيذان هو بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية طوال النخل
الواحدة عيذانة وفي القاموس كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيذانة
يبول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أوصى الى على لقد عصى بالطشت ليعبول فيها فالتخفت نفسه وما شعرت قال من
أوصى رواه النسائي التخفت أي انكسرت وتفتت) الحديث أخرجه الشيخان أيضا من
حديث الاسود بن يزيد قال ذكروا عند عائشة رضي الله عنها ان أسير المؤمنين عياض
الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت متى أوصى اليه وقد كنت
مسندته الى صدرى فدعا بالطشت فلقد التخفت في جري وما شعرت انه مات ففى أوصى
اليه تروا التخفت هو كما ذكر المصنف الانقضاء والانكسار وانرا بقوله في رواية
الصحاحين التخفت أي استرخى فانفتحت اعضائه والحديث ساقه المصنف للاسناد يدل به
على جواز البول في الآية مؤيد به الحديث الاول لما كان في هذه ذات القتال والكنه
وقع في حال المرض ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يحيل الكلام
عليه الى هذا لا وانكار الوصاية أمير المؤمنين على المفهوم من استنفذهم أم المؤمنين
لا يدل على عدم نبرتها وعدم وقوعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في ذلك الوقت
الخاص لا يدل على العدم المطلق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستندة لما
سأل عن ذلك بعض العلماء

* (باب ماجاء في البول قائما) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال
قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا جالساروا الخمسة ابا داود وقال الترمذي هو
أحسن شيء في هذا الباب (واصح) قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن بريدة وحديث عمر
انما روى من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رأيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ببول قائما فقال يا عمر لا تبول قائما فابلت قائما بعد
قال الترمذي وانما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل
الحديث ضعفه أئوب السخيتاني وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر
ما بولت قائما منذ أسلمت وهذا أصح من حديث عبد الكريم وحديث بريدة في هذا غير

ربين قوله في الآية لا تحرك به
لأنه لا يحرك الشفتين
بالكلام المشتمل على الحروف
التي لا يصدق بها إلا اللسان يلزم
منه تحريك اللسان أو كفتي
اللسان فليس وحذف اللسان
لوصوحه لا الأصل في إطلاق
اللسان حرمة التمسك وكل من
أكثر كسب اللسان عن ذلك وهو
ما يؤخذ من كلام الصحابة
رغمه اعلم بان المزمع
بغير الحركتين وعلم على ما لا
يحتج بتحريك اللسان مستعمداً
منه فحليل لأن التمسك به
يشتمل عليه اشتقاقه
الاطلاق لا يشتمل على التمسك
ولا على اللسان لالعة ولا عرفاً بل
لأنه باب ما كذا فاعلموا
فليس يحرك به الشفتين
وسمى به عبد بن عباس
سرى والهدوى نفسه يراى
جاءه من كذا في سير
سرى في ما عمن ربي عاتقه
ويحرك به الشفتين
يجمعهم يجمعهم
رأى صدوقه (نوع كذا) نثر
لرأى وهو أبو نبيسة
بدره يجمعهم به صدره
يجمعهم اسماء يجمع إلى الصدر لها
على حد نسب الرجع ابتداء
بنت لله في تبيع البتلو للام
بنته في التبعين ولا يؤى ذو
رايت وابن عساكر جعته لك
صدره في كور الميم وضم العين
مصدره في رفعه راء صدره فاعلم

الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن أمير المؤمنين علي وعمر
زيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعة ما هو دال على الجواز من غير كراهة إذا ما من الرشاش
لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عنه شيء انتهى (وعن جابر بن عبد الله
الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يقول الرجل في قماره واداب
ما جاءه) الحديث في أسناده عدي بن الفضل وهو متروك وقد عرفت ما قاله الحافظ من
عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
من ما جاءه عن بعض مشايخه أنه قال كان من شأن العرب البول من قسام ويدل عليه
ما في حديث عبد الرحمن بن حسان الذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ما رواه
بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا سادتنا نزلوا البهل ول كذا يدل المرأة ما
في حديث حديثه بالفاظ مقام كما تقدم أحدكم وذلك شعير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رسلم كذا يخالفهم ويقعد كونه استرا بهدم محاسة البول في الحلقا الفقه وهو
يعنى حديث عبد الرحمن صحيح صحيحه لا رقتي وغيره يدل عليه - يثبته -
رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم لا يظن ما بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
أنزل عليه القرآن يدل عليه أيضاً - ينها السالف وقد روى عن موسى التميمي
في البول من قيام فروى عنه أنه رأى رجلاً يقول قد قال وعبد الله فاعلموا مذكر
في نسخة بن إسرائيل من أنه كان إذا أضاء جسد أحداهم البول قرصه ثم ذهبه فتر
الأكثر إلى كراهة البول فاعلموا هذه أبو حمزة الثمالى في نسخة بن أبي عمير
والحديث صحيح وتجرع الصواب لم يصح متمسكاً بغيره ولا يصح قوله لا ط
وعلى فرض الصحة فالصواب موجوده يكون البول من قيام مذكور في نسخة
الكلام في الحديث الأول (وعن حديثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
سباطة قوم وما قال فاعلموا حتى ثبت عنه عقبه وصوابه صحيح
فيه رواه الجماعة السباطة ما في قراب والقماء) في نسخة السباطة قوم السباطة
مضمومة بعدها موحدة هي المراتل الحسد تكرر في الدرر وقار عليها وذكر
في الغالب سهل لا يرتد بها البول على البائله صارت إلى القوة ضاعف احتمال
ملك لها لا يجوز النجاسة وبها يدفع يراد من ذلك ترك البول في كراهية
الجدار فاعلم أن البول يوحى الحسد فيه يترار قال في التبع أو قوراء بن موفى
السباطة لا في أصل الجدار وهو صحيح في رواية أبو موفى في نسخة رقبس يجمعهم أن
كوا علم أنهم في ذلك بالتصريح أو غيره أو كونه مما يتسامح فيه أو علمه إيناره
أياه بذلك أو كونه يجوز له أنصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من
أنفسهم وأولاهم وهو - لذا أن كان صحيح المعنى بكلمة يعهد من سيرة ومكادهم
أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم فقولاً - فقال أدنه استدله على جواز الكلام في حال البول

به وليكرمة والجوى جعلت في صدره بفتح الجيم واسكان الميم وزيادة في وهو يوضح الاول وفي رواية أبو ي ذر الوقت وابن عباس أيضا ما في الشرع كاصله جمعه له باسكان الميم اي جمعه تعالى لقرآن صدره وللأصلي وحده جمعه له في صدره بزيادة في (ر) قال ابن عباس أيضا في تفسيره قرآنه اي (تقرأه) بفتح الهاء زدة في اليونانية وقال البيضاوي نبات قرآنه في سائر وهو تعليل له (فإذا قرأناه) بلا سائر جبرين عليك (فاتبع قرآنه) قال ابن عباس في تفسيره فتم في (فاسمع له) ولا في الوقت فاتبع قرآنه فاسمع له من باب الافتعال المقضي للسعي في ذلك أي لا تكون قراءتك مع قراءته بل تابعة لها متأخرة عنها ونصت من انصت أو نصت إذا سمعت واستمع للحديث أي تكون له قرآنه ساكنا والاستماع أحسن من الانصات لان الاستماع لا يلهو والانصات السكوت ولا يلزم من السكوت الاصغاء (ثم ان عباس يأنه) فسر ابن عباس قوله (ثم ان عليا ان تقرأه) وفسره غيره ببيان ما اشكل عليه من معانيه قال وهو دليل على جبر تأخير البيان عن وقت الخطاب أي لكن لا عن وقت الحاجة وهو الصحيح عند الأصوايين ونص عليه الثاني لما تقتضيه ثم من التراخي وأول من استدلل لذلك به هذه الآية القاضي أبو بكر

وفيه ان هذه الرواية قد بينت في رواية البخاري أن قوله ادنه كان بالاشارة لا بالنظر فيه يتم الاستدلال قاه الحافظ وقد استشكل كل من قرب حذيفة منه بحيث يسمع نداه ويهتف به اشارته مخالفا لما روي من عادته من الابعاد عند قضاء الحاجة عن أعين الناظرين وقد أجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مشغولا بصالح المسلمين فلم يله طال عليه الجاس حتى احتاج الى البول فلو أنه قد انتظر روقيل فعل ذلك لبيان الجواز وقيل انه فعل ذلك في البول وهو أخف من الغائط لا احتياجه الى زيادة تكشف ولما يقرن به من الرائحة رقيق ان العرض من الابعاد التستر وهو يحصل بارخاء الدليل والدوام اسائر الحديث يدل على جواز البول من قيام وقد سبق الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله له لم يمس لم يمنع كان بها أو وجع كان به وقد روى الخطابي عن أبي هريرة أن نبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما من جرح كان بأبضه ويحمل قول عائشة رضي الله عنها على غير حال العذرو المأبض ماتحت الركبة من كل حيوان وقد روى عن الشافعي انه قال كنت العرب نستشفى لوجع الصلب بالبول قائما فبقي انه لعله كان به اذ ذلك وجع الصلب ه وقد عرفت تضعيف الدارقطني والبيهقي الحديث أبي هريرة في الحديث الاول من هذا الباب

• باب وجوب الاستجابة بالجواب أو الماس •

عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ذهب أحدكم الى الخلاء فليحط بطب ثلاثة أحجار فانهم تجزى عنه رواه أحمد والنسائي وأبو داود والدارقطني وقال سنن صحيح حسن الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وأخرج نحوه أبو داود والبيهقي وغيرهم ما من حديث أبي هريرة وهو يدل على وجوب الاستجابة بثلاثة أحجار وقد أسلفناه في باب نهى المختلي عن استعمال القبلة قال في البحراء ستجمر بثلاثة أحجار مشروعا جماعا وقوله فانهم تجزى عنه أي تكفيه وهو دليل لمن قال بكناية الاحجار وعدم وجوب الاستجابة بالماء واليه ذهبت الشافعية والحنفية وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء وسيأتي الكلام على ذلك في باب الاستحباب ان شاء الله تعالى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان امي صلى الله عليه وآله وسلم مرتين في قتل ام ماعذين وما يعذنان في كعبهما أحدهما وكان يستتر من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالنخلة رواه الجماعة وفي رواية أخرى والنسائي وما يعذبان في كعبين ثم قال بلى كان أحدهما وذكرا حديث قوله قال ابن عباس ما به بان أعاد النعمير الى القبرين مجازا والمراد من فيهما نملة لا يستتر عنهما غير من فوق الاولى متوحدة والثانية مكسورة وهو هكذا في أكثر الروايات قاله ابن حجر في فتح وفي رواية لمسلم وأبي داود يستتر بهون ساكنة بعد هازاي ثم هاء وفي رواية ابن عباس كرسيتين بموحدة ساكنة من الاستبراء فعلى الرواية الاولى معنى الاستتار

ابن الطيب وتبعوه وهذا لا يتم الا
على تأويل البيان بتبيين المعنى
وانه اذا دخل على ان المراد استقرار
حفظه بظهوره على لسانه فلا
قال الامدى يجوز أن يراد
بالسان الاظهار لا لسان الجملة
ويؤيد ذلك ان المراد جميع القرآن
والمجمل بعضه ولا اختصاص
بعضه بالامر المذكور دون
بعض وقال أبو الحسين البصرى
يجوز أن يراد بالبيان التفصيلي
ولا يلزم منه جواز تأخير البيان
الاجمالي فلا يتم الاستدلال
وتعقب باحقال اراء المعنيين
الاطهار والتفصيل وغير ذلك
لان قوله ياتيه جنس مضاف فيم
جميع أصنافه من اظهاره وتبيين
أحكامه وما يتعلق بهامن
تفسيره وتفسيره ونسخ وغير
ذلك وهذه الآية كقوله تعالى
في سورة طه ولا تعجز بالقرآن من
قبل ان يقضى اليك وحيه فهاه
ع الاستحجال في تأني الوحي من
الملا ومساوقه في القرآن حتى
يتم وحيه (فكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا
ناه أجبريل) ملاك الوحي المفضل
به على سائر الملائكة (استمع فاذا
انطق جبريل) عليه السلام
(قرأ النبي صلى الله عليه وآله
و لم يقرأ) وفي رواية قرأ اي
البرآن وفي رواية كما كان قرأ
وا اصل ان الحسالة الاولى جمعه
في صدره والثانية تلاوته والثالثة
تدبره وايضا هو رواية هذا

أن لا يجعل بينه وبين بولستره يعني لا يحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لانها من التتر
وهو الابداد وقد وقع عند أبي نعيم كان لا يتوق وهو مفسر للمراد وأجرامهم على
ظاهره فقال معناه لا يستعورته وضعف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل
الكشف بالسبيية واطرح اعتبار البول وسياق الحديث يدل على ان البول بالنسبة
الى عذاب القبر خصوصية فالجمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول اي بسبب ترك
التكرز منه وقد صححه ابن خزيمة وسياق حديث تزهو من البول فان عامة عذاب القبر
منه قال ابن دقيق العيد وأيضاً فان النظة من الماء أضيفت الى البول وهي ابتداء الغاية
حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازاً فتتضمن نسبة الاستمرار الذي عدمه سبب
العذاب الى البول يعني ان ابتداء سبب عذابه من البول واذا جازاه على كشف العورة
زال هذا المعنى قوله من بوله هذه الرواية تزد مذهب من حمل البول على العموم واستدل
به على نجاسة جميع أحوال الحيوانات وقد سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول
ما يؤكل لحمه قوله عشي بالنعمة قال النوري هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي
من أقبح القبائح وتعقبه الكرماني قتال هذا لا يصلح على قاعدة الفتها فانهم يقولون
الكبيرة هي الموجبة الحد ولا حد على المشي بالنعمة وتعقبه الحافظ بانه ليس قول
جميعهم لكن كلام الرافي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين
أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أرفق لما ذكره
عند تفصيل البكار انتهى وللبحث في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بل
أي وانه لكبير وقد صرح بذلك البخاري في الادب من طريق بيه بن حميد عن منصور
عن الاعمش ولم يخرجهما لم وهذه الزيادة ربما قاله بن بطال من ان الحديث يدل على
ان التعذيب لا يختص بالبكار بل قد يقع على الصغار وقد ورد مثلها من طريق أبي بكر
عند أحد الطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة به قوله وما يذهب ان في كبير فقال
أبو عبد الملك يحفل أنه صلى الله عليه وآله وسلم ظن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال
بانه كبير فاستدرك وتعقب بانه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر راجيب
بان الخبر بالحكم يجوز أن يخضع وقيل يحفل ان الضمير في قوله واه يعود على العذاب
لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذابي في ذنبيهن وقيل
الضمير يعود على أحد الاثنين وهي النعمة لانها من البكار بخلاف كشف العورة
وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستمرار المنفي ليس المراد به كشف العورة كما سلف
وقال الداودي ان الكبير المنفي بمعنى اكبر والمنبت واحد البكار أي ليس ذلك
بأكبر البكار كالقتل مثلاً وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى يس بكبير في الصورة لان
تعاطى ذلك يدل على الدناءة والخطارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما

الحديث ما بين يدي وكوفي
وبصري وواسطي وفيه تابعي
عن تابعي وأخرجه البخاري
في التفسير وقضائل القرآن
ومسلم في الصلاة والترمذي
وقال حسن صحيح (وعنه) أي
عن ابن عباس (رضي الله عنه)
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم أجود الناس)
أي كان أجودهم على الطرق
أي أكثرهم جوداً والجود الكرم
وهو من الصفات المحمودة وقد
أخرج الترمذي من حديث
سعد بن زرارة أن الله جواد يحب
الجود الحديث وله في حديث
أنس رفعه أنا أجود ولد آدم
وأجودهم بعدى رجل علم علم
فنشر علمه ورجل جاد بنفسه في
سبيل الله (وكان أجود ما يكون)
حال كونه (في رمضان) أي كان
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
متصفاً بالأجودية مدة كونه في
رمضان مع أنه أجود الناس
مطلقاً وقبل التقدير كان عليه
السلام أجود شئ يكون أو كان
جوده في رمضان أجود شئ يكون
فجعل الجود متصفاً بالأجودية
مجازاً كقولهم شعر شاعر وفيه
الجملة الإشارة إلى أن جوده عليه
السلام في رمضان يفوق على
جوده في سائر أوقاته (حين ياتاه
جبريل) عليه السلام إذ في
ملاقاته زيادة تزيقه في المقامات
ويزيادة اطلاعه على علوم الله
تعالى ولا يجمع مدارسة القرآن

أوفي اعتقاد الخاطبة وهو عند الله كبير وقيل أنه ليس بكبير في مشقة الاحتراز
كان لا يشق عليهم الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزم به البغوي وغيره ورجحه ابن
دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير مجرداً وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه ويرشد
إلى ذلك السياق فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجرد ذلك منه واستمراره عليه للاتبان
بصيغة المضارعة بعد كان ذكر معناه في الفتح والحديث يدل على نجاسة البول من
الإنسان ووجوب اجتنابه وهو اجتماع ويدل أيضاً على عظم أمره وأمر النجاسة
ونهم ما من أعظم أسباب عذاب القبر قال ابن دقيق العيد وهو محمول على النجاسة
لمحرمة فإن النجاسة إذا اقتضى تركها مفسدة تتعلق بالغير أو فعلها نصيحة يستتضر
الغير بتركها لم تكن ممنوعة كما نقول في الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة
لم تمنع ولو أن شخصاً اطلع من آخر على قول ينتقض إيتاء ضرر بإنسان فادان نقل إليه
ذلك القول أحد تتر عن ذلك الضرر لوجب ذكره لانه انتهى والحديث أيضاً يدل على إثبات
عذاب القبر وقد جاءت الأحاديث المتواترة بإثباته وخلاف بعض المعتزلة في ذلك من
الباطلي لا لئلا يفتقد لها إلا مجرد الهوى (فائدة) لم يعرف اسم المقبورين ولا
أحد من الظاهر أن ذلك كان عني عدم الرواية لقصد التعليل ما وهو عمل مستحسن
ويبقى أن لا يسأل في التعذر عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به وما حكاها القرطبي في
التمذكرة وضعفه أن أحدهما عد بن معاذ فقال الحافظ أنه قول باطل لا ينبغي ذكره إلا
مقروناً ببيانته ومما يدل على إطلاق الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين في حديث
أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على أنه
ميت حشرهما وقد اختلف في المدة وروين فتقبل كأنما كافرين وبه جزم أبو موسى المديني
واسم تدل به وقع في حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبرين من بني النجار
ملكائى الجاهلية وفي إسناده ابن لهيعة وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا
مسلمين قال لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان
ذلك من خصائصه لبيته كما في قصة أبي طالب قال الحافظ الظاهر من مجموع طرق
حديث الباب أنهما كانا مسلمين في رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فأتى كونهما
في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بالبقيع فقال
من دفنتم اليوم ههنا كما تقدم فهذا يدل على أنهم كانوا مسلمين لأن البقيع مشيرة
المسلمين قال وبؤيده ما في رواية أبي بصير عن أحمد والطبراني بإسناد صحيح بعد بيان
وما به مذبان في كبير وبلى وما به مذبان إلا في الغيبة والبول فهذا الحصر ينبغي كونهما
كأنما كافرين لأن الكافر يمدح على كثره بلا خلاف قال وأما ما احتج به أبو موسى
فهو ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه ذكر سب
التعذيب فهو من تحليط ابن لهيعة انتهى ملتمطاً من الفتح (وعن أنس رضي الله عنه

(وكان جبريل يلقاه) اي الذي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وجبريل انكر ما في أن يكون
 الضمير المرفوع للنبي والمقصود
 لجبريل ورجح الاول العيني
 اقربته قوله حين يلقاه جبريل
 في كل ليلة من رمضان فيدارسه
 القرآن فجهجوع ما ذكر من
 رمضان ومدارسة القرآن وملاقة
 جبريل بتضاعف جوده لان
 الوقت موسم الخيرات لان نعم
 الله على عباده تربو فيه على غيره
 واتحاد ارسنه بالقرآن لكي يتقرر
 عنده ويرسخ ثم درسوخ فلا ينساه
 وكان هذا المنجازه وعده تعالى
 لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم حيث قال له سنقرئك فلا
 تنسى وفي الفتح الحكمة فيه ان
 مدارسة القرآن تجد له العهد
 بمزيد غنى النفس والغنى سبب
 الجود والجود في الشرع اعطاء
 ما ينبغي لمن ينبغي وهو اعم من
 الصدقة اه وقال الطيبي فيه
 تخصيص بعد تخصيص على سبيل
 الترتي فضل اولاجوده مطلقا
 على جود الناس كلهم ثم فضل
 ثانيا جوده كونه في رمضان مطلقا
 ثم شبه جوده بالريح فقال
 (فلرسول الله أجود بالخير من
 الريح المرسلة) أي المطلقة يعني
 انه في الاسراع بالجود أسرع من
 الريح وعبر بالمرسلة إشارة الى
 دوام هبوبها بالرحمة والى عموم
 النفع بجوده عليه الصلاة
 والسلام كما تم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
 رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه
 وصحح ارساله ونقل عن أبي زرعة انه المحفوظ وقال أبو حاتم رويته من حديث ثمانية عن
 أنس والصحح ارساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي لفظه له وللعاكم
 وابن ماجه وأحمد أكثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في بوغ المرام وهو صحيح
 الاسناد انتهى واعله أبو حاتم فقال ان رفعه باطل وفي الباب عن ابن عباس رواه عبيد بن
 حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيى الفتات
 وفيه لين ولفظه ان عامة عذاب القبر بالبول فتزهدوا منه وعن عبادة بن الصامت في
 مسند البزار ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا مسكم
 شيء فاغسلوه فاني أظن ان منه عذاب القبر واسناده حسن وقال سعيد بن منصور حدثنا
 خالد بن يونس بن عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا
 من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع ارساله ويؤيد الحديث
 ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التنزه
 البعد قوله فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء معظمه والمراد انه أكثر أسبابه
 والحديث يدل على وجوب الاستنزاه من البول مطلقا من غير تقييد بحال الصلوة واليه
 ذهب أبو حنيفة وهو الحق لكن غير متبديع كره من استنزهة مقدار درهم فانه
 تخصيص بغير مخصص وقال مالك اذا الته في غير وقت الصلوة ليست بفرض واعتذر له
 عن الحديث بان صاحب القبر انما عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى بغير طهور
 لان الوضوء لا يصح مع وجوده وهو تنبيه لم يدل عليه دليل وقد أمر الله بتطهير الثياب
 ولم يفيد بهالة مخصوصة

• (باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجار) •

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلطان علمكم بترككم كل شيء حتى الخرافة فقال سلمان
 اجل نعمانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول وأن نستنجي باليمين أو أن يستنجي أحدهما
 بأقل من ثلاثة أجزار أو أن يستنجي برجيع أو بعظم رواه مسلم وأبو داود والترمذي
 اما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهى المتخلى عن استقبال
 القبلة وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدم أيضا طرف من الكلام عليه في ذلك الباب قال
 النووي قد أجمع العلماء على انه منهى عنه ثم الجاهل على انه منى تنزيهه وأدب لانه منى تحريم
 وذهب بعض أهل الظاهر إلى انه حرام قال وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا
 تعويل على اشارتهم قال أصحابنا ويستحب أن لا يستعين باليسر البني في شيء من
 أحوال الاستنجاء الا بعد ذكر فاذا استنجى بما صبه باليمنى ومسح باليسرى وإذا استنجى
 بجمع فان كان في الدبر مسح يساره وان كان في القبيل وأمكنه وضع الحجر على الأرض

جميع منتهى عليه وفيه جواز
المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه
المعنوي بالمتشبه به لانهما
سواء به وذلك انه ثبت له أولا
وصف الاجودية ثم اراد ان
يصفه بازيد من ذلك تشبيه جوده
بالريح المرسلة بل جعله ابلغ منها
في ذلك لان ريح قد تسكن وفيه
استعمال أفعل النقص في
الاستناد الحقيقى والجازى من
الجود منه صلى الله عليه وسلم لم
حقيقة ومن الريح مجاز فكله
استعمال للريح جودا باعتبار
مجيبها بالخير وهذا وان كان لا
يتغير به المعنى المراد من الوصف
بالاجودية لانه تفوت به المبالغة
لان المراد وصفه بزيادة لاجودية
على الريح مطاوعا وحقيقة
المدارسة ليكون ذلك نسبة في
عرض القرآن على من هو - فقط
منه والاجتماع عليه والاكثر
منه وقال الكرماني تجريد
لفظه وقال غيره التجريد لفظه
وتعقب بل حفظ كان - لا
لهو الزيادة فيه فحصل له من
الجماس وان يجوز ان يدل
رمضان من غير اضافة وغير ذلك
كما يظهر بالتأمل وفي هذا
الحديث الحديث والاحبار
والعقلاء والتحويل وفيه عدد
من المرازمة وأخرجه الجري
أيضا في سنة النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفوائد القرآن وبه
الخلق ومسلم في فضائل النبوة قال
الذروي في الحديث فوائد منها

أو بين قدميه بحيث يتأق مسكه الذي كرساره ومسكه على الجروان لم يكنه
راضطرا الى حمل الحجر حله بيمينه وأمسك الذي كرساره ومسحه بها ولا يحرك اليمنى هذا هو
لشواب قال وقال بعض أصحابنا يأخذ الحجر يساره والذي كرساره ويمسح ويمسح ويمسح
ليسرى وهذا ليس بصحيح لانه يمس الذكر من غير ضرورة وقد نهى عنه ثم ان في النهي
عن الاستجمار باليمين تنبيه على اكرامها وصباتها عن الاقدار ونحوها اه والحاصل انه
قد ورد النهي عن مس الذي كرساره في الحديث المتفق عليه وورد النهي عن الاستجمار
اليمين في هذا الحديث وغيره فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين واذ ادعت
الضرورة الى الاتباع بهم في أحدهما استعمالها فاضى الحاجة في أخف الأمرين في نظره
وأما النهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار فقد ذكرنا في باب نهى المتخلى عن استقبال
السبل الروايات الواردة في هذا المعنى وذكرنا هناك طرفا من فقه هذه الجملة فلم يرجع اليه
وقد قال بعض أهل الظاهر ان الاستجمار بالحجر متعين لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليها
فلا يجوز غيره وهذا ذهب الجمهور الى أن الحجر ليس متعينا بل تقوم الحرقه والخشب وغير
ذلك مقامه قال الذروي قد يكون له مفهوم كافي قوله تعالى ولا تقبلوا أولادكم من املاق
ويدل على عدم تعيين الحجر نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن العظم والبعرة والرجيع ولو كان
متعينا نهى عما هو مطاوعا وعلى الجملة كل جامد طاهر من زيل للعين ليس له حرمة يجزئ
الاستجمار به وأما النهي عن الاستجمار بجميع أو بعض فقد ثبت من طرق متعددة
والرجيع الروث وفيه تشبيه على النهي عن جنس الجنس فلا يجزئ الاستجمار بنجس
أو متنجس وقد ذهب المعتز والشافعي وأصحابه الى عدم اجزاء العظم والروث وقال أبو
حنيفة يكره ويجزئ اذا تصدق بغير النجاسة وهو يحصل به ما ويدل الاول ما أخرجه
الدارقطني رحمه من حديث أبي هريرة وفيه انه ما لا يطهران والنهي عن العظم
لانه كونه طعام الجن كما سبق وفيه تشبيه على جميع المطعومات ويلحق بها المحترقات
كأجزاء الحيوانات ووراث كذب العلم وغير ذلك قول الخرافة هي العذرة قال في
انقسام من خرى لسمع خرافة وبيع كسر وخروعة سلخ والخرافة بالضم العذرة
عن الخرافة المدونة فقط المذكور في الحديث ببوله علمكم الخ المراد بها
العمل نفسه لا الخارج فينظر في تفسيرها به (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا رواه أحمد وعنه أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يقل من استجمر فليستجمر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد
وأبو داود وابن ماجه) الحديث الاول فيه ابن لهيعة وقد أخرجه أيضا الضياء ابن أبي
شبة ورواه النسائي في شيوخ الزهري وابن منبه في المعرفة والطبراني من حديث أبي
سليمان محمد بن يحيى التميمي عن أبيه ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب أخبرني خلاد
بن السائب عن أبيه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا انغوط الرجل فليستمسح
ثلاث مرات وله طريق أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البغوي عن هذبة

الحق على الجود في كل وقت
والزيادة منها في رمضان وعند
الاجتماع باهل الصلاح وفيه
زيارة لصلحاء واهل الخير وتكرار
ذلك اذا كان المزور لا يكرهه
واستحب الاكثر من القراءة
في رمضان وكونها أفضل من
سائر الاذكار اذ لو كان الذكر
أفضل أو مساويا لقلعه قال
الحافظ ابن حجر وفيه اشارة
الى أن ابتداء نزول القرآن كان
في شهر رمضان ولان نزوله الى
السماء الدنيا جلة واحدة كان
في رمضان كما ثبت من حديث ابن
عباس فكان جبريل يتعاهده
في كل سنة فيعارضه بمائتين
عليه من رمضان الى رمضان فلما
كان العام الذي توفي فيه عارضه
به مرتين كما ثبت في الصحيح عن
فاطمة رضي الله عنها وبهذا
يجاب من سأل عن مناسبة ايراد
الحديث في هذا الباب والله أعلم
باصوابه (وعنه) أي عن ابن
عباس (رضي الله عنه ان
أرسفان) بتثنية السين
يكنى أبا حفظة واسمه صخر
بالمهمل ثم المججمة (ابن حرب)
بالمهمل والراء ثم الموحدة ابن
أمية ولد قبل النبي بعشرين
سنة وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائف
وحنيناً وفققت عينه في الاولى
والاخرى يوم اليرموك وتوفي
بالمدينة سنة احدى أو أربع
وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة
وصلى عليه عثمان رضي الله عنه

واعل ابن حزم الطريق الاولى بان محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه
البضاري وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم والبيهقي ومدايره على أبي سعيد الخدري الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن
صهابي قال الحافظ ولا يصح والراوى عنه حصين الخدري وهو مجهول وقال أبو زرعة
شيخ وزكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل والحديث
الاول يدل على شرعية الاستجمار بثلاثة أحجار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
في باب نهى المتخلى عن استئصال القبلة والحديث الثاني يدل على الإتيان وعلى استحبابه
وعدم وجوبه لقوله ومن لا فلا حرج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة حسنة الاسناد
وقد أخذ بظاهرها القاسمية وأبو حنيفة ومالك فقلوا لا يعتبر العدد بل الاعتبار باليسار
وخافهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم وقالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث
ويجوز بأكثر منها ان لم يحصل الانتقام بها وقد أشار المصنف رحمه الله الى ما هو الحق
وهو الذي لاح لي فقال وهذا محمول على ان التقطع على وترسنة فيما اذا زاد على ثلاث جمعا
بين النصوص اه والادلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث
وليس لمن جوز دايلا يصلح للتمسك به في مقابلتها وما في الكلام عليه وقد تقدم أيضا

(باب في الحاق ما كان في معنى الاحجار بها)

(عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الاستطابة
فقال بثلاثة أحجار ليس فيها جميع رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سلمان قال أمرنا
بمعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نكتفي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها جميع ولا عظم
رواه أحمد وابن ماجه) الحديث الاول رجال اسناده ثقات فانه أخرجه أبو داود عن شيخه
عبد الله بن محمد النخعي عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة
ابن خزيمة عن خزيمة بن ثابت والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم وقد عارضت
الحنفية هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي سألني وفيه
فأخذ الجرحين وألقي الروثة قال الطحاوي هو دايلا على ان عدد الاحجار ليس بشرط لانه
قد دللنا على ان مكان ليس فيه أحجار لقوله ناواني فلما ألقى الروثة دل على ان الاستجمار
بالجرحين يجوز اذ لو لم يكن ذلك لقال ابغى ثانيا ورده الحافظ وقال قد روي أحمد فيه هذه
الزيادة باسناد رجاله ثقات قال في آخره فألقى الروثة وقال انه اركس اثنى عشر قال مع انه
ليس فيما ذكر استدل لانه مجرد احتمال وحديث سلمان نص في عدم الاتصاف على
مادونه ثم حديث سلمان قول وحديث ابن مسعود فعل واذا تعارض قدم القول اه
وأيضا في سائر الاحاديث الناصة على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير اليها مع عدم
مناقاتها بالاتفاق ولم تقع هنا منافسة فالأخذ بها مستحسن وقد تقدم الكلام على الحديثين
في مواضع من هذا الكتاب فمن نعيمه قال المصنف رحمه الله ولولا انه أراد الحجر وما كان

فحرمه في الانتقام **يستنحي** لاستثناء العظم والروث معنى ولا حسن تعليل النهي عنهما بكونهما من طعام الجن وقد صرح عنه التعليل بذلك اه وهذا الكلام هو وجه ترجحة الباب بتلك الترجمة وهو حسن

• (باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة) •

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتمسح بعظم أو بعرة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنجى بروث أو بعظم وقال إنهما لا يطهران رواه الدارقطني وقال إسناد صحيح) النهي عن العظم قد تقدم في أحاديث متعددة في المتن والشرح والنهي عن البعرة ثابت في رواية جابر وغيره وقد أخرج الحديث الثاني ابن خزيمة بهذا اللفظ ورواه البخاري بلفظ ولا تأتوا به عظم ولا روث وزاد في باب المبعث أنهم من طعام الجن وهو عند مسلم من حديث ابن مسعود وعند أبي داود والدارقطني والنسائي والحاكم من حديثه وأخرجه البيهقي مطولا وهو عند الطبراني من حديث الزبير بن عدي ضعيف وعند أحمد بإسناد واه من حديث سهل بن حنيف وعند أبي داود والنسائي من حديث رويث وعنده الدارقطني عن رجل من الصحابة وفي الحديثين دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجترار بهما وقوله إنهما لا يطهران يراد قول أبي حنيفة الذي أسلفناه من أنه يجزئهما غسل والعلة في النهي عن العظم للزوجة المصاحبة له التي لا يكاد يتماثل معها وقيل عدم خلوه في الغالب عن الدسومة وقيل لكونه طعام الجن وهذا هو المتعين لورود النص به فيلحق به سائر الأطعمة وأما الروث فعلة النهي عنه التحاسة والتحاسة لا تزال بها لها

• (باب النهي أن يستنجى بمطعم أو بماله حرمه) •

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن قال فانطلق بإهوانا آثارهم وآثارنا غير أنهم وسألوه الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لهما وكل بعرة علف لدواكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تستنجوا به ما فاتهم أطعام أخوانكم رواه أحمد ومسلم) الحديث رواه أيضا أبو داود والدارقطني والنسائي والحاكم وفي الباب عن الزبير بن العوام رواه الطبراني بسند ضعيف وعن سلمان رواه مسلم وعن جابر عند مسلم وغيره كما سلف وقد ورد في الباب أحاديث متعددة مصرحة بالنهي عن العظم والروث قد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا ورواه أيضا أبو عبد الله الحاكم في دلائل النبوة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود ليس له الجن أو أشك جن نصيين جاؤني فسألوني الزاد فقلت لهم بالعظم والروث قال وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله قال إنهم لا يجدون عظمه إلا وجدوا عليه لهما الذي كان عليه يوم أخذوا ولا

(خبره أن) أي بآلة (هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق وهو غير منصرف للجهة والعلمية وحكي فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف كغندف والاول هو الانهر والثاني حكاية الجوهري واقتصر عليه صاحب المواعظ والقزاز ولقبه قبصر قاله الشافعي وهو أول من ضرب الدنانير ومالك الروم إحدى وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي صلى الله عليه وسلم (أرسل اليه) أي إلى أبي سفيان حال كونه (في) أي مع (ركب) جمع راكب كصاحب وصاحب وهم أولو الأبل العشرة فافوقها (من قرش) من لبيان الجنس أو للتبعض وكان عدد الركب ثلاثين رجلا كما عند الحاكم في الأكليل وعند ابن السكك نحو من عشرين وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب أن المغيرة ابن شعبة منهم واعترضه الباقين بسبق اسلام المغيرة فانه عام الخندق فيبعد أن يكون حاضرا ويسكت مع كونه مسلما (و) الحال أنهم (كانوا تجارا) بالضم والتشديد على وزن نادر وبالكسر والتخفيف على وزن كلاب وهو الذي في الفرع كاصلة جمع تاجر أي متلبسين به نية التجار (بالشام) بالهمز وقد يترك وقد فسخ الشيز مع المدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) بماد) بتشديد

المدال من مادد فادغم الاول في

الثاني من المئين وهو مدة صلح
الحديبية سنة ست التي ماد (فيها
أبا سفيان) زاد الاصبلي ابن
حرب (وكفار) أي مع كفار
(قريش) على وضع الحرب عشر
سنين كافي السيرة وعند أبي نعيم
أربع وكذا أخرجه الحاكم في
اليويع من المستدرک والاول
أشهر لكنهم نقضوا فغزاهم سنة
ثمان (فأثوه) أي أرسل اليهم
في طلب اتيان الركب فجاء
الرسول بطلب اتيانهم فوجدهم
بغزة وكانت وجه متغيرهم كافي
الدلائل لابي نعيم فاثوه وكذا
رواه ابن اسحق في المغازي عن
أبي سفيان ووقع عند المؤلف
في الجهاد ان الرسول وجدهم
بعض الشام (وهي) بالميم اي
هرقل وجاعته ولا بوي الوقت
وذعن الكشفي والاصلي
هو (بالبلياء) بوزن ككبرياء
وبالنصر حكاة البكري والبلياء
قال البرماوي بوزن اعطاه واولاء
مثله لكن بتقديم الميم على اللام
حكاة النووي واستغربه وابليا
بتشديد البلياء الشامية والقصر
حكاة البرماوي عن جامع الاصول
ورأيت في النهاية والابلياء
بالالف واللام كذا نقله النووي
في شرح مسلم عن مسند أبي يعلى
الموصلي واستغربه قبل معناه
بيت الله وهو بيت المقدس
والاباء بمعنى في وفي الجهاد عند
المؤلف ان هرقل لما كشف الله
عنه جنود فارس مشى من حصن

يجدون روثا الا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل فلا يستجى أحد لا بعظم ولا بروث
وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقالوا يا محمد انه أممك أن يستجوا بعظم أو روثه أو حمة فان الله تعالى جعل لنا
 فيه ارضا قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي اسناده اسمعيل بن عياش
 والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه على
 النهي عن اطعام الدواب الجاسة اه لان تعليل النهي عن الاستجمار بالبعرة بكونها
 طعام دواب الجن يشعر بذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اداوة لوضوئه وحاجته فيبينها ويتبعها قال من هذا قال أنا أبو هريرة قال ابغني
 أحجارا استنفض بها ولا تاتني بعظم ولا بروثه فأثبه بأحجارا في طرفي حتى
 وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما
 من طعام الجن وانه أتاني وقد جن نصيبين ونعم الجن فسألتني الزاد فدعوت الله لهم أن
 لا يمر وابعنهم ولا بروثه الا وجدوا عليه اطعاما رواه البخاري الحديث ~~هكذا~~ اساقه
 البخاري في باب ذكر الجن وهو أتم مما ساقه في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجه الذي
 أخرجه منه مطولا قوله ابغني أحجارا بالوصل من الثلاث أي اطلب لي يقال بغيتك الشيء
 أي طلبته لك وفي رواية بالقطع يقال ابغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل انسب
 بالاساق كذا في الفتح قوله استنفض بقاءه ~~كسورة~~ وصاد مجمعة مجزوم لانه جواب
 الامر ويجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستنفاض التفض وهو أن يهز الشيء لطير
 غباره وفي القاموس استنفضه استخرجه وبالجحرا استجى قال الحافظ ومن رواه بالقاف
 فقد حذف قوله ولا تاتني قال الحافظ كانه صلى الله عليه وآله وسلم خشي أن أباهريرة
 فهم من قوله استجى أن كل ما يزيل الأثر وينقي ~~ككاف~~ ولا اختصاص لذلك بالأحجار
 فنهى باقتصاره في النهي على العظم والروث على أن ما سواه مما يجزئ ولو كان ذلك مختصا
 بالأحجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن تخصيص هذين للنهي معنى وانما
 خص الأحجار بالذكر لكثر وجودها قوله همام من طعام الجن قال الحافظ الظاهر من
 هذا التعليل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

* (باب ما لا يستجى به الجاسة) *

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط فأمرني أن
 أتبعه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأثبه بها
 ، أخذت حجرين وأتيت الروثة وقال هذه ركس رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي
 وزاد فيه أحمد في رواية له اتني بحجر) قوله فلم أجده في رواية للبخاري فلم أجده والضهير
 للبحر قوله فأخذت روثه زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث انه كانت روثه حمار
 ونقل التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبعال والحمار قوله وأتيت الروثة

الاب الرابع لنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي سفيان دخل
هرقل لأقرب الله منه وأنه أحرى
بالإطلاع على ظاهره وباطنه أكثر
من غيره ولأنه أحرى بأن
يتدخ في نفسه بخلاف الأقرب
لأنه قد يقال إن أقرب منهم
في الخبر عن نسب قريبه مما
يقضي شرفاً فخراً لو كان عدواً
لداخوته في شرف النسب إجماع
لهم في رواية ابن إسكن فتدلى
هذا أقرب به نسباً وهو ابن عمه
أخي أبيه وقد أوضح ذلك المصنف
في الجهاد بقوله ما قرأنا منه
قلت هو ابن عمي قال أبو سفيان
ولم يكن في الركب من بني عبد
مناف غيرة (فقال) ي
هرقل وللأصلي وابن عمه أكر
وثني ذر عن الحموي قال (ذوه
مضى) وأما أمر بقاء أبي سفيان
ليمن في السؤال ريشني غيلة
(فقر بواحد به فجمعوه) فند
ظهره لئلا يستقيموا أن يوجهوه
بالتكذيب ن كذب كما سرح
به الواقدي في روايته (نقول)
هرقل (ترجمته) قل الله أي
لاصحب أبي سفيان (أي سائل
هذا) أي أباسفيان عن هذا
الرجل) أي أبي صلى الله عليه
وآله وسلم راشار إليه إشارة
أقرب الأقرب العهد به ذكره
ولا لأنه معهود في أذهانهم
(هو كذبي) بخفيف أي أن
نقل إلى المذهب (ذوه)
بشديد قل تنبي كذب
بأنخفيف يتعدى إلى شعوب

رد لقرمذي وبنه جه الحديث قل لقرمذي غريب وأخرجه البزار في مسنده من
حديث ابن عباس بالنظر نزلت هذه الآية هل قبالة فيه رجل يحبون أن يتطهروا والله
يحب لمطهرين فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فناموا أما تتبع الحجارة الماء قال
أمر الله وسلم ثم أراد أن الزهري الأشجعي بن عبد العزيز ولا عنه إلا أنه قال المافظ
ومحمد بن عبد العزيز صفة أبو حاتم فقال ليس له ولا أخويه عمران وعبد الله حديث
مستقيم وعبد الله بن ثيب لذي رواه البزار من طريقه ضعيف أيضاً وقد روى الحاكم
هذا الحديث وأيس فيه إلا ذكره الشيخ أبو المصنف رحمه الله كما ذكره النور في ابن
الزكاة بأن ليس في حديثهم كذا يجمعون بين الحجارة والماء ولا يوجد هذا في كتب
الحديث وكذا قال المحقق الصبري ورواية البزار رارة عليهم را كانت ضعيفة وحديث
باب قول المافظ هو بسند ضعيف روى أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن
عويم بن ساعدة نحوه وأخرجه الحاكم من طريق مجاهد قال لما نزلت الآية بعث النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إلى عويم بن ساعدة فقار ما هذا انظروا الذي أئتم الله عليكم به
قال ما خرج من أرباب ولا هم أذن الغائط الاغسل برة فقال صلى الله عليه وسلم هو هذا
ورواه ابن ماجه راخكم من حديث أبي سفيان طلحة بن نافع قال أخبرني أبو أيوب وجابر
بن عبد الله وأبو سلمة بن الأكوع وأبو سلمة بن عبد الرحمن ورواه أحمد وابن أبي شيبة وابن قانع عن
حديث محمد بن عبد الله بن سادة روى عن أبي أيوب في معرفة اصحابه الخلاف فيه على شهر
ابن حوتب ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة وذكره الشافعي في الام بغير اسناد
والحديث يدل على ثبوت استحباب الماء والثناء على فاعله لما فيه من كمال التواضع وقد
تقدم الكلام عليه في قول ليا

(أ) وجوب تقديمه (استحبابه على الوضوء) *

عن سليمان بن يسار قال أرسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الرجل يجد المدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعسل ذكره ثم يمتوضأ رواه الأئمة الحديث قال ابن حجر منقطع وقد ساقه المصنف
للإسناد لعله على وجوب تقديمه لاستحبابه على الوضوء وترجمه باب بذات لأن لفظة
تستعمل في ترتيب ويشتكل عليه ما وقع في الجار من تقديم الأمر بالوضوء على غسل قال
المصنف ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى الجار وبالعكس قال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من
قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات توضأ وانضح فرجك جواز تأخير الاستنجاء عن
الوضوء وقد سرح به بعضهم قال وهذا يتوقف على القول بأن الواو لترتيب وهو مذهب
ضعيف انتهى وأنت خير بما حجة الدلال ذلك البعض لا تتوقف على ما ذكره ابن دقيق
عيد من كون الواو لترتيب بل يصح على المذهب المذكور وهو أن الواو اطلق الجمع
من ترتيب الاستنجاء لأن الواو على هذا تدل على جواز تقدم ما قبلها على ما بعده

من صدق رسول لدي الخديت

وصدقني الحديث وكذب
باعتدلي بتعدى الى مقبول
واحد من غرائب الانفاظ
لخاتمة الخاتمة الزيادة
تناسب الزيادة وبالعكس
واحد من هذا العكس (قال) اي ابو
سفيان وسقط لفظ قال للمكرمة
وابي الوقت كذا هي ساقطة من
اليونانية مطلقا فاشكل ظاهره
وباثباته يزول الاشكال (فوالله
لولا الحياء) وفي نسخة كريمة لولا
ان الحياء (من ان يثروا على)
بضم المثلثة وكسرها وعلى معنى
عنى اي رفقتي يروون عني (كذبا)
بالتذكير وفي غير النسخ وأصله
الكذب فاعاب به لانه قبيح ولو
على عني (الكذبت عنه) اي
لاخبرت عن حاله بكذب ابغضني
اياه ولاصيل وأبوى الوقت وذو
عن الحوى الكذبت عليه وفيه
دليل على أنهم كانوا يستنجون
الكذب اما بالاذعن الشرع
السابق أو بالعرف وفي قوله ياثروا
دون قوله يكذبوا دليل على أنه
كان وانقامهم بعدم التكذيب
ان لو كذب لاشتراكهم معه في
عداوة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لكنه ترك ذلك استحياء
واقتناع من أن في ذلك ما ينافي
بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي
ذلك كذبا وفي رواية ابن اسحق
التصريح بذلك وانظره فوالله
لو كذب ما روعا على ولكني
كنت امرأ سديا اتكرم عن
الكذب وعلمت أن أيسر ما في

وعكسه وإيقاع الامر من معانيها يمكن فيه ذلك راجع مطلوب ذلك المستدل الاجواز
التقديم والعطف بالواو الخامة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها
للتقريب ويمكن أن يقال في جواب ذلك لاشكال على حديث الباب بان رواية حديث
الباب متقدمة والروايات الواردة بالواو مطابقة في محل المعلق على المتبوع ويصح استدلال
المستفرد به الله وقد تقدم الكلام على الذي في باب ما جاء في الذي من أبواب تذهيب
النجاسة (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه انه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم
ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصل اخرجه) الكلام على الحديث محله
الغسل وسأقي الخلاف في نسجه وعدمه والمصنف رحمه الله أورده هنا للاستدلال به على
وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لتربيته الوضوء على غسل مامس المرأة منه قال رحمه
الله وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخ زسيذ كرى موضعه انتهى

(أبواب السوان وسنن الفطرة)

(باب الحث على السواك وكما بنا كدعنه)

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السواك مطهرة من
مرضاة لرب رواه أحمد والنسائي وهو للجاري تعليق) وخبره أيضا ابن حبان موصولا
ن حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو
عنه في هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي خنافة نزل اساقط اسماءه من رواية ابنه
عبد الله عنها قال ورواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عنها وقد طول الكلام عليه في
التلخيص فوالله أبواب السواك وسنن الفطرة قال أهل اللغة السواك بكسر السين وهو
يطلى على الفعل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال الليث وتوثقه العرب
قال الازهرى هذا من غليظ الليث اقيمت وذ كر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر
والسواك فعلك بالسواك ويتسالك فيه يسوكه سوكا فان قلت استلهم تذكرا فهم
وجع السواك سواك بضمير ككتاب ركتب وذ كر صاحب المحكم انه يجوز سواك بالهمز
قال الثوري ثم قيل ان السواك مأخوذ من ساء اذا دل رقيق من جاءت الابل تستسالك
أي تتمايل هذا الا وهو في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الاسنان ليذهب
لصفرة وغيرها عنها أو ما الفطرة فقد اختلف العلم في المراد بها هنا قال الخطابي ذهب
أكثر العلماء الى انها السنة وكذا ذكر جماعة غير الخطابي وقيل هي الدين حكاه في الفتح
عن طائفة من العلماء وبه جزم تونغيم في المستخرج قال الراغب أصل الفطرة الشق
طولا ويطلق على لونه وعلى الاختراع وقال أبو شامة أصل الفطرة الخلقة ابتداء
ومنه فاطر السموات والارض أي ما ابتدئ خلقهن والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
كل مولود يولد على الفطرة أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه اشارة الى قوله تعالى فطرة
الله التي فطر الناس عليها والمضى ان كل أحد ولد ترك في رقت ولادته وما يؤديه اليه نظره

زاعا اياكم ان يحفظوا
 ذلك على ان يحفظوه فلم كذب
 وزر بن محق في روايته قال
 ابو سفيان فوالله ما رأيت من
 رجل قط كان ادهى من ذلك
 لا ينف بعني هرقل (ثم كان
 أول ما سألتني عنه) بصب أول
 وبه جئت الرواية ويجوز رفعه
 على ادمية الحارثي زكريا
 وروى درية ولم يصرح بي في النسخ
 (ان قول كيف نسبه) عليه الصادة
 و - دم (فيكم) أي صاحب نسب
 أهرس شرفكم لم لا قلت هو
 فينا ذون نسب) أي صاحب نسب
 ناضيم فتبين لنا عظيم رأيت كل
 هذا على عرض الشرحين وهذا
 وجهه هرقل (هرقل) فهل قل
 هذا قول منكم) أي من قريش
 أو عرب و - فقامت
 ادمية لانه لم يرد لمخاطبين
 فتطرد قول فقهه فقامت
 وقوله بماذا امركم نسبي
 (أحد قط) تشديد لطاء المضرومة
 مع فتح الشار ونديضمان و -
 تحذف طاء وتفتح اقف ولا
 يستعمل الا في المناسي لمي
 واستعمل هنا بغير اداة تنفي
 وهو راجع واجب بأن لاستفهام
 حكمه حكمه في كانه قول هرقل
 قل هذا قول أحد لم يبقه
 أحد قط (قبله) بالنصب على
 ظرفية وللاصالي والكشمية
 وكرية ونسب ما كرمه بدل قوله
 قبله وحيث يكون بدلا من قوله
 هذا القول قال ابو سفيان (قلت لا)
 أي ميقله احد قبله (قال) هرقل

إلى الدين الحق وغوا اتوحيروا ويؤيده أيضا قوله تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا
 بطريق الله واليه يهتدون في بسية الحديث حيث عتبه بقوله فاقم وجهك لله وصرانه
 واحد يثبذل على مشروعية السر له لانه سبب تطهير السم وموجب لرضا الله على
 عمله وقد أطلق فيه السر والولم يحصه بوقت معين ولا بحالة محضة فاشهر بطلق
 شريعته وهو من استغنى لمؤكدته وليس بواجب في حال من الاحوال لما سياتي في حديث
 في هريرة فولا نأشوق على امتي لامرهم بالسراك ونحوه قال النووي باجماع من يعتد
 به في اجماع وحكي أبو حامد الاسفرايني عن داود الظاهري انه أوجب في الصلاة وحكي
 ما روي عنه انه واجب لا تبطل الصلاة بتركه وحكي عن اصحق بن راهويه انه واجب
 تبص السادة بتركه - قل امري قد نكرهنا متأخرون على الشيخ أبي حامد
 رغبه قتل لوجوب عن داود وقال مذهبهم انه سنة كالجماعة ولو صح ايجابه عن داود لم
 يصرح بعتنه اعتبار اجماع على الخار لذي عليه المحققون والا كثر من قال وأما
 اصحق فلم يصح هذا الحكم عنه انتهى وعدم الاعتماد على داود مع علمه وورعه وأخذ
 جماعة من الاثمة الا كبر عذبه من النعصيات التي لا مستند لها الا مجرد الهوى
 عذبه وقد كثر هذا بنسب في أهل المذهب وما درى ما هو البرهان الذي قام لهؤلاء
 اذ قد ثبت حتى أخرجه من دائرة علماء المسلمين فان كان لما وقع منه من المقاتلات المستبعدة
 فهي بالنسبة الى مقدمات غير المؤسسة على محض الرأي المضادة لصريح الرواية في حيز
 هذه المتباعدة فالالتعويل على رأي وعدم الاعتناء بعلم الادلة قد قضى بقوم الى
 مذهب مدد لا يوفق الشريعة منها لا لتبديل المادروا مادارد في مذهبهم من
 المدح والوعظ من غير كتابه غير وجوده عليه هي في غاية الدرة ولكن الهوى
 لنذر من يري ذلك قال الاموي والسؤال المستحب في جميع الاوقات ليس في خمسة
 رقت أ - استحباب أحد هاء الصلاة - كان متطهرا عام أو بعباد أو غير متطهر
 كى لا يجزى ما مر ترابا الثاني عند الوضوء الثالث عند قراءة القرآن الرابع عند
 استيقاظ من النوم الخامس عند تعبير انهم وتعبيره يكور بأشياء منها ترك الاكل والشرب
 ومنها كل ماله رائحة كريهة ومنها طول السكوت ومنها كثرة الكلام وقد قامت
 الادلة على استحبابه في جميع هذه الحالات اى ذكر وسياق ذكر بعضها في هذا الباب قال
 ومذهب الشافعي ان السؤال بكم للصائم بعد زوال الشمس الا لا تترك رائحة الخلوفا
 المستحبة وسياق الكلام عليه في باب السؤال لصائم ان شاء الله ويستحب ان يستاك
 بعد من ترك وبأى شيء استاك ثم يري ان تعبير حصل السؤال كالمزقة الخشنة
 والاشنة والشفة في السؤال آ - وبها لا ينبغي لاطن الاعتراض من الآن
 يكره موافقا لما ورد عن الشارع ولقد كرهوه في أوقات وفي حالات حتى كاد يفتنى ذلك
 لى ترك هذه السنة الجليلة واطراحها وهي أمر من أمور الشريعة ظهر ظهورا هار

وقبله من سكان البسيطة أهل النجادة والاعوار تزل مشاهرة للقم المطهرة يكسر الميم
وتفتح قال في الديوان الفتح أقصم (وعن ريدين خالدة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل ولا مرتهم بأمر من عندك
صلاة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بلانظ
لفرضت عليهم السوا لمع الوضوء ولا خرت صلاة العشاء إلى نصف الليل وروى النسائي
بالجملة الأولى ورواه ابن أبي عمير وأبو نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سعيد بن وهب ورواه أبو
داود ومسلم بلانظ لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء والسوا لمع عندك
صلاة ورواه أيضا أبو داود عن زيد بن خالد بالانظ الذي في الكتاب ورواه البزار وأحمد من
حديث علي بن خنوة وروى الجماعة الأولى أيضا الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن
حبان من حديث أبي هريرة وانظر الترمذي إلى ثلث الليل ونصفه ونقط أحمد ابن
حبان إلى ثلث الليل ولم يشذ وروى الجماعة الثانية للنسائي وأحمد بن خزيمة من حديث
أبي هريرة وعلقها البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوا لمع الوضوء عندك
صلاة وروى ابن أبي حنيفة في تاريخه بسنده حسن عن حماد بن عيسى قال سألت أبا عبد الله
عنه بالسوا لمع عندك صلاة كما يتوضون والحديث يدل على نية تأخير العشاء إلى
ثلث الليل لأن لولا لا تمتنع الثاني لوجود الأول فإذا ثبت وجود الأول ثبت متناع
الثاني وبقي التذلل والكلام على هذه الجملة الصلاة أن شاء الله تعالى ويدل أيضا على
نية السوا لمع ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يسحب السوا من صلاة
وقد نسيه في الخبر إلى أنه كثير من مذهب الظاهرية قائلين بالوضوء وانسحب عنهم وقد
سبق كلام النووي في ذلك (وعر أي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دل ولا

أشق على أمتي لأمرتهم بالـ والـ عند كل صلاة رواه الجماعة ورواية جديدة مرتمة
بالـ والـ مع كل وضوء وللبحاري تعليقا لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء قال ويروى
نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قال ابن منده استاده
مجمع على صحته وقال النوروي غلط بعض الأئمة البكار فزعوا أن البحاري لم يجره وهو
خطأ منه وقد أخرجه من حديث مالك عن أبي الزيد عن الأعرج عن أبي هريرة وأيسر
هو في الموطأ من هذا الوجه إلى دوفيه عن ابن شهاب عن جندب عن أبي هريرة قال
رأيت أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال مع كل وضوء ولم يصرح برفعه قال ابن عبد البر
وذكرهم الرفع وقد رواه الشيخ عن مالك مرفوعا في الباب عن زيد بن خالد عند
الترمذي وأبي أود وعن علي عند أحمد وعن أم حبيبة عند أحمد أيضا وعن عبد الله بن
عمر وسهل بن سعد وجابر أنس عند أبي ذؤيب قال الحافظ واستاد بعضها حسن وعن
ابن الزبير عند الطبراني وعن ابن عمر وجهه فريبن أبي طالب عند الطبراني أيضا والحديث
الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران بإسقاطها وجرم ابن مالك بجوازه مطلقا خلافاً لـ

قال ابو سفيان (ولم يمكنني)
 ان تصبه به غير هذه الكلمة على
 ان التقيص هنا امر نسبي لان
 من قطع بعدم غدره ارفع رتبة
 من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة
 وقيل صلى الله عليه وآله وسلم
 معروف فعنده الاستقراء من
 عادته انه لا يغدر ولا يمكن لما كان
 الامر مغيبا لانه مستعمل آمن
 أبو سفيان ان ينسب في ذلك الى
 الكذب وهذا اوردته على التردد
 ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا
 التدرج وقد صرح ابن اسحق
 في روايته بذلك (قال هرقل
 فقل قائلتموه) نسب ابتداء
 القائل انهم لم ينسبه اليه صلى
 الله عليه وآله وسلم لما اطلع عليه
 من ان النبي صلى الله عليه وآله
 ولم لا يبدأ قومه بالتقال حتى
 يتأثروا قال أبو سفيان (قلت
 نعم) قائلتموه (قال هرقل
 فكيف كان قتالكم اياه) وهذا
 أوضح من قتالكموه باتصال
 الضمير فلذلك فصله ووصوه العيني
 تبعاً لنص الزمخشري قال أبو
 سفيان (قلت) للاصلي قال
 (الحرب بيننا وبينه محال)
 بكسر أوله والحرب اسم جنس
 واسمه اسم جمع وهذا جعل
 خبر حرب كذا في النسخ وتعبه
 العيني بان المحال ليس اسم
 جمع بل هو جمع وبينهما فرق
 ووزان يكون محال بمعنى
 المساجلة فيرد السؤال أصلاً

الواو شاصه يشوصه وما صبه عوصه اذا غسله والشوص بالفتح غسل والتنظيف كذا في
 الصحاح وقيل الغسل وقيل التقيية وقيل الدلك وقيل الامر بالرسن من اكل
 الى فوق وتكسه الخطاى فقال هو ذلك الاسنان بالسواك ولا صابع سرخا والحديث
 يدل على استحباب السواك عند القيام من النوم لانه مقتضى لتعير النعم بالمتصاعد
 اليه من أبخرة النعمة والسواك ينظفها ولهذا ارشد اليه وظاهر قوله من المثل ومن
 النوم العموم لجميع الاوقات قال ابن دقيق العبد وقيل ان يصح بما اذا قام الى
 الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية الجار بالفظ اذا قام للتجديرا ثم نحوه انتهى
 فيحمل المطابق على المقيد ولكن بعد معرفة العلة التي تليق لا يتم لانه مندوب
 اليه في جميع الاحوال (وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يردد يد ويدها رافعة يستيقظ التسوك رواه احمد وبوداود) الحديث اخرج به أيضا
 ابن ابي شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

(باب تسوك الموضي بصبغه عند المضمضة)

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكنبه ثلاثا
 وعضض ثلاثا فادخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثم ثاء غسل ذراعيه ثلاثا ومسح
 رأسه واحدة رذ كر بابي الحديث وقال هكذا كان رضوه بي الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رواه أحمد الحديث يأتي الكلام على اطرافه في الوضوء رقد انه المصنف للاستدلال
 بقوله فادخل بعض أصابعه في فيه على أنه يجوز التسوك بالاصبع وقد روى ابن عدي
 والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن اشعث عن النضر بن أنس عن أنس بن مالك
 بالفظ يجوز من السواك الاصابع قال الحافظ وفي اسناده نظر وقال يضا لا يرى
 به ندم بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن المنني عن بعض اهل بيته عن أنس بن مالك ورواه
 أبو نعيم والطبراني وابن عدي من حديث عائشة وفيه المنني بن الصباح روى به نعيم أيضا
 من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده كثير ضعفتو قال الحافظ
 واضح من ذلك ما رواه احمد في مسنده من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر
 حديث الباب وروى ابو عمير في كتاب المهور عن عثمان أنه كان اذا وضأ بسواك فاه
 بصبغه وروى الطبراني في الاوسط من حديث عائشة تلمت يا رسول الله الرجل يذهب فوه
 أيسة لك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه ثم امساها فيه عيسى بن عمر
 الله الانصاري وقال لا يروى الا بهذا الاسناد قال الحافظ وعيسى ضعفته ابن حبان وذكر
 له ابن عدي هذا الحديث من من اكبره

(باب السواك للصائم)

عن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو
 صائم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال الحافظ روه أصحاب

وفي هذه الجملة تشبيه بليغ شبه
الحرب بالسجال مع حذف أداة
التشبيه لقصد المبالغة كقولك
زيد سحر أو أرب السجال النوب
يعني الحرب بينهما وبينه نوب
نوبة لما نوبة له كما تقيين إذا
كان بينهما الحرب حتى أحدهما
يخسر والآخر يلد (ينال منا
ينال منه) أي يصيب منا
ونصيب منه شارحون في بيان
بذلك ما وقع بينهم في غزوة بدر
وغزوة أحد وقد صرح بذلك أبو
سفيان يوم أحد قال البلقيني
هذه الكلمة فيها دسيسة أيضا
لأنهم لم ينافوا منه صلى الله عليه
وآله وسلم قط رغبة في غزوة
أحد أو بعض الفتنتين قتل
وكانت الغزوة مصرة لمؤمنين
وتعطف بأحد وقوت لما لا
بينه صلى الله عليه وآله وسلم
وبينهم قتل هذه التصفة في ثلاثة
موضعين بدو حديثه فنفذ
فصوب المسلمون من مشركين
في بدو عكسه في أحد أصاب
من أهل الفتنتين ناس قليل
في حذف فصيح قول أبي سفيان
يصيب منا ونصيب منه وجهه
فلا دسيسة هنا في كلامه كالأجني
والجملة تفسيرية لا محال لها من
الأعراب (قال) هرقل (ما) وفي
بعض الأصول بما وفي نسخة
(يا أمركم) أي ما الذي يأمركم به
وفيه دلالة على أن لرسول من شأنه
أن يأمر قومه قال أبو سفيان
(قلت بتدليل عبد الله عليه
ففيه أن لا امر سمعة مع روعة لأنه

السني وابن خزيمة وعائقه البخاري وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال ابن خزيمة
رأنا إبراهيم من عهدته لكن حسن الحديث غيره وقال الحافظ أيضا سنده حسن والحديث
يدل على استحباب السؤال للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت وهو يرد على الشافعي
قوله بالكراهة بعد الزوال للصائم مستدلا بحديث الخلوفا الذي سياتي وقد نقل الترمذي
إلى الشافعي قال لا بأس بالسؤال للصائم أول النهار وآخره واختاره جماعة من أصحابه منهم
بوزامة وابن عبد السلام والنووي والمنزني قال ابن عبد السلام في قواعد الكبرى
وقد فضل الشافعي تحمل الصائم مشقة رائحة الخلوفا على إزالته بالسؤال مستدلا بأن
نوابه أطيب من ريح المسك ولا يوافق الشافعي على ذلك إذ لا يلزم من ذكر نواب العمل أن
يكون أفضل من غيره لأنه لا يلزم من ذكر التفضيل حصول الرجحان بالفضلية الاترى أن
الوتر عند الشافعي في قوله الجدي أفضل من ركعتي النجم مع قوله عليه السلام ركعتا
النجم خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة قد أتمنى الشارع عاها وذكروا فضيلتها وغيرها
أفضل منها وهذا من باب تزحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما فان السؤال نوع
من التطهر المشروع لجل الرب سبحانه لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الأفواه تعظيم
لشأنه فيه ولا جله شرح السؤال وليس في الخلوفا تعظيم ولا اجلال فكيف يقال أن
فضيلة الخلوفا تربي على تعظيم ذي الجلال بتطبيب الأفواه إلى أن قال والذي ذكره
الشافعي رحمه الله تخصيص للعام مجرد الاستدلال المذكور بالمعارض بما ذكرنا قال الحافظ
في التلخيص استمد من أصحابنا بحديث خلوفا فم الصائم على كراهة الاستقبال بعد الزوال
لم يكون صائما فيه نظرا لذكر في رواية للدارقطني عن أبي هريرة قال لك السؤال إلى
العصر فإذا صليت فالله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خلوفا فم
الصائم الحديث قال وقد عارضه حديث عامر بن ربيعة يعني حديث الباب وقال وفي
الباب حديث علي إذا سمعت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فإنه ليس من صائم
يمس شقن بالعشي الا كتالعه نواز ابن عبيد يدم القيامة أخرجه البيهقي قال الحافظ
راسداه ضعيف انتهى وقول أبي هريرة مع كونه لا يدل على المطلوب لاجته فيه على أن
فيه عمر بن قيس وهو متروك وكذلك حديث علي مع ضعفه لم يصرح فيه بالرفع فالحق أنه
يستحب السؤال للصائم أول النهار وآخره وهو مذهب جمهور الأئمة (وعن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير خصال الصائم السؤال
رواه ابن ماجه قال البخاري وقال ابن عمر سنة لا أول النهار وآخره الحديث قال
الشيخ هو ضعيف ورواه أبو نعيم من طريقين آخرين عنها وروى النسائي
في الكبرى والعتيلي وابن حبان في الضعفاء والبيهقي من طريق عاصم عن أنس بن مالك
لصائم أول النهار وآخره برطب السؤال ويأبسه ورضعه وفيه إبراهيم بن بطار
المورزمي قال البيهقي انقرا به إبراهيم بن بطار ويقتل إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي

أتى بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في هذه المسئلة لأن أبا سفيان من أهل اللسان وكذلك الراوى عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم (ولا تشركوا به شيئاً) بالواو وفي رواية المسئلة على أساس تاط الواو فتكون تأكيذا لقوله وحده وهذه الجملة من عطف المنفى على مثبت وعطف الخاص على العام على حد تنزل الملائكة والروح فان عبادته تعالى أعم من عدم الاشرار به (واتركوا ما يقول آباؤكم) من عبادة الاصنام وغيره فهي كلمة جامعة لتلك ما كانوا عليه في الجاهلية وانما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له لان الآباء قدوة عند القريبين أى عبادة الاوثان والنصارى (ويأمرنا بالصلاة) المعهودة المفتحة بالكسبية والمختمة بالتسليم وفي نسخة بنياً الزكاة واقتران الصلاة بالزكاة معناد في الشرع وفي يأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة الى أن المغيرة بين الامرين لما يترتب على مخالفتهم اذ يخالف الاول كافر والثاني عاص (والصدق) وهو القول المطابق للواقع وفي رواية اللوائف بالصدقة بدل الصدق ورجحها البلقيني قال الحافظ ويقويه رواية الموائف في التفسير والزكاة وقد ثبت عنه من رواية أبي ذر عن شيخه الكشيبي والسرخسي اللقطان الصدق والصدقة (والعفاف)

خوارزم وهو منكر الحديث وقال ابن حبان لا يصح ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس وذكروه ابن الجوزي في الموضوعات قال الحافظ قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير وقال احمد بن منيع في مسنده حدثنا الهيثم بن خارجة حدثنا يحيى بن حمزة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس ومجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسوك وهو صائم الحديث يدل على أن السؤال من خير خصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده وقد تقدم الكلام على ذلك في الحديث الاقل (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك متفق عليه) الحديث له طرق وألفاظ ورواه مسلم من حديث أبي سعيد والبراء من حديث علي وابن حبان من حديث الحرث الأشعري وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سفيان من حديث جابر قوله خلوف بضم الخاء قال القاضي عياض قيدناه عن المتقين بالضم وأكثرا الحديثين فيفتقون خاءه وهو خطأ وعنه الخطابي في غلطات الحديثين وهو تغير رائحة الفم وقد استدل الشافعي بالحديث على كراهة الاستبالة بعد الزوال للصائم لانه ينيل الخلوف الذي هو أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الاستدلال لا يفتض لتخصيص الاحاديث القاضية باستحباب السؤال على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصات وقد سبق الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة قال المصنف رحمه الله وبه احتج من كره السؤال للصائم بعد الزوال انتهى

• (باب سنن الفطرة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الفطرة الاستحداد والختان وقص الشارب وتف الابط وتقليم الاظفار ورواء الجماعة) قوله خمس من الفطرة قد تقدم الكلام فيه في أول أبواب السؤال والمراد بقوله خمس من الفطرة في حديث الباب ان هذه الاشياء اذا فعلت انصف فاعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحشهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة وقد ردت البضاوى الفطرة في حديث الباب الى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال هي السنة القديمة التي اختارها الانبياء وانفقت عليها الشرائع فكأنها أمر جلي ينطوون عليها وسوغ الابتداء بالذكورة في قوله خمس انه صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرها وأعلى الاضافة أى خمس خصال ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس قوله الاستحداد هو خلق العانة سمى استحدادا لاستعمال الحديدية وهي الموسى وهو مة بالاتفاق ويكون بالخلق والقص والتنشف والنورة قال النووي والافضل الحلق والمراد بالعانة الشعر فوق ذكرك الرجل وحواليه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ونقل عن أبي العباس بن سريج انه

بفتح العين أى الكف عن
 المحارم وخوارم المسروقة
 (والصلة) لا درحام وهى كل ذى
 رحم لا تحل ممساكته لو فرضت
 الاثوثة مع الذكورة أو كل ذى
 قرابة والصحيح عمومها فى كل
 ما أمر الله به أن يوصل كالمصدق
 والبرهان نعمام قال فى التوضيح
 من تأمل ما ستراه هرقل من
 هذه الاوصاف تميزه حين
 ما استوصف أمره واستبرأه من
 حاله ولله درهم من رجل ما كان
 أعقله لو ساعدته المقادير بتخاذل
 مالكه والاتباع (فقال) هرقل
 (لترجمنا قل له أى لابي سفيان
 (سألك عن) رتبة (نسبه)
 فيكم هو شريف أم لا) فذكرت
 أنه فيكم ذو) صاحب (نسب)
 شريف عظيم (مكذلك) بالفاء
 وللازمة وكذلك الرسل تبعث
 فى) أشرف (نسب قومها)
 اظاهر أن اخبار هرقل بخزم
 كان عن العلم المترددة فيه فى
 الكتب السابقة (وسألك عن
 قال أحد) ولا بى ذر بسقط هل
 منكم هذا القول) زاد فى
 نسخة قبله (فذكرت ألا
 فقلت) أى فى نفسى وخلقى
 على حديث النفس قولاً لو كان
 أحد قال هذا القول قبله لكانت
 رجل يأنسى بقول قيل قبله) أى
 يقتدى ولا بى ذر عن الكشيمى
 يأتى (والمكذوب هل كان من
 آفته من مكذوب) ولكن الكشيمى من
 ذلك بفتح لمين (فذكرت أن لا
 قالت) وللاصلي وابن عساكر

الشعر الثابت حول حلقة الدبر قال النووى فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع
 ما على القبل والدبر وحولهما انتهى وأقول الاستدلال كان فى اللغة حلق العانة كما
 ذكره النووى فلا دليل على سنية حلق الشعر الثابت حول الدبر وإن كان الاحتلاق
 بالحديد كما فى القاموس فلا شك أنه أهم من حلق العانة ولكنه وقع فى مسلم وغيره بدل
 الاستحداد فى حديث عشر من الفطرة حلق العانة فيكون مبيهاً لاطلاق الاستحداد فى
 حديث خمس من الفطرة فلا يتم دعوى سنية حلق شعر الدبر أو استحبابه الا بدليل ولم
 نقف على حلق شعر الدبر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من أصحابه قوله
 والختان اختف فى وجوهه وسماى الكلام عليه فى الباب الذى بعده هذا والختان
 قطع جميع الجلدة التى تقطى الحشفة حتى تنكشف جميع الحشفة وفى المرأة قطع أدنى
 جزء من الجلدة التى فى أعلى الفرج قوله وقص الشارب هو سنة بالاتفاق والقاص مخبر
 بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يوليه غيره لحصول المتصود بخلاف الأبط والعانة وسماى
 مقدار ما يتقص منه فى باب أخذ الشارب قوله وتتف الأبط هو سنة بالاتفاق أيضاً قال
 النووى والافضل فيه التقف أن قوى عليه ويحصل أيضاً بالحلق والنورة وحكى عن
 يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على شافعى وعنده المزين يحلق أبطه فقال الشافعى
 علمت أن السنة انتف ونف كن لأقوى على الوجع ويستحب أن يبدأ بالأبط الأيمن
 الحديث ليمين وفيه كان يعجبه التيمن فى تعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وكذلك
 يستحب أن يبدأ فى قص الشارب بالجنب الأيمن لهذا الحديث قوله تقليم الاظفار ووقع
 فى الرواية الاتية فى صحيح مسلم وغيره قص الاظفار هو سنة بالاتفاق أيضاً والتقليم
 تفعل من الله لم وهو القطع قال النووى ويستحب أن يبدأ باليمين قبل الرجلين فيبدأ
 بمسجدة يده اليمنى ثم الوسطى ثم المنيصرة ثم الايمن ثم يعود الى اليسرى فيبدأ
 بيمينها ثم يمينها الى آخره يعود الى الرجل اليمنى فيبدأ بيمينها ويختم بخمس
 اليسرى انتهى (وعن أنس بن مالك قال وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الاظفار
 وتف الأبط وحلق العانة ألا لا تترك أكثر من أربعين ليلة رواه مسلم وابن ماجه ورواه
 أحمد والترمذى والنسائى وأبو داود وقالوا وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قوله وقت لنا فى الرواية الاولى على البناء للمجهول وقد وقع خلاف فى علم الاصول
 والاصطلاح هل هى صيغة رفع أو لا والاكثر أنها صيغة رفع الى النبي صلى الله عليه وآله
 ولا إذا قالها الصحابي مثل قوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وقد صرح فى الرواية الثانية
 من حديث الباب بأن الوقت هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتفع الاحتمال لكن
 فى اسنادها صدقة بن موسى أبو المغيرة ويقال أبو محمد السلى البصرى الدقيقى قال يحيى بن
 معين ليس بشئ وقال مرة ضعيف وقال النسائى ضعيف وقال الترمذى ليس بالحافظ
 وقال أبو حاتم الرازى ابن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوى وقال أبو حاتم

والكشمير في فقلت (فلو) ولا في الوقت لو (كان من آياته من ملك قات رجل يطلب ملكاً إليه) قال آية بالافراد ليكون أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو قال ملك آياته أو المراد بالاب ما هو أعم من حقيقة نفسه ومجازه نعم في سورة آل عمران آياته بالجمع وانما لم يقل هرقل فقات الا في هذين الموضعين لان هذين المقامين مقامان فكرر ونظر بخلاف غيرهما من الاسئلة فانهم اقاموا نقل قال هرقل لا في سفيان (وسألتك هل كنتم تهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا فقد أعرف انه لم يكن يذنب) الا لام فيه لام الجود لما لزمتها النقي وفانتهما تأكيدهم انني نحو لم يكن الله ليغفر لهم اي لم يكن ليغفر (الكذب على الناس) قبل أن يظهر ربه الله (ويكذب) بالنصب (على الله) بعد اظهارها (وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسل) غالباً لانهم أهل الاستكانة لأهل الاستبكار الذين أصروا على الشقاق بغيا وحسداً كما في جهل وأشباعه الى أن أهلكتهم الله تعالى وأنت بعد حين من أراد سعادته منهم ويؤيد استناده على ذلك قوله تعالى قالوا أنؤمن لك واتبعك الذرولون المنصير بأنهم الضعفاء

ابن حبان كان شيخا صالحا الا ان الحديث لم يكن صناعته فكان اذا روى قلب الاخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به وقد أخرج الرواية الاولى في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى وقيسبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك بذلك اللفظ قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر وقال أبو عمر بن عبد البر لم يروه الا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكفي في وثوقه احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره انتهى قوله أن لا ترك قال النووي معناه ترك الاحتجاج به أربعين لانه وقت لهم الترك أربعين قال والخبر انه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال حلق انتهى قلت بل الخبر انه يضبط بالأربعين التي ضبط بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز تجاوزها ولا يعد مخالفا للسنة من ترك القص ونحوه بعد الطول الى انتهاء تلك الغاية (وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الابط وحلق العانة واتقاص الماء يعني الاستحجام قال زكريا قال مصعب ونسيت معاشره الا ان تكون المضغضة رواء أحمد ومسلم والنسائي والترمذي الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكن قال الحافظ وهو معلول ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى واذا بنى ابراهيم ربه بكلمات قال خمس في الرأس وخمس في الجسد فذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب والسواك وقص الاظفار وتنف الابط وحلق العانة قوله واعفاء اللحية اعفاء اللحية توفيرها كما في القاموس وفي رواية للجاري وفروا اللحية وفي رواية أخرى لمسلم أوفوا اللحية وهو معناه وكان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشارع عن ذلك وأمر باعفاءها قال القاضي عياض يكره حلق اللحية وقصها وتخييقها وأما الاخذ من طولها وعرضها فحسن وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكرر في قصها وجزها وقد اختلف السلف في ذلك فمنهم من لم يجد يجد بل قال لا يتركها الى حد الشهرة وبأخذ منها أو كره مالك طولها اجدا ومنهم من حد بما زاد على القبضة فيزال ومنهم من كره الاخذ منها الا في حج أو عمرة قوله واستنشاق الماء سياق الكلام عليه في الوضوء قوله وغسل البراجم هي بفتح الباء الموحدة وبالجم جمع برجة بضم الباء والجم وهي عقد الاصابع ومعاطفها كلها وغسلها سنة مسقولة ليست بواجبة قال العلماء ويلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ فيزيله بالمسح ونحوه قوله واتقاص الماء هو بالقاف والصاد المهملة وقد ذكر المصنف نفسه بانه الاستحجام وكذلك فسره وكيع وقال أبو عبيد وغيره معناه اتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مداه كبره وقيل هو

علي العصير قال هرقل لاني
سقيان (رسالتك أريدون أم
ينقصون فذكرت انهم يزيدون
وكذلك أمر الايمان) فانه
لا يزال في زيادة (حتى يتم)
بالأمور المعتبرة فيه من صلاة
وزكاة وصيام وغيرها ولهذا
نزل في آخر سنه صلى الله عليه
 وآله وسلم اليوم أكملت لكم
دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً ومنه
ويأتي الله الآن بتم نوره قال
الحافظ في الفتح وكذا جرى
لاتباع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يزلوا في زيادة حتى كمل
بهم ما أراهم الله من طهارته
وعظام نعمته فله الحمد والمنة
انتهى أقول وكذا وقع لاهل
الحديث النبوي فمنهم لا يزالون
يزيدون في أقطار الارض
وأصهارها على قوة أرضهم
حتى تظهر بهم الحق من الباطل
وامتار التحقيق الحقيقي بالاتباع
من التقليد المبني على الابتداع
ولله الحمد (وسألتك أريد أحد
ضخمة لديه بعد أن يدخل فيه
فذكرت أن لا وكذلك الايمان
حين) بالنون وفي بعض النسخ
حتى وفي آل عمران وكذلك
الايمان اذا خالط قال في الفتح
وهو يرجح ان رواية حتى وهم
والصواب حين وهو رواية
الاكثر (تخالط) بالفاء (بشاشته
الغلوب) اي بشاشة الايمان
الغلوب التي تدخل فيها وللعموم
والمصطفى يخالط بالياء وبشاشة

الانتضاح وقد جاء في رواية بدل الانتقاض الانتضاح والانتضاح نضج الفرج بما قليل
بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس وذكر ابن الاثير انه روى انتقاض بالفاء والصاد المهملة
وقال في فصل الفاء قبل الصواب انه بالفاء قال والمراد نضجه على الذكركم قولهم لنضج
الدم القليل نفصة وجمعها نفص قال النووي وهو مذاق له شاذ قوله ونسبت العاشرة
الا ان تكون المضمضة هذا شك منه قال القاضي عياض واعلمها الختان المذكور مع
الخمس الاولى قال النووي وهو أولى وسبأني الكلام على المضمضة في الوضوء وقد
استدل الرافعي بالحديث على أن المضمضة والاستنشاق سنة وروى الحديث بالمنظ عشر
من السنة وردت الحافظ في التلخيص بأن لنظ الحديث عشر من القطر قال بل ولو ورد
بلفظ من السنة لم يمتض دليله على عدم الوجوب لان المراد به السنة أي الطريقة
لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي قال وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً المضمضة
والاستنشاق سنة رواه الدارقطني وهو ضعيف

• (باب الختان) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اختن ابراهيم خليل
الرحمن بعد ما أتت عليه غمانون سنة واختن بالقدر ممتنع عليه الا ان مسلم الميزكر
السنين) قوله الختان بكسر الميم وتخفيف المنة مصدر ختن أي قطع والختن بفتح ثم
سكون قطع بعض لحمه ووص من عضو مخصوص والختان اسم لفعل الختان
والموضع الختان كما في حديث عائشة اذ التقي الختانان قال الماوردي ختان الذي كقطع
الجلدة التي تغطي الحشفة والمستحب ان تستوعب من أصلها عند أول الحشفة وأقل
ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يغشى به وقال امام الحرمين المستحق في الرجال قطع القلفة
وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء يتدلى وقال ابن الصباغ حتى
تتكشف جميع الحشفة وقال ابن كنج فيما نقله الرافعي يتأذى الواجب بقطع شيء مما فوق
الحشفة وان قل بشرط ان يستوعب القطع تدوير رأسها قال النووي وهو شاذ والاول
هو المعتمد قال الامام والمستحق من ختان المرأة ما ينطق عليه الاسم وقال الماوردي
ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكركم كالتواء أو كعرف الديك
والواجب قطع الجلدة المستعيلة منه دون استئصاله قال النووي ويسمى ختان الرجل
اعذارا بذال مبهمة وختان المرأة خنضاً بخاء وضاد مبهمتين وقال أبو شامة كلام أهل
اللغة يقتضى تسمية الكل اعذاراً والخنض يختص بالنساء قال أبو عبيد عذرت
الجارية والغلام وأعذرتهم ما خنتهم اراختنتهم ما وزنا ومعنى قال الجوهري والاكثر
خنض الجارية قال وتزعم العرب أن الولد اذا ولد في القمر اتسعت قفقه فصار كالمختون
وقد استحب جماعة من العلماء فيمن ولد مختوناً ان يمر بالموسى على موضع الختان من غير
قطع قال أبو شامة وغالب من يكون كذلك لا يكون ختانه تاماً بل يظهر طرف الحشفة

بالنصب والقيلوب بالجسر على
 الاضافة اى يخالط الايمان
 انشراح الصدور والفرح
 والسرور وزاد المصنف في
 الايمان لا يسخطه أحد وزاد
 ابن السكن يزاد به عجباً وفرحاً
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك
 حلاوة الايمان لا تدخل قلباً
 فتخرج منه (والتكهل يغدر
 فذكرت ان لا وكذلك الرسل
 لا تغدر) لانها لا تطلب حفظ
 الدنيا الذي لا يالى طالبه بالغدر
 بخلاف من طاب الآخرة ولم
 يعرج هرقل على المدينة التي
 دسها أبو سفيان كما تقدم
 (والتكلى بما أمركم فذكرت
 انه يأمركم) ذكر ذلك بالاختصاص
 لانه ليس في كلام أبي سفيان
 ذكر الامر بل صيغته (أن تعبدوا
 الله وحده ولا تشركوا به شيئاً
 و) انه (ينهاكم عن عبادة
 الاوثان) جمع وثن وهو الصنم
 واستفاده هرقل من قوله ولا
 تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول
 آباءكم لان مقولهم الامر بعبادة
 الاوثان (و) انه (يأمركم بالصلاة
 والصدق والعفاف) وسقط من
 هذه الرواية ايراد تقرير السؤال
 العاشر والذي بعده وجوابه
 وقد ثبت الجميع في رواية
 المؤلف في الجهاد ثم قال هرقل
 لابي سفيان (فان كان ما تقول
 حقاً) لان الخبر يحتمل الصدق
 والكذب (فسيملك) أى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم (موضع
 قدمي هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب تكميله قوله بالقدم بفتح القاف وضم الدال وتخفيفهما آلة
 التجربة وقيل اسم الموضع الذي اختن فيه ابراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل
 قد ذكره في باب فضل ابراهيم الخليل من رواية أبي هريرة مع ذكر السنين وأورد
 المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين
 وهو مذهب الجمهور وليس بواجب في حال الصغر وللشافعية وجه انه يجب على الولي أن
 يختن الصغير قبل بلوغه ويرد حديث ابن عباس الآتي ولهم أيضاً وجه انه يحرم قبل عشر
 سنين ويرد حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من
 ولادتهما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر
 قال النووي بعد أن ذكر هذين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح استحب أن يختن في اليوم
 السابع من ولادته وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة سواء فيه وجهان
 أظهرهما استحباب انتهى واختلف في وجوب الختان فروى الامام يحيى عن العترة
 والشافعية وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك وأبي حنيفة
 والمرضى قال النووي وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيهما وقال الناصروالامام يحيى
 انه واجب في الرجال لا النساء احتج الاقوال بما سبأ في من حديث عثيم بلفظ ألق عندك
 شعركم وكفروا ختن وهو لا ينفذ للعجبة لما فيه من المقال الذي سنينه هنالك
 وبحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليختن وقد ذكره
 الحافظ في التلخيص ولم يضعفه وتعقب بقول ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه
 ولا سنة تتبع وبحديث أم عطية وكانت خافضة بلفظ اشهى ولا تنكحني عند الحاكم
 والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحاك بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك
 ابن عمير فقبل عنه عن الضحاك وقيل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم وقيل عنه عن
 أم عطية رواه أبو داود وفي السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال انه مجهول ضعيف وتبعه
 ابن عدي في تجهيله والبيهقي وخالفهم عبد الغني بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصلوب
 في الزندقة ورواه ابن عدي من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو البزار من حديث نافع
 كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ يا نساء الانصار اختصن نغمساوا اختفضن ولا
 تنهكن واياكن وكثر ان النعم قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم منديل بن علي وهو ضعيف
 وفي اسناد ابن عدي خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من منديل ورواه الطبراني وابن
 عدي من حديث أنس بن مالك حديث أبي داود قال ابن عدي تفرد به زائدة وهو منكر قاله
 البخاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بحديث
 الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء رواه أحمد والبيهقي من حديث الجراح بن ارطاة
 عن أبي المليح بن اسامة عن أبيه والجراح مدلس وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا وتارة
 رواه بن زيادة شداد بن أوس بعد والده أبي المليح أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في

الاشياء التي سألت عنها هرقس
ليست قاطعة على النبوة الا انه
يحتجلى انها كانت عنده علامات
على هذا النبي بعينه لانه قال
بعد ذلك (وقد كنت أعلم انه)
أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(خارج) وما أورده احتمال الجزم
به ابن بطال وهو ظاهر وفي رواية
سورة آل عمران فان كان
ما تقول حقا فانه في وفي الجهاد
وهذه نسخة نبي ووقع في أمالي
لحمالي عن أبي سفيان ان
صاحب بصري أخذها ورسا
معه في تجارة فذكر القصة
ختصرة دون الكتاب وزاد في
آخرها قال فأخبرني حل تعرف
صورته اذ رأيته قلت نعم قال
فأدخلت كنيسة لهم فيها
الصورة فلم أدر ثم أدخلت أخرى
فاذا أنا بورد محمد وصورة أبي
بكر (لم) بأسقاط الواو وابن
عساكر في نسخة ولم (أ) كرطن
انه منكم) أى من قريش أو
من العرب (فلو أنى أعادنى)
وسقطت أنى الاولى في نسخة
ولابى الوقت أنى (أخص)
بضم اللام أى أصل ينال خلاص
الى كذا أى وصل (اليه
لتجسمت) بالحليم والشين
المنجمة أى لتكلفت الوصول
اليه وهذا يدل على انه كان
يتحقق أنه لا يسلم من القتل ان
هاجر الى النبي صلى الله عليه
وآله! واستناد ذلك بالتجربة
كما في قصة ضعاطر الذي أظهر لهم

العلل والطبراني في الكبير ونارة رواه عن مكحول عن أبي أيوب أخرجه أحمد وذاكر ابن
أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه خطأ من حجاج أو من الراوى عنه وهو عبد الواحد
ابن زياد قال البيهقي هو ضعيف منقطع وقال ابن عبد البر في التمهيد هذا الحديث يدور
على حجاج بن أرطاة وليس من يحتج به قال الحافظ وله طريق أخرى من غير رواية حجاج
فقد رواد الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس مر فوعا وضعفه البيهقي في
السنن وقال في المعرفة لا يصح رفعه وهو من رواية الوليد بن أبي ثوبان عن ابن عجلان
عن عكرمة عنه ورواته موثقون الا ان فيه تدليسا أه ومع كون الحديث لا يصلح
للاحتجاج له حجة فيه على المطلوب لان لفظة السنة في لسان الشارع أعم من السنة في
اصطلاح الاصمانيين واحتج المنصرون لجوبه على الرجال بصحج القول الا قول ولعدم
وجوبه على النساء بما في الحديث الذي احتج به أهل القول الثاني من قوله مكرمة في
النساء والحق انه لم يتم دليل صحيح يدل على الوجوب والتمتع في السنة كما في حديث خمس
من الفطرة ونحوه والواجب الوقوف على المتيقن الى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه
قال البيهقي أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة المذكور في الباب ان ابراهيم
اختتن وهو ابن ثمانين سنة وقد قال الله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا
وسمى عن ابن عباس ان الكلمات التي ابتلى بها ابراهيم فأتتهن هن خصال الفطرة
ومنهن الختان والابتلاء غالباً المتابع بما يكون واجبا وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكره الا ان
كن ابراهيم فعلة على سبيل الوجوب فانه من الجائز أن يكون فعلة على سبيل التنبه
فيحصل امتثال الامر بتابعه على وفق ما فعل وقد تقر بأن الافعال لا تدل على الوجوب
ويضاف الى الكلمات العشر ليست واجبة وقال الماوردي ان ابراهيم لا يفعل ذلك في
مثل سنه الا عن أمر من الله والحاصل أن الاستدلال بفعل ابراهيم على الوجوب
يتوقف على انه كان عليه واجبا فان ثبت ذلك استقام الاستدلال (وعن سعيد بن جبير
قال سئل ابن عباس من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ
محتون وكانوا لا يحتنون الرجل حتى يدرك رواه البخاري) قوله حتى يدرك الادراك في
أصل اللغة بلوغ الشيء وقته وأراد به ههنا البلوغ والحديث يدل على ما أسلفناه من أن
الختان غير مختص بوقت معين وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله ومن فوائد
هذا الحديث أن ابن عباس كان عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سن البلوغ
وسبأ في ذكر الاختلاف في عمره عند موت النبي صلى الله عليه وسلم في باب ما ينقطع الصلاة
بروره من أبواب السترة (وعن ابن جريج قال أخبرني عن عقيم بن كليب عن أبيه عن
جدته انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد أسلمت قال ألق عندك شعرا الكفر
بقول احلق قال وأخبرني آخر معه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحرقوا عندك
شعرا الكفر واختمين رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الطبراني وابن عدى والبيهقي

اسلامه فقتلوه (اقامه) على

ما فيه من المشقة وهذا الجسم كما قاله ابن بطال هو الهجرة وقد كانت فرضا قبل الفتح على كل مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني لاعلم انه نبي مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاتبعتهم ونحوه عند الطبراني بسند ضعيف فقد خاف هرقل على نفسه أن يقتله الروم كما جرى غيره وخفي عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم الا اني أسلمت لمفلح الجزاء على عموه في الدارين لاسلم لو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى (ولو كنت عنده) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لغسلت عن قدميه) قاله صاحب الغنى في الخدمة وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس الى الاسلام والنبوة ولو كنت عنده لغسلت قدميه وفي رواية عن عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان لو علمت أنه هو لمشيت اليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه وهي تدل على أنه كان بقي عنده بعض شك وزاد فيها ولقد رأيت جبهته يتهدر عرقها من كرب الصيفة يعني لما قرئ عليه الكتاب أي كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتفتية قدميه رواية أبوي ذر والوقت وابن عساکر والاصيلي وفي رواية قدميه بالافراد وفي اقتصاره على ذكر القدمين

قال الحافظ وفيه انقطاع وعثم وأبوه مجهولان قاله ابن القطان وقال عبدان هو عثم ابن كثير بن كليب والصحابي هو كليب وانما نسب عثم في الاسناد الى جدته وقد وقع مبينا في رواية الواقدي أخرجه ابن منده في المعرفة وقال ابن عدى الذي أخبر ابن جرير به هو ابراهيم بن أبي يحيى وعثم بضم العين المهملة ثم فاء مثلثة بالفتح التصغير والحديث استدله من قال بوجوب الختان لما فيه من لفظ الامر به وقد تقدم الكلام عليه * (قائدة) * اختلف في ختان الخنثى فقيل يجب ختانه في فرجه قيل البلوغ وقيل لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من له ذكران فان كانا عاملين وجب ختانهما وان كان أحدهما عاملا دون الآخر ختن واذا مات انسان قبل أن يختن فلا صحاب الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور ولا يختن كبيرا كان أو صغيرا والثاني يختن والثالث يختن الكبير دون الصغير

(باب أخذ الشارب واعفاء اللحية)

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من شارب فليس منا رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب وأرخوا اللحي خالفوا الجوس رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا اللحي واحفوا الشوارب متفق عليه زاد البخاري وكان ابن عمر إذا حج أو عقر قبض على لحيته ففاضل أخذه) الكلام على ألفاظ هذه الاحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة وقد اختلف الناس في حد ما يقص من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى استئصاله وحلقه لظاهر قوله احفوا وانهم كوا وهو قول الكوفيين وذهب كثير منهم الى منع الحلق والاستئصال واليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم انه قال احفوا الشارب مثله قال النووي المختار انه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحف منه أصله قال وأما رواية احفوا الشوارب فعنها احفوا ما طال عن الشفتين وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة قال ابن القيم وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم في شعر الرأس والشوارب ان الاحفاء أفضل من التقصير وذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كذهب أبي حنيفة في حلق الشارب قال الطحاوي ولم أجد عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأصحابه الذين رأيناهم المنزني والريسي كانا يحفان شواربهما ويدل ذلك انهما أخذاه عن الشافعي وروى الاثرم عن الامام أحمد انه كان يحف شاربته احفاء شديدا وسمعته يسأل عن السنة في احفاء الشارب فقال يحف وقال حنبل قيل لابي عبد الله ترى للرجل يأخذ شاربته ويحفيه أم كيف يأخذ قال ان احفاء فلا بأس وان أخذ قصا فلا بأس وقال أبو محمد في المغني هو مخير بين أن يحفيه وبين أن يتقصه وقد روى النووي في شرح مسلم

اشارة الى انه لا يطلب منه اذا وصل اليه سالما ولا ولاية ولا منصب وانما يطلب ما يحصل له به البركة قال أبو سفيان (تم دعا) هرقل (بكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من وكل ذلك اليه وله هذا عدى الكتاب بلباء كذا قرره في الفتح وقال العيني الاحسن أن يقال ثم دعا من أي كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوز زيادة الباء أي دعا لكتاب علي سبيل المجاز أو ضمن دعا معنى طلب الذي بحث به دحية) بكسر الدال وفتحها ابن خليفته الكلبي صحابي جليل كان من أحسن الناس وجها وأسلم قديما يقال الدحية الرئيس بأمة ابن ومات دحية في خلافة معاوية ولا يدور في الوقت وابن عسها كرمته به مع دحية وكان في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية وكان وصوا إلى هرقل في المحرم سنة سبع قاله الواقدي (الو عظيم بصري) بضم الواو وحدة مقصورا مدينة حوران أي أميرها الخرش ابن أبي شمر الغساني (قدفعه إلى هرقل) فيه مجاز لأنه أرسل به اليه صحبة عدى بن حاتم كافي رواية ابن السكن في الصحابة وكان عدى إذ ذاك نصرانيا فوصل به هو ودحية معا فقرأ هرقل بنفسه أو التبرجان بأمره وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة فدعا التبرجان الذي يقرأ

عن بعض العلماء انه ذهب إلى التخيير بين الأمرين الاحفاء وعدمه وروى الطحاوي الاحفاء عن جماعة من الصحابة أبي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمرو وجابر وأبي هريرة قال ابن القيم واحتج من لم يرافء الشارب بحديث عائشة وأبي هريرة المرفوعين عشر من الفطرة قد كرمها قص الشارب وفي حديث أبي هريرة أن الفطرة خمس وذكر منها قص الشارب واحتج المخفون بأحاديث الأمر بالاحفاء وهي صحيحة وبحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحني شاربته انتهى والاحفاء ليس كما ذكره النووي من أن معناه أحفوا ما طال عن الشفتين بل الاحفاء الاستئصال كما في الصحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة ورواية القص لا تنافي لان القص قد يكون على جهة الاحفاء وقد لا يكون ورواية الاحفاء معينة لما مراد وكذلك حديث الباب الذي فيه من لم يأخذ من شاربته فليس من لا يعارض رواية لاحفاء لان فيها زيادة تعيين التصدير إليها ولو فرض التعارض من كل وجه كانت رواية الاحفاء أرجح لانها في الصحيحين وروى الطحاوي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من شارب المغيرة على سواك قال وهذا لا يكون معه احفاء ويحجب عنه بأنه محتمل ودعوى انه لا يكون معه احفاء ممنوعة وهو ان صح كما ذكرنا يعارض تلك الأقوال منه صلى الله عليه وآله وسلم قوله وأرخوا اللحي قال النووي هو بقطع الهمزة والخاء المجهمة ومعناه اتركوا ولا تتعرضوا لها بتعكير قال القاضي عياض وقع في رواية الاكثرين بالخاء المجهمة ووقع عند ابن ماهدان أرجوا بالجم قبل هو بمعنى الاقل وأصله أرجئوا بالهمزة فخذت بفتحها ومعناه أخروها واتركوها قوله وفروا اللحي هي إحدى الروايات وقد حصل من مجموع الأحاديث خمس روايات اعفوا أو فوا أو أرخوا أو أرجوا وفروا ومعناها كلها مترادفات على حالها قال ابن السكيت وغيره يقال في جمع اللحية لحي ولحي بكسر اللام وضمها الغتان والكسر أنصح قوله خالفوا الجوس قد سبق أنه كان من عادة القوم قص اللحية فنهى الشرع عن ذلك قوله فافضل بضم الفاء والاضاد المجهمة ويجوز كسر الاضاد كالم والانهر الفتح وقد استدل بذلك بعض أهل العلم والروايات المرفوعة لزمه ولكنه قد أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ من لحية من عرضها وطولها وقال غريب قال سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول عمر بن هرون يعني المذكوري في اسناده مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل أو قال ينفرده الا هذا الحديث لانعرفه الا من حديثه انتهى وقال في التقريب انه متروك وكان حافظا من كبار التاسعة انتهى فعلى هذا انتهى لا تقوم بالحديث حجة (قائدة) قال النووي وقد ذكر العلماء في اللحية عشر خصال مكروهة بعضها أشد من بعض الخضب بالسواد لا لغرض الجهاد والخضب بالصفرة تشبها بالملحنين لا لتباعد السنة وتبييضها بالكبرياء وغيره

استحبال الشيوخ ولاجل الرياسة والتعظيم وإيهام إتي المشايخ وتنفها أول طلوعها
إيثار للمروءة وحسن الصورة وتنف الثيب وتصنيفها طاقة فوق طاقة تصنعها
تستحسنه النساء وغيرهن والزيادة فيها والتقصير منها بالزيادة في شعر العذارين من
الصديغين أو أخذ بعض العذارى في حلق الرأس وتنف جانبي العنق وغير ذلك
وتدبر يحسنها ولاجل الناس وتر كهاشعة منتفشة تظهر اللزاهة وقلة المبالاة
بنفسه هذه عشر والحادية عشرة عقدها وضفرها والثانية عشرة حلقها إلا إذا نبت
للمرأة لحية فيستحب لها حلقها

(باب كراهة تنف الثيب)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنفوا
الثيب فإنه نور الملم من مسلم يشيب شيبة في الإسلام لا كتب الله له بها سنة ورفعه
به الدرجة وحط عنه بها خطيئة رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الترمذي وقال حسن
والقاسمي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة
عن أنس بن مالك قال كان كره أن ينق الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته وفي رواية
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقال معروف عند المحدثين والحديث يدل على تحريم
تنف الثيب لأنه مقتضى النهي حقيقة عند المحققين وقد ذهبت الشافعية ومالك الكعبة
والحنابلة وغيرهم إلى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الخلال في جامعه عن طارق
ابن حبيب أن رجلاً أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى شيبة في لحيته
فأهوى بيده إليها لئلا يذهبها فأمسك صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال من شاب شيبة في
الإسلام كانت له نورايوم القيامة ولما أخرجه البزار والطبراني عن فضالة بن عبيد أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيبة في الإسلام كانت له نورايوم
القيامة فقال له رجل عن ذلك فإن رجلاً لا يفتنون لشيب فقال من شاء فلم يفتن نور
قال أنووي لو قيل لي يحرم التنف للنهي الصريح الصحيح لم يبعد قال ولا فرق بين تنفه
من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذارى من الرجل والمرأة قوله فإنه نور
المسلم في تعليقه بأنه نور المسلم ترغيب بالمسح في إيقاظه وترك التعرض لزالته وتعقيب
بقوله ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام والنصريح بكتب الحسنة ورفع الدرجة
وحط الخطيئة نداء بشرف الثيب وأهله وأنه من أسباب كثرة الأجور وإيماء إلى أن
الرتوب عنه بقتنه رغوب عن المثوبة العظيمة وقد أخرج الترمذي من حديث كعب
ابن مرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيبة في
الإسلام كانت له نورايوم القيامة وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عبسة
وقال حسن صحيح غريب

(باب تغيير الثيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة الاسود)

بالعربية فقراء (فإذا فيه بسم
الله الرحمن الرحيم) فيه
استحباب تصدير الكتب
بالبسملة وإن كان المبعوث إليه
كافراً فإن قلت قدم البسملة باسمه
على البسملة يقال أنه إنما ابتدأ
بها وكتب اسمه عنواً بعد حقه
لأنه لم يقس انما عرفت كونه من
سليمان بقراءة عنوانه المعهود
ولذا قالت أنه من سليمان وأنه
بسم الله الرحمن الرحيم
فالتقديم واقع في حكاية الحال
(من محمد) فيه أن السنة أن يبدأ
الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور
بل حكى فيه الخماس إجماع
الصحابة والحق أثبات الخلاف
وفيه أن من لا بداء الغاية تأتي
من غير الزمان والمكان كذا
قوله أبو حيان والظاهر أنه هنا
لم يخرج عن ذلك لكن بارة كتاب
شجاز (عبد الله ورسوله) حذف
نفسه الشريفة بأبجدية
تعمير البطالان قول النصارى
في المسيح أنه ابن الله لأن الرسل
مستوون في أنهم عباد الله
وللاصلي وابن عساكر من محمد
ابن عبد الله ورسول الله (إلى
هرقل عظيم) أهل (الروم) أي
الأمم عندهم وصفه بذلك لمصلحة
التأليف وعدل عن ذكره بالملك
أو لامرأة لكونه معز ولا يحكم
الإسلام ذكر المديني أن القاري
لما قرأ من محمد رسول الله غضب
اخوهرقل واجتنب الكتاب
فتال له هرقل مالك فتال لانه
بدأ بنفسه وسماه صاحب الروم

عن جابر بن عبد الله قال سمعت جابي أبي خنافة يوم الفتح الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكن رأسه ثغامة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهبوا به الى بعض نسائه
فانغيره بشي وجنبوه بالسواد رواه الجماعة الا البخاري والترمذي قوله جابي خنافة هو
والد أبي بكر الصديق رضي الله عنه قوله ثغامة بثاء مثناة مفتوحة ثم غين مججمة مخنفة
قال أبو عبيد هونيت أبيض الزهر والتمر يشبهه بياض المشيب به وقال ابن الاعرابي هو
نحرم مبيض كآفة الج قال في القاموس الثغام كسحاب نبت واحدته ثمرة وانعماء اسم
الجمع وثمر الوادي أنبته والرأس صار كالثغامة بياضا ولون ثاغم أبيض كالثغام
والحديث يدل على مشروعية تغيير الشيب وأنه غير مختص بالحناء وعلى كراهة الخضاب
بالسواد قال بذلك جماعة من العلماء قال النووي والصحيح بل الصواب أنه حرام يعسفي
خضاب بالسواد وعن صريح به صاحب الحاشية وادى انتهى وقد أخرج أبو داود والنسائي
من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم يخضبون في آخر
لزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة قال المنذري وفي اسناده عبد
الكريم ولم ينسبه أبو داود ودولة النسائي انتهى وهو الجري كما وقع في بعض نسخ السنن
وقد ورد في استحباب خضاب الشيب وتغييره أحاديث سيأتي بعضها منهم اما أخرجه
البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود من حديث ابن عباس بلفظ ان اليهود والنصارى
لا يصبغون نخف نفوذهم وأخرج الترمذي بلفظ غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود وأخرج
أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم احسن ما غير به هذا الشيب الحناء والكتم وسيأتي وعن ابن
عمر رضي الله عنهما أنه كان يصبغ لحيتته بالصفرة ويقول رأيت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يصبغ بها ولم يكن يحب اليه منها وكان يصبغ بها ثيابه أخرجه أبو داود والنسائي
وعارضه ما سيأتي عن أنس قال ما خضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لم يباغ
منه الشيب الا قليلا قال ولوشئت ان أعد شعطات كن في رأسه انعمت والحديث أخرجه
الشيخان وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يكره شمر خلال الصفرة يعني الخلق وتغيير الشيب الحديث ولكنه
لا يفتنهم لمعارضة أحاديث تغيير الشيب قولاً وفعلاً قال الثاني عياض اختلاف السلف
من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي نفسه فقال بعضهم ترك الخضاب أفضل وروى
حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عن تغيير الشيب ولأنه صلى الله عليه
وسلم لم يعمر شيه روى هذا عن عمرو بن عبد الله وأبي بكر وأخرون وقال آخرون الخضاب أفضل
وخضبت جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للاحاديث الواردة في ذلك ثم اختلف
هؤلاء فكان أكثرهم يخضب بالصفرة منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون وروى ذلك عن
علي وخضبت جماعة منهم بالحناء والكتم وبعضهم لم يضره ان وخضبت جماعة بالسواد

قال انك اضعيف الرأي اتريد أن
أرى بكتاب قبل ان اعلم ما فيه
لئن كان رسول الله أنه لا حق ان
يذهب عنه رايه بصدق انه حب
الروم والله مالكي ومالكه
(سرم) بانتم كبر وعند لمؤلف
في الاستئذان السلام بالعرف
(على من اتبع الهدى) أي
الرشاد على حد قول موسى
وعرون الفرعون والسلام على
من اتبع الهدى وانظر حرانه
وسجدة لما أمر به ان يقولاه
ومعنا سلم من عذاب الله من
سلم فليس المراد به النجاة وان
كان له قط يشعر به لم يسلم
فليس هو من اتبع الهدى فلا
يرد لي ذلك كيف يبدأ انكاره
بالسرم ونهذ جاءه هذه
الاعتذار على من كذب ويتولى
(مباغ) ببناء على اضم
لتطعمه عن الاضافة المنوية
تنظا ويؤتى بها للتوصل إلى
الكلامين واختلف في أول
من قالها فتقبل دود وقيل يعرب
ابن خنطان وقيل كعب بن لؤي
وقيل قيس بن ساعدة وقيل حبان
وفي غريب مالك لا رقة طي
اب يعقوب عليه السلام
أول من قالها فان ثبت وقبلنا
ان خنطان من ذرية اسمعيل
فيعقوب أول من قالها ما ملنا
وان قلنا ان خنطان قبل ابراهيم
فيه رب أول من قالها (ذني
أدعوك بدعاية الاسلام) بكسر
لهمزة المهملة واسم كالمؤلف
في الجهاد بدعاية الاسلام أي

بالكلمة الداعية اليه وهي
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله والبايع معني الى أي
 أدعوك اليه وفي الفتح الدعاية
 من قولك دعايدعو دعاية نحو
 شكايك شكواك (أسلم) بكسر
 الدال (تسلم) يفتحها وهذا غاية
 الاختصار ونهاية الإيجاز في
 البلاغ وفيه نوع من البديع وهو
 البلاغ في الاشتقاق في رجع
 اللفظان في الاشتقاق الى أصل
 واحد (يؤت الله أجره مرتين)
 بالجزم في الاول على الامر في
 الثاني جواب له والثالث بحذف
 حرف العلة جواب ثان له أيضا
 أو بدل منه واعطاء الجبر
 مرتين لكونه مؤمنا بنبية ثم
 آمن بمحمد صلى الله عليه وآله
 وسلم أو من جهة ان اسلامه
 يكون سببا لسلام اتباعه وعند
 المراف في الجهاد أسلم تسلم
 وألم يتكرار أسلم مع زيادة الواو
 في الثانية فيكون لامر الاول
 للدخول في الاسلام والثاني
 للدوام عليه على حديثيها الذين
 آمنوا آمنوا بالله ورسوله كما في
 الفتح وعورض بان الآية في
 حق المنافقين أي يأثم الذين
 آمنوا نفاقا آمنوا اخلاصا
 واسبب بأنه قول مجاهد وقال
 ابن عباس في مؤمن أي أهل الكتاب
 وقال جماعة من المفسرين
 خطاب للمؤمنين وتأويل آمنوا
 بالله فموا ودوموا واثبتوا على
 إيمانكم واستنبط البلقيني
 من هذه الجمل أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وابي بردة
 وآخرين قال الطبري الصواب ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بتغيير الشيب بالحناء والكتم وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير لمن شيبه
 كشيبة أبي خنافة والنهي لمن له شعط فقط قال واختلاف السلف في فعل امرين بحسب
 اختلاف أحوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم
 يذكر بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاب الا يسيرا
 ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكتم متفق عليه وزاد أحد قال وجاء أبو بكر
 بابي خنافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي بكر
 لو أقررت الشيخ في بته لا تبناه يكرمه لا يبي بكر فأسلم ولحيته ورأسه كالغمامة يباع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيروهما وجنبوه السواد) قصة أبي خنافة قد تقدم
 الكلام عليها وفي هذه الرواية زيادة الامر بتغيير لباس النخبة وحديث أنس وانكاره
 لخضاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعارضه ما سيأتي من حديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصقر لحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان
 يصبغ بالصفرة وما في الصحيحين وان كان أرجح مما كان خارجا عنهم ولكن عدم علم
 أنس بوقوع الخضاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم العدم ورواية من أثبت
 أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأيضاً قد ثبت في صحيح البخاري
 ما يدل على اختضابه كما سيأتي على انه لو فرض عدم ثبوت اختضابه لما كان قادحا في سنة
 الخضاب لو روي الارشاد اليها في الاحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلف الصحابة
 في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخضب وقال أبو هريرة خضب وقد روى
 حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوبا
 قال حماد وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم عند أنس بن مالك مخضوبا وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عابا ~~عابا~~ الطيب قد احرش عره فكان يظن مخضوبا ولم يخضب انتهى وقد أثبت
 اختضابه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر أبو رمنة كما سيأتي قوله الكتم في القاموس
 والكتم محركة والكتمان بالضم ثبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر انتهى وهو ثبت
 المعروف بالوسمة يعني ورق النيل وفي كتب الطب انه ثبت من نبت الجبال ورقه كورق
 الآس يخضب به مدقوقا (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة
 فخرجت اليها من شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم
 واه أحمد وابن ماجه والبخاري ولم يذكر بالحناء وبالكتم وعن نافع عن ابن عمر ان النبي

بدین أهل الكتاب كان في حكمهم
 في المناكحة والذباح لان هرقل
 ونومه ايسو من بني اسرائيل
 وهـ من دحر في النصرانية
 بهذا التبديل وقد قال له ولقرمه
 يا أهل الكتاب خذوا فلان خص
 ذلك من اسرائيلين او من علم
 ان لانه من دخل في اليهودية
 او النصرانية قبل التبديل والله
 أعز (فمن قريت) أي أعرضت
 عن اسمهم (فمن عيت) مع ان
 (انهم ليسين) بتحتين الاولى
 من موحدة وثانية ساكنة بينهما
 رهمكة وردتهم من مكسورة ثم
 تحتية كنهه من نون جمع يريس
 عز وزن كرم وفي رواية الاربيين
 وفي اخرى اربابيين جمع يريس
 وهي اتى في نفع كاهله عن
 الاربعة والاربعة وهي لدا صلي
 كما في يونانية الاربيين
 بتشديد الياء بعد السين
 والمعنى ما اراكم عليه انه
 اذ تبع بسبب ايماءهم له على
 استقرار الكثرة فلا يكون عليه
 ثم نفسه اول ولا يعارض هذا
 بقوله سمعته ولا ترددوا في هذا
 اخرى لان زوالهم لا يتقدمه
 غير الاثيم والاسس انقاع
 المتبعب والمتلبس بالسمات
 يتحمل من جهتين جهة فعله
 وجهة تسببه والاربيين
 الاكارون أي الفلاحون
 والزراعون أي عايك انهم رعاياك
 الذين يتبعونك ويتقادون لامرك
 ونهيمهم على جميع الرعايا لانهم
 الاغلب في رعاياه واسرع انتباها
 فاذا اسلم اسماوا اذا منعت امتنعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الثعلب السبئية ويسمر لحيته بالورس والزعفران وكان
 ابن عمر يفعل ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الاول يدل على ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم خضب وقد تقدم الكلام عليه وقد أجيب بان الحديث ليس فيه بيان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يحتمل ان يكون آخر بعده لما خاطبه
 من طيب فيه صفرة وأيضا كثير من الشعور التي تنفصل عن الجسد اذا طال العهد يؤل
 سوادها الى الحرة كذا قال الحافظ وأيضا هذا الحديث معارض لحديث انس المتقدم
 وقد سبق البحث عن ذلك وقال الظهري في الجمع بين الحديثين من جزم بانه خضب فقد
 حكى ما شاهد وكان ذلك في بعض الاحيان ومن نفي ذلك فهو محمول على الاكثر الاغلب
 من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه
 من ان معروف رهوي صحيح البخاري بطول من هذا ذكره في أبواب الوضوء ولكنه لم يقل
 بصنر لحيته بل قال وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها
 فانما أحب ان صبغ بها الحديث وأخرجه أيضا مسلم في تولد السبئية بكسر السين جلود
 النقر وكس جلود يوغ أرباض طرد كوفي القاموس وانما قيل لها سبئية أخذ من
 سبت وهو الخلق فان شعرها قد خلق عنها وازيل قوله ويصفقر لحيته قال الماوردي لم
 ينقر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صبغ شعره واعلم انه يقف على هذا الحديث وهو مبين
 للصبغ المطلق في الصحفين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يصبغ بالصفرة لانيابه وردها من قدامه في المعنى قوله بالورس والزعفران الورس
 بفتح الواو استأصفر يزرع باليمن ويصبغ به والزعفران معروف وطاهر العطف انه كان
 يصبغ لحيته بالزعفران ويحتمل ان يكون التقدير انه كان يصفقر لحيته بالورس وثيابه
 بالزعفران وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على ان ابن عمر كان يصبغ لحيته
 وثيابه بالصفرة وينظفه ان ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى غلا ثيابه فقبل له في ذلك
 فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب اليه منها
 كان يصبغ ثيابه بها حتى غمامته والحديث يدل على ان تغيير الشيب سنة وقد تقدم الكلام
 عليه (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان احسن ما
 غيرتم بهذا الشيب الحناء والكتم رواه الجماعة وصححه الترمذي وعن أبي هريرة رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اليهود والنصارى لا يصبغون فحاشا لهم
 رواه الجماعة الحديث الاول يدل على ان الحناء والكتم من احسن الصباغات التي يغير
 بها الشيب وان الصبغ غير مقصور عليهم بالدلالة صيغة التفضيل على مشاركة غيرهما من
 الصباغات لهما في أصل الحسن وهو يحتمل ان يكون على التماق وبمحتمل الجمع وقد
 خرج مسلم من حديث انس قال اختضب أبو بكر بالحناء والكتم واخضض عمر بالحناء
 بحتا أي من شدة و هذا يشهد بان أبا بكر كان يجمع بينهما والحناء والكتم نبات باليمن يخرج
 الصبغ اسود جميل الى الحرة وصبغ اخناه اسود فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحرة

وقال ابو عبيد المراد بالفلاحين
 أهل مكنة لان كل من كان يزرع
 فهو عند العرب فلاح سواء
 كان يزرع لنفسه أم بغيره وعند
 كراعهم الاجراء وعند اللث
 المشارون يعني أهل المكس
 وعند أبي عبيدة الخدم والغول
 يعني لصدده اياهم عن الدين كما
 قال تعالى ربنا انا طاعنا مادتنا
 الاية والاول أظهر وقيل كان
 أهل السواد أهل فلاحه وكانوا
 مجوسا وأهل الروم أهل صناعة
 فاعلموا بانهم وان كانوا أهل كتاب
 بأن علمهم ان لم يؤمنوا بالانم
 مثل انهم المجوس الذين لا كتاب
 لهم وفي قوله فان تولى استعارة
 تبعية لان حقيقة لتولى اعما
 هن بالوجه ثم استعمل مجازا
 في الاعراض عن الشيء كأن
 المعرض تولى عنه بوجه القلب
 قال ابن سيده الارس الاكار
 عند ثعلب وعند كراع هو الامير
 وقال الجوهري هي لغة شامية
 وانكر ابن فارس ان تكون
 عربية وقيل في تفسيره غير ذلك
 لكن هذا هو الصحيح هنا قد
 جاء مصرحاً به في رواية ابن
 اسحق عن الزهري بالنظر فان
 عليك انهم الاكارين زاد
 البرقاني في روايته يعني الخرائين
 ويؤيده رواية المدائني مرسله
 فان علمك انهم الفلاحين وكذا
 عند أبي عبيد من مرسل ابن
 شداد وان لم تدخل في الاسلام
 فلا تحل بين الفلاحين وبين
 الاسلام وقال الخطابي أبادان

واستقطب ابن أبي عاصم من قوله جنبوه السواد في حديث جابر ان الخضاب بالسواد كان
 من عادتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شريعة الباغ وتغيير الشيب هي مخالفة
 اليهود والنصارى وبهذا كذا استحباب الخضاب وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بالغ في مخالفة أهل الكتاب وبأمر بها وهذه السنة قد كثرت استعمال السلف بها
 ولهذا ترى المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يحضب وكان لا يحضب قال ابن
 الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلاً
 قد خضب لحيتته انى لورى رجلاً يحيى ميتاً من السنة وفرح به حين رآه صبغ به قال
 النووي مذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ويحرم خضابه
 بالسواد على الأصح قال وللخضاب فائدتان احدهما تنظيف الشعر عما تعلوقه والثانية
 مخالفة أهل الكتاب قال في الفتح وقد رخص فيه أى في الخضب بالسواد طائفة من
 السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجابر وغير واحد
 واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضاب وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم
 يحضبون بالسواد لا يجدون ريش الجنة بانه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل
 فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم وعن حديث جابر جنبوه السواد بانه ليس في حق كل
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه من خضب بالسواد
 سود الله وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الاول بان يقال
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وقد وصف القوم المذكورين بانهم يحضبون
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بانه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكماً على
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الأصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا فمر آخر قد خضب بالحناء
 والكتم فقال هذا أحسن من هذا فمر آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا
 كما رواه أبو داود وابن ماجه في اسناده جيد بن وهب القرشي الكوفي وهو منكر
 الحديث ومحمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب
 خطؤه صوابه حتى يستحق الترتيب وهو ممن يحتج به الاجماع فقد كذا قاله المنذرى والحديث
 يدل على حسن الخضب بالحناء على انفراد فان انضم اليه الكتم كان أحسن ويدل
 على ان الخضب بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحسن في عينه
 من الحناء على انفراد ومع الكتم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خضب بالصفرة وتقدم الكلام فيه (وعن أبي رزمة قال كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يحضب بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه رواه أحمد
 وفي لفظ لا حمداً والسناني وأبي داود أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم مع أبي رزمة
 بهاردع من حماد بن عمار عن أبي رزمة أي اطلع به ردة من دم أو زعفران) وفي لفظ

اذ لم يسلموا فقل يداله لان
الاصغر اتباع الاكبر قلت
واما في متقاربة (ويا غسل
الكتاب) كذا في رواية عبدوس
وانسني والقاسبي بالواو عطفا
على ادعوك اى وادعوك بقوله
نهالى او تلو او اقر اعليك
يا اهل الكتاب وعلى هذا فلا
تكون زائدة في التلاوة لان
ارو نماء خلت على محذوف
وز محذوف فيه وقيل انه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يرد الهمزة قبل
أر د شاطبتهم بم بدث وحينئذ
فلا اشكال وعورض بان العلماء
استدلوا بهذا الحديث على جواز
قرءه اجنب لآيه او لايتين
وعلى جواز كتابة الآية
ولا آيتين يبر الى أرضهم و
ولوه ان لمراء الآية لمصح
الاستدلال رهم أقوم وأعرف
وبنه لوليد الآية لقالون
قولهتم وفي الحديث فان تولوا
لكن يمكن الاتصال عن هذا
الاخير بانهم من باب اهل التقات
واغرب ابن بطال وادعى ان ذلك
نسخ بالتمسك عن السفر بالترآ
الى أرض العدو ويحتاج الى
اثبات التاريخ بذلك أو يقاس
المراد بالقرآن في حديث التمسك
عن السفر به المصحف وأما
ابن فحمة لم ان يقال اذ لم
يقصد التلاوة جاز على أن في
الاستدلال بذلك من هذه القصة
نظرا فانها وقعة عين لا هموم
فما يقتضيه الجواز على ما اذا

من حديث أبي رزمة أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن لي فقال ابنك قلت
نعم ثم دبه فقال لا تحبني عليه ولا يحبني عليك قال ورأيت الشيب أحر قال الترمذي هذا
أحسن شيء روي في هذا الباب وافسره لان الروايات الصحيحة ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يبلغ الشيب قال حماد بن سلمة عن سماعة بن حرب قيل لخابر بن سمرة أكان في
رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيب قال لم يكن في رأسه شيب الا شعرات
في مصرق رأسه اذ ادهن واراهن الدهن قال أنس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يكثر دهن رأسه ولحيته قوله لم يكسر اللام وتشديد الميم هي الشعر المجاوز لشصمة
الاذن كذا في القاموس وفي رواية لابي داود من هذا الحديث وكان يعنى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قد لطح لحيته بالحناء قوله ردع هو بالراء المهملة المفتوحة والذال
المهملة الساكنة

(باب جواز اتخاذ الشعر وكرامه واستحباب تقصيره)

عن عائشة رضي الله عنها قالت كان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوق
الوفرة ودون الجمة رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي وانظر ابن ماجه فوق الجمة
قال الترمذي هو حديث صحيح غريب من هذا الوجه وقد روى من غير وجه عن عائشة
نهى قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد ولم يذكروا
فيه هذا الخرف وكان له معروف فوق الجمة وانما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو وثقة
حفظ انتهى وعبد الرحمن مدني سكن بغداد وحدث به الى حين وفاته وثقه الامام مالك
ابن أنس واستثنى منه البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله فوق الوفرة بفتح الواو قال في
القاموس الوفرة الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الاذن من منه أو ما جاوز شصمة
الاذن ثم الجمة ثم الهمزة والجمع وفرو قال في الجمة انه المجتمع شعر الرأس وهي بضم الجيم وتشديد
الميم قال ابن رسلان في شرح السنن انها قريب المنكبين قال المصنف رحمه الله الوفرة
الشعر الى شصمة الاذن فاذا جاوزها فهو الهمزة فاذا بلغ المنكبين فهو الجمة انتهى والحديث
يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس الى ان يبلغ ذلك المقدار (وعن أنس بن مالك
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضرب شعره منكبيه وفي انظر كان شعره وجلاليس
بالجمع والسبب بين اذنيه وعاتقه أخرجه ولا جدومسلم كان شعره الى أنصاف اذنيه)
فيلزم كل شعره جللا برامهملة مفتوحة وجميم مكسورة هو الشعر بين السبوط
والجمودة والسبب بين مهملة مفتوحة وباء موحدة ساكنة وتحرك وتكسر قال في
القاموس وهو تنقيض الجمودة وفي المشارق وهو المسترسل كعشعر العجم والجمع قال
في القاموس خلاف السبوط وفي المشارق هو المتكسر فاذا كان شديدا فكسر
فهو القلط مثل شعر السودان والحديث يدل على استحباب ترك الشعر واوراله بين
المنكبين أو بين الاذنين والما تقي قد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن

وقع استباح الى ذلك كالا بلاغ
والانذار كافي هذه القصة وأما
البارز مطفا حث لا ضرورة
فلا يجب ~~مكة~~ في الفتح وفي
رواية الاصيلي وأبي ذر كما قاله
عباس يا أهل الكتاب باسقاط
الواو فيكون يا انا لقوله بدعاية
الاسلام وقوله يا أهل الكتاب
يعم أهل الكتابين وقد قيل انه
صلى الله عليه وآله وسلم كتب
ذلك قبل نزول الآية فوافقت
لنظرة لفظها لانها نزلت في
وقد فجر ان سنة تسع رقعة أبي
سنيان قبل ذلك سنة ست
وقيل بل نزلت في اليهود وجوز
بعضهم نزولها امرتين وهو بعيد
وقد اشتملت هذه الجمل القليلة
التي تضمنها هذا الكتاب على
الامر بقوله أسلم والترغيب
بقوله تسلم ويؤتلك والزجر
بقوله فان توليت والتهريب
بقوله فان علمك والدلالة بقوله
يا أهل الكتاب وفي ذلك من
البلاغة ما لا يقادر قدره وكيف
لا هو كلام من اوتي جوامع
الكلم صلى الله عليه وآله وسلم
(تعالوا) بفتح اللام (الى كلمة
سواء) أي مستوية (بيننا
وبينكم) لا يختلف فيها القرآن
والتوراة والانجيل وتفسير
الكامة (أن لا نعبد الا الله)
أد نوحده بالعبادة ونخلص له
فيها (ولا نشرك به شيئا) ولا
نجعل غيره شريكا له في
استحقاق العبادة ولا نراه اهلا
لأن يعبد (ولا يتخذ بعضنا

ماجه من حديث البراء قال ما رأيت من ذي لمعة أحسن في حله حرام من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود وزاد محمد بن سليمان له شعر يضرب منكبيه قال وكذا
رواه امرأته بل عن أبي اسحق عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ قصبة اذنيه
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انصاف اذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ
شعبة اذنيه قال القاضي الجيع بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذي يبلغ شعبة
اذنيه وهو الذي بين اذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منه ككبيه وقيل كان ذلك
لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيره بالعت المنكب واذا قصرها كانت الى
انصاف اذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له شعر فليكرمه رواه أبو داود) الحديث قال في الفتا
واسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات واسناده حسن أيضا وسكت
عنه أبو داود والمنذري وقد صرح أبو داود أيضا انه لا يسكت الاعماله صالح
للاحتجاج ورجال اسناده أئمة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن
والتسريح واعفائه عن الحلق لانه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود
النسائي وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولى
شعر طويل فلما رأي قال ذباب ذباب قال فرجعت فجززته ثم أتيتهم من الغد فقال اني لم
أعذك وهذا أحسن وفي اسناده عاصم بن كليب الحرابي وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال
الامام أحمد لا بأس بمجديته وقال أبو حاتم الرازي صالح وقال علي بن المديني لا يحتج به اذا
انفرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم نائرا
الرأس واللحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه يأمره باصلاح شعره
ولحيته ففعل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم نائرا
الرأس كأنه شيطان والنائرا لثقت بعيد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن
المغفل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجيل الاغبار واه الخمسة الا ابن
ماجه وصححه الترمذي) الحديث صححه ابن حبان قال المنذري ولكن أخرجه النسائي
مرسلا وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن سيرين من قولهما وقال أبو الوليد
الباجي هذا وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل
فيها نظر وفيما قاله نظر فقد قال الامام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ان الحسن سمع
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث في اسناده اضطراب قوله عن الترجيل الترجيل
والترجيل تسريح الشعر وقيل الا قول المشط والنسائي التسريح وقوله الاغباء أي في كل
اسبوع مرة كذا روى عن الحسن وفسره الامام أحمد بان يسرحه يوما ويدعه يوما

بعضا اربابا من دون الله فلا تقول عزيز ابن الله ولا المسيح ابن الله ولا تطيع الاحبار والرهبان أى العلماء والمشايع وافقه قراء والصوفية فيما احدثوه من التحريم والتكليف وابتدعوه من التشريع ورتبوا عليه الثواب أو العذاب لان كلامهم بشر مثلنا قال اقسطاني روى أنه لما نزلت اتخذوا احبارهم وrehبانهم اربابا من دون الله قال عدى ابن حاتم ما كنا نعبدهم يا رسول الله قال ايس كانوا يحلون لكم ويحرمون فتأخذون بقولهم قال نعم قال هوذا انتهى وهذا يدل على ان أخذ قول لعالم أو مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متكلم أو فاسق يخالف قول الله وقول رسوله **حكم** حكم اتخاذ الرب من دون الله وهو كالعبادة له ففي هذه الآية الكريمة والحديث الشريف أبلغ حجة على المتأدلة لمذهب المجتهدين والعلماء والمشايع وأشد انكار على فاعل ذلك فتأمل تجدوها نصا قاطعا وبرهانا قويا على رد التقليد وكونه مبتدع غير معصيا لله عما يكرهه ولا يرماء (فان تولوا) عن التوحيد واتباع السنة المظهرة (فقولوا اللهم) بأنا مسلمون أى لزمتمكم الحجة فعرفوا باننا مسلمون تاركون للتقليد دونكم أو اعترفوا بانكم كاهنون بما نطق به الكتب وتطابق عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل الغب في ايراد الابل ان ترد الماء يوما وتدعه يوما في القاموس الغب في الزيارة ان تكون كل أبوع ومن الحى ما تأخذ يوما وتدع يوما والحديث يدل على كراهة الاشتمال بالترجيل في كل يوم لانه نوع من الترفه وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عن داود قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهانا عن كثير من الارفاه وفي ترك الترجيل الايام نوع من البذاذة وقد ثبت عند أبي داود وابن ماجه من حديث أبي امامة قال ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عنده الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسمعون ألا تسمعون ان البذاذة من الايمان ان البذاذة من الايمان قال أبو داود في سننه ان البذاذة التثفل وفي النهاية قيل اذا الترقى جلد به بعضه من الهزال والبلا انتهى والارفاه الاستكثار من الزينة وان لا يزال يهي نفسه وأصله من الرفه وهو ان ترد الابل الماء **كل** يوم فاذا وردت يوما لم ترد يوم فذلك الغب قاله الخطابي في المعاني وحديث أبي امامة في اسناده محمد بن اسحق ولم يصرح بالحديث بل عنعن وفيه مقال مشهور وقال أبو عمر الفري انه اختلف في اسناده هذا الحديث اختلافا عظيما والاحتجاج ولا يصح من جهة لاسناده (وعن أبي قتادة انه كانت له جمة ضخمة فسأل

نبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر ان يحسن اليها راب يترجل كل يوم واد الناسي) الحديث رجال اسناده كلهم رجال الصريح وأخرجه أيضا مالك في الموطأ ولفظ الحديث عن أبي قتادة قال قلت يا رسول الله ان لي جمة أفارجلها قال نعم وأكرمها فكان أبو قتادة رجمادهن في اليوم مرتين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم نعم وأكرمها وعلى هذا فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجل الاغبالان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو مجرد الاذن بالترجيل والاكرام وفعل أبي قتادة ليس بحجة والواجب حمل مطلق الامر بالترجيل واذكرام على المتقدم لكن الاذن بالترجيل كل يوم كما في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي عن لترجيل الاغبا فان لم يمكن الجمع وجب الترجيح وقد تقدم ذكر حديث اكرام الشعرو تقدم أيضا نهى عن الجمه و الترجيل

(باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس)

(عن) وقع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القزع وقيل لنساع ما القزع قال ان يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض متفق عليه) وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه و ذكر أبو داود في سننه بعد ذكره تقصير القزع بمثل ما في المتن تفسير آخر فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القزع وهو ان يحلق الصبي ويترك له ذؤابة وهذا لا يتم لانه قد أخرج أبو داود نفسه من حديث أنس بن مالك قال كانت لي ذؤابة فقالت لي امي لا تجرها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعنها و يأخذها وفسر القزع في القاموس يحلق رأس الصبي وترك مواضع منه متفرقة غير

وتظاهرت به الأدلة من اتباع السنة وترك الابتداع وأخذ الترخيم ورفض الاشرار وقيل في الحديث الذي يلى ان هرقل وضع هذا الكتاب المبارك القديم في قصة من ذهب تعظيمه وانهم لم يروا رواية وارثونه كبارا عن كبار في ارض كان وما أحقه بذلك واجد ربنا هناك وحكى ان ملك القريش في دولة الملك المنصور قلاوون الصالحى أخرج لسين الدين قبيلى صندوقا مصفيا بالذهب واستخرج منه مقالة من ذهب فأخرج منها كتابا زائدا أكثر حروفه فتال هذا كتاب نبيكم الى جدى قبصر ما زلنا توارثه الى الآن وأوصانا أبؤمانه مادام هذا الكتاب عندهما لا ينزل الملك فينا فحصى تحفظه في الحديث ثم يحيى الاسامى فيقول رب أنت السلام وأنا لاسلام فيقول انك على خيربك اليوم اخذوك اعطى اخرجته جدوا الطيرى في الاوسط عن ابي هريرة قال الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فليس يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين والاسلام لغة الانبياء والمراد به هنا ما فسر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث جبريل عليه السلام وهو ان تشهد ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت الحديث أخرجه مسلم والاسلام

مخلوقة تشبهها بقزع السحاب بعد ان ذكر ان القزع قطع من السحاب الواحد مدة يومين وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي فسر به نافع وعبيد الله هو الاصح قال والقزع خلق بعض الرأس مطلقاً ومنهم من قال هو خلق مواضع متفرقة منه والصحح الاول لانه تفسير الراوى وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به وفي البخارى في تفسير القزع قال فاشارنا لعبيد الله الى ناصيته وجاني رأسه وقال اذا خلق رأس الصبي تركه ههنا شعر وههنا شعر قال عبيد الله أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما وكل خصلة من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد به ههنا شعر الناصية يعنى ان خلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به وقال النووي المذهب كراهيته مطلقاً كما سيأتى وأخرج بوداود من حديث أنس قال كان لى ذؤبة فمالت أى لا تأخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدها يأخذها وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده على ذؤابته وسمعت عليه ودعاه ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زياد بن ثابت مع العلماء له ذؤابتان ويمكن الجمع بان الذؤابة الجائزتها هاهنا يفرد من الشعر فيرسل يجمع ما عداها بالصفير وغيره والتي تمنع أن يخلق الرأس كله ويترك الباقي وسطه فيتخذ ذؤبة وقد سرح الخطاى بان هذا مما يدخل في معنى الترع انتهى من انفتح والحديث يدل على المنع من القزع قال النووي وأجمع العلماء على كراهية تنزيهه وكرهه مالمثل في الجارية والعلام مطلقاً وقال بعض أصحابه لا بأس به للعلام ومذهبنا كرهه مطلقاً للرجل والمرأة لعموم الحديث قال العلماء والحكمة في كراهته انه يشوه الخلق وقيل لانه زى هل الشر وقيل لانه زى اليهود وقد جاء هذا مصرحاً به في رواية لابي داود انتهى ولنظفه في سنن أبي داود ان الحاج بن حسان قال دخلنا على أنس بن مالك فحدثني اخي المغيرة قالت وأنت منذ غلام وكنت قرناً أو قصتان ففسح رأسك وترك عليك وقال احلقوا هذين أو قصوهما فان هذا زى اليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى صبياً قد خلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوا كله أو ذروا كله رواه أحمد وأبو داود والنسائي باسناد صحيح) قال المنذرى وأخرجه مسلم بالاسناد الذي أخرجه أبو داود ولم يذكر لفظه وذكر أبو مسعود الدمشقي في تعليقه ان مسلماً أخرجه بهذا اللفظ والحديث يدل على المنع من خلق بعض الرأس وترك بعضه وقد سبق الكلام عليه في الذي قبله وهو مؤيد لتفسير القزع عا فسر به ابن عمر في الحديث السابق وفيه دليل على جواز خلق الرأس جميعه قال الغزالي لا بأس به ان أراد التنظيف وفيه رد على من كرهه لما رواه الدارقطني في الافراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا توضع النوادي الا في حج أو عمرة واقول عمر اضيق لو وجدتكم مخلوقاً لضربت

الذي فيه عيناك بالسينف والحديث الموارج ان سيماهم التخليق قال أحمد انما كرهوا
 الخلق الموصى أما المتراض فليس به بأس لان أدلة الكراهة تختص بالخلق (وعن
 عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امهل آباء جعفر ثلاثا ان يأتيهم ثم
 ثامه فقال لا تبيكوا على نبي بعد اليوم اذ عوالي بن ابي قال فجئنا كاتبة أفرخ فقال
 عوالي اسلاق قال فجئني بالخرق فخلق رزسة اذواه احمد راودار والنسائي الحديث
 اسنده حسن وقد سكت عنه اورداد والنزدي اسند ورجان اسنده عند أبي داود وثبات
 ربه عند فضيلة فيه مقال راقية ثقات قولها كاتبة أفرخ جمع فرخ وهو صغير ولد الطير
 ووجه التشبيه أشعره يشبه زغب الطير وهو أول ما يطبع من ريشته والحديث يدل على
 ان الكبير من أقارب الطفان يتولى أمرهم وينظر في مصالحهم وهو يدل على الترخيص
 في خلق جميع الرأمر ولكن في حق الرجال وما النساء فتنه - أخرج النسائي من حديث
 علي رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تخلق المرأة رأسها
 ويدل على الترخيص للرجل أيضا الحديث الذي قبل هذا لانه أمر بخلعته كما أوتركه كما

[illegible]

يتبع غير الاسلام ديناً فليقل يفتل
منه مري عطية اسنى منه وهو
الذرى الله تعالى ابريه فقال
ورضيت لكم الاسلام ديناً و
منحة أجل منه به كل من فى
السموات والارض متصفون
افغصير دين الله تبغون وله اسلم
من فى السموات والارض طوعاً
وكرهاً والله ترفعون قال ابن
عباس من فى السموات والارض
ومن فى الارض من ولد على
الاسلام وأى حلة أنخر من حلة
الاسلام اذا لبس الله تعالى
من هذه وهى حلة خليل ربنا
وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان
ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن
كان حنيفاً مسلماً وما كان من
المشركين وأى حياء اسنى ان
حياء الله بالاسلام وقد أمر تعالى
خير خلقه ورسوله عليه السلام
والسلام أن يقول وأبأؤل
المسلمين وجعلها من اذكار اشرف
طاعات المؤمنين بل جعلها فى
مفتاح أشرف العبادات يكررها
القائل فى اليوم خمس مرات
وكيف لا يكون الاسلام عظيم
العطايا واسنها وبه النجاة غذاً
من أهوال يوم القيامة وعناه
وبالاسلام يبيض الوجه حين
تسود وجوه من اعرض عن
هده وبالاسلام يشرب من حوض
سعد ولد عدنان حين يناد عنه
أهل العصيان وبالاسلام يجوز
على الصراط اذا تهاقت الاشياء
منه الى الميزان وبالاسلام

بالاغد فانه يجالوا بصرو فبت الشعر ثم ذكر انها كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مكحلة
الخ وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور
عن عكرمة عن ابن عباس قال وفى الباب عن جابر وابن عمر والحديث يدل على استحباب
أن يكون الاحكام فى كل عين ثلاثة أميال وأن يكون الاغد وهو بالكسر حجر للكحل
معروف وأن يكون فى كل ليلة وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
من خياري ثيابكم وكفوا فامونا كم وان خيراً كالحكم الاغدي جالوا بالبصر وفتت الشعر
وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً وابن فيه ذكر الكحل وفى رواية للطبرانى فانه
منبهة لشعر مذهباً للتذرى مصفاة للبصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه
والله وسلم سبب الى من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرة عيني فى الصلاة واه انساقى)
وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبى شيبة والحاكم من حديثه وفى اسناده فى سنن انساقى سب
ابن حاتم وسلام بن مسكين ومن طريق سيار رواه أحمد فى الزهد والحاكم فى المستدرک
ومن طريق سبب سلام أخرجه أحمد وابن أبى شيبة وابن سعد والبخارى وأبو يعلى وابن عدى
فى الكامل وأعله به والعقيل فى انضواء كذلك وقال الدارقطنى فى علاه رواه أبو المنذر
سلام بن ابى الصهباء وجعفر بن سليمان ورواه عن ثابت عن أنس وخالد بن جناد بن زيد
بن ثابت مرسله وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصرى والمرسل أشبه بالصواب
وقد رواه عبد الله بن أحمد فى زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف بن عطية عن ثابت
موصولاً أيضاً ويوسف ضعيف وله طريق أخرى معلولة عند الطبرانى فى الاوسط عن
محمد بن عبد الله الحضرى عن يعقوب بن عثمان الحربى عن الهبل بن زياد عن الاوزعى عن
اسحق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس مثله قال الحافظ فى التلخيص ان اسناده حسن
وقال فى تخریج الکشاف والتلخيص ليس فى شئ من طرقه لفظ ثلاث بل أقوله عند الجميع
حبيب الى من دنيا كم الساء الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على أن الامام أبابكر
ابن فورك شرحه فى جزمه فردا ثباتها وكذلك أورده العزالى فى الاحياء واشتهر على
الاسنة انتهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لان الصلاة ليست من حب
الدنيا وقد وجه ذلك السعد فى حاشية الکشاف فقال وقرة عيني مبتدأ قصد به الاعراض
من حب الدنيا وما يحب فيها وايس عطفاً على الطيب كما سبق الى انهم لانها ليست من
حب الدنيا وجه ذلك بعضهم بان من معنى فى قال وقد جات كذلك فى قوله تعالى ماذا
خلقتوا من الارض أى فى الارض ورده صاحب الثمرات بانه قد حجب اليه أكثر من ذلك
نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى رمث ما قال الحافظ قال شيخ الاسلام
زين الدين العراقي فى اماليه وصرح بان لفظ ثلاث ليس فى شئ من كتب الحديث وانها
مفسدة للمعنى وكذلك قال الزركشى وغيره وقال الدمامينى لا اعلمها بابتة من طريق

فيما لمسلم عن الجرم وامتاز ومن
 زحزح عن اماروا دخل الجنة
 قد فاز وبلاسلام يثبت الله
 اعبد في الجواب على ملائكة
 ربه حين يسألونه وهو تحت التراب
 فيقول لله رب والاسلام ديني
 محمد نبي الخديث أخرجه ابن
 أبي عاصم في السنة وابن مردويه
 وابيهق عن جبر رضى الله عنه
 وللعلمين نزل روح القدس
 هدى وبشرى كما قال تعالى قل نزل
 روح القدس من ربك بالحق ينزل
 الذين آمنوا هدى وبشرى
 لهم امن ولاجل لاسلام جعل
 الله امبادهم من انهم مالا يحصى
 ما فيه قلام الاماء فقال تعالى
 جعل لكم من بونكم سكة في
 آخر لا تبتغي في قوله كذلك يتم
 نعمته عليكم اهكم تسألونكم
 اشملت فان الايمان على تعداد
 نعم لا يفي بالنعمة بعينها بل
 لو تكلم عليهم ما على ان اراهم ما
 لاحتمل بحمد الله بغير فرق عدة
 اوقات وازمان فالحمد لله لذي
 من علينا بالاسلام وهذا الله
 بفضل والانعام وما كنا ننتهي
 لولا ان الله كثره صافته
 يقولها المسلمون في دار السلام
 ونماضت فيما يعنيه النضر
 والافليس بتطويل فان التعريف
 بتدبير نعمته الاسلام يقتصر الى
 موافق جليل لاني رأيت غالب
 أهل الاسام لا يعرفون نعمته
 ولا يشكرون منته بل لا يحيطون
 بآل انهم نعمته الاسلام انما
 نظروهم حطام الدنيا ومناعها

صحيحة والحديث يدل على ان الطيب وانساء محبة الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 رسول الله ورد ما يدل على ان الطيب محبة الى الله تعالى فاخرج الترمذي عن ابن المسيب
 انه كان يقول ان الله تعالى طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم
 جواد يحب الجود فمظنوا انفسكم ولا تشبهوا بايهود قال يعني الراوى عن ابن المسيب
 فذكرت ذلك لهما جبر بن مسمار فقال حدثني عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مثله قال الترمذي وهذا حديث غريب وخالد بن الياس يضعف ويقال
 ابن يس رعن دافع قال كان ابن عمر يستحجر بابل لوقته غير مطراة وبكافور يطرحه مع
 وقوة يقول هكذا كان يستحجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه القسائي ومسلم
 انه رآه يعود الذي يتجربه) يقول يستحجر الاستحجار هما التجز وهو استفعال من الحجرة
 وهي التي توضع فيها النار قوله الا لوقته ينتج له مرة وشهها ونهم اللام وتشديد الواو
 وقصها يعود الذي يتجربه كما قال المصنف وحكى الازهرى كسر اللام قوله غير مطراة
 أى غير مخلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التجز
 بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المذبوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضى الله
 عنه ن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف
 لمحل طيب الرائحة رما أحمد ومسلم والقسائي وأبو داود) لم يخرجهم مسلم بهذا اللفظ بل
 بلنظ من عرض عليه ربحان فلا يرد وهكذا أخرجه الترمذي بلنظ اذا أعطى أحدكم
 الریحان فلا يرد فانه يخرج من الجنة وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق
 حنان قال ولا يعرف لحنه غير هذا الحديث انتهى وهو أيضا امر سهل لانه رواه حنان
 عن أبي عثمان النهدي وبوعثمان وأبو بكر بن أبي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه
 لم يره ولم يسمع منه حديث الباب صحيحه ابن حبان وقد أخرجه الترمذي عن غمامة بن
 عبد الله قال كان أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عند
 البزار بلنظ ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب قط فردده قال الحافظ في الفتح
 ورفعه حسن وعن ابن عباس عند الطبراني بلنظ من عرض عليه طيب فليصعب عنه
 وقد يوب البخارى لهذا فقال باب من لم يرد الطيب وأورد فيه بلنظ كان لا يرد الطيب
 والحديث يدل على ان رد الطيب خلاف السنة ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يثب انهم يهله تميمه انتقام وجبات الرد لانه باعتبار ذاته خفيف لا يثقل
 حمله وباعتبار عرضه طيب لا يثاذى به من يعرض عليه فلم يبق حامل على الرد فان كل ما
 نهى هذه السنة محبة الى كل قاب مطلوب لكل نفس قوله المحمل قال القرطبي هو يفتح
 الميم ويعنى به الحل وعن أبي سعيد بن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو
 أطيب طيبكم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وعن محمد بن علي قال سألت عائشة

وروى عنه اكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب قالت نعم بهذا كارة الطيب المسك والعنبر ورواه النسائي والبخاري في تاريخه) وأخرجه الترمذي أيضا من حديث عائشة بالنظر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب بهذا كارة الطيب المسك والعنبر ويقول أطيب أطيب المسك رحدث الباب في أسناده أبو عبيدة بن أبي السفر وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله وقواها بهذا كارة الطيب الد كارة بال كسر للمعجمة ما يصلح للرجال قاله في الهابة والمراد الطيب الذي لا لون له لأن طيب الرجال ما يظهر ريحه وختي لونه وقواها المسك والعنبر يدل من ذكر كارة الطيب والحديث الذي يدل على ان المسك خير الطيب وأحسنه وهو كذلك وفي التصريح بأنه أطيب الطيب ترغيب في التطيب به وإشاره على ما أن أنواع الطيب (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان طيب الرجال ما يظهر ريحه وختي لونه وطيب النساء ما يظهر لونه وختي ريحه رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن) وقال الترمذي بعد ان ذكر الحديث طريقه أخرى عن الجري عن أبي نضرة عن الطفاوى عن أبي هريرة الا ان الطفاوى في نمرته الا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصه يلفظ ان خير طيب الرجال ما يظهر ريحه وختي لونه وخير طيب النساء ما يظهر لونه وختي ريحه وقال هذا حديث حسن غريب وفي رجال اسناده عند النسائي مجهول ثم يهذو . نناد آخر بأنه الطفاوى وهو أيضا مجهول كما سبق والحديث يدل على انه يفتي للرجال ان يتطيبوا بما له ريح ولا يظهر له لون كالسك والعنبر والعود وان يكره لهم التطيب بما له لون كالزباد والعنبر ونحوه وان النساء بالعكس من ذلك وقد ورد تسمية المرأة التي تغرب بالجلالس ولها طيب له ريح زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل عينة زانية والمرأه اذا استعمرت فحرت بالجلالس فهي كذا وكذا يعني زانية قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة

(باب الاطلاء بالنورة)

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اطلى بدأ بعورته فطلاها بالنورة وسائر جسده أهل رواه ابن ماجه) الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي أله في الحجام بعد ان ذكر حديث الباب هذا اسنادا جيدا وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق أخرى عن أم سلمة وقدره عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سلاسل اسناد جيد قاله الاسيبوطي وقد أخرجه الخرائطي في مساوي الاخلاق من طريقين عن أم سلمة وتوبان وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق توبان بالنظر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور وأخرجه ابن عساکر في تاريخه من طريقه أيضا وأخرج أيضا من طريق واثله بن الاسقع انه صلى الله عليه وآله وسلم اطلى يوم فتح خيبر وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن ابراهيم قال كان

ابن جني اسم من نجل ايس عوفت الكباش لان مؤنت الكباش من غير لظمه يريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانها كنية آية من الرضاة الحزن بن عبد العزيز فيما قاله ابن ما كولا وغيره وعند ابن بكير انه سلم وكان له بنت تسمى كبشة فمكفي بها وهو والد حليمه مرضعته أو ذلك نسبة الى جد جدده وهب لان أمه أممة بنت وهب وأم جد وهب

المذكور وعند تمام العشرين
الثانية هي جبريل عليه
السلام بنوحى وعند تمام
الثالثة فتح خبير وعمرة القضية
التي جرت فتمت ظهور
الاسلام وفي تلك الايام رأى
هرقل ما رأى وليس المراد يذكر
هذه التقوية قول المتكلمين بل
المراد البشارات به عليه الصلاة
والسلام على لسان كل فريق
من انبياء ورجاء حتى يحق وبطل
وهذا من ابدع ما يشير اليه عالم
أو يحتاج اليه مخبر وقد قيل ان
الخزاع هو الذي ينظر في الاعضاء
في خيال الوجه فيحكم على
صاحبها بطريق الفراسة وهذا
ان ثبت فلا يلزم منه حصره في
ذلك بل اللائق بالسياق في حق
هرقل ما تقدم والجملة السابقة
من قوله قال ابن الناطور اعتراض
بين سؤال بعض البطارقة
وجواب هرقل اياهم الى قوله
(فقال) هرقل (اهم) أى لبعض
بطارقه (حين سألوه انى رأيت
المسألة حين نظرت في النجوم
ملك الختان) بفتح الميم وكسر
اللام ولغير الكشميين ملك بالضم
ثم الاسكان (قد ظهر) أى غلب
يعنى دله نظره في حكم النجوم
على أن ملك الختان قد غلب
وهو كما قال لان في تلك الايام كان
استدأ ظهوره صلى الله عليه
وآله وسلم اذ صالح الكفار
بالحديبية وأنزل الله تعالى سورة
الفتح ومقدمة الظهور وظهور

والا لم يكن كلاما مفيدا وأجيب بأن التقدير في كانت هجرته الى الله ورسوله لنية وقصد
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرا فلا اتحاد وقيل يجوز الاتحاد في الشرط والجزاء
والمبتدأ والخبر قصد التعظيم أو التحدير كانت أنت أى العظيم أو الحقير ومنه قول أبى
النعم وشعرى شعري أى العظيم وقيل الخبر محذوف في الجملة الاولى منها أى فهجرته الى
الله ورسوله محمودة أو مثاب عليها وفهجرته الى ما هاجر اليه مذمومة أو مبيهة أو غيره قبوله
قوله دنيا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهى فعل على من الدنو أى القرب
سميت بذلك لسبقها للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف في حقيقة ما قيل ما على
الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والاطلاق الدنيا
على بعضها كما في الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها انما خص المرأة بالذكر بعد ذكر
ما يعمها وغيره للاهتمام بها وتعقبه النورى بأن لنظ دنيا ككرة وهى لاعم في الاثبات
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها ككرة في سياق الشرط فتم ونكتة الاهتمام الزيادة
في التحذير لان الافتتان بها أشد وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان السبب في تخصيص
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة في النسب فلما
جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناهجتهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بانه يقتضى ان يقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت
المرأة عربية ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفاءة
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب في الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة
بعد ذلك لما شملها ما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب
وهذه نكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النية في أعمال الطاعات وان ما وقع من
الاعمال بدونها غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك وفي الحديث فوائد مبسطة في
المطولات لا يتسع لها المقام وهو على اقتضائه تحقيق بان ينفرد له صنف مستقل

باب التسمية للوضوء

(عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلوات الا للوضوء ولا وضوء الا
لايذكر اسم الله عليه واه أحد وأبو داود وابن ماجه ولا احمد وابن ماجه من حديث سعيد
ابن زيد وأبى سعيد مثله والجميع في أسانيدهم قال قريب وقال البخارى أحسن ثنى في
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعنى حديث سعيد بن زيد وسئل اسحق بن راهويه
أى حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبى سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا
الترمذى في العلل والدارقطنى وابن السكن والحاكم والبيهقى من طريق محمد بن موسى
الخزوعى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبى هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا
الوجه فقال يعقوب بن أبى سلمة وادعى انه المباحشون وصححه لذلك فوهم والصواب انه
الليثي قاله الحافظ قال البخارى لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبى هريرة وأبوه

والالم يكن كلاما مفيدا واجيب بان التقدير من كانت هجرته الى الله ورسوله لينة وقصدا
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرا فلا اتحاد وقيل يجوز الاتحاد في الشرط والجزاء
والمبتدأ والخبر لقصدا التعظيم أو التحقير كانت أنت أي العظيم أو الحقير ومنه قول أبي
النجم وشعري شعري أي العظيم وقيل الخبر محذوف في الجملة الاولى منها أي فهجرته الى
الله ورسوله محمودة أو مثاب عليها فهجرته الى ما هاجر اليه مذمومة أو قبيحة أو غير مقبولة
قوله دنيا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهي فعلى من الدنو أي القرب
سميت بذلك اسبقها للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف في حقيقة ما قبل ما على
الأرض من الهوا والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض واطلاق الدنيا
على بعضها كما في الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها انما خص المرأة بالذكر بعد ذكر
ما يعمها وغيره لالاهتمام بها وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا مكررة وهي لاتعم في الاثبات
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها مكررة في سياق الشرط فتعم وتكنية الاهتمام الزيادة
في التحذير لان الافتتان به أشد وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان السبب في تخصيص
المرأة بالذكر ان العرب كانوا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاة في النسب فلما
جاء الاسلام سوى بين المسايين في مناهجتهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بأنه يقتصر الى نقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت
لمرأة عربية ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفاة
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر ان السبب في الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة
بعد ذلك ما يشملها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب
وهذه نكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النية في أعمال الطاعات وان ما وقع من
الاعمال بدونها غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك وفي الحديث فوائد مبسطة في
المطولات لا يتسع لها المقام وهو على اقتراحه حقيق بان يرد له مصنف مستقل

• (باب التسمية للوضوء) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلواتي لا وضوء له ولا وضوء لمن
لا يذكر اسم الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث سعيد
ابن زيد وأبي سعيد مشددا والجميع في أسانيدهم قال قريب وقال البخاري أحسن ثني في
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعني حديث سعيد بن زيد وسئل اسحق بن راهويه
أي حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبي سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا
الترمذي في العلل والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن موسى
الخزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا
الوجه فقال يعقوب بن أبي سلمة وادعى انه الماسجون وصححه لذلك فوهم والصواب انه
الليثي قاله الحافظ قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبي هريرة وأبوه

(من يحتن من هذه الامة) اي
من أهل هذا العصر واطلاق
الامة على أهل العصر كله -
فيه يجوز في رواية يونس بن
يختن من هذه الامة (قائلا)
يجيبين لاستفهامه اياهم (ليس
يختن اليهود) اجابوا بقتضى
عالمهم لان اليهود كانوا ايامه
تحت الدلة مع النصارى يخدع
العرب (فلا يهمنك) من أهم
ان لا يهمنك (شأنهم) واكتب
الى مدائن ملكك) بلهمز وقد
يترك (فيقتلوا من فيهم من
اليهود) وفي رواية أبوي ذر
والوقت والاصيلي وبن عساكر
فليقتلوا بالدم (فيقتلواهم) بابهم
وأصله بين فاشبت الفتحة فصار
ينانم زيدت عايتها الميم وفي رواية
الاربعة فيينا بغير ميم ومعناها
واحد وهم مبتدأ خبره (على
أمرهم) مشورتهم التي كانوا
فيها (أتى هرقل برجل) أي
بندهم أوقات أمرهم اذ أتى
برجل لم يسم الرجل ولا من
أرسل به (أرسل به ملك غسان)
بالسنتين المشددة والمثل هو
الحارث بن أبي شهر صاحب بدمري
وغسان اسم ماء نزل عليه قوم
من الازد فنسبوا اليه أرماء
بالمثل (يخبر عن خير رسول الله
صلى الله عليه) وآله (وسلم)
فقال كما عند ابن أبي اسحق خرج
بين أظهر نار جمل يزعم أنه نبي
فقد اتبعه ناس وصدقوه وخالفه
ناس فكانت بينهم ملاحم في
مواطن وثر كتم وهم على ذلك

ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأوه - هذه عبارة عن ضعفه فانه قليل الحديث
جدا ولم يرو عنه - روى ولده فاذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة
قال ابن الصلاح انقلب اسناده على الحاكم فلا يثبت لمبونه بتخرجه له وتبعه النووي وله
طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة باللفظ ما تروا من ليد كراسم الله
عليه رماصلي من لم يتوضأ وفي اسناده محمود بن محمد الطفري وليس بالقوي وفي اسناده
أيضا أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثير وقدر روى يحيى بن معين عنه انه لم يسمع من
يحيى بن أبي كثير الا حديثا واحدا غير هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يأبأ هريرة اذا تروا فقتل باسم الله والحمد لله
فان حفظت ذلك نزلت كتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء قال تفرد به مروين
أبي سلمة عن ابراهيم بن محمد عنه واسناده واه وفيه أيضا من طريق الاعرج عن أبي هريرة
رفعه اذ السنية قل أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها ويسمي قبل أن
يدخلها تفرد به هذه الزيادة عبد الله بن محمد عن هشام بن عروة وهو مقدر في الباب عن أبي
سعيد وسعيد بن زيد كما ذكره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سيرة وأم سيرة وعلى وأنس
فحديث أبي سعيد رواه أحمد والدارمي والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدي وابن
السكن والبخاري والدارقطني والحاكم والبيهقي باللفظ حديث الباب وزعم ابن عدي أن
زيد بن الحباب تفرد به عن كثير بن زيد قال الحافظ وليس كذلك فقد رواه الدارقطني من
حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهري وكثير بن زيد قال ابن
معين ليس بالقوي وقال أبو زرعة صدوق فيه لين وقال أبو حاتم صالح الحديث ليس
بالقوي يكتب حديثه وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد وربيح
قال أبو حاتم شيخ وقال البخاري منكر الحديث وقال أحمد ليس بالمعروف وقال المروزي
يصححه أحمد وقال ليس فيه شيء ثبت وقال البزار كل ما روى في هذا الباب فليس بشيء
وذكر انه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة وقال العقيلي الاسديد
في هذا الباب فيها لين وقد قال أحمد بن حنبل انه أحسن شيء في هذا الباب وقد قال أيضا
لا أعلم في التسمية حديثا صحيحا وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع وقال
اصح هذا يعني حديث أبي سعيد أصبح ما في الباب وأما حديث سعيد بن زيد فرواه
الترمذي والبزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني والعقيلي والحاكم وأعل بالاختلاف
والارسال وفي اسناده أبو ثمال عن رباح مجه ولان فالحديث ليس بصحيح فاه أبو حاتم
وأبو زرعة وقد أطال الكلام على حديث سعيد بن زيد في التلخيص وأما حديث
عائشة فرواه البزار وأبو بكر بن أبي شيبة في مسندهم ما وابن عدي وفي اسناده حارثة
ابن محمد وهو ضعيف وأما حديث سهل بن سعيد فرواه ابن ماجه والطبراني وفيه
عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعيد وهو ضعيف وتابعه أخوه أبي بن عباس وهو

وهذا بيان ما أجمل في حديث
 الباب لأنه يوهم أن ذلك كان في
 أوائل ما ظهر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم (فلما استخبره
 هرقل) وأخبره بذلك (قال)
 هرقل بل جماعته (أذهبوا
 فانظروا) إلى الرجل (أتحقق
 هو أم لا فأنظروا إليه) وعند ابن
 إسحق فجردوه فإذا هو محتسب
 فقال هذا والله الذي رأيته
 أعطه ثوبه (فخدوه) أي هرقل
 (أنه محتسب) بفتح التاء الأولى
 وكسر الثانية (وسأله عن
 العرب) هل يحتسبون (فقال)
 أي الرجل (هم يحتسبون) وفي
 رواية الأصمعي وابن عساكر في
 نسخة محتسبون بالميم قال العمري
 كالحفاظ والاول أفيد وأنزل
 (فقال هرقل هذا) الذي نظرنه
 في النجوم (ملك هذه الامة) أي
 العرب (قد ظهر) بضم الميم
 وسكون اللام كذالاً كثرة الرواة
 ولما بسى ملك بالفتح ثم الكسبر
 فاسم الإشارة للنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وعن الكشميني
 وحده يلك فعل مضارع أي هذا
 الرجل يلك هذه الامة وقد جاء
 النعت بعد النعت ثم حذف
 المنعوت (ثم كتب هرقل إلى
 صاحب له) يسبي ضـ غاطر
 الاستف (برومية) بالتخفيف
 أي فيها وفي رواية ابن عساكر
 بالرومية وهي مدينة برباط الروم
 وقيل إن دورسورها أربعة
 وعشرون ميلاً (وكان نظيره)
 وفي رواية ابن عساكر والأصمعي

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأم سبرة فرواه الدولابي في المكنى والبغوي في
 الصحابة والطبراني في الأوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث
 علي فرواه ابن عدي وقال أسناده ليس يستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن
 حبيب الأندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحافظ والظاهر أن مجموع الأحاديث
 يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لسان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قاله قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي ولا يجزئ هذا الباب من
 حسن سريع وصحيح غير صحيح والأحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن
 الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكونها أقرب إلى الذات وأكثر زوماً للعقيدة فيستلزم عدمها
 عدم الذات وما ليس بصحيح لا يجزئ ولا يقبل ولا يعتمد عليه وإيقاع الطاعة الواجبة على
 وجه يترتب قبولها واجزاؤها عليه واجب وقد ذهب إلى الوجوب والقضية العترة
 والظاهرية وإسحق وأحمد بن حنبل واختلافوا هل هي فرض
 مطلقاً وعلى إذا كرافعة على إذا كرافعة مطلقاً وذهبت الشافعية والحنفية
 ومالك وربيعة وهو أحد قول الهادي إلى أنه أسنة احتج الأولون بأحاديث الباب
 واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعاً عن أنس قال سمع الله عليه كان طهوراً لجميع
 بدنه ومن توضع ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً للأعضاء وضوئه أخرجه الدارقطني
 والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحـكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع
 ورواه الدارقطني والبيهقي أيضاً من حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله
 ابن أبان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضاً من حديث ابن
 مسعود وفي أسناده يحيى بن هشام السهمي وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث
 قريباً لتوجه ذلك النبي إلى الكمال لا إلى العترة الحديث لا صلاحة لاجل المسجد الأبي
 المسجد فلا وجوب يؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن سمي أولم يسم واحتج
 البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلاحة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله
 وتقريره أن التمام لم يتوقف على غير الاستسباغ فإذا حصل حصل واستدل النسائي وابن
 خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجد فقال هل مع أحد منكم ماء فوضع يده في الإناء فقال توضعوا
 باسم الله وأصله في الصحيحين بدو قوله توضعوا باسم الله وقال الزوري يمكن أن يحتج في
 المسئلة بحديث أبي هريرة كل امرئ بال لم يدأ فيه بيسم الله فهو أجزم ولا يحتج على
 الفطن ضعف هذه المستندات وعدم صراحتها وانتفاء دلالتها على المطلوب وما في
 الباب أن صلح للاحتجاج أقاد مطلوب الناقول بالقضية لما قدمنا ولـكنه صرح ابن
 سبيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوء كاملاً وقد
 استدلل به الرافعي قال الحافظ لم أره هكذا انتهى فان ثبتت هذه الزيادة من وجه معتبر

وكان هرقل نظيره (في العلم وسار هرقل الى حص) مجروح بالفتنة لانه غير منصرف للعبادة والتأنيث على الصحيح للعلمية والجمعة لانها لا تمنع صرف الثلث في وجوز بعضهم صرفه كعدهه نحو هذه وغيره من الثلاثي الساكن الوسط ولم يجعل للجمعة اثرًا واما سار هرقل الى حص لانها ادار ملكه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان قتها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حص) أي لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف ويرم بفتح آؤه وكسر الراء وقال الداودي لم يصل اليها (حتى آناه كآب من صاحبه) ضفاطر الرومي (يوافق رأي هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ظهوره (وانه نج) وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه أقرا بذبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لكن هرقل لم يسلم على ذلك ولم يعمل بتقتضاه بل شخ بملكه ورغب في الرياسة فآثرهما على الاسلام بخلاف صاحبه ضفاطر فانه أظهر اسلامه وألقى ثيابه التي كانت عليه ولبس ثيابا بيضا وخرج الى الرم فدعاهم الى الاسلام وشهد شهادة الحق فقاموا اليه فضربوه حتى قتله (فأذ) بالتصريح من الاذن والمستعلى وغيره فاذن بالامد أي أعم

فلا أصرح منها في افادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية وقد استدل من قال بالوجوب على اذا كرفق بمحدث من توضح كراسم الله كان طهورا للجميع بدنه وقد تقدم الكلام عليه قالوا فحملنا أحاديث الباب على اذا كروه هذا على الناسي جمع بين الأدلة ولا يخفى ما فيه

• (باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتنا كيدته لنوم الليل) •

(عن أوس بن أوس الثقي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف ثلاثا أي غسل كفيه رواه أحمد والفساني) الحديث رجاله عند الفسافي ثقات الا احمد ابن مسعدة فهو صدوق قوله أوس بن أوس ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف وقد ذكره أبو عمر في الصحابة وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بن عفان بلغنا فأنرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما وقال في آخره رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم توضأ نحو وضوئي هذا وسيأتي في هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث عثمان أيضا بلغنا فأنرغ بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما الى الكوعين وثبت نحوه أيضا من حديث علي عليه السلام وعبد الله بن زيد عند أهل السنن والحديث يدل على شرعية غسل الكفين قبل الوضوء وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد قوايه والمؤيد بالله وإبي طالب والمنصور بالله والشافعية والحنفية انه مستنون ولا يجب الحديث توضأ كما أمر الله وليد كفيه غسل اليدين وقال القاسم وهو أحد قولي الهادي واليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى انه واجب لخبر الاستيقاظ الذي سيأتي بعد هذا وأجيب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فيه فانه لا يدري أين باتت يده ولبه لم أن محل النزاع غسلهما قبل الوضوء وحديث الاستيقاظ الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المطلوب ومجرد الأفعال لا تدل على الوجوب وسيأتي الكلام على ما هو الحق في الحديث لذي بعد هذا ان شاء الله (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده رواه الجماعة الا أن البخاري لم يذكر لعدد وفي لفظ الترمذي وابن ماجه اذا استيقظ أحدكم من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري أين باتت يده وأبو طائفة يده رواه الدارقطني وقال اسناد حسن) للحديث طرق منها ما ذكره المصنف ومنها عند ابن عدي بزيادة فليرقه وقال انها زيادة منكورة ومنها عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي بزيادة أين باتت يده منه قال ابن منده هذه الزيادة رواها ثقات ولا أراها مخنوعة وفي الباب عن جابر بن عبد الدارقطني وابن ماجه وابن عمر رواه ابن ماجه وابن خزيمة بزيادة لفظ منه وعائشة رواه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه وهم قوله من نومه أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عتب كل نوم وخصه أحمد وداود بنوم

(هرقل لعظماء الروم في دسكرة)

بفتح الاول وسكون الثاني وفتح الكاف والراء هي القصر الذي سوله بيوت (له بمص) أي فيه وكان قد دخل القصر (ثم أمر بأبوابها) أي الدسكرة (فعلقت) بتشديد اللام لا يذر وكأنه فتح أبواب البيوت التي حولها وأذن للروم في دخولها ثم أغلقتها (ثم اطلع) عليهم من علو غياطهم وانما فعل ذلك خشية أن يشبوا به كما وشبوا إلى ضغاطر ويشكروا مثاقمه فيقتلوه (فقال يا معشر الروم هل لكم) رغبة (في الفلاح والرشد) بالنعم ثم السكون أو يستحقن خلاف النفي (وان يثبت) أي وهل لكم في ثبوت (ملككم) لأنهم انعمادوا على الدسرة كان سببا لذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الاختيار الدسرة (فتبايعوا) وفي نسخة قبايعوا وفي رواية الاميل تباع وفي أخرى لابي الوقت تباع ويشكهم في فتبايعوا فالله انما اول من البيعة والتي بعدها من لتباع كالرواية الاخرى لابر عساكر في نسخة فتبوع (هذا النبي) ونقل ان في التوراة ونبي مثلك أرسله أي انسان لم يقبل كلامي الذي يؤذيه عني فأي هلكة (فخاصوا) بمهملتين أي شروا (حيصة جمر الوحش) أي كحيصتها أشبههم بالوحش لان نرتها أشد من نفرة البهائم الانسية وشبههم بالجهردون غيرها

الليل لقوله في آخر الحديث بات يده لان حقيقة الميتة تكون بالليل ويؤيد ما ذكره المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه: أخرجهما أيضا أبو داود وساق مسلم اسنادها وما في رواية لابي عوانة ساق مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين يصبح ليكن التعليل بقوله فانه لا يدري أين بات يده يقضى بالخاف نوم النهار بنوم الليل وانما خص نوم الليل بالذكور لليلة قال النووي وحكي عن أحمد في رواية انه ان قام من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم النهار كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا ومذهب الحقين أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المعتبر الشك في نجاسة اليد في شك في نجاستها كره له غمسها في الماء قبل غسلها سواء كان قام من نوم الليل أو النهار أو شك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد إلى الماء الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك فالأمر عندنا بجهود على النسيب وحمله أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر الجمهور عن الوجوب بأن التعليل بأمر يقتضي الشك فريضة صارفة عن الوجوب إلى النسيب وقد دفع بأن التشكيك في العلة لا يستلزم التشكيك في الحكم وفيه ان قوله لا يدري أين بات يده ليس تشكيكا في العلة بل تعليل بالشك وانه يستلزم ما ذكره من جعله ما اعتذر به الجمهور عن الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم نوضا من الشن المعلق بعد قيامه من النوم ولم يروا انه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس وتعتب بأن قوله أحمد كم يقتضي اختصاص الامر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكره ورد بأنه صح عنه صلى الله عليه وسلم غسل يديه قبل ادخالهما في الماء حال اليقظة فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه ابيان الجواز ومن الاعذار للجمهور أن التقييد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على لندية وهذه الامور اذا ضمت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث منتهزا للوجوب والالتزام الترك ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فان هذا ورد في غسل النجاسة وذلك سنة أخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان السبب في الحديث ان أهل الحجاز كانوا يستنجون بالاجارو بلادهم حارة فاذا نام أحدهم عرق فلا يامن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب مرجوح قلت سلمنا عدم القصر على السبب فليس في الحديث الانهي المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق النوم فهو أخص من الدعوى أعني مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا يصلح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نشكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن الثالثة بالاحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الآتي وغيره وكما في الحديث الذي في أول الباب ولا منازعة في سنته انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بالحديث

فانه قد وقعت له أمور من تجهيز الجيش الى موته وتبوك ومحاربه المسلمين - هذا أوجه وظاهر هذا يدل على سرده على الكفر لاكن يتصل مع ذلك انه كان يضرب الأيمان و يفعل هذه المعاصي سرعا فاملا مكنه وخوفان أن يقتله فومه الا ان في مسند احمد انه كتب من تولى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني مسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو علي نصرانيته الحديث قال المداوي في فتح مسم الخباري هذا الباب لذى استفتحه بحيث لا يعمل بالنيات كانه قال نصدقت بيته اتبع بها في حجة والا فقد خاب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لما بها حديث الأعمال المصدريه الباب ويؤخذ للمصنف من آخره في القصة براءة لاحتسام وهو واضح انتهى وقال السطواني وفي هذا - - - يث من ادائف الاسناد رواية حمدي عن حمص عن شامي عن مدي وخرجه متنه البخاري هنا وفي الجهاد والتفسير في موضعين وفي الزهد ان في الحرية والادب في وضعين وفي الايمان والعلم والحكام والمغازي وخبر ابو حمد والاستاذان وأخرجه مسلم في المعازي وأبو داود في الادب والترمذي في الاستاذان

واستنقر في رواية البخاري واسم منق والاسم منقار أعظم قاله في الفتح قال النووي قال جمهور أهل اللغة والنقهاء والمحدثون الاستنثار هو اخراج الماء من الانف بعد الاستنشاق وقال ابن الاعراب وابن قتيبة الاستنثار هو الاستنشاق قال قال أهل اللغة هو مأخوذ من الثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي وغيره هي الانف والمشهد رال قال قال الأزهرى روى سلمة عن القراء أنه يقال نثر الرجل واثث واستنثار إذا حرا الثرة في الطهارة انتهى وفي القاموس استنثار استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف كاتثر وقال في الاستنشاق استنشق الماء أدخله في أنفه إذا تقررت المعنى المضمضة والاستنثار والاستنشاق لغة فاعلم انه قد اختلف في الوجوب وعدمه فذهب أحد واضح وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله الى وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار وبه قال ابن أبي ايلي وجاد بن سليمان وفي شرح مسلم للنووي ان مذهب أبي ثور أبي عبيد ودود الطاهري وأبي بكر بن المنذر ورواية عن أحمد أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء والمضمضة سنة فيهما وما نقل من الإجماع على عدم وجوب الاستنثار متعقب بهذا واستدلوا على الوجوب بأدلة منها انه من تمام غسل الوجه فالأمر بغسله أمر بها وبحديث أبي هريرة المتفق عليه اذا نفض أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يمتثر وبحديث سلمة بن قيس عند الترمذي والنسائي بلغظ اذا توضأت فاتثروا بما أخرج أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأهل السنن الأربع من حديث لقيط بن صبرة في حديث طويل وفيه وبالغ في الاستنشاق الآن تكون صائغا وفي رواية من هذا الحديث اذا وضأت فمضض أخرجه أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح ان اسناده صحيح وقدر الحافظ أيضا في التلخيص ما أعل به حديث لقيط من أنه لم يرو عن عاصم بن لقيط بن صبرة الا اسمعيل بن كثير وقال ليس بشئ لانه روى عنه غيره وصححه الترمذي وبلغوى وابن القطان وقال النووي هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد الصحيح ومن أدلة لقائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في هذا الباب بلفظ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق عند الدارقطني وذهب مالك والشافعي والاوزاعي والليث والحسن البصري والأزهري وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحاكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والساير من أهل البيت الى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وزيد بن علي من أهل البيت عليهم السلام الى انه ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركهما في غسله من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عشر من سنن المرسلين وقدره الحافظ في التلخيص وقال انه لم يرد بلفظ عشر من السنن بل بلفظ من القطرة ولو ورد لم ينتض دليل على عدم الوجوب لان المراد به السنة أي الطريقة

والتساق في التفسير ولم يخرج
ابن ماجه وزجه مناجبة ذكر
هذا الحديث في هذا الباب انه
مشتمل على ذكر رجل من اوصاف
من يوحى اليه والباب في كيفية
يد الخوي وأيضاً فان قصة هرقل
متضمنة كيفية حاله صلى الله
عليه وآله وسلم في ابتداء الامر
ولما فرغ المؤلف من باب لوي
الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب
الجامع شرع يذكر المقاصد
الدينية وبدأ منها بالايان لانه
ملاك الامر كله لان الباقي منى
عليه ومشرط به وهو اول
واجب على المكلف فقال
مبتدئاً (بسم الله الرحمن الرحيم)
كما ذكر كتب هذا الجامع
تبركا وزيادة في الاعتناء بالنسك
بالسنة واختلفت الروايات في
تقديمها هذا على كتاب او تأخيرها
عنه ولكل وجه وجه ثانی
بأنه جعل الترجمة قائمة مقام
تسمية السورة ووجه الاول
ظاهر

هذا (كتاب الايمان)

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق
وشرعاً تصديق الرسول فيما جاء
به عن ربه وهذا القدر متفق
عليه ثم وقع الاختلاف هل
يشترط مع ذلك مزيداً من
جهة ابداء هذا التصديق
باللسان المعبر عما في القلوب
والخفان أو من جهة العمل
بالاذا كان بما صدق به من ذلك
الشان قال القسطلاني هو كما
قال التتاراني اذعان لحكمه

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم واستدلوا أيضاً بحديث
ابن عباس مرفوعاً بالفظ المضمضة والاستنشاق سنة رواه الدارقطني قال الحافظ وهو
حديث ضعيف وبحديث تواتر كما أمر الله وأمر في القرآن ذكر المضمضة
والاستنشاق والاستنشاق ورد بان الامر بغسل الوجه أمر بها كما سبق وبأن وجوبها
ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر منه أمر من الله بدليل وما آتاكم
لرسول فخذوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ويمكن مناقشة هذا بأنه انما يتم لو أحاله
فقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره وأما بالنظر الى تمام الحديث وهو فاغسل وجهك
ويديك وامسح برأسك واغسل رجلك فيصير نصاً على أن المراد كما أمر الله في خصوص
آية الوضوء لافي عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة داخل
تحت قوله لا عرني كما أمر الله فيمتصر في الجواب على أنه قد صح أمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بها والواجب الأخذ بما صح عنه ولا يكون الاقتصار على البعض في
مبادئ التعاليم ونحوها موجباً للصرف ما ورد بعده وإخراجها عن الوجوب والالزم
قصر واجبات الشريعة بأمرها على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة مثلاً
لاقتصار على ذلك المقدار في تعليمه وهذا خرق للإجماع وإطراح لا كثر الأحكام
الشرعية وعلى ما سلف من أن الامر بغسل الوجه أمر بها وهذا وان كان مستبعداً في
بإدى الرأي باعتبار أن الوجه في لغة العرب معلوم المقدار لكنه يشتمل من عضد دعوى
الدخول في الوجه أنه لا موجب لخصه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب
يسمى وجهاً فان قلت قد أطلق على خرق الفم والانف اسم خاص فليس في لغة العرب
وجهاً قلت وكذلك أطلق على الخدين والجهة وظاهر الانف والحاجبين وسائر أجزاء
الوجه اسماء خاصة فلا تسمى وجهاً وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل
الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتصار
الشارع في البيان على غسل ما عدا وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما نزل اليه فادوم على المضمضة والاستنشاق ولم يحفظ أنه أدخل بهما مرة واحدة كما
ذكره ابن القيم في الهدى ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب
الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البحر عن
الناصر والشافعي أنه يستحب واستدل لهم بظاهر الآية وسياق مفسكين قال بذلك
في باب تعاهد المأقنين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال
بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنشاق قال الحافظ في الفتح وذكر ابن
المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به الا بكونه لا يعلم
خلافاً في أن تاركه لا يعبد وهذا دليل فقهي فانه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة
والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سيده الناس في شرح

الخبر وقبونه وجعله صادقا فعلم من الامن انه نسي قال الحافظ وفيه نظر (١٣٧) لتباين مدلولي الامن والتصديق

الا ان لم نذم - مع معنى مجازي
 فبقال اننا اسد قد ان امنه
 التكمذيب والمخالفة بعدى باللام
 كما في قوله تعالى وما انت عومن
 لاسئ مصدق لنا وبالباء كما
 في قوله صلى الله عليه واله وسلم
 ايمان أن نؤمن بالله الحديث
 قال القسطلاني فليس حقيقة
 التصديق أن يتبع في التلب
 نسبة التصديق الى الخبر أو
 الخبر من غيرا عان وببول هو
 اذعان وقبول لذلك - يتبع
 عليه اسم التسليم على ما سرح به
 الامام الغر الى رحمه الله تعالى
 انتهى والكتاب مصدر يقال
 كتب يكتب كتابة وكأبا ومادة
 كتب دالة على الجمع والضم
 ومن ثم استعماله على الابواب
 والفصول الجامعة - امثال
 وضم فيه بالنسبة الى الحروف
 المكتوبة حقيقة وبالنسبة
 الى المعاني المرادة منها مجازا ولم
 يستفتح المصنف بدء الوحي
 بالكتاب لانه كالمقدمة ومن ثم
 بدأ به لان من شأن المقدمة
 كونها امام المراد وأيضا فان
 من الوحي عرف الايمان وغيره
 ﴿ (عن ابن عمر) بن الخطاب
 عبد الله (رضي الله عنه - ما)

هاجر به أبوه واستشهد يوم
أحد وشاهد الخندق وبعث
الرضوان شاهد وكان واسع
المستبح الدين وأمر الصلاح
كامل الاتباع المستوفى سنة
الآل لرسول الله صلى الله عليه

الترمذي بعد ان ساق حديث اقيط بن صبرة مالفظة وقال أبو بشر الدولابي فيما جمعه
من حديث الثوري حدثنا محمد بن بشار أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي هاشم عن
عاصم بن اقيط عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الوضوءات فاباغ في المضضة
والاستنشاق الا تكون صاعاً قال أبو الحسين بن الشيطان وهذا صحيح فهذا امر صحيح
صريح وانضم اليه موطنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثبت ذلك عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قولوا لفعلا مع المواظبة على الفعل انتهى ومن جملة ما أورده في شرح
الترمذي من الادلة القاضية بوجوب المضضة والاستنشاق حديث عائشة عند البيهقي
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المضضة والاستنشاق من الوضوء الذي
لابتدئ به وقد ضعف بمحمد بن الازهرى الجوزجاني وقد رواه البيهقي لامن طريقته فرواه
عن أبي سعيد أحمد بن محمد الصوفي عن ابن عدى الحافظ عن عبد الله بن سليمان الاشعث
عن الحسين بن علي بن مهران عن عصام بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن
سليمان بن يسار عن الزهري عن عروة عنها اذا تقرر هذا علمت أن المذهب الحق وجوب
المضضة والاستنشاق والاستمرار قبل غسل وجهه ثلاث مرات وكذلك سائر
الاعضاء الا الراس فإنه لم يذكر فيه العدد فيه دليل على ان السنة الاختصار في مسح
الرأس على واحدة لان المطلق يصدق بمرة وقد صرحنا بالا حاديث الصحفة بالمرّة وفيه
خلاف وسبأني الكلام على ذلك في باب هل يسكن تكرار مسح الرأس وقد أجمع العلماء
على ان الواجب غسل الاعضاء مرة واحدة وان الثلاث سنة لتثبيت الاقتصاص من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرتين وسبأني لذلك باب في هذا الكتاب وقد استدلل
في حديث الباب من الترتيب بشي على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وقال ابن
مسعود ومكحول ومالك وأبو حنيفة وداود والمزني والثوري والبصري وابن المسيب
وعصاة والزهري والنخعي انه غير واجب ولا ينتقض الترتيب بشي في حديث الباب على
الوجوب لانه من لفظ الراوي وغايته انه وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلك
الصيغة والفعل مجردة لا يدل على الوجوب نعم قوله في آخر الحديث من توضأ نحو وضوئي
هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه يشعر بترتيب المغفرة
المذكورة على وضوء مرتب على هذا الترتيب وما انه يدل على الوجوب فلا وقد استدلل
على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على افادة الواو للترتيب وهو خلاف ما عليه
جمهور النحاة وغيرهم وأسرع أدلة الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ على
الولاية ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال لأظنه ينتقض معه وقد خلط
فيه بعض المتأخرين بفرضه من طرق وجهه بل بعضها شاهد البعض وليس الامر كما ذكر
فليراجع الحديث في مظانّه فان التكلم على ذلك هنا يفضي الى تطويل يخرج جناسا عن
المقصود وسبأني التصريح بما هو الحق في الباب الذي به - وهذا قوله الى المرتفعين

رآه (وسلم في الاسلام) الذي هو (١٢٨) الانقياد وفيه استعارة والقرينة في الاسلام شبه ثبات الاسلام واستقامته على

هذه لركن الخمسة ببناء البناء
على هذه الاعمدة الخمسة ثم
تسرى الاستعارة من المصدر الى
الفعل او تكون مكنية بآ
تكون الاستعارة في الاسلام
والقرينة بنى على التخييل بان
شبهه الاسلام بالبيت ثم خيل
كأنه بيت على المبالغة ثم أطلق
الاسلام على ذلك الخيل ثم خيل
له ما يلزم الخباء المشبه به
من البناء ثم ثبت له ما هو لازم
لبيت من البناء على الاستعارة
التخييلية ثم نسبها اليه ليكون
قرينة مانعة من ارادة الحقيقة
ويجوز أن تكون استعارة
بلكية لأنه شبهه لاسلام بمعنى
لدهائم فذكر المشبه وطوى
ذكر المشبه به وذكر ما هو من
خراص المشبه به وهو البناء
ويسمى هذا استعارة ترشيحية
ويجوز أن تكون استعارة
تخييلية فانه مندل حالة اسلام
مع أركانه الخمسة بجمالة الخباء أقيم
على خمسة عمد وقطبها التي تدر
عليه هو لشهادت وبقية شعب
الايمان كالواد للخباء (على
خمس أي خمس دعائم وشرح به
عبد الرزاق في روايته وفي رواية
مسلم على خمسة أي أركان وقول
بعضهم على معنى من أي من
خمس وبهذا يحصل الجواب
عمامة لان هذه الخمس هي
الاسلام فكيف يكون الاسلام
مبنيا عليهم او المبني لا بد أن يكون
غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع وغير كل واحد من أركانه رتب

المرفق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر القاء والثاني عكسه اغتمان وانفق العلماء
على وجوب غسلهما ولم يخالف في ذلك الا زفروا أبو بكر بن داود الظاهري فن قال
بالوجوب جعل الى في الآية بمعنى مع ومن لم يقل به جعلها لانتهاها الغاية واستدل
لغسلهما ايضا بحديث انه صلى الله عليه وسلم أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء
لم يقبل الله الصلاة الا به عند الدارقطني والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القاسم
ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكرو وضعفه أحمد
ابن معين وانه دابن حبان يذكره في الثقات ولم يلقه اليه في ذلك وصرح بضعف
هذا الحديث المنذر وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم واستدل لذلك
ايضا بما أخرجه من حديث أبي هريرة بلانظ توضحا حتى أشرع في الغسل ثم قال
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا ينتمض بمجرد على
الوجوب وأجيب بأنه يان للعجمل فيفيد الوجوب ورد بأنه لا اجال لان الى حقيقة
في انتهاها اعلاية مجاز في معنى مع وقد حقق الكلام في ذلك الرضي في شرح الكافية
رغمه فلم يرجع اليه واستدل ايضا بذلك انه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه
اختلاف في الأصول معروف وسيعقد المصنف لذلك بابا سيأتي ان شاء الله قوله الى
اليعقوبين هما العظماء الثابتان بمنصل السابق والقديم باتفاق العلماء ما عدا
الامامية ومحمد بن الحسن قال النووي ولا يصح عنه وقد اختلف هل الواجب الغسل
ويكفي المسح وسيأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيه ما تنسبه قال
النووي المراد لا يحدثه ابني من أمور الدنيا لوعرض له حديث فأعرض عنه حصلت له
هذه الفضيلة لان هذا ليس من فعله وقد غفر له هذه لامة ما حدثت به نفوسها هذا معنى
كلامه قال في النسخ ووقع في رواية للعكيم الترمذي في هذا الحديث يحدث نفسه بشي
من الدنيا هي في لذه لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازري والقاضي
عياض المراد بحديث العبدس لمجمل والمكتسب وأما ما يقع في الخطا طرعا بل فليس هو
المراد قال عياض وقوله يحدث نفسه فيه اشارة الى ان ذلك الحديث مما يكتسبه
لاضافته اليه قال ابن قتيب العبدان حديث النفس على قسمين أحدهما ما يحجم
الحج ما يتعذر رفعه عن النفس والثاني ما تسترل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكر
أما محل الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه الاول لعسر اعتباره ويشهد لذلك
انظ يحدث نفسه في يقتضي تكسب بامنه وتغلب ل هذا الحديث قال ويمكن جعله على
الوجهين معا الى آخر كلامه والحاصل ان الصيغة مشعرة بشيئين أحدهما أن يكون
غير مغلوب بورود الخواطر النفسية لان من كان كذلك لا يقال له يحدث لا تتفاء الاختيار
الذي لا بد من اعتباره فانهم ما أرى يكون مرید التصديق طالبا له على وجه التكلف
ومن وقع له ذلك هجوم ما بغتة لا يقال انه حدث نفسه قوله غفر الله له ما تقدم من ذنبه

غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع وغير كل واحد من أركانه رتب

(شهادة) أي منها أو أحدها شهادة (أن لا اله الا الله) قدم النبي على الاثبات ولم (١٣٩) يقل الله لا اله الا هو لانه اذا اتى أن يكون

ثم اله غير الله فقد فرغ قلبه مما
سوى الله بلسانه ليوافق القلب
وليس مشعولا بشئ سوى الله
تعالى فيكون نفي الشريك عن
الله تعالى بالجوارح الظاهرة
والباطنة ولا هي النافية للجنس
وفي هذه المسئلة مباحث
طويت الكشع عنها خوف
الاطالة ثم ان هذا التركيب
عند علماء المعاني يفيد القصر
وهو في هذه الكلمة من باب
قصر الصفة على الموصوف
لا اله الا الله فان الله في معنى
الوصف (و) شهادة (أن محمدا
رسول الله) ولم يذكر الايمان
بالانبياء والملائكة وغير ذلك
فما تضمنه سؤال جبريل عليه
السلام لان المراد بالشهاد
تصديق الرسول فيما جاء به
فيستلزم جميع ما ذكر من
المعتقدات وقال الاسماعيل
ما يحصل هو من باب تسمية
الشئ ببعضه كما تقول قرأت
الحدوتري يد جميع القاطنة وكذا
تقول مثلا شهدت برءاله محمد
وتريد جميع ما ذكره والله
أعلم (واقام الصلاة) أي
المداومة عليه والمراد الايمان
بمبشر وطهارا وركنهم (وايتاء
الزكاة) أي اعطائهم ما تستحقها
بخراج جرمن المال على وجه
مخصوص (والحج) الى بيت الله
الحرام (وصوم) شهر (رمضان)
ولم يذكر الجهاد لانه فرض كفاية

رتب هذه المنوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة وصلاته الركعتين المقيدة
بذلك القيد فلا تحصل الا بمجموعهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقد قيل انه مخصوص
بالصغائر ولو رد مثل ذلك مقيدا الحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى
رمضان كفارات لما يمتن اما اجتنبت الكبائر (وعن علي رضي الله عنه انه دعا بوضوء
فتمضمض واستنشق وتريده اليسرى ففعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طهور نبي الله صلى
الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا حدثنا
موسى بن عبد الرحمن قال حدثنا حسين بن علي عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة عن
عبد خير عن علي قدس سره فوسى بن عبد الرحمن ان كان ابن سعيد بن مسروق الكندي
فهو ثقة وان كان الخليل الانطاكي فهو صدوق يقرب وكلاهما روى عنه النسائي
وأما خالد بن علقمة فهو الهمداني قال ابن معين ثقة وقال في التقريب صدوق وبقية
رجال الاسناد ثقات وهو طرف من حديث علي عليه السلام وسأني الكلام على
المضمضة والاستنشاق والاستنثار قد تقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله
دليل على ان السنة ان يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى (وعن أبي هريرة رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر
ستفق عليه) قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان
عن حماد بن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق (رواه الدارقطني) قد سبق الكلام على المضمضة
والاستنشاق في تفسيره وكما قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعني الدارقطني لم يسنده
عن حماد غير هدية وداود بن المحبر وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لا يذكر أباه بركة قلت وهذا لا يضر لان هدية ثقة مخرج عنده في الصحيحين
فيقبل رفعه وما ينفر به انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي
منسوبا الى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكلم على ما فيه وهن

(باب ما جاء في جوارنا خيرهما على غسل الوجه واليدين)

(عن المقدم بن معد يكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فتوضأ
وغسل كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم مضى واستنشق
ثلاثا ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرا وباطنا ثم رآه أبو داود وأحمد وزاد وغسل
رجليه ثلاثا ثلاثا) الحديث اسناده صالح وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على
عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان
وعبد الله بن زيد الثابتان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن
ماجه وابن حبان والبخاري وغيرهم مصرحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه
واليدين والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم في شرح

ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

الحسن واغرب ابن بطار فزعم ان (١٤٠) الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظري بل هو خطأ لأن

حديث عثمان وحديث الربيع الآتي بعدهما يدل أيضا على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه قال النووي انهم يتأولون هذه الرواية على ان لفظة ثم ليست للترتيب بل لعطف جملة على جملة وقد ذكر الفاضل الشلبي في صدر حواشيه على شرح المواقيت ان المحققين من النحاة نصوا على ان وجوب دالة ثم على تركي مخصوص بعطف المفرد وقد ذكره أيضا في حواشي المطول وقد ذكر الرضوي في شرح الكافية وابن هشام في المغني انهما قد اتفقا في مجرد ترتيب فظهر بهما انهما اشتراكا بين المعنيين لأنهما حقيقة في الترتيب ولكن لا يخفى عليك ان هذا التأويل وان نفع القائل بوجوب ترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذي عارض به حديثي اباي أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق كما يدل هذا على تأخيرهما فادعوه وجوب الترتيب لأنتم الاباء اراذيل علمائهم من المصير اليه وقد عرفنا في شرح حديث عثمان عدم اتها من ما جاء به مدعي وجوب الترتيب على المطلوب نعم حديث جابر عند النسائي في مسند صحيح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ابدأ بما بدأ الله به فبلغنا الامر وهو عند مسلم بلفظ الخبر يصلح للاحتجاج به على وجوب الترتيب لانه عام لا يقتصر على سببه عند الجمهور كما تقر في الاصول وآية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم (وعن العباس بن يزيد عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن الربيع بن ميمون عن عطاء قال أتيت دأرجا في ايام فقت في هذا البيت أخرج الوضوء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمرا في غسل يديه قبل أن يدخلهما فلا تأثم يتوضأ فيعسل وجهه فلا تأثم بمضمض ويستشق ثم يغسل يديه ثم يمسح برأسه مقبلا ومدبرا ثم يغسل رجليه) قال العباس بن يزيد هذه المرأة التي حدثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بدأ بالوجه قبل المضمضة والاستنشاق وقد حدثت به أهل بدر منهم عثمان وعلى انه بدأ بالمضمضة والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني عن شيخه ابراهيم بن حماد عن العباس المدكور وأخرجه أيضا أبو داود و الترمذي وابن ماجه وأحمد وله عنها طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عتيق وفيه مقال وهو يدل على عدم وجوب ترتيب بين المضمضة وغسل الوجه وقد عرفت في الحديث الذي قبله ما هو الحق

(باب المبالغة في الاستنشاق)*

عن ابي طيبة بن صبرة قال قلت ليار ول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخال بين لاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه الخمسة وصححه الترمذي الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابي عبيد بن كثير المدي عن عاصم بن ابيط عن أبيه مطولا ومختصرا قال

اختلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولا قاله النووي وجملة في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه

فرس جهار كان قبل وقعة بدر وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية وفيه فرض الصيام والركعة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح ووجه اخصر في نسخة من العبادات اما قولنا أرغبرها الأولى النهران الثانية مائة أو فعلية الأولى الصوم والثانية اما بدنية أو مائة الأولى الصلاة والثانية الركعة ومركبة منهم ما وهى الخ وقد ذكره مقدمة ما على الصوم وعليه بي المصنف ترتيب جاءه هذا الك عنده سلم عن ابن عمر تأخير الصوم عن الخ فقام رجل وهو يزيد بن بشر اسكسكي والخج رصوم رمضان فقال بن عمر لا صيام رمضان وحي هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيجوز أن يكون حذو روه هذا بمعنى ان يكون له يوم ردا عن عمر بن يزيد أو معه ونسبه نعم رواه ابن عمر في مسلم من أربع طرق تارة بالتقديم وتارة بالتأخير ومن اطائف اسناد هذا الحديث جمعه لحدث والاختلاف والنعنة وكل ربه مكين الا عبد الله فانه كوفي وهو من الرايعيات وأخرج مته البصري أيضا في التفسير ومسلم في الايمان خاسي الاسناد (عن أبي هريرة رضى الله عنه) انه غير هرة عبد الرحمن بن مضر الدوسي

مع المتوفى بالدين سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين وأسلم عام خيبر وشهدا (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

لزمه وواظبه حتى كان أحفظ
أصحابه زورى عنه صلى الله
عليه وآله وسلم فاكثرت كبري
ابن له دانه روى خمسة آلاف
حديث وثلاثمائة وأربعة
وسبعين حديثا وله في البخاري
أربعمائة وستة وأربعون
حديثا وهذا أول حديث وقع
له في هذا الجامع الصحيح قال
ابن عبد البر لم يختلف في اسم
في الجاهلية والاسلام مثل
ما اختلف في اسمه اختلف على
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي
في التلخيص منها ثمانية عشر رجعا
الحافظ في ترجمته في تهذيب
التهذيب (عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) انه (قال
الايمان بضع) بكسر الواو
وقد نفخ قال القراء هو خاص
بالعشرات الى التسعين فلا يقال
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي
القب موسى هو ما بين الثلاث
الى التسع أو الى الخمس أو ما بين
الواحد الى أربعة أو من أربع
الى تسع أو هو سبع وإذا جاوز
العدد ذهب البضع لا يقال بضع
وعشرون أو يقال ذلك ويكون
مع المد كبرياء ومع المؤنث
بغيرها فتقول بضة وعشرون
رجلا بضع وعشرون امرأة ولا
نعكس وفي رواية أبي ذر وأبي
الوقت والاصيلي وابن عساكر
بضعة ويحتاج الى تأويل
(وستون شعبة) ووقع عند مسلم

الخلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو
عنه غير اسمعيل قال الحافظ وليس بشي لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبيهقي
وابن القطان وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير
عن عاصم بن لقيط عن أبيه وروى الدؤلابي في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن
مهدي عن الثوري ولفظه وبالغ في المضمضة والمستنشق إذا نزلت صائما
وفي رواية لابن داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير بلفظ اذا
نوضأت فتمضمض قال الحافظ في الفتح اسناد هذه الرواية صحيح وقال النووي
حديث لقيط بن مسيرة اسناده صحيح وقد وثق اسمعيل بن كثير أحمد وقال أبو حاتم
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقه أبو حاتم ومن عدا
هذين من رجال اسناده فخرج له في الصحيح قاله ابن سيدي الناس في شرح الترمذي وقد
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس لخلل بين أصابعه وقال هذا حديث حسن
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي الى تحسين هذا الحديث
البخاري روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوى عنه موسى بن عقبة
وسمعه منه قبل أن يحتاط وخرج الترمذي أيضا من حديث المستورد قال رأيت
سول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ ذلك أصابع رجليه بمنصره وقال حديث
حسن غريب لا نعرفه الا من حديث ابن لهيعة عن غرابته والذي قبله ترجع الى الاسناد
ولا ينافي الحسن قاله ابن سيدي الناس وقد شارك ابن لهيعة في روايته من يريد
عمر والي بن سعد وعمر بن ابي رث قال حديث ابن جريج سالم عن الغريفة وفي الباب
مما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوذ بن عمرو وعائشة
وأبي رافع حديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضا
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع
عند ابن ماجه والدارقطني والحديث يدل على مشروعية اسباغ الوضوء والمرا به
الانقاء واستكمال الاعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءا يصح عنده الجميع وغسل
كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل فإذا كان التمثيل ما خوذ في منهوم الاسباغ فليس
بواجب الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نوضأ مرة ومرتين وان كان مجرد الانقاء
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضا على وجوب تحليل الاصابع فيكون حجة
على الامام يحيى القاتر بعدم الوجوب ويدل أيضا على وجوب الاستنشق وقد تقدم
الكلام عليه في حديث عثمان وانما كرهه المبالغة للصائم خشية أن ينزل الى حلقه
ما يفسده واستدل به على عدم وجوب المبالغة لان الوجوب يستلزم عدم جواز الترك
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنقروا امرتين بالغتين
أو ثلاثا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن الجارود

عن ابن دينار وبضع وسبعون على الثلث وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ورجح الميهقي رواية

بحارى بعدم شك سليمان وعورص (١٤٢) بوقوع الشئ منه عند أبي عوانة ورجح لانه المتيقن وماعداه مشكوك فيه

لا يشال بترجيح رواية تضع
وسبعون لكروم ازياة ثقة لان
الذى زها لم يستمر على الحزم
ما لاسيه مع اتحاد الخرج وهل
لمر دحيمة العدا دام المدا لعة
قل الطيبي الاظهر معنى الكثير
ويكون ذكر اضع للترقى يعنى
ان شعب الايمان اعدادهم مهمة
ولان اية كثرتها ولو اراد
المتدينهم وقال آخرون
لمراد حقيقة العدد يكون
الص وقع أثر لا على البضع
والستين ككوبه الواقع ثم
تجددت العشر الرثة فنص
عليها والشعبة بالنظم معناها
قطعة والمراد خصلته أو بخرة
(وخيم) بالمر فى اللغة تعبير
ونكسار يعترى الانسان من
خوف ما يعاب به وقد يطلق على
مجرد ترش الشئ لسبب ترك
عاهد من لوزمه وفى الشرع
خلق يعث على اجابة التبع
ويتبع من التقصير فى حق ذى
الحواله اذا جاء فى الحديث
الاخر لحياه خير كله (شعبة
من الايمان) وانما خصه هنا
بالذكر لانه كالاداعى اباق
الشعب لانه يعث على الخوف
من فنيحة الدنيا والاخرة بما غر
وينزجرون تأمل معنى الحياه
وتظرفى قوله صلى الله عليه وآله
وسلم استحيوا من الله حق الحياه
فوا بالمتنهي من الله يا رسول
الله والحديث قال ليس ذلك

ارحمه ابن القطان وذكره الحافظ فى التلخيص وم يذكره بضعف وكذلك المنذر فى
تخرىج السنن عزاه الى ابن ماجه ولم يتكلم فيه والحديث يدل على وجوب الاستئثار
وقد تقدم ذكر الخلاف فيه فى شرح حديث عثمان والمراد بقوله بالغتين اسم ما فى أعلى
خفيه المستنار من قولهم بلغف المنزل وأما تبيد الامر بالاسه فتنازعتين أو ثلاثا
فيكون الاستدلال على عدم وجوب الشاية والثالثة بحديث الوضوء مرة ويمكن القول
بوجوب مرتين أو ثلاثا لانه خاص وحديث الوضوء مرة عام واماله قول خاص بنا
ولا يعارضه فعليه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقر فى الاصول والمقام لا يخلو عن مناقشة
فى كلا الطرفين

(بب غسل المسترسل من اللحية)

عن عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله حدثنى عن الوضوء قال ما منكم من رجل
يترب وضوءه فيتمه فتنص ويستشقى فينثر لاحت خط يافيه وجبا شبهه مع الماء ثم اذا
غسل وجهه كما امره الله لاحت خطا يارجه من أطراف لحيته مع الماء ثم يغسل يديه
الى المرفقين لاحت خطا يارديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه لاحت خطا يارأسه
من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين لاحت خطا يارجليه من
أنامله مع الماء لاحت جبهه لم رواد أحمد وقال فيه ثم يمسح رأسه كما مر الله ثم يغسل
قدميه الى الكعبين كما مره الله ثم لاحت خرت خطا يارأسه أى سقطت وانحر والحرور السقوط
أو من علوانى سدل والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومنه
حديث أبي هريرة مر فوعا عند مسلم ومالك والترمذى بالنظ اذا توضأ العبد المسلم أو
المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر
الماء واذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء
فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى
يخرج نقيما من الذنوب ومنه حديث عبد الله الصنعائى عن مالك وانسانى ان رسول
نصلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فغسل وجهه خرجت الخطايا من
فيه فاذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى
يخرج من تحت أشفاه رجليه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من
تحت أطراف يديه فاذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه فاذا
غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى يخرج من تحت أطراف رجليه ثم كان
مشبه الى المسجد وصلا لانه نافله والمراد بالخطايا قال الاوى وغيره الصغائر وظاهر
الاحاديث العموم والتخصيص بما وقع فى الاحاديث الاخر بالنظ ما لم تغش الكبار
وبالنظ ما اجتنبت الكبار قد ذهب اليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم والمراد
بالحرور والخروج مع الماء الجوار عن الغفران لان ذلك مختص بالاجسام والخطايا

ولكن الاستحسان من الله حق الحياه أن يفظ الرأس وما حوى والبطن وما حوى ويذكر الموت والبلاء من أراد است

الآخرة تزيينة الدنيا وآثر الآخرة على الأولى فمن يعمل ذلك فقد استجيبا (١٤٣) من الله حق الحياء رأى العجب العجيب

قال الحميد الحياية ولد من رؤية الآخرة رؤية التقصير فلهذا من شغل النفس في ورزق الطمع أسلم معنى إفرا د الحياء بالذكر بعد دخوله في الشعب كأنه يقول هذه شعبة واحدة من شعبه فهل تخصني وتعد شعبها هيئات ولا يقال ان الحياء من الغر ثم لا يكون من الايمان لانه قد يكون غريزة وقد يكون تحلقا الا ان استعمله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية فمن كان من الايمان مع كونه باعشا على الطاعات واجانب الخانات وفي هذا الحديث دلالة على قبول الايمان الزيادة لان معناه كما قال الخطابي ان الايمان الشرعي اسم لمعنى اجراء له أدنى وأعلى والاسم يتبعان ببعض تلك الاجزاء كما يتعلق بكلمتها وقد زاد مسلم على ما في البخاري فأفضلها قول لا اله الا الله وأدناها امانة الاذى عن الطريق وتمسك به القائلون بأن الايمان فعل الطاعات بأسرها والقائلون بأنه مركب من التصديق والقرار والعمل جميعا وأجيب بأن المراد شعب الايمان قطعا لانفس الايمان فان امانة الاذى عن الطريق ليس اخلاقي أصل الايمان حتى يكون فاقده غير مؤمن فلا بد في الحديث من تقدير مضاف ثم ار في هذا الحديث تشبيه

ليست متجسمة وفي حديث الباب وما بعده رد المذهب الامامية في وجوب مسح الرجلين وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المستتر من اللحية لقوله فيه الاخرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء وفيه خلاف فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة الى عدم الوجوب ان أمكن التخليل بدونه وذهب أبو العباس الى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على شعر الحاجبين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لا المستتر وقد استتبط المصنف رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فتعال فهذا يدل على ان غسل الوجه المأمور به يشتمل على وصول الماء الى أطراف اللحية وفيه دليل على ان داخل القم والاذن ليس من الوجه حيث بين ان غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين ان المسح المأمور به يشتمل على وصول الماء الى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب في الوضوء لانه وصفه مرتبا وقال في مواضع منه كما أمره الله عز وجل انتهى وقد قدمنا الكلام على ان داخل القم والاذن من الوجه وعلى الترتيب وسيماني الكلام على مسح الرأس

(باب في ان ايصا الماء الى باطن اللحية المكثرة لا يجب)

عن ابن عباس رضي الله عنهما انه تضاف غسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها الى يده الاخرى فغسل بها وجهه ثم غرغرة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح رأسه ثم أخذ غرفة من ماء فرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ رواه البخاري قوله فغسل وجهه التاء تفصيلية لانها اذلة بين المجهول والمنصل قوله فأخذ غرفة هو بيان لقوله فغسل قال الحافظ وظاهره ان المضمضة والاستنشاق من جهة غسل الوجه لكن المراد بالوجه ألاما هو أعم من المفروض والمأمون بدليل انه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا اذا كان بغرفة واحدة لان البدل الواحدة قد لا تستوعبه قوله أضافها بيان لقوله فجعل بها هكذا فغسل بها أي الغرفة وفي رواية يسميها أي اليدين قوله ثم مسح برأسه لم يذكره غرفة مستقلة قال الحافظ قد تمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نفض يده ثم مسح برأسه زاد النسائي وأذنيه مرة واحدة قوله فرش أي سكب الماء قليلا قليلا الى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله حتى غسلها وفي رواية لابي داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يذ فوق القدم ويد تحت النعل فان اراد بالمسح تسهيل الماء حتى يتروعب العضو واما قوله تحت

الايمان بشجرة ذات اعصاب وشعب ومبناه على الجبال لان الايمان في اللغة التصديق وفي عرف الشريعة تصديق القاب

والسار ونماه رجا بالاطاعات فيمنه (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه بضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

الفرع لان الايمان هو الاصل والاعمال فروع منه واطلاق الايمان على الاعمال مجاز لانها تكون عن الايمان وهذا مبني على القول بقبول الايمان الزيادة والنقصان اما على القول بعدم قبوله لهما فليست لاعمال داخله في الايمان واستدلوا بأن حقيقة الايمان القصديق ولانه قد ورد في الكتاب والسنة عصف الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات مع لقطع بأن العطف يقتضي اعادة وعدم دخول العطف في معطوف عليه وقد ورد ايضا جعل الايمان شرط صحة اعمال كفي قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع لقطع بان المشروط لا يدخل في الشرط لا متبعا لشرط اشئ لذاته وورد ايضا ان لايمان لمن ترك بعض الاعمال كفي قوله تعالى وان طائفة من المؤمنين قتلوا مع الطمع بانه لا يتحقق الشئ بدون كنه ولا يخفى ان هذه لوجود نما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأي المعتزلة لاعلى مذهب من ذهب الى انها ركن من الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو مذهب

الانعل فان لم يجعل على التجوز عن التدم فهي رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يتجيزا رده فكييف اذا خالف قاله الحافظ والحديث ساقه المصنف الاستدلال به على عدم وجوب اصال الماء الى باطن اللحية فقال وقد علم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان كث اللحية وان الغرفة الواحدة وان عظمت لا تنكفي غسل باطن اللحية الكثرة مع غسل جميع لوجه فعلم انه لا يجب وفيه انه مضمض واستنشق عام واحد انتهى أما الكلام على وجوب اصال الماء الى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعده هذا وأما انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كث اللحية فقد ذكر القاضي عياض ورود ذلك في أحاديث جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة كما قال وفي مسلم من حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثير شعر اللحية وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عظيم اللحية وفي رواية كث اللحية وفهام من حديث هند ابن أبي هالة مثله ومن حديث عائشة مثله وفي حديث أم معبد المشهورة في لحية كدافة قاله الحافظ في التلخيص

• (باب استحباب تخليل اللحية) •

عن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمل لحية رواه ابن ماجه واترمذى وصححه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أتوا أحد كة من ماء فادخله تحت حنكه فخلل به لحية وقال هكذا أمرني ربي عز وجل رواه أبو داود ما حديث عثمان فأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن حبان وفيه عام ابن شقيق ضعفه يحيى بن معين وقال البخاري حديثه حسن قال الحاكم لا نعلم فيه طعنا بوجه من لوجه من رده شواهد وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي اسناده الوائد بن زوران وهو مجرول الحال قال الحافظ وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس منها ما روي عنه في فوئد أبي جعفر بن الجعفي ومستدركا لما كم ورجاله ثقات لضعفه معلوا فانما رواه موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس أخرجه ابن عدي وصححه ابن القطاين طريق أخرى وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في الزهريات وهو معلول وصححه الحاكم قبل ابن القطان قال الحافظ ولم تقدر هذه المعل عندهما فيه وفي الباب عن علي وعائشة وأبي سلمة وأبي امامة وعمار وابن عمرو جابر بن جبر وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عتبة وأبي الدرداء ما حديث علي فرواه الطبراني وفي اسناده عليه ابن مردويه واسناده ضعيف ومنقطع قاله الحافظ وأما حديث عائشة فرواه أحمد قال الحافظ اسناده حسن وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعتيلي والبیهقي بإسناد كان اتوصا خلل لحية وفي اسناده خالد بن الياس وهو منكر الحديث وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير قال الحافظ واسناده ضعيف وأما حديث عمار فرواه الترمذي وابن ماجه وهو معلول وأما

بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعبة ولا يقدح عدم (١٤٥) معرفة ذلك على التفصيل في الايمان

اتى قال في الفتح ولم يتفق من
عدد الشعب على غط واحد
واقرهم الى نصاب طريقة
ابن حبان لئلا يفتن على بيانها
من كلامه وقد نطقت بما أورده
ما ذكره وهو ان هذه الشعب
تتفرع عن أعمال القلب
وأعمال اللسان وأعمال الابدان
فأعمال القلوب فيها المعتقدات
والنيات وتشتمل على أربع
وعشرين خصلة الايمان بالله
ويدخل فيه الايمان بذاته
وصفاته وأنه ليس كمثل شئ
واعتمد ما حدثت مادونه والايمان
بعدم تكلمه وكتبه ورسله والقدر
خبره وشبهه والايمان باليوم
الاخر ويدخل فيه المسألة
في القبر والبعث والنشور
والحساب والميزان والصراط
والجنة والنار ومحبة الله
والحب والبغض فيه ومحبة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واعتماد تعظيمه ويدخل فيه
الصلاة عليه واتباع سنته المطهرة
والاخلاص ويدخل فيه ترك
الرياء والتفاخر والتوبة والخوف
والرجاء والشكر والوفاء والصبر
والرضا بالقضاء والتوكل والرجعة
والتواضع ويدخل فيه توقيف
الكبير ورجعة الصغير وترك الكبر
والعجب وترك الحسد وترك الحقد
وترك الغضب وأعمال اللسان
تشتمل على سبع خصال التلطف
بالتوحيد وتلاوة القرآن

حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الاوسط واسناده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه
والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بالفظ كان اذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك
ثم يشبك لحيته باصابعه من تحتها وفي اسناده عبد الواحد وهو مختلف فيه واختلف
فيه على اوزاعي وأما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه اسمر بن غياث وهو متروك
الحديث قاله النسائي وفي اسناده انقطاع قاله ابن حجر وأما حديث جريفر فرواه ابن عدي
وفيه ياسين الزيات وهو متروك وأما حديث ابن أبي اوفى فرواه أبو عبيد في كتاب
الطهور وفي اسناده ابو الورقاء وهو ضعيف وهو في الطبراني وأما حديث ابن عباس
فرواه العتيبي قال ابن حزم ولا يتابع عليه وأما حديث عبد الله بن عتبة فرواه
الطبراني في الصغير بلانظ التخليل سنة وفيه عبد الكريم أبو امية وهو ضعيف وأما
حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدي بلانظ توضأ فخلل لحيته مرتين وقال هكذا
أمرني ربي وفي اسناده تمام بن نجيع وهو ابن الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس
في تخليل اللحية شئ صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في تخليل اللحية شئ ولكنه يعارض هذا صحيح الترمذي والحاكم وابن القطان لبعض
أحاديث الباب وكذلك غيرهم والحديثان يدلان على مشروعية تخليل اللحية وقد
اختلف الناس في ذلك فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن
سليح وأبو ثور وانظارية كذا في البحر واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بلانظ هكذا
أمرني ربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي الى ان تخليل اللحية ليس
بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري والاوزاعي والليث وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور
وداود والطبري وأكثر أهل العلم ان تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في
الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس قال وأظنهم فرقوا بين ذلك والله أعلم
لتوجه صلى الله عليه وآله وسلم تحت كل شجرة جنابة قبلوا الشعر وأفقوا البشعر واستدلوا
لعدم لوجوب في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقدرى
عن ابن عباس وابن عمر وانس وعلى وسعيد بن جبيرة وأبي قلابة ومجاهد وابن سيرين
والضد مالك وابراهيم النخعي انهم كانوا يخللون لحاهم وعن روى عنه انه كان لا يخلل
ابراهيم النخعي والحسن وابن الحنفية وأبو العالمة وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد
والقاسم وابن أبي ليلى ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسناده اليهم والانصاف ان أحاديث
الباب بعد تسليم أنها لا تحتاج وصلاحيها للاستدلال لا تدل على الوجوب لانها
أفعال وما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمرني ربي
لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به وهو يتخرج على الخلاف المشهور
في الأصول هل يعم الأمة ما كان ظاهرا لاختصاص به أم لا والفرائض لا تثبت الا يقين
والحكم على ما لم يفرضه الله بالنظرية كالحكم على ما فرضه بهدما لا شك في ذلك لان

وتعلم العلم بعلمه والدعاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار

واجتناب الثغو • وأعمال البدن (١٤٦) تشمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاعيان وهي خمس

عشرة خصلة • التظاهر •
وحكموي دخل فيه • اجتناب
بجاسات وسفراة ووردة واصلة
فرضا واذلا والزكاة كذلك وفك
الرقا والجود ويدخل فيه
اطعام الضعفاء وكرام الضيف
واصبام فرضا واذلا والنج
واحدة مرة كذلك والطواف
ولا اعتكاف والقمار •
اقدروا الفراء من الدين ويدخل
فيه الهجرة من د ر الشرك ولو ف
بالذرو تخشى في الايمان واد
الكنزات ومنها ما يتعلق بالاتباع
وهي ست خصال التعفف
بالسكاح والقيام بحق العيال
وبر الولدين وفيه اجتناب
العقوق وتربية الاولاد وصلة
لرحم وضاعة اساده و لرفق
د • بيده ومنها ما يتعلق باعادة
وهي سبع عشرة خصلة القيام
بامر متبع • عدل ومتابعة
اجاعة وطاعة • أولى الامر
ولا صلاح بين الناس ويدخل
فيه قتل الخوارج وابعدة
والمعاونة على البر ويدخل فيه
الامر بالمعروف والنهي عن
منكر واقامة الحدود والجهاد
ومنها المراقبة وأداء الامانة
ومنها أداء الخمس والقرض مع
وفائه وكرام الجار •
المعاملة وفيه جمع المال من
حله واتفاق المال في حقه ومنه
ترك التبذير والاسراف ورد
السلام وتشميت العاطس وكف

كل واحد من • ما من التقول على الله بما لم يقل ولا شك ان الغرفة الواحدة لا تسكن في كث
العبية لغسل وجهه وتخليل لحية ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ثم
لا حياض الاخذ بالاذن ولا شك في اوليته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب
قوله الخنك هو باطن أعلى القم والاسفل من طرف مقدم العينين

• (باب تعاهد المأقن وغيرهما من غشون الوجه بزيادة ما)

اعن في امامة انه وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا
قل وكان يتعاهد المأقن رواه أحمد الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي
مامة أيضا بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان
يسبح المأقن وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره ولا ضعهنا وقال في جمع
الروايات رواه الطبراني في الكبير من طريق جميع عن أبي امامة واسناده حسن وجميع
ذكره ابن حبان في الثقات وقال لا أدري من هو ولا ابن من هو والظاهر انه اعتمد في
توثيقه على غيره قوله المأقن موق العين مجرى الدمع منه أو مقدمه أو مؤخرها كذا
في القاموس قال الزهري اجمع أهل اللغة ان الموق والمأق مؤخر العين الذي يلي
لنف انتهى والمراد به ما في الحديث يخص العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى
في التبريد غشون الوجه وهي ما تعطف من الوجه ما قاما على المأقن واما استدلاله
بما في الحديث الا في من قوله ثم أخذ بيديه فصلبهما وجهه والاول أظهر وقد ورد
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي حاتم وغيرهما بلفظ اذا توضأت فامشروا عينيكما
من الماء وهو من حديث البخاري بن عبيدة بالوجهة وقد ضعفوه كلهم
فلا يقوم به حجة كذا قاله بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه وثقه وكيع وقال ابن
عدي لا أعرف له حديثا منتهى لكنه لا يكون ما تشرده حجة لوقوع الاختلاف
فيه فتدقيق انه ضعيف وقيل متروك الحديث وقال البخاري يخالف في حديثه
على أنه لم يقدربه البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق ابن أبي
العمري لكنه قال ان الصلاح لم أجده الا في جماعة اعتمدوا بالبحث عن حاله اصلا
وسمعه الثوري وعن ابن عباس ان عليا رضى الله عنه • ما قال يا ابن عباس لا أتواصلك

وصور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قلت بلى فذلك في وامي قال موضع انما فغسل
بيده ثم مضى واستنشق وسقن ثم أخذ بيديه فصلبهما وجهه والقم ابهاميه
ما قبل من ذيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كف يده اليمنى فامرغها على باصيته
ثم أرسلها • قبل على وجهه ثم غر • ر يده اليمنى الى المرفق ثلاثا ثم يده الاخرى مثل ذلك
ودكر بقية الوضوء رواه أحمد وأبو داود لعل هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله
لفظ أحد وساقه أبو داود في سننه بعناء وعظام الحديث ثم مسح رأسه وظهور رأسيه ثم
أدخل يديه جميعا فاخذ حذفتة من ماء فغسل بها على رجله وفيه النعمان فغسل فغسلها بما ثم

على كف اهذى عن اخيه المسلم اشد (١٤٨) تذكيرا ولان الكفار يقاتلون وان كان فيهم من يحب الكف عنه

تحليل العجة (وعن أبي هريرة انه توضأ فغسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العضة ثم غسل يده اليسرى حتى أشرف في العضة ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه اليمنى حتى أشرف في الساق ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرف في الساق ثم قال شكرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوصأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أنتم العرا محجلون يوم القيامة من اسبغ الوضوء فن اسبغ طاع منكم لم يطل غرته ونحوه له رواه مسلم) قول أشرف في العضة وأشرع في الساق معناه أدخل الغسل فيها ما فاته النوى قولا أنتم العرا محجلون قال أهل اللغة الغرة يابض في جهة النرس والتجليل يابض في يدها ورجلها قال العلماء سمي النور الذي يكون على مواضع وضوء يوم القيامة غرة وتجب لالتصحيح الغرة القرس وهذا الحديث وغيره مصرح بوجوب تطويل الغرة والتجليل والغرة غسل شيء من مقدم الرأس أو ما يليها أو الوجه أو اليد أو الرجل الذي يجب غسله والتجليل غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهذا ما استنبهنا به الاختلاف واختلاف في القدر المستحب على أوجه أحدها أنه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثاني إلى نصف العضة والساق والثالث إلى الكعب والركبتين قال النووي وأحد ثبوت الباب تقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أبي الحسن بن بطال الماسكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خالف كان محجوا جابهذه من الصحابة الصريحة وأما احتجاجهم بما يقوله صلى الله عليه وآله وسلم من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم فلا يصح لأن المراد زاد في عدد المرات وقال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بطال في شرح البحارى وتبعه القاضي تفرّد أبي هريرة بهذا يعني الغسل إلى الأباط وادّعى بجيد فقال قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن اعمري عن نافع ان ابن عمر كان رجلا بلغ بالوضوء ابطيه ورواه أبو عبيد بن أسامة أصح من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع قوله فن استطاع منكم تعليق الامر باطالة بعرة التجليل بالاستطاعة قرية قاضية بعددم الوجوب ولهذا لم يذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لأن نص كتاب بجملة وهو يحمل فيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لحمل الكتاب ومجاوزته للمرفق ليس في محل الاجمال يجب بذلك انتهى وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

(باب محريك الخاتم وتحليل الاصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك) •

(عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ حرك خاتمه ورواه ابن

والاثنان يجمع التذكير للتعجب كما شره الله وفيه من أنواع مدح تعجبنا منه شدة في وهو كثير (من لسانه) خص اللسان بالذكر لانه المعبر عنه في النفس (رويه) لأن كثرة الافعال بها وهذا من جوامع الكلام لدى لم يبق اليه وعبر به لسان ون القول بدخل فيه من أخرج لسانه استنزاه بصاحبه وقدمه على ايدلان ايذاء كثر وقوعا واشد نكايه وخص اليد مع ان اليد عمل قد يحصل بغيره من سلطنة الافعال انما تظهر بها ذنبها ببطش ولقطع والوصل وانه خذ والمنع ومن ثم غشت فقبيل في كل عمر هذا مما علمت بينهم ومن كان متعذرا لوقوع بها فالمراد بالحديث ما هو اعم من الجارحة كالاستيلاء على حق الغير من غير حق فانه أيضا ايذاء لكن ليس باليد الحقيقية ولا يقال هذا يستلزم ان من اتصف به هذه خاصية كان مما كاملا لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسايين كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والمهاجر) أي المهاجر حقيقة ولفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين لكنه هنا الواحد كما سافر أو هو على باب لان من لازم كربة هاجر أو أنه مهجور من وطنه (من هجر ما منى الله عنه) وهذه الهجرة ذكر بان ظاهرة باطنة فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الامارة

بالسوء والشيطان والظاهرة القار بالدين من الفتن وكان المهاجرين (١٤٩) حوطوا بذلك ثلثي سكانها على مجرد انحول

ولا تقال من دارهم أو وقع ذلك بهدأ تطاع الهجرة تطييبا
من لم يدرك ذلك والاول
أردو وقد اشتملت هاتان الجملتان
على جوامع من معاني الحكم
والحكاكم وفي اسناد هذا الحديث
الحديث لعنمة وأخرجه
البخاري أيضا في الرقاق وهو مما
انقرد به عنه عن مسلم وأخرج
مسلم بن هناد في صحيحه وأخرجه
أبو داود والنسائي وابن حبان
وإسحاق بن زكريا عن حديث أنس
صحيحا لمؤمن مر أمه الله من
وكانت اختصره للتصميم لهناه
والله أعلم (وعن أبي موسى)
عبد الله بن قيس بن سليم بضم
السين الأشعري نسبة إلى له شعر
له ولد اشعر المنوي بالكوفة سنة
حسن أو إحدى أو رابع وأربعين
وله البخاري سبعة وجوه
حديثا (رضي الله عنه) وأرضاه
(قال قالوا) وعنده مسلم قلنا
وعنده ابن منة ثلث (بارسول
الله أي) شرط أي أن تدخل على
متعدد وهو هاتما مقدر بوى أي
أي اصحاب (الاسلام افضل)
وعنده مسلم أي المسلمين افضل
(قال) عليه الصلاة والسلام
(من سلم المسلمون من لسانه ويده)
أي افضل من غيره لكثرة ثوابه
ومن اطاع اسناد هذا المتن ان
فيه الحديث والعنمة وكل رجاله
كوفيون وأخرج عنه مسلم
والنسائي في الايمان والترمذي

ماجه والدارقطني) الحديث في اسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان
وقد ذكره البخاري تعليقا عن ابن سيرين ووصله ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية
تحريك الخاتم ليزول ماتمته من الاوساخ وكذلك ما يشبهه ثلثا من الاسورة والحلية
ونحوهما (وعن ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأت فخلل
أصابع يديك ورجليك رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وعن المستور بن شداد
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ فخلل أصابع رجليه بمصره
رواه الخمسة الا أحمد وعن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
توضأ فجعل يقول هكذا يدلث رواه أحمد) اما حديث ابن عباس فرواه ايضا الحاكم
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ولكن حسنه البخاري لانه من رواية موسى بن
عقبة عن صالح وسمع موسى منه قبل ان يختلط واما حديث المستور بن شداد فهو
اسناده ابن الهيثم لكن تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحرث أخرجه البيهقي وأبو بشر
الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثمالثة وصححه ابن
القطن واما حديث عبد الله بن زيد فهو واحد في روايات حديثه المشهور وفي الباب
من حديث عثمان عند الدارقطني بلفظ انه خلل أصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت ومن حديث الربيع بنت معوذ عند الطبراني في
الاوسط قال الحافظ واسناده ضعيف ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمر بن
قيس وهو منكر الحديث ومن حديث وائل بن حجر عند الطبراني في الكبير قال الحافظ
وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث لقيط بن صبرة بلفظ اذا توضأت فخلل الأصابع وقد
تقدم ومن حديث ابن سعد رواه يزيد بن ابى الزرقاء بلفظ لينه كن احدكم أصابعه قبل
أن تنهك انسا قال ابن ابى حاتم رفعه منكر قال الحافظ وهو في جامع الثوري موقوف
وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا أخرجه ابن ابى شيبة موقوفا ومن حديث ابى ايوب
عند ابى بكر بن ابى شيبة في المصنف ومن حديث ابى هريرة عند الدارقطني بلفظ خللوا
بين أصابعكم ليلخللها الله يوم القيامة بالنار ومن حديث ابى رافع عند أحمد والدارقطني
من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن ابى رافع قال البخاري هو منكر الحديث
والاحاديث تدل على مشروعية تخليل أصابع اليدين والرجلين واحاديث الباب يقوى
بعضها بعضا فتمتنع للوجوب لاسيما حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في
باب المبالة في الاستئذان فانه صححه الترمذي والبخاري وابن القطن قال ابن سيد
النايس قال اصحابنا من سنن الوضوء تخليل أصابع الرجلين في غسلها قال وهذا اذا كان
الماء يصل اليها من غير تخليل فلو كانت الاصابع ملتقة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل فحينئذ
يجب التخليل لانه لا يمكن لاداء فرض الغسل انتهى والاحاديث قد صرح بوجوب
التخليل وثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ولا فرق بين امكان وصول الماء

في الزهد (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي (رضي الله عنهما ان رجلا) قال في القلم اعرف اسمه وقد قيل انه ابو

ذو (سأل النبي) روى رواية أبو ذر والوقت (١٥٠) وإن عـ كر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خصال

بدون تحليل وعدمه ولا يبي أصابع المدين والرجلين فاتقيده بأصابع الرجلين أو بعدم
أصابع وصول الماء لدليل عليه

• باب مسح الرأس كله وصفته وما جازي مسح بعضه •

روى عبد الله بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما
وربما تقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قنائه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه رواه
البيهقي عن مسيح رأسه زاد ابن الصغ كاه وكذا في رواية بن خزيمة قوله فأقبل بهما
وأبرقدا احتلف في كيفية الاقبال والادبار المذكور في الحديث فقيل يبدأ بآدم الرأس
يدى إلى الوجه ويذهب بهما إلى القنائه ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ
شعر ربيذ هذا قوله يبدأ بآدم رأسه إلا أنه يشك على هذه الصفة قوله فأقبل بهما
وأبرقدا لأن الواقع فيها بالعكس وهو أنه أدبر بهما وأقبل لأن الذهاب إلى جهة القنائه أدبر
واجب بن النوارث تقتضي الترتيب والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من روايه
عبد الله بن زيد باللفظ فدبر بيديه وقبل ومخرج الطريقين متحد فلهما بمعنى واحد
واجب أيضا بحمل قوله أقبل على البداية بالقبيل وقوله أدبر على البداية بالدبر فيكون
من تسمية الله عز وجل بالآدم وهو أحد القواين لأهل الأصول في تسمية الفعل هل يكون
ببدايته وبانتهائه فله ابن سديد الناس في شرح الترمذي وقد اجيب بغير ذلك وقيل
يبدأ بآخر رأسه ويمر إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على قوله أقبل وأدبر
وكنه يعارضه قوله يبدأ بآدم رأسه وقيل يبدأ بأخا صية ويذهب إلى ناحية الوجه
ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية وفي هذه الصفة
محافظة على قوله يبدأ بآدم رأسه وعلى قوله أقبل وأدبر فإن الناصية مقدمة الرأس
والذهاب إلى ناحية الوجه اقبال والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس وهو
مستحب. فتدقق العلماء قوله النوى وعال ذلك بأنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول
الماء إلى جميع شعره وقد ذهب إلى وجوبه أكثر المعتزلة ومالك والشافعية والحنابلة
لرواية ابن عمر بن حنبل وابن عبيدة وقال الشافعية يجوز مسح بعض الرأس ولم يحده
بحد قال ابن سديد الناس في شرح الترمذي وهو قول الطبري وقال أبو حنيفة الواجب
لربع وقول الثوري والأوزاعي والليث يجوز مسح بعض الرأس ومسح المقدم وهو
قول محمد بن زيد بن علي والناصر والباقر والصادق وأجاز الثوري والشافعية مسح الرأس
بمسح راحة واختفت الظاهرية منهم من أوجب الاستيعاب ومنهم من قال يكفي
بمسح الخيل الأولى بحديث الباب وحديث أنه مسح برأسه حتى بلغ القذال عند
أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن مصرف ورد بان الفعل مجزئ لا يدل على الوجوب
وفي حديث طلحة بن مصرف مقال سياتي تحقيقه قالوا قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم
ورأس حنيفة اسم لجميعه والبعض مجاز ورد بان الباء التبعيض واجب بأنه لم يثبت

(الاسلام) شمس قال وفي
رواية أبو ذر الوقت فقال ي
لبي صلى الله عليه وآله وسلم
(نظم) خلق (اطعم) أي
هو نظم والتدبير هو اطعام
السماء ولا يتل توكير اطعام
وتحود ذلك منه الاطعم يشمل
الأكبر والشرب والوق
رخصه ياداه والاعطاه وغير ذلك
(ونقرأ) مصارع قرأ السلام
عن من عرفت ومن تعرف) من
المسكين فلا يخص به أحد
تتكبر وتكبر بل عم به كل حد
لأن المؤمن مؤمن لله خوة
وحسد عائد في موضعين
له عليه تقدير على من عرفته
ومن منزهة وبفسر نسلم
حتى يتبدل سلام يبعث
بالذهب منظم للسلام وفي
هاتين الموضعين الجمع بين نوعي
المكرم لم يمتد وأبدية بعام
والسلام وفي هذا الحديث
التحديث ومعنونه وكل رونه
مصريون وهد من عبد
ورواته كهم تحت اسمه
رأى جرحه اجساد أيضا في باب
الايمن بعد هذا الباب يوب
وفي الاستئذان ومما في لايمن
وعد في نفسه أيضا وأبو ذر
في الحديث وبين ما جاز في الاطعمة
في (عن انس) بن مالك بن أنس
الاخبار البخاري خادم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع
مئة اشرس آح من ت

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لا يؤمن) (١٥١) وفي رواية أبوي الوقت وذروا الاصلي وابن

عساكر (احكم) وفي رواية
أخرى: أي ذرايحهم وفي رواية
أخرى: أي لا يؤمن من
يدعي لايمان الكمال حتى
يحب لأخيه) المسلم وكذا المسألة
مثل (ما يجب لنفسه) من الخير
وهذا رد مورد المبالغة
والأفد به من بقية أركان ولم
ينص على أن يفيض لأخيه ما يفيض
لنفسه لأن حب الشيء مستلزم
لبعض نفسه مثل النوى الحبة
الميل إلى ما يوافق الحب فلب
المراد بالميل هنا الاختيار دون
الطبي والقسري والمراد أيضا
أن يجب أن يحصل لأخيه ما حصل
له مع سلبه عنه ولا مع بقائه
بهية ذقيام الجوهر والعرض
بمعين محال ويحتمل أن يكون لفظ
أخيه شاملا لأخيه أيضا يجب
له الإسلام مثلا ويؤيده حديث
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من يأخذ
عمره هؤلاء الكهات فيعمل بهم
أو يعلم من يعمل بهم فقال أبو
هريرة قلت أنا يا رسول الله فأخذ
يدين فعدت خسا قال اتقوا المحارم
فيمكن اعتد الناس وأرض بما
قسم لك ثم كفى الغنى الناس
واحسن إلى جارئك تكن مؤمنا
وأحب للناس ما تحب لنفسك
تكن مسلما الحديث رواه
الترمذي وغيره من رواية الحسن
عن أبي هريرة وقال لم يسمع
من أبي هريرة ورواه السباز

كونه بالتبعض وقد أنكره سيبويه في خمسة عشر موضعا من كتابه ورد أيضا بان الباء
تدخل في الآلة والمعلوم أن الآلة لا يراد استيعابها كصحت رأي بالمدليل فلما دخلت
الباء في الممسوح كان ذلك الحكم اعني عدم الاستيعاب في الممسوح أيضا قاله
الفتناني قالوا جارا لله. طلقوا حكم على المطابق بأنه مجمل وبينه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بالاستيعاب وبين المجمل الواجب واجب ورد بان المطابق ليس بمجمل لصدقه
على الكل والبعض فيه كون الواجب مطلق المسح كالأوبعض وأيا ما كان وقع به
الامتثال ولو سلم أنه مجمل لم ينعين مسح الكل لو ورد البان بالبعض عند أبي داود من
حديث أنس بانظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة مسح مقدم
رأسه ولم ينقض العمامة وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظ أنه
صلى الله عليه وآله وسلم نفض أصبعه ناصيته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم أنه لم يصح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البان
ولا يمكن أن كان إذا مسح ناصيته كدل على العمامة قال رأيا حديث أنس فنهض وأمسح
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقض عمامته حتى يستوعب من الشعر كله ولم ينف
التمكيد على العمامة وقد أثبت حديث المغيرة فسكون نس عنه لا يدل على نفيه
وأيضاً قال الحافظ أن حديث أنس في استناده نظير واجب بان التزاع في الوجوب
أحاديث التعميم وإن كانت أصح وفيها زيادة وهي مقبولة لكن أين دليل الوجوب
وليس إلا مجرد أفعال ورد بانها وقعت بيلا بالمجمل فافادت الوجوب والانصاف أن الآية
يست من قبيل المجمل وإن زعم ذلك الزمخشري وابن الحاجب في مختصره والزمخشري
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة آلة الفعل بجميع أجزائه المنعول كما لا تتوقف في قولك
ضربت عمرا على مباشرة الضرب لجميع أجزائه فصح رأيه وجد المعنى الحقيقي بوجود
مجرد المسح للكل أو البعض وليس النزاع في معنى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه بل
النزاع في إيقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يبقا في وجوده وجود المباشرة ولو
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد إلا بمباشرة الحال لجميع المحل لنقل وجود الحقيقة في هذا
الباب بل يكاد يلحق بالعدم فإنه يستلزم أن نحضر بت زيدا وأبصرت عمرا من الجواز عدم
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن جني منه وأورده مستدلا به على كثرة الجواز والحاصل
أن الوقوع لا يتوقف وجوده معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فننظر إلى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالجواز
ومن نظر إلى جانب الوقوع جزم بالحقيقة وبعده هذا فلا شك في أولوية استيعاب المسح
بجميع الرأس وصحة أحاديثه ولكن دون الجزم بالوجوب منا وزوعتاب (وعن الربيع
بن معمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفض أصبعه ناصيته ومسح برأسه فمسح
الرأس كله من فوق الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يجره الشعر عن هيئته
والبيهقي بنحوه في الزهد عن ملبول عن واثلة عن أبي هريرة وقد سمع مع ملبول من واثلة قال الترمذي

الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من افراد البخاري (١٥٣) عن مسلم ونظر الى جانب التعظيم أو لا سبقه في

الزمان وعند الناس تقديم الولد
لمزيد الشفقة وخصمها بالذكور
لانهم ما أعز على الانسان غالباً من
غيرهم اوربما كانوا أعز على ذى
اللب من نفسه فالثمة محبة
رحمة وشفقة والثانية محبة
اجلال وكرام والاولى هي
محبة الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم محبة احسان وامتنان وقد
ينتهي الحب في المحبة الى أن
يؤثر هوى المحبوب على هوى
نفسه فضلاً عن ولده بل يحب
أعداء نفسه لمشابهتهم محبوبة
قال قائلهم

أشبهت أعدائي نصرت أحبيهم
اذ صار حظي منك حظي منهم
اللهم اجعل حبك وحب رسولك
أحب الى من كل محبوب لدى
الناس وادزقني اتباع كتابك
وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه
الامة وأغنم الأيكام (وعن
أبي رضى الله عنه الحديث
بعينه) وفي رواية من أهله وماله
يدل من والده وولده عنه وابن
خزيمة في صحيحه (وزاد في آخره
والناس أجمعين) هو من باب
عطف العام على الخاص وهل
تدخل النفس في عموم الناس
انظروا رقم وقيل اضافة المحبة
اليه تقتضى خروجه منهم فانك
اذا قلت جميع الناس أحب
الى زيد من غلامه يفهم منه
خروج زيد منهم واجيب بأن

الحديث قال الحافظ في اسناه منظر انتهى وذلك لانه ما قبل الراوى عن انس مجهول
وبقية اسناده رجال الصحيح وأورده المصنف ههنا للاستدلال على الاكتفاء بمسح
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب فهو قطرية بكسر القاف وسكون
الطاء ويروى بفكهها وهي نوع من البرود فيها حرة وقيل هي حلل تحمل من البحرين
موضع قريب عمان قال الازهرى ويقال لملك القرية قطر يفتح لثاف والطاء فلما دخلت
عليها ياب السببة كسروا القاف وحققوا الطاء قوله وأدخله في نظري داود فادخل
يديه قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكتفين جميعاً قوله فمسح مقدم رأسه
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصية وقد نقل عن سلمة بن الاكوع انه
كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ

* (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا) *

(عن أبي حبة قال رأيت علياً رضى الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى أتقاه ما ثم مضى
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه
الى الكعبين ثم قال أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وآله
سليم رواه الترمذى وصححه) وأخرجه أيضاً ابن ماجه وروى عن سلمة بن الاكوع مثله
ومن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبراني في الاوسط من حديث انس بن مالك ومسح
برأسه مرة قال الحافظ واسناده صالح ورواه أبو يعلى بن السكر من حديث رزيق بن
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبراني من حديث عثمان بن طو ولا وفيه مسح
برأسه مرة واحدة وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد وكذا حديث عبد الله بن زيد في
الصحيحين فانه أطلق مسح الرأس ولم يقيده قال الحافظ وفي رواية يعنى من حديث
عبد الله ومسح رأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الا في بعده فانه قبل المسح
فيه مرة واحدة وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً توضأ وفيه
ومسح برأسه واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذى من
حديث الربيع بن بلقيس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ قال مسح
رأسه ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة وقال حسن صحيح وفي صحيحه
نظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائي من حديث الحسين بن علي عن أبيه
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام أحمد ولبقى من حديث عبد خير عن علي
بنلف مرة واحدة ورواه البيهقي من حديث زبر بن حبيش بنلف ومسح رأسه حتى لما
يقطر الماء وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعابها الوضوء رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال ومسحت رأسها مسحاً واحدة والحديث يدل على أن السنة في
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف في ذلك فذهب عطاء وأكثر المعترة

النفس في حديث عبد الله بن هشام وأبوه عند (١٥٤) المصنف في الإيمان والندوران عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه

وآله وسلم لم انت يا رسول الله
أحب أو من كل شيء إلا من
نفسى فقال له ولانى نفسى بده
حتى أكون أحب اليك من
نفسك فقال له عمر انك الآن
وانته أحب الى من نفسى فقال
افان يا عمر والمرارة هنا المحبة
الدينية وهى اتباع المحبوب
له اطيعه ومن ثم لم يحكم
بايمان بنى طالب مع حبه له صلى
الله عليه وآله وسلم على ما لا يتنى
لحقته لايمان له وتم له تحمل
الابتنى علا قدره ومنزته
على كل والدولة ومحسن ومن
لم يعتقه هم فليس يؤمن قال
القسطنطينى وفى 'أول' أحب
الدينية بل لم نجد بها ما جزمته
ذلك ما يشفى ويكنى قار الخطأ
لمردهما أحب لاختيار أحب
الطبع وقال البغوى فيه تلج
لى قضية النفس الامارة
والمطمئنة فن من ربح جانب
المطمئنة كان حبه له للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم ربحا ومن
ربح جانب الامارة كان حكمه
بالعكس انتهى ومن علامة
الحب المذكور ان يعرض على
المرء لو خذ يدين فقد غرس
من اغراضه أو فقد رؤية ابى
صلى الله عليه وآله وسلم أو لو
كنت ممكنا فأن كان فقد هاشد
عائمه من فقد غرضه فقد انصف
بالاجبية المذكورة ومن لا نلا
وليس إلا محصورا فى الوجود

والشافعي الى انه يستحب تثليث مسحة كسائر الاعضاء واستدلوا على ذلك بما في
حديث علي وعثمان انهما مسحوا ثلاث مررات وفي كلا الحديثين مقال اما حديث علي
فهو عند الدارقطني من طريق عبد خير من رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة عن خالد بن
عالمة عنه وقال ان ابا حنيفة خالف الحفاظ في ذلك فقال ثلاثا وانما هو مرة واحدة
وهو ايضا عند الدارقطني من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير باللفظ ومسح برأسه
واثني ثلاثا ومنها عند البيهقي في الخلافيات من طريق ابي حنيفة عن علي واخرجه البزار
ايضا ومنها عند البيهقي في السنن من طريق محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن جده عن
علي في صفة الوضوء وعند الطبراني وفيه عبد العزيز بن عبيد الله قال الحفاظ وهو
ضعيف واما حديث عثمان فرواه ابوداود والبزار والدارقطني باللفظ فمسح برأسه ثلاثا
وفي اسناده عبد الرحمن بن وردان قال ابو حاتم مابه باس وقال ابن معين صالح وذكروا ابن
حبان في الثقات وتابعه هشام بن عروة اخرجته البزار واخرجه ايضا من طريق
عبد الكريم عن جرار واسناده ضعيف ورواه ايضا من حديث ابي علقمة ولى ابن
عباس عن عثمان وفيه ضعف ورواه ابوداود وابن خزيمة والدارقطني من طريق عامر
ابن قتيق باللفظ ومسح برأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله لم يفعل
من هذا وعامر بن ثقيف مختلف فيه ورواه أحمد والدارقطني وابن السكن وفي اسناده
ابن داود مجهول الحول ورواه البيهقي من حديث عطاء بن ابي رباح عن عثمان وفيه
اقطاع ورواه الدارقطني وفيه ابن ابي عمير وهو ضعيف جدا عن ابيه وهو ايضا ضعيف
ورواه أيضا ابن اسناده في حق بن يحيى وليم بالقوى ورواه البزار عن عثمان باللفظ ان
النبي صلى الله عليه وآله لم يوضأ ثلاثا ثلاثا واسناده حسن وهو عند مسلم والبيهقي من
وجه آخر هكذا يدون تعرض لذكر المسح قال البيهقي روى من أوجه غريبة عن عثمان
وفيها مسح الرأس ثمنا الا انها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة
وان كان بعض أصحابنا يمتنع بها وانه من ابي داود التي سبقت ذكرها المصنف آخر الباب
ومال ابن الجوزي في كشف المشكل الى تصحيح التكرير وقال أبو عبيد القاسم بن
سلام لا نعلم أحدا من السلف جاء عنه استحكال الثلاث في مسح الرأس الا عن ابراهيم
التميمي قال الحفاظ وقد رواه ابن أبي شيبعة عن سعيد بن جبيرة وعطاء وزاذان وميسرة
وأورده ايضا من طريق أبي العلاء عن قتادة عن أنس قال وأغرب ما يذكرونه ان
الشيخ أباجا مد الاسناني حكى عن بعضهم انه اوجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن
ابن أبي ليلى وذهب مجاهد والحسن البصري وأبو حنيفة والمؤيد بالله وابو نصر من
أصحاب الشافعي الى انه لا يستحب تكرار مسح الرأس واحتجوا بما في الصحيحين من
حديث عثمان وعبد الله بن زيد من اطلاق مسح الرأس مع ذكر تثليث غيره من الاعضاء
وبحديث الباب وما ذكرناه بعده من الروايات المصرفة بالمرّة الواحدة والانصاف ان

احادیث

وليس لأن محصور في الوجود والقدرة يافئ مثله في أصرة سنته والذب عن شريعته، وقع

تحالفهم او يدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٥) الحديث ايماء الى فضيلة التفكير فان الاحية

المذكورة تعرف به وذلك ان محمور الانسان ما نفسه واما غيره اما نفسه فهو ان يريد دوام بقائه سالمة من الاكاث هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره اذا حقق الامر فيه فانما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وما لا فاداة امل النفع الحاصل له من جهة لرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من نكبات الكفر الى نور الايمان اما بالمباشرة واما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الابدى في انعيم السمى وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات فاستحق بذلك أن يكون حظه من محبته أو فر من غيره لان النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتناوون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه واشتراك في السببية رضى الله عنهم من هذا المبنى أتم لان هذه المرة المعرفة وهم بها أعلم قال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ايمانا صحيحا لا يحلو عن وجدان شئ من تلك المحبة الراجعة غير انهم متناوون ففهم من أخذ من تلك المرتبة بالخط الاوفى ومنهم من أخذ من بالخط الاوفى فمن كان مستغرقا في

الحديث الثلاث لم يبلغ الى درجة الاعتبار حتى يلزم التسلسل بينهم المافيه من الزيادة فالوقوف على ما صح من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسيما بعد تقدمه في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة وحديث من زاد على هذا فقد أساء وظلم الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمتع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم هذه المقالة كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور وفي هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صحته على ارادة الاستيعاب بالمسح لاسيما مسحات مستقلة للجبع الرأس جعها بين الدلة * (فائدة) * ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند انفساق من رواه عبد الله بن زيد ومن حديث الربيع عن الترمذي وابي داود وفيه لم قال الذي تقدم (وعن ابن عباس رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوضأ فذكر الحديث

كله ثلاثا ونام مسح برأسه واذنيه مسح واحدة وادأود داود ولا ي داود عن عثمان رضي الله عنه أنه رضى أمثل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) الحديث الاول اعلاه الدارقطني وتقدم ابو الحسن بن القطان فقال ما اعلاه ليس علة وانه اما صحيح أو حسن والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتقدم عليه بذكر العدد ثلاثا ثلاثي في الرأس قال أبو داود واحاديث عثمان الصحاح كلها تبدل على مسح الرأس انه مرة منهم ذكر الوضوء ثلاثا وقالوا فيها مسح رأسه ولم يذكروا عددا كما ذكر في غيره انتهى

* (باب ان الاذنين من الرأس وانهم ما يمسحان بهما) *

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه ولا يمسح ما جبه من غيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد بحديث ابن عباس الحديث قبل هذا الباب بلفظ مسح برأسه واذنيه مسح واحدة وفي الباب عن ابي امامة عن ابي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ انه مدرج قال الترمذي وليس اسما بذلك القائم وعن عبد الله بن زيد قواه المتذرى وابن دقيق العيد قال الحافظ وقد ثبت انه مدرج وعن ابن عباس رواه البزار واعلاه الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه مرسل وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك وعن أبي موسى عند الدارقطني واختلاف في وقفه ورفع وصوب الوقف قال الحافظ به هو متنازع وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضا وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه محمد بن الازهر وقد كذب احمد وعن انس عند الدارقطني أيضا من طريق عبد الحكم عن انس وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود ما في الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فواهي والحديث يدل

الشهوات محبوبا في الغفلات في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق الى رؤيته

بصحة يؤثرها على قدر وولده وماله ورده (١٥٦) ويذل نفسه في الأمور الخطرة ويجدد ذلك من نفسه ويجدد انما لئلا يزداد فيه

وقد شوهد من هذا جنس من
يؤثر زيادة قربه ورزية مواضع
أثره على جميع ما ذكر لما وقرني
فجرهم من محبته غير ان
يرفع لزول بولي لعذمت
انهم قلت ذاعتبار محبة هذا
احسن منهم لان المعتبر بحب
المختيار له حب الطبيعة كما تقدم
ولم يذكر لمؤلف ان حبه صلى
الله عليه وآله وسلم من الايمان
اي من ثمرته ردفه بما يوجد
حلاوة ذلك فقال (واعنه) ي
عن انس وفي رواية الاصل
وابن عساكر زيادة بن ماث
(رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) انه قال
(ثلاث) يثرت خصال (من
كن فيه وجد) ي اصاب ولدته
اكتفى بفعله واحدا وحده
فهي تامة حلاوة لا يصاب اي
استلذذ به بطاعت عند قوة
الانس باهتجان و اشرح
احد له بصيرة بالخلق ودمه
فيتمهل في أمر الدين لمشتات
ويؤثر ذلك على اعراض الدنيا
الدينية وهل هذا الدوق محسوس
ومعروف بل بكل قوم ويشهد
للاول قول بلال حداد حديث
عذب في الله اكراه على الكبر
فرب مرارة عذاب بحلاوة
الايمان وعدمونه أهله يقولون
واكرهه وهو يقول واطرباه
غدا اني الاحبه محمدا وصحبه
فخرج مرارة الموت بحلاوة لقاء وهي حلاوة الايمان ف قلب السليم من أمر من العفلة

عن أن اذنين من لرأس فيمسخان معه وهو مذهب الجمهور ومن العلماء من قال هما
من الوجه ومنهم من قال المتقبل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا نسبة ذلك الى
الذين فيه في باب تعاهد المأقن قال الترمذي والعمل على هذا يعني كون الاذنين من
رأس عمدا كثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه
يعول سفيان وابن لمبرك راجد مصور راعتذرا لئلا تكون بأهم ما ليس تاسن الرأس
خلف الأحاديث في فيها ذنان من الرأس حتى قال ابن الصلاح ان ضعفها كثير
ويجبر بكثرة طرق ورد بأن حديث ابن عباس قد شرح أبو الحسن بن القطان ان
معه به المرقطى ليس بعلة وصرح أنه اما صحيح أرحسن واختلف في مسح الاذنين
هو واجب أم لا فذهب القاسمية والحق بن راهوي راجد بن حنبل الى أنه واجب
وذهب من عداهم الى عدم الوجوب راجدوا بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مسح اذنيهما بايديهما وخالب بهما امية الى ظاهرهما فمسح ظاهرهما
وباطنهما أخرجه نسائي ابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وصححه ابن
خزيمة وابن ماجة وقال ابن ماجة لا يعرف مسح الاذنين من وجهه ثبت الامن هذه
الطريق وبحديث لربيع طه من مصرف والصنابحي وأجيب عن ذلك بأنهم أفعال
لا تدل على الوجوب فترا الأحاديث الاذان من الرأس بعضها يتولى بعضها وقد تضمنت
انها من لرأس فيمسخان الرأس امر ابعصهما فيثبت وجوبه بانصر
اشرأى واحيب بعدهم انهم من الأحاديث الواردة لذلك والمتيقن الاستحباب فلا يصار
الى الوجوب لا بدليل زعضره كن من القول على الله عالم يقبل (عن الصنابحي

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل ان يمسح الرأس ومن يمسح رأسه خرجت الخطايا
من فيه وذكرا حديث رفيه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من
اذنيه ورواه مالك وثقه في وابن ماجه الحديث رجاله رجال الصحيح وقد ذكرناه في باب
غسل ما ترسل من النجاسة والكلام على اطرافه قد سبق هنالك وقد افقه المصنف هنا
للاستدلال به على أن الادب يمسحان مع لرأس قال وتوله تخرج من اذنيه اذا مسح
رأسه لعل على أن الاذنين داخلان في مسماه ومن جلته انهم وقد اختلف الناس في
ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف واختلفوا هل يمسح بيديه ماء لرأس أو يمسح بيديه مذهب
مالك والشافعي وأحمد وابو ثورو لمؤيد بالله الى أنه يؤخذ بهما ماء جديد ومذهب الهادي
وابن حنبل ورواية في أمهم يمسحان مع الرأس بماء واحد قال ابن عبد البر وروى
عن جماعة مثل هذا القول من لعنائه والتابعين والحق الاقول بما في حديث عبد الله
ابن زيد في سنة وموسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه توضأ فمسح اذنيه بماء غير الماء
لذي مسح به الرأس أخرجه الحاكم من طريق حرملة عن ابن وهب قال الحافظ
اسناده طاهر العمة وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

والهوى يذوق طعم الايمان ويتنعم به كما يذوق النعم طعم العسل وغيره (١٥٧) من ملذذات لا طعمة ويتنعم بها ولا يذوق

ذلك و... به الامن كان الله
ورسوله احب اليه مما سواهما
من نفس وولد ووالد واهل مال
وكل شيء وعلى الثاني فهو على
سبيل المجاز والاستعارة الموضحة
للمؤلف على استدلاله بزيادة
الايمان وتنقصه لان في ذلك

قلنا الى قضية المريض والصحيح
لان المريض الضعيف يرى يجد
طعم العسل مرا بخلاف
الصحيح فكلمنا قصص الصحة
نقص دوقه بقدر ذلك وتسمى
هذه الاستعارة تخيلية وذلك
انه شبه رغبة المؤمن في لايمان
بالعسل ونحوه ثم اثبت له لازم
ذلك وهي الخلاوة وأضافه اليه
فأمره لا يؤمن الا (ان يكون
لله عز وجل (ورسوله)
الاكرم لا يجزل عليه الصلاة
والسلام (أحب اليه مما
سواهما) في التثنية اشارة الى
أن لمعتبر هو المجموع المركب
من الحبطين لا كل واحدة منهما
فأمره واحد لا عية اذ لم ترتبط
بالاخرى فن يدعى حب الله مثلا
ولا يحب رسوله لا يتفقه ذلك ولا
يعارض تنبيه الضمير هنا بقصة
الخطيب حيث قال ومن يعصمنا
فقد غوى فقال له عليه الصلاة
والسلام بنفس الخطيب أنت
فأمره بالافراد شعرا بأن كل
واحد من العصي اثنين مستقل
باستلزامه الغواية اذا العطف
في تقدير التكرير والاصول
استقلال كل واحد من المعطوفين فهو في قوة قوله اسمن عصي الرسول فقد غوى ويؤيد ذلك

ابن وهب بلفظ فأخذ لاذنيه ما خـلاف الماء الذي أخذ لرأسه وقال هذا اسناد صحيح
لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامام انه رأى في رواية ابن لمقبري بن ابن
قتيبة عن حرملة بن هذا الاسناد ولفظه ومسح برأسه بماء غير فضل بيده لم يذكر الاذنين
قال الحافظ قلت كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حرملة وكذا رواه الترمذي
عن علي بن خشرم عن ابن وهب وقال عبد الحو ورد الامر بتجديد الماء للاذنين من
حديث غرمان بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعبه ابن نقطان بأن
لذي في روايه جارية بلفظ أخذ للرأس ماء جديدا رواه البزار والطبراني وروى في الموطأ
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا توضأ يأخذ الماء باصبعيه لاذنيه وصرح الحافظ في
بلوغ المرام بعد ان ذكر حديث البيهقي السابق أن الحنفية ما عند مسلم من هذا الوجه
بلفظ ومسح برأسه بماء غير فضل بيده واجاب القائلون انه ما يمسح به الرأس بماء سلف
من اعلال هذا الحديث قالوا فوقف على ما ثبت من مسحه ماء مع الرأس كما في حديث
ابن عباس ولربيع وغيرهما قال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه انه اخذ له ماء جديدا
وانما صح ذلك عن ابن عمر

* (باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما) *

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما
رواه الترمذي وصححه ولاساقى مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسحبتين وطهرهما
بأبهما) وصححه ابن خزيمة وابن منده وخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي باللفظ
مقتضى لفظ الكتاب قال ابن منده ولا يعرف مسح الاذن من وجه يثبت الامن هذه
الطريق قال الحافظ وكأنه عني بهذا التفصيل والوصف وفي المستدرک للحاكم من
حديث الربيع بنت معوذ باللفظ الذي مر في باب مسح الرأس كله وخرجه أيضا من
حديث أنس مر دوا والصواب انه عن ابن مسعود موقوفا وخرج بوداد والطحاوي
من حديث المتقدم بن معاذ يكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوئه
رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه في صمختي أذنيه قال الحافظ واسناده
حسن وعزاه النووي تبعه لابن الصلاح الى التماسي وهو وهم وفي لباب عن عثمان عند
أحمد والحاكم والدارقطني وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الطحاوي
والحديث يدل على مشروعية مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما وقد تقدم الخلاف فيه في
الباب الذي قبل هذا ولم يذكر فيه للاذنين ماء جديدا وبه تمسك من قال يحسان بيقية ماء
لرأس وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله

* (باب مسح الصديقين وانهم من الرأس) *

(عن الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مسح برأسه
ومسح ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة رواه ابوداود والترمذي وقال

قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأولى الامر منكم لم يعد أطيعوا في أولى الامر كما أعاده في حق الرسول

(حديث حسن) حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله وقد تقدم ان مدارج جميع رواياته على ابن عقيل وفيه مقال قوله وصدغيه الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والاذن والشعر المتدلى على ذلك الموضع والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والاذن وان مسحهما مع الرأس وانه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك

باب مسح العنق

(عن ابى ثعلبة عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه احمد) الحديث فيه ابى ثعلبة بن ابي سليم وهو ضعيف قال ابن حبان كان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل وبأقن عن النقات ع ليس من حديثه ترك يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين واحمد بن حنبل قال المورى في تهذيب الاسماء اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود وذكره عنه اخرى عن احمد بن حنبل قال كان ابن عيينة ينكره ويقول ابى ثعلبة هذا طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن المديني وزاد سألت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صحبة وقال الدوري عن ابن معين المحدثون يقولون ان جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته يقولون ليست له صحبة وقال الخلال عن ابى داود سمعت رجلا من ولد طلحة يقول ان لجده صحبة وقال ابن ابى حاتم في العلل سألت ابى عنه فلم يشبهه وقال ان طلحة هذا يقال انه رجل من الانصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة ابن مصرف لم يختلف فيه وقال ابن الدبان علة الخبر عندى الجهمى بل بحال مصرف بن عمرو والطلحة وسرح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب ولاد المحدثين ويعقوب بن سفيان في تاريخه وابن ابى خزيمة ايضا وخلق وفي انساب حديث مسح الرقبة أمان من الغل قال ابن الصلاح هذا الخبر غير معروف عن ابى صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في شرح نهج هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في موضع آخر يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال وايس هو بسنة بل بدعة وقال ابن القيم في الهدى ليصح عنه في مسح العنق حديث البتة وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفا مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال حافظ ابن حجر في التلخيص فيحتمل أن يقال هذا وان كان موقوفاً له حكم الرفع لان هذا لا يقال من قبيل الراى فهو على هذا مرسل انتهى وأخرج أبو نعيم في تاريخ اصبهان قال حدثنا محمد بن احمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن خرزاذ حدثنا عمر بن

ليز بن أنس أنه لا استئصال لهم في طاعة استئصال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقيل انه من الخصائص فيمنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم لان غيره اذا جمع وهم تنسوبة بخلافه دو صلى الله عليه وآله وسلم فان مصه لا يطرق اليه بهام ذلك وقال بما لم يقل عن ايم العاقل وغيره وذا جربة أخرى ذكرها لفظ في الفتح والمراد به هذا الحب كما قال البيهقي اعقل وهو ينسار ما يقتضى العذل رجحانه وبسنة دعى اختياره وان كان على حذف هو اء ألم ترى ان لم ير يعاف الدوم من نزع ضبعه ولكنه يميل به بختياره ويهوى ترويه بقضى عقله يعلم ان صلاحه فيه فاما تأمل المرء أن اشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ولعقل يقتضى رجحان جانب ذلك فحذر على ائمة ر بأمره بحيث يصير جوابه له ويلتذ بذلك انما اذا اعتلوا اذا التذذ العلى ادراك ما هو كمال ربح من حيث هو كذلك وعبر الشارع عن هذه الحسنة بالحد لاوة لانها أظهر اللذائذ اغدوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا للكمال الايمان لان المرء اذا تأمل أن

هو الذي بين له مراديه اقتضى ذلك ان يتوجه بكلمته نحوه فلا يجب (١٥٩) الا ما يجب ولا يجب من يجب الا من أجله

ون يتيقن أن جملة ما وعد
وأول ما يتيقن ويجعل الله
المؤمنين كالأقوياء فيجب أن
يجالس الذكر رياض الجنة وان
العود إلى الكفر القاء في النار
انتهى ملخصا وشاهد الحديث
من القرآن قوله تعالى قل ان
كان آباؤكم وأبناؤكم إلى أن قال
أحب إليكم من الله ورسوله ثم
هتد على ذلك وتوعد بقوله
فتربصوا قال النووي هذا
حديث عظيم وأصل من أصول
الدين وفيه دليل على انه لا بأس
بهذه التسمية قال القسطلاني
ومن علامات هذه الهبة نصردين
الاسلام بأقول والفعل والذب
عن الشريعة المقدسة والتخلف
بأخلاق الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم في الجود والابتزاز والحلم
 والصبر والتواضع وغير ذلك مما
 ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب
 المواهب اللدنية فن جاهد نفسه
 على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن
 وجدها استذا الطاعات وتحمل
 في الدين المشقات بل ربما ياتى
 بكثير من المولات ولذلك تقرير
 طويل فليمنظر في كتاب المواهب
 والله يحب لمن يشاء ما يشاء انتهى
 (و) من محبة الله تعالى ورسوله
 صلى الله عليه وآله وسلم (أن
 يجب) المتأخر به (المسرة) حال
 كونه (لا يحب الله) سبحانه
 وتعالى قال يحيى بن معاذ حقيقة

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا
توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ ومسح عنقه
لم يغفل بالاعلال يوم القيامة والانصارى هذا رواه قال الحافظ قرأت جزأرا من أبو الحسين
ابن فارس بإسناده عن قليج بن سليمان عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال من توضأ ومسح يديه على عنقه وفي الغسل يوم القيامة وقال ان شاء الله
هذا حديث صحيح قلت بن ابن فارس وقليج مفارقة فليمنظر فيها انتهى وهو في كتب
أئمة العترة في أمالي أحمد بن عيسى وشرح التبريد بإسناده متصل بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولكن فيه الخيز بن علوان عن أبي خالد الواسطي بالنظر من توضأ ومسح
سألتني وقناه أمن من الغسل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاحكام والشفاء
ورواه في التبريد عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل
 وفيه أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فراغه من الطهور افعلى كنهك على هذا
و بجميع هذا علم أن قول النووي مسح الرقبة بدعة وان حديثه موضوع مجازفة
وأعجب من هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص
وطائفة يسيرة فانه قال الروياني من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالحرمان لفظه قال
اصحابنا هو سنة وتعقب النووي ايضا ابن الرفعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث
قال باستحبابه قال ولا ماخذ لاستحبابه الا خبرا واثرا لان هذا لا مجال للقياس فيه قال
الفاظ ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه احمد وابوداود وذكر
حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى البيهقي ايضا
قال وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف صرح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة
المتضمنة لمسح العنق حسنة ثم قال فان المقدسي وليت متمكلم فيه واجاب عن ذلك بأن
مسح القفا اخرج له واختلاف الناس لونه باستحباب مسح الرقبة هل مسح يديه ماء الرأس
او بما جدد يفتال الهادي والقاسم مسح يديه ماء الرأس وقال لمؤيد بالله والمتصور
بالله ونسبه في البحر الى الفريتين انه مسح بما جدد

* (باب جواز المسح على العمامة) *

(عن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته
وخفيه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على الخفين والجار رواه الجماعة الا البخاري وابادود وفي رواية لاجدان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والجار عن المغيرة بن شعبه قال توضأ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين و لعمامة رواه الترمذي وصححه)
أخرج حديث المغيرة بن شعبه ايضا لم في صححه باللفظ فصح بناصيته وعلى العمامة
وعلى الخفين ولم يخرج البخاري قال الحافظ وقد وهم المنذري فعزاه الى المتفق عليه

الحب في الله ان لا يزيد بالبر ولا ينقص بالحق (وأن يكره أن يعزوا) أي العود (في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج بعد

اذن الله منه والانتفاء اعم من ان يكون (١٦٠) بالعصمة منه ائمة ايمان يولد على الاسلام ويسفر أو بالاخراج من

خلفاء الكفر الى نور الايمان كما وقع لكثير من الصحابة وعلى الاول بمسند قوله يعود على معنى الصبر ورواية بخلاف الثاني فان العود فيه على ظاهره وعدى اهود بني لقصمته معنى الاستمرار فكانه قال يستمر فيه ومثله قوله تعالى وما كان لنا ان نعود فيه قاله الحافظ والكرمانى ونعقبه العبدى فقال فيه تعسف وانما في هذا معنى الى كقوله تعالى اراهم عودن في ملتنا أى اليها كما يكره ان يذف أى مثل كرهه القذف (في النار) وهذا نتيجة دخول نور الايمان في القلب بحيث يمتلئ بالعلم والهدى والسلام واستكمالهم من محاسن الاسلام وقيل ليكره رتبته وفي حديث اشارة الى الخت على التخييل بالمتضائل والتخلي عن الرذائل فالقول من لا قول ولا آخر من الثاني وفي الثاني اشارة الى الكتاب في الله تعالى واستدراكه على فضل من أكره على الأكثر فترك التسمية الى ان يقتضى وأخريه البخارى من هذا الوجه في الادب وانظر حتى ان يذف في لتأريب اليه من أن يرجع الى الكثير بعد اذ أنه الله منه وهى أبلغ من اصط حدِيث الباب لانه سوى فيه بين الامرين وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذى أنقذه الله بالظهور من نار الاخرة وكذا رواد مسن من هذا الوجه وأخرجه

وتبع في ذلك ابن الجوزى فوهم وقد تعقبه ابن عبد الهارى وصرح عبد الحق في الجمع بين الصحيحين انه من افراد مسلم وقد اعل حديث عمرو بن امية المذكور في الباب بتفرد الازدعى بذكر العمامة حتى قال ابن بطال انه قال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الباب من خطأ الازدعى لان شيبان وغيره روه عن يحيى بن وهب فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما متابعه معمر فليس فيه اذكر العمامة وهى ايضا مرسله لان أباسلمة لم يسمع من عمرو وقال الحافظ سمعته منه يمكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وابوسلمة مديني ويوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما توقعه عمرو وقد أخرجه ابن منته من طريق معمر بن ثابت ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الازدعى بذكرها لا يستلزم ذلك تحطشه لأنها تكون من ثقة حافظ غير منساقبة لرواية رفيقه فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرذ الروايات الصحيحة بهذه التعاليل الواهية وقد أطال الكلام على ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذى فايرجع اليه وفي الباب عن أبى امامة عند الطبراني بالمنظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين ومامة في غزوة تبوك وعن أبى موسى الاشعري عند الطبراني أيضا بالمنظ أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الجوربين والتعليق والعمامة قال الطبراني تفرد به عيسى بن سنان وعن خزيمة بن ثابت عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخفين والنجار وعن أبى طلحة في كتاب مكارم الاخلاق لغرناطى بالمنظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النجار والخفين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سلمان وثوبان وسفيان ذك وقد اختلف الناس في المسح على العمامة فذهب الى جواز الازدعى وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور وداود بن علي وقال الشافعي ان صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول قال الترمذى وهو قول غير واحد من أهل العلم مر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأنس ورواه ابن رسلان عن أبى امامة وسعد بن مالك وأبى الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول وروى الخلال بسنده عن عمارة قال من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في الشيخ عن الطحاوى وابن خزيمة وابن المنذر واحتلفوا هل يحتاج المسح على العمامة الى لبسها على ظهره أو لا يحتاج فقال أبو ثور ولا يمسح على العمامة والنجار الا من لبسها على طهارة قبلها على الخفين ولم يشترط ذلك السابقون وكذلك اختلفوا في التوقيت فقال أبو ثور أيضا ان وقتها كوقت المسح على الخفين وروى مثل ذلك عن عمرو الباقون لم يوقتوا قال ابن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والنجار ولم يوقت ذلك بوقت وفيه ان الطبراني قد روى من حديث أبى امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخدين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وليلة في الحضر لكن في اسناده مروان أبو سلمة قال ابن أبي ساتم ليس بالقوى وقال البخارى منكر الحديث وقال الازدى

ابن

ابن

النسائي والترمذي والشافعية وأخرجه البخاري أيضا (١٦١) بهـ من أبواب ورواؤه هذا الحديث

كاهـ مـ بصريون أئمة أجلاء
(وعنه) أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه (قال آية الإيمان) أي علامة الإيمان الكامل والآية بالهمزة الممدودة والتمثية المستوحدة والإيمان مجرور بالاضافة هذا هو المعنى في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والاسانيد وقال العكبري أنه لا شيء أن أي الشان وهذا تعريب منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الانصار وليس كذلك قلت ولا يستقيم انه الايمان أيضا على تركيب النصوص فصاحة المبني فضلا عن المبني (حب الانصار) وهم الاوس والخزرج جمع قلة واستشكل بأنه لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوף والجواب ان القلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع وأما في المعارف فلا فرق بينهما واللام فيه للعهد أي انصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا قبل ذلك يهـ رفون يابني قبله بالانصاف والتمثية فتعاهـ مـ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالانصار فصار ذلك علماءهم وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم وخصوا بهذه التسمية العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من ابواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه والقيام

ليس بشيء وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس يصح استدلال القائلون بجواز المسح على العمامة بما ذكره المصنف وذكرناه في هذا الباب من الاحاديث وذهب الجهم وركاؤه الحافظ في الفتح الى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ونسبه المهدي في البحر الى الكثير من العلماء قال الترمذي وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا مسح على العمامة لان مسح برأسه مع العمامة وهو قول فسان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعية واليه ذهب أيضا أبو حنيفة واحتجوا بأن الله فرض المسح على الرأس والحديث في العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن للمعتمل والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس وردبته أجزأ المسح على الشعر ولا يسمى رأسا فان قيل يسمى رأسا مجازا بعلاقة الجوارقة قيل والعمامة كذلك بتلك العلاقة فانه يقال قبلت رأسه والتقبيل على العمامة والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس فقط وعلى العمامة فقط وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت فقصر الاجزاء على بعض ما ورد لغيره موجب ليس من أدب المنصفين يقولون وانما هو بكسر الخاء المجهمة النصف وكل ما شتر شيئا فهو خاره كذا في القاموس والمراد به هنا العمامة كما صرح بذلك الثوري في شرح مسلم قال لانها تحمر الرأس أي تعطيه ويؤيده الحديث الذي بعد هذا وعن سلمان انه رأى رجلا قد أحدث وهو يريد ان يخضع خفيه فامر سلمان ان يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه

وعلى خماره وعن ثوبان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار رواهما أحمد وعن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مـ مـ مـ فاصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من البرد فامرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين رواه أحمد وأبو داود العصائب العمامة والتساخين الخفاف) حديث سلمان أخرجه أيضا الترمذي في العلل ولكنه قال مكانه وعلى خماره وعلى ناصيته وفي اسناده أبو شريح قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عنه ما سمع فقال لا أدري لأعرف اسمه وفي اسناده أيضا أبو مسلم وولي زيد بن صوحان وهو مجهول قال الترمذي لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث وأما حديث ثوبان الاول فخرجه أيضا الحاكم والطبراني وحديثه الباقي في اسناده راشد بن سعد عن ثوبان قال الخلال في علله ان أحمد قال لا ينبغي ان يكون راشد بن سعد مع ثوبان لانه مات قديما والاحاديث تدل على انه يجزى المسح على العمامة وقد تقدم الكلام عليه وتدل على جواز المسح على الخف وسألت في قوله العصائب هي العمامة كما قال المصنف وبذلك فسرهما أبو عبيد سميت بذلك لان الرأس يعصب بها فكل ما عصب به رأسك من عمامة أو منديل أو عصابة فهو عصابة قولوا والتساخين يفتح التاء الفوقية والسين المهملة المخففة وبالنسبة المجهمة هي الخفاف كما قال المصنف رحمه الله قال ابن رسلان

بأمرهم ومواساتهم بانفسهم (١٦٢) وأموالهم وابتارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم فكان
صنيعهم لذلك موجباً للمعاصي ثم
جميع الفرق الموجودين
من عرب وعجم والعداوة
تجبر البعض ثم كان ما
اختصوا به مما ذكر موجبا
للعداوة والحديجر البعض فلذا
كانوا كثيرين بعضهم والترغيب
في حرم حتى جعل ذلك آية
الايان وعلامة النفاق كما قال
(آية النفاق) الذي هو ظاهر
الايان وبطلان الكفر (بعض
النصار) اذا كان من حيث
انهم أصداء صلى الله عليه وآله
وسلم لانه لا يجتمع مع الله صديق
وفيهم تنويه بظلم فضاهم
وتنبية على كرم فعلهم وان كان
من شاركهم في معنى ذلك مشاركا
له في الفضل المذكور كل بقسطه
وفي صحيح مسلم عن علي أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال له
لا يجيك المؤمن ولا يغضبك
الامنافي قال صاحب المنهم
وأما الحروب الواقعة بينهم فاب
وقع من بعضهم بعض لبعض
فذلك من غير هذه الجهة بل
للامر الطارئ الذي اقتضى
الخاتمة ولذلك لم يحكم بعضهم
على بعض بالنفاق وانما كان
حاله في ذلك حال المجتهدين
في الاحكام للمصيب أجزان
والخطي أجزا واحدة انتهى ولما
كان الكلام هنا فيمن ظاهره
الايان وباطنه الكفر ميزهم
عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل

• (باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة) •

(عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تضافح بناصيته وعلى العمامة
والخمين متفق عليه) قد قدمنا ان البخاري لم يخبر به وان المنذري وابن الجوزي وهما
في ذلك كما قاله الحافظ والمصنف قدسهما في ذلك فتنبه وهو يدل على ما ذهب اليه الشافعي
ومن معه من أنه لا يجوز الاقتصار على العمامة بل لابد مع ذلك من المسح على الناصية
وقد تقدم في الباب الاول ذكر الخلاف والادلة وما هو الحق

• (باب غسل الرجلين وبيارأيه القرض) •

(عن عبد الله بن عمر قال تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة فادركنا
وقد أدهقنا العصر فجلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا قال فنادى بأعلى صوته وبلى
لأعقاب من النار من أين أو ثلثا متفق عليه أدهقنا العصر آخر ظاهراً وروى أدهقنا
العصر بمعنى ذناوقتها) في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب منها عن
عائشة عندهم لم وعن معية قيب عند أحمد وقد عدل وقيل ليس بشيء وعن خالد بن الوليد
ويزيد بن أبي سفيان وشريح بن جهم وعمر بن العاص عند ابن ماجه بلنظ أعوا
لوضوء وبلى لأعقاب من النار وعن عبد الله بن عمر عند ابن أبي شيبة وعن أبي امامة
عند ابن أبي شيبة أيضاً وقد روى من حديث أبي امامة ومن حديث أخيه ومن
حديثهم معا ومن حديث أحدهما على الشك قاله ابن سيد الناس وعن عمر بن الخطاب
عندهم لم وعن أبي ذر الغفاري وفيه أبو أمية وهو ضعيف وعن خالد بن معدان عند
أحمد قوله في سفرة وقع في صحيح مسلم أسما كانت من مكة الى المدينة تنزل أدهقنا قال
الحافظ بفتح الهاء والقاف والعصر مرفوع بالناء عليه كذا لا يذروني رواية كريمة
بأن كان القاف والعصر مرفوعاً بالناء عليه ويقوى الأول رواية الاصيلي أدهقنا بفتح
القاف بعدهما مناة ساكنة ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كان
العبادة أخر الصلاة في أول الوقت طمها أن يلثمهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلاوا
معه فلم يضا في الوقت يادروا الى لوضوء ولجئتم لم يسبقوه فادركهم على ذلك فانكسر
عليهم قوله ونمسح على أرجلنا انتزع منه البخاري ان الانكار عليهم لم كان بسبب المسح
لأسباب الاقتصار على غسل بعض الرجل قال الحافظ وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها
وفي أفرادهم لم فانتهمنا اليهم واعتابهم يرض تلوح لم يمسها الماء فتكسبهم ذما من يقول
بأجزاء المسح ويحمل الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتكسبهم
هذه الرواية علمها باقاً يدل وهو أن معنى قوله لم يمسها الماء أي ماء الغسل جمعاً بين
الروايتين وأدحر من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

خاسية وفيه راو وافق اسمه اسم آية وفيه الحديث والخبار بالجمع (١٦٣) والافراد وأخرجه البخاري أيضا

رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك قوله ويل جاز لا تشد اذ باله كره لانها دعاء
والويل وادى جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا والعقب
مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن والعقب بالعذاب لانها التي لم
تغسل أو أراد صاحب العقب حذف المضاف والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين
والى ذلك ذهب الجمهور قال النووي اختلف الناس على مذهب فذهب جميع
الفقهاء من أهل الفتوى في الاعصار والامصار الى ان الواجب غسل القدمين مع
الكعبين ولا يجزى مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحمد
يعتديه في الاجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن
علي وابن عباس وانس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور
وادمي الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال
محمد بن جرير الطبري والجبالي والحسن البصري انه مخير بين الغسل والمسح وقال بعض
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة
الجر في قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم قالوا هي قراءة صحيحة سبعة
مستفيضة والقول بالعطف على غسل الوجه وانما قرئ بالجر الجوار وقد حكم بجوازه
جماعة من أئمة الاعراب كسيبويه والافخش لاشك انه قليل نادر مخالف للظاهر لا يجوز
حمل المتنزع فيه عليه قلنا أوجب الحمل عليه مما رواه صلى الله عليه وآله وسلم على غسل
الرجلين وعدم ثبوت المسح عنده من وجه صحيح وتوعدده على المسح بقوله ويل لالعقاب
من النار ولا امره بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بلفظ أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ للصلاة ان يغسل أرجلنا وثبوت ذلك من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة وقد سلف ذكر طرف من ذلك
في باب غسل المستتر من اللسنة واقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن توضأ وضوا
غسل فيه قدميه فن زاد على هذا ونقص فقد أساءوا وظلم أخرجه أبو داود والنسائي وابن
ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل
نقص وبقوله للاعرابي توضأ كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين
وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لحمل تلك القراءة على ذلك
الوجه المأدر قالوا أخرجه أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي انه رأى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه قلنا في
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أعلاه ابن القطان بالجهالة في عطاءه وبان في الرواة
من يرويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فزيادة عن أبيه توجب كون أوس من التابعين
فيحتاج الى النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هشيم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هشيم
كان في وقته على ما يعيبه لانه الاصل (و) على ان (لا تسبقوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تزنوا ولا تقتلوا

في قتال الانصار ومسلم
والنساء (عن عبادة)
بضم النون (امن الصامت) بن
قيس الانصاري الخ زرجي
المتوفى بالرملة سنة أربع وثلاثين
وهو ابن اثنين وسبعين سنة وقيل
في خلافه معاوية سنة خمس
وأربعين وله في البخاري تسعة
أحاديث (رضي الله عنه) وكان
شهيدا وهو أحد القبايلة
العتبية يعني (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال وحوله)
يفتح اللام على الظرفية (عصاية)
بكسر العين الجماعة ما بين العشرة
الى الاربعين ولا واحد لها من
لفظها وقد جئت على عصاب
وعصب (من أصحابه) أشار الراوي
بذلك الى المبالغة في ضبط
الحديث وانه عن تحقيق واتقان
ولذا ذكرنا انه شهيد رواه أحد
التقاة والمراد به التقوية فان
الرواية تخرج عند المعارضة
يفضل الراوي وشرقه ومقول
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(يا يعونى) أى عاقدونى وزادنى
باب وفود الانصار تعالوا يا يعونى
والمبايعة عبارة عن المعاهدة
سميت بذلك تشبيها بالمعاوضة
المالية كما في قوله تعالى ان
الله اشترى من المؤمنين
انفسهم وأموالهم بان لهم الجنة
(على) التوحيد (ان لا تشركوا
بالله شيئا) أى على ترك الاشراك
وهو عام لانه نكرة في سياق النفي
كان في وقته على ما يعيبه لانه الاصل (و) على ان (لا تسبقوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تزنوا ولا تقتلوا

لقلوبهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر الابه والتتبع له للتنبية على (١٦٥) انه لا يجوز طاعة مخلوق في مصلية

احادق وفي رواية الامام عيسى
لانه سوني وهو مطابق للآية
وخص ما ذكر من المناهي بالذكر
دون غيره من الأمور للاهتمام
به اذ الكف أيسر من انشاء
العمل لان اجتناب المقاسم مقدم
على اجتلاب المصالح والتخلي عن
الردائل قبل التخلي بالتضائل (فن
وفي منكم) بالتحذير والتشديد
أي ثبت على العهد فاجره على
الله) فضلا ووعدا أي بالجنة كما
وقع التصريح به في الصحيحين من
حديث عبادة في رواية الصنابحي
وعبر بلفظ على وبالابرار المبالغة
في تحقيق وقوعه وتعيين حله على
غير ظاهره للدلالة القاطعة على
انه لا يجب على الله شيء بل الابر
من فضله عليه اذ كرا المبالغة
المقتضية لوجود العوضين أثبت
الاجر في موضع أحدهما (ومن
أصاب) منكم أيها المؤمنون
(من ذلك شيئا) غير الشرك وشيا
تذكره يقيد العموم لانه في سياق
الشرط وقد صرح ابن الحاجب
بانه كالنفي في افادته وحذره
فيشمع اصابة الشرك وغيره
واستشكل بان المرتد اذا قتل
على ارتداده لا يكون قتله كفارة
والجواب ان عموم الحديث
مخصوص بقتله تعالى ان الله
لا يغفر لمن يشرك به أو الماراد به
لشرك الاصغر وهو الرياء
وفيه ضعف والواضح ان المراد
الشرك وأنه مخصوص وقال

أيضا وابن خزيمة الا انه قال الحافظ ان أبا داود ورواه من طريق خالد بن معدان عن بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنحوه قال البيهقي هو مرسل وكذا قال ابن لقطان
وفيه بحث قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا اسناد جيد قال نعم قال فقلت له اذا
قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه
فالحديث صحيح قال نعم وأعله المذنب ذري بان فيه بقبية وقال عن بغير وهو مدلس وفي
المستدرک تصریح بقبية بالتحديث وأطلق النووي ان الحديث ضعيف الاسناد قال
الحافظ وفي هذا الاطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال اجار رجل وقد
توضأ وبقى على ظهر قدمه مثل ظفر ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ارجع
فاتم وضوءك فتعل فرواه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن صقلاب
عن الوازع بن نافع قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره العقيل
في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يتابعه عليه الامثلة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ
بعض جسده فقال يغسل ذلك المكان ثم يصل وفي اسناده عاصم بن عبد العزيز وروى
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمر بأعادة الوضوء وأعله ابن أبي حاتم بالارسال
وأصله في صحيح مسلم وأبهم المتنوني وانظروا فقال ارجع فأحسن وضوءك وهو يدل على
وجوب الاعادة اذا ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء أي الكلام على
ذلك في باب المواالات وهذه الاحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام
على ذلك في أول الباب

• (باب التيمم في الوضوء) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن
في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله متفق عليه) الحديث صحيحه ابن حبان وابن
منذوه له ألقاظ واقظ ابن حبان كان يحب التيامن في كل شيء حتى في الترجل والاتعال
وفي لفظ ابن منذره كان يحب التيامن في الوضوء والاتعال وفي لفظ لابي داود كان يحب
التيامن ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في لبس
النعال وفي ترجيل اليسرى وتسريحه وفي الطهور وفيبدأ يديه اليمنى قبل اليسرى
وبرجله اليمنى قبل اليسرى وبالجانب الايمن من سائر البدن في الغسل قبل اليسر
والتيامن سنة في جميع الاشياء لا يختص بشيء دون شيء كما أشار الى ذلك الحديث بقوله
وفي شأنه كله وتنا كسد الشأن بلفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول
الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استنباط البداهة باليمين
في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استنباط فيه التيسر قال وأجمع
الماء على ان تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته النفل وتم وضوءه قال الحافظ

قوم بالوقف الحديث أبي هريرة المروي عنه البزار والحاكم وصححه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أدري الحدود وكفارة

لا هاهنا أم لا والجواب ان حديث (١٦٦) الباب أصبح اسنادا وحديث أبي هريرة وردا أولا قبل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى
آخره والاول أولى (فهو قوب)
به كجروا أمجد أي بسببه (في
الدنيا) أي بان أقيم عليه الحد
(فهو) أي العقاب كخافه (فلا
يعاقب عليه في الآخرة وزد
البصاري من وجه آخر وظهر
وفي رواية الاربعة بحذفه
وقيل ان قتل القاتل حد
وارد ع نفعه وأما في الآخرة
فطاب لمقتول قائم وتعقب
بأنه لو كان كذلك لم يجز العفو عن
القاتل والذي ذهب اليه أكثر
الفتهاء أن الحدود كمنارت
لطاهر الحديث وفي الترمذي
وصححه من حديث علي بن أبي
طالب مرفوعا نحو هذا الحديث
وفيه من أصاب دنيا فعوقب به
في الدنيا فقه أكرم من أن يفي
اعتوبة علي عبده في الآخرة
وأصل في الفتح في بيان تعارض
هذين الحديثين والجمع بينهما
وقال انه اطت في هذا الموضع
لا في ثم أمر من أزال اللبس فيه
على الوجه المرتضى والله
الهادي ويستفاد من الحديث
ان اقامة الحد كفارة للذنوب
ولولم يتب المحذود وهو قول
الجمهور وقيل لا بد من التوبة
وبذلك جزم بعض التابعين
وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن
حزم ومن المفسرين البغوي
وطائفة يسيرة واستدلوا باستفناء
من تاب والجواب انه في عقوبة
الذي سأل ذلك قبلت بالشريعة عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئا ثم ستره الله) وفي رواية

في الفتح ومراعاة بالعلم أهل السنة والافذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم
فسمي له شافعي وكانه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في
اليدين ولا في الرجلين لانهم ما بمنزلة العضو الواحد قال ووقع في البيان للعمراني نسبة
النول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يوهم
ان أجد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني لانعلم في عدم
الوجوب خلافا وقد نسبته المهدي في البحر الى العترة والامامية واستدل لهم بالحديث
الذي بعده هذا وسند كرهنا لك ما عوا الحق (وعن أبي هريرة روى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال اذا البستم راذا توضأتم فابعدوا بيامنكم رواءا أمجد وأبو داود)
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير
عن الاعمش عن أبي صالح عنه قال ابن دقيق العبد هو حقيق بان يصح ولان شافعي
والترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قميصا
بدأ بيمينه والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد
ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبله هذا ولكنه كادل على وجوب التيامن في
الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يشولون به وأيضا فقد روى عن علي عليه
السلام انه قال ما أبلى بدأت بيمينى أو بشمالى اذا أكلت الوضوء واه الدارقطني قال
جامر جل الى علي عليه السلام فدأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو بالشمال فأمر طبه
على أي صوت بيمينه ستر ثابا بالسائل ثم دعا يمينه وبدأ بالشمال قبل اليمين وروى البيهقي
من هذا الوجه انه قال ما أبلى بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توضأت وبهذا المذهب رواء
ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد في لظهور ان أبا هريرة كان يدا بيمينه فبلغ ذلك عليا
فبدأ بيمينه ورواه أحمد بن حنبل عن علي قال حافظ وفيه انقطاع وهذا الطريق
يقوى بعضهم باعضا وكلام علي عند أكثر المعتزلة الداهيين الى وجوب الترتيب بين اليدين
والرجلين حجة وحديث عائشة المصرح بحجة التيمن في أمور قد اتفق على عدم الوجوب
في جميعها الى اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المتضمن بالتيامن في
اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لجعله قرينة تصرف الامر الى الذنب ودلالة الاقتران
ون كانت ضعيفة لكنهم لا تقصر عن الصلاحية لا تصرف لاسيما مع اعتضادها بقول علي
عليه السلام وفعله وبدعوى الاجماع على عدم الوجوب

• (باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ما جاوزها) •

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة
رواه الجماعة الامامية في الباب أحاديث عن عمرو بن جابر وبريدة وابي رافع وابن النساكة
وعبد الله بن عمرو وعكراس بن ذؤيب المري فحديث عمر عند الترمذي وقال ليس بشئ
ورواه أيضا ابن ماجه وحديث جابر أشار اليه الترمذي وحديث بريدة عند الجزار

ابن عساکر وعزاها الحافظ لکثرة زیادة علیه (فهو) مفوض إلى الله تعالى (١٦٦) (ان شاء عفا عنه) بفضله
 (وان شاء عفا عنه) بعده قال
 الماری فیہ من علی الخوارج
 الذین یکفرون بالذنوب وورد علی
 المعتزلة الذین یوجبون تعذیب
 الناس إذا مات بلا توبة لأن
 النبی صلی الله علیه وآله وسلم
 أخبر بأنه تحت المشیئة ولم یقل
 لا بد أن یعذبه وقال الطیب فیہ
 إشارة إلى الکف عن الشهادة
 بالنار علی أحد أو بالجنة لأحد
 الامن وردد النص فیہ بعینه
 قلت أما الشق الأول فواضح
 وأما الثاني فالإشارة إليه انما
 تستفاد من الحل علی غیر ظاهر
 الحديثین وهو متعین والمشیئة
 أيضا تشمل من تاب ومن لیتب
 وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور
 إلى أن من تاب لا تبقي علیه
 مؤاخذه ومع ذلك فلا یأمن
 مکر الله لانه لا اطلاع له هل
 قبلت توبته أولا وقيل یفرق
 بین ما یجب فیہ الحد وما لا یجب
 وفصل بعض العلماء بین ان
 یکون معانا بالصبر فیسحب
 ان یعان بتوبته والا فلا
 (فبايعناه على ذلك) وقد صدرت
 مبايعات اخرى منها هذه
 البقية التي فی حديث الباب فی
 الزجر عن القواض المذکورة
 وانما وقعت بعد دفع مكة وفي
 هذا الحديث دلالة علی أن
 البيعة سنة فی الدين واستفاض
 عن رسول الله صلی الله علیه وآله
 وسلم أن الناس كانوا یبايعونه
 نارة علی الهجرة والجهاد ونارة علی إقامة أركان الاسلام ونارة علی الثبات والقرار فی معارك الکفار ونارة علی هجر

وحديث أبي رافع عند البزار أيضا وحديث ابن الفاكه عند البيهقي في صحيحه وفيه عدى
 ابن الفضل وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر آخر جه البزار وحديث عكرashi ذكره
 أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة لهذا اقتصر عليه النبي
 صلی الله علیه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ
 محي الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الاعضاء مرة مرة وعلى ان
 الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا
 ثلاثا وبعض الاعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان
 الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلی الله علیه وآله
 وسلم توضأ مرتين مرة واحدة والبخاري) في الباب عن أبي هريرة وجابر أما حديث
 أبي هريرة فاخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل
 وقد روى له الجماعة ولكنه تفرد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا
 قال أبو داود لا بأس به وكان على المظالم يفتاد وقال علي بن المديني لا بأس به وكذلك قال
 أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم
 الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى مرضعيف ومرة لا بأس به وفيه كلام
 طويل وأما حديث جابر فإشارته إلى الترمذي والحديث يدل على ان التوضئ مرتين
 يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان بن رضى الله عنه ان النبي صلی الله علیه وآله
 وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد ومسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو
 أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي
 الباب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية
 وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي قديس البخاري للوضوء ثلاثا وذكر حديث
 عثمان الذي شرحناه في أول باب الوضوء وقد قدمنا ان التثنية سنة بالإجماع (وعن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي إلى رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم يسأله
 عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا وقال هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم
 رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ
 بن طرق صحيحة وصرح في الفتح انه صحيحه ابن خزيمة وغیره وهو في رواية أبي داود بلفظ
 فمن زاد على هذا نقص فقد أساء وظلم بدون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من
 رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند الحديثين ولم يتعرض له من تكلم
 على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الفسادات من الاعتداء
 في الظهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل انه قال سمعت
 رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الأمة قوم يبتعدون في
 الظهور والدعاء وان قاعله مسيء وظالم أي أساء بترك الأولى وتعدى حد السنة وظلم أي

الفواحش والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب وتارة على القسك ما السنة والاجتناب عن البرعة والحرص على الطاعات

وضع الشيء في غير موضعه وقد أشكل ما في رواية أبي داود من زيادة لفظ أو نقص على جماعة • قال المافظ في التلخيص تنبيهه يجوز أن تكون الاساءة والظلم وغيرهما مما ذكره جمهور علما من نقص وإن زاد ويجوز أن يكون على التوزيع فالاساءة في النقص والظلم في الزيادة فهذا شبه بالوعد والاول أشبه بظاهر السياق والله أعلم انتهى
ويكن ترجيه الظلم في النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتها من الثواب الذي يحصل بالتأخير وكذلك الاساءة لأن تارك السنة مسمى مؤامرا في النقصان فشكل
فلا بد من ترجيحه إلى الزيادة وهذا لم يجتمع ذكر الاعتداء والنقصان في شيء من روايات الحديث ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث قال ابن المبارك لا آمن إذا زادت في الرضوخ على الثلاث إن يأنم وقال أحمد وأصحق لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى

• (باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه) •

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم آمن منكم من أحدث وضوءا يسبغ لوضوءه ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وفتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه أحمد ومسلم

وأبو داود ودود ورواه في رواية من تواتر أقواله من الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء فقال وساق حديث) رواية أحمد وأبي داود في إسنادهما رجل مجهول والحديث أخرجه أيضا الترمذي بزيادة اللهم اجعاني من لنوابين واجعاني من المنظهرين لكن قال الترمذي في إسناداه اضطراب ولا يصح فيه كثير شيء قال المافظ لكن رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض والزائدة التي عند الترمذي رواها البزار والطبراني في الاوسط وأخرج الحديث أيضا ابن حبان وأخرجه ابن ماجه من حديث نس وزاد النسائي في عمل اليوم وليلة بعده قوله من المنظهرين بحالكم اللهم وحده ذلك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ولما كتم في المستدرج من حديث أبي سعيد وزاد كتب في رفق ثم طبع بطابع فلم يسر إلى يوم القيامة واختلف في رفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة لأن الطبراني قال في الاوسط لم يرفعه عن شعبة إلا يحيى بن كثير قال المافظ ورواه أبو أصحق المزكي في الجزء الثاني بخبرج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرده عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم رجع الدارقطني في العمل الرواية الموقوفة قال النووي في الاذكار حديث أبي سعيد هذا ضعيف الالفاظ موقوف ومرفوعا قال المافظ أما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله من رجال الصحيحين فلامع في حكمه إليه باضة عفي والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم يتم يقال عند غسل الوجه اللهم يفضو وحى الخ

كما يبيع نسوة من المنصار على أن لا يخرن وبابيع ناسا من فقراء المهاجرين على أن لا يسألوا الناس شيئا فكان أحدهم يسقط روضه فينزل عن فرسه فيأخذه ولا يسأل أحد رواه ابن ماجه في سننه وقد انطوى به الكتاب العزيز كما قال تعالى أن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فليس يؤتية أجرا غنيا وقوله تعالى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية ومعهما لا شك فيه ولا شبهة به أدلت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل على سبيل العبادة والاحتساب بشأه فإنه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بغيره صلى الله عليه وآله وسلم كان خليفة لله في روضه وعلماء نزل الله نهي من القرآن والحكمة معلال الكتاب والسنة مزك لامة فباعه له على جهة الخلافة كن سنة لخلفاء وما فعله على جهة كونه معلال الكتاب والحكمة ومزكيا للامة كن سنة لعلماء الراضين وهذا صحيح البخاري شاهد على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على من يرضع بمبايعته والتصح لكل مسلم وأنه يبيع قوم من الانصار فاشترط أن لا يخافوا في الله لومة لائم ويتولوا بالحق حيث كانوا فكان أحدهم يجاهر الامراء والملوك بالدرد والانسكار إلى غير ذلك وكل ذلك من باب التزكية ولا مرقال

بالمعروف والنهي عن المنكر فالبيعة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة التمسك بجبل

التنزيل ومنها بيعة الهجرة

وحيثما كانت بيعة التوثيق في

الجهاد وكانت بيعة الاسلام

متروكة في زمن الخلفاء أما في

زمن الراشدين منهم فلان دخول

الناس في الاسلام في أيامهم

كان غالباً بالقهر والسيف

لأبائنا لا بالآلئ واظهار البرهان ولا

طوعاً ولا رغبة وأما في زمن غيرهم

فلاهم كانوا في الاكثر ظلمة فسمتة

لايمعنون وكذلك بيعة التمسك

بجبل التنزيل كانت متروكة

أما في زمان الخلفاء الراشدين

فلاكثر العصابة الذين استناروا

بصحة النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وتأدبوا في حضرة فقانوا

لايحتاجون الى بيعة الخلفاء

وأما في زمن غيرهم فخوفهم

افتراق الكلمة وأن يظن بهم

مبايعة الخلافة فتهمج الفتنة

لما ندرس هذا في الخلفاء فتهز

أكابر العلماء والمشايع الفرصة

وتعكوا بسنة البيعة وأما الذي

اعتاده الصوفية من مبايعة

المتصوفين ففقيه ما يتقبل وما يرد

ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب

والسنة فما وافق منها الكتاب

والسنة فهو الصواب وما خالفها

فهو الخطأ والتهاب وانما هذه

البيعة سنة وليست بواجبة

لان الناس يابعدوا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وتقرؤوا

بها الى الله تعالى ولم يدل دليل

على تأييد ناركها ولم ينكر أحد

فقال الرافعي وغيره ورد به هذه الدعوات الاثر عن الصالحين وقال النووي في الروضة
هذا الدعاء لأصله وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ روى فيه من
طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً أو ردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه
وهو من رواية أحمد بن محمد بن المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي اسحق
السبيعي عن علي وفي أسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق
أبي زرعة الراوي عن أحمد بن عبد الله بن داود وساقه بأسناده الى علي ورواه ابن حبان في
الضعفاء من حديث أنس بن مالك وفيه عباد بن صهيب وهو متروك ورواه المستغفري
أيضاً من حديث البراء بن عازب وأنس بطوله واسناده واهول كنهه وثق عباد بن يحيى بن معين
ونفي عنه الكذب أحمد بن حنبل وصدقه أبو داود وتركه الباقون قال ابن القيم في الهدى
ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية وكل حديث في اذكار الوضوء
الذي يقال عليه فكذب مخلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ولا علمه
لائحته ولا يثبت عنه غير التسمية في أدله وقوله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
في آخره

• (باب المودة في الوضوء) •

(عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه ملعة قدر الدرهم لم يصم الماء فأمره رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعيد الوضوء ورواه أحمد وأبو داود ويزاد واصلاة قال الاثر
قلت لا جد هذا أسناده جيد قال جيد وعن عمر بن الخطاب ان رجلاً لا توضع يده
موضع ظهره على قدميه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك
قال فرجع فتوضأ ثم صلى رواه أحمد ومسلم ولم يذكر في كفتوضأ الحديث الاول أعلاه المنذرى
ببيتة بن الوليد وقال عن يحيى وهو ضعيف اذا عنى لتدبسه وفي المستدرک تصريح
بقية بالحديث وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكان
البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم يرسله بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوصله وجهالة الصحابي غير قاطعة وتسام كلام الاثر وبقيته الكلام على
الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك
الباب أيضاً وفي الباب عن أنس بن مالك عن أبي داود وابن ماجه وابن خزيمة
والدارقطني وقد تقدم لفظه هناك أيضاً والحديث الاول يدل على وجوب إعادة الوضوء
من أوله على من ترك من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على
وجوب إعادة لانه أمره بعبادة الاحسان لا بالاعادة والاحسان يحصل بمجرد اسباغ غسل
ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بتدوير الاحسان فالحديث الاول

علم الكتب واسنة وانما شرطنا ذلك ١٧٠ لان الغرض من البيعة أمره بالمعروف ونهي عن المنكر وارشاده الى تحصيل

الكنية له ائنة وازالة لذائل
والكتب الحامية متقدمة بظاهر
التسري الكريم والحديث
الشريف ومن لم يكن عالما بها
علاجه جرحا لم يتصور منه
ذلك أبدا وقد انقضت كلمة الميثاق
على أن يتكلم على الناس من
كتب الحديث وقرأ القرآن
رئيسا لعدالة رتبة
وسدق رتبة فيجب أن
يكون حجة بان الكتاب غير مبر
على الصواب ثم ما شأنا أن يكون
زاهدا في الدنيا رغب في الآخرة
مواظبا على الطاعات فوكدة
وذلك في سورة المدكورة في
صحاح الحديث مواظبا على ما
قلب الله سبحانه ربه في
يرون أمر بالمعروف والنهي
عن المنكر متقدمة برتبة
يسر له رأى وهو أمر مد مررأه
وقل لم يعتقد عليه في كمال
بأمر به وينهى عنه قدرته على
من ترضون في طاعتك بصحب
البيعة خامسة أن يكون صاحب
علم بالكتب وسنة وآداب
بهم دهر أطول وأخذهم
اعلم بظاهر وانوار البص
والكملة وهذا الانسنة
بحر بأن الرجل لا يفلح
رأى انقلب ولا يشترط في ذلك
دهور **كر** مات دخور
معدات ولا تترك الا كتاب
لان كمال معرفة الجاهل
لا تملك الكمال والثاني مخالف

يدل على مذهب من قال بوجوب الموالاة لان الامر بالاعادة للوضوء كمال الاخلال بها
بترك التعمية وهو لا وزاعى ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له والحديث الثاني
وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم المعتزلة وأبو حنيفة
والشافعي في قول له والتمسك للوجوب الموالاة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه صلى الله
عليه وسلم نوه على الزلاء قال هذا وضوء يقبل الله الصلاة الاله يظهر من التمسك بها
ذكر المصنف في الباب لولا انه غير صالح الاحتجاج كما عرفنا في شرح حديث عثمان
لا سيما زيادة قوله لا يقبل الله الصلاة الاله وقد روى باللفظ هذا الذي افترض الله عليه
بعد أن توضح أمره ولكنه قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال حديث
راهم مكر ضعيف وقول مرة لأصل له وامتنع من قراءته ورواه الدارقطني في غرائب
مالك قال اسلفا لم يروى مالك قد وردى باللفظ هذا وضوء لا يقبل الله غيره أخرجه ابن
الساكن في صحيحه من حديث أنس وقد اجيب عن الحديث على تسليم صلاحيته
لا احتجاج بالاشارة هي الى ذات الفعل مجردة عن الهيئته والزمان والالزم وجوبها
ولم يقل به أحد

• (باب جواز الموالاة في الوضوء) •

عن غير ذلك سمعنا كثر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفره وأنه ذهب
لحاجة له راح مقبلا يحمل يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه
رمحه عن حديق (آخر جاء) الحديث تنفعا عليه بالفظ كثر مع النبي صلى الله عليه وآله
وروى في رواية أخرى باميرتخذ دودة فخذتها ثم خرجت بها وانطلق حتى تواري عن
حتى قدى حجة ثم جاء عليه حجة شامية ضيقة الكمين مذهب يخرج يده من كفا
وضوء فخرج يده من أسافلها فصب عليه فتوضأ وضوء الله لامة ثم مسح على خفيه
الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء وقد قال بكراهته المعتزلة النخلة
قال في الخبر ان ابن جابر عا ناصبوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال
أمر الى وغيره من أصحاب الشافعي انه انما استعان بالجلض في الكمين وانكره ابن
الاصلاح وقال الحديث يدل على الاستعانة مطلقا لأنه غسل وجهه أيضا وهو يصب
عليه وذكر بعض النقاد ان الاستعانة كانت بالسفر فأراد أن لا يتأخر عن الرفقة قال
الافظ في الحديث وفيه نظر واستدل من قال بكراهة الاستعانة بقوله صلى الله عليه
وسلم لعمره قد راى صب الماء على يديه انما الاستعانة في وضوء باحد قال النووي
في شرح لمذهب هذا الحديث باطل لأصل له وقد أخرجه البزار وأبو يعلى في مسنده
من طريق النضر بن منصور عن أبي الجنوب عقبه بن علقمة والنضر ضعيف مجهول
يحتاج به قال عثمان الدارمي قال لابن معين النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه
ابن أبي معشر تعرفه قال هؤلاء حاله الخطب واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

واذا تقررا! هذا عرفت ما هو صاف ما هو كره فإني قد بينت عليه ولا تفتت الى ١٧١ غير ما ذكرنا والله التوفيق وحديث

الباب رجال اسناده كلهم
شعبيون وفيه التحديث
والاخبار والعنف وفي رواية
قاض عن قاض أبو ادريس
وعباد ورواية من رآه عليه
الصلوات والسلام عن رآه لان
أبا ادريس له رؤية واخرجه
البخاري أيضا في المغازي
والاحكام وفي وفود الانصار وفي
الحدود ومسلم في الحدود أيضا
والترمذي والنسائي وأما نظمهم
مختلفة (عن أبي سعيد) سعد
ابن مالك بن سنان الخزرجي
النضاري (الحدري) بضم الخاء
وسكون الدال نسبة الى خذرة
جده الاعلى أو بطن المتوفى
بالمدينة سنة أربع وستين أو
أربع وسبعين وله في البخاري
سنة وستون حديثا زاد في رواية
أبي ذر (رضي الله عنه) انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه
واله (وسلم يوشك) بكسر الميم
وفتحها الغم رديثة وهي من أفعال
المقاربة أي يقرب (أن يكون خير
مال المسلم غنما) الغنم اسم مؤنث
موضوع للجنس (يتبع بها)
بالتشديد من اتبع اتباعا ويجوز
من تبع يتبع أي يتبع بالغنم
(شعب) بنعت بن جمع شعبة
بالتحريك أي رزق (الجمال
ومواقع) بكسر القاف أي
مواضع نزول (القطر) أي المطر
والمراد بذلك بطون الاودية
والصحارى خصها بما لا ذكر لانهم

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره الى أحد أخرجه ابن ماجه والدارقطني
وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف وثبت انه صلى الله عليه وسلم استعان باسامة بن زيد
في صب الماء على يديه في الصحيحين وانه استعان بالربيع بنت معوذ في صب الماء على
يديه أخرجه الدارمي وابن ماجه وأبو مسلم الكجي من حديثها وعزاه ابن الملاح الى أبي
داود والترمذي قال الحافظ وائس في رواية أبي داود الا أنها أحضرت له الماء حسب
وأما الترمذي فلم يتعرض فيه للامام بالكلية نعم في المستدرک انها صبت على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الماء فتوضأ وقال لها الكبي فسكبت وروى ابن ماجه عن أم
عياش أنها قالت كنت أؤضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعة وهو قاعد قال
الحافظ واسناده ضعيف واستعان في الصب بصفوان بن عسال وسيأتي وغاية ما في هذه
الاحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء وقد عرفت انه يجمع على جواره وانه لا كراهة
فيه انما التبع في الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء والاحاديث التي فيها ذكر
عدم الاستعانة لاشك في ضعفها ولكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل
غسل أعضاء وضوئه الى أحد وكذلك لم يأت من أنواله ما يدل على جواز ذلك بل فيها أمر
المعلمين بأن يغسلوا وكل أحد من أئمة ورجال الوضوء فمن قال انه يجرى عن المكلف نيابة غيره
في هذا الواجب فعليه الدليل فالظاهر ما ذهبت اليه الطاهرية من عدم الاجزاء وليس
المسلوب مجرد الاثر قال بعضهم بل ملاحظة لتأثير في الامور التكليفية أمر لا بد منه
لا يرتفع الطلب لشيء بذات قاض بلزوم ايجاد هاله وقيامه به اللغة وشرعا الدليل يدل
على عدم اللزوم فما وجد من ذلك مخالفا لهذه الكلية فلذلك (وعن صفوان بن عسال
قال صببت الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في السحر والخضر في الوضوء رواه ابن ماجه)
الحديث أخرجه البخاري في تاريخ الكبير قال الحافظ وفيه ضعف قلت واهل وجد
الضعف كونه في اسناده حذيفة بن أبي حذيفة وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير
في الصب وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله

* (باب المذيل بعد الوضوء والغسل) *

(عن قيس بن سعد قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلنا فامر له سعد
بغسل فوضعه فاغسل ثم ناوله ملحمة مصبوغة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رواه أحمد
وابن ماجه وأبو داود) الحديث تمامه فالتحفي بها حتى روى أثر الورس على عكته ولفظ
ابن ماجه فسكأت أنظر الى أثر الورس على عكته وأخرجه أيضا الدارقطني في عمل اليوم
والليلة قال الحافظ واختلف في وصله وارسله ورجال اسناد أبي واد رجال الصحيح
وصرح فيه الواهب بالسمع ومع ذلك فذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعف
والحديث يدل على عدم كراهة التشبه وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وعثمان
والثوري ومالك وتمسكوا بالحديث وقال عمر وابن أبي ليني والامام يحيى والهادوية بكره

مظان المارعي (يشتر) أي حال كونه يرب (بدينه) أي بسببه أو مع دينه (من القتن) ابتداء ثمة أو جنسية أو تبعية والاول اول

كذابة بحسب الحال والامكان
 رختلف فيها عند عدمها فذهب
 الشافعى فنضلى الصعبة لتعلمه
 وتعلمه وعبادته وادبه وتحمين
 خفيه بحال واحتمال وتواضع
 ومعرفة احكام لازمة وتكثير
 سوار المسلمين وعبادة مريضهم
 وتشجيع جنازتهم وحضور الجمعة
 والجماعات واختار آخرون العزلة
 لسلامة المحقة وليعمل بماء
 وبأنس بدوام ذكره بالصعبة
 والعزلة كمال المراءىم تجب العزلة
 انقيبه لم يسلم دينه بالصعبة
 وتجب الصعبة لمن عرف الحق
 فاتبه وابطل فجنبه
 ويجب على من جهل ذلك يتعلمه
 قتل واختار الصعبة والعزلة
 تدارتان بحسب الاشخاص
 والاحوال فمنهم من تصح له
 الصعبة ومنهم من تنبى له العزلة
 وسكن رغبة هو مواليها واستاد
 رجل هذا الحديث كهم مدبرون
 وفيه صحابي ابن صحابي وهو من
 أفراد بخارى عن مسلم وفرد
 رواه البخارى أيضا في الفتن
 ولفاف وعلامات النبوة وكاب
 الفتن أبقى المواضع به وكلام
 حافظ عليه مستوفى هنا فى
 فتح البارى وأخرجه أبو داود
 والنسائى (عن عائشة) م
 المؤمنين (رضى الله عنها) قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا أمرهم أى الناس
 بعد (أمرهم) كذا فى معظم
 الرايات ووقع فى بعضها أمرهم مرة واحدة (من الاعمال بما) وفى رواية أبى الوقت ما (يطيقون) للمساقر

واسم لواء رواه ابن شاهين فى النسخ والمنسوخ عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يكن يمسح وجهه بالماء بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا على ولا ابن
 مسعود قال الحافظ واسناده ضعيف روى الترمذى ما يعارضه من حديث عائشة قالت
 كان النبى صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء وفيه أبو معاذ وهو ضعيف
 وفرد الترمذى بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه نهي وأخرجه الحاكم
 وأخرج الترمذى من حديث معاذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح
 وجهه بطرف ثوبه قال الحافظ واسناده ضعيف وفى الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه
 قال ابن أبى حاتم وروى عن أنس ولا يحتمل ان يكون مسندا ورواه البيهقى عن أنس عن
 أبى بكر وقال المحفوظ المرسل وأخرجه ابن أبى شيبة موقوفا على أنس والخطيب مرفوعا
 كلاهما من طريقين عن رزق عن أنس وفى الباب حديث اذا توضأتم فلا تنفضوا
 ايديكم فانهم امر وح الشيطان ذكره ابن أبى حاتم فى كتاب العلل من حديث البخترى بن
 عبيد عن أبيه عن أبي هريرة وزاد فى أوله اذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء ورواه
 ابن حبان فى الضعفاء فى ترجمة البخترى بن عبيد وقال لا يحل الاحتجاج به ولم ينفرد به
 البخترى فقد رواه ابن طاهر فى صفوة الصوف من طريق بن أبى السرى وقال ابن
 الصلاح لم أجده الا فى جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلا وتبعه النووى قوله بغسل
 بضم العين اسم للماء الذى يعتسل به ذكره فى النهاية قوله ملحنة بكسر الميم

• (أبواب المسح على الخفين) •

* (باب فى شرعيته) *

(عن جرير نه بل ثم توضأ ومسح على خفيه فقبل له نعل هكذا قال نعم رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يحجبهم هذا الحديث
 لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه) ورواه أبو داود وزاد فقال جرير لما
 سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما أسألت الا بعد المائدة وكذلك رواه الترمذى
 من طريق جرير بن حوشب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعددها فقال جرير ما أسألت الا
 بعد المائدة وعندنا الطبرانى من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان فى حجة الوداع قال
 الترمذى هذا حديث مفسر لان بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبى صلى
 الله عليه وسلم على الخفين انه كان قبل نزول آية الوضوء لاقى فى المائدة فيكون منسوخا
 والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال
 ليس فى المسح على الخفين عن العمامة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد
 روى عنه اثباته وقال ابن عبيد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا
 عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه بإثباته وقد أشار الشافعى فى الامالى
 انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم الا أن قولان الجواز مطلقا ثانيا هما

الدوام عليه بغير العمل مادام عليه صاحبـه وان قل ولا يخفى أن البكرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقسط في صورة

للمسافر دون المقيم وعن ابن نافع في المبسوطه ان ما لكانما كان يتوقف فيه في خاصة
نفسه مع افتائه بالحوار قال ابن النذر اختلف العلماء ايهم افضل المسيح على الخلفين
أوزعهما وغسل القدمين والذي اختاره أن المسيح افضل لاجل من طعن فيه من أهل
البدع من الخوارج والروافض قال واحياء ما طعن فيه الخالفون من السني افضل
من تركه انتهى قال النووي في شرح مسلم وقد روى المسيح على الخلفين خلافا لا يحصور
من الصحابة قال الحسن حدثني سيعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخدين اخرجه عنه ابن أبي شيبة قال الحافظ
في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسيح على الخلفين متواتر وجمع بعضهم روايته
لخاويزو الثمانين منهم العشرة وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعا
وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم المسيح على الخدين نحو أربعين من الصحابة وذكر أبو القاسم بن محمد
أسماء من رواه في ذلك فكلوا ثمانين صحابيا وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما ما منهم
جماعة وقد نسب القول بمسح الخدين الى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المبارك وماروى
عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من انكار المسيح فقال ابن عبد البر لا يثبت قال أحمد
لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسيح وهو باطل وقد روى الدارقطني عن عائشة
القول بالمسح وما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي أنه قال سبق الكتاب الخدين فهو منه
وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وماروى عن
عائشة أمهات لأن أقطع رجلى أحب الى من أن أصبح عايبا ما روى محمد بن هاجر
قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الأمير الحسين في الشفاة فيها
لمراجعة الطويلة بين علي وعمر واستشهاده على لاثنتين وعشرين من الصحابة شهدوا
بان المسيح كان قبل المائدة فقال ابن بهران لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث
وبدل لعدم صحته عند أئمتنا أن الامام المهدي نسب القول بمسح الخدين في البحر الى علي
عليه السلام وذهبت العترة جميعا والامامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري الى
أنه لا يجزى المسيح عن غسل الرجلين واسدلول بابية المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم ان
عليه واغسل رجلك وليذكرك المسيح وقوله بعد غسلها لا يقبل الله الصلاة من دونه وقوله
ويل للعقاب من النار قالوا والاخبار بمسح الخفين منسوخة بالمائدة وأجيب عن
ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسيح بعدها كما في حديث جرير المذکور
في الباب وأما حديث واغسل رجلك فغاية ما فيه الامر بالغسل وليس فيه ما يشعر
بالقصر ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصا بحديث المسيح المتواتر وأما حديث
لا يقبل الله الصلاة بدونه فلا ينتهض للاحتجاج به فكيف يصلح لمعارضته الاحاديث
المتواترة مع انالم تجد به هذا اللفظ من وجه بعد به وأما حديث ويل للعقاب من النار

وبالثاني الى القوة العلمية ولا يرد أن السياق يقتضي تفضيله على مخاطبين فيما ذكر وليس هو منهم قطعا وقد قد شيرط استعمال

المرد لتوصيفه كمن اشترط
دارج ريجوز في هذا المعون
تضمنه في جماعة هو أحدهم
فيومينا عليه الصلاة والسلام
أمر قريش ران تضمينه الى
جماعة من جسده ليس داخل
فيه نحو يوسف أحسن أخوة
ر تضمينه الى غير جماعة
لأنه رأى أن أعز من غيره
وهو مختص ببعضه لا لغيره
مسألة ومنشؤه هذا الحديث
كما أنه الحافظ من أفراد المصنف
وهو من غير الحديث لا عربي
الأم هذا ترجمه وهو مشهور
من هذا في مصنف من حديثه
عن أبيه من عشرة وررته كنه
حله ما يترجمه في ركنه
في هذا الحديث في قوله الأول
أن من هذا في ترجمه
و من هذا في ترجمه
الدرج ريجوز في هذا المعون
على الله عليه وآله وسلم في فكر
عليهم استدلالهم ولا يعلمون
من هذه الجهة بل من جهة
الأخرى أنه أمة إن هذا
بلغ العاين في العبادة وقراءته
ذلك في له في المواظبة عليها
سابقا للمعصية والزيادة بها
بأنكر عليها الشائكة الوقوف
عند محد الشارح من عتبة
مخصصة واعتقاد أن الأحكام
لا ترق لما فوق لشمع أولى من
لشيء يخالفه الرابع من
في من هذا في ترجمه

وهو وعيد من مسجرجليه ولم يعاملهم ولم يرد في المسح على الخنفر فان قلت هو عام فلا
يتصر على السبب قلت لانتم شموله من مسح على الخنفر فانه يدع وجسه كله ولا يدع
العقب فقط سلماء حديث المسح على الخنفر محصاة للماسح من ذلك الوعيد وأما دعوى
النفى بجواب أن الآية عامة أو مطلقة باعتبار حالي ليس الخنفر وعدده فتكون
حديث الخنفرين محصاة أو مقبلة فلا نسخ وقد تقر في الأصول رجحان القول ببناء
العام على الخاص مطلقا وأما من يذهب الى أن العام المتأخر ناسخ فلا يتم لذلك إلا بعد
تصحيح تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها وحديث جبر نص في موضع النزاع
رائد في جبر بانه فارق عليا عن ذوق فنه لا يفارقه وانما احتبس عنه بعد إرساله الى
معاربة عدو على أنه قد نقول أن الإمام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الإجماع على قبول
رواية فسق أناريل في عراضه وقواصمه من غير طرق ونقل الإجماع أيضا من
صريح كابر تمة آل وأتباعهم على قبول رواية الصحابة قبل الفتنة وبعدها
ولا يفرح الى الخنفر عن حديث المسح بالقدح في ذلك الصحابي الجليل بذات
لهم من قبل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الإسلام وصرح الحافظ
في الفتح بأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيع وحديث المغيرة الذي تقدم وسيلاني
كن في غزوة تمولك وتمولك متأخرة بالاتفاق وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث
مغيرة في غزوة تمولك وقد ذكره إزاران حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا واعلم
أن في المنة منعا من دعوى النسخ لم يثبت له أحد في ما علمت وهو أن الوضوء ثابت
بدرزور لمائدة به اتفاق فان كان المسح على الخنفر ثابتا قبل نزولها فوردوها
بمقتبر أحد الأمرين اعني العمل مع عدم التعرض للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ
المسح على الخنفرين لاسيما إذا صح ما قاله البعض من أن قراءه الجبر في قوله في الآية
وأرجحه من إجماع أصحاب الخنفر وأما إذا كان المسح غير ثابت قبل نزولها فلا نسخ
قطع بممكن أن يثبت على التفسير الأول أن الأمر بالغسل نهي عن ضده والمسح
على الخنفرين من أخذ الغسل المأمور به لكن كون الأمر بالشئ نهي عن ضده محال
زاع وخلاف وكذلك كون المسح على الخنفرين ضد الغسل وما دني هذه المثابة حقيق
بالأعول عليه لاسيما في إبدال مثل هذه النسخة التي طعت أنوار شمسها في سماء
الشرعية المظهره والعتبة المذكور في هذه المسألة نسبة القول بعدم اجزاء المسح
على الخنفر الى جميع العترة المظهره كما فعله الامام المهدي في البحر وأحكمه من الخطب
بأن امامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من القائلين بالمسح على الخنفرين
وأيضا هو إجماع ظني وقد صرح جماعة من الأئمة منهم الامام يحيى بن حمزة بأنها تجوز
لأنه وأيضاً فاجبة إجماع جميعهم وقد تفرقوا في البسيطة وسكنوا الاقاليم المتباعدة
منذهب كل واحد منهم عنذهب أها بلاد فعرفة إجماعهم في جانب التعمد وأيضا

ولا يظهر الباقى الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة فى العبادة وطالبهم ١٧٥ الازيد من الخير السادسة مشروعية

اعضد عند مخالفة الامر
السرعى ولا كاد على احاذق
المتأسل انهم المعنى ان اقصر
فى انهم تحريضا له على التيقظ
سابعة جواز تحدث امره
بما فيه من فضل بحسب الحاجة
لأن عند امره من المباشرة
والاعتظام الثامنة بيان
لرسول الله صلى الله عليه وآله
رسلم رتبة لكل الانسان له
منصبة فى الحكمة العلم
والعملية وقد أشار الى الاولى
بقوله علمكم والى الثانية بقوله
انما لكم ووقع عند أبي نعيم
برب الدلام الكيد وفى رواية أبي
اسامة عند الاسماعيلى والله ان
أبركم واقفاكم نأج عن أبي سعيد
اعلمنى رضى الله عنه من النبى
صلى الله عليه وآله وسلم انه
(قال يدخل اهل الجنة الجنة أى
فيها عبيد بالمضارع لغاى من
بين الاستقبال المتعصب للعلم
التحقير وقوع الادخال (ر) يدخل
(اهل النار النار) بعد دخولهم
فيها (رسول الله تعالى) وفى رواية
عز وجل لللائحة (أخرجوا)
أس من الاحراج زاد فى رواية
أ. صلى من النار (من) أى الذى
(كان فى قلبه) رباة عن أصل
التوحيد (مشتق حبة) فتع الحاء
المهملة ويشهد لهذا قوله أخرجوا
من النار من قال لا اله الا الله وعمل
من الخير ما يزن كذا أى مقدار
حبة حاصلة (من خردل) حاصل
(من إيمان) بالتمكيد ليد التقليل والتهديد
بالعقاب لئلا يتأخر عن التوبة
على ما يكتفى لال لال إيمان به ضرورة
الاجتناب الإيمان به

لا يحقنى على المنصف ما ورد على اجماع الامة من الايرات التى رويها اديتهض معها
للحجة بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاء حجة الاعم يستلزم انتفاء حجة الاخص والمصحح
شروط وصفات وفى وقته اختلاف وسيدكر المنصف رحمه الله جميع ذلك والخلف
نعل من ادم يغطى الكعبيين والجرموق أكبر منه يلبس فوقه والجورب أكبر من

الجرموق (وعن عبد الله بن عمران سعد احدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
يسبح على الخفين وان ابن عمر سال عن ذلك عمر فقال نعم اذا حدثت سعد عن النبى صلى الله
عليه وسلم شيئا فلا تسأل عنه غيره رواه أحمد بن حنبل فى البخارى وفيه دليل على قبول خبر الواحد)
الحديث أخرجه أحمد بن حنبل فى طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال رأيت سعد بن ابى
وقاص يسبح على خفيه بالعراق حين توضع أفاضل كرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال
لى سعد سل أبانا فذكر القصة ورواه ابن خزيمة أيضا عن ابن عمر بنحوه وفيه ان عمر قال كنا
ونحن مع نبيينا نسمع على خفافنا لانرى بذلك بأسا قولا فلا تسأل عنه غيره قال الحافظ فيه
دليل على أن المصنفات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت فى الراوى كانت من جملة المقررات
التي اذا حقت خبر الواحد قامت مقام الاشخاص المتعددة وقد تنبه العلم عند البعض
دون البعض وعلى ان عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف عما كان عند
توعد ريبه فى بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الصحبة قد يفتنى عليه من
الاور الجليله فى الشرع ما يطلع عليه غيره لان ابن عمر تذكر المسح على الخفين مع غيره
صحبه وكثرة روايته وقد روى القصة فى الموطأ يصار الحديث يدل على المسح على الخفين
وقد تقدم الكلام عليه فى الذى قبله (و بن المعيرة بن عبد الله قال كتب مع النبى صلى الله
عليه وسلم فى سفر فقدمى حاجته ثم وصا ومسح على حذيه لمت بارسول الله أنه سبى حال بر
أنت نسيت بهذا امرنى ربي عز وجل رواه أحمد وأبو داود ودوال الحسن البصرى روى
المسح به عن نفسه فعلا منه وقولا) الحديث اسناده صحيح ولم ينسكهم عليه أبو داود و
المذرى فى تحريج السنن ولا غيره ما وقد رواه أبو داود فى الطهارة عن هذبة بن خالد عن
همام عن قتادة عن الحسن وعن زرارة بن أوفى كلاهما عن المغيرة وفى رواية أبي عيا
الرسلى عن أبي داود عن الحسن بن أعين عن زرارة بن أوفى عن المغيرة وهؤلاء كلهم رجال
الصحيح وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع عما بعة زرارة وقد تقدم الكلام عليه فى
اول الباب

* (باب المسح على الموقبين وعلى الجوربين والنعلين جميعا) *

(عن بلان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الموقبين والخمار رواه أحمد
ولا بن داود كان يخرج يقضى حاجته فأتته بالماء فيمضيه ويمسح على عمامته وموقبيه
واسعيد بن منصور فى سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
امسحوا على النصف والموقوع عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من إيمان) بالتمكيد ليد التقليل والتهديد بالعقاب لئلا يتأخر عن التوبة على ما يكتفى لال لال إيمان به ضرورة الاجتناب الإيمان به

مختلفة علم من عرف الشرح ان المراد ١٧٦ الايمان الحقيقية للمعهودة وفي رواية الاصل والحوى والمستقلى من

الايمان بالتعريف ثم ان المراد بشو له حجة من خردل لتقبل فيكون عبارة في المعرفة لاني لوزن حقيقه لان الايمان ليس بجسم فيضه انوزن وسكيل يمكن م يشكر من المعقول قد يرد الى غير محسوس ليعلم ويثبت به ليعرفه خدائي والتحقق فيه ان يجعل عمر العبد وهو عرض في جسم على مقدار العمل عند الله في ثمره يزور كبحر حبه في قوله ركز في قلبه من الخير يزريرة أرتحل الاعمال بجوهرفتحمل في كفة خدات جوهرفيض منبرقة وفي كفة السيئات جوهرفسودمضامة ووزون الخسواتيم وما ثبت من أمور الآخرة بالشرح لدخل العمل فيه وفي رواية خردل من خردل وفي هذا الخردل لدعل المرجئة لما تضمنه من بيان ضرر المعاصي مع الايمان على المقابلة قال ابن ان المعاصي موجبة لغسل في النار وقد استنبط الغمراي من هذا الحديث نجاة من الايمان بحال بينه وبين الخطوبه انوت قل وأما من قدر على النطق ولم يشغل حتى مات مع ايقانه بالايمان بما به فيجتمعل ان يكون امتناعه منه بمنزلة امتناعه عن الصلاة فلا يخلف في التارويحه من خلافه ورجح غيره الثاني فيحتاج الى تأويل قوله في قلبه في قوله في قلبه قد يرد فيه حذف تقديره منضمما الى المعاق به مع القدرة عليه ومنشأ

بعضار مسيح على الجور بين وانتم لير رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي حديث بل اخرجه أيضا الترمذي والطبراني وأخرجه الضياء في المختارة بالنظر لاول وحديث المغيرة قل أبودارد كان عبد الرحمن بن مهيدي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال أبوداود ومصح على الجور بين على بن أبي طالب ابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو امامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث عن أبي موسى الاشعري وليس بالمتصل ولا بالقوى ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه وانما قال أبوداود انه ليس بمتصل لانه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى قال البيهقي لم يثبت سماعه من أبي موسى وانما قال ليس بالقوى لان في اسناده عيسى بن سنان ضعيف يخرج به وقد ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عند البيهقي واوس بن أبي اوس عند أبي داود وانما قل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على نعليه وعلى ابن أبي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبيد الصغار وعن أنس عند البيهقي والحديث بجميع رواياته يدل على جواز المسح على الوقيين وهو ما ضرب من الخفاف قاله ابن سيده والزهري وهو مقطوع السابقين قاله في الضياء وقال الجوهري الموق الذي يلبس فوق الخف قيل وهو عربي رقيق فارسي معرب وعلى جواز المسح على النجار وهو العمامة كما قاله النووي وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة وعلى جواز المسح على الصيف وهو أيضا النجار قاله في الضياء وعلى جواز المسح على الجورب وهو زناقة الرجل قاله في الضياء والقاسموس وقد تقدم انه الخف الكبير وقد قال بجواز المسح عليه من ذكره أبوداود من الصحابة وزاد ابن سيده الناس في شرح لترمذي عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وابامسعود البصري عقبه بن عمر وقد ذكر في الباب ادول المسح على الخفين مجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على النعلين قيل وانما يجوز على النعلين اذا لبسهما فوق الجوربين قال الشافعي ولا يجوز مسح الجوربين الا أن يكونا نعلين يمكن متابعة المشي فيهما

(باب شترط اظهارة قبل الابس)

عن المغيرة بن شعبه قال كنت مع لبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافرغت عليه من الاداة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهوى بيت لا تزع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما مامتي عليه ولابي داود دع الخفين فاني أدخلت التمدنين الخفين وهما طاهرتان فمسح عليهما وعن المغيرة بن شعبه قال قلنا يا رسول الله ايمسح احدنا على الخفين قال نعم اذا دخلهما وهما طاهرتان رواه الحميدي في مسنده حديث المغيرة ورد بالفاظ في الصحيحين وغيرهما هذا احداهما وقد ذكرنا فيما سلف انه رواه تون صحابيا كما صرح به البزار وانه في غزوة تبوك وهي بعد المائدة

بالاتفاق

لا تخلف بين الخلاف في ان النطق بالايمان شرط فلا يتم الايمان الا به

وهو مذهب جمهور المحققين وهو احتياط الشيخ أبي منصور والنصوص معاصرة لذلك قاله المحقق التفتازاني (فيخرجون منها) أي من المار حال كونهم (قد اسودوا) أي صاروا سودا كالجم من تأثير النار (فيلقون) مبيلا للمفعول (في نهر الحياة) بالقصر كريمة وغيرها أي المطر وبه جزم الخطابي (أو الحياة) وهو النهر الذي من غمس فيه حي ورواية الاصيلي الحياة بالماء ولا وجه له والمعنى على الأولى لان المراد كل ما تحصل به الحياة وبالمطر تحصل حياة الزرع والنبات بخلاف السالك فان معناه انخل ولا يخفى بعده عن المعنى المراد فينبغون) ثانيا (كما تنبت الحبة) بكسر الحاء وتشديد الباء أي كنبات بزراعتها قال للجنس أو للعهد والمراد البقلة الحقة لانها تنبت سريرا قال أبو المعالي الحبة بالكسر بزور الصمراء مما ليس بقوة والحب هو الخنطة والشعر واحدها حبة بالفتح أيضا وانما افترقا في الجمع (في جانب السيل) أي في جانب السيل من يأتى منه الرؤية (اسم الخرج) حال كونها (صمغ) تسر الناظرين وحال كونها (ماتوبة) أي منعطفة مثنية وهذا مما يزيد الراحين حسنا باعتزازه وبقلة فائقته من حيث الامراع والحسن

بالاتفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة قوله ثم أهويت أي مددت يدي قال الاصمعي أهويت بالثني إذ أو مأت به وقال غيره أهويت قصدت الهوى من القيام الى القعود وقيل الا هواء الامالة قوله فاني أدخلتهما طاهرتين هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعليقه عدم النزاع بأدخالهما طاهرتين وهو مقتضى ان ادخالهما غير طاهرتين يقتضي النزاع وقد ذهب الى ذلك الشافعي ومالك وأحمد واسحق وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو نوري وداود يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته بالجهر ورجلوا الطهارة على الشرعية ولفهم داود فقال المراد اذا لم يكن على رجله نجاسة وقد استدل به على ان اكمل الطهارة فيما شرط حتى لو غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخلف لم يجز المسح سرح بذلك النووي وغيره قال في الفتح عند الاكثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني ومطروق وابن المنذر وغيرهم انه يجزئ المسح اذا غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم الاخرى لصديق انه أدخل كلا من رجله الخلف وهي طاهرة وتقع بآن الحكم المرتب على التسمية غير الحكم المرتب على الوحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال اق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تنبعض اتجه وصرح بانه لا يمنع ان يعبر بهما العارية عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة قال بل ربما يدعى انه طاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلتهما يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما ثم من روى فاني أدخلتهما وهما طاهرتان قديمتان بروايته هذا القائل من حيث ان قوله أدخلتهما يقتضي كل واحدة منهما فقول وهما طاهرتان يصير حالا من كل واحدة فيكون التقدير أدخلت كل واحدة منهما حال طهارتهما (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نوضا ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله وجلبك لم تغسلهما قال اني أدخلتهما وهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عسال قال أمر نايعة في النبي صلى الله عليه وسلم أن تمسح على الخفين اذا فخن أدخلتهما على طهر ثلاثا اذا سافرا وبما وسلة اذا أقبلوا ولا تغسلهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا تخلعهما الا من جنابة رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد الحديث الاول قال في مجمع الزوائد في اسنادهم رجل لم يسم وقد تقدم الكلام على فقهه والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والترمذي وابن خزيمة وصحاه ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وحكى الترمذي عن البخاري انه حديث حسن ومداره على عاصم بن أبي النجود وهو صدوق سي الحفظ وقد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين نقلا قال ابن منده والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الايام للمسافر واليوم والليل للمقيم وقد اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن اس

بضافي لايمان وهو من عولى
 الجارى على مـ لم بدرجة
 أخرجه انسافى أيضا وليس
 دوفى الموط وهو هنا فاعه من
 حديث الطويل (وعنه) أى
 رأى سعيد بن مالك الخدرى
 رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسليما)
 بغيرهم (أنا ثم رأيت اناس)
 من رؤيا الحلية على لاطهر أو
 من الرؤيا البصرية (يعرضون
 على) أى يظهر ردى (وعليهم
 قص) بضم الاو اين جمع قصص
 والواو لعل (منها) أى من
 القصص (ما) أى الذى (يلغ
 التمدى) بضم الميم وكسر الدال
 وثـ مد يد نيا جمع تدى يذكـ
 وبؤث امرأة ورجل والحديث
 يرد على من خصه به ولعل فقل
 هذا يدعى انه أصح فى الحديث
 مجازا وفى رواية أى ذر التمدى
 بفتح الواو كان الدال (ومنها) أى
 من القصص (مادون ذلك) أى لم
 يمل للتدنى لقصره (وعرض على)
 مبييا لمفعول (عمر بن الخطاب)
 رضى الله عنه (وعليه فيص
 يجوز اطوله (قالوا) أى الصحابة
 ولابن عـ كرف نسخة قال أى
 عمر بن الخطاب أو غيره أو السائل
 أبو بكر الصديق كما جاء فى التعبير
 (فما قلت) أى عـبرت (ذات
 يا رسول الله قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم أوت (الدين)
 والحديث يدل على فضـ له
 المنادى يوق لكن لا يلزم منه أنه فضيلة على المدينى ادا النسمة غير جارية

خفيه وهو طاهر مسح ما بداهه والمسافر والمقيم فى ذلك سواء وروى مثل ذلك عن عمر بن
 الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو والحسن البصرى وقال أبو حنيفة وأصحابه
 والثورى والاوزاعى والحسن بن صالح بن حـ والشافعى وأحمد بن حنبل واسحق بن
 راهويه وداود الطاهرى ومحمد بن جرير الطبرى بالتوقيت للمقيم يوما وليـ له وللمسافر
 ثلاثة أيام ولياليهن قال ابن سـيد الناصر فى شرح الترمذى وثبت التوقيت عن عمر بن
 الخطاب وعلى بن أبى طالب وابن مسعود وابن عباس وحـ ذينة والمغيرة وأبى زيد
 الانصارى هؤلاء من الصحابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاضى وعطاء
 ابن أبى رباح والشعبى وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأكثـ التابعين
 والفقهاء على ذلك وهو الاحوط عندى لان المسح ثبت بالتواتر واتفق عليه أهل السنة
 والجماعة واطمأنات النفس الى اتفاقهم فلما قال أكثرهم لا يجوز للمسح للمقيم أكثر
 من خمس صلوات يوم وليـ له ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام
 وليـ له اياها فواجب على العالم أن يؤدى ثلاثة يمين والبقين الغسل حتى يجتمعوا على
 المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق ليوم للمقيم اهـ وحديث السبب يدل
 على ما قاله الآخرون ويرد مذهب الاو اين وكذلك حديث أبى بكر وحديث على وحديث
 خزيمة بن ثابت الآتى فى هذا الكتاب وفى الباب أحاديث عن غيرهم ولعل متمسك أهل
 لقول الاول ما أخرجه أبو داود من حديث أبى بن عمارة انه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم امسح على الخفين قال ثم قال يوما قال ويومين قال وثلاثة أيام قال نعم
 وما أنت وفى رواية حتى بلغ سبعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال
 أبو داود وقد اختلف فى اسناده وليس بالقوى وقال البزارى نحوه وقال الامام أحمد
 رحمه له لا يعرفون وأخرجه الدارقطى وقال هذا اسناد لا يثبت وفى اسناده ثلاثة مجاهيل
 عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب
 اختلافا كثيرا وقال ابن حبان استأخذ على اسناده خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت
 وليس له اسناد قائم وبلغ الجوز فانى فذكره فى الموضوعات وما كان بهذه المرتبة لا يصلح
 بـ حاج به على فرض عدم المعارض فالحق توقيت المسح بالثلاث للمسافر واليوم
 واليلة للمقيم وفى الحديث دليل على ان الخلاف لا تنزع فى هذه المدة المقدرة لشي من
 الاحداث اللجبانية (وعن عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليـ له ادا نطهر فلبس خفيه أن يمسح
 عليهم ما رواه الاثرم فى سننه وابن خزيمة والدارقطنى قال الخطابى هو صحيح الاسناد)
 الحديث أخرجه الشافعى وابن أبى شـبة وابن حبان وابن الجارود والبيهقى والترمذى
 فى العلل وصححه الشافعى وغيره قاله الحافظ فى الفتح وكذلك نقل البيهقى عن الشافعى
 وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على قته فى الذى قبله

بالاحاديث الكثيرة البالغة درجة التواتر المعنوي الدالة على أفضلية الصدقة فلا تعارضها إلا إذا وثق سلمنا التواتر بين الدليلين لكن إجماع أهل السنة والجماعة على أفضليته وهو قطعي فلا يعارضه ظني وفي هذا الحديث التشبيه بالمبلغ وهو تشبيه الدين بالقميص لأنه يستعرة من الإنسان وكذلك الدين يستعره من النار وفيه الدلالة على التفاضل في الإيمان كما هو منهوم تأويل القميص بالدين مع ما ذكره من أن اللباسين يتفاضلون في لونه ورجاله كلهم مدينون كالسابق ورواية الثلاثة من التابعين أو تابعيين وصحابين وأخرجه البخاري أيضا في التعبير وفي فضل عمرو ورواه مسلم في الفضائل والترمذي والنسائي (عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من) أي اجتاز (على رجل من الأنصار وهو) أي حال كونه (يعظ أخاه) في الدين أو النسب قال الحافظ في مقدمة الفتح ولم يسمه بجيعة (في) شأن (الحياة) بالمدح وهو نعيم وانكسار عند خوف ما يعاب أو يذم قال الرغب وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتمى فلا يكون كالبهيمة والوعظ النصيح والتخويف والتذكير وقال الحافظ والاولى أن يشرح جماعة المؤلف في أن يكون جمع له العتاب والوعظ

(باب توقيت مدة المسح)

(قد أسلفنا فيه عن صفوان وأبي بكر وروى شريح بن هاني قال سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم بهداني كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قد قدمنا الكلام على حديث صفوان وأبي بكر في الباب الاول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها المصنف وهي ثابتة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي بلقظ ولو استغذناه لرادنا وفي لفظ ولو مضى السائل على مسئلته لم يجعلها نجسا وأخرجه الترمذي بدون الزيادة قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندي لأنه لا يعرف للجدلي سماع من خزيمة وذاكر عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضافرة متكاثرة برواية التميمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة وقال ابن أبي حاتم في العلم قال أنه زرعة الصحيح من حديث التميمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة من روعا والصحيح عن التميمي عن الجدلي بلا واسطة وادعى الثوري في شرح المذهب الاتفاق على ضعف هذا الحديث قال الحافظ وتصحيح ابن حبان له يرد عليه والجدليان يدلان على توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق في الباب الذي قبل هذا والزيادة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال بها على مذهب من لم يجد المسح بوقت لولا ما عارض تصحيح ابن حبان إياه من الاتفاق ممن عداه على ضعفها وأيضا قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي لو ثبتت لم تنقم بها حجة لان الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لم يوسأوا زادهم وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا فكيف ثبتت زيادة بخبر يدل على عدم وقوعها اهـ وغاية ما بعد تسليم ضعفها ان الصحابي ظن ذلك ولم تعبد بمنزل هذا ولا قال أحد انه حجة وقد ورد توقيت المسح بالثلاث واليوم واللييلة من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة وورد ذكر المسح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكره الحافظ ثم قال قد روى عن أنس مرفوعا بسناد صحيح رواه عن آخرهم ثقات وعن ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

(باب اختصاص المسح بظهر الخف)

(عن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود الادب المقردي لفظ يعاتب أخاه في الحياة يقول انك تستحي حتى كأنه قد أضربك قال ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ

فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ١٨٠ لكن المخرج منه فالظاهر انه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد ان كل

لنظ يتوهم مقامه آخره
وتعقبه العيني بأنه بعيد من حيث
لغة فن معنى الوعظ الرجز
ومعنى العقب الوجد يقال عتب
عليه ذا وجد على ان الروايتين
تدلان على معنيين جليين ليس
في ردهم ما خفاء حتى ينسر
أحدهما بآخر وغايته انه وعظ
شاه في استعمال الحياء وعاقبه
عليه وراوى حكى في احدى
رواياته بلانظ الوعظ في الاخرى
بلانظ لمعانية وقال النبي معناه
الزجر به - في زجره ويقول له
لا تسخى وذلك انه كان كذيب
الحياء وكان ذلك يبعده من
استقامته فوقعه فوعظه أخوه
على ذلك (فتل) له رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم دعه)
أى اتركه على حياته (فان الحياء
من لايمان) لانه يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع
الايمان فسمى ايماء كما يسمى
الشيء باسم ما قام مقامه قاله ابن
قتيبة ومن تهيبه كقول في
الحديث الآخر الحياء شعبة
من الايمان والمعنى من مكملات
الايمان ونفى الكمال لا يستلزم
نفي الحقيقة والظاهر ان الواعظ
كان شاكلا بل كان منكرا ولما وقع
التاكيد بان ويجوز ان يكون
من جهة ان القصة في نفسها مما
يجب أن يتم به وبؤ كد عليه
وان لم يكن غنة انكار أو شذ
ورجل هذا الحديث كله

والدارقطني الحديث قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده حسن وقال في التلخيص
اسناده صحيح قلت في اسناده عبد خير بن يزيد الهمداني وثقه يحيى بن معين وأحمد بن
عبد الله الجعفي وأما قول البيهقي لم يحتج به صاحبنا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق والحديث
يدل على ان المسح المشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه واليه ذهب الثوري وأبو
حسين والاوزاعي وأحمد بن حنبل وذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والزهرى وابن
المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز لى أنه مسح ظهره
وبطونهما مالكا والشافعي ان مسح ظهره - مادون بطونهما أجزأه قال مالك من
مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجز وكار عليه الاعادة في لوقت وبه روى
عنه غير ذلك ولما روى عن الشافعي ان من مسح ظهره ورهما واقتصر على ذلك أجزأه ومن
مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجز وأبو حنبل وقال ابن شهاب وهو قول للشافعي ان
من مسح بطونهما ولم يمسح ظهرهما أجزأه والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث
أصابع من أصابع اليد وعند أحمد مسح أكثر الخف وروى عن الشافعي ان الواجب
ما يسمى مسحا قال الحافظ في التلخيص لما ذكر حديث علي عليه السلام والمحقوظ عن ابن
عمرانه كان يمسح أعلى الخف وأسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي وروى عنه في صفة ذلك
انه كان يضع كفه ليسرى تحت العقب واليمنى على ظاهر الاصابع ويمر اليسرى
على أطراف الاصابع من أسفل واليمنى الى الساق واستدل من قال بمسح ظاهر الخف
وباحنه بحديث المعيرة المذكور في آخر هذا الباب وفيه من قال سنة كرهه عند كرهه وليس
بين الحديثين تعارض غاية الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح نارة على باطن الخف
وظاهره ونارة فتصر على ظاهره ولم يرو عنه ما يقضى بالمنع من احدى الصفتين فكان
جميع ذلك جائزا وسنة (وعر المعيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يمسح على ظهور الخفين رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولقطه على الخفين على ظاهرهما
وقال حديث حسن) الحديث قال البخاري في التاريخ هو بهذا اللفظ أصح من حديث
رجاء بن حيوة الآتي وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة والبيهقي واستدل
بالحديث من قال بمسح ظاهر الخف وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن ثور بن
يزيد عن رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخف وأسفله رواه الخمسة الا الترمذي وقال الترمذي هذا
حديث معلول لم يسنده عن ثور بن زهير لوليد بن مسلم وسألت أبا زرعة ومحمد بن سعد
الحديث فقالا ليس بصحيح) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجارود وقال الاثرم
عن أحمد انه كان يضعه ويقول ذكرته لله بعد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك
عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة قال أحمد وقد كان نعم بن حماد
حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يقول هذا الوليد

(وعنه) أي عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (أمرت أن) أي أمرني الله

بأن (أقاتل الناس) أي بمقاتلة الناس وهو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالناس المشركون من غير أهل الكتاب ويدلله رواية النسائي لم يفظ أمرت أن أقاتل المشركين أو المراد مقاتلة أهل الكتاب (حتى) أي إلى أن (يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكره فتضاءل من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقي الأحكام والجواب أن الشهادة بالرسالة تنضمم التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله لا يجزئ الإسلام يدخل فيه جميع ذلك (و) حتى (يقوموا الصلاة) المفروضة بالمدارمة على الاتيان بها بشروطها (و) حتى (يؤتوا الزكاة) المفروضة أي يعطوها لمستحقها وعبارة القسطلاني والتصديق برسالته عليه الصلاة والسلام يتضمن التصديق بكل ما جاء به وفي حديث أبي هريرة في الجهاد الاقتصاء على قول لا إله إلا الله فقال الطبري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قاله في وقت قتاله للمشركين أهل الأوثان الذين لا يقرون بالتوحيد وأما حديث الباب ففي أهل الكتاب المشركين بالتوحيد الجاحدين له بوجهين وما وخصوصا وأما حديث أنس في أبواب أهل القبلة وصلوا وصلاتنا واستقبلوا

وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولم يذكر المغيرة فقل لي نعم هذا حديثي الذي أسأل عنه فخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فادفنه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها فجعل يقول للناس بعد وأنا سمع اضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة حديث الوليد ليس بحفوظ وقال موسى بن هرون لم يسمعه ثور من رجاء ورواه أبو داود الطيالسي عن عمرو بن المغيرة عن أبيه وهذا كذا أخرجه البيهقي قال الحافظ بعد أن ذكر قول الترمذي أنه لم يسنده عن ثور غير الوليد قلت رواه الشافعي في الام عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد قال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقد وقع في سنن الدارقطني من طريق داود بن رشيد تصريح ثور بأنه سمعه رجاء قال الحافظ وهذا ظاهر أن ثورا سمعه من رجاء فتزول الالة ولكن رواه أحمد بن عبيد الصغار في مسنده من طريقه فقال عن ثور عن رجاء فهذا الاختلاف على داود يمنع من القول بصحة مسنده مع ما تقدم من كلام الأئمة والحديث استدله من قال بمسح على الخف وأسنده وتقدم الكلام على ذلك

• (أبواب نواقض الصوم) •

• (باب الوضوء بالخارج من السبيل) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشترط الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من أهل حضرموت ما الحديث يا أبا هريرة قال فساو أو شراط متفق عليه وفي حديث صفوان في المسح لكن من غائط وبول ويوم وسند كره) قوله لا يشترط المراد بالقبول هنا وقوع الطاعة بمنزلة رافعة لما في الذمة وهو معنى الصحة لأنهم ترتب الاستمرار وسقوط القضاء على الخلاف وتزول الآثار موافقة الأمر ولما كان الاتيان بشروط الطاعة مظنة اجرائها وكان القبول من ثمراته عبر عنه به مجازا فالمراد بلا تقبل لا تجزئ قال الحافظ في الفتح وأما القبول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم لم من أتى عراقاله قبل له صلاة فهو والحقيق لانه قد يصح العمل ويختلف القبول لما منع ولهذا كان بعض السلف يقول لان قبل لي صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر قال لان الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين ومن فسر الاجزاء بمطابقة الأمر والقبول بترتيب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نفي الصحة لان القبول أخص من الصحة على هذا فكل مقبول صحيح وايسر كل صحيح مقبول لا قال ابن دقيق العيد الآن يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فإذا اتفقت فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة ويحتاج في الأحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة كحديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بضماء عند أبي داود والترمذي وحديث اذا أبق العبد لم يقبل له صلاة عنده مسلم وحديث من أتى عراقا عند أجدو البخاري وفي شارب النحر

قبلتنا وذهبوا ديبعتنا فقمين دخل الاسلام ولم يعمل الصالحات كترك الجمعة والجماعة فيه قال حتى يذعن لذلك انتهى

ونصر على الصلاة والزكاة ولم يكتف بالشهادة ١٨٤ اعظمهما والاهتمام بأمرهما لانهما أتم العبادات البدنية والمالية

ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين
ولزكاة قطرة الاسلام قال
النوى في هذا الحديث ان من
ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر
اختلاف المذاهب في ذلك وسئل
الكرماني هنا عن حكم تارك
لزكاة وأجاب بأن حكمه ما
واحد لا شتر اكهما في النية قال
الحافظ وكذا أراد في المقابلة
أما في القتل فلا ولنسرق ان
المتنع من ايتاء الزكاة يمكن
أن تؤخذ منه قهرا بخلاف
الصلاة فان انتهى الى حبس
القتال كمتنع الزكاة قرئ
وبهذه الصورة قاتل الصديق
ما نعى الزكاة ولم يقتل انه قتل
أحدا منهم صبورا وعلى هذا
الاستمداد بهذا الحديث على
قتل تارك الزكاة نظر لنسرق
بين صبغة قاتل واقتل وقد
أظن ابن دقيق لعيد في شرح
العمدة في لا تكرار على من
استدل بهذا الحديث على ذلك
وقال لا يلزم من اباحة المقابلة
اباحة القتل لان المقابلة مفاعلة
تستلزم وقوع القتل من
الجانين ولا كذلك القتل وحكي
البيهقي عن الشافعي انه قال ليس
انقتال من القتل لانه قد يتحل
قتال الرجل ولا يحل قتله (فذا
فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية
وأطلق على القول فعلا لانه فعل
السان أو هو من باب تغليب
الاثنين على الواحد (عمهوا)
أي حفظوا ومنعوا وأصل العمدة العماد وهو الخيط الذي يشدهم القرية لئلا يتبع سيلان الماء

عند الطبراني الى تاويل أو تخريج جواب قال على انه يرد على من قسر القبول بكون
العبادة مثابا عليها أو مرضية أو مأشبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي
القبول نفي الصحة ان يتناول القواعد الشرعية ان العبادة اذا أتى بها مطابقة للامر كانت
سببا في ثواب والدرجات والجزاء والطواهر في ذلك لا تخصي قوله اذا أحدث المراد
بالحدث الخارج من أحد السبيلين وانما فسر أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيه بالاختلاف
على الاغلاظ ولانهم ما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما وهذا أحد معاني الحدث
الثاني خروج ذلك الخارج المثلث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك
لخروج واعا كان الاول هو المراد هنا ففسر أبو هريرة له بنفس الخارج لا بالخروج
ولا بالنفع والحديث استدله على ان ما عدا الخارج من السبيلين كالتي والحجامة ولمس
الذكر غير ناقض ولكنه استدله لئلا يتسبب أي هريرة وليس بحجة على خلاف في الاصول
واستدل به على ان لوضوء لا يجب لكل صلاة لانه جعل في القبول عمدا الى غاية نفي
الوضوء وما بعد غاية مخالف لما قبلها فيقتضي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا
وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا قاله ابن دقيق العبد واستدل به على
بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا واضطراريا قوله وفي حديث
صديق ذكره المصنف ههنا لما طبقته لترجمة لما فيه من ذكر قبول والغاظة وذكره
في باب لوضوء من النوم لما فيه من ذكر النوم

• (باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيلين) •

(عن معمر بن أبي طه عن أبي اسد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فمتموا
فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق انما صليت له وضوء رواه أحمد
والترمذي وقال هو أصح شيء في هذا الباب) الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن
الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فافطروا قال معمران فلقيت ثوبان في مسجد
دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق انما صليت عليه وضوء قال ابن
منبته اسناده صحيح متصل وتركه الشيطان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حسين
المعلم وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي هذا
حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامدا وقال في موضع آخر اسناده
مضطرب ولا تقوم به حجة وهو بالنظر الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والتيسير
منسوبا الى أبي داود والترمذي والحديث استدله على ان التي ممن نواقض الوضوء وقد
ذهب الى ذلك العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقيدوه بقيد الاول كونه من المعدة الثاني
كونه ملأ لهم الثالث كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر
والصادق الى أنه غير ناقض وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويرد بان

(مضى قدامهم وأموالهم) فلا تزدوا وادعواهم ولا تستباح أموالهم بعد عقوبتهم ١٨٣ يا اسلام لسبب من الاسباب (الابحى

الاسلام) منة على نفس أو أحد
أو غرامة بمئات أو ترك صلاة
(وحسابهم) بعد ذلك (على الله)
في أمر سرائرهم وأمانهم فأنما
تحكم بالظاهر فنعاملهم بمقتضى
ظواهر أقوالهم وأفعالهم أو
المعنى هذا القتال وهذه العصمة
أنها ما باعتبار أحكام الدنيا
المتعلقة بنا وأما أمور الآخرة
من الجنة والنار والثواب
والعقاب ففوض الى الله تعالى
واختصة على مشورة بالايجاب
وظاهره غير مراد فاما أن
يكون المراد حسابهم الى الله أو
له أو انه يجب أن يقع لانه تعالى
يحب عليه شيء خلافا للمعتزلة
التالين بوجوب الحساب عقلا
فهو من باب التشبيه له بالواجب
على العباد في أنه لا بد من وقوعه
ويؤخذ من هذا الحديث قبول
الاعمال الظاهرة والحكم بما
يقضيه الظاهر والاكتفاء في
قبول الايمان بالاعتقاد الجازم
خلافا لمن أوجب تعلم الأدلة
وترك تكفير أهل البدع المقرين
بالتوحيد المقتزمين للشرايع
وقبول توبة الكافر من غير
تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن
فان قبل مقتضى الحديث قتال
كل من امتنع من التوحيد
فكيف ترك قتال مؤدى الجزية
والمعاد فالجواب عنه من أوجه
ذكرها الحافظ في الفتح منها ان
النرض من ضرب الجزية

الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها الفصل أعضاء الوضوء وغسل بعضهم بما جاز فلا يصاد
اليه الابعلاقة وقرينة قالوا القرينة انه استقاء بيده كما ثبت في بعض الالفاظ والعلاقة
ظاهرة وأجابوا أيضا بأنه فعل وهو لا يقتض على الوجوب واستدل الاولون أيضا بحديث
اسماعيل بن عياش الآتي بعده هذا وسيأتي انه لا يصلح لذلك ما فيه من انفال الذي سنذكره
واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث على الوضوء كتبه الله علينا من الحديث قال صلى
الله عليه وسلم بل من سبع وفيها ودسعة تلاءم قالوا معارض بما في كتب الأئمة أيضا
في الإقتصار والجر وغيرهما من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء
من التقي قال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله قال في البحر قلنا مشهور وحديثنا منطوق
وله مقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولكنه لا يقيده الابعاد بحديث الحديث
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تقع لمنصف ولا تقيده فان كل أحد لا يجوز عن مثل
هذه المقالة وهي غير نافعة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك

الكتاب (وعن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله
نہا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أو رعا ف أو قلص أو مذى
أو صرف فليتوضأ ثم يمين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج ورواه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مراسلا الحديث اعلاه غير واحد بأنه من رواية اسمعيل بن عياش عن ابن
جرير وهو حجازي ورواية اسمعيل عن الجازيين ضعيفة وقد خالفه الحافظ من أصحاب
ابن جريج فرواه مراسلا كما قال المصنف وصح هذه الطريقة المرسلة الذهب والدارقطني
في العلل وأبو حاتم وقال رواية اسمعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال أحمد
الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الدارقطني من
حديث اسمعيل بن عياش أيضا عن عطاء بن يحيا عن عباد بن كثر عن ابن أبي مليكة عن
عائشة وقال بعده عطاء وعباد ضعيفان وقال البيهقي الصواب إرساله وقد رفعه أيضا
سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدى والطبراني
بلنظ اذا عرف أحدكم في صلاته فليصرف فليغسل عند الدم ثم ليعد وضوءه ويستقبل
صلاته قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلنظ
اذا قام أحدكم أو رجع وهو في الصلاة أو أحدث فليصرف فليغتسل ثم ليحسب فليبين على
ما مضى وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوف على
على واسناده حسن قاله الحافظ وعن سلمان نحوه وعن ابن عمر بن مالك في الموطأ انه كان
اذا رجع فراجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويبنى وروى الشافعي من قوله نحوه قوله تلس
هو يفتح الشاف واللام ويروي بسكونها قال الخليل هو ما خرج من الخلق من الأئمة
أو دونه وليس بقي وان عاده هو التي وفي النهاية التماس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل

اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب في كانه قال حتى يسروا ويتزوا ما يؤدبهم الى الاسلام وهذا أحسن

وهذا الحديث فيه رواية الإجماع عن النبي ١٨٤ وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وفيه الحديث

والعمدة والسمع وفيه الغريبة
مع انه زائد عن غيره على تصحيحه
لانه تفرد بروايته شعبة عن واقد
قوله ابن حبان وأخرجه البخاري
أيضا في الصلاة وليس هو في
مسند أحمد على معناه وفي الفتح
وقد استبعد مدقوم منه بأن
الحديث لو كان عند ابن عمر
ترى أبا بنار عياض بكر في قتال
منه الزكاة ولو كانوا يعرفونه
لم يكن أبو بكر يقر عمر على
الاستدلال بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم أمرت أن تقاتل الناس
حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقتصر عن
الاستدلال بهذا النص في القياس
اذ قال قتال من فرق بين
الصلاة والزكاة لا هافر بينهما
في كتاب الله والخواص انه لا يلزم
من كون الحديث المذکور
عند ابن عمر أن يكون استخفزه
في ذلك حاله ولو كان مستحضرا
له فقد يحتمل ألا يكون
حضر المنظر المذکور ولا
يتمكن أن يكون ذكرهما معا ولم
يستدل أبو بكر بالقياس فقط
بل أخذ أيضا من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم في الحديث الذي
رواه انه بحق الاسلام قال أبو
بكر والزكاة حق الاسلام في
القصة دليل على ان السنة قد
تحقق على بعض أكابر الصحابة
ويطلع عليها آحادهم لهذا
لا يلتفت الى لآراء ولو قويت
مع وجود سنة بخالفها ولا
يقال كيف خفي ذا على فلان والله الموفق انتهى سئل شيخنا العلامة الشافعي محمد بن علي التبركاني بالفظه الحديث

كلام الطليل والحديث استدلل به على ان النبي والرافع والقلبي والمذني نواقض للوضوء
وقد تقدم ذكر الخلاف في النبي والخلاف في الرافع مثله وأما الرافع فهو ناقض للوضوء
وقد ذهب الى أن الدم من نواقض الوضوء القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد
ابن حنبل وإسحق وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس والناصر ومالك والشافعي وابن
نبي وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة الى أنه غير ناقض استدلل
الاولون بحديث الباب ورد بأن فيه المذکور واستدلوا بحديث بل من سبغ
لذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا ورد بأنه لم يثبت عند أحد من أئمة الحديث
المعتبرين وبما عارضه بحديث أنس الذي سبغ وأجيب بأن حديث أنس حكاية فعل
فلا يعارض القول بالمكن هذا يتوقف على صحة القول ولم يصح وقد أخرج أحمد
والترمذي ومعه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة لا وضوء الا من صوت
أوريج قال البيهقي هذا حديث ثابت وقد اتفق في الشيطان على إخراج معناه من حديث
عبد الله بن زيد ورواه أحمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بل يفتي لا وضوء
الا من ريج أو سماع وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه
عن أبي هريرة مرفوعا لا وضوء الا من صوت أوريج فقال أبي هذا وهم اختصر شعبة
متن الحديث وقال لا وضوء الا من صوت أوريج ورواه أصحاب سهيل بل يفتي اذا كان
أحدكم في الصلاة فوجد ريجاسا من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتا أو يجدر ريجاسا وشعبة
مأم فظ واسع لرواية وقد روى هذا للفظ بهذه الصيغة المشتملة على المحصودين
وامامته ومعرفة بلسان العرب يرد ما ذكره أبو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الاصلية
لمعتدة بهذه الكلية المستفادة من هذا الحديث فلا يصار الى القول بأن الدم أو النبي
ناقض للدليل ناهض والجزم بالوجوب قبل صحة المستند الجزم بالحرمان قبل صحة
الباقول واسكن من القول على الله بما يقبل ومن المويدات لما ذكرنا حديث ان عباد بن
شرأص يبسهم وهو يصلي فاستمر في صلاته عند البخاري تعليقا وفي داود وابن خزيمة
ويشهد أن لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مثل هذه الواقعة لعظمة ولم يقل انه
أخبره بان صلاته قد بطلت وأما المذني فقد صحت لادلة في إيجابه للوضوء وقد أسلفنا
الكلام على ذلك في باب ما جاء في المذني من أبواب تطهير النجاسة وفي الحديث دلالة على ان
الصلاة لا تنفذ على المصلي اذا سببه الحدث ولم يتعمد خروجه وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة
وصاحباه ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قوله الشافعي والخلاف في ذلك للهادي
والناصر والشافعي في أحد قوليه فان تعمد خروجه فاجماع على انه ناقض واستدل
على النقص بحديث اذا نسأ أحدكم فليصبر ولا يتوضأ وليستأنف الصلاة أخرجه أبو
داود ولعله يأتي في الصلاة ان شاء الله تمام تحققت البحث (وعن أنس قال احتجم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محجمه ورواه الدارقطني)

الحديث

فما حكم الاعراب سكان البادية الذين لا يفقهون شيئا من الشرعيات (١٨٥) المجرد النكاح بالشهادة هل هم كفار أم لا

فاجاب رحمه الله في كتابه ارشاد
السائر ان ادلة المسائل بمناصه
من سنن نازك لا تركب الاسلام
وجميع فرائضه رافضا لما يجب
عليه من ذلك من الاقوال
والافعال ولم يكن لديه لا مجرد
النكاح بالشهادتين فلا شك
ولا ريب ان هذا كافر شديد
الكفر حلال الدم والمال فانه
قد ثبت بالاحاديث المتواترة ان
عصمة الدماء والاموال انما
تكون بالقيام باركان الاسلام
فانما يجب على من يجاور هذا
الكافر من المسلمين في المواطن
والمساكن ان يدعوه الى العمل
باحكام الاسلام والقيام بما يجب
عليه القيام به على التمام ويذل
تعليمه ويأمره بالقول ويسهل
عليه الامر ويرغبه في الثواب
ويخوفه العقاب فان قبل منه
ورجع اليه وعول عليه وجب
عليه ان يذل نفسه بتعليمه فان
ذلك من اهم الواجبات واكدها
او يوصله الى من هو اعلم منه
باحكام الاسلام وان اصر ذلك
الكافر على كفره وجب على من
يبلغه امره من المسلمين ان يقتلوه
حتى يعمل باحكام الاسلام على
التمام فان لم يعمل فهو حلال
الدم والمال وحكمه حكم أهل
الجاهلية وما أشبه الليلة
بالبارحة وقد أبان لنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قولاً
وفعلاً ما نعتمد في قتال الكافرين

الحديث رواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى
ابن العربي ان الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح بن مقاتل ليس
بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خروج الدم لا ينقض
الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح عن
جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث أنس عليه وما قبله على
الكثير الفاحش كذهب أحمد ومن وافقه جماعة بينهما انتهى ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه
الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء
الأب أن يمسك ويدامسا مثلاً ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك قال الحافظ
واسناده ضعيف جدا ويؤيده أيضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة
والبيهقي انه عصر بثره في وجهه فخرج شيء من دمه فمسكه بين اصبعيه ثم صلى ولا يتوضأ
وعلمته البخاري وعنه أيضا انه كان اذا احتجم غسل أثر المحاجم ذكره في التلخيص لابن حجر
وعن ابن عباس أنه قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك رواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى
ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة موقوفا وعن جابر بن عبد الله
البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود من طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة رجلين
ذين حرسا فرج أحدهما بسهام وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان
في جهالة قال في الكشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحوه ذلك عن عائشة قال
الحافظ لم أقف عليه فهو لا الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صح
عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا

• (باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة) •

(عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سنرا
ان لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم رواه أحمد
والنسائي والترمذي وصححه) الحديث روى بهذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف
في باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخف وقد ذكرنا هذا ان مداره على عاصم بن أبي
النجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا نزع خفافنا من
غائط وبول وانظر الحديث في باب اشتراط الطهارة ولا تخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم
ولا تخلعهما الا من جنابة فذكر الاحداث التي ينزع منها الخف والاحداث التي لا ينزع
منها وعدم جعلها النوم فاشعر ذلك بانه من نواقض الوضوء لا سيما بعد جعله مقتربا بالبول
والغائط اللذين هما ناقضان بالاجماع وبالحديث استدلل من قال بان النوم نافض وقد
اختلف الناس في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها النووي في شرح مسلم الا قول ان النوم
لا ينقض الوضوء على اي حال كان قال وهو محكي عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن
المسيب وأبي مجلز وجميد الاعرج والشيعة يعني الامامية وزاد في البحر عمرو بن دينار

بل هذا المراد الذي به الله سبحانه (١٨٦) فيه وسوله وأنزل لاجله كتبه والتطويل في شأنه والاشتغال بنقل رهانة

من باب البصاح الواضح وتبيين
اليزوبلحة فذاصح الأسرار
على أنفق فالدار الحرب
بلاشذ ولا شبهة ولا حكام
لاحكام وقد اختلف المسامون
في عرو لكانت الى ديارهم هل
يشترط فيه الامام الاعظم أم لا
والحق الحقيق بقبول ان ذلك
واجب على كل فرد من أفراد
المسلمين والآيات القرآنية
والاحاديث النبوية مضلقة غير
مقيدة انتهى (ع) أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) سئل: أيهم
السائل وهو أبوذر وحديثه في
اعتق (أي العمل أفضل) (أي
مكتوب) عند الله تعالى (قول)
وغيره ربيعة وكريمة فقال صلى
الله عليه وآله وسلم هو (أي من
بهقه ورسوله) فيه دليل على ان
الاعتقاد واسطق من جملة
ادعاء (قيل ثم ماذا) أي أي شيء
أفضل بعد الإيمان بالله ورسوله
(قول) صلى الله عليه وآله وسلم
هو (الجهاد في سبيل الله) لآء
كلمة الله أفضل ابذله نفسه في
سبيله (قيل ثم ماذا قال حج مبرور)
ان مقبول لا يخاطبه ثم أولاديه
فيه وعلامة القبول أن يكون
له بعد الرجوع خيرا مما سبق له
وقد وقع هذا الجهاد بعد الإيمان
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج
وذكر العتق وفي حديث ابن
مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم
الجهاد وفي الحديث السابق ذكر

واستدلوا بحديث أنس الافي المذهب الثاني ان النوم ينتقض الوضوء بكل حال قليله
وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام
وصح بن راهويبه وهو قول غريب لشافعي قال ابن المنذرويه أقول قال وروى عنه
عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في البحر الى العترة الا أنهم يستنون الخنفقة والخنفقين
واستدلوا بحديث نيب وحديث علي ومعاوية وسيايان وفي حديث علي بن نهم
فبينوا ولم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثيرا النوم ينتقض بكل
حال وقليله لا ينتقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري وربيعة والارزاعي
رمائل وأحمد في حدى الروايتين عنه واستدلوا بحديث أنس الافي فانه محمول على
لقيل وحديث من استحق انوم فعليه الوضوء عند البيهقي أي استحق ان يسمى بأما
فان أريد بقليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخنفقة والخنفقين فهو غير مذهب العترة
وان أريد به الخنفقة والخنفقتان فهو مذهبهم المذهب الرابع اذا نام على شبة من هيئات
المصلي كرا كع والساجد واقام والقاعد لا ينتقض وضوءه واه كان في الصلاة أو لم
يكن وان نام مضطجعا أو مضطجعا على قفاه انتقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة
ودارد وهو قول لشافعي غريب واستدلوا بحديث انام العبد في سجوده بأهوى الله
به لا شكزوه لبيهقي وقد ضعف وقاسوا سائر الهيئات التي للمصلي على السجود
المذهب الخامس انه لا ينتقض لانوم الزا كع والساجد قال النووي وروى عن هذا
عن أحمد وأهل وجهه ان هيئة الركوع وسجود منظمة لا تتنازع وقد ذكر هذا المذهب
صاحب البدر لتمام وصاحب سبل السلام بلنظ انه ينتقض لانوم الزا كع والساجد
بحدف لاواستدلوا بحديث انام العبد في سجوده قالوا قاس الركوع على السجود
والذي في شرح سبل للنووي بلنظ انه لا ينتقض باثباته فليست المذهب السادس
انه لا ينتقض لانوم الساجد قال النووي يروى أيضا عن أحمد رعل وجهه أن منظمة
لأنه قاص في السجود شدة منه في الزا كع المذهب السابع انه لا ينتقض لانوم
في الصلاة بكل حال وينتقض خارج الصلاة ونسبه في البحر الى زيد بن علي وأبي حنيفة
واستدلوا بما صاحبه بحديث انام العبد في سجوده وأهل سائر هيئات المصلي مقاسمة
على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالسا لم ينتقض عنه من الارض لم ينتقض سواء قل
وأنه وسواء كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعنده ان
النوم ليس حدثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الريح ودليل هذا القول حديث
علي وابن عباس ومعاوية وسنأق وهذا أقرب المذاهب عندى ربه يجمع بين الأدلة وقوله
ان النوم ليس حدثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان اشعر بأنه من الاحداث
باعتبار اقترانه بما هو حدث بالاجماع فلا يخفى ضعف لالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار
عند أئمة الاصول والتصريح بان النوم منظمة استطلاق الوكاه كما في حديث معاوية

الجهاد وفي الحديث السابق ذكر السلامة من اليد واللسان وكلها في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترخاء

في ذلك لاختلاف الاحوال والاشخاص ومن ثم لم يذكر الصلاة والزكاة والصيام (١٨٧)

في حديث هذا الباب وقد يقال
خبر الاشياء كذا ولا يراد انه
خير من جميع الخوف في جميع
الاحوال والاشخاص بل في حال
دون حال وانما قدم الجهاد على
الحج للاحتياج اليه اول الاسلام
وتعريف الجهاد بالادام دون
الايمان والحج اما لان المعروف
يلام الجس كالتسكيرة في المعنى
على انه وقع في سنة الحزن
ابن أبي اسامة ثم جهاد بالتكبير
هذا من جهة النحو وامان
جهة المعنى فلان الايمان والحج
لا يتكرر وجوبهما فلو بالافراد
والجهاد قد يكرر ورفع
والتعريف للكمال وفي اسناد
هذا الحديث أربعة كلهم
مدينون وفيه شيخان للبخاري
والحديث والعنينة وأخرجه
مسلم في الايمان والسنن
والترمذي باختلاف بينهم في
الفاضة (عن سعد بن أبي
وقاص) بتشديد الفاء أحد
العشرة المبشرين بالجنة المتوفى
آخرهم بقصره بالعقيق على عشرة
أميال من المدينة سنة سبع
وخمسين وحمل على رقاب الرجال
الى المدينة ودفن بالقيع رله
في البضاري عشرون حديثا
(رضي الله عنه) وامم أبي وقاص
مالك والراوى عن سعد هو ابنه
عامر القرني المتوفى بالمدينة
سنة ثلاث وأربع ومائة (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم اعطى رهطا) من المؤلفة
قلوبهم شيئا من الدنيا لما سألوه عنه

واسترخاء المقام كافي حديث ابن عباس مشعر أتم اشعار بني كونه حديثا في نفسه
وحديث ان الصحابة كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يصلون
ولا يتوضئون من المؤيدات لذلك ويعده جهل الجميع منهم كونه ناقضا والحاصل ان
الاحاديث المطلقة في النوم تحمل على المقيسدة بالاضطجاع وقد جاء في بعض الروايات
بلفظ الحسروا المقال لذي فيه مخير بحاله من الطرق والشواهد وسأق ومن المؤيدات
لهذا الجمع حديث ابن عباس الاتي باللفظ فجعلت اذا اغنيت يأخذ بشحمة اذني
وحديث اذا نام العبد في صلاة باهى الله به ملائكته أخرجه الدارقطني وابن شاهين
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد
رفي جميع طرقه مقال وحديث من استحق النوم وجب عليه الرضوخ عند البيهقي من
حديث أبي هريرة باسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى ذلك مرفوعا ولا يصح وقال
الدارقطني رفته أصح وقد سراسخا في النوم بوضع الجنب * (فائدة) قال النووي
في شرح مسلم بعد ان ساق الاقول الثمانية التي أسلفناها باللفظ وانفتوا على ان
زوال العقل بالجنون والاسماء والسكر بالخمر أو البهيم أو الخمر أو لدواء ينقض الرضوخ
سواء قل أو كثر وسواء كان يمكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى وفي الجران السكر
كالجنون عند الأكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يغش * (فائدة) أخرى قال
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا ركن من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه لا ينقض وضوءه باليوم مضطجعا الحديث الصحيح عن ابن عباس قال نام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سقط غطيته ثم صلى ولم يتوصا انتهى وفيه انه أخرج
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون
للاصلاة حتى لا يسمع لانه قد غطوا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وفي لفظ أبي
داود زيادة عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأق الكلام عليه (وعن علي

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو لم العين وكاء لسه من نام فليمتوضا
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
العين وكاء لسه فاذا نامت العينان استطلق لو كاء رواه أحمد والدارقطني السه اسم
خفيقه الدبر وسئل أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك وما ل حديث علي أثبت وأقوى
اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عنه الجميع من رواية بقبية عن الوضين
ابن عطاء قال الجوزاني وامرأ أنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة
عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي الكن قال أبو زرعة لم يسمع منه
قال الحافظ وفي هذا التي نظر لانه يروى عن عمر كء ماجزه البخاري واما حديث
معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بقبية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو
ضعيف وقد ضعف الحديثين أبو حاتم وحسن المنذرى وابن الصلاح والنووي حديث

فأعطاه فترك رجل منهم كما عند الاسماعيلي (١٨٨) لبتانهم اضعف ايمانهم والرهط العدد من الرجال لاهمة فيهم من ثلاثة

وسبعة في عشرة رمة دون
العشرة ولا راحة له من انظفه
وجعه رهط وراحت وراحت
وأراحت وراحت لرجل بنوايه
لأدى وقيل قبيلته (وسعد
جاس) ولم يقل وأرجس كما هو
أرسل بل جرد من نفسه شخصاً
وأخبر عنه بلحوس أو هو من باب
الانقذت من التسكام الذي هو
منتهى المنتم الى الغيبة كما
هو قول صاحب المفتح ونظفه
في الزكاة وأما جاس فمأقه بلا
تجريد ولا انقذت وزاد فيه
فمنعت الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسير فارتد وغفل
بعضهم فغزا هذه الزيادة في سلم
فقط قال سعد (فترك رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً)
سأله أيضاً مع كونه أحب اليه
من أعطى وهو جميل بن سرقه
الغصيري الذي جرى كما جاء الوافد
في المغازي (هو عجمي الى) اي
أضلهم وصلحهم في عقادي
وكان لسياق يقتضي أن يقول
عجمي اليه لأنه قال وسعد جاس
بل قال الى على طريق الالتفات
من العيبة الى التسكام (فقلت
يا رسول الله ما لك عن فلان) اي
أي سبب لعدولك عنه الى غيره
وانظروا لأن كتابة عن اسم اجسم
بعد أن ذكر (فوالله في لراه)
بفتح الهمزة أي أعلمه وبضمها
بمعنى أطنه وبجزم القراطي
في المنهم (مؤمناً) اقسام على
ويجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على ان الامر المظنون كما ظن (فقال) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر

على قول ذكره الله التوكيد بكسر الراء واخيه الذي يربط به الحريضة والله يفتح السين
المهملة وكسر الهاء الخفيفة الدبر والمعنى البتة وكاء الدبر اي حافظه ما فيه من الخروج
لانه مادام مستيقظاً أحس بما يخرج منه راحته يشانيد لان على ان النوم مظنة للنعش
لانه بنه رقص وقد تقدم ان كلامه على ذلك في الذي قبله (وعن ابن عباس قال بت

عند خاتمي ميمونة فقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتمت الى جنبه الايسر فاخذ
بيدي فجاءني من جهة اليمين فجاءت اذا أغثيت بأخذ بشعمة أدنى قال فسلمي إحدى
عشرة ركعة رواه مسلم) هذا طرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشيطان على
خراجه وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها قريبا اذا أغثيت الاغناء النوم
والعباس ذكره معناه في التماموس وفي الحديث دلالة على ان النوم ليس حال الصلاة
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال كان أمهم رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء اذ تخرجه حتى تخفق رؤسهم ثم يمشون ولا يتوضئون رواه
أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الامم مسلم وترمذي قال أبو داود زاد
شعبة عن قتادة عن علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانظروا لترمذي من طريق
شعبة انه سألته عن أبيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة حتى اى
لا يسمع لاحدهم غطيط ثم يقومون فيصليون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عهدنا
رأه جلوس قال البيهقي وعني هذا عبد الرحمن بن مهدي ولفافه وقال ابن القطان
هذا الحديث يماقه في مسلم يحفل أن ينزل على نوم الجالس وعلى ذلك نزل أكثر الناس
ليكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواها يحيى بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان
صحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فنهضوا
ينام ثم يقوم الى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يحمل على النوم الخفيف لكن يعارضه
رواية لترمذي التي ذكر فيها الغطيط وقد رواه أحمد بن حنبل في طريق يحيى بن القطان والترمذي
عن بن داود يرون يضعون جنوبهم وأخرجه به تالك لزيادة البيهقي والبرزوار والخلال
قولاً تخفق رؤسهم في التماموس خفق فلان حرك رأسه اذ نهض والحديث يدل على ان
يسير النوم لا ينقض الوضوء ان ثبت التثنية برأيه على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي
الغاية عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من نام ساجداً

وضوء حتى ينشطج فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله رواه أحمد بن حنبل وهو الدال على
قال احمد لا بأس به قات وقد ضعف بعضهم حديث الدالاني هذا لارسله قال شعبة اعما
مع قتادة من أبي الغالية أربعة أحاديث فذكرها ليس هذا منها) الحديث أخرجه
أيضاً أبو داود والترمذي والدارقطني بالنقل لا وضوء على من نام قاعداً انما الوضوء على من
نام منطبعاً فان نام منطبعاً استرخت مفاصله وأخرجه البيهقي بالنقل لا يجب الوضوء

على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على ان الامر المظنون كما ظن (فقال) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر

قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) يسكون الواو فقط به في الاضرب (١٨٩) على قول سعد وليس الاضرب هنا

بمعنى انكار كون الرجل مؤمناً بل معناه النهي عن القطع بإيمان من لم يحتجب بحاله الخيرة الباطنة لان الباطن لا يطلع عليه الا الله فالاولى التعبير بالاسلام الظاهر بل في الحديث اشارة الى ايمان المذكور وهي قوله لا تخطي الرجل وغيره أحب الى منه وفي الترخيص وقيل هي للتزويج وقال بعضهم هي لتشريك وانته أمره أن يتواها ما مع الله أنه أحوط وفيه بعد بين وترده رواية ابن الاعرابي في مجبه في هذا الحديث فقال لا نقل مؤمن قل مسلم قال سعد (فسكرت) سكوتاً قليلاً ثم غلبني ما أي الذي (اعلم منه فعدت) أي فرجعت (لمقاتي) مصدر مجي بمعنى القول أي لقولي وثبت لابي ذروا بن عساكر فعدت وسقط للاصلي وأبي الوقت انقط لمقاتي (فعدت) يارسول الله (مالات عن فلان فوالله اني لأراه) باللام وضيم الهـ حزة كذا رواه ابن عساكر ورواه أبو ذرأراه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً فسكت) سكوتاً قليلاً وسقط للحموى قوله فسكت قليلاً (ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي) وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وليس في رواية الكشميهني إعادة السؤال ثانية ولا الجواب عنه وانما يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد في جعله لأنه لم يخرج محجج

على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ومداره على يزيد أبي خالد الدالاني وعليه اختلاف في ألفاظه وضعف الحديث من أصله أجد والبحارى فيما نقله الترمذى في العلل المفردة وضعفه أيضاً أبو داود في السنن وأبراهيم الحاربي في علله والترمذى وغيرهم قال البيهقي في الخلافيات تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا معناه من قتادة وقال الترمذى رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله ولم يذكر أبا العالية ولم يرفعه ويزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم وقال النسائي ليس به بأس وكذلك قال أحمد كما حكاه المصنف وقال ابن عدى في حديثه لين واقرط ابن حبان فقال لا يجهز الاحتجاج به وقال الذهبي في المغني مشهور حسن الحديث وروى ابن عدى في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث لا وضوء على من نام قائماً راكعاً وفيه مهدي بن هلال وهو منهم بوضع الحديث ومن رواية عمر بن هرون البلخي وهو متروك ومن رواية قتاتل بن سليمان وهو منهم ورواه البيهقي من حديث حذيفة بن النضر قال كنت في مسجد المدينة جالساً أختلق فاحتضني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقات هل وجب على الوضوء يا رسول الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به بحرين كنين وهو متروك لا يحتج به وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول ليس على المتهني الثائم ولا على القائم الثائم وضوء حتى ينسطجع فإذا اضطجع يضطجع أيضاً قال الحفاظ اسناده جيد وهو موقوف والحديث يدل على ان النوم لا يسكون ما قضا الا في حالة الاضطجاع وقد سلف انه الراجح

باب الوضوء من مس المرأة *

(قال الله تعالى أولامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا قرئاً وأستم وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم رجل فقال يا رسول الله ما تقول في رجل أتى امرأته ففعلها فليس بأبي الرجل من امرأته شيئاً الا قد أتاه منها غير انه لم يجامها قال فانزل الله هذه الآية وأقم الصلاة طرقي النهار وزيادتها من الليل الآية فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضع من رواء أحمد والدارقطني الحديث أخرجه أيضاً الترمذى والحاكم والبيهقي جميعاً من حديث عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ هكذا عندهم جميعاً موصولاً لذكر معاذ وفيه انقطاع لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وأيضاً قد رواه شعبة عن عبد الرحمن قال ان رجلاً فذكره مرسلًا كما رواه النسائي وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الامر بالوضوء والصلاة والآية المذكورة استدلل بها من قال بان لمس المرأة ينقض الوضوء والى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب على وابن عباس

الشهادة وانما هو مدح له وتوسل في الطلب لاجله وايدنا نقشه في لفظه نعم في الحديث نفسه ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم

(١٩٢) ان يكون مخاطبا فهو على سبيل المجاز (ثم رأيت منك شيئا) قال لا يوافق

لمس برص موجب للنفق وقد ذكرنا الخلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأوسط
مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لا يرى للمس ينقض الشهوة انتهى

• (باب الرضوخ من مس التمل) •

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى

يتوضأ رواه الخمسة وصححه الترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي رواية

لاحد والشافعي عن بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس لذكر وهذا مثل ذكر نفسه وذكر غيره) الحديث أخرجه أبوصالمات والشافعي

وبن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لأحمد حديث بسرة ليس

بصحيح قال هو صحيح وصححه الدارقطني ويحيى بن معين حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن

النسفي فليدغم مسلم ويحيى بن معين قال البيهقي هذا الحديث وإن لم يخرج الشيوخ

لاختلاف وقع في سماع عروة منها أن مروان فقد احتج بجميع رواياته وقال الاسماعيلي

يلزم البخاري أخرجه فنفذ أخرجه نظيره وغاية ما قدح به في الحديث أنه حدث به مروان

عروة فاستقر أبديت عروة فأرسل مروان إلى بسرة رجلا من حرمه فعاد إليه بانها ذكرت

ذلك بواسطة بن عروة وبسرة أمام مروان وهو مطعون في عدالته أو حرمه وهو

مجهول والجواب انه قد جزم ابن خزيمة وعبروا أحد من الأئمة بن عروة سمعه من بسرة وفي

صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت إلى بسرة فسلمت عليها فصدقتني ومثل هذا أجاب

الدارقطني وابن حبان قال الموطأ وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم

من سماع طرقه وبسرة الدارقطني الكلام عليه في نحو من كراستين ونقل البعض بأن

ابن معين قال ثلاثة أحاديث لا تصح حديث مس الذكر لانكاح الابن وكل مسكر حرام

قال الموطأ ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان هذا لا يثبت عن ابن مهدي

وقد ذكر مذهبنا في الرضوخ عنه وروى عنه الميموني انه قال انما يطعن في حديث

سرة من لا يذهب إليه وطعن فيه الطحاوي بان هشام لم يسمع من أبيه عروة فنهى رواته عنه

الطبراني فوسط بينه وبين أبيه أبابكر بن محمد بن عروة وهذا من دفع فانه قد رواه تارة عن

أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد وصرح في رواية الحاكم بان أبيه حدثه وقد رواه الجمهور

من أصحاب هشام عنه عن أبيه فلهذا سمعه عن أبي بكر عن أبيه ثم سمعه من أبيه فكان

يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن

عمر وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلي بن

طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة رقيقة وروى بنت أبيس

أما حديث أبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمر وفيه ذكرها المصنف بعد هذا الحديث

وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والترمذي قال ابن عبد البر استناده صالح

وأما حديث زيد بن خالد فعند الترمذي وأحمد والبخاري وأما حديث سعد بن أبي وقاص

والخطاب عام لكل من يتأق منه

مزاجها وشبها حقيرا لا يهجمها

(قالت ما رأيت منك خيرا قط)

وفي هذا الحديث وعظ الرئيس

المؤنس وتحريره على الطاعة

ومراجعة المتعلم العالم والتابع

المتبوع فيما قاله لئلا يظن به

معناه رجواز طلاق الكفر على

كفر النعمة ومجدا الحق وان

المعاصي تنقض الايمان لانه

يجعله ككفر ولا يرجع الى الكفر

الموجب لخلاص في النار وان

ايمانهم يزيد بشكر نعمته العتير

فثبت أن الاعمال من الايمان

ورواة هذا الحديث كلهم مديون

الابن عباس مع انه اقام بالمدينة

وفيه الحديث وانه نعمة وهو

طرف من حديث ساقه البخاري

في صلاة الكسوف تارة وكذا

أخرجه في باب من ضل وقدامه

در وفيه خلق في ذكر الشمس

والقمر وفي عشرة للنساء وفي

العلم وأخرجه مسلم في العيدين

(عن أبي ذر) بالذال وتشديد

الراء جندب بضم الجيم وساد

وقد تنسخ ابن جنادة بضم الجيم

الغضاري السابق في الاسلام

الراهد انما لبحرمة امه

ما زاد من المال على الحاجة

المتوفى بل يذم منزل للحاج العراقي

على ثلاث مراحل من المدينة وله

في البخاري اربعة عشر حديثا

(قال ابن سائيت) اي شانت

(رجلا فعيرته به) اي نسبته الى

العدو وعند البخاري في الادب

المفرد وكنت أمه أجمية فقلت منها

وفي رواية فقات لها ابن السوداء (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فأخرجه

يا ابا ذر اعيرته بامه) بالاستفهام على وجه الانكار التوبيخي ولعل هذا كان (١٩٣) من ابي ذر قبل ان يعرف تحريم ذلك

فكانت تلك الخصلة من خصال

الجاهلية باقية عنده فلذا قال

(انك امرؤ فيك جاهلية)

والا فابوذو من الايمان بمنزلة

عالية وانما وبخه بذلك على عظيم

منزله تحذير له عن معاودة مثل

ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعاً

كما ذكره في الفتح ان الرجل

المدكور هو بلال المؤذن وروى

البرماوى انه لما ساء بلال الى

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال له شئت بلالا وعيرته

بسوادامه قال نعم قال حسبت

انه بقى فيك شئ من كبر الجاهلية

فالى ابو ذر خده على التراب ثم

قال لا ارفع خدى حتى يطأ بلال

خدى بقدمه زاد ابن الملقن

فوطئ خده ثم قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

(اخوانكم) اى فى الاسلام او

من جهة اولاد آدم عليه لسلام

فهو على سبيل المجاز (اخوانكم)

يفتح الاول والثاني اى خدمكم

او عبيدكم الذين يتقولون الامور

اى يطيعونها وقدم الخبير على

الابتداء للاهتمام بشان الاخوة

او لتقديرهم اخوانكم وهم

خولكم وقال الزركشى اى

احفظوا وقال ابو البقاء انه

اجود لكن رواء البخارى فى

كتاب حسن الخلق هم اخوانكم

وهو يرجع تقدير الرفع (جعلهم الله

تحت ايديكم) مجاز عن القدرة

او الملك اى وانتم مالكون

اى من الذى ياكله ويلبسه ومن

فاخرجه الحاكم واما حديث عائشة فذكره الترمذى واعله ابو حاتم ورواه الدارقطى واما
حديث أم سلمة فذكره الحاكم واما حديث ابن عباس فرواه البيهقى وفي اسناده الضعفاء
ابن حزة وهو منكر الحديث واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطى والبيهقى وفيه عبد الله
ابن عمر العمرى وهو ضعيف واخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف
واخرجه ابن عدى من طريق أيوب بن عتبة وفيه مهال واما حديث علي بن طاق فاخرجه
الطبرانى وصححه واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده وكذا حديث أنس وابي
ابن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة واما حديث أروى بنت أبيس فذكره الترمذى
ورواه البيهقى والحديث يدل على ان لمس الذكر ينقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك عمر
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص وعطاء الزهرى وابن
المسيب ومجاهد وابان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعى واحمد والشافعى ومالك فى
المشهور وغير هؤلاء واحتجوا بحديث الباب وكذلك من فرج المرأة حديث أم حبيبة
الاتقى وكذلك حديث عبد الله بن عمر والذى سيذكره المصنف فى هذا الباب وذهب على
عليه السلام وابن مسعود وعمر والحسن البصرى وربيعة والعترة والثورى وأبو حنيفة
وأصحابه وغيرهم الى انه غير ناقض وقد ذكر الحازمى فى الاعتبار جماعة من القائلين بهذه
المقالة وجماعة من القائلين بالمقالة الاولى من الصحابة والتابعين لم تذكرهم هنا فليرجع اليه
واحتج الاخرى بحديث طاق بن علي عند ابى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه واحمد
والدارقطى مرفوعا بالنظر الرجل لمس ذكره أعليه وضوء فقال صلى الله عليه وآله وسلم
انما هو بضعة منك وصححه عمرو بن علي العاص وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة
وروى عن علي بن المدينى انه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوى اسناده
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبرانى وابن حزم
وأجيب بانه قد ضعفه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطى والبيهقى وابن الجوزى
وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبرانى وابن العربى والحازمى وآخرون وأوضح ابن حبان
وغیره ذلك وقال البيهقى يكفى فى ترجيح حديث بسرة على حديث طاق أن حديث طاق لم
يحتج الشيخان بأحد من رواه وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواه وقد ايدت دعوى
النسخ بتأخر اسلام بسرة وتقدم اسلام طاق ولكن هذا غير دليل على النسخ عند المحققين
من أئمة الأصول وايد حديث بسرة بان حديث طاق موافق لما كان الامر عليه من قبل
وحديث بسرة ناقل عنه فيصار اليه وبانه أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صححه من
الأئمة والكثرة شواهد لان بسرة حدثت به فى دار المهاجرين والانصار وهم متوافرون
وايضاً قد روى عن طاق بن علي نفسه انه روى من مس فرجه فليتوضأ أخرجه الطبرانى
وصححه قال في شبه ان يكون مع الحديث الاول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا
ثم مع هذا بعد فوافق حديث بسرة وايضاً حديث طاق بن علي من رواية قيس ابنه قال

لنمبصر فلا اطعم عبده مما يقاآن كان (١٩٤) قد اطعمه مما ياكاه ولا يلزمه ان يطعمه من كل ما كوله على العموم من الاذن

رضيات العيش لكن يستحب له ذلك (ولا تكلفوهم ما) اي الذي (يغلبهم) اي تعجز قدرتهم عنه ولهي فيه لتصريح (فمن كلفوهم) ما يغلبهم (فاعينوهم) ويلحق باعبء الاجير والخدم والمخيف والذابة وفي الحديث النهي عن سب العبيد ومن في معانهم ونعيرهم بآبائهم واخذ على الاحسان اليهم والرفق بهم وان تفاضل الحقيقي بين المسلمين انما هو في التقوى فلا يفيد الشرف بالنسب نسبه ذالم يكن من اهل التقوى وينبغي ارضيع بالنسب بالتقوى قد الله تعالى ان كرمكم عند الله انفاكم وجواز اطلاق الاخ على الرقيق والحافطة على الاصرب المعروف ر ٢٠ عن المذكر وفي رجله بصري وراسطي وكوفيان والحديث والعقنة واخرجه البخاري في العتق والادب ومسم في الايمان والذود وأبو داود والترمذي باختلاف الناضية (وعن أبي بكر) تفيج يضم الذون ابن الحرث بن كادة انوف ببصرة سنة اثنين وخمسين وله في البخاري اربعة عشر حديثا (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا التقى المسلمان بسيماهما فضرِب كل واحد منهما الآخر فاقا تل والمقتول في النار اذا كان القتال منهما بغير تاويل

الشافعي قدس الله عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه وقال ابو حاتم وأبو زرعة قيس بن طلق من لا تقوم به حجة اه فاطاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك القول بنسب الموضوع ويرده ماسية في من التصريح بالوجوب في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة ريل له بن عسرون فوجهه ولا يوضون أخرج الدارقطني وهو دعاء بالشرا لا يكون له على ترك واجب والمراب للوضوء غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلوة لانه الحقيقة لشريعة وهي مقدمة على غيرها الى وهو الحق في اصول وقد اشترط في المس الناقض لرضوءه ان يكون بغيره بل ويدل حديث أبي هريرة الا في وسعي انه لا دليل لمن اشترط ان يكون المس ياطن الكف وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالنقض ان وقع المس عمدا لان وقع وهو واحد في باب تردده ورفع الخطا بمعنى رفع اثمه لا حكمه (وعن ام حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه لم يتوضأ رواه ابن ماجه والترمذي وصححه أحمد وأبو زرعة) الحديث قال ابن السكيت لا أعلم له علته وانظ من يشمل الذكروا لاني ولفظ التخرج يشمل القبل والبر من الرجل والمرأة وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك وأخرج الدارقطني من حديث عائشة اذا مست احدا كن فرجه فالتوضأ وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا ضعفه ابن حبان قال الحافظ وله شاهد وسيا في حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد تقدم ما سلك في لذي قبله (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل من قضى بيده الى ذكره لباسا واستر فنهى وجب عليه الوضوء رواه أحمد) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سند عذول نقلته وصححه الحاكم وابن عباد لبروا حرجه اليه في و لطبراني في الصغير وقال ابن السكيت هو أجود ما روى في هذا الباب ر رواه الشافعي والبخاري والدارقطني من طريق يزيد بن عبد الملك قال الشافعي متروك وضعفه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو يرد مذهب من قال بالندب وقد تقدم ويدل على اشتراط عدم الخائل بين البدن والذكر وقد استدل به الشافعية في ان النقص انما يكون اذا مس الذكرا ياطن الكف لما يعطيه لفظ الافضاء قال الحافظ في التلخيص لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا يطن الكف غير واحد قال ابن سبويه في الحكم افضى فلان لى فلاز وصل اليه والوصول أعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنه او قال بن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون باطنه ا قال ولاديل على ما قاله يعني من التخصيص بالباطن من كآب ولا سنة ولا اجاع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى صحيح قال المصنف رحمه الله تعالى وهو يعني حديث أبي هريرة فيمنع تاويل غيره على الاستصحاب وينتج بعوموه النقص يطن الكف وظهوره وينتج به منه ومن ورا محائل وبغير اليد وفي لفظ لشافعي اذا افضى احدكم الى ذكره ليس بينهما وبينه شيء فليتوضأ اه (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمار رجل مس

سائق اما اذا كانا جميعا بين قاصرهما عن اجتماد وظن لاصلاح الدين فاصيب منهما له اجر وانما جعل فرجه

ابو بكر الحديث على عمومته في كل مسلمين النقياس... بينهم ما حسمه الله (١٩٥) وقد رجع الاحنف الراوى عنه عن رأى

ابى بكر فى ذلك، ومنه لمع على
باقى حروبه ولا يقال ان هذا
الحديث يشعز بذهب المعتزلة
الناقلين بوجوب العقاب للعاصي
لان المعنى أنهم ما يستحقان وقد
يعنى عنهم ما أووا احد منهم ما فلا
يدخلان النار كما قال تعالى فجزأوه
جهنم أى جزأوه تلك وليس يلزم
أن يجزأى قال ابو بكر (فقلت)
وللاربعة وكريمة قلت (يا رسول
الله هذا القاتل) يستحق النار
لكونه ظالما (فقال المقتول)
وهو مظلوم (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (انه كان حريصا على قتل
ما حبه) مفهومه ان من عزم
على المعصية بقلبه ووطن نفسه
عليها اثم في اعتقاده وعزمه
ولا تنافي بين هذا وبين قوله في
الحديث الا تخرأوا هم عبيدى
بشيئة فلم يعملها فلا تكتبوها
عليه لان المراد انه لو طعن نفسه
عليها بل صرت بفكره من غير
استقرار ورجال اسناد هذا
الحديث كلهم بصريون وفيه
ثلاثة من التابعين يروى بعضهم
عن بعض وهم أيوب والحسن
والاحنف واشقل على التحديث
والمنعنة والسماع وأخرج
البحارى أيضا فى الفتن ومسلم وأبو
داود والترمذى (عن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه عن النبي لما
نزلت) زاد الاصيل هذه الآية
(الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم) أى ظلم عظيم (اولئك لهم

فرجه فليتوضأ وايما امرأة ست فرجها فلتتوضأ رواه أحمد) الحديث رواه الترمذى
أيضا ورواه البيهقي قال الترمذى فى العلل عن البخارى وهذا عندى صحيح وفى اسناده
بشقة بن الوليد ولكنه قال حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده والحديث سريع فى عدم الفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت ان الفرق يتم
القبل والدبر لانه العورة كما فى القاموس وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن على فى
هذا الباب ولم تجرله عادة بذلك فانه يذكر الاحاديث المتعارضة وان كان فى بعضها ضعف
وقد ذكرناه فى شرح حديث اول الباب وتكلمنا عليه بما فيه كناية

• (باب الوضوء من لحوم الابل) •

(عن رجل عن سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتوضأ من لحوم
الغنم قال ان شئت توضأ وان شئت فلا تتوضأ قال أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم توضأ
من لحوم الابل قال أصلى فى مريض الغنم قال نعم قال أصلى فى مريض الابل قال لا رواه
أحمد ومسلم) الحديث روى ابن ماجه نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر وكذلك
روى أبو داود والترمذى وهو يدل على ان الاكل من لحوم الابل من جملة نواقض الوضوء
وقد اختلف فى ذلك فذهب الاكثرون الى أنه لا ينقض الوضوء قال النووي عن ذهب الى
ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبى بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة
وعاصم بن ربيعة وأبو امامة وجاهل من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأصحابهم
وذهب الى انتقاض الوضوء أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر
ابن المنذر وابن خزيمة واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي وحكى عن أصحاب الحديث مطلقا
وحكى عن جماعة من الصحابة كذا قال النووي ونسبه فى البحر الى احمد قولى الشافعى والى
محمد بن الحسن قال البيهقي حكى عن بعض اصحابنا عن الشافعى انه قال ان صح الحديث
فى لحوم الابل قات به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جبر بن سمرة وحديث البراء
قاله أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه احتج القائلون بالنقض بأحاديث الباب واحتج
القائلون بعدمه بما عند الاربعة وابن حبان من حديث جابر انه كان آخر الامر بمنه
صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مست النار قال النووي فى شرح مسلم ولكن هذا
الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الابل خاص والخاص مقدم على العام وهو مبني
على انه يبنى العام على الخاص مطلقا كما ذهب اليه الشافعى وجماعة من أئمة الاصول وهو
الحق وامان قال ان العام المتأخر ناسخ فيجعل حديث ترك الوضوء مما مست النار ناسخا
لاحاديث الوضوء من لحوم الابل ولا يخفى عليك ان احاديث الامر بالوضوء من لحوم
الابل لم تشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابلان تنصيص ولا بانظها وروى فى حديث سمرة
قال له الرجل أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم وفى حديث البراء توضأ منها وفى حديث
ذى الغرة الا فى أفنتوضأ من لحومها قال نعم فلا يصلح تركه صلى الله عليه وآله وسلم للوضوء
الامن وهم مهتدون) اى لم يخلطوه بشرك اذ لا اعظم من الشرك وقد ورد التصريح بذلك عند المؤلف عن الاعمش واقله قايما

بارسول الله اينالم يظلم نفسه قال ايس (١٩٦) كما ترون بل لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك الله تعالى الى قول لقمان فذكر الآية

الآية نكح تمنع التمي تصور
خط الايمان بالشرك وحله على
عدم حصول الله فخير لهم كفر
من آخر عن ابي عبد الله ع
يرتدوا والمراد انهم لم يجمعوا
بينهما ظاهر وباطن اي لم ينافقوا
وهو الوجه قال اصحاب رسول
الله (صلى الله عليه وآله) ولا يصلي النبي (صلى الله
عليه وآله) (وسلم اينالم يظلم) مبتدا
وخبر والجملة مقول القول (فانزل
الله) ولا يصلي ذروا الاصلي عز وجل
(ان الشرك لظلم عظيم) انما هو
على العموم لان قوله انظلم نكرة
في سياق النفي لكن عمومها
بحسب الظاهر قال الهة قون ان
دخل على انكرا في سياق النفي
ما يؤكد العموم ويقويه نحو من
في قوله ما جئني من رجل افاد
تنصيص العموم والافانعموم
متفاد بحسب الظاهر كما فهمه
الصحابة من هذه الآية وبين لهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان ظاهره غير مراد بل هو من
العام الذي اريد به الخاص والمراد
بالظلم اعلى انواعه وهو الشرك وانما
فهموا احصوا الامن والاهتداء
فيمن لم يلبس ايمانه حتى ينتفيا
عن ايس من تقديمهم على
الامن في قوله اهم الامن اي لهم
لا لغيرهم ومن تقديمهم على
معتدون وفي الحديث ان
المعاصي لا تسمى شركا وان من
لم يشرك بالله شيئا فله الامن وهو
معتد وفيه ايضا ان فهم الصحابي
بل الصحابة ايس حجة لا يقال ان المعاصي قديما بقاء هذا الامن والاهتداء

لانه اجيب بانه آمن من احد

مما است النار فاصالها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا
ينمضه بل يكون فعله خلاف ما أمر به أمر اخصا بالامة دليل الاختصاص به وهذه
مسئلة مدونة في الاصول مشهورة وقل من يتنبه لها من المصنفين في مواطن الترجيح
واعتيارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تعدل من المضائق
وقد استرحنا بما حظمت اعني التعب في جل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات
وسميرك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما نتفع به ان شاء الله تعالى وقد اسلفنا
التبعية على ذلك فان قلت هذه القاعدة توقعك في القول بوجوب الوضوء مما است النار
مطلقا لان الامر بالوضوء مما است النار خاص بالامة كما ثبت من حديث أبي هريرة
مر فوعا عند مسلم وأبي داود والترمذي والتساقى بلقط توضوا مما است النار وهو عند
مسلم من حديث عائشة مر فوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن
ثابت وغيرهم فلا يكون تركه للوضوء مما است النار ناسخا للامر بالوضوء منه ولا معارضا
لمثل ما ذكرت في لحوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الاجرد الفعل
بعد الامر بالوضوء مما است النار فالنسخ عدم النسخ ونحو الوضوء علينا منه
واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأي ضيف في القذهب
هذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن
ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز الحنفي بن حميد وأبو قلابه
ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهرى شرح بذلك الحارمي في الناسخ والمنسوخ وقد
نسبه المهدي في البحر الى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحارمي وذهب
بعضهم الى ان المنسوخ هو ترك الوضوء مما است النار والناسخ الامر بالوضوء منه قال
رأى هذا ذهب الزهرى وجماعة وذكر لهم متمسكا ويؤيد وجوب الوضوء مما است النار
ان حديث ترك الوضوء منه له علمان ذكرهما الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما ترك
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء مما است النار حتى قبض وان قال الجوزداني انه
بطر فهو متأيد بما كن منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك
دينا وجيرا وان خالفه مرة أو مرتين اذا تقرر ذلك هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو
الوضوء الشرعي والحقائق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها ولا متمسك لمن قال ان المراد
بغسل اليدين واما لحوم الغنم فهذه الاحاديث المذكورة في الباب مخصصة له من عموم
ما است النار في حديث البراء الا في لا توضوا منها وفي حديث ذي الغرة افتتوضا من
لحومها يعني الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت توضأ وان شئت فلا تتوضأ وسياق
تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء مما است النار (وعن البراء بن عازب قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال لا توضوا منها وسئل
عن لحوم الغنم فقال لا توضوا منها وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها
فانها امر الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فانها ابرك زوا

التخليد في النار مهدة الى طريق الجنة اه وفيه ايضا ان درجات الظلم (١٩٧) تتفاوت كما ترجم له وان العام يطلق ويراد به

الخاص فمل الصابة ذلك على جميع أنواع الظلم فيبين الله تعالى ان المراد نوع منه وان المفسر يتنقى على الجمل وان المكروه في سياق النفي نعم وان الانظير يحتمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب وفي اسناده رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم لا يمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس والملائكة كوفيون وقها وهما احدثا ما قيل فيه انه اصح الاسانيد وأمن تدليس لاشعاش عاوتع عند اخر حديث ابراهيم وفيه الحديث بصورة الجمع ولافراد والعنونة وأخرج مته البخاري في باب أحاديث الانبياء وفي التفسير ومسلم في الايمان والترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال آية المنافق أي علامته وللأم للجنس وكان القياس جمع المبتدأ الذي هو آية لطابق الخبر الذي هو (ثلاث) وأجيب بان الثلاث اسم جمع وافطه مفرد على أن التقدير آية المنافق معدودة بالثلاث وقال الحافظ الافراد على ردة الجنس وأن العلامة اسم تحصل باجتماع الثلاث قال والاول ألق بضيع المواق وهذا ترجم بالجمع اه وتعقبه العيني فقال كيف يراد بالجنس والتامها منع ذلك لانها كالتاء في غرة فالآية والآية كالمرة والقرو قوله انما يحصل باجتماع الثلاث يشعر بأنه اذا وجد فيه

أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه لم أر خلافا بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح من جهة النقل اه الله تافقيه وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي الغرة أو عن أسيد بن حضير وصححه انه عن البراء وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال الحافظ وقد قيل ان ذي الغرة لقب البراء بن عازب وصححه انه غيره وان اسمه يعيش والحديث يدل على وجوب الوضوء من لحوم الابل وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من لحوم الغنم وقد تقدم أيضا ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مبارك الابل والاذن به باقي مراض الغنم وسياتي الكلام على ذلك في باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة ان شاء الله تعالى (وعن ذي الغرة قال عرض اعرابي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله يسير فقال يا رسول الله تذكر الصلاة ونحن في اعطان الابل افنصلي فيها فقال لا قال افتموضامن لحومها قال نعم قال افنصلي في مراض الغنم قال نعم قال افتموضامن لحومها قال لا رواه عبد الله بن احمد في مسنده آية) الحديث أخرجه الطبراني قال في مجمع الزوائد رجال آحادهم وثقون وقد عرفت ملذكرة الترمذي وقد صرح أحمد والبيهقي بان الذي صح في الباب حديث جابر بن سمرة وحديث البراء وهكذا قال اصنف ذكره الحافظ في التلخيص وأنكره المصنف فقال قال اصنف بن راهويه صح في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر بن سمرة وحديث البراء اه وقد عرفت الكلام على فقه الحديث في أول الباب وذكر الغرة قد عرفت انه غير البراء وان اسمه يعيش

• (باب المتطهر يشك هل أحدث) •

(عن عباد بن تميم عن عمه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يخيل اليه انه يجرد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه الجماعة الا الترمذي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشك كل عليه أخرجه عنه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه مسلم والترمذي) حديث أبي هريرة أيضا أخرجه أبو داود في الباب عن أبي سعيد عند أحمد والحاكم وابن حبان وفي اسناده أحمد على بن زيد بن جده عن وعن ابن عباس عند البزار والبيهقي وفي اسناده أبو أوريس لكن تابعه الدراوردي قوله يخيل اليه أنه يجد الشيء يعني خروج الحدث منه قوله حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا قال النووي معناه يعلم وجود أحد هما ولا يشترط السماع والشم باجماع المسلمين والحديث يدل على اطراح الشكوك المعارضة لم في الصلاة والوضوء التي جعلها صلى الله عليه وآله وسلم من قسويل الشيطان وعدم الانتقال الا لقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومشاهدة الخارج قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث أصل من أصول التامها منع ذلك لانها كالتاء في غرة فالآية والآية كالمرة والقرو قوله انما يحصل باجتماع الثلاث يشعر بأنه اذا وجد فيه

راحد من ثلاث لم يطاق عليه منافي (١٩٨) ريس كذلك يرايطاق عليه اسم المناق غير انه اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

للسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء يحكم بمقتضاها على اصولها حتى يتبين خسه فذلك ولا يضرك الشك الطارئ عليها في ذلك مسئلة الباب التي ورد فيها الحديث وهي ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم بمقتضاه على الطهارة ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبنا ومذهب جماهير العامة من اهل السنة واختلف وحكى عن مالك روايتان احدهما انه يلزمه الوضوء ان كان شكه خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وحكى الرواية الاولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ يحكى عن بعض اصحابنا وليس بنى قال اصحابنا ولا فرق في شكه بين ان يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه او يترجح احدهما ويغلب في ضده فلا وضوء عليه بكل حال قال اما اذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه يلزمه وضوءه باجماع المسلمين قال ومن مسائل لقاعدة المذكورة ان من شك في طلاق زوجته او في عتق عبده او في نجاسة الماء لطاهر او طهارة النجس او نجاسة الثوب او انطعام غيره او ندى صلى ثلاث ركعات ام اربع ام انه ركع ومجدد ام لا او انه نوى الصوم او الصلاة او الوضوء او الاعتكاف وهو في اثنا هذه العبادات وما أشبه هذه الامثلة بكل هذه شكوك لا تأثير لها والاصل عدم الحادث اه والخلاف غير حالة الصلاة بها لا يصح أن يكون بالقياس لان الخروج حالة الصلاة لا يجوز لما يطرأ من الشكوك بخلاف غيرها فاس تنادته من حديث أبي هريرة لعدم ذكر الصلاة فيه واما ذكر المسجد فوصف طردى لا يقتضي التقييد ولهذا قال المصنف عقب سياقه وهذا اللفظ عام في حال الصلاة وغيرها ه الى ان التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم انما وقع في سؤال السائل وفي جعله مقيد الجواب خلاف في الاصول مشهور

• (باب ايجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصنف) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول رواه الجماعة الا البخاري) الحديث أخرجه الطبراني أيضا وفي الباب عن اسامة ابن عمار له ابي المليح وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزبير بن العوام وأبي سعيد الخدري وغيرهم قال الحافظ وقد اوضحت طرقه والناظر في الكلام على أوائل الترمذي قوله لا يقبل الله قد قدمنا الكلام عليه في باب الوضوء بالخارج من السبيل قوله ولا صدقة من غلول العلول بضم الغين المججمة هو الخيانة واصد له السرقة من مال لعينة قبل القسمة قل النووي في شرح مسلم وقد أجمعت الامة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة قال القاضى عياض واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن الجهم الى أن الوضوء كن في أول الاسلام سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم وقال الجمهور بل كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الوضوء في الفتح واختلفوا هل الوضوء فرض على كل قائم الى الصلاة ام على المحدث خاصة فذهب

مناوذة سمع وأجيب بأنه ما ورد مصنف فنعيم كنه قال آياته ثلاث (ذا حدث) في كل شيء (كذب) أي أخبر عنه بخلاف ما هو به فصد له كتاب (واذا وعد) بخبر في المستقبل (أخاف) ولم يترك وهو من عطف الخ ص على ما كان نوع من التحدث وكان خلاف قوله (واذا حدث) ولكنه أفرد به بالذكر معطوف تيسر اهلى زيادة فبجه ولا يرد بأن الخصاص اذا عطف على العام لا يخرج من تحت العام وحينئذ تكون الايتانين لا ثلاثا لان لازم الوعد الذي هو الاختلاف قد يكون فعلا ولم يزم التصديت هو الكذب الذي لا يكون معه فهذا الاعتبار الذي الملزوم من معاريض وخلاف الوعد لم يندح له اذا كان العزم عليه مقارنا وعده ما لو كان عزمه عرض له منع وبدا انه رأى فهذا لا يوجد منه صورة التناق وفي حديث الصبراني ما شهد له حيث قال اذا وعد وهو يحدث نفسه انه يخلف وكذا قل في باقي الاختصا والاسناد لا بأس به وهو عند الترمذي وأبي داود مختصرا بل قد اذا وعد الرجل نفسه من نية أن يفي فلا يفي فإثم عليه وهذا في الوعد بالخبر اما الشر فيجب اخذ لافه وقيل يجب (و) الثالثة من الخصال (اذا أتت) على صيغة المجهول من دقة (ن) (ن) (ن) بان تصرف

في خلاف الشرع ووجه الفرق على هذه الثلاث أن منية على ما عداها اذا صل على الديانة مختصر داهبون

في ثلاث القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف (١٩٩)

وحيث لا يعارض هذا الحديث

بما وقع في حديث آخر أربع
من كن فيه وفيه اذا عاهد غدرا
اذ هو معنى قوله اذا ائتمن خان
لان الغدر خيانة وهذه الثلاث
خصال تنفاق لانفاق فهو على
سبيل الجسار أو المراد تنفاق
العمل لانفاق الكفر وارتضاه
القرطبي أو المرائين اتصف بها
وكانت له دينا وعادة ويدل عليه
التعبير باذا المفيدة لتكرار
الفعل أو هو محمول على من
علمت عليه هذه الخصال
وتم اونها واستخف بامرها
فان من كان كذلك كان
فاسدا لا اعتناء غالبا أو المراد
الانذار والتحذير عن ارتكاب
هذه الخصال وان الظاهر غير
مراد وارتضاه الخطابي أو
الحديث وارد في رجل معين
وكان منافقا ولم يصرح به صلى
الله عليه وآله وسلم على عادته
الشريفة في كونه لا يواجههم
بصر يخ انقول بل يشير اشارة
كقوله ما بال أقوام ونحوه أو
المراد المنافقون الذين كانوا في
الزمان النبوي وهذه الاجوبة
كلها مبنية على ان اللام في
الماضي للجنس ومنهم من ادعى
انهم العهد قال الحافظ وأحسن
الاجوبة ما ارتضاه القرطبي
ورجال اسناد هذا الحديث
كلهم مدنيون الا أبو الربيع
وفيه من تابعي عن تابعي وفيه
في الإيمان والترمذي والنسائي

ذاهبون من السلف الى ان الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله اذا قمتم الى الصلوة
 الاية وذهب قوم الى ان ذلك قد كان ثم نسخ وقيل الامر به على الندب وقيل لا بل لم يسرع
 الالمى يحدث ولكن تجدده لكل صلاة مستحب قال النووي ما كان عن القاضي وعلى
 هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ومضى الآية عندهم اذا قمتم محدثين
 وهكذا انه به الحافظ في الفتح الى الاكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود وعن
 عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة
 طاهر اكان أو غير طاهر فلما نطق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث ولمسلم من حديث
 بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم النسخ صلى
 الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعات شيأ لم تكن تفعله فقال عبد الله لمته أى لبيد ان
 الجواز واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من
 حدث فالحق استحباب الوضوء عند القيام الى الصلوة وما شكك به صاحب المنار في ذلك
 غير نير فان الاحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى
 وقت الترخيص وهو أهم من أن يكون لحدث واغريه والآيات على هذا وليس فيها
 التقييد بحال الحدث وحديث لولا ان اشق على أمي لامرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع
 كل وضوء يسوال عند أحد من حديث أبي هريرة مرفوعا من أعظم الأدلة على المطلوب
 وسيدكر المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة وقد أخرج الجماعة
 الاسمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهرا
 وغير طاهرا وفي حديث عدم التوضي من طوم الغنم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء
 لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل لحومها غير ناقض ثم قال للسائل عن الوضوء ان
 شئت وقد وردت الاحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث ما منكم من أحد يتوضأ
 فيه بغير الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
 الا قحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء أخرجه مسلم وأهل السنن من
 حديث عتبة بن عامر وحديث انها تخرج خطايا مع الماء ومع آخر قطر الماء عند مسلم
 ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من توضأ نحو وضوئي هذا غفر له ما تقدم
 من ذنبه وكانت صلواته ومشييه الى المسجد نافله أخرجه الشيخان من حديث عثمان
 وحديث اذا توضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك امك عند مسلم والنسائي من
 حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهو يلجمل بطالب الحق الراغب في الاجران يدع هذه
 الأدلة التي لا يحجب أنوارها على غير أكه والمثوبات التي لا يرغب عنها الا باله ويتمك
 بأذيال تشكك منها وشبهة مهذومة هي مخافة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من
 غير حدث في الوعيد الذي ورد في حديث فخر زاد فقد اساء وتعدى وظلم بعد أن يتكاثر
 الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزيمة وان الاكتفاء بوضوء واحد صلوات متعددة

عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٠٠) (رضي الله عنهم) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أربع أي أربع خصال

رخصة بل ذهب قوم الى الوجوب عند القيام للصلاة كما استناد عنك هذا كما هذا
ابن عمر بروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به
عشر حسنة أخرجه الترمذي وأبو داود فهل أنص على المطلوب من هذا هل يبقى بعد
هذا التصريح اوتياب (وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا وكان فيه لا يمس القرآن الا طاهرا رواه
أبو ثرم والدارقطني وهو لما كتب في الموطأ مرسل عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس
انقر الا طاهرا وقال أبو ثرم واحتج أبو عبد الله في الحديث ابن عمر ولا يمس
المصحف الا على طهارة الحديث أخرجه الجماعة في المستدرک والبيهقي في الخلافيات
والطبراني في سناده سويدين أئنيحاتم وهو ضعيف وذكر الطبراني في الاوسط انه تفرد
به وحسن الحازمي اسناده وقد ضعف الفووي وابن كثير في ارشاده وابن حزم حديث
حكيم بن حزام وحديث عمر بن حزم جميعا وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني
والطبراني قال الحافظ واسناده لا يمس به لكن فيه سليمان الاشدي وهو مختلف فيه
رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر قال الحافظ ذكر الاثر ان احدا احتج به وفي الباب أيضا عن
عنه ابن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصاحف وفي اسناده انقطاع وفي
رأيه الطبراني من لا يعرف وعن ثوبان أو رده علي بن عبد العزيز في منتخب مسنده وفي
اسناده حميد بن بخدرو هو متروك وروى الدارقطني في قصة اسلام عمر أن اخته قالت له
قبل أن يسلم انه رجس ولا يمس الا المطهرون قال الحافظ وفي اسناده مقال وفيه عن سلمان
موقوفا أخرجه الدارقطني والحاكم وكتاب عمرو بن حزم تناقاه الناس بالقبول قال ابن عبد
البراء اشبه المتواتر تلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتابا أصح من هذا
الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون
رأيهم وقال الحاكم قد شتم عمر بن عبد العزيز والزهرى لهذا الكتاب بالصحة والحديث
يدل على انه لا يجوز لمس المصحف الا ما كان طاهرا وليكن الطاهر يطلق بالاشتراك على
المؤمن والطاهر من الحدث الا كبر والا صغر ومن ليس على بدنه نجاسة ويدل لاطلاقه
على الاول قول الله تعالى انما المشركون نجس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمس هرة
المؤمن لا نجس وعلى الثاني وان كنتم جنبا فاطهروا وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وآله
وسلم في المسح على الخفين دعوه ما قالى أدخاتم طاهرتين وعلى الرابع الاجماع على أن
الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهرا وقد ورد اطلاق ذلك في كثير
من أجاز محل المشرك على جميع معانيه حمله عليها هذا والمسئلة مدونة في الاصول وفيها
مداهب والذي يرجح أن المشرك يحمل فيها فلا يمس به حتى يبين وقد وقع الاجماع على
انه لا يجوز للمس حدث حدثا كبر أن يمس المصحف وخالف في ذلك داود واستدل المانعون

أربع (من كن فيه
كان منافقا خالصا) أي في هذه
الخصال فقط لا في غيرها أو
شديد الشبهة باننا فقين ووصفه
بخلوص يوجب قول من قال ان
المشرک بلنفاق العمل لا الايماني
او انفاق لعرفي لا الشرعي
لان الخلوص بهذين المعنيين
لا يلزم ~~الكفر~~ المطلق في
الدرك الاستدلال من الدار (ومن
كانت فيه خصلة ممن كانت)
ويلاحظ في نسخة كان (فيه
خصلة من النفاق حتى يدعها)
أي يتركها (إذا فعن) شيئا
(خن) فيه (واذا حدث كذب)
في كل ما حدث به (واذا عاهد)
عهدا غدر) أي ترك الوفاء بما
عهده عليه (واذا حسم فخر)
في خصومته شيء ما عن احو
وقال الباطل وقد تحصل من
الحديث خمس خصال الثلاثة
السابقة في الاول والعقد
المعاهد والنجور في الخصومة
فهى متغيرة باعتبار تغير
الارصاف والاوزم ووجه
المصرف فيها أن اظهار خلاف
ما في الباطن اما في المالبات
وهو ما اذا اتقن واما في غيرها
وهو ما في حالة الكدورة فهو
اذا خاسم واما في حالة الصفاء
فهو ما مؤكدا باليمين فهو اذا
عاهد أو لافه واما بالنظر الى
المستقبل فهو اذا وعد واما
بالنظر الى الحال فهو اذا حدث

لكن هذه الخمسة في الحقيقة ترجع الى الثلاث لان الغدر في العهد منطوق تحت النجاسة في الامانة والنجور للجنب

في المصنوعة داخل تحت الكذب في الحديث ورجال هذا الحديث كلهم (٢٠١) كوفيون الا اصحابي على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض والتحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الجزية ومسلم في الايمان واصحاب السنن (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يقسم بالله القدر للطاعة (ايانا) أي تصديقاً بانه حق وطاعة (واحتساباً) لوجهه تعالى لا للرياء ونحوه أي مؤمناً محتسباً (غفر له ما تقدم من ذنبه) أي غير الحقوق الآدمية لان الاجماع قائم على انها تسقط الا برضاهم وفيه الدلالة على جعل الاعمال ايماناً لانه جعل القيام ايماناً وجعله غفر له جواب الشرط وقد وقع ما ضايف فعل الشرط مضارعاً وفي ذلك نزاع بين النحاة والاكترون على المنع وفي رواية بغفر له فإيغاب بين الشرط والجزاء قال في الفتح قطهرانه من تصرف الرواة فلا يستدل به لاقول بجواز التغاير في الشرط والجزاء ومن اطابق اسناد هذا الحديث ما قبل ان اصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه وأخرجه البخاري أيضا في الصيام مطولاً وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال

الجنب بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضمير واجعاً الى القرآن والظاهر رجوعه الى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لانه الاقرب والمطهرون الملائكة ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الامرين ويوجه الرجوع الى البراءة الاصلية ولو سلم رجوعه الى القرآن على القعيبين اسكان دلالة على المطلوب وهو منع الجنب من مسه غير مسلمة لان المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس بنجس دائماً الحديث المؤمن لا ينجس وهو متفق عليه فلا يصح حمل المطهر على من ليس بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية بل يتعين حمله على من ليس بمشرك كما في قوله تعالى انما المشركون نجس لهذا الحديث والحديث النهي عن السهر بالقرآن الى أرض العدو ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثاً كبيراً أو أصغراً فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجعلاً في معانيه فلا يعين حتى يبين وقد دل الدليل ههنا ان المراد به غيره الحديث المؤمن لا ينجس ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من ارادته اسكان تعينه محل النزاع ترجيحاً بالمرجح وتعيينه لجميعها استعمالاً للمشارك في جميع معانيه وفيه الخلاف ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشارك في جميع معانيه لما صح لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا ينجس واستدلوا أيضاً بحديث الباب وأجيب بأنه غير صالح للاحتجاج لانه من مصنف غير مصدق وفي رجل اسناده خلاف شديد ولو اصلحته لاحتجاج لعماد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفته قال السيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنابة أو من الحيض أو الحيض لا يصح لاحقية ولا مجازاً ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال ورد عليه فان ثبت هذا فالؤمن طاهر دائماً فلا يتناوله الحديث - وإن كان جنباً أو حائضاً أو محدثاً أو على بدنه نجاسة فارقت اذا تم ما تريد من حمل الطاهر على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم يؤثك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك انتم الا ربسين ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة الى قوله مسلمون مع كونهم جامعين بين نجاستي الشرك والاعتناء بوقوع اللبس منه - لم معلوم قلت اجبه له خاصاً بمثل الآية والائتين فانه يجوز تركين المشركين من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختلاطه بغيره لا يحرم مسه ككتب التنسيب فلا يخصص به الآية والحديث اذا تقررت لك هذا عرفت عدم انتفاء الدليل على منع من عد المشرك وقد عرفت الخلاف في الجنب وأما الحديث - حدثنا أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود الى انه يجوز له مس المصحف وقال القاسم وأكثرا الفقهاء والامام ي لا يجوزوا استدلالاً بما سلف وقد سلف ما فيه (وعن طاوس عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكله لكن اطلبوا الرواية على خلافه (٢٠٢) مع اتحاد المخرج كاف في تحطيمه انتهى والتدب من نذبت فلانا لكذا

فالتدب أي أجاب اليه وفي
القاموس ونذبه الى الأمر دعاه
رحمته أو معناه تكفل بكارواه
ليرتق في أو أخرجهاد أو سارع
بشوا به وحسن جزائه ولا يصلي
وكرامة عز وجل (ان يخرج في
سعيه) ح كونه (لا يخرج
الايمان) وفي رواية الا الايمان
وعند الاسماعيلي كمالا
ايمانا (بوصديق برسلي)
الاستئذان مفرغ وانما عدل
عن به الذي هو الاصل الى
للافتات من الغيبة الى التكلم
وقول ابن مالك في التوضيح كن
الايق ايمان به ولكن التقدير
قائلا لا يخرج الايمان ولا
يخرجه مقول القول لان صاحب
الحل على هذا التقدير هو انه
رده ابن المرحل فثبت أنه في
قوله كان الايق وانما هو من
باب الالتفات ولا حاجة الى
تقدير حل لان حذف الحال
لا يجوز وقال الزركشي الايق
أن يقال عدل عن نهي الغيبة
الى الحضور يعني ان الالتفات
يؤهم اجسمية فلا يطلق في كلام
الله وهذا خلاف ما طبق عليه
علماء البيان (أن أرجعه) أي
برجعه الى بلده (بما نال من
أجر) أي بالذي أصابه من
النيل وهو العطاء من أجر فقط
ان لم يغفوا وعبر بالمأني
موضع المضارع في نال لتحقيق
وعده تعالى (أو) أجمع
(غنية) ان غفروا أو أن أجمع

صلى الله عليه وسلم قال انما الطواف بالبيت صلاة فاذا طأتم فاقولوا الكلام رواه أحمد
والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي راجعا الى دارقطني من حديث ابن عباس
وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى مرفوعا وموقوفا ولا
يعرف مرفوعا الا من حديث عطاء ومدار على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن
عباس واختلف على عطاء في رفعه ورقنه وروح الموقوف النسائي والبيهقي وان الصلاح
والمندري والنووي وزاد رواية الرفع ضعيفة قال الشافعي في الاطلاق ذلك نظر فان
عطاء بن السائب صدوق وان روى عنه الحديث مرفوعا نارة وموقوفا نارة فالخبر
عنده هؤلاء جماعة للرفع والنووي يعقد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تعليل الحديث
به اذا كان ارفع ثقة وقد أخرج الحديث الخ كمن رواية شيبان عن عطاء وهو
من جمع منه قبل الاختلاط بالافتات والكنه موقوف من طريقه وقد أطل الكلام
في التخصيص فليرجع اليه والحديث يدل على انه ينبغي ان يكون الطواف على طهارة
كطهارة الصلاة وفيه خلاف محله كتاب الحج

(أبواب ما يستحب الرضوء لجله)

(باب استحباب الرضوء مما مسته النار الرخصة في تركه)

(عن ابراهيم بن عبد الله بن قارط انه وجد أب هريرة يتوضأ على المسجد فقال غار صا
من أنوار قط كانه لا يرى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتوضأ مما
مسته النار وعن عائشة عن أبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال توضؤا مما مسته النار
عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ر راجع أحمد ومسلم والنسائي
قولهم من أنوار قط الانوار جمع نور وهي القطعة من لاقط وهي بالنساء المثلثة والاقط
لبن جمد مستحجر وهي مما مسته النار فيل يتوضأ على المسجد استدل به على جواز
الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحد
والاحاديث تدل على وجوب الوضوء مما مسته النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب
جماعة من الصحابة منهم اهلنا الاربعية وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء ابن عباس
وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الاشعري وأبو
هريرة وأبي بن مذهب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو امامة المغيرة بن شعبه و
ابن عبد الله وعائشة وجاهل التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن
الماول وأحمد واهنق بن راهوب ويحيى بن يحيى وأبي ثور وأبي خزيمة وسفيان الثوري
وأهل الحجاز وأهل الكوفة الى انه لا ينتقض الوضوء باكل مما مسته النار وذهب
طائفة الى وجوب الوضوء الشرعي مما مسته النار وقد ذكرناهم في باب الوضوء من
الحوم الابل استدل الاقول بالاحاديث التي سيأتي ذكرها في هذا الباب واستدل
الآخرون بالاحاديث التي فيها الامر بالوضوء مما مسته النار وقد ذكر المصنف بعضها

بلا حساب ولا مراخذة بذنوب اذ تكثرها الشهادة أو عند موته لقوله احياء (٢٠٣) عند ربه يزفون (ولو ان أشق) أي

لولا المشقة (على أمتي ما قدمت
خفف) أي بعد (سرية) بل
كنت أخرج معهما بنفسى اعظم
أجرها ولولا امتناعية والمعنى
امتنع عدم التعمد وهو القيام
لوجود المشقة وسبب المشقة
صعوبة تحلقهم بعده ولا القدرة
لهم على المداير معه اضيق
حالهم قال ذلك صلى الله عليه
وآله وسلم شفقة على أمته جزاء
الله عنا أفضل الجزاء (ولو ددت)
أي والله أحييت (أنى أقتل
في سبيل الله ثم أحييت أقتل ثم
أحييت أقتل) بضم الهمزة
في كل من أحيى وأقتل وهي
خمس ألقاظ وختم بقوله ثم
أقتل والقرار انما هو على حالة
الحياة لان المراد الشهادة فتم
الحال عليهم والأحياء للجزاء من
المعلوم فلا حاجة الى ودادته لانه
ضروري الوقوع ونم للتراخي
في الرتبة أحسن من جعلها على
تراخي الزمان لان المتقى حصول
مرتبة بعد مرتبة الى الانتهاء
الى الفردوس الاعلى ولا يقال
ان تنبيه صلى الله عليه وآله
وسلم أن يقتل تنبي وقوع
زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع
للقواعد لان مراده صلى الله
عليه وآله وسلم حصول ثواب
الشهادة لا تنبي المعصية للقاتل
وفي الحديث استحباب طلب
القتل في سبيل الله وفضل
الجهاد ورجاله ما بين بصري

هذه أو أجب الأزلون عن ذلك بجوابين الاول انه منسوخ بحديث جابر الآتي الثاني
ان المراد بالوضوء غسل القدم والكتفين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذي حكيناه
كان في الصدر الاول ثم أجمع العلم بعد ذلك انه لا يجب الوضوء من كل مامسته النار
ولا يخفى ان الجواب الاول انما يتم بعد تسليم انه فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض
القول الحسن بنوار بنسخته والمتقرر في الاصول خلافه وقد تبين ذلك على ذلك في باب
الوضوء من طهر لابل وأما الجواب الثاني فقد تقرر ان الحقائق الشرعية مقدمة
على غيرها وحقائق النصوص الشرعية هي غسل جميع الاعضاء التي تغسل للوضوء فلا
يخالف هذه الحقيقة الدلائل وأما دعوى الاجماع فهي من الدعوى التي لا يهاجمها طالب
الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه ثم الاحاديث الواردة في ترك التوضي من طهر الغنم
مخصوصة لا عموم الامم بالوضوء مما است النار وما عداها من طهر الغنم داخل تحت ذلك

العموم (وعن ميرقات كل انبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتب شاة ثم قام فصلى

ولم يتوضأ عن عمر بن أمية الصمري قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجتمع من

كتف شاة كل منها دعى الى الصلاة فم وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ متفق

عليهما) يقول يجر من كتف شاة قال النووي فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك قد تدعو

الحاجة اليه لصلابة اللحم أو كبر القطعة قالوا ويكره من غير حاجة فقول قد دعى الى

الصلاة في هذا دليل على استحباب استدعاء الامة الى الصلاة اذا حضروا وقتها والحديث

يدل على عدم وجوب الوضوء مما است النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيده

(وعن جابر قال أكلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر وعمر خبزاً والحافضوا

ولم يتوضأوا واحداً وحده جابر قال كان آخراً من من رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ترك الوضوء مما است النار رواه أبو داود والنسائي) الحديث الاول أخرجه ابن

أبي شيبة والاضياء في المختارة والحديث الآخر أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وقال

أبو داود هذا اختصار من حديث قريب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً والحافضاً كاه

ثم دعا بالوضوء فتوضأ قبل الظهر ثم دعا بفضل طعمه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ

وقال ابن أبي حاتم في المعلى عن أبيه نحوه وزاد ويحتمل أن يكون شعيب بن أبي حزة

حدث به من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحوه مما قاله أبو داود وله علة أخرى قال

الشافعي في من حرم له لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله

ابن محمد بن عتيق وقال البخاري في الاوسط حدثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان ان

أبا علقمة النخعي روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل

الحما ولم يتوضأ فقال احسبني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابراً قال الحافظ

ويشهد لاصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قت الجابر

الوضوء مما است النار قال لا والله حديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني

وكوفي خال عن العنقة و ليس فيه الا التحدث والسماع وأخرجه البخاري أيضاً في الجهاد وكذا مسلم والنسائي (وعنه)

أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام بالطاعة صلاة التراويح

في الوسط وأفظه كل آخر أمره لم ينام صلى ولم يتوضأ وقال النووي في شرح مسلم حديث جبر حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بإسنادهم الصحيحة والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما سببه النار وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص اثنتان في الإيجاب لا الاستحباب ولهذا قال النووي له انترضا من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تترص. وروا ان الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لانه امراف وتضييع لاهاء بغير فؤة انتهى

• (ب) فضل الوضوء لكل صلاة •

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى على أشق على أمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء رواه أحمد بإسناد صحيح الحديث أخرجه نحوه نسائي وابن حزيمة والبخاري تعليقا من حديثه وروى نحوه بن حبان في صحيحه من حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام إلى الصلاة وهو مذهب الأكثر بل حكى النووي عن أنفاني عما مضى أنه أجمع عليه أهل الفتوى ولم يبق بينهم خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء للصلاة الطواف ومس المصحف (وعن أنس قال كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة

قبل له وانتم كيف تصنعون قال كنا صلى الصلوات بوضوء وخدمام يحدث رواه الجماعة الامم) قوله عند كل صلاة قال الحافظ أي مفر وضوء زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس طاهرا أو غير طاهرا من تلك كانت عاداته قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم انه صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قل ويحتمل انه كان يفعل استحبان ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه بيان الجواز قال الحافظ وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهو قبل الفتح بزمان قوله كيف كنتم تصنعون لقائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة لا بن ماجة وكان صلى الصلوات كلها بوضوء واحد واحد حديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن

عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمره للوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فثبت ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء الا من حدث وكان عبد الله بن عمر يرى ان به قوة على ذلك كان يفعل حتى مات رواه أحمد وأبو داود وروى أبو داود والترمذي بإسناد ضعيف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به عشرين حسنة اما الرواية الاولى عن عبد الله بن حنظلة ففي اسنادها محمد بن اسحق وقد عمن وفي الاحتجاج به خلاف وأما الرواية الثانية عن ابن عمر ففي اسنادها الا فرقي عن أبي غطفان ولهذا قال المصنف بإسناد

أو غير طاهر من الطاعات في ليالي (رمضان) حال كون قيامه (إيمانا) أي مؤمنا بالله مصداقا به (و) حال كونه (احتسابا) أي محسبا لا بمعنى مصداقا ومريداه وجهه الله تعالى بخلوص نية رغبة له ما تقدم من ذنبه) من الصغائر وفي فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بغفران البكر أيضا وهو ظاهر السياق لكنهم اتفقوا على التخصيص بالصغائر كنظائره من إطلاق الغفران في أحاديث لما وقع من التقييد في بعضهم إجماعا اجتنب البكر زوحي لانتساقه بالالتوبة أو الحدقت دل بعض الأحاديث على استوطئه بغير توبة كما حقهناه في غير هذا الموضع وأجيب عن استشكل مجيء الغفران في قيام رمضان وفي صومه وليس له القدرة وكثرة صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما يميز لرمضانين إلى غير ذلك مما ورد به الحديث فانها إذا كثرت بواحد فما الذي يكفوه الا أخر بأن كلا يكفر الصغائر فاذا لم توجد بان كفرها واحد حمد ذكر وغنرت بالتوبة أرم تعدل للتوفيق المنعم به رفع له عمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض السيئات كاذب اليه بعضهم وفضل الله واسع ورواه هذا الحديث صلواتهم أئمة أجلاء

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٠٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم من صام رمضان) كانه عند
القدرة عليه أو بعضه عند مجزه
ويزة الصوم لولا المانع حال
كون صيامه (أي آثار) حال
كونه (احتساباً) أي مؤمناً

محتسباً بأن يكون مصداقاً له

راغباً في ثوابه طيب النفس

به غير مستثقل لصيامه ولا

مستطيل لايامه (غفر له ما تقدم

من ذنبيه) الصغار ترخصه بالصيام العام

بدليل آخر كما سبق رأيي باحتساباً

بعد إيماناً فمع أن كلامهما يلزم

الآخر للتوكيد (وعنه)

أي عن أبي هريرة أيضاً رضي

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) أنه قال إن

الدين (أي الاسلام) يسر أي

ذو يسر قال البغوي وذلك لأن

الالتزام بين الموضوع والمحمول

شرط وفي منسل هذا لا يكون

الابالتأويل وهو ليس بنفسه

كقول بعضهم في النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أنه عين الرحمة

مستدلًا بتوابعه تعالى وما أرسلناك

إلا رحمة للعالمين كانه لكثرة

الرحمة المودعة فيه صارت نفسها

والتأكيديان فيه ودعي

ضعيف وهذا قال الترمذي في سننه والحديث الاوّل فيه دليل على عدم وجوب
الوضوء لكل صلاة وعلى استحبابه لكل صلاة مع الطهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله
عشر حسنات قال ابن رسلان يشبهه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوآت فإن
أقل ما وعد به من الاضعاف الحسنة بعشر أمثالها وقد وعد بالواحدة مائة ووعده
قوا بغير حساب

• (باب استحباب الطهارة إذا ذكر الله عز وجل والرخصة في تركه) •

(عن المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه
حتى فرغ من وضوئه فرد عليه وقال انه لم ينعني أن أرد عليك الا اني كرهت أن أذكر الله

الا على طهارة رواه أحمد وابن ماجه بخومه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي

وهو يدل على كراهة الذكر للمحدث حديثاً أصغر واقط أي داود وهو يؤول ويعارضه

ما سمي أي من حديث علي وعائشة فإن في حديث علي لا يحجزه من القرآن شيء ليس الجنبية

فاذا كان الحديث الأصغر لا يمنع عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه

من الاذكار بطريق الاولى وكذلك حديث عائشة فإن قولها كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه مشعر بوقوع الذكر منه حال الحدث الأصغر لانه من

جمله الاحياء المدكورة فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك العموم

ويمكن حمل الكراهة على كراهة التبريه ومثله الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم انحاز إلى الجواب لانه لم يحش فوت من سلم عليه فيكون دليلاً

على جواز التراخي مع عدم خشية الفوت لمن كان مستغلاً بالوضوء ولا يمكن التعليل

بكراهته لذكر الله في تلك الحال يدل على أن الحديث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره

(وعن أبي جهيم بن الحرث قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر رجل فلقية رجل

فسلم عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم

رد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي وحديث

ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة وسند كرها) قوله بئر رجل مجيم وميم مفتوحتين

وفي رواية النسائي بئر الجمل بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة قوله حتى أقبل

على الجدار فمسح بوجهه هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادماً لآمال حال

التييم فإن التيميم مع وجود الماء لا يجوز للتأديرين على استعماله قال النووي ولا فرق

بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنائز والعباد إذا خاف

فوتهم ما وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز أن يتيمم مع وجود الماء

لصلاة الجنائز والعباد إذا خاف فوتهم ما انتهت وهو أيضاً مذهب الهادي وفي الحديث

دلالة على جواز التيميم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو جائز عندنا وعند

الجمهور ومن السلف والخلف واحتج به من جوز التيميم بغير تراب وأجيب بأنه محمول على

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الأصبر الذي كان على من قبلهم ومن أوضح الإيماء له بأن توبتهم

تتبع بشئ من أنفسهم ونوبة هذه السنة (٢٠٦) بأنه دلائل والعزم والدم (ولن يشاهد الدين أحد) من المشادة وهي المعالجة

أى لا يتعمق أحد في الدين
ويترك الرفق (الغالب) الدين
وعجزوا وانقطع عن عمله كاه أو
بعينه قال بن المنير في هذا
الحديث عن من أعلام النبوة
فقد رأينا ورأى الناس قبلنا
كل متقطع في الدين
يتقطع ريب المراد منع طالب
المكمل في العبادة فإنه من
الأمور المحذورة بل منع الأفراد
المردى إلى الملل أو المباحة
في التطوع المنطوق في ترك
الفضل ونجس الضرر عن
وقته كمن بات يصلي بغير كفه
وبغاب النوم إلى أن غلبته
عبء في آخر الليل فقام على صلاة
أصبح في الجماعة وإلى أن خرج
الوقت أحمه وأولى أن طاعت
الشمس فخرج وقت الشريعة
وفي حديث صحيح بن الأدرع عند
أحمد نكته أن قالوا هذا الأمر
بالمغلبة وخير دينكم البسرة
وقد استفاد من هذا الإشارة
إلى الأخذ بالرخصة الشرعية
فإن الأخذ بالعزيمة في موضع
الرخصة تنفع كمن يتروك التيمم
عند العجز عن استعمال المني
فيمنع به استعماله إلى حصول
النسب ولا سيما الإمام العلامة
محمد بن إبراهيم الوزير البغدادي
معاصر الحافظ ابن حجر رحمهما
الله تعالى كتاب في هذا الباب
معها كتاب البشرى في التيسير
ليسرى وهو نفيس لطيف جدا
(فسدوا) من السداد وهو التوسع في العمل والصواب أى الزموا السداد من غير إفراط ولا تفريط

جدا وعليه تراب وفيه دليل على جواز التيمم لأحوال والقضائل كسجود التلاوة
والشكر من المصنف ونحوها كما يجوز للفرانض وهذا مذهب العلماء كافة قاله
النووي وفي الحديث أن المسلم في حال قضاء الحاجة لا يستحق جوابا وهذا متفق عليه
قال النووي ويكره لقاعد على قضاء الحاجة أن يذكر الله بشئ من الذا كارتقوا فلا
يسجد لهم بل ولا يردان - الام لا يثبت اعطس ولا يحسم الله اذا عطس ولا يقول
مثل ما يقولون وكذلك يأتى بشئ من هذا الذا كارتقوا لا يجمعوا واذا عطس
في هذه حرار يحسم الله تعالى في نفسه ولا يجوز له اسائه وهذا الذي ذكرناه من
كره هذا كرهه كرهه بربا له تحريمه فلا يتم على ذلك والى هذا ذهب الشافعية
والكثير من المذاهب من المذاهب بن عباس وعطاء ومع عبد الجهنى وعكرمة وقال
مرهم المصنف وابن سيرين لا من بدرك حال قضاء الحاجة ولو خلاف أن الضرورة
دعت إلى التكليف كما إذا رأى شربا يقع في برأ أو رأى حية تدنو من أسمة كان جائزا
وقد تقدم من هذه الحديث وظرف من شرحه في باب كف المتخلى عن الكلام
ففي ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي سمي ذكره المصنف في باب تحريم
القرآن على الحائض وجنب وفيه أنه كان لا يجزئه عن القرآن شئ ليس الجنابة فاشهر
بجواز قراءة القرآن في جميع الحالات التي حلت الجنابة بالقرآن أشرف الذكر جواز غيره
بالأول ومن جملة الأحكام التي لم يشر إليها المصنف قوله حديث ابن عباس بن عبد خالق
معه ونحوه أنه لا يفسد قوله ثم قرأ المشرأبات أنزلها في خلق السموات والأرض
إلى آخر سورة قال ابن بطل ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على
غير طهارة لا صلى الله عليه وآله - لا قرأه - ذم آيات بعد قيامه من النوم قبل أن
يتوضأ أو تعقبه ابن الميمون وغيره بأن ذلك مفترع على أن النوم في حقه ينقض ريس كذلك
لأنه قال تمام عيناى ولا يناسم قلبي وإنما كونه توضأ عقب ذلك فله جدد انوضوه أو
حدث بعد ذلك فتوضأ قال الحافظ وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطل بعد قيامه
من النوم لأنه لم يتعين **كونه** أحدث في النوم لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهره
في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه أحدث وهو قائم
نم خصوصيته أنه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد وغيره الأصل عدمه
وقد سبق الاجتماع إلى معنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه رواه النسائي وذكره
البخاري وغيره) الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث
أصل في ذكر الله بالتسبيح والتلهيل والتكبير والتحميد وشبههم من الذا كارتقوا فلا
جائز باجماع المسايين وإنما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض وسماى
الكلام على ذلك في باب تحريم القراءة على الحائض والجنب واعلم أنه يكره الذا كرف حالة

(وقاربوا) في العبادة أي ان لم تستطعوا الاخذ بالاكل فاعملوا بما يقرب منه (٢٠٧) (وأبشروا) من الاشارة في لغة بعضهم

الاشي من الشرى بمعنى
الابشرا رأى ابشروا بالشواب
على العمل وان قبل وأهم
المشربة للتنبيه على تعظيمه
وتعظيمه (وأستعينوا) من
الاعانة (بالغدوة) وهي سير أول
النهار الى الزوال أو ما بين صلاة
الغدوة وطلوع الشمس كالغدوة
والغدوة والمعنى بايقاعها في
الافاق المنشطة (والروحة)
امم لادقت من زوال الشمس
الى الليل وضبطهما الحافظ ابن
حجر كل زكريا الكرماني بفتح
أولهم وكذا البرماوى وضبطه
العيني بضم أول الغدوة وفتح
أول الشان وكذا ابن الاثير
وعبارته العشرة بالضم ما بين
صلاة الغدوة وطلوع الشمس ثم
عطف على السابق قوله (وشي)
أي واستعينوا بشئ (مس)
الدجلة بضم الدال واسكان
اللام سير آخر الليل أو الليل كله
ومن ثم عبر بالتبعية ولان عمل
الليل أشرف من عمل النهار وفي
هذا استعارة الغدوة والروحة
وشي من الدجلة لأن وقت النشاط
وفراغ القلب للطاعة فان هذه
الافاق اطيب اوقات المسافرين
فكاهه صلى الله عليه وسلم خاطب
مسافرا الى مقصده فنهيه على
اوقات نشاطه لان المسافر اذا
سافر الليل والنهار جميعا يحجز
وانقطع واذا تحرى السير في
هذه الاوقات المنشطة امكنته

المجلس على البول والغائط وفي حالة الجماع وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا
فيكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انا صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يذكر الله تعالى مطهرا ومحمدنا وجنبا رقا عاوداه فطبعها وما شيا
 قاله النووي

(باب استحباب الرضوء لمن اراد الصوم)

(عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اتيتم مضجعتكم فوضوا
رؤوسكم لئلا يروا ثم اضطجعوا على شقك الايمن ثم قل اللهم أسألت نفسي اليك ووجهك
ورحمتك فغضت أمري اليك والجات طهر من اليك رغبة ورهبة اليك لا سلبا
ولا مخبي منك الا اليك اللهم آمنت بكك الذي أنزلت وببيك الذي أرسلت فان من من
ليتك فأت على الفطرة واجعلها آخر ما تتكلم به قال فرددها على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكك الذي أنزلت فقلت ورسولك قال لا ونبيك الذي
أرسلت رواه أحمد والبخاري والترمذي) ثم اقبلوا فاضاها من استحباب تجديد الرضوء لكل
من اراد الصوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثا وقد روى
هذه الحديث الشيخان وغيرهم عن طريق عن البراء ليس فيها ذكر الرضوء الا في هذه الرواية
وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث
عن علي أخرجه الزاردير واحده من على شرط البخاري قوله أت على الفطرة
لما راد بالفطرة هنا السنة قوله راجع لهن آخر ما تتكلم به في رواية الكشي عن من آخر
وهي بين انه لا يمتنع أن يقول بعد هر شي من المشرع من الذكر قوله لا ونبيك قال
طائي فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى قال ويحتمل أن يكون أن سار بقوله ونبيك
انني أرسلت الى ان كان الله قبل أن يكون رسولا ولانه ليس في قوله ورسولك الذي
أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع
لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكأنه
اراد أن يجتمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة ليس يستلزم وصف النبوة أو لان
اللفظ اذا كان نوعا قيمة في تعيين اللفظ وتقدير النوايا فربما كان في اللفظ سر ليس
في الآخر ولو كان رادفه في الظاهر أو له أوحى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو
ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة بخبر بل وغيره من الملائكة لانهم أرسلوا أنبياء
فعله أراد تخليص الكلام من اللبس أو لان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه
مستتر في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى
هذا فتقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه قاله الحافظ واستدل به
بعضهم على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثلا في الرواية بل لفظ قال رسول الله وكذا
عكسه قال الحافظ ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول

المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدين في الحقيقة دار نقلة الى الآخرة وان هذه الاوقات مخصوصة بها روح

ما يكون فيها ابدن للعبادة
رواه هذا الحديث ما بين
مدني وصرى وفيه الحديث
والعبادة واخرج البخاري طرف
منه في الرقاق واخرجه النسائي
عن ابن عباس بن خزيمة الرازي والمد
على لاشهر أبي عمرو أبي عامر
ابن طفيل وللصلي عن البراء
بن عازب بن الخرناء نصارى
لاوسى المتوفى بالكوفة
سنة اثنتين وسبعين هـ بي ابن
صدي وله في البخاري ثمانية
والمثون حديثا ما يحاف من
تدليس أبي إسحق فهو مامون
حيث ساقه البخاري في التفسير
من طريق ثوري بلذ عن
أبي إسحق سمعت البراء بن
الله عنه ان سبي صلى الله عليه
وآله (رسول الله) كان قوما قد
امدنته (الاصيلة) منور في
هجرة من مدة لتسيرة ربي
أجداده (قول) أني بواحق
(اخو له من نصارى) كما هما
صحيح على سبيل الجذر من أقاربه
من لانصار من جهة دمومة
لأن أم جدده عبد المطلب منهم
(والله) صلى الله عليه وآله وسلم
(صلى قبل) بكسر ألفه وفتح
لموحدة (بيت المقدس) مصدر
مبني كالمراجع أي حل كونه
متوجها اليه (سنة عشر شهرا
أو سبعة عشر شهرا) على اختلاف
رواية زهير هذا ولبخاري عن
امير ابل ولقرمذي أيضا وكذا
مسلم من رواية أبي الاحوص
الحريم بالاول فيكون أخذ من

رون لنأي لكون الاول أخص من الثاني لانا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة
بما وصف وصفت تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم التصديق المخبر عنه ولو تباعدت
في الصفات لم يربط اسمها بكنية أو كنية باسم فلا فرق للحديث فوالله مذ كورة
في كتاب الدعوات من انه فتح

* باب تأكيده للحديث استحباب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمعاودة *

(عن ابن عمر ان عمر قال يا رسول الله أينا من أحدنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ وعز عائشة
قالت كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه
وتوضأ وضوءه للصلاة رواه الجماعة ولا حجة ومسلم عنها قالت قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اذا كنت جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ (قول) قال نعم اذا توضأ
في رواية لبخاري ومسلم للينوف ثم لينم وفي رواية لبخاري ليتوضأ ويرقد وفي رواية
له توضأ وغسل ذكره ثم وفي لفظ لبخاري نعم ويتوضأ وأحاديث الباب تدل على
أنه يجوز الخب أن ينام وبأكل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الالهل كما سبأني
في حديث أبي سعيد وكذلك الشرب كما يأتي في حديث عامر وهذا كله مجمع عليه قاله
ثوري وحديث عمر بن الخطاب بصيغة الامر وجاء بصيغة الشرط وهو مقسك لما قال بوجوب
لوضوء عن الجنب اذا أراد أن ينام قبل الاغتسال وهو الظاهرية وابن حبيب من
الساكنية وزعم الجاهور في استحبابه وعدم وجوبه وتساكوا بحديث عائشة الآتي
في باب يسى بعده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب
ولا يمس ما رده وغيره صلح لثلاثين بمر وجود أحده ان فيه مقتضى الاستئذان معه
لاستدلال وسببته في شرحه ان شاء الله تعالى وثانها ان قوله لا يمس ما ذكره في سيق
التي فتم ما غسل وما وضوءه وغيره ما وحديثها المذكور في الباب بلنظرة
ان أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة خلاص بمر لوضوء
فيبقى ما على احاسن ويكون المراد بقوله لا يمس ما غير ما لوضوء وقد صرح ابن
سريج والبيهقي بان المراد بمر ما لعل رقد يخرج أحد عن عائشة قالت كما
يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ولا يمس ما وثانها ان تركه صلى الله عليه وآله
وسلم لمس الماء ليعارض قوله خلاص بنا كما تقر في الاصول فيكون التعلل على تسليم
تموله الماء لوضوءه خاصا به وسواء في هذا حديث ابن عباس مرفوعا أم أمروا
بوضوءه اذ رقت الى الصلاة أخرجه صحيح لسنن وقد استدل به ايضا على ذلك
ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحه قال الحافظ طبرقي قدح في هذا الاستدلال ابن زيد
المالح وهو ضحى قلت فيجب الجمع بين الأدلة بحمل الامر على الاستحباب ويؤيد
ذلك انه أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أينا من أحدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء والمراد بالوضوء هنا

شهر القدوم وشهر التحويل شهر أو ألقى الأيام والليالي الطيرة عن (٢٠٩) عترو بن عوف الجرمي بالثاني كغيرهما

ف يكون عند الشهرين معا ومن
 شئ ترد في ذلك وذلك ان القدوم
 كان في شهر ربيع الاول بلا
 خلاف وكان التحويل في نصف
 رجب من السنة الثانية على
 الصحيح وبه جزم الجمهور ورواه
 الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس
 وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا
 وثلاثة ايام وهو مبنى على ان
 القدوم كان في ثاني عشر ربيع
 الاول وقال ابن حبيب كان
 التحويل في نصف شعبان وهو
 الذي ذكره النووي في لروضة
 واقـ رمع كونه رجب في شرح
 مسلم رواه ستة عشر شهرا
 لكونها مجزوما بها عند مسلم
 ولا يستقيم أن يكون ذلك في
 شعبان الا ان ألقى شهر القدوم
 والتحويل وسطا لغير ابن
 عساكر قوله شهر الاول (وكان)
 صلى الله عليه وآله وسلم (يعجبه
 ان تكون قبلته قبل) أي كون
 قبلته جهة (البيت) الحرام
 (وأنه) بالفتح (صلى أول صلاة
 صلاها) متوجها الى الكعبة
 (صلاة العصر) وسطا لغير
 الاربعة لفظ صلى لابن سعد
 حوات القبلة في صلاة الظهر أو
 العصر على التردد (وصلى معه
 قوم) والتحقيق ان أول صلاة
 صلاها في بني سلة لما مات بشر
 ابن البراء بن معمر والظهر وأول
 صلاة صلاها بالمسجد النبوي
 العصر وأما الصحيح فهو من
 أبو شعبان اقوال (فخرج رجل

وضوء الصلاة لم يعرفناك غير مرة أنه هو الحقيقة الشرعية وانهم اقدموا على غيره ما وقد
صرحت بذلك عائشة في حديث الباب المتفق عليه فهو يرد ما جئنا اليه الطحاوي من ان
المراود بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر راوى هذا الحديث وهو صاحب القصة كان
يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطا عن مافع ويرد أيضا بان مخالفة
الراوي لما روى لا تنقدح في الروي ولا تصلح لمعارضته وايضا قد ورد تقييد الوضوء
بوضوء الصلاة من روايته ومن رواية عائشة فيعمد ذلك ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله
على أن ذلك كان له مذكورا الى هذا ذهب الجمهور وقال الحافظ والحكمة في الوضوء انه
يخفف الحدث ولا سيما على القول بجواز تفريق الغسل ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة
بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد
أن ينام فليمتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة انه احدى الطهارتين وقيل ان
يفسط الى العود أو الى الغسل (وعن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص
للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوؤه للصلاة ورواه أحمد والترمذي
وصححه) الوضوء عند ارادة الاكل والنوم ثابت من حديث عائشة ومتفق عليه وقد
تقدم في الحديث الذي قبل هذا احدي الروايات وعزاها المصنف الى أحمد ومسلم وعند
ارادة الشرب من حديث عائشة ايضا عند الثوري ولكن جميع ذلك من فعله صلى الله
عليه وآله وسلم لامن قوله كما في حديث الباب وقد روى الوضوء عند الاكل من حديث
جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة وأبي هريرة عند الطبراني في الاوسط
والحديث يدل على أنضمية لغسل لان المزنية أفضل من الرخصة والخلاف في الوضوء
لمن أراد أن ينام وهو جنب قد ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا وأما من أراد أن يأكل
أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه وحكى ابن سديد الناس في
شرح الترمذي عن ابن عمر انه واجب (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليمتوضأ ورواه الجماعة الا البخاري) ورواه ابن
خزيمة وابن حبان والحاكم وزاد وافاه أنشط للعود وفي رواية للبيهقي وابن خزيمة فليمتوضأ
وضوؤه للصلاة ويقال ان الشافعي قال لا يقبل مثله قال البيهقي واعلم لم يقف على اسناد
حديث أبي سعيد ووقف على اسناد غيره فقد روى عن عمرو بن عمر بإسنادين ضعيفين
قال الحافظ ويؤيده هذا حديث أنس الثابت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان
يطوف على نسائه بغسل واحد والحديث يدل على ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما
يتصدق على الانسان عند القيام الى الصلاة قال النووي وهذا باجماع المسلمين ولا شك
في استحبابه قبل المعاودة لما رواه أحمد واصحاب السنن من حديث أبي رافع انه صلى الله
عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عندهن وعندهن غدا وقيل يا رسول الله
الاتجهل غدا واحدا فقال هذا أزكى وأطيب وقول أبي داود ان حديث أنس أصم

عن صلى الله عليه وسلم (وهو عباد بن بشر بن (٢١٠) قنطري أو عباد بن نبيك (أمر على أهل مسجد) من بني خازنة ويعرف الآن

بمسجد القبليتين) وهم راكعون) حقيقة أو من باب إطلاق الجزاء وإرادة الكل (فقال أشهد) أي أحلت (بأنه لقد صليت مع رسول الله) ولابن عساكر مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (لمكة) أي حال كونه متوجها إلى البيت أو التأكيد وقد تم تحقيق وجهه شهادته اعتراض بين القول ومقوله (فداروا) أي سمعوا كلامه فداروا (كأه) عليه (قبل البيت) الحرام ولم يقطعوا الصلاة بل أتموها إلى جهة الكعبة فصلا صلاة واحدة إلى جهتين بديلين شرعيين وفيه جواز النسخ بخبر أبو حذو به قال المحققون (وكانت إليه وقد أعجمهم) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (كأن) عليه الصلاة والسلام (بما قبل بيت مكة) أي حال كونه متوجها إليه (وأهل الكتاب) أي اليهود والنصارى وأجماعهم ذلك ليس لكونه قبائهم بل بطريق التبعية لهم (فلما رآه) صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه الشريف) (قبل البيت) الحرام (انكروا ذلك) فنزل به قول الله تعالى (الذين كفروا من أهل الكتاب) (البصائر) في رواية من طريق إسماعيل ومات على القبلة المذمومة قبل أن يتحول إلى الكعبة رجال عشرة منهم ابن شهاب الزهري بمكة والبراء بن

منه لا ينفي صحته وقد قال النووي هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين وقد ذهب الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعادوة وكذا حديث الباب وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب وجهه لو ما ثبت في رواية الحاكم بلفظه أنه لا يعود صار ذلك الأمر إلى الندب ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ويؤيده أيضا الحديث المتقدم بلفظه إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة (قائدة) طوافه صلى الله عليه وآله وسلم على نسائه محمول على أنه كان برضاهن أو برضا صاحبة النوبة إن كانت نوبة واحدة قال النووي وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان التمسح واجبا عليه في الدوام كما يجب علينا وأما من لا يوجبونه فلا يحتاج إلى تأويل فإن له أن ينهل ما شاء

• (باب جواز ترك ذلك) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو جنب يغسل يديه ثمرًا كل ويشرب رواه أحمد والنسائي) هو طرف من الحديث ولفظه في النسائي كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وإذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثمرًا كل أو يشرب وقد ذكره الحافظ في التلخيص وابن سيد الناس في شرح الترمذي ولم يتكلموا عليه بما يوجب ضعة أو هو من سنن النسائي من طريق محمد بن عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة فذكره ومحمد بن عبيد الله وبقية رجال الاسناد أئمة وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديثها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يطعم وهو جنب غسل يده ثم يطعم به استدلل من فرق بين الوضوء لأرادة النوم والوضوء لأرادة الأكل واشرب قال الشيخ أبو العباس القرطبي هو مذهب كثير من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك وروى عن محمد بن المسيب أنه قال إذا أراد الغيب أيا كل غيب يديه ومضمض فاه وعن مجاهد قال في الغيب إذا أراد الأكل أو يشرب يغسل يديه ويأكل وعن الزهري مثله واليه ذهب أحمد وقال لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم كذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس وذهب الجمهور إلى أنه كوضوء الصلاة واستدلوا بما في الصحيحين من حديثها بلفظه كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وبما سبق من حديث عمار ويجمع بين الروايات أنه كان تارة يتوضأ وضوء الصلاة وتارة يقتص على غسل يديه لكن هذا في الأكل والشرب خاصة وأما النوم والمعاودة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيها بأنه كوضوء الصلاة (وعنها أيضا قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان له حاجة إلى أهله أتاهم ثم يعود ولا يمس مأمروا أحمد ولا يداود الترمذي عنها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نيام وهو جنب ولا يمس ماء) الحديث قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود وهو وهم

وقال

معروفا بالمدينة وقتلوا فلم يدبر الله ما يقولون فنزل وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم

واختلف العلماء في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيت المقدس وهو بمكة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نسخ الأحكام

خلافاً للشهود وبغير الواحد
واليه مال القاضي أبو بكر وغيره
من المحققين وهو الحق وجواز
الاجتهاد في القبلة وبين شرفه
صلى الله عليه وسلم وكرامته على
ربه لا عطائه ما أحب والرد على
المرجئة في إنكارهم تسمية
أعمال الدين إيماناً وفيه انتمى
تغيير بعض الأحكام جائز إذا
ظهرت المصلحة في ذلك وفيه
بيان ما كان في الصحابة من
الخروج على دينهم والشبهة على
أخوانهم وقد وقع لهم ظهير هذه
المسألة لما نزل تحريم الخمر كما صرح
من حديث البراء أيضاً فترأت
ليس على الذين آمنوا وعملوا
الصالحات جناح فيما طعموا إلى
قوله والله يحب المحسنين وقوله
تعالى أفاضلهم أجر من أحسن
عملهم وأرواه هذا الحديث أئمة
أجله أربعة وفيه التحديث
والعنونة وأخرجه المؤلف أيضاً
في الصلاة والتفسير وفي خبر
الواحد والنسائي والترمذي
وابن ماجه (عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه أنه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) حال كونه (يقول) بالمضارع
حكايه حال ماضية (إذا أسلم
العبد) أو الأمانة وذكر المذكر فقط
تقليباً (فحينئذ أسلمه) وأسلمها
بأن يدخل فيه بريئين من
الشكوك أو المراد المبالغة في
الاخلاص بالمراقبة (يكفر الله
عنه) وعما والتكفير هو التغليب وهو في المعاصي كالاجبات والطاعات وقال الزمخشري التكفير إمالة المستحق من العقاب

وقال يزيد بن هرور هو خطأ وقال مهناعن أحمد بن مسالم لا يحمل أن يروى هذا الحديث
وفي عمل الأثر لم يخالف أباهما في هذا الإبراهيم وحده لكني قال ابن مذكور أجمع
المحدثون أنه خطأ من أبي إسحق قال الحافظ وتساهل في نقل الإجماع فقد صححه البيهقي
وقال أن أباهما صحق قديراً من جماعة من الأسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح
الترمذي تفسير غلط أبي إسحق هو أن هذا الحديث رواه أبو إسحق مختصراً واقتطعه من
حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال
أتيت الأسود بن يزيد وكان لي أخو صديقاً فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتلك عائشة أم
المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان ينام أول الليل ويحيي
آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ما فإذا كان عند النداء
لاقول ويحب وبعثا قالت قام فافاص عليه الماء وما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريدون
نام جنباً وتوضأ وضوء الرجل للصلاة فهذا الحديث الطويل وفيه وإن نام وهو جنب توضأ
وضوء الرجل للصلاة فهذا يدل على أن قوله ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل
أن يمس ما يحتمل أحدهما أن يريد حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيها
ثم يستحي ولا يمس ما هو ينام فإن وطئ توضأ كما في آخر الحديث ويحتمل أن يريد بالحاجة
حاجة الوطء بقوله ثم ينام ولا يمس ما يعني ما لاغتسال ومضى لم يحصل الحديث على
أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو إسحق أن الحاجة حاجة الوطء فقل
الحديث على معنى ما فهمه انتهى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب إذا
أراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الأول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك
لوجوه ذكرناها قالت قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يناقض ما قبله بل يحمل على
أنه كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز ويعله غالباً لطلب الفضيلة انتهى وبهذا
جمع ابن قتيبة والنووي

(أبواب موجبات الغسل)

قال النووي الغسل إذا أريد به الماء فهو مضموم الغين وإذا أريد به المصدر فيجوز يضم
الغين وفصح الغتان مشهورتان وبعضهم يقول أن كان مصدر والغسلت فهو بالغت
كضربت ضرباً أو كان بمعنى الغتسالة فهو بالغتس كقولنا غتسل الجمعة مسنون
وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه وأما ما ذكره بعض من صنف في الحن
الفقه من أن قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لحن فهو خطأ منه بل الذي
قالوه صواب كاذب وأما الغسل كسر الغين فهو اسم لما يغسل به الرأس من
خطمي وغيره

(باب الغسل من المني)

(عن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذاً فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

عنه) وعما والتكفير هو التغليب وهو في المعاصي كالاجبات والطاعات وقال الزمخشري التكفير إمالة المستحق من العقاب

ينوب زائد الرواية في يكفر بالرفع كما قال (٢١٢) الحافظ في الفتح لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكم الاتجيزم

وما نهى عن العيب في بيان ما قاله
الحافظ كلام من لم يشم من العربية
شأ فليس في محله بل الامر
بالعكس وقد صرح التتائي
أختصرات كابن آبروم في
روايته التي يقرؤها صغار طلبة
بان اذا التجيزم الا في ضرورة
انه هو لا ضرورة في الحديث
وما سنده العيب من قول
اشاعر

استمن ما اغناك ربك يا غنى
واذا تصيبك خصاصة فاحمل
فليس في محله لان الحافظ لم يقل
ان لا تجزم مطلقا ولا في الشعر
حتى يعترض عليه
أوردناه عدو وعدو مثل
ما هكذا يابعد يورد الابل
لكن اتجيزم وهو من جناب الحفظ
أوقعه فيما وقعوا انهم غنوا
وقال ابن هشام ولا تعمل اذا
الجزم الا في الضرورة كتول
الشاعر الخ وشرط عملها ارادة
معنى الشرط وكونها بمعنى متى
كما في ارضي واستعمل الجوب
مضارعاً وان كان الشرط بلفظ
الماضي لكنه بمعنى المستقبل
وفي رواية البزار كترافه فاشي
ينهما (كل شبهة كان زلفها)
بتخفيف اللام المفتوحة وبه قرئ
على الحافظ المنذرى وغيره ولا ي
الوقت زلفها بتشديد ها وعزاء
في التفتيح للاصلي ولا يذر
اثرها وهم بمعنى كما قاله الخطابي
وغیره في اسنها او قدمها (وكان

الذي انصرفت في المي الغل رواه أحد وابن ماجه والترمذي وصححه ولا جد فقال اذا
حدثت الما فاعقل من الجذابة فان لم تكن حاذفا لا تغفل قال الترمذي وقد روى
عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه وأخرج الحديث أيضا ابو داود
والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم من حديث علي مختصرا وفي اسناد الحديث الذي
صححه الترمذي يزيد بن أبي زياد قال علي ويحيى ضعيف لا يحتج به وقال ابن المبارك ارميه
وقال أبو حاتم لرازي ضعف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة وقال البخاري
مشكرا الحديث ذاهب وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن حبان صدوق الا أنه لما
كبر ما حفظه وتغير وكان يثقلن ما لقن فوقعت المنا كبر في حديثه فجمع من سمع
منه قبل التغير صحيح والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها
وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم وفي حديث ان العباس دخل
على النبي صلى الله عليه وسلم فمضاه وقتا وحسن أيضا حديثه في حديث انهم ادخلت
لعمرة في الخ فعمل الصحيح والتجيزم مشاركة الامور الخارجة عن نفس السند من
اشتهار المتن ونحو ذلك ولا في يزيد بن ابي بن رجل الحديث من فكيف الصحيح وايضا
الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي وقد قيل انه لم يسمع منه وفي الباب عن المقداد بن
نؤس وعدي بن داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي بن كعب عن ابن أبي شبة وغيره
والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذي وان الواجب لوضوه وقد تقدم
الكلام في ذلك في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهيرات ويدل على وجوب
الغسل من المي قال الترمذي وهو قول عامة هل اعلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم والذين بعده يقولون شيئا والشاهدي واحد وانما حق قويد حذف يروي بهما
المهمل والمهملة بعد هذا لجملة مفتوحة ثم فاه وهو الرمي وهو لا يكون به هذه
صفة الانشودة ولهذا قال المصنف وفيه تنبيه على ان ما يخرج لغبر شهوة اما مرض او

بردة لا يوجب الغسل انتهى (وعن أم سلمة ان أم سلمة قالت يا رسول الله ان الله يستحي
من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتملت قال نعم اذا رأت الماء فماتت أم سلمة وتحت
المرأة فقال زب يدان فهايتهم ما ولداهما متفق عليه) للحديث الذي عند الشيخين
ورواه مسلم من حديث أنس عن أم سلمة ومن حديث عائشة أن امرأة سألت وأخرجه
الترمذي والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان بسرة
سألت أخرجه ابن أبي شبة وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوطى وعن خولة بنت
حكيم أخرجه النسائي قولها ان الله لا ينجي بهات هذا القول تهديد العذرها في ذكر
ما به تصامنه والمراد بالحياء ما معناه اللغو اذ الحياء الشرى خير كاه والمراد ان الله
لا يامر بالحياء في الحق ولا يجمع من ذكر الحق لان الحياء تغير وانكسار وهو مستحيل
عليه وقبل انما يحتاج الى التاويل في الاثبات ولا يحتاج اليه في التثني قواه الاحتمال

وان كان السباق يقتضي المضارع تحقق الوقوع كما في نحو قوله تعالى ونادي (٢١٣) بحباب الجبانة أي كتابة الجواز في الدنيا

(الاسنة بعشر) أي يكتب أو
تثبت بعشر (أمثالها) حل
كونها منتهية (إلى) سبعمائة
ضعف) بكسر الصاد والضعف
المحل إلى ما زاد ويقال لك ضعفه
يريدون مثليه وثلاثة أمثاله
زيادة غير محصورة قاله في
القاموس وقد أخذ بعضهم فيما
حكاه الماوردي بظاهر هذه
الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز
سبعمائة والجواب أن في
حديث ابن عباس عند البخاري
في الرقاق كتب لله عشر
حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى
اضعاف كثيرة وهو يرد عليه
وأما قوله تعالى والله يضاعف
لمن يشاء فيصمّل أن يكون المراد
أنه يضاعف تلك المضاعفة لمن
يشاء بأن يجعلها سبعمائة وهو
الذي قاله السخاوي في الغرر
ويحتمل أن يضاعف السبعمائة
بأن يزيد عليها (والسبعة بمثلها)
من غير زيادة (الآن يقاوم الله)
عز وجل (عنها) أي عن السبعة
فيعتدونها وفيه دليل لاهل
السنة أن العبد تحت المشيئة
إن شاء الله تعالى تجاوز عنه وإن
شاء أخذ ورد على الناطع لاهل
الكبائر بالمار كالمعتزلة وقول
الحافظ ابن حجر أن أول الحديث
يرد على من أنكر الزيادة والنقص
في الإيمان لأن الحسن تتفاوت
درجته وآخره يرد على المخوارج
والمعتزلة في عقبه العيني بأن الحسن

الاحتلام افتعال من الحلم بضم الم هاء وكون اللام وهو ما يراه السامع في نومه والمراد
به هنا امر خاص هو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم ساييم أنها قالت إذا رأيت أن
زوجها يجامعها في المنام اغتسل قوله إذا رأيت الماء أي المني بعد الاستيقاظ قواها
وتحتلم المرأة بجذف همزة الاستفهام وفي بعض نسخ البخاري باثباتها قوله تربت يدك
أي افتتحت وصارت على التراب وهو من الاقفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها
ظاهرها قوله فيما يتبعها أولادها بالباء الموحدة واثبات ألف ما لاستفهامية المجزورة وهو
الغنة والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بنزولها الماء قال ابن بطال والنووي
وهذا الاختلاف فيه وقد روى الخلاف في ذلك عن النخعي وفي الحديث روى عن علي من قال
إن ماء المرأة لا يبرز

• (باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل إذا جلس برشهما لأربع ثم
جهدا فاقعد وجب عليه الغسل متفق عليه وأسلم وجهدوا لم ينزل) قوله إذا
جلس الضمير المستتر فيه وفي قوله ثم جهدا الرجل والضمير البارز في قوله ثم جهدا
جهدا المعة قوله شعبا شعبا جمع شعبة وهي القطعة من الشيء قيل المراد هنا
يداهما وجلها وقيل رجلها ونخذاها وقيل ساقيها ونخذاها وقيل فخذاها واستكأها
وقيل فخذاها وشعرها وقيل فواحي فرجها الأربع قاله في الفتح قال الأزهري
والاستكان ناحية الفرج والشفران طرف الناحيتين قوله ثم جهدا بفتح الجيم
والهاء يقال جهدوا جهدا أي بلغ المشقة قبل معناه كذاها بجر كنه أو بلغ جهدا في العمل
بها والمراد به إمعا لجة الإيلاج كفي به عن أو الحديث يدل على أن إيجاب الغسل
لا يتوقف على الانزال بل يجب بمجرد الإيلاج أو ملاقة الختانين كما سيأتي وقد
ذهب إلى ذلك الخلفاء الأربعة والعقود والنفهات وجهه والصحابة والتابعين ومن بعدهم
وروى ابن عبد البر عن بعضهم أنه قال انعقد إجماع الصحابة على إيجاب الغسل من التقاء
الختانين قال وليس ذلك عندنا كذلك ولكننا نقول أن الاختلاف في هذا ضعيف وإن
الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف أنه قد اجتمعهم على إيجاب
الغسل من التقاء الختانين أو مجاوزة الختانين انتهى وجهه لو أحاديث الباب
فما عرفت لحديث الماسم من الماء وخالف في ذلك أبو سعيد الخدري وزيد بن خالد وابن
أبي وقاص ومعاذ بن رافع بن خديج وروى أيضا عن علي ومن غير الصحابة عمر بن عبد
العزير والظاهرية وقالوا لا يجب الغسل إلا إذا وقع الانزال ونسخوا بحديث الماء
من الماء المتفق عليه ويمكن تأييد ذلك بحمل الجهد المذكور في الحديث على الانزال
ولكنه لا يتم بهد التصريح بقوله وإن لم ينزل في رواية مسلم وأحمد وأصرح من ذلك
حديث عائشة إلا في بعده هذا أنصريحه بأن مجرد من الختان للختان موجب للغسل

من أوصاف الإيمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات أيهما لأن الذات من حيث هي لا تقبل

ذلك كما عرف في موضعه انتهى وهذا تعجب (٢١٤) عنى ورد لتظاهر الحديث بمقتضى رأى نصرته للمذهب والذي رحمه

أصارى وغيره وهو الوارد عن
السلف الذين اطلقوا ان الايمان
قول وعمل ويريدون نقص وكذا
نقله الدلائل كافي في كتاب السنة
من الشافعى وأحمد بن حنبل
ما حقق بن راهو به وغيرهم بل
قال به من الصحابة عمر بن الخطاب
وعلى بن أبي طالب وابن مسعود
ومع بن جبل وأبو الدرداء وابن
عباس وابن عمر وعمار وأبو
هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم
من التابعين كعب الاحبار
وعروة وضاوس وعمر بن عبد
العزيز وغيرهم وروى الدلائل كافي
ايضا بسند صحيح عن البخارى
قال انبت أكثر من ألف رجل
من العلماء بألامصار فزارت
أحمد منهم يختلف في أن انبت
قول وعمر ويريدون نقص فن
قلت الايمان هو التصديق بقله
وبرسوله والتصديق بى واحد
لا يقهرأ فلا يتصور كاله نارة
ونقصه أخرى أوجب بان قبوله
الزيادة والنقص ظاهر على تقدير
دخول القول والفعل فيه وفي
الشاهد مشاهد بذلك فان كل
أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل
حتى يكون في بعض الاحيان
أظم يقينا واخلاصا وتوكلا
منه في بعضها وكذلك في التصديق
والعرفة بحسب ظهور البراهين
وكثرتها ومن ثم كان ايمان
الصديقين أقوى من ايمان
غيرهم وهذا ما ذهب اليه الحق

ولكنها لا تتم دعوى الفسخ التي يزعمها الاولون الابعاد تسليم تأخر حديث أبي هريرة
وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث أبي بن كعب وحديث رافع بن خديج
لا استدلال بهما على الفسخ وهما صريحان في ذلك وسند كرهما وقد ذكر الحارثي
في لنايح والمنسوخ آثارا تدل على الفسخ ولو فرض عدم التأخر لم ينقض حديث
المؤمنين الماء عارضة حديث عائشة وأبي هريرة لأنه مفهوم وهما منطوقان والمنطوق
أرجح من المفهوم قال النووي وقد أجمع على وجوب الفسخ لم تنقض الحشنة في
الفرج وانما كان الخلاف فيه بعض الصحابة ومن بعدهم ثم انهم قد اجماع على
ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك الاداد قوله فقد وجب
عليه العمل هو يضم الغين المعجمة اسم للاغتسال وحقيقته افاضة الماء على الاعضاء
وزادت الهاء وية مع الدلائل ولم نجد في كتب اللغة ما يشهد بان الدلائل اخل في معنى
العمل فواجب ما صدق عليه اسم العمل للمأمورية افقة اللهم الا ان يقال حديث
بلوا لشعروا تنقوا البشر على فرض صحته مشعر بوجوب الدلائل لان الانقاء لا يحصل
بمجرد افاضة لا يقال اذا لم يجب الدلائل لم يبق فرق بين الغسل والمسلح لاننا نقول المسلح
الامر اولى على اشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب
بخلاف الغسل فإنه يجب فيه الاستيعاب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ادا قدم بغير شيهما الا ربع ثم مس الختان الختان فقد وجب
الفعل رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه واخطاه ادا جاوز الختان الختان وجب
العمل) واهما حديث آخر يلتزم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعائشة أما
وروى قوله صلى الله عليه وسلم واعتلنا وأخرجنا الشافعى في الام والشافعى وصححه
ابن حبان وابن الطان واعلم البخارى بان الاوزاعى اخطأ فيه ورواه غيره ع
عبد الرحمن بن القاسم مرسلًا واستدل على ذلك بان ابان الزناد قال سألت القاسم بن محمد
سمعت في هذا الباب شيئاً قال لا والله عبد الرحمن قال عن ابيه واجاب من صحبه بانه
يحتفل أن يكون القاسم كان نسبه ثم ذكر أوحد بثبانه عبد الرحمن ثم نسي قال
الحافظ ولا يحملوا الجواب عن نظر قال لا وروى هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تعبير
وتبع في ذلك ابن الصلاح قوله بين: هما قد تقدمت فيه الشعب قوله الختان المراد
به هنا موضع الخلق والختن في المرأة قطع جلدة في اعلى الفرج مجاوزة لخرج البول
كمرف الحديث ويسمى الخناض قوله جاوز وورد بلفظ الجواز ولفظ الملاقة ولفظ
الملاسة ولفظ الاذاق والمراد بالملاقة الهاذة قال القاسمى أبو بكر اذا غابت
الحشنة في الفرج فتسد وقعت الملاقة قال ابن سيد الناس وهكذا معنى مس الختان
الختان أى قاربه وداناه ومعه فى الزنى الختان بالختان الصاق به ومعنى المجاوزة ظاهر
قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى ما كياء من ابن العربي وليس المراد حقيقة

الحافظ ابن حجر لانه على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيها والكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طويل الذبول لا يحمله هذا

الامس ولا حقيقة الملاقاة وانما هو من باب الجواز والكناية عن الشيء بما يشبهه وبينه ملازمة أو مقاربة وهو ظاهر وذلك ان ختان المرأة في اعلى الفرج ولا يمسها الذكر في الجماع وقد اجمع العلماء كما أشار اليه على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولد له لم يجب الفسل على واحد منهم فلا بد من قدر زائد على الملاقاة وهو ما وقع مصرحاً به في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلقط اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الفسل أخرجه ابن أبي شيبة والتصريح بلقط الوجوب في هذا الحديث والذي قبله مشعر بان ذلك على وجه الحتم ولا خلاف فيه بين الفاتلين بان مجرد ملاقاته الختانان الختان سبب للفسل قال المصنف رحمه الله وهو يفيد الوجوب وان كان هناك حائل انتهى وذلك لان الملاقاة والمجاورة لا يتوقف صدقهما على عدمه (وعن أبي بن كعب قال ان الفتية التي كانوا يقولون المما من الممة رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر نأبالاغتنال بعدها رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ انما كان المما من المما رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها رواه الترمذي رحمه الله) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفي رواية أبي داود عن ابن شهاب حديثي بعض من أروى ان سهل بن سعد أخبره ان أبي بن كعب أخبره وجرم موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو أبو حازم ثم ساقه من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبي قال ان الفتية وساقه بلقط الكتاب الا انه قال في بدء الاسلام وقد ساقه ابن خزيمة أيضاً عن الزهري قال أخبرني سهل قال الحافظ وهذا يدفع قول من جزم بانه لم يسمعه منه لكن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد بن جعفر الراوي له عن معمر عن الزهري قال الحافظ وأحاديث أهل البصرة عن معمر يقع الوهم فيها لكن في كتاب ابن شاهين من طريقه - لي بن منصور عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري حديثي سهل وكذا أخرجه بقى بن مخلد في مسنده عن أبي كريب عن ابن المبارك وقال ابن حبان بمحمّل أن يكون الزهري سمعه من رجس عن سهل ثم اتى سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم ثبت فيه أبو حازم ورواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حارب بن أبي الاسود عن عميرة بن يقرب عن أبي بن كعب نحوه والحديث يدل على ما قاله الجمهور من النسخ وقد سبق الكلام عليه (وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجماع أهله ثم يكسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك انا وهذه ثم ففعل رواه مسلم) قوله ثم يكسل قال النووي ضبطناه بضم الياء ويجوز فتحها يقال اكسل الرجل في جماعه اذا ضعف عن الانزال وكسل بكسر السين مانع منه وقد جزم بما جزم به النووي ابراهيم الجربى وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين وقال

المختصر من أراد اسقية فاه مباحته فلم يراجعة من محله وهذا الحديث لم يسنده البخاري بل علقه وقد وصله ابو ذر الهروي في روايته والنسائي في سننه والحسن بن سفيان في مسنده والاممائي والدارقطني في غرائب مالك من تسع طرق والنسائي نحوه لكن قال ازنها فقد ثبت في جميع الروايات ما سقطه البخاري وهو

كتابة الحسنات المتقدمة قبل الاسلام وانما اختصره البخاري لان قاعدة الشرع ان الكافر لا يناب على طاعته في شر كد لان من شرط المتقرب كونه عارفاً بمن تقرب اليه والكافر ليس كذلك ورده النووي بان الذي عليه

الحق قول بل تنسل فيه بعضهم الاجماع أن الكافر اذا فعل افعا لا يجيله على جهة التقرب الى الله تعالى كصدقة وصله رحم واعتاق ومحوها ثم اسلم ومات على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب له وحديث حكيم بن حزام المروى في الصحيحين يدل عليه ودعوى انه مخالف للقواعد غير مسالة لانه قد يفتديه من أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فانه لا يلزم اعادتها اذا أسلم وتجزئته قال ابن المنير المخالف للقواعد دعوى أنه يكتب له ذلك في حال كفره وامانه تعالى يضيف الى حسنة في الاسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا

مانع منه وقد جزم بما جزم به النووي ابراهيم الجربى وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين وقال

ان يطل الله ان ينزل على عبده بما (٢١٦) شاه ولا اعتراض عليه واستدل غيره بان من آمن من أهل الكتاب

والرولى فصح وهو تصريح بما ذهب اليه الجمهور وقد استدلوا بذكر الخلاف فيه (وعن
رفع بن خديج قال نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بطن امرأتى فقامت
ولم أنزل وغسلت وحجرت فاحسبته فقال له عليه السلام الما من الماء قال رفع ثم امرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعد ذلك بأحد) الحديث حسنه الحازمي وفي
حسينه نظر لان في استناده ورشدين وليس من رجال الحديث وفيه أيضا مجهول لانه قال
عن بعض ولد رافع بن خديج فليكن ظر فالظاهر ضعف الحديث لاحسنه وهو من أدلة
مذهب الجمهور والى الباب عن علي بن أبي طالب وعثمان بن لزيير وطهه وأبي أيوب وأبي
عبد وأبي هريرة وغيرهم

(رب من ذكر احتلاما ولم يجد بالاداء لعكس)

عن حولة بنت حكيم امهات النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى
لرجل فتدركه ليس عليه غسل حتى تنزل كما قال الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل رواه أحمد
والناس في محتمصرا وانقطعت نسائات النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة فحتم لم
منامها فقال اذا رأت الماء المنعسل) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن أبي شيبة
قال البيهقي في الجامع الكبير وهو صحيح وذكره الحافظ في الفتح ولا يتكلم عليه وهو
متفق على معناه من حديث مسلم وقد تقدم وعند مسلم من حديث أنس وعائشة وعنده
أحمد من حديث ابن عمر والسائل عنده هو لاهي ام لميم وقد سالت عن ذلك خولة كافي
حديث الباب وسهله بنت مسلم عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة
وقد قول ابن عباس حديث الما من الماء بالاحتلام أخرجه ذلك عنه الطبراني واحله
في الترمذي وانقطعت نسائات رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الما من الماء في
الاحتلام قول الحافظ وفي استناده ابن لانه من رواية شريك عن أبي الجحاف والحديث
يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة اذا وقع الانزال وهو اجماع الاما يحكى عن
الخصمي واشترطت الهادوية مع تيقن خروج المني تيقن الشهوة أو ظنهما وهما
الحديث وحديث أم سلمة لسابق وحديث عائشة الا ترى بذلك وتأنيده بان
المنى انما هي الشهوة في جميع الحالات أو غالبا تقييد بالعادة وهو ليس
بنافع لان محلى النزاع من وجوب الماء ولو يترك شهوة فالادلة قاضية بوجوب الغسل
عليه والتقيد بتيقن الشهوة أو ظنهما مع وجود الماء بقضى به بدم وجوب الغسل
الاهم الا أن يجعل محجودا لما لا يظن الشهوة بطريق العادة بعد دم انكسالة
أحدهما عن الآخر ولكنهم لا يقولون به (عن عائشة رضى الله عنها قالت سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجد الماء ولا يدركه احتلاما فقال يغتسل
وعن الرجل يرى ان قد احدثه لم ولا يجد الماء فقال لا يغسل عليه فقالت أم ساه المرأة
ترى ذلك عليها الغسل قال نعم انما النساء قاتن الرجال رواه البخاري)

بثني أجره مرتين كما قال عليه
القرآن والحديث الصحيح وهو
لوسات على إيمانها الا قوله لم ينفعه
شي من عمله الصالح بل يكون هباء
منثورا فدل على ان ثواب عمله
الاول يكتب له مضافا الى عمله
الشاى وبه قوله صلى الله عليه وآله
وسلم الما الله عائشة عن ابن
جدعان ما كان يصنعه من الخير
أينذمه فقال انه لم يقل يوما رب
اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل
على انه لو قالها بعد ان سلم نفعه
ما عمل له في الكفر ورواه هذا
الحديث أئمة أجماع منهم ورون
وهو مسلم بلانظ الاخبار على
سبيل الانفة راد مع التصريح
بإجماع الصحابة من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم (عن عائشة)
أم المؤمنين (رضي الله تعالى عنها)
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عيها (خال عندها امرأة
فقل) وللاصلي بحذف الفاء
(من هذه) المرأة (قات) عائشة
هي (فزنه) بعد دم الصرف
للتأنيث والعلية اذ هو كناية عن
ذلك وهي الحولا بالهاء والمد
كافي مسلم بنت نويت به من
مصغرا (تذكر) بفتح المنة
الفوقية أى عائشة (من صلاتها)
ولعب الاربعين كبرياء الحسية
المضمومة مبنيا على اسم فاعله
أى يذكرون ان صلاتها كثيرة
وتند الخاري في صلاة الليل
معان الانعام بالليل ولعل عائشة

أمنت عليها الفتنة فدحت في وجهها لكن في مسند الحسن بن سفيان كانت عنده امرأة الحديث
فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا يا عائشة قالت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعبد أهل المدينة

تظاهر هذه الرواية ان مدحها مكان في غيبها (قال) صلى الله (٢٢٥) عليه وآله وسلم (مه) بفتح الميم

وسكون الهمزة اسم للزجر في
الكفر ثم اهاجر مدح المرأة
بما ذكرته أو عن تكلف عمل
مالا يطاق ولذا قال بعده (عليكم)
من العمل (بما) وللاصلي
ما (تطيعون) أي بالذي تطيعون
المداممة عليه وحذف العائد
للهلم به ومنطوقه يقتضي الامر
بالاقتصار على ما يطاق من
العبادة ومفهومه يقتضي
الهمي عن تكليف ما لا يطاق
وسبب وروده خاص بالصلاة
ولكن اللفظ عام فيشمل جميع
الاعمال وعدل عن خطاب
النساء الى خطاب الرجال طلبا
لتهميم الحكم فغلب الذكور
على الاناث في الذكر (فوالله)
فيه جواز الخلف من غير
استحلاف وقد يستحب اذا كان
في تفهيم امر من أمور الدين
أوحث عليه أو تنفيع من محذور
(لا يعل الله حتى) ان (تعلوا) بفتح
الميم في الموضعين وهو من باب
المشاكلة والازدواج وهو ان
تكون احدي اللفظتين موافقة
للاخرى وان خالفت معناها
واللال ترك الشيء استمقالا
وكراهة له مدح وصحة
فيه وهو محال على الله تعالى
بالاتفاق قال الامام علي وجاعة
من المحققين هو على سبيل الجواز
لانه تعالى لما كان يقطع نوابه
عن قطع العمل ملا لا عبر عن
ذلك باللال من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصحيح لا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه فقال أحمد هو
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في
حديثه اضطراب أخرجه مسلم مقروفا بابا فيه عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال
يحيى القطان ضعيف وروى انه كان لا يحدث عنه وقال صالح جزرة مختلط الحديث
وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان غلب عليه التعبد حتى غفل عن حفظ
الاخبار وجودة الحفظ فوعدت المذاكير في حديثه فلما غش خطوه استحق التعلل
وقد تفرده المذكور عند من ذكره المصنف من الخريجين له ولم يجده عن غيره وهكذا
رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه فالحديث معلول بعنتين الاولى العمري المذكور
والثانية التفرده وعدم المتابعات فتصر عن درجة الحسن والحكمة والله أعلم والحديث
يدل على اعتبار مجرد وجود المني سواء انضم الى ذلك ظن الشهوة أم لا وقد تقدمت
الاشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة
بمخرج المني

(باب وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم)

(عن قيس بن عاصم انه أسلم فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه
الترمذي لا ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن
وهو يدل على مشروعية الغسل ان أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطاوعة أحمد بن حنبل
وذهب الشافعي الى أنه يستحب له ان يغتسل فان لم يكن جنباً أجزأه الوضوء وأوجبته
الهادي وغيره على من كان قد اجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا اعدم صحة
الغسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته ابو حنيفة على من اجنب ولم يغتسل حال
كفره فان اغتسل لم يجنب وقال المنصور بالله لا يجب الغسل على الكافر بعد اسلامه
من جنابة اصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب
مطلبة الحديث الباب وحديث ثمامة الاني وحديث امره صلى الله عليه وآله وسلم
لوائله وقتادة الراوي عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحاكم في تاريخه فيسأور
قال الحافظ وفي أسانيد الثلاثة ضعف واحتج القائلون بالاستحباب الامن اجنب بانهم
يا امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص بالامر به
به ضادون بهض فيكون ذلك قرينة تصرف الامر الى التندب وأما وجوبه على المجنب
فلا دلالة القاضية بوجوبه لانهم اختلفوا بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستحباب مطلقا
لعدم وجوبه على المجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله والتظاهر بالوجوب لان امر
البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الامر لمن عداهم لا يصلح ممتسكا لان غاية ما فيها
عدم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم (وعن أبي هريرة ان ثمامة أسلم فقال النبي صلى الله

هو الذي اقتره دواني الرغبة اليه (٢٢٦) قاله الهروي وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى

عليه وآله وسلم لم اهبوا به الى حائط بي فلان فروه ان يغتسل رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد في الصحيحين وليس فيه ما لا امر بالاعتسال وانما فيه ما انه اغتسل والحديث قد تقدم الكلام على فقهاء

• باب الغسل من الحيض •

(عرائسة نفاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض ف سألت النبي صلى الله عليه وآله

وم قال ذلك عرق وليست بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فادعي الصلاة واذا أدبرت

فادعي الغسل رواه البخاري) الحديث متفق عليه بلانظ فاغسلي عنك الدم وصلي

قوله ذلك بكسر الكاف قوله وليست بالحيضة الحيضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر

المحدثين وكاهم وموسى بن كاهن والكسري رادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر قاله

الحافظ وقال النووي هو متعين أقرب من المتعين وأما قوله فاذا أقبلت الحيضة

فيجوز فيه الوجهان مع اجواز احسن انتهى قال الحافظ والذي في رواية بفتح الحاء

في الموضعين قوله وصلي أي بعد الاعتسال وقد وقع التصريح بذلك في بعض روايات

البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض والحديث يدل على ان المرأة اذا ميزت

دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتغسل على اقباله وادباره فاذا انقضى

قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة لا تصلي

بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة ومقتضية لظاهر قوله توضئي لكل صلاة

قال الحافظ رحمه الله قال الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة وكذا

عند الهاوية ويدل على عدم وجوب الاعتسال لكل صلاة وفيه خلاف وسيأتي الكلام

عليه في باب غسل المستحاضة وفي أبواب الحيض لان المصنف رحمه الله لم يورد هذا

الحديث مع سائر رواياته هنا لثبوت انما ساقه هنا لاسيما دلالة على غسل الحائض ولم

بأمرها صلى الله عليه وآله وسلم بالاعتسال الا في ادبار الحيضة

• (باب تحريم الفراء على الحائض والجلب) •

عن علي كرم الله وجهه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي حاجته ثم

يخرج فيقرأ نقرأ نوبيا كل معناه اللهم ولا يحجب به وربما قال لا يحجزه من القرآن شيء

اي الجنابة رواه الترمذي لكن انظر الترمذي مختصر كان يقرأ ما قرأ على كل حال لم

يكن جنبا وقال حديث حسن صحيح الحديث أيضا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم والبيهقي وصححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق

والبلغوني في شرح الحديث وقال ابن خزيمة هذا الحديث ثلث رأس مالي وقال شعبة

ما أحدث حديث أحسن منه قال الشافعي أهل الحديث لا يفتنون قال البيهقي انما قال

ذلك لان عبد الله بن لمعة راويه كان قد تغير وانما روى هذا الحديث بعدما كبر قاله شعبة

وقال الخطابي كان أحد يوهن هذا الحديث وقال النووي خالف الترمذي الا كثرون

هو الذي اقتره دواني الرغبة اليه

بناهي جهنم وهذا كله

نأه على ان حتى على باب في انتم

لغاية وما يترتب عليهم من

المفهوم وجنح بعضهم الى

نأه يلها فليل معناه لا يعمل الله اذا

لأن وهو مستعمل في كلام

العرب يقولون لا يفعل كذا حتى

يبيض القار أو حتى يشيب

اغراب وقال المازري قبل

ان حتى هنا جمع في الواو فيكون

التقدير يعمل وتعملون فنفي عنه

الملل وأثبتته لهم وقيل حتى بمعنى

حين والاول ايق رأجرى على

النفاءد وانه من باب المقابلة

اللفظية وبؤيده ما وقع في بعض

طرق الحديث عائشة بلاظ

اكفوا من العمل ما تطيقون

فان قوله لا يعمل من الثواب حتى

تتلوا من العمل لكن في نسخة

موسى بن عبيدة وهو ضعيف

(وكان أحب الدين) أي لطاعة

(إليه) أي الى الرسول صلى الله

عليه وآله وسلم وفي رواية المسقاة

الى الله وليس بين الروايتين

تخالف لان ما كان أحب الى

الله كان أحب الى رسوله ومعنى

المحبة من الله تعالى الارادة

بالثواب أي أكثر الأعمال

ثوابا أدومها وفي رواية بي

الوقت والاصلي وكان أحب

بالرفع اسم كان (مادوم) أي

واظب (عليه صاحبه) وان قل

فيما لا دومة على القليل تستمر

الطاعة بخلاف الكثير الشاق

صلى الله عليه وآله وسلم ورافقه بأمته حيث أرشدهم إلى ما يصلحهم (٢٢٧) وهو ما يستقيم الدوام عليه من غير مشقة جراح الله عنا ما هو

أهله والتعبير بأحب هنا يقتضى
أن ما لم يداوم عليه صاحبه من
الدين محبوب ولا يكون هذا إلا
في العمل ضرورة أن ترك
للإيمان كفر قاله في المصابيح
قال ابن الجوزي إنما أحب
الدائم اثنين أحدهما أن
التارك للعمل بعد الدخول فيه
كلمة عرض بعد الوصل فهو
متعرض للذم وهذا ورد الوعيد
في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن
كان قبل حفظها لا تتمين عليه
ثانيهما أن مداوم الخير ملازم
للخدمة وليس من لازم الباب
في كل يوم وقتا ما كان لازم يوما
كاملا ثم انقطع وزاد البخاري
ومسلم عن عائشة أن أحب
الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن
قل وفي هذا الحديث الدلالة
على استعمال الجواز وفضيلة
المداومة على العمل وتسمية
العمل ديناً وقد أخرجه البخاري
أيضاً في الصلاة ومسلم ومالك في
موطئه (وعن أنس) هو ابن
مالك (رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) قال
يخرج من النار) بفتح المنة
التي هي من الخروج وفي رواية
الأصلي وأبى الوقت بضمها
من الإخراج في جميع الحديث
(من قال لا إله إلا الله) مع قول
محمد رسول الله فالجزء الأول علم
على الجموع كقول هو الله أحد

فضحوا هذا الحديث وقد قدمنا من صححه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن سالم يحدثنا عن عوف وثقه
والحديث يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن وقد ذهب إلى تحريم قراءة القرآن على
الجنب القاسم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة دون آية إذ ليس بقرآن وقال المؤيد بالله والامام أي
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل لغير التلاوة كما مر من إفتي لا تصد التلاوة
احتج الأولون القائلون بالتحريم بحديث أبي وحديث ابن عمر الذي سيأتي وحديث
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فإن أصابته فلا ولا حرفاً ويحجب عن ذلك بأن
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ترك التلاوة حال الجنابة ومثله لا يصلح مع كمال الكراهة فكيف يستدل به على التحريم
وأما حديث ابن عمر ففيه مثال سفذ كره عند ذكره لا يفتنض معه الاستدلال وأما حديث
أقرؤ القرآن الخ فهو غريب مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام لأنه أخرجه أبو
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ شيئاً من
القرآن ثم قال هكذا من ليس يجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله موقوفون
فارفع هذا الصلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرجه البخاري عن ابن عباس أنه لم يرد
في القراءة للجنب بأساً ويؤيده التمسك بعموم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم كان يذكركم الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح لتخصيص
هذا العموم وللتقل عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث
في استناده إسماعيل بن عياش وروايته عن الجواز بين ضعيفة وهذا منها وذكر البزار أنه
تفرد به عن موسى بن عقبه وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما البيهقي لكن رواه
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجوه آخر وفيه مبهمة عن
أبي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سبيل الناس طريق المغيرة
وأخطأ في ذلك فإن فيه أعباء الملائكة من جهة وهو ضعيف ولو سلم منه لصح استناده وإن كان
ابن الجوزي ضعفه بضعفة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فإن مغيرة ثقة وقال أبو حاتم
حديث إسماعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا
باطل أنكره علي إسماعيل بن عياش والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب وقد
عرفت بما ذكرناه لا ينتهض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في
الحديث الذي قبل هذا ويدل أيضاً على تحريم القراءة على الحائض وقد قال به قوم
والحديث هذا والذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح سار إلى القول
بالتحريم للدليل (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الحائض ولا

على السجدة كلها وإن كان قبل منبر وعيبة ضمها إليه كما قاله العيصي والكبريتي قال القسطلاني وفي ذلك نظر على

ما به في قول الاول كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد بالقول هنا

النسب من الشرائع (رواه الدارقطني) الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك
ومندوب لي نوضع وقد روى وقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي
هذا له ثرايس بالقوى وصح عن عمرانه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه
في اخذ نيات بسند صحيح

• رتب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من اليبس فيه الا ان يتوضأ •

عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ناولني الخمر من المسجد
فدأت يحدت فقال نحيضك ليست فيك رواه الجماعة الا البخاري الحديث
حسنة الترمذي وهو صحيح بتصحيح مسداه كما قاله ابن سديد الناس واخرجه له في
صحيحه واما أبو الحسن الدارقطني فانه ذكر فيه اختلافاً على الاعمش في هذا الحديث
وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي
ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد ان بين فيه وجه الصواب واكذبه تفرد به
ثابت بن عبيد وهو وان كان ثقة فليس في مرتبة الخنط والاتقان الذي يقبل معه تفرد
ويمكن ان يجاب عن علالة التفرد له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل
عن الاعمش عن ثابت بن محمد بن أبي يزيد عن عائشة وعن عبد الوارث بن سعيد
وعبد الرحمن الحاربي كلاهما عن ثابت بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر
الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه مناهات لطريق
ثابت بن عبيد وهي وان كانت واهية فهي تحصل تقوية قوله انهمرة الخمر بضم الخاء
المهجرة واسكان ايم قال الهروي وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حر
وجهه في سجود من حصى أو نسيجة من خوص وقال الخطابي هي السجادة بسجدة عليها
المصلى وهي عند بعضهم قد رمابضع عليه المصلى وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم
أكبر من ذلك قولاً ان حوضك الحوض فيدها الخطابي بكسر الخاء لهمله يعني الحالة
واهية وقال المحدثون يفتقون الحاء وهو خطأ وصوب القاضي عياض الفتح وزعم
ان كسر الحاء هو الخطأ لان المراد الدم وهو الحوض بالفتح لا غير وقد تقدم كلام الحافظ
والنور في باب وجوب الغسل على الكافر والحديث يدل على جواز دخول الحائض
المسجد للحاجة واكثبه يتوقف على تعلق الحاء بالمرور أعني قوله من المسجد بقوله
ما وليني وقد قال بذلك طائفة من العلماء واسد لوايه على جواز دخول الحائض المسجد
للحاجة تعرض لها اذ لم يكن على جدها نجاسة وانما الاقنع من المسجد لا مخافة
ما يكون منها وعلاقته طائفة أخرى بقولها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
المسجد ما وليني الخمر على التثنية والآخر عليه المشهور ومن مذهب العلماء انها
لا تدخل لامقبة ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حول المسجد الحائض ولا جنب
وساقي الكلام عليه في هذا الباب قالوا ولان حديثهم أغلظ من حديث الجنابة والجنب

انقول النسبي فله من أقر
بالتوحيد وصدق فلا قرار له بد
منه فلهذا ذهب في كل مرة
والثناوت يحصل في التصديق
على الوجه المتقدم (وفي قلبه
وزرته عيرة من خير) أي من
إيمان كفي الرواية الأخرى
وإرادته لإيمان بجميع
ما جاء به الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم والثنوين في خير
لتمثيل المرغب في تحصيله اذ
اذا حصل الخروج باقلى مما يطلق
عليه اسم الإيمان فبالكثير منه
أخرى فنقلت الوزن فتمت تصور
في الاجسام دون المعاني أجيب
بان لم يعمد شبيه الجسم فضيف
اليه مهوم واخره وهو وزن
(ويخرج من النار من قول لاله
الحق الله) محمد رسول الله (وفي
قلبه وزرته) بضم الباء وتشديد
الراء وهي القمصة (من خير
ويخرج من النار من قول لاله
الا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه
وزرته من خير) واحدة الدر
وهو كما في القاموس صفار النمل
ومائة منها زفة حبة شعير انتهى
واقربه ان أربع ذرات وزن
خردلة وهو الهباء الذي يظهر
في شعاع الشمس مثل رؤس الابر
وهو الساقط من السحاب بعد
وضع كنف فيه ونفضها ونسب
هذا الأخير لابن عباس فوزن
الذرة هو التصديق الذي لا يجوز
ان يدخله التقص وبافي البرة والشهيرة من الزيادة على الذرة فانما هو من زيادة الاعمال التي يكمل

التصديق بها وليست زيادة في نشر التصديق قاله المهلب وقال في الكواكب (٢٢٩)

وانما أضاف هذه الاجزاء التي في
الشعيرة البقرة الزائدة على الذرة
الى القلب لانهما كالإيمان
التمام انما هو قول وعمل والعمل
لا يكون الا بقية واخلاص من
القلب فلذا جاز ان ينسب العمل
الى القلب اذ تمامه يتصدق
القلب فان قلب التصديق للقلب
كأن في الخروج اذا اؤمن لا يجلد
في النار وأما قوله لا اله الا الله
فلا جرم أحكام الدين عليه فما
وجه الجمع بينهما ما أجيب بان
المثله شتات فيهما فتعال جماعة
لا يكون مجرد التصديق بل لابد
من القول والعمل أيضا وعليه
الجزري أو المراد بالخروج هو
بحسب حكمنا به أي الحكم
بالخروج لمن كان في قلبه إيمان
ضاماً اليه عنوانه الذي يدل عليه
اذ الكلمة هي شعار الإيمان في
الدين وعليه مدار الأحكام فلا بد
منه حتى يصح الحكم بالخروج
اتهي وقال ابن بطال التفاوت
في التصديق على قدر العلم والجهل
فن قل علمه كان تصديقه مثلاً
بقدر اذرة والذي فوقه في العلم
تصديقه بقدر اذرة أو شعيرة الا
أن التصديق الحاصل في قلب
كل واحد منهم لا يجوز عليه
النقصان ويجوز عليه الزيادة
بزيادة العلم والمعاينة وبالجملة
فحققة التصديق واحدة لا تقبل
الزيادة والنقصان وقدم الشعيرة
على البقرة لكونها أكبر جرماً
منها وأخر الذرة لصغرهما فهو من
قلبه

لا يمتك فيه وانما اختلفوا في عبوره والمشهور من مذاهب العلماء منعه فالحائض أولى
بالمنع ويحتمل ان يكون المراد بالمسجد هنا مسجد بيتته الذي كان يتغفل فيه فيسقط
الاختصاص به في هذا الباب وقد ذهب الى جواز دخول الحائض المسجد وانما لا تمنع
الانحافه ما يكون منها زيد بن ثابت وحكام الخطاي عن مالك والشافعي وأحمد وأهل
الظاهر ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأي وهو المشهور من مذهب مالك
(وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على احداها وهي حائض
ويضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احداها بخمرته فتضعها في
المسجد وهي حائض روى أحمد والشافعي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا
محمد بن منصور عن سفيان عن ميمونة عن أمه ان ميمونة قد كرهه ومحمد بن منصور ثقة
وميمونة وثقة ابن معين وقد أخرجه بهذا الوجه هذا اللفظ عنها عبد الرزاق وابن أبي شيبة
والضياء في المختارة وللحديث شواهد أما قراءة القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في
الصحاح وغيرهما من حديث عائشة ولا يس فيها خلاف وأما وضع الخمرة في المسجد فهو
محتمل لمن قال بجواز دخول الحائض المسجد للحاجة ومؤيداته ملق البخار والمجرو في
الحديث الاول بقوله ناوليني لان دخولها المسجد لوضع الخمرة فيه لا فرق بينه وبين
دخولها اليه لاخر اجها وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر
ان جواريه كن يغسلن رجله ويعطينه الخمرة وهن حيض (وعن جابر قال كان احدا
يعرف في المسجد جنباً محجاً اذا رواء سعيد في سننه وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشربون في المسجد وهم جنب روى ابن لمدر)
الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة وقد أراد المصنف بهذا الاستدلال
المذهب من قال انه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والشافعي
وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الا عابري سبيل والعابرون انما يكون في محل
الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة وتقييد جواز ذلك بالشرف لا دليل عليه بل الظاهر ان
المراد مطلق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايصان القرآن عن مثله
وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب ان رجلاً من الانصار كانت أبواهم الى
المسجد فكانت تصيهم جنباً فلا يجدون الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله
تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل وهذا من الدلالة على المطلوب بما لا يفتق به من ريب
وأما ما استدله القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه
من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وسيأتي دفع كونه فيه
مقال سنيته هو عام مخصوص بادل جواز العبور وحمل الآية على من كان في المسجد
واجنب تعسف لم يدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وجوه بيوت أصحابه شريعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت من المسجد
باب الترفي في الحكم وان كان من باب النزل واليهاري في آخر التوجيه عن أنس مرفوعاً أدخل الجنبية من كان في قلبه

نردفة ثم من كان في قلبه ادنى (٢٣٠) شيء فهو ذامع في الذرة وفي هذا الحديث الدلالة على زيادة الايمان وقصصانه

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجا ن ينزل فيهم رخصة
فخرج لهم فقال وجهو هذه البيوت عن المسجد فاني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب
رواه أبو داود عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرحة هذا
المسجد فنادى بأعلى صوته أن المسجد لا يحل للحائض ولا جنب رواه ابن ماجه الحديث
ثم روي صحيح كسباقي وأخرج الثاني أيضا الطبراني قال أبو زرعة الصحيح حديث عائشة
وكلاهما من حديث قتات بن خليفة عن جسر وضمف ابن حزم هذا الحديث فقال بان
أقلت مجدهول الحال وقال الخطابي ضمه واهذا الحديث وأقلت راويه مجدهول لا يصح
له احتجاج به ونيس ذلك بسند يدين فان وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في
الكشاف صدوق وقال في لبدرا المنير بل هو مشهور ثقة وأما جسر فقال البخاري
ان عندها عتبات قال ابن القطان وقول البخاري في جسر ان عندها عتبات لا يكتفي في
رد اخبارها وقال المحلى تابعه ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن
لقطان حديث جسر هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس ولعمري ان
التحسين لا قل مراتبه لثقة رواه وجود الشواهد له من خارج فلا حاجة لابي محمد يعنى
ابن حزم في رده ولا حاجة بنا الى تصحيح ما رواه في ذلك لان هذا الحديث كافى في الرد قال
الحافظ وأما قول ابن الرفعة في وأحرشروط الصلاة أن قلت متروك فردود لأنه لم يثله
أحمد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد للجنب والحائض
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث وينهى عائشة عن أن تطوف بالبيت متفق
عليه وقال داود والمزني وغيرهم انه يجوز مطلقا وقال أحمد بن حنبل واسحق انه يجوز
للجنب اذا توضأ لرفع الحدث لا الحائض فقع قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث
الباب كما قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة قاله لكون الطواف بالبيت صلاة
وقد تقدم والبرهان الاصلي قاضية بالجواز ويجاب بان الحديث كما عرفت أما حسن أو
صحيح وجزم ابن حزم بالبطلان مجازفة وكثيرا ما يقع في مثاها واحج من قال بجوازه
للجنب اذا توضأ بما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث وانظره وهذا يمنع بعمومه
دخوله مطلقا لكن خرج منه المجاز لما سبق والمتوضئ كما ذهب اليه أحمد واسحق لما
روى سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد
بن أسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يجلوس في المسجد وهو مجنون اذا توضأ وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقدون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل
يكون جنباً فيتوضأ ثم يدخل المسجد فيحدث انتهى ولكن في كلا الاستادين هشام

نردفة ثم من كان في قلبه ادنى
ودخل طائفة من عصاة
الموحدين النار وان الكبيرة
لا يكدر من علمها ولا يخلد في النار
ورواه كاهن أئمة أجلاء بصريون
وفيه الحديث والعنقة وأخرج
البخاري أيضا في التوضوء سلم
في الامم ورواه في سنة
جهنم قال حسن صحيح (عن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه
اربع من اليهود) هو كعب
الاحبار قبل ان يسلم بين ذن
معد في مـ مـ مـ والطبراني
تفسيره والطبراني في الاوسط
ولبخاري في المغازي عن قيس
ابن مسلم ناسا من اليهود وله
في التفسير من هذا الوجه يلاحظ
قال اليهود فيحصل على اسم
كانوا حين سأل كعب عن ذنب
بجاعة ونسبكم كعب على اسانهم
(قال له) أى امر يا أمير
المؤمنين رهو قول من نسب
بذلك من الخلفاء الرشدين وروى
أبو بكر بقتل لخليفة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)
مبتدأ وساغ مع كونه
لخصمه بالصنعة وهي (في كآكم
تقرؤنها) والخبر (لوعاينا
معشر اليهود نزلت) أى لوزنات
عليه لان لولا تدخل الاهل الفعل
لحذف الدلالة لفعل المذكور
عليه ومعشر نصيب على
الاختصاص أو أعنى معشر
اليهود (لاخذنا ذلك اليوم هبدا)
نقط مـ في كل سنة ونسرقه
اعظم ما حصل فيه من كمال الدين والعلم من العبود لانه يعبد في كل عام (قال) عـ يرضى الله عنه

(أى آية هي قال) كره - (اليوم أكلت لكم دينكم) أى بالنصر والاظهار (٢٣١) على الاديان كلها أو بالتصبيص على

قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وفروع الاعمال وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز والسنة المطهرة (وأقامت عليكم نعمتي) بالله - داية والتوفيق أو بأكمل الدين بالكتاب والسنة أو بفتح مكة وهدم منارات الجاهلية (ووضيت لكم الاسلام) أى اخترته لكم (دينا) من بين لاديان وهو الدين عند الله (قال) وفى رواية الاربعة فقال (عمر) رضى الله عنه (قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى نزلت) وفى رواية الاصل على أنزلت (فيه على النبي) وفى رواية أبى ذر على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم وهو قائم) أى والحال ابه قائم (بعرفة) بعدم الصرف للعبارة والتأنيث (يوم الجمعة) وفى رواية يوم الجمعة ومعناه اما جامع الناس أو مجموع له وانما لم يقل عمر جعلناه عيداً يطابق جوابه السؤال لانه ثبت فى الصحيح ان النبوة كان بعد العصر ولا يتحقق العيد الا من أول النهار وقد قالوا ان رؤية الهلال بعد الزوال للقابلة ولا ريب ان اليوم اتالى ليوم عرفة عيد للمسلمين فكانه قال جعلناه عيداً بعد ادراكنا استحقات ذلك اليوم للتعبدية فيه وفى فى الفتح عندي ان هذه الرواية امكننى فيها بالاشارة والافرواية امحق بن قبيصة قد نصت على المراد واقتضه يوم الجمعة

ابن سعد وقد قال أبو حاتم انه لا يحتج به وضعفه ابن معين وأحمد والنسائي وقال أبو داود انه أثبت الناس في زيد بن أسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من العبادة حجة ولا سيما اذا خالف المرفوع الا أن يكون اجماعاً

(باب بطوف الجنب على نسائه بغسل وباعسال)

(عن أنس اب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يطوف على نسائه بغسل واحد رواه الجماعة الا البخارى ولا جرد والنسائي في ليلة بغسل واحد) الحديث أخرجه البخارى أيضاً من حديث قتادة عن أنس. لفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قال قلت لأنس بن مالك أو كان يطيقه قال كما تحدث انه أعطى قوة ثلاثين ولم يذكرفيه الغسل قال ابن عبد البر ومعنى الحديث انه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه في وقت ليس لواحدة منهن يوم معين معلوم فجمعهن يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد والله أعلم لانهن كن سواهن وسقته صلى الله عليه وآله وسلم فيهن العدل بالقسم بينهما وأن لا يس الواحدة في يوم اخرى وقال ابن العربي ان الله أعطى نبيه ساعة لا يكون لازواجه فيها حق تكون مقطعة له من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهن وفى مسلم ان تلك الساعة كانت بعد العدا رها واشتعل عنها كانت بعد المغرب أو غيره وقد ألفتنا في باب تأكيد الوضوء للجنب تأويل النووى فليرجع اليه والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من أراد معاودة الجماع قال النووى وهذا باجماع المسلمين وأما الاستحباب فلا خلاف فى استحبابه للحديث الا فى بعده هذا ولكن ذهب قوم الى وجوب الوضوء على المعاور وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيد الوضوء للجنب (وعن أبى

رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه فى ليلة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلاً فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلاً واحداً فقال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذى قال الخافض وهذا الحديث طعن فيه أبو داود - فقال حديث أنس أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لانه لم ينف عنه الصحة قال النسائي ليس بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان بفعله - هذا مرة وذلك اخرى وقال النووى هو محمول على انه فعل الامرين فى وقتين مختلفين والحديث يدل على استحباب الغسل فى المعاودة ولا خلاف فيه

(أبواب الاغتسال المستحبة)

(باب غسل الجمعة)

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى الجمعة فليغتسل رواه الجماعة ولم ادا أراد أحدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طرق

يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عبد والطبرانى وهما النسا عبد وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس ان يهوديا سأل عن

ذلك فذل زلات في يوم عيدين يوم (٢٣٢) جمعة ويوم عرفة فظاهر ان الجواب تضمن انه لم اتخذ ذلك اليوم

عيدا هو يوم الجمعة وتحتوا
يوم عرفة عيد الله ليلة العيد
وقال النووي فتد اجتماع في ذلك
يوم ضيقان وشرفان معلوم
تعميم الكبر منها ما اذا اجتمعا
زد تعظيم فقد لا يكون
ايوم عيد او عظمت مكانة في
رجال هذا الحديث في مرتبة
كوفيت ورواية صحيحة في
صحيح الترمذي ورواية صحيحة في
راعية وخرجه البخاري في
مع زى وكتبه يروى لا ينعص
ومس لم يتردد في قول حسن
صحيح وكذا يروى في الايمان
والحج وقد جزم السدي به
يل به هذه الآية شي من
حرم من طهر وهو الذي يروى
ن يدل لمن قد حصل بقرآن
واحد لا حاجة الى غيره
في سلوكه سبل لايمان وبه
رتبه على أهل التقية
وأصحاب الرضى عن طه من
عبد الله بن عثمان القتيبي
لنبي أحد عشر مرة بالبركة
المتشول يوم الجمل لعشر خيول
من حدى الاولى سنة
وثلاث ودفن بالبصرة وله في
اجارى أربعة أحاديث روى
انه يروى يقول جابر بن جابر
فهام بن ثعلبة وبه جزم ابن بطال
وافيد بن سعد بن بكر والحامل
لهم عن ذلك اياد مسلم النصف
عقيب حديث طه ولان في كل

كثيرة وروى غير واحد من الثمّة وعد ابن حنبل من رواه عن مافع فباعه وافوق ثلثمائة
نفس وعقد من رواه من الصحابة غير ابن عمر فبلغوا أربعة وعشرين صحابيا قال الخطيب
وقد جعلت طرقه عن مافع فبلغوا مائة وعشرين نفسا وفي الغسل في يوم الجمعة أحاديث
غير من كرام المصنف مافع جابر عند الساقى وعن البراء عند ابن أبي شيبة في المصنف
وعن انس عند ابن عدى في الكامل وعن بريدة عند البزار وعن ثوبان عند البزار أيضا
وعن سهل بن حنيف عند الطبراني وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني أيضا وعن ابن
عباس عند ابن ماجه وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني وعن ابن مسعود
عند بزار وعن حنيفة عند أبي داود وفي الباب عن جماعة من الصحابة يأتي ذكرهم
في أبواب الجمعة ان شاء الله والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة وقد اختلف الناس
في ذلك قال النووي فحكى وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة وبه
قال أهل الظاهر وحكاها ابن المذرك عن مالك وحكاها الخطيب عن الحسن البصري ومالك
وحكاها بن المنذر وأيضاً عن أبي هريرة وعمار وغيرهما وحكاها ابن حزم عن عمرو بن
من الصحابة من يروى عنهم وحكى عن ابن خزيمة وحكاها شارح الغنية لابن سريته
قوله لا يفي وقد حكى الخطيب وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة
واسم الصحيح بدونه وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفتها لامصار الى انه
مستحب قال القسطنطيني عياض وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه استدلال
الاقول عن وجوبه بالاحاديث التي أوردها المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب
وفي بعضه التصریح بالنظر لوجوبه وفي بعضه الامره وفي بعضه انها حق
على كل مسلم ولم يوجب ثبت باقل من هذا واحتج الآخرون بعدم الوجوب
بحديث من يوصافا حسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنت غفرله ما بين الجمعة
في الجمعة وزيادة ثلاثة أيام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال انظر طي
في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستدلال باب ما لفظه ذكر الوضوء وماله مرتبة
عليه لنواب المقتضى لجمعة يدل على ان الوضوء كاف قال ابن حجر في التلخيص انه من
أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة واحتجوا أيضا بعدم الوجوب
بحديث سمرة الا في لقوله فيه ومن اغتسل فاعسل أفضل فدل على انه ترك الغسل
والوضوء في أصل الغسل وعدم تحتم الغسل وبحديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب
وقد ترك الغسل قال النووي وجه الدلالة أن الرجل فعله وأقره عمرو من حضر ذلك الجمع
هو أهل الحل والعقد ولو كان واجبا لم تركه ولا لزومه وبحديث أبي سعيد الا في
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسما في في هذا الباب
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسما في في هذا الباب
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسما في في هذا الباب
وبحديث عائشة الا في وجه دلالة انهم انما أمروا بالاغتسال لاجل تلك الروايع

القرطبي بان سابقهما مختلفا واسا ثلثهما متباينة قال وذعوى (٢٢٥) انه ما قصة واحدة دعوى فرط وتكلف

شطط من ضرورة وقواه بعضهم بان ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا الضمام الا الاول وهذا غير لازم وقال التستلابي هو ضمهم أو غيره (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهل نجد) بفتح النون وسكون الجسيم وهو كافي العباب وغيره ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق وفي رواية أبي ذر جابر رجل من أهل نجد الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثائر) أي متفرق شعير (الرأس) من عدم الرفاهية فحذف المضاف للقرينة العقلية أو أطلق اسم الرأس على الشعر لانه ثبت منه كما يطلق اسم السماء على المطر أو بمبالغة يجعل الرأس كأنها المنتفشة قال في الفتح فيه اشارة الى قرب عهد به بالوفادة (نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء وهو شدة الصوت وبعده في الهواء (صوته) فلا يفهم منه شيء كما قال (ولانفقه ما يقول) أي الذي يقوله وفي رواية ابن عساكر يسمع ولا يفقه (حتى دنا) أي الى ان قرب فحمناه (فاذا هو يسأل عن الاسلام) أي عن أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق ويؤيده ما أخرجه المصنف عن أبي سهل قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الاسلام فدخل

الكريمة فاذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الاحاديث التي صرح فيها بالامرانها محمولة على التدب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الدلالة المتعاضدة والجمع بين الدلالة ما أمكن هو الواجب وقد أمكن به ذوا ما قوله واجب وقوله حق فالمراد متما كد في حقه كما يقول الرجل صاحبه حقه واجب علي ومما صلتك حق علي وليس المراد الوجوب المتكتم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكد حقيق بان لا يخجل به واستضعفه ابن دقيق العيد وقال انما يصار اليه اذا كان المعارض راجح في الدلالة على هذا اظاهروا أقوى ما عارضوا به حديث من ترضأ يوم الجمعة ولا يوم سنده سنده هذه الاحاديث انتهى وأما حديث من ترضأ فاحسن الوضوء فقال الحافظ في الفتح ليس فيه نفي الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح باللفظ من اغتسل فيصتمل ان يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى اعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتي فما أراه الا حجة على القائل بالاستحباب لانه لان انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل وتقرير رجوع الحائرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الدلالة القاضية بان اجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فأي تقرير من عمر ومن حضر بعده هذا وامل النوى ومن معه طنوا انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ يد ذلك الصحابي وذهب به الى المغتسل أو يقال له انتف في هذا الجمع أو اذهب فاغتسل فانه ينظر ترك أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة وغاية ما كافئناه في الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على انه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار كما قال الحافظ في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن جرار مولى عثمان ان عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يقبض عليه الماء وغانم يعتذر لعمر بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يتصل غسله بذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن اسحق بن راهويه ان قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بعناية عثمان وتوبيخ مثله على رؤس الناس ولو كان الترك مباحا لما فعل عمر ذلك وأما حديث أبي سعيد الاقي فقه مدققة رضعف دلالة الاقتران ولا سيما بجنب مثل احاديث البساب وقد قال ابن الجوزي في الجواب على المستدلين به هذا الحديث على عدم الوجوب انه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاسيما ولم يقع التصريح بكم المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان القائل ان يقول خرج بدليل فبقي ما عدا على الاصل وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا الا الاستدلال بالاقتران وأما حديث عائشة فلان سلم انه اذا زالت الهلة زال الوجوب مستدين ذلك

حيث ان الجواب يكون غدير (٢٢٦) مطابق لسؤال وهو قوله (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

هو (حسن صلوات في اليوم
واحدة) أو خد خمس
صلوات في رواية المصنفين
بعضهم عن أنوف في الصيام نه
قال أخبرني ماذ فرض الله علي
من صلاة فقال صلوات لحسن
أي أقامته في يوم رايته تراخى
فيذكره اسم. دة لأنه عر نه يعلمها
أرغم أنه غدير أن عن اشرايع
النعبة أو ذكرها في غيرها
الروي اشهرتها والا قول في
وبه ذات بين مطابقة بحوب
لسؤال وبه تناد من سيات
مالت أنه لا يجب شيء من صلوات
في كل يوم وبه غير خمس خرفا
لمن أوجب لوتر ركعتي الفجر
وصلاة الصبح وصلاة العشاء
الركعتين بعد المغرب (قال)
الرجل مذكور ولا ينسأ كقول
(هر عن غيره قال صلى الله عليه
وآله وسلم) لا شيء عليك غيرها
وهو حجة على الحنفية حيث
أوجبوا الترتي وعلى الاصططفي
من الكافة حيث قل ان صلاة
العبد في فرض كذاية (الأن
تطوع) أي لكن التطوع
مستحب لك وعلى هذا لا ينز
انما قل بالشروع فيها لم يكن
يستحب انماها ولا يجب وقد
روي النسائي وغيره ان انبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم كان
احيا ياتوى صوم التطوع ثم
بفطر وفي البخاري انه أمر جويرية
بت الحث أن تنظر يوم الجمعة
بعد ان تبرعت فيه فدل على ان الشروع في النفل لا يستلزم الاتمام فهذا النص في الصوم

بوجوب السعي مع زوال العلة التي شرع لها وهي اغاظة المشركين وكذلك وجوب الرمي
مع زواله شرع له وهو ظهور الشيطان بذلك المكان وكما ان هذا من نظائر لو تتبعت
جاءت في رسالة من منقولة قال في الفتح وأجيب عن حديث عائشة بان ليس فيه نفي
لوجوب ربه سابق على الامر به والاعلام بوجوبه وبهذين لا عدم انما اض ما جاء
به الجمهور من الأدلة على عدم الوجوب وعدم امكان الجمع بينهما ببرأ حديث الوجوب
لانه وان أمكن بتسوية الى الاو مر لم يمكن بالتسوية الى لفظ واجب وحق الابتساف
للملحق طاب الجمع الى مثله ولا يشك من له أدنى الملمم هذا شأن ان أحاديث الوجوب
ترجع من لا حديث القاضية بعدمه لان أوضحها لة على ذلك حديث مرة وهو غير
لم من مقال وسنبيته رأيا بنية لاحاديث فليس فيه الا مجرد استنباطات واهية وقد
دل حديث الباب أيضا على تعاقب الامر بالغسل بالمحى الى الجمعة والمراد ارادة المحي
وقصدا شروعه فيه وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال اشترط الاتصال بين الغسل
والرواح واية ذهب مالك والثاني عدم الاشتراط يمكن لا يجوز في فعله بعد صلاة الجمعة
ويستحب تأخيرها الى الذهاب واليه ذهب الجمهور والثالث انه لا يشترط تقديم الغسل
على صلاة الجمعة بل لو اغتسرت قبل ان تغرب أجزأ عنه واليه ذهب داود ونصره ابن حزم
واستبعده ابن دقيق العيد وقيل يكافئ يجزئ بطلانه وادعى ابن عبد البر الاجماع على من
اغتسرت بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة واستدل مالك بحديث لباب ونحوه واستدل
بجمهور داود ولا حديث لي أطلق فيها يوم الجمعة المكن استدل الجمهور على عدم
وجوبه بعد الصلاة العسل لانه لا روائح الكريمة والمقصود عدم تأذي
الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد اقامة الجمعة وبظاهر ما ذهب اليه مالك لان حال الحديث
لتي أطلق فيها اليوم على حديث لباب المقيد بساعة من ساعاته واجب والمراد بالجمعة
اسم سبب الاجتماع وهو الصلاة لا اسم اليوم كذا في القاموس والجمعة المجموعة
ويوم الجمعة وقيل انما هي يوم الجمعة لان خلق آدم جمع فيه أخرجه احمد وابن خزيمة
وغيرهما من حديث سلمان وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه احمد بن حنبل
وابن أبي شيبة ثم ثبت من قوي موقف قال الخاقط ان هذا أصح القول ولكنه لا يصح
ان يراد في الحديث الصلاة لان اليوم لا يوزن وكذلك غيره وأخرج ابن خزيمة وابن
حبان وغيرهم ما مر فوعا من في الجمعة فليغتسل ز داين خزيمة ومن لم يأتها فلا يغتسل

ار عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
واسوال وان يمر من الطيب ما يقدر عليه متفق عليه) وقد اتفق السبعة على اخراج
قوله غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم قوله وان يمر من الطيب ما يقدر عليه متفق عليه
رواية لمسلم لم وغيره ولومن طيب المرأة وهو المكروه للرجال وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه
فأباحه للرجل هذا لا ضرر ولا فساد وهو يدل على تأكده وقوله ما يقدر عليه قال

والباقي بالقياس ولا يرد الحج لانه امتياز عن غيره بالمضي في فاسده (٢٢٧) فكيف في صحيحه وكذلك امتياز بلزوم

الكفارة في تناسله كفرضه على ان في استدلال الخفية نظرا لانهم لا يقولون بقرضية الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الشرع منقطع لتباينهما وأيضا فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل منسكوت عنه أو الاستثناء متصل على الاصل واستدله على ان الشروع في التطوع يلزم اتمامه وقدره القرطبي من المالكية بانه نفي وجوب شيء آخر أي الا ما تطوع به والاستثناء من النفي اثبات ولا قائل بوجوب التطوع فتعين أن يكون المراد الا ان قسرع في تطوع فيلزم اتمامه وفي مسند احمد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت أصبحت أفاوح قصة صائمتين فاهديت لنا شاة فأكلنا فدخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرناه فقال صوما يوما مكانه والامر للوجوب فدل على ان الشروع ملزم والاول أولى (قال) وفي رواية أي الوقت والاصلي فقال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيام) بالرفع وفي رواية أبي ذر وصوم عطا علي خمس صلوات (رمضان قال) الرجل (هل على غيره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا الا أن تطوع) شيئا من نوافل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحب لك (قال) الراوي طلبة ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

القاضي عياض محتمل لتكثيره ومحتمل لثبوت كيدته حتى يفعل بما أمكنه والحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بلفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب باعتبار اقترانه بالسؤال ومس الطبيب قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يدل على انه أراد بلفظ الوجوب تأكيذا استحبابه كما تقول حقك على واجب والعدة دين بدليل انه قرنه بما ليس بواجب بالاجاع وهو السؤال والطبيب انتهى وقد عرفنا الضعف دلالة الاقتران عن ذلك وغايتها صلاحية اصرف الاوامر وأما صرف لفظ واجب وحق فلا والكلام قد سبق مبسوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده متفق عليه) الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب وقدين في الرايات الاخران هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان عمرينا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين فناداه عمر اية ساعة هذه فقال اني شغلت فلم انقلب الى أهلي حتى سمعت التأذين فلم أزد على ان توضأت قال والوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل متفق عليه) الرجل المذكور وهو عثمان كما بين في رواية مسلم وغيره قال ابن عبد البر ولا علم خلافا في ذلك قوله أية ساعة هذه قال ذلك توخياله وانكاره التاخره الى هذا الوقت قوله والوضوء أيضا هو منصوب أي توضأت الوضوء قاله الازهرى وغيره وفيه انكار ثان مضافا الى الاول أي الوضوء أيضا اقتضرت عليه واخترته دون الغسل والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتشويت التفضيلة حتى تركت الغسل واقتضرت على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه قال في الفتح واغرب السهمي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يجرجه الى معنى الانكار يعنى والوضوء لا ينكر وجوابه ما تقدم والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تنقيد الامام لرعيته وأمرهم بمصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجواز الانكار في مجمع من الناس وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاية الامر وقد استدل بهذه القصة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفنا فيماسبق عدم صلاحيتها لذلك (وعن سمرة بن جندب ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اعتدل فذلك أفضل رواه الله الا ابن ماجه فانه رواه من حديث جابر بن سمرة) الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقدرى عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يجمع هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم وقيل لم يسمع منه الحديث العقيقة وهو قول البزار وغيره وقيل لم يسمع

ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

عليه (غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (٢٢٨) (لا الا ان تطوع قال) الراوى (فادبر الرجل) من الادبار أى تولى

(وهو يشول) أى والحال
انه يقول (والله لا يزيد)
انقصه سبق واقبول (على هذا
ولا أنقص) منه شيئاً أى قبلت
كذلك ما قبل لا يضرب عليه من
جهة السؤال ولا نقصان فيه
من طريق الاعتقال أو لا يزيد
على ما حدث ولا نقص منه عند
الابلاغ لانه كان وافداً قومه
ليتم له ويعلمهم لكن يعكس عليهم ما
رواه به عبد بن جعفر حيث
قال لا تطوع شيئاً ولا تنقص شيئاً
فرض الله على شيئاً وهو أقرب لار
تفصيل حديث الحديث أولى
من المكلف وأما ذكره غير مئة
فترض كمن ينقص نظهر من لا
ركعة أو يزيد المغرب وفيه نظر
(قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) (فمن) (رجل) أى فاز
(ان صدق) فى كلامه ووقع عند
م من رواية عبد بن جعفر
أفهم وأبهر من صدق أو دخل
جنة وأبهر من صدق ولا يحدود
منه لكن يحدف أو وذن الحلف
كان قبل انتهى أو بانها كلمة
جارية على اللسان لا يقصد بها
الحلف كما جرى على لسانهم
عقري حلقى وما أشبه ذلك رفته
انصار اسم الرب كانه قال ورب
أبيه وقبل هو خاص ويحتاج الى
دليل وحكى السهم على عن بعض
مشايخه أنه قال هو تخفيف
وانما بين الله فتصرت الامان
و سنسكرا قريبا هذا أقوى
الاجوبة الاقوال وانتم شكك

منه شيئاً وانما يحسد من كتابه وروى من طريق الحسن بن أبي هريرة أخرجه البزار
وهو وهم كما قال الحافظ وروى من طريق قتادة عن الحسن بن جابر ومن طريق ابراهيم
ابن ماهر عن الحسن بن أنس قال الحافظ وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى
قتادة بضع ضعف من وهم فيه والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن بن
عمرة وكذا قول العقيلي ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس ورواه الطبراني من
حديثه فى لا وسط بسند أمثل من ابن ماجه ورواه البيهقي بسند فيه نظر من حديث
بن عباس وبسند فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبزار فى
مسنديهما وكذلك صحيح بن راهب من حديثه بسند فيه ضعف من حديث أى سعيد
وله طريق أخرى فى التمهيد فيها الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث دليل لمن قال بعدم
وجوب غسل الجمعة وقد ذكرنا تزييرا للاستدلال به على ذلك والجواب عليه فى أول الباب
قوله فيها ونعمت قال الازهرى منناه فى السنة أخذ ونعمت السنة قال الأصمعى انما
ظهرت ناه التأييد لا شمار السنة وقال الخطايب ونعمت الحصة وقيل ونعمت الرخصة
من السنة اعسل قاله أبو حنيفة الشاركي وقال بعضهم فى الفريضة أخذ ونعمت
الفريضة (وعن عروة عن عائشة قالت كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم ومن
العوالي فىأتون فى العباد فىصيبهم العبار والعرق فخرج منهم الرشح فأبى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أن من منهم وهو عندي فقال لنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لو أنك
نظهرتم يومكم هذا متفق عليه) قوله ينتابون الجمعة أى يأتونها والعوالي هى القرى
التي حول المدينة على أربعة أميال منها أقول فى العباد هو بالموقف العين الملهمة جمع
عبادته بدو عبادته بالعباد لغتان منهم ورنان قوله لو أنكم نظهرتم لولتقى فلا تحتاج الى
جواب وبشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا الحديث استدلال به من
قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه فى أول
الباب (وعن ابن أوس التقي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من غسل وغسل يوم الجمعة وبكر وابتكر ومشي ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلغ
كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ورواه الترمذى ولينكر الترمذى ومشي
ومركب الحديث حسنه الترمذى وسكت عليه أبو داود والمذرى وقد اختلف
فيه على أبي الأشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك وقد رواه الطبراني
بسند ما قال العراقي حسن عن أنس المذكور ورواه احمد فى مسنده عنه عن عبد الله بن
عمر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله غسل روى بالتخفيف والتشديد قيل أراد
غسل رأسه واغتسل أى غسل سائر بدنه وقيل جامع زوجته فوجب عليها الغسل فكانه
غسلها واغتسل فى نفسه وقيل كره ذلك للتأكيده وبرج التفسير الاول ما فى رواية أبي
داود فى هذا الحديث بل ننظر من غسل رأسه واغتسل وما فى البخارى عن طاوس قال

ولا المنهيات ولا المنسوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فاخبره صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع

الاسلام وقال النوراني ثبت له الفلاح لانه أتى بما عليه وليس فيه انه اذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفهوما لانه اذا أفلم بالواجب فذلاحه بالمدوب مع الواجب أولى وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال تعلم العلم مشروع وجواز الخلاف من غير استتلاف ولا ضرورة ورجاله كلهم مدينون ونسائل بالا قارب وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم

وفي ترك الحيل وأخرجه مسلم في الايمان وأبو داود في الصلاة والنسائي في اوفي الصوم (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال من اتبع) بتشديد التاء وفي رواية الاصله صلى ابن عساكر تبعه بكسر الباء (جنازة مسلم) حل كون ذلك (ايما نا واحتسابا) أى مؤمنا محتسبا لامكافاة وخفاقة (وكان معه) أى مع المسلم وفي رواية الكشميني معها أى الجنائزة (حتى يصلى) بفتح اللام وبكسر ها (عليها) ويقرغ من دفنها) فعلى الاول لا يحصل الموعود الا لمن توجه منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل اما اذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا والله أعلم (فانه يرجع من الاجر بقيراطين) مثني قيراط وهو اسم لمتعدا من الثواب يقع على القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل جبل) (احد) يضمين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد

قلت لابن عباس ذكروا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغسلوا رؤسكم الحديث وقال صاحب المصنف غسّل امرأته بغسلها غسلا كثر نكاحها وقال الزنجشيري ويقال غسل المرأة بالتخفيف والتشديد اذا جامعها وحكاه صاحب النهاية وغيره أيضا وقيل المراد غسل أعضاء الوضوء وغسل الجمعة وقيل غسل ثيابه وانغسل بالسدده قوله بكر بالتشديد على المشهور أى راح في أول الوقت وابكر أى ادرك أول الخطبة ورجحه العراقي وقيل كره لنا كيد وبه جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروع غسلة الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه وعلى مشروع غسلة التكبيرة والمنى والدنوم من الامام والاستماع وترك اللغو وان الجمع بين هذه الامور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل

• (باب غسل العيدين) •

(عن الفا كبن سعد وكان له صحبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر وكان الشا كبن سعد يامر أهله بالغسل في هذا الايام رواه عبد الله بن احمد في المسند وابن ماجه ولم يذكرا الجمعة) الحديث رواه البزار - البغوي وابن قانع ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحافظ واسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضا وفي رجال اسناد حديث الباب يوسف بن خالد السعدي وهو متروك بالمرة وكذبه ابن معين وأبو حاتم وفي اسناد حديث ابن عباس ضعيفان وهما جبارة بن المغلس وحجاج بن نعيم وفي الباب من الموقوف عن علي عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير انه اغتسل يوم عيد وقال انه السنة وقال البزار لا احفظ في الاغتسال للعيد حديثنا صحيحا وقال في البدر المنير حديث غسل العيدين ضعيف وفيه آثار عن الصحابة جيدة والحديث استدل به على ان غسل يوم العيد مسنون وليس في الباب ما يقتض لا ثبات حكم شرعي وأما اشتراط أن يصلى به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتب أئمتنا كجمهور زيد بن علي وأصول الاحكام والثناء عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فان صح اسناده صلح لا ثبات هذه السنة

• (باب الغسل من غسل الميت) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتموضأ رواه الترمذي ولم يذكرا ابن ماجه الوضوء وقال أبو داود وهذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله ومتابعته فليتموضأ من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضا ابن حبان قال البيهقي والصحيح انه موقوف وقال البخاري الاشبه بموقوف القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل جبل) (احد) يضمين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد

ثبت هذه لرواها ان القبر ابيض نما (٢٣٠) يحصلان مجموع الصلاة والدفن فان الصلاة دون الدفن يحصل بها

قبر واحد وهذا هو لمعتمد
خلافه ان تلك بظاهر الروايات
مزعومة لا يتصل بالمجموع
مروية في ريد ويحتمل حصول
التبرط بكن منها ما يمكن يتفاوت
تبرط ولا يقال يحصر التبرط
بشي من غير صلاة غير بظاهر
رد فتح لام نصلي لان المراد
فيه معاجلة بين الروايتين
وجعلنا طلق على المتبرط ومن
صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن
في قبر لدفن (فانه يرجع
بتبرط من الجهر فلو صلى
وذهب الى قبر وحده ثم حضر
الدفن لم يتحصر له التبرط لدى
الدفن فانه مروي ويسفي
حديث ما يقتضي انه
يسري في القبر من دفن ومنه
يحصرون القبر بشهود من
وحد يمكنه قد ما يرجع حيث
يتفرقت القبر طرقت في ولم
يشيع رجع بالسيراط لان كل
ما قبل الصلاة وسيله ايها
يكون قبر طمن صلى درن قبر ط
من شيع من لا وصلي في م
اصغره حائل أحد وهو يدل
على ان اقرار ربط تتفاوت وعند
مسامعهم من صلى على جنازة
ولم يتبعها فله قبر ط لكن يحتمل
ان يكون المراد بالاتباع هنا ما
بعد الصلاة ولو تبعها ولم يصل ولم
يحضر الدفن فلا نفي له بل حكى
عن انه بكراته وفي الحديث
الحث على صلاة جنازة واتباعها

وقال علي بن المديني واحمد بن حنبل لا يصح في الباب شي وهكذا قال الذهبي فيما حكاه
الحاكم في تاريخه ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل حديث صحيح وقال الذهبي لا اعلم فيه
حديث ثابت ولو ثبت لمرنا سنة عماله وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث يثبت وقال
بر أبي حاتم في لعن عن أبيه لا يرفع الاثقات انما هو موقوف وقال الرازي لم يصح علماء
حديث في هذا الباب شي امر فوعا قال الحافظ قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان
ورواد لدارقطني بسند روي عنه موثقون وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم وقد روي من
طريقين سليمان بن مهيل عن أبيه عن يحيى مولى زائدة عن أبي هريرة قال ابن جبر اسحق
مروزي شدة أخرجه له مرفوعة في أبيه أن يصح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي
سنة عن أبي هريرة فاسندها حسن لان الحناظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه
موقوف والحاصل ان الحديث كما قال الحافظ هو لكثرة طرقه أسوأ احواله أن يكون
حسنا فانكار النوردي على الترمذي تحسينه مرفوعة قال الذهبي هو أقوى من عدة
حديث احتجهم الفقهاء وفي الباب عن علي بن عدا جد وأبي داود والشافعي وابن أبي شيبة
وأبي يعلى والبزار والبيهقي وعن حذيفة قال ابن أبي حاتم ودارقطني لا يثبت ورواه
ثقات كما قال الحافظ وخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج
بهذا الحديث مائة وعشرين طريقا والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل
ميت ووضوء على من حمله وقد احتلف الناس في ذلك فروى عن علي وأبي هريرة وأحمد
قوى لما سئلوا عما يمتن من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث
عائشة لا تأتي رذهب أكثر اعتراضه مالك راجع الشافعي الى انه مستحب وحملوا الامر
على الذبح حديث ارميتهم يموت طاهر الخسبكم أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي
وحسنه ابن جبر والحديث كالميت فغسل من يغسل ومنا من لا يغسل أخرجه
تحضيب من حديث عمرو بن دينار أيضا اسنده والحديث اسماء لا تأتي وقال الميت
بأبو حنيفة وأصحابه لا يجب ولا يستحب الحديث لا غسل عليكم من غسل الميت رواه
دارقطني والحاكم مرفوعا عن حديث ابن عباس وصحح البيهقي وقته وقال لا يصح
رفعه وقال بن عطاء لا تجسوا موتاكم فان المؤمن ليس نجس حيا ولا ميتا اسناده صحيح
وقد روي مرفوعا أخرجه لدارقطني وكذلك أخرجه الحناكم ووردا أيضا مرفوعا عن
حديث ابن عباس لا تجسوا موتاكم أي لا تقولوا هم نجس وقد تقدم حديث المؤمن
لا نجس وسياق حديث اسماء وهذا لا يقتصر عن صرف الامر عن معناه الحقيقي الذي
هو الرجوع الى معناه المجزى أعنى الاستصحاب فيكون القول بذلك هو الحق لما فيه
مراجع بين دلالة بوجه مستحسن وأما قول بعضهم المجمع حاصل بغسل الأيدي
فهو غير ظاهر لان الامر بالاغتسال لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع
من اطلاقه على الرضوخ في بعض الاحاديث فجاز لا ينبغي حمل المتنازع فيه عليه بل

والعنفة وأخرجه الناس في الإيمان والجنائز (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال سباب) بكسر السين وتخفيف الباء مصدر مضاف للمفعول أي شتم (المسلم) والتكلم في عرضه بما يهينه ويؤله وفي رواية أحمد المؤمن فكانه رواء بالمعنى (فسوق) أي فجور وخروج عن الحق أو تشاققه فسوق فيكون على بابه من المناهضة كالتقال قال ابن هيثم الحري السباب الشد من السب وهن يقول في الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك غيبته والنسوق في الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال تعالى وكثر اليك الكفر والفسق والعصيان (وقاله) أي مقاتله (كفر) فكيف يحكم بصوب قول المرحمة أن مرتكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالفسق ومن قاتله بالكفر وقد علم بهذا خطأهم وليس المراد بالكفر هنا حقيقة التي هي الخروج عن الملة وإنما أطلق عليه الكفر بما ألحقه في التحذير معتمدا على ما تقر من التواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به لأن قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوي وهو الاسترانه بقتاله لستر ماله عليه

الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ولكنه يمكن تأييده بما ساق من حديث فحسبكم أن تغسلوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل من أربع من الجمعة والخمسة والجمعة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود ولفظه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوي ولا بالحافظ) الحديث أخرجه أيضا البيهقي ومصعب المذكور ضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري وصحح الحديث ابن خزيمة وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع أما الجمعة فقد تقدم وأما الجنابة فظاهر وأما الجمعة فهو سنة عند الهادوية لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال الغسل من الجمعة سنة وإن تطهرت أجزأك وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم ولم يزعم غسل محاجه وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوي وأما غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمرو بن حزم أن امرأة بنت عمر امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت

فألت - حضرها من المهاجرين فقالت إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل قالوا لا رواه مالك في الموطأ عنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عيسى فضعت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وله شواهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء بن سعد بن إبراهيم وكها مراسيل وهو من الأئمة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من القرائن الصرفة عن الوجوب فإنه يعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبا من الواجبات الشرعية ولعل الحاضر من منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل أبي بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخلف عنه وهم في ذلك الوقت لم يفرقوا كما تفرقوا من بعد

(باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة)

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأهل الضعف لأن رجال أسنا عبد الله بن يعقوب المدني قال ابن الملقن في شرح المنهاج جوابا على من أنكروا على الترمذي تحسين الحديث أنه إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في أسناده أي عرف حاله والحديث يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكثر وقال الناصر أنه واجب وقال الحسن البصري ومالك بن حمقل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء

من نحو الاعانة والنصر وكما الذي في هذا الحديث تعظيم حق المسلم والمسلم

أئمة الجاهل ما بين بصري وواسطوري (٢٣٢) مع الحديث افراد اوجعوا والعنفنة وانرجه البخاري

عن أبيه عن ابن عباس قال غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه فلما
في ذلك الحيلة صلى ركعتين ثم تعد على بعيره فلما استوى على البعير أكرم بالحج ويعقوب
ضعيف قاله الخ فظ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي واشنان ودهنه بنى من زيت غير كثير رواه
أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد أخرجه البزار والطبراني في الاوسط واسناد البزار
حسن قوله بخطمي نبات قارفي اقاموس خطمي وينتج نبات محلل منفع ابن نافع افسر
سول وذكركه نوافذ منافع قوله واشنان هو بالضم ولا كسر لانه مزنة قاله في القاموس
وهو نبات واحد يثيد على استجاب تطيب الرأس بالغسل ودهنه عند الاحرام
رس. باني الكلام على ذلك في الحبر رايه الغسل لجميع البدن الذي يوجب المصنف له
وعن عائشة قالت نكحت أسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر بأشجرة فامر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بأبي بكر أن يمرها أن تغتسل وتسل رواه مسلم وابن ماجه وأبو داود
الحديث أخرجه الموصاعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت محمد
بن أبي بكر بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل مرها
أن تغتسل ثم انزل قال الخ فظ وهو امر رسول وقال الدرقطني بعد ان ساق حديث عائشة
لذي ذكره المصنف في العلل الصحيح قول مالك ومن وافقه يعني مرسلها وأخرجها الفسافي
من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر قال الخ فظ وهو مرسل أيضا لان محمد
لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من أبيه نعم يمكن أن يكون سمع ذلك من أمه
لكن قد قيل ان القاسم أيضا سمع من أمه وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل
لفظ فخر جذا حتى اتينا ذا الخليفة فولدت أسماء بنت عيسى محمد بن أبي بكر فارسلت
إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف اصنع قال اغتسلي وانه تغتري بنوب
وأخرى الحديث قوله فغسلت بضم لا ون وكسر الاء الولادة وأما ينتج النون فالحيض
أي عرادهما الحديث يدل على مشروعية الغسل لمن أراد الاطهال بالحج ولكنه يحتمل
أن يكون لتدوال القاسم فلا يصلح للاستدلال به على مشروعية مطلق الغسل (وعن
حضر بن محمد عن أبيه ان عليا أكرم الله وجهه كان يغتسل يوم العيدين ويجم الجمعة ويوم
عرفة وإذا أراد أن يحرم رواه الشافعي وعن ابن همران كان لا يقدم مكة الا بات
سدي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم اراد أن يركب عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه فعله أخرجه مسلم ولله اري معناه ولما لا في الموطأ عن نافع ان عبد الله بن عمر
كان يغتسل لحراره قبل ان يحرم ولادخول مكة ولو قوفه عتبة عرفة) لفظ البخاري
نه كان اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبسة ثم يبيت بنى طوى ثم يصلي الصبح
ويغتسل ويحدث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وأخرجه أيضا
أبو داود والشافعي الحديث يدل على استحباب لاغتسال لدخول مكة قال في الفتح قال

أيضا في الموطأ ومسلم في الامتياز
وانزمدي وقال حسن صحيح
رس. في في خاربه (عن عباد
ابن صامت) رضي الله عنه (ن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يخرج من أشجرة بجر)
استندف وحل مقدرة من عبر
بعد محروم على حد فادها
نارين اى متدين الخلد بليده
قدرة في بتعينهما (فتلاحي)
بفتح ح من لتلاحي بك
تخرج رج لان من مسلم
وهو فيما قاله بن دحية عبد الله
ابن أبي حنبل وكتب من ماله كان
له على عبد الله بن فضالة ففازها
وارتفع الصوت في مسجد ففان
صلى الله عليه وآله وسلم لم ي
خرجت لا خبركم ليلة التدر
أبي بن عبد الله قد دبره ليلة كذا
(وانه تلاحي فلان وفلان) اى ابن
أبي حنبل وكتب كما أنه ابن دحية
في المسجد وشهر رمضان فدين
هم شذوذ كذا لمعوم استند
ذلك لرفع الصوت بحضور الرب
صلى الله عليه وآله وسلم انتهى عنه
(فرغت) يرفع تعيينها عن ذكرى
أولياها أو علمها عن قابضه
نسبتهم ولأول هو الملقب قد هنا ويدل
له حديث أبي سعيد المروري
ملا في رجلان يحققان بتشديد
النفى يبدى كل منهما ماله محرم
معهما شيطان فتسبها قال
القاسم عياض فيه دليل على ان
الخاصة مدومة وانما سب في

أن يكون) رفعها (خير لكم) اتزيدوا في الاجتهاد في طلبها فتكون (٢٢٣) زيادة في ثوابكم ولو كانت معينة لاقتصرتم

عليها فقل لكم وشذوقم
فقالوا برفه او هو غلط كما بينه
بقوله (التسوها) اي اطلبوها
اذ لو كان المراد رفع وجودها لم
يأمرهم بالتسوها وفي رواية
الاصيلي والنجاشي التسوها (في)
ليلة (السبع) والعشرين من
رمضان (والثسع) والعشرين
منه (والخبر) والعشرين منه
كما استشهد التتدبر من روايات
أخرى في رواية بقية السبع
على السبع فان قيل كيف امر
بطلب ما رفع علمه أجيب بان
المراد بطلب التعبد في مظانها
وربما يقع العمل مضافا لها
لانه أمر بطلب العلم بعينه وفي
الحديث ذم الملاحاة والخصومة
وانهما سبب العقوبة للعامة
بذنن الخاصة والحن على
طلب ليلة القدر ورواته ما بين
الحن وبصري ومدني ورواية
صحابي عن صحابي والتحديث
والاخبار والعنفنة وأخرجه
البخاري أيضا في الصوم وفي
الادب وكذا النسائي (عن)
أبي هريرة رضي الله عنه) انه
(قال كان النبي) وفي رواية رسول
الله (صلى الله عليه) وآله وسلم
بارزا (أي ظاهرا) (يوما للناس)
غير محتجب عنهم (فأناه رجل)
أي ملك في صورة رجل وهو
رواية الاربعية وفي رواية
جبريل (فقال) بعد ان سلم
يا محمد كما في مسلم وانما ناداه
باسمه كما يناديه الاعراب تعمية بجماله أولان له دالة المعلم

ابن المنذر الاعتسالة عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم قديمة
وقال أكثرهم يجزئ عنه الوضوء وفي الموطان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم
الامن احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان بلسده دون رأسه وقالت الشافعية
ان يجزئ عن الغسل نعم وقال ابن التين لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وانما ذكره
للطواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف قوله بندي طوى بضم الطاء
وفتحها

* (باب غسل المستحاضة لكل صلاة) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحبنت زيب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اغتسلي بكل صلاة رواه أبو داود) الحديث فيه محمد بن ابي حنيفة وقد حسن
المنذري بعض طرقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاعتسالة عليها لكل
صلاة وقد ذهب إلى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح
وروى هذا أيضا عن علي بن عبيد الله بن عباس وروى عن عائشة انها قالت
تغتسل كل يوم غسلا واحدا عن ابن المسيب والحن قالوا تغتسل من صلاة الظهر إلى
صلاة الظهر ذكر ذلك النووي وقد ذكر أبو داود صحيح هذه الأقوال في سننه وجعلها
أبوابا باب الجهور إلى انه لا يجب عليها الاعتسالة شيء من الصلوات ولو في وقت من
الأوقات المرأة واحدة في وقت انتطاع حيضها قال النووي وبهذا قل جهور العلماء
من السنة نخلق وهو مروى عن علي بن عبيد الله بن عباس وروى عن عائشة
وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل
الجهور ان الأصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بإيجابه قال النووي
ولم يصح عن أبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل المرأة واحدة عند انتطاع
حيضها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت
فاغتسلي وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل قال وأما الأحاديث الواردة في سنن
أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فلم يمس في شيء
ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها راغما صحت في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما
ان أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فاعتسلي
ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال النافعي رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصل وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال
ولأشك ان شاء الله ان غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال
سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما وما ذهب إليه الجهور من عدم وجوب
الاعتسالة الا لادبار الحيضة هو الحق لا فقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الطائفة لاسيما
في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يكاد يقوم بعبادته في المشقة الا خلاص العباد

الرسالة تزيد فيه التالفا كيد معني الجمع أولنا نيت الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية نورانية مشككة بمشادات

من الاشكال والايان بهم هو التصديق بوجودهم وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد مكرمون أي وان تؤمن بملكه (و) ان تؤمن (بملكه) أي برويته تعالى في الآخرة كما قال الخطابي وتعقبه النووي بأن أحدا لا يقطع نفسه بها اذ هي مختصة بمراتب مؤمنات

والمراد لا يرى بهم بختم له وأجيب بأن المراد انها حتى في نفس الامر أو المراد الانتقال من دار الدنيا (و) ان تؤمن (برسالة) عليهم السلام (و) ان تؤمن أي التصديق بانهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى وتأخيرهم في الذكر لتأخير إيجادهم لا لافضلته الملائكة وفي هامش فرع اليونانية زيادة وكتبه وهي نابعة في رواية الاصيلي هنا واتفق الرواة على ذكرها في التفسير أي تصديق بانها كلام الله وان ما اشتمت عليه حق (و) ان (تؤمن) أي تصديق (بالبعث) من القبور وما بعده كالصراط والميزان والجنة والنار أو المراد بعثة الانبياء وقد قيل ان قوله وبلغائه مكر لانها داخله في الايمان بالبعث وتغايير تفسيرهما يحقق انهما ليست مكررة وانما أعادتا تؤمن لانه ايمان بما سيجد وما سبق ايمان بالوجود في الحال فهما نوعان ثم (قال) أي جبريل يارسول الله

على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة قوله في مكن هو يكسر الميم الاجابة التي تغسل فيها الشيا وبالميم زائدة والاجابة بهم مزمنة مكسورة فجم مشددة قاف فنون ويقال الاجابة والاجابة بالياء المشددة من تحت بعد الهمزة أو بالنون قوله فاذا رأت صفرة فوق الماء أي الذي تقع فيه فانما تظهر الصفرة فوقه فعند ذلك يصب عليها الماء وفي شرح المغرني لبلوغ المرام ما لفظه أي صفرة الشمس وفي نسخة صفرة أي اذا زالت الشمس وقربت من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفرة لان شعاعها يتغير ويقل فيضرب الى صفرة تنهي فينظر في صحة هذا التفسير

(باب غسل المغمى عليه اذا أفاق)

(عن عائشة رضي الله عنها قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوه لي ما في الخضب قالت فسلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوه لي ما في الخضب قالت فسلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه ثم أفاق قال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فذكرت ارساله الى أبي بكر وتمام الحديث متفق عليه) قوله ثقل بفتح الثاء وكسر القاف قال في القاموس ثقل كفرح، رثقل وثقل اشتد مرضه قوله في الخضب كسب قاله في القاموس وهو المكن وقد سبق تفسيره في الحديث الذي قبل هذا قوله لينوء أي لينتفض بجهد ومثقة قوله فاعمى عليه ن غشى عليه ثم أفاق وتمام الحديث قالت والناس مكوف في المسجد ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة العشاء الآخرة قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر ان يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا يا عمر صل بالناس قالت فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فصلي بهم أبو بكر ذلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين أحدهما العباس أصالة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب لينوء فاعمى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا في الى جنبه فاجلسا الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو ياتم بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد والحديث له فوائد مبسطة في شروح الحديث وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على استحباب الاغتسال للمغمى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مقل بالمرض فدل ذلك على تأكد استحبابه

(باب صفة الغسل)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل

(ما الاسلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان نعبد الله ولا نشرك به) أي تطيعه مع خضوعه وتذلل له تنطق

بالشهادتين روى بشر بن
 كنه شرح في مسند
 تأني على ما ينبغي وهو
 رتبته من عضو الحصى على
 لعنه وان تؤدى الزكاة
 مسروضة) قديم احترامها
 من صدقة التطوع هم زكاة
 يعوبه ومن لم يجد أولاد
 العرب كانت تدفع المال لخدمته
 واجود فتمه به رضى على رضى
 ما كثر عليه قال الزركشي
 ودرهم بنا كيدر في روى
 مسند التميمي مسند مكتوبة
 وتوفى زكاة لمروضة ونسوم
 رمضان) استدل به على قول
 رمضان من غير صدقة شهر رايه
 ولم يذكر حجة ما هو عليه فانه
 من روى ويدنه بحجة
 في روية كهمس ونحوه ثبت
 ان استصعب به سبيل وقيل
 لم يثبت من فرض ودفعه
 في روية ابن ميمون به روى شرط
 لم يثبت لرجل به في آخر عمره
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر
 الصوم في رواية عطاء شرافى
 واقتصر في حديث أبي عمر على
 الصلاة والزكاة ولم يرد
 في حديث ابن عباس على
 اسم ادبروز سليمان تميمي
 بعد ذكر جميع الحج والاعتماد
 والاعتقاد من الجنبه وانما
 ارضوه وقد وقع هنا التفریق
 بين الايمان والاسلام فجعل
 الايمان عمل القلب والاسلام
 عمل الجوارح فالايان لعمه
 التصديق مصنف روى الشرح

أصابه في قول الشعر حتى اذ رأى ان قداسه تبرأ حتى على رأسه ثلاث حشيات ثم
 آه ص على سائر حشده ثم غسل رجليه أخرجه في رواية لهما ثم يحال بيديه شعره حتى
 لا يصر ما قد روى بشير بن قيس عبيد الله ثم صرات) قوله اذا اغتسل أى أراد
 ذلك روى في شريح في العمل قبل وضوءه ليدركه احتراز عن وضوءه للوى قال
 الحنفية يحتمل ان يكون الابتداء بوضوءه وقبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل
 أعضاء ارضوه مع تيمية بخبره ان يكتفى بغسلها في وضوءه عن اعادته وعلى هذا
 فيحتج الى نسبة غسل الجنبة في أول غسول ثم انما قدم غسل أعضاء رضى وشعرها
 وصل له سورة الطه رتبين اصعري والكبرى والى هذا جرح لادري شارح المختصر
 وقيل ان بدل لاجع عن وضوءه يجب مع غسل وهو مردود فقد ذهب جماعة
 منهم أبو ثور ودون وغيرهما ان غسل الرأس من رضى لعمدته وهو قول أكثر
 المعتزلة والى القول الاول معنى عدم جوب ارضوه مع الغسل ودخول الطهارة
 اصعري تحت الكبرى ذهب زيد بن علي ولا شك في شرعية ارضوه مقدم على غسل
 ما ثبت به من الاحتياط صحة وأما لزجوب فلم يدل عليه دليل والعمل بمجرده
 لا يمتنع وجوبه يكتفى باليد القول لما لا دلالة له الاضحية بوجوب وضوءه قوله
 في قول الشعرى شعره ريدل عليه رواية محمد بن سلمة عن هشام عنده البيهقي يحال
 من شعره لا يثبت قال من سعى عليه ص الحق به بعضهم على تحال شعر اللحية في الغسل
 ما يعمد قوته فيقول شعره رايه لقيس على شعر الرأس قوله ثلاث حشيات فيه
 سداب التلبث غسل قال انوى ولا يعرفه خبره فاما سرده المورى فانه
 قوله بسحب تكرر في الغسل كذا قال الشيوخ يوعلى السجى وكذا قال
 الشريطي وحل تثبت في هذه الراية على ان كل غرفة في جهة من جهات الرأس قوله
 ثم غسل رجليه يدل على ان ارضوه لاول وقع بدور غسل الرجلين قال حافظ وهذه
 زيادة تنبيههم أبو معاوية دون تحاب هشام قول البيهقي عربية صحيحة يمكن في رواية
 أبي معاوية عن هشام فان لم يثبتها من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود
 اصابه وفيه قد خرج غسل رجليه ويحتمل ان يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم
 غسل رجليه أى غسل رجليه ما استيعب الغسل بعد ان كان غسلها ما في وضوءه وقد
 وقع التخصيص تأخير الرجلين في رواية الجوزي بنفذ وضوءه للصلاة غير رجليه وهو
 ما يهاجر رواية عائشة قول الحنفية ويان الجمع بينهما اما يجعل رواية عائشة على
 الجواز اما يجعلها على حانة شري ويحتمل اختلاف هاتين الحاشيتين اختلافات انظار
 العلماء فذهب الجوزي الى تحجب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان
 لم يكن غير نظيف فله تحجب تأخيرهما والافاقه تديم وعند الشافعية في الافضل قولان
 قال انوى أهمهم وانهم رضى وختمهما ان يكمل وضوءه قال لان أكثر الروايات

لا ينبغي وحده من النار وأما النطق فهو وحده اتفاق فتفسيره (٢٣٧) في الحديث الإيمان بالتصديق والاسلام

بالعمل انما قد ربه ايمان

القلب والاسلام في الطاهر

لا الايمان الشرعي والاسلام

الشرعي والوفاء يرى انهما

والدين عبارات عن واحد

ر المتضاح ان يحمل الخلاف اذا

افترق مخط أحدهما فان ليجتمعا

تعييرا كما وقع هنا ثم (قال)

جبريل يا رسول الله (ما الاحسان)

أي الاحسان المتكرر

في مراتب تكريم المترب عليه

لثوبه ليعهد (قال) رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم بحبها

له احسان (ان تعبد الله) أي

عبادتك الله تعالى حل كونك

في عبادتك له (كذلك تراه) أي

مثل حال كونك راتبه (فان لم

تمكن تراه) سبحانه وتعالى فاسفر

على احسان العباد (فانه) عز

وجل (يرائ) دأمار الاحسان

الاخلاص أو اجابة العمل

وهذا من جوامع كلمه صلى الله

عليه وآله وسلم اذ هو شامل لمقام

المشاهدة ومقام المراقبة

ويتضح لك ذلك بأن تعرف ان

للعبد في عبادته ثلاثة مقامات

الاول ان يفعلها على الوجه

الذي تسقط معه وظئفة

التكليف باستمضاء الشرائط

والاركان الثاني ان يفعلها

كذلك وقد استغفر في بحار

المكاشفة حتى كأنه يرى الله

تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه

وآله وسلم كما قال وجعلت قرة

عن عائشة وميمونة كذلك قوله ثم أقض الأفاضلة الاسالة وقد استدل بذلك على عدم
وجوب الدلك وعلى ان مسمى غسل لا يدخل فيه ذلك لانهم اعبرت ميمونة بالغسل وعبرت
عائشة بالأفاضلة والمعنى واحد والأفاضلة لا دلالة فيها كذلك الغسل وقال المذري
لا يتم الاستدلال بذلك لان أقض بمعنى غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكازم على ذلك
في باب ايجاب الغسل من التقاء الختانين قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في شيء
من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد ورد ذلك من طريق صحيحة شريفة
النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة انها صنعت غسل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من الخنابة الحديث رفيع ثم يفيض ثلثا ثم يمسح ثلثا ويغسل
وجهه ثلثا ويديه ثلثا ثم يفيض على رأسه ثلثا قال المصنف رحمه الله به ان كان
الحديث وهو دليل على ان غلبة الظن في وصول الماء الى ما يجب غسله كائنتين
(ومن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الماء غطى

بشيء نحو الحلاب فاخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بدنيه فغسله
على رأسه أخرجه) قول المصنف الحلاب بالماء الممكك ردة اللام الخفيفة ما يجب
فيه قال المصنف قال الخطابي الحلاب الماء يسع قدر حلبة ناقة انتهى وعلى هذا انه أكثر
وضوءا لا زهرى بالحليم المضمومة وتشديد اللام قال وهو ماء انورد وانكر ذلك عليه
جماعة وقد اختلط ثراح البخاري وغيرهم في ضبط هذه الملاحظة والسبب في ذلك ان
البخاري قال باب من يدأ الحلاب أو يطيب عند الغسل فتكلفت جماعة لمطابقة هذه
الترجمة للحديث وجعل الحلاب بمعنى لطيب وقد أطال الحافظ في نسخ الكلام على هذا
قوله ثم أخذ بكفيه أشار الى العرفة لثلاثة كما مرحت به رواية أبي عوانة ووقع في بعض
روايات البخاري بكنهه بالافراد وبعضها بالتثنية كما في الكتاب والحديث يدل على
استحباب المداومة بالمياه من ولا خلاف فيه وفيه الاجترار بثلاث غرفات وترجم على ذلك
ابن حبان قوله فقال بهما هو من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق الفعل على
القول في حديث لاحد الا في اثنين قال فيه لو أوتيت مثل ما أوتي هذا النعات مثل
ما يفعل كذا في النسخ (وعن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ماء يغتسل

به واورع على يديه فغسله ما مر ثب أو ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مدا كبره ثم
دلك يده بالأرض ثم مضى واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ
عن جسده ثم نضح من مقامه فغسل قدميه قالت فأتته بحرقه لم يردوها وجهه ينفض
الماء يده رواه الجماعة وليس لاجدوا الترمذي نفص اليد) قوله فافرغ على يديه يحتمل
ان يكون غسلها بالتنظيف من ما بها من مستقذز ويحتمل ان يكون هو الغسل
المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بالنظر قبل ان
يدخلها ما الاناء قوله ماذا كبره جمع ذكر على غير قياس وقيل واحده مذكار قال الاخفش

هنيئ في الصلاة لحصول الاستعداد بالطاعة والراحة بالعبادة وانما سالت الالتهات الى الغيبة باستيلاء أنوار

و ضم من الرسوم الثالث ان
 به عليها رقد غاب عليه ان الله
 تعالى بشهده هو هذا هو مقام
 المارقة فتقوله فان لم تكن
 تره نزول عن مقام المشاهدة
 وه كاشفة الى مقام مراقبة
 ان له توبه وانت من اهل الزينة
 انعوبة فعبده وتبجته
 انه يرك وكل من لفحات
 ان من احسان ان الاحسان
 روي هو شرف في صحة العبادة
 ان هو الاول لان الاحسان
 بلا حزين من صفة لخص
 ويتعذر من كثرين وانما آخر
 السؤل عن الاحسان لانه صفة
 العمل وشرط في صفة وصلة
 بعد موصوف وبيان الشرط
 من آخر عن ان شرط قوله ابو
 عبدالله الاب قال ابو روي هذا
 اقدم من الحديث اصل عظيم
 من أصول الدين وقاعدة مهمة
 من قواعد المسلمين وهو عروة
 الصديقين وبقيع السالكين
 وكثير ما روي وذاب اصحابه
 وهو من جوامع الكلم التي
 اوتها صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد ذهب اهل التحقيق الى
 محالة الصالحين ليكون ذلك
 مانعا من التلبس بشئ من
 القاص احكامهم واصحابه
 منهم فكيف بمن لا يزال الله
 مطهرا عليه في ماله وعلايته
 انتهى قال في الخت وقد سبق لي
 عمل هذا القاضى عياض وغيره
 ودل على حديث على أن
 رؤية الله تعالى في الدنيا بالابصار
 غير وافية وأما ما روي صلى الله عليه وآله وسلم فقد له دليل آخر وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي

هو من الجمع الذي لا واحد له وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الواحد
 بنظر ابي ما ينصل به وأطلق على الكل - - - فمكانه جعل كل جزء من المجموع كذا ذكر
 في حكم - - - قوله ثم دلت به بارض فيه انه يستحب للمستنجي بالماء اذا فرغ ان
 يغسل يده بتراب أو شاة أو يذركها بتراب أو بالحائط المذهب الاستغفار منها قوله
 وهو من قديمه وقد تقدم الكلام على ذلك في حديث قول الباب قوله ثم نهي أي تحول الى
 حبة قوله فلم يردع من - - - ردة من الردة قد تقدم الكلام في كراهية التمشيف وعدمها
 فيه وجعل ينفض فيه - - - جواز نص - - - من ماء الغسل قال الحافظ وكذا الوضوء
 فيه حديث ضعيف ورواه رافعي وغيره وانظروا في تنضوا أيديكم في الوضوء فانها
 من روح الشيطان قال ابن اصلاح لم يجد دونه نووي وقد أخرجه ابن حبان
 في ضعيفه وروى في - - - من حديث أبي هريرة ولم يدره ارضه هذا الحديث
 يمكن صالحا لا يفتح به قال مصنف رحمه الله وفيه دليل استحباب ذلك اليد بعد
 الاستنجاء انتهى (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوضأ بعد
 غسل روي - - -) الحديث قال يرمي حديث حسن صحيح وقال ابن سيد الناس
 ثم تحتان نسخ الترمذي في تصحيحه وخرجه البيهقي بسايد جيدة وفي الباب عن ابن عمر
 مرفوع روي عنه موقوف انه قال لما سئل عن الوضوء بعد غسل وأي وضوء أعم من العمل
 روي ابن أبي شيبة وروى عنه - - - انه قال لرجل قال له أي أتوضأ بعد غسل فقال لقد
 نعمت وروى عن حديثه انه قال أما يكره أن يغسل من قرأ الى قدمه حتى
 يتوضأ وقد روي نحو ذلك عن جماعة من احبابه ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي
 انه لم يختلف العلماء ان حصره دخل تحت الغسل وان طهارة الجنابة تأتي على طهارة
 الحدث وتقضي عليها لان موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الغسل في طهارة
 الا كثر وأجرئ في الا كبر عنه وقد تقدم كلام ابن بطال في أول الباب وقد تقدم الرد عليه
 به قول أبي نوري ورواه غيره قال ابن سيد الناس ان داود الطاهري أو جب الوضوء
 في غسل الجنابة لانه بعد الكس لا يدخل عنده من الرضوء وحكا عنه الشيخ محيي الدين
 النووي قال ابن سيد الناس والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم ان ذلك عنه ليس فرضا
 في العمل وانما هو كذهب الجماعة (وعن جبير بن مطعم قال نذا كرا غسل الجنابة عند
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما انما أخذ من كفي فاصب على رأسي ثم أفيض
 بعد على سائر جسدي رواه أحمد) الحديث رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه ايضا أحمد من
 حديث جبير بن مطعم بالنظر أما أنا فإني على رأي ثلاث حكايات ثم أفيض فإذا أنا قد
 طهرت قال الحافظ وقوله فإذا أنا قد طهرت لأصل له من حديث صحيح ولا ضعف
 كنه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انما بكفك
 ن نغني على رأسي ثلاث حكايات ثم تفيض الماء عليك فإذا أنت قد طهرت وأصله

امامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم واعلموا انكم ان تروا ربكم (٢٣٩) حتى تقوموا او اقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل

الحديث بغير علم ثم قال جبريل
(مق) تقوم (الساعة) الام
للعهد والمراد يوم القيامة
(قال ما) أي ايس (المسؤول) زاد
في رواية أبي ذر عنها (بأع) من
السائل (بزيادة الموحدة في أعلم
لنا كيلا معنى النسبي والمراد
نفي علم وقت الان علم مجيئها مقطوع
به فهو علم مشترك وهذا وان
أشعر بالتساوي في العلم الآن
المراد انه ماوى في العلم بان الله
استأثر بعلم وقت مجيئها قوله
بعد خمس لا يعلمون الا الله وليس
السؤال عنها يعلم الحاضرون
كلا سئلة السابقة بل لينزجروا
عن السؤال عنها كما قال تعالى
يسألك الناس عن الساعة فلما
وقع الجواب بانه لا يعلمها الا الله
تعالى كنوا. وهذا السؤال
والجواب وقعا بين عيسى بن
مريم وجبريل عليهم السلام كما
في نوادر الحديث لكن كان
عيسى هو السائل وجبريل هو
المسؤول قال النووي يستنبط
منه ان العالم اذا سئل عما
لا يعلم يصرح بانه لا يعلمه ولا
يكون في ذلك نقص من
مرتبه بل يكون ذلك دليلا
على مزبذوعه (وسأخبرك عن
اشراطها) بفتح الهمزة جمع شرط
بالتحريك أي علاماتها السابقة
عليها أو قدماها لا المقارنة لها
وهي (اذا ولدت الامة) أي وقت
ولادة الامة (ربها) أي مالكيها

في صحيح م لم وذكر الحافظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبريل بن مطعم عند أحمد
بلفظ أما أنا فاذنل كني ثلاثا فاصب على رأسي ثم أقبض على جسدي ولم يتكلم عليه
وله شواهد في الصحيحين وغيرهما قال المصنف رحمه الله فيه مستدل لمن لم يوجب ذلك
ولا المضغضة والاستدشاق انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

• (باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقضها) •

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك
موضع شعرة من جنبه لم يصب الماء فعلى الله به كذا وكذا من النار قال علي بن عمار
شعري رواه أحمد وأبو داود وزاد وكان يجز شعره رضي الله عنه) قال الحافظ واسناده
صحيح لأن من رواه عنه عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط وأخرجه
أبو داود أيضا وابن ماجة من حديث حماد لكن قيل ان الصواب وقفه على علي قال
عبد الحق الا كثرون قالوا بوقفه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلاطه
ولحماد أو هام وفي اسناده أيضا زاذان وفيه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة
مرفوعا بلفظ بلوا الشعر وأنفقوا البشر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة والبيهقي
ومداره عن الحرث بن جسيم وهو ضعيف جدا قال أبو داود والحرث هذا حديثه
منكر وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا يعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس
بذاك وقال الدارقطني في العلل انما يرى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا
ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال نبت أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قد كره ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة من قوله
وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي انكره أهل العلم بالحديث البخاري
وأبو داود وغيرهما والحديث يدل على مشروعية تحليل الشعر بالماء في الغسل ولا أحفظ
فيه خلافا (وعن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأفنهضه

لغسل الجنابة قال لا انما يكفئك ان تحن على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضن عليه الماء
فتطهرين رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله ضفر
رأسي بفتح الضاد المججمة واسكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية
الحديث والمستفيض عند المحدثين وهو الشعر المنتول ويجوز ضم الضاد والقام جمع
ضفيرة قوله ان تحن يقال حثيت وحثوث لغتان مشهورتان والحثية الحفنة وهو يدل
على أنه لا يجب على المرأة نقض الضفائر وقد اختلف الناس في ذلك قال القاضي أبو بكر
ابن العربي قال جمهورهم لا ينقضه الا أن يكون ملبدا ملتقا لا يصل الماء الى أصوله
الا ينقضه فيجب حثية زمن غير فرق بين جنبه وحوض وروى عن المؤيد بالله وأبي
طالب والامام يحيى وروى أيضا عن القاسم وقال القاضي فنقضه في الجنابة والحوض
وقال أحمد فنقضه في الحوض دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيدها وهو هنا كناية عن كثرة اولاد السراري حتى تصير الام كأنها أمة لابنها من حيث انها ملك أبيه وأن الاماء يلدن المولود

فَنَصِّرُ الْإِمَامَ مِنْ بَغَاةِ الرِّعَايَا وَالْمُلَّاكَةِ بِرِعَايَتِهِ (٢٤٠) أَوْ كِتَابَةً عَنِ فُسَادِ الْحَالِ لِكَثْرَةِ بَيْعِ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ فَيَقْتَدُوا لِهِنَّ الْمُلَّاكَةُ

[illegible]

حق الله، فليدع على
فقد طابت مآداه
وفيها إشارة الى تساع ديس
الا- ثم كان لاول فيه تساع
الاسلام واستبلاء الله على بلاد
الكفر وسبى ذر ريم- فلي
البيضاوى لان يوس الامراء به

[illegible]

• باب خبر بنی اسرائیل - یحییٰ و نوح علیهما السلام (۱۰۰) •

[illegible]

وغند التناهي يقصر المتطاول واليه بالضم جمع الابه وهو الذي لاشبهه (٢٤١) رجع بهم وهي رواية أبي ذر وغيره وروى

عن الاصلي الضم والفتح وكذا ضبطه القاسبي بالفتح أيضا ولا وجه له لانهم اصغار الضان والمز وفي الميم الرفع نعمتا للرعاة أي السود أو الجهولون الذين لا يعرفون والجرعة اللابل أي رعاة اللابل الابه السود وقله في الحديث من الاشرط علامتين والجمع يقتضي ثلاثة فاما ان يكون على ان أقل الجمع اثنان أو انه انتهى بثانين لمصول المقصود به ما في علم انمراط الساعة وعلم وقتها داخل (في) جملة (خمس) من الغيب (لا يعلمون الا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عنده علم الساعة) أي علم وقتها والسياق يرشد الى انه تلا الآية كلها وصرح بذلك الاسماعيلي وكذا في رواية عمارة ولمسلم الى خبير وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع في البخاري في التفسير من قوله الى الارحام فهو تقصير من بعض الرواة وتتمام الآية وينزل الغيث أي في ابانه المقدرة والمحل المعين له ويعلم ما في الارحام أذكر أم انثى تاما أم ناقصا وما تدري نفس ماذا تكسب غدا من خير أو شرور بما يعزم على شيء ويقبل خلافه وما تدري نفس بأي أرض تموت أي كما لا تدري في أي وقت تموت قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شيء من هذه الاورانجسة لهذا

للجناية والحيض والنفاس وهو أحمد بن حنبل والهادوية وأجيب بأن الخبر ورد في مذروبات الاحرام والغسل في تلك الحال للتنظيف لا للصلاة والتزاح في غسل الصلاة وعن عائشة ان امرأته من الانصار سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض فامرها كيف تغتسل ثم قال خذى فرصة من مسك فتطهرى بها قالت كيف أنظهر بها قال سبحان الله تطهرى بها فاجتذبت بها الى فقلت تغتسلي بها أثر الدم رواه الجماعة الا الترمذي غـ ير أن ابن ماجه وأبو داود قالوا فرصة مسكة الحديث أخرجه أيضا الشافعي وسمها هامـ لم اسماء بنت شكل وقيل انه تصحيف والصواب اسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الخطيب في المهمات وقال المنذرى يحتمل أن تكون القصة تعددت وروى فرصة مسكة في الصحيحين أيضا قوله فرصة هي بكسر الفاء واسكان الراء وبالصاد المهملة القطعة من كل شيء حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من القطن أو الصوف مثلثة النام والمسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الاكثر بفتح الميم وهو الجلد رقيقه نظرا لقوله في بعض الروايات فان لم يجد فمائه با غيره كذا أجاب به الرافعي قال الحافظ وهو متعقب فان هذا اللفظ الشافعي في الام ثم في رواية عبد الرزق يعني بالفرصة المسك أو الزريرة وليس في الحديث ذكر نقض الشعر وغاية ما فيه الدلالة على التنظيف والمبالغة في اذهاب أثر الدم قال النووي واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجاهلون المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة

• (باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء) •

(عن سفيانة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يغتسل بالصاع ويتطهر بالماء رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذي وصححه) قوله بالصاع الصاع أربعة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمدرطل وثلاث بالبغداد أي فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاث برطل بعد اذ قال النووي هذا هو الصواب المشهور وروى جماعة من أصحابنا وجه البعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أرطال والمدرطلان انتهى والطر البغدادى على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ورجح النووي انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في الماء للغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهي عن الاسراف في الماء ولو كان على شاطئ النهر قال بعض أصحاب الشافعي انه حرام وقال بعضهم انه مكروه كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد ويتوضأ بالماء متقو عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع رواه أحمد وأبو داود) الحديث الثاني أخرجه الترمذي بنحوه وقال غريب وهو من طريق ثريين عن عبد الله بن عياض عن

الحديث في ادعى علم شيء منها غير مستند الى الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم - مكان كافي (٢٤٢) في دعواه وعن ابن مسعود قال أوتي نبيكم - لم كل شيء سوى هذه

انفس وعن ابن عمر - مرفوعا
نحوه وأخرجه - أحمد وتضمن
اجواب زيادة على السؤال
لذلك - مبدئ ارشادا للامة لما
يقرب - على معرفة ذلك من
المعرفة ثم ذكر (لرجل السائل
فدل) رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (رده) اى على
فخذوا بصدورهم (فلم يروا شيئا)
لا عين - ولا اثر - قول بن جرير
و - ل قوله رده - على ايضا
نحوه - ينفذوا الى الله ملك
له ينصرف - ان الله يجوز ان
يتنزل غير النبي صلى الله عليه
وآله وسلم - رقيه - وبشركم بحضرته
وهو يسمع وقد ثبت عن عمار
بن حصين انه كان يسمع كلام
الله (كذا) فقال صلى الله عليه
وآله وسلم (هذا) وكريمة
رعد (جبريل) عليه السلام
اجبه - لم الناس دينهم) اى قو
دينهم - هي - لم رفعت حالا
مقدرة لانه يمكن - لما وقت
الحي - وأند الله عليهم ليه ون
كال - سائلا لانه لما كان سبب
فيه - الله اليه أو انه كان من
غرضه وللا - لما - لى - أن تعلموا
اذ لم تسأروا في حديث أبي عامر
والذي نفس محمد بيده ما جاني
قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون
هذه المرة وفي رواية سليمان
لتبني ما شبه على منداثاني قبل
مرفق هذه وما عرفته حتى ولي
قال ان لمير فيه دلالة على أن

عبد الله بن جبر عن - روكاهم ثقات وقد ثبت في هذا الحديث لى خمسة أمماد وفي
حديث عائشة لا تقي كنت اعتدل أنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناه
يقال له يفرق ووقع في رواية ثلاثة أمماد وقريب من ذلك وفي رواية كان يعتدل من
ده واحد يقار له لفرق وفي أخرى قدمت باناء قدر اصاع فاغتسلت فيه وفي الاخرى
كان يعتدل بحمير مكافين ويتوضأ بمكوك وفي أخرى بعسله اصاع ويوضئه المذوق
أخرى يتوضأ بالمذوق يعتدل بالاصاع قال الشافعي وغيره الجمع بين هذه الروايات انها
كانت اعة - المات في أحراق والذرق - ياتي تقديره وأما المكوك فهو يفتح الميم وضم
الكان الولى وتثنيدها وجهه مكافين كما تكي قال النووي وأهل الماراد بالمكوك
ه - وعن موسى الجهني قال أتى محمد بن عبد الله - مدح حرزته غماية أوطان فقال حدثني

عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتدل بمنزل هدا رواه النسائي
الحديث انما رواه عن انسائي هكذا أحمرنا محمد بن عبيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن
أب زائدة عن موسى الجهني فذكره وأحمد بن عبيد بن حواري - ان وهو من رجال الصحيح
قد - بود وهو حجة ويحيى بن زكريا هو لاهم الكبير وحديثه في الصحيحين وغيرهما
وموسى - بنى - خرج له - ووثقه أحمد وغيره وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات
قوله حرزته أى - قدرته فل احاطة - لى هذا بعض الحديث وجعل لفرق غمانية
أوطان والصحيح ان الذرق مقدره ما سبباني ولحرزته يعارض به التثنية ويدوايضالم
بصرح محمد - ان لانا امد كور صاع فيجمل على اختلاف الوافى مع تناقضها
وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزى من العمل الصاع ومن
الرصوة المذرة أحد والآخر - الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن جرير وابن ماجه
بنحوه وجمعه ابن نطون وقوله يجزى لظاهره انه لا يجزى دون الصاع والمذرة
ويعارضه ما سباني (وعن عائشة) قالت كنت أعتدل بأدور رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم من - واحد من قدح يقول له ابرق مدفق عليه وانفرق ستة عشر رطلا بالاعرفى
قوله ابرق قال بنات - بين بتكين لراة قال الحافظ وروى شافيهما وجوز بعضهم
الامر بن قال - وروى فتح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي انه أصواب قال
وابن كمال قال بل - حاله تان قال الحافظ لعل مستند الباجي ما حكاه الازهرى عن ثعلب
وغیره الفرق - لفتح والمحدثون بسكونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد سكي الاسكان
أبو زيد وابن دريد وغيرهما وحكى ابن لاثير ان الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبلا سكان
مائة وثمانون رطلا قال الحافظ وهو غريب وقد ثبت تقديره في صحيح مسلم عن سفيان
بن عيينة فقال هو ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجماهير وقيل الفرق ما عان قال
الحافظ ان نقل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة

وقد اشهر قواهم حسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٢) عظم الاخلاص والمراقبة وفيه ان في

عشر رطلا وله تريد انفاق أهل اللغة

• (باب من رأى التقدير بذلك استحب اباوان مادونه يجزى اذا أسبغ) •

(عن عائشة انما كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم) القدر الجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر وهو ان كان صاعا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في النقصان الى مقدار لا يسمى مستعملا أو الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر الجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مدا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو النقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يتوضأ فقال ماذا اسرف فقال في الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار وفي اسناده ابن الهيثم وروى ابن عدي من حديث ابن عباس مرفوعا كان يتوضأ لله من وسوسة الوضوء قال ابن حجر واسناده واهي (وعن عباد بن تميم عن أم عمار بنت كعب بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ في اناء قدر ثلثي المد رواه أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بن بلظن توضأ بكوني مدو صحح حديث الباب أبو زرعة وأما حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بنصف مد فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده الصلت بن دينار وهو تروك وحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلث مد قال الحافظ لم أجده (وعن عبيد بن عمير ان عائشة قالت اقدر ايتني أغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فادأ ووضوء مثل اصابع اودونه فذكر فيه جيبا فافيض على رأسي يدي ثلاث مرات وما أنقض لي شعرا رواه النسائي) الحديث اسناده في سنن انه أتني هكذا أخبرنا بنو يمين نصر قال أخبرنا عبد الله عن ابراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاه ثقات وهو يدل على عدم وجوب الاغتسال بمقدار صاع من الماء لا شتر الكافي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع اودونه والا كنفاء بمجرد الافاضة على الرأس من دون نقض الشعر وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقض الشعر على المرأة في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتورق قد تقدم الكلام عليه

• (باب الاستئذان عن الاعين له غتسل وجواز تجرد في الخلو) •

(عن يهل بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراز فنهده المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل يحب الحياء والستر فإذا غتسل أحدكم فليستر رءوسه وأرجله وأذنيه وأصابعه من غير أن يغتسل بالبراز) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح

سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حضور الصلاة انه يريد ان يريهم انه صلى الله عليه وآله وسلم ملئ من العلوم وان علمه مأخوذ من الوحي فتزيد رغبتهم ونشاطهم فيه وهو المعنى بقوله جاء يعلم الناس دينهم وان الملاكة تنفذ لباي صورة شأوا من صور بني آدم وأخرجه البخاري في التفسير وفي الزكاة مختصرا ومسلم في الايمان وابن ماجه في السنة بتمامه وفي الفتن بتمامه وأبو داود في السنة والنسائي في الايمان وكذلك الترمذي وأحمد في مسنده والبزار باسناده حسن وأبو عوانة في صحيحه وأخرجه مسلم أيضا عن عمر بن الخطاب ولم يخرج به البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته وبالجملة فهو حديث جليل حتى قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من بجل علمها وقال الطبري له هذه المكنة ستفتح به البغوى كناية المصالح ونرح السنة اقصد ما قرآن في افتتاحه بالفاتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال عياض انه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان اتمها وحالاتها ومن اخلاص أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والتفصيص من آفات

لاعمال حتى ان علوم التزكية كلها راجعة اليه ومنشعبة منه انتهى كذا في الفتح والقسط لابي (عن التميمي بن بشير) بن

سمعة البخاري الخرزجي وأمه عزة (٢٤٤) بنت رواحة وهو أول ولود ولد لآل زمارنة - الهجرة المقتولة سنة

خمس مائة - بنوه في البخاري سنة
أحدث (رضي الله عنه قال)
وقول أبي الخ - بن القاسم
و نو قدي ويحيى بن ميم
هل المدينة انه يصح للنعمان
جماع من النبي صلى الله عليه
والله وسلم قوله هنا (- سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(- لم وفي رواية النبي (- لم
(- لم وفي رواية النبي (- لم
زكريا وأهوى النعمان بصبيته
لي أذنيه يقول سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله (- لم
(يقول) وفيه دليل على صحة تحمل
الصبي المميز لأن النبي صلى الله
عليه وآله (- لم مات وللعنمان
فما منين الخزل بين) في ظاهر
بالنظر في مدل عليه بلاشبهة
والخبراء بين أي ظاهر بالنظر إلى
مدل عليه بلاشبهة وعبرة لفتح
بين في عي - ما ووص - نهما
بأدنتها المظاهرة (وينما) أمور
(مشبهات) بتشديد لموحدة
أي شبهت بغيره (- لم بتبين به
حكمها على التعمين وفي رواية
الاصيلي وابن عساكر مشبهات
بمثلة فوقية مفتوحة وموحدة
مكسورة أي اكتسبت الشبهة
من وجه - بن متعارضين وفي
رواية الاصيلي مشبهات بوزن
منهلات - مفتوحة وعين
خفيفة مكسورة وهي رواية
ابن ماجه وهو لفظ ابن ميم
ورواه الدارمي عن أبي نعيم
شيخ البخاري فيه: لفظ دينهما مشبهات (لايعلمها) أي لا يعلم حكمها (كثير من الناس) وجاءوا شجبا

وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس مطوقا وقد ذكره الحافظ في الفتح
ونم يتكلم عليه - وهو يدل على وجوب الترحال الاغتسال وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي
لين وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وتركه مكروه وليس بواجب واستدلوا على ذلك
بما ساقى وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريمه قال الحافظ والمنهم ورعند
متقدمهم كغيرهم الكراهة فقط قوله بالبراز المراد به هذا الضاء والباء للظرفية قوله
تغير - يرمي به من مفتوحة وتام مشاة من فوق مكسورة وباء تحسية ساكنة ثم راء مهلهلة
قال في النهاية فعلم - لجمع في قاعل ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستنار حال الغسل
ما أخرجه الذهبي من حديث أبي السمع قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فكان إذا أراد أن يغتسل قال وافي فأوليه فتأذى فاستمر به أخرجه الساقى وما
أخرجه - لم من حديث أم هانئ قالت ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام
الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة رضي الله عنها تترقب ويدل على مشروعيتها مطاق
الاستنار ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث جابر بن حكيم عن أبيه عن جده قال
قلت يا رسول الله عورتنا ما نأمن منها وما نذكر قال احفظ عورتك الا من زوجك أو
ملكك فينكث قال يا رسول الله قال جل بكون خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من
الناس (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بينا أيوب عليه السلام
يعتس عريا ما خصر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه وما دهر به تبارك وتعالى
يا أيوب ألم أكن غنيته غماترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بر كذا رواه أحمد
والبخاري والشافعي قولا يحثي في رواية البخاري يحثي والحشية هي الاخ - ذباليد قوله
لا غنى بي بالقصر بلاه وبين قول الحافظ ورواها بالتثنية أيضا على أن لا غنى ليس قال
ابن طهال ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على
لا غنى عريا نافذ إلى جواز ما قال أيضا ووجه الاستدلال بهذا الحديث وحديث
أبي هريرة الذي - في أنهما يعني أيوب وموسى عن أمر بالاعتداء به قال الحافظ وهذا
انما يأتي على رأى من يقول شرع من قبلنا شرع لنا الذي يظهر أن وجه الدلالة منه
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصتين ولم يعقب شيئا منهما فدل على موافقتهما
لشرعنا والافلو كان فيهما شيء غير موافق لبيته فيجمع بين الأحاديث بحمل الأحاديث
إلى فيها لا رشاد إلى التستر على الأفضل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم - لم كانت بنو اسرائيل يغفلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه
السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى أن يعتدل - معنا إلا أنه آدر قال ذهب
مرة يغتسل ووضع ثوبه على حجر ففرا الحجر بثوبه قال لجمع موسى عليه السلام بأثره
يقول يوبي حجرو يوبي حجرو - في أنطرت بنو اسرائيل إلى سواهم موسى عليه السلام فقالوا
والله ما يمنع موسى أن يأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضربا متعق عليه) قوله كانت بنو اسرائيل

في رواية الترمذي وثقله لا يدري كثير من الناس أن الحلال أم من الحرام (١٤٥) وهو مفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها

يمكن لكن لا قليل بل من الناس وهم المجتهدون والله أعلم بما ينص أو قياس صحيح أو استصحاب أو غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحل والحرم ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد وألحقه بأحدهما بالدليل القوي فالتمسها على هذا في حق غيره وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ في هذه المسئلة بالحل أو بالحرم أو يوقف وهو كالخلاف في الأشياء فيقبل ويرد الشرع والأصح عدم الحكم بشيء لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع وقبل الحل والاباحة وقبل المنع وقبل الوقت وقد يكون الدليل غير خال عن الاحتمال فالورع تركه لا سيما على القول بأن المصيب واحد وهو مشهور ومذهب مالك ومنه ثار القول في مذهبه بمراعاة الخلاف أيضا وكذلك روى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يراي الخلاف ونص عليه في مسائل وبه قال أصحابه حيث لا نزاع فيه سنة عندهم (فن اتقى) أي حذر (المشبهات) بالميم وتشديد الباء والاختلاف في انظها نظير الذي قبلها لكن عند مسلم والاعمالي الشبهات بالنم جمع شبهة (استبرأ) ولا يدرى قد استبرأ بوزن استعمل من البراءة أي حصل البراءة (لدينه) من الخنص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عساكروا صلب لعرضه دينه ربه دليل على أن من لم يتوف الشبهة

أي جاءتهم قولاً بغيره لو نزع عراه ظاهره أن ذلك كان جائزاً في شرعهم والامساقرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام بغيره وحده أخذ بالافضل قال الحافظ وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك قوله آدر هو بالمسد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري الادرة نفقة في الخصية قوله الجمع بالميم ثم الميم ثم الهاء المهملة أي جرى مسرعاً وفي رواية تخرج قوله نوب حجرنا مخاطبه لأنه أجرام مجرى من يعقل لكونه فريثوبه فانتقل من حكم الجماد إلى حكم الحيوان فناداه فلم يرد عليه فوبه ضربه وقيل يحتمل أن يكون أراد بضربه اظهار المجزأة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن وحى قوله حتى نظرت ظاهراً ثم رأوا جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه أثر لانه يظهر ما تحتها بعد البلل واستحسن ذلك ناقله عن بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في الذي قبله

• (باب الدخول في الماء بغير ازار) •

(عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن موسى ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء يلقى قوبه حتى يوارى عورته في الماء رواه أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد رجاله موثقون إلا أن علي بن زيد مختلف في الاحتجاج به وهذا نوع من التردد إلى اليأس فهو مندرج تحت عموم الأدلة القاضية بشروع الستر قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير ازار وقال الحق هو بالازار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخل الماء وعليهما بردان فقالا لا للماء سكا قال امسحوا وان تجردا رجونا أن لا يكون انما واحتج بقصده موسى عليه السلام انتهى

• (باب ما جاء في دخول الحمام) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمهات فلا يدخل الحمام إلا بستر ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمهات فلا تدخل الحمام رواه أحمد) الحديث في مسنده أبو خيرة قال الذهبي لا يعرف وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شيء منها قال المنذري وأحاديث الحمام كلها مما لا يثبت منها عن الصحابة ويشبه الحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سيذكره المصنف في باب من دعى فرأى منكراً من كتاب الوليمة وقد أخرج المنصّل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه إيهاب بن أبي سليم وقد رواه أحمد أيضاً من طريق ثمانية من طريق ابن أبي عمير عن أبي الزبير عن جابر وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت نبي رسول الله صلى الله عليه وآله

(لدينه) من الخنص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عساكروا صلب لعرضه دينه ربه دليل على أن من لم يتوف الشبهة

في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للظمن (٢٤٦) فيه وفي هذا الإشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المرواة (ومن وقع

في الشهات) التي أشبهت الحرام من وجه والخلال من وجه آخر وجواب الشرط محذوف في جميع نسخ الصحيح وقد ثبت ذلك في رواية الدرر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه ولنظفه قال ومن وقع في الشهات وقع في الحرام قال في الفتح حاصل ما فسره العلماء الشهات أربعة أشياء أحدها تعارض الالفة ثانياً الاختلاف العلماء وهي منترعة من الأولى دللتها أن لم يرد بها قسم المكروه لأنه يجتنبه جنباً الفعل والعقل رابعها أن لم يرد بها المباح ونقل ابن المنير عن شيخه القباري عنه أنه كن يقول المكروه عقبة بين المنعبد وخرام فمن استكثر من المكروه تطرق الى حرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق الى المنكروه وهو منترع حسن قال والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول ولا يبعد أن يكون كل من الوجهين مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فاعلم النطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه ودوره تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحول ولا يخفى ان المتكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يجهل

وآله وسلم الرجال والنساء عن دخول الحمام ثم رخص للرجال أن يدخلوه في المآثر لا يمكنه من حديث جابر بن سلمة عن عبد الله بن شداد عن أبي عذرة عنها وأبو عذرة مجهول قال الترمذي لا يعرفه الا من حديث جابر بن سلمة واسناده ليس بذلك القائم وأخرج أبو داود الترمذي من حديثها انها قالت لذة ودخان عليهما من نساء الشام لعلمكن من الكورة اتي يدخلن نساؤها الحمام قلن نعم قالت أما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من امرأتين اتخما ثيابهما في غير بيت زواجهما الا هتك ما بينهما وبين الله من حجاب وهومن حديث شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجهم عن أبي الملقح عنها وكاهم رجال الصحيح وروى عن جرير عن سالم عنها وكان سالم يدايس ويرسل وقال ترمذي بعد ذلك الحديث حسن وفي رواية لانسائي عن جابر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام الا من عذر هكذا بلنظ الامن عذر في الجماع ولم يذ كر هذا الاستثناء الترمذي ولم يوجد الحديث في لانسائي واعمل ذلك في بعض النسخ قال العلامة محمد بن ابراهيم الوزير في بعض أجوبته واطاهر انه غلط ولم يذ كر الشريف أبو الحساس في كتابه في الحمام ولم يذ كر الاستثناء في حديث جابر ولا عزاه الى انسائي وقد رواه من حديث جابر بلنظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمنزلة ورواه الشريف أبو الحسن في كتابه في الحمام من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبي ازهر عن جبرو ليس في شيء من الطرق ذكر العذر وحديث الباب يدل على جواز لدخول لذة كور بشرط ليس المآثر وتحرير الدخول بدون منزرع وعلى تحريمه على انه مطبق واستثناء لدخول من عذر لهن لم يثبت من طريق تصلح للاحتجاج بها فاطاهر لم يسمع مطلقاً ويؤيد ذلك ما سلف من حديث عائشة التي روت لئلا الكورة وهو صحيح ما في ابواب الامريضة أو نفقه كما سيأتي في الحديث الذي بعده هذا ان صح (وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انهم استفتح لكم أرض

الجم وسجدون فيها وتايقال لها الحمامات فلا يدخلن الرجال الا بالازار وامنعوا النساء الامريضة أو نفقه ما رواه أبو داود وابن ماجه الحديث في اسناده عبد الرحمن بن أنعم الا فريقي وقد تكلم عليه غير واحد في اسناده أيضاً عبد الرحمن بن رافع التميمي قاضي افريقية وقد غمز البخاري وابن أبي حاتم وهو يدل على تقييد الجواز للرجال بلبس الازار ووجوب المنع على الرجال للنساء الا لعذر المرض والنفس وهذا أعنى استثناء المريضة والنفساء أخص من استثناء العذر المذكور وفي حديث انسائي فيقتصر عليهما وقد عرفت ما فيه قال المصنف وفيه ان من حلف لا يدخل بيتاً فدخل حماماً حدث انتهى

• (كتاب التيمم) •

التيمم في اللغة التمسد قال الازهرى التيمم في كلام العرب القصد يقال تيممت فلاناً

اسرفيه وهو ان من تعاطى ما نهى عنه به يرمم مظل القلب فقد ان نور الورد (٢٤٧) فيقع في الحرام ولولم يختر الوتر فيه

(كرام) أي مثله مثل راع وفي رواية كرامى بالياء (يرعى) جله مستأنفة وردق على سبيل التمثيل للتبسيه بالشاهد على الغائب ويحتمل أن تكون من موصولة لا شرطية فتكون مبتدأ والخبر كرام وحينئذ لا حذف والتقدير الذي وقع في الشبهات كرام يرعى مواشيه (حول الحمى) بكسر الحاء وفتح الميم الحمى من اطلاق المصدر على اسم المفعول والمراد موضع الكلال الذي منع منه الغير وتوعد على من رعى فيه (يوشك) بكسر الميم أي يقرب (أن يواقع) أي يقع فيه وعند ابن حبان اجعلوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ومن أرتع فيه كان كالمرتع الى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه فمن أكثر من الطيبات من لا فاته يحتاج الى كثرة الاكساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق فيقع في الحرام فيأثم وان لم يتعمد له تقصيره أو يفضى الى بطر النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وأعلى الورع ترك الحلال مخافة سرام كترك ابن أدهم اجرته اثن كفي وقامعه له وطوى عن جوع شديد وفي القطلاني بالله مالم نعلم حله يقيناً اتركه كتركه صلى الله عليه وآله وسلم ثمرة خشية البقرة كما في البخاري

ونأمنه وبعته وأمنه أي قصده وفي الشرع القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قاله في الفتح واءلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وهي خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الامة قال في الفتح واختلف هل التيمم عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمة ولا عذر وخصه

(باب تيمم الجنب للصلاة اذا لم يجد ماء)

(عن عمران بن حصير قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فعلى بالناس فاذا هو برجل معتزل فقال ما منعك أن تصلى قال أصابني جنابة ولا ماء قال عابدك بالصعيد فانه يكفيك منفق عليه) قوله فاذا هو برجل وقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن ان هذا الرجل هو خلافة رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعة شهد بدرا قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره له رواية وهو هذا يدل على انه عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ أماعلى قول الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف وأماعلى قول غيره فيحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر وعلى هذا افلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قبل يدر قوله أصابني جنابة ولا ماء بفتح الهمزة أي معي أي موجود وهو أبلغ في اقامة عذر لما فيه من عموم النفي كأنه نفي وجود الماء بالكلية قوله عليك بالصعيد الام لا عهد المذكر وفي الآية الكريمة ودل قوله يكفيك على أن التيمم في منسل هذه الحال لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفيك أي لا ادائه لا يدل على ترك القضاء والاقول أظهر والحديث يدل على مشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنث وغيره وقد أجمع على ذلك العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا من السلف الاما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وحكي مثله عن ابراهيم النخعي من عدم جواز الجنب وقيل ان عمر وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جاز للجنب الاحاديث الصحيحة واذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال باجماع العلماء الا ما يحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الامام التابعي انه قال لا يلزمه وهو مذهب متروك باجماع من بعده ومن قبله وبالا حاديث الصحيحة المنهم ورد في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للجنب بغسل يديه اذا وجد الماء

(باب تيمم الجنب للجرح)

(عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فنهجه في رأسه ثم احتلم فآل أصحابه هل يجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغترسل فأت فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوهم قتلهم الله

الابوع أسير على الصراط يوم القيامة قالت أخت بشير الحنظلي لاجل دين جنبل اننا نغزل على سبطي حنظلي فبينا مشاعل

الظاهرية ويضع اليد على قلبه فيقول (٢٤٨) لَكَ الْغُزَلُ فِي شِعْرَاءِهَا فَقَالَ مَنْ أَنْتَ عَافَاكَ اللَّهُ طَالَتْ أُخْتُ نَسْرِ الْحَاقِي

فبكي وقال من ينهكم
 بخرج الورع الصادق لا تغزلي
 في ماءها مكث مال بن دينار
 بالبحر أربعين سنة لم يأكل من
 ثمرها حتى مات أقامت المدينة
 بديعة الياججة من أهل عصرنا
 هذا بمكة أكثر من ثلاثين سنة
 لم تأكل من اللحوم والثمار
 وغيرها المخلوبة من بحيلة لما قيل
 أنهم لا يورثون البساتين وامتدح
 أبوه نور الدين من تاورغ
 المدينة لما ذكر أنهم لا يركون
 من ترخص ندم ومن فواضل
 الفضائل حرم رادعي بعضهم أن
 القبل من كلام الشعبي وأنه
 مدرج في الحديث كما حكاه أبو
 عمرو الداني وتروى ابن عون في
 رفعه لا يستمر كونه مدرجا من
 الإثبات قد سجنوا بانه كنه
 ورفع فلاقه مدح ذلك بعضهم
 فيه وكذلك سقوط المنزل من
 رواية بعض الرواة كابي فرو
 عن الشعبي لا يمدح فيه ثبت
 لأنهم حفاظ وأعل هذا هو ال
 في حذف البخاري قوله رفع
 الحرام يصير قبل الم
 مرتبطابه فيسلم من دعوى
 الإدراج وما يقوى على
 الإدراج رواية ابن حبان الم
 (الا) بنسخ الله منة وتحفيظ
 كلام أي أن لا يمر كما تقدم أو
 لكرمان) يكسر الدلام من مل
 العرب (حي) مكانا مخص
 حفره لري واشبه وتوعد

الاول اذ لم يعارفا فاعلمنا ان ابي الوال انما كان يكفيه ان يتيم ويعصر أو يعصب
 على جرحه ثم يصح عليه وبغسل ان رجسده رواه أبو داود والدارقطني الحديث
 رواه أيضا بن ماجه وصححه ابن السكن وقد تقدم الزبير بن خريز وليس بالقوى قاله
 لدارقطني وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الحافظ
 رواه أبو داود أيضا من حديث الأوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه
 الحاكم عن بشر بن بك عن الأوزاعي حديث عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني
 اختلف فيه عن الأوزاعي والصواب ان الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء وقال أبو
 زرعة وأبو حاتم لم يسمعه الأوزاعي من عطاء انما سمعه من اسمعيل بن مسلم عن عطاء
 ونقل ابن السكن عن ابن أبي داود ان حديث الزبير بن خريز أصح من حديث
 الأوزاعي وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد بن أبي
 رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا والوليد بن عبيد عن الدارقطني
 وقواه من صحيح حديثه قوله الى بكسر العين هو الصريح في الكلام قبل هو ضد البيان
 والحديث يدل على جواز التيمم لخشية الضرر وقد ذهب الى ذلك المعتز
 وماتن وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوله ذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد
 قوله الى عدم جواز التيمم لخشية الضرر وقالوا لا نه واجد والحديث وقوله تعالى وان
 كنتم مرضى أو على سفر أو جاءكم من الماء أو بغيره فامسحوا باليمنى واليسرى
 ومثله حديث علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يمسح علي
 اليمنى وقد اتفق الخياط على ضعفه وقد ذهب الى وجوب المسح على اليمنى والمؤخر
 بالله واليه ادى في أحد قوله وروى عن أبي حنيفة والشافعي والشافعي في بعدهم
 قال الشافعي لكن بشرط أن توضع على طهر وأن لا يكون تحتها من الأصحح الاملا
 منه والمسح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب وذهب أبو العباس وأبو طاب وهو
 أحد لقول الهادي وروى عن أبي حنيفة انه لا يمسح ولا يحل بل يمسح كعبادة تذر
 ولان الجيرة كعبه وآخر آية الوضوء لم تتناول ذلك واعتذر عن حديث جابر وع
 بالما قبل الذي فيه ما وقد عارضت طرق حديث جابر فصح لا احتجاج به على المطلق
 وقوى الحديث على واكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم

• (باب المذهب يتهم تلوف البرد) •

(عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات الالاس قال احملت في ليلة باردة شديدة البرق فاشتقت ان غدت ان اهلك فبعثت ثم صليت باصحابي صلاة الصبح فلما ذهبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ذكر واذا لاله فقال يا عمر مايت باصحابك وافت جنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقولوا انه معكم ان الله كان بكم رحما فبعثت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

رواية زيادة في أرضه (محارمه) أي المعاصي التي حرمها كلزنا والسرقه (٢٤٩) فهو من باب التنبيل والتشبيه بالشاهد

عن العائب فتشبه المكلف
بالراعي والغفص البهيمة بالانعام
والمشبه باب بما حول الحجي
والمحارم بالحجي وتناول المشبهات
بالرفع حول الحجي ووجه التشبيه
حصول العقاب بعدم الاحتراز
عن ذلك كما ان الراعي اذا جره
رعيه حول الحجي الى وقوعه في
الحجي استحق العقاب بسبب ذلك
فكذلك من أكثر من الشبهات
وتعرض لمقدماتهم او وقع في الحرام
فالتعاقب بسبب ذلك
(الا) ان الامر كما ذكر (وان في
الجسد مضغة) أي قطعة من
اللحم وميت بذلك لانها تمضغ في
لحم لصغيرها وفي الفتح وعبرهم اهنا
عن مقدار القلب في الرؤية وثبتت
الواو بعد الا من قوله ألا وان
لكل ملك حي ألا وان في الجسد
مضغة وستت من ألا ان حي
الله بعد المناسبة بين حي المولود
وحى الله تعالى الذي هو الملك
الحق لملك حقيقة الاله وثبتت
في رواية غير أبي ذر نظرا الى
وجوب التناسب بين الجملتين
من حيث ذكر الحجي فيهما (اذا
صلحت) بفتح الهمزة وقد تضم (صلح
الجسد كله) وسقط لفظ كله عند
ابن عباس (وذا فسدت) أي
المضغة أيضا (فسد الجسد كله)
والتعسير باذ التحقق الوقوع
غالب وقد تأتي بمعنى ان كاهنا
(الا وهي القلب) انما كان
كذلك لانه أمير البدن وبصلاح
الامير تصليح الرعية وبفساد نفسه دواشير في الانبياء

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري تعليقا وابن حبان والحاكم
واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فقيل عنه عن أبي قيس عن عمرو وقيل عنه عن
عمرو وبلاوطة لكن الرواية التي فيها أبو قيس ليس فيها إلا أنه غسل مغابته فقط وقال
أبو داود وروى هذه النسبة الاوزاعي عن حسان بن عطية وفيه قميم ورجح الحاكم احدى
الروايتين وقال البيهقي يحتمل ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا ~~فقد غسل~~ وقد غسل
ما أمكنه وتيمم للباقي وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عند
الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع وراوادي القرى وكانت هذه الغزوة
في جمادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشفت أي خفت وحذرت قوله
فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دليلان على جواز التيمم
عند شدة البرد ومحافة لهلاك الاول التيمم والاستبشار والثاني عدم الانكار لان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والتيمم والاستبشار قوى دلالة امر
السكوت على الجواز فان الاستبشار دلالة على الجواز بطريق الاولى وقد استدل
بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان من تيمم لشدة البرد وصلى
لا تجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة ولو كانت واجبة
لامره بها ولا في جملة امر به وقد روي عليه فاشبهه سائر من يصلى بالتيمم قال ابن رسلان
لا يتيمم لشدة البرد من أمكنه ان يستن الماء أو يستعمله على وجهه بأن الضرر
مثل أن يغسل عضو أو يستنم وكما غسل وضوءه واستره ودفاه من البرد لزمه ذلك وان لم
يقدر تيمم وصلى في قول أحمد ثم العلماء وقال الحسن وعطاء يقتسل وان مات ولم
يجعله عذرا ومقتضى قول ابن مسعود ولو رخصنا لهم لا وشك اذا برد عليهم الماء ان
يتيمموا انه لا يتيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث ما لفظه
فيه من العلم اثبات التيمم لحرف البرد وسقوط الفرض به وصحة اقتداء المتوخي
بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان التمسك بالعمومات حجة صحيحة انتهى وقوله وان
التيمم لا يرفع الحدث لهله مستفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت باصحابك
وانت جنب

(باب الرخصة في الجماع لعدام الماء)

(عن أبي ذر قال اجتويت المدينة فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت
فيها فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر قال ما حالك قال كنت أتعرض
للجنابة وليس قربي ما فقال ان الصبي يطهر لمن لم يجد الماء عشرين رواه أحمد
وأبو داود والترمذي وهذا لفظه) الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضا وقد اختلف
فيه على أبي قلابه الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر ورواه ابن حبان والحاكم
والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن بجدان قد وثقه الهبلي قال الحافظ وغسل ابن

من الرباعيات ورجاله كاهن - م كوفيون وفيه الحديث والعنينة (٢٥١) والسماع وأخرجه البخاري أيضا في البيوع
وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي فيه وابن ماجه
في الفتن ولشيخنا العلامة
السيرة محمد بن علي الشوكاني
رحمه الله كلام مبسوط على هذا
الحديث في فتاواه المسماة بالفتح
الرباني وذكره أمانى كافي دليل
الطالب على أرجح المطالب
بالفارسية وهو جدير بان يكتب
بهاء الذهب فليراجع ولا يسع
هذه المقام ذكره (عن ابن
عباس رضي الله عنه - ما قال ان
وقد عبد القيس) هو ابن أقصى
ابن دعي أبو قبيلة كانوا ينزلون
البحرين وكانوا أربعة عشر
رجلا بلا شجر ويرى أنهم
اربعون فيحتمل ان يكون لهم
وفادتان أو ان الاشراف اربعة
عشرو لباقي تسع (لما أتوا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) عام
الفتح وكان سبب مجيئهم اسلام
منهذين حبان وتعلمه الفاتحة
وسورة اقرأ وكاتبته صلى الله عليه
وآله وسلم لجعاعة عبد القيس كتابا
فلما رحل الى قومه كتبه أياما
وكان يصلي فسال زوجته
لايهي المنذر بن عاذ وهو الاشج
اني انكسرت فعل بعلي منذ
قدم من يثرب انه ليغسل اطرافه
ثم يبتدئ بجهة يعني الكعبة
فيصفي ظهره مرة ويقع أخرى
فاجتمعا فصادفا ذلك فوقع
الاسلام في قلبه وقرأ عليهم
الكتاب وأسلموا وأجمعوا المسير
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أد) قال (من الوفد) شك شعبة أو

كالببيع والصوامع قال السانظ في الفتح ويؤيده روي بن عمر بن شبيب بلفظ وكان من
تجلى أغمايصه لحن في كتابهم وهذا نص في وضع النزاع فنثبت الخصوصية ويؤيده
ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احدهم الانبياء يصلي حتى يبلغ
محرابه قوله وطهورا بفتح الطاء اي طهارة وفيه دليل على ان التراب يرفع الحدث كالماء
لا شتر اكهما في الطهور يا قال السانظ وفيه نظار وعلى ان التيمم جائز بجميع اجزاء
الارض العموم لنظ الارض لجمعها وقيل أ كده بقوله كلها كما في الرواية الثانية
واسئل النائل بخصيص التراب عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا بلفظ
وجعلت تربتها الماطهورا وهذا خاص فينبغي ان يحمل عليه العام وأجيب بان تربة
كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردبانه ورد في الحديث المذكور
بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه
أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعليق الحكم بالتربة
منهوم لقب ومنهوم اللقب ضعيف عند أبواب المصنوع ولم يقل به الا الدقاق فلا
ينتمض تخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظاهر التفسير فلو كان جائزا بغير
التراب اقتصار عليه وأنت خبير باننا لم يقتصر على التراب في هذه الرواية نعم
الاقتراح في اللفظ حيث حصل التأكيذ في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في
حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المسائدة
منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من لتبعض كما قال في الكشف انه لا ينهم
احد من العرب من قول النائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الامعنى التبعض
انهم فان قلت سلما تبعض فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التخصيص
عليه في الحديث المذكور ومن الأدلة لذلك على ان المراد خصوص التراب ما ورد في
التوران والسنة من ذكر الصعيد والامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في التماموس
والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره
قال الزجاج لأعلم اختلافا بين اهل اللغة في ذلك قال الازهرى ومذهب اكثر العلماء ان
الصعيد في قوله تعالى صعيدا طبيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة لالشعالي الصعيد
تراب وجه الارض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق
على وجوه على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد
حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب المعترة والشافعي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو
حنيفة وعطاء والاوزاعي والثوري الى انه يجزئ بالارض وما عليها وسيعقد المصنف
لذلك بابا قوله أينما أدركتني الصلاة في الرواية الثانية فأينما أدركت رجلا من أمتي
الصلاة وفي الصحيحين فأيمارجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وقد استدلل به على

أبو حنيفة (قالوا) نحن (زينة) أي ابن زرار (٢٥٢) بن معدي بن عدنان وانما قالوا ربيعة لان عبد القيس من أولاده وعبر عن

عموم انهم باجر الارض لان قوله فأيضا أدركت رجلا وأياما رجل صبيعة عموم
فدخل تحتها من يجرها ووجد غيره من اجزاء الارض قال ابن دقيق العيد ومن
خص من تيمم بالتراب بجهة ح إلى ان يتيمم دابة لا يخص به هذا العموم أو يقول دل
الحديث على انه يصح لي رأد أقول بذلك فيصلي على الحسالة ويرد عليه حديث الباب
فيه انظر فعنده مسجد وعنده طهورة وقد استدل المصنف بالحديث على اشتراط
دخول الوقت لتيمم التيمم الامر بالتيمم وذلك الصلاة وادراكها يكون الا بعد
دخول الوقت قطعاً وقد ذهب الى ذلك الاشتراط اعتراف الشافعي ومالك وسعد بن خنبل
ورود استدلو بقوله تعالى اذ انتم الى الصلاة فاعلموا ان قيام قبله والوضوء خصه
اجتماع ولستة وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى انه يجزى قبل الوقت كل وضوء وهذا
هو الصاهر ولم يرد ما يدل على عدم الاجراء والمراد بقوله اذ انتم اذا أردتم القيام ارادة
لقيام تكون في وقت وتكون قبله فميدل دليل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص
الوضوء لاجماع

• باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله •

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امرتكم بأمر فاقوا
منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث اصل من الاصول العظيمة وقاعدة من قواعد
الدين لما فعه وقد نهى له صريح النثر أن قال الله تعالى فاعلموا انتم اذا أردتم القيام ارادة
لاستدلال بالحديث على لدعوة عن كل ما خرج عن الطائفة وعلى وجوب الاتيان بما دخل
تحت الاستطاعة من الأمور وبانه ليس مجرد خروج بعضه عن الاستطاعة موجبا للعتو
عن جمعه وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء لدى يكفي بعض الطهارة
وهو كذلك وقد ثبت في ذلك زيد بن علي والمصنف والحنفية فتقوا وايضا استعمل
الماء لان عدم بعض المبدل في الانتقال الى المبدل

• باب تعين التراب لتيمم دون بقية الخاضعات •

عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطيت ما لم يعط
حد من الانبياء فصررت بالرب واعطيت من اتبع الارض وسعيت أجد وجعل لي التراب
طهورا وجعلت أمي خيرا لامر رواه أحمد) الحديث اخرجه البيهقي في الدلائل وأيضا
في حديث جابر المتفق عليه خمس النضر بالعرب وجعل الارض مسجدا وطهورا
وتحليل الغنائم واعطاه الشفاعة وعموم البعثة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند
مسلم خصلتين وهما واعطيت جوامع الكلم وختم بي النبيون فيحصل منه ومن حديث
جابر سبع خصال والمسلم من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جعلت صقوقنا
كصنوق الملائكة وذ كرمه الارض قال وذ كرمه اخرى وهذه الخصلة المهمة
بين ابن خزيمة والنسائي وهي واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز

البعث بالكر لانهم بعض ربيعة
ويدل عليه ما عند المصنف في
الصرة فلو اننا هذا الحى من
بيعة (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم امر حبا بالقدم
 أو قال (ربلود) وأول من قل
مرحبا سيف بن ذي يزن كما فله
العكرى وانصابه على
المصدرية بقدر مضمون رأى
صارفوا رحبا بالضم أى سعة
حال كونهم (غير حبا) جمع
نحو ان على اقيس أى غير اذنه
او غير متعين التيمم
مسادرين دون حرب بن جيب
استخيه كم (ولانها) جمع
زدم على غير قياس وفتح جمع
كذلك تباعا نغزيا لمشاكة
وتحسين وذكر نقار
ان ندما نعة في نادم جمعه
الندكور على هذا قياس وفيه
دليل على استحباب تافيس
بقام وقد تكرر ذلك من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ففي
احديث مرحبا بأمره في
قصة عكرمة بن أبي جهل
مرحبا بلراكب المهاجر وفي قصة
فطمة مرحبا بابنتي وكما هيجة
وفي حديث عاصم بن بشير الحارثي
من أبيه عند النسائي ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال للمدخل
فلم عليه مرحبا عليك السلام
(فقالوا) وللاصلي قالوا (يا رسول
الله) فيه دليل على انهم كانوا
حبر المقالة مسلمين وكذا
في قولهم الاتي كذا في مضمون في قولهم الله ورسوله أعلم (اما لا يستطيع ان تأتيك) أى عن الاتيان اليك

(الافى الشهر الحرام) حرمة القتال فيه عندهم والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحرم ولغهد والمراد

شهر رجب كما سري في رواية البيهقي ولا يصح في رواية الافى شهر الحرام وهو من اضافة الصفة الى الموصوف كصلاة الاولى والبصر يوعونها ويؤولون ذلك على حذف مضاف. أى صلاة الساعة الاولى وشهر الوقت الحرام وقول الحافظ هذا من اضافة الشئ الى نفسه كسجد الجامع تعقبه العيفى بان اضافة الشئ الى نفسه لا تجوز والظاهر انهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريم القتال في الاشهر الثلاثة الاخرى (و) الحال (بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضمر) مخفوض بالمضاف بالصفة للعلية والنائيت وهذا مع قولهم يارسول الله يدل على تقدم اسلامهم على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مساكنهم بالبحرين وما والاها من اطراف العراق وعن ابن عباس عند المصنف ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوان من البحرين وهى قرية شمسية لهم وانما جمعوها بعد رجوع وفداهم اليهم فدل على انهم سبوا جميع القرى الى الاسلام قلت وفيه دليل على ان الجمعة تصح في القرى ولا يشترط اهل المصر الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه قنا ذلك في الروضة النديه شرح الدرر البهية (فرونا باصر فصل) يفسر

تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر فصارت الخصال نهما وفي حديث الباب زيادة أعطيت من اتيح الارض وسهيت أحمـد وجعلت أمتى خيرا لامم فصارت الخصال ثنتى عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على الانبياء بسنت غفرلى ما تقدم من ذنبى وما تأخر وجعلت أمتى خيرا لامم واعطيت السكوتر وان صاحبكم اصحاب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه وذ كرتين مما تقدم وله من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلتين كان شيطانى كافرا فاعاننى الله عليه فأسلم قال ونسيت الاخرى فيمنعظم هذا به عشرة خصلة قال الحافظ فى الفتح ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن أمتى المتبع وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى فى كتاب شرف المصطفى ان الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعين التراب للتصريح فى الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت للتعيم قوله نصرت بالرعب فهو مه أنه لم يوجد فيه النصر بالرعب السكن فى مسيرة الشهر لى ورد التقييد فى الصحيحين وفى أكثر منها بالاولى وأما دونها فلا ولكن ورد فى رواية فى البخارى ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بينى وبينهم مسيرة شهر وهى تشبه باختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهر الا أنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه قال الحافظ فى الفتح وهل هى حاصلة لامته من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن المثنى فى شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ والرعب يسـحى بين يدي أمتى شهرا قوله وأعطيت مفاتيح الارض هى ما سمل الله له ولا مته من افتتاح البلاد الممتعة والكفور المتعدرة قوله وجعلت أمتى خيرا لامم هو مثل ما نطق به القرآن قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس (وعن حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلاء على الناس بثلاث جعلت مصفونا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مصفـدا وجعلت تربتها طهورا اذ لم نجد الماء رواه مسلم) قوله بثلاث المائنة مهممة وقد بينها ابن خزيمة والساقى وهى وأعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة وقد تقدم التنبيه على ذلك والحديث يدل على قصر التعيم على التراب للتصريح بالتراب فيه وقد عرفت البعث فى ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت قوله مصفونا كصفوف الملائكة وهى انهم يتنون المتقدم ثم الذى يليه من الصفوف ثم يراصون الصف كما ورد التصريح بذلك فى سنن أبي داود وغيرها

• (باب صفة التعيم) •

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى التعيم ضربة للوجه واليدى رواه أحمد وأبو داود وفى لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتعيم للوجه والكفين رواه الترمذى ومعه) قال ابن عبد البر أكثر الاثار المرفوعة عن عمار ضربة

لكونه لم يكن لهم سبيل اليه من أجل كذا مضر أول كونه على (٢٥٥) التراخي أرشدته عندهم أو أنه

أما خبرهم في هذا الأمر الأول
أولى وأما شكل قوله امرهم
باربع مع ذكر خمسة وأجيب
بجوابه كونه لا طائل تحته وأتم
جواب في المسئلة ما ذكره
ابن الصلاح من أن قوله وأن
تعدلو أمعطوف على أربع أي
أمرهم أربع وباعطاء الخ
لأنه يرتفع الاشكال ومنها هم
من أربع عن الحسن أي عن
الآنفة ذفيه وهي بفتح الحاء
المهملة وسكون النون رفخ
للمنة الغريبة وهي الجرة
أو الجرار الخضر أو الجراة لها
على ج وسها أو متخذة من طن
رهم ودم أو ما طن من الخضر
بالحنتم المعمول لزجاج وغيره
(و) عن الانتباه في الديار فم
أب وتشديد الباء والمد اليتن
(و) عن الانتباه في (المتن)
بفتح الدال وكسر التاء وموا
ما يتقرن أصل الخلة فيوهم
فيهم (و) عن الانتباه في (المزق)
ما على بالزفت (وربما قال بغير)
وهو ما طن بالفتح ويتن
التيرو هو نبت يحرق اذا يس
تطلى به لسفن وغيرها كما تطلى
بالزفت (وقال اخف ظوهن
وأخبروا بهن من وراء كم)
أي الذين كانوا أو استقروا
ومعنى انتهى عن الانتباه في هذه
الاولية بخصوصها لانه يسرغ
اليها الاسكار فربما شرب
منها لم يشرب بذلك ثم ثبتت
الرخصة في الانتباه في كل وعامع انتهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبتم في كتابه من الانتباه في الاسقية

واحدة حتى تسبح الزيادة على ذلك المقدار وأما أهل القول الثالث فلم اقتلهم على
ما يصح مقسكاله وجوب بل قال الامام يحيى انه لا دليل يدل على ندبة التثايت في التيم
قوى ذلك الامام لم يرد والامر كذلك (وعن عمار قال اجنبت فلم أصعب الماء فتعكت
في الصعيد وصليت هذا كرت ذلك لابي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انما كان الكنيث
هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكفيه الارض وفتح فيهم ما تم مسح بهما
وجهه ركبه متشقي عليه في لفظ عما كان يكفك لا تضرب كانيك في اتراب ثم تسبح
فيهم ما تم تسبح بهما وجهك واقبل الى الرصعين رواه الدارقطني قوله فتعكت وفي
رواية فتمرغت أي تلمست انما كان يكفك في مديله على ان الواجب في التيم
هي الصنة المذكورة في هذا الحديث وضرب بكفيه المذكور في هذا الحديث
ضربة واحدة وقد تقدم ذكره لاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ثم مسح
بهما وجهه ركبه فيه ليل المذهب من قل انه ينتصر في مسح اليدين عن الكنيث
واليه مذهب عطاء ومذاهب الاوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وابن ماز وعامة أصحاب
الحديث كذا في شرح مسلم وذهب على بن أبي طاب عليه السلام بعبد الله بن عمر
والسلي البصري واسمعي وسيد بن عبد الله بن عمرو سفيان اشوري ومالك وأبو حنيفة
وأصحاب الرأي وآخرون الى ان الواجب المسح الى المرفقين رده الموصى في شرح مسلم
وردا في البحر أيضا عن الهادي رافاه الموصى بالله وأب طاب وضربة يزد وذهب
لزهري الى انه يجب مسح الى البطين قال النسائي في كتابه في المسح في اليدين
لا يلزم مسح ما وراء المرفقين احتج بالقول بحديث الباب واحتج أهل القول الثاني
بحديث ابن عمر مرفوعا بنظ سبعة لوجهه وضرب بقله من الى المرفقين رده تقدم عدم
نفاذه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره احتجوا بالنسائي على الرصعين رفا
الاعتبار واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار من أن أي داود بن ظن الى
الابطاط وأجيب بأنه منسوخ كما قال الشافعي واحتج بضابان ذلك حد المداعة أجيب
بأنه قصرها الخبر راجع الى بعض حد المداعة قال النسائي في التيم وما الحسن
ما قال ان الاحاديث الواردة في صفة التيم لا يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما
عداهما فضة عيب أو مختلف في رفة ووقفه والراجح عدم رفة فاما حديث أبي جهيم
فوزن بكسر الهمزة مجازا أما حديث عمار فورا بكسر الكاف في الصحيحين وبذكر
المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الابط فاما رواية المرفقين
وكذا نصف الذراع ففيهم ما قال وأما رواية الابط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك
وقع أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالجدة فيما أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في
الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك

الرخصة في الانتباه في كل وعامع انتهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبتم في كتابه من الانتباه في الاسقية

فانتبهوا في كل دعاء ولا تشربوا ماء كرا (٢٥٦) وفي هذا الحديث استعانة العالم في تنهيم الحاشرين والقهم عنهم واستصحاب

قول مرحبا لنزول رقيب له لم
ان كرام الفضل واستنبط منه
البخاري المفضل على اخبار
المتحدرون ما بين بغداد
وواسطى وبصرى واشتغل على
التحديث والاخبار والنعنة
وتخرجه البخاري في عدة مواضع
هذا وفي خبر الواحد وكذا البخاري
في الزكاة وفي الخمس وفي
منقب قريش وفي المغزى وفي
الادب وفي التوحيد وأخرجه
مسلم في الايمان وفي المشربة
وأبو داود والترمذي وقال
حسن صحيح والساق في علم
ولايمان والاصح منه في الزكاة
كل من تلك الامور والاحكام
فته در صاحب الحديث وهو ابي
صلى الله عليه وآله وسلم جمعه
لحكماء وعلماء الاحكام واحكمه
في عمر رضى الله عنه حديث
انما العمل بالنية وقد تقدم
في اول الكتاب وغيره
بخاري من ايراده في الردى
من زعم من المرحضة أن لايمان
قول بالسان دون عقد القلب فيبين
ان لايمان لا بد له من نية واعتقاد
قلب (وزد هنا بعد قوله وغما
لكي امرئ ما نوى فن كانت
هجرته الى قه ورسوله) اى نية
وعقد (فهجرته الى الله ورسوله)
اى حكم وشرا كما قاله ابن دقيق
العبد (وسرد في الحديث) كما
تقدم في اول الكتاب وانما أبرز
الضمير الى الجملة الاولى اقصه

ورارى حديث اعرف بالمراتبه من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى فالحق مع
هل المذهب الاول حتى بقوم دليل يجب لمصير نية ولا شك أن الاحاديث المشتبهة على
زيادة أولى بالتبول ولكن اذا كانت سالمة لا تحتاج بهم اولى في الباب نى من ذلك
قوله وفي نظره هذه لرؤية ثبت عند البخارى معنى ها ونظمه وضرب بكفيه الارض
وتنخ فيه ثم مسح وجهه وكفيه قولا الى لرصغين هما غة في الرغين وهما منصل
الضمير قال اصنف بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان الترتيب في تيمم الخشب
يجب نى

• (باب من نية في أول رقت صلى ثم وجد الماء في الوقت) •

عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سنة لمحضرت الصلاة
وبسرا معهما ماء فتيحه صعيدا فميا لم يوجد الماء في لوقت فاعادا احدهما للوضوء
والصلاة ولم يعد الا حترت آثاره قال صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال
لدى لم يعد ما صبت السنة واجزاك صدرك وقال لذي ردا وعالنا به جرمين
رواه نسائي وأبو داود وهذا نظمه وقد روياه أيضا عن عطاء بن يسار عن ابي صلى
الله عليه وآله وسلم (لم مرسل) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والحاكم ورواه الدارقطني
موصوفه ثم قال في رده عبيد الله بن دافع عن لبيت عن بكر بن
موصول وخاتمه بن المبارك فرسله كذا قال نصيرى في الاوسط لم يروه متصلا الا
عبد الله بن دافع وقال موسى بن هرون رفعه وهم من ابن نافع وقال أبو داود ورواه غيره عن
بيت عن عميرة عن بكر بن عطاء مرسل قال ذكر ابي سعيد في مجلس بعد نوط وقد رواه
ابن اسكن في صحيحه موصولا من طريق أبي زوايد الطيالسي عن لبيت عن عمرو بن
الخرث وعميرة بن أبي ناجية جميعا عن بكر موصولا ورواه ابن الهيثم عن بكر فزاد بين
عطاء وابي سعيد ابا عبد الله مولى سمعيل بن عبيد الله وابن الهيثم ضعيف ولا يلتفت الى
زياد ولا تعز بهما روية النقة عمرو بن خرث ومعه يرة بن أبي ناجية وقد وثقه النسائي
ويحيى بن بكير بن حبان وثق عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مرزوق
وله شاهد من حديث ابن عباس رواه اسحق بن راهوية في مسنده ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يتم فتيلا له الا ما قرب من ذلك قال فلم يألوا باغته والحديث يدل على أن
صلى بالتييم ثم وجد الماء بعد نزاع من الصلاة لا يجب عليه الاعادة واليه ذهب
ابن خزيمة والشافعي ومالك وأحمد والمام يحيى وقال الهادي والناصر والمؤيد بالله
وأبو طالب وطائوس وعطاء والاسام بن محمد بن بكر ومكحول وابن سيرين والزهرى
وربيعة كحاكم الخدري وغيره ثم اتجيب الاعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع
بناؤه لقوله تعالى اقم الصلاة مع قوله واقم الى الصلاة فشرط في صحتها للوضوء وقد
أمكن في وقتها ولقوله فاذا وجد الماء فليتيق الله وليمسه بشرة الحديث ورد بان لا توجه

اذا لم يذبح كراهة تعالى ويؤمله يعظم شامع اعد ذكر نعم الله ان ذكره • هو المسلك ما كررته في موضوع الطلب

وهذا بخلاف الدنيا والمرأة لاسيما والسباق يشهر بالحث على الاعراض عنهما ٢٥٧ (عن أبي سعيد) عنة بن عمرو

ابن نعلبة الانصاري الخزرجي البصري المتوفى بالكوفة أو بالدينة قبل الاربعين سنة احدى وثلاثين أو احدى اثنتين وأربعين وله في البخاري احدى عشر حديثا (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتفق الرجل فقة من دراهم أو غيرها (على أهله) زوجة أو ولد حال كون الرجل (بمقتضاها) أي يريد بها وجهه الله (فهو) أي الاتفاق ولغير الاربعة فهي أي النفقة (صدقة) أي كالصدقة في الثواب

لاحقيقة والاحرمت على الهامشي والمطلبي والمصارف له عن الحقيقة الاجماع والطلاق الصدقة على النفقة مجازاً والمراد بها الثواب فالتشبيه واقع على أصل الثواب لافي الكمية ولا في الكيفية قال القرطبي أفاد منطوقه ان الابحرفي الاتفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أم مباحة وأفاد منهومه ان لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لانها عتلة المعنى وحذف المعمول يفيد التعميم أي أي نفقة كانت كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث الرد على المرجحة حيث قالوا ان الايمان اقربا للسان فقط ورجاله خمسة ما بين بصري وواسطي وكوفي ورواية صحابي عن صحابي

الطلب بعد قوله أصبت السنة وأجزأتك صلاتك واطلاق قوله فاذا وجد الماء مقيد بحديث الباب ويؤيد القول بعدم وجوب الاعادة حديث لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصححه ابن السكن ويحجب عنه بانهم ما عند القائل بوجوب الاعادة صلاة واحدة لان الاول قد قدس بوجود الماء فلا يرد ذلك عليه وما قيل من تأويل الحديث بأنهم ما وجدوا بعد الوقت فتعسف يخالف ما صرح به الحديث من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما اذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء عند المعترة والفقهاء وقال داود وسلمة بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم وأما اذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فانه يجب عليه الخروج من الصلاة واعادتها بالوضوء عند الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة والاوزاعي والثوري والمزني وابن شريح وقال مالك وداود لا يجب عليه الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وسأني الكلام عليه قوله أصبت السنة أي الشريعة الواجبة قوله وأجزأتك صلاتك أي كنتك عن النضام والاجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطا للاعادة

(باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها)

(عن أبي ران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليمس به بشرته فان ذلك خير رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أبي قلابة وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعدام الماء والمصنف رحمه الله قد استدلل بقوله فاذا وجد الماء فليمس به بشرته على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لان هذا الحديث مطلق فيمن وجده بعد الوقت ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد السابق مقيد بمن وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فتخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها داخلين تحت اطلاق الحديث وفي كلا الصورتين خلاف قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله فان ذلك خير فانه يدل على عدم الوجوب المدعى

(باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة)

(عن عائشة رضي الله عنها انها استعارت من أسماء قلادة فهلكت فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا في طلبها فوجدوها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا بغير وضوء فلما أوتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك اليه فانزل الله عز وجل آية التيمم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله انها استعارت وفي بعض روايات انها قالت

عن جرير بن عبد الله بن جبر (الجبلي) المجسبي المتوفى سنة احدى وخمسين (ربى الله عنه) قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله (وسله) شى عاقده وكن قدومه عليه سنة عشر في رمضان وروايه (على اتم) الصلاة في اي اعطاء الزكاة وصحح الجرجاني على الجرجاني (في الكل) وسأله ورد ليس للصيغة أخرجه من وفيه تسمية الصبح ديناً ولا ما لان الدين يقع على العمل كما يقع على البول وهو فرض كفاية على قدر طاقته اذ علم انه يقرب بعباده ويأمر على نفسه لمكرهه فخشى فهو في سنة يجب على من علم بالصحيح عياناً يبينه بانه كان وأجفياً وعلى من يصح نفسه به مثلاً أو مروجاً شاب لمساها ولم يذكر صوم ونحوه لدخوله في نسخ والطاعة والصح مشق من اجبت العمل اذا صلبته قد علم ما يانصص كفة جماعة معه - بازاء الحظ المنصوح له وهي من وجبر الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوف بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحديث التي قيل فيها انها أحد اربع الدين وعن عدة فيها الامام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي في هو وحده

انقطع عندى وانه شائسة بينهم فهو حقة ملك لا يملكه وادافته في الرواية الثانية الى نفسها كونه في يدها قراً فضلاً عن ميرضه استدلال جماعة من المحققين منهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم المطهرين له والترب وليس في الحديث انهم فقدوا للتراث وانما فيه أنهم فقدوا لما فقط وانكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والترب له لا مطهر - واه - وجهه الاستدلال به انهم صلوا معه قدين وجوب ذلك لو كانت الصلاة حينئذ موعدة لا كبر عليهم انتهى صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا قال الشافعي وأحمد وجهور محدثين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة فاصوص عن الثالث في وجوبها وصحها أكثر أصحابنا واحجوا بأنه عذر نادراً فلم يسقط له عادة ولم يشور عن أحد وبه قول لمزني ومحنون وابن المذركي وجب واحجوا بحديث الباب انه لو كانت واجبة بينهم اللهم اسي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتعمق بن الاعادة فيجب عن السورف يتأخر لبيان عن وقت الحاجة وعلى هذا قول ابن دابل على وجوب اعادته وقت ذلك وأبو حنيفة في المشهور وعنه ما لا يصلى من قال أو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال - في ما حكا عنه المديون لا يجب عليه القضاء وهذه الاقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكى الثوري في شرح المذهب عن اقدم نعتب الصلاة وتجب لاعادة هذا نصير القول خمسة قاله الحافظ في التلخ

• (أبواب الحيض) •

قال في نفع أصله السيدان وفي تعريف جرياً دم امرأة قال في القاموس حاض المرأة تحيض حيضاً محيضاً ومحيضاً فهي حائض وحائضة - دمها هو الحيض اسم ومصدر ومنه الحيض من الماء يلى اياه

• باب في معناه - زاد استحيضت عن عادتها •

عن عائشة قالت قال فاطمة بنت أبي حميش لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرأة - تحاض فلا طهر لها - اخرج اص - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما ذلك عرق وليس بأحيضة فاذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة وذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي رواه البخاري ولفظ في وثبو - اود وفي رواية للجماعة ان ما جاءه فاذا أقبلت الحيضة ودعى اص - لادمود أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي زاد الترمذي في روايه وقال توضئي لكل صلاة حتى يحكي ذلك الوقت وفي رواية للبخاري وانكن دعى الص - لادمود الأيام لقي كات تحيضن وبها نغم اغتسل على وصلي الحديث قد أسلفنا بهض الكلام عليه في باب الغسل من الحيض وعرفنا له ما قال ان فيه دلالة على ان المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعبردم الحيض وتعمل على اقباله وادباره فاذا انقضت قدره اغتسلت منه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحديث فتموضاً لكل صلاة لا يصلى بذلك الوضوء

محصل لعرض الدين كله لانه مضمون في المهور الى ذكره وهو من النجاسات وفيه اثبات من التابعين اسمعين وفيه أكثر

وقل رواه كوفيون غير مسند وفيه التحديث بالافراد والجمع والعنفنة ٢٥٩ وأخرجه البخاري في المستدرجين

والبيوع والشروط ومسلم في الايمان والترمذي في البيعة (وعنه) أي عن جرير الجلي (رضي الله عنه قال اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أيايكم على الاسلام فشرط) حتى الله عليه وآله وسلم (على) أي الاسلام (والنصح لكلم مسلم) وكذا كل مسألة وذم وذممة بدعائهم الى الاسلام وارشادهم الى الصواب اذا استشاروا فانقيده بالمسلم من حيث الاغلب والاقل النصح للكافر معتبر بأن يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب اذا استشار واختار واختلف العلماء في البيع على بيعه ونحو ذلك فجزم أحدان ذلك يختص بالمسلم واحتج بهذا الحديث (بإيافته على هذا) وهذا الحديث من الرابعيات ورواه ما بين كوفي وبصري وواسطي مع التحديث والسماع والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في الشروط ومسلم في الايمان والنسائي في البيعة والسير والشرط

• (كتاب العلم) •

أي بيان ما يتعلق به وقدم على لاحقه لان العلم مدار كل شيء ولنا كتاب سميناه أيجاد العلوم وهو كتاب يحتوي على أحوال العلوم وأسمائها وتراجم أهلها المشهورين فمن شاء الاطلاع على

أكثر من فريضة واحدة كما سيأتي في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة وقد بينا في باب غسل المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاض الاحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها المكل صلاة أو للصلاتين أو من ظهر الى ظهر وعرف ذلك ان الحق انه لا يجب عليها الاغتسال الا عند ادبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هناك والحاصل انه لم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يقضي بوجوب الاغتسال عليها لكل صلاة أو لكل يوم أو للصلاتين بل لادبار الحيضة كما في حديث فاطمة المذكور فلا يجب على المرأة غيره وقد أوردنا هذا في باب غسل المستحاضة وأحكام المستحاضة مستوفاة في كتب الفروع والاحاديث الصحيحة منها ما يقضي بأن الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما في حديث فاطمة بنت أبي حبيش الآتي في الباب الذي بعده وهذا ومنها ما يقضي باعتبار العادة كما في أحاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد بقوله أقبلت حيضتك الحيضة التي تتميز بصفة الدم أو يكون المراد بقوله إذا أقبلت الحيضة في حق المعتادة والتمييز بصفة الدم في حق غيرها وفيبغي أن يعلم ان معرفة اقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون بمعرفة دم الحيض وقد يكون بجموع الامرين وفي حديث حمنة بنت جحش بلفظ تحيض في ستة أيام أو سبعة أيام وهو يدل على انه يرجع الى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح للاحتجاج كما تعرف ذلك في باب من قال تحيض سستا أو سبعا ولو كان صالحا لكان الجمع ممكنا كما سيأتي وقد أطال المصنفون في الله الكلام في المستحاضة واضطربت أقوالهم اضطرابا يبعد فهمه على أدعياء الطائفة فما ظنك بالنساء الموصوفات بالحي في البيان والتهنئة في الاديان وبالغوا في التفسير حتى جاؤا بمسئلة المتخيرة قصيروا والاحاديث الصحيحة قد قضت بعدم وجودها لان حديث الباب ظاهر في معرفتها اقبال الحيضة وادبارها وكذلك الحديث الآتي في الباب الذي بعده هذا فانه صريح في أن دم الحيض يعرف وتفسير عن دم الاستحاضة فطاحت مسئلة المتخيرة ولله الحمد ولم يبق ههنا ما يستصعب الا ورود بعض الاحاديث الصحيحة بالاحالة على صفة الدم وبعضها بالاحالة على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما كما ألف قوله قال توضئ لكل صلاة سباني الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة قال المصنف رحمه الله بهذان ساق الحديث وفيه نبهه على انها انما تبقى على عادة متكررة انتهى (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جحش التي

كانت تحت عبيد الرحمن بن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم

وقال لها المكى قدوما كانت تحببك حيضتك ثم اغتسلي فكانت تغتسل عند كل صلاة

رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي ولفظهما قال فلنظطر قد رويها التي كانت تحيض

فلترك الصلاة ثم لتنظر ما بعد ذلك فلنغتسل عند كل صلاة وتصلي قوله ثم اغتسلي قال

الشافعي وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهم انما أمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة قال الشافعي ولا أشك

في كتاب العلم وحققها فليراجعه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا في رواية الاصيلي وكرية وفي رواية أبي ذر وغيره

ثبوت قبل كذب (عن أبي هريرة ٢٦٠ رضى الله عنه قال بينما) لم يمسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مجلس

يحدث تقوم أى الرجال فقط
أرو لسانه الآن القوم شامل
لرجاز ونداء (جاءه) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وفيه
استعماله بدون إذا وإذا وهو
فصير (اعرابي) الأعراب سكان
البادية لا واحد منهم لم يظن ولم
يعرف معه نعم معناه أبو الربة
هو الله عنه البرماوى ربيعة
(فصل من الساعة) استقوام
عن وقت التي تقوم فيه (فصل)
رسول الله صلى الله عليه وآله
(ولم يحدث أى قوم) فقال
بعض القوم مع (صلى الله عليه
 وآله وسلم) ما قال فكره ما قال
أى لدى فانه (وقال بعضهم بل
لم يسمع حتى إذا قضى) صلى الله
عليه وآله وسلم (حديثه) ونما
له يجبه صلى الله عليه وآله وسلم
لأنه يحتمل أن يكون لا تنظر
الروح أو يكون منغولا بجواب
سائل آخر ويؤخذ منه أنه ينبغي
للعالمة لقائى ونحوهما رعية
تقدم لاسبق فالسبق (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ين
أراه) أى أظن أنه قال أين
(السائل عن الساعة) أى عن
زمانها لئلا من محمد بن فلان
(ول) لأعرابي (ها أنا) السائل
(بارسول الله قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (فأذا ضيعت
الأمانة فانتظر الساعة قال)
الأعرابي (كيف ضاعتها قال)
صلى الله عليه وآله وسلم مجيبا
(ذا ريدادى) بضم الراء وقبيل السبى أى جعل الأمر المتعلق بالدين كالخلافة والقضاء والافتاء

ان غاها كان ثابوا غير ما أمرت به وقد قدمنا الكلام على هذا في باب غسل المستحاضة
وارواية الأولى من الحديث قد أخرح نحوها البخارى وأبو داود بزيادة وتوضي لكل
صلاة والحديث يدل على أن المستحاضة ترجع إلى عادتها إذا كانت لها عادة وتغتسل عند
مضيها وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله في الرواية الأخرى فلتغتسل عند كل صلاة
استدل به أنه ثلث بوجوب الغسل لكل صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك أيضا (وعن
أقسام عن زيب بنت جحش اسم أخت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها مستحاضة فقال
تجس أيام أقرم ثم اغتسل وتوخر الظهور فجعل لعصر وتغتسل وتوخر المغرب
وتجس لعشاء وتغتسل وتصلحها جميعا وتغتسل لغير رواء (السناني) الحديث اسناده
في سنن النسائي هكذا أخرجهنا سويد بن نصر قال أخرجهنا عبد الله عن سفيان عن عبد الرحمن
بن القاسم عن أبيه فذكره ورجله ثقات قال لزووى حديث الأمر بالغسل ليس فيها
شئ ثابت وحكى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا قرأ قوله ها حديث حنة بنت جحش الذي
سألتني عنه عرف ما عليه والحديث استدل به من قال يجب الاغتسال على المستحاضة
بكل صلاة أو تجمع بين الصلاتين بغسل واحد وقد تقدم الكلام على ذلك في الغسل
(وعن أم سلمة أنها سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة تهراق الدم فقال
تنتظر قدر المياح والأيام التي كانت يحضن وقد رهن من الشهر فتدع الصلاة ثم
تغتسل وتنتظر ثم تصلي رواء الخمسة إلا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الشافعي قال
أبو داود اسناده على شرطيه ما قال البيهقي هو حديث مشهور الآن سليمان بن يسار له
يسمعه منه وفي رواية لابي داود عن سليمان بن رجاء لا أخبره عن أم سلمة وقال المنذرى
لم يسمعه سليمان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن امرأة عن أسامة
لدارقطني وابن الجارود بقامه من حديث حنظلة بن جويرية عن نافع عن سليمان
بن حنظلة رجل عنها قوله تهراق على صبغة ماء بسم فاعله وفتح الهاء قوله ولتنتظر
لاستنفار داخل الأزار بين الفضل بن مخلوب كمال القاموس وغيره والحديث يدل على أن
المستحاضة ترجع إلى عادتها المعروفة قبل الاستحاضة ويدل على أن الاغتسال إنما هو مرة
واحدة عند ادبار الحيضة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على استحباب اتخاذ التفرغ
ليمنع من خروج الدم حال الصلاة وقد ورد الأمر بالاستئذان في حديث حنة بنت جحش
أيضا كما سألني أن شاء الله وقوله لتنتظر تبرك بكون الناء المثلثة بعدها فاهام مكسورة
تندو على فرجها ما خوذ من ثمر الدابة بفتح الفاء وهو الذي يكون تحت ذنبها

• (باب العمل بالقيين) •

(عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وآله عليه
 وآله وسلم إذا كان دم الحيضة فانه اسود يعرف فإذا كان كذلك فامسكى عن الصلاة فإذا
 كان لا أثر لتومئتي وصلي فاعلم هو عرق رواء أبو داود والشافعي) الحديث رواء

(الى غير اهل) أى بولاية غير اهل الدين والامانات (فاتنظر الساعة) ٢٦٩ الفاء للتغريب أو جواب شرط محذوف

اى اذا كان الامر كذلك
فاتنظر الساعة وقال ابن بطال
فيه ان الائمة اعظمهم الله على
عباده وفرض عليهم النصح واذا
قلدوا الامر لغير اهل الدين
فتدضيعوا الامانات وفيه ان
الساعة لا تقوم حتى يؤمن الخائن
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال
وضعف اهل الحق من القيام به
وانصرته وفيه وجوب تعليم
السائل لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم أين السائل وفيه مراجعة
العام عند عدم فهم السائل لقوله
كيف اضاعتم او هو ثمانى الاسناد
ورجاله كلهم مدينون مع
التحديث بالافراد والجمع
واحةنة وأخرجه البخارى
أيضا فى الرقاق مختصرا وهو ما
انفرد به عن بقية الكتب الستة
❦ (عن عبد الله بن عمرو) اى ابن
العماسى رضى الله عنهما قال
تخلف اى تأخر خلفنا (النبي)
ولا يذر تخلف عنا النبي (صلى
الله عليه وآله وسلم) فى سفره
سافرناها من مكة الى المدينة
كأنى مسلم (فادر كذا) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اى لحق بنا وه
يفتح الكاف (وقداره قتنا)
تأيت الفعل أى غشيتنا
(الصلاة) أى وقت صلاة العصر
كأنى مسلم (ونحن متوضأ لجلنا)
اى كدنا (نسمع) اى نفعل فضلا
نفيها اى مبقعا حتى يرى كانه
مسمع (على أرجلنا) جمع رجل
لمقابله الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد بنفس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم وصحهما وأخرجه الدارقطنى والبيهقى والحاكم أيضا بزيادة فانما هو
داهى رضى أو ركضة من الشيطان او عرفانة قطع وهذا يردانكار ابن الصلاح والنزوى
وابن الرفعة لزيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لانه من رواية عدى بن ثابت
عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود قوله فانه اسود يعرف
قاله ابن رسلان فى شرح السنن اى تعرفه النساء قال شارح المصابيح هذا اهل التمييز
انتهى وهذا يشيدان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة
وفتح الراء وقدروى بكسر الراء أى له رائحة تعرفها النساء قوله عرف بكسر العين
واسكان الراء أى ان هذا الدم الذى يجرى من عرقه فى أدنى الرحم ويسمى
العاذل بكسر الذا لالمججمة والحديث فيه دلالة على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان
متصفا بصفة السواد فهو حيض والافهوا استحاضة وقد قال بذلك الشافعى والمامر
فى حق المبتدأة وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسيأتى
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

❦ (باب من يحبس سنا أو سبعة الفقد العادة والتمييز) ❦

(عن جنة بنت جحش قالت كت استحاض حيضة شديدة كثيرة فحنت الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استنفيه وأخبره ووجدته فى بيت أختى زينب بنت جحش قالت قلت
يا رسول الله فى استحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها قدمتهنى الصلاة والصيام
فقال انعت لك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوبا قالت
هو أكثر من ذلك قال فتلججى قالت انما نأج نجافه قال سائر بأمرين أيم ما فعلت فقد
جزأ عنك من الآخر فان قويت عايم ما فانت اعلم فقال لها انما هذه ركضة من ركضات
الشيطان فتحيضى ستة أيام أو سبعة فى علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت انك قد طهرت
واستنقيت فصلى أربعين أو ثمانين ليلة أو ثلاثين أو ثمانين ليلة وأيامها فصومى فان ذلك
يجزىك وكذلك فاعلى فى كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهران ليقات - يضرهن وطهرهن
وان دويت على ان تؤخرى الظهور وتجلى العصر فتغتسلين ثم تغسلين الطهر والعصر
جميعا ثم تؤخرى المغرب وتجلى العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاةين فاعلى وتغسلين
مع الفجر وتغسلين فكذلك فاعلى وصلى وصومى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وهذا أحب الامرين الى رواء أبو داود وأحمد وترمذى وصحهما
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطنى والحاكم ونقل الترمذى عن البخارى
تحسينه وفى اسناده ابن عقيل قال البيهقى تفرد به وهو مختلف فى الاحتجاج به وقال ابن
منده لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجمعوا على ترك حديث ابن عقيل وتعبه ابن دقيق
العمد واستنكر منه هذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يتبع الاجماع على ترك حديثه فقد
كان أحدا واحدا والحمد لله الذى يحبون به وقد جعل على ان مراد ابن منده بالاجماع اجماع

لمقابله الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد بنفس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

ليعد وكثرة جمع أو غير ذلك
وبلغته بغير ما إذا كان في
موضع ثابتة ثابتة في حديث
جبريل لبي صلى الله عليه وآله
وسلم صاحب وزكرا لعمدة
الاستدلال وعلامته الحديث
أخرجهم (وويل) هي كنه
عذب وهما لاعتاب من
اسار جمع عقب هو المستأثر
بشيء من شريكه
أي وبسبب الاعتقاد
المفصّل في غيبها والعقب
هي ضد وصلة بلغة مرفوعة
أوتلوا (شك من ابن عمر
عن) عبد الله (بن عمر)
ابن عمر روى الله عنهم
قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وويل من
اشهد) (من جبهه) (نحوه)
وفي رواية شدد لبي صلى الله
عليه وآله وسلم في جوارف قال
ابن النجاشي وفي رواية كنت
عند أبي صلى الله عليه وآله
وله هو يا كل جوارف لا ينطق
ورفعوا أذانهم لم يسمع
المثل هنا كما تتعارف لاسد
للمقدّم لعل المجهلة والصلة
العربية كله قال حال المسلم
المهم الشأن كحال النحلة أو
صفته لغزيرة كصفته فاسلم
هو استبه والنحلة هي المشبه
بها (الخديوني) فعل أمر أي ن
عرفوها الخديوني (ماهي) وقع
الناس في شجر البوادي

من خرج الصحيح وهو كذلك قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فوهه ولم يقوا - مائة وقال
نرمذ في كتاب العلل أنه قال البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن إلا أن
إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم أرى - جمع منه ابن عتيق أم لا وهذه له الحديث أخرى
ويجب على البخاري أن إبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشرين ومائة فيقال له أبو عبيد
الاسم بن - مروان بن أبي خليفه بن خياط وهو تابعي - جمع عبد الله بن عمرو بن
أبوه وهو بريدة وعائشة وبن عتيق جمع عبد الله بن عمرو جابر بن عبد الله وأنس بن
سفيان ربيع بنت معوزة فكيف يشكرهم من إبراهيم بن محمد بن طلحة لندمه وابن
بن طلحة من هؤلاء في لندمه نظرا لشيء في لندمه وقريب منهم في الطبقة فينظر
في صحة هذا عن بخاري وقال الخطابي ودترك العلماء القول بهذا الحديث وأما ابن حزم
فهو هذا الحديث يروى عن ابن عمر ولم يسمه ابن عتيق بل علمه بالانقطاع بين ابن جريج
وابن عتيق وزعم أن ابن جريج لم يسمه ابن عتيق وبينهما ما انفك ابن راشد قال وهو
ضعيف ورواه أيضا عن ابن عتيق شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف وقال أيضا عمر
ابن طلحة الذي رواه إبراهيم بن محمد بن طلحة عنه غير مخلوق لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر
وقد روى ابن - يمد لئلا ما قلناه فلما انقطع بين ابن جريج وابن عتيق فنقد روى من
طريق زهير بن محمد بن ابن عتيق وما انفك عنه لزهير هذا فقد أخرج له الشيخان محققين
به في صحيحهما ورواه أحمد - مستقيم الحديث وقال أبو حاتم محله الصدوق في حنظله شيء
وحديثه - شام - مكرم - حديثه - العراق وقال البجلي في تاريخه اصفه ما روى عنه
عن شام فنه من كبر ما روى عنه - عمل البصرة فانه صحيح وقال عنه - الدارمي ثقة
صدوق وله أنما يروي عنه - وقال ابن عدي وأهل الشام حيث روى عنه اخطوا
عليه وأما حديثه ههنا في رواية أبي عامر القدي عنده وهو صريح فهذا من حديث
أهل العراق ومعه ابن طلحة الذي ذكره فريد - في الحديث من طريقه بل من طريق
عمران بن طلحة وقد ثبت ترمذي عن مالم يثقل عمر في هذا - من الرواة إلا ابن
جريج وإن غيره يثقل عمران وهو بصواب وأما شريك الذي ضعفه أيضا فرواه ابن ماجه
عن ابن عتيق من طريقه وشريك خرج له في الصحيح ومن جملة علل الحديث ما نقله أبو
داود عن أحمد أنه قال إن في الباب حديثين وثالث في النفس منه شيء ثم فسره أبو داود
الثالث بأنه حديث حسن ويجب أن يثبت أن ترمذي قد نقل عن أحمد حديثه نصا وهو
أولى مما ذكره أبو داود لأنه لم ينقل التبعين عن أحمد وإنما هو شيء وقع له فسره كلام
أحمد - دوعلى فرس أنه من كلام أحمد فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء
ظهرت له صحته قولا - اعتكف أي أصف لك القطن قولك فتلجمني قال
في الصحاح والقاموس اللجام ما شدي الحائض قال الخليل معناه فعلى فعلا يمنع سيلان
الدم واستراله كما يمنع لبجام استرسال الدابة وأما لا تشارفه وان تشد فخرجها بخرقه

(ووقع في نفسه انها الخلعة فاستحييت) أن اتكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما ٢٦٤ رضى الله عنهم هبة منه وتوقير لهم

(ثم قالوا) حدثنا ما بنى رسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم (هي الخلعة) وعند البخاري في التفسير عن ابن عمر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يتبعها ورقها ولا ولا ولا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء وقد ذكر وافي تفسيره ولا يقطع غيرها ولا يعدم فيها ولا يلى الله تعالى وبوخذ من هذا الحديث جواز طرح الامام المسئلة على أصحابه يحتج به ما عندهم من العلم ويحتمل ما لديهم من العقل والفهم (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد النبوى (دخل رجل) جواب بيننا وبيننا اذ دخل لكن الاصمعي لا يستفصح اذ واذ في جواب بيننا وبيننا (على رجل فاناخه في رحبة (المسجد) أو ساحتها (ثم عقله) أى شد على ساقه مع ذراعه حبلا بعد ان فى ركبة وفى رواية أبى نعيم اقبل على بعير له حتى أتى المسجد فاناخه ثم دخل المسجد وفى رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعلقه ثم دخل وهذا يدل على انه لم يدخل به المسجد وهو رفع احتمال دلالة ذلك على طهارة ابوالابلى (ثم قال لهم ايكلم

عريضة توثق طرفها في حقب تشده في وسطها بعد ان تحتشى كرسفا فيمنع ذلك الدم وقولها انما ائج مجاج السيلان وقد استعمل في الحلب في الاناء يقال حلب فيه ثجا واستعمل مجازا في الكلام يقال للمتكلم مجاج بكسر الميم زيدا ركضة من ركضات الشيطان أصل الركض الضرب بالرجل وان صاب بهم او كاهه أراد الاضرار بالمرأة والاذى بمعنى ان الشيطان وجد بذلك سبيلا الى التلميس عليهم فى أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى انساها بذلك عاداتها فصار فى انتقدير كانه ركض بالآلة قوله قصيضى بفتح الياء الفوقية والهاء المهملة والياء المشددة أى اجعلنى نفسك حائضا والحديث استدله من قال انها ترجع المستحاضة الى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بمجعة ولو كان حجة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة نفسها والقاضية بالرجوع الى التمييز بصفات الدم وذلك بان يحمل هذا الحديث على عدم معرفتها لعاداتها وعدم امكان التمييز بصفات الدم واستدله ايضا من قال انها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد واليه ذهب ابن عباس وعطاء والنخعي روى ذلك عنهم ابن سيد الناس فى شرح الترمذى قال ابن العربى والحديث فى ذلك صحيح فينبغى أن يكون مستحباً لله وعلى فرض صحة الحديث فهذا جمع حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة دالة على عدم الوجوب وكذا قوله فى الحديث أيهما فعلا أجزأ عنك قال المصنف رحمه الله فيه ان الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجزئها الغسل لحيضها الذى تجلسه وان الجمع للمرض جائز وان جمع التريضة لهما بطهارة واحدة جائز ونوعين العدد من السبعة والسبعة باجتهادها لا يثبتها الا قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا رأيت ان قد طهرت واستنقيت انتهى

* (باب الصفرة والكدر بعد العادة) *

(من أم عطية قالت كئانا بعد الصفرة والكدر بعد الطهر شيأ رواه أبو ذر والبخاري لم يذكر بعد الطهر) الحديث أخرجه أيضا الحساكم وأخرجه الاسماعيلي فى مستخرجهم بالنظر كئانا بعد الكدر والصفرة شيأ يعنى فى الحيض والدارمى بعد الغسل قال الحفاظ روقع فى النهاية والوسيلة زيادة فى هذا رواه العادة وهى زيادة باطلة وأما ما روى من حديث جاثشة بالنظر كئانا بعد الصفرة والكدر حياء فقال النووى فى شرح المذهب لأعلم من رواه هذا اللفظ والحديث يدل على ان الصفرة والكدر بعد الطهر ليستا من الحيض وأما فى وقت الحيض فهما احيض وقد نسب القول بذلك فى البحر الى زيد بن علي والهادى والمؤيد بالله وأبى طالب وأبى حنيفة ومحمد ومالك والليث والعنبرى وفى رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعى قال فى البحر مستدلاهم اذهواذى ولقوله تعالى حتى يطهرن ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحمة اذا رأيت انك قد طهرت واستنقيت فصلا وفى رواية عن القاسم ليس حياء اذا توسطه الاسود والحديث اذا رأيت الدم الاسود

محمد بن لبي صلى الله عليه وآله وسلم مسكى) أى مسمو على وطاه (بين ظهرانهم) أى بينهم وزيد لفظ الطهر ليدل على ان ظهرا

وزاد في المصاحح ثم زيدت الف
والنون على ظهر هذه التثنية
لنا كد ثم كثر حتى استعمل في
القائمة بين اقوام فطالقاته
فهو مما أريد به لفظ التثنية
مع الج مع لكن استثنى
اسم له معنى ثبوت أدون
مع الاضافة والجواب نه لفظ
بالنفي لانه من وحذف منه نون
التثنية فصار هه رانهم (فدسا)
هذا الرجل المبيض التكني
والمراد ببيض هذا المشرب
بجمرة فجادل عليه رواية ادرث
ابن عير حيث قال لا معر وهو
مفسر بالجمرة مع بياض صاف
ولا تنافي بين وصفه هه بانيس
وبه ما ورد نه ليس ببيض ولا
آدم لان النفي بياض الخمر
كوا انحص قال انه هه
وفي كذا لمخ من مبحث ذلك
ما يكتفي ويثني (فقال له) ت
لرول الله صلى الله عليه وآله
ولم (لرجل) الاخير ابن
عبد خطب) في رواية ثي دارود
والكنه هه بن يابن فقال له النبي
صلى الله عليه وآله (وسد قد
أجبتك) اي سمعتك والمراد
انتبه بلاجابة أو نزل تفريده
لحسابه في الاعلام عنه منزلة
الناطق ولا يجبه صلى الله عليه وآله
وسلم نعم لانه أحل بما يجب من رعاية
الله عظيم والادب حيث قال يا محمد
وشعور ذلك (فقال الرجل لنبي صلى
الله عليه وآله) (وسلم اني ثلاث
فشد عليك في المسئلة فلا تـ

فامسك عن الصلاة - قوله ان كان المرأة فتوضي وصلى ولحديث الباب وعورضا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم له نسه لا تصلي حتى ترى القصة البيضاء وقولها انك فعد الكدرة
والصفر في أيام خيض حيضوا لكونهم ما أرى خرج من الرحم فاشبه الدم وفي رواية عن
الاسرو والشافعي وهو مردى عن أبي يوسف انه ما حيض به - الدم لانهم ما من آثاره
وقوله ورد بن النرق فحكمه في رواية عن الشافعي ان رأته ما في العادة فيض والا فلا هذا
حصص ما في البحر وحديث به باب ان كان له حكم الرفع كما قال البخاري وغيره من أئمة
الحديث ان المرء إذا كان في زه صلى الله عليه وآله وسلم لمع عنه فيكون تقريره منه ويدل
بمنطوقه به - حكمه لكدرة والصفره هه الطهر وبه هو هه انهما وقت الحيض حيض
كجهب اليه الجمهور (وعر هه رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فد في المرأة بنى ترى سريه به الطهر نعم هو عرق أو فون عروق رواه أحمد وأبو داود
وبرمجه حديث - هه في - بن ابن ماجه عده حديثا محمد بن يحيى عن عبيد الله بن
أوسى عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ثمر بن بكير عن عائشة وثم بكرا به عرف
- هه أوبقية الا - هه ذات و حديث حسنه المنذرى وهو من الادلة لدالة على عدم
الاعتبارت ترى المرأة هه الطهر وقد تقدم الخلاف فيه فلو لا يربها فخرج الياء أى تشك
فيه هه هو حيض لم يقدر راجح شئ يري - انك ككت فيه

• باب وضوء المستحاضة لكل صلاة •

(عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن سبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة
تدع الصلاة أيام قمرهم - ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي ربه أبو داود
وابن ماجه والترمذي وقول حسن) الحديث لم يجه - هه الترمذي كما ذكره المنذرى
سكت عنه - قال ابن سديد ما سفي شرحه وسكت الترمذي عن هذا الحديث فيحكم
بشئ وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن اضعف رايه عن - اي
بن ثابت وهو أبو اليقظان واسمه عثمان بن عمر بن قيس الكوفي وهو الذي يتأمله عثمان
ابن أبي حميد وعثمان بن أبي زرعة وعثمان بن أبي قتيبة وعنه ثقفيف كما واحد قال يحيى
بن معين ليس حديثه بشئ وقال أبو حاتم ترك ابن مهدي حديثه وقال أبو حاتم أيضا نه
ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضه وقال أبو أحمد الحساكم ليس بالقوى
عندهم ولم يرضه يحيى بن سعيد وقال انسافى ليس بالقوى وقال الدارقطى ضعيف وقال
ابن حبان خفا حتى لا يدري ما يقول لا يجوز الاحتجاج به قال الترمذي سألت محمدا
يعنى البخاري عن هذا الحديث فقالت عدى بن ثابت بن أبيه عن جده جده عدى بن ثابت
ما اسمه فلم يعرف محمدا - هه وذكر محمد قول يحيى بن معين ان اسمه دينار فلم يره أبه وقال
الدامياطى في عدى المذكور هو عدى بن ابان بن ثابت بن قيس بن الحطيم الانصارى ووههم
من قول اسم جده دينار وعدى هه من الثقات المخرج لهم في الصحيح ونقه أحمد بن حنبل

بكسر الجيم والهمزة على التثنية وهي من المبرجة أى تغصب (صلى في نفسك قال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل على) وقال

بدا) أي ظهر (لأن فقال) الرجل (أسألك ريتك) أي بجمعه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبلك الله) بجمعة الاستعظام الممدودة

(أرسلت إلى الناس كأنهم نمل) (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نعم) أي يا الله (نعم) فليعلم بدل من حرف النداء وذلك للتبرك والالتفات إلى جواب قد حصل بنعم أو امتداد في ذلك بالله تأكيده لصحته . (قال) وفي رواية فقال الرجل (أشدك) بفتح الهمزة وضم الشين أي أسألت (بالله) والباء للتسليم (آله أمرك) بالمد (إن نصلي الصلوات الخمس) بنون الجمع وفي رواية نصلي بالياء وكل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل على الخصوصية وفي رواية الصلاة بالألف أي جنس الصلاة (في اليوم والليلة) قال صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال) الرجل (أشدك بالله الله) بالمد (أمرك أن تأخذ) أي بأن تأخذ (هذه الصدقة) المعهودة وهي الركة (من أغنيائنا فاقسموها على فقرائنا) من تغليب الاسم لكل بمقابله الأغنياء إذ خرج نزع الأغلب لأنهم معظم الأصناف الثمانية (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يتعرض للحج قال في مصابيح الجامع

وقال أبو حاتم صدوق وقال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والاعمش عن حبيب وأيوب أبي العلاء كلاهما لا يصح منهما شيء وذكر في آخر الباب الإشارة إلى صحة حديث غيره عن عائشة ومدار على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن زبيرة عنهما فرواه عن ججاج عنها موقوفا وكذلك رواه الثوري عن فراس عن الشعبي عن غيره موقوفا ذكره المزني في الأطراف والحديث يدل على أن المسحاة تغتسل لكل صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا أنها أتت وضوءا عند كل صلاة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وسكن عن عمرو بن الزبير وسفيان الثوري وأبي ثور ورواه سندوا بحديث الباب وبالحديث الذي سبأني بعده وبما ثبت في رواية البخاري باللفظ وتوضأ لكل صلاة وغير ذلك وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن طهارتهم سابقة لوقت فلها أثر فيجمع بين قريظتين وما شئت من التوافل بوضوء واحد واستدل بهم في البحر بحديث فاطمة بنت أبي حبيش وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وتوضئي لوقت كل صلاة وستعرف قريبا أن الرواية لكل صلاة لا لوقت كل صلاة كما زعمه فان قيل إن الكلام على حذف مضاف والمرأ لوقت كل صلاة فيجوز بما قاله في الفتح من أنه يجوز يحتاج إلى دليل فالجواب أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة الآتي وبما في حديث أسماء باللفظ وتوضأ فيما بين ذلك وقد تقدم وبما ثبت في رواية البخاري من حديث عائشة وقد تقدم وسبأني (وعن عائشة قالت جئت فاطمة بنت أبي حبيش إلى

النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أي امرأة استفاض فلا طهرا فأدع الصلاة فقار لها لا اجتبي الصلاة أيام محبضك ثم تنسلي وتوضئي لكل صلاة ثم صلى وإن قصر لعدم على الحصر رواه أحمد وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله وتوضئي لكل صلاة وقال في آخره حرف تركه ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضئي وتركها لأنها زيادة غير محفوظة وقد روى هذه الزيادة من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجها أيضا البخاري وقد أعل الحديث أن حبيبا لم يسمع من عمرو بن الزبير راعيا مع من عمرو المزني فان كان عمرو المذکور في لسانه عمرو بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فالأسنان منقطع لار حبيب بن أبي ثابت مدلس وإن كان عمرو هو المزني فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد ضعيف والبرقي وعنه وذهب زمعة رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويدل على أن الغسل لا يجب للمرأة واحدة عند أداء الحائض وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم البحث فيه في مواضع

• (باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها) •

(عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حضت المرأة منهم لم يزوجوا كواها ولم يجامعوها في البيوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله عز وجل ويسألونك

عنه السلام وكنهه لم يطعموا علي في صبيحة ٢٦٦ م - لم فقد وقع فيه ذكر الحبحم ثابتا عن أنس وكذا في حديث أبي هريرة وابن

[illegible]

عنه أسعد و قبل غامبذ كره لانه
لم يكن فرض دهم به على قول
ز قدي ر بن حبيب ن قول
ضمه كن سه خسر وخو مرود
تأني م ن قدومه ك ب بعد
رزل م ي عن -- قول في
متر ي هو في مائز ن و
منأجر ج د و قد ع ر ن ر س
ار ل ي ل م في ل م ن
== ن بتد ز بعد خديجة
ومعط م ع ففتح مكة وب في
حديث ابن عباس ن قوله
أصعده ودخ في م ر م
رجوعه إليه ويدخل نو ع
وخو بن م ر بن هرا زن في
لام م لم بعد و بعد خبير
وكانت في ثوب سنة ثمان
و راب اس قدومه بم كن
في سنة ثمان وبه جرم بن حنق
وتو عيدة غيره م (وقد)
ارجل اند كور ل رسول الله صلى
الله عليه وآله (أممت) قبل
(بما أي بلدي اجئت به) من
خو وح و ع ل يتقل ث ي كن
خيارا و اية ذهب الج ر
ورجعه القضي عيس و م
حضر بعد اسلامه مستشهد من
ارسل صلى الله عليه وآله
ما أخبر به رسوله ايهم لأنه قال في
حديث ثابت عن أنس عده لم
وغيره فن رسولك زع و قال في
رواية كريب عن ابن عباس عفا
الطبراني أنتنا كتبك و انتنا رسل
(و ارسل من ورائي من قومي

وأرسلهم بن نعلبة أخو بني سعد بن كبر) وما وقع من السؤال والاستفتاء على الوجه المذكور فن بقايا حدثنا

رجاء من روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم وزاد مسلم في آخر ٢٦٧ الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن

ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئن صدق ليدخان الجنة وفي هذا الحديث من القوائد العمل بخبر الواحد رتبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر أنا ابن عبد المطلب وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة لنا كيد وفيه رواية الاقران لأن سعيهما وشريكتا نابعيان من درجة واحدة وهما مديان (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بكتابه رجلاً) أي متلبساً به مصاحباً له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما سمي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يدفعه إلى عظيم البحرين) المنذر بن ساوى والبحرين بلفظ التثنية بلدين البصرة وعمان وعبر بالعظيم دون ملأ لأنه لملك ولاسلطنة للسكناء (فدفعه) أي فذهب به إليه فدفعه إليه ثم دفعه (عظيم البحر) بن إلى كسرى بكسر الكاف وهو ابرويز بن هرم بن انوشروان وليس هو انوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا لقطعة الالفان مما عسى إليه حاجة الانسان (فلما قرأه) أي قسراً كسرى الكتاب (خرقه) أي خرقة قال ابن شهاب الزهري (خسبت أن ابن المسيب قال) ولم يخرقه وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

لثمام موسى بن اسمعيل بن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة قد كره رجال اسناده ثقات محتج بهم في الحديث وقد سكت عنه أبو داود والمنذري وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما أنه يجوز الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود وصريح أبو داود نفسه أنه لا يسكت إلا عن الحديث الصالح الاحتجاج بغيره له حديث الأمر بالترار وحديث لك ما فوق الأزار وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه وأما حديث حزام بن حكيم في ورده الحافظ في التلخيص ولم يتركاه عليه راسناده في سقن أبي دار فیه صدوقان وبقيته ثقات وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال ليس بالنووي في أسناده بقيمة عن سعيدين عبد الله الاغطش ورواه الطبراني من رواية اسمعيل بن عياش عن سعيدين عبد الله الخزاعي فان كان هو الاغطش فقد توبع بقيمة وبقيت جهالة لـ سعيدين قال الحافظ لا نعرف أحدا وثقه وأيضا عبد الرحمن بن عاكف رواه عن معاذ قال أبو حاتم روايته عن علي مرسله وإذا كان كذلك فعن معاذ إذا شاد رسالا الحديث الأول يدل على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بعمل دون محل من سائر البدن غير النرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلا بينهما وبين ما يتصل به من الرجل والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما عدا الفرج والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الأزار من الحائض وعدم جوازهما عداه فن أجار التخصيص بهذا المنهون خصص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يعارض المنطوق الدال على الجواز والخلاف في جوازه وعدمه قدس بحر في أول الباب (وعر عائشة قالت كانت احدا أنا إذا كانت حائضا فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يباشرها أمرها نأثر يزارني فورحيضتها ثم يباشرها متفق عليه قال الخطابي فورالحيض أوله ومعظمه قوله أن يباشرها المراد بالباشرة هنا التذات البشريتين لا الجماع قولها نأثر يزارني رواية للبخاري تنزه قال في الفتح والاولى اوضح والمراد بالترار أن تشاد اراته سترتها وما تختتم الى الر كبة قولها في فورحيضتها هو بفتح الناء واسكان الواو ومعناه كما قال الخطابي كما ذكره المصنف وقال القرطبي فورالحيضة معظمتهم من فوران القدر وغاياتها والكلام على فقه الحديث قد تقدم

• (باب كفارة من أتى حائضا) •

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار ونصف دينار وراه الخمسة وقال أبو داود هكذا الرواية الصحيحة قال دینار و نصف دينار وفي لفظ لترمذي إذا كان دما الحرف دينار وإن كان دما صفر فنصف دينار وفي رواية لا يجد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الحائض نصاب دينار فإن أصابها وقد أدر الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولما خرقة وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

في السير (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله ٢٦٩ وآله وسلم) أي ككتب الكتاب

بأمره (كتابا) إلى الحجج أروا إلى
لروم كما صرح بهما في كتاب
اللباس عند البخاري (أو أراد
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن
مصدريه وهو شك من الراوي
أنس (فقل له) صلى الله عليه
وآله وسلم (أنهم) أي الروم أو
الحجج (لا يترزّن كتابا لا يختوما)
خوفهم من كشف أسرارهم
وهو منصوب على الاستثناء
لأنهم من كلام غير موجب
(فاتخذ) عليه السلام (خاتما من
فضة نقشه) بكون القفاف
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا
المذكور (كأنه انظر إلى بياضه)
حال كونه (في يده) الكريمة
وهو من باب إطلاق الكل
وارادة الجوزوا لافان الخاتم ليس
في اليد بل في أصبعها وفيه القلق
لأن الأصبع في الخاتم لا الخاتم
في الأصبع ومثله عرضت السابقة
على المحوض فائدة أراد الحديث
في هذا الباب التنبيه على أن
شرط العمل بالمكانة أن يكون
الكتاب محتوما ليحصل الأمن
من توهم تغييره لكن قد يستغنى
عن ختمه إذا كان الحامل عدلا
موثقا وفيه استحباب اتخاذ الخاتم
من الفضة (عن أبي واقد)
بكسر الدال اسمه الحرث بن مالك
أبو ابن عوف الصحابي (البيهي)
البدرى في قول بعضهم المتوفى
بمكة سنة ثمان وستين وليس له
في البخاري إلا هذا الحديث

نحوها الباقى من حديث ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب
الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصرى
وسعيد بن جبير وقائدة الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد في الرواية الثانية عنه والشافعى
في قوله القديم واختلف هؤلاء في الكفارة فنال الحسن وسعيد عن ربيعة وقال الياقوت
دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار والنصف
الدينار بحسب اختلاف الروايات راجعوا بحديث الباب وقال عطاء وابن أبي مليكة
والشعبي والخفي ومكحول وزهري وأبو الزناد وربيعة وحماد بن أبي سليمان ويونس
السجستاني وسليمان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الصحيح عن الشافعى
وأحمد في الحديثين روايتين وجهيهما من الساق أنه لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار
والتوبة وأجوبوا عن الحديث بما سبق من المطاعن قالوا الأصل البراءة فلا ينقل
عنها إلا بحجة وقد عرفت أنماض الرواية الأولى من حديث الباب لم يصير إليها تخم
وعرفت بما استغنائه صلاحيتهما للجمية وسقوط الاعتلالات الواردة عليها قال المصنف
بعد أن ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطئ قبل الغسل انتهى

* باب الحائض لا تصوم ولا تصلى وتقتضى الصوم دون الصلاة *

(عن أبي سعيد) في حديث له أن النبي صلى الله عليه وآله لم قال للنساء أليس شهادة المرأة
من نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلكن من نقصان عقولها أليس إذا حاضت لم تصل
ولم تصم قلن بلى قال فذلكن من نقصان دينها مختصر من البخاري (الحديث أخرجه
مسلم من حديثه وأخرجه أيضا مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمسكت إلي ما تصلى
وتنظر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وانقضاء عليه من حديث أبي هريرة وأخرجه
الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود وقوله لم تصل ولم تصم فيه إشعار بأن منع
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك الجاس والحديث يدل
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع ويدل على أن
العقل يقل ببل الزيادة وانقصان وكذلك الإيمان وأيس المراد من ذكر نقصان عقول
النساء لومهن على ذلك لأنه لا مدخل لاختيارهن فيه بل المراد التحذير من الافتتان
بهن وليس نقص الدين مختصا فيما يحصل به الانتماء بل في أعم من ذلك قاله في الفتح ورواه
عن النووي لأنه أمر نسبي فالكمال مثله لا ناقص عن الأكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم
بترك صلاتها من الحيض لكنها ناقصة عن المصلى وهل تناب على هذا الترك لا كونها
مكافئة كما يشاب المريض على النواقل التي كان يعملها في صحته وتغل بالمرض عنها قال
النووى الظاهر أنها لا تناب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها
مع أهليته والحائض أيسر كذلك قال الحافظ وعندي في كون هذا الفرق مستلزما
لكونها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقتضى

وقد صرح أبو مرة في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي حنيفة فقال عن أبي مرة أن أباه قد حدثه (أن رسول الله

اسم علمه والبركة - - - - - ٢٧٠ (هو - س' - حل كونه في المسجد) المدني (والداس معه) جلة حالية

[illegible]

● (رب سؤرا۔) افس و وف کتھا ●

اعن دئشة فاكست أشر ونا. نصره. وله لى صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه
عبره وسع في فيه ب وأنعرق العرق وارح نصر فاوله لى صلى الله عليه وآله وسلم
فيضع فاه على موضع في رر ما جماعة اد جاري والعمدى قوليد أنعرق العرق العرق
العمى مة مة منقوحة ورا ما كمة بعد هاتوف الهظم وتعرقه أكل ما عليه من اللحم ذكر

[illegible]

وحكى فتح اللام في الواحد رهنادر وفيه استحباب التحليق في مجالس ٢٧١ الذكور العلم وفيه أن من سبق إلى موضع منها

كان أحق به (فجلس فيها) وأما
 الآخر (بفتح الخاء أي الثاني
 وفيه رد على من زعم أنه يجتنب
 بالآخر لاطلاقه هنا على الثاني
 (فجلس خلفهم) بالنصب على
 الظرفية (وأما الثالث فأدبر)
 حال كونه (ذاهبا) أي مستقرا
 في ذهابه ولم يرجع والافادير بمعنى
 مر ذاهبا (فلما فرغ رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم) مما
 كان مشغلا من تعليم القرآن
 أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو
 ذلك (قال ألا) بالتخفيف حرف
 تنبيه والهمزة للاستفهام ولا
 للنفي (أخبركم عن النفر الثلاثة)
 فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله
 فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر
 الهمزة أي لجأ (إلى الله تعالى)
 وانضم إلى مجلس الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم (فأواه
 الله إليه) بالمدى جازا بنظير
 فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه
 أو يؤويه يوم القيامة الخ ظل
 عرشه قدسية الأيواء إلى الله تعالى
 جاز لا يستحالة في حقه سبحانه
 فالمراد لازمه وهو إرادة إيصال
 الحبيب ويسمى هذا الجواز مجاز
 المشاكاة والمقابلة (وأما الآخر)
 بفتح الخاء (فاستحب) أي ترك
 المزاحمة حياء من الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه
 وعند الحاكم ومضى الثاني
 قلبه لانه جاء مجلس قال في الفتح

معنى ذلك في إقاموس الحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها
 أعلم على طهارة سوره من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافا (وعن عبد الله بن سعد قال
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكفة الحائض قال واكها رواه أحمد والترمذي
 الحديث قال الترمذي حديث حسن غريب وأخرجه أيضا أبو داود ورواه كله ثم ثقات
 وأما غيره الترمذي لانه تفرد به العلامة بن الحرث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حرام عن
 عبد الله بن سعد في الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بالنظر اصنعوا كل شيء إلا
 التكاح وهو ما ههنا حديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن سيد
 الناس في شرح حديث الباب لما اعتضده رتقي في مراتب التحسين إلى مرتبة لم تكن
 له لولاه والحديث يدل على جواز مواكفة الحائض قال الترمذي وهو قول عامة أهل العلم
 لم يروا بها وكافة الحائض بأما قال ابن سيد الناس في شرحه وهذا مما أجمع الناس عليه
 وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري أما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض
 فالمراد اعتزلوا وطأهن

باب وطء المستحاضة *

١ عن عكرمة عن جنة بنت جحش أنها كانت تستحاض ركة زوجها يجمعها وعنه أيضا
 قال كانت أم - يستحاض وكان زوجها يعشاها رواه أبو داود وكانت أم حبيبة
 تحت عبد الرحمن بن نوف - كذا في صحيح مسلم ركة جنة تحت طلمه بن عبيد الله
 أما حديثه الأول فأخرجه أيضا البيهقي قال النووي واستأذنه حسن وأما حديثه الثاني
 ففيه اندم على وهو ثقة وكان أحد لا يروى عنه لانه كان ينظر في الرأي وفي سماع
 عكرمة بن عمار من جنة ومن أم حبيبة نظر قاله المنذري وهو لا يدلان على جواز مجامعة
 المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول الجمهور ومكاه ابن المنذر عن ابن عباس وابن
 المسيب والحسن البصري وعطاء بن سعيد بن جبير وقتادة وحماد بن سليمان وبكر بن
 عبد الله المنزني والأوزاعي والنوري ومالك وإسحق وإسحاق وأبي ثور واستدلوا بما
 في الباب وقال القتي والحكم انه لا يأتيها زوجها وكرهه ابن سيرين وروى عن أحمد المنع
 أيضا وأهل القول الأول يقيرون ذلك بأن لا تعلم إلا ما رأت أو العادة أن ذلك الدم
 دم حيض رفي احتجاجهم بروايت عكرمة نظرا لأن غاية ما أنه فعل صحابي ولم ينتقل
 فيه التقرير من النبي صلى الله عليه وسلم ولا الإذن له بذلك ولكنه ينبغي التعميل
 في الاستدلال على أن التحريم انما ثبت بدليل ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع
 منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الخليل بإسناده إلى عائشة
 قالت المستحاضة لا يغشاها زوجها قالوا ولا ينبغي فحرم وطؤها كالحائض وقد
 منع الله من وطء الحائض مع إلا بالاذى والاذى موجود في المستحاضة فثبت التحريم
 في حقها

فالمعنى انه استحبابا من الذهاب عن المجلس كما فعل ربيعة الثالث وفيه استحباب الأدب في مجالس العلم وفصل سد

والله ساقى في العلم (عن
أبي بكر) نفيح بضم
وفتح الفاء ابن الحارث الثقفى
(رسى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تعد على بعيره) يعق
يدم النحرى حجة الوداع وأما قد
عليه حاجته الى إسماع الناص
فالتنى عن اتخاذها وهذا ما ناب
محمول على ما إذا تدع الحاجة
اليه (وامسك انسان بخطامه)
بكسر الخاء (أو بزمامه) الشك
من الراوى وهو إبعنى وهو
الخط الذى تشد فيه الحلقة
التي تسمى البكرة بضم الباء
وتخفيف الراء المفتوحة ثم يشد
في طرفه المقود وهذا الممسك
سماء بعض النسخ بالالرواية
النساقى عن أم الحصين قال
سجبت فرأيت بلالا يقود بخطام
راجله النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أو عمر بن خارجة لما فى السنن
من حديثه قال كنت آخذ
بزمام ناقته عليه السلام فذكر
بعض الخطبة فهو أولى أن يقسره
المهم من بلال لكن الصواب
أنه هذا أبو بكر فقد ثبت ذلك
فى رواية الأسماعىلى من طريق
ابن المبارك عن ابن عون ولفظه
خطب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على راحلته يوم النحر
وامسكت أماً قال بخطامها وأما
قال بزمامها واستفدنا من ذلك
أن الشك من دون أبى بكر لا منه
وفائدة أمسك الخطام صون

• (باب سقوط الصلاة عن النفساء) •

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في القفاس أربعين ليلة لا يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتضام الصلاة القفاس رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وهو عنه أبي داود من طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل كثير بن زياد عن مسقة عن أم سلمة فهو أحد روايات حديث مسقة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على أنها تترك الصلاة أيام القفاس وقد وقع الإجماع من العلماء كافي الجران القفاس كالخبض في جميع ما يحل ويحرم ويكره ويندب وقد اجتمعوا إر الحائض لا تصلي وقد استلفنا ذلك

• (کتاب لصلاة) •

قال انمووي في شرح مسلم اختلاف العلماء في أصل الصلاة وقيل هي الدعاء لاشتمالها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها ثانية لانهم اداة التوحيد كما صلى من الله ابق في خيل الحجابة وقيل هي من الملوين وهو ماء رقان مع الردف وقيل هم اعظم ان وقيل هي من الرحمة وقيل أصلها الاقبال على الشيء وقيل غير ذلك انتهى

• (باب اقتراضها و متی کان) •

أولى ذوات الوقت والاصلي فتد (أيوم ٢٧٤ هـ) برقع أي (فستأحق ظننا انه سيصير به - وي اسم قال اليس) هو (يوم

الشرقنا) وفي رواية في الوقت
ففسار لي) حرف يحصر بالنفي
ويشيد بظاير قال صلى الله عليه
والله (قال شهر هذا سكتا
حتى ظننته سيصير به غيره
فقال اليس بنى الحجة) بكسر
الهمزة كان اصح وقال لركنو
هو انشور ورواه قوم وقال
الفرز لم يرفعه لفتح (قلا
بلى) وفي رواية كرية والكشوف
في بددها فكتة حتى ظننا
انه سيصير به غيره قال اليس
بمكة وثبت السؤال عن الثلاثة
عند البحري في المصاحح وحج
وفيه شارة في نفوس اهل مور
الكعبة الى اشارة وبه تفاد
منه الخلة في الحق ان الشرعية
(قال صلى الله عليه وآله وسلم) ان
دعكم اي فكمها واموالكم
اي خذوا وعرضكم اي ثلثها
(منكم حرم لان الذوات
لا تحرم فيه بقدر لكل ما يناسبه
كذا قال الزركشي والبرماوي
والعيني والحافظ ابن حجر وفي
اصلاحهم هذا اللفظ نظر لان
مفك لهم واخذوا ثلث وثلث
المعرض غايهم حرم اذا كان
بغير حق فالافصاح به متعين
ولاولى كما أفاده في مصابيح
الجامع أن يقدر في الثلاثة كلمة
واحدة وهي انظة انتهالك التي
موضوعها تناول النبي بغير حق
كما من عليه القاضي فكله قال
فان انتهالك دعائكم واموالكم
واعراضكم ولا حاجة الى تقدير مع كل واحد من الثلاثة لعمدة الصحابة على الجميع وعدم احتياجه الى

(عن عبد الله بن عمر ر. قال ر. قال صلى الله عليه وسلم لم يبق الاسلام على خمس شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وقيام الصلاة وايتاء الزكاة ووجع البيت وموم
رمضان منفق عليه) قوله على خمس في بعض الروايات خمسة بالها او كلاهما صحيح فالمراد
بروايه لها خمسة ركعات واشبه ما ونحو ذلك وبروايه حذف الهمزة الخمس خصال او دعائم
أو قواعده ونحو ذلك قوله شهادة بالجار على البدل ويجوز رفعه خبر المبتدأ حذف
أو بنية أخيرة شذوف وتقديره أحدها قوله وقيام الصلاة الى المدامة عليها
والجواب يدل على ان كل لاسلام ونظامه بهذه الخمس فهو كخبرها اقيم على خمسة اعمدة
وقد بينا الذي يدور عليه اركان الشهادة وبقيتها شعب الايمان كالانوار للنجاة فظهر
من هذا القليل ان الاسلام غير الاركان كما ر. البيت غير اعمدة والاعمدة غير موهبة
منه فقيم على مذهب أهل السنة وان اسلام عندهم التصديق بالقول والعمل والحديث
أوردته عليه بن عمر في جواب من قال له انه تغزو فقال اني موهبة رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول في لاسلام حديث فمدل به ان عمر على عدم وجوب غير ما اشغل
عليه ومن جملة ذلك نفوز لان موهبة مني على خمس ليس هو منها قال لنووي في شرح
مسلم اعلم انه هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعنايته اعتماده وقد جمع اركانه
(وعن انس بن مالك قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم اموال ابله أميري به

خمس ثم انصب حتى جعلت حيا ثم فورد يا محمد انه يدل اقول لدى وان كان به هذه
لخمسة يزدروا أحمد واساني والترمذي وصححه) الحديث في الصحيحين باقظ هي
خمس وهي خمسون وبانظ من خمس ومن خمسون والمراد انهم خمس في اعداد دخول
في لاجرو لا اعتداد بالحديث طرف من حديث الاسراء الطويل وقد استدل به على
عدم فرضية ما راد على الخمس اموال كالتزويج على دخول النسخ في الانشاآت ولو
كانت مؤكدة خذوا نفقوا فيهم اكدوا على جواز النسخ قبل الفعل واليه ذهب
المشعره قول ابن بطال وغيره في بيان وجه الدلالة لا ترى انه عز وجل نسخ الحسين بالخمس
قبل ان صلى ثم تنصّل عليهم بن كمال لهم الثواب ونعتهم ابن المنير فقال هذا ذكره
طوائف من الاصوليين واشراح وهو منسك على من ثبت النسخ قبل الفعل
كالا شعرة ومنه كلام منزلة كونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ
وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نكتة
مبتكرة قال الحافظ في الفتح قلت ان اراد قبل البلاغ اكل أحد فممنوع وان اراد قبل
البلاغ الى الامة فممنوع ولكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نسخا لكن هو نسخها فبسم
الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كاف بذلك فممنوع ثم نسخ بعد ان باقه وقبل ان يفعل
فالمسألة صحيحة لتصوير في حقه صلى الله عليه وسلم (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت اربعة ركعات صلاة لاسفر على الاول رواه

التقدير بغية الحقيقة والاعراض جمع عرض بكسر العين وهو موضع ٢٧٥ المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه

أر في سلفه (حكمة يومكم هذا
في شهركم هذا في بلدكم هذا)
شبه الدماء والاموال والاعراض
في الحرمة باليوم والشهر والبلد
لا تتم الحرمة فيها عندهم والا
فالمشبه انما يكون دون المشبه
به ولهذا قدم السؤال عنهم مع
شهرتها لانهم رعيها اثبت في
نفوسهم اذهى عادة سلفهم
وتحرير الشرع طارئ وحيفتذ
فانما شبه الشيء بما هو اعلی منه
باعتبار ما هو رمة رر عندهم
(ليبلغ الشاهد) اي الحاضر في
الجلس (الغائب) عنه ولا يلبغ
مكة برة فعل امر ظاهره
الوجوب وكسرت غينه لالتقاء
الساكنين والمراد تباعق القول
المذكور اوجبه الاحكام فان
الشاهد عني أن يبلغ من اي
الاي (هو اوعى له) أي للحديث
(منه) صله لانهل التفضيل
وانه لي بينهم ما به للتوسع في
الطرف كما يفصل بين المضاف
والمضاف اليه كقراءة ابن عامر
زين الكثير من المنكرين قتل
أولادهم شركائهم بضم الزاي
ورفع اللام وانصب الدال وخفض
الهمزة وليس الفاصلة ايضا
اجنبيا واستبط من الحديث
ان حمل الحديث يؤخذ عنه
وان كان جاهلا بعناه وهو ما جور
بالبغية محسوب في زمرة اهل
العلم وعبارة الفتح وفي هذا
الحديث من القوائد الخلت على

أحمد والبخاري) زاد من طريق ابن كيسان الا لمغرب فانها كانت ثلاثا والحديث
يدل على وجوب التصروانه عزيمة لارخمة وقد أخذ بظاهره الخشية والهادوية واحتج
مخالفتهم بقوله سبحانه ليس عليكم جناح ان تصروا من الصلاة وانتي الجناح لا يدل على
الله عزيمة واقصر انما يكون من شيء أطول منه قالوا ويدل على ان رخصة قوله صلى
الله عليه وسلم صدقة تصدق الله عليكم واجابوا عن حديث الباب بانه من قول عائشة
غير مرفوع وبانهم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره قال الحافظ وفي هذا
الجواب نظر اما اولاه واما لاجمال الراوي فيه فله حكم الرفع واما ثانيا فعلى تقدير
تسليم انهم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو وجه لانه يحتمل ان يكون اخذته عن
النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك واما قول امام الحرمين لو كان ثابتا
خلف متواترا ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا أيضا يعارض حديث
عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضرة اربعاء في البصرة فقرر كعتين
اخرجهما لم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس فلا تعارض وذلك
بان يقال ان الصلاة لو فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين لا المغرب ثم زيدت بعد
الهجرة لا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة قالت فرضت صلاة
الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان
زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر أطول اقراة وصلاة المغرب
لانما وترتها انتمى ثم بعد ان اسبغت فرض الرباعية خفف منها الى السعة عند نزول
الاية السابقة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان
في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما خوذ مما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها
وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره الدلاوي واورد
السميني بلفظ بعد الهجرة بعام اربعه وخمسة وخمسة وقل بعد الهجرة باربعة ريوما فعلى هذا المراد
بقول عائشة فافترت صلاة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التحفيف والمصنف
ساق الحديث للاستدلال به على فرضية الصلاة لانها استقرت منذ فرضت فلا يلزم من
ذلك ان القصر عزيمة وانه لا يأتي بتحقيق ما هو الحق في باب صلاة السفر ان شاء الله تعالى
(وعن طلحة بن عبيد الله ان اعرابا جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثائر الرأس
فقال يا رسول الله اخبرني ما فرض الله على من الصلاة قال الصلوات الخمس الا ان
تطوع شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الصيام قال شهر رمضان الا ان تطوع
شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الزكاة قال ما خبره رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشئ من الاعمال الا ما فرض الله على كرمك لا تطوع شيئا ولا انقص مما فرض الله على
شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افلح ان صدق او دخل الجنة ان صدق متفق
عليه) الحديث أخرجه ايضا ابو داود والنسائي ومالك في الموطأ وغير هؤلاء قوله أن
تبليغ العلم وجوازا التحمل قبل كمال الاهلية وان الفهم ليس شير طافي الاداء انه قد يأتي في الاخر من يكون افهم من تقدمه

الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله ٢٧٧ ن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه

وآله وسلم حتى في اليوم الذي عينة
 وحق ان يكون اقتدى بمجرد
 التخلل بين العمل والتكليف الذي
 عبر عنه بالتحول والثاني ظهر
 واخذ بعض العلماء من حديث
 الباب كراهة تشبيه غير الرواقب
 بالرواقب بالمواظبة عليها في وقت
 معين داعيا وجاء عن مالك ما يشبه
 ذلك (عن أنس) ي ابن مالك
 كما في رواية الاصيلي (عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) انه
 (قال يسروا) أمر من اليسر
 نقيض العسر (ولا تعسروا)
 نهى من عسر تعسيرا واستشكل
 الاتيان بالثاني بعد الاول لان
 الامر بالاتيان بالشيء نهى عن
 ضده والجواب بانه نفاص
 بالالزام كيدوبانه لواقصر
 هي الاول لصديق على من اتى
 به مرقواتي بالثاني غالب اوقاته
 فلما قال ولا تعسروا انتنى التعسير
 في كل الاوقات من جميع الوجوه
 (وبشروا) أمر من البشارة
 وهي الاخبار بالخير نقيض
 المذارة (ولا تنفروا) هي من
 نفر بالتشديد اي بشروا الناس
 أو المؤمنين بفضل الله وقوابه
 وجزيل عطائه وسعة رحمته ولا
 تنفروا بهم بذكر الضيوف وانواع
 الوعد لا يقال كان المناسب ان
 يأتي بدل ولا تنفروا ولا تنفروا
 لا نقيض التبشير لا التنفير
 لانهم قالوا المقصود من الانذار
 التنفير فصرح بما هو المقصود

عصموا مني ما هم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل متفق عليه
 ولا حجة من حديث أبي هريرة (قوله) أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله أهل الارثان دون أهل الكتاب
 لانهم يقولون لا اله الا الله ويقولون ولا يرفع عنهم السيف وهذا تخصيص
 بأهل الاوثان انما يحتاج اليه في الحيات الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة وجعلت
 لغيرها موجهة للعصمة وأما حديث الباب فله يحتاج الى ذلك من العصمة متوقعة
 على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها جميعا من غير ما لم والحديث يدل على أن من
 اخل بواحدة منها فهو حلال الدم والمال اذ لم يقب وسما في ذكر الخلاف وبيان ما هو
 الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الاستتابة وصفتها او مدتها خلاف معروف في الفقه
 قوله الا بحق الاسلام المراد ما وجب به في شرائع الاسلام اراقاة الدم كالعصا
 وزنا المحصن ونحو ذلك او حله اخذ من المال كاثروا الجنة ايات وقيم التلذذات وما
 وجب من المقتات وما أشبه ذلك قوله وحسابهم على الله المراد فيما يستسره به يحضيه
 دون ما به لمنه ويديه وفيه ان من أظهر الاسلام واسر الكبري يقبل اسلامه في الظاهر
 وهذا قول أكثر العلماء وذهب مالك الى أن توبة الزنديق لا تقبل ويحكي ذلك عن
 أحمد بن حنبل قاله الخطابي وذكر القاضي عياض معنى هذا وازاد عليه وارضه قال
 النووي وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي ينكر انكره جملته قال
 فذكروافيه خمسة أوجه لا صحابنا والاصوب فيها قولنا مطلقا لا لحديث الصحة
 الماطقة والثاني لا تقبل ويقتل قتله لكنه ان صدق في توبته نفعه ذلك في ادراكه
 فكان من أهل الجنة والثالث ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكررت منته
 لم تقبل والرابع ان أسلم ابتداء من غير طلب قبل منه وان كان تحت السيف فلا
 والخامس ان كان داعيا الى الضلال لم يسبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا بد مع هذا
 يعني القيام بالامور المذكورة في الحديث من الايمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما جاء في الرواية الاخرى التي أشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة
 في صحيح مسلم لا يأنظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وما جئت به فادفعوا
 ذلك عصموا مني ما هم واموالهم الا بحقها (وعن أنس بن مالك قال لما توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ردت العرب فقال عمر بن الخطاب كيف نقاتل العرب فقال أبو بكر انما
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
 واني رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة رواه النسائي الحديث أخرجه أيضا
 لم يبق في السنن وسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم
 حدثنا عمر بن أبو العوام حدثنا معمر بن الزهري عن أنس ذكره وكلاه من رجال
 الصحيح الا عمران أبو العوام فانه صدوق بهم ولكن قد ثبت معناه في الصحيحين لكن

منه ولم يقتصر على احدهما كالم يقتصر في الاولين اعموم النبوة في سياق الذي لا يلزم من عدم التعسير ثبوت التيسير

يجوز في قوله بشروا به -
روا الجناس الخطي (عن
ناوية) برأى بفتيات حضرة
ب كتاب لوصي رسول الله
لي الله عليه وآله وسلم ذات المناقب
لجاء المتوفى سنة ستين ولهم
لعمري ان وبعون سنة وله في
لضروء ثمانية احاديث وهو اول
ملوك لاسلام رضى الله عنه
قال سمعت ابي (ج) وفي رواية
الاصلي - روى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم (اي كلامه
حال كونه) يقول من يرد الله
عز وجل من المراتة وهي سنة
محصنة لاحد طرفي الممكر
لفقد رب وقوع (به خير) ي
جميع خبرت وخبر اعطيت
(بفتحه) ي بجهلة فقها في
الدين) وهذه غنة عنهم واخل
عليه من ولي من الاصطلاح
ليهم فهو كل من علوم الدين
ونكر خيرا ينفذ لتعليم ويشعر
اللبيل ولا تكثير لان اشكرة
في - في الشرط كهي في سابق
التي او التشكيك لتعظيم لان
المقام يقتضيه ومنه ومن الحديث
ان من لا يتدق في الدين اى يعلم
قواعد لاسلام التي اشترط عليها
الكتاب والسنة وما ينسب لها
من افروع العصبة المأثورة
فقد حرم عليه وقد خرج بو
يعلى حديث معاوية بن ربيعة
آخر ضعيف وزاد في آخره ومن
لم يفت في الدين لم يارك تبعه

ورنه من ذلك أبو بكرى مرآة له لمعربى الذى فيه - ان عرا حنج على أبي بكرى اعزم
على من هر لردة قول انبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله قال لا اله الا الله فقد عصم نفسه وماله فقال له أبو بكرى والله لا قاتلن من
متر بين الله - لا تقاتلن الا كذا فان الزكاة حق المال والله لو نهوى عقالا كانوا يؤدونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلتهم على منعه قال النووي وفي استدلال أبي بكرى
وعرض عمر بنى الله عنهما - ليل على أن - ما يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مارواه بن عمرو أنس وأبو هريرة يعنى من الاحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة قال
عمر بن ميمون - ما كان حجة بالحديث فانه بهذه الزيادة حجة عليه ولو مع أبو
بكرى هذه زيادة حجة اولها - حجة بالنسب والعصم اه - واذكر هذا الكلام
لانه يرفق بن منهم ورع اهل الصحبة والشارحين له خلاف ما ذكره السابق في هذه
رواية - سابقا - كلاما على مرآة أبي بكرى وعمر بن ميمون وطافى كتاب الزكاة والحديث
يدل على ما دل عليه - الذى قبله من - اهل بواحدة من هذه الخصال - بل الدموم ويجابح
لمل (وعن أبي سعيد الخدرى قال سمعت على عليه السلام وهو يلين الى النبي صلى الله
عليه وسلم به هيبه فسمعه بين أربعة فقال رجل يا رسول الله انى اذ فقال ويلك اواست
حق اهل ارض - انى لله نوى رجل فقال - لهن اولية - يا رسول الله ألا ضرب
عنه وق - به ان يكون - لى فقال خذوكم من مصلى يقول باسمه ما ليس في قلبه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلم أو مرأ - أعقب عن قلوب الناس واثق بطونهم -
مخبر من - حديث منقح عليه) الحديث اخبره الله - فوترك اطراف من أوامره
وعنه قال ثم ظرا به وهو من فقه - انه يخرج من مثنى هذه قوريتون كتاب الله
يندرضا ان - ركنه - لافهم قتل عمود انتهى قوله بذهبية على لتفسير وفي رواية
بذهبية بنق - قوله بين أربعة هم - بينة بن حصن ولا قرع بن حابس وزيد الخيل
وزرع معلقة بن - مائة و مائة من الطفيل كذا في صحيح مسلم قال النووي قال
نعم - كرمها - له فهرنه توفى قبل هذا بسنين واسواب الجزم بانه معلقة بن
علائة كما هو مجزوم به في - في روايات قوله وقال خلد - الوليد في رواية عمر بن الخطاب
وليس بينهما عارض بل كل واحد منهما اسناد في قوله لعله أن يكون يعلى فيه ان
ان الصلاة موحية عن الله ولكن مع بقية الامور المذكورة في الاحاديث الاخرى قوله
ثم امر ان الله بلغ معناه - امرت بالحكم بالظاهر واقفه متولى لسرا انما قال صلى
الله عليه وسلم فارقوا هؤلاء عموما في دماءهم وأموالهم لا تقاتلوا رجسهم على الله
واحاديث استدلاله على كذا لخوارج لانهم المراء - بقوله في آخره قوم يلون كتاب
الله في شرح حديث شراح الحديث وغيرهم وقد اختلف الناس في ذلك قال النووي
ان شرح هو الخطيب بان الحديث واحد لم يدل على كذا لخوارج وقد كانت هذه

فقيه ابدوا لطالب فقه فيصيح ان يوصف بأنه ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ٢٧٩ ظهر افضل العلماء على سائر الناس وافضل

الثقة وهو التقه وهو التقه في الدين اى
الكتاب والسنة على سائر العلوم
بل لا علم الا ما علمه الله انبياءه
وعلمه انبياءه انهم وما سوى ذلك
فضل (وانما انا قاسم) اى انقسم
بينكم تبليغ الوحي من غير
تخصيص (والله يعطى) كل واحد
منكم من الفهم على قدر
ما تعلقت به ارادته تعالى
فانه فارقت في افهامكم منه سبحانه
وتعالى وقد كان بعض الصحابة
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا
الظاهر الجلى ويحسم آخر منهم
او من القرن الذى يليهم او من
أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء وقال الطيبى الوافى قوله
وانما انا قاسم للحال من فاعل
يقفه او من مفعوله فعلى الثانى
المعنى ان الله يعطى كلامه
أراد ان يقفه استعداد الدرر
المعاني على قدره ثم ياهى بالقائه
ما هو لائق باستعداد كل واحد
وعلى الاول فالمعنى انى اتى على
ما يسوغ لى واسوى فيه ولا يرجع
بعضهم على بعض والله يوفق كلا
منهم على ما أراد وشاء من العطاء
انتهى وقال غيره المراد القسم
المالى لكن سياق الكلام يدل
على الاول اذ انه أخير أن من أراد
به خيرا يقفه فى الدين وظاهره
يدل على الثانى لان القسمة
حقيقة فى الاموال نعم توجه
السؤال عن وجه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكالاً من سائر المسائل واقدر أيت اباً المعالى وقد رغب اليه الفقيه
عبد الحق فى الكلام عليه فاعتذر بان الغلط فيها يصعب موقعه لان ادخال كافر فى الملة
واخراج مسلم منها عظيم فى الدين وقد اضطرر فيه اقول القاضى أبى بكر الباقلانى
وناهيه لانه فى علم الاصول واشار ابن الباقلانى الى انهم ايمان المعوصات لان القوم لم
يصرحوا بالتكثير وانما قالوا قولاً لا يؤدى الى ذلك وانا اكتشف لك نكتة الخلاف
وسبب الاشكال وذلك ان المعتزلى مثلاً اذا قال ان الله تعالى عالم ولكن لا علم له وحى ولا
حياة له وقع الاشتباه فى تكثيره لا فاعلمنا من دين الامة ضرورة أن من قال ان الله ليس
بصحى ولا عالم كان كافراً وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له نهى ليقول ان
المعتزلى اذا نفي العلم نفي ان يكون لله عالم او يقول قد اعترف بان الله تعالى عالم ولا يكون
ففيه لا علم نقيضاً للعالم هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماورى ومذهب الشافعى
وجاهير أصحابه وجاهير العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال الشافعى اقبل شهادة اهل
الاهواء الا الخطائية وهم طائفة من الرافضة ينهون موافقتهم فى المذهب بمجرد قولهم
فرد شهادتهم لهذا الابه عنهم وسياق الكلام على الخوارج مبسوط فى كتاب الحدود
وقد استدلل المصنف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال وفيه دليل ان يقبل توبة
الزنديق انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول
الله اتى الله زندقته وهو خلاف ما عرّف به العلماء الزنديق وقد ثبت فى رواية اخرى فى
الصحيح انه قال والله ان هذه قسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله والاستدلال بمثل
هذا على ما زعمه المصنف اظهر قال القاضى عياض حكم التمرع ان من سب النبي صلى
الله عليه وسلم كفر وقتل ولم يذكر فى هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازرى يحتمل
ان يكون لم يفهم منه الطعن فى النبوة وانما سببه الى ترك العدل فى القسمة ويحتمل أن
يكون استدلال المصنف ناظراً الى قوله فى الحديث اعلمه صلى الى قوله لم او امر أن انقب
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول ظهري التوبة وعصمة من يصلى فاذا كان الزنديق
قد أظهر التوبة وفعل افعال الاسلام كان معصوماً الدم (وعن عبيد الله بن عدى بن
نخيار ان رجلاً من الانصار حدثه انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى مجلس
يسارته يستأذنه فى قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة له قال أليس يشهد أن
محمد رسول الله قال بلى ولا شهادة له قال اليس يصلى قال بلى ولا صلاة له قال أرأيتن
الذين نهانى الله عن قتلهم رواء الشافعى واحمد فى مسنديهما) الحديث أخرجه أيضاً
مالك فى الموطأ وفيه دلالة على ان الواجب المسلم له للناس بما يعصرون من ظواهر
احوالهم من دون تفتيش وتفتيش فان ذلك مما لم يعبدنا الله به ولذلك قال اتى لم او امر
ان انقب عن قلوب الناس وقال لا سامة لما قال له انما قال ما قال يا رسول الله تقية يعنى

اللاحق والسابق وقد يجاب بان مورد الحديث كان عند قسمة مال يخصه صلى الله عليه وآله وسلم وبعضهم يزاد مقتضى اقتضاه

فتعرض بعض من خني عليه
من أراد به الخير يزيله في نفسه
في أمور الشرع فلا يتعرض
له ملبس على وقفي خاطره
المركا لله وهو الحق يسطر
ويخرج ويريد يقتص والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم قاسم
الله ليس يعط حتى تنسب إليه
الزيادة ولتصان واحدة شكل
لخصر غامع أنه صلى الله عليه وآله
وسلم له صفات أخرى روى قاسم
والجواب أن هذا ورد على
من اعتقد أنه صلى الله عليه وآله
وسلم يعطى ويقسم فلا ينفي إلا
ما اعتقده أسامع لا كل صفة
من الصفات فإن في لفتح وهذا
الحديث مشغل على ثمة
أحكام أحده فضل الثقة في
الدين ثانيها أن الملهط في الحقيقة
هو الله وثانيها أن بعض هذه
الامة تبقى على الحق ابدافا قول
لا توبى لآبائكم ولآبائكم لا توبى
بقسم الصفات وهذا اورد
مـ في لـ كان مؤلف في الخمس
والثالث لا توبى لآبائكم أو الساعة
وقد اورد المصنف في الاعتصام
لالتفاته الى مـ شلة عدم خلو
الزمان من مجتهد وساقى بسط
اسكلام فيه هناك أه (ولن
ترال هذه الامة قائمة على امر
قه) أى على الدين الحق لا يضرهم
من) أى الذى خالفهم حتى
يأتى أمر الله وسحق غاية لقوله أن
زالوا شكل بان ما بعد الغاية
مخالف لما قبلها أن يلزم

التهمة هل شئت عن قلبه واعتباره صلى الله عليه وسلم اظن هر الاحوال كان ديننا
له وجه في جميع أمور دينه فوالله صلى الله عليه وسلم لم يأمه العباس لما عذره له يوم بدر
بأنه مكره فتال له كان طاهر لك علينا كذلك حديثا ما قضى بما مع قن قضيت له
بني من مل أخيه فلا يأخذنه عما قطع قطعة من نار وكذلك حديثا ما نحكم
بالطهر وهو وان لم يثبت من وجه معتبر له شواهد متفق على صحتها ومن اعظم
اعتبارات لطهر ما كن منه صلى الله عليه وسلم مع المنافقين من التعاطى والمعاملة
بما يقتضيه ظ هر الحال

• (باب حجة من كفر تارك الصلاة) •

(عرج بر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواء
الجماعة والجماعة والجماعة) الحديث يدل على ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا
خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكر الوجوب الا ان يكون قريبا عهد
بالاسلام أو ينجح لط المسلم مدة يعلمه فيها وجوب الصلاة وان كان تركها تاركها تاركها
اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس فقد اختلف الناس في ذلك فذهب لعقبة
والجاهل من السلف والخلف منهم مالك والشافعي الى انه لا يكفر بل ينفق فان تاب والا
قتلناه حد كذا في المحسن ولكنه يقتل بالـ ينفق وذهب جماعة من السلف الى انه يكفر
وهو مروى عن عبي بن جابر طالب عليه السلام وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل
وبه قال عبد الله بن المبارك وصح بن راهويه وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي وذهب
أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي الى انه لا يكفر ولا يقتل
بل يعزرو ويحبس حتى يصلى احيى الا قولون على عدم كفره بقول الله عز وجل ان الله
لا يغفر أن يشرك به ويعف عما دون ذلك لمن يشاء وبما يأتى في الباب الذى بعده من
الدلة واحتجوا على قتله بقوله تعالى فان تابوا وقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا بسلامهم
وبقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا
الصلاة يؤتى الزكاة فاعلوا ذلك عصموا منى ما هم واموالهم بالجمعة الحديث
متفق عليه وأولوا قوله صلى الله عليه وسلم بين عبد وبين الكفر ترك الصلاة وسائر
احاديث الباب على انه مستحق بترك الصلاة توبة الكافر وهي القتل أو انه محمول
على المستحل أو على انه قد يؤخذ به الى الكفر أو على انه فعله فعل الكفار واحتج أهل
القول الثانى باحاديث الباب واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل
القول الاول وعلى عدم اتمل بحديث يجعل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وايس فيه
الصلاة والحق انه كافر يقتل أما كفره فلان الاحاديث قد صحت ان الشارع سمى
تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز اطلاق هذا الاسم
عليه هو الصلاة فتركها مقتضى لجواز اطلاق لا يلزمنا شئ من المعارضات التى أوردها

وهي معدومة فيها والمراد بالغاية هنا تأكيد التأييد على حد قوله تعالى ٢٨١ مادامت السموات والارض أو هي غاية

أدوله لا يضرهم لأنه أقرب
ويكون المعنى حتى يأتي بلاء
الله فيضربهم خيفة فمكون ما
بعدها مخالفا لما قبلها وفي الفتح
أن المراد بامر الله هنا الريح التي
تقبض روح كل من في قلبه شيء
من الايمان ويبقى شوار الناس
فعلهم تقوم الساعة وقد جزم
بخاري بأن المراد بهم أهل العلم
بالايمان وقال أحمد بن حنبل أن
لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري
من هم قال القاضي عياض أراد
أحد أهل السنة ومن يعتقد
مذهب أهل الحديث وقال
النووي يحتمل أن تكون هذه
الطائفة ذرية من أنواع
المؤمنين ممن يقوم بأمر الله من
بجاهد وفقه ويحدث وزاهد
وأمر بالمعروف وغير ذلك من
أنواع الخير ولا يلزم اجتماعهم في
مكان واحد بل يجوز أن يكونوا
منزقين انتهى (عن ابن عمر
رضي الله عنهم) ما قال كأخذ
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم فاق بجمار) بضم الجيم
وتشديد الميم وهو منهم النخيل
(فقال أن من الشجر شجرة وذکر
الحديث) أي مثلها كمثل المسلم
فأردت أن أقول هي النخلة
(وزاد في هذه الرواية فإذا أنا
أصغر القوم فسكت) أي تعظيما
للكبر وقد قدم شرح هذا
الحديث مستوفى ومناسبة ذكر
حديث ابن عمر هنا أنه لما ذكر

الاولون لانا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق
الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع ~~ككفر~~ ككفر أهل القبلة إلى
التأويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما أنه يقتل فلأن حديث أم حنتل أن أقاتل
الناس يقتضي بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب
الاول ولا أضع من دلائلها على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التجلي بالتوبة وإقامة
الصلاة وإيتاء الزكاة فقال فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فلو أسبغناهم فلا يخلى
من لم يقيم الصلاة وفي صحيح مسلم سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد
برئ عنه ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فلو أن اتقانهم قال لا ماصلو فجعل
الصلاة هي المانعة من مقاتلة أمراء الجور وكذلك قوله تعالى في الحديث السابق له
يصلى فجعل المانع من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحل دم امرئ مسلم لا يعارض
منه وهو المنطوق الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة كما قال النووي الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فان تركها
لم يبق بينه وبين الكفر حائل وفي لفظ لمسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
ومن الأحاديث التي على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر جهارا ذكره الحافظ في التلخيص وقال
سنن الدارقطني عنه فقال روى أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصولا وخالفه
علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسل وهو أشبه بالصواب وأخرجه البزار
من حديث أبي الدرداء دون قوله جهارا وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي
هريرة مرفوعا ترك الصلاة كفر واستكره ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد وفيه
عطية وإسحاق بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث
جابر المذكور وحديث بريدة الذي ساقى وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تشرك بالله وإن قطعت وحرقت وأن لا تترك
صلاة مكتوبة متعمدا فمن تركها متعمدا فقد برئت منه الذمة ولا تشرب الخمر فانها
مفتاح كل شر قال الحافظ وفي اسناد ضعيف ورواه الحاكم في المستدرک ورواه أحمد
والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت
ومن حديث معاذ بن جبل واسنادهما ضعيفان وقال ابن الملاح والنووي أنه حديث
منكر واختلف الثقاتون بوجوب قتل تارك الصلاة فالجمهور أنه يضرب عنه بالسيف
وقيل يضرب بالخشب حتى يموت واختلفوا أيضا في وجوب الاستتابة قالها دوية توجيهها
وغيرهم لا يوجبها لأنه يقتل حدًا ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق وقبل أنه
يقتل ~~ككفره~~ فقد جحدكي جماعة الاجماع على كفره كالمترد وهو الظاهر وقد أطل
الكلام المحقق ابن القيم في ذلك في كتابه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني واضح فان هذا

٣٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند احضار الجمار اليه فهم أن المسؤل عنه النخلة فالتهم فطنهم

لاباحته كما خص نوع من الذنوب بالرخصة وان كانت بجلته مخطورة فالعنى هنا لا اباحة في شئ من الحسد الا فيما كان هذا سبيله أى لا حسد محمود الا في هذين فالاستثناء على الاول من غير الجنس وعلى الثانى منه كذا اقرره الزركشى والبرماوى والكرمانى والعيونى وتعبه البدر الدمامين بان الاستثناء متصل على الال قطعاً وأما على الثانى فانه يلزم عليه اباحة الحسد فى الاثنين كما سرح به واخذ الحقيقى وهو كما تقرر عنى زوال نعمة المحسود عنه وصيرورتها الى الحاسد لا يباح أصلاً فكيف يباح حتى زوال نعمة الله تعالى عن المسلمين القائلين بحق الله فيها انتهى (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال سمعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى نفسه أو صدره كما فى رواية مسند عن عبد الوارث وكان ابن عباس اذ ذاك غلاماً مميّزاً فاستفاد منه جوارحه حتى ان الصبي القويى على سبيل الشفقة (وقال اللهم علمه) أى عرفه (الكتاب) أى القرآن العزيز والمراد تعليمه لئله باعته بارداً لئله على معايه وقال فى الفتح المسراد بالكتاب القرآن لان العرف الشرعى عليه والمراد بالتعليم ما هو اعم من حفظه والفهم فيه وفى رواية مسند الحكمة بدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أنى بين لم يضيع منهن شيئاً استخفنا فاجتتهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء الله وذنبه وان شاء الله فله روماً أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه وقال فيه ومن جاء بهن قد استتبص منهن شيئاً استخفنا فاجتتهن الحديث أخرجه أيضاً مالك فى الموطأ وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه ثم قال والخديث مجهول لا يعرف الا بهذا الحديث قال الشيخ نقي الدين التشيرى انظر الى تصحيح الحديث مع حكمه بانه مجهول وقد ذكره ابن حبان فى الثقات والحديث شاهد من حديث أبى قتادة عن ابن ماجه ومن حديث كعب بن عجرة عند أحمد ورواه أبو داود أيضاً عن الصنابجى قال زعم أبو محمد ان الوتر واجب فقال عبادة ابن الصامت وساق الحديث والخديث المذكور فى هذا الاسناد هو بضم الميم وسكون الهمزة المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعدها ياء النسب قيل اسمه رفيع وأبو محمد المذكور هو مسعود بن أوس بن زيد بن أسرم بن زيد بن نعلبة بن عثمان بن مالك بن النجار وقيل مسعود بن زيد يبيع بعثت فى الشاميين وقد عده الواقدي وطائفة من البدرين ولم يذكره ابن اسحق م. وذکر جماعة فى الصحابة وقول عبادة كذب أبو محمد أى أخطأ ولم يجوز ان يراد به حقيقة الكذب لانه فى القدرى ولا يقال ان أخطأ فى فتواه كذب وأيضاً قد ورد فى الحديث ما يشهد لما قاله كحديث التورحىق بن لم يورث فليس مناعة أى داود من حديث بريدة وغيره من الاحاديث وسياق بسط الكلام على ذلك فى باب ان الوتر سنة مؤكدة ان شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من ترك الصلاة وعدم استحقاقه للخلافة فى المارقرله ان شاء الله وذنبه وان شاء الله وقد عرفنا فى الباب الاول ان الكفر أنواع منها ما لا ينال المعصية ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التى سماها الشارع كفراً وهو يدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتخلف فى النار قوله استخفنا فاجتتهن هو قيد لازم لى لالتنى قوله كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة فيه متمسك للمرجئة القائلين بان الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيم بعدم المانع كالحديث من قال لا اله الا الله ونحوها لورد النصوص الصريحة كتاباً وسنة يترك ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعداده (وعن أبى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة فان أعطاها والا قبل انظر واهل له من تطوع فان كان له تطوع أكمات الفريضة من تطوعه ثم يفعل بسائر الاعمال المنروضة مثل ذلك رواه الخمسة) الحديث أخرجه أبو داود من ثلاث طرق طريقين متصتين بابى هريرة والطريق الثالثة بتميم الدارى وكها لا مطعن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المنذرى بما يوجب ضعفه وأخرجه النسائى من طريق اسناد هاجم ورجال رجال الصحيح كما قال العراقى وصحها

الكتاب فيحمل على ان المراد بالحكمة أيضاً القرآن وفى رواية عنه عند الترمذى والنسائى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال لهم فقهه في الدين وعلمه
سأريهم وفي رواية طاروس
مع رأسه وقال لهم علمه
الحكمة وتأويلها
وقد تحققت اجابته صلى الله
عليه وآله وسلم فقد كان بن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه
وترجمته منسراة ورئيس
المفسرين والمراة بالحكمة
فقرآن وعلمه بالسنة
او لم يصح في القول او الخفية
والمشهور عن الله تعالى
وما يشهد به عقل بعينه وصور
بفرقه ببر الاله والوسواس
وسرعة جواب مع الامية
وقرب هيا اسرديها
اسه في القرآن ع ابن
عمر رضى الله عنه قال
قلت احل كوني راجعي
جاءه روى عن حماد بن عيسى
يشهد له كروا لا تخضع بقوته
(ن) وهي لا تفي من احبها
حكاه الصاعى ولم يقل حماد لان
الناس فحتمل اوحدة كد قاله
كروى لادن فقهه برصى
باب حماد منسرد لا سمجاس
جعى كمرولة اعينى لاجن
في جواب الجارة قد سلمنى
على افرس الهجين لموقل حمارة
لرجسا كان يشهدهم انه اقبل على
فرس هجين وايس الامر كدس
على ان الجوهري حكى ان حمارة
في الاقنى شاذة وانان بالمرنات
او بل غلط او بعض أو كل من

ابن لطفان وأخرج حديث الحماكم في المنة بك وقال هذا صحيح الاسناد ولم يحرجاه
وفي اب ب عن نيم الدارى عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة قال العراق
واسناده صحيح وأخرجه الحماكم في المسند بك وقال سنده صحيح على شرط مسلم وعن
ابن عمر بن الخطاب في الاوسط وعن أبي سعيد قال العرائر روى في الطيوريات في
نحو ب سلمى منها وفي اسناده حصين بن محروق نسبه الدارقطني الى الوضع وعن صحابي
مسموع عند أحمد في المسند والخديث يدل على ان مالحق انظر قصر من النقص كداته
بموافق وورده المصنف في صحيح من قال بعدم الكفر لان نقصان انفراد أعم من
ان يكون نقصا في ادات وهو ترك بعضها أو في صفة وهو عدم استيفاء أذكارها أو
ركعها وجبرانها بوافل مشعر بانها مقبولة من عليها لكونها في ذلك وقد عرفت
الكلام على ذلك فيم ساف ثم أورد من الأدلة ما يعبه قولا من لم يكن ترك الصلاة
وعقبه بأو من لفظ كثر الواقع في الاحاديث فذهب (ويعصدها المذهب عومات
مما روى عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكلمته
ألقاها في مريم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل
متفق عليه وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومعاذ دينه على
لرحل يامع ذهل بيك يا رسول الله وسعد بن كلالا ثم قل ما من عبد يشهد أن لا اله الا الله
وأن محمدا عبده ورسوله لأحرمه الله على الله قال يا رسول الله أفلا أخبرهم بالاس
فبشروهم ببيتكوا وخبرهم مع عدمه ونه تأملى أى خوف من لا ثم بترك الخبر
به متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكل حي دعوة
منجابه فتجمل كل حي دعونه وأى احتيايات دعوتى شذاعة لامتى يوم القيامة هي بالله
شاه الله من مات من ثمى لا يشرك الله شيأ روى مسلم وعنه أيضا ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال ما من بشاعة من قل لا اله الا الله خالصا من قلبه رواه البخارى
وقد سمعوا حديثه ككثير على كدرا حمة أو على معنى قد قارب الكفر وقد جاءت
أحاديث في غير الصلاة أريد من ذلك فروى ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ساب لم يفسوق وفساله كبر متفق عليه وعن أبي ذر انه سمع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول يس من رحل ادى اغبراييه وهو يعله لا كنرو من ادعى
ما ليس له فليس ما يوتبوا مقعد من النار متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثان في الناس هم أبهم كثر الطعن في القسب والنياحة على
الميت رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر قال كان عمر ينام وأبى فنهاه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقال من ساء بشىء دون الله فمدا نكر رواه أحمد وعن ابن عباس قال قال

وقال انما يجوز من جواز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ٢٨٥ وذكر ابن الاثير قائد التمهيد

على كونها اني الاستدلال بطريق الاولى الى ان الاتي من بني آدم لا تقطع الصلاة لان من اشرف قال في الفتح وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان الخبر الصحيح لا يفتح بمثله انتهى وقال القسطلاني وعورض بان العلة ليست مجرد الاثنية فقط بل الاثنية بقيت البشيرة لانها مظنة الشهوة (رأينا يومئذ قد فاهزت) أي قاربت (الاحتلام) والمراد به البلوغ الشرعي (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا) بالصرف وعدمه والاجود الصرف وكاتبته بالالف وسميت بذلك لما يعني أي يراقبهم من الدماء (الى غير جدار) قال في الفتح أي الى غير سترة أصلا قاله الشافعي وسبق الكلام يدز عليه لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على ان المرورين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية السبزار بل فقط والنبى صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ليس شيء يستره (فررت بين يدي) أي قد دام (بعض الصف) قاله غير باليد مجاز والافالصف لا يده وبعض الصف يحتمل ان يراد به صف من الصوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني (وأرسلت الاثان ترقع) أي تأكل وترقع وقيل معناه تسرع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخمر ان مات في الله كعبادون رواه احمد انتهى كلام المصنف وأقول قد اطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف والاشعرية والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم الاخلال بما أوجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يقب فاعلمها عنها وان مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة فلا يكون حجة على المطالب وان كانهم اختلفوا في خلود من أحسن بشي من الواجبات أو قارف شيئا من المحرمات في النار مع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك فالاعتزلة تجزموا بخلود والاشعرية قالوا يعذب في النار ثم ينقل الى الجنة وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا لا يجوز على الله المغفرة لتساعل الكبيرة مع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرنا هذا التعريف باجماع المسلمين على ان هذه الاحاديث مقيدة بعدم المانع ولهذا أولاهما السلف فحكي عن جماعة منهم ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والامر وانتهى ورد بان راوى بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام اسلم عام خيرة سنة سبع بالاتفق وكانت اذ ذلك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيره وحكي النووي عن بعضهم انه قال هي مجملة تحتاج الى شرح ومعناه من قال الكلمة وأدى حقها وفرضتها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ذكره في كتاب اللباس وذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أعني الاختصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصارا من بعض الروايات لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدل بحجته تاما في رواية غيره ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطب به الكفار عبدة الاوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالى محسوبا بآبائهم ما يتوقف عليه الاسلام ومستلزم له والكافر اذا كان لا يقرب بالوحداية كالوثني والثنوي وقال لا اله الا الله وحاله الحال التي حكمنا بها حكمهم باسلامه قال النووي ويمكن الجمع بين الأدلة بان يقال المراد باسحقاقه الجنة انه لا بد من دخوله الكل موحدا ما صجلا معانيه واما ما أخرجه بعد عفايه والمراد بتحريم النار تحريم الخلود وحكي ذلك عن القاضي عياض وقال انه في نهاية الحسن ولا بد من المصير الى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بكثرة كثير من الواجبات الشرعية والتصريح بان تركها موجب للنار وكذلك ورود النصوص بكثرة كثير من المحرمات وتوقد فاعلمها بالنار وأما الاحاديث التي أوردتها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالتزاع في اطلاق الكفر على تارك الصلاة وقد عرفنا ان سبب الوقوع في مضيق التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكلمة كما عرفت واتفقوا على ما يحكم من تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره

في المشي والاقول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الحج نزلات عنها فترعت (ودخلت الصف) والكشميني قد دخلت بالقائه

وفي حور رتبة المصحة
 ر حمة على مديدة لحقيقة
 لن لرو مديدة خفية
 و دخول في صمدية مصحة
 ر حمة واصل ابن عس
 على حور رتبة المصحة
 لم تاء موع اذ النول يقال
 منع من تكرار شئ هم
 بصحة لانه في المصحة
 فتد ر ل م صدة وثية
 فيمن لا تكرار في مودة
 فيه ما ترجمه في كمال
 لم يشتر فيه كمال اهلية
 و لا يشتر عند مدوينا في
 في ذلك لعبد الله
 و روفت حكمة بن
 عس كس بن جى صلى الله
 عليه وآله وسلم في مودة
 حكمة بن جى في مودة
 من مودة بن جى و ذكره مع
 بن جى في مودة و بيان
 بن جى في مودة بن جى
 او لندرى في مودة بن جى
 توفي في مودة بن جى
 و بن جى في مودة بن جى
 (رسى الله عه) نه قال عقلت
 بفتح م ف من ب ب ضرب أى
 عقلت أو عرفت من أى صلى
 الله عليه و له (و سلم حجة) بفتح
 ميم و تشديد بلهم و الميم و ارسا
 م من نم و قيل لا يسمى مجا
 لا ت ك على عه (مجهول) من
 فيه أى ميمها حال كونها
 في ميمها

المصنف و هما ثبت في الصحيحين و لا يثبت في غيره
 و حديث في عبد بوم مويه و قد كثر حتى يرجع اليهم و حديث أصبح من عبادى
 موسى ر كور فمما من ذلك مصر بنضل فنه و ر حمة فذلك مؤمن في كافر بالكوكب
 و مما من ذلك مصر بناض كذا و كذا و ذلك كافر مؤمن بالكوكب و حديث من قال
 لا خبيث يا كور و قد يسمي كور كذا و كذا في الصحيحين و قد ورد من هذا الجنس أنباء
 كثيرة و هو من ميمها و هو صلى الله عليه وآله وسلم كافر ايمناه كافر او لا يزيد
 على هذا الله ر و و ن شئ منها هم ميمها و ن شئ

• ر ب أمر اصبح صلاته او وجوبها •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما روا

صبي اليكم الصلاة سبع سنين و ضرب يدهم عينا عشر سنين و فرقوا بينهم في المصاحف
 ر و جده بنودا و حديث أخرجه حاكم من حديثه أيضا و انتم مذى و لدار قطنى
 من حديث عبد الله بن ربيع بن برة بن جهم عن أبيه عن جده جهم ر لم يد كرا انفرقة
 ر جى بن جى ر R
 الله عليه وآله وسلم لم يرد و فنه فيما كثر بسم الله الرحمن الرحيم ر فرقوا بين العلماء
 ر جوى و له حرة و حوات سبع سنين و ضرب يدهم عينا عشر سنين و فرقوا بينهم في المصاحف
 تسع سنين و عن مع ذر عبد الله بن حبيب بن جهم عن أبيه عن جده جهم ر و في رواية المرأة
 متى يصلى الصلوة تكثر حل ما يذ كر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
 لا عرف عينا من نه له ر و به صلاة أخرجه بنودا و قال ان اتمان لا تعرف هذه المرأة
 ر لا الرجل الذى روت عنه و قد رواه بنودا من هذا الوجه فقال عن أبي معاذ بن عبد الله
 ابن خبيب عن أبيه قال ان صاعدا ساءه حسن غريب رى لباب عن أبي هريرة ر واه
 العقبي و نى مودة لندرى مودة بن جى و مودة بن جى و مودة بن جى و مودة بن جى
 و في مودة بن جى و مودة بن جى و مودة بن جى و مودة بن جى و مودة بن جى
 يا صلاة ذ بعه و اصبح سنين و ضرب يدهم عينا عشر سنين و فرقوا بينهم في المصاحف
 لعشر سنين ذ ا جعل التفريق معطوفا على قوله و اضرب يدهم أو لسبع سنين اذا جعل
 معطوفا على قوله مروههم و يؤيد هذا الوجه حديث بن رافع المذکور و قد ذهبت
 لهادويه لى وجوب اجبار ابن اشر على لولى بشرط الصلاة الذى لانتم الابن حكمه
 حكمها و لا فرق بين الدكر و النخ و الرجعة و غيرها قال فى الوافى و المؤيد بالله فى أحد
 قوايه ان ذك من صعب فقد و حلوا الامر على النذب و انكم ان صح ذلك فى قوله مروههم لم
 يصح فى قوله و اضرب يدهم لان الضرب ايلام للغير و هو لا يحل لامر المندوب و الاعتراض
 بان عدم تكليف الصبي يمنع من حمل الامر على حقيقة لان الاخبار انما يكون على
 فعل واجب أو ترك محرم و ليست الصلاة بواجبة على الصبي و لا تركها معطوفا عليه

صلى الله عليه وآ وسلم مع أولاد الصحابة (وأما ابن خمس سنين) قال في الفتح ٢٨٧ لم أر النقيب قبل السن عند قومه في شيء

من طريقه في انصاعين ولا في غيرهما من الجوامع والمساجد الا في طريق الزبيدي هذه والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يتضله على جميع مع سمع من الزهري وقال ابو داود ليس في حديثه خطأ رقد تابعه بهد الرحل بن عمر عن الزهري قال حديثي محمود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين فادت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في الامام وغيره ان في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام فالاول أولى بالاعتقاد صفة اسناده وفي القسطلاني ثم نقله لذلك الفعل المنزل منزلة السماع وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع وقد تعقب ابن أبي صفرة البخاري في كونه لم يذكر في هذه الترجمة حديث ابن الزبيدي في رؤيته اياه يوم التندق يختلف الى بني قريظة فقيه الجماعة منه وكان سنة حينئذ ثلاث سنين أو أربعافهرو أصغر من محمود وليس في قصة عجم ضبطه لسمع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبيدي أولى

مدفوع بان ذلك انما يلزم لو اتحد المصل هو هو هنا مختلف فان محل الوجوب الولي ومحل عدمه ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي (ومن عاتشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواء أحمد ومثله من رواية على له ولا يداود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم بن حديث عاتشة قال يحيى بن معين ليس برويه الاحاد ابن سلمة عن حماد بن أبي سليمان يعق عن ابراهيم عن الاسود عنها وأخرجه أيضا النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث علي عليه السلام قال البيهقي تشدد برفعه جرير بن حازم قال الدارقطني في العال وتفرديه عن جرير عبيد الله بن وهب وخالفه ابن فضال وكبيش فروياه عن الاحمش موقر فاورواه عطاء بن السائب عن أبي طبيان عن علي عليه السلام وعمر مرفوعا قال الحفاظ وقول ابن فضال وكبيش أشبه اصواب ورواء أبو داود من حديث أبي الضحى عن علي عليه السلام واسكن قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي عليه السلام وهو مرسل أيضا كما قال أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني قال أخبرني عن يرواح من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه قال الحفاظ روى اسناده مقال وبرد مختلف فيه وروى أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس قال راسناده ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والاسناده ما داموا بتصديق تلك الاوصاف قال ابن حجر في التلخيص حاكيا عن ابن حبان ان الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه يكتب له فعل الخير انتهى وهذا في الصبي ظاهر وأما في المجنون فلا تتصف أفعاله بخير ولا شر اذا لا قصد له والموجود منه من صور الأفعال لاحكامه شرعا وأما في النائم ففيه بعد لان قصده منتف أيضا فلا حكم لاصدر منه من الأفعال حال نومه وللناس كلام في تكليف الصبي بجميع الاحكام أو يبيدها ليس هذا محل بسطه وكذلك النائم

• (باب أن الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة) •

عن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يجب ما قبله رواء أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن مطعم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو أيضا بلغة أعملت ان الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله وفي صحيح مسلم أيضا من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أتواخذ بجمعنا في الجاهلية ثم تدين المعنيين وأجابه ابن المنير كما قال في الفتح ومصابيح الجامع بان الجاهلي انما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال الوجودية

ومحمد دخل سنة مقصودة في كون
 شرعية ثلاث بها كونه صحابا
 ومقصوده ابن زبير فليس بها
 هل سنة من السنة النبوية حتى
 تدخر في هذا الباب ولا يقال
 كنهه ان ركش ب قصة بن
 ان يرتجح ان نبوت محمد على
 غيره بمرى في حق وجهه
 الا برببه قد خرجها في باب
 من باب اربعة من كتابه هذا في
 لورود حيث لا ينبغي فيه
 (مس) ما (لو) كنن لهم
 في دارهم زوالا في معلق
 ولو بن حبان صلفا واسويد كر
 وبوث وفي هذا حديث من
 اسود جواز احصاء اصحاب
 محاسن حديث وزيارته امام
 اصحابه في دورهم ومداومة
 صبيحهم واستدلاله على جمع
 من يكون ابن خمس ومن كنن
 دينهم يكتب به حصر وليس في
 حديث ولو في تجريب الجري
 ميب عليه بل الذي ينبغي
 في ذلك تنبأ الله من هم
 خطاب مع وركن دون بن
 خمس ولا فلا وقال ابن رشد
 انظر انهم اراوا وقد يد
 احسن انها مظنة لذلك لان
 بلوعها شرط لا بد من تحققة والله
 اعم وقريب منه ضبط الفقهاء
 من التمييز بست اوسبع وروح
 ام مظنة لا تحمد يد ومن اقدم
 ما تمسك به في ان المراد في ذلك الى
 الفهم فيختلف باختلاف
 الاشخاص ما أورده الخطيب
 من طرق في عام قال ذهب بابي وهو ابن ثلاث سنين الى ابن جريح

فل من حرس في الاسلام لم يؤخذ بما عرفت اياه عليه ومن ساعى لسلام أو خدع به
 ولا تحرف هذا مقيد بالحديث انه قول مطلق وحمل المطابق على المقيد واجب فهدم
 الاسلام كان قبله مشهورا بالاحسان قوله يجب ما قبله أي يقطع والمراد انه يذهب
 في المعاصي التي قارفها حل شره وما طاعت التي أسألتها قبل اسلامه ولا يجيها
 الحديث كبر من حرم عدمه وغيره نه قبل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أر أيت
 أمور كنت تخفت بها ابدا شيئا من فيهما من نبي فقد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم لم ألت على ما كنت من خير وقد قل لما زري انه لا يصح تقرب الكافر ولا
 يناب على عمل صالح در منه حل شره لان من شرط المتقرب أن يكون عارفا
 بارتقابه والكافران كذلك وباعه لثاني عياض على تقرير هذا الاشكال
 فرفي فتح وسنصف ذلك لمووي فقال اصواب الذي عليه الحقيقة بل قبل
 منهم وجب فيه ان يكابر ذافل له لاجيله كما صدقة وصلة الرحم ثم سلم
 ومات على الاسلام ان فوات ذلك يكتب له

• (أبواب لمواقيت) •

لمواقيت جمع مبادات وهو اقدر نحدوده من الزمان والمكان

• (باب وقت الظهر) •

عن جابر بن عبد الله بن نبي صلى الله عليه وآله وسلم لم جمه جبريل عليه السلام فقال
 به قم فصله صلى الله عليه وآله وسلم رات الشمس ثم جاءه من رقة لقم فصله صلى الله عليه وآله وسلم في العصر
 صرح من نبي من رجة معرب فقد لقم فصله صلى الله عليه وآله وسلم في المغرب حين وجدت الشمس
 رجة لعتا لقم فصله صلى الله عليه وآله وسلم في العشاء حين غاب شمس ثم جاءه الشجر فتنا قم فصله
 صلى الله عليه وآله وسلم في العشاء حين غاب شمس ثم جاءه من بعد الظهر فقال قم فصله
 صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر حين صرطل كمن نبي من رجة معرب لقم فصله صلى الله عليه وآله وسلم في العصر
 حين صرح لثي من رجة معرب وقدا واحد الم يل عنه ثم جاءه العشاء
 حين صرح نصف الليل وقال ثلث لقم فصله صلى الله عليه وآله وسلم في العشاء ثم جاءه حين اسفر جدا فقال
 قم فصله صلى الله عليه وآله وسلم في النجر ثم قل ما بين هذين اوقتين وقت رواد اجد والساق والترمذي
 نحوه وقال البخاري هو أصح شيء لمواقيت ولترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لم قل أمي جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فذكر نحو حديث
 من الأئمة قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم في المرة الثانية حين صار بطل كل شيء ثم لوقت العصر بالامس
 وقال فيه ثم صلى العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل وفيه ثم قال يا محمد هذا وقت
 الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين قال الترمذي هذا حديث حسن
 أما حديث جبر فانخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وروى الترمذي في سننه عن البخاري
 انه أصح شيء في الباب كما قال المصنف رحمه الله وأما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا

لقد ثقه قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ٢٨٩ يعني إذا كان فهما وقصة أبي بكر بن المقرئ

الحافظ في تجميعه لابن أربع بعد
ان امتحنه بحفظ سور من القرآن
شهوة انتهت ما في الفتح قلت
ومن ذلك القليل سمع السيوطي
من صاحب فتح الباري وهو ابن
ثلاث كما يظهر ذلك من سنة وفاة
الحافظ وسنة ولادة السيوطي
وشرح بأخذه منه في التدریب
شرح التقرير وذكره على
القارئ في دياحة كتابه لمرة
شرح المشكاة وذكر الشوكاني
رحمه الله في إرشاد الفصول فلذة
للحافظ من هذه الجهة كما نقلت
عنه في كتابي الجنة وحصول
المأمول وثقه له في المنهل الروي
حاشية المنهج السوي أيضا
وعبارة القسطلاني في هذا
الموضع واستدل به أيضا على ان
ثمين وقت السماع خمس سنين
وعزاء عباس في الامناع لاهل
الصنعة وقال ابن الصباغ وعليه
قد استقر عمل أهل الحديث
الآخرين فيكتبون لابن خمس
فصاعدا سمع ولم يبلغها
حضر أو حضر وحكى القاضي
عباس ان محمود ابن عقل
الجنة كان ابن أربع ومن ثم
صحح الاكثرون سماع من بلغ
أربعين لكن بالنسبة لابن العربي
خاصة أما ابن العجمي فاذا بلغ
سبعين انتهى (عن أبي موسى)
عبد الله بن قيس الأشعري
(رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال مثل)

أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي أسناده ثلاثة مختلف فيهم أولهم
عبد الرحمن بن أبي الزناد كان ابن مهادي لا يحدث عنه وقال أحمد مضطرب الحديث
وقال النسائي ضعيف وقال يحيى بن معين وأبو حاتم لا يحتج به وقال الشافعي ضعيف وما
حدث بالمدينة أصح مما حدث في بغداد وقال ابن عدى بعض ما يرويه لا يتابع عليه وقد
وثقه مالك واستشهد البخاري بحديثه عن موسى بن عقبة في باب التطوع بعد المكتوبة
وفي حديث لا تموتوا القاء أعدو والثاني شيخه عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عياض
ابن أبي ربيعة قال أحمد متروك الحديث وقال ابن نمير لا أقدم على ترك حديثه وقال
فيه ابن معين صالح وقال أبو حاتم شيخ وقال ابن سعد ثقة وقال ابن حبان كان من أهل
العلم ولكنهم قد تويع في هذا الحديث فأخرجه عبد الرزاق عن العصري عن عمر بن نافع
ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس بنحوه قال ابن دقيق العيد هي متباينة حسنة
والثالث حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيفة قال ابن سعد كان قليل الحديث ولا
يحتجون بحديثه وحديث ابن عباس هذا قد صححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي قال
ابن عبد البر ان الكلام في أسناده لا وجه له وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن
ابن الحرث بن عياض فسلمت طريقته من التضعيف بعبد الرحمن بن أبي الزناد وكذلك
أخرجه من هذا الوجه أبو داود وابن خزيمة قال أبو عمر وذكره عبد الرزاق عن عمر بن
نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحرث باساده وذكره أيضا عن عمر بن نافع بن جبير
ابن مطعم عن أبيه عن ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي بإسناد
حسن وصححه ابن السكيت والحاكم وحسنه الترمذي ولكن فيه ان لا مغرب وقتين ونقل
عن البخاري انه خطأ ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال صحيح الاسناد وعن بريدة
عند الترمذي أيضا وصححه وعن أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي وأبي عوانة
وأبي نعيم قال الترمذي في كتاب العمال انه حسن البخاري وعن أبي مسعود عند مالك في
الموطأ واهق بن راهويه والبيهقي في الدلائل وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله
أبو داود وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد في مسنده والطحاوي وعن عمرو بن حزم رواه
أصح بن ذر اهويه وعن البراء ذكره ابن أبي خزيمة وعن أنس عند الدارقطني وابن السكيت
في صحيحه والاسماعيلي في معجمه وأشار إليه الترمذي ورواه عنه النسائي بنحوه وأبو أحمد
الحاكم في الكنى وعن ابن عمر عند الدارقطني قال الحافظ بإسناد حسن لكن فيه عنه
ابن امحق ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيه محبوب بن الجهم وهو ضعيف
وعن مجمع بن جارية عند الحاكم قوله في الحديث قم فصله الهاء هاء السكت قوله حين
وجبت الشمس الوجوب السقوط والمراد سقوطة للغروب وقوله زالت الشمس أي
مالت الى جهة المغرب وقوله حين صار ظل كل شيء مثله الطل الستر ومنه قولهم أنا في
في ظلك وظل الليل سواء لانه يستر كل شيء وظل الشمس ماستريه الشخص من سقوطةها

والمراد به عدم معرفة الدلالة
لشريعة (كمثل) بشاكتين
لعبت النظر بالكثير أصاب
لعبت (رضي مكان منها) في
من لأرض رص (نقية) أو
مسة (قبلت منه) من الشهور
فأثبتت الكلام) أنبأت ريب
رصاصا (وأنشأ) لرضب منه
لكنهم) وهو من ذكر الخاس
بعد عام (وكانت منها الجذب)
جمع جذب بفتح الدال على غير
قياس وفي رواية أجاب بالهجة
قال أصبلي وبالمهمل هو
الصواب أي لا تشرب ماء ور
تبيت ولا يذراخذت بكسر
الهمزة ونحوه والدال المعجمة
وآخره متناه من فوق قبلها
ألف جمع الحدة وهي لأرض التي
تحت الماء كعدير وعند
البحر على حرب برهمة
قال الخطابي وأبست هذه
لرواية بشي قال في نفع وليس
في أحسن روايةين فقط
(أمسكت الماء فنفع الله بها شيء
بالجذب ولما صلب به الناس)
والضمير المذكر هما (ففسروا)
من الماء (وسقوا) وواجه وهو
ينفع السين (وزروا) ما يصلح
لنزرع والمسلم وكذا النشاف
ورعو من الرعي (وأصابها
طائفة أخرى) وعند الدال في
أصاب (غماهي قيعان) بكسر
الف جمع قاع وهو أرس
من توبة ملسا (لأنه لم يولد
تنت كلاً فذلك مثل من فقه)

قال ابن عبد البر كانت امامة جبريل بنى صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يلي
ليلة الإسراء ونزل صلاة ركعتين كدلت الطهور على أن شهور قبل الصحيح كانت من حديث
بن عباس عند الدارقطني قال الحافظ والعديد خذفه وذكر ابن أبي خزيمة عن الحسن
به ذكره به مناسك عند صلاة الظهر نودي أن الصلاة جامعة فنزع الناس فاجتمعوا
في بهم فصل في بهم الظهر أربع ركعات يوم جبريل محمد ويوم محمد للناس لا يسمعونهم
فهم قرعة وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال مافع بن جبير وغيره لما أصبح
جبريل بنى صلى الله عليه وآله وسلم من ليلة نقي سري فيها الميرعة الاجبريل نزل حين
زغت شمس ولما سميت لولي قاصر فصيح به صابها صلاة جامعة فاجتمعوا فصل في
جبريل بنى صلى الله عليه وآله وسلم بطول الركعتين الأولى ثم قصر الباقيتين وسبأ في
مختلف وغيره في شرح حديث أبي موسى أن صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على
لثقل من سري أن صلاة قبل الإسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع
شمس وقال أبو عمر في جماعة من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
عليه صلاة مفترضة قبل الإسراء لما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان
من غير توقيت ولا تحديد ركعات معلومة ولا لوقت محصور وكان صلى الله عليه وآله وسلم
يقدم الف من ثمن لبيل ونصفه وثلاثة وقدمه معه المساكون نحو من حول حتى شق
عليهم نزل نزل الله اتوبه عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فضلائمه ورحمة فلم
يقو صلاة فريضة أو الخمس والحديث يدل على أن الصلوات ركعتين وقتين إلا المغرب
وسبأ في الكلام على ذلك وعي أن الصلاة لها وقت مخصوصة لا تجزئ قبلها بالاجماع
وعن ابن أبي الدنيا وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك بعده وأخره مصير ظل الشيء مثله
وختلف العلماء في خروج وقت الظهر مصير ظل الشيء مثله أم فذهب الهادي ومالك
ومائتة من العلماء أنه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا يتي بعد ذلك
فقد أخرج ركعات صلاة الظهر والعصر دأقوا في شرح مسلم واحتجوا بقوله
صلى الله عليه وسلم في الظهر في اليوم الذي حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر
في اليوم الذي حين صار ظل كل شيء مثله وظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات قال
وذهب الشافعي والأكثرون إلى أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى
خرج وقت الظهر مصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت
العصر وإذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمر بن
لعماس عن مسلم مرفوعا بالفظ وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله
مالم يحضر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بأن معناه فرغ من الظهر حين
صار ظل كل شيء مثله وبشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله فلا تترك
بينهما قال وهذا لأويل متعين لجمع بين الأحاديث لأنه إذا حمل على الاشتراك يكون

(بعثني الله) عز وجل (به فاعلم) ما جئت به (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١ الأول العالم العامل المعلم وهو كالارض

اطيبة شربت فانتفعت في
نفسها وانبتت فنفعت غيرها
وانبتت في الجامع للعالم المستغرق
لزمانه فيه المعلم غيره لم يعم
بنوافله ولم يتفقه فيما جع لك
أداء لغيره فهو كالارض التي
يستقر فيها الماء فينتفع الناس به
(ومثل من لم يرفع بذلك رأسا)
أي تكبر ولم يلقه الله من غايه
تكرمه وهو من دخل في الدين ولم
يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم
يعلمه فهو كالارض السبعة التي
لا تقبل الماء وتفسده على غيرها
وأشار بقوله (ولم يقبل هدي الله
الذي أرسلت به) الى من لم يدخل
في الدين أصلا بل بلغه في كفره
وهو كالارض الصماء المساء
المستوبة التي يمر عليها الماء فلا
تنتفع به قال في المصابيح وتشبيه
الهدى والعلم بالغيث المذكور
تشبيه مفرد بركب اذ الهدى
مفرد وكذا العلم والمشيبه به
وهو غيث كثير أصاب أرضا بها
ما قبلت فانبثت ومنها ما لم تسكت
خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تمكن
مركب من عدة امور كما تراه
وشبهه من انتفع بالعلم ونفع به
بارض قبلت الماء وانبتت الكلا
واعشب وهو تمثيل لان وجه
الشبهه فيه هو الهيئة الحاصلة
من قبول المحل لما يرد عليه من
الخبر مع ظهور اماراته وانتشارها
على وجه عام الثمرة متعدي النفع
ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى بآياتها الكلا

آخر وقت الظهر مجبولا لانه اذا ابتدأ حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها
وحينئذ لا يحصل بيان حدود الاوقات واذ اقبل على ذلك المأويل حصل معرفة آخر
الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساق ويؤيد هذا ان اثبات ماء هذا لاوقات الخمسة
دعوى منتقاة الى ايل خالص عن شوائب المعارضة فالتوقف على المتيقن هو الواجب
حتى يقوم ما يلحق الى المصير الى الزيادة علم ما وفي الحديث أيضا ذكر بنية أوقات
الصلوات وسيعقد المصنف لكل واحد منهم ما بابا وستكلم على كل واحد منها في باب
ان شاء الله تعالى

(باب تجميلها وتأخيرها في شدة الحر)

(عن جابر بن سمرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر اذا دحضت الشمس
رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب أيضا عن أنس عند البخاري ومسلم
والنسائي والترمذي وقال صحيح وعن خباب عند الشيخين وعن أبي برزة عندهما أيضا
وعن ابن مسعود عند ابن ماجه وفيه زيد بن جبريرة قال أبو حاتم ضعيف وقال البخاري
منكر حديث وعن زيد بن ثابت أشار اليه الترمذي وعن أم سلمة عند الترمذي أيضا
قوله دحضت الشمس هو بفتح الدال والخاء المهملة وبعد هذا ضام مججمة أي زالت
والحديث يدل على استحباب تنديعها واليه ذهب الهادي والداشم والشافعي والجمهور
للاحاديث الواردة في أفضلية أول الوقت وقد خصه الجمهور بما عدا أيام شدة الحر وقالوا
يستحب الإبراد فيها الى ان يرد الوقت وينكسر الوهج وسبب في تحقيق ذلك (وعن

أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في أيام الشتاء وما ندرى أما
ذهب من النهار أكثر أو ما بقي منه رواء أحمد وعمر أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا كان الحار أبردا بالصلاة واذا كان البارد جعل رواه النسائي والبخاري نحوه

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابدوا بالصلاة فان
شدة الحر من فيح جهنم رواه الجماعة) حديث أنس الأول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي
باب عن ابن عمر عند البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي وعن عائشة
عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية للبخاري وكان
آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد وعن أبي سعيد عند البخاري
وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والماكم والبغوي
وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن سفيان وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن
جارية عند الطبراني وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فأبردوا بالصلاة أي
أخروها عن ذلك الوقت وادخلوا في وقت الإبراد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار
شدة الحر ويوجد فيه برودة جهنم يقال أبرد الرجل أي صار في برد النهار فيح جهنم

ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى بآياتها الكلا

ولعشب والاول اخل وجز لان في ٢٩٢ المركبات من الوقم في النشر مالم يس في المفردات في واتهم امن غير قطار

الى لفظ امه، وله انتقادات في
 هيئته زجفة عية وقد روي في
 الحديث ما فيه من اتعاع لم
 في نسخة من مومنتع به اشد
 برض منات لم ولم ثبت
 شيب وشبهه اشد عنه بجرود
 بماتك برض لمام مع عدم
 ثمة وشبهه من عدم اضيق
 مع ولم تنفع جميعا بررس
 لم من مام مام وشبهه موت
 ذنبه بعدم مسا كذا
 وهذه حاتم ثلاثة مستوية
 لقسام الناس ففيه من ابيح
 التقسيم فان قلت يس في
 الحديث تعرض في القسم
 من وذلك انهم من ذلك من
 من دفعه في دين ته والله
 ما يعني فيه يعلم ربه وحده
 القسم لاول وقوله من من
 لم يقع من ربه ولم يقل هدى
 ان لم يأت ربه والله هو
 قسم ان شافين شاف جيب
 رحمن ان يكون ذلك من
 اقسام لا ربه رضى
 ذكر ما ينما الله من اسم
 المشبه به لما كورة ولا يحفل
 ان يكون قوله نفعه الخ صفة
 موصول محذوف معطوف على
 اوصول لاول اي فلهذا من
 من دفعه في دين ته ومثل من
 نفعه قول حان رضى
 الله عنه شعر

مریم جو رسول اللہ منام
وہاں وہ دیکھ رہی تھی۔

شدة حره رتبة عليهما، قال القسائي عياض الخلف العلماء في معناه فقال بعضهم
هو من ظهره وقيل بل هو على وجه التشبيه والالاسنة عارة وقد يرد ان شدة الحر تشبه
بالجنة فحذروه واجتنبوا حره قالوا له قول أظهر وقول النووي هو الصواب لانه
من حديثه ولم يسمع من غيره على حقيقته فوجب الحكم به على ظاهره انتهى
ويدل عليه حديث ان من راى ثمتك الى وجهها فاذن لها بنسيف نفس في الشتاء ونفس
في الصيف وهو في الصيف وحديث ان بلهنة نسيف وهو كذلك والا حديث يدل على
منه روية لابراد ومن عول على الاحتجاب وقيل على الوجوب حكى ذلك القسائي
عياض وهو معني حقيقته وذبح الى قول جماهير العلماء انهم خصوا ذلك بايام
شدة حرهم بنسيفه لتعليل بقوله فان شدة الحر من فيج جهنم ولحديث أنس
ان كور في باب دهاير لا حديث عدم اشراق بين الجماعة والمنفرد وقال أكثر
المسكية مفضل لمنفرد بتجبر والحق عدم اشراق لان الذي بالحر الذي يتسبب
عنه ذهاب الخشوع يستوي فيه المنفرد وغيره وخصه اشافي بلبلد الحار وقيد
الجمعة بما ذكرنا فيكون المستبعد من مكان بعيد لا اذا كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون
في طرقات فضل التجبر وطهر لا حديث عدم اشراق وقد ذهب الى الأخذ بهذا الظاهر
نجدون محققين كوقيل من المنفرد ولكن لتعليل بقوله فان شدة الحر يدل على
مد كرد من التقييد بالحر وهو بزيادة حرارة غيرهما الى ان تجبر الظاهر
تفضل مسنداً ثم كور حديث جبرين زمانه كور في قول باب وسائر الروايات
لم كور حديث ربه بث فضلية أو لوقت على العموم كحديث أي ذر عند الجداري
بمنه وغيره قال مات النبي صلى الله عليه وسلم في العمل أحب الى الله قال
له مرة على وثم اورد حديث خباب عدمه قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حر رمه في جبهناوا كفه فلما شئ لم يذرتنا ولا يرل شكونا وزاد ابن المنذر
وسيقى وقال ان ربه شمس فصلواوا تالوا حديث لابراد بان معناه صلواوا
وقبأخذ من ربه ما رددوا وله وهو نصف يردده قوله فان شدة الحر من فيج جهنم
وقوله الشدة الحر فابرادوا صلاة ويجب من ذلك ان لا حديث الواردة بتجبر
ظهوراً فضلية أو لوقت عامة ومماثلة وحديث لابراد بان من أو مقيد ولا تمارض
بين عام وخاص ولا بين مطلق ومتباعد واجيب عن حديث خباب بان كما قال المترم
والصاوي منوش قال الطحاوي ويدل عليه حديث المعيرة كذا نصلي بالهاجرة فقال
لما برادوا فين ابراد كن بعد التمجير وقال آخرون ان حديث خباب محمول على
هم طلبوا تأخير ابراد على قدر الابراد ان لابراد بان يؤخر بحيث يصبر للعبطان في
يشوب فيه دية قص حر وحمل بعضهم حديث لابراد الى ما اذا صار اظلم فبدأ
وحديث خباب على ما ذكره الحصى لا يبرد لانه لا يبرد حتى تضر الشمس فلذلك رخص
في لابراد ولم رخص في التأخير الى خروج الوقت وعلى فرض عدم امكان الجمع فرداية

۱۲۷۵

أرسل من يدحمه سواء وعلى هذا فقلون اذ قد ام الثلاثة مد كورة في وقت في دين الله هو الثاني

وفيه حينئذ لفت ونشر غيب مرتب
انتهى ملخصا وقال غير مشبه
عليه الصلاة والسلام ما جاء به
من الدين بالعبث العام الذي
يأتى الناس في حال حاجتهم اليه
وكذا كان حال الناس قبل
مبعثه فكأن الغيب بجي البلد
الميت فكذا علوم الدين تعي
القباب الميت ثم شبه السامعين
له بالاراسي المختلطة التي ينزل
بها العيث وهذا الحديث فيه
التحديث والغنعة ورواه كلهم
كوفيون وأخرجه البخاري هنا
فقط ومسلم في فضائه صلى الله
عليه وآله وسلم ولما في في علم
عن أنس (ولاصلي زيادة
ابن مائة أنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم ان)
وعنه انساني بمخلف ان (من
أنطراط) بفتح الهمزة (الساعة)
ي ا قيامته اي من علاماتها أن
يرفع) بضم أوله (العلم) يموت
جمله وقبس نقلته لاجمعه
من صدورهم (و) أن (ينبت
الجهل) بالفتح من الثبوت وهو
ضد انبي وعندهم ويث من
البث وهو الطهور والفشو
(و) ان (بشرب) بضم الياء
(الحس) أي يكثر شربه وفي
النحاح عن قتادة ويكثر شرب
النحر فالطلق محمول على المتباعد
خلافا لمن ذهب الى انه لا يجب
حده عليه والاحتياط بالجل هما
أولى لان حمل كلام النبوة على

الخلال السابقة عن المغيرة بالنظر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الابرار وقد صحح أبو حاتم وأحمد بن حنبل لمغيرة وعنده البخاري حقوقا من أعظم
الدلة لدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولونسلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر
لكانت أحاديث الابرار أدرج لانها في الصحيحين بل في جميع الامهات بطرق متعددة
وحديث خباب في مسلم فقط ولا شك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من طرق (وعن
أبي ذر قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فاراد المؤمن ان يؤذن لا يظهر فقال
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم ابردتم أراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى راسي التلؤل فقال
الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان شدة الحر من فيج بهنم فاذا اشتد الحر فابدوا بالصلاة
متفق عليه) قوله في التلؤل قال ابن سيده التي ما كان شمسا ففسحه الظل والجمع انباء
وفيه وفاء التي فيما تحول وتنفيا فيه تطل قال ابن قتيبة يتوههم الناس ان الظل والاني
تعق وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن أقول اله الى آخره وما التي فلا
يكون الا بعد الزوال ولا يقال ما قبل الزوال وانما قيل لما بعد الزوال في لانه ظل فاه من
جانب ال حاب أي رجوع والني الرجوع ونسبه الهواء في شرح مسلم الى هل اللغة
والتلؤل جمع تل وهو الرطوبة من التراب المجموع والمراد انه أخر تأخير ككثيرا حتى صار
لالتلؤل في وهي منبطرة يسير لها في العامة لابعدها الى الشمس بكثير الحديث يدل
على شروعية لابرار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قال المصنف رحمه الله وفيه
دليل على لابرار أولى وان لم يفتاوا المسجد من بعده لانه أمر به مع جماعهم معه
انتهى اشار رحمه الله الى رد ما قاله السامعي وقد قدمنا حكاية ذلك عنه

(باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضرورة)*

قد سبق في حديث ابن عباس وجابر في باب وقت الطهر (وعن عبد الله بن عمر وقال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر
ما لم ينصر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يستطع نور الشفق ووقت صلاة العشاء الى
نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم يطلع الشمس روه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود
وفي رواية لمسلم ووقت الفجر ما لم يطلع قر الشمس الا قبل رقبته ووقت صلاة العصر ما
نصر الشمس ويستقطق قرنهما الا قبل قول نور الشفق هو بالناء المثلثة أي نورانه واتساره
ومعظمه وفي القاموس انه حرة الشفق الشارة فيه قوله قرن الشمس هو ناحيتها
أو أعلاها وأول شعاعها قال في القاموس وقوله ويستقطق قرم ال قول المراد به لما حية
كما قاله الموصي والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس وقد تقدم الكلام في الظهر
وسبأ في الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل في بابه وأما وقت لعصر فالحديث
يدل على امتداد وقته الى انصرار الشمس كما في الرواية الاولى من حديث الباب والى

أنوى محله أمر ب فان السباق يفهم ان المراد بشرائط الساعة وقوع الاشياء لم تكن معهودت حين المقالة فاذا ذكر شيئا كان

موجود عند المقالة فله على ان المراد به ٢٩٤ علامة ان يصح بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكثرة والشهرة

أقرب (و) ان (يظهر) أي ينشأ
(الزنا) بصفة صريحة نعمة هل الجواز
ومعاجاة تنزيل وبنده هل محد
ولسبة الى لا لزوى رضى
لا تخرزواى فوجود المربع
هو العلامة وقوع الساعة
(وعنه) نى عن (رسى)
فمنه قال لا حديثا
لزم أى واقعه ولد كذب هو
وبعد شرح أبوعونة عرقانة
(حديثه فبحكم منكم حديث
بعدي) ولمسلم لا يحدث
بعدي وليضرب من طريق هشام
لا يحدثكم غيرة وحمل على أنه
قاله لعل لبصرة وقد كن هو
أحر من مات به من أعباء
(سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من ودد أن
واه صلبى ان من (أشهر
الساعة ينظر) بكسر التاء
من الشدة (و) وله في الحديث
واشكاح أن يرفع لعدوك
لمسلم ولو تفتي فيهما صحت
الفتنة فيه معبر بها عن عدم
قال في نسخ وهذا يقول في
الخرج وذلك باعتبار زمان
مبدل لا شرط ونهاؤها (و) ن
(يظهر لجهل و) أن (يظهر رما
و) (ن) (يظهر)
(رجل) ساعة لفصل بين
السفر بقلتهم مع كثرة المساء
يظهر لجهل ولزوى ويرفع لعلم
لا انداء حائل لسطا قول
في الغنى وأما هاتين علامتي محضة لا سبب آخر بل يتدراقه في آخر الزمان ان يقل من بول

سقوط قمره ان غروبه كجاء الرواية الثانية منه حديث من أدرك من العصر ركعة
فان ان غروب الشمس فقد أدرك العصر يدل على ان أدرك بعضها في الوقت مجزئ والى
حديث الجهور وقول أبو حنيفة آخره لا يصح قرار وقول الاصطخري آخره المثل لان
وبعد هذا قضاء الأحاديث تر عليهم وسكهم استدلال الاصطخري بحديث جبريل السابق
وفيه ادعى العصر اليوم لم يقل عدم صيرطل الشئ مثله واليوم الثاني عند مصيرطل
الشئ مثليه وقد بعد ذلك الوقت ما بين هذين الوقتين وقد اجيب عن ذلك بجملة حديث
جبريل على بان وقت الاختيار لا متناهى بوقت لا صطارروا باواز وهذا الجمل لا بد
منه مع بنى الحديث وهو أدنى من قول من قال ان هذه الأحاديث ناسخة لحديث
جبريل لان النسخ لا يصح مع ما كان الجمع وكذلك لا يصح في جبريل وبؤيد هذا
جمع حديث ثبت صدقه سابقا وسياقي بعده الحديث في كماله معذورا كان لوق في
حتمه بمقدار الغروب ومن كان غير معذورا كان لوقت له الى مثليين ومادامت الشمس
بصفة فأن آخره الى امضار ما بعد ذلك كانت صلاته صلاة لما في المذكورة في
الحديث وأما أول وقت العصر فذهب المعتز والجهور انه مصيرطل الشئ مثله تقدم
في حديث جبريل وقول الشئ في الزيادة على المثل وقول أبو حنيفة المثلان وهو فاء
ترده حديث العيصه قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا العصر خمسة وفات
وقت ضيقه واختيار حرز بلا كراهة يجوز مع كراهة وقت عذرة فماتت الفضيلة
فوق وقتها ووقت ما حثرت على ان يصيرطل الشئ مثليه ووقت الجواز الى امضار
وقت بخور مع اسكره لعل لا صفرار الى الغروب ووقت العذر وهو وقت الطهر في
حق من يجمع بين العصر والفجر لسنن ومطرو يكون مصر في هذه الأوقات الخمسة
فقد فئت كذا غروب الشمس صارت فتنة انتهى قول المصنف رحمه الله وفيه
ربل على ان لمعرب وقتها وان شفق الحرة وان وقت مدهر يعاقبه وقت العصر وان
تأخير عشاء الى نصف الليل جائز انتهى قوله وفيه بين على ان لمعرب وقتين استدلال
على ذلك بقوله الحديث ووقت المغرب ما لم يبق نور أشفق قال النووي في شرح
مسند وذهب لمحققون من أصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يعب الشفق وانه
يجوز تأخيرها في كل وقت من ذلك ولا يات بتأخيرها عن أول وقت وهذا هو الصحيح
أو صواب الذي لا يتوزع فيه وأجواب حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين
في وقت واحد من ثمة أرجح أحدها انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب
وقت الجواز وهذا جاز في كل المرات سوى الطهر وإنشائي انه متقدم في أول العصر
مكة وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر
بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث ان هذه الأحاديث أصح أسنادا من حديث بيان
جبريل فوجب تقديمها انتهى وقوله وان شفق الحرة قد خرج ابن عباسا كفي غرائب
ماثل ولذا رطقي وليبق عن ابن عمر صفة عابا لظ الشفق الحرة فاذا غاب الشفق

وجبت

من الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ مناسبات ظهور الجهل ورفع العلم (حتى) أي

الى أن (يكون تخسين امرأة العقيم الواحد) وهو من يقوم بأمرهن والام للعهد اشعارا بما هو معهن ومن كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الامور الخصة بالذكور لكونها مشعرة باختلال الامور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهو الدين لان رفع العلم يحل به والعقل لان شرب الخمر بحربه والنسب لان الزنا يحل به والنفس والمال لان كثرة التفتن تخل بهما قال الكرمانى وانما كان اختلال هذه الامور مؤذنا بخراب العالم لان الخلق لا يتركون همل ولا نبي بعده نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فيتعين ذلك وقال القرطبي في المنهم في هذا الحديث علم من اعلام النبوة اذا خبر عن امور مستعق فوقع خصوصاً في هذه الازمان وقال في التذكرة يحتمل ان يراد بالقسيم من يقوم عليهم سواكس موطوات أم لا ويحتمل ان يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يتيق فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهه لا بالحكم الشرعى قلت وقد وجد ذلك من بعض امراء التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان وقوله تخسين امرأة يحتمل ان يراد به حقيقة العدد

وسبب الصلاة ولكنه صحيح البهني وقفه وقد ذكر نحوه الحاكم وسد ذكره المصنف في باب وقت صلاة العشاء وقوله وان تأخير العشاء الى نصف الليل الخسبأتى تحقيق ذلك في باب وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافق يحس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فقرفها أربعاً ثم اتى كراهة الاقلام رواه الجماعة لا البخارى وابن ماجه) الحديث رواه أبو داود وبشكره قوله تلك صلاة المنافق قوله بين قرني الشيطان اختلغا فيه فويل له على حقيقة وظاهر لفظه والمراد انه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لان الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنهم اليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وتحييل نفسه ولا عوانه انهم انما يسجدون له وقيل هو على الجواز والمراد بقرنيه وقرنيه علوه وارتفاعه ولطائفه وغلبه اعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس قاله النووي وقال الخطابي هو تمثيل ومعه ان تأخيرها بين قرني الشيطان ومدافعتهم عن تعجيلها كدافعة ذوات القرون المتدعة قوله فنقرفها المراد بالنقر سرعة الحركات كقرف الطائر قال الشاعر لا أدوق النوم لا غرارا * مثل حسو الطير ماء الشمام

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة الى وقت الاصفرار والتصر يحذم من آخر صلاة العصر بلا عذر والحكم على صلاته بانها صلاة المنافق ولا أردع لذوى الايمان وأنزع اقلوب اهل العرفان من هذا وقوله يحس يرقب الشمس فيه اشارة الى ان الذم توجه الى من لا عذره وقوله فنقرفها أربعاً فيه تصر يحذم من صلى مسرعاً بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والاذكار وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز التأخير الى هذا الوقت من لا عذره وهذا من أوضح الأدلة القاطعة بصحة الجمع بين الاحاديث الذي ذكرناه الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وأتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فليرد عليه شيئاً وأمره بالافعال فقام الفجر حين انشق الفجر واناس لا يكتا يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره وقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول اتصف النهار ولم وكان أعلم منهم ثم أمره فقام العصر والشمس مرقة ثم أمره فقام المغرب حين غربت الشمس ثم أمره فقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طاعت الشمس أو كادت وآخر الظهر حتى كاد قريمان وقت العصر بالامس ثم آخر العصر فانصرف منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي لفظه صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وآخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم أصبح فدعا السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة لا البخارى نحوه من حديث بريدة الاسلمى) حديث بريدة صحيحه الترمذى وانظر

أبو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وبترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

رضي الله عنه ما قال سمعت رسول الله (٢٩٦) أى كلامه (صلى الله عليه) وآله (وسلم) خال كونه (قال) وفي رواية أبي ذر

والاصيلي وابن عساكر يقول
(بينا) بغير ميم (أنا ناظم آيت)
فيهم الهزمة وهو جواب بينا
(بقدر لبن فشربت) من اللبن
(حتى اني لارى) بفتح الهمزة
من الرؤية أو بمعنى العلم (الرى)
بكسر الراء وتشديد الميم كذا
في الرواية وزاد الجوهري حكاية
الفتح أيضا وقيل بالسر
الفتح وبالفخ المصدر (يخرج في
اظنارى) وفي رواية ابن عساكر
والجوى من اظنارى وللجوى
في التعبير من اطرافى وفيها
بمعنى على ويكون بمعنى يظهر
عليها والظفر امامنا الخروج
أو ظرفه وقال لارى بلفظ المضارع
لاستحضار هذه الرؤية للسامعين
وجعل الرى مرتبة تنزيلا له
منزلة الجسم والا فارى لارى
فهو استعارة أصلية (شأ أعطيت
فضلى) أى ما فضل من ابن
القدح الذى شربت منه (عمر
ابن الخطاب) رضي الله عنه
(قالوا) أى الصحابة (فأنأوته)
أى عبرته (يا رسول الله قال)
أولته (العلم) ووجه تفسير ابن
بالعلم الاشتراك في كثرة النفع
بهما وكونهما سببا للصالح ذلك
في الاشباح والاخر في الارواح
عن عبد الله بن عمرو بن
العاصي) بآيات اليا بعد الصاد
على الافصح (ان رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) وقف
في حجة الوداع) بفتح الواو اسم
من ودع والفتح في جاء حجة هو الرواية ويجوز كسرها أى حال وقوفه (بمعنى) بالصرف وعدمه

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين
الوقتين فلما زالت الشمس أمر بلالا فاذا نثم أمره فاقام الظهر ثم أمره فاقام العصر
والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم أمره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فاقام
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني
أمره فابرد بالظهر وأنعم أن يرد به أو صلى العصر والشمس مرتفعة أخرى فوق الذى
كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى
الفجر فاسفروا ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يا رسول الله قال
وقت صلاتكم بين ما رأيتم قولاً أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا
أى لم يرد جوابا ببيان الاوقات بالانظ بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان
بالفعل كما رقع في حديث بريدة انه قال له صل معنا هذين اليومين وليس المراد انه لم يجب
عليه بالتول ولا بالفعل كما هو الظاهر من حديث أبي موسى لان المعالم يوم من أحواله انه
كان يجب من سأل عما يحتاج اليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكر معنى ذلك النووي قوله انشق الفجر أى طلع وقوله
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان لذلك الوقت قوله وقبت الشمس هو يتألف فيها
موحدة متناهية يقال وقبت الشمس وقبوا وقبوا غربت ذكركم عناء في القيام
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر الى قريب اجرام الشمس
وفيه انه آخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق انه أخرها
الى نصف الليل وهو بيان لاخر وقت الاختيار وسألتى تحقيق ذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى وهذا الحديث بمعنى حديث الباب في اثبات الوقتين للمغرب وجواز
تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جبريل عليه السلام لانه كان بمكة
في أول الامر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أولى وفيه من العلم جواز تأخير البيان
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهما ان صلاة جبريل
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وصرحوا بان الوقت الاخر صلاة المغرب رخصة وقد
ذكرنا طرفا من ذلك في شرح حديث جبريل وفيه زيادة ان ذلك في صبيحة ليلة الاسراء
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين ينفي عنه هومه وقتية ماعدا ولكن حديث من
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره
منطوقات وهى أريج من المفهوم ولا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع وقد أمكن بما
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرت الى الترجيح لكان حديث أنس
المذكور قبل هذا مانعا من التسلسل بتلك المنطوقات والمصير الى الجمع لا بد منه

• (باب ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع الغيم) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلى العصر والشمس مرتفعة
حين فيذهب الذهاب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة رواه الجماعة الا الترمذى

(للناس) حال كونهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام أي حال كونهم سائلين ٢٩٧ منه أو استثناف. أي اعلة الوقوف

(بخاءه رجل) قال في الفتح لم أعرف

اسمه ولا الذي يعده في قوله بخاء

آخر الظاهر أن العصاة لم يسم

أحد المكثرة من سأل اذ ذلك

(فقال) يا رسول الله (لم أشعر)

بضم العين أي لم أفطن (فخلقت)

رأسي (قبل أن أذبح) الهدى

(فقال) رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أي

لا أثم عليك ولا شيء عليك مطلقا

من الأثم لا في الترتيب ولا في ترك

النسبة هذا ظاهره وقال بعض

النفقهاء المراد نفي الأثم فقط

وفيه نظر لأن في بعض الروايات

الصحيحة ولم يأمر بكفارة (بخاء

آخر) غيره (فقال) يا رسول الله

(لم أشعر ففحرت) هدي (قبل أن

أرعى) الجوة (قال) وفي رواية

أبي ذر (قال) (أرم) الجرة (ولا

حرج) عليك في ذلك (فما سئل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن شيء) من أعمال يوم العيد

الرمي والنحر والحق والطواف

(قدم ولا آخر) بضم أولهما

على صيغة المجهول وفي الأول

حذف أي لا قدم ولا آخر لأنهما

لا تكون في الماسنئ الامكورة

على القصص وحسن ذلك هنا

انه في سياق النفي كما في قوله

تعالى وما أدري ما يفعل بي ولا

بكم ولمسلم ما سئل عن شيء قدم

أو آخر (الاقال) عليه الصلاة

والسلام (افعل) ذلك كما فعلته

قبل أو متى شئت (ولا حرج)

عليك مطلنا في الترتيب ولا في القدية واليه ذهب الشافعي وأحمد وعطاء وطاوس ومجاهد

ولبخاري وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوها وكذلك لأحمد وأبي داود
معنى ذلك) قوله فيذهب في رواية لمسلم ثم يذهب الذاهب إلى قباه في رواية له أيضا ثم يخرج
الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجد بهم يصلون قوله الشمس مهر تنقعة حية قال الخطابي
حياتها وجودها قال أبو داود في سننه بأسناده إلى خزيمة أنه قال حياتهم أن نجد حرها
قوله إلى العوالي هي القرى التي حول المدينة أبعد ما على غانية أميال من المدينة
وأقربهم أميلان وبعضها على ثلاثة أميال وبه فسرهما مالك كذا في شرح مسلم للنووي
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد
صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار
ظل الشيء مثله قال النووي ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة وهو دليل لمذهب
مالك والشافعي وأحمد والجمهور من العترة وغيرهم السائلين بأن أول وقت العصر إذا
صار ظل كل شيء مثله وفيه رد لمذهب أبي حنيفة فإنه قال إن وقت العصر لا يدخل حتى
يصير ظل الشيء مثليه وقد تقدم ذلك (وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم العصر فأتانا رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أأنا تريد أن تخرجنا من

وأننا نحب أن نحضرها قال نعم فانطلق را انطلقنا معه فوجدنا بالجزور لم تخرج ففحرت ثم

قطعت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

طبع ففحرت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواد مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تخرج بالجزور ففحرت ثم طبع منها ثم

وهو الحق وقال مالك وأبو حنيفة في حقه أو أخره فليرق لذلك دما وتأولوا الحديث أي لا اثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لأعلى القصد فأسقط عنهم المخرج وأعذرهم لأجل الدين وعدم العلم ويدل له قول السابق لم أشعر وبؤيده أن في رواية على عند الطحاوي بإسناد صحيح بلفظ رويت وحلفت ونسبت أن أئمة وسياقي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو الحق في هذه المسئلة وفي الحديث جواز سؤال العالم را بكا وماشية أو واقفا وعلى كل حال ولا يعارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم واستؤال عن الحديث في الطريق لأن المرقف بنى لا بعد من الطرقات لأنه موقف سنة وعبادة رد ذكر وقت حاجة إلى التعلم خوف القوات اما بالزمان أو بالمكان قال في القتح ورجال هذا الاسناد كلهم مدنيون (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال يقبض العلم) أي بموت العلماء وهو تفسير لقوله في الرواية السابقة يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكره هذا لزيادة التأكيذ والإيضاح والافظهور الجهل من لازم قبض العلم (والفتن ويكثر الهرج) ينتج الهاء وسكون الراء آخره جيم التثنية والاختلاط وأصله كثرة

٢٩٨ رحمه الله الترتيب واجب يجبردم لما روى ابن عباس أنه قال من قدم شيئا

وسياق ثلاث من زيد بيان

(باب بيان أن الصلاة الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها) *

عن علي عليه السلام إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب ملائكة الله قبورهم ويوتهم ناراً كما تغفلون عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه وسلم وأحمد وأبو داود وشعيلون عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كانزها الفجر فتأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي صلاة المسري عن صلاة الوسطى رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (ي) هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال حدثنا سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبد الله بن علي عليه السلام عن الصلاة الوسطى فسأله فقال كانزها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأحزاب تغفلون عن الصلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سيد الناس وقد روى ذلك عنه من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفقهم على أنها آكد الصلوات القول الأول أنها العصر واليه ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمرو وابن عباس وأبو سعيد الخدري وبهرير وذو أبي بن كعب ومرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سلمة وعبيدة السلماني والحسين البصري وإبراهيم النخعي والكلبي وقادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد ودود وابن المنذر نقله عن هؤلاء النووي وابن سيد الناس في شرح الترمذي وغيره ما ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي نوري وأبي حنيفة القول الثاني أنها الظهر نقله الواحد عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري واسامة ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد ونقله المهدي في البحر عن علي عليه السلام والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضا مروي عن أبي حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتابه ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمرو وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجمهور أصحاب الشافعي وقال الماوردي من أصحاب الشافعي أن مذهبه أنها العصر لصحة الأحاديث فيه قال واغما نص على أنها الصبح لأنها لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث ورواه أيضا في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب قبيصة بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سيد الناس وغيره إلى البعض من العلماء وشرح المهدي في البحر بأنه مذهب الإمامية القول السادس أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهر حكاه ابن مقسم في تفسيره ونقله القاضي عياض عن البعض القول السابع أنها إحدى الخمس مبهمة رواه ابن سيد الناس عن زيد

الراوى فهم ذلك من تحريفه
الكريمة وحركتها كأنضارب قال
في الفتح لكن هذه الزيادة لم أرها
في معظم الروايات وكانها من
تفسير الراوى عن حفظه فان أبا
عوانة رواه عن عباس الدورى
عن أبي عاصم عن حفظة وقال
في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه
يضرب عنق الإنسان وقال
الكرماني الهرج هو الفتنة
فأرادة القتل من حفظه على
طريق التجوز اذ هو لازم يعنى
الهرج قال لأن يثبت ورود
الهرج بمعنى القتل لغة قلت
هى غفلة عما فى البخارى فى كتاب
القتل الهرج القتل بلسان
الحبشة وسبأى مباحث هذا
لمديث هناك ان شاء الله تعالى
اتهى ❦ (عن أسماء بنت أبي
بكر) الصديق ذات النطاقين
زوج الزبير المتوفاة بمكة سنة
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة
ولم يسقط لها سن ولم يغيرها عقل
أبها (قالت أتيت عائشة) أم
المؤمنين رضى الله عنها (وهى)
أى حال كون عائشة (تصلى)
فقلت ماشأان الناس) فأتين
مضطربين فزعين (فأشارت)
عائشة (الى السماء) تعنى انكسفت
الشمس (فاذا الناس) أى
بعضهم (قيام) للصلاة الكسوف
(فقات) أى ذكرت عائشة رضى
الله عنها (سبحان الله قلت آية)
أى هى علامة لعذاب الناس
(برأسها أى نعم)

ابن ثابت والريبع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول
الثامن انه اجمع الصلوات الخمس حكاه القاضي والنوى ورواه ابن سيد الناس عن
البعض القول التاسع انه اصلان العشاء والصبح ذكره ابن مقسم فى تفسيره أيضا
ونسبه الى أبي الدرداء القول العاشر انها الصبح والعصر ذهب الى ذلك أبو بكر الأبهري
القول الحادى عشر انها الجماعة حتى ذلك عن الامام أبي الحسن الماورى القول
الثانى عشر انها صلاة الخوف ذكره الدمياطى وقال حكاه لنا من يؤثق به من أهل العلم
القول الثالث عشر انها الوتر واليه ذهب أبو الحسن على بن محمد السخاوى المتبرى القول
الرابع عشر انها صلاة العيد انتهى ذكره ابن سيد الناس فى شرح الترمذى والدمياطى
القول الخامس عشر انها صلاة عيد الفطر حكاه الدمياطى القول السادس عشر انها
الجمعة فقط ذكره النوى القول السابع عشر انها صلاة الضحى رواه الدمياطى عن
بعض شيوخه ثم تردى الرواية احتج أهل القول اذ قل بالا حديث الصحيحة الصريحة
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الاحاديث المذكورة الا تية وهو
المذهب الحق الذى يتعين المصير اليه ولا يرتاب فى صحته من انصف من نفسه واطرح
التقليد والعصية وجود النظر الى الادلة ولم يعتذر عن أدلة هذا القول أهل الاقوال
الآخرة بشئ يعتد به الاحديث عائشة انها أمرت أبىونس يكتب لها من هذا الحديث
سبأى ويأتى الجواب عن هذا الاعتذار وأما اعتذار من اعتذرو عنه بان الاعتبار
بالوسطى من حيث العدد فهو عذر بارد ونصب لنظر فاسد فى مقابلة النصوص لان
الوسطى لاتعين أن تكون من حيث العدد بل وان تكون من حيث الفضل على انه
لوسلم ان المراد بها الوسطى من حيث العدد لم يتعين بذلك غير العصر من سائر الصلوات اذ
لا بد ان يتعين الابتداء بعرف الوسط ولادليل على ذلك ولو فرضنا وجود دليل يرشد الى
الابتداء لم ينهض لمعارضة الاحاديث الصحيحة المتفق عليها المتضمنة لاختيار الصادق
المصدوق ان الوسطى هى العصر فكيف يليق بالمتدين أن يقول على ذلك النظر
المتبقى على شنا عرف هار ليهصل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقوال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تنادى ببيان ذلك واحتج أهل القول الثانى بان الظاهر متوسطة
بين نمازيتين ربانها فى وسط النهار ونصب هذا الدليل فى مقابلة الاحاديث الصحيحة من
الغرائب التى لاتقع لمنصف ولا متيقظ واحتجوا أيضا بقوله تعالى أقم الصلاة طرفى
النهار وزلفا من الليل فلم يذكروا أمرهم حيث قال لعلك الشمس وأفردها فى الامر
بالحفاظة عليها بقوله والصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضا من السقوط بمحل لا يجهل نعم
أحسن ما يحتج به اهم حديث زيد بن ثابت واسامة بن زيد وسبأيان وسند كرا الجواب
عليهما واحتج أهل القول الثالث بان الصبح تانى وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب
النوم فى الصيف والنعاس وقصور الاعضاء وغفلة الناس وبورود الاخبار الصحيحة
لأنها مقدمة له قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخوفها وأعلامه لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نعم)

قالت أعمار (نقمت) في الصلاة (حتى عرني) ٢٠٠ من علوت الرجل غابته ولكريمة تجلاني أي علاني وجلال الشيء ما غطي

به (العشي) بفتح الغين واسكان
السين وبكسر الشين وتشديد
السين أيضا بمعنى الغشاوة وهي
الغطاء وأصله مرض معروف
يحصل بطول القيام في الحر
ونحوه وهو نوع وطرف من
الإناء والمراد به هنا الحالة
الزريبة منه فاطفته بجارا
ولهذا قالت (فجعلت أصب على
رأسي الماء) أي في تلك الحالة
ليذهب وروهم من قال بان صباها
كان بعد الافاقة (فحمد الله عز
وجل) (النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد
من باب عطف العام على الخاص
لان الشفاء أعم من الحمد والشكر
والمدح أيضا (ثم قال ما من شيء
لم أكن أريته) بضم الهمزة
أي عما يصح رؤيته لمعلا كروية
الباري تعالى ويلي عرقا مما
يتعلق بأمر الدين وغيره (الا
رأيت) رؤيته عين حقيقة حال
كوني (في مقام) هذا (حتى
الجنة والنار) بالرفع فيهما على
ان حتى ابتدائية والنصب على
انها عاطفة على الضمير في رأيته
والجر على انها جارة قال في النسخ
رويناها بالحر كات الثلاث فيهما
انتهى لكن استشكل البدر
الداميني الجربا أنه لا وجه له
الا العطف على الجرور المتقدم
وهو متنع لما يلزم عليه من زيادة
من مع المعرفة والصحيح منعه
(فاوحى الي) بضم الهمزة

في تأكيدها مرها فخصت بالمحافظة لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها وهذا الوجه
ليست بشيء ولكن الأولى الاحتجاج لهم بما رواه الثاني عن ابن عباس قال ادخل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها
فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فصلى وهي صلاة الوسطى ويمكن الجواب عن ذلك من
وجهين الأول ان ما روى من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من
المدرج وليس من قول ابن عباس ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم انه
قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا صريح لا يتطرق اليه من الاحتمال ما يتطرق
الى الأول فلا يعارضه الوجه الثاني ما تقرر من التساعدة ان الاعتبار عند مخالفة
الراوى روايته بما روى لا بما رأى فقد روى عنه أحمد في مسنده قال قاتل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أضر العصر عن وقتها فلما رأى ذلك قال
اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى املايهم موتهم فارقوا قبرهم فاراد كرا أبو محمد بن
الفرس في كتابه في أحكام القرآن ان ابن عباس قرأ حافظا على الصلوات والصلاة
الوسطى صلاة العصر على البدل على ان ابن عباس لم يرفع تلك المقالة الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم يبل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بحجة واحتج أهل القول الرابع
بأن المغرب سبقت عليها الظهر والعصر وتأخرت عنها العشاء والصبح واحتج أهل القول
الخامس بأنها العشاء بمثل ما احتج أهل القول الرابع واحتج أهل القول السادس بأن
الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها قال النووي وهذا ضعيف لان المفهوم من
الايصام بالمحافظة عليها انما كان لانها معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة فان الناس
يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لانها تأتي في الاسبوع مرة بخلاف غيرها واحتج
أهل القول السابع على انها مبهمة بما روى ان رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة
الوسطى فقال حافظ على الصلوات تصبها فهي مخبوءة في جميع الصلوات خب ساعة
الاجابة في ساعات يوم الجمعة وليسلة القدر في ايام شهر رمضان والاسم الاعظم في جميع
الاسماء والكبائر في جملة الذنوب وهذا قول صحابي ليس بحجة ولو فرض ان له حكم الرفع
لم ينتمض لمعارضه ما في الصحيحين وغيرها ما واحتج أهل القول الثامن بان ذلك أبعث على
المحافظة عليها أيضا قال النووي وهذا ضعيف أو غلط لان العرب لا تذكر الشيء مفصلا
ثم تجعله وانما تذكره مجملات تفصله أو تفصل بعضها على فضيلته واحتج أهل القول
التاسع بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العشاء والصبح لا توهما ولو حبوا وقوله
من صلى العشاء في جماعة كان قيام نصف ليلة ومن صلاها مع الصبح في جماعة كان
قيام ليلة وهذا الاستدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العصر
وغيره من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع ورد
بمثل ما رد واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة

(أكرم) بفتح الهمزة (تفتنون) بفتح النون (تختبرون) في قبوركم مثل أوقرياء) بحذف النون في مثل ورد

واثباته في تاليه (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أوقريه (قالت أسماء) رضى الله عنها ٣٠١

(من فتنة المسيح) لمصححه الارض
اولا انه مسح العين (الدجال)
الكذاب (يقال) للمفتون
(ما علمك بهذا الرجل) صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير
المتكلم لانه حكاية قول
المالكين ولم يقل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لانه يصير
تلقينا الحقمة وعدل عن خطاب
الجمع في انكم تقتنون الى المفرد
في قوله ما علمك لانه تفصيل أى كل
واحد يقال لذلك لان السؤال
عن العلم يكون لكل واحد
وكذا الجواب بخلاف الفتنة
(فأما المؤمن أو المؤمن) أى
المصدق بنبوته صلى الله عليه
وآله وسلم (لا أدري بأيهما) رقى
رواية الاربعة أيهما المؤمن
أو المؤمن (قالت أسماء) والشك
من فاطمة بنت المنذر (فيقول
هو محمد ورسول الله) هو
(جاءنا بالبينات) بالمعجزات
الدالة على نبوته (واللهدى)
أى الدلالة الموصلة الى البغية
(فأجبنا واتبعنا) أى قبلنا نبوته
معتقدين مصدقين واتبعناه
فيما جاء به البناء والاجابة تتعلق
بالعلم والاتباع بالعمل يقول
المؤمن (هو محمد) صلى الله
عليه وآله وسلم قولا (ثلاثا)
أى ثلاث مرات (فيقال) له
(ثم) حال كونك (صالحا) منتفعا
بأعمالك اذا صلاح كون الشيء
في حد الانتفاع (قد علمنا ان
كنت) بكسر الهمزة أى الشأن
كنت (لوقنا به) أى انك موثق كقوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم أو تبقى على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المناق) أى

ورق بان ذلك لا يستلزم كونها الوسطى وعورض بما ورد في سائر الصلوات من القرائن
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات
فان خفتم فرجلا أو رجلا أو ركبا أو ذكرا أو جوهرا للاستدلال كلها مردودة واحتج أهل القول
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه قال الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس
وقد وردت الاحاديث بفضل الوتر فتعينت والنص الصريح الصحيح يردده واحتج أهل
القول الرابع عشر بمثل ما احتج به للذى قبله ورد بمثل ما ردت واحتج أهل القول الخامس
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك ورد بالنص والمعارضة اذا تقررت
هـ اذا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الاقوال ما يعارض حجج القول الاول معارضة
يعتد بها في الظاهر الا ما سيأتى في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وسـ تعرف
عدم صلاحيته للتمسك به (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصقرت فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجوابهم وقبورهم
نارا وحشا الله أجوابهم وقبورهم نارا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذى وقال
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد الترمذى وصححه وفي رواية لا جد أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وسماها ثلثا منها صلاة
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة
حسنه الترمذى في باب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن
عن سمرة وقد اختلف في صحة سماعه منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئا وقيل يسمع منه
حديث العقيقة وقال البخارى قال علي بن المدينى سماع الحسن من سمرة صحيح ومن
أثبت مقدم على من نفي ورواية أحمد ذكرها الحافظ بن سعيد الناصر في شرح الترمذى
ولم يتكلم عليها وما في الصحيحين وغيرهما يشهد لها وفي الباب عن عمر عند النسائي
والترمذى وقال ليس بأسناد بأس وعن أبي هريرة عند الطحاوى والديلماطى وأشار
اليه الترمذى وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوى وأشار اليه الترمذى أيضا وهذه
الاحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الاول
الذى أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر كذا وقع
في صحيح البخارى ومسلم وظاهره انه لم يفت غيرهما في الموطأ انها الظهر والعصر وروى
الترمذى والنسائي بأسناد لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من
الليل ما شاء الله فأمر بالافاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى

كنت (لوقنا به) أى انك موثق كقوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم أو تبقى على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المناق) أى

غير المصدق بقلبه انبؤته (أو المرناب) ٣٠٢ الشاك قالت فاطمة (لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري ههنا

انسان يقولون شيئا فقلته)
أى قات ما كان الناس يقولونه
وفي رواية ذكر الحديث أى الخ
وفي هذا الحديث اثبات عذاب
القبر وسؤال الملكين وان من
ارتاب في صدق الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته
فهو كافر وان الغنى لا ينقض
الوضوء مادام العقل باقيا الى
غير ذلك لا ينفي (عن عقبة)
بذم العيز وسكون النفاق
وفتح الباب الموحد (ابن الحرث)
ابن عامر القرشي النكح (انه)
أى عقبة (تزوج ابنة) ولدا صلى
بقنا (لابي اهاب بن عزيز) بن
قيس بن سويد التميمي الداري
وامم ابنته غنية بفتح المعجمة
وكسر النون وتشديد الهمزة
وكنيتها أم يحيى (فأنته امرأة)
قال الحافظ ابن حجر لم أقف على
اسمها (فقال انى قد أرضعت
عقبة) بن الحرث (والتي تزوج
بها) أى غنية وفي رواية الاربعة
بجذف بها (فقال لها عقبة
ما أعلمك) بكسر الكاف
(أرضعتى ولا أخبرتنى) عبر
بأعلم مضارعاً وأخبرت ماضياً
لان نفي العلم حاصل في الحال
بخلاف نفي الاخبار فانه كان
في الماضي فقط (فرسكب)
عقبة (الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) حال كونه
(بالدينة) أى فيها (فسأله) أى
سأل عقبة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الحكم في المسئلة انما زلته به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف)

المغرب ثم أقام فصلى العشاء ومثله أخرجه أحمد والسناني وأشار اليه الترمذي من
حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من رجح ما في الصحيحين كابن العربي
ومنهم من جمع بين الاحاديث في ذلك بأن المصدق كانت وقعت له أياما فكان ذلك كله في
أوقات مختلفة في تلك الايام وهذا أولى من الاول لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوي
عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن
ابن أبي عبد الخدرى عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل وأيضاً لا يصار الى الترجيح مع
امكان الجمع على ان الزيادة متبولة بالاجماع او وقعت غير منافية لزيادة قوله حتى
احوت الشمس أو ما سرت رقبته من روايات الصحيح حتى غابت قيل ان ذلك كان قبل
نزول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمداً وكان السبب في النسيان
الاشتغال بالعدو وكان هذا عذراً قبل نزول صلاة الخوف على حسب الاحوال وسيأتى

البحث عن ذلك (وعن لبراء بن عازب قال نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصالاة
العصر فقرأها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى

فقال رجل هي اذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله
أعلم رواه أحمد ومسلم) أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وائس له في
صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه مقسك لمن قال ان الصلاة الوسطى هي العصر
بقراءة اللفظ المنسوخ وان لم يكن صريحاً في المطلوب لانه لا يجب أن يكون معنى اللفظ
الناسخ معنى اللفظ المنسوخ وربما تمسك به من يرى انه غير العصر فائلا لو كان المراد
باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن لنفسه فائدة فالقول الى لفظ الوسطى ليس
القصود الاجمالي بوجوب عنه بأنه أرشد الى ان المراد بالناسخ المبهمة نفس المنسوخ المعين
ما في الباب من الادلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كونه العصر
لانه خصه بارتص عليها في الأمر بالمحافظة ثم جاء الناسخ في التلاوة متمقناً وهو في المعنى
مشكول فيه فيستحب المتيقن السابق وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم تعظيم أمر فواتها تنصيصاً فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال الذي تنوته صلاة العصر فكأنما وتر أهل وماله رواه الجماعة انتهى قوله أهل
وماله روى بنصب اللامين ورفعهما وانصب هو الصحيح المشهور والذي عليه الجمهور على
انه مقول ثان ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهل وماله وهذا تفسير
مالك بن أنس وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه نقص هو أهل وماله
وسلم فبقي بلا أهل ولا مال فليحذر من تقويتها كذا من ذهب أهل وماله وقال أبو عمر
ابن عبد البر معناه غدا أهل اللغة والنقح انه كالذى يصاب بأهل وماله اصابة يطلب بها
وتراو الوتر الخنابية التي يطلب نأرها فيجتم مع عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب النار
(وعن أبي يوسف مولى عائشة أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً قالت اذا

تباشرها وتفضي اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاعة أي ذلك بعيد ٣٠٣ من ذى المروءة والورع (فقد رُفِعَها

عقبه) بن الحارث رضى الله عنه صورة أو طلقه الاحتياطاً وورعاً لا حكماً بثبوت الرضاع وفساد النكاح اذ ليس قول المرأة الواحدة شهادة يجوز بها الحكم فى أصل من الأصول نعم عمل بظاهر هذا الحديث أحدرجه الله فقال الرضاع يثبت بشهادة المرضعة وحدها يميناً اقلت والحق هنا يبدأ أحد والحديث حجة على من خالفها ويؤيده قوله (ونكحت) غنية بعد فراق عقبه (زوجة غيره) هو نظير بضم المعجمة المشالة وفتح الزاوة وآخره موحدة مصغر ابن الحارث (عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) انه قال كنت أباً وبارئاً اسمع عثمان بن مالك ابن عمرو بن العجلان الانصارى الخزرجى كما أفاده الشيخ قطب الدين القسطلانى قال الحافظ فى الفتح ولم يذكروا له وعند ابن بشكوال وذكروا البرماوى انه أوس بن خولى وعلم بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آخى بينه وبين عمر لكن لا يلزم من المؤاخاة الجوار (من الانصار) الكائنين أو المستقرين أو النازلين (فى) موضع أو قبيلة (بني) وفى رواية من بنى (أمية ابن زيدوهي) أى القبيلة وفى رواية ابن عباس كرو هو أى الموضع (من عوالى المدينة) قرى شمرق المدينة بين أقربها وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأربعه هاهنا

بلغت هذه الآية فاذنى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى لما بلغتها آذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وفى الباب عن حفصة عندما لكان فى الموطأ قال عمرو بن رافع انه كان يكتب لها مصحفاً فقالت له اذا انتهيت الى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذنى فآذنتها فقالت اكتب والصلوة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين استدلت بالحديث من قال ان الصلاة الوسطى غير صلاة العصر لان العطف يقتضى المغايرة وهو راجع الى الخلاف الثابت فى الأصول فى القراءة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الاحاد فتكون حجة كما ذهب اليه الخنيفية وغيرهم أم لا تكون حجة لان ما قلها لم ينقلها الا على انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالتواتر كما ذهب الى ذلك الشافعية والراجح الاول وقد غلط من استدلت من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على ان هذه الصلاة الوسطى ليست صلاة العصر لما عرفت من أن مذهبهم فى الأصول يأبى هذا الاستدلال وأوجب عن الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بانها العصر بوجهين الاول أن تكون الواو زائدة فى ذلك على حد زيادتها فى قوله تعالى وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من المؤمنين وقوله وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست وقوله ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله حكى عن التخليل أنه قال يصدون والواو مقعمة زائدة ومثلها فى القرآن كثير ومنه قول امرئ القيس

قلما أجزنا ساحة الحى وانتهى • بنا بطن خبت ذى حنقا عقنقل

ويقول الآخر

فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن • الا كلمة عالم بخيال

الثانى أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف احدى الصفتين على الاخرى وهما الشئ واحد نحو قوله

الى الملائكة القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة فى المزدحم

وقريب منه قول الآخر

أكر عليهم دعلجا وابانة • اذا ما اشتكى وقع الرماح تحمما

فعطف ابانة وهو صدره على دعلج وهو اسم فرسه ومعلوم ان القرم لا يكر الاومعه صدره لما كان الصدر يلتقى به ويقع به المصادمة وقال مكى بن أبى طالب فى تفسيره وليست هذه الزيادة توجب أن تكون الوسطى غير العصر لان سببويه حكى مررت بأخيك وصاحبك والصاحب هو الاخ فكذلك الوسطى هى العصر وان عطف بالواو انتهى وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى فى جواز العطف ومنه قول أبى دؤاد الا يادى

وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأربعه هاهنا

الانصارى (يوما) من العوالى الى رسول ٣٠٤ الله صلى الله عليه وآله وسلم له علم العلم (وانزل يوما) كذلك (فاذا نزلت) انما

سلط موت والمنون عليهم * فلهم في صدق المقابر هام

وقول عدى بن زيد العبادى

وقدمت لاديم لراشيه * فالتى قرلها كذبا ومينا

وقول عنزة

حييت من طلال تقادم عهده * اقوى واقفر بعد ام الهيم

وقول الاسخ

الاحبذا هند وارضى به اهند * وهند اقى من دونها النأى والبعد

وهذا لتأويل لا بد منه لوقوع هذه القراءة المحتملة في مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة وقد روى عن السائب بن زيد أنه تلا هذه الآية حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور يجري في حديث عائشة وحفصة ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهى صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن سعيد الناس في شرح الترمذى قال المصنف رحمه الله بعد سياق حديث عائشة ما لفظه وهذا يتوجه منه كون الوسطى العصر لان تسميتها فى الحديث على المحافظة دليل تأكيدها وتكون الواو فيه زائدة كقوله آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء أى ضياء وقوله فلما أسماوتله للجبين رنادينه أى نادينه الى انظارها انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد

عنى أحدا به منها فتركت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال ان قبلها صلاتين

وبعدها صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد فى الصلاة الوسطى قال هى

أظهر ر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الظهر بالهجير ولا يكون وراءه

الا الصف والصفان والتماس فى فائدتهم وفى تجارتهم فأنزل الله حافظوا على الصلوات

والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين رواه أحمد الحديث الاول سكنت عنه أبو داود

والمنذرى وأخرجه البخارى فى التاريخ والنسائى باسناد رجاله ثقات وأخرج نحو ذلك فى

الموطا والترمذى عن زيد أيضا والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وابن منيع وابن

جرير والضياء فى المختارة ورجال اسناده فى سنن النسائى ثقات قوله الهجير قال فى القاموس

الهجرة والهجير والهجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها

الى العصر لان الناس يسكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا لشد الحرارة والاثرا ان استدلت

بهم ما من قال ان الصلاة لوسطى هى الظهر وأنت خير بان مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على العباد لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيها غاية ما فى ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هى الظهر ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة

رجته بخبر ذلك اليوم من لوجى

وغيره وذا نزل جارى (وهل)

معنى (مثل ذلك فنزل صاحبى

الانصارى يوم نوبته) أى يوما

من أيام نوبته فسمع ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

اعتزل زوجته فرجع الى العوالى

(بجاء فاضرب يابى ضربا شديدا

قتل انم هو) اسم يشار به الى

المكان البعيد (فتنزلت بكسر

الزاي أى خفت لاجل الضرب

الشديد فنه كان على خلاف

العادة فالقاء تعليمية وللبخارى

فى التنسيب قال عمر رضى الله

عنه كان يخوف ملكا من ملوك

عسان ذكرنا انه يريد ان يسير

البناء وقد امتلأت صدورنا منه

فتوهمت له لحياء الى المدينة

نخفته لذلك (فخرجت اليه فقال

قد حدث أمر عظيم) طلق رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءه

قلت قد كنت أظن ان هذا كان

حتى اذا صليت الصبح شددت

على ثيابى ثم نزلت (فدخلت

على حفصة) أم المؤمنين رضى

الله عنها فالدخول عليها أبوها

عمر رضى الله عنه لا الانصارى

وقضية حذف طلق الى قوله

فدخلت يوههم أنه من قول

الانصارى فالنداء فى فدخلت

فصريحة تفصح عن المقدر

أى نزلت من العوالى فجئت الى

المدينة فدخلت (فاذا هى تبكى

فقلت طلقين) وفى رواية

بهمزة الاستدغام (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت) حفصة (لا أدري) أى لا اعلم

الثانية

أنه طاق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطلقت نسائك) بهزمة

الاستفهام وقال العيني بحذفها
(قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (لا فقلت) ولا أصلي قلت
(الله أكبر) تعجباً من كون
الانصاري ظن أن اعتزاله صلى
الله عليه وآله وسلم عن نسائه

طلاقاً أو نائياً عنه والمقصود من
إيراد هذا الحديث هنا بيان
الاهتمام بشأن العلم بالتناوب

بالنزول على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم للتعلم وفي هذا الحديث
الاعتماد على خبر الواحد والعمل

بمراسيل الصحابة وفيه أن الطلاب
لا يغفل عن النظر في أمر معاشه
ليتعين به على طلب العلم وغيره

مع أخذها بالخزم في السؤال عما
يقوته يوم غيبته له لما علم من حال
عمر أنه كان يتعاني التجارة إذ ذاك

وفيها أن شرط التواتر أن يكون
مستند نقاته الأمر المحسوس
لا الإشاعة التي لا يدري من بدأ بها

(عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو
(الانصاري) الخزرجي البصري
(رضي الله عنه) أنه (قال قال

رجل) هو حزم بن أبي كعب كذا
قال الحافظ في مقدمة الفتح ثم
قال في الشرح في كتاب الصلاة

لم اتف على تسميته ووهم من زعم
أنه حزم لأن قصته كانت مع معاذ
لامع ابن أبي كعب كذا في

القسطاني قلت وقال هنا قيل
هو حزم بن أبي كعب (يا رسول
الله لا كاد أدرك الصلاة عما

يطول بناقلا) هو معاذ بن جبل
الله لا كاد أدرك الصلاة عما

الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا لك منها جولة نافعة وعلى فرض
أن قول هذين الصحابين نصريح ببيان سبب النزول لا بد من مناسبة فلا يترك من له
أدنى الملم بعلم الاستدلال أن ذلك لا ينتهض لمعارضته ما يسلط على أنه يعارض المروى
عن زيد بن ثابت هذا ما قدمنا عنه في شرح حديث علي فرائضه وأما إذا معنت النظر
فيمارس رنا في هذا الباب لا تشك بعد ما ان الوسطى هي العصر

فكن رجلاً رجلاً في الثرى * وهامة همة في الثرى

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الأثرين ما قلناه وقد احتج بهما من يرى تجهيل الظاهر
في شدة الحرانته

(باب وقت صلاة المغرب)

(عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب إذا غربت
الشمس وتوارت بالجباب رواه الجماعة إلا النسائي) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد

ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وأبي داود وعن رافع بن خديج عند البخاري
ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وأبي داود والماكر وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذي

وهو العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى
موقوفاً وهو أصح وعن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في العلم وعن السائب بن يزيد عند

أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند النسائي والبخاري
في مجمله قولاً وتوارت بالجباب وقع في صحيح البخاري إذا توارت بالجباب ولم يجسر للشمس

ذكر الحالة على فهو 'السمع وما يعطيه قوة الكلام وهو تفسير للجملة الأولى اعني قوله
إذا غربت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس

وهو مجمع عليه وان المسألة بالصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها
هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي أنه ليس لها الوقت واحد وهو أول

الوقت هذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو ثور أن لها
وقتين الثاني منهما ما ينتهي إلى مغيب الشفق قال الزهري وأما كره هذا القول

بجهور الأصحاب ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسألة على طريقتين أحدهما القطع
بأن لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق

ولم أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل
أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وتعدك

فلا وقية - (برؤية الكوكب الليلي وبه قالت القاسمية واحتجوا بقوله حتى يطلع الشاهد
والشاهد النجم أخرجه مسلم واللفظ في من - حدث أبي بصرة وقيل بل بالاطلام واليه
ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى والامام
يحيى لم يثبت اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم متفق عليه
من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى ولم يثبت حديث جبريل من رواية ابن عباس
بالنظ فصلي في حين وجبت الشمس وأفطر الصائم وحديث الباب وغير ذلك وأجاب
صاحب البحر عن هذه الأدلة بأنهم مطابقة وحديث حتى يطلع الشاهد مقيد بأنه ليس
من المطلق والمقيد وغايته ان يكون طلوع الشاهد أحد عارات غروب الشمس على أنه
قد قيل ان قوله والشاهد النجم مدرج فان صح ذلك لم يبعد أن يكون المراد بالشاهد ظلمة
الليل ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عن داود والطبراني مرفوعا بلفظ لا تزال أمتي
على الفطرة ما صلوا المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعا بعبارة روا بصلاة
المغرب قبل طلوع النجم وحديث أنس ورافع بن خديج قال كنا صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم ثم نرى فيرى أحدا ناما وقع نبله وأما تروقت المغرب فذهب الهادي والقاسم
وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود الى أن آخره ذهب الشافعي والاحمد لحديث جبريل
وحديث ابن عمر وابن العاص وقد مرأ وقال مات وأبو حنيفة انه يمتد الى الفجر وهو
أحد قول الناصر وقد سبق ذكر ما ذهب اليه الشافعي (وعن عقبة بن عامر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب حتى تستقبل
النجوم رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وفي استناده
محمد بن اسحق واكنه صرح بالحديث وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب عن داود بن
ماجه والحاكم وابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب
حتى تستقبل النجوم قال محمد بن يحيى اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد فذهبت أنا
وأبو بكر الايعين الى العوام بن عباد بن العوام فانخرج اليما أصل أبي فاذا الحديث فيه
وأخرجه أبو بكر البزار من حديث ابراهيم بن موسى عن عباد بن العوام بسنده ثم قال
لا يعلم يروي يعني عن العباس الامن هذا الوجه ورواه غيره واحد عن عمر بن ابراهيم عن
قتادة عن الحسن بن مسروق قال الترمذي وحديث العباس وقد روى عنه موقوفا وهو
أصح قال ابن سبيل الناس و مراد البزار بالمرسل هنا الموقوف لانه متصل الال - ناد الى
العباس وذلك لخلال بعد ايراد هذا الحديث قال أبو عبد الله هذا حديث منكر
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكرهية تأخيرها الى اشتباك النجوم
وقد عكست الروايف الضخمة فجعلت تأخير صلاة المغرب الى اشتباك النجوم مستحباً
والحديث يردده قال النووي في شرح مسلم ان تعجيل المغرب عقيب غروب الشمس مجمع
عليه قال وقد حكى عن الشيعة فيه شي لا التفتات اليه ولا أصل له وأما الاحاديث الواردة

في جعلت دال او عرض بعدم
اعادة الرواية لما ادعاه وقيل
ناه انه كان به ضعف فكان اذا
رأه الامام في القيام لا يبلغ
ركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا
كاد يتم معه الصلاة ودفع بأن
بخارى رواه عن القرطبي بالفظ
آخر عن الصلاة وحيث ان مراد
بلا اقرب من الصلاة في الجماعة
ل انما آخر عنها احيانا من أجل
التطويل فعدم مقارنته لادراك
اصلاة مع الامام ناشئ عن تأخره
عن حضورها ومبني عنه فغير
ن السبب بالسبب وعمله بتطويل
الامام وذلك لانه اذا اعتد
التطويل منه تقاعد المأموم
عن المبادرة ركوعا الى حصول
الادراك بسبب التطويل فيتأخر
لذلك وهو معنى الرواية الاخرى
المروية عن القرطبي فالتطويل
سبب التأخر الذي هو سبب
لذلك الشيء ولادعى الى حمل
الرواية الثابتة في الامهات
الصحيحة على التخصيف قاله
البدر الدمامي (فما رأيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في
موعظة أشد غضبا من يومئذ)
وسبب شدة غضبه صلى الله عليه
وآله وسلم اما مخالفة الموعظة
لاحتمال تقدم الاعلام بذلك
وبه صرح الحافظ في التلخيص أو
للتصريح في تعلم ما ينبغي تعلمه أو
لارادة الاهتمام بما يليق به على
أصحابه ليكونوا من جماعته على

وفي رواية أبي الوقت ان منكم منقرين ولم يخاطب المطول على التعيين ٣٠٧ بل عم خوف الخلل عليه لطفا به وشفقة

على جيل عاده الصكرية
صلوات الله ولامه عليه (ثمن
صلى بالتامن) أى متلباهم
امامهم (فليخفف) جواب من
الشرطية (فان فيهم المريض) الذي
ليس بصحيح (والضعيف) الذي
ليس بقوى الخلقة كالضعيف
والسمن (وذا) أى صاحب
(الحاجة) وللقابسي وذو الرقع
أى وذو الحاجة كذلك وانما
ذكر الثلاثة لانهم يجمع الانواع
الموجبة للتخفيف لان مقتضى
له اما في نفسه أولا ولاول
اما بحسب ذاته وهو الضعيف
أو بحسب العارض وهو
المريض أولا في نفسه وهو ذو
الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)
بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون
نزول الكوفة المتوفى بها أو
المدينة أو مصر سنة ثمان وسبعين
وله في البخاري خمسة أحاديث
(ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) سأل رجل) هو عمر والد
مالك وقيل بلال المؤذن وقيل
الجارود وقيل هو زيد بن خالد
نفسه (عن اللقطة) بضم اللام
وفتح القاف وقد تسكن النون
الملقوط وهو ماضع بسقوط أو
تخلط فيجده شخص (فقال) له
صلى الله عليه وآله وسلم وليكريمة
قال (اعرف) بكسر الراء من
المعرفة (وكأها) بكسر الواو
مدودا مايربط به رأس الصبرة
والكميس وتجوها أو هو

في تأخير المغرب الى قرب سقوط الشفق فكانت ايمان جواز التأخير وقد سبق ايضاح
ذلك لانها كانت جوابا للسائل عن الوقت وأحاديث التجهيل المذكورة في هذا الباب
وغيره اخبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها الالاعذر
فالاقدام عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب
بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطول الطولين
رواه البخاري وأحمد والنسائي وزاد عن عروة طول الطولين الاعراف وللناسي رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطول الطولين المص) قوله بقصار المفصل
قال في الضياء هو من سورة محمد الى آخر القرآن وذكر في القاموس أقوالا عشرة من
الجزرات الى آخره قال في الاصح أو من الجائبة أو القتال أو قاف أو الصافات أو الصف أو
تبارك أو انا فتحنا لك أو سبج اسم ربك الاعلى أو الضحى ونسب بعض هذه الأقوال
الى من قال بها قال وسعى من صلافة كثرة الفصول بين سورة أول قوله المنسوخ قوله
بطولي الطولين في الفتح الطولين الاعراف والانعام في قول وتسميتهما بالطولين
انما هو لعرف فيهما لانهما أطول من غيرهما وفسرهما ابن أبي مليكة بالاعراف
والمائدة والاعراف أطول من صاحبتهما قال الحافظ انه حصل الاتفاق على تفسير
الطولي بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت
حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فثبت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم انه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب
بالصافات وأنه قرأ فيها بحسب الدخان وأنه قرأ بسبج اسم ربك الاعلى وأنه قرأ بآياتين
والزيتون وأنه قرأ بعوذتين وأنه قرأ بالمرسلات وأنه قرأ بقصار المفصل وسألت في تحقيق
ذلك في باب جامع القراءة في الصلاة ان شاء الله تعالى والمصنف ساق الحديث هنا
للاستدلال به على ان اداء وقت المغرب ولهذا قال وقد سبق بيان امتداد وقتها الى
غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى وكذلك استدلال الخطابي وغيره بهذا الحديث
على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق قال الحافظ وفيه نظر لان من قال ان لها
وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله
أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يخفى ما فيه لان تعدد اخراج بعض الصلاة
عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يمتل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

• (باب تقديم العشاء اذا حضر على تجهيل صلاة المغرب) •

عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم العشاء فابدؤا به قبل صلاة المغرب
ولا تجهلوا عن عشايتكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اقيمت
الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه متفق

الخط الذي يشديه الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أى ظرفها والشك من زيد بن خالد أو ممن دونه من الرواة (وعناهما)

بكسر العين المهملة والذاء هو الوعاء أيضا ٣٠٨ لان العنق هو الشئ والعنق لان الوعاء يثقب على منافعه وينعطف والمراد

الشئ الذي تكون فيه النفقة
من خرقة أو جلدة ونحوهما أو هو
الذي يلبس رأس القارورة وأما
الذي يدخل فيها فهو الوعاء
بالمهملة المكسورة والذاء
بغير فتحة ما ذكر لي يعرف صدق
مدعيها من كذبه ولعل لا يختلط به
(ثم عرفت) على سبيل الوجوب
للناس بذكر بعض صفاتهم (سنة)
أي مدة سنة متصلة يعرف أولا
كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة
ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب
قور في التعريف بل المعتبر سنة
مقن كان وهل تكفي سنة متفرقة
وجهان ثانيهما وبه قطع العراقيون
نعم قال النووي وهو الأصح (ثم
استمتع بها) أي بتلك القطعة فإن
جاء بها أي ما سكنها (فأداه)
أي أعطاها جواب الشرط
(أبى قول) يارسول الله (فضالة
الابلى) ما حكمها كذلك
أم لا وهو من باب إضافة الصفة
الى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله وسلم أمالانه كان نهي
قبل ذلك عن التقاطها وأمالان
السائل قصر في فهمه تقاس
ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين
كذا في النسخ أي لانه لم يراع المعنى
المذكور ولم يتدبر لانه تقاس الشئ
على غير نظيره لان الانطة انما هو
الشئ الذي سقط من صاحبه
ولا يدري أين موضعه وليس
كذلك الابل فانها مخالفة للنقطة
اصما وصفة (حتى اجرت وجنتاه)

عليه وللجاري وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى
يفرغ وأنه يسمع قراءة الامام) قوله حضر العشاء قال في القاموس هو طعام العشي
وهو محدود كسما قوله فابذوا بالعشاء أي بأكله الحديث الاول يدل على وجوب تقديم العشاء
العشاء على صلاة المغرب ان حضر والمحدثان الاخران يدلان على وجوب تقديم العشاء
اذا حضر على المغرب وغيرهما لما بهر به تعريف الصلوات من العموم وقال ابن دقيق
العيد الا في اللام في الصلاة لا ينبغي أن يحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية
بل ينبغي أن يحمل على المغرب بما ورد في بعض الروايات اذا وضع العشاء وأحدكم صائم
فابذوا به قبل ان تصلوا وهو صحيح وكذلك صح أيضا فابذوا به قبل ان تصلوا صلاة المغرب
انتهى وانت خبير بأن التخصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة لما تقرر
في الاصول من أن موافق العام لا يخص به فلا يلحق به قرينة لحمل اللام على
الاعوم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الاطلاق وقد تقرر أيضا في الاصول أن
موافق المطلق لا يقتضي التمييز ولو سلمنا ما ذكره باعتبار أحاديث الباب لتأييدها فان لفظ
العشاء يخرج صلاة النهار وذلك مانع من حمل اللام على العموم لم يتم له باعتبار حديث
لا صلاة بحضرة طعام عند عدم غيره ولفظ صلاة نكرة في سياق النفي ولا شك أنها من
صبيغ العموم ولاطلاق الطعام وعدم تمييزه بالعشاء فذكر المغرب من التخصيص على
بعض افراد العام وليس بتخصيص على أن العلة التي ذكرها شرح الحديث للام
بتقديم العشاء كالنوى وغيره مقتضية لعدم اختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا
انها اشتمال لطلب بالطعام وذهب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات
متساوية بالاقدام في هذا وظاهر الاحاديث انه يقدم العشاء مطلقا سواء كان محتاجا
اليه أم لا وسواء كان خفيفا أم لا وسواء خشى فساد الطعام أولا وخالف الغزالي فزاد
فيه خشية فساد الطعام والشافعية فزادوا فيه الاحتياج ومالك فزاد فيه أن يكون
الطعام خفيفا وذهب الى الأخذ بظاهر الاحاديث ابن حزم والظاهرية ورواه
الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر واحمد واسحق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب
تقديم الطعام ويجزوا ببطان الصلاة اذا قدمت وذهب الجمهور الى الكراهة وظاهر
الاحاديث أيضا انه يقدم الطعام وان خشي خروج الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره
أبو سعيد المتولي وجهها البعض الشافعية وذهب الجمهور الى أنه اذا ضاق الوقت صلى
على حاله محافظة على الوقت ولا يجوز تأخيرها قالوا الا ان مقصود الصلاة الخشوع فلا
تدونه لاجلها وظاهر قوله ولا تعجل حتى تفرغ انه يستوفي حاجته من الطعام بكاملها وهو
يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول الثمات يكسرها سورة الجوع قال
النووي وهذا الحديث صريح في ابطاله وقد استدل بالاحاديث المذكورة على أن
الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح ان أريد به ان حضور الطعام مع

أي من الغضب المذكور (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها) ٣٠٩ أي تصنع بها أي لم تأخذها ولم

تساولها وفي رواية فمالك وفي رواية بغيرها وولافها (معها سقاؤها) بكسر السين أي أجوافها فأنها تشرب فتسكن في بها أياها (وحذاؤها) بكسر الحاء أي خنقها الذي غشي عليه (ترد الماء) أي هي ترد الماء (وترعى الشجر) أي إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أي فدعها (حتى يلقاها ربه) ما لكها إذا أنها غير فاقدة أسباب العود إليه لقوة سيرها يكون الحذاء والسقاء معها لأنها ترد الماء ربعاً وخمساً وتمتنع من الدواب وغيرها من صغار السباع ومن التري وغير ذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أهى مثل ضالة الأبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله ولم ليست كضالة الأبل بل هي (لأن) أن أخذتم (أولاً) من اللاطين إن لم تأخذها (أو للدب) يأكلها إن لم تأخذها أت ولا غير لغيره واذن في أخذها دون الأبل نعم إذا كانت الأبل في القرى والأصهار فلتقتطع لأنها تكون حيلة معرصة للتلصص مطاردة للأطماع ومباحث ذلك عملها في بابها (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أشياء غير منصرف (كرها) لأنه ربما كان فيها شيء سيئ التصريح شيء على المسلمين فيلحقهم به المشقة أو غير ذلك

التشوق إليه عذري ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير هذا لم يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذراً في تركها وقد استدل أيضاً بهذه الأحاديث على التوسعة في وقت المغرب وقد تقدم الكلام في ذلك وقد الحق بالطعام ما يحصل تأخيرته تشويش الخاطر بجماع ذهاب الخشوع الذي هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقي ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشوق إلى الطعام ولا شأن بحضور الطعام مؤثر لزيادة الاشتغال به والتطاع إليه ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام وقد تقرر في الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يبلغ قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد إلحاق ما كان متيسراً للحضور عن قرب بالمحاضر

• (باب جواز الركنين قبل المغرب) •

(عن أنس قال) كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

يتمدون السواري حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون ركعتين قبل

المغرب ولم يكن بين لذار والاقامة شيء وفي رواية القليل رواه أحمد والبخاري وفي لفظ

كأن صلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ركعتين به غروب الشمس قبل صلاته

المغرب فقبل له أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يرانا نصليهما ما فلم

يامرنا ولم ينهاه رواه مسلم وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لمن رآه يصلي في ذلك

الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والفاعل لذلك عدد كثير من الصحابة وفي

المسئلة مذهبان للشافعي استحبهم الجماعة من الصحابة والتابعين ومن المتأخرين أحمد

والشافعي ولم يستحبهم ما الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم وآخرون من الصحابة ومالك

وأكثر الفقهاء وقال الخفي هو ما بدعة احتج من قال بالاستحباب بما في هذا الباب من

الأحاديث الصحيحة وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى

الله عليه وسلم قبل المغرب ركعتين فقد ثبتت عائته صلى الله عليه وسلم قولاً كما سيأتي وفعلاً وتقريراً واحتج

من قال بالكرامة بحديث عقبة بن عامر الذي قد مر ذكره في باب وقت صلاة المغرب وهو

يدل على شرعية تعجيلها وفعلاً ما يؤدي إلى تأخير المغرب والحق أن الأحاديث الواردة

بشرعية الركعتين قبل المغرب محصورة لعموم أدلة استحباب التعجيل قال النووي وأما

قوله لم يؤدي إلى تأخير المغرب فهذا خيال مضال للسنة ولا يلتفت إليه ومع هذا فهو

زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم النسخ فهو مجازف لأن النسخ

لا يصار إليه إلا إذا هجرنا عن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التار يخ وليس هنائي

من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كما أن النوافل لحديث إذا قيمت

وكان من هذه الاشبه السوال عن الساعة ونحوها (فلما أكثر) بضم الهمزة أي أكثر الناس السؤال (عليه)

صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لعنتهم ٣١٠ في السؤال وتكفهم ما لا حاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله

الصلاة فلا صلاة واعلم أن التعامل للكرامة بتأدية الركعتين إلى تأخير المغرب مشعر بأنه لا خلاف في أنه يستحب لمن كان في المسجد في ذلك الوقت منتظرا القيام الجماعة وكان فعلا للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة ولا يجب أن ترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بصلاة المغرب ولا بشي من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التي لم ينبج منها إلا القليل قوله نبي التنوير فيه للتعظيم أي لم يكن بينه وبين ما نبي التنوير في الكثرة يتنصت اثبات القليل وهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية قبل وقال ابن المنير يجمع بين الروايتين بحمل النبي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات للتفصيل على الحقيقة وقد طول الكلام في ذلك الحافظ في الشرح فيرجع إليه (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال عبد الله بن مسعود أن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وفي

رواية يبر كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة من شامروا الجماعة) زاد الاسماعيلي في روايته عن أنوار يرى عن عبد الوارث في الرواية الأولى ثلاث مرات وهو موافق لما في رواية البخاري لأنها بالنظر قال في الثالثة وفي رواية لابي نعيم في المستخرج قالها ثلاثا ثم قال من شاء قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة قال المذهب الطبري لم يردني استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها ومعنى قوله سنة أي شريعة وطريقة لازمة وكان المراد انقطاع من يتبعها عن رواتب الغرائس ولهذا لم يعدها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم وتعقب أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأطب علم أقوله بين كل أذانين المراد بالأذانين الأذان والاقامة تغليباً والرواية الأولى من حديث الباب تدل على استحباب هاتين الركعتين بجمعهما والرواية الأخرى بعمومها وقد عرفت الخلاف في ذلك وعن أبي الخير قال أتيت عتبة بن عامر فقلت له ألا أجعلك من أبي نعيم يركع ركعتين قبل

صلاة المغرب فقال عتبة أنا كنانة له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فما يمنعك الآن قال الشغل رواه أحمد والبخاري) قوله ألا أجعلك بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب قول من أبي نعيم هو عبد الله بن مالك الحديث أني بفتح الجيم وسكون التثنية بعدها محجمة تابي كبير مخضرم أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وقد عده جماعة في الصحابة قال الحافظ في الفتح وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي أنه لم يعلمها أحد به. الصحابة لا يقيم تابي وقد فعلها ما والحديث يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصيغة فيها خلاف مذكور في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها حكم الرفع وهل تشعر بإطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطلب من موضعه

وسل (الناس سلوني عما شئتم) وحمل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على أني أولى والأفهل ولا يعلم ما يستعمل عنه من المصنفات إلا بالام الله تعالى كما هو مقرر هذا النظر القسطلاني (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى (من أبي) يارب الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبول حذافة) قرني السهمي المتوفى في خلافة عثمان رضي الله عنه (فقال) رجل (آخر وهو عبد بن سالم كافي القهيد لابن عبد البر وأعظمه في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من مصنف في المبهومات ولا في أسهم العبدية قال في الفتح وهو محال بلا مربية لقوله (فقال) من أبي يارب رسول الله فقال أبو سالم مولى شيبه) بن ربيعة وكان سبب السؤال طعن بعض الناس في نسب بعضهم على عادة الجاهلية (فلم أرى) أبصر (ع) بن الخطاب رضي الله عنه (مافي وجهه) الوجيه صلى الله عليه وآله وسلم من أثر الغضب (قال يارب رسول الله أنا نتوب إلى الله عز وجل) مما يوجب غضبك وفي حديث أنس بعد أن عمر بن الخطاب على ركبته فقال رضي الله عنه وبالسلام دينا ربهما صلى الله عليه وآله وسلم نبيما والجمع بينهما ظاهر بأنه قد يجمع ذلك فنقل من الصحابين ما حذفت ودل على اتحاد الجاه

(وعن) اشتراكهما ما نقل قصة ابن حذافة ولا يقال كيف قضى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣١١ أبو بكر فلان والحاكم مأمور أن لا يتعسف

وهو غضبان والجواب أن يقال
أولا ليس هذا من باب الحكم بل
من باب الغضب على الموعظة
والتعليم والوعظ من شأنه أن
يكون في صورة الغضب بان لأن
مقامه يقتضي تكليف الانزعاج
لأن في صورة المذرو كذلك المعلم
إذا أنكر على من يتعلم منه سوء
فهم ونحوه لأنه قد يكون أدعى
للقبول منه وليس ذلك لازما في
حق كل أحد بل يختلف
بالتفاوت أحوال المتعلمين وأما
الحاكم فهو بخلاف ذلك وأما
ثانيا فيقال هذا من خصوصياته
له لعل العصمة فاستوى غضبه
ورضاه ومجرد غضبه من الشيء
بال على تحريمه أو كراهيته بخلاف
غيره صلى الله عليه وآله وسلم
(وعن أنس بن مالك رضي الله
عنه) عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه كان إذا تكلم بكلمة
أعاده أي الكلمة المفسرة
بالجمل المفيدة (ثلاثا) أي ثلاث
مرات قال في القتح قد بين المراد
بذلك في نفس الحديث بقوله (حتى
تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ
والبيان قال الكرماني مثل هذا
التركيب يشعر بالاستمرار عند
الاصوليين قال الحافظ وما ادعاه
الكرماني من أن الصيغة
المذكورة تفيد الاستمرار مما
ينازع فيه وللتزمذي والحاكم في
الاستدراك حتى تعقل عنه ووهم
الحاكم في استدراكه وفي دعواه

(وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك

واقامة نفسك قرع الآكل من طعامه في مهل ويتعسف المتوضئ حاجته في مهل رواه
عبد الله بن أحمد في المسند) الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبي بن كعب ولم يسمع منه
وقد أخرجه فهو الترمذي من حديث جابر بن زيادة والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة قال
الترمذي لا تعرفه إلا من حديث عبد المنعم وأسناده مجهول انتهى وفي أسناده ضعيفان
برويه أحدهما عن الآخر فاولهما عبد المنعم بن نعيم قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان
منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاء بصري لم يرضه
يحيى بن سعيد وقال أبو نذرة ليس بقوي وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك
وقال أحمد ليس بثقة وقال النسائي متروك وفيه كلام طويل وله شاهد من حديث أبي
هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكلاهما أهية قال الحاكم ليس في أسناده مطعون غير
عمر بن قاتد قال الحافظ لم يسمع إلا في روايته وهو لم يقع في رواية الباقرين لكن فيه عبد
المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى والحديث يدل على مشروعية
الفصل بين الأذان والاقامة وكرهه الموالاة بينهما في ذات من تفويت صلاة الجماعة
على كثير من المريدن لها لأن من كان على طعامه أو غير متوضئ حال النداء إذا استمر
على أكل الطعام أو قوض الصلاة فاتته الجماعة أو بعضها بسبب التجهيل وعدم الفصل
لا سيما إذا كان مسدداً كنهه بعيداً من مسجد الجماعة فالترخي بالاقامة نوع من المعاونة
على البر والتقوى المندوب إليها قال المصنف رحمه الله تعالى وكل هذه الأخبار تدل
على أن له قرب وقتين وإن السنة أن يفصل بين أذانها واقامتها بركعتين انتهى
وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وأما أن الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم
البخاري باب حكم بين الأذان والاقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال
ابن بطال لا أحد لذلك غيرته لكن دخول الوقت واجتماع المصلين

(باب في أن تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء)

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبنكم الأعراب على أهم
صلاتكم المغرب قالوا والأعراب تقول هي العشاء متفق عليه) قوله والأعراب تقول
هي العشاء لأن العشاء لغة أول نضام الليل والمعنى انتهى عن تسمية المغرب بالعشاء
كما تفعل الأعراب فإذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها اذ من رجع إليه
خصمه فقد غلبه وقد اختلف في علته انتهى عن ذلك فقيهل في خوف التباس المغرب
بالعشاء وقبل العلية الجامعة أن تسميتها بالعشاء مخالفة لأذن الله فانه سمى الأولى المغرب
والثانية العشاء الآخرة وقيل غير ذلك والله أعلم

*(باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة
في بقا وقتها المختار إلى نصف الليل)*

أن البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب قال ابن المنير في البخاري في هذه الترجمة على من كره إعادة

الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة ٣١٢ وعده من البلادة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب

على المستفيد الذي لا يحفظ
من مرة اذا استعاد ولا عذر
للمفيد اذا لم يعد بل الاعادة عليه
آ كذا من الابتداء لان الشروع
مازله وقال ابن ابي شيبة في
الثلاث غاية ما يقع به العذر
والبيان (وان أقي على قوم فسلم
عليهم - لا عليه - ثلاثا) أي ثلاث
مرات ويشبه أن يكون ذلك عند
الاستئذان حديث اذا استأذن
أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع
وعورض بأن تسليمة الاستئذان
لا تنفي اذا حصل الاذن بالاولى
ولا تثبت اذا حصل بالنامية نعم
يحتفل أن يكون معناه انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على
قوم سلم تسليمة الاستئذان وادا
دخل سلم تسليمة التحية ثم اذا قام
من المجلس سلم تسليمة الواع
وكل سنة (عن أبي موسى)
الاشعري (قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاثة لهم أجران أولهم رجل
وكذا امرأة (من أهل الكتاب)
التوراة والانجيل لما نظاهرت
نصوص الكتاب والسنة
حيث يطلق أهل الكتاب أو
الانجيل فقط على القول بان
النصرانية نامضة لليهودية
كذا قرره جماعة حل كونه قد
(آمن بنبيه) موسى او عيسى
عليهما السلام مع ايمانهم
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
المنعوت في التوراة والانجيل
الماخوذ من ايثاقه على سائر النبيين وامهم

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت
اصلاة رواء الدار قطنى) الحديث قال لدار قطنى في الغرائب هو غريب وكل رواه
ثقات وقد رواه أيضا بن عساكر والبيهقي وصحح وقفه وقد ذكره الحاكم في المدخل
رجعه له مثالا لما رفته المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن
عبد الله بن عمر مرفوعا ووقف صلاة المغرب الى أن يذهب حمرة الشفق قال ابن خزيمة
ان صحته هذه اللطفة أغنت عن جميع الروايات لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلي وابن عباس وعبد الله
ابن الصامت وشاذ بن أسوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء قال المصنف رحمه الله وهو يدل
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الاصول مشهور والحديث
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبد الله
من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناصر من أهل
البيت والشافعي وابن أبي ايمى والثوري وابو يوسف ومحمد بن النعمان والخليل والفراء
من أئمة اللغة قال في القاموس الشفق الحرة ولم يذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي
والمزني وبه قال الباقر لى هو الايض واحتجوا بقوله تعالى الى غسق الليل ولا غسق
قبل ذهاب البياض ورد بأن ذلك ليس مانع كالنجوم وقال أحمد بن حنبل الاسمر
في الصحارى والايض في البقيان وذلك قول لا دليل عليه ومن حجج الاولين ما روى
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة أشهر أخرجه أحمد
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبل غيموبة الشفق قال
ابن سبيل الماس في شرح الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمعارب ان البياض
لا يعيب الا عند ثلث ابدل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به فصح
بقيننا ان وقتنا دخل قبل ثلث الليل الاول بيقين فقد ثبت بالنص انه داخل قبل مغيب
الشفق الذي هو البياض فتيين بذلك يقيننا ان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى
وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق اجماعا لما تقدم في حديث جبريل وفي حديث
التعليم وهذا الحديث وغير ذلك رأينا آخره فسيأتى الخلاف فيه (وعن عائشة قالت

أعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليله بالعمرة فنادى عمر نام النساء والصبيان فخرج
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما ينتظروها غيركم ولم تصل يومئذ الا بالمدينة ثم
قال ما لوها فبين أن يعيب الشفق الى ثلث الليل رواء النسائي) الحديث رجال اسناده
في سنن النسائي رجال الصحيح لاشيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق
عليه من حديثها بنحوه هذا اللفظ وفي الباب عن زيد بن خالد اشار اليه الترمذي وعن
ابن عمر عندهم مسلم وعن معاذ عند أبي داود وعن أبي بكر رواء الخلال من حديث عبد الله
ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عند البزار وعن أبي سعيد وعائشة وأنس وأبي

أى بانه هو الموصوف في الكتابين وقد ثبت ان الآية الكريمة هي قوله تعالى ٣١٣ أولئك يؤتون أجرهم مرتين موافقة

لهذا الحديث لانهم انزلت في طائفة منهم آمنه اكمل الله ابن سلام وغيره وباقى ما في ذلك من المباحث في باب ان شاء الله تعالى (و) انشأ (العبد المملوك) أى جنس العبد المملوك (اذا ادى - ق الله تعالى) أى كالصلاة والصوم (وحق موليه) يسكون الياسج مع مولى تحصل مقابله الجمع في جنس العبد يجمع المولى ارب يدخل ماله كالعبد مشترك بين موال والمراد من خدمتهم ووصف العبد بالمولك لان كل الناس عباد الله فيز به يكونه مملوك كالناس (ر) الثالث (رجل كانت عنده امه) زاد في رواية الاربعه بطاها بالهجرة فاقبها) لتخلق بالاخلاق الحسنة (فاحسن تاديبها) بلطف ورفق من غير صف (وعاها) ما يجب تعليمه من الدين (فاحسن تعليمها) اعتمها فزوجه) بعد ان اصدقها (فلا اجرا) الضمير يرجع الى الرجل لاخير وانما لم يقتصر على قوله لهم اجر ان مع كونه داخل في الثلاثة بحكم العطف لان الجهة كانت فيه متعددة وهي التاديب والتعليم والعقوبات واتزوج وكانت مظنة أن يستحق من الاجر أكثر من ذلك فاعاد قوله فلا اجر ان اشارة الى أن المعتبر من الجهات أمران

هريرة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وسأني قوله أعتم أى دخل في العتمة وناهى آخرها والعتمة لغة حلب بعد هوى من الليل بعد ما من الصلابة والمراد من الصلاة العشاء وانما سميت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت وفي القاموس والعتمة محركة ثلث الليل الاول بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة اه وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها وقد اختلف العلماء هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها وهما مذهبان مشهوران للسلف وقولان لمالك والشافعي فذهب فريق الى تقديمها بل التأخير محض بجم هذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب وذهب فريق آخر الى تفضيل التقديم محض بآيات العامة الغالبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي التقديم وانما أخرها في أوقات بسيرة لبيان الجواز والشغل والعدول ولو كان تأخيرها أفضل لوانطاب عليه وان كان فيه شقة ورد بان هذا انما يتم لولم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم الا مجرد الفعل لها في ذلك الوقت وهو ممنوع لورود الاقوال كما في حديث ابن عباس وأنى هريرة وعائشة وغير ذلك وفيها تنبيه على أهمية التأخير وعلى ان ترك المواظبة عليه لما فيه من المنفعة كما صرح بذلك الأحاديث وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعارض هذه الأقوال وأما ما ورد من أهمية أول الوقت على العموم فأحاديث هذا الباب خاصة فيجب بناؤه عليها وهذا لا بد منه قوله لم تصل يومئذ بالمدنية أى لم تصل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة بالمدنية ذكره تافى الفتح قوله فيما بين أن يغيب الشفق الخ فقد تقدم ان تحديد أول وقت العشاء بغيبوبة الشفق أمر مجمع عليه واعا وقع خلافه هل هو الاحرأ والايضر وقد ساف ما هو الحق (وعن جابر بن سمرة قول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر

العشاء الآخرة ورواه أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة وابن عثمة وابن كفاوية وابن العتمة فيما بين

أن يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول أخرجه البخاري وعن أنى هريرة قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن أتو على امتي لأمتمهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث

الليل أو نصفه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه الحديث الاول يدل على استحباب مطاق التأخير له عشاء وحوا ووصفها بالآخرة لانه لا كراهة في ذلك وقد حكى عن الاسمعي الكراهة والحديث الثاني يدل على استحباب تأخيرها أيضا وامتداد وقتها الى ثلث الليل والحديث الثالث فيه التصريح بان ترك التأخير انما هو للمشقة وقد تقدم الكلام في ذلك وفيه بيان امتداد الوقت الى ثلث الليل أو نصفه وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر ابن الخطاب والشافعي وعمر بن عبد العزيز الى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث جابر بن عبد الله وحديث أبي موسى في التعميم وقد تقدم وفي قول للشافعي ان آخر وقتها نصف الليل واحتج بما تقدم في حديث عبد الله بن عمرو في باب أول وقت العصر وفيه وقت صلاة العشاء الى نصف الليل ويحدث أبي هريرة المدكورهما ويحدث عائشة وأنس وأبي سعيد رسلان وغير ذلك وهذه الأحاديث المصير اليها متعين لوجوه الاول لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة الثاني اشتمالها على الأقوال والأفعال

مختصة بالامام في حق الاعتبار الا في العتق ٣١٤ والتزوج وانما ذكر الاخيرة لان التأديب والتعليم اكمل للاجر اذا تزوج

المرأة المؤدبة المعانة أكثر بركة وأقرب الى أن تعين زوجها على دينه وعطف به في العتق وفي السابق بانقضاء التاديب والتعليم يتبعان في الوطء بل لا بد منه ما فيه والعق يقتل من صنف الى صنف ولا ينبغي ما بين الصنفين من البعد بل من الضدية في الاحكام والمناسقات في الاحوال فتاب انظروا الى التراخي بخلاف التاديب وغيره مما ذكر وما ذالم بطا الامنة لكان ادبها هل له اجر ان ام لا فالجواب ان المراد تمكنه من وطئها شرعا وان لم يطأها وانما عرف العبد ونكر رجل في الموضعين الاخيرين لان المعروف بلام الجنس كالنكرة في المعنى وكذا لايمان في العبد باذون القسم القول لانهم اطرف وآمن حال وهي في حكم الظرف لان معنى جازيلا بكا في وقت الركوب وحاله اذ يقال في وجه الخازنة الاشعار بمائة عظيمة وهي ان الامار بيبه لا ينبغي في الاستقبال الاجرين بل لا بد من الايمان في عهدته حتى يستحق اجرهم بخلاف العبد فانه في زمان الاستقبال يستحق الاجرين أيضا فاقبأذا التي للاستقبال قاله البرماوى كالكرماني وتعقبه في النسخ فقال هو غير مستقيم لانه مشق فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقا عليه بين الرواة بل هو عند البخاري وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله ايمارجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم الموحدة

وتلك أفعال فقط وهي لا تتعارض ولا تعارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع كونها في الصحيحين فالحق ان آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب البحر من ان النصف مجمل فصله خبر جبريل فليس على ما ينبغي وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد الى الفجر لحديث أبي قتادة عنده مسلم وفيه ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الاخرى فانه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الا صلاة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالاجماع وأما حديث عائشة الا ترى بلانظ حتى ذهب عامة الليل فهو وان كان فيه اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنه مؤول للمناسبات (وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل الظهر بالهجرة والعصر والشمس نقيصة والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احما ما يؤخرها وحيا فانه يهل اذا رآهم اجتمعوا يهل وادار آهم يبطون آخره اصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلح بغلس متفق عليه) قوله بالهجرة هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك من الهجرة وهو الترك لان الناس ينكرون التصرف حينئذ شدة الحر ويقلون وقد تقدم تفسيرها ينحصر من هذا قوله والشمس نقيصة أى صافية لم تدخلها صفرة قوله اذا وجبت أى غابت والوجوب السقوط كما سبق قوله اذا رآهم اجتمعوا فيه مشروعية ملاحظة احوال المؤمنين والمبادرة بالهجرة مع اجتماع المصلين لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا لتأذى بعضهم وأما الاعتذار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولانه من باب المعاونة على البر والتقوى قوله بغلس الغلس بحركة ظله آخر الليل قاله في انما موس والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيدا بعدم اجتماع المصلين (وعن عائشة قالت اعتم الى صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى قام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لوقت الولا ان أشق على امتي رواه مسلم والشافعي) قوله أعتم قد تقدم الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل قال النووي التأخير المذكور في الاحاديث كما تأخير لم يخرج بعد عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المنهور والمراد بعامة الليل كثير منه وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه لوقت ولا يجوز ان المراد به القول ما بعد نصف الليل لانه لم يقل أحد من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لولا ان أشق على امتي فيه تصريح بما قدمنا من ان ترك التأخير انما هو للمشقة والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة تاتظرونوها قال أنس كأي انظر لي ويص خاتمه لم تقدم متفق عليه) قوله قد صلى الناس أى المعهودون هم صلى من المسلمين اذ ذلك قوله ويص خاتمه هو بالباء

عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله ايمارجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم الموحدة

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ٣١٥ خرج) من بين صفوف الرجال الى صفوف

النساء (ومعه بلال) بن أبي رباح الحبشي واسم امه حسانة وفي رواية معه بلال وواو (قطن) صلى الله عليه وآله وسلم (انه لم يسمع النساء) حين اجمع الرجال (فوعظهن) بقوله اني رأيت كن أكثر أهل النار لا تكن تكثرون اللعن وتكثرون العشير وهذا أصل في حضور النساء بمجالس الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة (وأمرهن بالصدقة) النفلية لما رأهن أكثر أهل النار لانها معاملة لكثير من الذنوب المدخلة النار أولاً انه كان وقت حاجة الى المواساة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوء البر (فجعلت المرأة تلقى السرط) بضم القاف وسكون الراء الذي يعلق بشحمة أذنها (والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يلبس منه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في صارفه لانه يحرم عليه الصدقة وحذف المنعول للعلم به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن مضر (رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله من أهدأ الناس بشفاعتك يوم القيامة قال) اي صلى الله عليه وآله وسلم (والله لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني) بضم اللام وقصها لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لما رأيت) اي للذي رأيت (من حرصك على الطائع والعاصي) بشفاعتي يوم

الموحدة والصادق المسملة البريق والخاتم يكسر الماء وقصها ويقال أيضا خاتام وخيتام أربع لغات قاله النووي والحديث يدل على مشروعيته تأخير صلاة العشاء والتعليل بقوله اما انكم الخ يشعربان التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار للصلاة ومنظر الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال ما تنظر نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة بصلاة العشاء حتى ذهب نخوم من شطر الليل قال فجاء فصلى بنا ثم قال خذوا مقامكم فان الناس قد أخذوا مضاجعهم وانكم لم تزالوا في صلاة منذ انتظروها ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لآخرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والشافعي وابن خزيمة وغيرهم واسناده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه ليكن يؤاخذ على ذلك قوله شطر الليل الشطر نصف الشيء وجرؤه ومنه حديث لا سراة موضع شطرها أي بعضها قاله في القاموس قوله ولولا ضعف الضعيف هذا نص يرجح باهلية التأخير ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة والحديث من صحيح من قال بان التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك قال المصنف رحمه الله قلت قد ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه السلام قولاً وفعلاً وهو يثبت زيادة على أخبار ثلث الليل والاخذ بالزيادة أولى اه وهذا صحيح قد أسلفنا ذكره

* (باب كراهية النوم قبلها والنوم بعدهما الا في مصلحة) *

(عن أبي هريرة الاسلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يستحب ان يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدهما رواه الجماعة) وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن أنس أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس رراه القاضي أبو الطاهر الذهلي وعن ابن مسعود وسليمان قال الترمذي وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورخص في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الأحاديث على الكراهية ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد كرهه جماعة واعلظوا فيه منهم ابن عمر وعمر وابن عباس واليه ذهب مالك ورخص فيه بعضهم عليه السلام وأبو موسى وهو ذهب الكوفيين بشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه اصلاتها وروى عن ابن عمر أنه واليه ذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان ذلك جائز ان علم من نفسه البتة قبل خروج لوقت بعاد أو يكون معه من يوقظه والاهلة في الكراهة قبلها الثلاث يذهب النوم بصاحبه ويستغفره فتفتوته أو يفتوته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها احتج من قال بالكراهة بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهة بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعمى بالعشاء حتى ناداه عمر نام النساء والصبيان ولم يشكروا عليهم وبحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها الحديث) اول روي بقى بعض حرصك في بيانية على الاول وتبعية ضمنية على الثاني (امع الناس)

التيامة) أي في يوم القيامة (من) ٣١٦ أي الذي (قال لا اله الا الله) مع قول محمد رسول الله حال كونه (خاصا) من

النشر في رواية مخرجا (من) قوله (أوردته) شك من الرازي وقد يكتفى بالبطق باجدا الجزأين من كذا. اشم ادة. ان صار شعاعا لمجموعهما واتي بالقلب للتاكيد اذا الاخلاص عمله القلب ولو صدق بقاءه ولم يتلفظ دخل في هذا الحكم امكن لا فخر لكم عليه بالدخول الا ان يتلفظ فهو للحكم باسحقاق الشفاعة لا انفس الاستحقاق وافعل هنالك على باب الجبل يعني سيد الناس من نطق بالتم اذ قيل أو التفضيل بحسب المراتب اي هو اسعد ممن لم يكن في هذه المرتبة من الاخلاص المؤكد البالغ غاية والدليل على ارادة تأكيد ذكر القلب لانه محل اخلاص كما مر وقال البدر الدمايني حله ابن بطال يعني قوله مخلصا على الاخلاص العام الذي هو من لوازم التوحيد وورده ابن المنير بان هذا لا يحلونه مؤمن فتعطر صبغة أفعل وهو لم يسأله عن يستأهل شفاعته وانما سأل عن أسعد الناس به فيمن في ان يحمل على اخلاص شخص مختص ببعض دون بعض ولا يحمي تفاوت رتبة قول في الفتح وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمة التوبة اذ لا تعبه به بل تقول في قوله من قال انتهى (عن عبد الله بن عمر بن لعاصي رضى الله عنهما) نه (فل سمعت رسول الله

السلامة فآخرها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ولم يشكر عليهم قال ابن سيد الناس وما رأى هذا من هذا الباب ولا نعلمهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهي عنه وانما هو من السنة التي هي مبادئ النوم كما قال وسنان اقصد ما نعلم من فرقت * في جفنه سنة واما بنات رقدنا اشار الحافظ في الفتح الى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهي عنه قول والحديث بهذا سيا في الخلاف في ذلك (وعن ابن مسعود قال جذب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السمر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال بدب يعني زجرنا عنه ثم اناعنه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح وقد اشار اليه الترمذي وذكره الحافظ ابن سيد الناس في شرح الترمذي ولم يعقبه بما يوجب ضعفه وقد اخرج الامام احمد والترمذي عن ابن مسعود وشيوخه من وجه آخر بالنظر في هذه الصلاة يعني العشاء الاخره الا لا احد من رجاله مصل أو مسافر روى الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاسكان من حديث عائشة مرفوعا بالنظر لاهل الثلاثة مصل أو مسافر أو عروس قول جذب هو يجيم فداي مهله مفتوحتين فباء كمنع وزنا ومعنى رمته سنة مجذبة في جملة الكراهة السمر بعد العشاء وسيا في الخلاف في ذلك (وعن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهرع عند أبي بكر الليلة كذلك في الاخر من أمر المسلمين وانما روى أحمد والترمذي الحديث حسنه الترمذي أيضا وقد أخرجه النسائي ورجال الصحيح وانما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة وعمر وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند البخاري ومسلم وقد ذكرنا لفظه في شرح حديث أبي برزة وعن أوس بن حذيفة أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس وسيا في الحديث استدله على عدم كراهة السمر بعد العشاء الحاجة قال الترمذي وقد اخذت أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم في السمر بعد العشاء فيكم قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء وخصص بعضهم اذا كان في معنى العلم وما لا بد منه من الجواز وكثر الحديث على الرخصة وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السمر بعد العشاء اذا كان الحاجة دينية عامة وخاصة وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة وطريقة الجمع بينهما ان توجيه أحاديث الماع الى الكلام المباح الذي ليس فيه فائدة تعود على محبة وأحاديث الجواز الى ما فيه فائدة تعود على المنكح أو يقال دليل كراهة الكلام والسمر بعد العشاء عام مخصوص بدليل جواز الكلام والسمر بعد العشاء في الامور العائدة الى مصالح المسلمين قال النووي واتفق العلماء على كراهة الحديث بعد ما كان في خير قيل وعلة الكراهة ما يؤدى اليه السمر من محبة غلبه النوم آخر الدليل عن القيام لصلاة الصبح في جماعة أو الا انهم في وقت النضلة والاختيار أو القيام للورد من صلاة أو قراءة في حق من عادته ذلك ولا أقل لمن آمن من ذلك من التكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعة

صلى الله عليه وآله وسلم) أن كلامه حال كونه (يقول) أي في حجة الوداع كما عند أحمد ولا يطعن في حديث (وعن

أبي امامة (أن الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعاً يتزعمه) وفي رواية ٣١٧ ينزعه (من العباد) بأن يرفعه إلى السماء

أويموه من صدورهم (ولكن يقبض العلم بقبض أرواح العلماء) وموت جلتسه واظهر في وضع الانصار لزيادة تعظيم المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد بعد قوله الله أحد قال ابن المنبر محو العلم من الصدور جازئ في القدرة الا ان هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى اذا لم يبق) بكسر القاف من الابقاء وفيه ضمير يرجع الى الله تعالى أي حتى اذا لم يبق الله (عالماً) وفي رواية لم يبق عالم من البقاء ولمسلم حتى اذا لم يبق عالماً اخذ الناس رؤساً بضم الراء والهزمة والتنوين جمع رأس ولا يذركا في الفتح رؤساء بفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (بجها لا) بالضم والتشديد (فسئلوا) بضم السين أي فسألهم السائل (فاقتوا) له (بغير علم) وفي رواية ابى الاسود عند البخاري في الاعتصام فيثبثون برأيهم (فضلوا) من الضلال أي في أنفسهم (وأضلوا) من الاضلال أي اضلوا السائلين واستدل به الجمهور على جواز خلو الزمان عن مجتهد خلافاً للعناية لا دلة أخرى تدل عليه والله الامر يفعل ما يشاء (عن ابى سعيد الخدري) رضي الله عنه وهو سعد بن مالك (قال قال النساء) وفي رواية قالت وكلاهما جائز في فعل الله الجمع (لأن النبي صلى الله عليه وآله) اجتمع (فاجعل) أي انظر لنا فاعل

(وعن ابن عباس قال رقت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندها لا نظرك كيف صلاة رسول صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال فحدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل ساعة ثم رقد وساق الحديث رواه مسلم) الحديث استدله به من قال بجواز السمر طاقلاً ان تحدث الواضع صلى الله عليه وآله وسلم لم يقيد بما فيه طاعة ولا بأس بتقييده بما فيه طاعة جميعاً لا دلة كما سبق على انه يمكن ان يكون وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز ولا إشعار بالمنع من حكم الادلة القاضية بمنع السمر على التحريم ويمكن ان يقال ان العلة التي ذكرناها الكراهة منتهية في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لانه من غلبة النوم وعروض الكسل ويجب بمنع أمنه من غلبة النوم مسنداً بنومه في الوادي وأما منعه من عروض الكسل فمسلماً ان لم يكن ذلك من الامور العارضة لطبيعة الانسان الخارجة عن الاختيار

(باب تسميته بالعشاء والعقمة)

(عن مالك عن حمى عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستموا عليه لاستموا وعليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العقمة والصبح لآتوهمما ولوحبوا متفق عليه زاد أحد في روايته عن عبد الرزق فقلت لمالك ما تكلم ان تقول العقمة قل هكذا قال لدى حديثي) قول لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول أي من مزيد الفضل وآثره لاجر قوله لا توهم أي لا توأهل لذي يدان فيه جماعة وهو المسجد قوله ولوحبوا أي زحفوا اذا أمنهم مانع من المشي كما يزحف الصغير ولا بن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء ولوحبوا على المرافق والركب الحديث يدل على استحباب اقامة بوظيفة الاذان والملازمة للصف الاول والمسايرة الى جماعة العشاء والتجسس أي الكلام على ذلك ويدل على جواز تسمية العشاء بالعقمة وقد ورد من حديث عائشة عند البخاري بلانظ اعتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعقمة ومن حديث جابر عند البخاري أيضاً باللفظ صلى لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء وهي التي تدعو الناس للعقمة ومن حديث غيره أيضاً وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر الا في فقال الحووي وغيره الجواب عن حديث أبي هريرة من وجهين أحدهما انه استعمل ايمان الجواز والنهي عن العقمة للتبرية لا للتحريم وإثاني انه يحتمل انه خوطب بالعقمة من يعرف العشاء فخطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العقمة لانه أشهر عند العرب وانما كانوا يلقون العشاء على المغرب كما في صحيح البخاري ومسلم بافظ لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال والاعراب تقول هي العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام عليه وقيل ان النهي عن تسمية العقمة عقمة ناهي للجواز وفيه انه يحتاج في مثل ذلك الى معرفة التاريخ والعلم بتأخر حديث لمنع قال الحافظ في التلخيص ولا يعد ان ذلك كان جائزاً

(وسلم علياً عليك الرجال) بلازمتهم لك كل الايام يعلمون الدين ونحن نساء ضعفة لا نقدر على من اجتمعهم (فاجعل) أي انظر لنا فاعل

(لثابوتا) من الايام تغلف فيه يكون نشوة ٣١٨ (من نفسك) اى من اختيارك لامن اختيارنا وعبر عن التعيين بالجعل

ولما كثر اطلاقهم له من واعي لثلاث غلب السنة الجاهلية على السنة الاسلامية ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رووا النهي استعملوا التسمية المذكورة واما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فادفع الالتباس بالمغرب والله اعلم اهـ (وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعقون بالابل رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وفي رواية لمسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء وانها تعتم بحلاب الابل) الحديث أخرجه نحوه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد حسن قاله الحافظ وأخرج نحوه أيضا البيهقي وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر وكان ابن عمر اذا سمعهم يقولون العقيقة صاح وغضب وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال له ميمون بن مهران من أول من سمى العشاء لعقة قال الشيطان والحديث يدل على كراهة تسمية العشاء بالعقة وقد ذهب الى ذلك ابن عمر وجماعة من السلف ومنهم من قال بالجواز وقد نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ومنهم من جعله خلاف الأولى وقد نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره قال الحافظ وهو الراجح واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المتقدم وقد تقرر ان جواز المصير الى الترجيح مشروط بتعذر الجمع ولم يتعذر هنا كما عرفت في شرح الحديث الاول قوله يعقون قد تقدم تفسير ذلك في باب وقت صلاة العشاء

(باب وقت صلاة النحر وما جاء في التغليس به والاسفار)

قد تقدم بيان وقتها في غير حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم يتقلبن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس رواه الجماعة والبخاري ولا يعرف بعضهم بعضا قوله نساء المؤمنات صورته صورة اضافة الشيء الى نفسه واختلاف في تأويله وقد يدره وقيل تقديره نساء لانفس المؤمنات وقيل نساء الجماعات المؤمنات وقيل ان نساء هذه بمعنى القاضلات أى فاضلات المؤمنات كما ينال رجال القوم أى فضلاءهم ومقدموهم وقوله كن قال الكرماني هو مثل أكاوني البراغيت لان قياسه الافراد وقد جمع قوله متلفعات هو بالعين المهملة بعد الفاء أى متجللات ومتلفعات والمروط جمع مروط بكسر الميم الاكسية المعجمة من خز أو صوف أو غير ذلك قوله لا يعرفهن أحد قال الداودي معناه ما يعرفن نساءهن أم رجال وقيل لا يعرفن أعيانهن قال النووي وهذا ضعيف لان المتابعة في النهار أيضا لا يعرف عيها فلا يتيق في الكلام فائدة وتعقب بان المعرفة انما تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الاول لعبر عنه بنى العلم قال الحافظ وما ذكره من أن المتابعة بالهمز لا يعرف عيها فيه نظر لان لكل امرأة هيئة غريبة الهيئة الاخرى في الغالب

لانه لازمه (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوما) ليعلمن فيه (لقيم فيه) أى في اليوم الموعود به (فوعظهن) أى فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقيم من فوعظهن من فوعظ (واصرهن) بامور دينية (فكان فيما قال لهن ما يمكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان التقدير (لها ما يجاباس البارقات امرأة) من قدم (الثيب) والسائلة هى أم سليم كما عند أحمد والطبراني أو أم أيمن كما عند الطبراني في الاوسط أو أم مبشر كما بينه البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (الثيب) وحكم الرجل في ذلك كالمرأة كما ساقى التنصيص عليه في الجنائز (وفي رواية عن أبي هريرة رضى الله عنه ثلاثة لم يبلغوا الحنث) بكسر الاول أى الاثم والمعنى أنهم ما تواقبوا بل بلغوا فلم يكتب الحنث عليهم ووجه اعتبار ذلك ان الاطفال اعلق بالقلوب والمصيبة بهم عند النساء أشد لان وقت الحضنة قائم والسرف فيه أنه لا ينسب اليهم اذ ذاك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعدوان اطفال المسلمين في الجنة وان مات له ولد ان حجاب من النار (عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقلت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا) سهلا لا يناقش فيه (قالت) عائشة (نقال) ٢١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما

ذلك العرض) بكسر الكاف لانه خطاب المؤنث أى عرض الناس على الميزان (ولكن من فوقن الحساب) أى من فائضة الله الحساب أى من اسمة صهي حسابه وأصل المناقشة الاستفراج ومنه نقش الشوكه اذا استخرجها والمراد هنا المبالغة فى الاستيناف (يم لك) بكسر اللام واسكان الكاف جواب من الموصول المتضمن معنى الشرط ويجوز رفعه لان الشرط اذا كان ماضيا جاز فى الجواب الوجهان والمعنى ان تحرير الحساب يقضى الى استحقاق العذاب لان حسنات العبد متوقفة على القبول وان لم تحصل الرحمة المقتضية للقبول لاتقع النجاة قال فى الفتح وفى الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهيم معاني الحديث وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يتخير من المراجعة فى العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب وتناوت الناس فى الحساب وفيه ان السؤال عن مثل هذا يدخل فيما يخص الصحابة عنه فى قوله تعالى لاتسألوا عن اشياء وفى حديث أنس كانوا ينالون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شئ ووقع نحو ذلك لغير عائشة فى حديث حفصة انها لما سمعت لا يدخل النار احدث من

ولو كان بدنه مغطى قال الباقى وهذا يدل على انهن كن سافرات اذ لو كن متقنعات لكان المنافع من المعرفة تعطيتن لا التغليس قوله من الغلس من ابتدائية أو تعليلية ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة انه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه لان هذا الخبر عن رؤية المتلقة على بعد وذلك الخبر عن رؤية الجليس والحديث يدل على استصحاب المبادرة بصلاة الفجر فى أول الوقت وقد اختلف العلماء فى ذلك فذهب العشرة ومالك والشافعى وأحمد وإسحق وأبو ثور والإزعى وداود بن على وأبو جعفر الطبرى وهو المروى عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة الى أن التغليس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحازمى عن بقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبي مسعود الانصارى وأهل الحجاز واحتجوا باحاديث المذكرة فى هذا الباب وغيرها وانصريح أبي مسعود فى الحديث الاتى بانها كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغليس حتى مات ولم يعد الى الاسفار وذهب السكوفيون أبو حنيفة وأصحابه والثورى والحسن بن حى وأكثر المراقبين وهو مروى عن على عليه السلام وابن مسعود الى ان الاسفار أفضل واحتجوا بحديث أسفروا الفجر وسبأنى ونحوه وقد أجاب القائلون بالتغليس عن أحاديث الاسفار باجوبة منها أن الاسفار التبيين والتحقيق فليس المراد التبيين الفجر وتحقق طلوعه ورد بها أخرجه ابن شعبة وإسحق وغيرهما بلفظ ثوب بصلاة الصبح باللال حين يصبر القوم مواقع ثوبهم من الاسفار ومنها ان الامر بالاسفار فى الالبالى المقمرة فانه لا يتحقق فيها الفجر بالاستظهار فى الاسفار وذكر الخطبى انه يحتمل انهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين الفجر الاول والثانى طالبا للثواب فتميل لهم صلوا بعد الفجر الثانى وأصبحوا بها فانه أعظم لاجركم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيه أجر فالجواب انهم يؤجرون على قيتهم وان لم تصح صلاتهم لقوله اذا اجتهد الحاكم فاخطأ له أجر وقال أبو جعفر الطحاوى انما يتفق معانى آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة الصبح مغلسا ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسفرا وهذا خلاف قول عائشة لانها حككت أن انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد اسفروا ودخلوا فى الاسفار جدا لا ترى الى أبي بكر رضى الله عنه حين قرأ البقرة فى ركعتى الصبح قبل له كادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم

يجدنا قائلين (وعن أبي مسعود الانصارى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفروا ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفروا أبو داود) الحديث رجاله فى سنن أبي داود رجال الصحيح وأصله فى الصحيحين والنسائى وابن ماجه وانظره سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نزل جبريل فاخبرنى بوقت الصلاة فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه بحسب ما صابحه خمس صلوات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهيدا يدبرها والحديث قال آليس الله يقول وان منكم الاواردها فاجبت بقوله ثم يحيى

ظهور العموم في الحساب والورود والظلم فاذن لهم ان المراد في كل منها امر خاص ولم يقع مثله من الصلوات الا لقلب لا مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكل فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل نعمتنا كما قال تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذا رأيتم الذين يدألون عن ذلك فهم الذين سعى الله فاحذروهم ومن ثم انكر عمر على صبيغ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه (عن أبي شريح) بضم الشين وفتح الراء خويلد بن عمرو ابن مخرم الخزاعي الكوفي - ثمانية مائة وستين (رضي الله عنه) وله في البخاري ثلاثة أحاديث (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النسخ) أي ثاني يوم فتح مكة في العشرين من رمضان السنة الثامنة من الهجرة يقول قولاً سمعته أذناي أصله أذنان لي فسقطت النون لاضافته اليه المتكلم أراد انه بالغ في حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذ به بواسطة وأقرب التثنية تأكيداً (رواه قباي) أي حفظه وحقق فهمه وثبت في عقله معناه (وابصرته عيناى) بقاء التثبيت كسمعة أذناى لان كل ما هو في الانسان من الاعضاء ثلثان كاليد والرجل والعين والاذن فهو مؤنث بخلاف الانف جمعا

على الظهر حين تزول الشمس وربما أخرها حين اشتد الحر ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء قبل ان تدخلها الصفرة فينصرف الرجل من الصلاة فجاء في ذاك الحيلة قبل غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الافق وربما أخرها حتى يجمع الناس ويصلي الصبح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهم انتم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر ولم يذ كر رؤيته لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا أبو داود قال المذرى وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها عن آخرهم ثقات والزيادة ممن الثقة مقبولة اه وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سيد الناس اسناده حسن قوله فاسفر بهم قال في القاموس سفر الصبح يسفر اضاء واشرق اه والغسل بقايا الظلام وقد مر تفسيره والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل من الاسفار ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات وبذلك احتج من قال باستحباب التغليس وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الاحاديث (وعن انس عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نتم قنأ الى الصلاة قلت كم كان مقدرا بين ما قال قد رخصت في آية متفق عليه) الحديث أخرجه ابن حبان والنسائي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا انس اني أريد الطعام اطعم في شياً بجفنته بقروا فانه ماء وذلك بعد ما أذن بلال قال يا انس انظر رجلا ياكل حتى فدعوت زيد بن ثابت فجاء فتسبح معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة الحديث يدل أيضا على استحباب التغليس وان أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام وشرب والمدة التي بين الفرج من السجود والدخول في الصلاة وهي قراءة التمسين آية هي مقدرة لوضوء فاشعر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اسفر وابل الفجر فانه أعظم للأجر رواه الترمذي هذا حديث حسن صحيح) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني قال الحافظ في التلخيص وصححه غيره واحدا قال وأبعد من زعم انه ناسخ للصلاة في الغسل وقد احتج به من قال بمشروعية الاسفار وقد ندم الكلام عليه رعى الجمع بينهما وبين أحاديث التغليس وقد تقررت في الاصول ان الخطاب الخاص بنا لا يعارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامر بالاسفار لا يشل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا على طريق التصوصية ولا الظهور فلازمته للتغليس وموته عليه لا تقيد في مشروعية الاسفار للامة لولانه فعل ذلك وقوله معه الصحابة لكان ذلك مشعرا بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير الى التأويل كما في (وعن ابن مسعود قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغيبه ميقاتها الاصلتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ ميقاتها مبق عليه ولم لم قبل وقتها بغسل واحد والبخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقدمنا

والرأس والمعنى انه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالروية والمباشرة ٣٢١ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أى بالقول الذى أحدثك

(سبح الله) تعالى بيان لقوله تكلم به (واثنى عليه) من باب عطف العام على الخاص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان مكة حرمها الله عز وجل يوم خاق السموات والارض ولم يحرمها الناس) من قبل أن ينسبهم واصطلاحهم بل حرمها الله تعالى بوجبه فتحريمها ابتداء من غير سبب يهزى لاحد فلا مدخل فيه لنبي ولا غيره ولا تنافي بين هذا وبين ما روى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام حرمها اذ اراد ان يبلغ تحريم الله واطهره بعد أن رفع البيت وقت الطوفان واندرست حرمتها واذا كان كذلك (فلا يحل لامرئ) بكسر الراء كالهزاة اذ هي تابعة لها في جميع أحوالها أى لا يحل لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم الآخر) يوم القيامة اشارة الى المبدأ والمعاد (أن يسفك بها دما) بكسر القاء وقد انضم وهما لغتان قال في العباب فسكت الدم اسفكه وأسفكه سفكا وهو صب الدم والمراد به القتل وفي رواية فيها بدل بها والباء بمعنى في (وأن) لا يعصديها) بفتح الهمزة وكسر الصاد أى يقطع بالعضد وهو آلة كالقاس (نخرة) أى ذات ساذ ولا زيد لنا كيد معنى النفي أى لا يحل له ان يعصده (فان) ترخص (أحد)

جمعاً فصلي الصلاتين كل صلاة وحدها باذان واقامه وتعشى بينهما ما ثم صلى حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر ومثل يقول لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوائجان وقتهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم الناس جمعاً حتى يعقوا وصلاة الفجر هذه الباعة) قوله يجمع بجمع مقتضى فهم ساكنة فعين مهملة وهي المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وأيام جمع أيام معنى أفاده القاموس وانما سميت المزدلفة جمعاً لان آدم اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها أى دنا منها وروى عن قتادة انه قال انما سميت جمعاً لانه يجمع فيه بين الصلاتين وقيل وصفت بفعل أهلها منهم يجمعون بها ويردلقون الى الله أى يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قوله حتى يعقوا أى يدخلوا في العقيقة وقد تقدم بيانها وتام حديث ابن مسعود في البخاري بعد قوله وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعنى ابن مسعود لو ان أمير المؤمنين أفاض إلا أن أصاب السنة فأدري أقوله كان أسرع أم دفع عثمان فلم يزل يابى حتى رمى جرة العقبة يوم النحر انتهى والحديث استدل به من قال باستحباب الاسنار لان قوله قبل ميقاتها قديين في رواية مسلم انه في وقت الغلس فدل على ان ذلك الوقت أعنى وقت الغلس متقدم على ميقات الصلاة المعروف عند ابن مسعود فيكون ميقاتها المعهود هو الاسنار لانه الذى يتعقب الغلس فيصالح ذلك للاحتجاج به على الاسنار وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابى ربيع قال كنت مع ابن عمر فقلت له اى أصلى معك ثم ألتفت فلا أرى وجهه جلسنى ثم أحيا باتسفر فقال كذلك رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى واحببت ان أصليها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصليها واه أحد الحديث في استناده أبو الريح المذکور وقال الدارقطني مجهول وهو من جملة ما تسلك به القائلون باستحباب الاسنار لان ابن عمر كان يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان منذ وخافا فعله ولا يخذلك ان غاية ما فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيا نايغلس واحيا نايب قمر وهذا لا يدل على ان الاسنار أفضل من التغلس انما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الامرين وذلك مما لا نزاع فيه اعما النزاع في الافضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ المتنازع فيه وهو نسخ لفضيلة المسافر انما يدل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر متفق عليه (وعن معاذ بن جبل قال بعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء فغلس بالفجر واطل القرامه فقدم ما يطيق الناس ولا تعلم واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس يتامون فامهلهم حتى يدركوا رواء الحسين بن ميمون البغوي في شرح السنة وأخرجه ابى بن مخنف في مسنده المصنف الحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية كما قال السيوطي في الجامع الكبير وفيه التفرقة بين زمان الشتاء والصيف في الاسفار والتغلس مع لاء تلك العلة المذكورة

٤١ نيل ل ترخص أى ان قال أحد ترك القتال عزية والقتال برخصة تعاطى عند الحاجة (القتال)

أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه) ٣٢٢ وآله (وسلم فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له أىس الأمر كذلك

(إن الله تعالى) قد أذن
(رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم
مخصصة له (ولم يأذن لكم وإنما
أذن لي) الله في القتل فقط وفيه
التفات لأن نسق الكلام وإنما
أمر له أى لرسوله (فيها) أى
مكة (ساعة) أى في ساعة أى
متدار من الزمان والمراد به يوم
الفتح (من نحر) وهي من طلوع
الشمس إلى العصر كما في حديث
عمر بن شبيب عن أبيه عن
جده عند أحد فكاك في حقه
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
الساعة بمنزلة الحل والمأذون فيه
القتل لا قسح الشجر ثم عادت
حرمته اليوم) أى تحريمها
المتقابل للأحاديث المنهومة من
لفظ الأذن في اليوم المعهود وهو
يوم الفتح ذود حرمته كان في
يوم صدور هذا القول لا في يوم
(حرمته بالأمس) الذي قبل
يوم الفتح (والمبلغ شاهد)
أما خبر الغائب) فاتباع
عن رسول فرض كفايه (عن
علي بن أبي طالب أحد السابقين
إلى الإسلام والعهدة لمبشرة
بالخلفاء وخلقنا الراشدين
والعلماء الربانيين والشجعان
المشههورين ولي الخلافة خمس
سنة) وثوب الكوفة ليلة الأحد
تاسع عشر رمضان سنة أربعين
عن ثلاث وثلاثين سنة (رضي الله
عنه) وكان سر به عبد الرحمن بن
مطعم بن عيسى مسموم وله في الجري
قصة وعزيرون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا علي) بصيغة الجمع

في الحديث ولكنه لا يعارض أحاديث التعليل لما في حديث أبي مسعود السابق من
التصريح بوجوب صلاة على الله عليه وآله وسلم لا لتعليل حتى مات فكان آخر الأمرين منه
وهذا الحديث طاهر في التقدم لما فيه من التاريخ بخروج معاذ إلى اليمن فلا بد من
تأويله بما تقدم

باب بيان أن من أدرك بعض الصلوات في الوقت فإنه يتها وجوب المحافظة على الوقت

(عن أبي هريرة) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح

ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر

قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الجماعة وللبخاري إذا أدرك أحدكم

سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة

الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أومر الصبح قبل

أن تطلع الشمس فقد أدركه ركهارة أجد ومسلم والنسائي وابن ماجه والسجدة هنا

الركعة) قوله فقد أدرك قال النووي أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه

لا يكون بل يعتمد على كمال الصلاة وتكثيره وتحصل الصلاة ركعة بل هو

مأقول وفيه اشتراك في تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها انتهى وقيل

يعمل على أنه أدرك الوقت قال الحافظ وهذا قول الجمهور وفي رواية من حديث أبي

هريرة من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقي بعد غروب الشمس

لم تنقض العصر وقال مثل ذلك في الصبح وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة أيضاً

فليتم صلاته والنسائي فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يتقضى ما فاتته ولا يبيح فليصل إليها

أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتمال السبي وطهر

الحاضر والامسكاف ونحو ذلك وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح

ركعة فقد صدق لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة

تتناول الفرض والمنل وهي خلافية مشهورة قال الترمذي وبهذا يقول الشافعي

وأحمد وصح وخالف أبو حنيفة فقال من طاعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح

دلت صلاته واحتج في ذلك بالأحاديث الواردة في أنه وعن الصلاة عند طلوع الشمس

ودعى بعضهم بأحاديث انتهى ناسخاً لهذا الحديث قال الحافظ وهي دعوى تحتاج

إلى دليل راسخ لا يصار إلى نسخها بحال والجمع بين الحديثين ممكن باتحاد أحاديث

أنهم صلى ما لا سبب له من التوافل انتهى قلت وهذا أيضاً جرح بما وافق مذهب

الحفاظ والحق أن أحاديثهم في عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فيبقى

لعمام على الخاص ولا يجوز في ذلك الوقت شيء من الصلوات إلا بدليل يخصه سواء كان

من أوقات الأسبَاب أو غيرها ومنه يوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيرها ٣٢٣ كالتزيب والترهيب ولا مفهوم

لأنه على لانه لا يتصور ان يكذب
له لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم
يخبر عن مطلق الكذب قال في
المتن وقد اغترقوا من الجهلة
فوصعوا أحاديث في الترهيب
والترهيب وقالوا نحن لم يكذب
عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شرعته
ومادروا أن تنويله صلى الله
عليه وآله وسلم ما لم ينل يقنعني
الكذب على الله تعالى لانه
اثبات حكم من الاحكام
الشرعية سواء كان في الوجوب
أو النهي وكذا مقابلهما أو هو
الحرام والمكروه ولا يعتد به
خالف ذلك من الكرامة حيث
جوزوا وضع الترهيب والترهيب
في تثبت ما ورد في القرآن
والسنة واحتج بأنه كذب له عليه
وهو جهل بالعلم العربية وتثبت
عنهم عارر في بعض طرق
الحديث من زيادة لم تثبت وهي
ما أخرجه البز من حديث ابن
مسعود بلفظ من كذب على ليضل
به الناس الحديث وقد اختلف
في وصله واراد الراجح الدارقطني
والحاكم ارساله وأخرجه الدارمي
من حديث يعلى بن مرة بسند
ضعيف وعلى تقدير ثبوته وليست
اللام فيه لعله بل للصيرورة
والعنى ان مآل أمره الى
الاضلال او هو من تخصيص
بعض افراد العموم بالذكرة ولا
منهوم له انتهى (فانه) أي الشأن
(من كذب على فليج النار) أي
فليدخل فيها ذبحه وقديعوا الله تعالى عنه ولا يقطع عليه يدخول النار كسائر أصحاب الكفر وغيره وقد جعل

مدر كالأوقات وان صلاته تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض أداها بالحديث
يرده واختلفوا إذا أدرك من لا تجب عليه الصلاة كالمجانس تطهروا لمجنون يعقل
والمغمى عليه يتيق والكافر يسلم دون ركعة من وقتها هل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه
قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك علاج منهوم الحديث وأصحهما عن
أصحاب الشافعي انما ألزمه وبه قال أبو حنيفة لانه أدرك جزأ من الوقت فاستوى قليله
وكثيره وأجابوا عن مفهوم الحديث بان التقييد بركعة مخرج شرج الغالب ولا يخفى
ما فيه من أوجه أما إذا أدرك أحد ركعة وجبت عليه الصلاة باتفاق بينهم
ومقتدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم اقرأ ويركع ويرفع ويسجد بسجدة
والحديث يدل على ان الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداها قضاء وفي
لأن اشكاله عند أئمة الأصول قوله بسجدة المراد بها الركعة كذا في المختلف ومسلم
في صحيحه وقد ثبت عند المالكية على بلفظ ركعة مكان سجدة فدل على ان لاختلاف
اللفظ وقع من الرواية وقد ثبت أيضا عند البخاري من طريق مالك بلفظ من أدرك
ركعة قال الحافظ ولم يمتنع على راويه في ذلك فكان عليها الاعتقاد قال الخطابي المراد
بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها والركعة غما يكون تمامها سجودها فثبت على
هذه سجدة انتهى وأدرك الركعة قبل خروج الوقت ليخص صلاة الفجر والعصر
ثبت عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ من أدرك
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعم من حديث الباب قال الحافظ ويحتمل
ان تكون للام عهدية ويؤيده ان كلامهم من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا
مطلق ودالك يعني حديث الباب مقيم فيكمل اطلاق على لمقيد انتهى ويمكن ان يقال
ان حديث الباب دل على مفهومه على اختصاص ذلك بالحكمة بالفجر والعصر وهذا
الحديث دل على وقوعه على ان حكم جميع اصلاوات لا يختلف في ذلك والمنطوق ارجح من
المفهوم فيعين المصير اليه ولا شق له الى الزيادة التي ثبتت ضافيا لمزيد قال النووي
وقد تفق العلماء على انه لا يجوز الاعتماد التاخير الى هذا الوقت انتهى وقد قدمنا الكلام
على اختصاص هذا الوقت بالمضطرب في أوائل الاوقات فارجع اليه (وعن أبي ذر قال
قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كيف أنت اذا كانت أمرا يميمون
الصلاة أو يؤخرون الصلاة من وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها فان أركعتك
معهم فصل فانها لك ماله وفي رواية فان أقيمت الصلاة وان كنت في المسجد فصل وفي أخرى
فان أدركت يعني الصلاة معهم فصل ولا تدل اى فصلت فلا صلى رواء أحمد ومسلم
والساقى) قوله يميمون الصلاة أي يؤخرونها فيجعلونها كآيات الذي خرجت روحه
والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لاجل جميع وقتها فان المقول عن الامراء المتقدمين
والتأخر بناتها وتأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها احد منهم عن جميع وقتها فوجب
فليدخل فيها ذبحه وقديعوا الله تعالى عنه ولا يقطع عليه يدخول النار كسائر أصحاب الكفر وغيره وقد جعل

أو هو بانظ الامر ومعناه
الخبر ويؤيد رواية لم من
يكذب على بل النار ولا ينماجه
فان الكذب على يوجب النار وقيل
دعاء عليه ثم اخرج مخرج الذم
وفي المتن فليتبوأه من
النار مكان فليجل النار في حديث
الباب عن علي ولم أجده في
حديثه من في الفتح ولا في
القطباني ثم هو في حديث
الزبير بلفظ سمعته يقول من
كذب على فليتبوأ من التبوأ أي
فليخذمه من النار أي فيها
فليهلم (عن سلمة) بفتح السين
واللام (ابن الاكوع) اسمه
سنان بن عبد الله الاسدي المدني
المتوفى بالمدينة سنة أربع وسبعين
وهو ابن ثمانين سنة وله في
البخاري عشرون حديثاً (قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي كلامه حال كونه
(يقول من يقول على ما لم أقل)
وكذا النقل ما قاله بلفظ يوجب
تغير الحكم أو نسب اليه فعلا
لم يرد عنه (فليتبوأ) جواب
الشرط السابق أي فليخذله منه
من لا يقال تبوأ الرجل المكان
إذا اتخذته سكناً وهو أمره في
النار أو بمعنى التمسك أو بمعنى
التحكم أو دعاء على فاعل ذلك
أي بؤاء الله ذلك وقال الكرمانى
يحتمل ان يكون الامر على
حقيقته والمعنى من كذب
فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه
كده اقل وأولها وأولها فقد رواه أحمد بسند صحيح عن ابن عمر بلفظ يبيت في النار قال

حل هذه الاخبار على ما هو الواقع قوله فان أدركت الخ معناه صل في أول الوقت
وتصرف في شغل فان صادفتم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك وان أدركت الصلاة
معههم فصل معهم وتكون هذه الثانية لأن نافلة الحديث يدل على مشرعية الصلاة
لوقتها وترك الاقتداء بالامراء اذا أخروها عن أول وقتها وان المؤتم بصليها منفردا ثم
يصليهم مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة
الامراء في غير عصية الثلاثة تفرق الكلمة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى
ان خليلي أوصاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد المجديع الاطراف وقوله فانها ثلاث نافلة
صريح ان الفريضة الاولى والثانية والثالثة وقد اختلف في الصلاة التي تصلى مرتين
هل الفريضة الاولى والثانية فذهب الهادي والاوزاعي وبعض أصحاب الشافعي الى
ان الفريضة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة وذهب المؤيد بالله والامام
يحيى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض أصحاب الشافعي
ان الفريضة اكلهما وعن بعض أصحاب الشافعي أيضا ان الفريضة اكلهما على
لاهم فيحسب الله بأيتم ما شاء وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضا كلاهما
فريضة احتج الاولون بحديث يزيد بن عامر عن أبي داود مرفوعا وفيه فاذا جئت
الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم وان كنت صليبت ولتسكن لأن نافلة وهذه
مكتوبة ورواه له رقطي بلفظ وليجعل التي صلى في بيته نافلة وأجيب بانها رواية شاذة
مخالفة لرواية الحنابلة والثقات كما قال البيهقي وقد ضعفه عنها النووي وقال الدارقطني
هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بان الفريضة هي الاولى سواء كانت جماعة
أو فرادى بحديث يزيد بن الاسود عن أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حجته فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانصرف اذ هو برجلين
في آخر القوم لم يصليا معه فقال علي بهم الخ فيهم ما ترعد فراقصهم ما قال ما منعكم ان
تصليا معنا فقالا يا رسول الله اما كنا قد صلينا في رحا ما قال فلا تنعلا اذا صليتما في رحاكما
ثم أتيتما مسجد الجماعة فصليا معهم فانما لكما نافلة قال الشافعي في القديم اسناده
مجهول لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر راو غير يعلى قال الحافظ
يعلى من رجال مسلم لم وجابر وثقه النسائي وغيره وقال وقد وجدنا جابر راو يا غير يعلى
أخرجه ابن منبته في المعرفة ومن حجج أهل القول الثاني حديث الباب فانه صريح في
المطلوب ولان تأديبه الثانية بنية الفريضة يستلزم ان يصلى في يوم مرتين وقد ورد النهي
عنه من حديث ابن عمر مرفوعا لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن
خزيمة وابن حبان وأما جعله مخصصا بما يحدث فيه فضيلة فقد ورد عا طلة عن البرهان
وكذا ما له على التكرير في غير عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس باعادة الصبح

الطبيعي فيه اشارة الى معنى القصد في الذنب وجزائه أي كانه قصد في الكذب ٣٢٥ التمهيد فليصدق بجزائه التوبة (مقده

من النار) لما فيه من الجرأة على الشريعة وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل نقل العالم معنى قوله بالنظر غير نظره لكنه مطابق لمعنى لنظره فهو سائق عند المحققين وعند البخاري عن أنس مرفوعا بالنظر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعدد على كذبا فليتبوأ مقعده من النار وهذا عام في جميع أنواع الكذب لأن النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق في افادة العموم والاختيار الكذب عدم مطابقة الخبر للواقع ولا يشترط في كونه كذبا لعدم الحديث يشهد له دلالة على انتساب الكذب الى متعدد وغيره وقد ذهب الجويني الى كفر من كذب متعمدا عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد عليه ولله امام الحرمين وقال انه من هنوات والده وتبعه من بعده فضعهوه واتصل له ابن المير بان خصوصية الوعيد توجب ذلك اذ لو كان بطلان الدلالة كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره فانه الوعيد بالخلود قال وهذا قال فليتبوأ أي فليخذها مباءة ومكثا وذلك هو الخلود وبان الكاذب عليه في تحليل حرام مثلا لا ينقل عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله واستحلال الحرام كفر والحمل على الكفر كفر وأجيب عن الاول بان دلالة التوبة على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بل هو مقتضى القبول الحرام

والعصر وسائر الصلوات لان النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بلاعادة ولم يفرق بين صلاة وصلاة فيكون مخصوصا لحديث لا صلاة بعد العصر وبعد الفجر ولا صاحب الشافعي وجهه انه لا يعيد الصبح والعصر تمسكاً بعموم حديث لا صلاة وجهه أنه لا يعيد بعد المغرب لثلاثين سنة ما قال النووي وهو ضعيف قلت وكذلك الوجه الاول لان الخاص مقدم على العام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقا كما تنظر في اصولهم واحتج من قال بانهم ما فرضوا بعدم الخصص بالاعتداد باحداهم او زجده في لائحة ران في يوم وحديث لا تصلي صلاة في يوم مرتين (وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمكون عليكم بعد احدى امرائهم فلم يسمعوا شيئا عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها فادلوا الصلاة لوقتها فقال رجل يا رسول الله أصلي معهم فقال نعم ان شئت رواء أبو داود وأحمد بن حنبل في لفظ واجعلوا صلاتكم معهم تطوعا) الحديث رجال اسناد في سنن أبي داود وثقات وقد أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت أبو داود والمنذري عن الكلام عليه وقد عرفت ما أسلفناه من ابن الصلاح والنووي وغيرهما من صلاحية ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد لضعفه وفيه دليل على وجوب تأدية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التأخير على استعجاب الصلاة معهم لان التارك من دواعي الفرقة وعدم الوجوب اقول في هذا الحديث ان شئت وقوله تطوعا وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل لمن رأى المعادة مافلة وان لم يكفر تارك الصلاة ولمن أجاز امامه الفاسق انتهى استنبط الموافق من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة احكام وقد تقدم الكلام على الاول منها في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة واما الثالث فاعله بأي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الجماعة والحق جواز الانتماء بالناسق لان الاحاديث الدالة على المنع كحديث لا يؤتمنكم ذو جراحة في دينه وحديث لا يؤمن فاجر مؤمنا ونحوهما ضعيفة لا تقوم بها حجة وكذلك لا احاديث الدالة على جواز الانتماء بالناسق كحديث صلوا بعد من قال لا اله الا الله وحديث صلوا اخاف كل بر وفاجر ونحوهما ضعيفة أيضا ولو سلمها متأيدة بما هو الاصل الاصيل وهو ان من صحت صلاته امتنعت عنه فلا تنقل عن هذا الاصل الى غيره الدليل باهض وقد جعنا في هذا البحث رسالة مستقلة وليس المقام مقام بسط الكلام في ذلك

(باب قضاء الفوائت)

(عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك) متفق عليه ولمسلم اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة أقم الصلاة كذا في رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول أقم الاول بان دلالة التوبة على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بل هو مقتضى القبول الحرام

وأجيب عن الثاني بأننا لم نعلم
عليه في تحصيل حرام مثلاً مع
قطعه بان الكذب عليه حرام
وان ذلك الحرام ليس يستحل
كما تقدم العصاة من المؤمنين على
ارتكابهم الكبائر مع اعتقادهم
حرمتها (عن أبي هريرة) لدوى
(رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال نسوا)
بفتح التاء والسين ولميم أمر
بصيغة الجمع من باب التفعّل
(باسمى) محمد وأحمد (ولا
تكننوا) بفتح التاءين وفي رواية
الاربعة لا تكنوا بفتح الكاف
ونون مشددة من باب التفعّل من
باب تكفى يتكفى تكنوا وأمله
لا تكنوا في حذف إحدى
التاءين أو تكنوا بضم التاء وفتح
الكاف وضم النون من باب
التفعّل من كنى يكفى تكنية
أو بفتح التاء وسكون الكاف
وكلاهما من التكنية (بكفتي) هو
من باب عطف المثنى على المثنى
(ومن رأى في المنام فقد رأى)
حقاً فان الشيطان لا يتخلل في
صوفى) أى لا يتخلل بها رضى
المواهب اللدنية في ذلك ما يكفى
ويشئ (ومن كذب على متعمداً
فليتبوأ عقده من النار) مقتضى
هذا الحديث استواء تحريم
الكذب عليه في كل حال سواء
في البتلة والنوم وقد أورد
البخارى ومسلم وغيرهما هذا
الحديث عن جماعة من الصحابة
وهم ثلاثون نفساً ورواها أيضاً

الصلاة كرى رواه الجماعة الا البخارى والترمذى قوله من نسي غسل بدليل الخطاب
من قال ان العامد لا يقضى الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشرط فيلزم
منه ان من لم يغسل لا يصلى والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعى
وسكان في البحر عن ابى الهادي والاستاذ ورواية عن القاسم والناصر قال ابن تيمية
حديث المصنف والمذاهبون لهم ليس لهم حجة قط يرد اليها عند التنازع وأكثروهم يقولون
لا يجب القضاء الا بأمر جديد وليس معهم هنا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط
بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقت أو طال البحث في ذلك واختار
ما ذكره ودون معه والامر كما ذكره فاني لم أقف مع البحث الشديد للموجبين
بإضمار على العامد وهو من عدم ذكرنا على دليل يتفق في سوق المناظرة ويصلح للتحويل
عليه في مثل هذا الاصل العظيم لا بد من فدين الله أحق ان يقضى باعتباره ما يتنص به
اسم النفس المضاف من العموم وليكنهم لم يرفعوا اليه رأساً وأنهم ما جاؤا به في هذا
المقام قوله ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسى يستلزم من مفهوم
خطابها وجوب القضاء على العامد لانها من باب التنبية بالادنى على الاعلى فتدل بقوى
لخطاب وقياس الاولى على المطلوب وهذا مردود لان القائل بان العامد لا يقضى لم يرد
انه اخف حالاً من الناسى بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد انه لا يسقط
لانهم عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عبثاً بخلاف الناسى والناسى فقد
أمرهما الشارع بذلك وصرح بان القضاء كفارة لهما لا كفارة له ما سواه ومن جملة
حججهم ان قوله في الحديث لا كفارة لهما الا ذلك يدل على ان العامد مبرا من الحديث لان
الناسى والناسى لا اثم عليهم ما قالوا فالمراد بالناسى التارك سواء كان عن ذهول ام لا ومنه
قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وقوله تعالى نسوا الله فأنساهم أنفسهم ولا يخفى علينا ان
هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسى والناسى لعدم الائم الذي جعلوا
الكفارة منوطة به والاحاديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهم ما وقد استضعف
الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطا كما تكون عن
العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الاتيان بها فبما على انه لا يكفى مجرد التوبة
والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما تشبه ثوابه
والمحتاج الى ايمان النظر ما ذكرنا سابقاً من عموم حديث فدين الله احق ان يقضى
لا سيما على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب
الاداء فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدد تردده لانه يقول المتعمد
لترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا
بأدائه اذا عرفت هذا علمت ان المقام من المضائق وان قول النوى في شرح مسلم لم يعد
سكايه قول من قال لا يجب القضاء على العامد انه خطأ من قائله وجهالة من الافراط

وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقهم على بن المديني ٣٢٧ ثم ابراهيم الحارثي وأبو بكر البرزاري وأبو محمد يحيى بن صاعد

وقال الصيرفي رواه ستون نفسا من الصحابة وقال ابن منده أكثر من ثمانين نفسا ووجه طرقه ابن الجوزي بخلاف التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني يرويه نحو من مائة من الصحابة يعني ما بين صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو مطابق في ذم الكذب عليه من غير تشديد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ولا جيل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر وعورس بأن المتواتر شرطه استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بفسردها وأجيب بأن المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر وهذا كافي في إفادة العلم والعدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم كفي والصفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أوتر يد عليه كما فرره الحفاظ ابن حجر في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبه الفكر وبين هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث وبين أن أمثله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجدا أو مسح على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة والائمة من قرئش وغير ذلك

المذموم وكذلك قول المقبلي في المنار أن باب القضاء ركب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة في آخر كلامه من التقرير بقوله لا كفارة لها إلا ذلك استدلال بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها ووجوب أعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسيأتي الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب والامر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادرة بها فيكون جهة المذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكوفي وقال القاسم ومالك والشافعي وروى عن المؤيد بالله أنه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الوادي من أنه لما استيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد نوات الصلاة بالنوم أخر قضاءها واقفا دواروا حولهم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما منع آخر وهو ما دل عليه الحديث بأن ذلك الوادي كان به شيطان ولا هل القول الأول صحيح غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك أهل القول الآخر وعلم أن الصلاة المتروكة في وقتها العذر النوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المتدراها لهذا العذر قضاءه وإن لم ذلك اصطلاح الأصول لكن الظاهر من الأدلة أنها أداء لا قضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتقض دليل يدل على القضاء والحال نشان يدل على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان وهو إجماع قال المصنف رحمه الله تعالى به إن ما حديث أبي هريرة وفيه أن النوات يجب قضاؤها على الفور وإنها تقضى في أوقات النهي وغيرهارة من مات وعليه صلاة فانه لا تقضى عنه ولم يسم عنه ما قوله لا كفارة لها إلا ذلك وفيه دليل على أن شرع من قبلنا شرع لنا لم يرد نسخته انتهى (وعن أبي قتادة قال ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة فقال أنه ليس في النوم تسريط إنما العذر بطي الأية فاذنسى أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديثه قال الحفاظ واستاده على شرط مسلم ورواه مسلم بخوف في قصة نومهم في صلاة الفجر ولفظه ليس في النوم تسريط إنما العذر بطي على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتى يتبينها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو إجماع ولا يافيه إيجاب الضمان عليه لما ألتف به والزامه إرش ما جتاه لأن ذلك من الأحكام الوضعية لا التكاليفية وأحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث أنه لا تسريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل نضيقه وقبل أنه إذا نعد النوم قبل تضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة فقلبه ظنه أنه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آثما وظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم لأنه فعله في وقت يباح فعله فيه فيسهله الحديث وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا ولنا أربعون حديثا في المتواتر مما بيناه الحرز المكنون من لفظ النبي المصوم المأمون فليعلم (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله (والمسلم قال ان الله عز وجل) (حبس) أي منع (عن مكة القتل) بالقاف والفرقية

اشكال في العصبية بذلك ولا شك في انهم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الامتنال والواجب ازالة المانع وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث قال اسى أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة القبر قال ثم أذن

بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم الحديث أو رده مسلم مطولاً وذكر فيه قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحته وان أبا قتادة دعه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طرقاً منه قوله ثم أذن بلال فيه استحياب الأذان للصلاة الفائتة قوله فصل الخ فيه استحباب قضاء السنة الراتبة لان الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين قبل العداة هما سنة الصبح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه إشارة الى ان سنة قضاء الفائتة كسنة أدائها في وقتها من ان فاتتة الصبح يقف فيها الى ذلك ذهبت الشافعية وسبب أي الكلام على القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه ويؤخذ منه أيضاً انه يجهر في الصبح المتضوية بعد طلوع الشمس ولهذا قال المنصف رحمه الله وفيه دليل على الجهر في قضاء القبر ثم انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه ليس فقط وحمل قوله كما كان يمنع على الافعال فقط وفيه ضعف (وعن عمران بن حصين قال

سرى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى

ابتغى حر الشمس فجعل الرجل منا يترجم دهنه الى طهوره ثم أمر بالافاد ثم صلى

الركعتين قبل القبر ثم أقام فصلينا فقالوا يا رسول الله الانعدها في وقتها من الغداة قبل

ايتها كم ربكم تعالى عن الربا ويقله منكم رواه أحمد في مسنده) الحديث أخرجه ابن

خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبه والطبراني وأخرجه البخاري ومسلم مطولاً

عن أبي رجا العطاردي عن عمران وليس فيه ما ذكر الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا

يا رسول الله الانعدها الى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن عن عمران وفيه

ذكر الاذان والاقامة دون قوله فقالوا يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكنه

أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي وذكرها الحافظ في التلخيص واحتج بها

وبعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلطف فاذا كان الغداة فليصلها عند وقتها

وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلطف من أدرك منكم صلاة العداة

من غداة الحافظ قبض مثلها ويشهد بصحة ذلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث

انس بلطف لا كفارة لها الا ذلك ويدل على صحته اجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك

الصلاة التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهي عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح

بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والعارضه برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال ان

يريد بقوله فليصلها عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لانه ربما توهم ان وقتها قد تحول

الى ذلك الوقت الذي ذكره فيه ولا يريد أنه بعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك

(أو الفيل) بالفاء والضميمة

الجوان المشهور والشك من

شيخ البخاري ان فضل بن دكين

وقال الكرمانى الفتى أى سفت

الدم على غفلة لا بدل القتل

ووجهه ظاهر لكن لأعماله

روى كذلك ولا يبعد ان يكون

تعبيراً والمراد بحبس الفيل أهل

الفيل وأشار بذلك الى القصة

المشهورة للعبث في غزوهم مكة

ومعهم الفيل فغناها الله عنهم

وسلط عليهم الطير الابابيل مع

كون أهل مكة إذ ذاك كذرا

مغرة أهلها بعد الاسلام أكد

لكن غزوات النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أباه مخصوص به على

ظاهر هذا الحديث وغيره

(وسلط عليهم) بضم السين

بالبناء للمفعول (رسول الله صلى

الله عليه وآله) (وسلم المؤمنون)

وروى سلط بفتح السين أى

سلط الله رسول الله والمؤمنين

(الا) ان الله قد حبس عنها وانها

لم تحل) بفتح أوله وكسر ثانيه

(لا حد قبل ولا تحل) بضم اللام

وفي رواية لم تحل وفي القنط لم تحل

وهي أليق بالمستقبل (لا حد

بهى) أى لم يحكم الله في المأني

بالحل في المستقبل (الاوانها

أحلت لي ساعة من نهار الاوانها

ساعتى) في ساعة (هذه)

التي أمركم فيها بعد الفتح (حرام)

يحرم الله تعالى مكة مصدر في

أى لا يقطع ولا يجوز (شوكها) كالعوسج وذكر الشوك دال ٣٢٩ على منع قطع غيره من باب أولى وسما في

ذكر الخلاف فيه في الحج ان شاء الله (ولا يعضد) بضم أوله أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطتها) أى ماسقة قطعها بقوله ما لك (الا لمتشد) أى معرف فليس لواجدها غير التعريف ولا عليكها (فن قتل) أى قتل له قتل كافي الديات عند المصنف (فهو بخير النظرين) أى أفضلهما (أما ان يعقل وأما ان يقتل) أى يمكن (أهل القتل) من القتل يقال أقدت القاتل بالفتول أى اقتصصته منه أى يؤخذ له القود أو نحو ذلك وجهذا يزول الاشكال اذ لولا التقدير كان المعنى وأما ان يقتل أهل القتل وهو باطل (بخارج رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشرين مججمة وهما منونة كما في الفتح (فقال اكتبنى) أى الخطبة التى سمعتها منك (يا رسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لابي فلان) أى لابي شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطاب قل يا رسول الله لا يختلي شوكة ولا يعضد شجرها (الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة والخاء المججمة وهونبت معروف طيب الرائحة ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعا بعد النى (فانا نجعله في بيتنا) الباقى فوق الخشب أو يخط

النوى والحافظ وغيرهما وأما رواية أبي داود فقال الحافظ انها خطأ من رواها قال وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخارى وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأيناها فى السنن من حديث أبي قتادة الانصارى ولا ينفرد بها عمران حتى يقال فى تضعيفها انها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المدينى وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع من رواها لكنهم لا ينتهضون معارضضة حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بانها خطأ قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على ان القاتلة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وان التداين مشروعا فى السفر وان السنن الرواتب تقضى انتهى قوله عرسنا التعريض نزول المسافر آخر الليل للزوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو الزول أى وقت كان من ليل أو نهار فيما فازن ثم أقام سياق الكلام على الاذان والاقامة فى القضاء فى باب من عليه قاتلة أخر الاذان ان شاء الله تعالى

• (باب الترتيب وقضاء لقوات) •

(عن جابر بن عبد الله ان عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كقار قريش وقال يا رسول الله ما كنت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتما فتوصأنا فوصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب متفق عليه) قوله عن جابر قد اتفق الحناظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجاج بن نصير فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر لجعله فى مسند عمر قال الحافظ تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف قوله يسب كقار قرىش لانهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها قوله ما كدت لفظه كاد من أفعال المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يتم كما تقرر فى النحو والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لغير الاشتغال بالقتال وقد وقع الخلاف فى سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة فقيل تركوها نسيانا وقيل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحافظ وفى سنن الترمذى عن أبي سعيد ان ذلك قيل ان ينزل الله فى صلاة الخوف فرجالا أو ركبا وسياق الحديث وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين القوات المقضية والمؤادة قابو حنيفة ومالك والبيهق والزهرى والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تقديم القاتلة على خلاف بينهم وقال الشافعى والهادى والقاسم لا يجب ولا ينتهض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب لان الفصل بمجرد لا يدل على الوجوب قال الحافظ الا ان يستدل بعصوم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتمونى أصلى فى قىوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشباه غير هذه انتهى وقد استدلل للموجبين أيضا بان توقيت المقضية بوقت الذكر أضيق

بالطين لا يفسق اذا بنى به (وقبورنا) نسبه فرح الجهد

المختلة بين الالبات (فقال النبي
 منه احدا استغفاني منه فاستغفني
 (الا الاذخر) ولا يصلي الا الاذخر
 مرتين للآ كيد (عن ابن
 عباس) رضي الله عنهما (قال لما
 اشتد) أي حين قوى (بالنبي صلى
 الله عليه) وآله (وسلم وجهه)
 الذي توفي فيه يوم الخميس قبل
 موته بأربعة أيام (قال ائتوني
 بكتاب) أي بادوات الكتاب
 كالذوا والقلم فقبه مجاز
 الحذف أو أراد بالكتاب ما من
 شأنه ان يكتب فيه كالكاغد
 وعظم الكتف كما صرح به في
 رواية مسلم (اكتب) بالجزم
 جوابا للامر ويجوز الرفع على
 الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي
 أمر بالكتابة (اكرم كتابا) فيه
 النص على الاعتقاد أو أبين
 فيه مهمات الأحكام
 (لا تضلوا بعده) بفتح الاول
 وكسر الثاني (قال عمر) بن
 الخطاب رضي الله عنه لمن
 حضره من الصحابة (ان النبي
 صلى الله عليه) وآله (وسلم غابه
 الوجع) والحال (عندنا كتاب
 الله) هو (حسنا) أي كافينا
 فلا تكلف رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ما يشق عليه في
 هذه الحالة من املاء الكتاب
 ولم يكن الامر في ائتوني للوجوب
 وانما هو من باب الارشاد للاصلم
 للقرينة الصارفة الامر عن
 الإيجاب الى التمدب والافنا
 كان يسوغ لعمرو رضي الله
 عنه الاعتراض على أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ان تركه صلى الله عليه

٣٣٠ صلى الله عليه وآله (وسلم) يوحى في الحال أو قبل ذلك او انه طلب
 من توقيت المؤداة فيجب تقديم ما مضى و الخلاف في جواز التراخي انما هو في
 المطلقات لا الموقفات المضيق وقد اختلف أيضا في الترتيب بين المقضية انفسها
 وسند كره في شرح الحديث الآتي (وعن أبي سعيد قال حسنا يوم الخندق عن الصلاة
 حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كئينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين
 القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلالا فقام
 الظهرك صلاة فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فقام العصر فصلاها
 فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فقام المغرب فصلاها كذلك قال وذلك
 قبل ان ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفتم فربا لا أو ربكنا رواء أحد والنسائي
 ولم يذكر المغرب الحديث رجال اسناده رجال الصحيح وسيأتي ذكر من صححه وفي الباب
 عن عبد الله بن مسعود عن عبد الترمذي والنسائي بلنظ ان المشر كبر شغلوا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق وسأفانحو الحديث وأخرج
 نحوه مالك في الموطأ قوله بهوى الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وياء مشددة السقوط
 والمراد بعد دخول طائفة من الليل والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة
 لمذرا لا اشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن انما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف
 كما في آخر الحديث والواجب بعد شرعية ما على من حبس بحرب العدو ان يفعله ما وقد
 ذهب الجمهور الى ان هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعيين الى
 جواز تأخير صلاة الخوف اذا لم يتمكن من اداها او الصحيح الاول لما في آخر هذا الحديث
 والحديث صرح بانها فائقة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم صرح
 بانها العصر وحديث عبد الله بن مسعود صرح بانها أربع صلوات فن الناس من اعتقد
 الجمع فقال ان وقعة الخندق بقيت أياما فسكان في بعض الايام الفاتت العصر فقط وفي
 بعضها الفاتت العصر والظهر وفي بعضها الفاتت أربع صلوات ذكره النووي وغيره
 ومن الناس من اعتقد الترجيع فقال ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجع جميعا لما في الصحيحين على ما في غيرهما ذكره أبو بكر بن
 العربي قال ابن سيد الناس والجمع أربع لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني
 عن الشافعي حديث ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي
 سعيد عن أبيه قال وهذا السناد صحيح جليل انتهى وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهم ما وصحه ابن السكن وقد تقدم فهو هذا في باب الصلاة الوسطى على ان حديث
 الباب ونحوه متضمن الزيادة فالصير اليه متعمدا واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط
 لا يقدح في قول غيره انها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايته انه روى ما علم وزك
 ما لم يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم ولا يحتاج الى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا
 والحديث أيضا يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي

وآله وسلم الإنكار على عمر دليل على استنصاها فكان ٣٣١ توفى عمر صوابا بالاسم والقرآن فيه

تيدان لكل شيء ومن ثم قال عمر
حسبنا كتاب الله وعاش صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياما
ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان
واجبا لم يتركه لاختلافهم لانه لم
يترك التبليغ لاختلافه من خالف
وقد كان العناية براجعون في

بعض الامور ما لم يجزم بالامر
فاذا عزم امتثلوا وقد عده هذا من
موافقة عمر رضي الله عنه وأما
قول ابن عباس هذا ما حدث
بم هذا الحديث ان الرزية كل
الرزية ما حل بين رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وبين
كاتبه فقد كان عمر أفتى من ابن
عباس (فاختلفوا) أي العناية
عند ذلك فقالت طائفة بل
يكتب لما فيه من امتثال أمره
وزيادة الأيضاح (وكثر اللفظ)
يخبريك اللام والمجـمة أي
الصوت والجلبة بسبب ذلك
فلم رأى ذلك صلى الله عليه وآله
وسلم (قال قوموا عني) أي عن
جهتي (ولا ينبغي عندى التنازع)
يحق أن يكون صلى الله عليه
وآله وسلم كان ظهر له حين هم
بالكتاب انه مصـلحة ثم ظهر له أو
أوحى اليه به ان المصلحة في

تركه فتركه ويستفاد من هذا
الحديث جواز كتابة الحديث
ومن حديث علي رضي الله عنه
وكذا من قصة أبي شاه الاذن فيها
والله في حديث أبي سعيد
الخدري عنده مسلم مرفوعا
لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن ناسخ للنهي

والناصر أبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والامام يحيى انه غير واجب وهو الطاهر
لان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب الا ان يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي
الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد والحديث
يرد عليه قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على الاقامة للفوائت وعلى ان صلاة
النهار وان قضيت له الا لا يجهر فيها وعلى ان تأخير يوم الجمعة في نسخ بشرع صلاة
الخوف انتهى

• (أبواب الاذان) •

الاذن لغة الاعلام نقل ذلك النور في شرح مسلم عن أهل اللغة وشيئا من الاعلام بوقت
الصلاة بالفاظ شخوصه وهو مع قوله ألفاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ
في الفتح نقلا عن الترطبي وقد اختلف في الافضل من الاذان والامامة وسيأتي ما يرشد
الى الصواب وقد اختلف في أي وقت كان ابتداء شريعة الاذان فقبل نزل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس باسناد
فيه عبد العزيز بن عمران وهو عن لا تقوم به حجة وعند الدارقطني من حديث أنس قال
الحافظ واسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمر وذكر انه في ليلة الاسراء وفي اسناده
طلحة بن زيد وهو متروك وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف
وعند البزار وغيره عن علي رضي الله عنه وفي اسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو
متروك قال الحافظ والحق انه لا يصح شيء من هذه وقد أطل الكلام في ذلك في الفتح
فليرجع اليه وقيل كان فرض الاذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند
بخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والذي في من حديث عبد الله بن عمر قال
كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون فيتجهنون الصلاة ولا يس نادى بها أحد
فتكلموا او ما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم
اتخذوا قرنا مثل قرن اليهود قال فقال عمر ألا تبعثون رجلا ينادى بالصلاة فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء
وقت الاذان

• (باب وجوبه وقضائه) •

(عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ثلاثة
لا يؤذون ولا تقام فيهم الصلاة الا استكثروا عليهم الشيطان رواه أحمد) الحديث أخرجه أبو
داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود ما من ثلاثة
في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا استكثروا عليهم الشيطان فعلمك بالجماعة فانما
يا كل الذئب القاصية الحديث استدله على وجوب الاذان والاقامة لان الترك الذي

لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن ناسخ للنهي

وقد كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستنبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه واول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بامر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصنيف والتأليف والتشريح وحصل بذلك خير كثير ولله الحمد والممة (عن أم سلمة رضى الله عنها قالت استيقظت) أى تيقظت قالسين ليست هنا للطلب أى اقبه (النبي) وفي رواية أبى ذر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة) أى فى ليلة واقظ ذات زبدت للتأكيد وقال جابر الله هو من إضافة المسمى الى اسمه وكان صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت ام سلمة لانها كانت ليبتها (فقال سبحان الله ماذا) استفهام متضمن معنى التعجب لان سبحان تستعمل له (انزل) بضم الهمزة وللكتبة فى انزل الله المراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدس ورفعهو مجاز أو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوحى اليه فى نومه ذلك بحاسه يفع بعده فعب عنه بالانزال (الليلة من القتن) عبر عن العذاب بالقتن لانها اسبابه قاله الكرماني واستعمل المجاز فى الانزال والمراد به اعلام الملائكة بالامر المقدس

هو نوع من استحوذت به طائفة من أصحابنا يجب تحجبه والى وجوبه ما ذهب أكثر العشرة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والاصطغرى كذا فى البحر ومجاهد والاوزاعى وداود كذا فى شرح الترمذى وقد حكى الماوردى عنهم قصصه لا فى ذلك فحكى عن مجاهد ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته وقال الاوزاعى يعيدان كان وقت الصلاة باقيا والام بعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لم يذو أجزأه ولغيره عذر قضى وفى البصر ان القائل بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعى وروى عن أبى طالب ان الاذان واجب دون الاقامة وعند الشافعى وأبى حنيفة انهما سنة واختلف أصحاب الشافعى على ثلاثة أقوال الاول انهما سنة الثانى فرض كفاية الثالث سنة فى غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة المرجعين للاذان قوله فى حديث مالك بن الحويرث الا فى فليؤذن لكم أحدكم وفى لفظ للبزارى فاذا نأتم أقيما ومنها حديث أنس المتفق عليه بلغظ أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والا أمر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ساقى ومنها ما فى حديث عبد الله بن زيد الا فى من قوله انها الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين وما ساقى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبى العاص اتخذتم وذا لا ياخذ على أذانه أبرا ومنها حديث أنس عند البخارى وغيره قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قومالم يكن يغزىنا حتى يصبح ويتظر فان سمع أذانا كف عنهم وان لم يسمع أذانا غار عليهم ومنها أطول الملائمة من أول الهجرة الى الموت لم يثبت انه ترك ذلك فى سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة انه لم يؤذن فيها وانما أقام على انه قد أخرج البخارى من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم تلاها فى جمع بأذنين واقام بين وجهه والترك على ما فيه من الخلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبهم ما ولم يوجبهم ما على النساء استدلالا بحديث ليس على النساء أذان ولا اقامة عند البيهقى من حديث ابن عمر باسناد صحيح الا انه قال ابن الجوزى لا يعرف مرفوعا وقد رواه البيهقى وابن عدى من حديث أم عمر فوعاوى اسناده الحكم بن عبد الله الا بلى وفيه ضعف جدا وحديث النساء عى وعورات فاستروا عين بالسكوت وعوراتهن بالبيوت (وعن مالك بن الحويرث ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم متفق عليه) قوله أحدكم يدل على انه لا يعتبر السن والفضل فى الاذان كما يعتبر فى امامة الصلاة وقد استدل به ما من قال بافضلية الامامة على الاذان لان تكون الاشراف أحق بهم من غيرهم يذرف لها وفى لفظ للبخارى فاذا أتممتا رجعا فاذا ولا تعارض بينه وبين ما فى حديث الباب لان المراد بقوله أذنا أى من أحب منكما أن يؤذن

الخزائن أو أوحى اليه في نومته ذلك بما سبق بعده من الفتن فعبّر عنه بالانزال ٣٣٣ (وماذا فتح من الخزائن) عبّر عن الرحمة

بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة ربك وهو من المعجزات فقد فقت خزائن قارس والروم وغيرهما كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح المغيرة بين الخزائن والله تقي أوضح لأن ما غير متلازمين وكم من قاتل من تلك الخزائن سالم من الفتن (أي يظفوا) أي يهوا (صواحب) وفي رواية صواحبات (الخير) بضم الحاء وقع الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم وخصه من لأن من الحائرات حينئذ ومن باب ابدأ بنفسك ثم بمن يقول (قرب كاس مية في الدنيا) أو بآريقة لا تمنع ادراك البشارة أو تنبيهة (عارية) أي بمعاقبة (في الآخرة) بفضيحة التعرى أو عارية من الحسنيات في الآخرة فذهب بن بذلك إلى الصدقة وترك السرف قال في الفتح أشاوصلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه أي لا ينبغي لهن ان يتخافن عن العبادة ويعتدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونديية ذكر الله بعد الاستيقاظ وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر

فليؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل والحديث استدله من قال بوجوب الاذان لما فيه من صيغة الامر وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن معاوية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة واه أحد ومسلم وابن ماجه) وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة قوله أطول الناس أعناقاً هو بفتح الهمزة جمع عنق واختلف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله لأن التشوق يطيل عنقه لما يتطلع اليه فمعناه كثرة ما يرويه من الثواب وقال النضر بن شميل اذا ألبم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم ثلاثاً لم ذلك الكرب والعرق وقيل معناه أنهم سادة ورؤساء والعرب نصف السادة بطول العنق وقيل معناه أكثر أرباباً وقال ابن الاعرابي أكثر الناس أعمالاً قال القاضي عياض وغيره وروى بعضهم أعناقاً بكسر الهمزة أي اسراعاً إلى الجنة وهو من سير العنق قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش الانسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم فائضة وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا اله الا الله و لا همرة الطول الحقيقي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره الملقب والحديث يدل على فضيلة الاذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن اذا كان فاعله غير متخذ أجرة عليه والا كان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة وقد استدل بهذا الحديث من قال ان الاذان أفضل من الامامة وهو نص الشافعي في الام رقول أكثر أصحابه وذهب بعض أصحابه إلى ان الامامة أفضل وهو نص الشافعي أيضاً قال النووي وبعضهم ذهب إلى انهم مساوون وبعضهم إلى انه ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وجب له خصاله فهي أفضل والا فالاذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كعب والمسيودي والقاضي حـ من أصحاب الشافعي واختاف في الجمع بين الاذان والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يستحب ان لا يفعله وقال بعضهم بكرهه وقال محققوهم وأكثروهم لا بأس به بل يستحب قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعاً من حديث جابر التميمي عن ذلك قال الحافظ لكن سنده ضعيف (وعن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الائمة واغفر للمؤذنين رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق سفيان بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضاً عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال محمد بن زكريا عن أبي بن المديني انه لم يثبت واحده منهما وقال أيضاً لم يسمع سفيان هذا الحديث من أبيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الا محسن من أبي صالح يتيقن لانه

والثاني معمر بن دينار ويحيى عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وفي الحديث استحباب

الاسراع الى الصلاة عند خشية الشر ٣٣٤ كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا حزبه

أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى فيه نمامة ما يكفره أن يصلي وفيه التسبيح عند رؤية الانبياء المهولة وفيه تحذير لعالم من يأخذ عنده من كل شيء وقوع حذوله والارشاد الى ما يدفع ذلك المحذور (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وفي رواية الاربعة لنا يعني امامنا وانا فاصلا لله لا لهم وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشاء بكسر العين والمدأى صلاة العشاء في آخر حياته) قبل موته بثلثمائة سنة في رواية جابر (فلم) من الصلاة (قام فقال رأيتكم) أي أخبرني وهو من اطلاق السبب على السبب لان مشاهدته هذه الاشياء طريق الى الاخبار عنها والهمزة فيه متحركة أي قد رأيتم ذلك فأخبروني ولا تستعملوا في الاستخبار عن حاله بهيمة قاله القسطلاني وقال الحافظ والهمزة في رأيتمكم للاستفهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو ابصرتكم (ليستكم) وهي منصوبة على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا ثم قال فاضبطوها (هذه فان رأس) ولا يصح لي فان على رأس (مائة سنة من) أي من تلك الليلة أي عند انتهاء مائة سنة (لا يبقى من هو على ظهر الارض احد) من تربته اوتيه فونه عند مجيئه او المراد أرضه التي بها نشأ ومنه جاءت

بقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهل عن الاعمش قال وقال أبو بدر عن الاعمش حدثت عن أبي صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح وقال الثوري لم يسمع الاعمش هذا الحديث من أبي صالح وصح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسلم بهذا الاسناد يعني مهيبا عن أبيه فهو من أربعة عشر حديثا وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختارة وعن أبي أمامة عند أحمد وعن جابر عند ابن الجوزي في العلل ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الاسناد قالوا يا رسول الله انك تترك كتابنا فامس في الاذان بعد ذلك فقال انه يكون بعدكم قوم سفاهة مؤذنونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست محفوظة وأشار ابن القطان الى ان البزار هو المتروك فيها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بانهم امن أفراد أي حرة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فعبري من عهدتهم وأخرجهما ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الاعمش واتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بابي حرة قال ابن القطان أبو حرة ثقة ولا عيب للاسناد الا ما ذكر من الانقطاع ويحجب عنه بأن الوساطة قد عرفت وهو الاعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا نعد له وأما الانقطاع الثاني بين الاعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيحجب عنه بان ابن عمر قد قال عن الاعمش عن أبي صالح ولا أراني الا قد سمعته منه وقال ابراهيم بن حبيب الرؤاسي قال الاعمش وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الاعمش حدثني أبو صالح عن أبي هريرة ذلك الدارقطني فثبتت هذه الطرق ان الاعمش سمع عن أبي صالح ثم سمع منه قال البهيمري والكل صحيح والحديث متصل قوله الامام ضامن الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد انهم ضمنوا على الاسرار بالقراءة والاذكار حتى ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الدعاء ان يعم القوم به ولا يخص نفسه وقيل لانه يتحمل القيام والقراءة عن المسبوق وقال الخطابي معناه انه يحفظ على القوم صلاة ثم وامن من الضمان الموجب للقراءة قوله والمؤذن مؤذن قيل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لانه يشرف على المواضع العالية والحديث استدل به على فضيلة الاذان وعلى انه أفضل من الامامة لان الامين أرفع حالا من الضمين وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم (وعن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يحب ربك عز وجل من رضى غنم في شظية يحمل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا الى عبدى هذا يؤذن

الأرض التي سدرت الجنابة فيها فليست ألد. تغيران قال القسطلاني وهذا يدفع قول من استدل بهذا الحديث على موت الخضر كالمؤلف وغيره اذ يحتمل أن يكون الخضر في غير هذه الأرض المعهودة وأن سلباً أن أُل للاستغراق فقوله أحد عموم محتمل اذ على وجه الأرض الجن والإنس والعمومات يدخلها التخصص بادنى مرئنة وإذا احتل الكلام وجوها سقط به الاستدلال قاله الشيخ قطب الدين السطواني رحمه الله انتهى وأجيب باوجه ودفع بدفعات ذكرها الحافظ في الفتح والاصابة وغيره في غيرها وليس هذا محل استفتاء هذا البحث وقد حققنا ذلك في كتابنا فتح البيان في مقاصد القرآن فمن شاء فليرجع اليه بتضع له الخطأ من الصواب وقال ابن بطال إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه المدة تحرم الجمل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم واعلمهم ان أعمارهم ليست كأعمار من تقدمهم من الأمم اجتمعوا في الصلاة وقال الزووي المراد ان كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي حياة أحد بل بعده تلك

ويقيم الصلاة يخاف من فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواه أحمد وأبو داود والسنائي الحديث رجال استاده ثقات وقد أخرجه أيضاً سعيد بن منصور والطبراني وأبي يعقوب وفي البخاري والموطأ والسنائي بالنظر إذا كنت في غيمتك أو باديته فاذن بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء الا سمع الله يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق والمقدمي والسنائي في المواعظ من سننه عن سلمان رقة إذا كان الرجل في أرض في أي قفر فوضأ فان لم يجدها لماء تيمم ثم ينادي بالصلاة ثم يقيها ويصليها إلا أن من جنود الله صفاء ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أبيه وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شرعية الاذان المنفردة فيكون صالحاً لدفع قول من قال ان شرعية الاذان تختص بالجماعة وفيه أيضاً ان الاذان من أسباب المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والسنائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي استناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه أحمد والسنائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مد صوته ويصدق من يسمع من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه وصحح ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الاذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون ولكن بذلك الشرط الذي عرفنا في شرح حديث معاوية قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسن للمنفرد وان كان بحيث لا يسمعه أحد الشظية الطريقة كالجمعة انتهى ويقال الشظية للقطعة المرتفعة من الجبل وهي باظاء المجمة

• (باب صفة الاذان) •

(عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناقوس وهوله كاره لموافقة التصاري طاف بي من الليل طائف وأنا نائم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس يحمله قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعوه الى الصلاة قال أولا أدلان على خير من ذلك فقات بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من اليمينونة (في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث) الهلا

(زواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ٣٣٦ وهي أخت أمه ابنة العكبري بنت الحرث وابنة هذه أول امرأة أسات

بعد حديثه وتوفيت بميمونة رضي الله عنها سنة إحدى وخمسين بسرق بالمدكان النبي بنى بها فيه انبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى عليها ابن عباس لها في البخاري سبعة أحاديث (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنده في بلنتها) المختصة بها بحسب قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه (فصل في النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء في المسجد ثم جاء) منه (إلى منزله) الذي هو بيت ميمونة أم المؤمنين والفاء في فصل هي التي تدخل بين الجمل والمنصل لأن التنصيل اغما هو عقب الاجمال لأن الصلاة صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ومجيئه إلى منزله كان قبل كونه عند ميمونة ولم يكن نابعاً من الكون عندها (فصل في) صلى الله عليه وآله وسلم عتب دخوله (أربع ركعات ثم نام) بعد الصلاة على التراخي (ثم قام) من نومه (ثم قال نام الغليم) تصغير شفقة و مراده ابن عباس وقوله نام استفهام حذف همزة لقراءة المقام أو أخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال (كلمة تشبهها) أي تشبه كلمة نام الغليم شك من الراوي وعبر بكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة (فقامت عن يساره) بفتح الهمزة

الله أكبر لا اله الا الله قال ثم استأخر غير بعيد قال ثم تقول اذا أتممت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت الصلاة فقامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هـ ذه الروياحق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاء فدعا ذات غداة إلى الفجر فقبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هـ هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر روى أحمد ورواه أبو داود من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رأيت فقال انهم الروياحق ان شاء الله فقم مع بلال فأتى عابيه ما رأيت فانه أتى صوتاً من مكان قال فقامت مع بلال فجاءت ألقى به عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عربن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجرد رداءه يقول والذي بعثك بالحق افـ رأيت مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله الحمد وروى الترمذي هذا الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضاً من الطريقة الأولى الحاكم وقال هذا مثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعه وشعيب وابن اسحق عن الزهري ومتابعه هؤلاء هم محمد بن اسحق عن الزهري ترفع احتمال التسليم الذي تحتمله عنفة ابن اسحق وأخرجه أيضاً من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لأن محمد قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمد سمع من أبيه وابن اسحق سمع من التيمي وليس هذا عماداً له وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيها حكاية الترمذي في العلل عنه وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمرو والوقفي عن محمد بن عبد الله عن عهـ عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو وضعيف واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناده حسن من حديث الأفرقي قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه القصة يعني في تقنية الاذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فحسن من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك

وحكى التشديد لابن لغة فيه عن ابن عباس (الجعلني عن يمينه صلى) وفي رواية ٢٣٧ ابن عباس (روى) (خمس ركعات ثم

صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر (ثم نام حتى) أى إلى أن (صعدت غطيطه) يفتح المجهمة وكسر المهملة الأولى وهو صوت نفس النائم عند استيقاظه وفي العصاب غطيط النائم والخفقان فخيرهما (أو خطيطه) يفتح الخاء المجهمة وكسر المهملة شئت من الراوى وهو يعنى الأول قاله الداودى وقال ابن بطال لم أجده بالخاء عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيط وفي الفتح الضيق أقوى منه (ثم خرج إلى الصلاة) ولم يتوضأ لأن من خصائصه أن نومه مضطجعا لا يتقضى وضوؤه لأن عينية تنامان ولا ينام قلبه لا يقال أنه مدارض بحديث نومه صلى الله عليه وآله وسلم في الوادى إلى أن طلعت الشمس لأن الفجر والشمس أنما يدركان بالعين لا بالقلب (عن أبي هريرة) رضى الله عنه قال إن الناس يقولون اككروا أبو هريرة أى الحديث كافي البيوع وهو حكاية كلام الناس والانتقال أكثر وزاد البخارى في الزراعة ويقولون ماله ما هاجر بن والانصار لا يجدون مثل أحاديثه (ولولا آيتان) موجودتان (في كتاب الله تعالى ما) أى لما (حدثت حديثنا) قال الأعرج (ثم تلا) أبو هريرة عبر بالمضارع استحضار الصورة التلاوة (إن

الحديث فيه تريع التكبير وقد ذهب إلى ذلك الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى واحتجوا به بهذا الحديث فإن المشهور فيه التريع وبحديث أبي محذورة الآتى وبأن التريع عمل أهل مكة وهى مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من العصاة وغيرهم وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والمهادى والقاسم إلى ثقلته محققين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية وبحديث أبي محذورة الآتى في رواية مسلم عنه وفيه أن الأذان مثنى فقط وبأن التثنية عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنن وبحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يبال بتفسيح الأذان وإيتار الإقامة وسياقى والحق أن روايات التريع أرجح لاشتمالها على الزيادة وهى مقبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها وفي الحديث ذكر الشهادتين مثنى مثنى وقد اختلف الناس في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادوية والناصر إلى عدم استحباب الترجيع تمسكا بظاهر الحديث والترجيع هو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت ذكر ذلك لنوى في شرح مسلم وفي كلام الراعى ما يشهد بأن الترجيع اسم للمجموع من السر والجهر وفي شرح المذهب والتحقيق والدقائق والتحرير أنه اسم للأول وذهب الشافعى ومالك وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي إلى أن الترجيع في الأذان ثابت لحديث أبي محذورة الآتى وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو أيضا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد قال في شرح مسلم أن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين وحديث عبد الله بن زيد في أول الأمر ويرجح أيضا عمل أهل مكة والمدينة به قال النووي وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع وتركه وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر يعنى قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجه فأقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي أسناده ضعف جدا وروى أيضا ابن ماجه وأحمد والترمذى من حديث بلال بلنظا لتثويب في شئ من الصلاة إلا في صلاة الفجر وفيه أبو اسمعيل الملاحى وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال وقال ابن السكيت لا يصح أسناده ورواه الدارقطنى من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلى وبلال أن ابن أبي ليلى مولد سنة سبع عشرة ووفاته بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطا بها قبل ذلك من أوائل فتوحها فهو شامى وابن أبي ليلى كوفى فكيف يسمع منه مع حدادته السن وتباعد الديار وقد روى اثبات التثويب من حديث أبي محذورة قال علقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان وقال إذا كنت في أذان الصبح فقلت على الفلاح

ثم الكاتمين للعلم بما
حدثكم أصلاً لكن لما كان
الكتاب حراً وجب الاظهار
فلذلك حصلت الكثرة لكثرة
إجماعه ثم ذكر سبب الكثرة
بقوله (ان اخواتنا) جمع أخ
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير
على أبي هريرة لغرض الالتفات
وعدل عن الأفراد الى الجمع
لقصده نفسه وامثاله من أهل
الصفة والمراد اخوة الاسلام
(من المهاجرين) الذين هاجروا
من مكة الى المدينة (كان
يشغلهم) بفتح الاول والثالث
من اللام وحكى ذم أوله من
الرابع وهو شاذ (الصحيح
بالاسواق) بفتح الصاد واسكان
الفاء كناية عن التبايع لانهم كانوا
يضربون فيه مبادئ عند
المعاقدة وسميت السوق لقيام
الناس فيها على سوقهم (وان
اخواتنا من الانصار) الاوس
والنضير (كان يشغلهم
العمل في أموالهم) أى القيام
على مصالح زرعهم (وان
أبا هريرة) عدل عن قوله وانى
لقصده الالتفات (كان يلزم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بشبع بطنه) بالموحدة فى أوله
كذا للاصلي وفي رواية الاربعة
باللام وكلاهما للتعليل أى لاجل
شبع بطنه وهو يكسر الشين
المجته وفتح الباء وعن ابن دريد
اسكانها وعن غيره الاسكان اسم
لما اشبعك من الشيء وفي رواية ابن عباس

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان معطولا من حديثه وفيه هذه
الزيادة وفي اسناده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذومة وهو غير معروف الحال والحديث بن
عبيد وفيه مقال ذكره أبو داود ومن طريق أخرى عن أبي مخذومة وصححه ابن خزيمة من
طريق ابن جريج ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضا ابن خزيمة ورواه بقى بن
محمد وروى التثويب أيضا الطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ كان
الاذن بعد سعى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال اليعمرى وهذا اسناد صحيح
وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس انه قال من السنة اذا قال المؤذن
في الفجر سعى على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس اليعمرى وهو
اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخاع عند البيهقي وقد ذهب
الى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصرى وابن سيرين
والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور وأبو داود وأصحاب الشافعي وهو رأى
الشافعي في القديم ومكرهه عنده في الجديد وهو مروي عن أبي حنيفة واختلفوا في محله
فالمشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكى
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في أذان العشاء وروى عن الشعبي
وغيره انه يستحب في العشاء والفجر والاحاديث لم ترد بآثاره الا في صلاة الصبح لا في غيرها
فالواجب الاقتصاد على ذلك والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره
وقد ذهب العترة والشافعي في أحد قولييه الى أن التثويب بدعة قال في البحر أحدته عمر
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه لا تريدوا في الاذان ما ليس منه ثم
قال بعد أن ذكر حديث أبي مخذومة وبلال قلنا لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطاوس
سلمنا فأمر به اشعارا في حال لاشرا عابجا بين الامم انتهى وأقول قد عرفت مما لم يرفع
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت
دون وقت وابن عمر لم ينكر مطلق التثويب بل أنكره في صلاة الظهر ورواية الاذكار
عن علي عليه السلام بعد صحتها لا تنقدح في مروي غيره لان المثبت أولى ومنه لم حجة
والتثويب زيادة ثابتة فالقول به لازم والحديث ليس فيه ذكر سعى على خير العمل
وقد ذهب العترة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن سعى على الفلاح فالواية قول مرتين سعى
على خير العمل ونسبه المهدى في البحر الى أحد قولي الشافعي وهو خلاف ما في كتب
الشافعية فانالم نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال
في التصاريف الفقهاء الاربعة لا يختلفون في ذلك يعني في ان سعى على خير العمل ليس
من الفاظ الاذان وقد أنكره هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره عن له
اطلاع على كتب الشافعية احتج التائيلون بذلك بما في كتب أهل البيت كما مالى أحمد بن
عيسى والتجريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسندا الى رسول الله صلى الله

المنسوب والمعنى انه كان لازم فانه باقوت لا يجر ٣٣٩ ولا يزرع (ويحضر) من أحوال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (مالي يلهدون) لانه يشاهد
مالي يلهدون (ويحفظ) من
أقواله صلى الله عليه وآله وسلم
(مالي يلهدون) لانه يسمع
مالي يلهدون قال البخاري روى
عن أبي هريرة نحو من ثمانية
رجل وروى عنه من الحديث
ثلاثة آلاف وثلاثة حديث
وقال ما من أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أحد أكرم
حديثاً مني وبشده حديث
طلحة بن عبيد الله عند البخاري
في التاريخ والحاكم في المستدرک
واقطعه لاشك انه سمع من رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما لا نسمع وذلك انه كان مسكناً
لشيء له من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن
أبي هريرة (رضي الله عنه) انه
(قال قلت يا رسول الله اني أسمع
منك حديثاً اسم جنس يتناول
القليل والكثير (كثيراً) صفة
اقوله حديثاً (ان شاء) صفة
ثانية والنسيان زوال علم سابق
عن الحافظة والمدرسة والسهو
زواله عن الحافظة فقط ويفرق
بينه وبين الخطا بان السهو
ما يقته صاحبه يادني تقيبه
بخلاف الخطا (قال) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لابي هريرة
(ابسط ردائك فبسطته) اي ابا
قال ابسط امتثلت أمره فبسطته
والا فلزم منه عطف الخبر على

عليه وآله وسلم قال في الاحكام وقد صح لنا ان حي على خير العمل كانت على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن بها ولم تطرح الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن
يحيى روى ذلك عنه في جامع آل محمد وبعثاً أخرج البيهقي في سننه الكبير ما قد صح
عن عبد الله بن عمر انه كان يؤذن يحيى على خير العمل احبانا وروى فيها عن علي بن
الحسين انه قال هو الاذان الاول وروى المذهب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم انه
أذن بذلك قال المذهب الطبري روى ابن حزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي امامة
ابن سهل البدرى ولم ير وذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعاً وقول بعضهم
وقد صح ابن حزم والبيهقي والمذهب الطبري وسعيد بن منصور وثبت ذلك عن علي بن
الحسين وابن عمر وأبي امامة بن سهل موقوفاً ومرفوعاً ليس بصحيح اللهم الا ان يريد
يقوله مرفوعاً قول علي بن الحسين هو الاذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة
الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن ادلة اثباته بان الاحاديث الواردة
بذكر الفاظ الاذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل
على ثبوت ذلك قالوا واذا صح ما روى من أنه الاذان الاول فهو منسوخ بالحديث الاذان
لعدم ذكره فيها وقد ورد البيهقي حديثاً في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت النسخ
بطلها وفي الحديث افراد الاقامة الا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة وقد
اختلف الناس في ذلك وسند كذا وما هو الحق في شرح حديث أنس الا في بعده هذا
قوله في الحديث ان يضرب بالناقوس هو الذي تضرب به النصارى لاقوات صلاتهم
وجعه نواقيس والنقش ضرب الناقوس قوله حي على الصلاة حي على الفلاح اسم فعل
معناه أقبلوا اليها هلموا الى الفوز والنجاح وقتعت المياه لسكونها وسكون المياه السابقة
المدغمة قوله فانه أئدى صوتاً منك أي أحسن صوتاً منك وفيه دليل على استحباب اتخاذ
مؤذن حسن الصوت وقد أخرج الدارمي وأبو الشيخ بإسناد متصل بابي محذورة ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بنحو عشرين رجلاً فاذنوا فاجابهم صوت أبي
محذورة فعلمه الاذان وأخرجه أيضاً ابن حبان من طريق أخرى ورواه ابن خزيمة
في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتاً واذناؤه بعض شعراء
قريش في أذان أبي محذورة

أما ورب الكعبة المستوره * وما تلا محمد من سورة
والنعمات من أبي محذوره * لافعان فعلة مذكوره

وفي رواية للترمذي باللفظ فقم مع بلال فانه أئدى أو أمد صوتاً منك فالتى عليه ما قيل لك
والمراد بقوله أو أمد صوتاً منك أي أرفع صوتاً منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان
وسمي بذلك المصنف لذلك باباً بعد هذا الباب (وعن أنس قال أمر بلال أن يشفع الاذان
ويوتر الاقامة الا الاقامة روى الجماعة) وليس فيه للنسائي والترمذي وابن ماجه
الانشاء وهو مختلف فيه (قال فغرف بيديه) من قبض فضله لانه جعل الحفظ كالشيء الذي يغرف منه ويرعى به في ردايه

ومثل بذلك في عالم الحس وقال عليه وآله (وسلم) لابي هريرة (ضعه) أي الحديث كما يدل عليه قوله في غير الصحيح فغرف بيده ثم قال ضم الحديث وعند البخاري في بعض طرقه لن يسط أحدكم فوبه حتى أفضى مقالتي هذه ثم يجمعها الى صدره وقد وقع في جامع الترمذي وحديث أبي نعم التصريح بهذه المقالة المبهمة في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين عافرض الله تعالى عليه فيعلمهن ويعلمهن الادخل الجنة قال أبو هريرة (فضعته ثم انشيت شيئا به) أي بعد الضم وتنكير شيئا بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء في الحديث وغيره لان التكرار في سياق النفي يدل عليه وفي رواية ما انشيت شيئا به منعه عنه وعند مسلم ما انشيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث واخص منه ما جاء في رواية شعيب حيث قال فما نسيت من مقالته تلك شيئا فانه ينهم تخصيص عدم النسيان بهذه المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لان أباهريرة يمه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ويحتمل ان يكون وقعت له قضيتان فالتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والتي رواها سعيد المقبري

الا اقامة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضا هذه الصيغة للرفع والختار عند محققى الطائفتين انها تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالامر من له الامر الشرعى الذى يلزم تبعه وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لاشيئا في أمور العباد فانها انما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء قامر بلال بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصرح من ذلك رواية التستالى وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلقظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر بلال قال الحاكم صرح برفعه امام الحديث بلا مدافعة قتيبة قال الحافظ ولم يترد به فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبد ان المروزي ويحيى ابن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطى أيضا ولم يتفرد عبد الوهاب وقدر واه الب لا ذرى من طريق أى شهاب الحنط عن أى قلابة وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والا أمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة لما حكى عن بعضهم من ان الأمر لبلال بذلك كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذ من المنقول ان بلال لم يؤذن لاحد به - رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - الا لابي بكر وقبل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامر واحدة بالشام قوله ان يشفع الاذان يشفع أوله وفتح الفاء أى يأتى بالفاظه شذعا وهو مفسر بقوله مننى مننى قال الحافظ لكن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التى في آخره مشروطة فيجمل قوله مننى على ما سواها انتهى فتكون أحاديث تشبيع الاذان وتنفيته مخصصة بالأحاديث التى ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد ونحوه قوله الا اقامة ادعى ابن منده والاصمى ان قوله الا اقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيها فالام نظر لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسر او كذا أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولا دليل وفي رواية أيوب زياد من حافظ فلا يشهد في حديثها عدم ذكر خالد الخداه او قد ثبت تكرير لفظ قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرفوعا وسيأتى وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الاقامة فانه يفتى كما تقدم في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير في أول الاذان أربع وهذا انما يمت في تكبير أول الاذان لافى آخره كما قال الحافظ وأنت خبير بان ترك استثناءه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوت لانه روايات التكرير زيادة مقبولة الحديث يدل على وجوب الاذان والاقامة وعلى ان الاذان منى وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على افراد الاقامة الا اقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب

عامة هكذا قرى في فتح الباري وهذا من المعجزات الظاهرات حيث ٣٤١ ربح صلى الله عليه وآله وسلم

من أبي هريرة النسيان الذي هو من لوازم الانسان حتى قيل انه مشتق منه وحصول هذا في بسط الرداء الذي ليس للعقل فيه مجال **وعنه** (أي عن أبي هريرة رضي الله عنه) (قال حفظت عن) وفي رواية النكثي عن من بدل عن وهي صرح في تلقيه من (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بلا واسطة (وعامين) بكسر الواو والمدة تنفية وعاء أي ظرفين وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال أي نوعين من العلم (فأما أحدهما) أي أحد ما في الوعاءين من نوعي العلم فبثته أي نشرته وزاد الاصيل في الناس ودخلته التاء لتضمنه معنى الشرط (وأما) الوعاء (الاخر فلو بثته) أي نشرته وأذعته في الناس (قطع) وفي رواية لقطع (هذا البلعوم) بضم الموحدة كني به عن القتل وفي رواية الاسماعيلي اقطع هذا يعني رأسه وزاد في رواية ابن عساكر والاصيلي وأبي الوقت وأبي ذر والمستلي قال أبو عبد الله أي البخاري البلعوم مجرى الطعام أي في الحلق وهو المراد قاله القاضي والجوهري وابن الاثير وعند الفقهاء الحلقوم مجرى النفس خروجاً ودخولاً والمراد مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم والبلعوم تحت الحلقوم وأراد بالوعاء الاول ما حفظه من الاحاديث وبالشأن

الشافعي وأحمد وجهور العلماء الى أن اتساخت الاقامة إحدى عشرة كلمة كلهم مفردة الا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة قائم امثني منقني واستدلوا بهذا الحديث وحديث ابن عمر الآتي وحديث عبد الله بن زيد السابق قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى أقصى بلاد الاسلام ان الاقامة فرادى قال أيضاً مذهب كافة العلماء انه يكسر قوله قد قامت الصلاة الاما لكافان المشهور عنه انه لا يكررها وذهب الشافعي في قديم قوله الى ذلك قال النووي ولنا قول شاذ أنه يقول في التكبير الاول الله أكبر مرة وفي الاخير مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الاقامة إحدى عشرة كلمة هر بن الخطاب وابنة وأنس والحسن البصري والزهرى والاوزاعي وأحمد واسحق وأبو قور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البيهقي هو قول أكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأهل المدينة الى ان الفاظ الاقامة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واستدلوا بما في رواية من حديث عبد الله بن زيد عن الترمذي وأبي داود بافظ كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة وقد تقدم ما في صحاح ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويحجب عن هذا الانقطاع بان الترمذي قال بعد اخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام قال الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم هريرة وعثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد ويلا وكعب بن جعرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال ادركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الانصار فلاح الحديث لانه على الرواية عن عبد الله بدون تيسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وان كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعة الاعمش اياه عن عمرو بن مرة ومائةبعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصح خبره وان خالفاه في الاسناد أو سلافي مخالفة غير قاذحة واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في التلانيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة ان بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن

ما كتبه من أخبار الفتن وأخبار السلافة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي اعدائه

أسماء امرأ الجور وأحوالهم
وذمهم وقد كان أبو هريرة يكره
عن بعضه ولا يصرح به خوفا
على نفسه منهم كقوله أعوذ بالله
من رأس استيز وإمارة الصبيان
يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية
لأنهم كانت سنة ستين من الهجرة
واستجاب الله دعاء أبي هريرة
فمات قبلها بسنة وستين الإشارة
إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب
الفقيه قال ابن المنير جعل الباطنية
هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح
باطلهم - م - حيث اعتقدوا أن
لشريعة ظاهرا وباطنا وذلك
الباطن إنما حصله الانحلال من
الدين وقال قوم من المتصوفة
المراد به علم الاسرار المصونة عن
الاغيار المختص بالابرار لكن
في كون هذا المراد نظر من حيث
أنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة
لتمانه مع ما ذكره من الآية
الدالة على ذم لقمان العلم لا سيما
هذا الشأن الذي هو أبغى
العلم عند أهله وأيضاً فإنه ينبغي
على العموم من غير تخصص يصح
فكيف يستدل به لذلك وأبو
هريرة لم يكشف مستوره فيما
أعلم فنأين علم ان الذي كتمه
هو هذا نحن ادعى ذلك فعليه
البيان فتدظهر ان الاستدلال
بذلك طريق النوم فيه ما فيه
على أنهم في غفلة عن الاستدلال
اذ الشريعة ناطقة بادلهم من
حقيقة... بلوك طريق الاحسان واليقين

جده وهو سعد القرظ قال أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابي
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر وأما ما رواه
أبو داود من ان بلال ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل
وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق
جنادة بن أبي أمية عن بلال انه كان يجعل الاذان والاقامة مثني مثني وفي اسناده ضعف
قال الحافظ وحديث أبي مخذرة في تقنية الاقامة مشهور وعنده التساني وغيره انتهى
وحديث أبي مخذرة حديث صحيح ساقه الحازمي في النسخ والمنسوخ وذكره في
الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والتساني
وسمي إلى ما أخرجه عنه الخمسة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الاذان تسع عشرة
كلمة والاقامة سبع عشرة وهو حديث صحيح الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث
بارل الذي فيه الامر بابتداء الاقامة لانه بعد فتح مكة لأن أبا محمذ ذوق من مسألة الفتح
وبلا لا أمر بأمر د الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون نافعاً وقد روى أبو الشيخ ان
بلال أذن بعني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثله ذلك
اذا عرفت هذا تبين ان أحاديث تقنية الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما سلفناه
وأحاديث افراد الاقامة وإن كانت أصح منها الكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن
أحاديث التقنية مسئلة على الزيادة فالصير اليها لازم لا سيما مع تأخر تاريخ بعضها كما
عرفنا ذلك وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز افراد الاقامة وتنقيتها قال أبو عمر بن
عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود بن علي وعجم بن جرير إلى اجازة
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحملوه على الاباحة
والخيرية قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل
به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أربعين مرة في الاذان ومن شاء ثني ومن شاء ثني الاقامة
ومن شاء أفردھا الاقولة قد قامت الصلاة فان ذلك مرتان على كل حال انتهى وقد أجاب
المتأملون بافراد الاقامة عن حديث أبي مخذرة باجوبة منها أن من شرط النسخ ان
يكون أصح سنداً وأقوم قاعدة وهذا ممنوع فان المعتبر في النسخ مجرد الصحة لا الاصلية
ومنها ان جماعة من الأئمة ذهبوا إلى ان هذه الانظمة في تقنية الاقامة غير محفوظة
ورواها من طريق أبي مخذرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يشفع الاذان
ويوتر الاقامة كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمنسوخ وأخرجه البخاري في تاريخه
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائلين بانها غير محفوظة غاية
ما اعتذر وابعد عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم
وأما رواية ايتار الاقامة عن أبي مخذرة فليست كروايتها التشجيع على ان الاعتماد
على الرواية المستقلة على الزيادة ومن الاجوبة ان تقنية الاقامة لو فرض انها محفوظة

أقول وثواب طريق القوم منهم
الى ب. أي طالب رضى الله
عنه فلو كان المراد بهم ذاعلم
الامر ان كان على أحق به من
أي حرية وقد روى البخاري
عن أبي بصير قال قلت لعلي
هل عندكم أي أهل البيت
النبي كتاب أي مكتوب خصكم
به رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم دون غيركم من أسرار علم
الوحي كما يزعم الشيعة قال أي
على أي لا كتاب عندنا الا كتاب
الله أفهم أعطيه رجل مسلم
أي من غوى الكلام الخ فثبت
ان المراد بالوعاء الاخر ما يتعلق
بأشراط الساعة وتغير الاحوال
والملاحم في آخر الزمان وامارة
الصبيان كما تقدم فيسكن ذلك
من لم يأت الله ويعترض عليه من
لا شعور له به (عن جرير) هو
ابن عبد الله البجلي وكان يبيع
الجمال طويل القامة بحيث يصل
الى سنام البعير وكان نعله ذراعا
(رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال له) وعند
البخاري في بحثة الوداع قال
لجرير (في بحثة الوداع) بفتح
الحاء والواو وعند جرة العقبة
واجتماع الناس للرعى وغيره
قال الحافظ وقد أنكر بعضهم
لفظه له من قوله قال له لان جريرا
انما أسلم بعد بحثة الوداع بنحو
من شهرين فقد جزم ابن
عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين
يوما وبجزمه يعارضه قول البعوى وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المؤلف لهذا

وان الحديث بها ثابت لكانت منسوخة فان أذان بلال هو آخر الامر لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لما عاد من حنين ورجع الى المدينة أقر بلال على أدائه واقامته قالوا
وقد قيل لاحد بن حنبل ليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لانه حديث
أبي محذورة بعد فتح مكة قال ليس قد رجعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة
فاقر بلال على أذان عبد الله بن زيد وهذا أنهض ما أجابوه وليك ممتوقفا على نقل
صحح ان بلالا أذن بعد رجوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدينة وأقر بالاقامة
ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي فان ثبت ذلك كان دأب المذهب من قال يجوز الكل
ويتعين المصير اليها لان قول كل واحد من الامر بن عقب الاخر مشعر بجواز الجميع
لا بالنسخ (وعن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة وكذا
اذا سمعنا الاقامة نؤذاننا ثم نخرجنا الى الصلاة رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث
أخرجه أيضا الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي اسناده
أبو جعفر المؤذن قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث وقال ابن حبان اسمه
محمد بن مسلم بن مهران وقال الحاكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي قال الحافظ
رواه الحاكم في ذلك ورواه أبو عوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المعيرة عن عيسى
ابن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال الحافظ وأظن سعيدا وهم فيسه وانما
رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيدا وثقة أبو حاتم ورواه ابن ماجه من حديث
سعد القرظ مرفوعا كان أذان بلال مثنى مثنى واقامته مفردة وعن أبي رافع نحوه
وهما ضعيفان وقد صرح المعمرى في شرح الترمذي ان حديث ابن عمر اسناده صحيح
والحديث يدل على ان الاذان مثنى والاقامة مفردة الا الاقامة وقد تقدم البحث في ذلك
(وعن أبي محذورة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذا الاذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر
أ أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
محمد ارسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن
محمد ارسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمد ارسول الله
مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
محمد والنبي وذكرا التكبير في أوله أربعين والخمسة عن أبي محذورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم علمه الاذان تسعة عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة قال الترمذي
(حديث حسن صحيح) الرواية الاولى أخرجهما أيضا بترتيب التكبير في أوله الشافعي
وأبو داود وابن ماجه وابن حبان وقال ابن القطان الصحيح في هذا ترتيب التكبير وبه
يصح كون الاذان تسعة عشرة كلمة كافي الرواية الثانية مضمومة الى ترتيب التكبير
الترجيح قال الحافظ ما يكافئ ابن القطان وقد وقع في بعض روايات مسلم بترتيب

الحديث في باب جنة الدواع ان النبي ٣٤٤ صلى الله عليه وآله وسلم قال بلير وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قاله

البغوي انتهى (استنصت الناس) استنصت من الانصات ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لان العلم وورثة الانبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ان انصتوا (لا ترجعوا) أي لا تصيروا (بعدي) أي بعد موتي هذا أو بعد موتي (كفوا يضرب بعضكم رقاب بعض) مستعملين لذلك أولاً لتشبههم بأبائهم الكفار في قتل بعضهم بعضاً (عن أبي بن كعب) الصحابي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال قام موسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه خطيباً في بني اسرائيل فسئل أي الناس أعلم) أي منهم على حد الله أكبر أي من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فعتب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول نحو الله أعلم وفي رواية الى الله واذا لتعليل والعتب من الله محمول على ما يليق به فيحصل على انه لم يرض قوله شرعاً فان العتب الذي هو بمعنى تغييب النفس مستحيل على الله تعالى (فأوحى الله تعالى اليه ان عبداً أي بأن عبداً وبكسر ان على تقدير قال ان عبداً والمراد الخضر (من عبادي) كائناتاً (بمعهم مع البعيرين) أي ملحق بحري فارس والروم من جهة الشرق أو بآريفة أو طنجرة (هو أعلم منكم) هذا ظاهر في أن الخضر في

التكبير وهي التي ينبغي ان يعد في الصحيح انتهى وقدر واه أبو نعيم في المستخرج والبيهقي بترجيع التكبير وقال به - أنه أخرجه - مسلم عن اسحق وكذلك أخرجه أبو عوانة في مسنده - أخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ والرواية الثانية أخرجهما أيضاً الدارمي والدارقطني والحاكم في مسنده - تدركه والبيهقي وتكلم عليه باوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصحح الحديث وأخرجه أيضاً الطبراني قوله تسع عشرة كلمة لان التكبير في أوله مربع والتركيب في الشهادتين بصير كل واحد منهما - ما أربعة الفاظ والجميع اثنين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوحيد - في آخره قوله سبع عشرة كلمة بترجيع التكبير في أول الإقامة وترك التركيب وزيادة قد قامت الصلاة مرتين وباقي ألفاظها كالآذان فتكون الإقامة ذلك المقادير والحديث يدل على ترجيع التكبير والترجيع وترجيع تكبير الإقامة وتثنية باقي ألفاظها وقد تقدم الكلام على جميع هذه الاطراف - مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محمد ذورة راجح لانه متأخر ومشغل على الزيادة لا سيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه اياه (وعن أبي محمد ذورة قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعلمه وقال فان كان صلاة الصبح قلت

الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله واه أحد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد ابن عبد الملك بن أبي محمد ذورة والحريث بن عبيد والاول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع اليه

• (باب رفع الصوت بالآذان) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يقر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطن لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعشى قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مرسل وفي العلال لابن أبي حاتم - سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه ورواه أبو اسامة عن الحرث بن الحكم عن أبي هبة - مرة يحيى بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بالنظ المؤذن يقر له مد صوته ويصدقه من يسمعه من رطب ويابس وله مثل أجبر من صلى معه وصحبه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمرو في الباب عن أنس عند ابن عدي وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الآذان

بجدا الاطرق تقيد الاعلية
 بامر مخصوص لقوله بعد ذلك
 اني علي غلم من علم الله علمته
 لا تعلمه انت وانت علي علم علمته
 الله لا اعلمه والمراد يكون النبي
 اعلم اهل زمانه أي من ارسل اليه
 ولم يكن موسى مهلا الى الخضر
 فلا نقص به ان كان الخضر اعلم
 منه ان قلنا انه نبي مرسل أو اعلم
 منه في امر مخصوص ان قلنا انه
 نبي أو ولي وينحل بهذا التقرير
 اشكالات كثيرة ومن أوضح
 ما يستدل به على بقوة الخضر قوله
 وما فعلته من أمري وانما كانت
 قصة موسى مع الخضر امتحانا
 لموسى ليعتبر ووقع عند الناس
 انه عرض في نفس موسى عليه
 السلام ان أحد الميوت من
 العلم ما وتوفي وعلم الله بما حدث به
 نفسه فقال يا موسى ان من عبدي
 من آتاه من العلم ما لم أتك وقد تب
 ابن المنير على ابن بطال ايراده
 في هذا الموضع كثيرا من أقوال
 السلف في التحذير من الدعوى
 في العلم والحث على قول العالم
 لا أدري بل سياق مثل ذلك في هذا
 الموضع غير لائق وهو كما قال
 رحمه الله وليس قول موسى
 عليه السلام انا أعلم كقول أحد
 الناس من ذلك ولا نتيجة قوله
 كنتيجة قوالهم فان نتيجة قولهم
 العجب والكبر وتنتيجة قوله
 المزيد من العلم والحث على
 التواضع والحرص على طلب
 النبرع خطا لان موسى انما اعترض

لكونه سببا للمغفرة وشهادة الموجودات ولانه أمر بالمجيء الى الصلاة فكل ما كان ادنى
 لسماع المأمورين بذلك كان أولى واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمحذورة
 الرجوع فارفع صوتك وهذا أمر برفع الصوت قبل هو تمثيل بمعنى انه لو كان بين
 المكان الذي يؤذن فيه والمكان الذي يبلغه صوته ذنوب غلاة تلك المرافعة لغنرها الله له
 (وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي شعيبه ان ابا سعيد الخدري قال له اني أراك تحب
 الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك أو بادية فكفار رفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت
 المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والبخاري والشافعي وابن ماجه) الحديث أخرجه
 أيضا الشافعي ومالك في الموطأ وغيرهما قوله تحب الغنم والبادية أي لاجل الغنم لان
 فيها ما يحتاج في اصلاحها اليه من الرعي وهو في الغالب لا يكون الا بالبادية قوله في
 غنمك أو بادية يحتمل أن يكون أو شك من الراوي ويحتمل أن يكون للتوسيع لان الغنم
 قد لا تكون في البادية ولانه قد يكون في البادية حيث لا غنم فإراد فارفع صوتك فيه
 دليل ان قال باستجاب الاذان للمتفرد وهو الرابع عد الشافعية قوله مدى صوت
 المؤذن أي غاية صوته قوله جن ولا انس ولا شيء ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو
 من العام بعد الخاص والحديث الاول يبين معنى الشيء المذكور وهذا ان لربط
 والبابس لا يخرج عن الاتصاف بأحدهما من الميوت من الموجودات وفي رواية لابن خزيمة
 لا يسمع صوته شعير ولا مدرو ولا حجر ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص بالملائكة
 كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير متنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله
 في الجادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده
 وفي صحيح مسلم اني لا عرف حجرا كان يسلم على ومنه ما ثبت في البخاري غيره من قول
 النار أكل بعضي بعضا قال الزين بن المنير والسرفي هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم
 لغيب والشهادة ان أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجه
 الدعوى والجواب والشهادة وقيل المراد بهذه الشهادة انهم ارادوا المشهود له بالفضل وعلاوة
 الدرجة وكما أن الله يفضح بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفي الحديث
 استحباب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك وفيه ان حب الغنم والبادية لا سيما
 عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح

(باب المؤذن يجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى عنقه عند الجيلة ولا يستدبر) *

(عن أبي جحينة قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالابطح في قبة له حجرا
 من ادم قال فخرج بلال بوضوئه فناضح وبائل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه حله حجرا كاتني أنظر الى يماض سابقه قال فتوضأ وأذن بلال فجعلت اتببع فاه
 ههنا وههنا يقول عينا وشمالا حتى لي الصلاة حتى على الفلاح قال ثم ركزت له غفرة فتقدم

بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ففيه حجة ٣٤٦ على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في باطن

الامر (قال رب وكيف لي به) أي
كيف الـ بيل اذلة (فقل له
احل) بالجزم على الامر (حوتا)
أو سمكة كائنة (في مكمل)
بكسر الميم وفتح التاء المنة
الفوقية شبه الزنبيل يسع حجة
عشر صاعا كذا في العباب (فإذا
فقدته) أي الحوت (فهو نم)
يفتح الشاظر فبمعنى هذا أي
العدم لا علم (فانطق)
موسى (وانطق بقوله يوشع)
غير منصرف للجملة (العبية)
فون) منصرف كنوح ولوط
على الفصحى وفي رواية في ذر
ونطق معه فتادهمج بالعبية
لأن كيمد والافالمصاحبة
مستفاد من قوله فتادهمج (وجلا
حوتا في مكمل) كما وقع الامر
به وقد قيل كانت سمكة مملوكة
وقيل في سمكة (حتى كما عند
الضرة) التي عند ساحل البحر
الموعود بلقي لخضر عندهم وضعا
رؤسهم ما وناما فأنزل الحوت
الميت المملوح (من المكمل)
لأنه أصابه من ماء عيسى الحية
الكائنة في أصل الضرة حتى إذا
أصابها مقتضية للحياة كما عند
المؤلف في رواية (فانطق بـ)
أي طريقه في البحر سربا أي
مسلكا زاد في سورة الكهف
وأمر الله عن الحوت جرية
الماء فصار عليه منسل الطاق
(وكان) أحياء الحوت المملوح
وامسالك جرية الماء حتى صار
مسلكا لحيوي فتادهمج فانطقا بقية الهمما) بالجر على الاضافة ورومها) بالنصب على

فصلى اظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلاب لا يمنع وفي رواية تمر من وراء المرأة
والماء ثم صلى العصر ثم لم يزل يصلي حتى رجع الى المدينة متفق عليه ولا يبدد ودرأيت
بلا لا يخرج الى الا بطح فاذن فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه يمينا
وشمالا ولم يستدر وفي رواية رأيت بالابوذن ويدور واتبعه فاههنا وههنا واصعاه
في أذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبة له جراه اراه من ادم قال فخرج
بلال بن رباح باعثة فركضها فصرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حلة جراه
كأنى نظرا الى بريق ساقه رواء أحمد والترمذي وصححه الحديث أخرجه النسائي
بزيادة فجعل يقول في أذنه هكذا يعرف بمسار شمالا وابن ماجه بزيادة رأيت به يدور في
أذنه كن في اسناده الحاج بن ارمطة ورواه الحارث بن ابي اسحق في زيادة الفاضل وقال قد أخرجه
الا انه ما لم يذكر فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما
ورواه ابن خزيمة بالنظر رأيت بالابوذن يتبعه بيمينه رأسه يمينا وشمالا ورواه من
طريق أخرى بزيادة ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا رواه أبو عوف في صحيحه وأبو نعيم
في مستخرج بزيادة رأى أبو جهميم بالابوذن ويدور واصبعاه في أذنيه وكذا رواه
البيهقي وقال البيهقي الاستدارة ترد من طريق صحيحه لأن مدارها على سفبان الثوري
وهو ليس به من عون بن أبي جهميم انما سمعه عن رجل عنه والرجل ليس بهم انه الحاج
والحاج غير صحيح به قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر
أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وهو صحيح عن عون الطبراني من
طريق ادريس الاودي عنه وفي الافراد لا يدور قطي عن بلال أمر بارسل الله صلى الله
عليه وسلم اذا أذنا وأثنا لا يزل أقدامنا عن مواضعها واسناده ضعيف
قوله فن ناضح ونائل الناضح الاخذ من الماء بيمينه بيمينه وضوئه صلى الله عليه
وسلم والنائل الاخذ من ماء في جسد صاحبه لفراغ الماء لقصد التبرك وقيل ان
بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينفعه على غيره وفي رواية
في الصحيح ورأيت بلا لا يخرج وضو أفرايت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن أصاب
منه شيئا عسى به ومن لم يصب أخذ من بلل صاحبه بيمينه الرواية تبين المراد من تلك
العبارة والنضح الرش وقد تقدم الكلام عليه قوله ههنا وههنا نظر فامكان والمراد بهما
جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوي وللعديد فوائد وفيه أحكام مما في بسط
الكلام عليها في مواضعها والمنصوص منه ههنا الاستدلال على مشروعية التفات
المؤذن يمينا وشمالا وجعل الاصبعين في الاذنين حال الاذان والالفتان المذكور ههنا
مقيد بوقت الطبعين وقد يوجب له ابن خزيمة فقال باب المحراف المؤذن عند قوله حتى على
الصلاة حتى على الفلاح بقوله لا يبدد كنهه وانما يمكن الاضمار بالفهم بالمحراف الرأس
وقد اختلفت الروايات في الاستدارة فبني بعضها انه كان يستدير وفي بعضها لم يستدير

ارادة - يجمعهم وفي مسلم كالبضاري في التفسير بقية يومهما وليتم ما هو ٣٤٧ الصواب اقوله (فلما أصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي ساراجمعه
اذ لا يقال أصبح الا عن ليل (قال
موسى ليشابه آتاعدا) بفتح
المججمة مع المد وهو الطعام يؤكل
أول ليلته (لقد اقمنا من سفرنا
هذا نصبا) أي تعبنا بالاشارة لسير
البقية والذي يليه ما يدل عليه
قوله (ولم يجد موسى) عليه
السلام (مسا) وفي نسخة شيا
(من النصب حتى جاوز المكان
الذي أمر به) فالتى عليه الجوع
والنصب (فلة له فتاه رأيت)
أي أخبرني ما دهاى (إذا وينا إلى
الصخرة فاني نسيت الخوت) أي
فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت
وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه
أي وما أنساني ذكره الا الشيطان
وأنسانيه لالشيطان هضمنا
لنفسه (قال موسى ذلك) أي
أمر الخوت (ما كنا نعلم) أي هو
الذي كنا نطالب لانه علامة
وجدنا المطلوب (فارتداعا إلى
آثارهما) أي فرجعا في الطريق
الذي جآفهم يقصان (قصصا)
أي يتبعان آثارهما آتاعا (فلما
أتيا إلى الصخرة) وفي نسخة
انتهيا (إذا رجل مسجى) أي
مغلى كاه (بثوب) أي نائم (أو
قال نسجى بثوبه) شك من
الراوي (فسلم موسى) عليه
السلام (فقال الخضر وأنى) أي
كيف (بارضك السلام) وهو
غير معروف بها وكانها كانت دار
كفر وكانت تحبهم غيره وعند

كشاف ولكنهم تروا الاستدانة الامن طريق حجاج وادريس الاودى وهما ضعيفان
وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العزمي وقد خالف هؤلاء الثلاثة من
هو مثله - م أو امثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر
آخرجه أبو داود كما تقدم قال الحافظ ويكنى الجمع بأن من أثبت الاستدانة عنى بها
استدانة الرأس ومن تفاهى على استدانة الجسد كما ومنى ابن بطال ومن تبعه على
ظاهرها فاستدل به على جواز الاستدانة قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدانة
المؤذن للسمع عند التلفظ بالجميعتين واختلاف هل يستدير يديه كما أو بوجهه فقط
وقد ما قارنا واختلاف أيضا هل يستدير في الجميعتين الاولتين مرة وفي الثانية مرة
أو يقول على الصلاة عن يمينه ثم على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى وقد رجع
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال ولا قول أقرب إلى فط الحديث
انتهى كلامه بالمعنى وروى عن أحمد أنه لا يدور الا اذا كان على منارة يقصد اجماع أهل
الجهتين وبه قال أبو حنيفة وامحق وقال النخعي والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور
وهو رواية عن أحمد أنه يستحب الاتمات في الجميعتين يميناً وشمالاً ولا يدور ولا يستدير
سكان على الأرض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلمتق الا ان يريد اجماع الناس
وقال ابن سيرين يكره الالتفات والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقييد وأما
الدور فقد عرفت اختلاف الاحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصح الى
الترجيح وفي الحديث استحباب وضع الاصبعين في الاذنين وفي ذلك فائدتان ذكرهما
العلماء الاولى ان ذلك ارفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد
القرظ عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم
انه يؤذن قال الترمذي استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن اصبعيه في أذنيه في الاذان قال
واستحبه الاوزاعي في الإقامة أيضا ولم يرد في الاحاديث كما قال الحافظ تعيين الاصبع
لنى يستحب وضعها وجرم النووي بانها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الالة

• (باب ادن في أول الوقت وتفرجه عليه في الفجر خاصة) •

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا خرج أقام حين يراه رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي)
قوله لا يحرم أي لا يترك شيئا من القاطعة الحديث فيه لمحافظة على الاذان عند دخول
وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر لما سبأى وفيه أيضا
ان المقيم لا يقيم الا اذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة
مرفوعا المؤذن أم لك بالاذان والامام أم لك بالإقامة وضعفه والعل تضعفه له لان في
استناده شريكا لقاضي وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي بن رضى الله عنه من قوله وقال
ليس يحفظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر وفيه معارك وهو ضعيف
البخاري في التفسير وهل بأرضي من كلام وفيه دليل على ان الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو

كان الخضر يعلم كل غيب يعرف موسى ٢٤٨ قبل ان يسأله (فقال أنا موسى فقال له الخضر أنت (موسى بن اسرائيل قال

(نم) أنا موسى بن اسرائيل (قال هل أتبعك على أن تعالني فمأملت) أي من الذي علمك الله علما (رشدا) ولا يشافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطا في أبواب الدين فان الرسول ينبغي أن يكون اعلم من أرسل اليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقا وقد راعى في ذلك غاية التواضع والادب فاسمجهل نفسه واستأن أن يكون تابعه لرسالته منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله ايضا وى لكن لم يكن موسى مرسلا الى الخضر فقد يورهم ما قاله دخوله فيهم من السياق فليعلم (قال انك لن تستطيع معي صبر) فاني أفعل أمور اظاها وهما منا كبر وباطناهما تحطبا (يا موسى اني على علم من علم الله عليه لا أعلمه أنت وأنت على علم عني الله لا أعلمه) وهذا لا بد من تأويله لان الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى له لكاف عنه وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى (قال ستجدني اشاء الله تعالى صابرا) معك غير منكرو عليك (ولا أعصى أمرا) أي ستجدني صابرا وغير عاص قال القائل في تعاليق الوعد بالمشيئة اما للتميم واما للعامة بصعوبة الامر فان الصبر على خلاف المعتاد شديد (فانطلقا) على الساحل حال كونهم ما عيشان على ساحل البحر ليس لهما سبيبة فخرت بهما فيسنة في كلامهم

وبه ارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي ولنا في انقضاء الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني أي خرجت لانه يدل على ان المتيقن شرع في الاقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الاقامة عند أول رؤيته له قبل أن يرام غالب الناس ثم اذا رآوه قاموا ويشهد لهذا ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا ساعة يقول المؤذن الله اكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تعبدل الصنوف وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومسنن أبي عوانة انهم كانوا يعبدلون الصنوف قبل خروجه صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي قتادة انهم كانوا يتومنون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم ان ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه من الخروج فيشق عليهم الانتظار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذلك حديث الباب وفيه ان ليرضة تغني عن تحية المسجدين انتهى (وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينعمن أحدكم اذان بلال من يحوره فانه يؤذن أو قال ينادي بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أحدكم في رواية للبخاري أحد منكم شك من الراوى وكلاهما يفيد العموم قوله من يحوره بفتح أوله اسم لما يؤقظ كل في السحر ويجوز الضم وهو اسم النعل نقوله ليرجع بفتح الياء وكسر الجيم الخفيفة يستعمل هذا لازما ومتعديا تقول رجعت زيد ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدى بالتثنية بل ومن رواه الضم والتثنية فقد اخطأ لانه يصير من الترجيع وهو التريد وليس مراد ههنا وغناه عن ما يريد القاسم أي المتعبد الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا أو يتحرج ان كان له حاجة الى الصيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلاة بالغسل والوضوء والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد ذهب الى منروعيته الجمهور مطائفا وخالف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناسروزيدي بن علي قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم انه يكفي به الصلاة وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكفي به وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعقب بحديث الباب وأجيب بأنه مسكوت عنه وعلى المنزل فعمل ما إذا لم يرد نطق بخلافه رهننا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة الا في وهو يدل على عدم الاكتفاء انهم حديث زيار بن الحرث عنه دأبي داود يدل على الاكتفاء فان فيه انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الاقامة فذمه الى ان طلع الفجر فأمره فقام لكن في اسناده ضعف كما قال الحافظ وأيضا في رقة عين وكانت في سقر ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضع ويدل أيضا على عدم الاكتفاء ان الاذان لما ذكره كورق لدين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال

ان المنام يقتضى كلام التابع
(أن أى لأن (يحملوهما) أى
لاجل حالهما اياهما) يعرف
الخضر فحملوهما) أى الخضر
وموسى (بغير نول) بفتح النون
أى بغير أجرة ولم يذكر يوشع
معهما كما فى قوله فانطلقا معشيان
لانه تابع غير متصود بالاصالة
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب
معهما لانه لم يتبع لذكرك بعد ذلك
لكن فى رواية فحملوهما بالجمع
وهو يقتضى الجزم بركوبه
معهما فى السفينة (فجاء
عصقور) بضم أوله وحكى ابن
رشيقي فى كتاب الغرائب فتحه
قبل وسمى به لانه عصى وفتر قاله
الدميرى وقيل انه الصرد
(فوضع على حرف السفينة
فنه ترقرة أو نقرتين فى البحر
اقال الخضر يا موسى ما تنص
على وعلمك من علم الله) أى من
معلومه (الاص) ترقرة هذا
لعمري فى البحر) وعند البخارى
أى ما علمى وعلمك فى جنب علم
الله الا كما أخذ هذا العصفور
بنتاره من هذا البحر أى فى
جنب معلوم الله تعالى وهو
أحد من سيافا من السوق هنا
وأبعد عن الاشكال ومفسر
للاواقع هذه العلم يطلق ويراد به
المعلوم بدليل دخول حرف
التميز وهو من فى قوله من علم
الله لان العلم القائم بذات الله
تعالى صفة قديمة لا تتبعض
فليس انه لم يعلم هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يبدله نقص وقيل نقص بمعنى أخذ لان النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

اي جمع قائم لكم الحديث فهو لهذه الاغراض المذكورة لالاعلام بالوقت والاذان هو
الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت
وتعقب بان الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل واحتج
المسائعون من الاذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال
لا تؤذن حتى يستعين لك الفجر ومديديه عرضا أخرجه أبو داود وبعث أخرجه أيضا من
حديث ابن عمر ان لا تؤذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
يرجع فينادى ألا ان العبد نام قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية
ان التسبب قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان تذكيرا كما يتبع للناس اليوم
وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بان الاول منها لا يمتنع لمعارضته ما فى
الصحيحين لا سيما مع اشعار الحديث بالاعتقاد وأما الثانى فلا حجة فيه لانه قد صرح بانه
موقوف أكابر الأئمة كاحمد والبخارى والذهلى وأبى داود وأبى حاتم والدارقطنى والاثرم
والترمذى وجمهم اباان حاد أخطأ فى رفعه وان الصواب وقته وأما التأويل المذكور
فقال الحافظ فى الفتح انه مردود لان لذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد انقضت
الاحاديث على التعيين بلانظ الاذان قطعاً فحمل على معناه الشرعى مقدم ولان الاذان
الاول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التمس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت
الذى كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أى وقت يشرع فى ذلك فقيل انه يشرع وقت
الصبر ووجه جماعة من أصحاب الشافعى وقيل انه يشرع من النصف الاخير ووجه
النووى وتأول ما خالفه وهو قيل يشرع للصبح الاخير فى الشتاء وفى الصيف للنصف
الصبح قاله الجوينى وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكان مسنده اطلاق
لفظ بليل وقيل بعد آخر اختيار العشاء وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذى كان بلال
يؤذن فيه وهو ما رواه الساقى والطحاوى من حديث عائشة انه لم يكن بين أذان بلال
وابن أم مكتوم الا ان يرقى هذا وينزل هذا وكانا يؤذنان فى بيت مرتبة كما أخرجه أبو داود
فهذه الرواية تشهد اطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوى ان بلالا وابن
أم مكتوم كانا يقصدان وقتا واحدا فيخطئ بلال ويصيبه ابن أم مكتوم وقد اختلف فى
أذان بلال بليل هل كان فى رمضان فتطأم فى جميع الاوقات فادعى ابن القطان الاول
قال الحافظ وفيه نظر والحكمة فى اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين الصلوات ما ورد
من الترغيب فى الصلاة لا أول الوقت والصبح يأتى غالباً بعقب النوم فناسب ان ينصب
من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت (وعن سمرة بن
جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرنكم من محورك أذان بلال
ولا يياض الافق المستطيل هكذا حتى يمتد يركبوا معترضاً روزه مسلم وأحمد
والترمذى ولفظه ما لا يمتنع من محورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر

فليس انه لم يعلم هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يبدله نقص وقيل نقص بمعنى أخذ لان النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
 بين فلول من قراع الكتائب
 أي لا عيب وقيل هذا
 الطائر من الطيور التي تعالج
 منافيرها بحيث لا يعاق بها ماء
 البتة (فعمد الخضر الى لوح من
 ألواح السقينة فتزعه) بفاس
 فانخرقت ودخل الماء (فقال له
 موسى) عليه السلام هؤلاء
 (قوم جالونا بغير نول) أي بغير
 أجر (عمدت) بفتح الميم (الى
 سقنتهم فخرقتم التفريق) مصارع
 اغرق أي لا تغرق (أهلها)
 ولا ريب ان خرقها سبب لدخول
 الماء فيها المفضي الى غرق
 أهلها (قال) الخضر (ألم أقل
 انك لن تستطيع معي مجرا)
 ذكره بما قال له قبل (قال) موسى
 (لا تأخذني بمناييت) أي
 بالذي نسيته أو بغيري أو بشئ
 نسيته يعني وصيته بان لا يعترض
 عليه وهو اعتذار بالنسيان
 أخرجه في معرض النهي عن
 المؤاخذة مع قيام المنايع لها
 وزاد في رواية أبوى الوقت
 وذروا ترهقة من أمرى عمرا
 أي ولا تشقوا عمرا من أمرى
 بالمضايقة والمؤاخذة على المنسى
 فان ذلك يعسر على متابعتك
 (فكلمات) المسئلة (الاولى من
 موسى) عليه السلام (نسيانا
 فانطلقا) بعد خروجهما من
 السقينة (فاذا غلام يلعب مع
 الغلمان) والغلام اسم للمولود
 الى ان يبلغ وكان الغلمان عشرة وكان الغلام أطرفهم وأوضاهم واسم الغلام حسيون أبو حيدر

المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهم ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه
 ولا جد والبخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر والمسلم ولم يكن بينهم ما الا ان ينزل هذا
 ويرقى هذا (قوله المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا صفة هذه الاشارة مبينة في صحيح
 مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود باللفظ وليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده
 ورفعها حتى يقول هكذا وفوج بين اصابعه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا وجمع
 أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ووضع المسبحة
 على المسبحة وميديه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا وفسرها جري
 بأن المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعتض هو الفجر الصادق ويقال
 له الثاني والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب
 السرطان وفي البخاري من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال
 بأصابعه ورفعها الى فوق وطأ الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بن أبي ايمن
 احدهما فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم في
 رواية للبخاري حتى ينادى وبذلك الزيادة أعني قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر أو ردها
 في الصيام قوله ولم لم يكن بينهم ما هذه الزيادة ذكرها مسلم في الصيام من حديث ابن عمر
 وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في أبواب الاذان من الفتح
 ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من
 رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله
 ابن عمر عن القاسم عن عائشة باللفظ ولم يكن بينهم ما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا
 قال النووي في شرح مسلم قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويتربع
 هذا اذانه لادعائه ونحوه فيرب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم بمتاهب
 ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع في الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث
 يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها
 ونقل عن بعض أصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على أربعة لان عثمان اتخذ أربعة ولم
 تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين وجوزها بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت
 الزيادة اثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال
 أبو عمر بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز أكثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك
 ما يجب التسليم له انتهى والمستحب ان يعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث
 ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في الابداء أقرع بينهم وفي الحديث
 دليل على جواز اذان الاعمى قال ابن عبد البر وذلك عند أهل العلم اذا كان معه مؤذن
 آخر يديله للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمى وعن ابن

وعن الفضالة يعمل بالفساد ويتأذى منه الواد وعن الكلب يسرق المتاع بالليل ٥١ فاذا أصبح لجأ الى آتويه فيه ولا يلقنه

عباس كراهة اقامته وللحديثين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود

(باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان)

عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن رواه الجماعة وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي وعن أبي هريرة عند النسائي أيضا وعن أم حبيبة عند الطحاوي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وعن عائشة عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ وعن معاوية عند النسائي قوله اذا سمعتم ظاهره اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده وصمم لا تسمع له المتابعة قاله النووي في شرح المذهب قوله فتقولوا مثل ما يقول المؤذن ادعى ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد انتفت الروايات في الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب العمدة في حذفها قاله الحافظ قوله مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال لبشر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الآتي بعده هذا والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع ألقاظ الاذان الحيعلتين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الحيعلتين بحديث عمر الآتي فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عد الحيعلتين وأما في الحيعلتين فيقول لاحول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من الاختلاف المباح في قول تارة كذا وتارة كذا وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعماهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع ان يجمع بين الحيعلة والحوقة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فتقولوا التعميد بالقول وعدم كفاية امرار الجوابية على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه قال البيهقي لا تفتاقهم على انه لا يلزم المجيب ان يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لان المماثلة وقعت في القول لا في صفة ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع لرفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الا الاذكار والسر والجهر مستويان في ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصلي وغيره وقيل يؤخر المصلي الاجابة حتى يفرغ وقيل يجيب الا في الحيعلتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماع والخلافة وقيل والاقول بكرهه الاجابة في الصلاة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث ان في الصلاة لا دليل على الكراهة

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه من أعلاه) اي جزأ الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في بدء الخلق فاخذ الخضر برأسه فتطعمه هكذا وأومأ سنيان باطراف أصابعه كأنه يطفئ شيئا وعن الكلب صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله والقاه في فاقطلع للدلالة على انه لما رآه اقتلع رأسه من غير ترك واستكشاف حال (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقتلت) الهمزة ليست للاستفهام الحقيقي فهي كافي قوله لم يجحدك يتيمافاوى (نفسا زكية) بالتشديد أى طاهرة من الذنوب وهى أبلغ من زكية بالتخفيف وقال أبو عمرو بن العلاء الزاكية التى لم تذب قط والزكية التى أدبت ثم غفرت ولذا اختار قراءة التخفيف فانها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم وزعم قوم انه كان بالغيا يعمل بالفساد واحتجوا بقوله (بغير نفس) والقصاص انما يكون في حق البالغ ولم يرها قد أذنت ذنبا يقتضى قتلها أو قتلت نفسها فتقاد به به على ان القتل انما يباح حدا أو قصاصا وهكذا الامرين منتف كان قتل الغلام في ابله بضم الهمزة والباء وتشديد اللام المقنوحة مدينة قرب بصرة وعبدان (قال) انضر لموسى عليه السلام

(الم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا) بزيادة اللين في هذه المرة زيادة في المكافأة بالعقاب على رفض الوصية والومع بقوله

التبأت والصبر لما تذكر منه الاشتغار ٣٤٢ والاستسكار ولم يرعوا بالتذكير أول مرة حتى زاد في الاستسكار ثاني مرة

(قال ابن عينة) - فبان (وهذا) أوكد واستدل عليه بزيادة
للفي هذه المسئلة فأنطلقا حتى
أتينا) وفي رواية حتى إذا أنما
موافقة للتزليل (هل قرية) هي
انطاكية أو بلة أو ناصرة
أو برقة أو غيرهن فلما وافياها
بعد غروب الشمس (استطعما
أهلها) واستضافوهم (فأبوا أن
يضيفوهما) ولم يجسدوا في تلك
القرية قري ولا مأوى وكانت
ليلة باردة (فوجدنا فيها) أي في
القرية (جدارا) على شاطئ
الطريق وكان يحكم ما تقي ذراع
بذراع تلك القرية وطوله على
وجه الأرض خمسمائة ذراع
وعرضه خمسون ذراعا (يريد أن
ينقض) أي يقطع فاستعبرت
الأرادلة المشاورة والأفالجدار
لأرادته حقيقة وكان أهل
القرية يعمرون تحتها على خوف
(قال الخضر يده) أي أشار بها
وفي رواية فصح يده (فأقامه)
وقيل نقضه وبناه وقيل بعمود
عمده وفيه إطلاق القول على
الله (قال موسى) وفي رواية
فقال له موسى أي للخضر
(لو شئت لأخذت عليه أجرا)
فيكون لنا قنونا وباعة على سفرنا
قال القاضي كأنه لما رأى
الحرمين ومساكن الحاجة
واشتهاله بالآية فيه لم يتألك
نفسه (قال) أي الخضر لموسى
عليهما السلام (هذان فرق بيني وبينك) بإضافة الضراقة إلى آيتين ضافة صديري إلى الظرف

و يؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة السلام فيها وهو أهم من الاجابة
للمؤذن وظاهر الحديث انه يشول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترجيع
وغيره وفيه منتهى ما كان قال بوجوب الاجابة لان الامر يقتضيه بحقيقة
وقد حكى ذلك الطحاوي عن قوم من السلف وفيه قاتل الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب
وذهب الجمهور الى عدم الوجوب قال الحافظ واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع مؤذنا فلما كبر قال على الفطرة فلما تشهد قال خرج من
لنار قالوا فإنا قال صلى الله عليه وسلم غير ما قال المؤذن علما ان الامر بذلك للاستحباب
وربته ليس في الرواية انه لم يقل مثل ما قال وباحتمال انه وقع ذلك قبل الامر بالاجابة
واحتمال ان الرجل الذي سمعه انبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن لم يقصد الاذان
واجيب عن هذا الاخير بانه وقع في بعض طرق هذا الحديث انه حضرته الصلاة وقد
عرفت غير مرة ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض القول الخاص بنا وهو ذاته
والظاهر من الحديث التعبد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحدا
أو جماعة قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فن رأى الاقتصار على الاجابة
للاول اصح بان الامر لا يقتضي التكرار ويلزمه ان ذلك ان يكتمني باجابة مؤذن مرة
واحدة في العمر (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد

ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد ان

محمد رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح

قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله

قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود) الحديث أخرج

البحاري نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم

يقول قال الحافظ في التلخيص وقد وقع لنا هذا الحديث يعني حديث معاوية وذكر استنادا

متصلا بعباس بن طلحة قال دخلنا على معاوية فنادى مناد بالسلامة فقال الله أكبر الله أكبر

أ كبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد ان لا اله الا الله فقال معاوية وأنا

أشهد ان لا اله الا الله فقال اشهد ان محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد ان محمدا

رسول الله ولما قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم

صلى الله عليه وآله وسلم قوله لا حول ولا قوة الا بالله في شرح مسلم قال أبو الهيثم

الحول الحركة أي لا حركة ولا استعانة الا بالله تعالى وكذا قال ثعلب وآخرون

وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا

بمعصيته ولا قوة على طاعته الا بمعصيته روى هذا عن ابن مسعود وحكى الجوهري لغة

غريبة ضمنية انه يقال لا حول ولا قوة الا بالله قال والحول والميل بمعنى ويقال في

على الاتساع والاشارة في قوله هذا الى الفرق الموعود بقوله فلا تصاحبى ٣٥٣ وتكون الاشارة الى الاله الثالث

أى هذا الاعتراض سبب الفرق
أولى الوقت أى هذا الوقت
وقت الفرق (قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يرحم الله
موسى) انشاء بلفظ الخبر
(لودنا) بكسر الدال الاولى
وسكون الثانية أى والله لودنا
(لومبر) أى صبره لأنه لومبر
لابصر أعجب الاعاجيب (حتى
يتص) على صيغة مجهول
(عليه من أمرهما) رتمام هذه
القصة في كتاب الله العزيز
وتسيرنا فتح البيان في مقاصد
القرآن فارجع اليهما ان شئت
وهذا الحديث أخرجه البدرى
فى أكثر من عشرة مواضع وفيه
رواية تابى عن تابى وحبابى
عن صحابى وفيه التصديت
والاخبار بصيغة الافراد
والسؤال (عن أبى موسى)
عبد الله بن قيس الاشعرى
رضى الله عنه (قال جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا رسول الله ما القتال فى
سبيل الله فان أحدنا يقاتل
غضباً والغضب حالة تحصل
عند غلبان الدم فى القلب لارادة
الاتقام (ويقاتل حمية) وهى
الاشفة من النى أو لحافطة
على الحرم (فرجع) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
(اليه) أى الى السائل (رأسه)
الشريف (قال) أبو موسى

التعبير عن قولهم لا حول ولا قوة الا بالله الحوقة هكذا قال الزهرى واء كثرن وقال
الجوهري الحوقة على الاول وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من القوة
واللام من اسم الله وعلى الثانى الحاء واللام من الحول والقاف من القوة والاول أولى
لأنه فصل بين الحروف ومثل الحوقة الحوقة فى سى على الصلاة وعلى الفلاح والبسمة
فى بسم الله والحمد لله فى الحمد لله والهيالة فى لا اله الا الله والسمحة فى سبحان الله انتهى
كلامه قوله دخل الجنة قال القاضى عياض انما كان كذلك لان ذلك توحيد وشاء على
الله تعالى وانقياد اطاعته وتوحيده بقرينه لا حول ولا قوة الا بالله فى حصل هذا فقد
حاز حقيقة الايمان وكال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وانما أفرد صلى الله عليه وسلم
الشهادتين والجميعتين فى هذا الحديث مع ان كل نوع منها مثنى كما هو المشروع لقصد
الاختصار قال النووي فاختصر صلى الله عليه وسلم كل نوع شطرا تديها على باقيه
والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذى قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبى
امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان يلا تأخذ فى الاقامة فلما
ان قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم قائمها الله وأدامها وقال فى سائر
الاقامة بنحو حديث عمر فى سائر الاذان رواه أبو داود) الحديث فى اسنانه رجل مجهول
وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد وثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على
استحباب مجابوبة المقيم اقرله وقا فى سائر الاقامة بنحو حديث عمر وفيه أيضا انه
يستحب السماع الاقامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها
قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من
الاقامة وفى ذلك خلاف اعله يأتى ان شاء الله تعالى (وعن جابر ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته حلت له شفاعتى يوم
القيامة رواه الجماعة الامسما) وفى الباب عن عبد الله بن مسعود عن الطحاوى وعن
أنس عن ابن حبان فى فوائده الاصبهانى بن له وعن ابن عباس عن ابن حبان أيضا فى كتاب
الاذان وعن أبى امامة عند الضياء المنذرى ورواه الحاكم فى المستدرک وفيه عفير بن
معدان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عمرو وسياقى قوله رب هذه الدعوة
التامة بفتح الدال والمراد بها دعوة التوحيد بدتوله تعالى له دعوة الحق وقيل لدعوة
التوحيد تامة لانه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هى باقية الى يوم القيامة وقال ابن التين
وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلة هى ما يقرب به يقال
توسلت أى تقربت وتطلق على المنزلة العلية وسياقى تفهيرا فى الحديث الذى بعده هذا
قوله والفضيلة أى المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون تفسيرا للوسيلة

٤٥ نيل ل أو من دونه (وما رفع اليه رأسه الا انه) أى السائل (كان قائما) أى ما رفع الامر من الامور بالانقياد

الرجل وفيه جواز وقوف المستقفي بعدد ٢٥٤ أو الحاجة (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل بمقتضى القوة العقلية (لتكون) أى لأن تكون (كلمة الله) أى دعوته إلى الاسلام أو كلمة الاخلاص (هى العليا) لمن قاتل غن مقتضى القوة الغضبية أو الشهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضا الله فانه من اعلاء كلمة الله وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لا يلفظه لان الغضب والحسنة قد يكونان لله تعالى أو اغرض الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالمانى مختصرا اذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب اطال ذلك ونحسنى ان يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو ان اقتال اسم فاعسل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ فان أحدهما يتناول الخ ويكون عبرة عن العاقل والحديث من جوامع الحكم وفيه شاهد بالحديث انما الاعمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبروان النضل الذى ورد في الجهادين محتص عن قاتل لاعلامدين الله وفيه استحباب اقبال المسؤول على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال بينما أنا مشى مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء في رواية بكسر ثم فتح جمع خربة وكلاهما في فرع اليونانية وعند البخارى في موضع آخر بالهاء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المذكور ثم وطن رسول الله صلى الله

قوله مقام محمود أى يحمد القائم فيه وهو يطلق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أى ابعثه يوم القيامة فالقمة مقام محمود أو ضمن ابعثه معنى ألقه أو على انه منهول به ومعنى ابعثه اعطه ويجوز ان يكون حالا أى ابعثه ذامقام محمود والتسكير للتفخيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقام أى مقام محمود بكل لسان وقد روى التعريف عند النسائي وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهقى وهذا يرد على من أنكر ربه معرفا كالنورى قوله الذى وعدته أراد بذلك قوله تعالى عسى أن يبعثن ربك مقام محمودا وذلك لان عسى في كلام الله لا وقوع قال الحافظ والموصول ما بديل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للشيء وسبأ أى تفسير حات له الشفاعة في الحديث الذى بعده هذا (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله

الله عليه عشره ثم سلوا الله على الوسيلة فانهم انزله في الجنة لا تنبى الا بعد من عماد الله وأرجوان اكون أنا هو من سال الله على الوسيلة حلت عليه الشفاعة روى الجماعة

البخارى وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صلوا على هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبواها متعين قوله ثم سلوا الله الخ قد تقدم ذكر بعض الاقوال في تفسير الوسيلة والمتعين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله حات عليه الشفاعة وفي الحديث الاول حات له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى على ومعنى حات أى استخفت ووجبت أو زلت عليه ولا يجوز ان تكون من الحل لان الم تكرر قبل ذلك محرمه قوله شفاعة استشكل بعضهم جعل ذلك نوابا لقاتل ذلك مع ما ثبت ان الشفاعة للمذنبين واجيب بان له صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر كما دخل الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عيسى عن بعض شيوخه انه كان يرى حصاص ذلك بن قاله خالصا مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لامن قدم بذلك مجرد الثواب ربحوا ذلك قال الحافظ وهو يحكم غير مرضى ولو كان لاخراج العاقل اللاهى اكان أشبه قال المهمل في الحديث الحاص على الدعاء في أوقات الصلوات لانه حال رجا. الاجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة روى أحمد وابوداود والترمذى الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والاضياء في المختارة وحسنه الترمذى ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ نودي بالاذان فحمت أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الراشدي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي روى مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ساءتان

موضع آخر بالهاء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المذكور ثم وطن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (يوكا) أي يعتمد ٣٥٥ (على عسيب معه) يفتح الأول وكسر الثاني أي

عصا من جريد النخل (فترنقر من اليهود) أي عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة قال في الفتح لم أقب على أسمائهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيئ فيه) برفع يجيئ على الاستشفاف وينصبه على معنى خشية أن يجيئ فيه (بشيء تكرهونه) ولا على هذا زائدة وبالجزم على جواب النهي قال الحافظ ابن حجر وهو الذي في روايتنا (فقال بعضهم) لبعض والله (أنسانيته) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح) ألا كثر على اسم سألوا عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن خبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرباء أو عن خلق عظيم روحاني وقيل إن اليهود قالوا لتريث إن فسر الروح فليس ينبي ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجيئ بشيء تكرهونه أي إن لم يشكره لأنه يدل على نبوته وهم يكرهونه أو بسط ذلك في تفسيرنا فتح البيان (فسكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سألوه قال ابن مسعود (فقلت إنه يوحى إليه ففقت) حتى لا تكون مشوشا عليه أو ففقت حائلا بينه وبينهم (فلما نبلي عنه) أي انكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذي كان يتغشاه حال الوحي (فقال) وفي رواية الأربعة قال (ويسألونك) بثبات الواو كالتنزيل وبغيرها كافي رواية (عن الروح) قد

تفتح أهم أبواب السماء. وقيل راح نزل عليه دعوته عند حضور المدا للصلاة و اصفى سبيل الله قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبل الراي ثم ساقه مرفوعا من طريق أبي بشر الدولابي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن حويد البلوي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه إن أو قطعية رحم كما في الأحاديث الصحيحة وقد وردت معنيين أدعية تقال حال الاذان وبعد منه وهو بين الاذان والاقامة منها ما سلف في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه المعمرى من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا بلفظ من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبمحمد رسولا وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمر بن الخطاب عن رجل قال يا رسول الله إن المؤذنين ينضلون تافقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فاذا انتهيت مسل تعطه ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت قال عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أقول عند أذان المغرب اللهم ان هذا اقبال ليلك وادبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي وقد عني ما تدعى به صلى الله عليه وسلم لما قال الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد قالوا ما يقول رسول الله قال سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام ادعية غير هذه

(باب من أذن فهو يقيم)

(عن زياد بن الحرث الصدائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أخا صداة أذن قال فاذن ودلت حين أضاء العجر قال فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فاراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخو صداة فان من أذن فهو يقيم رواء الخمسة الا النسائي وانظره لاحد) الحديث في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي قال الترمذي انما نعرفه من حديث الا فريقي وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا كتب حديث الا فريقي قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم انتهى قال في البدرا المنير ضعفه لكثرة روايته لا منكرات مع علم وزهده وروايات المنكرات كثير ما يعثر الصالحين لقلة تفقدهم للرواة لذلك قيل لم نر الصالحين في شيء كذب منهم في الحديث انتهى وكان سفيان الثوري يعظمه وقال ابن أبي داود انما تكلم الناس فيه لأنه روى عن مسلم بن يسار فقبيل ابن رأيته فقال باقر يقيمة فما لو امدخل

يتغشاه حال الوحي (فقال) وفي رواية الأربعة قال (ويسألونك) بثبات الواو كالتنزيل وبغيرها كافي رواية (عن الروح) قد

الروح من أمر ربى) أد من الابداعيات الكائنة ٢٥٦ يكن من غير مادة وتولد من أصل واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر

موسى عليه السلام في جواب
 وما رب العالمين يذكر به من صفاته
 اذ الروح لدقة بولايته معرفة
 ذاته الابعوارض غيرة عما يلطس
 فلذلك اقتصر على هذا الجواب
 ولم يبين الماشية لكونها مما
 استأثر الله بعلمها ولان في عدم
 بيانها تصديقا لنبوة نبينا صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد كثرت
 اختلاف الحكماء والعلماء قديما
 وحديثا في الروح واطلقوا أغنة
 النظر في شرحه وحاضوا في
 غمرات ماهيته والذي اعتمد عليه
 عامة المتكلمين من أهل السنة
 ايدجهم الطيف في البعد من سار
 فيه مريان ما الوردي فيه وعن
 الاشعري النفس الداخل الخارج
 (وما أوتوا) بصيغة الغائب في
 أكثر نسخ الصحيحين (من العلم
 الا) عالما وأيتا (قليل) أولا
 قليلا منكم أي بالنسبة إلى
 معلومات الله تعالى التي لانهاية
 لها وتمام البحث في الروح في
 كتاب التفسير والحق انه مما
 استأثر الله تعالى بعلمها فالحوم
 حول بابها مع قوله العلم وقصر
 الفهم عما لا يكاد يشرح له صدور
 أهل الحق واليقين (عن أنس
 ابن مالك) رضي الله عنه (ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ومعاذ بن جبل) رديته (أي
 راكب خلفه) (على الرحل) يعرض
 الرء وسكون الحاء وهو للبعير
 أصفر من الثقب وعند الجزار

مسلم بن زيد افرسيمة قط يعنون البصري ولما عاوا ان مسلم بن يسار آخر يقار له أبو
عثمان الطنبلدي وعنه روى في الباب عن ابي عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما يقيم من اذن اخرج الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الاذان وفي اسناده
سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال
ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال الحارثي في كتابه النسخ
والتسوخ وانفق أهل العلم في الرجل يؤزر ويقيم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في
الاولوية فقال أكثرهم فرق والامر متسع وعن رأي ذلك مالك وأكثر أهل الجواز أبو
حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو نوري قال بعض العلماء من ذن فهو يقيم قال الشافعي
وذا أذن الرجل أبيت ان يتولى الإقامة والى أولوية المؤذن بالإقامة ذهب الهادي
واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي سألني وسألني
الكلام عليه والاخذ بحديث الصدائقي أولى لان حديث عبد الله بن زيد الا في كان
أول ما شرع الاذان في السنة الاولى وحديث الصدائقي بعده بلا شك قاله الحافظ
اليعمرى فاذا أذن واحدا فقط فهو الذي يقيم واذا أذن جماعة دفعة واحدة وانفقوا على من
يقيم منهم فهو الذي يقيم وان تشاحوا اقرع بينهم قال ابن سبويه الناس اليعمرى
ويستحب ان لا يتم في المسجد الواحد الا واحدا الا اذا لم تحصل به الكفاية انتهى

(وعن عبد الله بن زيد أنه أرى الأذان قال فحنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته

فقال الله على لال قالته فاذن فور دان يقيم فقلت يا رسول الله انارأيت اريد ان اقيم

قال فاقم أنت فاقام هو واذن بلال رواء أحمد وأبو داود الحديث في اسناده محمد بن عمر والواقفي الانصاري البصري وهو ضعيف ضعفه القطان وابن عمير ويحيى بن معين واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقبيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث الافريقى وقال البيهقي ان معجم يتخالفان قصة الصادق بعدوز كرم ابن شاهين في الناسخ وله طريق اخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال كان أول من أذن في الاسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ واسناده منقطع لانه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الاحاديث التي لم يسمعها الحكم من مقسم وأخرجه الحاكم وفيه ان الذي أقام عمر قال والمعروف انه عبد الله بن زيد والحديث اسند له من قال بعدم أولوية المؤذن بالاقامة وقد تقدم ذكرهم في الحديث الذي قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث اصادق وأرجحية الاخذ به على ان لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والاولوية باعتبار غيره من الامة والحكمة في التخصيص تلك المنزلة التي لا يشاركه فيها غير أعنى الرؤيا فالحاق غيره به لا يجوز لوجهين الاول انه يؤدي الى ابطال فائدة النص أعنى حديث من أذن فهو يتيم ويكون فاسدا الاعتبار الثاني وجود الفارق وهو مجر ما منع من اللاحاق

• باب

في الجهاد انه كان على حمار (قال يامعاذ بن جبل قال) أي معاذ (لبيك يا رسول الله وسعديك) اللاب بفتح اللام

معناه هنا الاجابة والسعة المساعدة كانه قال لبيان واسعه ذلك ٣٥٧ ولكنهما ينبغي على معنى التأكيذ والتسكين

(باب الفصل بين التداين بجلسة)

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال
لقد أعجبتني ان تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة وذكر له يث وفيه رجل
من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت لسا رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كان
عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فاذن ثم تعد عدة ثم قام فقال مثلها الا انه يقول
قد قامت الصلاة وذكروا الحديث رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من
حديث الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه الشيخ في
كتاب الاذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد
قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانقطاع قال المنذرى الا قوله في رواية أبي داود
حدثنا أصحابنا ان أراد أصحابه فيكون مسندا والافه ومرسل وفي رواية ابن أبي شيبة
وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حدثنا أصحاب محمد فقهير الاحتمال الاول ولهذا صححها
بن حزم وابن دقيق العيد وقد قدمنا في شرح حديث انس انه أمر بلال ان يندفع
الادان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع واعلال الحديث بها فارجع اليه
والمديث استدله على استحباب النص بين الادان والإقامة لقوله فاذن ثم تعد عدة
وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركعتين قبل المغرب من أبواب الوقاات
والكلام على بنية فوائد الحديث قد مر في أول الاذان

(باب النهي عن أخذ لاجرة على الادان)

عن عثمان بن أبي العاص قال أخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخذ
مؤذنا لا يأخذ على أذانه اجرا رواه الخمسة الحديث صححه الحاكم وقال ابن المنذرى
ارسل الله صلى الله عليه وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على
أذانه اجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى البكالى قال سمعت رجلا قال لابن عمر اني لا أحبك
في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله فقال سبحان الله أحبك في الله وتبعضني في الله
مال نعم نك تسأل على أذانه اجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربيع لا يؤخذ عليهن
اجر الاذان وقراءة القرآن والمقام والقضا ذكره ابن مسعود الناس في شرح الترمذي
وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول ان
أعطى غيري مثله فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن
لث الاحتساب وقد ذهب الى تحريم الاجر شرطاً على الادان والإقامة الهادي والقاسم
وانه امر أبو حنيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي
يجاعل عليه ولا يؤجر وقال الشافعي في ادم أحب ان يكون المؤذنون متطوعين قال
وليس امام ان يرزقهم وهو يجب من يؤذن متطوعا ممن له أمانة الا ان يرزقهم من ماله

(قال معاذ) يا رسول الله اهل اخبر به الناس في تبشروا وفي رواية بالون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

اجابة بعد اجابة ولم يعاد بعد
اسمعاد وقيل في أصل ليلى
واشتقاقه غير ذلك (قال) يا معاذ
قال ليلى يا رسول الله وسعدك
ثلاثا) يعني ان نداهم لمعاذ واجابة
معاذ كان ثلاث مرات (قال)
ما من أحد يشهد أن لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله) شهادة
(صدقا) فيه احتراز عن شهادة
المنافق (من قلبه) متعلق بقوله
صدقا أو بقوله يشهد فعلى
الاول الشهادة لفظية أي يشهد
بلفظه ويصدق بلسانه وعلى
الثاني قلبية أي يشهد بقلبه
ويصدق بلسانه (الاحرمه الله
على النار) فان قلت طاهر هذا
يقضى عدم دخول جيع من
شهد الشهادة في النار لانه من
التعميم والتأكيذ وهو مصادم
للدلالة القطعية الدالة على دخول
طائفة من عصاة الموحدين النار
ثم رجوع بالشفاعة اجيب
ان هذا قيد بمن يأتي بالشهادتين
تائبا ثم يموت على ذلك اوان
المراة التحريم من التحريم المخلود
لا أصل الدخول أو انه خرج
مخرج الغالب اذا العالب أن
الموحد يعمل بالطاعات ويجتنب
المعاصي أو من قال ذلك مؤذيا
حده وفرضه أو المراد تحريم
النار على اللسان الناطق كتحريم
وضع السجود أو المراد النار
التي أعدت للكافرين لا الطيبة
التي افردت لعصاة الموحدين

وسلم (إذا) أي أن أخبرتهم (يتكلموا) ٣٥٨ أي لغة وداعلى الشهادة المجردة وفي رواية يتكلموا من التكول وهو الامتناع

أي يمنعوا عن العمل بآراءهم على مجرد رد التلقظ بالشهادتين واستدل بعض منكم على الاشاعة من قوله يتكلموا على أن العبد اختيارا كما سبق في علم الله (وأخبر بها معاذة مونة) أي موت معاذة وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يرجع الضمير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تأعيا) أي فيجبنا عن الاتيان كتم ما أمر الله بقبليغه حيث قال وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لبيعهن للناس ولا يكتونه ودل صنيع معاذة على أنه عرف أن النهي عن التبشير كان على التنزيه لأعلى التحريم والامساك كان بمنزلة به أصلا أو عرف أن النهي مقيد بالاتكال فاخبر به من لا يخفى عليه ذلك وإذا زال المقيد زال المقيّد والاول وجه لكونه أخر ذلك إلى موته وقال القاضي عياض لعل معاذة لم يفهم النهي لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم وقد روى البزار من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن لمعاذة في التبشير فلقبه عمر رضي الله عنه فقال لا تعجل ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأيا أن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها قال فردّه فردّه وهذا معدود من موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

قال ولا أحسب أحدا يلد كثيرا لاهل يعوزه ان يجد مؤذنا أميناً يؤذن منطوقا فان لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذنا ولا يرزقه الامن خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الاجرة على الاذان والصلاة والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الخليفة يأخذ اجرة على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المستنيد والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة انتهى فقام المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة النص وقتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك البيهقي وقد عفا ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخذولة أنه قال قالني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان فأذنت ثم اعطاني حين قضيت التأذين مرة فمأثني من فضة وأخرجه أيضا الترمذي قال البيهقي ولا دليل فيه لوجهين الاول ان قصة أبي مخذولة أول ما سلم لانه اعطاه حين علمه الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص في حديث عثمان متأخر الثاني انها واقعة تطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لحدائث عهد الاسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفين قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلمها الاستدلال لما يتيق فيها من الاجمال انتهى وأنت خبير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الاجرة انما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيتا بغيره مثله والجمع بين الحديثين بمنزلة هذا من

• (باب فيمن عليه فوائت ان يؤذن و يقيم للاولى و يقيم لكل صلاة بعدها) •

(عن أبي هريرة قال عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت

شمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ كل رجل برأس راحته فان هذا منزل

حضرنا فيه الشيطان قال فنعلمنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم اقيمت الصلاة

فصلى الغداة رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ولم يذكر فيه مجدي الفجر وقال

فيه فامر بلالا فاذا ن وأقام وصلى) الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من

حديث أبي هريرة بلفظ وأمر بلالا فاقام الصلاة الحديث بطوله في نومهم في الواي

وفيه من حديث أبي قتادة ان بلالا أذن قوله عرسنا قد تقدم تفسيره في باب قضاء

الفوائت قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال النووي فيه دليل على اجتناب

مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام قوله ثم صلى سجدتين

يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء الساقطة الراجعة قوله فاذن وأقام استدلال به

على مشروعية الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب إلى استحبابهما في القضاء

الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والاوراعي

ورواه المهدى في البحر قولنا لا شافعي أنه لا يستحب الاذان واحتجهم بأنه لم ينقل في قضائه

الحديث أن يخص بالعلم قوم فيهم الضبط ومهمة الفهم ولا يبدل المعنى اللطيف ٣٥٩ لمن لا يستأله ومن يخاف عليه الترخيص

والانكسار لتقصير فهمه وفيه جواز الاراداف وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنزلة معان من اعلم لانه خصه بما ذكر وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه واستثناؤه في اشاعة ما يعلم به وحده (عن أم سلمة) هند بنت أبي امية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنها قالت جاءت ام ساهم بضم السين وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم التجارية الانصارية وهي والدة أنس بن مالك (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق) ليس الاستحياء هنا على بابه وانما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التمهيلية أى ان الله لا يمتنع من بيان الحق فكذا اننا لا امتنع من سؤالي عما انا محتاجة اليه وعبارة الشيخ ان الله لا يأمر بالحيلة في الحق وهذا أولى وانما قالت ذلك بسط العذر لها في ذكر ما تنهي انفسا من ذكره عادة بحضور الرجال لان نزول الحق ممن يدل على قوة شهواتهم للرجال ولهذا قالت عائشة كما ثبت في صحيح مسلم فضعت النساء (فهل) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين وفي رواية بغسلها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضمة الاسم

الاربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سلمنا فقره خوف اللبس وسيأتي حديث قضاء الاربع بعد هذا الحديث مصرحاً فيه بالاذان والاقامة وانما ترك الاذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومهم في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك ذكر الاذان في حديث أبي هريرة وغيره فجوابه من وجهين أحدهما ما لا يلزم من ترك ذكره انه لم يؤذن فلهذا أذن وأهمله الراوي ولم يعلم به والثاني لعله ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة الى انه ليس بواجب من حيث لا سيما في السفر وقال أيضاً وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا اثبات الاذان لحديث أبي قتادة وغيره من الاحاديث الصحيحة وفي الحديث استحباب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله ان عيني تنام ولا ينام قلبي قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والالم ونحوهما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وان كان القلب يقظان والثاني انه كان له حالان أحدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح العمد هو الاول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه

ان اركان شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من ايل ما شاء الله فامر بلا فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسفاده باس الا ان أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله) الحديث رجاله رجال الصحيح ولا علة له الا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي جزم به الحفاظ اعني عدم سماعه منه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم قال البيهقي وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حديثنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي شهاب عن الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عند البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الاذان والاقامة والحديث استدله على مشروعية الاذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك وللهديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوات وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طر فامن الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطر فاق في باب الترتيب في قضاء الفوات

• (أبواب ستر العورة) •

• (باب وجوب سترها) •

وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هي (احتمات) أي رأت في منامها أنها تتجامع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

عليها غسل (إذا) أي خيّن (رأت الماء) ٣٦٠ أي المني إذا استبقظت فاذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية أي إذا رأت

وجب عليها الغسل وجعل رؤية المني شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم ترم الماء لا غسل عليها قالت زينب (فغطت أم سلمة) رضى الله عنها أو قالت أم سلمة على سبيل الالتفات من باب التجريد كأنها جردت من نفسها شخصاً فاستندت إليه التغطية ذال الأصل فغطت قال عروة وغيره (تعني وجهها) وعند مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع له تشبه أيضاً فيحتمل حضورهما معاً في هذه القصة (وقالت) أم سلمة (بارسول الله وتحتلم المرأة) أي أتري المرأة الماء وتحتلم (قل) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) تحتلم وتري الماء وفيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على إعرافها أسكرت وجود المني من أصله ولهذا أنكرت عليها (تربت عيّنك) أي افتقرت وصارت على التراب وهي كلمة جارية على السنة العرب لا يريدون بها الدعاء على الخطأ (فبم يشبهها ولدها) وفي حديث أنس في الصحيح فن أين يكون الشبه ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فأيها أعلا أو سبق يكون منه الشبه قال القسطلاني وفي هذا الحديث ترك الاستحباب لمن عرضت له مسألة انتهى

(عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت لبارسول الله عوراً تشاماً نافي منها وما نذر قال احفظ عورتك من الامن زوجتك أو مامدك عيّنك قلت فإذا كان النجوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدنا خالياً قال قاله تبارك وتعالى أحق أن يستحيأمنه رواء الخمسة إلا النساء) الحديث أخرجه أيضاً النسائي في عشرة النساء عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن بهز بن حكيم عن جده لا كما قال المصنف وقد علقه البخاري وحده عنه الترمذي وصححه الحسائي وأخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدنا فإذا زاد بعد قوله قاله أحق أن يستحيأمنه أنظ من اللباس وقد عرف من السياق أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله لبوني المراد بقوله أحق أن يستحيأمنه أي فلا يعصى ومفهوم قوله الامن زوجتك أو مامدك عيّنك يدل على أنه يجوز لأهله النظر إلى ذلك منه وقيل أنه يجوز له النظر ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وكما دل مفهوم الاستحباب على ذلك فتدلل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض ويدل على أن التعري في الخلاء غير جائز مطلقاً وقد استدلل البخاري على جوازها في الغسل بقصة موسى وأيوب وعمايل على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عند الترمذي بلنظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخائط وحين ينفضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم واكرمهم ويدل على ما أشعر به الحديث مفهومه ومنطوقه من عدم جواز النظر للرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة حديث أبي سعيد الخدري عنده مسلم وأبي داود والترمذي بالنظر لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة امرأة ولا ينفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تنفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد والحديث يدل على وجوب السترة للعورة كما ذكر المصنف لقوله فقط عورتك وقوله فلا يرينها وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب سترة العورة وتيسر بان تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه المجازي أي هو المدب ورد بان سترة العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التهييج والالهاب كما علم في علم البيان وتيسر بان أيضاً ما يأتي من كشفه صلى الله عليه وسلم لفخذيه وسياق الجوار عليه والحق وجوب سترة العورة في جميع الأوقات والأوقات فاضاً الحاجة وإفضاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعنه الغسل على الخلاف الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص إلا في الزوجة والامة كما في حديث الباب وأطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك

• (باب بيان العورة وحدها) •

(عن علي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبرز فخذك ولا تنظر

باسكان المجبة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (فأمرت المقداد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمرو زاذني

رواية ابن عساكر ابن الاسود
وايمر بانيه وانار باه وتبناه أو حالفه

أوتزوج بامه فنسب اليه وانما
أبو عمر وبن ذمالة ليه سرائي
رهم من السابقين الى الاسلام
المترقي سنة ثلاث وثلاثين
في خلافة عثمان رضي الله عنهما
(ان يسأل) أي بأن يسأل (النبي
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم
فسأله) عن حكم المذي (فقال)
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فيه) أي في المذي (الوضوء)
لا لأنه قد استدل بعضهم
بهذا الحديث على جواز الاعتقاد
على الخبر المظنون مع القدرة
على المنطوق وهو خطأ في
الدين. الثاني ان السؤال وقع وعلى
بعض رواه في الفتح (عن عبد الله
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه) ان رجلاً قام في المسجد
النبوي، لم يعرف اسم الرجل
(فتسأل يا رسول الله من أين
تأمرنا ان نزل) أي بالاحلال
وهو رفع الصوت بالتلبية في
الحج والمراد به هنا الاحرام مع
التلبية والسؤال عن موضع
الاحرام وهو الميقات المكاني
وبعد فادمنه أن السؤال عن
مواقيت الحج كان قبيل السفر
من المدينة (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم يهل)
بضم الياء أي يحرم (أهل)
المدينة من ذي الحليفة (بضم
المهملة وفتح اللام) (ويهل أهل

الى نخدحى ولا ميت رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود
حديث علي بن ربيعة بن جريح عن حبيب وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن
ابن جريح قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلل ان الواسطة
بينهم ما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن غاصم قال الحافظ فهذه عدة
أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيب لم يسمعه من عاصم وان بينهم ما رجلا ليس بثقة وبين
اليزان الواسطة بينهم ما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المندرج في الدارقطني
ومنداهم ثم بن كليب تصریح ابن جريح باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ
والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك المعتز والشافعي وأبو حنيفة قال
النووي ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة التبرل
والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال الحافظ في ثبوت ذلك عن
ابن جرير انفاً فقد ذكر المثل في تهذيبه ورد على من زعم ان الفخذ ليست بعورة واحتجوا
بما سياتي في الباب الذي بعده هذا والخبر ان الفخذ من العورة وحديث عن هذا وار
كان غير منتهض على الاستقلال في الباب من الاحاديث ما يصلح للاحتجاج به على
المطلوب كما ستعرف ذلك وأما حديث عائشة وانس الاتيان في الباب الذي بعده فهما
واردان في قضايا معينة مخصوصة يطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على
أصلها باحتمال لا يطرق الى الاحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم
كلى وظاهر اشرع عام فكان العمل بها أولى كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد
يتساع في كشفه لاسيما في مواطن الحر ومواقف الخصاص وقد تقرر في الأصول ان
القول أرجح من النقل (وعن محمد بن جحش قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر

ولخده مكشوفتان فقال يا معمر غط نخدك فان الخدين عورة رواه أحمد والبخاري في
تاريخه) الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه تعليقا والحاكم في المستدرک كلهم من
طريق اسمعيل بن جعفر عن العلام بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه
ذكره قال الحافظ في الفتح رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن
لم أجد فيه تصریحاً بتعديل وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً قال وقد
وقع لي حديث محمد بن جحش هذا سلسلة بالمجدين من ابتدائه الى انتهائه وقد أمليت
في الاربعين المتبينة والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
وبيان ما هو الحق ومحمد بن جحش هذا هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جد له ولا يبه
صحة وزينب بنت جحش هي عمة ومعمر المشار اليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدوي (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفخذ عورة
رواه الترمذي وأحمد وانظره مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل نخده خارجة
وقال غط نخدك فان نخد لرجل من عورته) الحديث في اسناده أبو يحيى القنات شاف

الى أرض العراق (من قرن) بفتح الكل على صورة الخبز في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتة دير ايسل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم افقه) أى لم أفهم (هذه) أى الاخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريه وورقه وأطلق الزعم على القول المحقق لانه لا يريد من هؤلاء الزاعمين الا أهل الحجة والعلم بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس مما يقال بالرأى وتأتى بقية مباحث الحديث ان شاء الله تعالى فى الطبع (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلا) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الهمزة والنون ويجوز ضم السين على ان لا نافية وكسرها على انها نافية والاول لا يذر (لتقصر ولا العمامة) بكسر العين (ولا السراويل) ولا البرنس (ضم الموحدة والنون) (ولا تورس) بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من الين يصبغ به (والزعفران) ولا يصلى معه الزعفران أو الورس بمهمات

الى أرض العراق (من قرن) بفتح الكل على صورة الخبز في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتة دير ايسل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم افقه) أى لم أفهم (هذه) أى الاخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريه وورقه وأطلق الزعم على القول المحقق لانه لا يريد من هؤلاء الزاعمين الا أهل الحجة والعلم بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس مما يقال بالرأى وتأتى بقية مباحث الحديث ان شاء الله تعالى فى الطبع (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلا) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الهمزة والنون ويجوز ضم السين على ان لا نافية وكسرها على انها نافية والاول لا يذر (لتقصر ولا العمامة) بكسر العين (ولا السراويل) ولا البرنس (ضم الموحدة والنون) (ولا تورس) بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من الين يصبغ به (والزعفران) ولا يصلى معه الزعفران أو الورس بمهمات

اقاف ٣٦٢ وسكون الراء وهو جبل مدور رأسه كانه هضبة مطل على عرفات ويهل ومذاتين وهو ضعيف مشهور بكنيته واختلاف اسمه على ستة قول أوسبعة أشهرها دينار وقد أخرج هذا الحديث البخارى في صحيحه تعليقا وهو يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم الكلام فى ذلك (وعن جرهد الاسلم) قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بردة وقد كتفت نخذى فقال غط فخلع فان الفخذ عورة رواه مالك فى الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذى وقال حسن الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وعلقه البخارى فى صحيحه وضعفه فى تاريخه الاضطراب فى اسناده قال الحافظ فى الفتح وقد ذكرت كثيرا من طرقه فى تغليق التعليق وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء والحديث من أدلة انقائليين بان الفخذ عورة وهم الجمهور كما تقدم

(باب من لم يرا الفخذ من العورة وقال هو السوا نان وقط)

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا كاشفا عن فخذه فاستأذن أبو بكر فاذا نله وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذا نله وهو على حاله ثم استأذن عثمان فارخى عليه ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول الله استأذن أبو بكر - عرفا ذنت له ما وأنت على حالك فلما استأذن عثمان أرخى عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا استحي من رجل والله ان الملائكة تستحي منه رواه أحمد وروى أحمد هذا عنه من حديث حفصة بن عمرو ذلك وانظروا دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم موضع ثوبه بر فخذه وفيه فلما استأذن عثمان بجبال بثوبه) الحديث أخرجه نحوه البخارى تعليقا فاقال فى صحيحه فى بعض ما يذكر فى الفخذ وقال أبو موسى غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان وأخرجه مسلم من حديث عائشة باللفظ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا فى بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وحديث حفصة أخرجه الطحاوى والبيهقى من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المذنى حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث والحديث استدله من قال ان الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم فى الباب الاول وهو لا ينتهز لمعارضة الاحاديث المتقدمة لوجه الاول ما قدمنا من أنه حكاية فعل الشافى انه لا تقوى على معارضة تلك الاقوال الصريحة العامة لجميع الرجال الثالث التردد الواقع فى رواية مسلم اتى ذكرناها ما بين الفخذ والساق والساق ايس بعورة اجاعا الرابع غاية ما فى هذه الواقعة ان يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يظهر فيه دليل يدل على التامى به فى مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الاقوال الناصية على أن الفخذ عورة (وعن أس ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حمر الازار عن نخده - حتى لا ينظر الى يباض فخذه رواه أحمد والبخارى وقال حديث أس اسند وحدث جرهد أحوط) قوله حمر الازار

(فان لم يجد النعائين فليلبس الخفين وليقطعهما) بكسر الهمزة وسكونها ٣٦٣ غطفت على فليلبس (حسني) ان (يكونا)

أي غاية قطعهما (تحت الكعبين)

وهذا من بدائع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وفصاحته لان المترول مختصر بخلاف الملبوس لان الاباحة هي الاصل فحرم ما يترك لبسين ان ما سواه مباح وفي هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده - لا الاضطرار في قوله فان لم يجد النعائين وليست اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك ومحل هذه المباحث في باب الحج وهذا آخر احاديث كتاب العلم ولما فرغ المؤلف من ذكر احاديث الوحي الذي هو مادة الاحكام الشرعية وعقده بالايان ثم العلم شرع يذكر أقسام العبادات مرتباً لذلك على ترتيب حديث الصحيحين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وقدم الصلاة بها الشهادتين على غيرها لكونها أفضل العبادات بها الايمان وابتهاد بالطهارة لانها فتاح الصلاة كما في حديث أبي داود باسناد صحيح ولانها أعظم شروها والشروط مقدم على المشروط طبعاً فقدم عليه وضعا فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوضوء)

وهو بالضم السعل وبالفتح الماء

الذي يتوضأ به وحكي في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضاعة وهي الحسن والنظافة لان المصلي يتنظف به فيصير وضياً وقد

بهم لات مفتوحات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فالحمير قال الحافظ وليس ذلك بمستقيم ادلا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس بلطف وان ركبتى لتمس نخذني الله وهو من جملة صحيح الفاتلين بان القحذليست بعورة لان ظاهره ان المس كان بدون الخاتل ومس العورة بدون خاتل لا يجوز ورد بما في صحيح مسلم ومن تابعه من ان الازار لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وآله وسلم لم ويمكن أن يقال ان الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لكان عصمة صلى الله عليه وسلم وظاهر سياق أبي عوانة والبخاري من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لانه بلطف فاجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زفاف خير وان ركبتى لتمس نخذني الله وانى لا يرى بياض نخذه وقد عرفت الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف

(باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة)

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان قاعداً في مكان فيه ماء فكشف عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عثمان غطاء رواه البخاري) الحديث في البخاري في كتاب الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث هنالك وهو بهذا اللفظ المذكور هنالك في المناقب من صحيح البخاري واستدل المصنف به وبما بعده لمذهب من قال ان الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة فقال الشافعي انها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول للشافعي انها عورة وأما السرة قال القائلون بان الركبة عورة فائون بانهم اغيرة عورة وخالفهم في ذلك الشافعي فقال انها عورة على عكس ما مره في الركبة والاحتجاج بحديث الباب لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان له مذر الدخول في الماء وقد تقدم في الغسل أدلة جوازه والخلاف فيه وأيضاً تعطينا من عثمان مشعر بانها عورة وان أمكن تعليل التغطية بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال واستدل القائلون بان الركبة من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلطف عورة الرجل ما بين مرتته الى ركبته وحديث أبي سعيد مر فوعا عند الحرث بن أبي أسامة في مسنده بلطف عورة الرجل ما بين مرتته وركبته وحديث عبد الله بن جعفر عند الحارث بن أسامة قالوا والحديث في الحدود كالمرفق وتغليب الجانب الحضر ورداً ولا بان حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن الهجر رواه عن عباد ابن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء الى عطاء وحديث عبد الله بن جعفر فيه أصرم بن حوشب وهو متروك وبالمنع من دخول الحد في الحدود والقياس على الوضوء باطل لانه دخل بدليل آخر ولان غسله من مقدمة الواجب وأيضاً

وقال آخرون بل الامر على عموم من غير تقدير حذف انه في حق المحدث على الإيجاب وفي حق غيره على الذنب وقال بعضهم كان على الإيجاب لكله لا لظهوره كان أو غير ظاهر ثم نسخ ما روي وبأيدل له هذا ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الأمن حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله قال عمدت ففعله أي إتيان الجواز (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل الله (صلاة من) أي الذي (أحدث) أي وجد منه الحدث الأكبر كالجناية والحيض والمصغر كالمقاض للوضوء (حتى) إلى أن (يتوضأ) بالماء أو ما يقوم مقامه فتقبل ولا تجزئ حينئذ الذي يقوم مقام الوضوء بالماء هو اتيمم وأنه يسمى وضواً كما عند الفقهاء إسناد صحيح من حديث أبي ذر أنه صلى الله عليه وآله وسلم

لم يمه - م القول بن السرة عورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب وقد استدل المهدي في البحر للقائلين بأن الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم أسئل من سئلت الركبة بركبة قبيل أبي هريرة سرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي ويمكن الاستدلال لمن قال أن السرة والر كبة ليست من العورة بما في ن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث وأما زوج أحمدكم خادمه عبده أو أجيده فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي أيضاً ولكنه أخصر من الدعوى والدليل على مدعي أنه عورة ولو اجب البقاء على الأصل والتمسك بالببراة حتى ينقض ما يتعين به لا يقال فإن لم يوجد ولرجوع إلى معنى العورة لغة هو الواجب ويضم إليه الفخذان بالنصوص السابقة وعن عمر بن الخطاب قال كنت مع الحسن بن علي فلتبيننا أبو هريرة فقال أرني أقبل منك حديثاً رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فتقبل سترته رواه أحمد الحديث وإسناده غير بن إسحق الهاشمي مولا هم وفيه مقال وقد أخرجه الحاكم رحمه الله بإسناد آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدل به من قال أن السرة ليست بعورة وهو لا يفيد المطلوب لأن فعل أبي هريرة لا يحجة فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والالزم أن ذكر الرجل ليس بعورة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قبل زبيبة الحسن أ. الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي ليلى الأنصاري قال البيهقي وإسناده ليس بالقوي وروى أيضاً من حديث ابن عباس باللفظ وأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبيبته أخرجه الطبراني وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح ليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين اغناهوا الحسن وقد وقع الإجماع على أن القبل والبر عورة وللإلزام باطل فلا يكون الحديث مقسكاً لمن قال أن السرة ليست بعورة وقد سكت المهدي في البحر الإجماع على أن سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي دعوى الإجماع نظر وقد عرفنا أن القائل بذلك غير محتاج إلى الاستدلال عليه قوله فقال بقميصه هذا من التعبير بالقول عن الفعل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسرعاً قد حنزه النفس قد حسر عن ركبتيه فقال ابشروا هذا ربكم قد فتح باباً من أبواب السما يباهي بكم يقول انظروا إلى عبادي قد صلوا فرضة وهم ينظرون أخرى رواه ابن ماجه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح فإنه قال حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا المنصور بن شميل حدثنا جاد عن ثابت عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو فذكره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقباً إذا جاءه عقبه وقال في النهاية - معنى قوله عقب أي أقام في مصلاه بعدما يشرع من الصلاة

وسلم على التيمم انه وضوءه لكونه قائما قامه وانما اقتصر ٣٦٥ على ذكر الوضوء نظر الى كونه الاصل ولا يخفى

ان المراد قبول الصلاة من
كان عندنا ترخا في مع
باقى شروط الصلاة واستدل
بهذا الحديث على ان الوضوء
لا يجب لكل صلاة لان القبول
اتفى الى غاية الوضوء وما بعدها
مخالف لما قبلها فاقضى ذلك
قبول الصلاة بعد الوضوء
مطلقا تدخل تحته الصلاة
الثانية قبل الوضوء الثانية
قاله ابن دقيق العيد واستدل
به على بطلان الصلاة بالحدث
سواء كان خروجه اختياريا
أو ضروريا لعدم التفرقة في
الحديث بين حدث وحدث في
حالة دور حالة (قال رجل من
ضرموت) بنح الماء المهمة
وسكون الضاد المهمة بل بالعين
وقبيلة أيضا (ما الحديث يا أبا
هريرة قال) هو (فساء) بضم
الفاء والممد (او ضراط) بضم
الضاد وهما يشتركان في كونهما
ربما خارجا من الدبر لكن الثاني
مع صوت وانما فسر أبو هريرة
الحديث بهما تنبيه بالاختلاف على
الاغاط ولا سم ما قد يقعان في
الصلاة أكثر من غيرهما وأنه
اجاب السائل بما يحتاج الى
معرفة في غالب الامر والا
فالحديث يطلق على الخارج
المعتاد وعلى نفس الخروج وعلى
الوصف الحكمي المقدر قيامه
بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية
وعلى المنع من العبادة المرتب

يقال صلى السوم وعقب فلان قول. حذره لنس في الساموس حفز يحفز دعه من
خلفه وبالرخ طعنه وعن الامر اجماله وأزجه ه والحديث من ادله من قال ان الركبة
ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان انتطار الصلاة بعد فعل الصلاة من
موجبات الاجر وأسباب مباهاة رب العزة ملائكته بن فعل ذلك (وعن أبي الدرداء)
قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قمل أبو بكر أخذ بطرف ثوبه حتى
ابدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر ه ولم يذكر
الحديث رواه أحد البخاري قوله غامر الغامر في الاصل الملقى بنفسه في لغمة
وغمره الشئ شدته ومن دحه الجمع غمرات ولما راد بالغامرة هذا الخاصة أخذ من الغمر
الذي هو الحقد والبغض والحديث يدل على أن الركبة ليست بعورة قال المسنف
رحمه الله والحجة منه انه أقروا على كسب الركبة ولم يشكروه عليه ه

• (باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار
رواها خمسة الا النسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم واعد الدارقطني
بالوقف وقال ان وقف الله به واعد الله لكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والوسط
من حديث أبي قتادة بل لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينة او لا من جارية
بلغت الحيرة حتى تختم قوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار قد تقدم الكلام على
لفظ الا وما يدل عليه والحائض من بلغت سن الحيض لا من هي ملايسة للعوض
فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بالنظر لا يقبل الله صلاة
امرأة قد حاضت الا بجمار وقوله الا بجمار هو بكسر الجيم ما يعطى برأس المرأة قال
صاحب الكم النصار النصف وجمعه اخرة وخروا الحديث استدل به على وجوب ستر
المرأة لاسها حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعدم ذكر
الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر وفرقت المعتزلة والشافعية وأبو
حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل
والحجة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهم ما ورد ذكرنا لنظ الحديث في شرح
حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا وجماروا أبو داود أيضا بلفظ اذا
زوج أحدكم عبدا امته فلا يتظر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا
الحديث ما صرح ببيان في الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها كالخرة حاشا شعرها
فليس بعورة وكأى العمل في الجواز على كشف الاما لرؤسهن هكذا حكاه عنه ابن
عبد البر في الاستذكار قال اعراق في شرح الترمذي والمشهور عنه ان عورة الامة
كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فتقبل جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين
والى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعية في أحد أقواله وأبو حنيفة في

على كل واحد من الثلاثة وقد جعل في الحديث الوضوء افعالا للحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الخروج لان

الواقع لا يرتفع فلم يبق ان يعنى
هو المراد هنا تفسير أبي هريرة
له بنفس الخارج لا بالخروج
ولا بالمنع والحديث استدلال به على
ان ما عدا الخارج من السبيلين
كافي والجحامة ومن الذكر غير
ناقض ولكنه استدلال بتفسير
أبي هريرة وليس بحجة على خلاف
في الأصول (١) (وعنه) أى عن
أبي هريرة (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يقول) بافظ
المضارع استحضارا للصورة
الماضية أو لاجل الحكاية عنها
(ان امتي) المؤمنين (يدعون)
بضم أوله وفتح ثائه (يوم القيامة)
على رؤس الشهاد حال كونهم
(ضرا) بضم الضمير المجهمة وتشديد
الراء جمع اخر أى ذوقه - رة
وأصلها بياض في جهة القوس
والمراد به هنا النور يكون في
وجوههم حال كونهم (مجهلين)
من التجهيل وهو بياض في
اليدنين والرجلين والمراد به
الذور أى يبدعون يوم
القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى
يسمون بذلك ويحتمل ان تكون
هذه علامة لهم في الموقف وعند
الحوض ثم تنقل عنهم عند
دخولهم الجنة (من) أى لاجل
(آثار الوضوء) أو من سببية أى

(١) بما مضى الاصل قلت قد صح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قامتوا كما أخرجهم أحد وأهل
السوق وهو حديث حسن

ولهذا يشاهد تقوية انظر السيل الجرار اه سيد نور الحسن خان ولد المواقف سلمه الله تعالى

أحدى لروايتين عنه ومالك وقيل والقدمين وموضع الخلخال والى ذلك ذهب القاسم في
قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها إلا الوجه واليه
ذهب أحمد بن حنبل وداود وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المنسرين من الاختلاف
في تفسير قوله تعالى إلا ما ظهر منها وقد استدلل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط
في صحة الصلاة لأن قوله لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل وقد اختلف
في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن
بعض المالكية التفرقة بين الذكور والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يطل تركها
الصلاة اه احتج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبما أخرجه
البخاري تعليقا في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبما أخرجه
قال قلت يا رسول الله انى رجل أتصعد أفصلى في القميص الواحد قال نعم زره ولو بوشوكة
وسياق الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير ضرر وتجديت به زبن
حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب ويجاب عن هذه الأدلة بان غايتهما إغادة الوجوب وأما
الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط فلا تصلح للاستدلال به اعلم الان الشرط
حكم وضعى شرعى لا يثبت بمجرد الاوامر نعم يمكن الاستدلال بالشرطية بحديث الباب
والحديث الآخر به - وهو حديث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ لا يقبل الله من امرأة
صلاة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض حتى تختمر لكن لا يصح الاستدلال
بذلك عن شوب كدر لانه لا يقال نحن نمنع ان نرى القبول يدل على الشرطية لانه قد نرى
القبول عن صلاة الابن ومن في جوفه الثمر ومن يأتى عرافا مع ثبوت الصحة بالاجماع
وثانيا بان غاية ذلك ان الستر شرط لصحة صلاة المرأة وهو اخص من الدعوى والحداد
الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا
معنى لا يوجد في عودة الرجل وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود
والنسائي بلفظ كان الرجال يصلمون مع النبي صلى الله عليه وسلم لم عاقدن ازهرهم على
أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
زاد أبو داود ومن ضيق الأزرو هذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية وراها
بحديث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة موقوفه فكنت اذا وجدت قفاصت
عنى وفي رواية خرجت استنى فتألت امرأة من الحى الاتغطوا عنا استقاركم
الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي فالحق ان ستر العورة في الصلاة واجب
فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضى تركه عدم الصحة وقد احتج القائلون بعدم الشرطية
على مطلوبهم بحجج فقهية واهية منهم ما قولهم لو كان الستر شرط في الصلاة لاختص به
ولا تقتصر الى النية ولكن العاجز العربيان يقتل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى
القعود والاول مندقوض بالايان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها والثاني باس - تنبأ

بسبب آثار الوضوء والوضوء بضم الواو ويجوز قصها فان الغرة والتجليل ٣٦٧ نشأ عن الفعل بالماء فيجوز ان ينسب

الى كل منهما (فن استطاع) أى
قروا استطاعة قرينة قاضية
بعدم الوجوب ولهذالم يذهب الى
ايجابه أحد من الاثمة (منكم
ان يطيل غرته) بان يغسل شيئا
من مقدم رأسه وما يجاوز
وجهه زائدا على القدر الذى
يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه
واز يطيل تجليه باليد على
بعض عضده أو يستوعبها كما
روى عن أبي هريرة وابن عمر
(فليسعل) ماذا كرم من الغرة
والجبل خلفه قول محمد بن
اللعلم به ولمسلم فليطيل غرته
وتجليه وهذا الحديث وغيره
مصرح باستحباب تطويل
الغرة والتجليل وهما مستحبان
بلا خلاف واختلاف فى القدر
المستحب على أوجه أحدها
تسحب الزيادة فوق المرفقين
والكعبين من غير تقدير والثاني
الى نصف العضد والساق
والثالث الى المنكب والركبتين
قال اننوى وأحاديث الباب
تقتضى هذا كله وادعى ابن
بطال وعياض وابن التين اتفاق
العلماء على عدم استحباب الزيادة
فوق المرفق والكعب وروى
ثبت من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه
ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر
باستناد حسن وعمل العلماء
وقتواهم عليه به قال القاضى
حسين وغيره من الشافعية

لقبله فانه غير مقتدر الى النية والثالث بالاجز عن القراءة والتسبيح فانه يصلى ساكنا
(وعن أم سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصل المرأة فى درع وخمار وليس عليها
أزار قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدسيها واه أبوداود وعن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة ففوات
أم سلمة وكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبرا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال
فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه رواء النسائي والترمذى وصححه ورواه أحمد ولقظه ان نساء
النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن الدليل فقال اجعله شبرا فان ان شبرا لا يستر من عورة
فقال اجعله ذراعا) حديث أم سلمة أخرجه ايضا الحاكم وعمله عبد الحق بان مالكا وغيره
رووه موقفا قال الحاكم وهو الصواب ولا يمكنه قد قال الحاكم ان دفعه صحيح على شرط
البخارى اه وفي استاده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ
من السابعة قال أبوداود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضرو - قصص بن
عباد واسمعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن اسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة
بذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصر وابه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا يفتى
الغاوها كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر
هو للجماعة ككلامهم يدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عليها وسماى
الكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجليل من كتاب اللباس وقد استدل بحديث أم
سلة قال فى بعض الفاظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا
الح كما فى التلخيص على ان ستر بدن المرأة من ثمر وطهجة الصلاة لان تقييدنى اللباس
تفطية القدمين مشعر أن اللباس فيما عدا ما وليس الفساد الصلاة وأنت خير بان هذا
الاشعار لو سلم لم يستلزم حصر اللباس فى الفساد لان نقصان الاجر الموجب لنقص الصلاة
وعدم كمالها مع صحتها بآس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها أن يفيد الشرطية فى النساء
كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل بان لم يستغن القدمين من عورة المرأة لان قوله
يغطي ظهور قدسيها يدل على عدم العفو وهكذا استدلل من قال بالشرطية بما فى
حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم لم يرخين شبرا وقوله يرخينه ذراعا وهو كما
عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك
وفيه أيضا حجة لمن قال ان قدسى المرأة عورة قول فى درع وهو قصص المرأة الذى يغطي
بدنها ورجلها يقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل قوله يرخين شبرا قال ابن رسلان
الظاهر ان الراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائدا على قبض الرجل لانه زائد
على الارض

• (باب النهى عن تجريد المنكبين فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها) •

والحنفية وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى زاد على هذا أو بقص فقد اسامو ظلم فالمراد به الزيادة فى عدد المرات أو النقص

الوضوء واقصر هناء على الغرة
لدا لهما على الآخر وخصها
بالذكر لان محلها ايتشرف اعضاء
الوضوء وأول ما يقع عليه النظر
من الانسان وحمل ابن عرفة فيما
نقله عنه أربعة دلائل لابي الغرة
والتجيب على انها كناية عن
انارة كل الذات لانه مقصور
على اعضاء الوضوء ووقع عند
الترمذي من حديث عبد الله
ابن بستر وصححه أمستى يوم
القيامة غمر من السجود بحجة له
من الوضوء قال في المصباح وهو
معارض بظاهر ما في البخاري
عن عبد الله بن زيد بن عاصم
(الانصاري) المازني قتل في
ذي الحجة بالحرة في آخر سنة ثلاث
وسنتين وله في البخاري نسخة
أحاديث (رضي الله عنه انه ثكا)
بالالف أي عبد الله بن زيد كما
صرح به ابن خزيمة (الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الرجل)
بالتصديق رواية نهشكي مبنيا
للمفعول موافقة لمسلم كما ضبطه
النووي (الذي يجبل اليه) أي
يشبه له والمعنى يظن والظن هنا
أعم من تساوي الاحتمالين أو
ترجيح أحدهما على ما هو أصل
اللغة من أن الظن خلاف
اليقين (انه يجب الشئ) أي
الحدث خارجا من دبر وصرح
به الاسماعيلي ونظمه يخيل اليه في
صلاته انه يخرج منه شئ وفيه
العديل عن ذكر الشئ المستقدر

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد

ليس على عاتقه منه شئ رواه البخاري ومسلم وما كان قال على عاتقه ولا جدد الاظفار)
الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قوله لا يصلي في لفظ لا يصلي قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين بإثبات
الماور وجهه ان لا نافية وهو خبر به في النهي قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب
مالك بإلف لا يصلي ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بإلف لا يصلي بزيادة
نون التأكيد ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد باللفظ نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه منه شئ العائق ما بين المنكبين الى أصل
العنق والمراد انه لا يتزلف وسطه ويشهد طريق في الثوب في حقويه بل يتوشح به مع على
عاتقه فيحصل الست من اعلى البدن وان كان ليس بعوده أو لا يكون ذلك امك في سنة
الغرة قال النووي قال العلماء حكمته انه اذا اتر به ولم يكن على عاتقه منه شئ
لم ومن أن تكشف عورتا بخلاف ما اذا جسد على بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى
امساكه بيد فيشتمل بذلك وتفتنه سنة وضع اليد على اليسرى تحت صدره
ورفعه والحد يبدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد قال النووي ولا خلاف
في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم صحته واجمعوا ان الصلاة في ثوبين أفضل
ويدل أيضا على المنع من الصلاة في الثوب لو احدثا لم يكن على عاتق المصلي منه شئ وقد
حل الجهر به هذا النهي على التنزيه عن أحدهما لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه
وعنه أيضا تصح ويأثم وغفل الكرماني عن مذهب أحمد فادعى الاجماع على جواز ترك
جعل طرف الثوب على العانة وجعله صارفا للنهي عن التحريم الى الكراهة وقد نقل
ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا
وعقد الطحاوي له باب في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي
ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الأصل أن يصلي
مشقلا ومن ضاق اترز ونقل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره
قال الحافظ اكر المعروف في كتب الشافعية خلافه راستدل الخطابي على عدم الوجوب
بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على نهض نسائه وهي نائمة قال
ومعلوم ان الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متسع لان يتز به ويفضل منه ما كان
لعاتقه وفيما قاله نظر لا يخفى قاله الحافظ اذا تقررت عدم صحة الاجماع الذي جعله
الكرماني صارفا للنهي قال الواجب الجزم به مناه الحقيق وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب
لواحد حال الصلاة على العائق والجزم بوجوده مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي
حتى يفتن دليل يصلح للصرف ولكن هذا في الثوب اذا كان واسعا بما بين الاحاديث
كما سيأتي النصير بذلك في حديث جابر وقد عمل ظاهرا الحديث ابر حزم فقال وفرض

بالجزم فيها على النهى وبالرفع على النفي والشك من الراوى ركانه من ٣٦٩ شيخ البخارى على بن عبد الله المدينى (حق)

أى الى أن (يسمع صوتا) من
دبره ويخرجه (أو يجدر بها) منه
والمراد بتحقيق وجوده ما حتى
انه لو كان اخذتم لا يشم أو أصم
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس
المراد تخصيص هذين الامرين
بالبقين لان المعنى اذا كان أوسع
من اللفظ كان الحكم للمعنى
قاله الخطايب وهذا الحديث اذا
استعمل الصبي وورث وصلى عليه
اذ لم يرتخصيص الاستئلال دون
غيره من أمارات الحياة كالحركة
والنبض ونحوهما وهذا
الحديث فيه قاعدة لكثير من
الاحكام وهو أصل في حكم بقاء
الاشياء على أصوارها حتى يتيقن
خلاف ذلك ولا يضر الشك
الطارى عليهم والعلماء متفقون
على ذلك وأخذهم هذا الحديث
بجهور العلماء حتى يتيقن الطهارة
وشك في الحدث عمل ييقن
الطهارة أو يتيقن الحدث وشك
في الطهارة عمل ييقن الحدث
ودل حديث الباب على صحة
الصلاة ما لم يتيقن الحدث قال
الخطايب ويستدل به ان أوجب
الحد على من وجد منه ريح
الخر لانه اعتبر بوجوده ان الريح
ورتب عليه الحكم ويمكن
الفرق بان الحد وتدرأ بالشبهة
والشبهة هنا قائمة بخلاف الاول
فانه متحقق (عن ابن عباس
رضى الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نام) مضطجعا
٤٧ نيل ل (حتى) الى أن (نفخ ثم صلى ورجعا قال) سفيان (اضطجع) عليه السلام أى كان سفيان يقول نارة نام ونارة

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه فان لم يفعل بطلت
صلاته فان كان ضيقا انزربه وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن
نافع مولى ابن عمر والتخفى وطاوس (وغن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليضأ الف بطرفيه رواه البخارى وأحمد وأبو داود
وزاد على عاتقيه) أخرج هذه الزيادة أحمد وهو كذا الا مع اعلى وأبو نعيم من طريق حسين
عن شيبان وقد حمل الجهور هذا الامر على الاستحباب وخالفه في ذلك أحمد والخلاف في
الامر ههنا كان الخلاف في النهى في الحديث الذى قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة
عند الجماعة كاهم وعن سلمة بن الاكوع عند أبي داود والنسائي وعن أنس عند البزار
والموصلى في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسعد عند البغوى في معجم الصحابة والمحسن بن
سفيان في مسنده وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن
عباس عند أحمد باسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن أم هانئ عند الشيخين وعن
عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبرانى وعن طلق بن على عند أبي داود وعن عباد بن الصامت
عند الطبرانى وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حذيفة
عند أحمد وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أمية
عند الطبرانى وعن عبد الله بن أنيس عند الطبرانى أيضا وعن عبد الله بن مسرج عند
الطبرانى أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي
داود وعن على بن أبي طالب عند الطبرانى وعن معاذ عند الطبرانى أيضا وعن معاوية عند
الطبرانى أيضا وعن أبي امامة عند الطبرانى أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى
الموصلى وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبرانى وعن أم حبيبة عند أحمد وعن
أم الفضل عند أحمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند أحمد
باسناد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال اذا صليت
في ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فانزربه متفق عليه ولانظره لاحد
وفي لفظ له آخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به
على منكبيك ثم صل واذا ضاق من ذلك فشد به حقويك ثم صل من غير رداء) قوله فالتحف
به الالتفاف بالثوب التغطى به كما أفاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه
فيه على مكشوف المنكبين بل يتزربه ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيه كون بمنزلة الازار
والرداء هذا اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقا جازا انزربه من دون كراهة وبهذا
يجمع بين الاحاديث كما ذكره الطحاوى وغيره واختاره ابن المنذر وابن حزم وهو الحق
الذى يتعين المصير اليه قال قول بوجوب طرح الثوب على العاتق والخالفه من غير فرق بين
الثوب الواسع والضيق ترك العمل بهذا الحديث وتعمير مناف للشريعة السبعة وان
امكن الاستئناس له بحديث ان رجلا كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدي

اضطجع وليس امترا دفين بل بينهما عموم ٣٧٠ وخصوص من وجهه لكنه لم يرد اقامة احدهما مقام الاخر بل كان سفيان

أزهرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوي الرجال
جلوسا عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فتشبهه حتى يركب
الحقوبنق الماء المهمة موضحة شدا لأزهر وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سموا الأزار
الذي يشد على العورة حتى

• (باب من صلى في قبص غير مزرر تبعد ومنه عورته في الركوع أو غيره) •

(عن سلمة بن الأكوع قال قالت يا رسول الله اني أكون في الصيد وأصلي وليس على الاقص
واحد قال فزرره وان لم تجد الا شوكة رواء أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمقه البخاري في صحيحه ووصله
في تاريخه وقال في اسناده نظر قال الحافظ وقد بينت طرقه في تغليق التعليق وله شاهد
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أويس عن
أبيه عن موسى بن ابراهيم عن أبيه عن سلمة زاذ في الاسناد رجلا رواء أيضا عن مالك بن
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن ابراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالحديث
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الاسانيد أو يكون
التصريح في رواية عطاء وهو ما فهذا وجه النظر في اسناده الذي ذكره البخاري وأما
من صححه فاعتمد على رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها وطريق
عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن
ابراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا الى جده فليس
بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوما وهو غير التيمي فلا تردد نعم وقع عند
الطحاوي موسى بن محمد بن ابراهيم فان كان محققا فيحتمل على بعد أن يكونا جيعارويا
الحديث ووجهه عنهما الدراوردي والافذ كرمحمد فيه شاذ كذا قال الحافظ قولنا في الصيد جاء
في رواية بلفظ انا كون في الصف وفي أخرى بالصيد وقد جمع ابن الاثير بين الروايات
في شرحه للمسندين بما حصله ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج أن يكون خفية فليس عليه
ما يشغله عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصف معناه ان يصلي في جماعة وليس عليه
الاقتصاص واحد فربما بدت عورته وذكر الصيد لانه مظنة للسر سيم في الجبال لا يمكن معه
الاكتراث من اللباس قوله فزرره هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزره وفي رواية أبي
داود فزرره وفي رواية ابن حبان والنسائي زره والمراد شد القميص والجمع بين طرفيه
لئلا تبعد عورته ولولم يمكنه ذلك الابان يغرز في طرفه شوكة يستمسك بها والحديث يدل على
جواز الصلاة في الثوب الواحد وفي القميص منفردا عن غيره مقيد ببقاء الزرار وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلي
الرجل حتى يجتزع رواء أحمد وأبو داود) هذا الحديث وقع البصث عنه في سنن أبي داود
ومسنده أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فيمنظر في نسبة المصنف له
الى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الامر بشدا الأزار على الحق وقد تقدم لان الاحترام

اضطجع الحديث مطولا قال
اضطجع فنام واذا اختصره قال
نام أي اضطجعا أو اضطجع أي
فانما (حق) الى أن (نفي) ثم قام
فصل (أي قالها بدون قوله نام
وبزيادة قام) (عن اسامة بن زيد)
ابن حارثة الكلابي المدني الحب ابن
الحب وأمه أم أيمن المتوفى بوادي
القرى سنة أربع وخمسين في
البحاري سبعة عشر حديثا
(قال دنع) أي رجع (رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) (من)
وقوف (عرفة) بعرفات الاول
غـ بمزبون وهو اسم الزمان وهو
التاسع من ذي الحجة والثاني
الموضع الذي يقف به الحاج
(حتى اذا كان) صلى الله عليه
وآله وسلم (بالشعب) بكسر
السين المجمة وسكون العين
المهمة الطريق المعهود للحجاج
(نزل) صلى الله عليه وآله وسلم
(فبال ثم توشأ) بما زمرم كما في
زوائد المسند باسناد حسن (ولم
يسبح الوضوء) أي خففه
لأجله الدفع الى المزدلفة وفي
مسلم فتوشأ وضوء خفية او قيل
معناه مرة مرة لكن بالاسباغ
او خفف استعمال الماء بالنسبة
الى غالب عاداته واستبعد
القول بان المراد به الوضوء
اللغوي وابعده منه القول بان
المراد الاستنجاء (فقلت الصلاة)
بالنصب على الاغراء أو بتقدير
أزيد أو اتصل الصلاة (يا رسول
الله فقال الصلاة امامك) أي وقت الصلاة أو مكانها (فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوشأ) بما زمرم أيضا شد

(فاسبح الوضوء هذا وخفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما اراد به دوام ٣٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

واعادته من غير ان يفصل بينهما
بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر
لاحتمال أن يكون أحدث (ثم
أقيمت الصلاة فصل في المغرب) قبل
حط الرجال (ثم أما خ كل انسان
مننا) بعينه في منزله ثم أقيمت
العشاء (أي صلاتها) فصل ولم
يصل بينهما) ومحلي مباحث هذا
الحديث كتاب الحج (عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه توضأ)
زاد أبو داود في أوله فتحبون أن
أريكم كيف كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يتوضأ فدا
بأنا فيه ماء (فغسل وجهه)
من باب عطف المفصل على
المجمل ثم بين الغسل على وجه
الاستئذان فقال (أخذ غرفة
من ماء فغمض بها واستنشق)
وظاهره ان المضغطة والاستنشا
بغرفة من بركة قبل الوجه
لكن المراد بالوجه أو لأمه
أعم من القروض والمسنون
بأنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر
المضغطة والاستنشا بغرفة
مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء
فجعل بها هكذا أضافها الى يده
الانحرى) أي جعل الماء الذي في
يده في يديه جميعا لكونه أمكن في
الغسل لان اليد الواحدة قد
لا تتوعب الغسل (فغسل بها
وجهه) أي الغرفة وللأصلي
وكرية ما أي باليدين (ثم أخذ
غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى
ثم أخذ غرفة من ماء) أيضا

شد الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث وان كان ضيقا فارتبه عند الشيخين كما
تقدم لان الاتزان شد الازار على الحق فيكون هذا النهي مقيدا بالشوب الضيق كما في غيره
من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن
أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من منية فبايعناه وان قبضه لمطلق
قال فبايعته فدخلت يدي من قبضه فمسست الخاتم قال عروة فباريت معاوية ولا اباة في
شتمه ولا سرا لمطلق أزارهما لا يزرران أباد رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه
أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان
قرة بن ابياس والدمعاوية المذكور لم يرو عنه غير ابيه معاوية وفي اسناده أبو مهمل بن عيسى ثم هاه
مفتوحين ولا مخرقة الجعني الكوفي وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكر ابن حبان قوله
وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل النخيلي وقيل ابن قشير وهو أبو مهمل المذكور الراوي
عن معاوية بن قرة قوله وان قبضه بكسر الهمزة لانها بعد واو الحال قوله لمطلق أي غير
مشدود وكان عادة العرب أن تكون جويهم -م- واحدة فربما يشدونها ويربما يتركونها
مفتوحة مطلقة قوله فمسست بكسر السين الاولى قوله الخاتم يعني خاتم النبوة ببركاته
وايخبر به من لم يره قوله الامطاني بكسر اللام وفتح القاف والحديث يدل على ان اطلاق
الزرار من السنة والمصنف أورد ههنا قوله ما منه انه معارض بحديث سلمة بن الاكوع
الذي -م- واپس الامر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر
الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإراد ههنا الاستئذان به على جواز اطلاق
الزرار في غير الصلاة وان كانت ترجح الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول
على ان القميص لم يكن وحده اه

(باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد)

(عن أبي هريرة ان سائلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال
أولكلكم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في روايته ثم سأل رجل عروة فقال
ذاوسع الله فوسعوا جمع رجل عليه ثيابه صلى في رجل في ازار ورداه في ازار وقبض في
ازار وقبض في سراويل ورداه في سراويل وقبض في سراويل وقبض في ثيابان وقبض في ثيابان
وقبض قال وأحسبه قال في ثيابان ورداه) قوله ان سائلا ذكره من الائمة البرخسي الخنفي
في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أولكلكم ثوبان قال الخطابي لفظه استخبار
ومعناه الاستخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في نعمته الفتوى من طريق القسوى
كأنه يقول اذا علمتم ان ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل احد منكم ثوبان
فكيف لم تعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال
الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد كرهت لمن لا يجد الا ثوبا
واحدا اه قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال
(فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد ان قبض قبضه من المياه ثم نفى يده كما في رواية أبي داود مع زيادة مسح أذنيه ففى

حتى) أي إلى أن (غسلها)
والرشد قد راد به الغسل وبؤيده
قوله هنا حتى غسلها والرشد
القوى يكون معه الاسالة وعبر
به تنبيهها على الاحتراز عن
الامراف لان الرجل مظنة في
الغسل (ثم أخذ غرفة أخرى
فغسل بها رجله يعني اليسرى)
والقاتل يعني زيد بن اسلم او من
هو دونه من الرواة (ثم قال) ابن
هشام (هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ)
حكاية حال ماضية وفي هذا
الحديث دليل الجمع بين المضمضة
والاستنشاق بغرفة واحدة قال
القسطلاني وأولى الكيفيات
٢ ان يجمع بين ثلاث غرفات
بتمضمض من كل واحدة ثم
يستنشق فقد صح من حديث
ابن زيد وغيره وصححه النووي
هـ واستدل ابن بطلال بهذا
الحديث على أن الماء المستعمل
طهور لان العضو اذا غسل مرة
٣ أقول الثابت من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين
المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغرفة
بما في البخاري والروايات المختلفة
عن لفظ ثلاثا يعني ان يحمل على
هذه الرواية المقيدة بالثلاث
وقد ورد الفصل بين المضمضة
والاستنشاق كما في حديث طلحة
ابن مصرف وقد أعلوه بجهالة
مصرف وابنه طلحة ولكن من
استاده ابن الصلاح انظر السبل
الجزائر المدفوق على حدائق الازهار للشوكلي رضى الله عنه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى النووي

انما كان عن الجواز وعدمه لاعتن الكراهة قوله ثم سال رجل عمر يحتمل أن يكون ابن
مسعود لانه اختلف هو وابي بن كعب فقال ابني الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة
وقال ابن مسعود انما كان ذلك في الثياب فله تقسام عمر على المنبر فقال القول ما قال
أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذا من قول عمر
وأورده بصيغة الخبر ومراعاة الامر قال ابن بطلال يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنبر
الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال ان يجمع رجل عليه ثيابه فحين ثم فصل الجمع
بصور قال ابن مالك تضمن هذا فائدة تين الاولى ورود الماضي بمعنى الامر في قوله صلى
والمعنى ليصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم تصدق
امرؤ من ديناره من درهمه من صاع عمره قوله في مراريل قال ابن سيده السر او يل فارسي
معرب يذكرو ويؤث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه قوله
وقبالة قصر وبالماء قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الذي اذا ضممت
أصابعك هو بذلك لانضمام اطرافه قوله في ثيابان الثيابان بضم المنة وتشديد الموحدة
وهو على هيئة السر او يل الا أنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد قومه واحسبه القاتل
أبو هريرة والضمير في احسبه راجع الى عمر وجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط
وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسرتها وأكثرها استعمالا
لهم وضم الى كل واحد واحد اخر من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد
الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه والحديث يدل على ان الصلاة في الثوب الواحد
صححة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لا أعلم صحته
وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبين أفضل سرح بذلك القاضي عياض وابن عبد
البر والقريطي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين اشعار
بالخلاف (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد وثيابه متفق
عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية
عمر بن الحارث عن أبي الزبير ورواه أبو داود ومن رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن
أبيه قال انما جابر الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر - هذا اللفظ الذي ذكره
المصنف بل اخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سياتي قوله متوشحاه قال ابن
عبد البر حاكيا عن الاخفش ان التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده
اليسرى فيلقبه على منكبيه الايمن ويلقى طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على
منكبيه الايسر قال وهذا التوشح الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في
ثوب واحد متوشحاه والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشح به
المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في ثوب واحد متوشحاه في بيت أم سلمة قد أتى طرفه على عاتقه رواه الجماعة)
قوله متوشحاه في البخاري والترمذي مشتملا وفي بعض روايات مسلم ملتحفا به وقد جعلها

واحدة فان الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يابيه وايضا ٢٧٢ فالغرة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو

قلت والحق ان الماء المستعمل طاهر مطهر ع لا بالاصل وبالادلة الدالة على أن الماء طهور واليه ذهب عطاء وسفيان الثوري وجميع أهل الظاهر وهو المنقول عن الحسن البصري والزهري والنخعي وأحمد قولي مالك وأحمد قولي الشافعي وفي رواية عن أبي حنيفة (عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الحلاء) أي أراد دخوله (قال اللهم اني أعوذ بك من الخبيث) بضمهين وقد تسمى الباء رنص عنهما في واحد من أهل الأئمة نعم صرح الخطابي بان تسميتها بمذموم وعد من أغاليط المحدثين وان ذكره عليه النووي وابن دقيق العيد (والخبائث) أي ألؤذ بك والتجني من ذكران الشياطين وائاثهم وعبر باللفظة كان للدلالة على الثبوت والدوام وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعيذ اظهار العبودية ويجهز بها للتعليم والانهاض صلى الله عليه وآله وسلم مخشوظ من الانس والجن وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبيد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب باسناد على شريط مسلم بلفظ الامر قال اذا دخلت الخلاء فقلوا باسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبائث وفي زيادة البسملة قال الحافظ ابن

النووي يعني واحد فقال المشغل والمتوشع والخالف بين طرفيه معناه واحد هنا وقد سبقه الى ذلك الزهري وفرق الاخفش بين الاشتغال والتوشع فقال ان الاشتغال هو أن يلتفت الرجل بردائه أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه الايسر قال والتوشع وذكرا قد منعنا عنه في شرح الحديث الذي قبل هذا وقائدة التوشع والاشتغال والالتفاف المذكورة في هذه الاحاديث أن لا ينتظر المصلي الى عورة نفسه اذا ركع ولتلايسقط الثوب عند الركوع والسجود قاله ابن بطال قوله قد ألقى طرفيه على عاتقه قد تقدم الكلام في ذلك والحديث يدل على ان المصلي لا تفتي الثوب الواحد صحيحة اذا توشع به المصلي أو وضع طرفه على عاتقه أو خالف بين طرفيه وقد تقدم الكلام في ذلك

(باب كراهية اشتغال الصماء)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحتجب الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشغل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه منه يعني شيء متفق عليه وفي لفظ لا حد نهى عن ابستين ان يحتجب أحدكم في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وان يشغل في ازاره اذا ما صلى الآن يخالف بطرفيه على عاتقيه) قوله ان يحتجب الاحتباء ان يبعد على ألبتية وينصب ساقيه ويلتصق به ثوبا ويقال له الجبوة وكانت من شأن العرب قوله ليس على فرجه منه شيء فيه دليل على ان الواجب ستر السواطين فقط لانه قيد النهي بما اذا لم يكن على القرج شيء ومقتضاه ان القرج اذا كان مستورا فلا نهى بقوله وان يشغل الصماء هو بالصاد المهملة والمد قال أهل اللغة هو ان يجعل جسده بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبقى ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة سميت صماء لانه يسد المنافذ كما فيصير كالخضرة الصماء التي ليس فيها ثقب وقال الفقهاء هو ان يلتصق بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديا قال النووي فلهي تفسير أهل اللغة يكون مكروها لانه عرض له حاجة فيستر عليه اخرج يده فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة قال الحافظ ظاهر سياق البخاري من رواية يونس في اللباس ان التفسير المذكور في امر فروع وهو موافق لما قال الفقهاء ولفظه سيأتي في هذا الباب وعلى تقدير أن يكون موقوفا فهو جهة على الصحيح لانه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر قوله وفي لفظ لا حد هذه الرواية موافقة لما عند الجماعة في المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ما صلى وهي غير صالحة لتقييد النهي بحالة الصلاة لان كشف العورة محرم في جميع الحالات الا ما استثنى والنهي عن الاحتباء والاشتغال لكونهما مظنة الانكشاف فلا يختص بذلك الحالة قوله ابستين هو بكسر اللام لان المراد بالنهي الهيئة المخصوصة لا المرة الواحدة من اللبس والحديث يدل على تحريم هاتين اللبستين لانه المعنى الحقيقي للنهي وصرفه الى الكراهة مقتضى دليل (وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشتغال الصماء

بجروم أرها في غير هذه الرواية وظاهر ذلك تأخير التعوذ عن البسملة قال في المجموع وبه صرح جماعة لانه ليس للقراءة خاص

الخلافة لان الشياطين تحضر الاخيلة ٢٧٤ لانه جرفه اذ كرا لله تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلافة فوضعت له وضوءاً) بنفع الواو أى ما يتوضأ به وقيل بأوله اياه ليستجى به قول في الفتح وفيه نظر (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان خرج من الخلافة (من وضع هذا) الوضوء (فاخبر) على صبغة المجهول عطف على السابق وقد جوزوا عطف الفعلية على الإسمية وبالعكس أى أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ابن عباس والخبر خالقه سميونة بنت الحرث لان ذلك كان في بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم دفعه في الدين) اتقادعاه لما تفرس فيه من الذكاء مع صغر سنه بوضعه الوضوء عند الخلاء لانه أسير له صلى الله عليه وآله وسلم اذ لو وضعه في مكان بعيد منه لاقتضى مشقة ما في طلبه الماء ولودخل به إليه لكان تعريضا للاطلاع عليه وهو يقتضى حاجته ولما كان وضع الماء فيه اعانة على الدين فاسب أن يدعوله بالنفقة فيه اذ لمع به على امرار نفسه في الدين احصل المنفع به وكذا كان قاله ابن المنذر وغيره (عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الانصاري رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة شهد بدرا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه ونزل في غازيا بالروم سنة خمسين وقبل بعده في البخاري سبعة أحاديث (قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أى جاء بصيب

والاحتباء في ثوب واحد ليس على فربه منه شيء رواه الجماعة الا الترمذي فانه رواه من حديث أبي هريرة والبخاري ثم عن ابنة ميمون واللبستان اشغال الصماء والصماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب واللبنة الاخرى احتباؤه بشوبه وهو جالس ليس على فربه منه شيء) قد تقدم الكلام على الحديث في شرح الذي قبله

باب النهي عن السدل والتام في الصلاة *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي لرجل فاه رواه أبو داود ودولاجد والترمذي عنه انه نهى عن السدل ولا ين ماجه النهي عن تغطية القدم) الحديث قال الترمذي لانه رفته من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا الا من حديث مسلم بن سميان وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه في تغطية الرجل فاه في الصلاة اه وكلامه هذا ينهم انهم ما اخرجوا أصل الحديث مع انهم لم يخرجاه وفي الباب عن أبي حنيفة عند الطبراني في معاجم الثلاثة والبخاري في مسنده وفي اسناده حفص بن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك الخنفي وقد ضعفه ابن معيز وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كتبناه من حديث ابراهيم بن طهمان عن الهيثم فان كان محدوظا فهو أحسن من روايته عنه وفي الباب أيضا عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تقدم به بسر بن رافع وليس بالقوى وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وفي اسناده عيسى بن قرقطاس وليس بثقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه وقد اختلف الاثني في الاحتجاج بحديث الباب فمنهم من لم يحتج به لانه رد عمل بن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الخلال مثل أحمد عن حديث السدل في الخلافة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال عمل بن سفيان غير محكم الحديث وقد ضعفه الجمهور يحمي بن معيز وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال يحظى ويحالف على قتله روايته اه وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط وأبو داود أخرجه له هذا وحديثا آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم لحديث أبي هريرة وعمل بن سفيان لم يتفرد به فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وترك يحيى لم يكن الا قوله انه كان قد ربا وقد قال ابن عدي أرجوانه لا باس به قول نهى عن السدل قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال صاحب التمهيد انما يانها أن يكتف بشوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك قول وهذا طرد في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو ان يضع وسط الاذراع على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سدا أى ارحاه وقال الخطابي السدل ارسال الثوب حتى

خمين وقبل بعده في البخاري سبعة أحاديث (قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أى جاء بصيب

(أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة) بكسر الهمزة على التاني وبضمة على التاني ٣٧٥ (ولا يولاه ظهره) جزم بحدف الياء على

التنهي أي لا يجعلها مقابل ظهره وفي رواية مسلم ولا يستدبرها يول أو غائط والظاهر منه اختصاص انتهى بخروج الخارج من العورة ويكون مثاره اكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ويؤيده قوله في حديث جابر اذا هرقتنا الماء وقيل منار انتهى كشف العورة وحديثه فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالولاية مثلاً وقد نقله ابن شاس من المسالكية قولاً في مذهبه هم وكان قائله تسكت برواية في الموطأ لا تستقبلوا القبلة بقر وجكم ولكن المجحولة على حالة قضاء الحاجة جهابيين الروايتين (شرقاً وغرباً) أي خذوا في ناحية المشرق أو ناحية المغرب وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهو لاهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم امامن كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فانه ينصرف إلى جهة الجنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال ثمانية (٣) أرجحها لا يجوز ذلك لافي الصاري ولا في البنيان واحتج اهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة في التنهي مطلقاً بحديث الباب وحديث أبي هريرة وسلمان وغيرهم ما قالوا لان المنع ليس

يصيب الارض اه فعلى هذا السدل والاسبال واحد قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعر ومنه حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناصيته وفي حديث عائشة انها سدلت قناعها وهي محرمة أي أسبلته اه ولا مانع من جعل الحديث على جميع هذه المعاني ان كان السدل مشتركاً بينهما وجعل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي وقد روى ان السدل من فعل اليهود أخرج الخلال في العلل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن عبيد بن وهب عن أبيه عن علي عليه السلام انه خرج فرأى قوما يصلون قد سدلو أثابهم فقال كانهم اليه ودخروا من قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه وذكره في القاموس والنهاية في القاف لافي القاف والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة لانه معنى التنهي الحقيقي وكرهه ابن عمر ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره في الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهري لا بأس به وروى ذلك عن مالك وأنت خير بانه لا موجب للعدول عن التحريم ان صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله وأن يغطي الرجل فاه قال ابن حبان لانه من زى المحوسر قال وانما زجر عن تغطية الفم في الصلاة على الدوام لاعتدالتاؤب بمقدار ما يكظمه الحديث اذا اتى أحدكم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل وهذا لا يتم الا بعد تسليم عدم اعتبار قيد في الصلاة المصريح به في المعطوف عليه في جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدلل به على كراهة ان يصل الرجل ملتصقاً كما فعل المصنف

(باب الصلاة في ثوب الحرير والعصب)*

(عن ابن عمر قال من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال سمعان لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمته يقول رواه أحمد) الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقي في الشعب وضعفه وتام والخطيب وابن عساكر والديلمي وفي اسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير في ارشاده وهو لا يعرف وقد استدلل به من قال ان الصلاة في الثوب المغصوب أو المغصوب عنه لا تصح وهم العترة جميعاً وقال أبو حنيفة والشافعي تصح لان العصيان ليس بنقص الطاعة لا تغاير لباس الصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفي قبول الصلاة في الثوب المغصوب عنه والمغصوب عمنه بالاولى وأنت خير بان الحديث لا ينتقض للعجبة ولو سلم فعقني القبول لا يستلزم نفي العصاة لانه يرد على وجهين الاول يراد به الملازم لنفي العصاة والاجراء المحذورة وهذا موضوع لا يقبل الله الصلاة الا به والثاني يراد به نفي الكمال والفضيلة كما في حديث نفي قبول صلاة الا بقبول المغاضبة لزوجها ومن في جوفه خير وغيرهم من هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في موضعين من هذا الشرح

العلماء في أعلى خمسة أقوال أقربهم المحرم في الصاري دون العهر ان قال الشوكاني رحمه الله وهذا القول ليس بعميد لبقاء أحاديث التنهي على بابها وأحاديث الإباحة كذلك كذا في الروضة اه سجد على حسن خان الولد الا خبره للمؤلف سلمه الله

الاحرمه القبله وتعظيمها وهذا ما في ٣٧٦ فوجود في الصحارى والبيانات ولو كان مجرد الحائل كافي الجاز في الصحارى

ومن ههنا تعلم ان اني القبول مشترك بين الامرين فلا يحمل على أحدهما الا لدليل فلا يتم الاحتجاج به في موطن النزاع وقال أبو هاشم ان استبرج لجلال لم يفسدها المصوب فوجه اذ هو فضله قال الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على ان النقود تتعين في العقود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية انها تتعين في اثني عشر موضعا ومحل الكلام على ذلك علم الفروع (وعن عائشة ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو مرد متفق عليه ولا حرج من صنع امر على غير امرنا فهو مردود) قوله ليس عليه امرنا المراد بالامر هنا واحد الامور وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو مرد المصدر بمعنى اسم المنعول كما بينته الرواية الاخرى قال في الفتح يحتاج به في ابطال جميع العقود المنية وعدم وجود غرائم المترتبة عليها وان انتهى يقتضي الفساد لان المنيات كلها ليست من امر الدين فيجب ردها ويستفاد منه ان حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه امرنا والمراد به امر الدين وفيه ان الصلح انما سدمت نقض وانما أخذ عليه مستحق الرد اه وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام ما لا يأتي عليه الحصر وما أصرحه وادله على ابطال ما فقهه له الفقهاء من تقسيم البدع الى اقسام وتخصيص الرد ببعضها بلا تخصيص من عقل ولا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسند اله بهذه الكلية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل بدعة ضلالة طالبا للدليل بتخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على انها بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد ألقته حجرا واسترحت من المجادلة ومن موطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أوترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ايس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد متمسكا بما تقر في الاصول من انه لا يقتضي ذلك الاعداء امر يؤثر عدمه في العدم كالتحريم أو وجود امر يؤثر وجوده في العدم كالمنايع فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائلا هذا امر ليس من امره وكل امر ليس من أمره مرد فهو مرد وكل رد باطل فهو باطل فلهذا ما كان يتركه لما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها ما كان يتركه لئلا يتكره ما كان يتكلم به فلهذا الدليل سواء كان ذلك الامر المنعول أو المترك ما نعا باصطلاح أهل الاصول أو شرطا أو غيرهما فليكن منك هذا على ذكر قال في الفتح وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعد فان معناه من اخترع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا ينفذ اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات وإشاعة الاستدلال

لوجود الحائل من جبال واودية أو غيرهما من أنواع الحائل وهو مذهب أبي حنيفة ومجاهد وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور كذا قال النووي في شرح مسلم ونسبه في البصر الى الاكثر رواه ابن حزم في المحلى عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والاوزاعي وعن السلف من الصحابة والتابعين وهو قول أبي أيوب الأنصاري قال الامام الشوكاني في السيل الجرار ولا يصرف ذلك ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك فقد عرفنا ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة الا أن يدل دليل على ارادة لاقتدائه في ذلك والا كان فعله خاصا به وهذه المسئلة محررة مقررة في الاصول أبلغ تحرير وذلك هو الحق كما لا يخفى على منصف ولو قدرنا ان مثل هذا الفعل قد قام ما يدل على التماسي به فيه لكان ذلك خاصا بالعمه من ان ابن عمر رآه وهو صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة كذلك بين لبيتين واماميت المقدس فلم يكن فيه الاحديث معقل بن أبي معقل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل القبليتين يقول أو غائط أخرجه أبو داود وفي اسناده أبو زيد الراوى عن معقل وهو مجهول لا تقوم به حجة ولم يرد في بيت المقدس غيره وقد نزل خطابي الاجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس وما قبل من به

ان بيت المقدس حكمه حكم الكعبة بالاقامة من اهل الماطلات ٣٧٧ ﴿١٠﴾ عن عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله

عنهم انه) أي ابن عمر كما صرح
بهم سلم (كان يقول ان ناسا)
كأنني أوجب وأفي هزيمة ومهقل
الاسدي وغيرهم ممن يرى عموم
الهي في استقبال القبلة
واستدبارها (يقولون اذا وقعت
على حاجتك) كناية عن التبرز
ونحوه وذكر التعود ليكون
الغالب والا فلا فرق بينه وبين
حالة القيام (فلا تستقبل القبلة
ولايت المقدس) (١) بفتح
الميم وسكون القاف و كسر
الدال وبضم الميم وفتح القاف
ولشد الدال والاضافة فيه
اضافة الموصوف الى صفتهم
كسجد الجامع (فقال عبد الله بن
عمر) رضى الله عنهما (لشد
ارتقيت) أي صعدت وفي بعض
الاصول رقيت (يوماعلى ظهر
بيت لنا فرأيت) أي أبصرت
(رسول الله صلى الله عليه) والله
(والم) حال كونه (على لبنتين)
وحال كونه (مستقبلا بيت
المقدس لحاجته) أي لاجلها
أو وقتها وللتعمد الحكيم استند
صحيح فرأيت في كنيف قال في
الفتح وهذا يرد على من قال عن
رى المواز مطلقا محتمل أن

(۱) قلت ولم يرد في بيت المقدس
الحدث معقل بن أبي معقل
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهى أن نستقبل القبلتين
يول أو غائط أخرجه أبو داود
في اسناده أبو زيد وهو صحيح
رسيد علي حسن خان ولد المواقف

٢٨ نيل ل ولا تقوم به حجة ولم يرد عليه هذا الحديث انظر لسبيل الج

يكون رأه في القضاء وكونه على اثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليه ما لم يقع به ما عن الأرض وبرد

هذا الاحتمال أيضا ابن عمر
كان يرى المنع من الاستقبال
في القضاء لا بسائر كبارواه أبو
داود وغيره وهذا الحديث
مع حديث جابر عند أبي داود
وغیره مخصوص بعموم حديث
أبي أيوب ولم يقصد ابن عمر
الأشراف على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في تلك الحالة وإنما قصد
السطح لضرورة كافي لرواية
الأخرى فغانت منه التفاتة كما
في رواية البيهقي ثم لما اتفق له
رويته في تلك الحالة من غير قصد
أحب أن لا يخل ذلك من فائدة
حفظ هذا الحكم الشرعي انتهى
قلت ليس في حديث ابن عمر
ذلك كان بعد النهي وبأنه
موافق لما كان عليه الناس قبل
النهي فهو منسوخ (١) صرح
بذلك ابن حزم وفي حديث جابر
ابن صليح وليس بالمشهور
قوله ابن حزم والأولى في الجواب
أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يعارض القول الخاص كما
(١) وأما حديث عائشة عند
أحمد وابن ماجه عن عائشة
رضي الله عنها قالت ذكر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
ناسا يكرهون أن يدعى قبلوا القبلة
بفروجهم فنال أو قد فعلوها
حولوا مدهى قبل القبلة لوضع
لكان ناهضا لكن في أسناده
خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم
هو مجهول وقال الدهي هذا
الحديث مفيد كذا في الروضة

كرهت أمر أو أعطيتني فاني فقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك ببيعته فباعه بالنسي
درهم رواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنصومه ما هنا قوله من ديباج الديباج
هو نوع من الحرير قيل هو ما غلظ منه قوله ثم لوشك أي أسرع كما في القاموس وغيره
والحديث يدل على تحريم لبس الحرير وبأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلا
على الحل لانه محمول على أنه لبسه قبل التحريم بدليل قوله ناني عنه جبريل ولهذا حصر
الغرض من الاعطاء في البيع وسيأتي تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المصنف رحمه الله
فيه معنى الحديث دليل على أن أمته عليه السلام أسوته في الأحكام انتهى وقد قرر في
الاصول ما هو الحق في ذلك والأدلة العامة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحو قوله
تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فاتوهوا قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

(كتاب اللباس)

(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)

(عن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في
الدينام يلبسه في الآخرة وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير
في الدنيا فإن يلبسه في الآخرة منفق عليه ما) الحديث ياريد لان على تحريم لبس الحرير لما
في الاول من النهي الذي يقتضي بحقيقة التعميم وتعليل ذلك بان من لبسه في الدنيا لم
يلبسه في الآخرة اظاهر انه كناية عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى في أهل الجنة
ولباسهم فيها احري من الحرير في الدنيا لم يدخل الجنة روى ذلك النسائي عن ابن الزبير
وأخرج النسائي عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية وأخرج النسائي
والحاكم عن أبي سعيد انه قال وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك
أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بالنظر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما
يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والخلاق كما في كتب اللغة وشروح
الحديث النصيب أي من لا نصيب له في الآخرة وهكذا اذا فسر عن لحرمة له أو من
لا دين له كما قيل وهكذا حديث ابن عمر عند السبعة الا الترمذي بالنظر انه رأى عمر حله من
استبرق قباغ فأتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجمل
بها للعبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هذه لباس من لا خلاق له
ثم لبث عمر ماشاء الله أن يلبث فأرسل اليه صلى الله عليه وآله وسلم بحجة ديباج فأتى عمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم
أرسلت الي بهذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم اني لم أرسلها اليك لتلبسها ولكن لتبيعها
وتصيب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث عتبة بن عامر السابق في الباب الذي قبل
هذا الكتاب فان قوله لا يلبس في هذه الأمة بين ارشاد الى أن لا لبس الحرير ليس من ذممة

تقرر في الاصول (عن عائشة رضي الله عنها ان أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يخرجن بالليل) أي في الليل

(اذا تبرزن) أي اذا خرجن الى السرايا للبول والغائط (الى المصاح) مواضع آخر المدينة وأما كن معروفة من جهة البقيع جمع منصف بوزن مقعد قال الداودي سميت بذلك لان الانسان ينصف فيها أي يخلص (وهو) أي المناسع (صعيد أفج) أي واسع والظاهر ان التفسير مقول عائشة (فكان عمر) بن الخطاب (يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اجيب نساءك) أي امنعهن من الخروج من البيوت (فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) ما قاله عمر رضي الله عنه (نخرجت سودة بنت زمعة) بالقضات أو يسكون الميم قال في النهاية وهو أكرمها معن من أهل الحديث والفقهاء يقولونه القرشية العامرية رضي الله عنها هي (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر وقيل في خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين (ليلة) أي في ليلة (من الليالي عشاء) وكانت امرأة طويلة فتنادها (عمر) بن الخطاب (الا) حرف استفتاح يفهم به على تحقيق ما بعده (قد عرفناك يا سودة) حرصا على أن ينزل أي على نزل (الحجاب فانزل الله عز وجل) (الحجاب) أي حجبكم الحجاب والمستقلى آية الحجاب وزاد أبو

المتقين وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب وانقضة والحرير والديباغ لهم في الدنيا واكرم في الآخرة ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى وحذيفة وعمر وأبي عامر وسناني واذا لم تغد هذه الأدلة التحريم فمافي الدنيا محرم وأما معارضتها بما سياتي فستعرف ما عليه وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدي في البحر وقد نسب فيه الخلاف في التحريم الى ابن علية وقال انه انفعه الاجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم اباحتها وقال أبو داود انه ليس بالحرير عشرون نفسا من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الاجماع على ان التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلا بعموم الاحاديث ولعله لم يبلغه التخصص الذي سياتي وقد استدلل من جواز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فيما سلف ومنها حديث اسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياتي في باب اباحة النسي من الحرير وسند كرا الجواب عليه هنالك ومنها حديث المسور بن مخرمة عند الشيخين انه ما قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم أقبية فذهب هو وأبوه الى أبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيء منها فخرج النبي صلى الله عليه وسلم عليه له وسلم وعليه ملبس من ديباج مزرووق قال يا مخرمة خبا نالك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أَرْضِي مخرمة الجواب ان هذا فعل لا ظاهره والاقوال سريجة في التحريم على انه لا نزاع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الامرين كما يثبته بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسياتي في باب ما جاء في لبس الحرير وسند كرا الجواب عليه هنالك ومنها ما تقدم من لبس جماعة من الصحابة له وسياتي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الخنز ومنها انه صلى الله عليه وسلم لم لبس مستقمة من سندس أهداه له ملك الروم ثم بعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاء فقال اني لم أعطكها التلبس قال فما أصنع قال أرسل بها الى أخيك النجاشي أخرجه أبو داود والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وسلم لم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخرمة وأما عن الاحتجاج بامر صلى الله عليه وسلم لم لجعفر أن يبعث بها للنجاشي فالجواب عنه كالجواب الذي سياتي في نزع حديث لبسه صلى الله عليه وسلم للخزع على ان الحديث غير صالح للاحتجاج لان في اسناده على بن زيد بن جده عان ولا يحتج بحديثه ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وسلم لبقاء الديباغ وتقسيجه للاقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على انه منقذ من على أحاديث النهي كما انه ليس فيها ما يدل على انها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة ومن مقويات هذا ما تقدم انه لبسه عشرون شهرا ما يواي بعد كل البعدان يقدموا على ما هو محرم في الشريعة ويعد ايضا ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه

عوانة عن ابن نهاب فانزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا

وهذا أحد المواضع الأحد عشر
 وقع الأمر بوقف ما أراد أحب
 عمر أيضا أن يحجب أشخاص
 مباغلة في السرف فلم يجيب إلى ذلك
 لأجل الضرورة إلى الخروج
 بدليل رواية عائشة قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قد أدن
 أكن أن يخرجن في حوائجكن
 وعلى هذا فقد كملن في التستر
 عند قضاء الحاجة حالات أوها
 بلطافة لأنهن كن يخرجن بالليل
 دون النهار كما في حديث الباب
 وحديث عائشة في قصة الافك
 كذا لا يخرج الاله إلى ليل ثم
 نزل الحجاب فتمت بالنسب لكن
 كانت أشخاص من ربما تميز
 ولهذا قال عمر لسودة في المرة
 الثانية بعد نزول الحجاب اما والله
 ما تخفين عليا ثم تحذتن الكف
 في البيوت فتستترن بها كما في
 حديث عائشة في قصة الافك
 أيضا فان في ما وذل قبل أن يخذ
 الكف وكانت قصة الافك قبل
 نزول آية الحجاب قال ابن بطال
 فقه هذا الحديث انه يجوز للنساء
 التصرف فيما بين الحاجة اليه
 من مصالحهن وبه مراجعة
 الادنى للاعلى فيما يتبين له أنه
 الصواب وحيث لا يقصد التعت
 وفيه منقبة لعمرو وفيه جواز
 كلام الرجال مع النساء في الطرق
 لضرورة وجواز الاعتلاظ في
 القول لكن بقصد المير وفيه
 جواز وعظ الرجل أمه في الدين
 لان سودة من أمهات المؤمنين
 وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينظر الوحي في الامور الشرعية لانه لم يامرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة ابن

٢٨٠ التي وافق عرفها نزول القرآن فقوله احجب نساء المراد منه ستروجهن فلما

وقد كانوا يشكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا
 هل يحرم الباسم الحرير أم لا فذهب الاكثر إلى التحريم قالوا لان قوله على ذكور راقى
 كفي الحديث الرقي يعمهم والحديث ثوبان عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قدم من غزوة وكان لا يقدم الا بدأ حين يقدم بيت فاطمة فوجدها قد علقست سرا على
 بابها وحلت الحنين بندين من فضة فتقدم فلم يدخل عليها فظن انه انما منعه ان يدخل
 ما رأى فاستكت الترو فكت القلبي عن الصبي فأنظما إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يكن فاخذه منهما وقال يا ثوبان اذهب بهذا إلى آل فلان الحديث وهذا وان
 كان واردا في الحلبة ولكنه مشعر بان حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم
 في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بان في آخر الحديث ما يشعر بعدم
 التحريم فانه قال نحن أهل بيت لانستغرق طيباتنا في حياتنا الدنيا أو كما قال وقد ثبت
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بالغضة فالعجوبها كيف شئتم والصغار غير
 مكاني واما التكليف على الكبار وقد روى ان اسمعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر
 وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال اذهب
 إلى أمك وقال محمد بن الحسن انه يجوز الباسم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم
 العيد لانه لا تركيف عليهم وفي جواز الباسم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أحدها
 جوازها والثاني تحريمه والثالث يحرم بعد سدس التمييز واختلفوا في المقدار الذي يستثنى
 من الحرير للرجال وسما في الكلام عليه (وعن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أحل الذهب والحرير لانا من أمتي وحرم على ذكور هاروا أحد والنساق
 والترمذي ومعه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم ومعه والطبراني وفي
 اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم انه لم يلقه وقال الدارقطني في العمل
 بسمع سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي
 هند عن أبي موسى معلول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف ومعه
 أيضا ابن حرم كما ذكر الحافظ وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن
 نافع عن ابن عمر ذكر ذلك الدارقطني في العمل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي
 هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن
 عبيد الله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى
 وفي لباس عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنساق وابن ماجه وابن حبان
 بالفظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حرير فجعله في يمينه وأخذ ذهب فجعله في شماله
 ثم قال ان هذين حرام علي ذكور أمتي زاد ابن ماجه حل لائهم وبين النساء الاختلاف
 فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الحافظ وهو اختلاف لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن
 لم يبق انه قال حديث حسن ورجاله معروفون وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

ابن

اليه حتى نزلت الآية وكذا في أذنه لهن بالخروج كذا في الفتح ٣٨٦ (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 إذا خرج من بيته أو من بين
 الأسس (لحاجته) أي البول
 أو الغائط وانقطعت كان يشعر
 بالسكرار والاسقرار (أبى أنا
 و غلام) زاد البضائي في الرواية
 الثانية منها أي من الانصار كما
 صرح به الامام علي وفي رواية
 لم يخفى أي مقارب لي في
 السن والغلام هو المترعرع قاله
 أبو عبيد وقال في المحكم من لدن
 النظام إلى سبع سنين وحكي
 الزمخشري في أساس البلاغة
 ان الغلام هو الصغير إلى حد
 الاتهام فان قيل له بعد الاتهام
 غلام فهو مجاز وفي القسطان
 الغلام الذي طر شارب وقيل هو
 من حين يولد إلى أن يشب ولم يسم
 الغلام وقتئذ هو ابن مسمود
 ويكون مسماء غلاما مجازا
 وحينئذ يقول أنس منا أي من
 الصحابة أو من خدمه صلى الله
 عليه وآله وسلم وأما رواية
 الامام علي التي فيها من الانصار
 فلعلمهم من تصرف الراوي حيث
 رأى في الرواية مناسخها على
 القبيلة فرواها بالمعنى وقال من
 الانصار أو من اطلاق الانصار
 على جميع الصحابة رضى الله عنهم
 وان كان العرف خصه بالانصار
 والخزرج وقيل أبو هريرة وقد
 وجد ذلك شاهد وسماه انصاري
 مجازيا لكن بعده ان اسلم
 أبي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو
 هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد نسكن (اداة) بكسر الهمزة وانما صغير من جلد

ابن أبي حبيب ورجح التساقف رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة
 عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام قال الحافظ
 الصواب أبو أفلح وقد أعلم ابن القطان بجهالة حال رواه ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلى فاما
 عبد الله بن زريق فقد وثقه العجلي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن
 أبي الصعبة فقد ذكر ابن حبان في الثقات واحمه عبد العزيز وفي الباب أيضا عن عقبة
 ابن عامر عند البيهقي باسناد حسن وعن عمر بن عبد البر والطبراني وفيه عمرو بن جرير
 البجلي قال البرزالي الحديث وعن عبد الله بن عمرو بن ميمون حديث أبي موسى عند ابن ماجه
 والزار وأبي يعلى والطبراني وفي اسناده الافريقي وهو ضعيف وعن زيد بن أرقم عند
 الطبراني والعقيلي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال أحمد له منا كبير وعن
 وائل بن الاسقع عند الدارقطني واسناده مقارب وعن ابن عباس عند الدارقطني
 والزار باسناد واه وهذه الطرق متعاضدة بكثير ما ينجبر الضعف الذي لم تخل منه واحدة
 منها والحديث دليل للجماع القائلين بتصريح الحرير والذهب على الرجال وتحميلها
 النساء وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن علي عليه السلام قال هديت إلى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم حلة سيرة فبعت بها لي فلبستها فعرفت العصف في وجهه فقال اني
 ما بعث بها لي انما لبستها انما بعتت بها اليك لتشقها خيرا بين النساء متفق عليه)
 قوله أهديت له أهداه له ملائكة وهو مشرك قوله له الحلة على ما في القاموس
 وغير ممن كتب اللغة ازارودا ولا تكون له الامن ثوبين أو ثوب له بطانة وهي بضم
 الحاء قوله سيرة بكسر السين المهملة بعدها منناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف معدودة
 قال في القاموس كعصابة نوع من البرود فيه خطوط صفراء أو بخاطة حرير والذهب
 الخالص انتهى قال الخطابي هي برود مضطعة بالقزوكذا قال الخليل والاسمعي وابوداود
 وقال آخرور نه شبهت خطوطها بالسيور وقيل هي مختلفة الألوان قاله الأزهري
 وقيل هي وثني من حرير قاله مالك وقيل هي حرير مخض وقال ابن سيده انها ضرب من
 البرود وقال الجوهرى انها ما كان فيه خطوط صفراء وقيل ما يعمل من القز وقيل ما يعمل
 من قباب اليمن وقد روى ثنوين الحلة واضافتها والمحققون على الاضافة قال القرطبي
 كذا قيد عن يوثق بعلمه فهو على هذا من باب اضافة الشيء الى صفته على ان سيديويه قال
 لم يأت فعلا مصنعة قوله خمار و قوله بين النساء زاد في رواية فشققته بين نساء
 وفي رواية بين الفواطم وهن ثلاث فاطمة بنت رسول الله وفاطمة بنت أسد أم علي
 وفاطمة بنت حمزة وذكر عبد الغنى وابن عبد البر أن الفواطم اربع والرابعة فاطمة
 بنت شيبه بن ربيعة كذا قاله عياض وابن رسلان والحديث يدل على المنع من لبس الثوب
 المشوب بالحرير ان كانت السيرة تطلق على الخلوط بالحرير وان لم يكن خالصا كما هو
 المشهور عند عامة اللغة وان كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا اشكال وقد رجع

هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد نسكن (اداة) بكسر الهمزة وانما صغير من جلد

البخاري بهذا على الاستنجاء بالماء وتشهد له روايات أخرى كحديث عطاء بن أبي ميمونة إذا تبرأ حاجته أتبعه به فيغسل به وهذا عند البخاري وعند ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل الغيضة فتضى حاجته فأتاه جرير بأداة من ماء فاستحبى م' وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج من غائط قط الا لمس ماء وعند الترمذي وقال حسن صحيح فيها قالت من أزواجي كن أن يغسلوا أثر الغائط والبول فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله وهذا يدل على من كره الاستنجاء بالماء ومن نهي وقعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم لا يجوز الاستنجاء بالاجار مع وجود الماء والسنة قاضية عليهم استعمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والجار وأبو هريرة معه ومعه أداة من ماء والذي عليه جمهور السلف والخلف رضي الله عنهم أن الجمع بين الماء والجار أفضل فيقدم الجار لتخفيف التماسه ونقل مباشرتها يده ثم يستعمل الماء وسواء فيه الغائط والبول كما قاله ابن سيراق وسليم الرازي وكلام النفاث السامعي في محاسن الشريعة يقتضي

بعضهم أنه الخالص لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه منى عن الثوب المصمت وسأني وسنة تعرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب ويدل الحديث ايضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة سيرة رواء البخاري والنسائي وأبو داود) قوله أم كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد رقية قوله بردة بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية أبي داود بردة سيرة بالتثنية والحدوث من أدلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك

• (باب في أن افتراش الحرير كلبسه) •

(عن حديثه قال نهانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة وان أكل فيها وعن لبس الحرير والدياج وان فجلس عليه رواء البخاري) الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وأن فجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على الحرير واليه ذهب الجمهور كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور وبه قال عمرو وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والامام محبي وقال القاسم وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن ابن عباس وأنس أنه يجوز افتراش الحرير وبه قال ابن المباحثون وبعض الشافعية واحتج لهم في الجريان انشراش موضع اهانة وبالقياص على الوسائد المحشوة بالقر قال اذلا خلاف فيها وهذا دليل باطل لا ينبغي التعويل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي بعده وقد تقرر عند أئمة الاصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص وانه فاسد الاعتبار وعدم حجية أقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن علي عليه السلام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على

المبائر والمية ثرقسي كانت تصنعها النساء لبعلتهن على لرحل كاتقاطف من الارجوان رواء مسلم والنسائي) قد اتفق الشبان على النهي عن المياثر من حديث البراء وأخرج الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي عليه السلام بالنظر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن لبس التسي وعن المية مرة وفي رواية مياثر الارجوان ولم يذكر الجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله قوله على المياثر جمع ميثرة بكسر الميم وبالناء المتلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعومة وباء ميثرة واولاكنها قلبت لكسر ما قبلها كيزان وميعاد وقد فسر ها على بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواء المصنف عنه وكذلك فسر ها البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير المياثر على أربعة أقوال منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولى قوله والمياثر ثرقسي

مخصصه بالغناط فان اراد الاقتصار على أحدهما فانه أفضل لكونه ٣٨٣ يزيل عن النجاسة وأثرها والج

يزيل العين فقط والخنى المشكل
يتعين فيه الماء على المذهب
ويستقر في الحجر الطهارة الا
في الجمع بينه وبين الماء كما نقله
صاحب الاجازة عن الغزالي
كذا في القسطلاني وذهب
الشافعية والحنفية الى عدم
وجوب الماء وان الاجازة تكفي
الا اذا تعدت النجاسة الشرح
أى حلقه الدبر وقال بقوله هم
بعض الصحابة والتابعين وذهب
جماعة الى عدم الاجتزاء بالحجارة
للسلافة وجوب الماء وتعيينه
وقالوا حديث الباب مصرح
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
استنجد بالماء قلنا النزاع في تعيينه
وعدم الاجتزاء بغيره ومجرد
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يدل على المطلوب والالزم
القول بتعيين الاجازة لان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهو عكس المطلوب (وفي رواية)
عن أنس بن مالك (من ماء
وعنزة) وكان اهداهما صلى الله
عليه وآله وسلم النجاسة كافي
طبقات ابن سعد ومفاتيح العلوم
للغوارزي (يستنجد بالماء)
ويشرب بالعترة الارض الصلبة
عند قضاء الحاجة لا يرد عليه
الرشاش أو يصل اليها في الفضاء
أو يمنع بها ما يعرض من
الهوام أو يركبها يجنبه أن تكون
إشارة الى منع من يروم المرور
بقربها لا ليس بمنعها عند قضاء
الحاجة لان صاحبها دائما يستتر الاسفل ولا يعبره ليس كذلك وعن شعبة العترة عصا عليه زج بالضم وهو السنان

القسي بفتح الناف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغريب
الحديث هي ثياب مضطعة بالحريير تعمل بالقس بفتح القاف موضع من بلاد مصر على
ساحل البحر قريب من تينس وقيل انها منسوبة الى القز وهو ردى الحرير فابدلت
الزاي سيناً قوله من الأرجوان هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الأحمر كذا في شرح
لسنن لابن رسلان وقيل الأرجوان الحرة وقيل الشديد الحرة وقيل الصباغ الأحمر
الثاني والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حريير وقد خص بعضهم بالمذهب
فقال ان كان حريراً الميتره أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالتنسي للتحريم والأقوال في
للتنزيه والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الأمة سبق على ان خطابه صلى الله
عليه وآله وسلم لواحد خطاب اقية الأمة والجميع عليه حكم عايم وفي ذلك خلاف
في الأصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية بالنظر نهي كما عرفت وهو دليل على عدم
اختصاص ذلك بعلى عليه السلام

• (باب اباحة يسير ذلك كالماء والرقعة) •

(عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس الحرير الا هكذا ورفع لهما
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما متفق عليه وفي
لفظهم . عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة الا البخاري
وزد فيه . أحدهما أو دود أو أشار بكسره) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار
أربع أصابع كالأطراز والسجاف من غير فرق بين المرسكب على الثوب والمنسوج
والمحول بالبرة والترقيع كالتطريز ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب
بالاولى وهذا مذهب الجمهور وقد أغرب بعض المالكية فقيل يجوز اهداهما وان زاد على
الأربع وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا أطن ذلك يصح
عنه ردها دوية اني تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الأربع ترد عليهم
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين الاخذ بها (وعن أسماء انهم أخرجت جبة طيالة
عليها البنة شبر من دياج كسرواني وفرجها مكفوفين به فتأت هذه جبة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضتها الى فتحن
نعلها للمريض يستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولم يذكر لفظ الشبر) قوله جبة طيالة
هو باضافة جبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطبائفة جمع طيلسان
وهو كساء غليظ والمراد ان الجبة غليظة كأنها من طيلسان قوله كسرواني بفتح الكاف
وسكون السين وفتح الواو ونسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وفرجها مكفوفين الفرج
في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها هو ما المراد بقوله فرجها
والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على
انه أرفع أصابع أو دونها أو فوقها اذا لم يكن مصمتا حيا بين الأدلة ولكنه يأبى الحمل على

عليه وآله وسلم لم شهد أحد أو ما بعدهما واختلاف في شهوده يدرأه في البضاري ثلاثة عشر حديثاً توفي بالمدينة أو بالكوفة سنة أربع وخمسين (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) إذا شرب أحدكم ماء أو غيره (فلا ينفس) بالجزم على النهي كالفعين اللاحقين بالرفع على النقي (في الأناة) أي داخله وحذف المفعول بقيد العموم ولذا قد روي أو غيره وهذا النهي للتأديب لا رادة المبالغة في النظافة لانه ربما يخرج منه ويبقى فيضالط الماء فمعافاة المصارف وربما تروح الأناة من ينار ردي بعد دته فيفسد الماء لطافته فيسب أن يبين الأناة عن قه ثلاثع التنفس في كل مرة (وإذا أتى الخلاء) فبال كما فسرت الرواية الثانية (فلا يسذ كره) وكذا دبره (بيمينه) حالة لبول (ولا يتمسح بيمينه) أي لا يستنج بيمينه أيضاً عن عاصم مافيه أذى أو مباشرته وربما يذكر عند تناوله الطعام ما مباشرته بيمينه من لأذى فينفر طبعه عن تناوله والتنصيص على الذكراً لانه موم له بل فرج المرأة كذلك وإنما خص الذكراً بالذكر لكونه الرجائي الغالب هم لها طوبون واستشفة نقي الرجال في لأحكام لا ما خصه فل تنودي وقد جامع العلم على أنه مسمى عنه بنم الجهور على أنه ينهي تنزيه

لأربع مائة دون قوله في حديث الباب شبر من ديساج وعلى غير المهمة قوله من ديساج فان الطائر انهم من ديساج فقط لانه ومن غيره الا ان يصار الى الجواز للجمع كاذ كنم يمكن أن يكون التقدير بالشبر اطول تلك اللبنة لا تعرضها فيزول الاشكال وفي الحديث أيضاً دليل على استحباب التجمل بالشباب والاستشفة بما تبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الادب المفرد للبخاري انه كان يلبسهم للوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج بن ابى عمرو عن أسماء انهم قالت كان يلبسهم اذا اتى العدة وجمع وأخرج الطبراني من حديث علي النهي عن المكثف بالدساج وفي اسناده محمد بن بهادة عن أبي صالح عن عبيد بن عمير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى البزار من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً عليه جبة من زرقة ومكثفة بحريز فقال له طوق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفنا انه استدلل بعض من جواز لبس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح لان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للجبة المكثفة بحريز لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الجبة جميعها حرير خاص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قدمنا من الحواش على الاستدلال بحديث مخرومة (وعن معاوية قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن

ركوب النمار وعن ابس الذهب الامقطع عار واه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أبو داود في الخاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الاميمون القناد وهو مقبول وقد وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد اقتصر أبو داود في اللباس منه على النهي عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدم بن معدي كرب ومعاوية وفيه النهي عن لبس الذهب والحرير وجلود السباع وفي اسناده بقبه بن الوليد وفيه مقال معروف قوله عن ركوب النمار في رواية الثوري كلاهما جامع غير بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبت واجراً من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود وفيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيه من الزينة والخلاء ولا يفرى الهمم وعموم النهي شامل للمذكي وغيره قوله وعن ابس الذهب الامقطع الا بدفيه من تقييد القطع بالقدر المعنوي عنه لا بما فوقه جاء بين الاحاديث قال ابن رسلان في شرحه من أي داود والمراد بالنهي الذهب الكثير لا يقطع قطعاً يسيرة منه فجعل حلقته أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخلاء والتكبر وقد يضبط الكثير منه بما كان نصاً بالتجب فيه الزمكااة والبسيرة بما لا تجب فيه انتهى وقد ذكر مثل هذا الكلام لخطابي في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لان جنس الذهب ليس يحرم عليهن كما حرم على الرجال قبالة وكثيره

• (باب لبس الحرير للمريض) •

عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص لعبد لرسن بر عوف والزبير لبر

و ادب لانهم يحرمون وذهب بعض اهل الظاهر الى انه حرام و اشار الى تحريمه ٣٨٥ جماعة من اصحابنا انتهى قال

الشوكاني في نيل الاوطار قلت
وهو الحق لان النهي يقتضي
التحريم ولا صارف ولا وجه
للعلم بالكراهة فقط انتهى
(عن ابى هريرة رضى الله عنه
قال اتت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) بتطاع الهمة
من الرباعي أى لحقه قال تعالى
فاتبعوهم مشرقيين وبهم حزة
وصل وتشديد المنة الفوقية
أى مشيت وراه (و) قد خرج
لحاجته فكان لا يلتفت (وراه
وهذه كانت حاله الشريفة
في مشيه (قدنوت) أى قربت
(منه) لاستأنس به كافي رواية
الاسماعيلي وزاد فقال من هذا
فقلت أبو هريرة (فقال ابغى)
من الثلاثى أى اطلب لي يقال
بغيتك النبي أى طلبته لك أو
من المزيد أى أعنى على الطلب
يقال أبغيتك الشيء أى أعنتك
على طلبه قال العيني كالحافظ
ابن حجر وكلاهما روايتان
والاصحى فقال أبغى لي بهم حزة قطع
وباللام بدل النون (أجبارا
استنفذ بها) بالجزم والرفع
والاستنفاض الاستخراج
ويكنى به عن الاستنجا كما قاله
المطرزي وفي القاموس استنفضة
استخرجه وبالجزم استنجى وفي
الفتح استعمل من النفذ وهو
ان يهز الشئ لطير غباره قال
القراري وهذا موضع استنظف
أى بتقديم الظاهر المشافة على
٤٩ نيل القاموس لكن كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو

الحرير لحكة كانت به ما رواه الجماعة الا ان لفظ الترمذي ان عبد الرحمن بن عوف
والزبير بن عوف الى النبي صلى الله عليه وسلم بالقمل فرخص لهما في قص الحرير
في غزاة لهما) وهكذا في صحيح مسلم ان الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر وزعم
الجب الطبري ان قراد به وعزاه اليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنورى قوله في قص
الحرير بضم القاف والميم جمع قيص و يروى بالافراد قوله لحكة بكسر الحاء وتشديد
الكاف قال الجوهرى هي الحرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لهما بالقمل كافي رواية
الترمذي وهي أيضا في الصحيحين والتقييد بالسفر بيان للحال الذي كان عليه لالتقييد
وقد جعل السفر بعض الشافعية قيدا في الترخيص وهو ضعيف وجهه انه شاعل عن
التفقد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجهور على خلافه والحديث
يدل على جواز لبس الحرير لعبد الرحمن والحكة والقمل عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك
والحديث حجة عليه ويقاس غيره مما من الحاجات عليهم ما اذا ثبت الجواز في حق هذين
الاصحابين ثبت في حق غيرهما ما لم يقد دليل على اختصاصهم ما بذلك وهو مبني على الخلاف
المشهور في الاصول فن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما
ترخيصا لغيرهما اذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس
بعذرهم الفارق

(باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره)

(عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا بخارى على بغلة يضاء عليه عمامة
خرسوداء فقال كسائيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والبخارى
في تاريخه وقد صح لبيه عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم) الحديث أخرجه
أيضا الترمذي رواه البخارى في التاريخ الكبير عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلي قال قال ابن خازم ما أدري أدرى النبي صلى
الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال النسائي قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله
ابن خازم أمير خراسان قال المنذرى عبد الله بن خازم هذا بائنا المجمة والراى كنيته
أبو صالح ذكر بعضهم ان له صحبة وأنكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذكور
في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازى روى عنه هذا الحديث
ابنه عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث
أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازى عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني
ابى عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا الحديث وأعل عبد الله بن خازم كما ذكر
النسائي والبخارى هو الرجل المبهم في الحديث وقد مرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل
الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله عمامة خر قال ابن الاثير الخنز
نيساب تنسج من صوف وابر بسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وقال غيره

قال نحوه) أي نحو هذا اللفظ كاستجبي ٣٨٦ أو استنظف والتردد من بعض رواته (ولأنني) بالجزم على النهي ولأنني

بإثبات التهمة على النبي (بعظم ولا روث) لأنهم مطعمون للجن كما عند البخاري في المبعث أن أبا هريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل فرغ ما دل العظم والروث قال هم ما من طعام الجن وفي حديث ابن مسعود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فقالوا يا محمد انه آمنك عن الاستنجاء بالعظم والروث فان الله جعل لنا فيه رزقا فنهأهم عن ذلك وقال انه زادنا منكم من الجن وقيل النهي في العظم لأنه لزج فلا يتماثل انقطع النجاسة وحينئذ فيلحق به كل ما في معناه كزجاج الادماس ولانه لا يتخلو عنه من بقية دم من علق به فيكون ما كره للناس ولان الروث نجس فيزيد ولا يزال ويلحق به كل نجس ومتنجس ويريد ما رواه دارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال انه ما لا يطهران وفي هذا رد على من زعم ان الاستنجاء به ما يجزى وان كان منهيا عنه ويلحق بالعظم كل مطعم لا آدمي حرمة له وقد نبه في الحديث باقتصاره في النهي على العظم والروث على ان ما سواهما مجزئ ولو كان ذلك مختصا

الخزاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها وقال المنذرى أصله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخنز وقيل ان الخنز ضرب من ثياب الابر يسمن وفي النهاية ما معناه ان الخنز لذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخلوط من صوف وحريز وقال عياض في المشارق ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكروا انه من وبر الارنب ثم قال فسمى ما خلط الحرير من سائر الابر خنز أو الحديث قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما في الحديث انه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كساه عمامة الحر وذلك لا يستلزم جواز اللبس وقد ثبت من حديث علي عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي انه قال **كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلته** سيرا فخرجت بهم فأتيت الغضب في وجهه فاطرتم اخرا بين نسائي هذا اللفظ الحديث في التيسير فلم يلزم من قول علي عليه السلام كساني جواز اللبس وهكذا قال عمر يا بعت اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحلة سيرا يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاردا ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لم أكسكها التباسا هذا اللفظ أبي داود وبهذا يبين لك انه لا يلزم من قوله كساني جواز اللبس على انه قد ثبت في تحريم الخنز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الآتي وكذلك حديث معاوية وقد استدل به هذا الحديث ايضا على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك الا على أحد اتفاسير الخنز وقد تقدم ذكر بعضها وقد اختلف الناس في المشوب وسبب أبي بيان ما هو الحق قوله وقد صح إسناده عن غير واحد من الصحابة لا يخفالك انه لا حجة في فعل بعض الصحابة وان كانوا عددا كثيرا والخجة انما هي في إجماعهم عند الثقاتين بحجة الإجماع ولو كان منهم الخنز لكان الحرير الخاص حلالا لما تقدم عن أبي داود انه قال لبس الحرير عشرون صحابيا وقد أخبر الصادق المصدوق انه سيكون من أمته أقوام يستنجون بالحرير الحرير وكرهه الشديد في آخر هذا الحديث من

نسخ أي اقترده والخنازير كما يأتي (وعن ابن عباس قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز قال ابن عباس اما السدي والعلم فلا نرى به بأسا رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسما مخصيف بن عبد الرحمن وقد ضمنه غير واحد قال في التقريب هو صدوق سبي الحنظ خلط بأخرة ورمي بالارجاء وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال اسناده ثقات وأخرجه الحاكم بأسناد صحيح والطبراني بأسناد حسن كما قال الحافظ في التلخيص قوله المصمت يضم الميم الاولى وقع الثانية المخففة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان قوله اما السدي بفتح السين والدال بوزن الحصى ويقال ستي ثمانية من فوق يدل الدال لغتان بمعنى واحد وهو خلاف الهمزة وهو ما مد طول في النسخ قوله والعلم هو رسم الثوب ورقه قاله في القاموس بذلك كالمطراز والصحاف والحديث يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد

لا حرج كما يقوله بعض الحنابلة وانه ظاهر به لم يكن اختصاصه بهذين بالهني معنى وانما خصا بالذكر لكثره اختلاف

وجودهما وفي الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجتزاء ٢٨٧ به ما قال أبو هريرة (فأنتبه) صلى الله

عليه وآله وسلم (بأحجار بطرف)
أى فى طرف اثنيابي فوضعهم الى
جنبه وأعرضت عنه لما قضى
صلى الله عليه وآله وسلم حاجته
(اتبعه) أى ألقه (به) أى
اتبع المحمل بالأحجار وكفى به
عن الاستنجاء واستناب منه
مشروعية الاستنجاء وهل هو
واجب أو سنة وبالقول قال
الشافعي وأحمد لا مره صلى الله
عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة
أحجار وكل ما فيه تعدد يكون
واجبا كركل الكلب وقال
مالك وأبو حنيفة رحمه الله
والمزني من الشافعية هو سنة
واحتجوا بحديث أبي هريرة عند
أبي داود مرفوعا من استحجر
فليوتر من فعل فقد أحسن ومن
لا يخرج الحديث قالوا وهو
يدل على انتهاء المجموع لا الابتار
وحده قال الامام الشوكاني في
السميل الجرار وظاهر الاحاديث
انه واجب لاجتماع الامر به
والنهي عن تركه وظاهرها
انه يكفي ولا يحتاج به ذلك
الى أن يستنجي بالماء بل عجز
فعل الاستنجاء بالاحجار يطهر
وان لم يذهب الاثر اذا قد فعل
ما أمر به من استعمال ثلاثة
أحجار فان عدل عن الاستنجاء
الى الاستنجاء بالماء فهو أطيب
وأطهر فان جمع بينهما ما فقد
فعل الاتم الاكمل وأما الابتار
بأحجار الاستنجاء فليس ذلك
الا دنة كافي حديث من استحجر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا يخرج انتهى وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

اختلف الناس في ذلك قال في البحر مسئله ويحمل المغلوب بالقطن وغيره ويحرم الغالب
اجماعا فيما انتهى وكلا الاجماعين ممنوع اما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن
السلامة ابن دقيق العيد انه انما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه أربع
أصابع لو كانت منفردة بالنسبة الى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن
علمية في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت وقد ذهب الامامية الى
انه لا يحرم الا ما كان حريرا خالصا لم يخالطه ما يخرج عنه ذلك كما روى ذلك الرعي عنهم
وقال الهادي في الاحكام والمؤيد بالله وأبو طالب انه يحرم من المخلوط ما كان الحرير غالبا
فيه أو مساويا تغلبا الجانب الحظر ولا دليل على تحليل المشوب الاحديث ابن عباس
هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الاول الضعف في اسناده كما عرفت الثاني أنه
أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت وغيره أخبر بما هو أعم من ذلك كما تقدم في
حله السيراء من غضبه صلى الله عليه وسلم لما رأى عليا يلبسها هو والقول بأن حلة
السيراء هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل
أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي والبيهقي حديث علي السابق في السيراء بلانظ
قال علي اهدي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيراء اما سداها حريرا وما
لحمتم فأرسل بها الى فائتمة فقلت ما أصنع بها البسم قال لا اني لأرني لك ما أكره لندسي
شفقة حرا الثلاثة ولا ثمة فشققنها أربعة أخررة وسيا في الحديث وهذا صريح بان تلك
السيراء حبوطة لحرير خالص ومن ذلك حديث أبي ربحانة عند أبي داود والنسائي وابن
ماجه وفيه النهي عن عشره من أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الاعاجم وان
يجعل على منكبها حريرا مثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف الاحاديث الواردة في تحريم
الحرير بدون تقييد فالظاهر انها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة
بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استغناء الشارع من مقدار الاربع الاصابع من
الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار متجما كافي القطعة الخالصة أو مفرقا كافي
الثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولا لالقييد تلك
الاطلاقات لما عرفت ولا مقتضى الجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوبا
الاقول ابن عباس فيما أعلم فانظر أيم المنصف هل يصلح جعله جبرتا اذا دغنه الاحاديث
الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيدوه هل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل
العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده
عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة نبيه عن
الاجماع على الخطا ~~يكن~~ أن يقال ان خصيصة المذكور في اسناد الحديث قد وثقه
من تقدم واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين أحدهما صحيح والاخر حسن كما
سلف فانتفض الحديث للاحتجاج به فان قلت قد صرح الحافظ ابن حجر ان عهد الجمهور

الا دنة كافي حديث من استحجر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا يخرج انتهى وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

صلى الله عليه وآله وسلم وخروجا من الخلاف ٣٨٨ فانه شرط عند أحد وأن أخره بعد التيمم لم يجزه (عن ابن مسعود رضى
 الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط) أى
 الأرض المظلمة لتضام حاجته
 فالمراد به معناه الغوى (فأمرني
 أن أتبعه بثلاثة أحجار) وفي
 طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها
 والأماط لهما في حديث سلمان
 أنها نار رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن نكتفي بدون ثلاثة
 أحجار كما رواه مسلم وأحمد وبه
 أخذ الشافعي وأحمد وأصحاب
 الحديث فاشترطوا أن لا ينقص
 من الثلاث مع مراعاة الانقضاء
 إذا لم يحصل بها فيزد حتى ينقضي
 ويستحب حنيفة الإتيان بقوله
 من استجمر فليوتر وليس
 بواجب لقوله فلا حرج وهي
 زيادة حنيفة رواها أبو داود
 وبهذا يحصل الجمع بين الروايات
 في هذا الباب (فوجدت) أى
 أصبت (حجرين ولقيت) أى
 طلبت الحجر (الثالث فلم أجده)
 أى الحجر (فأخذت روثه) زاد
 ابن خزيمة في روايته في هذا
 الحديث أنها كانت روثه حمار
 ونقل التيمي أن الروث مختص عما
 يكون من الخيل والبعال
 والحجر (فأتيته) صلى الله عليه
 وآله وسلم (بها) أى بالثلاثة
 (فأخذ الحجرين وألقى الروثه)
 استدل به الطحاوي على عدم
 وجوب الثلاث قال لأنه لو كان
 مشترطا لطلب ثلثا كما قال
 وغسل رجليه الله تعالى عما
 أخرجه أحمد في مسنده عن ابن مسعود في هذا الحديث قال فيه فألقى الروثه وقال أنها ركس اتيتي بهجور رجاله ثقات في

في جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير أغلب ما وقع في تفسير الحلة السراة
 قلت ليس في أحاديث الحلة السراة ما يدل على أنها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها
 كما في حديث عمرو بن دينار وغيره مما سلف فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال
 جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأنهم الحرير الخالص فأي
 دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا ان فسرت بسائر التفسيرات المتقدمة والحاصل
 انه لم يأت المدعون للعل بشيئ تركن النفس اليه وغاية ما جادلوا به أنه قول الجمهور وهذا
 أمر ديني والحق لا يعرف بالرجال واماد عوى الاجماع التي ذكرها صاحب البحر فهاهي
 بأول دعاويه على ان الراجح عندهم من أطلق نفسه عن وثاق العصية الويسية عدم حجية
 الاجماع ان سلم امكانه ودقوعه ونقله والعلم به وان كان الحق منع الكل وأحسن
 ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن سعد المتقدم في لبس عمامة الخز لم يأت في النهاية
 من ان الخز الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال
 في المشارق ان الخز ما خلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحية الاحتجاج
 به على المطلوب ما أسفناه في شرحه على ان النزاع في معنى الخز مجرد مانع مستعمل
 (وعن علي عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكفوفة
 بحرير ما سداها وما لمحتها فأرسل بها إلى فأتته فقالت يا رسول الله ما صنعت بهم البسم قال
 ما كنت اجعلها خرا بين القواطع رواه ابن ماجه) الحديث في اسناده يزيد بن أبي زياد
 رفيه متدل معترف وأما هبة بن برة الراوي له عن علي فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه
 أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدورقي قوله بين القواطع قد تقدم ذكر اسمائهم في شرح
 حديث علي المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قدمنا
 الكلام على ذلك وذكرنا استدراكه عنده (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تتركوا الخز ولا الفخار رواه أبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات
 وقد أخرجه أيضا الساقى وابن ماجه والكلام على الحلة نسيرا وحكما قد تقدم
 ركزت الكلام على الفخار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن
 عوف قال سمعت أبا عبد الله أو أبا مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا يكون من أمتي أقوام يستحلون الخز والحرير وذكر كلاما قال يسخ منهم
 آخرين فرددوا وخنازير إلى يوم القيامة رواه أبو داود والبخاري تعليقا وقال فيه يستحلون
 الخز والحرير والنجر والمعاذف) الحديث رجال اسناده في سنن ابن داود ثقات وقد
 وهم المصنف رحمه الله فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعري قوله
 لا يكون من أمتي استدل بهذا على ان استحلال الحرمان لا يوجب لقاعه الكفر
 والخروج عن لامة عقوله الخز بانها المعجمة والزاي وهو الذي نص عليه الجعدي وابن
 الأثير وذكره أبو موسى في باب الحساء والراء الملهة مثلين وهو الفرج وكذلك ابن رسلان

أخرجه أحمد في مسنده عن ابن مسعود في هذا الحديث قال فيه فألقى الروثه وقال أنها ركس اتيتي بهجور رجاله ثقات في

المقصود بالثلاثة أن يجمع بها
ثلاث مسهمات وذلك حاصل ولو
بواحد له ثلاثة أطراف وقد
تقدم قريب البحث في عدم
يقين الثلاث فليكن من ذلك على
ذكر (وقال هذا ركس) بكسر
الراء أي رجس كما في رواية ابن
خزيمة وابن ماجه في هذا
الحديث بالميم قال ابن بطال لم
أر هذا الحرف في اللغة يعني
ركس وتعقبه أبو عبد الملك بأن
معناه الرد من حالة الطهارة إلى
حالة العاسة قال نعم أي ركسوا
فيها أي ردوا فكأنه قال هذا
رد عليك انتهى قال الحافظ
ولو ثبت ما قال لمكان يفتح لراء
وفي رواية الترمذي هذا ركس
معنى نجيس وأغرب الناس في قتال
الركس طرعام الجن قال الحافظ
وهذا إن ثبت في اللغة منج
لا شكال وفي القاموس الركس
الشيء ممقولا وبوقاب أوله على
آخره فان قلت ما وجه اتيانه
بالروثة بعد أمره صلى الله عليه
 وآله وسلم له بالاجار أجيب
أنه قاس الروث على الخمر يجامع
الجود فقطع صلى الله عليه وآله
وسلم قياسه بالفرق أو بإداه
المانع ولا يمكنه ما قاسه الا
بضرورة عدم المنصوص عليه
وقد ذكر الشاذ كوني ان في
الحديث تدليس أو قال انه لم يسمع
في التدليس بأخفى منه وقد رده
في التتبع فليرجع اليه والحديث
عليه وآله (وسلم) ففصل كل

• (يابنهي الرجال عن المعصية وما جاء في الاسرار) •

(عن عبد الله بن عمر وقال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نوبين معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصفرين المعصفر هو المصبوغ بالعصفر كما في كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا الحديث من قال بتصريم لبس النوب المصبوغ بعصفر وهم المعتزلة واستدلوا أيضا على ذلك بحديث ابن عمر وروحه حديث على المذكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومال إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح الستين قال وقال جماعة من العلماء بالكراهة للتنزيه وحملوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصقره زائدة أبي داود والنسائي وقد يدل على المنع من الاستجمار بالروثة (عن ابن عباس رضي الله عنه قال توضأ النبي صلى

اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين
 أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قاله
 المورى وقد أجمع المسلمون على
 أن الواجب في غسل الأعضاء
 مرة مرة وعلى أن ثلاث سنة
 وقد جرت الأحاديث الصحيحة
 بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين
 وثلاثا ثلاثا وبعض الأعضاء
 ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف
 دليل على جواز ذلك كله وإن
 الثلاث هي السكك والراحدة
 تجزئ (١) (عن عبد الله بن
 زيد) بن عبد ربه صاحب رؤيا
 الأذان (رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 توضأ فغسل أعضاء الوضوء
 (مرتين مرتين) بالنصب فيهما
 على المذنب انطلق كالسابق
 وفي الباب أحاديث صحاح
 وحسان وضعاف وفيه دليل على
 أن التوضؤ مرتين يجزئ ويجزئ
 ولا خلاف في ذلك (عن عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه أنه دعا
 بأناء) فيه ماء الوضوء (فأفرغ)
 أي فصب (على كتفيه) فإراغا
 (ثلاث مرار) والظاهر أن المراد
 أفرغ على واحدة بعد واحدة
 لا عليها وقد بين في رواية أخرى
 أنه ففرغ يده اليمنى على اليسرى
 ثم غسلها وقوله غسلها
 قد مر من قبل بين كونه غسلها
 (١) قل شو كافي في الدرر البهية
 ويستحب التليث في غير الرأس

أن يصبغ بها ثيابه كما هو قال الخطابي انتهى منصرف إلى ما صبغ من الثياب وكأنه
 نظر إلى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصفرة فتصره على صبغ اللحية دون
 الثياب وجعل انتهى متوجها إلى الثياب ولم يلتفت إلى تلك الزيادة المصرحة بأنه كان
 يصبغ ثيابه بالهرة ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم غير صفرة العصر انتهى عنه ويريد ذلك ما سيأتي في باب إلبس الأبيض
 وأما سود من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران
 وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي
 بعده أنه لا يلزم من نهيهم له نهى سائر الأمانة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن
 ظاهر قوله نهى أن ذلك مختص به ولهذا ثبت في رواية عنه أنه قال ولا أقول نهىكم وهذا
 الجواب ينبغي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم
 على الواحد من الأمة هل يكون حكا على بقيتهم أولا والحق الأول فيكون نهيه له على
 وعبد الله نهى الجميع لأمانة ولا يعارضه صبغه بالصفرة على تسليم أنها من الصفر لما تقر
 في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل التامس الخاص لا يعارض قوله الخاص بأتمه
 فلا يحج تحريم الثياب المعصرة والصفر وإن كان يصبغ صبغا محرما كما قال ابن القيم فلا
 معارضة بينهما وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة
 حمر كما يأتي لأن النهي في هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص من الحمر وهي الحمر
 الخاصة عن صبغ الصفر وسيأتي ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث بمعنى هذا وقد
 قال البيهقي رآه الذول الشافعي أنه لم يحك أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن
 الصفرة إلا ما قال على نهى ولا أقول نهىكم أن الأحاديث تدل على أن النهي على العموم
 ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بهائم
 ذكر باسناد ماصح عن الشافعي أنه قال إذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث
 (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أقبلنا مع رسول صلى الله عليه وآله وسلم
 من ثنية فالتفت إلى وعلى ربيعة مصرجة بالصفر فقال ما هذه فعرفت ما كرهت فأتيت
 أهلي وهم يسجرون تنورهم فقد فتم فبهم ثم أتيتهم من العدة فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة
 فأخبرته فقال لا كسوتهم بعض أهلئروا أم أحمدا وكذلك أبو داود وابن ماجه وزاد فانه
 لا بأس بذلك للنساء الحديث في اسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال
 مشهور ومن دونه ثقات قول من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية
 إذا خروا إذا خروا بفتح الهمزة والذال المججمة المنقطة وبعدها ألف ثم خاء مججمة على
 وزن أفاعل ثنية بين مكة والمدينة قوله ربطة بفتح الراء المهملة وسكون المثناة تحت
 ثم طاء مهملة ويقال رائطة قال المنذري جاءت الرواية به ما وهي كل ملافة منسوجة
 بنسج واحد وقيل كل نوب رقيق لين والجمع رباط قوله مضرجة بفتح الراء المشددة

الخ وقال في السبل الجرار أن الزيادة على المرة منونة غير واجبة اه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى أي

مجموعتين أو متفرقتين والراجح نوب غسل الكفين معا ويبدل عليه من هذا ٣٩١ الحديث أنه قال فغسلهما ثلاثا ولو أراد

التفريق لقول غسلهما ثلاثا ثلاثا في رواية الامني ركرعة ثلاث مرات وفيه دليل على أن غسلهما قبل ادخالهما الأناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطاً وفيه دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك باتفاق العلماء (فغسلهما) أي كفيه قبل ادخالهما الأناء (ثم أدخل عينه في الأناء) فأخذ منه الماء وأدخله في فيه وفيه الاغتراف باليمين (فضمض) بأن أدار الماء في فيه وفي رواية فتمضمض والمضمضة هي أن يجعل الماء في فيه ثم يذره ثم يحججه قال النووي واقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط ادراجه على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم أن الادارة شرط والمعول عليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تبني معرفة الحق والذي في القاموس وغيره أن المضمضة تحريك الماء في الفم (واستنشق) بأن أدخل الماء في أنفه وفي رواية استنثرأى أخرج الماء من أنفه بعد الاستنشاق فالاستنثار أعم قاله في النسخ وقال ابن الأعرابي هما واحد قال أهل اللغة هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف وقال الخطابي هي الأنف والمشهور الأول وعن الثراء يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا نثر النثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب إلى وجوبه ما أحمدوداود الطاهري وغيرهما واستدلوا

أي ملطحة قوله يسجدون أي يوقدون قوله بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نساء محارمه وأقاربه وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه الانكار على إحراق الثوب المنتقع به لبعض الناس دون بعض لأنه من اضاعة المال المنهي عنها ولكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأى علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس ثوبين معصفرين فقال أملك أمرتك بهذا قال قلت أغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما وقد جع بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر ألا يباحرقهما ما ندباً ثم لما أحرقهما ما قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتهم بعض أهلك أعلامه بأن هذا كان كافياً لو فعله وإن الأمر للنسب ولا يخلو ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لأن القضية لم تكن واحدة حتى يجتمع بين الروايتين بمثل هذا بل هما قصتان مختلفتان وغايته أنه صلى الله عليه وآله وسلم في إحدى القضيتين غلظ عليه وعاقبه فأمره بإحراقهما وأهل هذه المرة التي أمره فيها بالاحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وإن كان بعيداً من جهة أن صاحب القصة يبعد أن يقع منه اللبس للمعصفر من ثوب آخر بعد أن سمع فيه ماء مع المرة الأولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الأول لأن احتمال التفسير كان وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وآله وسلم المعاتبة على الإحراق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما من باب التعليل والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك

(وعن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التخنم بالذهب

وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر وراه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه) قوله نهى في هذا اللفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلي عليه السلام وتعبه قوله القسي في تقدم ضبطه وتفسيره في شرح حديث علي في باب أن اقتراس الحرير كلبسه قوله وعن القراءة في الركوع والسجود فيه دليل على تحريم القراءة في هذين المحلين لأن وتطبيقهما إنما هي التسبيح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن اقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فاما الركوع فعظم ما فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء قوله وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك

(وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مربوعاً بعيد ما بين

المتكبين لشعر يبالغ نهمته أذنيه رأيت في حلة جراً لم أر شيئاً قط أحسن منه متفق عليه) الحديث ثم أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود وفي الباب عن أبي جحيفة عند البخاري وغيره رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة جراء مشمرأى إلى

إذا حرك النثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب إلى وجوبه ما أحمدوداود الطاهري وغيرهما واستدلوا

واحتجوا بأدلة تضعف أجاب
عن الحافظ في الفتح واشوكاني
في السيل وقد بينا لرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل
لينا فداوم عابدا ولم يخذله
أخل بهم ماهرة واحدة كما قرره
ابن القيم في الهدى وقد اعترف
بجماعة من الشافعية وغيرهم
بضعف دليل من قال بعدم
وجوب ما أورده ابن سيد
الغمام في شرح الترمذي الأدلة
القاضية بالوجوب من الأحاديث
وبهم إذ علمت أن المذهب الحق
وجوب المضمضة والاستنشاق
والاستنثار (ثم غسل وجهه
ثلاثا) وكذلك سائر الأعضاء إلا
الرأس فإنه لم يذكر فيه العدد
وحد الوجه من قصاص الشعر
إلى أسفل الذقن طولا ومن
شهوة الأذن إلى شهوة الأذن
عرضا وفيه تأخير عن المضمضة
والاستنشاق وقد ذكرنا
أن حكمة ذلك اعتبارا بأوصاف
الماء لأن اللون يدرك بالبصر
والطعم بالفم والريح بالأنف
فقدمت المضمضة والاستنشاق
وهم واجبان قبل الوجه وهو
مفروض احتياطاً للعبادة وقد
أجمع العلماء على أن الواجب
غسل الأعضاء مرة واحدة وإن
ثلاث سنة لثبوت الإقتصار
من فعله صلى الله عليه وآله وسلم
على مرة واحدة ومرتين كما
قد علم استدلل به على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

الغزوة بالناس ركعتين وعن عامر المزني عند أبي داود بإسناد فيه اختلاف قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحن وهو يخطب على بقله وعليه برد أحمر وعليه
السلام أمامه يعبر عنه قال في البدور المنير وإسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان
له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة وروى ابن خزيمة في صحيحه
نحوه بدون ذكر الأحمر والحديث احتج به من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية
والمالكية وغيرهم وذهب المعتزلة والخنفية إلى كراهة ذلك واحتجوا به حديث عبد الله
ابن عمر والذي ساقى بعده هذا وساقى في شرحه أن شاء الله تعالى ما يتبين به عدم انتهازه
للاحتجاج واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر قالوا لأن
العصفر يصبغ صبغاً أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا أن الحق أن ذلك النوع
من الأحمر لا يحمل لونه ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال خر جثا
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى على رءوسنا وعلى ألباننا كسبة فيها
خيوط عهن أجرف قال ألا أرى هذه الحرة قد علمتكم فقهنا سرا عاة ولرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فأخذنا الألبان كسبة فنزعناها عنها وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأن
في إسناده رجلاً مجهولاً ومن أدلتهم حديث أن امرأة من بني أسد قالت كنت يوماً عند
زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابنا بمغرة والمغرة صبغ
أحمر قالت فبينما نحن كذلك إذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى
المغرة رجع فلما رأته زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره ما نعت وأخذت
فغسلت ثيابها وارت كل حرة ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما
لم ير شيئاً دخل الحديث أن رجلاً أودع في إسناده اسم عمار بن عبيد بن ربيعة وفيه ما يقال
منه ورواه الأدلة غاية ما فيها الوصل صحيحاً وعدم وجدان معارض لها الصراحة
والتحريم فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج به المافي إسناده من المقال الذي ذكرنا
ومعارضته بتلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي
عن المياثر الحرة وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث
علي قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسي والميثرة الحمراء ولكنه
لا يخفى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحمراء فما
الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن
أدلتهم حديث رافع بن برد وأورافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بلطف أن
الشیطان يحب الحرة فلما كنتم والحرة وكل ثوب ذي شهرة أخرجه الحاکم في الكافي وأبو
نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي ويشهد له ما أخرجه الطبراني
عن عمران بن حصين مرفوعاً بلطف أياكم والحرة فانهم أحب الزينة إلى الشيطان وأخرج
شعوبه عبد الرزاق من حديث أنس مرسلاً وهذا إن صح كان أنصر أدلتهم على المنع

(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث أنه ٣٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم ترضأ على الولاء

ثم قال هذا (٢) وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال (و) غسل (يديه) كل واحدة (الى) أى مع (المرفقين) يفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغسان مشهورتان (ثلاث مرار) وفي رواية للبخاري في الصوم وكذا المسلم فيها تقديم اليمنى على اليسرى وكذا القول في الرجلين أيضا (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عددا للمسح كغيره فاقضى الاقتصار على مرة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الحق لان المسح مبنى على التخميف فلا يقاس على الغسل لان المراد منه

(١) قلت الثابت عن الشارع بنعله وفعله هو غسل الاعضاء مقدمة لما قدمه القرآن ومؤخرا لما أخره وكذلك الثابت عن الحاكم لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعلمين له فهذا هو الوضوء الذى شرعه الله لعباده فى كتابه ومن أجاز الوضوء بغير ترتيب فليس بيده دليل وأما كون الواو ونم لا تنفيذ الترتيب أولا تنفيذ فلا احتياج الى بيانه بعد دوامه واستقراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا الترتيب اه سيد نور الحسن خان

(٢) ولم يصح من قال ان الإشارة بقوله هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به الى نفس الفعل لا الى هيأته وولاته فهذه دعوى مجردة عن الدليل بل لاشارة

والكذلك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للعله الجراء في غير مرة ويعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه مع ذلك بأمر الشيطان يحب الحرة ولا يصح أن يقال ههنا فعله لا يعارض القول الخامس بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لان تلك اللة مشعرة بعدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح ان يصح ذلك الحديث قلت قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل على التأسي به فيه كان مخصصا له عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور فيكون على هذا لبس الاحمر مختصا به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ ويزعم بضعفه لانه من رواية أبي بكر البدلى وقد بانغ الجوز فأنى فقال باطل فالواجب لبقائه على البراءة الاصاية المعتقدة بافعاله الثابتة في الصحيح لا سيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها الا أياما يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الجراء بردان بنانيمان منسوجان بخطوط حمر مع الاسود وغلط من قال انها كانت حمر اجمعا قال روى معروفة بهذا الاسم ولا يخفى ان الصحابي قد وصفها بأنها سحراء وهو من أهل اللسان والواجب الحل على المعنى الحقيقي وهو الجراء البحت والصير الى الجرازعى كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه الا بموجب فان أراد ان ذلك معنى الحلة الجراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وان اراد ان ذلك حقيقة شرعية فيها فالخالف في الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لانهم السان ولسان قومه فان قال انما سمرها بذلك التفسير للجمع بين الالفة فمع كون كلامه آيبا عن ذلك لتصرجه بتقليط من قال ثم الجراء البحت لا ملهى اليه لا يمكن الجمع بدونه بما ذكرنا مع ان جملة الحلة الجراء على ما ذكرنا في ما احتج به في اثنا كلامه من اسكاره صلى الله عليه وآله وسلم على القوم الذين رأى على رواحهم أكمة فمخطوط حمر وفيه دليل على كراهية ما فيه المخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله قوله في الحديث يباغ شمة أذنيه هي اللين من لآذن في اسفلها وهو معاق القرط مما رقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعره فههنا الى شمة أذنيه وفي رواية كان يبلغ شعره منكبيه وفي رواية الى انصاف أذنيه وعاتقه قال القاضي الجيع بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذى يبلغ شمة أذنيه وهو الذى بين اذنه وعاتقه وما خلفه هو الذى يضرب منكبيه وقيل كان ذلك لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيرها باغت المنكب واذا قصرها كانت الى اصفاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر وفي فتح الباري ان فى لبس الثوب الاحمر سبعة مذاهب الاول الجواز مطلقا جاء عن علي عليه السلام وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن اسيب والفضي والشعي وأبي قلابة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقا ولم يفسر

انما هي الى تلك الهياوة لقل جيعه لا الى الشئ المجرد كذا فى السيل سيد نور الحسن خان ٥٠ نيل ل

المبالغة في الاسباغ (١) وقد صرحنا ٣٩٤ الاحاديث بالبركة وفيه دليل على ان السنة الاقتصار في مسح الرأس على واحدة لان

المطابق بصق مرة وبه خلاف
وروى أبو داود من وجهين
صحح أحدهما بن خزيمة وغيره
في حديث عثمان بثلاث مسح
الرأس والزيادة من العدل
مقبولة قاله الحافظ في الفتح
قال القسطلاني وهو مذهب
الشافعي كغيره من الأعضاء
وأجيب بأن رواية المسح مرة
انتهى إيمان الجواز قال الإمام
الربيع بن محمد بن علي الشوكاني
في السيل الجرار والاحاديث
الحديثة الصححة كثيرة ان مسح
الرأس مرة واحدة ولم يثبت
في ثلثه ما يصلح للاحتجاج به
وقد رُفِعت ذلك في شرح
المنتهى وذكر جميع ما ورد في
افرادهم وتعليقه وتعليق
كل رواية من روايات التلخيص
فلم يرجع اليه من أراد (ثم غسر
رجليه غسلا ثلاث مرار إلى
أى مع (السكرين) وهما
العظامان المرتفعان عند مفصل
الساق والقدم (ثم قال) عثمان
رضي الله عنه (قال رسول الله
صلى الله عليه وآله) (وسلم من
قوضاً) وضواً (فخوضوا في هذا
أى مثله لئلا يكتنوا منكم ومنزل
فرق من حيث ان اللفظ مثل
(١) قول الاحاديث الصححة
الاشكية دالة على أن المسح
بالرأس مرة واحدة ولم يثبت
في ثلثه ما يصلح للاحتجاج
بذلك لثلاث سبب لاقوله
الرأس مرة أو وضعا شوكاني في

الحافظ الى قائله معين انما ذكر اخبارا رأينا يعرف بها من قال بذلك الثالث يكبره لبس
الثوب المشبع بالحجارة دون ما كان صبغه خفيفا ساج ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد
الرابع يكبره لبس الحجر مطلقا لتصدد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة بما ذلك
عن ابن عباس الخامس يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسيج وينع ما صبغ بعد النسيج
جئنا الى ذلك الخطابي السادس اختصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصباح بالعصفر ولم ينفه الى أحد
السابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا حكمي عن
ابن القيم انه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقيق في هذا المتأمن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لبس الاحمر ان كان من أجل انه لبس الكندارة اقول فيه كالتقول في المئزر الحمر ان
كان من أجل انه نزع النساء فهو راجع الى الزجر عن اقتضائه بالنساء فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لله انه وان كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك والافلاقي قوي
ما ذهب اليه مالك من التفرقة بين المسح في الحفل وفي البيوت (وهو عبد الله بن عمرو
قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله ولم رجرا عليه ثوبا احمر ان لم يرد النبي
صلى الله عليه وسلم عليه رواه الترمذي رأبود وقال معناه عند أهل الحديث انه كره

العصفر وقول رواته ما صبغ بالحجارة من مدرار غيره والباس به اذا لم يكن معصفا
الحديث قول الترمذي انه حرس غريب مر هذا الوجه انتهى وفي اسناده أبو يحيى
لقنت قد اختلف في اسمه فقيل عبد الرحمن بن دينار وقيل زاذان وقيل عمران وقيل
مسلم وقيل زيا وقيل يزيد قال المندري وهو كوفي لا يحتج بحديثه قال أبو بكر البرز هذا
الحديث لا نعنه يروى بهذا اللفظ لا عن عبد الله بن عمرو ولا نه لم طريقا هذه الطريق
ولا نعنه يروى عن أبيه عن الحق بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف
الاسناد ون وقع في نسخ الترمذي انه حرس والحديث احتج به القائلون بكراهية لبس
الاحمر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المجتهد عنه بأنه لا يمتنع لادعاءه لال به
في متابله الاحاديث القاضية بالباحة لما فيه من المقتل وبأنه واقعة عين فيجوز حمل أن
يكون تركه عليه بسبب آخر وحمله اليه في علي ما صبغ بعد النسيج لا ما صبغ غزلا ثم
نسيج فلا كراهية فيه قال ابن البرزعي بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلة
كان لأجل الغزو وفيه نظر لانه كان قتيب حجة لوداع ولم يكن له اذ ذاك غزو وقد قدمنا
الكلام على حجج الترمذيين من قولهم لم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه فيه جواز
ترك الرد على من سلم وهو مرتبة لم يمتنع منه ردعاه وزجره عن معصيته قال ابن رسلان
ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا ما أرد عليك لا ما كرهت لك مني عنه وكذلك يستحب
تركه على أهل البدع والرافضة الطاهرة تحقيرهم وزجر اولئك قول كعب بن
مالك فسلمت عليه فوثقه ما راد السلام لي والجمع الذي ذكره الترمذي ونسجه الى أهل
الاحاديث جمع حرس لانتم من احاديث القاضية بالجمع من لبس ما صبغ بالعصفر

يقتضى المساواة من كل وجه الا في الوجه الذي يقتضى التغاير بين الحقيقةين ٣٩٥ بحيث يخرج ان عن الوحدة وانما هو

لا يقتضى ذلك واعلمها استعملت هنا معنى المثل مجازا لانه لم يتروك

عما يقتضى المثلية الا ما لا يتدح

في المقصود قاله ابن دقيق العيد

قال الرماوى في شرح العمدة

وانما حمل نحو على معنى مثل

مجازا أو على جل المتصود لان

الكيفية المرتب عليها ثواب

معين باختلال شئ منها يحصل

الثواب المترتب بخلاف ما يفعل

لامتنال الامر مثل فعله صلى

الله عليه وآله وسلم فانه يكتب في فيه

باصل الفعل الصادق عليه

الامر انتهى ووقع في بعض

طرق الحديث بلفظ مثل كما هذا

البخارى في الرقاق كذا

عند مسلم وهو معارض لقول

النووى انما قال نحو وضوق

ولم يتل مثل لان حقيقة مماثلته

لا يقدّر عليها غيره نعم عليه صلى

الله عليه وآله وسلم بحقائق

الاشياء وخفيات الامور لا يعلمها

غيره وحينئذ فيكون قول

عثمان مثل يقتضى الظاهر

(ثم صلى ركعتين) وفيه

استحباب صلاة ركعتين عقب

الوضوء (لا يتحدث في ما نفسه)

بشئ من الدنيا كما رواه الحكيم

الترمذى في كتاب الصلاة له

وهى في الزهد لابن المبارك

ايضا وفي المصنف لابن أبي شيبة

وحيث لا يؤثر حديث نفسه

في أمور الآخرة أو يتفكر في

معاني ما تلاوه من القرآن وقدم

(باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزفر والملونات)

(عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض

فانما اطهر واطيب وكنتموا فيها موتاكم رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه)

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلاف في وصله وارساله قال الحافظ

في الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعى وأحمد

وأصحاب السنن الا النسائي بلفظ البسوا من ثيابكم البياض فانما من خير ثيابكم

وكنتموا فيها موتاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى بمعناه وفي الفتح للحاكم خير

ثيابكم البياض فالبسوها أحياكم وكنتموا بها موتاكم وصحح حديث ابن

عباس ابن القطان والترمذى وابن حبان وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند

الطبرانى وعن أنس عند أبي حاتم في المعال وعند البزار في مسنده وعن ابن عمر عند

ابن عدى في الكامل وعن أبي الدرداء مرفوعه عند ابن ماجه بلفظ أحسن ما زرت

الله به في قبوركم ومما جاءكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض

رتكفئ الوفى به لعله كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيظ فظاهر وأما كونه

أطهر فلان أدنى شئ يقع عليه يظهر فيغسل اذا كان من جنس النجاسة فيكون نقيا

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في عائته ونفق من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من

الذنس الامر المذكور في الحديث ليس الوجوب اما في اللباس فلما ثبت عنه صلى الله

عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتقريره لجماعة

منهم على لبس البياض وأما في الكفن فلما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث

حسن من حديث جابر مرفوعا انه اتى في أحدكم فوجد شئ يا فليكن في ثوب حبرة

(وعن أنس قال كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبسها

الحبرة رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة

اعدها قال الجوهرى الحبرة كعنية بر يمان يكون من كان أو قطن سميت حبرة لانها

محمرة أى مزينة والتجوير التزين والتحسين والخطيط ومنه حديث أبي ذر الحمد لله

الذى أطعنا الخبير والبسنا الخبير وانما كانت الحبرة أحب الثياب الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالا للوسخ من غيرها

(وعن أبي رزمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران رواه

الخطبة الا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذى وقال لانعرفه الا من حديث عبيد الله

ابن ابياد انتهى وعبيد الله وأبوه ثنتان وأبو رزمة بكسر الراء وسكون الميم بهما ثناء

منلثة مفتوحة واسمه رفاعه بن يربى كذا قال صاحب التقریب وقال الترمذى اسمه

حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الاخضر لانه لباس أهل الجنة وهو أيضا من

أنفع الألوان للابصار ومن أجملها في عين الناظرين (وعن عائشة رضى الله عنها قالت

كان عمر بن الخطاب يجوز جيبه في صلاته وقال في الفتح المراد ما تسترل النفس معه ويمكن المراد قطعه لان قوله يحدث

يقتضى كسبها منه فاما ما جهم من ٣١٦ الخطرات والوساوس ويتعد ذرذرتها فذلك معقوعه نعم هو بلا

رب دون من سلم من الكل
لانه صلى الله عليه وآله وسلم
انما ضمن الغفران لمن زاعى
ذلك بجاهدة نفسه من خطرات
الشیطان ونفيا عنه وتزغ
قلبه ولا ريب ان المنجدين عن
شواغل الدنيا الذين غلب ذكر
الله تعالى على قلوبهم يحصل
لهم ذلك وروى عن سعد بن
الله عنه انه قال ما كنت في صلاة
فحدثت نفسي فيها بغيرها قال
الزهري رحم الله سعدا ان كان
لما مونا على هذا ما ظننت ان
يكون هذا الا في نبي انتهى وقال
الذوي المراد لا يحسنها بشئ
من أمور الدنيا ولو عرض له
حديث فاعرض عنه حجات
له هذه الفضيلة لان هذا ليس
من فعله وقد غفر لهذه الامة
ما حدثت به نفوسها هذا معنى
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله
والحاصل ان الصيغة مشعرة
بشيئين أحدهما ان يكون غير
مغلوب بورود الخواطر النفسية
لان من كان كذلك لا يقال له
حدث لا تفاء الاختيار اي
لا بد من اعتباره ثانيهما ان
يكون مراد الحديث طائفة له
على وجه اشكاف ومن وقع له
ذلك فهو ما وبغية لا يقال انه
حدث نفسه انتهى بوجوب
الشرط قوله (عندله) مبنيا
لحصول وفي رواية غفر الله
(ما ندم من ذنبه) من الغفر
دين البكار كما في مسلم من التصريح به فالملق يحمل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما تأخر وفي نيل

خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غدة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رواه
أحمد بن مسلم والترمذي وصححه قوله مرط بكسر الميم وسكون الراء المهملة كسا من
صوف أرحز والجمع مروط كذا في القاموس وقيل كسا من خرا وكان قوله مرحل
بهم مضمومة وراهمه مضمومة من شدة ولا م كعظم وهو يرد فيه تصاوير
قال في القاموس وتفسير الجوهرى اياه بازاء خرف فيه علم غير جيد انما ذلك تفسير المرحل
بالحيم انتهى وتلك التصاوير هي صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الواحد
وعلى ما يوضع على لرواحل يستوى عليه الركاب والترحل مصدر رحل المبرأى وشاء
قال انووى والمراد تصاوير رجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى وسأني الكلام
على حكم ما فيه صورة في الباب الذي به هذا الحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس
السواد وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت صبغت للبي صلى الله
عليه وآله وسلم بردة سوداء فلبسها فلما عرق فيها وجد ريح لصوف فتذفنها قال واحسبه
قال وكان يعجبه الريح الطيبة (وعن أم خالد قالت في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقباب
فيها خيصة سوداء فقال من ترون نكرو وهذه الخيصة فأسكت القوم فقال اذوني بام
خالد فأتى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالبسنيها بيده وقال أبلى وأخلى مرتين
وجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سنايا أم خالد هذا سنا
والسنا لباسان الحبشة الحسن رواه البخاري قوله خيصة بفتح الخيمه وكسر الميم وبالصاد
لمه حلة كساها مربع له علمان قوله نكرو وهذه ما نون لامة كلام قول فأسكت القوم بضم
الهمزة على البناء المعجوز قوله أبلى وأخلى هذا من باب التنازل والدعا لالبس بأن
يعمر ويلبس ذلك الذوب حقي في وجهه بخلاف ما فيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوب
جديد كذلك وأخرج ابراهيم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
على عمر قبة صايبض فقتل بس جديد وعش جديد ومت شهيدا وأخرج أبو داود
بسميد بن منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذ لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له تبلى ويخلف الله تعالى وسنده صحيح قوله هذا سنا بفتح
سين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكل بالغة الجمية ومعناه حسن الحديث
يدل على أنه يجوز لبس ما لبس السواد ولا أعلم في ذلك خلافا (وعن ابن عمر انه
كان يصبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقيل له لم تصبغ ثيابك وتدهن بالزعفران فقال ابي
رأيتني أحب ان يصباغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به ويصبغ به ثيابه
رواه أحمد بن كمال أبو داود والنسائي بخلافه ما واقد كان يصبغ ثيابه كاهن حتى
عمامة) الحديث في أسناده اختلاق كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي
ازعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر انه قال وأما
صخرة فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فأتى أحب أن أصبغ بها

قال

دين البكار كما في مسلم من التصريح به فالملق يحمل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما تأخر وفي نيل

الاول طار رتب هذه المنوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة ٢٩٧ وصلاة الركعتين المقيدة بذلك التقيد فلا

قال المذنب ذرى واختلاف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاب للعبة بالصفرة وقال آخرون أراد صبغ ثيابه ويلبس ثيابا مقرأ انتهى ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي أخرجهما أبو داود والنسائي قوله حتى عساهته بالنصب والحديث يدل على مشروعية صبغ الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهى الرجل عن المعصفر وفيه أيضا مشروعية الادهان بالزعفران ومشروعية صبغ اللعبة بالصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغون فالتصبيغ فالتصبيغ واصبهوا قال ابن الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة ورأى أحد ابن حنبل رجلا قد خضب لحيته فقال اني لا أرى الرجل يحبي ميتا من السنة وقد تقدم الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكم

(باب حكم ما فيه مودة من الثياب والبسط والستور وانتهى عن التصوير)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا نقضه) رواه البخاري وأبو داود وأحمد واظفه لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصليب الا نقضه الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يترك في بيته شيئا يشبه الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك قوله فيه تصليب أي صورة تصليب من نقش ثوب أو غيره والتصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تبعده النصارى قوله نقضه بفتح النون والقاف والاضاء المبه أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود نقضه بالقاف المفتوحة والاضاد المعجمة والباء الموحدة أي قطع موضع التصليب منه دون غيره والقضب الح كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير وعلى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان ما لكة زوجة كانت أو غيرها المأثبات عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان يهوى بالقضب الذي في يده الى كل منم فيختر لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى مر على ثمانمائة وستين صنما وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله ورائي في البيت لم يدخل حتى أمر بها فحجبت ورأى صورة ابراهيم واسماعيل بأيديهم ما الا لزام فقال قاتلهم الله والله ان استقامت بالالزام قط قال النووي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التعريم وهو من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعه لما عمت أو لم يمت فنه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس وإنه وحائط وغيره وأما تصوير صورة الشجر وحيوان الارض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس حرام هذا حكم نفس التصوير وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعمد متناه حرام وان كان في بساط يداس ومخدة وسادة ونحوها مما عمت فليس بها الخطايا التي يقبلها الله وأنى للعبد الاطلاع على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال الأحاديث كنكم

تحصل الا بمجموعهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقيل انه مخصوص بالصغار ولورود مثل ذلك مقيدا بحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما مما اجتبت الكبائر انتهى وعبارة الفتح ظاهره يتم الكبائر والصغار لكن العلماء خصوا بالصغار ولورود مقيدا باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية وهو في حق من له كبائر وصغار في ليس له الا صغار كفرت عنه ومن ليس له الا كبائر خفف عنه منها بقدر ما صاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبائر بزاد في حسناته بتظير ذلك وفي الحديث التعليم بالنهل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترقب في أعضاء الوضوء للاتباع في جميعها بهم والترغب في الاخلاص وتحذير من الهوى في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في العزم على معصية فانه يحضر المرفق في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية البخاري في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تعتروا بالاستكثار من الاعمال البتة بناء على ان الصلاة تكفرها فان الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأنى للعبد الاطلاع على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال الأحاديث كنكم

عليه وآله وسلم يقول لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه) بأن يأتي به كاملا بآدابيه وسننه (ويصلي الصلاة) المقرضة (الا) ورجل (غفر له ما بينه وبين الصلاة) التي تليها كما في مسلم أي من الصغائر (حتى يصليها) أي يفرغ منها حتى غاية تحصيل المدة في الطرف اذا غشرا ان لا غاية له وقال في الفتح حتى يصليها أي يشرع في الصلاة الثانية قال عروة (والآية ان الذين يكفون ما أنزلنا من المينات أي التي في سورة البقرة الى قوله وبلغهم اللاعنون كما في مسلم وهذه الآية وان كانت في أهل الكتاب فهي تحت على التبليغ ومن ثم استدلل بها في هذا المقام لان العبد بعد يوم الانظ لا بخصوص السبب على ما عرف في محله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه (قال من توضأ فليستثر) بان يخرج ما في أنفه من أذى بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس الذي به تلاوة القرآن وبازالة ما فيه من الثقل تصح شياري الحروف وفيه طرد الشيطان لما عند البخاري في بدء الخلق اذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثا فان الشيطان بيت على خيشومه والغليشوم أعلى الأنف ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة لان ما ينفعه من الغبار ووطوبى الخياشيم قد اذنت توافق الشياطين فهو

بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت وسما في قال ولا فرق في ذلك كله بين ما له ظل وما لا ظل له قال هذا لطيف من مذهبنا في المسئلة وبمعناه قال بجاهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم وقال بعض السلف انما ينهي عما كان له ظل ولا بأس باله ورا التي ليس لها ظل وهذا مذهب باطل فان المثل الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لمورثه ظل مع باقي الاحاديث المطلقة في كل صورة وقال لزهرى النهى في الصورة على العدموم وكذلك استعمل ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقفا في ثوب أو غير رقف وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط محتم أو غير محتمت عدا بظاهر الاحاديث لا سيما حديث النفرة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوى وقال آخرون يجوز منها ما كان رقفا في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغبيره قال القاضي عياض لا ما ورد في اللعب بالبنات لمغار البنات والرخصة في ذلك أن كن كره مالك شراء الرجل ذلك لابنته وادعى بعضهم ان اباحة اللعب بالبنات منسوخ عنهم هذه الاحاديث انتهى (وعن عائشة أنها نصبت سترا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فنزعه قالت فتقطعته وسادتين فكان يرتفق عليهما متفق عليه وفي لفظ أحمد فقطعته مرفقتين فلقد رأيت من كثرة على احدهما وفيه صورة) قوله فنزعه فيه الارشاد الى ازالة التصاوير المذمومة على الستور قوله فتقطعته وسادتين فيه ان الصورة والتمثال اذا غير لم يكن به ما بأس بعد ذلك وجاز اقتراشهما والارتفاق عليهما قوله فكان يرتفق في اقاموس ارتفق اتكاف على مرفق يده أو على الخدعة قوله فقطعته مرفقتين تغبيره مرفقة كمنسة رهي الخدعة والحديث يدل على جواز اقتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيرا ما يتجنبه لرؤساء تكبرا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ناني جبريل فقال اني كنت أتيتك الليلة فلم يمنعني ان أدخل البيت الذي أنت فيه الا انه كان فيه تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في باب البيت يقطع بصير كهيمة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين فوطآن وأمر بالكلب يخرج فذهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واداء الكلب جرو وكان الحسن والحسين تحت اضدادهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله الليلة في رواية أبي داود البارحة قوله قرام ستر بكسر القاف وتخفيف الراء التكوين وروى به حذف التنوين والاضافة وهو الستر الرقيق من صوف ذو ألوان قوله فيسه تماثيل وفي رواية لمسلم وقد سترت سهوة لي بقرام والسهوة الخزانة الصغيرة وفي رواية للنسائي قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه

على عادة العرب في نسبتهم المستخبت والمستبشع الى الشيطان وذلك ٣٩٩ عبارة عن تكسيه عن القيام الى الصلاة

ولامانع من حمله على الحقيقة
بل هو الاولى وهل بيته لعموم
الثامن أو نحوه من لم يشعل
ما يحترق به في منامه كقراءة آية
الكبرى وظاهر الامر فيه
للوجوب وقول العيني ان
الاجماع قائم على عدم وجوبه
باطل يردده تصريح ابن بطال بان
بعض العلماء قال بوجوبه وعند
الجمهور ان الامر فيه للندب
(ومن استجمر) أي مسح محل
النحو بانه اروهي الاجزاء الصغار
(فليوتر) تقدم الكلام على
معنى الابدان وحله بعضهم على
استعمال الخور فانه يقال
تجمر واستجمر أي فلما أخذ
ثلاث قطيع من الطيب أو
يتطيب ثلثا أو أكثر وترا
والاول أظهر (وعنه) أي عن
ابي هريرة (رضي الله عنه) أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال اذا توضأ أي اراد ان
يتوضأ) أحدكم فليعمل في انفه
أي ماء كذا في البخاري من رواية
ابي ذر وسقط قوله ما من رواية
الا كثيرين لدلالة الكلام عليه
(ثم لينثر) من الشاة في المجرى
وفي رواية لينثر من باب الاقتعال
كذا عند ابي ذر الاصملي (ومن
استجمر) بالاجزاء (فليوتر)
بثلث أو خمس أو سبع أو غير
ذلك ولوجب الثلاثة لحديث
مسلم لا يستنجي أحدكم بأقل من

تصاوير واختلاف الروايات يبين بعضها باهضا قوله فريضم الميم أي فقال جبريل عليه
السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من قول يصير كهيئة الشجرة لان الشجر ونحوه
عمالا روح فيه لا يحرم صنعه ولا ان كسب به من غير فرق بين الشجر المثمرة وغيرها
قال ابن رسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا مجاهدا فانه جعل الشجر المثمرة من المكروه
لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما يكافئ الله تعالى ومن أظلم ممن ذهب
يخاف خلقا كخافي قوله وأمر بالسنة رواية أبي داود وهو كذلك قوله وأمر بالكاب قوله
منتبذين أي طروحين على الارض ولقنط أبي داود منبذين قوله وكان للعسن
والحسين فيه جواز تربية جرو الكاب للولد الصغير وقديس تبدل به على طهارة الكاب
وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذه لغير الاصطلاح قوله تحت ضد يفتح الذون
والضاد المجهمة فعل بمعنى مفعول أد تحت متاع البيت المنضوذة به فوق بعض وقيل
هو السرير بمعنى بذلك لان الضد يوضع عليه أي يجعل بعضه فوق بعض وفي حديث
مسروق شجر الجنة ضد من أصلها الى فرعها أي ليس لها سوق بارزة ولكنها منضوذة
بالورق والثمار من أسفلها الى أعلاها والحديث يدل على أنها لا تدخل الملائكة البيوت
أني فيها نسايل أو كبا كما ورد من حديث أبي طلحة لانصاري عند البخاري ومسلم وأبي
داود والترمذي والنسائي بالنظر قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه
كاب ولا نسايل زاد أبو داود والنسائي عن علي مرفوعا ولا جنب قيل أراد بالملائكة
السياحين غير الحفظة وملائكة الموت قال في معالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالعركة
والرحمة وأما الحفظة فلا يقرقون جنب وغيره قال النووي في شرح مسلم سبب امتناع
الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه
كاب كثرة أهله الفحاشات ولان بعضها يسمى شيطانا كما جاء في الحديث والملائكة ضد
الشياطين وخص الخطابي ذلك بما كاي يحرم اقتناؤه من الكلاب وبما لا يجوز تصويره
من الدور ولا كاب الصمد والمباشرة ولا الصورة التي في البساط والوسادة وغيرها فان
ذلك لا يمنع دخول الملائكة والظاهر انه عام في كل كاب وفي كل صورة وانهم يمتنعون من
الجميع لطلاق الاحاديث ولان الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
تحت الدبر كان له فيه عذرقا لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل

ذلك الجرو (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يصنعون هذه
الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحبوا ما خلاكم وعن ابن عباس وجاءه رجل فقال
اني أصور هذه التصاوير فاقتنى فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول كل مصور في النار يحمله بكل صورة صورها نفسا تعذب في جهنم فان كنت لابد
فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له متفق عليه) الحديثان يدلان على أن التصوير
من أشد المحرمات لا نوعا عليه بالذهب في النار أن كل مصور من أهل النار

ثلاثة حجار فاخذهم هذا الحديث واشهدو صحاب الحديث فاشترطوا ان لا يقتص من الثلاثة فان حصل الانقاص بها

والواجب الزيادة (٣) واستحب الايتار ٤٠٠ ان حصل الانقاء بشفع الحديث الصحيح فمن استحب من قبله

ولورود لمن المصوريين في احاديث آخر ذلك لا يكون الاعلى محرم متبايع في القبح وانما كان التصوير من أشد المحرمات الموجبة لما ذكر لان فيه مضاهاة لفعل الخلق جل جلاله ولهذا سعى الشارع فعلمهم من خلقا وسماهم خالقين وظاهر قوله كل مصور وقوله بكل صورة صورها انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ما له جرم مستقل ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك دينوا كالعائشة ~~كان~~ فيه صور الخليل ذوات الاجنة حتى اتخذت منه وسادتين والذين ضرب من الثياب أو البسط وما أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي من حديث عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد سترت سهوة لي بقرام فيه تمثيل فلما رآه ~~هذه~~ وتلون وجهه وقال يا عائشة أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله وما أخرجه البخاري والترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من صور صورة عذبه الله يوم القيامة حتى ينفخ فيه الروح وما هو بتأفخ فيه هذه الاحاديث قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل لان اسم الصورة صادق على الكل اذ هي كما في كتب اللغة الشكل وهو يقال لما كان منها طبعوا على الثياب شيئا كما في حديث أبي طلحة عندهم وأبي داود وغيرهما باللفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تمثال وفيه انه قال الارقاء في نوب فيه هذا ان صح رفعه كان ~~هذه~~ الملائكة في الانواب من التماثيل قوله احبوا ما خلقتم هذا من باب التعليق بالحال والمراد انهم يعذبون يوم القيامة ويقال لهم لا تزالون في عذاب حتى يحبوا ما خلقتم واسوا بافعالهم وهو كتابة عن دوام العذاب واستمراره وهذا الذي قدرناه في نفسه من الحديث مصرح به في حديث ابن عباس المتقدم والاحاديث يفسر بعضهم بعضا قوله فاجعل الشجر وما لنفسه له فيه الاذن بتصوير الشجر ~~كل~~ ما ليس لنفسه وهو يدل على اختصاص التصريم بتصوير الخبوات قال في البصر ولا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجاد اجاعا

(باب ما جئ في لبس القمص والعمامة والسراويل)

(عن أبي امامة قال قدما يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسروا ولا ياترون فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسروا ولا تترزوا وخالفوا أهل الكتاب رواء أحمد وعمر مالك بن عمار بن عتبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل سراويل قبل الهجرة فوزني فاربع لي رواء أحمد وابن ماجه) اما حديث أبي امامة فلم أقف فيه على كلام لاحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد فانه قال رواء أحمد والطيبراني ورجل أحمد رجل الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضراته وفيه الاذن بلبس السراويل وأن مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزان في بعض الاوقات لا بلبس السراويل في جميع

وليس بواجب زيادة (٣) واستحب الايتار ٤٠٠ ان حصل الانقاء بشفع الحديث الصحيح فمن استحب من قبله
باب ما جئ في لبس القمص والعمامة والسراويل
على أن الانقاء حيث وجد اقتصر عليه وقد مضى لراجع في ذلك نقلا عن الامام الحافظ الشوكاني قريبا فراجع (واراد ان ينفذ أحدكم من فومه) هكذا عطفه المصنف تبعا للبخاري واقتضى سياق انه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الموطأ رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرقا وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيلي من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الاول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد والناس من طريق المفيرة بن عبيد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا فكأن الجري كان يرى جواز جمع الحديثين اذا اتحد منهما في سياق واحد كما يرى جواز تفسير الحديث الواحد اذا اشتق على ~~هذه~~ من مستقلين (قليل من يده) بالافراد في مسلم ثلاثا (قبل ان يدخلها في وضوئه) ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق فلا يفسد يده في الاناء حتى يغسلها وهي أبين في المراد من رواية الادخال لان مناق

(٣) والصحيح انه اذا فعل ما امر به من استعمال ثلاثة اجزاء مجزأة

الاستحباب لا يجار يطهر وان لم يذهب الاثر فتدبر وجبت الزيادة في محل الكلام انظر السيل سيدة على حسن خان جميع

الادخال لا يترب عليه كراهة كن أدخل يده في انما واسع فاعترف منه ٤٠١ باننا صغير من غير أن تلامس يده الماء وانما ظاهر

اختصاص ذلك باناء الوضوء
ويلحق به اناء الغسل واذ بقي
الانية قياسا لكان في الاستصحاب
من غير كراهة لعدم ورود النهي
فيها عن ذلك وخروج بذكر الاناء
المبرك والحياض التي لا تنسد
بغسل اليدين فيها على تقدير
نجاستها فلا يمتثل لها النهي
(فان أحدهم لا يدرى أين
باعت يده) من جسده هل لاقت
مكانا لها راحة أو نجاسة
أو جرحا أو أثر الاستنجاء بالاحجار
بعد بلل المحل أو اليد بفوق عرق
ومفهوما أن من درى أين باتت
يده كن ان فعلها خرقه مثالا
فاستيقظ وهي على حالها انه
لا كراهة نعم يستحب غسلهما قبل
غسلهما في الماء لتقليل فقد صح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم
غسلهما قبل ادخالهما في الاناء
في حالة النجاسة فاستحبنا به بعد
النوم أولى ومن قال كمالا ان
الامر للتعبد لا يفرق بين شاة
ومتيقن والامر للذنب عند
الجهل ولان الامر المضمّن الشك
لا يكون واجبا في هذا الحكم
استحبنا بالاصل الطهارة وجعله
الامام أحمد على الوجوب في نوم
الليل دون النهار لقوله أين باتت
يده لان حقيقة المبيت تكون
في الليل ووقع التصريح به
في رواية أبي داود بلفظ اذا قام
احدكم من الليل وكذا هذا
الترمذي واجيب بأن التعليل

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان أدخل في الخفاقة وأما حديث مالك بن عمير فخرجه
أيضا أبو داود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشهد له حديث سويد بن
قيس قال جابت أنا وخزمنة العبدى بن لمن هجر فأتينا به مكة فجاها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عثى فساو مناسرا ويل فبعناهم ونم رجل فزن بالاجر فقال له زن واربح
رواه الخمسة وصححه الترمذي وسيأتي في أبواب الاجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عمير
المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن حماد بن حرب عنه وقد
صرح كثير من الأئمة بنبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل قال في الهدى
فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها ليلبسها
وقد روى في غير حديث انه لبس السراويل وكانوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى
وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى ولبس البرود اليمانية والبرد الاخضر ولبس
الجبة والقباء والتميص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية لقسطلاني وأما
السراويل فاختلف هل لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فجزم بعض العلماء بانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما يجوز به النووي في ترجمة عثمان رضي
الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام
الى يوم قتله فانهم كانوا أحرص شيء على اتباعه فكان قد ورد في حديث أبي يعلى
الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخلت السوق يوم ما مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فجلس الى البراز فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق
وزان يزن فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان زن راجحا فقال الوزان ان هذه
كلمة ما معتمها من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الخفاء في دينك ان لا تعرف
نبيك فطرح الميزان ووثب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبلها فاجذب
يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ليا هذا انما فعل هذا الاعاجم بلو كها
واست بلك انما أمارجل منكم فأخذ فوزن وأرج وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لاجله عنه فقال صاحب الشيء الحق بشيئهم أن
يحملة الآن ~~يكون~~ ضعيفا يجزعه فيعينه أخوه المسلم قال قلت يا رسول الله وانك
لتلبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالسراويل أجد
شيئا استرمنه وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى ورواه الطبراني في الاوسط
والدارقطني في الاقراة والعقيلي في الضعفاء ومدايره على يوسف بن زياد الواسطي وهو
ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وهو أيضا ضعيف لكن قد صح
شرائه النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة وهذا
قال أبو عبد الله الحارثي في حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله
عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم والله أعلم وقد أورد أبو سعيد عبد المنيسابوري

وهو صحيح لكن كونها تؤثر
التجسس وان لم يتغير فيه نظر لان
مطابق التأثير لا يدل على خصوص
التأثير بالتجسس فيجوز ان
تكون الكراهة بالمتيقن اشد
من الكراهة بالماضون قاله ابن
دقيق العيدود مراده انه ليست
فيه دلالة قطعية على من يقول ان
الماء لا ينجس الا بتغيره وبمقتضى
من الحديث استحباب غسل
النجاسات ثلاثا لانه اذا مر به
في المشكوك ففي المحقق قولي
والاخذ بالوثيقة والعمل
بالاحتياط في العبادة والندبة
عما يستحبها منه اذا حصل
الفهام بها واستنبت قوم منه
نوائد اخرى ذكرها في نسخ
وهذا الحديث خرجها سنة
وهما تنبيه وهما ينبغي
لسامع لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يتلقاها باقبول وقع
الخواطر الراءة لها فتدبغلغنان
شخصا مع هذا الحديث فتدال
واين تبيت يده منه فاستيقظ من
النوم ويده داخل دبره مشدود فتدال
عن ذلك واقنع قاله القسط لاني
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنه وقد قيل له والقاتل عبيد بن
جريح المدي (رايتك لا تمس من
الاركن) أي اركان المكة بسة
الاربعة (الا) الركنين (اليه) فيبين
تغليبوا الا فلاذ في فيه الجرا الاسود
عراق لانه الى جهته ولم يقع
التغليب باعتبار الاسود وخوف الاشتباه على جاهل وهو اباقيان على قواعد ابراهيم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المحرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القميص
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن
غريب انه نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرديه وهو مروى وروى بعضهم
هذا الحديث عن أبي غنيمته عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم
سلمة قال وسمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا قاضي مرو وقال المنذري ولا بأس به وأبو غنيمته يحيى
ابن واضح أدخله الجاهلي في الضعفاء وثقه يحيى بن معين والحديث يدل على استحباب
لبس القميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه أمكن
في الاستمرار من الرداء والازار الذين يحتاجان كثيرا الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف
القميص ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يستعزونه
ويشترجسه فهو شعار الجسد بخلاف ما لبس فوقه من الدثار ولا شك ان كل ما قرب
من الانسان كان أحب اليه من غيره وهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الانصار بالشعار
الذي يلي اليه بخلاف غيرهم فانه شبههم بالثار وانما هي القميص فيصالان الا دعي
يتقدم فيه أي يدخل فيه ليدل على حديث المرجوم انه يتقدم في آخر الجنة أي
ينغمس فيها (وعن أسماء بنت يزيد قالت كانت يد كم قميص رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لي لرسمه رداء يورود وروى ترمذي عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يلبس في صا قصير اليدين والاطول رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه
النسائي أيضا وقال الترمذي حسن غريب وفي سنة ده شهرين حوث وفيه مقول
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا
الحسن بن صالح ورواه أيضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح
عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعبان بن وكيع أضعف منه
ولكن شرط الاول يشهد له حديث اسمعيل وهذا وسطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر
الا في في السنة بالازار والعمامة والقميص قوله الى الرسغ بالسين المهملة هذا اللفظ
لترمذي وانظر ابي داود الرسغ بالصا والمهملة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها
غين موحدة وهو منفصل ما بين الكف والساعد ويقال لمن فصل الساق والقدم رسغ أيضا
قاله بن رسلان في شرح السنن والحديثان يدلان على ان السنة في الاصطلاح
لا تتجاوز الرسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأما الاكام لواحدة الطوال التي هي
كالاخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة وهي مخالفة السنة وفي جوازها نظر
فان من جنس الخيل لانه انتهى وقد صار أشهر الناس بخالفة هذه السنة في زمانها هذا
العلماء في أي أحد منهم وقد جعل القميص كمين يصلح كل واحد منهم ان يكون جبنة

والسلام ومن ثم خصاً أخيراً بالاستسلام وعلى هذا الوقي ٤٠٣ البيت على قواعده عليه السلام الآن

استلمت كلها انتداباً به ولهذا ما
وردهما ابن الزبير على سراحه
استلمهما وقد صرح استلامهما عن
معاوية وروى عن الحسن
واخسب رضي الله عنهما وظهر
في الحديث ما انفرد ابن عمر
بإسلام اليمانيين دون غيره
عن رأيهم عبيدوان سائرهم
كان يستلم الأربعة ثم قال ابن
جريح لابن عمر رضي الله عنهما
ورأيت أباي (يقع الماء والباه
(انحال السبية) اكسر السنين
وسكون الباه التي لا شعر عليها من
السبت وهو الخلق وهو ظاهر
جواب ابن عمر التي أوهى التي
عليها الشعر أو جلد البقرة المدبوغ
بالترط والسبت بالضم يندبغ
به أو كل مدبوغ أو التي أسبغت
بالدباغ أي لانت أو نسجة إلى
سوق السبت وإنما عترض على
ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل
الدعوى وإنما كانوا يلبسون المعالي
بالشعر غير مدبوغة وكانت
المدبوغة تعمل بالطائف وغيره
(ورأيتك تصبغ) فوبك أو شعرك
(بالصفرة ورأيتك إذا كنت)
مستقراً (بمكة أهل الناس) أي
رفعوا أصواتهم بالنسبة من أول
ذی الحجة لأحرام الحج (إذا رأوا
الهلال) أي هلال ذی الحجة (ولم
تزل أنت حتى كان يوم التروية)
الثامن من ذی الحجة لأنهم كانوا
يرتقون فيه من الماء ليستعملوه في
عرفة شرباً وغيره وقبل غير ذلك
(أما الأركان)

أو قيصاً صغيراً من أولاده أو يقيم وليس في ذلك شيء من الفسادة الدنيوية إلا العبث
وتثقيب الموثقة على النفس ومنع الانتفاع باليه في كنسير من المنافع وتعبه بسرعة
التمزق وتشويه الهيئته ولا دينية إلا مخالفة السنة والأسباب والخيل قال ابن رسلان
والظاهر أن نسائه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني أن أكنامهن إلى الرسغ اذلو
كانت أكنامهن تريد على ذلك لتقبل ولتقبل لوصول اليها كما نقل في الذيل من روايات
النسائي وغيره أن أم سلمة لما سمعت من جوفه خيل لآله لم ينظر الله إليه قالت يا رسول الله
فكيف يصنع النساء يقولن قال يرخينه شبرا قالت اذن ينكسف أقدامهن قال
يرخينه ذراعاً ولا يزدن عليه ويفرق بين الكف اذا ظهروا بين القدم ان قدم المرأة عورة
بخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كل
تقصير القميص لا تطوي له اسبال وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك (وعن باع
عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه قال
بائع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه روى الترمذي) الحديث أخرجه نحوه مسلم
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخت طرفيها بين
كتفيه وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة
وداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه قال ابن عدي لا أعلم به غيره عن أبي الزبير غير
العرزمي وعنه حاتم بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخت ذؤابتها من ورائه قولاً سدل
السدل الأسبال والارسال وفسره في القاموس بالارضاء والحديث يدل على استحباب
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث دكانة بن عبد يزيد
الهاشمي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فرق ما بيننا وبين المشركين
العمامة على القلائس قال ابن التيم في الهدى وكان يلبس القلائس وبغير عمامة ويلبس
العمامة بغير قلائس انتهى والحديث أيضاً يدل على استحباب ارتداء العمامة بين الكتفين
وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فسداهما من بين يدي ومن خلفي والراوى عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة
لم يذكروا ما رواه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عباس قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب عليه السلام إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم
أرسلها من ورائه أو قال على كتفه اليسرى وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن
مولى يقال له هرمن قال رأيت علياً عليه عمامة سوداء قد أرضاءها من بين يديه ومن خلفه
قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار
الصالحين المتسكين بالسنة يعني إرسال العمامة على الصدر وقال وفي الحديث النهي
فيهم أنت حينئذ والرؤية هنا تجتمع البصرية والعينية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما ما جيبا لابن جريح (أما الأركان)

الاربعة (فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يس) منها (الا) كنين (اليمايين وأما

العمال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس العمال التي ليس فيها شعرو ينو ضافيا) أي في العمل (فاما أحب أن ألبسها) فيه التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجله النمر بقتين وهما في نعليه (وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغها فاما أحب أن أصبغ بها) يحنن صبغ ثيابه لما في الحديث المروي في سنن أبي داود وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته أو شعره لما في السنن انه يصفر به خفيه وكن أن كثيرا الصحابة والتابعين يحضب بالصفرة ورجع الاول القاسمي عياض وأجيب عن الحديث المستدل به القاسمي بحتمال انه كان يطيب به ما لانه كان يصبغ بهما (وأما الالهل) بلحج واعمرة (فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهل حتى تنبعث به راحته) أي تستوي قاعة الى طريقه والمراد ابتداء الشروع في أفعال النسب واليه ذهب الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلالة جالس الحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهـل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حسن وقال آخرون الافضل أن يهل من أول يوم من ذي الحجة ويحل هذه المباحث كتاب الحج وهذا الحديث خامس الاسناد ورواته كلهم

عن العمامة المقعطة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقعطة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقعطة عمامة ابليس وقيل عمامة أهل الذمة وورد النهي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في حنكه الاسنل ما يقوده به هذا معنى كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتلطي ونهى عن الاقتعاط ان المقعطة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الاثير في النهاية في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلطي ان الاقتعاط ان لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئا والتلطي جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير اذنة تحت الحنك والتلطي تطويق العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العم ثم هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن حبيب في كتاب الواصفة ان ترك الاتصام من بقايا عمائم قوم لوط وقال مالك أدركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين محنكا وان أحدهم لو اتقن على بيت المال لكان به أمينا وقال القاسمي عبد الوهاب في كتاب المعونة له ومن المأكروه ما خالف زى العرب وأشبه زى العجم كالنعم بغير حنك وقال القرافي ما أتني مالك حتى أجازره أو يعون محنكا وقد روى الترمذي عن جماعة من السلف وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طاوس ومجاهد يقولان ان الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما نقله ابن رسلان عن أبي عبيد من ان المقعطة هي التي لا ذؤابة لها وقد استدلل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء بدون ذكر الذؤابة قال فدل على ان الذؤابة لم يكن يرخيها دائما بين كنفه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفر على رأسه فليس في كل موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفسد لها بين يدي ومن خلقي وروى الطبراني عن عائشة قالت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وارخى له أربع أصابع وفي اسناده المتقدم بن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فاوسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فانه اعرب وأحسن قال السيوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الاوسط من حديث نو بان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الحاج بن رشد بن وهو ضعيف وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مدينون وفيه رواية الاقران وفيه الحديث والاختبار ٤٠٥ والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس

وسلم قبايولي والباحق يعممه ويرى لها من جانبها الايمن نحو الاذن وفي اسناده جميع
ابن ثوبان وهو متروك قيل ويحرم اطالة العذبة طولا فاحشا ولا مقتضى للجزم بالتحريم
قال الثوري في شرح المذهب يجوز لبس بالعمامة بارسال طرفها وبغير ارسالها ولا كراهة
في واحد منهما ما لم يصح في النسي عن ترك ارسالها شيئا وارسالها ارسالا فاحشا كارسال
الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة ان عبد الله بن الزبير كان
يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحو من ذراع وروى سعد بن سعيد عن رشدين
قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء وبرخيها شبرا أو أقل من شبر قال
السيوطي في الخواص في الفتاوى وأما مقدار العمامة الثمينة فلم يثبت في حديث وقد
روى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال سألت ابن عمر كيف
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويفرزها من
ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة أذرع والظاهر انها كانت
نحو العشرة أو ذوقها يسير انتهى ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور
من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الادارة والغرز وارسال الذؤابة
فهذه الارصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع وان كان من غير ما هو بعد اقراره
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

• (باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه
وكراهة الشهرة والاسبال) •

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في
قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الله جل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا
قال ان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق ونقص الناس رواه أحمد ومسلم) قوله
ان الله جميل اختلعه في معناه فقيل ان كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء
الحسنى وصفات الجمال والكمال وقيل جميل بمعنى مجمل ككريم ومعجم بمعنى مكرم
ومعجم وقال أبو التمام القشيري معناه جميل وقال الخطابي انه بمعنى ذى النور والبهجة
أى مالهما وقيل معناه جميل الأفعال بكم والنظر اليكم يكلفكم السير ويعين عليه
ويثيب عليه الجزيل وبشكره عليه قال الثوري واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا
الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الآحاد وقد ورد أيضا في حديث الاسماء الحسنى وفي
اسناده مقال واختار جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين
ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقا وما منع الشرع من اطلاقه
منعناه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم نقض فيه بتجليل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية
تتلقى من موارد الشرع ولو قضينا بتجليل أو تحريم لكنا مبنيين حكما بغير الشرع انتهى
وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما يرد به

والا لنعلم ونفهم الاظهار وقص الشائب ونقف الابط وحلق الرأس والخروج من الخلاعة وغير ذلك مما في معناه الا ما خص

ومسلم وأبو داود في الخج والنسي
في الطهارة وابن ماجه في اللباس
واكل وجهه هو مولها (عن
عائشة رضي الله عنها) أنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يعجمه التمين) لانه كان يحب
الزئال الحسن اذا مصاب العين أهل
الجنة وزاد البخاري في الصلاة
من رواية شعبة ما استطاع فتمه
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع
مازم (في فعله) أى ال كونه
لابسا لنعلم أى الابتداء باليس
اليمين (وترجله) الابتداء بالمشق
الايمن في تسريح رأسه ولحيته
(و) في (طهوره) بضم الطاء لان
المراد تطهره وتفتح أى البسامة
بالشق الايمن في الغسل وباليمنى
في التدين والرجلين على اليسرى
وفي سنن أبي داود من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه مرفوعا اذا
توضأتم فايدوا بيمينكم فان قدم
اليسرى كره ووضوه صحيح واما
الكتمان والتدنان والاذنان
فيطهران دفعة واحدة (و) كذا
في البخاري من رواية أبي الوقت
بأثبات الواو وهو من عطف العام
على الخاص ولغيره باستطاعها
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم
يعجمه التمين (في شأنه كاه) وتنا كينة
الشأن بقوله كاه يدل على التعميم
فيدخل فيه نحو لبس الثوب
والسراويل والخلف ودخول
المسجد والصلاة على مينة الامام
ومينة المسجد والاكل والشرب

ونما استحب التيامر فيها منه من باب لازالة والقاعدة لكل ما كان من باب التكبير والتبرين فبالعين والافيه نيسار وحلق الرأس من باب التبرين لامن باب الارابة وقربت الابتداء به بهمين قول في التبريد حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه استياس ليس من الافعال المقصودة بل هي ام تروك وما غير مقصودة وهذا كله على تقدير ثبات الواو وماعلى استنابها فتوله في شأنه كاه متعلق بمحبته لا لتيين اى بهجه التبرين في شأنه كاه التبرين في تنعله الى آخره اى لا يترك ذلك سفر او لاحضرا ولا في قراغه ولا في شغل ولا في شغل وقد بسط القول في ذلك القسطاني في ارشاد اسارى وفي هذا الحديث الدلالة على شرف الميمين وهو سداسى الاسناد ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه رواية لابن عن الاب وقرينين من اتباع التابعين وآخرين من التابعين والتحديث والخبار والنعنة وانخرجه البخارى في الصلوات واللباس ومسلم في الطهارة وودود في اللباس والترمذى في آخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والزيادة وابن ماجه في الطهارة (عن أنس ابن مالك) الانصارى (روى الله عنه) انه قال رأيت (أى ابصرت) (رسول الله صلى الله عليه وآله (و- لم) خال انه قد (حانت) أى قربت (صلاة له صر) وهو بالزراة كما رواه قتادة عبد المؤلف سوق

الشرع ولا يمنعه فاجازته طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب وسنة متواترة ارجاع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختله واقبه فاجازته طائفة وقالوا الدعاء به والثناء من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون اكونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز ويسنح على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضى عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ولقول الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها انتهى والمثلة مدونة في علم الكلام فلا تطيل فيها المقال قوله بطر الحق هو دفعه ونكاهه ترفعا وتجبر فاه النووى وفي القاموس بطر الحق ان يتكبر عنده فلا يقبله قولا ونحوه الناس هو بغير مهمة مفتوحة وصاد مهملة قبلها مهم ساكنة وقال النووى في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم قال القاضى عياض لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخارى الا بالطاء ذكره ابوداود في مصنفه وذكره ابوسعيد الترمذى وغيره والغصص والغصص قال النووى بمعنى واحد وهو احتقار الناس والحديث يدل على ان التكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى اغاية ولهذا ورد التحديد بمقتضى ذرة وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلا اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر بل دخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل قال النووى وهذا التأويلان فيهما جاهد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن التكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يحمل على هذين التأويلين انخرجهما عن المطلوب بل الظاهر ما اختاره القاضى عياض وغيره من المحققين انه لا يدخله بدون مجازاة ان جازاه وقيل هذا جزاؤه لو جازاه وقيل لا يدخلهما مع المتقين أول وهلة ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الاحاديث التى وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة على هذا الى التأويل والحديث أيضا يدل على ان محبة لبس الثوب الحسن وان فعل الحسن وبخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شئ وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الهاوى ذكر ذلك ابن عسبد البر والقاضى عياض وقد جمع الحفاظ ابن بش كوال في اسمه أقوالا استوفاهما النووى في شرح مسلم (وعن مهمل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ترك ان يلبس صالح الشباب وهو يقدر عليه تواضعه الله عز وجل دعاه الله عز وجل على رؤوس الخلائق حتى يجيره في حال الايمان أيتمن شامروا واحمد والترمذى الحديث حسنه الترمذى وقدر واه من طريق عباس بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن معمر عن مهمل بن معاذ بن

بالمدنية (فالتمس) أي طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أي فلم يصبوا الماء (فأقروا)
 منبأ المفعول (رسول الله صلى

الله عليه) والهاء (وسلم يوضوء) بفتح
 الواو أي بألفه فيه ماء ليتوضأ به
 وفي رواية ابن المبارك بخار رجل
 بقدر فيه ماء يسير وروى
 المذهب أنه كان مقدار وضوء
 رجل واحد (فوضع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 في ذلك الاناء) الشريعة
 الكريمة (وأمر الناس أن) أي
 بأن (يتوضؤا) أي بالوضوء
 (منه) أي من ذلك الاناء (قال)
 أنس رضي الله عنه (فأرأيت) أر
 أبصرت (الماء) حال كونه
 (ينسج) أي يخرج (من تحت)
 وفي رواية ينور من بين
 (أصابعه) فتوضؤا (حتى توضؤا
 من عند آخرهم) أي توضؤا
 الناس حتى توضؤا الذين عند
 آخرهم وهو كناية عن جميعهم قاله
 الكرماني أي لم يبق منهم أحد
 والشخص الذي هو آخرهم
 داخل فيه هذا الخبر لأن
 السياق يقتضي العموم والمبالغة
 لأن عند هذا معنى في وحشي
 لتدريج ومن البيان وقيل حتى
 هنا عرف ابتداء ومن الأغاية
 واستنبط من هذا الحديث
 استحباب التماس الماء لمن كان
 على غير طهارة والرد على من
 أسكر المجزأة من الملاحظة وفيه
 اغتراف المتوضئ من الماء
 القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على أن الأمر بغسل اليدين قبل ادخالها

أنس الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الرحيم بن ميمون قال الناس
 ليس به بأس وضوءه ابن معين وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه ابن معين وفيه
 استحباب الزهد في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفعها لقصد التواضع ولا شك
 أن لبس ما فيه مجال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والتفليس والكبر
 وقد كان هديده صلى الله عليه وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يسر من
 اللباس الصوف تارة والقطن أخرى والكتان تارة وليس البرود الجانية والبرد
 الأخضر ولبس الجبة والقبا والقميص أن قال فالذين يمتنعون عما أباح الله من
 الملابس والمطاعم والمناكح تزهوا وتعبدا بآرائهم طائفة قايلاً لهم فلم يلبسوا إلا شرف
 الثياب ولم يأكلوا إلا أطيب وألين الطعام فلم يروا لبس الخشن ولا أكله تكبرا وتجبيرا
 وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف
 كانوا يكبرهون الشريطين من الثياب العالي والتخنض وفي السنن عن ابن عمر رفعه من
 لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة إلى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو اسحق الأصفهاني
 بأسند صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة
 صوف وازار صوف وعمامة صوف فاشتمأ عنه محمد وقال أظن أن أقواما يلبسون
 الصوف ويقولون قد لبسنا عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أنهم أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم قد لبس الكتان والصوف والقطن وسنة ثيبتنا أحق أن تتبع ومتصود
 ابن سيرين.. هذا أن قومًا يرون أن لبس الصوف داعم أفضل من غيره فيعتزونه
 ويمنعون أنفسهم من غيره وكذلك يتحرون زياد من اللباس ويتحرون رسوم
 وأوضاعا وهياكل يرون الخروج عنها منكرا وليس المنكر إلا التقيدها والمحافظة
 عليه وترك الخروج عنها والحاصل أن الأعمال بالنيات فليس المتخف من الثياب
 تواضعا وكسر السورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر أن لبس غالي الثياب
 من المقاصد الصالحة الموجبات للمثوبة من الله ولبس العالي من الثياب عند الأمن
 على النفس من التماس المشوب بنوع من التكبر قصد الوصول بذلك إلى غمام المطالب
 الدينية من أمر يعسوف أو نهى عن منكر عند من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيات كما
 هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لا شك أنه من الموجبات للأجر لكنه لا بد
 من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعا (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة رواه أحمد وأبو داود
 وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا النسائي ورجال أسناده ثقات رواه أبو داود عن شيخه
 محمد بن عيسى بن يحيى بن الطباع قال فيه أبو جاتم مبرزة له عدة مصنفات عن أبي عوانة
 الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقفى وقد أخرجه البزار في الأنبياء عن
 المهاجر بن عمرو والبساحي وقد أخرجه له ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا

وبقية هذه المباحث محلها
علامات النبوة قال ابن بطال
حديث نبي المائتهم جمع من
العصابة الا أنه لم يرو الا من
طريق أنس وذلك لطول عمره
واطلب الناس علو السنه كذا
قال وقد التقاضى عياض هذه
التصيرة واحد العدد الكثير من
الثقات عن الجهم الفير عن
الكافة متصلا عن جملة من
العبادة بل لم يؤثر عن أحد منهم
انكار ذلك فهو ملحق بالقطبي
من معجزاته انتهى فانظر كم بين
الكلامين من التفاوت وهذا
الحديث من الروايات ورجاله
ما ينفي مدني وبصري
وفيه الحديث والاخبار
والعنينة وأخرجه البخاري
في علامات النبوة وعرو حافظ
ابن حجر هذا الموضع هناك
نحو بابا فاعلم والترمذي
في المناقب وقال حسن صحيح
والنسائي في الطهارة وبالله
التوفيق (وعنه) أي عن أنس
رضي الله عنه (ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق
رأسه) لشريرة في حجة الوداع
أي أمر الخلق لحثه فأضاف
الفعل اليه مجازا واختلف
في الذي حاق فالصحيح انه معمر
ابن عبد الله كما ذكره البخاري

(١) قلت قد تقدم ان الامر
بغسل اليدين قبل ادخالها الاناء

من طريق محمد بن عيسى عن القاضي شريك عن عثمان بذلك الاسناد قوله من ليس
توب شهرة قال ابن الاثير الشهرة ظهور الشيء والمراد ان توبه يشتهر بين الناس لمخالفة
لونه لالوان ثيابهم فيرفع الناس اليه أبصارهم ويختال عليهم بالهيب والتكبر قوله
ألبسه الله تعالى توب منلة لفظ أبي داود توب بامثله والمراد بقوله توب منلة توب يوجب
ذاته يوم القيامة كما لبس في الدنيا ثوبا يعززه على الناس ويرفع به عليهم والمراد بقوله
منلة في ذلك الرواية انه منلة في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه لبس الشهرة
في الدنيا يعززه ويغتر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر به بذلته
واحتقاره بينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا
لتأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ تلمب فيه النار
والحديث يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث محتصا بنقيس
التياب بل قد يحصل ذلك لمن يلبس ثوبا يخالف لمبوس الناس من الفقراء ليراه الناس
فيستحبوا من لباسه ويعتقدوه قال ابن رسلان واذا كان اللبس اقصد الاشتهار في الناس
فلا فرق بين رفيع الثياب ووضعها والموافق لمبوس الناس والمخالف لان التحريم
يدور مع الاشتهار والمعتبر القصد وان لم يطابق لواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان
أحدثني في ازارى يسترخى الآن أتعاهد ذلك منه فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء
وراء الجمعة انه أن مسل وابن ماجه والترمذي لم يذكر واقصة أبي بكر قوله خيلاء فعلاه
ضم الخاء المجهمة بمدود والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتبخر والخيلاء كلها بمعنى
واحد يقال خل واختال اختيالا اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي
صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حقيقة في ادراك العين للمرق وهو هنا مجاز عن
الرحمة أي لا يرجه الله لا امتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من
نظر الى غيره وهو في حالة ممتنة رجه وقال في شرح الترمذي عبر عن المعنى الكائن عند
النظر بالنظر لان من نظر الى متواضع رجه ومن نظر الى متكبر ممتنه فالرحمة والمقت
متساويان من النظر والحديث يدل على تحريم جر الثوب خيلاء والمراد بجره هو جره على
وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما سئل من الكعبين من الازار
في النار كما سألني ظاهر الحديث ان الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في
قوله من جر من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف تصنع
النساء بذيلهن قال يرخينه شبرا فقات اذا تنكشفت أقدامهن قال فيرخينه ذراعا
لا يردن عليه أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد أجمع المسلمون على جواز الاسبال
للنساء كما شرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التقييد بقوله خيلاء يدل على فهمه
ان جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون اخلافا هذا الوعيد قال ابن عبيد البرفة فهمه ان

وتجه الله وقيل هو خراش بن أبيه والصحيح ان خراشا كان الخالق بالحديبية (كان أبو طلحة) زيد بن سهل بن الاسود الانصاري
 البخاري زوج أم سليم والدة أنس شهد المشاهد كلها المتوفى في سنة سبعين كابي هريرة (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه
 وآله وسلم وآخرجه أبو عوانة في صحيحه واغظله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلاق خلق رأسه ودفع الى أبي طلحة
 الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره ان يقسمه بين الناس ورؤاه مسلم أيضا باختلاف اللفظ واتحاد المعنى قال النووي
 فيه استحباب البداءة بالشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر آدم وبه
 قال الجمهور وهو الصحيح عندنا

الجارية الخيلاء لا يلحقه الوعيد الا أنه مذموم قال النووي انه مكروه وهذا نص
 الشافعي قال البري يطي في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها
 للخيلاء وغيرها خفيف اقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره انتهى قال ابن العربي
 لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجره خيلاء لان النهي قد تناوله لفظا
 ولا يجوز ان تناوله لفظا ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثله لان تلك العلة ليست
 في قائم ادعى غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة على تكبره انتهى وحاصله ان الاسبال يستلزم
 جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس ويدل على عدم اعتبار
 التقيد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن
 سليم من حديث طويل فيه وارفعا ازارك الى نصف الساق فان آيت فالى الكعبيين
 واياك واياك الازار فانها من الخيلاء وان الله لا يحب الخيلاء وما أخرجه الطبراني من
 حديث أبي امامة قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ خلقنا عمر بن
 زارة الانصاري في حلة ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى
 معها عمر فقال يا رسول الله اني أحس الساقين فقال يا عمر وان الله تعالى قد أحسن كل
 شيء خلقه يا عمر وان الله لا يحب المسبل والحديث رجاله ثقات وظاهره ان عمر لم يقصد
 الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره
 لست ممن يفعل ذلك خيلاء وهو نصريح بأن مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون
 للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله فانها من الخيلاء في حديث جابر بن سليم على
 انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل
 ذلك اختيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلاء أخذ بظاهر حديث جابر ترده الضرورة
 فان كل أحد يعلم ان من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطور الخيلاء به وانه
 ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره لما عرفت وبهذا يحصل الجمع بين
 الاحاديث وعدم اهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين
 رسالة طويلا يجرم فيها تعريض الاسبال مطلقا وأعظم ما نسب به حديث جابر وأما حديث

(١) وفيه التبرك بشعره صلى
 الله عليه وآله وسلم وفيه المواصلة
 بين الأصحاب في الطيبة والهدية
 قال في الفتح أقول وفيه ان
 المواصلة لا تستلزم المساواة وفيه
 تنبيه من يتولى التفرقة على
 غيره انتهى أقول واذا كان
 مطلق شعر آدم طاهرا فالله
 الذي يغسل به طاهر وقيل ان
 شعره صلى الله عليه وآله وسلم
 مكرم لا يقاس عليه غيره وأجيب
 بأن الخصوصية لا تثبت الابدال
 والاهل يسلم عدها وعورض بما
 يطول فيدفعني عبيدة السمانى
 التابعى الكوفي أحد الخضرين
 فقال لأن تكون عندي شعرة
 منه أحب الى من الدنيا وما فيها كذا
 في البخاري وهذا الحديث من
 الخامسة ورواه ما بين تيسرى
 ومدنى وكلهم أئمة أجلاء وفيه
 الاخبار والتحديث والعنفنة
 وأخرجه مسلم والترمذي
 والنسائي وابن ماجه وقال
 الترمذي حسن صحيح (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه) انه قال

٥٢ نيل ل
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نرب الكلب
 أى ولغ ولو ما ذرنا في اتخاذه بطرف لسانه (في) وفي رواية من (انه أحدكم فليغسله سبعاً) أى سبع مرات لغسله المقلقة
 وهذا الامر يقتضى القور لكن الله الجمهور على الاستصحاب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الا انه وقوله في انه أحدكم خرج
 (١) ولبعض العلماء في أحوال شعره ونقسهها وتبريكها رسالة سماها السيوف المرفقات على أهل الشعرات اه
 سيد على حسن خان

مخرج الغالب لا للقبض وخرج بقوله شرب وكذا أولغ ما إذا كان جامداً إلا أن الواجب حينئذ القاء ما أصابه الكلب بضمه ولا يجب غسل الأناة حينئذ إلا إذا أصابه فم الكلب مع الرطوبة فيجب غسل ما أصابه فقط سبغاً لأنه إذا كان حافيه جامداً لا يسمى أخذ الكلب منه شرباً ولا دلوغاً كما لا يخفى ولم يقع في رواية مالت الترتيب ولا ثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين والأضافة في قوله إذا حدكم ملغى اعتبارها لأن الظاهرة لا تتوقف على ملغى ومفهوم الشرط في قوله إذا أولغ يستتضي قصر الحكم على ذلك لكن إذا

٢١٠

أوقع مثلاً ويكون ذكر الولوج للغالب والقوى من جهة الدليل كما قاله النووي في شرح المذهب اختصاص الغسل سبعاً (١) بالولوج ولا يلحق بذلك بقية أعضائه كقدمه ورجله وفي الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محالها إلى ما يجاورها بشرط كونه مانعاً وعلى تعييس المانعات إذا وقع في جرمها نجاسة وعلى تعييس الأناة الذي يتصل بالمائع وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لأنه أمر بإزالة الماء لما وردت عليه النجاسة وهو حقيقة في إزاحة جمعه وأمر بغسله وحقيقته تتأقوى بما يسمى غسلاً ولو كان ما يفصل به أقل مما أريق وخالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية فأما المالكية فلم يقولوا باتباع أصلا مع إيجابهم التبييع لأن الترتيب لم يقع في رواية مالت كتابة لم قال المقر في منهم قد صنفه الأحاديث فالجواب منهم كيف لم يقولوا بها وأطال

أبي امامة فغاية ما قبله التصريح بأن الله لا يحب المسبل وحديث الباب مقيد بالخلاء وجعل المطاق على المقتضى واجب وأما كون الظاهر من عرواته لم يقصد الخلاء فاجتمع هذا الظاهر تعارض الأحاديث الصحيحة وسيأتي ذكر المقدار الذي يعد أسبالاً وذكر عموم الأسبال لجميع اللباس ومن الأحاديث الدالة على أن الأسبال من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قلت من هم يا رسول الله فقد خابوا وخسر وأقاعدها ثلاثاً قلت من هم خابوا وخسر وأقال المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب أو الفاجر وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال بينما رجل يصلي مسبلاً أزاره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال أنه صلى وهو مسبل أزاره وإن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل وفي أسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه وما أخرجه أبو داود من جلة حديث طويل وفيه قال للناس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنهم الرجل خزي الأسدي لولا طول جنته وأسبال أزاره (وعن ابن عمر عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأسبال في الأزار والقميص والعمامة من برشياً خيلاً ثم ينظر الله إليه يوم القيامة رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه) الحديث في أسناده عبد العزيز بن أبي رواد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة ما عرفته انتهى وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وقد أخرجه البخاري وقال النووي في شرح مسلم بعد أن ذكر هذا الحديث أن أسناده حسن والحديث يدل على عدم اختصاص الأسبال بالثوب والأزار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث قال ابن رسلان والطبراني والرداوي والشافعي قال ابن بطال وأسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة انتهى وأما المقدار الذي جرت به العادة فقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وتطويل أكام القميص تطويل الزائد على المعتاد من الأسبال وقد نقل القاضى عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد

القول في ذلك في الفتح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) (قال كانت الكلاب تقبل وتدبر) حال كونها (في المسجد) النبوى المدينى (في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله) (والمسلم) يكونوا يرشون نياماً من ذلك) بأناء وفي ذكر الكون عبادة ليست في حدته وكذلك في انظر الأرض حيث اختاره صلى الله عليه وآله (١) (قاعدة) وهذا هو المختار بولوعه وليس فيه ما يدل على نجاسة دانه كلها لما عظم ما ودما وشعره وعروها والحاف هذا بالقباس على الولوج بعيد جداً كذا في السيل اهـ سيد نور الحسن خان

الفعل لان الرشد ليس فيه جريان الماء بخلاف الفعل فانه يشترط فيه الجريان فنفى الرشد ابلغ من نفي الفعل واقطع شيئا ايضا عام لانه ~~مكررة~~ في سياق النفي وهذا كله للمبالغة في طهارة سورة اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان اعاب به يصل الى بعض اجزاء المسجد واجيب بان طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مستكول فيه واليقين لا يرتفع بل شك ثم ان دلالة لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد بالفعل من ولوغه وقد زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور في البخاري موصولا بصريح التصديت ٤١١ قبل قوله تقبل وتبول وبهذه

واوالعطف وكذا أخرجهما أبو داردم من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب ابن سعيد المذکور وروحه بتدفع فلا حجة فيه ان استدله على طهارة الكلاب للاتصاف على نجاسة بولها قاله ابن المنير ولكن يقدح في نقل الاتفاق القول بانهم اتوا كل حديث صحيح عن نقل عنه وان بول ما يؤكل لحمه طاهر وقال ابن المذر المراد انها كانت تبول خارج المسجد في مواطئها ثم تقبل وتدر في المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق قال ويعد أن تترك الكلاب تقبل في المسجد حتى تغمسه بالماء فيه والا قرب ان يكون ذلك في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير الى ذلك ما زاده الاسماعيل في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول باعلى صوته اجتنبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد

على المعتاد في اللباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطرامه تنق عليه ولا جمل ولا جمل من الكعبين من الازار في النار) قوله بطرامه تقدم ان البطر معناه في الخيل وفي القاموس البطر النشاط والاشروقة احتمل النعمة والدش والحيرة والطغيان وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما سئل من الكعبين الخ قال في الفتح ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز الرفع أي ما هو أسفل وهو أفعال تفضيل ويحتمل ان يكون فعلا ماضيا ويجوز ان تكون ما نكرة موصوفة بأسفل قال الخطابي يريد ان الموضع الذي يناله الازار من أسفل الكعبين في النار فكيف بالشوب عن بدن لا يسهو ومعناه ان الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة وحاصله انه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حصل فيه وتكون من بيانية ويحتمل ان تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء بما يؤل اليه أمره في الآخرة كقوله اني أرا في أعصر خرايعي عنيا فسماه بما يؤل اليه غالباً وقيل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الآخرة وقد أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزرة المسلم الى نصف الساق ولا يخرج ولا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وحديث الباب يدل على ان الاسبال المحرم انما يكون اذا جاوز الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتسار الخيل وعدمه

• (باب منى المرأة ان تلبس ما يحكى بدنهما وتشبه بالرجال) •

(عن أسامة بن زيد قال كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضية كثيفة كانت مما هدى له دحية الكلبي فكسوتها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالك لا تلبس القبطية فقالت يا رسول الله كسوتها امرأتى فقال مرها ان تبجلى تحتها غلالة فاني أخاف أن تهف بهم عظامها رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبخاري وابن سعد والرويانى والبارودي والطبراني والبيهقي والضياء في المختارة وقد

كثرت أمث في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشار الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يتدفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عاما في جميع الأزمنة لانه أمم مضاف اليه خصوص بمآقبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد وبهذا الحديث استدلل الحنفية على طهارة الارض اذا أصابتها نجاسة وجفت بالشمس والهوا وذهب اثرها وعليه يقول أبو داود حيث قال باب طهارة الارض اذا يئست ورجاله الستة ما بين بصري وابلى ومدني وفيه تابعي عن تابعي والقول والتحديث

الأمر بالغسل (١) وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأجل أنه مندرج تحت الغسل وهذا صريح الاستدلال به والحكمة في الأمر به قبل أن يجب الغسل أماله كون الجماع مظنة خروج المذي أو الماسة الموطوءة فدلالته على المطلوب من هذه الجزئية وهي وجوب الوضوء من الخارج المعتاد لأعلى الجزئية الأخيرة وهو عدم الوجوب في غير المندوخ وقد انعقد الإجماع على وجوب الغسل بعد أن كان في العصابة من لا يوجبها إلا بالانزال كالمذكورين. وموضع أصحاب الظاهر ورجال هذا الحديث أحد عشر رجلا مابين كوفي وبصري ٤١٣ ومحدثي وفهم ثلاثة من التابعين

وعما يبين بروي أحدهما عن الآخر والتحديث والنعنة والاختبار والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في الشهادة وكذا مسلم (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إلى رجل من الأنصار) هو عتيان بكسر العين ابن مالك الأنصاري كافي مسلم أو صالح الأنصاري فيما ذكره عبد الغني بن سعيد أو رافع بن خديج كالحكام ابن بشكوال ورجح في الفتح الأول وسلم مر على رجل فيصم على أذنه فإرسل إليه (لجأ ورأسه يقطر) أي ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغتسال واستناد القطر إلى الرأس مجاز فسال الوادي (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (لعلنا قد أجمعناك) عن فراغ حاجتك من الجماع (فقال) الرجل مقرر له (نعم) أجمعتني (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أجمعت بضم الهمزة وكسر الجيم وفي

عاريات من شكرها وقبل معناه تستعمل بعض بدنها وكشف بعضه أظهار الجمالها ونحوه وقبل تلبس ثوبا رقيقا يصف لونها بدنها قوله ما دلل أي عن طاعة الله وما يلزمه من حفظه عيالات أي يعلن غيرهن فعلم أن المذموم وقبل ما دلل بمشنيين متجذرات عيالات لا كفاهن وقبل ما دلل بمشطن مشط البغايا المميلات بمشطن غيرهن تلك المشطة قوله على رؤسهن أمثال أسمة البخت أي يكمن شعورهن وبه ظمنها بلق حمامة أو عصاة أو نحوها والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة والتاء المنسأة الإبل الخراسانية والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدنها وهو أحد التفاسير كما تقدم والاختبار بان من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجدر بريح الجنة مع أن ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما شتم عليه الحديث من صفات هذين الصنفين (وعن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي ولم يكلم عليه أبو داود ولا المتذري ورجال أسنده رجال الصحيح وأخرج أبو داود عن عائشة أنها قالت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء بالفساء وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة عن حديث ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي تمشي مشية لرجل فقال من هذه فقيل هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس من تشبه بالرجال من النساء قوله لبس المرأة ولبس الرجل رواية أبي داود لبسة في الموضعين والحديث يدل على محرم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء لأن اللعن لا يكون إلا على فعل محرم واليه ذهب الجمهور وقال الشافعي في الام أنه لا يحرم زى النساء على الرجل وانما يكره فكذا عكسه انتهى وهذه الأحاديث ترد عليه ولهذا قال النووي في الروضة والصواب أن تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المترجلات

رواية الشافعي في مجلت بضم العين وكسر الجيم الخفيفة وفي رواية كذلك مع التشديد (أو حطت) وفي رواية أخرى حطت وكذا مسلم وفي رواية أخرى لم ينزل استعارة من قحوط المطر وهو المحبوس (فعليك الوضوء) وأولئك من (١) وعما يؤيد ذلك حديث أبي بن كعب قال إن الفتيان التي كانوا يقولون الما من الما رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها في أول الإسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها كذا في الروضة الندي في شرح الدرر البهية اه

السيد نور الحسن خان

الراوى اولتنويع الحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان عدم الانزال باهر خارج من ذات الشخص أو من ذاته لا فرق بينهما فى إيجاب الوضوء لا الفسل لكنه منسوخ وقد أجمعت الأئمة الآن على وجوب الفسل بالجماع وإن لم يكن معه انزال وهو مروي عن عائشة وأبي بكر وعمر وإتته وعلى وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنخعي والثوري وفى الحديث جواز الاخذ بالقرائن وفيه إيجاب الدوام على الطهارة ٤١٤ لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر عليه تأخير اجابته (عن المغيرة)

بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود
الثقة العاصبي الكوفي اسلم
قبل الحديث وروى امرأة الكوفة
توفى سنة خمسين على الصحيح له فى
البخارى احد عشر حديثا (رضي
الله عنه انه) أى المغيرة (كان مع
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم فى سفر وانه ذهب لحاجة له
وأدى عروفة معنى كلام ابيه
بعبارة نفسه والافكان السياق
يقضى ان يقول قال أبى كنت
وكذا قوله (وان مغيرة جعن)
أى طفق (بصب الماء عليه وهو
يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أى
بغسل ما مضى على الأصل (ومسح
برأسه) أى الاصاق (ومسح
على الخفين) أعاد لفظ مسح دون
غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح
بمختلف الغسل فانه تمكيد
لسابق واستدل بهذا الحديث
البخارى على الاستعانة فى الوضوء
لكن من يدعى ان الكراهة
مختصة بغير المشقة أو الاحتياج
فى الجملة لا يستدل عليه بحديث
اسامة لانه كان فى السفر وكذا

آخر جوهن من يوتكم وأنخرج أبوداود من حديث أبى هريرة قال أتى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بمخض قد خضب يديه ورجليه بالخناء فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بال هذا فقالوا تشبه بالنساء فأمر به فنقى الى النقيع قيل يا رسول الله
الانقله قال أتى نبيت ان أقتل المسكين وروى البيهقي ان أبابكر أخرجه مخنثا وأخرج
عمر واحدا

• (باب التيامن فى اللبس وما يقوله من استجدقوا باسماء) •

(عن أبى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لبس قميصا بدأ بجماعته وعن أبى
سعد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استجدقوا باسماء باسماءهم أو
قصاصا أو رداء ثم يقول اللهم لا اله الا انت كوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ
بك من شره وشر ما صنع له رواهما الترمذى) الحديث الاول أخرجه أيضا النسائي وذكره
الحافظ فى التلخيص وسكت عنه وشبه له حديث اذا توضأتم واذا لبستم فابدؤا بجماعتم
أخرج ابن حبان والبيهقي والطبرانى قال ابن دقيق العيد هو حقيق بان يصح وبشبه له
أيضا حديث عائشة المتفق عليه بلانظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه
التيامن فى تنعله وترجله ولا يظهره وفى شأنه كله وهو يدل على مشروعية الابتداء
فى لبس القميص بالميامن وكذلك لبس غيره لعموم الاحاديث الدالة على مشروعية
تقديم الميامن والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائي وأبوداود وحسنه الترمذى قوله
بسم الله قال ابن رسلان فى شرح السنن البداء بسم الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ
فى ذكر النعمة واظهارها فان فيه ذكر الثوب مرتين مرة ذكره ظاهرا ومرة ذكره
مضمرا قوله أسألك خيره هكذا لفظ الترمذى ولفظ أبى داود أسألك من خيره بز ياد من
ولفظ الترمذى أعم وأجمع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عليك بالجوامع
الكوامل اللهم أنى أسألك الخير كله ولفظ أبى داود أنسب لما فيه من المطابقة لقوله
فى آخر الحديث وأعوذ بك من شره قوله وخير ما صنع له هو استعماله فى طاعة الله تعالى
وعبادته ليكون عون له عليه أقوله وشر ما صنع له هو استعماله فى معصية الله ومخالفته

حديث المغيرة ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والاحضار للماء
بجماع الاعانة فاما الصب فهو خلاف الاولى لانه ترفه لا يلبق بالمعبد وعروض بانه اذا فعله الشارع لا يكون خلاف
الاولى والجواب انه قد يقع له ايهان الجواز فلا يكون فى حقه خلاف الاولى بخلافنا وقبل مكرمه والاولى واما الاستعانة
فى غسل الاعضاء فمكرمة قطعها الاحتياج واما احضار الماء فلا كراهة فيه اصلا قال الحافظ ابن حجر مكن الافضل
خلافه وقال الجلال الحنفي ولا يقال انها خلاف الاولى هذا الحديث من الهماسيات ورواهما بين يدي واسيطر

أمره والحديث يدل على استحباب • ما الله تعالى عنه • لبس الثوب الجديد وقد أخرج

الحاكم في المستدرک عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما اشترى عبد ثوبا بدينار أو بنصف دينار

فحمد الله الالم يبلغ ركبتيه حتى يغفر الله له

وقال حديث لا أعلم في أسناده

أحد إذ ذكر يجرح

واقه أعلم

تم

• (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله أبواب اجتناب النجاسات) •

وروي فيهم لائمة من التابعين
والحديث والاختبار والفتنة
وأخرجه البخاري أيضا في
الطهارة والجمع ومسلم فيه أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم
 * ترجمة مؤلف نبيل الاوطار من كتابه البدر الطالع
 بخاسن من بعد القرن السابع *

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم المصنعاني مؤلف هذا الكتاب قد برزت عادة
 كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يترجوا لانفسهم في مصنفاتهم
 التاريخية فاقصد في المصنف غير الله لهم وقد تقدم تمام نسبة الى آدم عليه السلام
 في ترجمة والده رحمه الله تعالى * ولده حسبا ووجه بخطه في وسطهم اثنان الثامن
 والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٢ وتوفي رحمه الله تعالى ورضي عنه ليلة
 الاربعاء السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ بحمل سلفه
 المتقدم ذكره في ترجمة والده وهو هجرة تشوكان وكان اذ ذاك قد اتقل والده الى صنعاء
 واستوطنها ولكن خرج الى وطنه في أيام الخريف فولد له صاحب الترجمة هنالك ونشأ
 بصنعاء فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وحققه على الفقيه حسن بن عبد الله الهبل
 وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء ثم حفظ الازهار للامام المهدي ومختصر
 الفرائض للعصيفري والمهجة للعريزي والكافية والشافعية لابن الحاجب والتمهيد
 للتفتازاني والتلخيص للقرطبي والغاية لابن الاسام وبعض مختصر المنتهى لابن
 الحاجب ومنظومة الجزري ومنظومة الجوزاني في العروض وآداب البحث للضمد
 ورسالة الوضع له ايضا وكان حفظه لبعض هذه المختصرات قبل الشروع في الطلب
 وبعضها بعد ذلك ثم قبل شرح وعنه في الطاب كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التاريخ
 ومجاميع الادب من أيام كونه في المكتبة فطالع كتب عدة ومجاميع كثيرة ثم شرع في
 الطلب فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الازهار وشرح الناطري لمختصر
 العصيفري وقرأ في شرح الازهار ايضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم
 المدائني والعلامة أحمد بن عامر الحدادي والعلامة أحمد بن محمد الخرازي وبه انتفع في
 النسخ وعليه فخرج وطالت ملازمته له نحو ثلاث عشرة سنة ذكر وعليه قراءة شرح
 الازهار وحواشيه وقرأ عليه بيان ابن مظفر وشرح الناطري وحواشيه وفي أيام
 قراءته في القرو ع شرع في قراءة الحقوققرأ المهجة وشرحها على السيد العلامة اسمعيل
 ابن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن الامام القاسم بن محمد وقواعد الاعراب وشرحها
 للاذهرى والحواشي جميعا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي وشرح السيد المنقبي
 على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والعلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي
 وأكمله من أوله الى آخره على كل واحد منهم ما وقرأ شرح الخبيص على الكافية
 وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي من أوله الى آخره وكذلك قرأه من
 أوله الى آخره على شيخنا العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح الجامعي على
 الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

ابن الامام المتوكل - على الله اسمعيل من اوله الى آخره. وقرأ شرح الرضى على الكافية على
العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وبقى منه بقية يسيرة وقرأ شرح السافية للطف الله
الغياث جميعا على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح ايساغوجي للقاضي
زكريا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي جميعا وشرح التهذيب لشيخنا
ولليزدي على شيخه العلامة القاسم بن يحيى الخولاني من اولهما الى آخرهما وشرح
الشمسية للقطيب وحاشيته للشريف على شيخه العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي
واقصر على البعض من ذلك وشرح التلخيص المختصر للسعد وحاشيته للطف الله
الغياث على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني جميعا ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة
على بن هادي عرهب والشرح المطول للسعد التتقازني أيضا وحاشيته للشايبي
والشريف اما المطول فجميعه وكذلك حاشية الشايبي واما حاشية الشريف فتدعو
اليه الحاجة وقرأ الكافي وشرحه لابن اقامان على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي
جميعا وشرح العاوية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وحاشيته لسيلان وشرح
العضد على المختصر وحاشيته للسعد وما تدعو اليه الحاجة من سائر الحواشي وكذلك
على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وشرح جمع الجوامع للمصلي وحاشيته لابن أبي
شريف على شيخه السيد الامام عبد القادر بن أحمد وكذلك شرح القزويني للقرطبي
وشرح المواقف للعضدية للشريف واقصر على البعض من ذلك وقرأ شرح الجزرية
على العلامة هادي بن حسين انقاري وقرأ جميع شفاء الامير الحسين على العلامة
عبد الله بن اسمعيل النهمي وجمع أوائله على العلامة عبد الرحمن بن حسن الاكوع وقرأ
في الجواهر الزخار وحاشيته وتخصيصه وضوء النهار على شرح الازهار على الشيخ
السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولا يكمل الا وقرأ الكشاف وحاشيته للسعد وبعد
انقطاعها حاشيته للمراج مع مراجعة غير ذلك من الحواشي على شيخه العلامة الحسن
ابن اسمعيل المغربي وتم ذلك الا فتاوى ميرافي آخر الثالث الاوسط وجمع البخاري من اوله
الى آخره على السيد العلامة على بن ابراهيم بن أحمد بن عامر وجمع صحيح مسلم جميعا وفتح
الترمذي جميعا وبعض موطا مالك وبعض شفاء القاضي عياض على السيد العلامة
عبد القادر بن أحمد وكذلك جمع منه بعض جامع الاصول وبعض مسند القسافي وبعض
مسند ابن ماجه وجمع جميع مسند أبي داود وتخصيصها للمنذري وبعض المعالم للخطابي
وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وكذلك بعض المنتقى
لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وكذلك جمع شرح بلوغ المرام على
العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وقات بعض من اوله وكذلك جمع على العلامة
عبد القادر بن أحمد بعض فتح الباري وعلى الحسن بن اسمعيل بعض شرح مسند لم للتووي
وبعض شرح العمدة على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والتتبع في علوم الحديث
على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي والتتبع وشرحه على العلامة القاسم بن يحيى
و بعض آفة الزين العراقي وشرحه على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وجميع

منظومة الجزار وجميع شروحها في العروض على شئنة المذكور وشرح آداب
 البحث وحواشيه على العلامة القاسم بن يحيى النولاني والخالدي في القرائن والضرب
 والنوايا والمساحة وطرقة ابن الهائم في المناخضة على السيد العارف يحيى بن محمد
 الحوفي وبعض مصاحح الجوهرى وبعض القاموس على السيد العلامة عبد القادر
 ابن أحمد مع مؤلفه الذي سماه فلك القاموس هذا ما أمكن سرده من مجموعات صاحب
 الترجمة ومقرراته وله غير ذلك من المجموعات وأما ما يجوز زله وروايته بما معه من
 الاجازات فلا يدخل تحت الحصر كما يحكى جموع أئنيده وكادت قرائنه لما تقدم ذكره
 في صنعاء اليمن ولم ير حل لا عذار أحدها عدم الاذن من الوالدين وقد درس في جميع
 ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكرر أخذهم عنه في كل كتاب من تلك الكتب
 وكثيرا ما كان يقرأ على مشايخه فاذا فرغ من كتاب قرائنه أخذ عنه تلامذته بل ربما
 اجتمعوا على الاخذ عنه قبل ان يفرغ من قرائنه الكتاب على شيخه وكان تبلغ دروسه
 في اليوم واليلة الى نحو ثلاثة عشر درسا منها ما يأخذ عن مشايخه ومنها ما يأخذ عنه
 تلامذته واستمر على ذلك مدة حتى لم يبق عنده أحد من شيوخه مالم يكن من جملة ما قد
 قرأه صاحب الترجمة بل انفراد بمقرراته بالنسبة الى كل واحد منهم على انفراد الاشياء
 العلامة عبد القادر بن أحمد فاته مات ولم يكن قد استوفى ما عنده ثم ان صاحب الترجمة
 فرغ من نفسه لا فائدة الطلبة فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس
 في فنون متعددة واجتمع منها في بعض الاوقات التفسير والحديث والاصول والنحو
 والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتفهيم والجدل والعروض وكان في أيام قرائنه
 على الشيوخ واقرائنه تلامذته يفتي أهل مدينة صنعاء بل ومن بغداد ايها بل ترد عليه
 الفتاوى من الديار الناصية وشيوخه اذ ذاك احياء وكادت الفتيا تدور عليه من
 عوام الناس وخوادمهم واستمر يفتي من نحو العشرين من هم رفعا بعد ذلك وكان
 لا يأخذ على الفتيا شيئا تنزهها فاذا عوتب في ذلك قال أنا أخذت العلم بلا عن فإريد
 اتفاقه كذلك وأخذ عنه الطلبة كتبا غير الكتب المتقدمة مما لا طريق له فيها الا
 الاجازة وهي كثيرة جدا في فنون عدة بل أخذوا عنه في فنون دقيقة لم يقرأ في شيء منها
 كعلم الحكمة التي منها علم الرياض والطبيعي والالهى وكعلم الهيئة وعلم المناظرة وعلم
 الوضع وصنف تصانيف مطولات ومختصرات فمنها شرح المفتي كان تبيينه في أربع
 مجلدات كبار أشده الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد
 والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وعرض عليه ما به ضامنه وما ناقبل تمامه ومنها
 حاشية شفاء الاوام في مجلد وهذا الكتاب في مجلد ومنها الدرر البهية وشرحها الدرر
 المضية في مجلد والفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة في مجلد وسياقى في آخر
 الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات الجارلان تحرير هذه الترجمة كان قبل تاليفها ومن
 المختصرات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جعله كالمجمل لشيخه
 وتلامذته وقد ذكرنا كبارهم فيما تقدم وراى من هذا الكتاب وبغية الارب من مغنى

اللايب نظم ذ كرفيه امامتس الحاجة اليه وشرحها ونظم كذاية المنحفظ ولم يبيض وكان
نظمه لها نين المنظومتين في أوائل أيام طابعه والمختصر البديع في الخلق الوسيط
ذ كرفيه خاق السماء والأرض والملائكة والجن والانس وسر غالب ما ورد في ذلك من
الآيات والاحاديث وتكلم على اقسام في مجلد لطيف ولكنه لم يبيضه والمختصر الكافي
من الجواب الشافي وطيب النشر في جواب المسائل العشر وعقود الزبرجد في
جيد مسائل علامة نهدوا الصور الهندية المسئلة على الرياض الندية ورسالة في
احكام الاستجمار ورسالة في احكام النفاس ورسالة في كون تطهير الثياب والبدن
من شرائط الصلاة أم لا ورسالة في الكلام على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في الصلاة ورسالة في صلاة التوبة والتول الصادق في مائة الناسق ورسالة
 في أسباب بحد السهم وتنظيف لسمع بإبطال أدلة الجمع والرسالة المكمل في أدلة
 اليسعة واطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من لاختلال
 ورسالة في وجوب الصوم على من لم يفطر اذا وقع الاشهاد بدخول رمضان في النهار
 ورسالة في جواب من يشر العبادة مع مشقة ورسالة في كون أجزاء الحج من التلث ورسالة
 في كون الخلع طلاقا أو فسخا ورسالة في حكم الطلاق ثلاثا ورسالة في الطلاق البديعي
 ورسالة في تنقية المطائنة ورسالة في كون رضاع الكبير يقتضي التحريم بعذر وفيما
 يقتضي التحريم من الرضاع ورسالة فيمن حلف ليقضي دينه غدا ارشاه الله تعالى
 ورسالة في بيع الشيء قبل قبضه وتبنيه مذوى لحجا في حكم بيع الرجا وثقنا المال في
 حكم زيادة ائمن لاجل الاجل ورسالة في اهبه لبعض الاولاد ورسالة في جواز استناد
 الحاكم في حكمه الى تقرير العدول وانتول المهر في حكمه لبس المعصفر وسائر
 أنواع الاحمر والبحث المسن عن تحريم كل مسكر ومفتة ورسالة في الوصية بالثلث
 ضمرا ورسالة في القيام باصل الجرد التظيم ورسالة في احكام لبس الحرير ورسالة
 في حكم الخبارة واتحاف المهرة بالكلام على بيت لاعدوى ولا طيرة ورسالة في حكم
 بيع الماء ورسالة في حكم صبيان الذين اذا مات أبواهم ورسالة في مسائل من السيد
 العلامة على بن اسمعيل ورسالة في حكم طلاق المكره وابطال دعوى اذ جاع على
 تحريم مطلق السماع ورسالة في حكم الجهر بالذكر وعقود الجمان في شأن حدود
 البلدان وما يتعلق به من الضمان ورسالة على مسائل لبعض علماء الخجاز ورسالة في
 الكوف هل لا يكون الا في وقت معين على التقطع أم ذلك يتخلف وزهر القسرين النافع
 بقضائل المعمرين وحل الاشكال في اجبار اليهود على التقاط الازيال والابطال
 لدعوى الاختلال في حل الاشكال وتقويق النبال الى ارسال المقال ورسالة في
 مسائل وقع الاختلاف فيها بين أهل كوكبان ورسالة في حقوق ثواب القرعة من الاحياء
 الى الاموات والتشكيك عن التشكيك لم يقودا تشكيك وارشاد الغبي الى
 مذهب أهل البيت في محب النبي ورفع الجناح عن نال المباح والبعية في مسألة
 الرقية ورسالة في حكم المولا والتول المقبول في رد خير المجهول من غير صحابة الرسول

وامنية المنشوق الى تحقيق حكم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق العيد
في الاطلاق والتقييد والصوارم الممداد القاطعة لاثم مقالات أرباب الاتحاد
والبحث المسلم بقوله تعالى الأمن ظلم وجواب السائل عن تفسيره - دير القصر منازل
وويل الفحامة في نفسه - ويواجه الذين اتبعوه في فوق الذين كفروا الى يوم القيامة
وتحرير الدلائل فيما يصح بين الامام والمؤمن من الارتفاع والانخفاض واليه - د
والخائل وقح القدير في الفرق بين المذرة والتعذير والتخالف الا كابر باسناد الدفاتر
وتنبه المشتبهات الاعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ورفع الخصام في
الحكم بالعلم من الحكم والدر النضيد في اخلاص التوحيد وايضاح الدلالات على
احكام الخيارات ودفع الاعتراضات على ايضاح الدلالات والتوضيح في تواتر ما جاء
في المنتظر والرجال والمسيح والاصحاح الوضيفة في الكلام على حديث حب الدنيا رأس
كل خطيئة واشراق الزهرين في شأن الحكم اذا تخلف عن الوعد أحد الخصمين
واقول الجاني في ليس النساء للعلي والاصحاح البديعة في وجوب الاجابة الى
حكم الشريعة والقول المفيد في حكم التقليد والوثني المرقوم في تحريم حلية
الذهب على العموم وارشاد السائل الى دلائل المسائل وكشف الرين عن حديث
ذي اليمين وهداية القاضي الى نجوم الاراضي وايضاح القول في اثبات القول
والامعة في الاعتقاد بادر الزكوة من الجمعة وأدب الطلب ومنتهى الارب وقد
تعقب هذه المصنفات مصنفات كثيرة يطول تعدادها وهو الا ان يجمع تفسير الكتاب
الله جامع بين الدراية والرواية ويرجو الله ان يعين على تمامه بحمده وفضله ثم من الله وله
الحمد بقامه في أربعة مجلدات كبار وشرع في كتاب في أصول الفقه سماه ارشاد ليعول
الى تحقيق الحق من علم الاصول وهو الا ان في عمله أعانه الله على تمامه ثم تم ذلك بحمد
الله في مجلد وقد جمع من رسائله ثلاثة مجلدات كبار ثم لحق به ذلك قدر مجلد ثم مجلد
خامس وسعى الجميع الفتح الرباني في فتاوى محمد الشوكاني وجميع ذلك رسائل
مستقلة وابحاث مطولة وأما الفتاوى المختصرة فلا تنحصر أبداً وهو الا ان يشتغل
بتصنيف الحاشية التي جعلها على الازهار وسماها السيل الجرار المتدفق على حدائق
الازهار وهي مستقلة على تقرير ما دل عليه الدليل ودفع ما خالفه والتعرض لما ينبغي
التعرض له أو الاعتراض عليه من شرح الجلال وحاشيته وهذا الكتاب ان أعان الله
على تمامه فسيعرف قدره من يعترف بالفضائل ولا يجحد ما وهب الله لعباده من الخير ثم
ثم هذا الكتاب بمعونة الله وألف بعده شرح عدة الحصن الحصين وتم ذلك والله الحمد وألف
أيضا قطر الولي على أحاديث الولي في مجلد صغير وألف أيضا نثر الجوهر على حديث
أبي ذر في كرايس وألف أيضا در السحابة في مناقب القرابة والعصابة في مجلد وقد
أخذ عنه أهل العلم كثيرا من مصنفاته كلها الا النادر وكتبوها في بعضها - مع طائفة
بعد طائفة وطلبة بعد طلبة وصارت في جميع المدارس العلمية بل انتشرت الى الحرمين
ومصر والشام والى الهند وشراد الطالبون لها من أهل الديار القاصية بابلغ الاغنان

وهذا من التمدد بشفعة الله عز وجل وأما شفعة ربك فحدث فليس هذا الامن تفضل
 الرب عز وجل على عبده هذا الحقير وأنا عند نفسي استب يا اهل لبعض ذلك ولعلكن
 التفصلات الربانية تطلق العاجز بالقادر وفضل الله عز وجل واسع وعطاؤه جود وكان
 جميع ما تقدم من القراءة على شيوخه في تلك الفنون وقراءة تلامذته لها عليه مع غيرها
 وتصنيف بعض ما تقدم تحريره قبل ان يبلغ صاحب الترجمة أو بعين سنة بل درس في شرحه
 للمنتقى قبل ذلك وترك التعليل واجتهد رأيه اجتهاد اطاقه غير مبدؤ وهو قبل الثلاثين
 وكان منجمه ما عن بني الدنيا لم يقف باب أمير ولا قاض ولا صاحب أحد من اهل الدنيا
 ولا خضع لمطالب من مطالبها بل كان مشتغلا في جميع أوقاته بالعلم درساً وتدریسا وافتاء
 وتصنيفاً عاش في كنف والده رحمه الله تعالى راغبا في محبة الساسة أهل العلم والادب
 وملاقاتهم والاستفادة منهم واقادتهم وربما قال الشعر اذا دعت لذلك حاجة بكواب
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال أو مطارحة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه
 من الاشعار في كتابه وما كتب به اليه في نحو مجلد واحد وابتلى بالقضاء في مدينة صنعاء بعد
 موت من كان متوليا بالقضاء الا كبر بها وقد تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الامام
 المنصور حفظه الله في حرف العين وهو حال تحريره هذه الاحرف مستقر على ذلك ولم يدع
 الاشتغال بالعلم وان كان اشتغاله الآن بالنسبة الى ما كان عليه ليس شيا أو كان دخوله
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الآن يسأل الله الذي لا اله الا هو الخليم
 الكريم وب العرش العظيم أن يحسن ختامه وينيله من خيرى الدارين مرامه
 ويسدده في أقواله وأفعاله وينزع حب الدنيا من قلبه حتى يتطرق الى الحقيقة فيمقوز
 بفيل دقائق الطريقة اللهم اجذبني الى جنابك الى جذبتي يعصى عندها من سكر غروره
 واقطع له دخلة تخلص به عن عجايب المظلم الى مآرف الحقيقة ولا تخرجه من هذه الدار
 الابعد ان يسبح في بحار حبك ويغسل ادران قلبه بمياه قربك فانت اذا شئت جعلت
 المرید مرادا

اذا كان هذا الدمع يحرق صباية • على غير ليلى فهو دمع مضيع
 ولست أقول كما قال من قال

وكيف ترى ليلى بعين ترى بها • سواها وما طهرتهم بالمدامع
 وتلاذمتها بالحديث وقد جرى • حديث سواها في خروق المسامع

بل أقول كما قال الآخر

الا ان وادي الجزع أضفى قرايه • من المسك كانوا وأعواده رندا
 وما ذاك الا ان هذا عشية • تمست وجرت في جواتبه بردا

(وأقول)

أما راض بما قضى • واقف تحت حكمه
 سائل ان أفوز بالسفير من حسن خلقه

وما أحسن قول من قال

العشوي يرحى من بني آدم * فكيف لا يرحى من الرب

(وأقول مجيزاً لهذا البيت)

فانه أراقبني منهم * حسبي به حسبي به حسبي

تحت الترجمة وطابت باليتها ازدادت

قال المؤلف رضي الله تعالى عنه في كتابه البدر الطالع عند ذكر ترجمة والده بعد ان ساق
نسبه من والده الى يعرب بن قحطان ومنه الى آدم عليه السلام وعرف أي والده في
صنعه بالشوكا نسبة الى شوكا وهي قرية من قرى السهامية إحدى قبائل خولان
بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكا قال في
القاموس وشوكا موضع بالبحرين وحسن باليمن وبصرة بين سرخس وایيوردمنه
عتيق بن محمد بن عيسى وأخوه أبو العلاء عيسى بن محمد الشوكاني اه وهو الحصن
الذي ذكره فان هذا الذي ينسب اليها صاحب الترجمة من أعظم الحسنون باليمن وقال
الخطيب في كتابه الذي سماه الاكتساب في الانساب في حرف الشين المجهمة ما لفظه
الشوكاني بفتح اوله وسكون ثانيه وكافي بعدها الف ونون نسبة الى بلدة من ناحية
جازان بين سرخس وایيوردمنها أبو العلاء عيسى بن محمد بن عيسى الشوكاني كان شيخا
عالمًا اه وتم موضع باليمن آخر يقال له شوكا بقرب مدينة ذمار وسمعت من بعض
الثقات ان تم موضعاً ثالثاً لادوادة يقال له شوكا فان لم يكن أحد المجلين حصناً
كان مراد صاحب القاموس هو المحمل الذي ينسب اليه صاحب الترجمة وان كانا
حسينين أو أحدهما لم يحسن الجزم بان مراده أحدهما دون الآخر وفي سيرة الامام
الهادي يحيى بن الحسين انه نزل بمحل يقال له شوكا من بلاد فجران وهذا يفيد ان باليمن
أربعة مواضع يسمى كل واحد منها شوكا ونسبة صاحب الترجمة الى شوكا ليست
حقيقية لان وطنه وطن سلفه وقرابته بمكان عدني شوكانيه وبينها جبل كبير
متايل يقال له الهجرة ويقال له هجرة شوكا فن هذه الحقيقة كان انتساب أهله الى
شوكا وهذه الهجرة معمورة باهل النضال والصلاح والدين من قديم الزمان لا يخلو
وجود عالم منهم في كل زمن ولكنه يكون تارة في بعض البطون وتارة في بطن آخر ولهم
هذه سلف الأئمة جلالة عظيمة وفيهم رؤساء كبار ناصرو الأئمة ولا سيما في حروب الأتراك
فان لهم في ذلك السد البيضاء وكان فيهم اذذاك علماء وفهلاء يعرفون في سائر البلاد
الولائية بالقضاة وكانوا يفرقون في القبائل ويدعونهم الى الجهاد ويحثونهم على
حرب الأتراك وكان من بعض صنعاء من الأتراك يغزون الى هذا المثل غزوة بعد غزوة
ويحربون فيه البيوت ويهددون الى صنعاء وغزوهم في بعض السنين في يوم عيد تركوهم
حتى اجتمعوا في المصيدة العديدة لم يشعروا الا وجنود الأتراك قائمون على أبوابه
فدناوهم فقتل منهم جماعة وفر آخرون وأسرا الأتراك أكابرهم ودخلوا بهم الى صنعاء اه
هذا ما يتعلق بالنسب شوكا كان من صنعاء من ترجمة والده

وقد ترجمه أيضا المتكلم يفراندا البيان والمعاني العلامة حسين بن
 محمد بن السبي الانصاري المعاني فقال
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (ترجمة الامام الحافظ الرباني القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعاني المعاني) *

هو الامام العلامة الرباني والسبيل الطالع من القطر المعاني امام الاثنية ومنق
 الامة ببحر العلوم وشمس القهوم سنده المجتهدين الحقاظ فارس المعاني والالفاظ
 فريد العصر فادرة الدهر شيخ الاسلام وقدة الانام علامة الزمان ترجمان الحديث
 والقرآن علم الزهاد أوجد العباد قاصع المبتدعين آخر المجتهدين رأس الموحدين
 تاج المتبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق الى مثلها قاضي قضاة أهل السنة
 والجماعة شيخ الرواية والسماحة عالي الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر
 الانجاد المطلع على حقائق الشريعة ومواردها العارف بفواضلها ومقاصدها قال
 تليذه القاضي العلامة عبد الرحمن بن احمد البهكلي في كتابه فتح العود في أيام الشریف
 جود كان مولد شيخنا العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة
 سنة اثنتين وسبعين بعد المائة والالف كما أخبرني بذلك في بلدته هجرة شوكان ونشأ على
 العقاف والطهارة وما زال يجمع النشأت ويحضر المكرامات له قراءة على والده
 ولازم امام الفروع في زمانه القاضي العلامة أحمد بن محمد الحراري واستفح به في الفقه
 وأخذ النحو والصرف عن السيد العلامة اسمعيل بن حسن والعلامة عبد الله بن
 اسمعيل التهمي والعلامة القاسم بن محمد الخولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصليين
 عن العلامة حسن بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي عريب ولازم في كثير من
 العلوم محمد زمانه علامة أوانه السيد الامام المحدث الهمام عبد القادر بن
 أحمد الحسني الكوكاني وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر
 وغير ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف
 وافق على تحقيقه الخائف والمؤلف وصار مشارا اليه في علوم الحديث بالذنان
 والجل في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان له المؤلفات في أغلب العلوم منها كتاب
 نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار لجلد الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار
 لم تكمل عين الزمان بمثله في التحقيق أعطى فيه المسائل حقه في كل بحث على طريق
 الانصاف وعدم التقيد بذهب الاسلاف وتناقله عنه مشايخه فن دونهم وطار
 في الآفاق في حياته وقرئ عليه مرارا واستفح به العلماء وكان يقول انه لم يرض عن شيء
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من التحرير البليغ وكان تالينه في أيام مشايخه فنبهوه
 على مواضع منه حتى تحروله التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين فني الرواية
 والرواية من التفسير وله مختصر في الفقه على مقتضى الدليل سماه الدرر البهية وشرحه
 شرحا فافهما سماه الدرر البهية المفضية أو رد فقه الادلة التي في علمها ذلك المؤلف وله ويل
 القسام حاشية على شفاء الآلام للامام حسين بن محمد الامام وله در السهابة في
 مناقب القرابة والعصابة وله الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة وارشاد

في القاموس
 ويذكر
 وبالكسر
 وبما هي

(قوله المغربي)
 قرى صنعاء
 لا الى المغرب
 فانهم كاتبه

الفصول الى تحقيق الحق من علم الاصول يعز نظيره في جمعه وترصيقه في مجلد كبير
 والسيل الجرار المتدفق على - دائق الازهار كان تاليقه في آخر مدته ولم يؤلف بعده
 شيئا فمأ علم وقد تكلم فيه على عيون من المسائل ومصحح من المشروع ما هو مقيد
 بالدلائل وزيف ما لم يكن عليه دليل وحسن العبارة في الرد والتعليق والسبب
 في ذلك انه نشأ في زمن جماعة من المقلدة الجامدين على التعصب في الاصول والقروع
 ولم تزل المصاولة والمقاولة بينهما وبينهم دائرة ولم يزلوا ينددون عليه في المباحث
 من غير حجة فجعل كلامه في ذلك الشرح في الحقيقة موجه اليهم في التنفير عن التقليد
 المذموم وايقاظهم الى النظر في الدلائل لانه يرى تحريم التقليد وقد ألف في ذلك
 الرسالة التي سماها القول المفيد في حكم التقليد وقد تحاماهما احوا جماعة من
 علماء الوقت وأرسل اليه أهل جهة - مهام اليوم والمقت وثارت من أجل ذلك
 فتنة في صنعاء اليمن بين من هو مقلد ومن هو مقتد بالدلائل توهما من المقلدين انه
 ما أراد الا اهدم مذهب أهل البيت لان الازهار هو عدتهم في هذه الاعصار وعليه في
 عبادتهم والمعاملة المدار وحاشاه من التعصب على من اوجب الله محبتهم وجعل أجر
 فيناصل الى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة صودتهم لان له الولاء التام لهم وقد نشر
 محاسنهم في مؤلفه در السعاية بما يحتاج بعد درية لمرتاب على ان كلامه مع الجميع من
 أهل المذهب - واه بسوا لان المأخذ واحد والرد واحد والخطب يسير والخلاف
 في المسائل العلمية الظنية سهل لانها مطارح أنظار والاجتهاد يدخلها والمصيب من
 المجتهدين في ذلك له أجران والخطي له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان ومكان
 ما بين راد ومرد وعليه وكل مأخوذ من قوله ومتروك الا صاحب العصمة عليه أفضل
 الصلاة والتسليم ومن طالع الكتب الاسلامية في القروع والاصول على اختلاف
 أنواعها عرف ذلك وهان عليه سلوك هذه المسالك ومروزي الامور بالانصاف لا تخفى
 عليه الحقيقة ومن جدد على التقليد وضاق عاينه عن مدار الاستدلال قاله والاعتراض
 على المجتهدين ولا ينبغي أن يضايق المجتهد في اجتهاده لاجل توقفه في موقفه الذي هو
 التقليد وقد تنضل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز الالف - المجتهد والاجتهاد غير
 متعذر ومن اعترض على المجتهد فيما أدى اليه اجتهاده فقه - قد تجبر الواسع وجرى على
 خلاف نهج السلف من أهل العلم ثم أنا قد جبرت مقاصد السيل الجرار في مواقف سميت
 نزهة الايبصار وهو واف بانقصود من ايراد تلك الادلة من غير تعرض لما يقع به بساط
 الالفة من الناس ولا مترجم له تاريخ حافل - سماه البدور الطالع بحاسن من بعد القرن
 التاسع جرى فيه من ذلك الوقت الى زمانه وابتدأ فيه بكرا عبد اليمن ابراهيم الولي
 المشهور وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جمعت فتاواه ورسائله بخاتم
 في مجلدات وسماها ابنه العلامة علي بن محمد بالقص الرباني وله في الادب اليد الطولى وله
 اشعار كثيرة مدونة قد رتبها ابنه المذكور على حروف المصمم بخاتم في ديوان وقد أخذت
 عنه في - كثير من الهنون العالية وأخذت عنه كتاب مؤلفاته وموته طفتي على اليمن

مصباحهم المنير ولا أظنهم يرون مثله في حقيقة العلوم والتحرير وقد برت يني وبينه
مكتوبة أدبية ومراسلة لمسائل علمية هي عتدي منية بخطه وعلى الجملة فإرأى مثل
نفسه ولا رأى من رأى مثله علما وروعا وقيام بالحق بقوة جنان وسلاطة لسان وقد
افرد ترجمته تليذه الأديب محمد بن حسن الشهباني النعماني مؤلف قصره على ذكر مشايخه
وتلامذته وسيرته وما انطوت عليه شائله وما قاله من شعر وما قيل فيه جاء في مجلد
ضخم وكانت وفاته في شهر جمادى الآخرة في سنة خمس مائة المائتين والالف وكان
قد توفي قبله عدة بسيرة ولده العلامة علي بن محمد وهو أحد محقق العلماء وعن لافه والده
في جميع المعارف حتى بلغ ذروة العلوم بتحقيقه ونديقا وقد شاركه في الأخذ على والده
في كثير من مقروآت وقد كنت قلت في والده مرأى لولا الإطالة لذكرتم انتهي المنقول
من نفع العود ملخصا ووجدت على ظهر كتابه الدراري الماضية بخط بعض علماء صنعاء
الذين أنه قد ولد ولاية القضاء من جهة الإمام المنصور بالله علي بن العباس في أوائل شهر
شعبان سنة ١٢٢٩ وتوفاه الله يوم الأربعاء في السادس والعشرين من سنة ١٢٥٠
وكان بين وفاته ووفاته ولده العلامة علي بن محمد نحو شهر وكان قد توفاه الله قبله فلم يظهر
والده جرحا ولا حرقا وكان ولدا صالحا عالميا في جميع العلوم وكان نادرة زمنه على
صغر سنه قيل أنه توفي وهو في حدود العشرين السنة من العمر رحم الله الجميع برحمته
وذكره تصانيف عتدها ثلاثة وخمسين كتابا بأبوابها كلها قال السيد الجليل الأكل
العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى مقبول الأهل مفتي مدينة زبيد رحمه الله في
كتاب المسمى بالنفس العاني والروح الريحاني في إجازة القضاء في الشوكاني ما لفظه
وعن تخرج بسيدى الإمام عبد القادر بن أحمد الحسني إمام عصرنا في سائر العلوم
وخطيب دهرنا في إيضاح دقائق المنطوق والمفهوم الحافظ المسند لطيفة الهادي
في إيضاح السنن النبوية إلى الهجعة عز الانام محمد بن علي الشوكاني يلفه الله في
الدارين أقصى الأمان (شعر)

ان هز أقلامه يوما ليعملها • أنالك كل كبحي هز عامه

وان أقر على رقب أنامله • أقر بالرق كتاب الانامله

واقدم مع رب العالمين من بحر فضله الواسع هذا القاصي الإمام ثلاثة أمور لا أعلم أنها
في هذا الزمان جمعت لغيره الأول سعة التبصر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها
وأصنافها الثاني سعة التلاميذ المحققين والنبلاء المدققين أولى الانهال الخارقة
والفضائل الفائقة الحقيق ان يشدد عند حضور وجههم الفقير ومشاهدة غوصهم
على جواهر المعاني التي استخرجها من بحر الحقائق غير يسير (شعر)

اني اذا حضرتني ألف محبرة • تقول أخيرني هذا وحديثي

صاحت بعة وقتها الاقلام ناطقة • هذي المكارم لا قبيل من لبن

الثالث سعة التأليف المهررة والرسائل والجوابات المهمة التي تسمى في كثرها
الجهالة الفحول وبلغ من تنقيها وتحقيقتها كل غاية وسول وقد أذكرني بعض

في القاموس المقتضب
حول الدار والمحلة كالمعقاة
الجمع عقاة اه

المعدين أن مؤلفاته الحاصلة الاثنتان وأربعة عشر مؤلفا عدد سور كتاب الله تعالى
قد شاعت في الامصار التاسعة فضلا عن القرية ووقع بها الانتفاع والله عز وجل
المسؤول ان يبارك للاسلام والمسلمين في أوقاته وان يمتنع بصيانه آمين (شعر)
كلنا عالم بأنك فينا • نعمة ساعدت بها الأقدار
فوقت نفسك النفوس من الشر وزيدت في عمرك الاعمار
وقد اعتنى بشرح مناقبه وفضائله عدة من العلماء الاعلام والجهابذة الغضام منهم
السيد العلامة ابراهيم بن عبد الله الحوفي ومنهم بعض علماء كوكبان عظماء القدر
كبراء الشأن ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلمي ومنهم القاضي العلامة محمد
ابن حسن الشهيبي الذماري في كتاب حافل سماه التقصار في جريد زمن علامة الامصار
ومنهم الخبير العلامة والبر الفهامة لطف الله بحفاف وبالجملة فعل القول في هذا
الامام ذوسعة فان وجدت لسانا قاتلا فقل

زد في العلامة ما تشارفة • وليصنع الحاسد ما يصنع

فالدهر يحوى **كل ما ينبغي • يدري الذي يختص أو يرفع**

والله المسؤول ان يزيد مما أولاه وان يصلح لكل منا آخراه وأولاه فضلا من رب العالمين
وكراماته سبحانه اللهم آمين انتهى كلامه رحمه الله وللمترجم كتاب التحاف الاكابر
باسناد القاتر ذكر فيه مشايخه الاعلام وأسماء كتبه المقررة والمسموعة ومروياته
على القام فمن أراد الزيادة فعليه بالكتاب المذكر فان الناظر فيه يقضي من ذلك
الحجب الحجاب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته قطرة من بحر فضائله التي لا تحصى وذرة
من وادي قواضيه التي لا تعدى تشهيد بذلائل موافقاته وتنطق به مصنفاته والله
يختص برحمته من يشاء وهو الذاب عن شريعة الاسلام باللسان والقلم والمناضل عن الدين
الحسيني وكم أبدى من حكم ولا عبرة بمن يرميه بما ليس فيه أو يفسه بمجرد الهوى
بقول غير وجهه فليس يضره قول الطاعن الحاسد والباغي الجاحد

وما ضر نور الشمس أن كان فاطرا • اليها عيون لم تزل دهرها عينا

غير ان الحسد يجعل صاحبه على اتباع هواه وأن يتكلم فحين يحسده بما يلقاه وما
أحقه بقول القاتل

حسدوا القتي اذ لم يالوا عليه • قال قوم أعداءه وخصوم

قاله تعالى المسؤول ان يقيتنا شرور أنفسنا وحسادنا أسفنتنا بجنة وفضله وقدره
عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه انه قال كان الناس ورقا لا شول فيه فصاروا اليوم
شوكا لا ورق فيه فاذا كان هذا زمان أبي ذر فكيف برما تاتوا شراره

ان يسمعوا الخير أخفوه وان سمعوا • شرا اذاعوا وان لم يسمعوا كذبوا

فاللاتق كلف الخاطيء من علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة بمن مضى من علمه
السنة المطهرة وقصر النظر على كتبهم المنقحة المهررة هذا وللمترجم له مؤلفات
مفيدة في فنون عديدة غير ما ذكر منها كتاب أدب الطالب ومنتهى الارب وقصعة
المذاكرين شرح عدة الحصن الحصين وارشاد النقات الى اتخايق الشرائع على التوحيد

والمعاد والقبول وداعلى الخبيث موسى بن ميمون الاندلسى اليهودى في ظاهر المعتقد
 والزنيق في باطن المعتقد والطود المنيف في الاتصاف للسعد من الشريف في المسئلة
 المشهورة التي تنازع فيها بين يدي تهور لك وشفاء العلل في حكم الزيادة في الثمن لجمرد
 الاجل وشرح الصدور في تحريم رفع القبور وطيب النشر في المسائل العشر جواب
 على القاضي العلامة عبد الرحمن بن أحمد البهكلي ورسالة أجاب بها على الشريف
 ابراهيم بن أحمد بن اسحق ومنها الصوارم الهندية المسلوطة على الرياض الندية لا بطلان
 قول من أوجب غسل الفرجين قبل الوضوء وجعله من أركانه كما هو مذهب الزيدية
 ورسالة في اختلاف العلماء في تقدير مدة النكاح ورسالة في الرد على القائل بوجوب
 التحية والقول الصادق في حكم الامام الفاسق ورسالة في حد السفر الذي يجب معه
 قصر الصلاة وله تشنيف السمع بابطال أدلة الجمع يعنى جمع المسلاتين في الحضر رداعلى
 القائلين بجوازهم من الزيدية والرسالة المكملة في أدلة البسطة واطلاع أرباب الكمال
 على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ورسالة في حكم الطلاق البدعى هل يقع
 أم لا ورسالة في أن الطلاق لا يتبع الطلاق ورسالة في حكم رضاع الكبير هل يقتضى
 التحريم أم لا ورسالة تنبيه ذوى الجاه على حكم بيع الرجا ورسالة القول المحرر في حكم
 لبس المعصفر وسائر أنواع الاحمر وعقود الزبرجد في جيمد مسائل علامة ضمد ورسالة
 في ابطال دعوى الاجماع على تحريم السماع ورسالة زهر لنسرين في حديث
 المعمرين واتحاف المهرة في الكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة وعقود الجمان في
 بيان حدود البلدان وأخرى مماها ارشاد الاعيان الى تصحيح ما في عقود الجمان
 رداعلى السيد العلامة حسين بن يحيى الديلى ورسالة حل الاشكال في اجبار ايهود
 على التقاط الاقبال وأخرى رداعلى مناقضها السيد العلامة عبد الله بن عيسى بن محمد
 الكوكبانى التي مماها ارسال المقال على ازالة حل الاشكال فرد شيخ الاسلام المترجم
 له على تعقبه بتقويق التنبال الى ارشاد المقال ورسالة البيغة في مسئلة الرؤية
 يعنى رؤية الله في الآخرة بين مذهب أهل السنة وزيف فقال أهل البسطة
 والتشكيك على التشكيك وارشاد الغبي الى مذهب أهل البيت في مصب النبي
 ورسالة رفع الجناح عن فاقى المباح هل هو ما موربه أم لا والقول المقبول في رد خير
 المجهول من غير صحابة الرسول وجواب السائل عن قول الله تعالى والقمر قد رفاه منازل
 وأمنية المتشوق الى معرفة حكم علم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق
 العيد في الاطلاق والتقييد ورسالة وبل الفمامة في قوله تعالى وجاعل الذين اتبعوك
 فوق الذين كفروا الى يوم القيامة ورسالة في قول الهدئين رجال اسنادهم ثقات ورسالة
 البحث الملم المتعلق بقوله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والبحث
 المسفر عن تحريم كل مسكر ورسالة الدواء العاجل لدفع العدو والماتل ورسالة
 عجبية في رفع المظالم والمآثم والدوا النصيب في اخلاص كلمة التوحيد ورسالة في
 وجوب توحيد الله عز وجل ورسالة المقالة الفائرة في اتفاق الشرائع على اثبات الدار

الاخرة ونزعة الاحداق في علم الاشتقاق ورفع الرية فيما يجوز وما لا يجوز من
 الغيبة وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الامام والمؤمن من الارتقاع والانخفاض
 والبعث والحوادث وكشف الاسرار عن حكم الشفعة بالحوار والوشى المرقوم في تحرير
 التحلي بالذهب للرجال على العموم وكشف الاسرار في ابطال القول بقاء النار ورسالة
 في الارشاد الى مذهب السلف - مماها تصف في الارشاد الى مذهب السلف جواب
 سؤال ورد عليه من علماء مكة المشرفة في اجراء الصفات الالهية على ظاهرها من غير
 تأويل ورسالة الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقال أهل الاتحاد ورسالة على
 حديث الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه ورسالة اشراق النعيرين في بيان
 الحكم اذا تخلف عن الوعد أحد الصالحين ورسالة في حكم التسعير ورسالة تنوير الجوهر
 في شرح حديث أبي ذر ورسالة نخبة المذنبات في أجوبة القاضي والسبحان ورسالة في
 مسائل العول ورسالة تنبيه الامثال على جواز الاستعانة من خالص المال بمعنى طلب
 الولاية بالجوهر من الاغنياء ظالمين المال يسعون معه ورسالة وقطر الولي في معرفة الولي
 والتوضيح في قواثر ما جاء في المهدي المنتظر والرجال والمسبح ورسالة في حكم الاتصال
 بالسلطين ورسالة جيد النقد في عبارة الكشف والسعد ورسالة بغية المستفيد
 في الرد على من أنكرا الاجتهاد من أهل التقليد والروض الواسع في الدلائل المنيع
 على عدم المحصر - لم البديع ورسالة فتح الخلاق في جواب مسائل عبد الرزاق
 مشقة على جواب مائة وخمسين سؤالا في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي
 لا يقع المقام لبسطها وذكركم ها واما الابحاث التي اشتملت عليها افتا واد المسماة بالفتح
 الرباني فكثيرة جدا اذ كل بحث منها في الحقيقة كالرسالة غالبا وبالجملة فالكلام في نشر
 فضائله بمرتبة وعباب زخار لا يقع له هذا المقام وفيما ذكرناه كفاية لاولي الالباب
 والله يقول الحق ويهدي الى الصواب وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد وآله
 وصحبه من بعده حرره الفقير الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محسن السبيعي
 الانصاري الجبلي وفقه الله لصالح الاعمال في الحال والمآل بتاريخ ٢٨ ربيع
 الاول سنة ١٢٩٦ هـ

• (وهذه ترجمة مولانا النواب على القدر والجاء حرسه الله وأبقاه) •

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبطين الحائز الشرفين السامى الى القدرين
صدر العلماء الاعلام المسنين وعدة الكرام المحدثين المعتمدين بحبي السنة
فامع البدعة شريف الخبر عظيم المقدار الذى اقتضت به بهو يال على جميع الاقطار
وانتشرت بوجوده علوم السنة والاثار وصنف في ذلك الاسرار الكبار مولانا
ومن بالفضل والاحسان اولانا والايام أمير الملك السيد صديق حسن خان بهادر
لانال مشرقا يدركه الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل

أنته الخلافة منقادة • اليه تقيز رأيا لها

فلم تك تصلى لاله • ولم يك يصلح الاله

له النسب العالى على سائر النسب لانه من سلالة سيد الهيم والعرب تتصل سلالة
نسبه الشريف وعنصره اللطيف الى حضرة سيد السادات وقدة السادات
زين العابدين ع بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده
نهار يوم الاحد ليله تاسع عشر من جادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التسليم والهيئة يلدته بريلي
موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريمة من بريلي الى بلدة قنوج موطن
أبائه الكرام ذوى العلا والاحترام ولما طعن في السنة السادسة انتقل والده
الشريف الى رحمة الله الكريم اللطيف وبقي في حجر أمه يتيمًا ونشأ على العفاف
والطهارة وما زال يحج مع القشاش ويحرق المكرمات له قراءة على المشايخ الكرام
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد در الدين خان مفتي بلدة دهلي من تلامذة
الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابني الشيخ
التقى الاجل • • • • • في الوقت أحمد بن عبد الرحيم الدعوت شاه ولي الله المحدث الدهلوى
رحمه الله ومنهم الشيخ التقى الصالح مجديده قوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد
اصحق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محمد
السبكي الانصارى المسمى الحديدي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحائزى تلميذ
الامام الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندي تلميذ الامام الشوكاني
أيضا وجد واجتهد في اقناع علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس
والقآليف وصار رأسا في المعقول والمنقول وأحرز جميع المعارف واتفق على تحقيقه
الموافق والمخالف وصار مشارا اليه بالبنان والجل في معرفة غوامض علوم الشريعة
عند الرهان له عاقبة الله في كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفي الكتابة سرعة بهيبة
وفي التأليف ملاكة غريبة بحيث يكتب الكراريس العديدة في يوم واحد ويصنف
الكتب الضخمة في أيام قليلة وطالع بفرط شوقه وصحح ذوقه كتب كثيرة ودواوين
شقي في العلوم المتعددة والفنون المتنوعة ومرعاهيا مروا بالغا على اختلاف
الحائثا وتباين أنواعها وأنى عليها يصمم حمتها باحسن ما يكون حتى حصل منها على

فوائد كثيرة وعوائد كثيرة اغتنته عن الاستفادة عن ابناء الزمان واقفتمه من
مذاكره فضلاء الاوان وجمع بعونه تعالى وحسن توفيقه واطيف تيسيره من ثنائس
مكتيب العلوم والتفسير والحديث ما يعسر عدده ويطول حده وأدعى من ضروب
الفضائل العلمية والتحقيقات النفيسة ما قصرت عنه أيدي أبناء الزمان ويجهزون
ببانه ترجعان اليراع عن ابراز هذا الشأن ثم انه عافاه الله ألقى عصا التسيار والترحال
بمعروسة به وپال من بلاد مالوة الدكن فنزل بها نزول المطر على الدمن فاقام بها
وتوطن وأخذ الدار والسكن وعول وتوكل واستوزر وتاب وألف وصنف واشتغل
بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتخليص أسرارها من شوب
الآراء ومقاسد الأهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير فيما أعلم
والله يختص برحمته من يشاء وعلماء الاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد الى
اتباع السنة وقرود ذلك في مؤلفاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبتت به المنفعة لهم على
رغاب أهل الحق وشمر بعضهم عن ساق الجد والابتهاد في الدعوة الى الاعتقاد التوحيد
ورد الشرك والتقليد باللسان بل باليد واللسان لكن لم يدون أحد منهم أحكام
الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها خاصة من آراء الرجال
نقية عن أقوال العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة
مما طبع واشتهر وشاع وسارت بها الركب الى اقطار العالم من العرب واليهام وذاع
منها بالبحار واليمن وماليها ومصر والعراق واقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند
والهندو بلغار ومليبار وبلاد القرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده
المؤمنين وكتب علماء الآفاق اليه ومحمدوها ومفسروها ورسائل جمة أتتوافيها على تلك
التأليف ودعوا له بخير الدنيا والآخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه واليهام
وهذه الرسائل موجودا أكثرها في أواخر مؤلفات مولانا المترجم له فمن ارادها
فليراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكينا عنهم ثم ان الله سبحانه وتعالى خوله
من المال الجما كنير والحكم الكبير والاولاد السعداء والنسب الحميد والحسب
المزید ما يقصر عن كشفه لسان اليراع ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الوافق عليه
الايقين وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافة مقتديا باسلافه بقم
الحال ولسان المثال اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور وان تعدوا
نعم الله لا تحصوها ان الانسان اظلم كفار وقد طعن الآن في عشر الخسبين من
العمرا المستعار مع ما هو مبتلى به من سياسة الرياسة وفقد الاحبة والانصار وكثرة
الاعداء الجاهلين بالقضايا والاقدار والمرجوع من رب العالمين ان يجعله الله تعالى عن
قال فيه مواتيناه في الدنيا من نفعه في الآخرة فان الصالحين والحمد لله الذي جعله
محسودا لاحاددا وصابرا ثاكرا ولم يجعله قظا غليظ القلب معاتدا وقهرا لحسد
مأهله بدأب صاحبه فقتله وهذه أسرار مكتبة الموافقة على ترتيب حروف المجمع
المطبوعة في مطبعة رياسته به وپال الحمية وغيرها من البلدان العظام ويزيد الله

في الخلق ما يشاء وهو المتفضل ذو الانعام

• (حرف الالف) •

كتاب

أبجد العلوم • تحاف النبلاء المتقين بأحكامها • ثرافة هاهما الحديثين بالفارسي
• الاحتواء في مسئلة الاستواء • الادراك في تخريج أحاديث رد الاشراك • الاذاعة
لما كان وما يكون بين يدي الساعة • أربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة • افادة
الشيوخ في معرفة الماسخ والمنسوخ فارسي • الاكسير في أصول التفسير
فارسي • اكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة • الانة ناد الرجيع في شرح
الاعتقاد الصحيح

• (حرف الياء الموحدة) •

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي • البلعة في أصول اللغة • بلوغ السؤل من
أقضية الرسول

• (حرف التاء الفوقية) •

• عمة الصبي في ترجمة الاربعين من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

• (حرف التاء المثلثة) •

ثمار التنكيث في شرح آيات التقيت فارسي

• (حرف الجيم) •

الجنة في الاسوة الحسنة بالسنة

• (حرف الحاء المهملة) •

• حجج الكرامة في آثار القيامة فارسي • الحرز المكنون من أفظ المعصوم المكنون
• حصول المأمول في علم الأصول • الحطة في ذكر الصحاح الستة • حل الاسئلة
المشكلة

• (حرف الخاء المعجمة) •

• خبيثه الاكواب في افتراق الامم على المذاهب والاديان

• (حرف الدال المهملة) •

• دليل طالب الى أسرف المطالب فارسي

• (حرف الذال المعجمة) •

• ذنر الحق في آداب الملقى

• (حرف الراء المهملة) •

• رحلة السيدق الى البيت العتيق • الروضة الندية شرح الدرر البهية • رياض

الجنة في تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

الدهاب المروم في بيان أنواع الفنون وأسماء العلوم وهو القسم الثاني من أيجاد العلوم • ساسة العبد في ذكر شايخ السند فارسي

• (حرف الشين المهملة) •

شمع أئيمن في ذكر شعراء زمن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المهملة) •

ضالة لاشد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأيس الغريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المهملة) •

ظفر الاطلى بما يجب في القضاء على القاضي

• (حرف العين المهملة) •

العالم الخفاق في علم الاشتقاق • العبارة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة • عون الباري بحل أدلة البخاري أربع مجلدات

• (حرف الغين المهملة) •

غصن البان المورق لمحسنات البيان • غنية القاري و ترجمة ثلاثيات البخاري

• (حرف الفاء) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربعة مجلدات • فتح المغيث بفتح الحديث • الفرع الدامي من الاصل السامي فارسي

• (حرف القاف) •

قصد السبيل الى ذم الكلام والتأويل • قضاء الارب في مسئلة النسب • قطف القمر في مناقب أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس عما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

• (حرف اللام) •

لف القمط على تصحيح ما استعمله العامة من الاغلاط • لقطه الجبلان عما قس الى معرفته طاجة الانسان

• (حرف الميم) •

شعرا كن الغرام الى دروخت دار السلام * مراتع الغزلان في تذكار ادياء الزمان
 * من كتاب الختم شرح بلوغ المرام باللسان الفارسي منهج الوصول الى اصطلاح
 احاديث الرسول باللسان الفارسي

(حرف النون)

نيل المرام في تفسير آيات الاحكام

(حرف الواو)

الوثى المرقوم في بيان احوال العالم المنشور منها والمنظوم وهو القسم الاول
 من ابيجدالعلوم

(حرف الهاء)

هداية السائل الى أدلة المسائل بالفارسي

(حرف الياء)

يقظة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار واصحاب النار هـ ذاما وقع في الماضي
 والى الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شتى وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا
 الاوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن ان نقبض جواد المصلي عن الطراد في وصفه
 فان الكلام فيه بصريار وعباب زخار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب والله
 الموفق لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير الى
 رحمة ربه الكريم الجارى حسين بن محسن السبعي الانصارى العياشى الساكن
 حاليلا بدمية و بال حررها الله عن الزوال وصلى الله على خير خلقه ونبأتم رسوله محمد
 وآله وصحبه من بعده وشرف وكرم وسلم بتاريخ مخ غرة ربيع الاخر سنة ١٢٩٦

(تقاريف تروق الاقطار على عون الباري ونيل الاوطار)

لما سمرت بمصر من هذين الكتابين شمس طبعهما وازدهى من روضهما الانيق
 جميع بينهما قرظهما ما يبعث بهما ابداء العلماء وأفاضل الادباء والنبلاء فمن قرظهما
 محروا المشكلات بشواقب أفكاره ومحبوا الطروس بـدائع لواضع أقطاره الحـمـيم
 الكامل والضرير الناضل حضرة الشيخ محمد البسيوني أوحد
 الاعلام بالجامع الازهر فله دوره كيف وشي وحبر وهالك
 فائق مبانیه ورائق شائق معانيه

ان أجل زينة تليق بها عرائس الصفح حليا واكمل حلية من نفائس التحف بماتزيا
 وأجلى ما تتهجد له محافل الالاياب وأنهى ما تـدله وكاتب بحافل الاذواق
 ويستطاب هذه الفائق أن تفضل على الانسان بالآله المتواتره وذكره الاثني
 أن جل منه بالبيان باطنه وظاهره وهـداه لنيل الاوطار كما يجب ويختار وصلاته
 المتصلة وسلاسه المسلسل وتبجلاته المكمله واكرامه الذي لا يحيط بكنهه بجمل ولا
 مفصل على من أنزل عليه كتابه الكريم وأرشده عن الباري الى صراطه المستقيم
 واتبعه الملوك آثاره واقتفت أخباره وعلى آله وأصحابه خير آل واصحاب ما وفق
 بكال حسن الطبع مجتهد الى الصواب (وبعد) فلما كان من أكبر منة الاشتغال
 بـكتـب السنه اذا تمسك بها مقسك بالسبب الاقوى والعمل بها هو والتقوى
 والاخلاص في السر والنجوى وهذا من الله فضل كبير وخير كثير وكان من أعظم
 من بحرايم اعتكف ومن بحر ها الخضم اعترف وبلغ غاية لا وصول اليها ونهاية لمكانة
 لا يمكن الاطلاع عليها من لا يقال بعثه فضـلا وشرفا وحسب البني به كالاوكتي شيخ
 الاسلام والمسلمين والنجية في الدنيا والدين الاستاذ محمد بن علي الشوكاني متعه الله
 تعالى بالمشاهدة في دار التهانى المجتهد المطلق والخاص الذي هو أعظم موق من أفق
 عمر في احياء السنه الحمدية والاختيار الصحيحة النبويه حتى أن في نيل الاوطار
 من أسرار منتقى الاخبار الشاهده بالتقدم عن سواء وعلوه على من داناه ولعمري
 لقد أبقى له الذكر الجليل وانه على فضله لا كبر شاهد كما قيل

تلك آثارنا ندل علينا فانظروا بعدنا الى الآثار

كيف لا وهو الكتاب الكريم والسفر العظيم المجزات آياته غير المتشابه بمجكانه
 فماذا يقول الواسف والكل عند حده واقف

وعلى تفتن واصفيه بدمه • يقف الزمان وفيه ما لم يوصف

فما أعظم مؤلفه من مؤلف قد أجاد وما كل من ألف وفي بالمراد وكم ربي كثيرين من
 الاثمة المحققين وكانه الكتاب وهم عنوانه ولنعم الانسان وهم لسانه وكفى بتليظه
 العلامة الهامم من همام والفهامه الامام من امام الملك المؤيد صاحب العزم المؤيد
 أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البضاري من لا يوازيه في فضله
 مواز وحاشا ان يجاريه مجاري من عم فضله واشتهر عدله وجمع بين أبيه الملك

وشرف العلم وساد في قومه بالبذل والحلم فقه من عالم فاضل ومات عادل في المخلقات
عند ازدياد معارك الافهام كمل في البيان من فتح مبين وهل بعد اتحاف النمل
منه بالفضل لغير اليقين وتاهيك بمن له في كل فن استحضار وبلوغ المرام وحسين
لهما كليل الكرامه من دليل على انه صاحب التقدم والامامه وكيف لا وله بغيه
الرائد وهو الملبأ في كل فن لكل طالب قاصد وهكذا هكذا تكون الملوك في المعارف
وحسن السلوك فدهر كمال طاعات وحسن اتباعات وابطال ابتداءات في
احكامه ثالث العمرين واثراق أيامه ثالث النهرين ومن له مثله الاحتواء على
الكالات والادراك لما ليس له من المعاني غايات فبذلك يخرج الوصول ونيل المرام
وبلوغ السؤل ولاخر وفي الفرع الثاني من الاصل السامي وبالجملة فان له الجنبه
والموعظة الحسنه وكفى بعون الباري من كتاب وفق فيه الى الصواب كتاب يجيل
في اتقانه وحسن أساليبه عن النظر ولا يساعده على الاطاعة بوصف لطف ترا كيبه
تعبير حقيق بان يدب بالنور على صدور والخور كتاب عام الانتفاع شاهد ملؤلله
بانه عظيم الاطلاع ولما سار في الخافقين مسير النهرين وقصدته الطلاب من كل
باب اعتنت بطبعه لعموم نفعه تاج الملوك المكل شاهجهان بيكم ما كتمه وپال
الحصية ومن هي بها الحضرة الساطنيه حرم الملوك المشار اليه والمعول في استقامة
ما كتمه عليه وأنفقت على طبعه منها احسانا وتفضلا وامانة ولما أنشئت شمس
كامل طبعه بهامش نيل الاوطار وكان له حلية كانه له سوار قات مؤرخ ذلك والله
أعلم بما هنالك

حد ثقتنا بلابل الابصار * معربات عن أطيب الاخبار
عن نسيم الصبا ولو كان معالو * لاعن البيان عن شذى الازهار
رافعا حسنه عن ابن كثير * واويا عن مشارق الانوار
عن خطيب الاطيار لابن ربيع * عن زهير في منبر الاشجار
عن شقيق زاهد عن نفسه * ساد عن مسلسل الانهار
عن جنان المنثور عن ائمة المن * ظوم منها عن عقد تيك الدواري
أن نيل الاوطار وفي بشرح الصدود طبعها لتابعون الباري
فبنيل الاوطار نلتنا هراما * ثم في جمع سنة المختار
نصرت جمع مسائل للشو * كافي فيه لها أعز انتصار
فقدنا الصدور منه بالشرح منضمنا اليه خزائن الاسرار
وبعون الباري تفضل لصدوق في شرح اختصار البضاري
شرح ذي الاقتدار في العلم ذي ملك * به وپال الاغر النصار
ووفت بالجميل زوجته في * طبع منظوم هذه الاسفار
كفقت صرف ما اليه دعا الحما * لالتزام من فضلها المدرار
فجزى الله جامعين خيرا * وجبا هم منازل الابرار

وغدت في النساء صاحبة فو * قرجال الافضال ذيل الفخار
 كتب في الحديث أغنت حديثنا * عن قديم من سالف الاعصار
 قد ضلت بطوننا بحوش * كحسلي معاصم بسوار
 فلي العذر في عذار محيا الطبع منها اذا خلعت عذارى
 كل حسن فيما سواهن طبعها * ليس الامن من بالمتعار
 ولدي أن تمكمل المطبع فيها * وتجلي الكمال في المضمار
 واستنار الوجود منها بما قد * خجبت منه طلعة الاقمار
 قلت فيها غمت فارخ بطبع * وقت ذيل الاوطار عون الباري

٨٣ ٥٥٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٤٦ ٢٤٤

سنة ١٢٩٧

وعن قرظهما علامة أوانه وفهامة زمانه صاحب الانشاء الآخذ بقول الالباء
 حضرة الشيخ محمود العالم التقى الابرأء أعيان مدرسي الجامع الأزهر
 ولقد أحسن المقال وأبدع فيما قال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لك اللهم ان مننت علينا بنيل الاوطار ونشكر لك ان أحضرت اليانا بما تشهذه
 الاذهان من جليل الاسفار ونصلي ونسلم على نبيك المرسل على ما هو أجمع من نيرات
 الدراري وعلى آله وأصحابه واتباعهم المستعنيين على اغتنام المفاخر بعون الباري
 • (أما بعد) • فمأمنه الله الاقطار المصرية من جليل الكتب المرسلة من الاقاليم
 الهندية أربعة كتب جليلة المقدار عظيمة الاخطار جامعة ما تفرق في بطون
 الاسفار من السنة النبوية كافلة بما نشئت من نفائس الطريقة الحمديه مبرزة
 ما اكن في أكنة الدفاتر الغريبة مخروجة ما اجتنب في بطون الاسفار العجيبة مع تحقيق
 للمقاصد وتخليص لأكدار الموارد وتمهيد تهذيبه أعان في المنقول طاريا وتنقيح
 تقضى منه الابواب عجا وكيف لا وأحدها مصنف الامام الكبير والقادة في كل
 خطير البالغ في كل فن غاية الامنية الزاهد الورع السيد في ابن تيمية وثانيها شرحه
 الذي جمع فأوعى واحكم ما قصده أصلا وفرعا للامام المجتهد والاماني المنفرد الآتي
 فيه بما يطرب المنان والمثاني فاضل الاقاليم العينية العلامة الشوكاني وثالثها
 التجريد الصريح للجامع الصحيح تصنيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه
 الشاويح للصدور المشهور فلاسكه بجملة مهمات الامور السالفة في جادة السبيل
 بما هو أجمع وأجهر من انبر المسبوك لحضرة الامام المجتهد السيد محمود صدق بن حسن
 الحسيني التنوخي البخاري قرين السيد المتهشمة المعظمه فواب شاهي ان يكمل التي هي
 بتلك الاقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها الله من جزيل الكياسة وحازته
 من جليل اللمعة والسياسة والايه التي تخردونها الاعناق وهي خاضعة والمهابة
 التي ألست كل غضنفر ملايس الانقياد من القجاج الشاسعه والشفق بحب المنافع
 العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الطيرية أصدرت اذننا الصكوك
 بطبع الكتب الأربعة المذكورة فارسلت اضر وطبعت بالطبعة الكبرى في
 أحسن هيئة وأجل صورة فجزاها الله عن صنيعها المرسل جداول النفع في كل واد
 والمدني للبعاني ثمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين
 قاله بقمه ورقه بقلمه خادم العلم الشريف بالأزهر محمود العالم

ومن قزطه المودعي الذي شهد له اسان البراعه بانه المشار اليه في ميدان افصاحه
والبراعه الرافل في مال المعلوم المتجلي في المنطوق والمقهورم حضرة الشيخ
محمد عبد الرحيم أحد الاعلام بالجامع الازهر لازال محليا الطروس
بفرائد الجواهر وهالكه مقدمه بانيه الابهي ورقيق
معانيه الاطيب الاشهي

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

حمدات لا أفواره وتسفر عن نيل الاوطار أقماره وتجلي بروقه السطور وتجلي
باسناد منتقى أخباره صفقات الدهور وملاة وسلام على السيد الطاهر المستقدم
أمير ارمون الباري وعلى آله وأصحابه الليث الضواري ما أسندت الاحاديث اليه
وما ألقت الجوامع الصعبة في الامه • (أما بعد) • فقد سرحت الطرف في روضات
الحضات ونعمت الفكر فيما أبرزته يد الكرامات ونظمت عقود الجوهريه
أفكار الابداع وقلدت العصر بنظم قلائد الاختراع ألا وهو شرح الحديث
الذي اشتهر صيته في الاتفاق وجمع من المحاسن والدقائق ما يقضي بالسباق المعنى
ينيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار فاذا هو طرز بالجوهر على صفحات السطور
لما حوى من التحقيقات الرائقة والتدقيقات الفاتكه الشارحة للصدور حيث
أودعه مؤلفه من المقاصد والقوائد والتوارد ما لا يدخل تحت حصر ولا يحيط
بكمها أحد من أهل العصر كيف لا ومؤلفه مجتهد لزمان فادرة الاوان
الامام المشتهر في الاصول والفروع المقتدر في كل الفنون كما تشهد له تاليفه اليه
وتصانيفه المهمه المرموقة بالعيون شيخ الاسلام وتاج المحققين فابفة زمانه سيدنا
ومولانا لعلامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني نفعه الله برحمته بجواهر الخلق أجمعين
وقد تم فيه من الاحاديث الواردة الصحيحه ما لم يقر عليه الامام العلامة أبو البركات محمد
الدين عبد السلام مصنف المقتن الصحيح (أسرار منتقى الاخبار) الذي أفرغ فيه كل
القريحه وجمع فيه الاحاديث النبويه المشقة على أصول الاحكام التي هي مستند
كل امام وبالجمله فهو الشرح السابق في الميدان ينظر اليه با كسير النظر ذوو البصيرة
من الفضلاء ذوي القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة
بولاقي الميرية الكبرى المتكمله بجميع الادوات فيم زبنة اجزاء على غاية من التحصين
والاتقان نفع الله به الامه على مدى الازمان (وقد زاده) وبقاويه ساء وبهجة
مازين هوامشه والطرد بانواع اللطائف والتحقيقات الفرر من الشرح المسمى
بعمون الباري لحل أدلة البخاري على التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح
المشتهر بالزبيدي مختصر البخاري وهو شرح لم ينسج على منواله ولا يشكر أحد
على مثاله فهو أعذب من الرحيق على منادمة الرقيق واهنا من الورود على حياض
الوعود وأشهى من غر الرياض وأحلى من الناعسات المراض لانه حوى من الدقائق
وأحرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصريين من المدنيين والأتاقيين فانه أمان

مخدرات الافكار وأبرز عرائس الابتكار وجمع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق
 بالتعرض للمذاهب مع غاية التحقيقات والقواعد الاصولية والقروع الاجتهادية
 فلا يدرك شأوه الفحول وقد برز في الوجود على أكل طبع وأجـل وضع مأمول
 كيف لا ومواقفه العلامة الاوحد العلم المفرد خاتمة الفضلاء المحققين ونادرة أهل
 العصر أجمعين الذي يرجع اليه في المشكلات وتشهد اليه الرجال في المهمات
 الجامع بين الفضيلتين فضيلتي العلم والنسب الشريفين الحائزين لرتبة السيف والقلم
 ذوالدولة والعزالاتم السيد الهمام الامجد المؤيد بنصر مولاه الباري الشريف
 الحبيب أبي الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسيني القنوي بخي البخاري ملك
 مملكة بهو بال بالاقطار الهندية حرسه الله وبلغه الاماني بجاه خير البرية فهكذا
 تكون الملوك وهكذا يكون صراطها المستقيم السلوك من الاشتغال بالعلم الشريف
 وحمل الشريعة الفراء التي ينال بها كل قدر منيف لانهم الكواكب المقتدى بهم
 ان أفلت الاقار الهادون للامة الذين ينال بهم كل عز ورفعة ونخار كما قيل في هذا
 القبيل

أنتم للورى كواكب علم • في اقتداء ان غابت الاقار

يا حيا الله دولة قد حوتكم • كل عز ورفعة فيه الفخار

وكان طبع هــ الذين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على طرف ذات السما وال
 التقية التقية ربة القواضل والفضائل التي ديدنها حب العلوم ونشر ما يتقع في الدين
 والديان من هاتيك الرسوم فقد ظهرت تفحاتهم في مصرنا وعادت بالقواضل العميمة
 على أهل عصرنا فهي صاحبة السعد والمجد الاثيل الواحدة السيادة عن أصولها جليل
 عن جليل الشهيرة بحسن الاخلاق والشيم السنية وكل خصلة من خصال الاجلال
 الملائكة المفخمة والرئيسة المعظمة نواب شاهجان يكرم ما كمة مدينة بهو بال ادام الله
 عزها وسعدها ونورها ومجدها ووقفها الى أمثال هذه النيرات التي تذكر على مدى
 الدهور وتنال بها الاجور وترتقي بها أعلى القصور ومحاسن طبعهم الاجتهاد
 العلامة الفاضل والرحلة الكامل الحائز كل خصلة علمية المحترم الشيخ أحمد الباي
 الحاي أحد الفضلاء الازهرية وكيل ثقة هذا الكتاب نعم الله المقاصد ولا زال
 يشر بين أظهرنا أمثال هذه العوائد ما يخرج المرام وقاح مسك الختام وصلى
 الله وسلم على سيد الاولين والآخرين واسطة عقد النظام وعلى آله واصحابه بدور اقام
 الفقير الى الله عز شأنه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطهطاوى

خادم العلم الشريف بالازهر المعجود

ومن قرطهم مامعدن اللطائف وكثر المعارف والعوارف بهجة الادباء وأوحد
القبلاء أحد مشاهير الجامع الأزهر الجليلي الشأن حضرة العلامة
الشيخ السيد عبد الغني رضوان وهالك لا يذسله
وشذى عبير أعرافه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك يا من من علينا بذي الاوطار من أسرار منتقى الاخبار وبعثت على رأس كل
مائة من السنين من يجدد لهذه الامة أمر الدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المبعوث بالدين القويم والشافي بزلال حديثه كل قلب سقيم وعلى آله الذين نصروا
دينه بعون الباري فتغنى بحديث مدحهم كل غادوسارى *(أما بعد)* فان أجل
العلوم نفرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة السنية وارتبط بعرقان أسرار
الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد دعائم الشريعة وتشديد معالم مبادئها الرفيعة
واحيا ما اندرس من شعائر الدين واهداه من ضل عن طريق الحق المبين وقد قبض
الله هذا الامر في كل عصر من يقوم في تأييد الحق بعمل لواء النصر وكان ممن قبضه
الله تعالى له هذا الامر العزيز المثل الرفيع المثل الامامان الهمامان والعلمان
الواحدان والسيدان الكاملان والقمران الطالمان والبصران المتسلطان
والطودان الشاخصان الاذان هـ ما على موارد متاهل العلوم وان فقر قابا للتعليم
والتعلم بمجمعان وفي ارتضاع مدى المعارف وارتشاف كاش العوارف أخوان
نديمان فهما كالنرقدين ولا أقول كأنهما النخلان فلا يكاد ان في فضيلة يشترقان
وكل أخ يقارقه أخوه * نعم رأيك الا لفرقدان

وهـ ما الملك المؤيد من الله تعالى باطنه الساري أبو الطيب صديق بن حسن بن
علي الحسيني القنوجي البخاري واستاذ الامنوح من ربه بفيل الاماني شيخ الاسلام
محمد بن علي الشوكاني فاما الاول فقد شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع
الصحيح بهـ هذا الشرح الذي ليس كمثل كتاب ولا قد أدنى فيه من علوم السنة بالهيب
المجيب فشاقي كل وجيز ووسيط ووسيط ودل على ان موافقه البصر الخضم المحيط
وان له في سعة الاطلاع أقوى يد وأوسع باع مع فهم كالسحر الحلال مما لا يخطر
تظيره لاحديال وسماء عون الباري لحل أدلة البخاري فله دره ما عرفه بالمثون
والاسانيد واعلم بالجوامع والمسائيد ولا غرو فكم الملك ملوك الحكم والكلام
صفة المتكلم فما ظنك بعلم انضم الى ملك وسلطنه فما أحسن رونقه الباهر وما أحسنه
فهذا عليه رونق العلم وحده * وهذا عليه رونق العلم والملك

فلا أكرم الله المسكين من أمثاله وأبناه جميع ما ربه وآماله وأما الثاني فانه شرح
كتاب المنتقى للعلامة محمد الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الامام بهـ هذا الشرح
الذي سماه نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار الدال على شدة معرفته بماتل
المخلاف والوفاق وقوة استنباطه واستنتاجه فاته طاول اليه الاعتناق وترقب

لعمان بركة الاحـ داق وتنسكب في تحصيل شوارده دموع الـ ماق وتسابق اليه
فرسان التحصيل فلا يجد كل الى نيسله من سبيل

وتب تسقط الاماني حسرى * دونها ما وراهن ورا

فلقه من امام جليل وحبره امام نبيل ادام الله عليه غيث احسانه وشـهـ له بعهقه
وغفرانه وقصارى الامراه ليمس الهذين الكتابين نظير في هذا الباب عند ذوى العقول
الذكية والالباب لكثرة فواتدهما مع شدة اختصارهما بفزى الله مؤلفيهما
أحسن الجرا باحساناته الواقرة وجهنا معهما في دار الآخرة

الحمد لله ما أنقانا طمـهـ * وما رجونا من افضاله وقعا
أنـمـل الاوطار يـقى بهـ دهـ طاب * كاذو هذا يعون البارى قد شنعنا
ما مثل ما ألف الشوكاني قطروى * ولا يـمـلـى البخارى صـمـهـ
كنى بكل دايـهـ الا أن صاحبهـ * أجـلـ من كان بالعرقان مـطـلـهـ
لله منـهـ برين قد كـمـلا * وفيـهـ العـلا يدرا هـ مـطـلـهـ
لله كم قد مدت أيديهم مـاعـهـ لا * جزاهـهـ الله خيرا بالذى صنعنا
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد دـمـك ذاك فـأراـهـ كنـهـ
والطبع في مصر لا تحتل ذرقته * قد ألبـهـ امنـهـ الى انـحـافـهـ خلعا
فقلت مـذـكـمـلا طبعهـ أؤرخهـ * بمنتهى طيب الاتقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠٢١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧

وهذا ما قرظهم به أديب مصره ونشوة سلافة عصره بهجة الوقت وتحفة الزمان
العلامة الأملعي عثمان أفندي رضوان

والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها ان كلا من هذين الكتابين كتاب مسطور
في رق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه وهل يأتي بمثل الزمان أو هل آتى على الانسان لا والذي خلق الانسان علمه
ايمان اقدأعرب فهامة يعرب وقطان واقام على وجوه الاجهاز آيات بينات فان
لم تصدقوا به فأتوا بعشر سور مثله مفتريات فكل من مؤلفه بلاغة يجب التسليم ويتعين
الانقياد اليه فصاحة من كل ذي قلب سليم فهكذا هكذا تكون كتب الاحاديث
النبوية وهكذا هكذا ترقل عرائس البلاغة مختالة في الحلل العبقريّة وهما في
الحديث غاية وفيهما الكفاية أو هل بعد نيل الاوطار يكون لشيء مما انتظار وبعون
الباري هما بلوغ المرام للقضاء واتحاف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين
ومؤلفين ما من مؤلفين فله در الاسماء الشوكاني قدس سره فضلا له الركب العاني
ولعمري فيكم في العلم أفاضون فقع ولوتره الدهر بغير أبي الطيب الحسيني ما شفع فما
هو الاشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء وحقيقة كما تكون الايات تكون
الابناء ولما ليس نيل الاوطار بالطبع حلة الجمالة وغدا يبعون الباري كأنه البدر
وهو الهالة قلت مادح احسن وضعهما ومؤرخ اعلم طبعهما وان لم أكن من فرسان
هذا الميدان وأنا الفقير اليه سبحانه عثمان عبد الغني رضوان

ساجع اليمن بالبراعة غني * في رياض من البلاغة غنا
مهـ رب يا ملقي صحيج أحاديث قديما تروى فرادى ومنفى
حيث نيل الاوطار بالطبع وافي * مقصد في الجلال حسا ومعنى
بعد نيل الاوطار ما من كتاب * في صحيج الحديث يعنى ويقفى
للامام الشوكاني جل مقامه * من امام والكل منه أدنى
من يضاهاى محمدا عند ربى * وعليه في محكم الذكرا ثنى
بالكتاب المبين جاءونا * حين أن جاء فابه آسنا
واستقنارت بدور ربنا * فازاحت ليل الجهالة عنا
وأرتنا صوغ المعاني عقودا * وعلى حسن سبكها عودتنا
لم يدع مجزا محمدا لا * جاءنا منه مظهرا ما استكنا
وبتحقيق الحق كم قد أرانا * منه حسن الارشاد دأبنا
شرح الصدر شرحه للمعاني * بعنان في اللطف تشبى المعنى
يسترق العقول منها بطرف * صير الحسرا لبراعة قنا
قد كساه الطبع الجميل جمالا * وبعون الباري قد ازداد حسنا
ان عون الباري عليه بهاء * هالة البدر في كمال وأسنى
أو سواريز هو بغانية أو * ثمرات من فوق غصن يحيى

ياله ياله كتابا عظيما * ايس ما في الزمان يحكيه وزنا
 ما بدا في فن الحديث بدتعا * يبين الامعان فيه تدنى
 جز ذيل الفخار عجبا على ما * صنف الغير من قديم واغنى
 ورواه كما علمنا كنعير * يصحح الاستناد فضلا ومنا
 ما عجيب وانه للعسيفي * وابي الطيب الذي جعل شانا
 وتعالى كما ترى عن تظير * في سماه الكمال واذا دينا
 صادق الوعد بالوفاء منه طبعنا * وابي الطيب المسمى المكي في
 من يضا فيه في الملوكة جميعا * وهو ابن الحسين يانم ايننا
 لم يدع في الانام عدلا لكسرى * ولدى الجود فاق معناه معنا
 ما يجاريه من يجاريه الا * صير الهام منه للسيف رهنا
 من يحاكيه في الوري وهو فرد * شاديت العلا وأسس مبني
 ابدل النقي والضلال رشادا * وكذا الخوف في نواحيه امانا
 وتبا هت به به وپال لما * فرض العدل منه فينا وسنا
 وبعون الباري يدوم علاه * لالي غاية وما هو يفة في
 مزايناه منه بالطبع قلنا * أدرك الطبع منتهى وما غنى
 علمت شاهجان يكتم فيه * انه في كل السمات يهني
 فاعتنت بالاتفاق طبعنا عليه * ايسم الجميع دون استتنا
 بالهام لككة به وبالصارت * مذكولتها في ارتقاء تم في
 احكمت فيها حكمها واقامت * للمعالي فيها من العدل ركا
 والحسين بنت به نسم كفو * قد اقامته بالنباية صونا
 وكنتي شاهدا و اقوى دليل * بالكاتبين للذي قد قلنا
 قبيل الاوطار كان مرادى * وبعون الباري اوى المتني
 وهما في الحديث اعلى واغلى * ابوازيهما السوى لا واني
 لبسا طبعنا حلة الحسن لما * سمع الدهر بالذي كان ضنا
 تم لما تكامل الطبع لطفنا * فيه ما بالغ النهاية حسنا
 قات في تاريخهم مايت شعر * راق شكلا ورق مبني ومعني

طبع نيل الاوطار انتهى بخير

٨١ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الباري به راق يننا

١٠١ ٣٠١ ٠٠٧ ٢٤٤ ١٢٦ ٥١٨

سنة ١٢٩٧

(ولبعض فضلاء الهند تقریظاً نضر من النضار.

على نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار)

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله الذي شرح بعارف عوارف السنة النبوية صمد دوراً ولبائاته ورقوح بسماع
أحاديثها الطيبة أهل وداده واصفياته فشرح سر سرائره هم في رياض روضه قدسه
وثنائه أحده على ما وفق من ارشاده وأسد من آلائه وأشكره على فضله المتواتر
الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المقدر في
صعديته بعز كبرياته موصل من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدرجه
في سلمه خاصته وأحبابه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بصدق القول
وحسنه رحمة لاهل أرضه وسمااته الماسي للمختلف الموضوع بشوارق بوارق آلائه
فانقرت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أنوار شريعته وأنبائه صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وأصحابه وخلفائه (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم
العلوم قدراً وأرقها شرفاً وغزيراً اذ عليه مبني قواعد أحكام الشريعة الاسلامية
وبه تظهر تفاصيل مجلات الآيات القرآنية وكيف لا ومصدره عن لا ينطق عن الهوى
ان هو الاوحى يوحى فهو المقصر للكتاب وانما • نطق النبي لنابه عن ربه

وان كتاب نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للامام الرباني والحافظ الصمداني
محبي السنة وقامع البدعة محمد بن علي الشوكاني اليماني الصنعاني قد أظهر من
كنوزه طائفاً له اليه ابريز البلاغة وابرز حازقة صب السبق في ميدان البراعة
وأحرز وأتى من القوائد بما لم يسبق اليه ولا عرج أحد عليه فانفردي بكثرته فرائد
القوائد وزوائد العوائد فلذا رجح على غيره من كتب هذا الفن وتحركت بالثناء
عليه ألسن اولى التحقيق والظن واطما لما زاد الشوق الجاوز حد الطوق الى
الوقوف على هذا الكتاب واستجلاء عرائس فوائده الخبأة في فضون الابواب لاسيما
نبلاء العصاة الحديثة اولى الآراء السديدة والاخلاق السنية ولما لم يكن في بلاد
الهند متمسراً ولا أحد له من علماته متذكراً وعز وجوده في هذه البلاد واعيا
طلابه طلبية الحديث الامجاد حتى انغلقت دون مرآتهم أبوابه وعجزت عن اكتسابه
ذات يدهم وتعددت اسبابه فحينئذ توجهت عناية مولانا الامام والسيد الهمام
أبوالسطين الحائري الشرفي صدر العلماء الاعلام المسنين وعمدة المحدثين المعتمدين
شريف النجار عظيم المقدار الذي افترضت به بهو بال على جميع الاقطار واتشبهت
بوجوده علوم السنة والاعمال النواب والاجام أمير الملك السيد صديق حسن خان
بهادر لازل مشير قادر كاله الباهر الاولي واللاحق بقول القائل المفاخر

أنته الخلافة منقادة اليه تجر وأذيا لها

فلم تك تصلح الاله ولم يك يصلح الاله

الى تحصيل هذا الكتاب بالجد والاجتهاد وبذلك فيه نفائس الاموال الجياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد الانصاري البغدادى بلغه الله جميع الامار
 يبذل وسعه في التصحيح عن ذلك المطلب الى ديار العرب فلم يرل الشيخ المذكور من عمرا
 همته الى انجاح ذلك المرام وباذلا وسعه وسعيه التام الى ان يسر الله بعد برهته من
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق نسخة صحيحة مقرونة
 على مؤلفها مزيينة ببعض الحقائق وزيادات اثبتت بقلم مصنفها فلما وصل الشيخ
 حسين المذكور من ديار العرب بهذا الشرح الى هذه الديار وتحلت برؤيته الانتظار
 تنافس فيه المتنافسون ورغب فيه الطالبون واستشرقت اليه نفوس كثر من
 العلماء والفضلاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جم غفير من الاذكياء والقبلاء ومن
 حيث انه نسخة واحدة ولا يتم بها الكل طالب وراغب عوم الفائدة مع كبر حجمه
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يعم نفعه لاعداد من حاضر وباد الا يتيسر طبعة ليقتطف
 كل عارف من غرات فوائد بعديته ولما وقفت عليه ربة المحاسن والفضائل الجسيمة
 شمس الاقبال ما كتبه ويا من تحلت بالثناء عليه الادواء وبلغت من كل وصف
 جيل منتهاه فواب شاهجان بيكم صاحبه ادام الله تعالى اقبالها وبارك في اولادها
 وأحفادها عن لها أن يطبع فأرسلته الى دار الطباعة العامة الزاهية الزاهرة بمحروسة
 مصر القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفضائلها
 مذكورة مأثورة ايم نفعه ويتضح لقطه ويتيسر على الطلاب تحصيله ويتضح
 لكل طالب وراغب طريقه وسيله فحسب أن يكون ذلك خراوذا اذ هو المقصد
 الاعلى الجليل والمقصد الاسنى الجميل فطبع بها الجفاء في هذا الزمان غرة وللصدور
 به انشراح وللعيون قرة حيث طبع على الوجه المرئى الجميل وقوبل حتى تصح على
 نسخة مصنفه أثابه الله الثواب الجزيل والحمد لله الذي بعثته قتم الصالحات وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

صفحة	
١٤	(كتاب الطهارة)
١٤	*(أبواب المياه)*
١٤	باب طهورة ما البحر وغيره
١٩	باب طهارة الماء المتوضأ به
٢٢	باب بيان زوال تطهيره
٢٥	باب الرداء من جعل ما يغترف منه المتوضئ بعد غسل وجهه مستعملا
٢٦	باب ما جاء في فضل طهورة المرأة
٢٨	باب حكم الماء اذا لاقته النجاسة
٢٤	باب أسأرا لهم ثم
٣٥	باب سور الهر
٣٧	آب ب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها
٣٧	باب اعتبار العدد في الوضوء
٣٨	باب الحت والقرص والعنق عن الأثر بعدهما
٤١	باب تعين الماء لازالة النجاسة
٤١	باب تطهير الارض النجسة بالمكثرة
٤٤	باب ما جاء في أسفل النعل قصبه النجاسة
٤٥	باب بضح بول الغلام اذا لم يطعم
٤٨	باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه
٥١	باب ما جاء في المذى
٥٢	باب ما جاء في المنى
٥٥	باب ان ما لا نفس له سائل لم ينجس بالموت
٥٦	باب في أن الأدمى المسلم لا ينجس بالموت ولا شعره وأبرأؤه بالانفصال
٥٧	باب النهي عن الانتفاع بجلد ما لا يؤكل لحمه
٥٩	باب ما جاء في تطهير الدباغ
٦٢	باب تحريم اكل جلد الميتة وان دبغ
٦٢	باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ
٦٤	باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح
٦٥	(أبواب الاواني)
٦٥	باب ما جاء في آنية الذهب والفضة
٦٧	باب النهي عن التضييب بهما الا يسير الفضة
٦٨	باب الرخصة في آنية الصفر ونحوها

باب استصحاب مخيم الاواني	٦٨
باب آنية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام التخلي)	٧٠
باب ما يقول المتخلي عند دخوله وخروجه	٧٠
باب ترك استصحاب مفيه ذكر الله	٧٢
باب كف المتخلي عن الكلام	٧٢
باب الاداء والاستقرار للمتخلي : القضاء	٧٣
باب نهى المتخلي عن استقبال القبلة واستديارها	٧٥
باب جواز ذلك بين البنيان	٧٨
باب ارتداد المسكان الرخو وما يكرهما تخلي فيه	٨١
باب البول في الاواني للعاجلة	٨٤
باب ما جاء في البول قائما	٨٥
باب وجوب الاستنجاء بالحجر أو الماء	٨٨
باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجزاء	٩١
باب في الحاق ما كان في معنى الاجزاء	٩٣
باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة	٩٤
باب النهي أن يستنجي بمطعم أو بماله حرمة	٩٤
باب ما لا يستنجي به لجهالة	٩٥
باب الاستنجاء بالماء	٩٦
باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السواك وسنن الفطرة)	٩٩
باب الحث على السواك وذكريات كدعته	٩٩
باب تسوك المتوضئ بأصبعه عند المضغضة	١٠٣
باب السواك للصائم	١٠٣
باب سنن الفطرة	١٠٥
باب الختان	١٠٨
باب أخذ الشارب واعفاء اللحية	١١١
باب كراهة تنف الثيب	١١٣
باب تغيير الثيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة السواد	١١٣
باب جواز اتخاذ الشعر كراهة واستصحاب تقصيره	١١٨
باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس	١٢٠
باب الاكتمال والادهان والتطيب	١٢٢

باب الاطلاء بالنورة	١٢٥
(أبواب صفة الوضوء فرضه وسننه)	١٢٦
باب الدليل على وجوب النية له	١٢٦
باب التسمية للوضوء	١٢٩
باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده انوم الدليل	١٣٢
باب المضمضة والاستنشاق	١٣٤
باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين	١٣٩
باب المبالغة في الاستنشاق	١٤٠
باب غسل المسترسل من اللحية	١٤٢
باب في أن يصل الماء الى باطن اللحية الكثرة لا يجب	١٤٣
باب استحباب تخليل اللحية	١٤٤
باب تعاهد المأقين وغيرهما من غصون الوجه بزيادة ما	١٤٦
باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة	١٤٧
باب تحريك الخاتم وتخليل الأصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك	١٤٨
باب مسح الرأس كله وصدته وما به من مسح بعضه	١٥٠
باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا	١٥٣
باب أن الأذنين من الرأس وأنهما معهما إن عاتاه	١٥٥
باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما	١٥٧
باب مسح الصدغين وأنهما من الرأس	١٥٧
باب مسح العنق	١٥٨
باب جواز المسح على العمامة	١٥٩
باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة	١٦٢
باب غسل الرجلين ويان أنه الفرض	١٦٢
باب التيمم في الوضوء	١٦٥
باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً وكراهة ما جاوزها	١٦٦
باب ما يقول اذا فرغ من وضوئه	١٦٨
باب الموالاة في الوضوء	١٦٩
باب جواز المعاونة في الوضوء	١٧٠
باب المنديل بعد الوضوء والغسل	١٧١
(أبواب المسح على الخفين)	١٧٢
باب في شرعيته	١٧٢
باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والنعلين جميعاً	١٧٥

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس	١٧٦
باب توقيت مدة المسح	١٧٩
باب اختصاص المسح بظهر الخلف	١٧٩
(أبواب نواقض الوضوء)	١٨١
باب الوضوء بالخارج من السائل	١٨١
باب الوضوء من الخارج الخبيث من غير السيلين	١٨٢
باب الوضوء من النوم اليسير منه على إحدى حالات الصلاة	١٨٥
باب الوضوء من مس المرأة	١٨٩
باب الوضوء من مس القبل	١٩٢
باب الوضوء من لحوم الابل	١٩٥
باب المتطهر يشك هل أحدث	١٩٧
باب استحباب الوضوء للمسلاة والصواف ومس المصنف	١٩٨
(أبواب ما يستحب الوضوء لاجله)	٢٠٢
باب استحباب الوضوء مما سته النار والرخصة تركه	٢٠٢
باب فضل الوضوء لكل صلاة	٢٠٤
باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة تركه	٢٠٥
باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم	٢٠٧
باب تأكيده لاجل الجنب واستحباب الوضوء لاجل الاكل والشرب والمعاودة	٢٠٨
باب جوار ترك ذلك	٢١٠
(أبواب موجبات الغسل)	٢١١
باب الغسل من المني	٢١١
باب استحباب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه	٢١٣
باب من ذكر احتلاما ولم يجد بالاً أو بالعكس	٢١٦
باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم صوابه ٢١٧	٢٢٥
باب اغسل من الحيض صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب تحريم القراءة على الحائض والجنب صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من الالبث فيه اذا لم يتوضأ	٢٢٨
صوابه ٢٣٠	
باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبإغسال صوابه ٢٢٣	٢٣١
أبواب الاغسال المستحبة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل الجمعة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل العيدين	٢٢٩

باب الغسل من غسل الميت	٢٢٩
باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة	٢٣١
باب غسل المستحاضة لكل صلاة	٢٣٣
باب غسل المغص على إذا فاق	٢٣٥
باب صفة الغسل	٢٣٥
باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في تقضمها	٢٣٩
باب استحباب تقضم الشعر غسل الحيض وتبضع أثره فيه	٢٤٠
باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء	٢٤١
باب من رأى التمدد بذلك استحب أن يمدد ما دونه ويجزى إذا سبغ	٢٤٣
باب الاستئذان عن الأعين للمغتسل وجواز تجرده في الخلوة	٢٤٣
باب الدخول في الماء بغير إزار	٢٤٥
باب ما جاء في دخول الحمام	٢٤٥
(كتاب التيمم)	٢٤٦
باب تيمم الجنب للملأة إذا لم يجد ماء	٢٤٦
باب تيمم الجنب للجرح	٢٤٧
باب الجنب يقيم تخوف الرد	٢٤٨
باب الرخصة في الجماع إعدام الماء	٢٤٩
باب اشتراط دخول الوقت للتيمم	٢٥٠
باب من وجد ما يكفي به صلاته لم يستعمله	٢٥١
باب تعيين التراب للتيمم دون بقية الجاهل	٢٥٢
باب صفة التيمم	٢٥٣
باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت	٢٥٦
باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها	٢٥٧
باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة	٢٥٧
أبواب الحيض	٢٥٨
باب بناء المعتادة إذا استحيضت على عادتها	٢٥٩
باب العمل بالقياس	٢٦٠
باب من تحبص ستاً أو سبعاً بعد العادة والقياس	٢٦١
باب الصفرة والكثرة بعد العادة	٢٦٣
باب وضوء المستحاضة لكل صلاة	٢٦٤
باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها	٢٦٥
باب كفارة من أتى حائضاً	٢٦٧

صبيحة	
باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقتضي الصوم من الصلاة	٢٦٩
باب سؤار الحائض ومواكاتها	٢٧٠
باب وطر المستحاضة	٢٧١
كتاب النفاس	٢٧٢
باب أكثر النفاس	٢٧٢
باب سقوط الصلاة عن النفاس	٢٧٣
(كتاب الصلاة)	٢٧٣
باب اقتراضها ومقاييسها	٢٧٤
باب قتل تارك الصلاة	٢٧٦
باب حجة من كفر تارك الصلاة	٢٨٠
باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه من بخلافه في الدار ورجاله ما يرحل	٢٨٢
لاهل الكفار	
باب أمر الصبي بالصلاة قريئاً لا وجوباً	٢٨٦
باب ان الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة	٢٨٧
(أبواب المواقيت)	٢٨٨
باب وقت الظهر	٢٨٨
باب تجهيلها وتأخيرها في شدة الحر	٢٩١
باب أقل وقت العصر وأخره في الاختيار والضرورة	٢٩٣
باب ما جاء في تجهيلها وتأخيرها مع الغيم	٢٩٦
باب بيان ان الوقت طى وما ورد في ذلك في غيرها	٢٩٨
باب وقت صلاة المغرب	٣٠٥
باب تقديم العشاء الاحضير على تجهيل صلاة المغرب	٣٠٧
باب جواز الركنيتين قبل المغرب	٣٠٩
باب في ان تسميتها بالغروب أولى من تسميتها بالعشاء	٣١١
باب وقت صلاة العشاء وقصر تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة الخ	٣١١
باب كراهية النوم قبلها والسمر بعدها لافي مصلحة	٣١٥
باب تسميتها بالعشاء والعمة	٣١٧
باب وقت صلاة الفجر وما جاء في تغليبها والاستدراك	٣١٨
باب ان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فانه يتيمها ويجوز المحافظة على الوقت	٣٢٢
باب قضاء القوائت	٣٢٥
باب التعريف في قضاء القوائت	٣٢٩

باب رفع الصوت بالاذان	٣٤٤
باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوي عنقه الخ	٣٤٥
باب الاذان في أول الوقت وتقدم عليه في القصر خاصة	٣٤٧
باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان	٣٥١
باب من أذن فهو يقيم	٣٥٥
باب الفصل بين النداءين بجملة	٣٥٧
باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان	٣٥٧
باب فيمن عليه فوات ان يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكل صلاة بعدها	٣٥٨
(أبواب ستر العورة)	٣٥٩
باب وجوب سترها	٣٥٩
باب بيان العورة وحدتها	٣٦٠
باب من لم ير الفضل من العورة وقال هي السواتان فقط	٣٦١
باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة	٣٦٣
باب أن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها	٣٦٥
باب النهي عن تجريد المنسكين في الصلاة الا اذ وجد ما يستر العورة وحدها	٣٦٧
باب من صلى في قبض غير من رتبة بدو منه عورته في الركوع أو غيره	٣٧٠
باب استحباب الصلاة في ثوبين وجرها في الثوب الواحد	٣٧١
باب كراهة شتم الصائم	٣٧٣
باب النهي عن السدل والتلم في الصلاة	٣٧٤
باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب	٣٧٥
(كتاب اللباس)	٣٧٨
باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء	٣٧٩
باب في ان افترش الحرير كلبسه	٣٨٢
باب اباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة	٣٨٢
باب لبس الحرير للمريض	٣٨٤
باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره	٣٨٥
باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الاحمر	٣٨٩
باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزفر والملونات	٣٩٥
باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والاستور والنهي عن التدوير	٣٩٧

باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل	٤٠٠	صفحة
باب الرخصة في اللباس الخليل واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة	٤٠٥	
والاسباب		
باب نهى المرأة ان تلبس ما يمكن بدنها أو تشبه بالرجال	٤١١	
باب التيامن في اللبس وما يقول من استجد ثوبا	٤١٤	

• (تمت) •

(فهرست عون الباري لهذا الجزء)

كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣٧	صفحة
كتاب الايمان	١٣٦	
كتاب العلم	٢٥٩	
كتاب الوضوء	٢٦٣	

• (تمت) •

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تحريف افظ
أو خطأ حرف وقد تركنا الخطأ الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر فيه
وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٤	ذلال	زلال
٦	٤	فان	فانه
٨	١٢	صفة	صيغة
-	٢٩	يرجع	ترجع
١٢	٨	المحدثين	المحدثين والفقهاء
-	٢٥	مشاحة	مشاحة
١٥	٢٨	لم يتفرد	لم يتفرد
١٧	٢٨	لسائل	لسائل
١٨	١٢	اليخارى	للبحارى
١٩	٨	تعابوا	تعابوا
-	٢٦	ادا	اذا
٢٠	١٩	لى	الى
٢١	١٩	اتى	التى
٢٢	٥	اللغة و	اللغة وبين
-	١٨	فجبكان	فجبكم ان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	اترمذى	اترمذى
-	٢٥	لاحديث	الاحاديث
٢٧	٢١	لمصنف	المصنف
-	٢٨	اباره	أبادره
٢٨	١٢	عده	بعده
-	١٤	دالامه	أذا لاقته
-	١٩	عذر	عذر
-	٢٤	للون	اللون
٢٩	٣	نويان	نويان
٣٠	٤	الخصر	الخصر
٣١	٤	عنه عن عبد الله بن	عنه عن عبد الله بن عبد الله بن
-	١١	عبد الله بن	عبد الله بن عبد الله

صواب	خطا	سطر	صفحة
انه	نه	١٨	٣٢
بالسمع	بالسح	٢	٣٥
الذكر	الذكر	١٨	٤٥
يخرجوا	يخرجوا	٤	٤٨
دليل على	دليل	٢٢	٤٩
بأبوال	أبوال	٢٥	=
بينها	بينهما	٢٣	٥١
رواية	راية	١١	٥٣
فيقبل	فيقبل	١٠	٥٦
بعث اليها	بعث ليها	١٧	=
رجل	رجل	١٩	=
فرج	فرج	٢٠	٥٩
يجزون	يجزون	٢١	=
تنتفع	تنتفع	١٠	٦١
راويه	راويه	٣٠	٦٧
خمير	خمير	١٣	٦٩
طهر	ظهر	٢٨	٧٢
خشي	حشي	٢	٧٢
وقد	وقد	٢٠	٨١
منه	مه	٢١	٨٢
مضمته أي غائطه	مضمته	٢٣	٨٣
بالطشت ٢	بالطشت	١٠	٨٥
ليس	يس	٣٠	٨٩
انظ	انظله	٤	٩١
فليوتر	فليوتر	٢٧	٩٢
وابن	ابن	٢٨	=
بسنده	بسنده	١٢	٩٤
مذهب	مذهب	١٩	١٠١
علي بن زيد	علي وزيد	٢٩	١٠٢
بمضمته	بمضمته	١٨	١١٢
زده	زده	٢٤	=

هكذا بالسين في كل موضع

صواب	خطا	سطر	مصحفة
حتى اذا	حتى	٩	١١٥
تكرمة	يكرمه	١١	•
رواه	زاه	٣١	•
أجزها	آخذها	١٠	١٢١
ما في	بافي	١٥	=
الشرك	الشرك	٢٠	=
عند التناق	عند	٧	١٢٢
تخييار	تخييار	٢٩	١٢٨
سليمان بن	سليمان	١٠	١٣٧
وأبو عاصم	وعاصم	٩	١٤١
حتى	حتى	٢٧	١٤٢
تفرد	تفرد	٢	١٤٤
بالمظ كان يخال لحيته ويدلك عارضيه	بالمظ كان	٢٩	•
وفي انظ كان			
القطان	لقطان	٦	١٥٧
العمامة	العمامة	٢٩	١٥٩
محي الدين النووي	محي الدين	٥	١٦٧
الثاني من	الثاني	٢٤	١٦١
الاسناد	الاسناد	٢٧	-
قدمه	قدميه	٢٠	١٦٩
يجير	يجير	٢٢	•
مصح	يمصح	٦	١٧٥
أبي عيسى	أبي عيا	٢٣	=
متعلين	بنعلين	٢٣	١٧٦
يشمل	شمل	٧	١٩٢
القلاس	العلاس	١٨	١٩٣
بسرة أيضا	بسرة	٢٦	-

صواب	خطا	سطر	صفحة
عن جابر بن	عن رجل عن	٩	١٩٥
هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا مجلز	هؤلاء	١٨	١٩٦
ديدا له	ديدا و	٢٤	=
من	مر	٣١	=
ذا	ذى	٥	١٩٧
ذكره	أنكره	١٥	=
يحيى	ى	٣٠	٢٠١
هو	وهى	٢٥	٢٠٢
تحول	يحول	٩	٢٠٣
الحكمة فى الوضوء	الحكمة	١٠	٢٠٩
فاه		٢٢	٢١٠
بين	ين	١١	٢١٣
يحيى	اى	٥	٢٢٧
سعيد بن منصور	سعيد	١٧	٢٢٩
الخلق	الخلق	-	٢٣٣
توجب	بوجوب	٣	٢٣٤
منها	منها	٥	=
ستعرف	سيعرف	=	=
عيسى	عيا	٣١	٢٤١
واه	واهى	١٢	٢٤٣
عرو	عمر	٢٩	٢٤٨
المبالغة	البالعة	٨	٢٥٠
فذكره	وذكره	١٦	=
السراج	الشراح	١٩	=
سبق	سبق	١٣	٢٥١
فورد	فورا	٢٦	٢٥٥
سواده	واده	١٥	٢٥٦
الطبراني	الطبرنى	١٦	=
عميره	عميره	٢٢	=
رجالا	رجلا	٢٩	٢٥٧
التعم	لتعم	٢١	=
تصلى	يصلى	=	٢٥٨

صواب	حطا	سطر	صفحة
العادة	لعادة	١٠	٢٥٩
التعسير	التسير	١٨	=
عاداتها	عاداتها	٢٣	٢٦٠
قوبا	قوبا	٢٧	=
التاء	الياء	٦	٢٦٣
نصف	النصف	٥	٢٦٩
سعيد بن منصور	سعيد	٢٥	٢٧٠
للراى	للراوى	٧	٢٧٥
تطوع	تطوع	٤	٢٧٦
بلجهور الشريعة	بلجهور	٢٢	=
يقصر	قصر	٢٥	=
العد	عد	٢٦	=
ان	ان	٣٠	=
الشهادة	لشهادة	٥	٢٧٧
حدثنا	حدث	٢٩	=
فان	فا	٧	٢٧٨
كادت	كات	٣١	=
أسمع	سمع	٣	٢٨٠
الصلاة	صلاة	٨	=
الزيادة	الزيادة	٤	٢٨٢
الاجبار	الاخبار	٢٠	٢٨٦
منها	منها	٦	٢٩١
أيضا	يضا	١١	=
الميق	المنقبى	٢٣	٢٩٩
التشوف	التشوق	٧	٣٠٩
التعجب	التعجب	٢٥	٣١٠
الشناء	السقاء	١٢	٣١١
العله	العلية	٢٨	=
الابالمدينة	لابالمدينة	١٦	٣١٣
ذلك	لك	٣٠	=
المنع	لمنع	٢١	٣١٧
على	على	٣٠	٣٢٢

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاحاديث	لاحاديث	٢٢	٢٢٥
وهم	وهو	٩	٢٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٤	٢٢٩
فائقه	فاقتة	١٨	٢٣٠
استحوذ	استحود	٢٨	٢٣١
بحديث	وحديث	٢٥	٢٣٢
تشوقا	تشوقا	٥	٢٣٣
المتشوف	المتشوق	٦	=
تصنع	نصنع	٢٨	٢٣٥
لرؤيا	الرؤيا	٥	٢٣٦
X	رواه أحمد	٩	-
لنقص	يقصد	١١	٢٣٤
يستدير	يستدير	١٣	=
يخرج اليه	يخرج	٢٤	-
يدعى	ندعى	١٦	٢٥٥
نقول	يقول	١٧	=
رواية	روايات	٢٨	=
أبي داود	أبي دواود	٢٠	=
أخرجه	أخرج	٢	٢٥٦
لا فرق	لا فرق	٧	=
قال	قال	٢	٢٥٧
مسلم وانظروا	مسلم	٣	٢٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٢١	٢٦١
أقوال	قوال	١	٢٦٢
يلزمهم	يلزمهم	=	٢٦٤
لم يذكر	لم يذكر	١٣	٢٦٧
فزره	فزره	٧	٢٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٢٧٥
ضعفاه	ضعفه	=	=
الزبدية	لزيدية	٤	٢٧٦

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٧٧	٧	لامستقل	لاستقل
=	٣١	منزعته	مانزعته
٢٧٨	=	الكنا	الكنا
٢٧٩	٢	سياني	مناقي
٢٨٠	٢٢	د ا	هند
٢٨٢	٤	له	حله
٢٨٣	٥	استن	السن
=	٣١	جما	جما
٢٨٤	٢٩	محرم	بحرم
٢٨٩	٦	مرفوعا	مرفوعا بلفظ
=	١٣	الملاهي	المعانف الملاهي
٢٩١	٥	امس	X
=	٨	كسوتها	كسوتها
=	١٠	قمتان	قضيتان
٢٩٢	٣١	انس	الحسن
٢٩٣	١٠	ابقاء	البقاء
=	٢٤	منكبيه	منكبيه
=	٣١	السيب	المسيب
=	=	يفسه	يفسه
٢٩٤	٢٣	الر	الرد
=	٢٤	المر	التين
٢٩٥	١٣	الوقى	الموقى
٢٩٥	٢٢	بر	برد
٢٩٦	٢٣	يخلف	يخلف
٢٩٧	٢٩	نقص	نقص
٢٩٨	٢٢	لرؤساء	الرؤساء
٢٩٩	٢٧	خلفتم	خلفتم
٤٠٠	٢٩	محبوا	محبوا
=	٢٧	بعت	بعت من
٤٠٢	٥	غيلة	غيلة
=	٧	مرو	مرو

صواب	خطا	سطر	تصحيفه
تملة	تملة	➤	➤
الواسعة	لواسعة	٢٨	➤
ن	ن		
يقورها	يفرزها	١٠	٤٠٥
ن	ن		
لتقوير	اعرذ	١٣	➤
تجبر	تجبر	٢٦	٤٠٦
قوب	قوب	٢٧	٤٠٧
قوبا	لربا	٤	٤٠١
سما	سما	٨	٤١٣
أهـ	أرهـ	١٩	➤
أرجل	أجل	١٧	٤١٣
يتشبه	تشبه	٣	٤١٤

(محمد افقه وعونه)

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب عون الداري من تحريف الفاظ
أو خطا حرف وقد تركا منه الذي يتبادر اليه ذهن كل قاطر
فيه وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ) •

صيغة	سطر	خطا	صواب
٤	٣	نذر	نزد
١٤	٢٧	محمد	محمد
١٦	٢١	اقتنى	اقتنى
٢١	٣١	ل	قال
٢٩	١	وحد	واحد
٣١	٣٤	المستقلق	المستغلق
٤١	١١	دفعنا	وقفنا
٤٣	٢٢	الملى	الملى
٤٦	٣٣	لتواعد	المقواعد
٥١	٧	فقد دخل	فقد دخل فيه
٦٣	٢٤	نرفع	نرفع
٧٨	٣٣	ربيع	ربيع الاول
٨٩	١١	لى	صلى
٩٩	٨	لمحمل	المحمل
١٤٦	٢٧	تأه	أتاه
١٤٧	٢	حسبا	حسا
١٥١	٥	البكراى	البجراى
١٦١	١٧	له	له لا
١٧٢	١٣	ايمن	الايمان
١٧٣	١	يقر	يقر
١٨٢	١٩	قال	قال
١٨٣	٤	ار	ان
٢٠٧	٩	انما	انما
٢١١	٢٣	نقله	نقله
٢١٥	١٨	طعموا	طعموا
٢٣٣	٢٠	الاجماع	الاجماع على
٢٧٤	٢١	فقيهما	فقيه
٢٨٨	٦	نه	انه
	٢٨	لان	لان

صواب	خطا	مطرح	مجموعه
ثلثه	ثلثه	١٣	٢٨٩
سواء	شوة	٣٥	٢٩٢
أوتفيد	أولاتفيد	٢٧	٢٩٣

• (تم بحمد الله وعونه) •

